

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232307

UNIVERSAL
LIBRARY

(فهرست الجزء الاول من حاشية العلامة الدسوقي على الشرح الكبير)

صفحة	تحقيقه
٢٣	باب احكام الطهارة
٢٨	فصل الطاهر
٥٣	فصل في ازالة النجاسة
٧٠	فصل في فرائض الوضوء
٨٧	فصل نذب القاضي الحاجة جلوس الخ
٩٦	فصل نقض الوضوء لمحدث الخ
١٠٧	فصل يجب غسل ناهرا لمحدث الخ
١٢٠	فصل رخص الخ
١٢٥	فصل في التيمم
١٣٨	فصل في المسح على الجبيرة
١٤١	فصل في الحيض
١٤٨	باب الوقت المختار
١٦٢	فصل في الاذان
١٧٠	فصل شرط لصلاة طهارة حدث ونجس
١٨٠	فصل في ستر العورة
١٩١	فصل في استقبال القبلة
١٩٨	فصل فرائض الصلاة
٢٢٠	فصل يجب لفرض قيام
٢٢٧	فصل وجب قضاء فائتة
٢٣٥	فصل سن لسانه
٢٦٥	فصل في سجود التلاوة
٢٧٠	فصل في بيان حكم صلاة النافلة
٢٧٧	فصل في بيان صلاة الجماعة
٣٠٤	فصل في الاستخلاف
٣١٢	فصل في احكام صلاة السفر
٣٢٥	فصل في الجمعة
٣٤٢	فصل في حكم صلاة الخوف
٣٤٦	فصل في احكام صلاة العيد
٣٥٢	فصل في حكم صلاة الكسوف والخسوف
٣٥٥	فصل في حكم صلاة الاستسقاء
٣٥٧	فصل ذكر فيه احكام الجنائز
٣٧٦	باب الزكاة
٤٢٥	فصل ومصرفها فقير ومساكين
٤٤٧	فصل في زكاة الفطر
٤٨٢	باب الاعتكاف
٤٩٣	باب الحج
٥٤١	فصل حرم بالا حرام
٥٧٦	فصل في ذكر موانع الحج

المجلد الاول من حاشية الامام العالم العلامة

خاتمة المحققين سيدي محمد الدسوقي

على شرح العلامة القطب

سيدي أحمد الدردير

على المختصر

نفعنا الله

بهما

آمين

٢

الحزب
الاول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي كل ذوى الاحلام * يعرفهم علم الحلال والحرام * وهذا هم لاستخراج درر
الاحكام * فاستخرجوها من بحرها واودعوها كنزها يدقائق الافهام * والصلاة والسلام على
من اتى بالكلام المحسن واختصر له الكلام * وعلى آله واصحابه المحافظين لشريعته من التغيير
والتبديل على مر السنين والايام (وبعد) فيقول العبد الفقير محمد بن محمد الدسوقي
المالكى هذه تبييدات على شرح شيخنا العلامة مفيد الطالبين ومربي المريدين المرحوم الشيخ احمد
الدردير العدوى مختصر العلامة ابى الفياخليل بن اسحاق الذى الفقه فى الفقه على مذهب امام الائمة
ونجم السنة الامام مالك بن انس اقتبسها من كتب الائمة الاعلام مشيراً بما صورته (بن) للعالم
العلامة سيدى محمد البنانى عفى الشيخ عبد الباقي وبما صورته (طفي) للعلامة الشيخ مصطفى
الرامضى عفى التماي وبما صورته (ح) للعلامة سيدى محمد الخطاب وحيث قلت شيخنا فالمراد به
شيخنا العلامة أبو الحسن على بن احمد الصعبدى العدوى عفى الخرشى وصاحب التاليف الشريفة
والتحقيقات المنيفة وحيث ذكرت (عبق) فالمراد به العلامة الشيخ عبد الباقي الزرقانى وحيث ذكرت
(شب) فالمراد به العلامة الشيخ ابراهيم الشبرخيتى وحيث ذكرت (خس) فالمراد به سيدى محمد الخرشى
وحيث ذكرت (سج) فالمراد به مجموع غاتمة الخققين العلامة الشيخ الامير واسأل الله التوفيق لتأليفها
والنفع بها كما نفع باصلها وهو عيسى ونعم الوكيل (قوله بسم الله الخ) لا يباس بالكلام عليها من
حيث الفن المشروع فيه المؤلف فيه هذا الكتاب فتقول ان موضوع هذا الفن افعال المكلفين

لانه يبحث فيه عنهما من جهة ما يعرض لهما من وجوب وندب وحرمة وكرهية ولا شك ان الاتيان بهذه
الجملة فعل من الافعال وحينئذ يقال ان حكم البسملة الاصلى الندب لانها ذكر من الاذكار والاصل
في الاذكار ان تكون مندوبة وتاكد الندب في الاتيان بها في اوائل ذوات البال ولو شعرا كما نخط
عليه كلام **ح** وحكي الخلاف بعد ذلك عن الشعبي والزهرى وحمله على شعر غير العلم والوعظ
ثم قد تعرض لها الكراهة وذلك في صلاة الفريضة على المشهور من المذهب وعند الامور المكرهه
كشرب الخيلطين وتحرر اذا أتى بها المحجب على انها من القرآن لا على انها ذكر بقصد التحصن وكذا
تحرر عند الاتيان بالحرام على الاظهر وقيل بكراهتها في تلك الحالة وارتضاه شيخنا في حاشية
الحرشي وتحرر في ابتداء ابراءة عند ابن حجر وقال الزملي بالكراهة وأما في اثنا عشرية كرهه عند الاول
وتندب عند الثاني ولم أر لأهل مذهبننا شيئا في ذلك وليس لها حالة وجوب بالانذار ولا يقال
ان البسملة واجبة عند الذكر والقدرة لانا نقول الواجب مطلق ذكر الله لا خصوص البسملة
كما عليه المحققون في شيء آخر وهو انه هل يجب بالندب ولو في صلاة الفريضة بمنزلة من نذر صوم
رابع النحر ومن نذر صلاة ركعتين بعد العصر او لا يجب ان يفي بذلك النذر لم أر من تعرض لذلك
والظاهر الازوم خصوصا وبعض العلماء من اهل المذهب يقول بوجودها في الفريضة وهذا
اذا كان غير ملحا بالنذر لها الخروج من الخلاف والا كانت واجبة قولاً واحداً والظاهر انها
لا تكون مباحة لان اقل مراتبها انها ذكر واول احكامها انه مندوب وقول المصنف وحازت كنعوذ
بنقل الموهوم لذلك وقول الشاطبي وفي الاجزاء خير من تلا المراتب عدم تأكد الطلب ونفي الكراهة
فلا ينافي ان اصل الندب ثابت وان الانسان اذا قلها حصل له الثواب وكون الانسان يذكر الله
ولا ثواب له بعيد جدا **(قوله الذي)** نعت لاسم الجلالة ومن المعلوم ان اصول وصلته في
تأويل المشتق فكانه قال الحمد لله المفضل العلماء الشريعة على غيرهم وانما عدل عن التعبير بالوصف
المشتق للوصول مع ان المشتق اخصر لان صفاته تعالى كاسمائيه توقيفية على الاختلاف فلا يجوز ان يطلق
عليه الامور دون الشارع اطلاقه ولم يرد اطلاق المفضل عليه فلذا توصل بالوصول لوصفه
بصلته واذا علمت ان الوصول وصلته في تأويل المشتق وان الموصوف وصفته كائني الواحد
وان تعليق الحكم بمشتق يؤذن بعليه مامنه الاشتقاق تعلم ان الحمد الواقع من المصنف مقيد واقع في
مقابلة نعمة فيثاب عليه ثواب الواجب لانه مطلق واقع في مقابلة ذات الله اوصفاته **(قوله)**
الشريعة) المراد بها الاحكام التي شرعها الله لعباده وبينها لهم بمعنى النسب وهي كما تسعى شريعة
باعتبار نشر بع الشارع لها تسعى ايضا لم باعتبار انها على لتكتب وتسمى ديناً باعتبار انه يتدين ويتعبد
بها وان اراد بعلم الشريعة العلماء المزاوون لها ترويرا واستنباطا وافادة **(قوله على من سواهم)** أي
على من كان مغاير لهم أي الحمد لله الذي جعل لعلماء الشريعة افضل واشرف ممن كان مغاير لهم بنا على
مقاله ان مالك من أن سوى بمعنى غير وقال غيره انها اسم مكان وفي هذا برائة استهلال لانه يشير
انعيذ كوفي هذا الكتاب الاحكام الشرعية **(قوله في الدارين)** أي يلجأون لهم في الدارين الدنيا
والآخرة اما لجهادهم اليهم في الدنيا فظاهر واما في الآخرة فبالنظر لشفاعتهم لهم في رفع الدرجات والمنازل
بنا على أن هذه الشفاعة غير مختصة به صلى الله عليه وسلم وقيل لتعليمهم اياهم كيفية التقي على الله
عز وجل **(قوله واجتباهم)** أي واختارهم في ازاله لذلك عن عبادهم من العلماء **(قوله الاعظم)**
أعظم من كل عظيم **(قوله الاكرم)** أي من كل كريم **(قوله وعلى سائر الخ)** أي باقى من السور
بمعنى البقية او ان سائر بمعنى جميع اخذ الله من سور البلد المحيط بجمعها **(قوله وآل كل)** أي

وعلى آل كل أى اتباع كل واحد منهم أى من المرسلين وقوله والقراءة أى قراءة الانبياء إلى اقارب كل واحد منهم وقوله والتابعين أى للتصحية وقوله وعلى سائر أئمة الدين أى باقهم فهو عطف مغاير أوجيعهم فيكون عطف عام والمحاصل ان سائر قبل انهاء معنى باقى وقيل بمعنى جميع وكل منها صالح هنا (قوله خصوصا) معول المحذوف أى اخص بتلك الصلاة بعد من تقدم من الاربعة المجتهدين خصوصا (قوله الى يوم الدين) أى الجزاء وهو يوم القيامة وانما سمي يوم القيامة يوم الجزاء لوقوع الجزاء على الاعمال فيه ثم ان الغاية ان جعلت راجعة للقلدين فلا بد من حذف والمعنى ومقتلهم حالة كونهم مسقرين طائفة بعد طائفة الى قرب يوم الدين لان الساعة لا تقوم الا على شرار الناس الكفار وان جعلت راجعة للصلاة والسلام كان ذلك كناية عن التأييد للصلاة على من ذكر حالة كونها مستمرة الى ما لا نهاية له على ما جرت به عادة العرب من ذكر الغاية وارادة التأييد كما في قوله اذا غاب عنكم اسود العين كنتم * مكراما وانتم ما قام الاثم .

(قوله افقر العباد) أى استبد العباد افتقارا الى مولاه وهذا ما بالغه اذ كل مخلوق مفتقر الى خالقه استداودا وما في كل حركة وسكون وليس احدا شدا افتقارا من احده (قوله شرح مختصر) أى من الشيخ عبد الباقي والشيخ ترمذى والتاثير ومن حاشية شيخنا على الخرشى والعلمة في ذلك الاول (قوله على فمغلقه) أى بيان تراكيبه فالمراد من مغلقه تراكيبه أى عباراته الصعبة والمراد بقضائها بغيرها توضيحها على طريق الجزاء بالاستعانة بقدرته صعبة التراكيب بغلق الابواب بحجامع عسر التوصل للطلوب مع كل واستعير اسم التشبيه للتشبيه على طريق الاستعانة التوضيحية التبعية والفتح ترشيح مستعار للبيان فشبّه البيان بالفتح واستعير اسم التشبيه للتشبيه به للتشبيه (قوله بحيث متى اقتصرت) أى حال كون ذلك الاقتصار ملتصبا بحالة هى الى متى اقتصرت الخ ومتى هنا شرطية وهى في الاصل ظرف زمان وقد يتوسّع فيها فتستعمل للمكان والمراد بها هنا المكان أى محل الرقم أى بحيث اتى في كل مكان اقتصرت فيه على قول كان هو الزاخر (قوله وبالله استعين أى واستعين بالله على تأليف هذا الشرح أى اطلب منه الاغاثة على تأليفه أى اطلب منه ان يخلف في قدرة على ذلك (قوله وعليه اتوكل أى افوض امورى كلها اليه وقوته الذى عليه العول الى الاعتقاد (قوله وعذابه) أى ورضى عنا بسببه (قوله في دار السلام) أى دار السلامة من الآفات والكدرات وهى الجنة مطلقا وقوله بسلام أى حالة كوننا ملتصقين بالسلامة من احوال الآخرة وسدائد هاهما صاحبتين لمزيد الانعام (قوله لان الاولى الخ) علة لتقدير المتعاني خاصا لا عاما كاتبدي مثلا وقد روي علا لان الاصل في العمل للافعال ومؤخر الافادة المحصر والاهتمام (قوله لان الاولى الخ) انما كان اولى لان جعل المتعاني من المسادة المذكورة اليق بالمقام لان كل شئ ادعى في شئ يضر ما جعلت التسمية بمذله واو في بداية المرام أى المطلوب للدلالة ذلك المقدّر حينئذ على تلبس الفعل كله بل بلسان على وجه التبرك والاستعانة (قوله من مادة ما جعات الخ) أى من مادة تأليف أو كل أو شرب وقوله بمذله أى ابتداء أو لاله (قوله والابتداء) أى في الامور ذوات البال ولوشعرا مندوب وقد تعرض الكراهة للابتداء كاتبداها المكروهات وقد يحرم كابتداء المحرمات على الاظهر وقيل بالكراهة ولا يكون الابتداء بها واجبا بالانذار ولا يكون مباحا وقد علت حاصل ما في اهتمام (قوله اذا ابتداء قسمان الخ) هذا جواب لسؤال مقدّم فهم من الكلام تقديره اذا كان الابتداء بكل من السجدة والمجدة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم منذر فكيف يتأتى الابتداء بالثلاثة في آن واحد مع ان الابتداء بواحد يفتقر لابتداء غيره فاجاب

بأنه يتأق ذلك لان الابتداء قسما ان الخ (قوله وهو ما لم يسبق بشئ) أى وهو ابتداء لم يسبق متعلاته
بشئ (قوله بالذات أى) أى فيحصل الابتداء بالسملة حقيقة القوة حدتها ويجعل الابتداء
بغيرها كالمجدلة والصلاة اضافة (قوله وانه) أى الابتداء شئ واحد أى ان المراد بالابتداء بكل
من السملة والمجدلة والصلاة الابتداء العرفى الذى يعتبر مبتدأ للشرع في المقصود فيكون شاملا للسملة
والمجدلة وغيرهما ولا يكون الابتداء باو احدهم فتأ للابتداء بغيره حينئذ (قوله ينقل الضمة الثقيلة
على الواو) وانما تنقلت تلك الضمة على الواو هنا لكونها لازمة اذ هي حركة بنية بخلاف هذا
دلو فان الضمة فيه لم تستقل على الواو لانها حركة اعراب عارضة بعروض عامل الرفع وتزول عند
عدمه وبهذا اندفع ما يقال ان الضمة انما تستقل على الواو اذا تحرك ما قبلها الا اذا سكن ولذا أعرب
دلو بالحرركات وأجيب أيضا بأنها انما ظهرت الضمة على الواو في الاسم لمخففة وأما الفعل فهو ثقل
والثقل لا يتحمل ما فيه ثقل فلذلك ثقلت الضمة لاجل الثقل وانما كان الفعل ثقيل لا لتركيب مدلوله
من المحدث والزمان والنسبة (قوله من الفقير) أى أخوه من الفقر (قوله أى المحاجة)
هى بمعنى الاحتياج (قوله أى الدائم المحاجة) راجع لقوله صفة مشبهة وقوله أو المحتاج كثيرا
راجع لقوله صيغة مبالغة فهو راف ونشر مرتب وقوله كثيرا أى احتياجا كثيرا أو زمانا كثيرا قبل
الثاني أولى لان دائم الاحتياج صار مقترنا على ذلك فلا يكون عنده شدة تألم بخلاف الثاني (قوله
والمراد بالعبود المملوك لله) يشير بهذا الى أن المراد بالعبود هنا عبدا لا لاجل العبودية اذ لا يصح
لرأته هنا منافاة لقوله بعد المتكسر خاطره لقلة العمل والقوى اذ لا يصح له بعد وصفه نفسه
أولا بالعبودية التى هى من الصفات الكلىة أعنى غاية التذلل والخضوع أن يصفها هنا بقلية القوى
ما ينفى عنها من التفانى ولا عبدا للبيع والشراء لان المصنف حر لارق الأنا يراد باعتبار لازمه وهو الذل
والانكسار ولا يصح ارادة عبد الدينار والدرهم الذى دعى النبي عليه بقوله تعس عبد الدينار
والدرهم تعس وانكسر واذا شئت فلا تنكسر اذ لا يسوغ لاحد ان يدخل نفسه فممن دعى عليهم
النبي صلى الله عليه وسلم وقوله تعس بكسر العين أى هلك وقوله واذا شئت أى أصابته شوكة
فى جسمه والانتقاش انتزاعها بالمشقاش كفى شب (قوله أى شدة الاحتياج) أى وحينئذ
فالمضطر معناه شديد الاحتياج المجهد الذى لا يرى لنفسه شيئا من الجول والقوة ولا يرى لاغته
الامواله (قوله فهو أخص من الفقير) أى سواء كان صفة مشبهة أو صيغة مبالغة لعدم
أخذ الشدة فى مفهومه على كل حال وقوله أخص من الفقير أى أقل افرادائه (قوله وهذا
اللفظ) أى فى حد ذاته بقطع النظر عن الواقع فى كلام المصنف لان الواقع فيه اسم فاعول لا غير
(قوله وأصله) أى باعتبار ما وقع فى المتن (قوله لوقوعها بعد الضاد) أى التى هى أحد حروف
الاطباء الاربعة الضاد والصاد والطاء والظاء والحاصل أن تاء الافتعال متى وقعت بعد حرف من
هذه الحروف الاربعة فأنما تقلب طاء نحو مظلّم ومطلب ومضطرب لتعذر النطق بالتاء
بعد هذه الحروف واختيرت الطاء لقرنها بخرجات من التاء (قوله وأدغمت الزايع) ولا يجوز
ادغام الضاد فى الطاء لزال استعالة الضاد بالادغام (قوله رجمة ربه) تنازعه كل من الفقير
والمضطر وأعمل الثاني اذ لو عمل الاول لوجب أن يضم فى الثاني بحيث يقول المضطر له رجمة ربه
واللام معنى الى فلا يجوز أن تكون للتعليل لفساد المعنى لان الرجمة عالية للغمى لا للفقير لان رجمة
صفة جمال لا يصدر عنها الفقير وآثر اللام على الالاختصار ولا يجوز أن تكون اللام للتعبية لان
الفقير لا اضطرار بعبادته بل الى غاية فقره واضطراره الى أن يلوذ بجملة ربه (قوله أى عقوه

وانعامه أشار الى ان الرحمة صفة فعل ويصح أن يراد بها ارادة انعامه فتكون صفة فاعل والرب
معناه المالك والسيد أو بمعنى المربى والمبلغ له شيئاً فثبتنا **(قوله)** خاطره بالرفع فاعل بالانكسار
(قوله) لا يهابه أى لا يعتنى به **(قوله)** أجزأ المتصل أى أجزأ الشيء المتصل وقوله الملب بضم
الصاد **(قوله)** من اطلاق الحال وارادة المحل أى والعلاقة المحالية بناء على التحقيق من انها وصف
المتنقل منه أو المحلية بناء على انها وصف المتنقل اليه والمحالية والمحلية معا بناء على انه يعتبر في العلاقة
وصف كل من المتنقل منه والمتنقل اليه **(قوله)** ثم شبهه أى القلب بنى صلب الخ فلفظ المشبه
في هذه الاستعارة المكنية ليس مذكوراً بل فظ الموضوع له فهو على حده ما قيل في قوله تعالى
فأذاقها الله لباس الجوع والخوف اهـ وذلك أن قول الله أطلق الخاطره على القلب مجازاً مرسل
لعلاقة المحالية ثم شبهه بمرزق القلب بالانكسار واستعار الانكسار للعز واشتق من الانكسار انكسر
بمعنى حزين وحيد فدل على حزن القلب وذليله لقلة العمل الخ وعنى هذا فلا كناية ولا شئ اهـ أو ان
معنى قوله المنكسر خاطره التأم لقلبه فأنطق الخاطره وأراد محله وهو القلب وأطلق الانكسار
الذى هو تفرق الاجزاء على ما يتسبب عنه وهو التأم مجازاً مرسل للعلاقة المحالية فى الاول والسيدية
فى الثانى **(قوله)** ثم هو أى ثم بعد ذلك جعل اللفظ بتمامه كناية الخ **(قوله)** لقلة العمل علة
لانكسار خاطره وانما قدر الوصف بالصالح لاجل جهة التعليل لان القلب لا يتألم الا من قلة العمل
الصالح فالخافد القرينة وعطف التقوى على العمل من عطف الخاص على العام لان العمل قد يكون
اعتسالا وقد لا يكون اعتسالا ما ذكر **(قوله)** عرفوا أنفسهم أى ان يعرفوا أنفسهم بالذل فيسبب عن
ذلك معرفتهم لربهم فيسبب عن ذلك انهم يكونون فى مقعد صدق عنده تعالى وفيه اشارة لما ورد
من عرف نفسه عرف ربه **(قوله)** فكانوا الخ هذا اشارة لقوله تعالى ان المتقين فى جنات ونهر
فى مقعد صدق عند مليك مقتدر وهذه العندية عندية مكانة لا عندية مكان لاستحالة التماثل عليه
تعالى وحده فالتعنى انهم يكونون فى مقعد صدق بحيث يكونون مقررين منه تعالى قرباً منهم
لا حسداً **(قوله)** خليل فعيل مأخوذ من الخلة بالضم وهى صفاء المودة أى المحبة الخاصة من
مشاركة الاغيار فهو فى الاصل صفة مشبهة ثم سمي به المصنف فهو علم منقول من الصفة المشبهة
(قوله) أى هو خليل وعلى هذا فالجملة مستأنفة استثنائية لبيان ما راقته فى جواب سؤال مقدر كأنه
قيل ومن ذلك العبد الفقير المنظر فويل هو خليل بن اسحاق **(قوله)** نعمت خليل أى خليل
المنسوب لاسحاق بالبنوة فهو مأول بالمشقة فاندفع ما يقال ان ابن جامد فكيف يكون نعمتاً
والنعت لا بد أن يكون مشتقاً **(قوله)** أو أخبر بخذوف أى هو ابن اسحاق وعلى هذا فالجملة
مستأنفة جواب سؤال مقدر كأنه قيل ومن خليل **(قوله)** ابن موسى هذا هو الصواب كفى ح
وغيره **(قوله)** وروهم من قال الخ أى دغاها من أب دل موسى ببعقوب وهو ابن غازى وثناك لان اسحاق
انما كان والده يسمى موسى لابعقوب **(قوله)** لانه كان حنفى أى لان اسحاق كان حنفياً
(قوله) وشغل ولده أى خليل بمذهب مالك وفى شب وغيره ان المصنف مكث فى تأليف هذا
المختصر ثيفاً وعشرين سنة ونحوه فى حياته لانه كاح وباقية وحذف أوراق مسودة فجمعه أمجابه
وفى ح ان له شرحاً على بعضه قال وذكر بعضهم انه شرح الفقيه ابن مالك ولم أقف عليه قال بعض
النساج مكنى المصنف عمر بن سنة بمصر لم ير النبل لاشتغاله بما يعنى وكان يلبس لبس المجند
المتشبه **(قوله)** وانما ذكر نفسه أى وانما ذكر المصنف اسمه فى هذا كتابه **(قوله)** وما بعده
أى لا تشرى الكتاب **(قوله)** مقول القول أى فمعه نصب على انه مقول به لا على انه مقول

مطلق خلافاً لابن المحاسب وهل كل جملة من المقول لها محل على حدتها أو لا بل المحل لجموعها فقط فيه خلاف (قوله والحمد مبتدأ) وقوله التثنية خبر وقوله لغة إما محال من المستأد من أجازته أو من المضاف إليه إذا لاصل وتفسير الحمد حاله كونه لغة أى من جملة الالفاظ اللغوية أو نسب على التمييز أو على نزع الحافض أى والحمد فى اللغة (قوله التثنية) هذا التعريف لنوع خاص من الحمد وهو الحمد الحادث إذا الحمد القديم لا يتصور أن يكون بلسان لاستحسانه عليه تعالى ولو قال التثنية بالكلام لكان شاملاً لأنواع الحمد الأربعة حمد الحادث للحادث والقديم وحمد القديم للقديم والحادث لأن الكلام صادق بالقديم والحادث (قوله باللسان) المراد به آلة النطق فيشمل ما لو نطق بالبدن أو باللسان على زيد لا جمل جميل اختياري خرقاً للعادة (قوله على جميل) أى لاجل جميل فعلى للتعليل فهو إشارة للحمد وعليه فلا بد فيه أن يكون جملاً أى فى الواقع عند المحمود ولو بسبب اعتقاد المحمّد لا بد أن يكون اختيارياً ياراً لا كان مدحاً ولذا يقال مدحت اللؤلؤ على صفاء لونها ولا يقال حمدتها على ذلك بخلاف المحمود به فلا يشترط فيه أن يكون اختيارياً كان يثنى عليه بالصحة الوجه لاجل إكرامه إياه ولذا تراهم يقولون أن المحمود به وعليه تارة يختلفان ذاتاً واعتباراً كما فى المثال المذكور وتارة يتعدان ذاتاً ويختلفان اعتباراً كان يثنى عليه بالكرم لاجل كرمه فالكرم من حيث أنه مثنى به محمود به ومن حيث أنه باعث على الحمد محمود عليه وقد تضمن ما ذكره من التعريف أركان الحمد الخمسة وهى الحمد والمحمود والمحمود به والمحمود عليه والصيغة فالتثنية باللسان هو الصيغة وهو يستلزم مثلاً وهو الحمد ومثنى عليه وهو المحمود ومثنى به وهو مذكول الصيغة المحمود به وقوله على جميل اختياري إشارة للمحمود عليه لا يقال تقسيمهم الحمد لمطلق ومقيد يقتضى أن المحمود عليه ليس ركناً لتحقيق الحمد بدون كفاي المطلق لا نقول مرادهم بالمطلق ما كان فى مقابلة ذات الله أو صفاته والمراد بالمقيد ما كان فى مقابلة نعمته وليس المراد بالمطلق ما كان فى مقابلة صفاته فالحمد مطلق وإن كان نعمة فالحمد مقيد فى تحقق الحمد إلا أنه ان كان ذات الله أو صفة من صفاته فالحمد مطلق وإن كان نعمة فالحمد مقيد إن قلنا أن الذات والصفات ليست اختياريّة والمحمود عليه لا بد أن يكون اختيارياً قلت مرادهم بالاختياريّ أنه كان غيره اضطرارىّ لا ما كان حصوله بالاختيار فدخلت الذات والصفات فى الاختياريّ بهذا الاعتبار (قوله على جهة التعظيم) قيل يعنى عنه قوله على جميل اختياريّ لأنه إذا كان التثنية لاجل جميل اختياريّ فلا يكون الأعلى جهة التعظيم وقال بعضهم أى به إشارة إلى أنه لا بد من موافقة الجنان للسان على التثنية أما إذا أتى بلسانه وقوله معتقد خلافاً فلا يكون حمداً لأنه ليس على جهة التعظيم (قوله كان) أى الجميل الاختياريّ نعمة كالعطائاً أو أوالاً كالعبادات وحسن الخط وملا فهو تعميم للمحمود عليه (قوله فعل) أى من المحامد وهو شامل للقول والعمل والاعتقاد لأن المراد بالفعل ما قبل الانفعال فيشمل الحكيم كالاعتقادات (قوله يثنى عن تعظيم المنعم) أى يدل من أطاع عليه على تعظيم المنعم الذى هو المحمود فدخل الاعتقاد فلا يقال التثنية إنما يظهر فى القول والعمل ولا يظهر فى الاعتقاد إذ لا اطلاع لغير المحامد عليه (قوله ولو على غير المحامد) أى ولو كان أنعمه على غير المحامد وإنما صرح بقوله لكونه منعماً لاجل ما بعده من المبالغة فاندفع ما يقال أنه لا يقال لاجل حاجته لقوله لكونه منعماً لأنه معلوم من تعليق المحمّد الذى هو التعظيم بالاشتقاق وهو المنعم لأن تعليق المحمّد بالاشتقاق يؤذن بعناية ما منه الاشتقاق (قوله منصوب) أى على أنه مفعول مطلق (قوله كذا قبل)

قائله العلامة الناصر اللقاني في شرح خطبة المصنف (قوله والمراد انه) أي الخبر وهو لله وقوله
أجنى أي من الحمد (قوله من جهة المصدرية) أي مصدرية الحمد (قوله لا من جهة كونه)
أي الحمد مبتدأ لأنه من هذه الجهة ليس أجنيًا منه لأن الخبر معمول للبثا (قوله يعني الخ) حاصله
أن الحمد له جهتان جهة كونه مصدرًا وجهة كونه مبتدأ وهو بهذه الجهة يعاير نفسه من الجهة
الأخرى وقد جعل باعتبار كونه مبتدأ في لله فلو عمل في حمد المكان بالجهة الأخرى وهي المصدرية
فإن قلنا إن التغير الاعتباري ينزل منزلة التغير الذاتي منع عمله في حمد الوجود الفصل بالاجتنبي
وإن قلنا إن التغير الاعتباري لا ينزل منزلة التغير الذاتي مع عمله فيه اذ ليس هناك فصل بالاجتنبي
حقيقة والاول ملحظ الناصر والثاني ملحظ غيره وهو الحق (قوله يوافي ما تزايد الخ) أي يقابل
ما تزايد من نعم الله ويأتي عليها ولما كانت النعم لا تحصى ولا تتناهي لزم من ذلك أن هذا الحمد
لا يحصى ولا يعد لأن ما يتناهي لا يقابله الا مثله ان قلت ان حمد المصنف يزني فكيف لا يتناهي
قلت المراد انه لا يتناهي باعتبار متعلقه وهو المحمود به لانه أنى عليه بصغاته الميكالية وهي لا تتناهي
أو قال جعله غير متناه باعتبار ذاته لكن تخيلا لا تحقيقا (قوله أي زاده بمعنى كثرة وأشار إلى ان
المفاعلة ليست على بابها لان القصدان المحمدي في بالنعم لا العكس وانما عدل المصنف عن ذلك إلى
صيغة المفاعلة لإفادة المبالغة في الوفا بسبب ما في الصيغة من المبالغة فكان الحمد يردان بغلب النعم
ويزيد عليها (قوله بمعنى انعام أو منعم به) حاصله ان النعم جمع نعمة بكسر النون ولما كانت النعمة
تطابق على الانعام الذي هو اتصال المنعم به للنعم عليه وعونها فعمل من أفعال الله تعالى وتطابق أيضا
على الشيء المنعم به به الشارح بقوله بمعنى انعام أو منعم به على جواز ارادة كل منهما الا ان ارادة المفعلي
الاول أولى لان الحمد على الانعام أمكن من الحمد على المنعم به وذلك لان الحمد على الانعام بلا واسطة
وأما على المنعم به فبواسطة انه أثر الانعام به وما كان بلا واسطة أقوى واعلم ان الشيء المنعم به لا يكون
نعمة حقيقة الا اذا كانت تحمدا عاقبة كذا قات الاشاعة فمن ثم لا نعمة لله على كافر بل ما لئله الله
به من متاع الدنيا فهو واستدراج له حيث يلزم مع علمه باصراره على الكفر الى الموت وقالت المعتزلة
انها نعمة بترتب عليها الشكر والمحاصل ان الملاذ الواصلة اليهم تقم في صورة نعم فسميها الاشاعة
نقما نظرا لتحقيقها والمعتزلة سميتها انما نظرا لصورتها (قوله هو الحمد عرفا) أي وحيد هذا الشكر
لغة فعل بني عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعمًا على الشاكر أو غيره سواء كان ذلك الفعل قولًا
باللسان أو اعتقادًا بالجنان أو عملًا بالاركان (قوله صرف العبد الخ) المراد بصرف تلك النعم فيما
خلقت لاجله أن لا يصرفها اصلا فيما ينهي عنه وليس المراد استعمالها اذا تم وأبداف فيما خلقت لاجله
والانرجح مثل الانبياء اذ كانوا في بعض الاوقات يستعملون بنوم أو أكل أو جماع أو حديث مع
الناس مع انهم قطعوا شاكرون (قوله وغيره) أي القوى الخمس السمع والبصر والشم والذوق
واللمس والاعضاء كاليد والرجلين (قوله اياه) أشار الشارح بهذا إلى ان المصنف حذف
المفعول الثاني لاولي وأما الاول فهو نافي اولانا (قوله النعم الواصلة له الخ) سواء كانت تلك
النعم بمجابه كمال الذات من ذكورة وسلامة اعضاء وصحة بدن أو كانت بمجابه كمال الصفات من
الاعمال وتوابعه من المعارف والطاعات (قوله اذا اكرم الخ) علة لقوله والمراد بهما النعم
الواصلة له أو لغيره الخ (قوله يومه) أي يوقع في وهم السامع وفي ذهنه وقوله انه أحصى أي
أضبط وعدد النعم عليه تفصيلا أي وهذا لا يتأتى لان نعمه تعالى لا تحصى فلا يتأتى احصاء النعم
عليها تفصيلا (قوله دفعه بقوله لأحصى الخ) أي فكأنه يقول انا وان أشرت في حمدي

الى أنه محصى منها فان ذلك على سبيل التساهل اذ ليس في قدرته ان اعد ما يستحقه المولى من
 الثناء على سبيل التفصيل (قوله أى لا قدرته على عدد ذلك تفصيلا) إشارة الى أن المعنى
 على سبيل العموم أى لا قدرته على عد الثناء على تفصيله لان كان اللفظ من قبيل عموم السلب
 فاللفظ مطابق المراد منه بل يضاده والمحصل ان شأن التكرار في سياق النفي يفيد عموم السلب أى
 تسلط النفي على كل فرد وهذا غير صحيح هنا لانه يمكن عد افراد كثيرة من افراد الثناء فضلا عن ثنائها
 فتعين ان المراد من اللفظ انما هو سلب العموم وهو تسلط النفي على مجموع الافراد أى لا أعد كل
 ثناء عليك تفصيلا لان الثناء عليك افراد لا تنتهى فاللفظ لا يوافق المراد منه بل يناقضه لان سلب
 العموم يتضمن اثباتا جريئا وعموم السلب يتضمن سلبا كاملا (قوله فكيف يحصى الخ) استفهام
 انكارى بمعنى النفي أى لا يمكن ذلك (قوله هو كما اننى على نفسه) يحتمل ان يكون هو توكيدا
 للضمير في عليه فهو راجع لله كضمير عليه فقوله كما اننى على نفسه صفة لثناء أى لا أحصى ثناء عليه
 مثل ثنائه على نفسه في عدم التناهي وهذا الاحتمال هو ما سلكه الشارح ويحتمل ان يكون هو مبتدأ
 حينئذ يصح رجوعه الى الله والى الثناء فان رجوعه تعالى فقوله كما اننى على نفسه خبره والكاف
 فيه زائدة وما ماموصولة أو مصدرية والمصدر بمعنى اسم الفاعل والتقدير الله الذى اننى على نفسه
 أو الله من على نفسه ويصح رجوعه للثناء وهو مبتدأ خبره كما ايضا أى الثناء الذى يستحقه مثل
 الثناء الذى اثناه على نفسه او مثل ثنائه على نفسه في كونه غير متناه (قوله فان في قدرته تفصيلا
 الانسب ان يقول أى كثنائه على نفسه في عدم التناهي وان كان في قدرته عدد ذلك تفصيلا تأمل
 (قوله لا أحصى ثناء عليك أنت أليخفى في الحديث ما جرى في كلام المصنف من الاعراب غير الوجه
 الاخير (قوله كما اثبت على نفسك أى كثنائك على نفسك في عدم التناهي وان كان في قدرتك
 ان تحصى (قوله ونسأله اللطف الخ) استند المصنف الفاعل من لا أحصى الى ضمير الواحد ومن
 ونسأله الى ضمير الجماعة لان الاول فيه اعتراف بالجزء والشأن انه انما يشته الانسان لنفسه والثاني
 دعا والمطلوب فيه مشاركة المسلمين لانه مظنة الاجابة كذا قيل والحق ان ضمير ونسأله للمصنف وحده
 لان المشاركة التي هي مظنة الاجابة انما هي للمشاركة في المطلوب بأن يكون المدعو له عاملا في
 الطلب بحيث يكون الداعي جماعة وفي سؤاله اللطف رد على المعتزلة الذين اوجبوه على الله تعالى
 اذ لو كان واجبا على المرسئ كما لا يستل الموت الذى هو واجب عادي ثم ان الواو في ونسأله
 للاستئناف ان جعلت جملة الحمد خبرية ولا يصح جعلها حينئذ عاطفة لما يلزم عليه من عطف الانشاء
 على الخبر وما لم يجعل جملة الحمد انشائية كانت الواو عاطفة لجملة انشائية على مثلها (قوله الدقة
 هي قلة الاجزاء) وهذا المعنى لا تعجب ارادته هنا (قوله الاقدار) أى خلق القدرة (قوله
 والاعانة هي والاعون والمعونة الفاظ مترادفة معناها واحد وهو الاقدار على فعل الطاعات والخ وعطفها
 على اللطف من عطف الخاص على العام لانها من افراد اللطف (قوله والملمات) أى الامور
 المشاقة النازلة بالعدل التي لا تلاعبه من الماذنزل جمع ملة (قوله من جميع الاحوال) جمع حال
 قال الثناصور والمراد بالاحوال الاوقات وقيل ح المراد بالاحوال صفات الشخص التي يكون عليها
 سواء كانت من المتصلات أو من الانضائيات والمراد بالمتصلات الصفات التي لها قيام بالشخص
 باعتبار نفسها لانا اعتبار امر آخر كالخفة والمرض والغنى والفقر والمراد بالانضائيات الصفات التي
 لا تامة قرار لها في الشخص بذاتها بل باعتبار امر آخر كالاستقرار في الزمان القلاني أو امكن القلاني
 (قوله يعني نفسه) هذا بناء على ان ضمير نسأله للمصنف وحده وقوله ويحتمل وغيره أى بناء على

جعل ضمير نسأله لأنكلام ومعه غيره من اخوانه المسلمين وعلى كل حال فقوله الانسان اظهاري محل الاضمار والاصل وحال حلولي واحلولنا (قوله في رسمه) اعلم ان الرمس في الاصل مصدر رسمت الريح الارض بالتراب اذا استترتها به فهو ستر الارض بالتراب ثم نقل لتراب القبر ثم للقبر نفسه وهو المراد هنا وانما سمي رسماً لانه يرسم فيه الميت أى يغيبه فيه وقوله وانما خاص الخ جواب عن ما قبل ذكر الخاص بعد العام لا بدله من نكتة وما النكتة هنا (قوله لشدة احتياجه للطف والاعانة فيها) أى لشدة احتياج الانسان للرفق والتخلص من الملمات في تلك الحالة أى حالة حلوله في قبره (قوله هو الواسطة في كل نعمة وصات البنان الله أى حتى الهداية للاسلام التي هي أعظم النعم فهي انما حصلت لنا ببركته وعلى يديه (قوله ولا سيما علم الشرايع) أى خصوصاً علم الشريعة فان وصوله البنان الله انما هو على يديه وبواسطته كما هو ظاهر واصل سى سى واجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء فى السين والياء فمعنى لا سيما زيد لا مثل زيد فاذا قيل أحب العلماء لا سيما زيد فعناه لا مثل زيد بل محبة زيد أكثر من محبة غيره من العلماء ولزم متيلاً الانافية والواو على المشهور فيها فاستعملها بدون لا وأبدون واو قليل واعلم ان ما بعدها ان كان معرفة كما هنا جازمه الرفع على انه خبر لم حذف هو صدر الصلة وفتحته سى فتحة اعراب لا ضافتها الموصولة وجازمه المجرى على ان ما زائدة بين المضاف والمضاف اليه وجازمه النصب على ان ما معنى شئ والمعرفة مفعول لم حذف لا تميز خلافاً لانه لوهم ذلك لمنع النصب لان التمييز واجب التنكير وان كان ما بعدها نكرة كما في

* ولا سيما يوم بدارة الجبل *

جازى في النكرة الواو جهة الثلاثة لكن النصب على التمييز (قوله وجب أن يصلى عليه) أى تأكد لان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم انما تجب في العمر مرة ويعدان المصنف آخرها زمن التأليف وقالت الشافعية تجب في كل تشهد يعقبه سلام وقال قوم انها تجب عند ذكره وبه قال المخيم من المالكية والحنبلية من الشافعية والطحاوى من الحنفية وابن بطا من الحنابلة (قوله والتجبل مرادف) لما قبله (قوله فهمي) أى الصلاة اخص من مطابق رجة أى أقل افراداً منها وذلك لان الرجة بمعنى النعمة وهى أعم من أن تكون مقرونة بتمتع أو لا وعلى هذا فعطف الرجة على الصلوات في قوله تعالى أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة من عطف العام على الخاص (قوله ولذا أى لاجل كونها أخص (قوله لا تطلب) أى من الله (قوله الاتبع) أى لطلبها للعصوم وطالبها الغير المعصوم استقلاً لا قبل حرام وقبل مكر وهه والظاهر كما قال شيخنا (قوله ومن غيره تعالى) أى سواء كان ذلك الغير انساً أو جناً أو ملكاً (قوله والدعاء عطف بفسر وقوله باستغفار أى كان الدعاء باستغفار وغيره (قوله أى التحية) أى من الله عليه الصلاة والسلام في الجنة بتحية بتيمة لا ثقة به كما يحب بعضنا بعضاً بقولنا السلام عليكم (قوله والايمان) أى من المخاوف لان النسب من حيث كونه بشراً ليحقه الخوف من الله بل هو أشد الناس خوفاً لان الخوف على قدر المعرفة ولذا قال أنا أخوفكم من الله (قوله على محمد خبر عن الصلاة والسلام أى كائناً على محمد أى له وهذه الجملة خبرية لغرض انشائية معنى فقد طلب المصنف من الله صلابة أى نعمته المقرونة بالتمتع بطهيم وسلامه ليس لنا محمد (قوله علم) أى شخصى على الذات الشريفة (قوله منقول) أى لا مر تجبل ثم ان نقل الاعلام تارة يكون من اسم الفاعل كما ثارت وحامد وتارة يكون من المصدر كزيد فانه في الاصل مصدر زاد المسال يزيد زيدا

وتارة يكون من الصفة المشبهة كحسن وسعد وتارة يكون من اسم الجنس كاسد وتارة يكون من الفعل
كيزيد ويشكر وتارة يكون من اسم المفعول لمحمد ولذا قال من قول من اسم المفعول أى لا من اسم
الفاعل ولا مما ذكر معه (قوله المضعف صفة لمخذوف) أى الفعل المضعف (قوله أى المكرر
العين) أى وهو جدد بتشديد الميم وقوله أى المكرر الخ أى وليس المراد بالمضعف ما كانت لامه وعينه
من جنس واحد كس وظل لعدم صحة ارادة ذلك هنا (قوله سمي به أى بذلك العلم المنقول نهينا
الخ) والذى سماه به جده عهد المطلب فى سابع ولادته مات أبوه قبلها (قوله رجاء أن يكون
الخ) أى لاجل رجاء ذلك والمترجى لذلك هو جده المسمى له بذلك الاسم (قوله وقد حقق الله ذلك)
أى الامر المرجو مجده (قوله الكامل) أى فى الشؤن (قوله الشامل) أى لكل الامور
(قوله وعلى التقي) أى الممثل للاوامر والمجتنب للنواهي وقوله الفاضل أى الذى عنده فضيلة
بعدم أوطاعة (قوله وعلى الحليم) أى الذى عنده صفح عن الزلات وقوله الكريم أى الذى
عنده كرم وسخاوة (قوله وعلى العقيمة العالم الفقيه من عنده دراية بالعقبة والعالم من عنده دراية
بالعلم سوا كان فقها أو غيره من العلوم فالوصف بالعالم يبلغ من الوصف بالفقيه فهو من باب الترقى
والمراد ان السيد من كان عنده دراية فى العقبة وفى غيره من العلوم (قوله من يتكلم باللغة العربية
سحينة) أى سوا كانوا سكان بادية أو حضرة أى وأما الاعراب فهم سكان البادية بقيدان يتكلموا
باللغة العربية وقيل مطبقا ولو تكلموا بالعجمية والاول هو الحق وعليه فبين العرب والاعراب عموم
وخصوص مطلق لاجتماعهم فى سكان البادية الذين يتكلمون بالعربية وسحينة وانفراد العرب فى
يتكلم بالعربية سحينة وهم سكان حضرة وأما على الثانى فيبينهما العموم والخصوص الوجهى والنسبة
الى العرب عربى والى الاعراب اعرابى قال ابن كثير الصحيح المشهور ان العرب كانوا قبل اسماعيل
حي قال لهم العرب العاربة وهم قبائل منهم عاد وثمود وقحطار وجرهم وغيرهم وأما العرب المستعربة فهم
من ولها اسماعيل وهو أخذ العربية من جرهم وما روى عن ابن عباس من ان اول من تكلم بالعربية
اسماعيل فراه عربية قريش التى قرئ بها القرآن وأما عربية يعرب وقحطان وعاد وثمود وجرهم
فتمكنت قبل اسماعيل كذا فى حاشية شيخنا (قوله فيه من الضبط ما فى العرب) أى لكن الاولى
اذا قرنا فتحتها أوضعها للمشاكسة وأما فتح الاول وضم الثانى والعكس فهو وان حازا لانه خلاف
الاولى (قوله لان سائر اديان) أى أى جميع أى قديان أى بمعنى جميع اخذ له من سور البلد
الحية بطبج جميعها وظاهر اثنائه بقدان استعمله بمعنى جميع مجاز وهو كذلك على ما يفيد قول القاموس
السائر الباقي لا الجميع كاتوهم بعضهم وقد يستعمل له اه وقوله وقد يستعمل له أى مجازا كما
هو قاعدته (قوله وان كان اصل معناه باقى) أى لاخذه من السور بالهمزة بمعنى العقبة ويصح حمل
كلام المصنف على هذا أيضا لان امته عليه الصلاة والسلام بقية الامم أى الطوائف بالنسبة لمن
مضى قبلها وعلى هذا فيكون المصنف التفت لمن ارسل اليهم مباشرة باعتبار عالم الاجسام وأما على
ان المراد جميع الامم فيصح ان يراد بالبعث بالجسم للجسم أيضا ويكون المراد بالامم طوائف امته ويصح
ان يراد جميع الامم حتى السابقين ويراد بالبعث ما يشمل البعث بالروح لان روحه الشريفة ارسلت
لا رواح من سبق وهذا معنى ما اشتهر من ان الانبياء (قوله والمراد بهم) أى جميع الامم المرسل
اليهم (قوله وغيرهم بالرفع عطفا على المكلفين في فقدان الملائكة غير مكلفين وهو قول وعليه فارسله
اليهم رسالة تشريف وبالجمرة عطفا على الانس والجن في فقدان الملائكة مكلفون وهو قول آخر وان تضاه
اللقا فى شرحه على الجوهره وعليه فتكليفهم انما هو ببعض الفروع التى تنافى منهم كالصلاة والجم

لا كازكاة ونحوها مما لا يتفق منهم وهذا أقوى التوليس كما قال شيخنا (قوله وعلى الله عطف على
مجد وفيه إجماع مجاوز الصلاة على غير الانبياء تبعوا وأما استقلاله لا فقيل إنها خلاف الأولى وقيل حرام
وقيل تركه قال النووي وهو المعروف وأصل آل أول كجمل تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا
وقيل أصله اهل قلبت الماهمة زعم الممزة الفا وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه (قوله وان كان)
أخا آل (قوله لأنه يستغنى عنه الخ) أي لأن أتباعه هم أمته وكان الأولى أن يقول أنه يستغنى
بهذا عن قوله وأمته لأن هذا واقع في مركزه والمكرر المستغنى عنه هو الواقع بعد تأمل (قوله عند
سيدويه على التحرير الخ) أي خلافاً لمن قال إن أصحاب اسم جمع لصاحب عند سيدويه وجعل له عند
الاخفش والحاصل أن التحريران سيدويه والاخفش يتفقان على أن أصحاب جمع لصاحب وان فاعلا
يجمع على أفعال والخلاف بينهما إنما هو في صحب فانه اسم جمع لصاحب عند سيدويه وجعل له عند
الاخفش كذا ذكره شيخنا (قوله بمعنى العجاني) أي أن صاحب الذي هو مفرد أصحاب المراد
به هنا العجاني لا مطلق صاحب (قوله من اجتمع بالنبي الخ) أي سواء رآه بصره أو لا كالعجميان
(قوله في حياته خرج من اجتمع به صلى الله عليه وسلم بعد موته) تماماً أو بقطعة كالجلال السيوطي وأي
العباس المرسى فلا يكون عجمياً (قوله مؤمناً) أي به لا بغيره فقط (قوله ومات على ذلك
خرج من اجتمع به مؤمناً ثم ارتد ومات على ردة) كان خلعاً واعترض هذا القيد بأنه يقتضي أن
العصبة لا تتحقق لأحد في حال حياته لأن الموت قيد فتأتي المحقة بانه ثبته وهو خلاف الإجماع
وعدم وصف المرتد بها بعد الردة لأن الردة أحبطتها بعد وجودها كالإيمان سواء (قوله الصادق
بالذكر والابن) أي شغل بنائه الأربع فاطمة ورقية وزينب وأم كلثوم وأولاده المذكور الثلاثة
القاسم وعبد الله وإبراهيم وأما الطيب والظاهر فهما القيمان لعبد الله وكل أولاده المذكورين من خدج
الإبراهيم فانه من مارية القبطية ويشمل جميع أولاد الحسن والحسين ذكروراً وإناثاً (قوله أي
أكثرها ثواباً) أي أو مذاق أي مفاخره وكالات ولا يلزم من كثرة الثواب كثرة المناقب (قوله
هي ظرف زمان هنا) أي وحينئذ فالعني هما يكن من شيء بعد البسملة والمجدة أي في الزمان
الذي ذكرت فيه البسملة والمجدة فاقول قد سألتني الخ واحترز بقوله هنا عني في قولك دار زيد بعد دار
عمرو فانها ظرف مكان هذا ويجوز أن تكون هنا ظرف مكان باعتبار الرقم والمعنى هما يكن من شيء
بعد البسملة والمجدة أي في المكان الذي رسمت فيه البسملة والمجدة فاقول قد سألتني الخ والحاصل أنه
يصح جعلها هنا ظرف زمان باعتبار النطق وظرف مكان باعتبار الرقم خلافاً لما تقبل عن الشارح من
منع ذلك (قوله لفظاً لا معنى) أي في اللفظ لا في المعنى (قوله ولذا بنيت على الضم) أي
ولاجل اضافتها في المعنى بنيت لادائها المعنى الاضافة الذي هو لنسبة جزئية حقهما أن تؤدي بالحرف
فالنسبة المعنوية ثم ان ظاهر الشارح أن ما ذكره له للنسبة على الضم وليس كذلك بل ما ذكره له للنسبة
وأما العلوية في كونه على الضم فهو تكمل الحركات الثلاث لما وذلك لانها في حالة إعرابها ما تنصب
على الترفيع أو ترفع فمن ان تكون مضمومة في حال بنائها لاجل أن تستوفي الحركات الثلاثة
والعلة في كون النسبة على حركة التخلص من التثنية الساكنين (قوله والواو ثابتة عن اما) أي وأما
ناشئة عن مهاو يكن فالعبارة فيها حذف بدليل التفسير الذي بعد (قوله أي هما يكن من شيء
بعد الخ) أشار بذلك إلى أن يعد من معمولات الشرط والاحسن جعلها معمولاً للجزء والمعنى هما
يكن من شيء فاقول بعد البسملة قد سألتني فيكون الجزاء الذي هو قوله المذكور معمولاً على وجود شيء
في الدنيا والدنيا ما دامت موجودة لا بد من وجود شيء فيها فيكون الجواب معلقاً على محقق والمعلق

على محقق محقق بخلاف جعلها معمولة الشرط فلهذا يقتضى ان الجواب معلق على وجود شئ مقيد
بكونه بعد البسملة والمجذلة والمعلق على المقيد غير محقق الوقوع (قوله بعد ما تقدم الخ) أى
محذوف المضاف اليه ونوى معناه وبني الظرف على الضم وحذفه هما ويمكن واقعت أما مقامهما
محذوف اما واقعت الواو مقامها (قوله أى نا قول الخ) انما قدره لان جواب الشرط يجب أن يكون
غير واقع اذ لا صحة لتعليق الواقع وكونه قد سألها جماعة مختصرا امر واقعي فلا صحة لتعليقه وجعلها
جوابا والمحصل ان جملة قوله قد سألني مقولة لغول محذوف هو الجواب لأن الجملة المذكورة هي
الجواب لما علمت (قوله الا ترى العلامة (قوله اراد بها الدالة التحقيقية) أى على جهة المجاز
(قوله وأتى به الخ) فيه إشارة الى ان التحقيق يتحقق بالاستئصال على اثبات المسئلة بالادلة وعلى
الاثبات بها على الوجه الحق وان لم يذكرها دليل (قوله والمراد به ما كان حقا) أى من الاحكام
(قوله استعارة تصريحية) تقريرها ان يقال شبيهت الادلة بالمعالم أى العلامات التي يستدل بها
بجامع التوصل بكل للتصديق واستعارة اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصروفة والمعنى اظهر
الله لي ولهم ادلة الاحكام المحقة المطابقة للواقع لا يقال ان هذه رتبة المجتهد لا المقلد والمصنف مقلد
لانا نقول الاجتهاد بذل الوسع في استنباط الاحكام من الادلة لا اثبات الاحكام المقررة بادلها
والمصنف سأل ظهور الادلة لاجل أن ثبت بها الاحكام المقررة (قوله بطريق سلوك) أى ذات
معالم (قوله وسلك بنا الخ) السلوك هو الذهاب والمسير في الارض استعاره هنا للتوفيق أى
ووفقنا وإياهم الى الطريق الاحسن الموصول لرضاه تعالى أى خلق فينا وفقهم وقدرة على ارتكاب
اجتناب الطريق الموصلة الى رضاه وقال شيخنا في الحاشية جملة وسلك الخ خبرية لفظا انشائية معنى والمعنى
اللهم اسلك بنا وبهم انفع طريق الى ان المعنى المحقق وهو كونه المولى يذهب معهم في الطريق المحسنة
الانفع غير مراد لانه مستحيل وانما الكلام من قبيل الاستعارة التصريحية التبعية وتقريرها ان يقال
شبهه صرف الله ارادتهم بالوجه الانفع من علم أو غيره بسلوكة معهم الطريق المصيبة على فرض تحققه
وان كان مستحيلا واستعار اسم المشبه به للمشبه واشتق من السلوك سلك بمعنى اسلك مراد به صرف
ارادته بالوجه الانفع من علم أو غيره (قوله انفع طريق نصب على الظرفية ولا يقال انفع ليس
بظرف وانما هو اسم تفصيل ليس فيه معنى الظرفية لان الظرف اسم الزمان أو المكان المضمن معنى في
باطراد لانا نقول لما اضيف فعل الى ظرف المكان كان بعض ما يضاف اليه فقد آل الامر الى انه
ظرف (قوله أى طريقة انفع) أى في طريق انفع من غيرها وأشار الشارح بهذا الى ان قول
المصنف انفع طريق من اضافة الصفة للموصوف وارتبكها المصنف مع كونها خلاف الاصل رعاية
للسجع (قوله نالها قدره إشارة الى ان مختصرا صفة لموصوف محذوف (قوله والاختصار
الخ) أى وعلى هذا فالمختصر ما قل لفظه وكثر معناه ويقال به الطول وهو ما كثر لفظه ومعناه وعلى
هذا فما كثر لفظه وقل معناه أو قل لفظه ومعناه واسطة بين المختصر والطول والحق انه لا واسطة بينهما
وان المختصر ما قل لفظه كثر معناه أم لا وان الطول ما كثر لفظه كثر معناه أو قل يقول الشارح
الاختصار تقليل اللفظ مع كثرة المعنى هذا احد قولين والآخر انه تقليل اللفظ مطلقا أى سوا كثر المعنى
أم لا (قوله أى فيما ذهب اليه من الاحكام الاجتهادية أشار الى ان على في كلام المصنف
بمعنى في وان مذهب مالك مثلا عبارة عما ذهب اليه من الاحكام الاجتهادية أى
التي بذل وسعه في تخصيصها فالاحكام التي نص الشارع عليها في القرآن أو في السنة لا تعد
من مذهب أحد من المجتهدين وفي ح عند قوله وبالتردد لتردد السانين سئل ابن عرفة

هل يقال في أقوال الأصحاب أنها من مذهب الإمام فقال ان كان المستخرج لها
 عارفا بقواعد امامه وأحسن مراعاتها صح نسبتها للإمام وجعلها من مذهبه والانسبت لقائلها
 (قوله امام الأئمة) أما امامته بالنسبة للإمام الشافعي والإمام أحمد فظاهر لان الشافعي أخذ عنه
 كما قال مالك استاذي وعنه أخذت العلم والإمام أحمد أخذ عن الشافعي وأما بالنسبة لابي خنيفة
 فقد ألف السبوطي تزيين الممالك بترجمة الإمام مالك وأثبت فيه أخذ أبي خنيفة عنه قال وألف
 الدارقطني جزءا في الأحاديث التي رواها أبو خنيفة عن مالك (قوله ابن مالك أي ابن أبي عامر بن عمرو
 ابن الحارث بن عثمان بن قنق المجبة أوله بعدها مناة تحمية ساكنة ابن خثيل بالثلاثة صغرا أوله خاء
 مجبة ويقال أيضا بالجمع كما في القاموس (قوله الأصحبي نسبة لذي أصبح بطن من جعفر فهو
 من بيوت الملوك لان أذوا اليمن التابعة كان كما في الرماضي يراد للملك منهم في علمه ذو تعظيما كذا
 برن أي صاحب هذا الاسم ولما كانت بيوت الملوك من أصبح زادوا فيه أذوا وقلوا أذو أصبح وكان أنس
 والد الإمام فقيهها وكان جده مالك من التابعين أحد الأربعة الذين حملوا عملهم إلى قبره ليلا ودفعوه
 في البقيع وأبوه أبو عامر صحابي شهد الغزاة كاهن مع رسول الله الأبدرا والإمام من تابع التابعين
 وقيل أنه تابعي لانه أدرك عائشة بنت سعد بن أبي وقاص وقد قيل بحتمها لكن الصحيح أنها ليست
 صحابية ومجمل أم الإمام مالك وهي العالية بنت شريك الأزدي به ثلاث سنين على الأشهر يذى
 المروية موضع بمساجد تبوك على غمالية بر من المدينة وكانت ولادته سنة تسعين ووفاته سنة مائة
 وتسع وسبعين وكان عمره تسعا وثمانين (قوله بغث ثنائ مختصر لكن اسناد البيان له
 محجاز عسلى لانه مدين فيه لامين ويصح جعله حالا من يأسألني أي سألتني جماعة تأليف مختصرا
 حالة كوفي مبيناهم فيه القول الذي به الفتوى من أقوال أهل المذهب المذكور (قوله له مابه
 الفتوى) فيه أن ما من صيغ العموم مع أن المصنف لم يذكر كل قول به الفتوى وقد يقال ان هذا
 اخبار عما عزم عليه ولا شك ان الإنسان قد يعزم على أمر ولا يتم له ما عزم عليه لغيره
 ونحوه (قوله أو المرجح) أو مانعة فلا يجوز الجمع لان مابه الفتوى امام مشهور فقط أو مرجح
 فقط أو مشهور ومرجح والمرجح ما أقوى دليله والمشهور فيه أقوال قيل انه ما أقوى دليله فيكون
 بمعنى المرجح وقيل ما كثر قائله وهو المعتمد وقيل رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة ثمان كلام
 الشارح يقتضي ان أقوى انما تكون بالقول المشهور أو المرجح من المذهب وأما القول الشاذ
 والمرجوح أي الضعيف فلا يفتي بهما وهو كذلك فلا يجوز الافتاءواحد منهما ولا الحكم به
 ولا يجوز العمل به في خاصة النفس بل يقدم العمل بقول الغير عليه لان قول الغير عليه أقوى
 في مذهبه كذا قال الأشياخ وذكر الخطاب عن ابن عمر جواز العمل بالشاذ في خاصة النفس وأنه يقدم
 على العمل بمذهب الغير لانه قول في المذهب والأول هو اختيار المصاروة والثاني اختيار المغاربة كما
 قرره شيخنا وفي ح أن من تألف بقوله شيئا وتبين خطاه فيه ما كان مجتهدا لم يضمن وإن كان مقلدا
 ضمن ان انتصب أو تولى فعل ما أفتى فيه والا كانت فتواه غرورا قوليا لا ضمان فيه ويرجوا ان لم يقدم
 له اشتغال بالعلم الأدب وتجاوز الاجرة على الفتى ان لم يتعين وفيه أبطاع زروق قد سمعت
 أن بعض الشيوخ أفتى بأن من أفتى من التقاضي فانه يؤوب واستظهر ح حمله على التقاضي
 الخاصة للنصوص أو الفروع لانه لا يقول عليها وأما التقاضي المنقولة من الشراح والنصوص
 فيجوز الافتاء منها فاعلم فان جهل حال تلك التقاضي قد يقال في مج الظاهر أنها لا تعد

تقلا عند جهل الحال وفي (شب) يتمتع بتبع خص المذاهب وفسرها بما يقتضيه حكم الحاكم
من مخالف النص وجلى القياس وقال غيره ان المراد بتبع الرخص رفع مشقة التكليف باتباع
كل سهل وفيه أيضا امتناع التلقيق والذي سمعناه من شيخنا نقلا عن شيخه الصغير وغيره ان
الصحيح جوازه وهو فسخه اه وبالحمله في التلقيق في العبادة الواحدة من مذهبين طريقتهان
المنع وهي طريقة المصاروة والمجاز وهي طريقة المغاربة وبحث (قوله) فأجبت سوء الهم) أى
بوضع جميع التأليف ان كانت الخطبة متأخرة عنه أو بالشروع فيه ان كانت مقدمة وليس قوله
بعد الاستخارة معينا ان الاجابة بالشروع لصدقة على الاحتمالين لان بعد ظرف متسع (قوله)
بل أى به) أى بما سأله (قوله) أى بعد طلب الخيرة) أى بعد طلب ما فيه خير أى طلب بيان
ما هو خيرنى وأولى لى هل الاشتغال بتأليف مختصر على الوجه الذى طلبوه أو الاشتغال بغيره
من أوجه الطاعات (قوله وطلبها) أى وطلب بيانها (قوله بصلاتها الخ) أى بأن يصلى
ركعتين يقرأ فى الأولى الكافرون بعد الفاتحة وفى الثانية الاخلاص كذلك ثم بعد السلام منها
يستغفر الله نحو الثلاث مرات ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقول اللهم انى أستخيرك بعلمك
وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام
الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لى فى دينى ومعاشى وعاقبة امرى فاقدره لى وبسر لى
وبارك لى فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لى فى دينى ومعاشى وعاقبة امرى فاصرفه عنى
وأصرفنى عنه واقدر لى الخير حيث كان ورضنى به اه وقوله ان كان هذا الامر أى الملاحظ
فى ذهنه وان شاء صرح به بأن يقول ان كان هذا الشئ الفلانى كما قررره شيخنا ثم اذافرغ من عمل
الاستخارة فكل ما انشرح له صدره من فعل أو ترك مضى اليه (قوله ليعف الناظر عليه) أى
ليعف على ذلك الاصطلاح الناظر فى كتابه (قوله مقدره) أى لا مقارنة لان الإشارة ليست
مقارنة لاجاباتهم بالشروع فى التأليف (قوله ونحوه الخ) أشار الى أن فى كلام المصنف حذف
الواو مع ما علفت (قوله من كل ضمير مؤنث غائب) أى مثل أقيم منها وظاهرها وحملت وقيدت
(قوله وأنه الخ) أشار الى أنه يحتمل انه عبر بغيرها عن كل ما ذكره مجازا من اطلاق الخاص وإرادة
العام وصرح عود الضمير عليها غير مذكورة لتقرررها فى أذهان أهل المذهب المالكي حتى قال
مشايخهم انها بالنسبة لغيرها من كتب المذهب كالفاتحة فى الصلاة تجزى عن غيرها ولا تجزى غيرها
عنها (قوله التى هى الام) أى لى كتب المذهب أو للمذهب نفسه (قوله مارواه غيره) أى
مارواه غير ابن القاسم كاشبه عن مالك (قوله وما قاله) أى ابن القاسم من اجتهاده (قوله)
أى بمادة أوله) أى فيندرج فيه تأويلان وتأويلات (قوله المؤدى نعت اوضع وقوله فهم
كل) أى من الشراح وهو مرفوع فاعل بأؤدى وقوله أى لذلك الموضع وقوله الى خلاف
متعلق بالمؤدى (قوله ويختلف المعنى به) أى بذلك الفهم (قوله وبصير) أى ذلك الفهم
وقوله بكل أى من الفهمين (قوله بل يجوز) أى بل يجوز أن يكون موافقا لقول كان موجودا
والاغلب أن لا يكون موافقا لقول موجود (قوله ملتبسة بصيغة الفعل) أى من التباس العام
بالخاص (قوله فذلك لاختياره فى نفسه) وذلك لان الفعل يقتضى التجدد والمحدث المناسب
لما يجدد ويحدثه من عند نفسه (قوله وان كان بالاسم) أى وان كان مادة الاختيار ملتبسة
بصيغة الاسم وقوله فذلك أى الاختيار إشارة لاختياره من الخلاف الواقع بين أهل المذهب وذلك
لان الاسم يقتضى الثبوت المناسب للثابت بين أهل المذهب (قوله وسواء وقع منه الخ) أى

وسواء وقع الاختيار لقول من اللخمي بلفظ الاختيار لم يخأى فانه على كل حال يشير المصنف لاختياره بصيغة الاسم أو الفعل من مادة الاختيار (قوله ومشيير بالترجيح) أي بمادته الشاملة للاسم والفعل (قوله وسواء وقع منه بلفظ الترجيح الخ أي وسواء كان الترجيح الواقع من ابن يونس بلفظ الترجيح أو التصحيح أو الاختيار أو الاستحسان فانه على كل حال يشير المصنف لترجيحه بصيغة الفعل أو الاسم من مادة الترجيح) (قوله فذلك لاختياره من الخلاف) أي الواقع بين المتقدمين من أهل المذهب (قوله وبالظهور) أي وعمادة الظهور الشاهة للاسم والفعل وكذا يقال في قوله بعد وبالقول (قوله كذلك) أي حال كون الظهور الذي أشرت به لابن رشد مشاهرا للاختيار المشار به للخمي في كونه ان كان بصيغة الفعل فذلك لاختياره في نفسه وان كان بصيغة الاسم فذلك لاختياره من الخلاف الواقع بين المتقدمين من أهل المذهب (قوله في جزيرة صقلية) أي وهي المسماة الآن بسليمانية وهي جزيرة بالغرب من مالطة أعادها الله للإسلام (قوله في التفضيل المتقدم) أي في كون ان كان بصيغة الفعل فذلك لاختياره في نفسه وان كان بصيغة الاسم فذلك لاختياره من الخلاف الواقع بين أهل المذهب المتقدمين عليه (قوله والمراد الخ) جواب عن ما يقال ان هؤلاء الاشياخ لهم ترجيحات كثيرة مشي المصنف علمها ولم يشر لها شيء مما ذكر (قوله متى ذكرت ذلك) أي ما تقدم من مادة الاختيار أو الترجيح أو الظهور أو القول (قوله لان المراد انه) أي المحال والشأن متى رجع بعضهم شيئا الخ أي حتى يعترض بوجود ترجيحات كثيرة لهم مشي علمها المصنف ولم يشر اليها ولم يذكر المصنف هؤلاء الاشياخ الاربعية على ترتيبهم في الوجود وأقدمهم ابن يونس الدقلى توفى سنة أربع مائة وواحد وخمسين ثم اللخمي الصفاقصى توفى سنة أربع مائة وثمانية وسبعين ثم ابن رشد القرطبي توفى سنة خمس مائة وثلاثين ثم المازرى توفى سنة خمس مائة وستة وثلاثين سنة وخص هؤلاء الاربعية بالذكر لانه لم يقع لاحد من المتأخرين ما وقع لهم من التعب في تقرير المذهب وتهمينه وخص ابن يونس بالترجيح لان اكثر اجتهاده في الميل الى بعض أقوال من سبقه وما يحتاره لنفسه قليل وخص ابن رشد بالظهور لاعتماده كثيرا على ظاهر الروايات فيقول باقى على رواية كذا كذا وظاهر ما في سماع فلان كذا وخص المازرى بالقول لانه لما قويتم حارص في العلوم ونصرف فيها تصرف المجتهدين كان صاحب قول يعتمده وخص اللخمي بمادة الاختيار لانه كان أجراهم على ذلك (قوله أى وكل مكان الخ) أشار بهذا الى أن حيث مبتدأ وانها ما بمعنى المكان والزمان وقوله فذلك الخ هو الخبر ودخلت الفاعلية لاجراء كلمة الظرف مجرى كلمة الشرط في العموم وحاصل كلام المصنف ان الشيوخ اذا اختلفوا في شيء أقوال في مسئلة فانه يذكر القولين المشهورين أو الأقوال المشهورة وياق بعدها بلفظ خلاف إشارة لذلك (قوله أى هذا اللفظ) أشار بذلك الى أن خلاف في كلام المصنف هنا مرفوع على الحكاية اذ هو في كلام المصنف الا أن له في الابواب مرفوع مبتدأ أخرجه محذوف تارة ومذكور أخرى وانما لم ينصبه نظرا لكونه مقول القول لا قضاؤه انه متى ذكر أقوالا مختلفة في مسئلة كقوله اعتد به عند مالك لابن القاسم وكقولهم وتصرفه قبل الحجر مجرول على الاجارة عند مالك لابن القاسم كانت تلك الأقوال مختلفة في التشهير وليس كذلك لا يقال القول لا ينصب المفرد لانا نقول انه ينصب به اذا أول القول بالذكر وحدنذف لونهب خلافا لكان المعنى وحيث ذكرت خلافا أى اختلافا وزاعا في مسئلة سواء عبر بمادة الخلاف أو الأقوال أو لم يعبر بذلك (قوله وسواء وقع منهم الخ) أي سواء وقع الاختلاف في التشهير من هؤلاء المشهورين المتساويين في الرتبة عنده بلفظ التشهير بأن عبر بكل منهم بأشهور

كذا وقوله أو بما يدل عليه الخ أي بان غير كل منهم بالمذهب كذا أو المعروف كذا أو المعتمد كذا
 أو الراجح كذا (قوله فان لم يتساو المرجحون) أي في المرتبة عنده (قوله اقتصر على مارجحه الاقوى
 أي على مارجحه اعلاه في المرتبة واقتصاره على مارجحه الاقوى بالنظر للغالب ومن غير الغالب قد
 يذكر أو لا المعتمد ويذكر بعده القول الضعيف كقوله في الذكاة بعد ان ذكر ما شهره الاعلا وشهره أيضا
 الاكتفاء بنصف المحلوم والودجين (قوله وحيث ذكرت قولين الخ) أي وكل مكان من هذا
 الكتاب وقع من فيه ذكر قولين أو اقوال بان قال هل كذا أو كذا قولان أو اقوال أو قال هل كذا
 أو كذا ثنائيا كذا أو اربعها كذا فلا فرق بين تلفظه بصيغة القول وعدمه (قوله فذلك) أي ذكر
 القولين أو الاقوال بالترجيح (قوله اشارة) أي ذواشارة أو مشير (قوله أي الحكم المحكم الفقهي
 اشار بهذا التعريف الفرع وهو الحكم الفقهي أي الحكم الشرعي المتعلق بكيفية عمل قلبي أو غيره فلا دل
 كتبوت الوجوب للنسبة في الموضوع فانه حكم شرعي يتعلق بالوجوب الذي هو كيفية النسبة التي هي عمل
 قلبي والثاني كتبوت الوجوب لا الموضوع فانه حكم شرعي يتعلق بالوجوب الذي هو كيفية للعمل الغير
 القلبي أعني الموضوع والمراد به يكون الحكم شرعا انه مأخوذ من الشرع الذي جاء به النبي بالاستنباط
 (قوله أي لم أجد ترجيحها أصلا) أي لم أجد في تلك الاقوال الموجودة في ذلك الفرع ترجيحها لاحد
 أصلا (قوله فتأمل أمر بالتأمل لصعوبة المقام لان كلام المصنف بحسب ظاهره يصدر بما
 اذا اطمع على راجحية لاحد القولين أو الاقوال وبما اذا اطمع على راجحية لكل من القولين أو الاقوال
 وليس كذلك بل الأمر في ذلك ما ذكره الشارح (قوله ما لو وجد راجحية أي لاحد القولين وكان
 مقابله ضعيفا (قوله أو ارجحية) أي لاحد الاقوال وكان مقابله راجحا فقط (قوله فالصور
 أربع الاولى ما اذا اطمع على راجحية في كل من القولين وفي هذه يعبر بخلاف الثانية ان يطمع على
 راجحية لاحد الاقوال الثالثة ان يطمع على راجحية لاحد الاقوال وفي الاولى من هاتين الصورتين
 يقتصر على الراجح وفي الثانية منها يقتصر على الراجح اربعة ان لا يطمع على ترجيح القول من الاقوال
 التي في المسئلة أصلا وفي هذه يعبر بقولين أو اقوال (قوله لانهما) أي انما وفي كل محل من هذا
 المختصر خلاف غير مفهوم الشرط من المفاهيم فتارة يعتبره وينزله منزلة المنطوق وتارة لا يعتبره
 (قوله من المفاهيم متعلق بمحذوف حال من مفهوم الشرط مقدم عليه ومفهوم الشرط مفهوم
 اعتباري وأن الظرف لغو متعلق باعتبار (قوله ما دل عليه اللفظ) أي معنى دل عليه اللفظ (قوله
 لا في محل النطق في للظرفية وازا فة محل للنطق ببيانته والمراد بالنطق المنطوق به أي معنى دل عليه
 اللفظ حالة كون ذلك المعنى غير مظهر وفي اللفظ المنطوق به بل في المسكوت عنه ومحصله ان المفهوم
 عبارة عن المعنى الذي دل عليه اللفظ المسكوت عنه وذلك كضرب الابوين في قوله تعالى لا تقبل لهما
 اف فانه معنى دل عليه اللفظ المسكوت عنه وهو لا تضربهما (قوله مفهوم الشرط فقط) أي
 بالنسبة للمفاهيم الستة ما ذكره كورة بعده فيما سأتى في الشارح واما المفاهيم الثلاثة المذكورة قبله
 فيما يأتي في عبارة الشارح وهي مفهوم المحصر ومفهوم الغاية والاستثناء فانه يعتبرها من باب اولي
 لانها اقوى من مفهوم الشرط اذ قد قيل فيها انها من قبيل المنطوق (قوله أي انه) أي المصنف
 وقوله ينزله أي مفهوم الشرط منزلة المنطوق وهذا بيان لمعنى اعتباره لمفهوم الشرط وحاصله ان معنى
 اعتباره له انه اذا ذكر شرطا فلا يذكر مفهومه لانه كما صرح به في تفسير ذكره كالتركار (قوله
 فلا يحتاج للتصريح به) أي بمفهوم الشرط وهذا مفرع على قوله أي انه ينزله الخ وقوله لا يكتفى
 أي كالمبالغة عليه (قوله ما دل عليه اللفظ في محل النطق ما اربعة على معنى وفي للظرفية وازا فة

محل للنطق ببيانية والمراد بالنطق بالمنطوق به أى معنى دل عليه اللفظ حالة كون ذلك المعنى مطروفاً
 فى محل هو المنطوق به أى حالة كون ذلك المعنى مطروفاً فى اللفظ المنطوق به أو أن المعنى مادل عليه
 اللفظ حالة كون ذلك اللفظ مطروفاً فى اللفظ المنطوق به ومتحققاً فيه من ظرفية العام فى الخاص
 وذلك كالتأنيب فانه معنى دل عليه اللفظ المنطوق به ومطرووف فيه من ظرفية المدلول فى الدال وقد
 يطلق المنطوق على جزء منه (قوله بالنظر للمعنى) أى بالنظر لعلته وهى الايذا والاتلاف لمال
 اليتيم والمحال ان العلة فى حرمة التأنيب الايذا وهو موجود فى الضرب فيكون مثل التأنيب
 فى الحرمة بجامع الايذا والى فى حرمة كل مال اليتيم اتلافه وذلك موجود فى حرقه فيكون حرقه
 حراماً قياساً على كل بجامع الاتلاف فى كل (قوله الاول) أى ضرب الابوين مفهوم بالاولى أى
 مفهوم حكمه بالاولى من المنطوق وقوله والثانى أى احراق مال اليتيم وقوله باساواة أى مفهوم حكمه
 بالمساواة للمنطوق وأشار الشارح بهذا الى ان مفهوم الموازنة معاً أن أحدهما يسمى فحوى الخطاب
 والثانى يسمى محن الخطاب ففحوى الخطاب هو المفهوم الاول بالمحكم من المنطوق فنظر للمعنى كفى
 المثال الاول اعنى ضرب الوالدین الدال عليه قوله تعالى فلا تقل لهما أف فهو أولى بالتحريم من
 التأنيب المنطوق به نظر للمعنى الموجب للعكم وهو الايذا والعقوق لان الضرب أشد من التأنيب فى
 الايذا والعقوق وأما محن الخطاب فهو المفهوم المساوى للمنطوق فى الحكم نظر للمعنى كتحريم احراق مال
 اليتيم الدال عليه قوله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً الايتقان الاحراق مساو للاكل
 فى الحرمة نظر للمعنى وهو الاتلاف لتساوى الحرق والاكل فى اتلافه على اليتيم (قوله مفهوم المحصر
 بالنفى والاثبات) أى نحو ما قام الازيد فخطوقه نفي القيام عن غير زيد ومفهومه ثبوت القيام لزيد
 (قوله أو بائنا فحواً لما الحكم الواحد) أى خطوقه قصر الاله على الوحدةانية ومفهومه نفي تعدد
 الاله (قوله انه من المنطوق) أى وقيل ان مفهوم المحصر من جملة المنطوق فيكون
 منطوق المحصر عني هذا القول كلام الثبوت والنفي لاحدهما فقط كما هو القول الاول (قوله
 واتوا الصيام الى الليل) أى ان غاية الاتمام دخول الليل ففهومه انه لا تمام بعد دخوله وقيل ان
 هذا من جملة المنطوق (قوله ومفهومه الاستثناء) أى من الكلام التام الموجب والا كان من افراد
 مفهوم المحصر (قوله نحو قام القوم الا زيدا) فخطوقه ثبوت القيام للقوم عن غير زيد ومفهومه نفي
 القيام عن زيد (قوله نحو من قام فأكرمه) أى ففهومه ان من لم يكرم لم يكرم (قوله نحو اكرم
 العالم) أى ففهومه ان غير العالم لا يكرم (قوله نحو اكرم زيد العلم) أى ففهومه انه لا يكرم
 لغير العلم (قوله نحو سافر يوم الخميس) أى ففهومه ان غير الخميس لا يسافر فيه (قوله نحو
 جلست امامه) أى ففهومه انه لم يجلس فى غير امامه كخلفه مثلاً (قوله فاجلدوهم ثمانين جلدة)
 أى ففهومه انهم لا يجلدون اقل من ذلك ولا أكثر منه (قوله فى الغم اركأوا) أى ففهومه ان غير
 الغم من الحيوانات لازكاً فيه وكفى قولك جازيد ففهومه ان غير زيد لم يجز (قوله وكلها) أى
 مفاهيم المخالفة لجملة) أى عند مالك وجماعة من العلماء (قوله الا للقب) أى فانه لم يقل بجميته
 الاتفاق من الشافعية وابن جرير متدا من المالكية وبعض المخالفة (قوله ويصححوا) أى ففهومه
 أى مبدين للفعول لانه لم يرتد بين ذلك لفاعل (قوله الى ان شيخنا من مشايخ المذهب) أى
 كابن رشد وابن عبد السلام وكأولئك نفسه بدليل استقرا كلامه فانه فى بعض المواضع يشير
 لاستظهار نفسه بما ذكر (قوله يجوز ان يكون مراده صحيحه من الخلاف) أى الواقع فيه لاهل
 المذهب بان يأتى لقول من الخلاف الذى فيه ويصححه (قوله أو استظهره من عند نفسه) أى بان

يستظهر واحد غير الاربعه قولاً في فرع من عند نفسه (قوله وهو الاقرب راجع لقوله يجوز الخ
وكان عليه أن يزيد قبل قوله وهو الاقرب والاولى يشير اليه بفتح والثاني يشير اليه باستحسن يعني
ان الاقرب أنه يشير بالتحقيق لما يصححه الشيخ الذي من غير الاربعه من كلام غيره ويشير بالاستحسان
لما يراه من عند نفسه. وخلاف الاقرب الشمول فيهما (قوله وبالتردد اعترض بان الاولى وتردد
بارفع على الحكاية كقوله بخلاف لأنه لم يشربه الا كذلك أي مرفوعاً مجرداً من اللام وأجيب بأنه
لوقال كذلك كان فيه حكاية المفرد بغير القول وهي شاذة (قوله لتردد المتأخرين في النقل) أي
وله ثلاث موركا في الشارح وزاد الشارح جنس لاجل أن يصدق كلام المصنف بتردد الواحد
والمعدد (قوله ابن أبي زيد ومن تبعه أشار بهذا إلى أن اول طبقات المتأخرين مطابقة لابي زيد
وأما من قبله فقد دموا (قوله كان يقولوا) أي المتأخرون ولو واحداً (قوله في مكان) أي
كالبصيص (قوله ثم تبعوا عنه) أي الناقل الاول أو غيره وقوله في مكان آخرى كالاحارة في
هذه الحالة قد تعدد المكان الذي اختلف فيه قول المتقدمين على نقل المتأخرين (قوله أو يستقل
بعضهم عنه حكماً) أي في مسئلة وقوله عنه أي عن من ذكر من مالك أو ابن القاسم (قوله ويستقل
عنه آخر خلافه) أي في تلك المسئلة بعينها كان يستقل ابن أبي زيد عن ابن القاسم وجوب إزالة
النجاسة وينقل عنه القاسم السنية وعدم الوجوب (قوله وبسبب ذلك) أي سبب اختلاف
المتأخرين في النقل عن الامام في المسئلة الواحدة (قوله بأن يكون له قولان) أي في مسئلة
فينقل عنه ناقل قولاً ويستقل عنه الناقل الثاني القول الآخر وسواء علم جوعه عن أحدهما أم لا
(قوله وكان ينقل بعضهم) أي المتأخرين (قوله انهم على قولين فيه) أي في ذلك الحكم المعين
(قوله وغيرهما) أي ويستقل غيرهما (قوله انهم على أقوال) أي في ذلك الحكم المعين (قوله
أو ترددهم في الحكم نفسه) أي وأما لتردد جنس المتأخرين الصادق بالواحد والمعدد في الحكم نفسه
هذا وقد اعترض على المصنف بأنه قد حصر التردد هنا في محلين مع أنه قد يقع في كلامه التردد بمعنى
خلاف من ينشأ أي أقوال كثيرة كقوله وفي محلين الدعوى على ثمانية لا وكالات ترد في خلاف من ينشأ
أي أقوال كثيرة وأجيب بأنه لما كان استعماله التردد بهذا المعنى نادرًا كان كعدمه فلذا تركه أو أن
لوفي كلام المصنف مانعة جوع يجوز الخ لولكن الجواب الثاني لا يلائم قول الشارح لاحدا من تأمل
(قوله فليس قوله لعدم عطفه على لتردد) أي لان العطف حينئذ يقتضي أنه يشير بالتردد لعدم
نص المتقدمين وان لم يحصل من المتأخرين تردد بل جزموا كلهم بحكمهم وليس كذلك لفقد معنى التردد
حينئذ لا ترد مع جزم المتأخرين المتقدمين بهم واعلم ان التردد في الحكم ان كان من واحد كان معناه
التخيروا ان كان من متعدد فمعناه الاختلاف مع الجزم (قوله بل المعلوم محذوف) أي وهو
قوله أو في الحكم نفسه وهو عطف على قوله في النقل حينئذ فالفرق بين لتردد في ظاهره والاول
عن النقل عن الامام لخواصه والثاني لتردد في الحكم لعدم نص المتقدمين ولم يذكر المصنف علامة
يميزها بين لتردد في النقل والتردد في الحكم اذ ان الاول في كلامه أكثر والثاني أقل
كقوله وفي خف غصب تردد وفي رابع تردد وفي اجزاء ما وقف بالبناء متردد وفي جواز بيع من أعلم بخيار
تردد (قوله ولجواز الخ) يعني أنه اذا قال الحكم كذا أو كان كذا فإنه يشير بآتيه بلواً أي في
مذهب مالك قولاً آخر في المسئلة بخلاف ما ذكره في لفظ المصنف فإني لأن ظاهر قوله بلواً أنها
تفيد ما ذكره ما وقف ولو صح بجوابها بعد ما ولولم تقترب أو أو ليس كذلك بل انما تفتقد
ما ذكره عند اقترانها بالواو والاكتفاء عن جوابها بما تقدم وأشار الشارح للجواب بأن في كلام المصنف

حذف الصفة والحال والدليل على ذلك المحذوف استقراء كلامه ولو قال المصنف ولو بولوا جواب
 بعدها الى خلاف مذهبي كان اظهر **(قوله المقتربة بالواو)** أى التى للحال **(قوله ولم يذكر بعدها
 الجواب)** أى والحال انه لم يذكر به ولو جوابها **(قوله اكتفابا بفتح الميم)** أى عليها **(قوله
 الى رد خلاف)** أى قوى اما اذا كان المقابل ضعيفا فلا يشير لرد بولوا لا يتعرض له أصلا لتزويله
 منزلة العدم **(قوله أى خلاف منسوب الخ)** هذا جواب عما يقال ان معنى المصنف الى خلاف
 منسوب المذهب وهو نكرة صادقة بمذهب مالك وغيره وليس كذلك اذ لا يشير بولوا الى خلاف واقع فى
 غير مذهب مالك والجواب ان الكلام وان كان عاما لكن المراد منه مذهب مالك فقط بدليل
 استقراء كلامه **(قوله ومن غير الغالب قد يكون الخ)** هذه الجملة التى ارتكبها فى لوارتك
 عكسها فى ان فبسته عملها فى المبالغة غالبا ولا رد على الخلف قليلا **(قوله والله أسأل)** أى وأسأل
 الله أى اطلب منه **(قوله أى لا غيره)** أخذ المحصر من تقديم المفعول وهذا يقتضى قراءة لفظ
 الجملة بالنصب ويجوز قراءته برفع على انه مبتدأ والجملة بعده خبر والرابطة المحذوف **(قوله من
 كتبه نفسه)** أى ولولم يقرأ فيه **(قوله أو قرأه بحفظ الخ)** بل ولو قرأه بجملة باله **(قوله أو غيره
 أى كبريات أو هبة)** **(قوله أو باستعارة عطف على ذلك أو على قوله بشراء لان الملك يشمل ملك
 الذات وملك المنفعة)** **(قوله أو سعى فى شئ)** أى فى تحصيل شئ منه **(قوله أى من المختصر)**
 جعله الضمير راجعا للمختصر أى من عوده لواحد مما ذكر أى سعى فى تحصيل بعض واحد مما
 ذكر لان عوده على المختصر اعم كذا ذكره الشارح **(قوله والشئ)** أى وتحصيل الشئ صادق ببعض
 كل واحد أى صادق بتحصيل بعض كل واحد بان كتب البعض منه وما كنهه وقرأه **(قوله وبعض
 واحد منها فقط)** أى بان كتب بعضه فقط أو قرأ بعضه فقط أو ملك بعضه بشرا أو غيره والمراد بعض
 متفرع به احتراز عن كناية كلمة أو كلمتين أو قراءة ذلك **(قوله والمحصل الخ)** عطف على القارئ
 أى واعانة المحصل الخ **(قوله وقارئ الاحوال دالة الخ)** وذلك لان الله تشرذره فى الافاق وجبل
 قلوب كثير من الناس على محبته والاشتغال به وهذا من علامات القبول **(قوله والله بعضنا
 مأخوذ من العصمة وهي لغة المحفوظ والمنع واسطلاحا ملة كنهه تمنع الفجور أى كنهه بخلة الله فى
 العبد تمنعه من ارتكاب الفجور بطريق جرى العادة والمراد هنا المعنى اللغوى كما أشار اليه الشارح
 (قوله لفظا ومعنى يقال زل بزل كضرب بمعنى زلق (قوله فقد نقص) أى فى ماله
 أو فى بدنه أو فى عرضه بمعنى انه يحتقر بين الناس (قوله وهذه الجملة طلبية بمعنى) أى فهى خبرية
 لفظا انشائية معنى وهى معطوفة على الجملة الانشائية الدعائية ولو تجردت هذه الجملة للخبرية لم يصح
 العطف باتفاق البيانيين وعلى الخلاف عند النحويين ولو نصب الله هنا باسأل لم يصح لما يلزم عليه
 من العطف على معمولى عاملين مختلفين والعاطف واحد وهو الواو وسيدويه بمنع ذلك (قوله أى
 أقوالنا وأعمالنا) أشار بذلك الى أن ال فى كلام المصنف عوض عن المضاف اليه وأشار بقوله بعد
 فى كل حال الى أن المراد من الأقوال والأفعال تعميم الاحوال (قوله ومنه) أى ومن كل حال
 أى من جملة افراده (قوله اعتذر مأخوذ من الاعتذار وهو اظهار العذر (قوله بمعنى العقل)
 كذا فى القاموس وقوله أى العقول السكاملة أخذ الوصف بالسكامل من جعل آل فى اللباب
 للسكال وقال بعض المفسرين اللب هو العقل الراجح فيكون السكال مأخوذا من معنى الاباب (قوله
 لانهم الخ) أى وانما خصهم بالإعتذار اليهم لانهم الخ (قوله ولا يؤمنون) أى فلا يؤمنون خطأ
 المؤلف أو خبط خبط عشواء ونحو ذلك بل اذا راوا خطأ قالوا هذا سبق أو هذا هوذا لم يعكهم تأويل**

العبارة وصرها عن ظاهرها (قوله لكل ايمانهم) اى الموجب لشقتهم ورحمتهم (قوله من اجل
 التقصير هو عدم بذل الوسع في تحصيل المقام ودوانت خبير بانه وصف قائم به لا بالكاتب واجاب الشارح
 بانه اراد بالتقصير ما ينشأ عنه من الخلل فقوله الشارح اعني الخلل تفسير بالالزام فالهاتف قد اطلق
 الملزوم وأراد للالزام ثم ان المراد به ما يظن انه خلل والا فلا يجوز للشخص ارتكاب الخطأ ثم يعتذر عنه
 أو المراد بقوله الواقع في هذا الكتاب أى المظنون وقوعه فيه لانه واقع فيه بالفعل قطعاً (قوله
 روحاني بضم الزا) نسبة للروح بضمها لا للروح بفتحها الذي هو الرائحة وانما نسبة للروح لانه الله
 لا ذراكما وعلم من قوله نورانه جوهر لا عرض وعرفه بعضهم بقوله قوة لانفس معدة لا كتساب الآراء
 والعلوم بناء على انه عرض (قوله العلوم الضرورية) أى وهى التى لا يتوقف حصولها في النفس
 على نظرواستدلال وان توقف على حدث أو تجريبية والنظرية وهى التى يتوقف حصولها في النفس على
 نظرواستدلال (قوله ثم يزل ينفو) أى يترأى (قوله خلقة الله في القلب الخ) وتبين ان
 محله الرأس ويترتب على الخلاف انه اذا ضرب في رأسه فاوضحه فذهب عقله هل تزلزه دية او خفة
 فقط ولادية للعقل لاتحاد الحمل أو تزلزه دية للوضحة ودية للعقل لاتعدو المحمل (قوله أى أسألهم)
 اى ذوى الالباب فاسأل متعلق بمفعول معين هو ضمير ذوى الالباب السابق ذكرهم حذفه اختصاراً
 واقتصاراً اقربنة تقدم ذكرهم ويجوز ان لا يعلى الفعل بمفعول تزيلا له منزلة اللازم
 ليعم كل من يصلح له السؤال من الناظرين في كتابه (قوله لانهم هم الذين يسألون) أى لشقتهم
 ورحمتهم وكالانماهم (قوله لبيان التضرع الخ) فيه ان التضرع هو التذلل والسؤال له واجاب
 الشارح باربعة اجوبة وبقي خامس وهو ان الاضافة لادنى ملاسبة أى لمسا في عند تضرعى وتذلى
 (قوله أى ذى التضرع اراد به نفسه وكذا يقال في المتضرع الخاضع (قوله أو المراد بالسان
 تضرعى) أى فال عوض عن المضاف اليه (قوله استعارة بالكناية) أى حيث شبه تضرعه
 بالسان ذى لسان تشبهاً مضمر في النفس على طريق الكناية واثبتت اللسان تمثيل (قوله والخشوع
 عطفه على التضرع من عطف المارادف فالمراد بهما شئ واحد وهو التذلل (قوله وعطاب
 التذلل الاحتمالات الاربعة التى في قوله بل اراد التضرع تجزى هنا (قوله والالفاظ الاربعة) أى
 التضرع والخشوع والتذلل والخضوع (قوله واستند) أى اضاف (قوله تفننا) أى ارتكاباً
 لغفنين وطريقتين في التعبير مراداً منهما معنى واحد لان المراد من الخطاب اللسان فقوله بعد
 والخطاب الخ بيان لمعناه المحققى للمعنى المراد منه (قوله وقيل الصالح للانهاهم) أى فعلى
 الاول لا يقال للكلام خطاب الا اذا وجد من يخاطب به وكانا هلا فهمه واما على الثانى فيقال له
 خطاب وان لم يوجد من يخاطب به فكلام الله في الازل لا يقال له خطاب على الاول ويقال له على
 الثانى (قوله ان ينظر) أى ينظر اليه من نظره منهم (قوله يعين ذى الرضى) أى في الكلام
 مجاز بالمحذوف أو المراد بعين الرضى والمصيب أو الكلام من باب المبالغة أى انه بالغ في الناظر
 حتى جعله نفس الرضى أو في الكلام استعارة بالكناية واثبتت العين تمثيل أو اضافة عين
 لما بعده لادنى ملاسبة كما قال الشارح اى ان ينظر اليه الناظر منهم بعينه في حال رضاه (قوله
 لبعين السخط هو ضد الرضى وهو تصور التحق بصورة الباطل (قوله والاعنات هو الباطل)
 فهو ضد الصواب (قوله أو ان اضافة عين الخ) أى وحينئذ فلا يحتاج التقدير ذى (قوله وعين
 الرضى) أى وعين الناظر لثى في حال رضاه عنه (قوله كان عين السخط) أى كان عين الناظر
 للشئ في حال سخطه عليه تبدى المساوياً أى القابض فيه (قوله من نقص) أى نقص لفظاً

أى لفظ ناقص سواء كان ذلك اللفظ كلمة أو حرفاً لا ما كان فـ من نقص احكام ومسائل لم تذكر لان
 ذلك لا غاية له ولا يقدرا حد على تكيل ذلك النقص (قوله كلوه) أى اذنت لهم فى تكيله بما
 يقيم له لاجل أن يفهم المعنى المراد (قوله فعل ماض) أى فهو يفتح الميم ولا يصح أن يكون بـدر
 الميم على أنه فعل امر اذنا لاوى الالباب فى التكيل لان ما شرطية مبتدأ ولا امر لا يكون جواباً للشرط الا
 اذا قرن بالفاء ولا يجوز حذفها الا فى الشعر (قوله جواب الشرط) وهل خبراً له تدفعه
 الشرط وجوابه أو هما أقوال (قوله أى اللفظ الناقص) أى الساقط وتكيله بالاثبات والحاصل ان المراد بالنقص
 أو المنقوص أى وهو الباقي بعد الاسقاط وتكيله بالاثبات بالساقط والحاصل ان المراد بالنقص
 اما اللفظ المحذوف المستقط أو الباقي بعد الاسقاط لانفس الاسقاط والترك لا يكمل وأعلم ان
 النقص يطلق على الامور الثلاثة المذكورة لكل إطلاقه على الآخر حقيقة وعلى الامرين الاولين
 مجاز (قوله والاحكام عطف) تفسيرا باعتبار المراد وان كانت المعاني فى حد ذاتها أعم (قوله
 وفى اعراب الالفاظ كما اذرف ماحقه النصب أو نصب ماحقه الزعم أو الجرمة) لا (قوله أى
 اصله واذلك الخطأ) أى اذنت لهم فى اصلاحه (قوله بالنبيه عليه فى الشروح) أى لمن تصدى
 لوضع شرح عليه (قوله أو المحاشية) أى أو بالنبيه على ذلك بالكيفية فى المحاشية أى الهامش
 (قوله من غير تغيير الخ) أى بان يكشط الفاظه ويأتى به بدلاً أو يزيد فيها أو ينقص (قوله فانه
 لا يجوز) أى لان فتح هذا الباب يودى لتسليم الكتاب بالكلية لأنه ربما ظن الناسخ ان الصواب
 معه مع كون ما فى نفس الامر بخلافه (قوله كان يقال الخ) وأما قول ظاهر العبارة كذا وليس
 كذلك ويحجب عنه بهذا فلا بأس به أو يقال ظاهر العبارة فاسد ويحجب عنه بكذا فلا بأس به أيضاً
 فالمضترك الجواب مع الاعتراض بكلام شنيع (قوله على علوم مقامه) أى مع علوم مقامه (قوله
 وعنايه) أى ورضى عنايهه (قوله فقل ما يخص الخ) الفاء للتعليل أى وانما اعتذرت لذوى
 الالباب بما نطن انه نخل واقع فى هذا الكتاب ومن النخل الذى يطن وقوعه منه لانه فقلما يخص الخ
 أى لانه لا يخص فقل للنبي وما كافة أو مصدرية أى قل خلوصى أى اتنى خلوصى الخ أى انما اعتذرت
 اليهم لاني مصنف وكل مصنف لا يجوز الخ (قوله أى مواف) أشار بهذا الى ان تعبير المؤلف
 بمصنف أو لا وبعولاً ثانياً تفنن فى التعبير كان تعبيره أولاً بخلص وثانياً بـتجوتفنن (قوله ومراده
 بها الخطأ) أى فى الحكم (قوله ومراده بها السقوط) أى الوقوع فى تحريف الالفاظ أى مراده
 بالعترة الخطأ فى اللفظ والتحريف فيه بان يسقط كلمة كالمبتدأ أو الخبر أو جملة فقول الشارح فى تحريف
 الالفاظ مراده بتحريفها اسقاط بعض الجملة أو اسقاط الجملة بتمامها أو اسقاط حرف من كلمة (قوله
 ويحتمل العكس) أى يحتمل ان يكون مراده بالمفوات تحريف الالفاظ ومراده بالعترات الخطأ فى
 الاحكام (قوله وهو زائل) أى النقص فـ كانه قال لانه لا يجوز مواف من النقص أعم من ان
 يكون نقص كلمة أو جملة أو نقص حكم بان يترك الحكم الصواب ويأتى بخلافه (قوله وذلك) أى
 ويبان ذلك أى كون المواف لا يخلص من المفوات ولا يجوز من العترات (قوله وأريدان بكتب
 افظ وجوب) أى مع استحضار القلب لذلك (قوله وقد يكون الخطأ من غيره) أى من غير
 المواف وينسب للمواف (قوله كان يخرج) أى المؤلف أى كان يكتب على المحاشية كلمة ساقطة من
 الاصل (قوله أو غير ذلك عطف على قوله كان يخرج الخ) (قوله وحينئذ فكتب متصلة) أى ويجوز
 ان تكون مصدرية فيجوز فيها الاتصال والانفصال وعلى ذلك فالفاعل المصدر المأمور منها ومن الفعل
 بعدها وهو يخص أى قبل خلاص مصنف

باب احكام الطهارة

(قوله وهو) اى الباب لغة وقوله فى سائر اى حائطا (قوله من المسائل اراد بها القضاء بالخصوصية الدالة على المعانى المختصة مما تقرر ان مدلول التراجم انما هو اللفظ لا المعنى (قوله المشتركة فى حكم) اى المشترك مدلولها فى امر المسائل المتعلقة بالطهارة وبالوضوء وانحو ذلك فليس المراد بالحكم حقيقة الذى هو ثبوت امر لا مزل ولا غير بما يردل حكم كان اولى وكانه اراد بالحكم السكون متعلقة بكذا فالمسائل المتعلقة بفرائض للوضوء وسننه وفضائله مثلا اشتركت فى حكم وهو كونها متعلقة بالوضوء تأمل (قوله النظافة من الاوساخ) اى الخلوص منها وقوله المحسية اى المشاهدة بمحاسة البصر كالطين والعدرة (قوله كالمعاصى الظاهرة) اى مثل الزنا والسرقة وقوله وبالباطنة اى كالكبر والنجب والاريا والسمعة فاذا قيل فلان طاهر من العيوب اى خالص منها كان ذلك حقيقة والحاصل ان الطهارة على التحقيق كما اختاره ابن راشد وتبعه العلامة الرضا والفتاوى على الجلال والشبرخيتي وشيخنا فى حاشيته موضوعة للقدر المشترك وهو الخلوص من الاوساخ اعم من كونها حسية أو معنوية بخلافه لما قاله المحطاب من انها موضوعة للنظافة من الاوساخ بقيد كونها حسية وان استعمالها فى النظافة من الاوساخ المعنوية مجاز ويولد للاول قوله تعالى ويظهركم تطهير واجمالا لا يؤكدا لاشدوا كما صرح به العلامة السنوسى فى شرح الكبرى وغيره عند قوله تعالى وكلم الله موسى تكليمنا (قوله اوصوفها) ان جعل متعلقة بما قبله كانت اللام للتعدي وان جعل متعلقة بما بعده كانت اللام لشبه الملك أو الاستحقاق للتعديل لانه يقتضى ان المعنى ان يجاب اياحه الصلاة لاجل الموصوف لاله والمعنى على جعله الشبه الملك والاستحقاق ان الموصوف صار كالمالك لاجل الصلاة واستحقاقها (قوله فالاوليان من خبث الخ) اى فالصفة التى توجب لموصوفها جواز الصلاة به اوفيه طهارة من اجل خبث والاخيرة وهى الصفة التى توجب اوصوفها جواز الصلاة طهارة من اجل حدث (قوله اى تقديرية) اى مقدر ويفرض قيامها بموصوفها اى يقدر المقدر قيامها بموصوفها ويفرض ذلك فهى صفة اعتبارية يعتبرها المعتبر عند وجود سببها وهى ما تضى طهارة الشئ اصاله كالحياة أو المجادية أو التطهير اى ازالة النجاسة أو رفع مانع الصلاة وليست صفة حقيقية يمكن رؤيتها وذكر بعضهم ان معنى كونها حكمة ان العقل يحكم بنبوتها وحصولها فى نفسها عند وجود سببها فهى من صفات الاحوال عند من يقول بالاحمال أو من الصفات الاعتبارية عند من لا يقول بالاحمال كالظهور والشرف والخسة فانها صفات حكمة اى اعتبارية يعتبرها العقل وانها احوال اى لما ثبتت فى نفسها وليست موجودة يمكن رؤيتها كصفات المعانى ولا سلبية بأن يكون مدلولها سلب شئ كالعدم مثلا قال (شب) ولا يرد على التعريف انه صادق على القراءة وستر العورة لان هذه افعال لصفات لان المراد بالصفة المحركة الصفة الاعتبارية التى تعتبر وليست وجودية وصح اناطة الحكم بها لضبط اسبابها الشرعية (قوله اى تستلزم) أشار بهذا لدفع ما قال على التعريف ان الذى يوجب سبب والطهارة شرط وحاصل الجواب انه ليس المراد بقوله توجب تنسب بل معناه تستلزم والمستلزم لثبته ماله دخل فيه اعم من كونه شرطا أو سببا فان قلت ان الطهارة كما تستلزم جواز الصلاة تستلزم ايضا جواز الطواف ومن المصحف لموصوفها فالتعريف فيه قصور وأجيب بأنه يلزم من جواز الصلاة جواز غيرها مما ذكره الا أنه مردان دلالة الالتزام لا يكتفى بها فى التعاريف (قوله جواز الصلاة) أشار بذلك الى أن السين والتانى فى استحابة زائدان وان اضافة جواز لا لاجل البيان قال فى المجمع وهذا لا يظهر فى قوله فى تعريف النجاسة منع استحابة

فعل الظاهر رجل الاستباحة هتاعلى الملبسة بالفعل أخذ من قولهم فلان يستبج الدماء ويستبجون
اعراض الناس أى يتلبسون بفعل ذلك وانما عبر عن التلبس بفعل الشئ وان كان غير مباشر
بالاستباحة لان الشأن لا يفعل الا بالماح وجعل بعض الشراح السين والتاء فى استباحة للطلب والمعنى
تستلزم للتصيف بها جواز ان يطلب المكلف اباحه الصلاة به ان كان ثوباً أو فيه ان كان مكاناً أو له
لن كان شخصاً وفيه انه لا معنى لطلب الاماحة الا ان يراد بالاستبهاى الجملة والتعرض لما تقتضيه اه
ثم ان قول المصنف توجب جواز استباحة الصلاة يعنى عند توفر الشروط وانتفاء الموانع كالنوى والكفر
فان دفع ما يقال ان التعريف لا يشمل غسل الميت لان الصفة أوجبت جواز الصلاة عليه فكان
الواجب باده أو عليه ولا يشمل الصفة المحاصلة عند غسل الذمية من الحيض ليطأها زوجها المسلم
فانها طاهرة ولا يصدق عليها التعريف والحاصل انه يصدق عليها انها صفة توجب لموصوفها جواز
الصلاة له لولا المانع (قوله به المتبادر منه ان الباء للسببية وحينئذ فيكون قاصراً على طهارة الماء
والتراب ولا يشمل طهارة ما يجعله المصلى سواء كان ماء مضافاً أو غيره وأوجب بأن الباء للملبسة أى
توجب للتصيف بها جواز الصلاة للشخص بملابسته والمراد بالملبسة الاتصالية بحيث يتقل بالتقاله
فدخل فيه طهارة ظاهر البدن من خبث ونرجس عنه طهارة المكان فلذا زاد قوله أو فيه لا دخلها وأما
قوله أوله فلا دخل طهارة الهيكل الشخص بتمامه من حدث (قوله ان كان محمولاً للمصلى) أى
ان كان الموصوف بها محمولاً للمصلى سواء كان المحمول ثوباً أو ماء مضافاً أو غيره وكان الاولى ان يقول
ان كان ملبساً للمصلى ليشمل ما قلناه من طهارة الثوب والماء وطهارة ما يجعله المصلى من ماء مضاف
أو غيره ويشمل طهارة ظاهر البدن من أجل خبث طهارة البدن متصف بالطهارة وهو ملابس للمصلى
وهو الهيكل بتمامه من جسم وروح (قوله ان كان مكاناً له) أى ان كان الموصوف بها مكاناً
للمصلى (قوله ان كان نفس المصلى) أى ان كان الموصوف بها نفس المصلى بقى شئ آخر وهو ان
التعريف لا يصدق على الطهارة المستحبة التى لا يصلى بها كالوضوء لزيارة الاولياء والدخول على
السلطان فاما ان يقال التعريف للطهارة المعتد بها وهى المعنى بها اعتناء كاملاً شرعاً أو يحتمل
تخصيص زيارة الاولياء بمثلانية الوضوء ما عافى تبع الصلاة لولا المانع (قوله ويقال بها)
أى الطهارة بهذا المعنى أى وهو قوله صفة حكيمة الخ أى وأما الطهارة لاهـ هذا المعنى بل يعنى ازالة
النجاسة أو رفع مانع الصلاة وهو الحدث بالماء أو مانع معناه كفى قولهم الطهارة واجبة فلا تقابل
النجاسة واستظهار ان الطهارة حقيقة فى كل من المعنيين (قوله صفة حكيمة) أى حكم
القل بثبوتها عند وجود سببها وقوله توجب اوصوفها أى تستلزم للتصيف بها وقوله منع استباحة
الصلاة أى يمنع الشخص من التلبس بالصلاة بالفعل بملابسته ذلك الموصوف ان كان ذلك
الموصوف بها محمولاً للمصلى أو فيه ان كان ذلك الموصوف بها مكاناً للمصلى ولم يقل أوله كفى حد الطهارة
لانه لا يقال شرعاً للحدث نجاسة ولا للحدث نجس فى الحديث انه صلى الله عليه وسلم انكر على
من لم يجسه حين دعاء وتعالى بأنه كان نجساً أى جنباً فقال له سبحان الله ان المؤمن لا ينجس ان قلت
انه وان كان لا يقال له نجس باعتبار الحدث لكن يقال له نجس باعتباره قيام النجاسة به وقت نجاسة
البدن داخله فى قوله به لان معناه بملابسته والموصوف بالنجاسة وهو ظاهر البدن ملابس للمصلى
وهو الهيكل بتمامه من جسم وروح فان قلت يرد على تعريف النجاسة انه غير مانع لثبوتها لادراكه المعصية
والثوب المغصوب فانه قد قام بكل منهما صفة حكيمة وهى المعصية تمنع الصلاة به وفيه ومع ذلك
ليس واحداً منهما متصفاً بالنجاسة واجب بأن المراد بمنع الصلاة المنع الوضعى وهو عدم النجاسة

لا التكليف وهو المحرمة والدرا المغصوبة وان قام بها الوصف وهو المغصوبة لكونه لا يقتضى عدم
 صحة الصلاة وان اقتضى حرمتها واما الجواب باننا لا نسلم ان كل واحد منهما قام به صفة اقتضت منع
 الصلاة وفيه وذلك لان منع الصلاة وحرمتها في المغصوب انما هو لشغل ملك الغير بغير اذنه وهذا
 غير قائم بالمغصوب ففيه ان المغصوبة تستلزم الشغل المذكور ووجود المزمور يقتضى وجود اللازم
 (قوله منع استحباب الصلاة) اى صفة تمتنع المكلف من التلبس بالصلاة بالفعل (قوله على نفس
 المنع) اى لاننى عن التلبس بالعبادة سواء كانت صلاة او طوافا او مس معصفا فالحديث بهذا المعنى من
 صفات الله تعالى وان كان يمتنع الاطلاق لان صفاته توقيفية (قوله سواء تعلق بجميع الاعضاء)
 اى سواء تعلق بالشخص باعتباره ارجع الاعضاء او باعتباره ضاهها هذا مراده لان المنع انما يتعلق
 بالشخص اى الهكل بتمامه لا بالاعضاء كالأوبعضا (قوله ويطلق في مجتث الوضوء) الاولى
 في مجتث نوافض الوضوء في قولهم بتمنعض بالحديث (قوله وفي مجتث قضاء الحاجة) اى في قولهم
 آداب الحديث كذا (قوله على خروج الخارج) اى خروج البول والغائط فعلم من كلامه ان
 الحديث يطلق على أربعة أمور وانما هم من كلامهم انه حقيقة في الكل (قوله برفع الحديث) اى
 بترفع ويرزول برفع الله له بسبب استعمال المساء المطلق على الوجه المعروف شرعا (قوله الوصف
 الحكمى) اى التقديرى (قوله المقدر) اى المفروض (قوله أو المنع المترتب على الاعضاء)
 اى المتعلق بها وايس المراد القائم بالاعضاء لان المنع صفة للأولى عز وجل ولا يقال ان المنع متعلق
 بالشخص لا بالاعضاء فلا يصح ما قال لاثنا نقل في الكلام حذف اى المتعلق بالشخص باعتبار
 الاعضاء كلها أو بعضها أو المراد القائم مقارنه وهو الوصف بالاعضاء وذلك لان الوصف المقدر قيامه
 بالاعضاء مقارن للمنع المتعلق بالشخص فهم امتلازمان حتى حصل أحدهما حصل الآخر متى ارتفع
 أحدهما ارتفع الآخر واقصار الشارح على الوصف والمنع مع ان الحديث يطلق على أمور أربعة كما
 تقدم له للإشارة الى أن الحديث الذى يرتفع بالمعلق الحديث بهذين المعنيين لا بالحديث بالمعنيين الآخرين
 اعنى الخارج وخروجه لانهم لا يرتفعان لان رفع الواقع محال وحينئذ فلا تصح ارادتهما الآن بقدر
 مضاف اى برفع حكم الحديث أو وصف الحديث لا يقال الحديث بمعنى المنع لا تصح ارادته لانه حكم
 الله عز وجل وحكمه قديم واجب الوجود فلا تهور ارتفاعة لانا نقول الحكم الشرعى خطاب الله
 المتعلق بافعال المكافين فان قلت ان تعلقه بافعال المكلفين جزء من مفهومه كان حادثا لا قديما
 لان المركب من القديم والحادث حادث وارتفاع الحادث ظاهر وان قلنا ان التعلق قيد خارج عن
 مفهومه كان قديما وحينئذ فارفعه باعتبار تعلقه لا باعتبار ذاته والتعلق أمر اعتبارى ممكن
 الارتفاع والبراد بارتفاع تعلقه انه اذا ظهر الحديث بالمعلق لا يتعلق به المنع من الصلاة ويقطع تعلق
 المنع به تأمله (قوله اى عين النجاسة هو بالمجر تفسير للخبث) (قوله الصفة الحكمية) اى
 القائمة التى تمنع الشخص المتنجس من الصلاة بملاسلها ان كان ثوبا وفيه ان كان مكانا وما عين
 النجاسة فتزال بكل قلاع (قوله ان النجاسة تطلق على الجرم الخصوص اى كما تطلق على الصفة
 التى توجب اوصوفها منع الصلاة به اوفيه الذى يمنع المكلف من فعل ما كلف به من صلاة وطواف
 النجاسة بمعنى الوصف المترتب عند اصابة العين للشيء الطاهر من ثوب أو بدن أو مكان والنجاسة بمعنى
 الوصف هو المعبر عنه بحكم الخبث في كلام المصنف هذا وقد نقل ح عن الذخيرة ان اطلاق
 النجس على المعفونة مجاز شرعى تقابيا لحكم نفسه عليه كالدم المنفوح مثلا لاذا لمنع في المعفونة
 فاختار ح ان اطلاق النجاسة على المعفونة حقيقة لانه يمنع لولا العذر نظير الرخصة (قوله

القائم به الوصف) أى التلبس به والا فالوصف المحكى لا يقوم بها (قوله حديثة نسبة للحديث من حيث انها ترفعها وقوله وحديثة نسبة للبحث من حيث انها ترفع حكمه) (قوله مائة نسبة للماء من حيث انها تحصل به وكذلك يقال فى قوله تربية (قوله بغسل) أى تحصل بغسل كما فى الوضوء والغسل (قوله أصل) أى كما فى مسح الرأس (قوله اختيارى) أى كما فى المسح على الخفين (قوله أو اضطرارى) أى كما فى المسح على الجبيرة (قوله مائة وغير مائة) أى تحصل بالماء أو غيره (قوله ونضج) أى وهو رش الماء على ما شئت فى اجابة النجاسة له (قوله فى كيمحت فقط) أى وعند الشافعية والحنفية فى حاد كل مائة غير المختزى وبه قال سحنون من أئمتنا الا أنه غير معتد كما ان القول بأن الكيمحت لا يظهر بالدباغ وأنه نجس معه وعنه غير معتد وهو مقابل الراجح فى كلام الشارح (قوله ونالوزاد وغيرهما) أى غير الدباغ والنار لكان أولى لدخول تحجر الحجر وتخلله فانه يظهره على الراجح ويدخل أجزاؤه لا يستجمار وضوهو وما ذلك به النعل بناء على انه يظهره كالورد وما مسح به الصقيل بناء على القول بأن ذلك يظهر (قوله فقره لم الراف) أى للحديث وحكم المبحث (قوله وعلى التحقيق) عطف على الراجح (قوله مقيد) أى بدوامه فى الصلاة (قوله والتنبه) عطف على ما فى ذلك (قوله صدق عليه) أى حمل عليه جملا صحيحا وقوله اسم ماء اضافته ببيان (قوله كالسمن والصل) أى والمخل والزيت (قوله بلا قيد لازم) أى من غير قيد ملازم لا ينفك عنه أصلا وكلامه شامل لما اذا صدق عليه من ماء من غير قيد أصلا أو مقيد بقيد غير لازم بل ينفك كما البحر والعين والبئر والمطار فانه يصدق عليها اسم الماء غير مقيد ومقيد أخرج ماصدق عليه اسم الماء مقيداً بقيد لازم كما المورد والزهرة والعين فان هذا لا يصدق اسم الماء عليها لا مقيداً فلا تكون من أفراد المطلق فلا يرتفع بها حديث ولا حكم حيث والحاصل ان المطلق الذى يرتفع به الحديث وحكم المبحث هو ماصح إطلاق اسم الماء عليه من غير قيد بأن يقال فيه هذا ماء كما البحر والمطر والعين والمطار فخرج ما لم يصدق عليه اسم الماء من الجمادات والمائعات ونخرج أيضاً ما لا يصدق اسم الماء عليه الا بقيد فليست هذه من المطلق (قوله ولو آثار غود) أى غاؤها طهور وعلى الحق (قوله لا منفك) أى لا يخرج ماصدق عليه اسم ماء مقيد بقيد منفك عنه (قوله وان كان التطهير به غير جائز) أى ولو وقع ونزل وتطهر بمائها وصلى فهل تصح الصلاة أو لا استظهر الاجهورى الصحة فى الرضاع على الحد وعدمها واعتدوه كما ذكره شيخنا وعدم الصحة تعبدى لان نجاسة الماء ما علمت أنه طهور كما يمنع التطهير بمائها مع الانتفاع به فى طبع وبحسب للعللة التى ذكرها الشارح ويستثنى من آثار غود البئر التى كانت ترد هائقة صالح فانه يجوز الوضوء ولا تنفع بمائها وكما يمنع التطهير بماء آثار غود يمنع التطهير بمائها أى يحرم وقيل يجوز وهى الصحة الشاهى وما قيل فى آثار غود يقال فى غيرهما البئر التى فى ارض نزل بها العذاب كالبئر الذى لو لم يعاد ونحوهما (قوله لكونه ماء عذاب) أى ماء ارض نزل بها العذاب فربما يصيب المستعمل له أكثر ذلك العذاب (قوله وان جمع) أى ذلك المطلق من ندى (قوله ولو فى يدي المتوضى) أى هذا اذا كان الجمع من الندى فى اثناء بل ولو كان الجمع فى يدي المتوضى (قوله من ندى) هو البلل النازل من السماء آنزال على الشجر والزرع (قوله واستظهر أنه لا يضر تغير بجمه) أى الذى وقوله بماء أى شئ جمع الندى من فوق أو من تحته ومفهوم ريحه انه لو تغير لونه او طعمه فانه يضر والفرق خفة تغير الريح كراتى الفرواوى على الوسالة وغيره والذى فى (ن) انه لا حرم وصية لا غير الريح بل لا يضر تغير شئ من أوصافه كما هو مقتضى الحق هذا الفرع بمائها ولا يظهر فى بئر البادية بماء الجوز واختاره

شيخنا وقال انه كالنغير بالقرار (قوله اوداب بغير جوده عطف على جمع وكذا ما بعده فهو
 داخل في حيز المبالغة أي وإن كان المطلق جامدا ثم ذاب بعد جوده وهذا شامل للخم الذائب في موضعه
 أو في غير موضعه على ما انخط عليه كلام ح وغيره وهو ظاهر لانه حينئذ ذاب أي بنفسه
 أو ذوبه مذوب بنسار أو شمس وإذا وجد في داخل ما ذاب شي مفارق فان غير أحد أوصافه الثلاثة
 ساء ظهوره وبعد ذلك حكمه كغيره وإن لم يغير شيئا من أوصافه فهو باق على طهوريته (قوله
 أو جلالة) أي أو كانت جلالة تأكل الحيف والتجاسات (قوله ولو كافر ين شارب نجر) أي
 ولو رأت النجاسة على فهما وقت الشرب حيث لم يتغير الماء والاسلب ما هو ريته وكان نجسا (قوله
 أو كان فضلة الخ) أي أو كان المضاف فضلة طهارة الخائض والمجنب سواء تطهر فيه معا أو أحدهما
 بالاولى (قوله وكذا يسير) أي بأن كان أقل من أنيسة الوضوء وقوله على الأرجح أي خلافا
 لما قاله ابن القاسم من أن قليل الماء ينحسره قليل النجاسة ولو لم يتغير وعشى عليه في الرسالة وسيماني
 للنصف التصريح بمفهوم كثير وهو الدير في قوله ويسير كانية وضوء الخ المساق فيه من الخلاف كما
 علمت (قوله والاسلب الطهورية) أي وصار حكمه كغيره في الطهارة والنجاسة (قوله وأولى
 إذا لم يحزم بالتغير مع الشك المذكور) أي بأن تردد في تغيره وعدمه وعلى تقدير تغيره هل هو متغير
 بما يضر كالباطن أو بالبول أو بما لا يضر كقراءة فاتا في هذه الصورة والتي قبلها طهور لان
 الأصل بقاءه على الطهورية ولا ينتقل الماء عن أصله حتى يتحقق أو بظن أن مغیره بما يضر بالتغيره
 ولا فرق بين قليل الماء وكثيره على الصواب كما في ح وغيره (قوله انه لو ظن أن مغیره يضر
 أي والفرض أن التغير يحزم به (قوله فانه يعمل على الظن) سواء قوى الظن أو لا. واما كان
 المشاء كثيرا كالبركة أو قليلا كالباركن الثاني محل اتفاق والاول على ظاهر كلام ابن رشد
 واما لو علم أن المغير بما يضره يتفق كان الماء قليلا أو كثيرا أو يؤخذ من قوله فانه يعمل على الظن
 انه إذا جزم بالتغير وظن أن المغير لا يضر فانه يكون باق على الطهورية لانه يعمل على الظن ولو كان
 غير قوي وأولى إذا اعتقد انه لا يضر والمحصل انه إذا تغير ماء البئر ونحوها وتحقق أو ظن أن الذي
 غيره مما يسلب الطهورية والظاهرية لقربها من المراحض ورحاؤه أرضها فانه يضر وان تحقق
 أو ظن أن مغیره بما لا يسلب الطهورية فالسالم طهور وأما الماء الكثير كالبحر بظن أن تغيره مما
 يصب فيه من المراحض فهو طهور وعلى ما قاله الساجي انه ظاهر أرايات وقال ابن رشد انه مسلوب
 الطهورية والظاهرية (قوله ولو جزم بالتغير الخ) هذه صورة خامسة والحاصل أن صور
 المسألة خمس فعلمتها من الشارح ومما قلناه لك (قوله أو تغير مجاوره) أي ولو فرض بقاء التغير
 في الماء بعد زوال المجاور على الصواب كما في ح (قوله كخيفة) أي مجاورة للماء (قوله
 وإن كان تغير رجه يدهن لاصق) أي أو يرا حين مطروحة على سطح الماء فتشأ من ذلك تغير
 رجه فلا يضر على ما قاله المصنف تبعاً لابن مطا الله وابن بشر وابن راشد وابن الحجاب وهو ضعيف
 والمعتمد انه يضر مثل تغير اللون والطعم كما قال ابن عرفة انه ظاهر الروايات والحاصل أن التغير
 بالمجاورة الغير الملاصق لا يضر مطلقاً أي سواء تغير الريح أو اللون أو الطعم أو الثلاثة كان التغير بيننا
 أو لا كان الماء قليلاً أو كثيراً أو الماء الغير بالمجاورة الملاصق فيضرب اتفاقاً كان التغير لونا أو طعماً
 كان التغير بيننا أو أقل الماء أو كثيراً في تغير الريح بخلاف المعتمد بالضرر وأما التغير بالممازج
 فيضرب مطلقاً باتفاق هذا يحصل كلام الشارح وأعلم أن ما منى عليه المصنف من هدم الضرر عما
 للجماعة المذكورين في دار رضاه ح ومما قاله ابن عرفة قد ار تضام ابن مرزوق وشارحنا قد مر

على طريقة ابن مرزوق حيث جعل مامشي عليه المصنف ضعيفا (قوله أو غيره سافر) أشار
 بذلك الى انه لا مفهوم لقول المصنف سافر لانه خرج بخروج الغالب فتغير الماء برائحة القطران
 لا بضره مائلا كان الوعاء سافرا أو محاضرا (قوله وكذا الوضع الخ) أى لان العرب كانت تستعمل
 القطران كثيرا فى الماء عند الاستقاء وغيره فتدويع فيه لانه صار التغيير به كالتغيير بالمجاور
 وليس غير القطران مثله (قوله على ما السند) أى فى صورتين الاخيرتين خلافا لما قال
 بالضرر فيه ما أو ما الصورة الاولى فلا ضرر فيها باتفاق (قوله وأما تغير الطعم واللون فانه بضر) أى
 سواء كان الاناء سافرا أو غير دعت الضرورة لذلك الماء لكونه لم يتغير به لم لا كحرره ح وغيره
 (قوله ولو تغير جميع الاوصاف) أى ولو كان التغيير بيننا كافى عب وشب وحاشية شيخنا
 خلافا لاستظهار ح انه يحبل السانية أى ان كان التغيير بيننا ضررا والافلافا نشك فى كونه
 دباغاً لم لا فظاهر انه يجري على ما مر من قوله أو شك فى غيره هل بضر أم لا كذا قال شيخنا (قوله
 كغير القطران الخ) أى كما لا يضر التغيير بغير القطران كالقرض والزيت والشب والغصص اذا كان
 دباغاً ولو تغير جميع اوصاف الماء (قوله ولو نزع) التى فيه ثانياً ما بالغته فى عدم الضرر (قوله
 ما لم يطبخ فيه) أى فى الماء الذى اتى فيه او المتولد فيه فان طبخ فيه سلب الطهورية وهذا القيد
 للطروشى وسلبه لانه كالمطعم حينئذ (قوله وكالماء الحى) أى فتغير الماء به لا يسلبه
 الطهورية سواء تغير لونه او طعمه او ريحه او لثامه وظاهره ولورى قصد اجماع محصور (قوله
 لان مات) أى فيضا التغييره اتفاقا لانه مفارق غائبا (قوله فيضر كما تظهره بعضهم) أى
 لانه ليس من اجزاء الارض ولا متولداً من الماء وقوله واستظهر بعضهم انه لا يضر أى لانه لا ينفك
 عن الماء غالياً فيسير الاحتراس منه وحاصل ما فى المقام ان عجز اضطرب فى التغيير بجزء السمك هل بضر
 لانه ليس بمتولد من الماء ولا من اجزاء الارض ولا يضر لانه مما لا ينفك عنه الماء غالب العصر الاحتراز
 منه فالقولان له واستظهر بعض الاممته الاول واستظهر بعضهم الثانى واختار شيخنا آخر الاول ورجع
 عن اختياره لثانى (قوله بأرضه) أى جرى الماء عليه فتغير ومثل الملح وماءه اذا كان قرارا القفار
 المحروق او النحاس اذا سخن الماء فى واحد منهما وتغير فانه لا يضر تغيره (قوله كان القته الرياح)
 أى فى الماء فتغير بذلك وهذا متفق فيه على عدم سلب الطهورية (قوله بل ولو طرح فيه قصداً من
 آدمي) أى فانه لا يضر وظاهره ولو طبخ الملح فى الماء وهو كذلك على المعتمد خلافاً للمخ حيث اجراء على
 الطحل اذا طبخ فى الماء والفرق ان طبخ الطحل فى الماء ينشأ عنه حالة لا يمكن فيه من قبل بخلاف
 الملح اذا طبخ فى الماء فانه انما يكون ماء مستحسناً قاله شيخنا (قوله خلافاً للآزرى) أى القائل ان كل ما طرح
 قصداً من اجزاء الارض فى الماء فانه يضر التغيير به وهذا القول هو الذى أشار المصنف ارده بلو (قوله
 او غيره) أى من كل ما كان من اجزاء الارض كعرة وكبريت وشب وجبر ووجبر وفوق وجس ولو صار
 عقاقير فى ايدى الناس كفى ح وغيره وان كان لا يجوز التيمم عليه حينئذ لانه طهارة ضيقة واقتصر
 المصنف على التراب والمخ تبيينها باقرب الاشياء للماء وهو التراب وابعدها منه وهو الملح على حكم
 ما بينهما فى المقياس عليهم (قوله السلب بالمخ المطروح قصداً) أى واما المطروح قصداً من غيره
 فلا يضر التغيير به (قوله وفى الاتفاق الخ) حاصله ان المتأخرين اختلفوا فى المخ المطروح قصداً فقال
 ابن ابي زيد لا ينقل حكم الماء كالتراب وهذا هو المذهب وقال انسابى انه كالمطعم فينقله واختاره
 ابن نونس وهو المشار له بقول المصنف والارجح السلب بالمخ وقال الباجي الممدنى كالتراب والمصنوع
 كالطعام فهذه ثلاث طرق للمتأخرين ثم اختلف من بعدهم هل ترجع هذه الطرق الى قول واحد

فيكون من جعله كالتراب اراد المعدنى ومن جعله كالطعام اراد المصنوع وحيث قد اتفقت الطرق على ان المصنوع يضر وهذا هو الشق الاول من التردد الذي مرجح به المصنف وهو قوله وفي الاتفاق على السلبه ان صنع وامان كان غير مصنوع ففيه الخلاف المشار به بقوله ولو قصد اوترجع هذه الطرق الى ثلاثة اقوال متباينة فمن قال لا يضر ففراد ولو مصنوعا ومن قال يضر ففراد ولو معدنيا فالمصنوع فيه خلاف كغيره وهذا هو الشق الثاني من التردد وهو المخذوف لان الاصل وعدم الاتفاق وهو صادق بالا قول الثلاثة فالمصنف اشار بالتردد لتردد الذين اتوا به واختلافوا في الفهم ان قلت ان المصنف قال وبالتردد لتردد المتأخرين في النقل اول عدم نص المتقدمين وهذا ليس منهما قلت هذا من الاول لان المراد بالمتقدمين من تقدم ولو تقدم ما نسبوا وان كان من المتقدمين بالمصطلح اهل المذهب وهم من كان قبل ابن ابي زيد والمراد بالنقل عن المتقدمين ما نسب اليهم ولو بحسب الفهم والمحمل لسلامتهم (قوله وهو عدم الاتفاق على السلب به) أى بالمصنوع (قوله بل الخلاف) أى المشار به بقول المصنف ولو قصد اجارفيه كالعدنى (قوله عدم السلب مطلقا) أى سواء كان معدنيا او مصنوعا (قوله لا يرفع الحديث بما متغير الخ) اشار الشارح بهذا الى ان قول المصنف لا يتغير الخ عطف على قوله باليه لاق وفيه اشارة الى جواز عطف النكرة على المعرفة (قوله او ظنا) أى قويا بخلاف المشكوك في تغيره والمظنون تغيره ظنا غير قوى والمتوهم تغيره والمحاصل ان التغير بالمفارق اما لون الماء او طعمه او ريحه وفي كل اما ان يتحقق التغير او يظن ظنا قويا او غير قوى او يشك فيه أو يكون متوهما فان كان التغير باللون والطعم ضرر لهما فان كان التغير محتملا أو مظنونا ظنا قويا لان كان مشكوكا أو متوهما أو مظنونا ظنا غير قوى وان كان التغير بالريح فكذلك على المعتمد وقال ابن الماحييون تغير الريح لا يضر مطلقا ونسب ابن عرفة لسحنون التفرقة بين كون تغير الريح كثيرا فيضرو وخفيفا فلا يضر وكلما القولين ضعيف وما ذكرناه من التفرقة بين الظن القوى وغيره هو ما لعقب ولكن الحق انه لا فرق بين كون ظن التغير قويا أو غير قوى في أنه يضر كافي حاشية شيخنا ولذا اطلق الشارح في الظن ولم يقيد به بالقوى (قوله أى كثيرا) أى في اكثر الازمنة احترز بذلك من التغير بما لا يفارقه اصلا او بما يفارقه قليلا فلا يضر التغير به فالاول كالتغير بالمقر والى الثاني كالتغير بالهوى وكالتغير باليمن بالنسبة لاهل البادية التي لا تنقل وانهم عنه غالبا فيعتفرون ذلك لهم دون غيرهم كافي ح عن ابن راشد (قوله مثال لهما) أى للتغير بالمفارق الطاهر والنجس وقوله لانه قد يكون اى الدهن طاهرا الخ وما ذكره من أن قوله كدهن خالص وبخار مصطكى مثالا للتغير بالمفارق غالبا هو الاول من جعلهما مشبهين به لانهما من جملة افراده والتشبيه يقتضى مغايرة المشبه بالمشبه به وان امكن الجواب عنه بانه من تشبيه الخاص بالعام ويكتفى في التشبيه المغايرة بين المشبه والمشبه به بالخصوص والعموم نعم يعترض على التشبيه من جهة انه يفيد ان الدهن الخالص يضر مطلقا غير الماء أم لا وليس كذلك الا بضر الا اذا غير احد اوصاف الماء الثلاثة كان بالتغير بينا لا وكذا يقال في بخار المصطكى (قوله مصطكى) بفتح الميم وضعه الكن مع الفتح يجوز المذ والقصر واما مع الضم فالتقص منه ومن لوقال المصنف او بخار مصطكى بالكاف كان اولي ليدخل غيرهما كالعود ونحوه اذ لا خصوصية لبخار المصطكى بل لبخار غيرها كذلك الا ان يقال ان كاف كدهن الداخلة على بخار داخلة على المضاف اليه وهو مصطكى تقدرا كما هو عادة المصنف (قوله لانه يكون نجسا ايضا) أى لان دخان المصطكى قد يكون نجسا كما يكون طاهرا فاذا كانت المصطكى طاهرة كان دخانها طاهرا

وان كانت متنجسة كان دخانها نجسا (قوله بناء على ما يأتي الخ) أى وجهه بخار المصطكى
مثلا للغير المفاقر طاهرا ونجسا بناء الخ (قوله لا على اراج) أى من ان النار تظهر وان دخان
النجس طاهر وعليه فقوله وبخار مصطكى مثلا لما اذا كان الغير المفاقر طاهرا (قوله وسواء
بغيره الماء) أى وذلك كما لو كان الماء في النصف الاسفل من الاناء ووضعت المبخرة في النصف الاعلى
الخالي من الماء وغلى الاناء بشئ حتى انخرج دخان البخور بالماء فيض (قوله لان لم يبق) أى
الدخان كما لو بخر الاناء وهو خال من الماء ثم بعد تبخيره وضع فيه الماء بعد ان زال الدخان ولم يبق منه
شئ في الاناء غاية الامر انه تعلقت به رائحة البخور فتغير ريح الماء رائحة البخور المتعلقة بالاناء (قوله
وحكمه) كغيره جملة مسبة تأفة جوابا عما يقال اذا كان التغير بالمفاقر يسلب الطهورية فهل يجوز
تناوله في العادات ولا يجوز تناوله فيها وهذا شروع في بيان حكم قسمين من اقسام الماء الاربعة وهى
مطلق وغير مطلق والمطلق امامكروه والاستعمال وسيأتي وما غير مكرهه وقدر وغير المطلق
اماطا هو نجس وكلام المصنف هنا في هذين القسمين اعنى الطاهر والنجس (قوله وان تغير بنجس
فلا) أى فلا يجوز استعماله فيها وفيه ان النجس ممنوع تناول وما تبخيره وهو النجس يجوز
الاتفاق به كما يأتي في غير مسجد وأدى من سقى زرع وما شبيهة مثلا وحينئذ فليس حكمهما واحدا
(قوله أى ظاهر الاولى) أى كثير متفاحش كما هو الواقع في عبارة ابن رشد واما لو كان التغير قليلا
فانه لا يضر والحاصل انه تكلم بالا على ما يضر فيه التغير مطلقا سواء كان بينا أم لا ثم أخذ يتكلم على
ما يضر فيه التغير البين دون غيره ولم يفرق بين البين وغيره الا في هذه المسئلة وهى تغير البئر بما يخرج
الماء به منها من جبل او دلو وفي (بن) اعلم ان التغير بما يلزم غالباً فيعترفوا وبخار غالباً ودعت اليه
الضرورة كجبل الاستقاء ففيه ثلاثة اقوال ذكرها ابن عرفة قيل انه طهور وهو لا ينزقون وقيل
ليس بطهور وهو لا ينزح المحاج والثالث لابن رشد التفصيل بين التغير الفاحش وغيره وهو اراج ولذا
اقتصر عليه المصنف لكن لو عراباً لكان الاستقاء كما عراب بن عرفة ليشمل الجبل والكوب والسانية
وغيرها كان اولى اه (قوله يحبل سانية لا مفهوم لسانية بل البئر غير السانية له هذا الحكم اذا
كان ينقل منه الماء بجبل ونحوه والحاصل انه لا مفهوم لجبل كما أشار له الشارح ولا لسانية كما قلنا
بل متى تغيرت البئر كانت سانية ولا بما يخرج به الماء منها كجبل الاستقاء والدلو والكوب فان كان
التغير فاحشا ضرر وان كان غير متفاحش لم يضر وبغيره فاحش وعدمه بالعرف نعم لا بد ان يكون
ما يخرج به الماء الذى حصل التغير بسببه معد تلك البئر بعينها واما لو كان جبلا مثلاً معدا لغيرها ثم
انه صار ينزل فيها فانه يضر التغير به سواء كان بينا أم لا خلافا لظاهر اطلاق المصنف (قوله فان كان
من اجزائها) أى كخيار وحديد ونحاس (قوله كتغير غدیر) أى كما يضر تغير غدیر (قوله
فالتشبيه في مطلق التغير) أى في الضرر بطلق التغير لا بقيد كونه بينا وما ذكره من أن تغير الغدير
بروث الماشية مضر مطلقا أى سواء كان التغير بينا أم لا هو المعروف من الروايتين عند اللخمي
واثر رواية الاخرى تقييد الضرر بكون التغير بينا وقد جعل بعض الشراح كلام المصنف عليها
وجعل التشبيه تاما (قوله يغادرها) أى يتركها السبيل وعلى هذا فغيره بمعنى مغدير واسم
مفعول أى متروك وفي بعض عبارات لانها تغدربا هله اعند شدة احتياجهم اليها وعليه فغيره بمعنى
غادر اسم فاعل (قوله بروث ماشية) لا مفهوم له بل مثله النخيل والبغال والحمير وانما خص
الماشية بالذكر دواعى مافى المجموعة من القول بطهورية الغدير المتغير بروث الماشية مطلقا
وان تركه مع وجود غيره انما هو استحسان انظر ح اولان الماشية هى التي شأنها ان ترد

الغدران وأنه نص على التوهيم (قوله عند ورودها له) أي للغدير أي عليه (قوله أو تغير ما به
 فيه إشارة إلى أن في كلام المصنف حذف مضافين) (قوله والظاهر في بئر البادية بهما أي بوق
 الشجر والتين الجواز ومن باب أولى تغير الماء بوق شجرة في أصله فلا يضر ذلك سواء كانت مثمرة أم
 لا كما في ح (قوله لعمري الاحتراز على عدم الضرر وهو علة لعله الجواز) (قوله وهو المعمد) أي
 فكان الأولى الاقتصاد عليه أو التصدير به (قوله فلامفهوم للبئر) أي بل مثله الغدير والعيون
 وقوله وللإدابة أي بل مثلهما بئر المحاضرة (قوله وإنما المدار على عمس الاحتراز الخ) أي وعلى هذا
 فالأمر الذي في المحاضرة في الميض والمحضان إذا لم يمكن تعظيمه من الورق والتين فلا يضر تغييره بما
 ذكر أو ما لو لم يكن تعظيمه مما ذكر لم يبط فانه يضر تغييره بما ذكر (قوله وفي جعل المخاط الخ) يعني أن
 الماء المطلق إذا خالطه اجنبي طاهر أو نجس موافق له في أوصافه الثلاثة كما أرى حين المنقطع الرائحة
 لطول إقامتها وكبول نسقته الرياح حتى صار كالمطلق في أوصافه الثلاثة ولم يتغير ذلك المطلق بما
 خالطه لأجل الموافقة المبدئية ولو قدر ذلك المخاط مخالفة للمطلق في أوصافه لغير المطلق في جميع
 أوصافه أو بعضها فهل يقدر ذلك المخاط مخالفاً ويحكم بعدم الطهورية وينظر في كونه طاهراً أو نجساً
 إلى ذلك المخاط لأن الأوصاف الموجودة إنما هي للمطلق ومخالطه معها لا يطلق فقط حتى يحكم بالطهورية
 أو لا يقدر مخالفاً حينئذ فيحكم بالطهورية الماء المخلوط لأنه باق على أوصاف خلقته في ذلك تردد لأن
 عطاء الله وإعلم أن محل التردد إذا كان الطهورة قد رآه في الموضوع والغسل وكان المخاط الواقع لو كان
 باقياً على صفته الأصلية لتحقيق التغيير له لوطن وسواء كان المخاط أقل من المطلق أو أكثر منه
 أو مساوياً له فالتردد في ضرورة والظاهر فيها عدم الضرر على ما قال الشارح وأما لتحقيق عدم التغيير
 أو طن أو شك فيه فلا ضرر فيه جزمًا كان المخاط قد قدر المطلق أو أقل منه أو أكثر منه هذه تسع صور
 لا ضرر فيها اتفاقاً لو كان المطلق المخلوط بالموافق أكثر من آنية الغسل فلا ضرر في النجس عشرة
 صورة المتقدمة فهذه ثلاثون صورة أما لو كان المطلق أقل من آنية الموضوع فالصور الستة محل التردد
 يحكم فيها هنا بالضرر جزمًا والصور التسعة التي حكم فيها إيجاباً بعدم الضرر يحكم فيها أيضاً هنا بالطهورية
 جزمًا فهذه خمس وأربعون صورة معنى المصنف منتهات صور وهي الأولى هذا حاصل ما قاله
 الأجهوري والذي في أن الحق أن محل التردد ليس مقيداً باليسير بل هو جارٍ مطلقاً وليس في
 كلامهم ما يؤخذ منه ذلك أصلاً وأيضاً تنبيههم المسألة بكون المخاط لو قدر مخالفاً لغير المطلق تحقيقاً
 أو ظناً وجب استواء القليل والكثير وأرضى شيخنا في حاشية عبق ما قاله بن فقول الشارح
 المخاط للمطلق اليسير قد رآه الغسل تبع فيه الأجهوري والأولى إسقاطه كإحلت (قوله
 كبول زالت رائحته) أي بنفس الرياح وقوله أو نزل أي البول من المخرج بصفة المطلق قال ح
 جعل ابن رشد من صور المسألة البول إذا زالت رائحته حتى صار كالماء قال ابن فرحون وهذا مشكل
 وذكر عن الشيخ أبي علي ناصر الدين أن المخاط إذا كان نجساً فالأمر نجس مطلقاً اه قال بن نقلا عن
 بعض الشيوخ وهذا هو الظاهر (قوله الموافق له أي بالعروض كالبول الذي نسقته الرياح
 وما أرى حين المنقطع الرائحة بطول إقامته وأما لو كان المخاط موافقاً للمطلق بالأصالة كما أرى الزرجون
 نبت إذا عصر نزل منه ماء مثل الطهور في جميع الأوصاف فانه يضر خطئه جزمًا فهو بمثابة مخطوط طهور
 بطهور كذا في عبق وغيره والذي في بن أن ح ذكر عن سند جريان التردد في المخاط الموافق
 بالأصالة كما أرى الزرجون قال وهو الظاهر لأنه ما مضاف وإن كان موافقاً للمطلق في أصله وحينئذ فلا
 وجه لتقييد الموافق بكون موافقه بالعروض بل لا فرق بين كونها بالعروض أو بالأصالة (قوله)

كالخالف لا ينجي انه حيث أريد من المحمل التقدير كانت الكاف في قوله كالخالف زائدة اى
 وفي تقدير المخالط الموافق مخالفا (قوله وهو اراج الاول وهو الظاهر لان الترجيح انما يكون
 في الاقوال وهذه مجرد احتمالات لابن عطاء الله ثم ان اختصار الشارح للشئ الثاني تبع فيه ابن عبد
 السلام واستظهر شيخنا في حاشيته على عبق تبعاً لند الشئ الاول ولذا اقتصر المصنف عليه (قوله
 نظر) اى لابن عطاء الله وقوله اى تردد المراد به التغيير المزمع ان التردد اذا كان من واحد كما هنا
 كان بمعنى التغيير (قوله ما لم يغلب المخالط) اى على المطلق بان كان المطلق اكثر وتساويا (قوله
 والا فلا) اى والا بان كان المخالط غالباً على المطلق بان كان المخالط اكثر فلا يكون الثاني هو اراج
 (قوله وقول من اخاف) اى فقول من قال اراج الثاني واطلق كعبى (قوله بما جعل في الغم)
 اى ولم يتغير شئ من اوصافه وذلك كان يأخذ الماء بفمه ثم يغسل به يديه ورجليه مثلاً قبل ان يحصل
 فيه تغير (قوله لغلبة الريق في الغم) اى على الماء ليسارته (قوله وهو قول اشهب في بن ليس
 عدم جواز التطهير به قولاً لا اشهب انما هو رواية له عن مالك (قوله لا تقاها على عدم
 انفكاك الماء عن مخالطة الريق اى واختلافهما بعد ذلك في الحكم حيث قال ابن القاسم يجوز
 التطهير به وقال اشهب بمنع ذلك (قوله اعتبر صدق الخ) اى واختلافه بالريق لا يخرج عنه
 كونه طهوراً (قوله) والمانع اعتبر المخالطة في الواقع اورد عليه بان الماء اذا خالطه شئ لا يسلبه
 الطهوية الا اذا غيره واشهب قد اطلق في عدم التطهير به واجب بان هذا في الماء الكثير وما يوضع
 في الغم قليل جداً فشأنه التغيير بادنى شئ والحاصل ان ابن القاسم يقول اختلاط ذلك الماء الموضوع
 في الغم بالريق لا يخرج عنه كونه طهوراً والصدق خذ المطلق عليه واشهب يقول ان اختلاطه بالريق
 يخرج عنه صدق حد المطلق عليه لانه قليل جداً فشأنه ان يتغير بمخالطه من الريق ثم ان هذا
 الخلاف مقيد بقيد الاول ان يخرج الماء من غير متغير بالريق تغيراً ظاهراً والثاني ان لا يطول
 مكثه في الغم زمناً بحيث انه حصل من الريق مقدار لو كان من غير الريق لغيره فان انتفى الاول بان
 غلبت لعابية الغم على الماء لانتفى الخلاف وزعم بعدم التطهير وكذا انتفى الثاني بان طال المكث
 وحصلت به مضمة لا يقال على جعل الخلاف - تقييماً يعترض على المصنف بان هذه المسئلة
 من افراد قوله سابقاً وفي جعل المخالط الموافق كالخالف لانا نقول المسئلة السابقة يجرم فيها المخالطة
 دون هذه فتأمل (قوله اوفى حال) اى او منظور فيه محال وصفة فان القاسم حكم بمجواز نظراً
 لمحالة لو نظرها اشهب لقال بقوله واشهب حكم بعدم المجواز نظراً لمحالة لو نظرها ابن القاسم لقال بقوله
 (قوله وهو المعتمد) اى لقول المحققين به كح وطفى (قوله وان لم يحصل ظن) اى بالتغير وقوله
 بان تحقق عدم التغير اى اوطن عدم التغير اوشك فيه (قوله اى استعمال الخ) انما قدره لان
 الكراهة حكم شرعى والاحكام انما تتعلق بالافعال لا بالذوات وحاصل ما ذكره ان الماء اذا استعمل
 في رفع حدث اوفى ازالة حكم حيث فانه يكره استعماله بعد ذلك في طهارة حدث أو اوضيه أو اغتسالات
 كالدوبه لافى ازالة حكم حيث والكراهة مقيدة بما مر ان يكون ذلك الماء المستعمل قليلاً كانيسة
 الوضوء والغسل وان يوجد غيره والا فلا كراهة كما انه لا كراهة اذا صب على الماء البير المستعمل ماء
 مطلق غير مستعمل فان صب عليه مستعمل مثله حتى كثر لم ينتف الكراهة على ما استظهره ح وابن
 الامام التمساني لان ما ثبت للاجزاء ثبت للكل واستظهره ابن عبد السلام فغيره فلو فرق حتى
 صار كل جزء يسيراً فهل تعود الكراهة اولاً وهو الظاهر لانها زالت ولا موجب لعودها كذا قيل
 وقد يقال بل له موجب وهو القلة والحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً واعلم انه يقال نظير ما قيل

هنا في الماء القليل الذي خوط بنجس ولم يغيره وعلت الكراهة في مسألة المصنف بعلم لا تخلو عن
ضعف والراجح في التعليل مراعاة المخلاف فان اصبغ يقول بعدم الطهورية كالشافعي وما ذكره
المصنف من الكراهة هو تأويل الاكثر لقول الامام ولا خير فيه وتأويله ابن رشد على المنع وعلى
الكراهة فقال **ح** وان استعماله مع وود غيره فهل يعد في الوقت أو لا إعادة عليه لم ار في ذلك
نصا وانظاره انه لا إعادة عليه قال والكراهة لا تستلزم الاعادة بخلاف العكس (قوله أو اتصل بها)
أي واستمر على اتصاله (قوله أو انفعّل عنها) أي كما في قصرية أدخل يده أو رجله فيها وذلك كما
فيها فان دلكتها خارجها فلا كراهة لان الاستعمال عند استحسانها بذلك لا بمجرد ادخال العضو وهذا
غير قوله ما دعا طاردا معناه انه جمع ما تقاطر من الماء النازل عن اعضائه في اناء وأما اذا اغترفت من
الاناء وغسلت الاعضاء خارجه فهذا الماء الذي في الاناء اغترفت منه غير مستعمل (قوله وكان
يسيرا) راجع لقوله أو انفصل عنها وأما المتعل بها فلا يكون الا يسيرا (قوله كائنه وضوء) أي
وكذا آية غسل فهي قليلة حتى بالنسبة للتوضي * (تنبيه) * ما دعا طار من العضو الذي يتم به الطهارة
أو اتصل به مستعمل بلانواع وأما ما دعا طار من العضو غير الاخير أو اتصل به فان استعماله بعد تمام
الطهارة فهو استعمال الماء مستعمل في حدث أيضا وان استعماله قبل تمام الطهارة فان قلنا ان الحدث
يرتفع عن كل عضو باقراده وكذلك ولا فلا يكره كذا ذكر شيخنا في الحاشية (قوله وفي غيره
تردد) جاصله ان الماء اذا استعمل أولا في غير رفع الحدث وازالة حكم الخبث بأن استعماله فيما يتوقف
على مطلق ويقصد معه الصلاة كغسل الاضراس والجمعة والعيد وتجدد وضوءه وغسله ثالثة وثالثة
هل يجوز ان يستعمل ثانيا في رفع حدث وحكم خبث أو أوضيه أو اغتسلات مندوبة أو يكره تردد
لثمة آخرين فالكراهة لابن بشير وصاحب الارشاد وعدمها لسنن داود بن شاس وابن الحجاج كذا
في بن وهذا التردد مستعمل يعتمد واحد من القولين (قوله وما غسله ثالثة وثالثة) جعله مأمنا
محل التردد هو ما ارتضاء عجم والذي استظهره **ح** في ماء الغسل الثانية والثالثة عدم الكراهة
وقال بعضهم الظاهر كراهته لانه من تمام غسل رفع الحدث فيستحب عليه (قوله أول باره صالح
أو سامان) أي أو لا يتردد (قوله فلا يكره استعماله في متوقف على طهور قطعاً) أي قبل رفع
حدث أو حكم خبث والأوضيه والاعتسالات المندوبة وقوله فلا يكره الخ أي فهذا خارجة من محل
المخلاف كما ان ماء غسل الذميمة من الحيض لا حل أن يطأها زوجها المسلم خارجة من المخلاف لكراهة
استعمال ذلك الماء بعد ذلك في رفع حدث أو أوضيه أو اغتسلات مندوبة فهي من جملة افراد قول
المصنف وكره ماء مستعمل في حدث والحاصل ان صور استعمال الماء المستعمل خمسة وعشرون
صورة لان استعماله أولا مافي حدث أو في حكم خبث وأما في طهارة سنوية أو مستحبة وأما في غسل
اناء ونحوه وكل واحدة من هذه اذا استعمل ثانيا فلا بد أن يستعمل في أحد هاتين الاستعمالات
في حدث أو في حكم خبث يكره استعماله في رفع الحدث لاني ازالة الخبث وصورة أربع وكذا يكره
استعماله في الطهارة السنوية والمستحبة وصورة أربع أيضا ولا يكره استعماله في غسل كالاناء
وهاتان صورتان والمستعمل في الطهارة السنوية والمستحبة يكره استعماله في رفع الحدث وحكم الخبث
وكذا في الطهارة السنوية والمستحبة على أحد الترددين في المسائل الثمانية لاني غير ذلك والمستعمل
في غسل كالاناء لا يكره استعماله في شيء هذا وما ذكره الشارح من أن الماء المستعمل في رفع الحدث
أو ازالة حكم الخبث لا يكره استعماله بعد ذلك في رفع الخبث هو ما نقله زروق عن ابن راشد واختار

شيخنا ما استظهره **ح** من الكراهة وذلك لأن علة كراهة استعمال الماء المستعمل المخلاف
 في طهوريته واقتصر على ذلك القول عقب والمج (قوله ويسير الخ) حاصله أن الماء اليسير وهو
 ما كان قدر آنية الوضوء أو الغسل فإدونهما إذا حلت فيه نجاسة قليلة كالقطرة ولم تغيره فإنه يكره
 استعماله في رفع حدث وحكم خبث ومتوقف على طهور كالطهارة المسنونة والمستحبة وأما استعماله
 في العادات فلا كراهة فيه فالكرهية خاصة بما يتوقف على طهور كقبح وبه مع شارحنا ويبحث فيه
 شيخنا بأن مقتضى مراعاة المخلاف في نجاسته عموم الكراهة في العبادات والعبادات إلا أن يقال أنه
 يشدد في العبادات ما لا يشدد في غيرها (قوله) كآنية وضوء وغسل الآنية جمع أناه والاولى أن يقول
 كآناه وضوء وغسل لئلا غير ملتفتين للجمع بل للمفرد وأنما جمع المصنف بينهما لأنه لو اقتصر على آنية
 الوضوء لتهوم أن آنية الغسل من الكثير ولو اقتصر على آنية الغسل لتهوم أن آنية الوضوء نجاسة
 (قوله فأولى دونهما) ماذكره من أن مادون آنية الوضوء لا ينحس إذا لم يتغير مثل آنية الوضوء والغسل
 هو ما قاله **ح** وابن جله وخالف في ذلك توطي ناقلا عن أبي الفضل راشد بنجاسته لكن أبو الفضل
 كلامه يخرج من فهمه لأن نص صريح فأنظره **اه** **مج** (قوله كقطرة فوق) الظاهر أن المراد بها
 قطرة المطر أو وسطية بين الصغور والكبر وهو ما كان قد راجعنا وما ذكره الشارح من تحديد النجس
 بالقطرة خافوقها هو ما يفيد كلام **ح** خلافا لما ذكره الناصر من تحديده بما فوق القطرة وأما هي
 فلا يكره استعمال قليل حلت فيه وذكر طي نقلا عن البيان والمقدمات وابن عرفة أن القطرة تؤثر
 في آنية الوضوء فيصير من المختلف فيه بالكرهية والنجاسة ولا تؤثر في آنية الغسل وإنما يؤثر فيه ما فوقها
 (قوله إذا وجد غيره الخ) هذا شرط في كراهة استعمال الماء المذكور والحاصل أن الكراهة مقدمة
 بقيد سبعة أن يكون الماء الذي حلت فيه النجاسة يسيرا وأن تكون النجاسة التي حلت فيه قطرة فما
 فوقها وأن لا تغيره وأن يوجد غيره وأن لا يكون له مادة كبثوان لا يكون جارا وأن يراد استعماله فيما
 يتوقف على طهور كرفع حدث وحكم خبث وأوضيه واغتسلات مندوبة فإن اتقى قيد منها فلا كراهة
 (قوله أنه لا كراهة بطهران لم يغيره) هذا هو المعتمد خلافاً لقول القاسمي بالكراهة تخريفاً
 للظاهر على النجس (قوله فقول الرسالة الخ) هذا مفرع على كلام المتن أي فإذا علمت أن الماء
 اليسير إذا حلت فيه نجاسة ولم تغيره يكره استعماله فقط تعلم أن قول الرسالة الخ (قوله ضعيف) أي
 وإن كان هو قول ابن القاسم ومذهب المدونة (قوله بعيد في الوقت فقط) أي كما هو نص المدونة
 والرسالة وإنما أمر بالاعادة في الوقت فقط على مذهب ابن القاسم بنجاسته على الاحتياط لأنها نجاسة
 للخلاف كما أفاده **ح** وفي المجمل ابن رشد قول ابن القاسم بنجاسته على الاحتياط لأنها نجاسة
 حقيقة وبني على ذلك أنه بعيد عنده في الوقت فقط (قوله أو وقع فيه كب) عطف على خواط
 المقدور قبل قوله بنجس ليصير قيد اليسارة معترفاً به كما أشار لذلك الشارح وأيسر عطفاً على يسير لأنه
 يلزم عليه أن الكب إذا وقع في كثير يكره استعماله لأن المعطوف يغير المعطوف عليه لأنه قسميه
 وليس كذلك واعلم أن اليسير الذي وقع الكب فيه إنما يكره استعماله في رفع الحدث وحكم الخبث
 وما يتوقف على مطلق ولا يكره استعماله في العادات فهو مثل الماء اليسير الذي حلت به نجاسة ولم تغيره
 كما مر (تنبيه) كراهة الماء الملوغ فيه مقدمة بما إذا وجد غيره والأفلا كذا في حاشية شيخنا (قوله)
 لأن لم يتحرك) أي لأن أدخل لسانه فيه ولم يتحركه فلا يكره استعماله في رفع حدث ولا في حكم خبث
 ولا في غير ذلك (قوله) وكذا عطف على مستعمل في حدث وحاصله أن الماء إذا كدره غير الجارية
 يكره الاغتسال فيه ولو كان كثيراً بقيود أربعة أن لا يكون مستجراً وأن لا يكون له مادة أصلاً وله مادة

الا انه قليل وان لا يضطر اليه وان لا يكون في بدنه ويصح بغير الماء فان وجدت تلك القيود الاربعة كره
 الاغتسال فيه وان لم يغتسل فيه أحد قبله وان انتفى قيد منها فلا كراهة بل يجوز ان تنفي واحدا من
 الثلاثة الاول ويحرم ان انتفى الرابع **(قوله)** يغتسل فيه ظاهره كان الغتسل جنبا أم لا وهو قول
 أصبغ وقيد غيره الكراهة بما اذا كان الغتسل جنبا وهو العمد قال سند ومذهب أصبغ خارج عن
 الجماعة ومردود من حيث السنة ومن حيث النظر انظر **ح** قاله ابن مرزوق ويعلم من كلام المصنف
 ان الكراهة خاصة بالغسل دون الوضوء فيه ويعطى بظاهره ان تناول منه للغسل خارج لا كراهة
 فيه **(قوله)** ولم يكن له مادة الخ فان كانت له مادة فلا كراهة وذلك كالستر الكثير الماء
 ومغاطس الحمامات والمساجد اذا دام الماناز لا عليها والا فظاهر الكراهة واعلم ان المصنف تدخل
 في هذا الفرع وحاصل ما فيه ان مال الكاية يقول بكراهة الاغتسال في الزاكد كان يسيرا أو كان كثيرا
 والحال انه لم يستجر ولم تكن له مادة سواء كان جنسا للغتسل نقيما من الاذى أو به اذى ولكن
 لا بسبب الطهورية فان كان يسلبها منع الاغتسال فيه فليس عند مالك حالة جواز للاغتسال فيه بل
 اما المنع أو الكراهة وهي عنده تعبدية وقال ابن القاسم يحرم الاغتسال فيه ان كان يسيرا او بالمجدد
 أو ساخا ولا جاز لا كراهة فعول المصنف ورا كذا الخ لا يصح حمله على قول ابن القاسم لانه ليس عنده
 حالة يكره فيها الاغتسال في الزاكد وانما يصح حمله على كلام مالك **(قوله)** وان لم يغتسل الخ
 أي هذا اذا اغتسل فيه أحد قبله بل وان لم يغتسل فيه أحد قبله **(قوله)** والكراهة تعبدية
 أي لقوم بكراهة الاغتسال فيه اذا وجدت القيود الاربعة سواء كان بدنه ويصح أو كان نقيما **(قوله)**
 وكره سور الخ أي كره استعماله في رفع حدث وحكم خبث وكل ما يتوقى على ما هو رافى العادات
(قوله) شارب الخ أي أو ينفذ لوقال مسكر كان أولى **(قوله)** لا من وقع منه ذلك أي الشرب
 مرة أو مرتين أي فلا يكره استعمال سوره **(قوله)** وشك في نفسه حال من قوله أي من شأنه ذلك
(قوله) لان تحققت طهارته أي او ظنت لان الغن وان لم يغتسل كالتحقق كما أفاده شيخنا **(قوله)**
 وما أدخل يده فيه أي كره استعمال ماء أدخل شارب الخريد فيه والحال انه شك في طهارة تلك
 اليد وعدم طهارتها **(قوله)** ومثل اليد غيرها أي من أعضاء شارب الخردنا ما اقتصر المصنف
 على البدلان الشأن أن مزاولة الخربها **(قوله)** ما لم يتحقق طهارة العضو أي الذي أدخله في الماء
 والا فلا كراهة ومثل تحقق الطهارة ظنها وان كان غير غالب كما مر واعلم ان كراهة استعمال سور شارب
 الخ وما أدخل يده فيه مقيدة بما اذا كان يسيرا او وجود غيره والا فلا كراهة في استعماله واذا توضأ
 شخص بما ذكر من السور وما أدخل يده فيه مع وجود غيره أعاد الوضوء ندبا لما يستقبل من الصلاة
 فقط ذكره شيخنا في حاشيته **(قوله)** وما لا يتوقى عطف على شارب الخ كما أشار اليه الشارح في المحاطة
 وقوله وكره سور ما لا يتوقى فيه حذف مضاف أي كره استعمال سور ما لا يتوقى الخ لانه لا تكليف
 الا بفعل اختياري **(قوله)** كطير وسباع) وأما الحيوان البهي فلا يكره استعمال سوره ولو كان لا يتوقى
 النجاسة سواء كان ما كوله اللحم أولا كما مر للشارح وهو ما يفيد طفي عند قوله سابقا أو كان سور
 بهيمة **(قوله)** فلا يكره سوره أي فلا يكره استعمال سوره في رفع الحدث وحكم لم يثبت **(قوله)**
 ثم صرح الخ أي فكأنه قال وكره سور شارب الخ من ماء لا من طعام وكره ما أدخل يده فيه اذا كان
 من ماء لا من طعام وكره سور ما لا يتوقى نجسا من ماء لا من طعام **(قوله)** أو كان طعاما فلا يكره
 أي ولو لم يعسر الاحتراز منه ولو شك في الطهارة **(قوله)** ولا يراق أي لشرفه ويحرم طهره
 في قذروا متناه الشديد لا غيره فيكره كافي الخ **(قوله)** كشمس أي كشمس مبيح بالشمس فلا يكره

استعماله في رفع حدث ولا حكم بحيث سواء كان بوضع واضع فيها أم لا (قوله هذا ظاهره وهو قول ابن شعبان وابن الحجاج وابن عبد الحكم قال بعضهم ولم أر لغيرهم (قوله والمعتدل الكراهة) وهو ما نقله ابن النرات عن مالك واقصر عليه جماعة من أهل المذهب لكن هذه انكراهة طيبة لا شرعية لان حرارة الشمس لا تغني عن الكمال الوضوء أو الغسل بخلاف الكراهة بعد في قوله ما لم تشد حرارته فانها شرعية والفرق بين الكراهتين ان الشرعية يثاب نار كها بخلاف الطيبة وما قلناه من انها طيبة هو ما قاله ابن فرحون والذي ارتضاه ح انها شرعية (قوله وهي ما تمسحت بالمطرقة) أي مثل النحاس والحديد والرصاص وهذه مارية للقرافي وقال ابن الامام الكراهة خاصة بالنحاس في النحاس الاصفر وعلة كراهة استعمال الماء المسخن في الشمس ان التسخين في الاواني المذكورة يورث الماء زهومة فاذا غسل العضو بذلك الماء انحبس الدم عن السريان في العروق وانقلب برصا وأما المنسج في اواني الفخار والذهب أو الفضة أو في البرك والانهار فلا كراهة في استعماله (تنبيه) * على القول بأن استعمال الشمس مكر وههالكراهة في استعماله في البدن في وضوء وغسل ولو غير مطلوب وغسل نجاسة من البدن لا من غيره كالثوب ويكره شربه وأكل ما طبع به ان قالت الاطباء بضرره وتزول الكراهة بتبريد الماء والاعلة الكراهة حينئذ على ما في حاشية شيخنا (قوله يمنع انفصال الزهومة منها) أي من الاواني المذكورة لئلا (قوله فلا يكره) أي ولو كان التسخين في اواني النحاس (قوله محله الخ) أي محل هذا التفصيل المتقدم ان لم تر النجاسة على فيه فان ريثت عمل عليها أي فيه تفصيل آخر (قوله على فيه لا مفهوم له بل ومثل الغم غيره كما اشار له الشارح (قوله أو على يده) أي شارب النحر (قوله أي عثك اشار به الى أن الرؤية في كلامه علمية لا بصرية فلا يقال المواب ان يعبر بتقنيت بدل ريثت واصل ريثت رؤيت بتقديم الهمزة على الياء ففيه قاب مكافي وضع الياء مكان الهمزة والهمزة مكان الياء ونقلت كسرة الهمزة للياء (قوله عمل عليها) أي على النجاسة (قوله ذونفس سائلة) أي دم يجري منه ان ذبح أو جرح كالأدمى والحیوان الذي ميتة نجسة (قوله غير مستعبر والا فلا يندب النزع (قوله ولو كان له مادة وأولى ان لم تكن له مادة وذلك كالصريح والبركة وهذا جار على قول ابن وهب وبه العمل وظاهر قول ابن القاسم في المدونة ان ندب النزع بقدرهما فيما لا مادة له اما له مادة فانه يترك بالكلية ولا ينزع منه شيء كما في بن (قوله ندب نزع) أي بعد اخراج الميتة أو قبل اخراجها لان الفضلات التي ينزع لاجلها خرجت منه قبل خروج روحه وأما بعد خروجها فلا يخرج منه شيء واعلم ان ما ذكره المصنف من ندب النزع مع القيود وهي كون الحيوان الواقع في الماء بري اذا نفس سائلة والماء الواقع فيه راكد وغير كثير جدا ومات فيه ولم يتغير هو المشهور وقيل يجب النزع وعلى المشهور فهو مكر وههالاستعمال قبل النزع مع وجود غيره ويعمد من صلى به في الوقت كما في الخطاب وابن مرزوق نقلا عن الاكثر انظر بن (قوله ندب نزع) أي وكره استعمال الماء قبل النزع لا بعده فلا كراهة (قوله لا تطفو) أي تعملوا له هنية على وجه الماء الذي في الدولو وتسقط في البئر فتضع ثمرة النزع (قوله في عظمهما الى الحيوان والماء وكذا يقال فيما بعد (قوله والتحقيق) أي واما ما قاله المصنف من انه يندب النزع بقدرهما فهو بخلاف التحقيق ألا يفيد حكما لانه على الندب على مجهول وهو النزع بقدرهما وهذا التحقيق للراجحي (قوله على ظن زوال الرطوبة) أي لا على النزع بقدرهما (قوله واحترز بالبري الخ) أي واحترز أيضا بقوله ولم يتغير عما اذا تغير احد اوصاف الماء فانه يجب النزع لنجاسته وحينئذ ينزع كله ان كان لا مادة له وينفسل الحب بعد ذلك وماله مادة ينزع منه ما يزال التغير كان الماء كثيرا او قليلا

(قوله) لان وقع ميتا الذي في البتاني عن ابن مرزوق ترجيح القول بأن الواقع ميتا كالموت فيه اه
ولكن مامشى عليه المصنف ظاهر من تعميل الرطوبات السابق (قوله وانخرج حيا) راجع لقوله اوحيا
فقط (قوله) فلا يندب التزح وهل جسده محمول على الطهارة ولو غلبت مخالفة للنجاسة وهو ظاهر
كلام ابن رشد وما غلبت مخالفة للنجاسة محمول عليه وهو قول سعد بن غير ومال اليه ابن الامام
وقال ح وما قاله ابن رشد اظهر اذا وقع في طعام لان الطعام لا يطرح بالشك وما قاله غيره ظاهر
اذا كان وقع في الماء فيكرهه مع وجود غيره ان كان قليلا وفي المذبح وجد غالب النجاسة يعامل عليها
ولو في الطعام خلافا لحن لان هذا ظن لاشك (قوله وان زال الخ) صورته ماء كثير ولا مادة له حلت فيه
نحاسة وغيره ثم زال ذلك التغير تحقيقا لوطن لا يطلق خطابه ولا بالقاء شئ فيه من تراب او طين بل
زال تغيره بنحوه او بنحو بعضه فالمسئلة ذات قولين قيل ان الماء يعود طهورا وقيل باستمرار نجاسته
فان زال تغيره بسبب مطلق عليه قليل او كثيرا ومضاف انتفت نجاسته قول واحد كما لو زال تغيره
بالقاء شئ فيه من تراب او طين ولم يظهر فيه احد اوصاف ما ألقي فيه فان ظهر فلا نص واستظهر بعضهم
نجاسته وبعضهم طهوريته (قوله أى المتنجس) وهو ما غيره النجس بالفتح أى وأما لو زال تغيره بنفس
النجاسة كالبول فهو باق على نجاسته جزمالا ن نجاسته لبوليته لا لتغيره ولا وجهه لما حكاه فيه ابن
دقيق العيد من الخلاف كما في شب كذا في المذبح (قوله ولا مادة له) أى وأما لو كانت له مادة فانه يظهر
باتفاق لان تغيره حينئذ زال بكثرة مطلق (قوله وعدمها راجح) أى لان النجاسة لا تزال الا
بالماء المطابق وليس حاصلها حينئذ فيسقط بقاء النجاسة (قوله) وكأنه انكسر الخ) جواب عما يقال ان
الطهورية اخص من الطاهرية فلا يلزم من نفي الطهورية نفي الطاهرية وهذا ما قلنا قول بنفهم ما عا
وحاصل الجواب ان عود الضمير على الطهورية لا يمنع من الحكم عليه بنفي الطاهرية ايضا لان قرينة
الاستصحاب تنفي ارادة الطاهرية (قوله) وهو المعتمد والاول ضعيف تبع الشارح في اعتماد القول
الثاني وتضعيف الاول الاجهوري وعقب وشب وشيخنا في الحاشية والذي في بن ترجيح القول الاول
وتضعيف الثاني ومن يديع الاتفاق ان بن عول على ما في ح وان عجم استند ايضا لكلام ح
ولكن الحق ان كلام ح فيه تقوية لكل من القولين فانه ذكر اثنا كلامه عن ابن الفاكهي في
شرح الرسالة تشهير قول ابن القاسم بعدم الطهورية وذكر ان ابن عرفة انكر القول بالطهورية الذي
هوروا به ابن وهب وهذا مستند الاجهوري وذكر ان القول بالطهورية صحيحة ابن رشد وارضاء سند
والطهروني وهذا مستند بن واعلم ان محل الخلاف اذا وجد ماء آخر غير ذلك الماء وأما اذا لم يوجد الا هو
فانه يستعمل من غير كراهة اما على الاول فظاهر وأما على الثاني فمراعاة للخلاف والحاصل ان القول
اشافي بقول ان محل الحكم بالنجاسة وعدم الاستعمال اذا وجد غيره والاستعمال مراعاة للقول الاول
كذا قال شيخنا (قوله) ليس لابن يونس هذا ترجيح) أى وانما كلامه كما قال ابن غازي فيما اذا
ازيل عين النجاسة بمضاف من المعلوم ان العين زالت وهل الحكم باق اولا قولان رجح ابن يونس بقاء
(قوله ومفهوم الماء الكثير) قال بعض الشراح وانظر ما حدالكثير (قوله بلا خلاف) أى ومفهوم
قوله ولا مادة له ان الذي له مادة يظهر اتفاقا لان تغيره قد زال بكثرة مطلق (قوله) خلافا لظاهر
المصنف) أى فان ظاهره انه اذا صب عليه مطلق يسيرا ومضاف طاهر فانه من محل الخلاف لان قوله
لا بكثرة مطلق معناه لا يطلق كثير وهذا شامل لما ذكر (قوله) ان زال اثرهما) أى لم يوجد شئ
من اوصافهما فيما القيا فيه اما ان وجد فلا يظهر لاحتمال بقاء النجاسة مع بقاء اثرهما (قوله) فلو قال
لا بصب طاهر) أى ليكون مفهوما شاملا لما اذا زال جعل على قليل او كثيرا وتراب او طين (قوله)

انه لو زال تغير الطاهر الخ) كما اذا تغير الماء بطاهر ثم زال تغيره بنفسه او بالقاء شيء فيه طاهر فهو طاهر
كما حرم به ح وان كان القياس جملة من المخالط الموافق كما قال بعضهم ولكن الاقوى ما قاله المحطاب
(قوله وقيل خبر الواحد حاصله ان الماء اذا كان متغيرا ولم يعلم هل تغيره بقراره أو بمغراق فاخبر
واحد بنجاسته فانه يقبل خبره بشرطين أن يكون عدل رواية وان يبين وجهها او بيقامها كما انه
ان أخبر بانه طاهر عند ظهور ما ينافي الطهارة يقبل خبره بما ذكر من الشرطين فان كان الماء
غير متغير واخبر بالنجاسة فلا يقبل خبره لان الاصل الطهارة وكلام المصنف هنا لا ينافي قوله اوشك
في غيره لان ذلك لم يوجد بخبر يخبر بالطهارة والنجاسة وقوله وقيل خبر الواحد انما نص على الواحد
لانه اقل من يتأتى منه الاخبار والأفضل الواحد الانسان فاذا دلو بلغ المخبرون عددا لتواترك في
حاشية شيخنا والشروط المذكورة في الواحد تأتي في الزائد واستظهر ان الجن في ذلك كبنى آدم قاله
شيخنا (قوله العدل) الرواية وهو المسلم البالغ العاقل غير الفاسق ذكرنا ان اوائى حرا وعبدنا (قوله
المخبر بنجاسته) أى أوطأهارة (قوله ان بين وجهها) أى النجاسة بقريضة السياق وكذا الطهارة
ان ظهر منافيا والا فهى الاصل (قوله ان بين وجهها) أى اذا اختلف مذهب السائل والمخبر
لا محتمل أن يعتد بما ليس بنجاسه او اولى اذا اتفقا به (قوله او اتفقا مذهبها) أى في شأن النجاسة
وليس بلازم أن يكونا مالكيين (قوله يستحسن تركه) أى وهل يعيد الصلاة في الوقت اذا اتفقا به
وصلى اولاهما ركلا مهم الشأن قاله شيخنا (قوله وهذا) أى استحباب الترك (قوله وورود
الماء الخ) الاولى أن يقول وورود النجاسة على الماء كعكسه لان المشبه به يجب أن يكون اقوى
من المشبه وهنا بالعكس لان الماء اذا ورد على النجاسة ولم يتغير فهو طاهر باتفاق واما اذا وردت
النجاسة على الماء القليل ولم يتغير ففي نجاسته الخلاف بيننا وبين الشافعية وقد جعل المصنف هذا
الفرع الثاني مشبهه لا يقال ان عادة المصنف ادخال السكاف على المشبه لانه يقول انما يدخلها
على المشبه بعد تنعيم الحكم كما لو قال وورود الماء على النجاسة لا يضر كعكسه وهنا ليس كذلك وحينئذ
فهى داخله على المشبه به فالاعتراض باق فتأمل وذكر هذه المسئلة غير ضرورى لاستفادتها مما تقدم
اكتنه قصده بالتصريح بها الرد على المخالف كالشافعي (قوله على ذى النجاسة) أى وهو الشئ
المتنجس (قوله ويفصل عنه) أى ويفصل الماء عن الثوب (قوله لافرق عندنا في ورود الماء)
أى في حصول التطهير بين ورود الخ (قوله كان يغمس الثوب أى المتنجس) (قوله في الثاني)
أى وأما الاول فهو محل اتفاق (قوله ان وردت) أى الثوب المتنجس على الماء الذى هو صورة
العكس في المصنف (قوله تجس بمجرد الملاقاة) أى وان وردت عليه وهو قدر قلتن فاكثر
فكافلناه (قوله بمجرد الملاقاة) أى وان لم يتغير والقلتان نجوار بعانة وسبعه واربعين رملا
تقريباً بالمصرى وبالبعد أى خمسة رملا (فصل الطاهر) (قوله الحاجز) أى للفواصل بينهم فهو
في اللغة مصدر بمعنى اسم الفاعل (قوله من مسائل الفن) أى من قضاياها لان مدلول التراجع
الافعال (قوله غالباً ومن غير الغالب قد يعبر عن الطائفة من المسائل الغير المندرجة تحت ترجمة
بفصل) (قوله أى حيوان برى انما يفسر بها الحيوان لان الذى يقوم به الموت انما هو الحيوان وانما يقده
برى لقريضة قوله بعد والجحرى والعطف يقتضى المنسابة (قوله لادم له) أى لادم معلوك له اعم
من أن يكون لادم فيه أصلاً أو فيه دم مكتسب وسوا مات ما ذكر كاه أومات حتف أنفه (قوله
أى ذاتى اشارة الى أن لادم له الملك وان المراد بان كون الدم معلوك للحيوان انه ذاتى (قوله كعقرب الخ)
أى فهذه المذكورات ليس لها مد ذاتى وما فيها من الدم فهو منقول واعلم ان المحكوم عليه بالطهارة

مئة الحيوانات المذكورة وامامها من الدم فهو نجس فاذا حل قليل منه في طعام نجسه اه واعلم
 ايضا انه لا يلزم من المحكم بطهارة مئة مالا نفس له سائلة انه يוכל بغير ذكاة لقوله واقترحو
 الجراد ليعاموت به وحيث قد اوقع ذلك الحيوان في طعام وكان حيا فانه لا يוכל مع الطعام الا اذا
 نوى ذكاته باكله كان الطعام اقل او كان اكثر منه او كان مساويا له فممنوع الطعام أم لا وامان وقوع
 في طعام ومات فيه فان كان الطعام ممتمزا عنه اكل الطعام وحده كان اقل من الطعام واكثر منه
 او مساويا له وان لم يتميز عن الطعام واختلط به فان كان اقل من الطعام اكل هو والطعام وان كان اكثر
 من الطعام او مساويا له لم يؤكل فان شك في كونه اقل من الطعام اولا اكل مع الطعام لان الطعام
 لا يطرح بالشك وليس هذا كصفعة شلت في كونها بحرية او برة فلا تוכל لان هذا شك في اباحة
 الطعام وابعده فمما نحن فيه محققة والشك في الطارئ عليها وما ذكرناه من التفصيل فهو لابن
 يونس وهو الممول عليه وقال عبد الوهاب اذا وقع مالا نفس له سائلة في طعام ومات فيه او كان حيا جاز
 اكله مطلقا فممنوع الطعام أم لا كان اكثر من الطعام او مساويا له او اقل منه وقد بني ذلك على
 مذهبه من أن مالا نفس له سائلة لا يقتل ذكاة وهذا كله في الواقع في الطعام وامام المختار منه
 كسوس الفاكه ودود المش والجبن فانه يجوز اكله مع الطعام مطلقا حيا او ميتا كان قدر
 الطعام اواقل منه او اكبر ولا يقتل ذكاة كما قاله ابن الجياجب وقوله شراحه ونقل نحوه عن النجاشي
 وهذا اذا لم يتميز عن الطعام فان تميز عنه فلا بد من ذكاته (تنبيه) ليس مما لادم له الوزغ والسحالي
 وشحمة الارض بل هي مما له نفس سائلة فهي ذات لحم ودم وكذلك الحية والتملة (قوله وخنافس)
 جبع خنفساء بالمد (قوله وبنات وردان) هي ذبابة نحو الخنفساء حمراء اللون واكثر ما تكون
 في الحمامات وفي الكنف وكذا الجراد والدود والنمل والبق (قوله ولم يقل فيه الخ حاصله انه لو قال ميت
 مالا دم فيه لا يقتضى ان مئة ما فيه دم نجسة مطلقا سواء كان الدم ذاتيا كالقمل أو غير ذاتي كالبرغوث
 والبق والامر ليس كذلك فلذا عدل عن فيه الى له المفيدة للآكل (قوله ومئة البحرى ولو كان
 خنزيرا او آدميا ولا يجوز وطؤه لانه منزلة الهائم وعزروا طئه وسوا مات البحرى في البحر او في البر
 وسوا مات خفافته او وجد طفا على وجه الماء بسبب شئ فعمل به من اصطيد مسلما او نجوسى
 او اقي في النار او دس في طين فأت او وجد في بطن حوت أو طير ميتا الا أنه يجب غسله اذا اريد
 اكله في تلك الحالة (قوله ولو طالت حياته بئر) أى ومات فيه وهذا قول مالك ورد بلوقول ابن
 نافع بنجاسة مئة البحرى اذا طالت حياته بالبرور واية عيسى عن ابن القاسم بطهارة مئة ان مات
 في الماء وبنجاسته ان مات في البر انظر ابن (قوله وسلمقات) بسين ثم لام ثم حاء وفي نسخة تقديم
 الحاء على اللام وهي ترس الماء وهي بضم السين والحاء وسكون اللام وفتح اللام وسكون الحاء
 (قوله وجرؤه) انما نص على الجزاء بعد النص على الكل لانه لا يلزم من الحكم على الكل الحكم على الجزء
 الا ترى ان الشافعية يقولون بنجاسة مرارة المباح المذكى مع قولهم بطهارة الكل وشغل قوله وجرؤه
 البشيرة وهي وعاء الولد فهي طاهرة ويجوز اكلها كالابن رشد وصوبه البرزلى قالوا هو ظاهر المذونة
 خلافا للبعد الحميد الصائغ القائل بعدم جواز اكلها وقال ابن جماعة انها تابعة للوود انظر (قوله
 الاحمر) الاكل استثناءه منقطع وقوله لا تنفع فيها أى وحيث قد قطعها بنجسة ولو وجدت فيها صورة الذكاة
 (قوله تبعاله) أى اللحم (قوله لانه) أى الجلود (قوله ونحوهما) أى كالحمر والقاقوم والقصار
 (قوله ما حول القصبه) أى قصبة الريش (قوله وشعر في شب عن مالك كراهة بيع الشعر الذى
 يملأ من رؤس الناس اه (قوله من جميع الدواب كالخيل والبغال والحمير والمغز (قوله

هذه الاشياء) أى الموقوف وما بعده (قوله ولو بعد الموت) غايته انه يستحب غسلها اذا جازت
 من ميتة عند الشك في مآثرتها ونجاستها على المعتد (قوله فلو نثقت) أى في حال الحياة او بعد
 الموت (قوله فلو جرت) أى قصت بقص (قوله أى لم تحله حياة) أى اصلا تخرج من التعريف
 آدم عليه السلام بعد موته وكذلك الدود وما اشبهه من كل ما تولد من العفونات والتراب فلا يقال
 فيها بعد موتها جاد لانها وان لم تنفصل عن حي الا انها حلتها الحياة (قوله منه) أى حال
 كونه من الجساد (قوله ولا يكون) أى المسكر الامأنا ولا يكون جامدا صلا خلافا للثوب
 فان المسكر عنده قد يكون جامدا ولذا جعل المحشية منه (قوله مع نشئة) أى شدة وقوة (قوله
 وطرب) أى فرح (قوله ومنه المحشية) أى وكذا البرش والافيون وما ذكره من جعل المحشية
 من الخدر هو ما لا يراقى وهو المعتد خلافا للثوب في فانه جعلها من المسكر (قوله الا ما ترقى العقل)
 أى غيبه وفي تعاطيه الادب لا الحمد أو ما القدر الذى لا يغيب العقل منه فاجوز تعاطيه بخلاف
 المسكر فانه نجس ويحرم تعاطى القليل منه الذى لا يؤثر في العقل والكثير وفي تعاطيه مطلقا الحمد
 (تنبيهه) قال في المبحر والقهوة في ذاتها مباحة ويعرض لها حكم ما يترتب عليها هذا زبدة ما في ح هنا
 ومثلها الدخان على الاظهر وكثرته لمواه وفي ح مانصه فرج قال ابن فرحون والظاهر جواز
 أكل المرقد لاجل قطع عضو ونحوه لان ضررا المرقد مأمون وضرر العضو غير مأمون (قوله أى كل حي)
 أى ولو كافرا أو كلبا أو خنزيرا أو شيطانا ودخل فيه جنين الادمى مسلما أو كافرا فقد ادعى القرطبي
 الاجماع على مآثرته قال ولا بد من خله الخلاف الذى في رطوبة الفرج ونازعه ابن عرفة في دعوى
 الاجماع وقال بل الخلاف الذى في رطوبة الفرج يجرى فيه وحيث ذفا لمعتدان جنين الادمى اذا نزل
 وعليه رطوبة الفرج فانه يكون متنجسا لان المعتد نجاسة رطوبته لكن رد بعضهم على ابن عرفة وقال
 المحق مع القرطبي لان من حفظ حجة على من لم يحفظ اه واما جنين البهيمة فيخرج وعليه الرطوبات فان
 كانت مباحة الاكل فهو طاهر لان ما خرج معه من الرطوبات طاهر وان كانت غير مباحة الاكل
 فهو متنجس لنجاسة الرطوبات التى عليه (قوله حال مسكره) هذا هو المعتد خلافا لمن قال ان عرق
 السكران حال مسكره أو قريبا من مسكره نجس (قوله ما لم يعلم انه) أى السائل من فنه حالة النوم وقوله
 فانه نجس أى ويعني منه اذا لازم والا فلا (قوله ومخاطه) أى وأولى خراذنه (قوله ولو من
 حشرات) أى ولو كان البيض من حشرات وقوله تصلب أى ذلك البيض بان كان صلبا يابس (قوله
 راجع للجمع) حاصله ان المبالغة راجعة للجمع لان في بعضها وهو العرق والبيض خلافا لقبول
 انهما من اكل النجاسة نجس ورجوع المبالغة لما ظاهرا رد ذلك الخلاف وبعضها لا خلاف فيه
 والمبالغة فيه لرد التوهم وكون لو يرد بها الخلاف فهو واغلبى (تنبيهه) لا تكره الصلاة بشرب فيه عرق
 شارب الخمر أو مخاطه أو بصصة على الراجح كفى عب خلافا لزرقي (قوله فاستظهره واطهارة)
 واما البيض الذى يوجد في داخل بياضه أو صفاره نقطة دم فتقتضى مراعاة السفح في نجاسة الدم
 الطاهرة في هذا الحالة كفى المذخبة (قوله والا فهو طاهر) أى والا بان كان خروجه مما يمتنه
 طاهرة كالجراد والتساح أو من مذكى فلا يكون نجسا (قوله يضا كان) أى الخارج بعد الموت
 أو غيره أى من دم وعرق ولعاب ومخاط وحاصلها انه اذا خرج شيء من هذه بعد الموت مما يمتنه نجسة
 فان كان غير مذكى فهي نجسة ولو يضا يابس وان كان مذكى كانت طاهرة كما انها اذا كانت من
 حيوان ميتته طاهرة فانها تكون طاهرة (قوله فالاستثناء في هذا المبحر أى بخلاف قوله الا المذفر فانه
 راجع للبيض فقط (قوله لان ميتته) أى الادمى نجسة وحيث ذفبته نجس لنجاسة وعائه

(قوله وابن غيره) أى من البهائم والماثلين المجنن فهو كائن الادمى لا كائن البهائم مجاوزة ما حكمهم
وامامتهم ونحو ذلك اه خش (قوله فلهذه طاهر وتجاوز الصلاة بلبس مكروه لا كل على ما قاله
ابن دقيق العيد وهو المعتمد خلافا لمن قال بالكراهة) (قوله وليس كلاما فيه) أى فى كراهة الشرب
وعدمه بل فى الطهارة وعدمها (قوله ويؤول وعذرة من مباح هذا وان كان طاهر الكسنة يستحب
غسل الثوب ونحوه منه عند ما لاك اما لاستقذاره أو مراعاة للخلاف لان الشافعية يقولون بنجاستها
واما ما تولد من المباح وغيره ممن يحرم الاكل أو مكروهه كالتولد من الغنم والسباع او من البقر والحجر
فهل تكون فضلة طاهرة أو نجسة والظاهر انه يلحق بالام لقولهم كل ذات رحم فولدها بمنزلتها اه
خرشى وفى المج ليس من التلقيح الذى قيل بجوازه مراعاة للشافعى فى اباحة الخيل ومالك فى طارة
رجيع المباح لان مال الكاعين لا اباحة اشياء فتأمل (قوله يعنى روث أى لان العذرة انما تقال لفضلة
الادمى واما فضلة غيره فانما يقال لها روث (قوله الا المغتذى بنجس) أى قبوله وروثه نجسان
مسدودا بقاء النجاسة فى جوفه (قوله وكان شأنه الخ) راجع للشك (قوله لان لم يكن الخ)
أى لان شك فى استعماله لم يوجب كراهة (قوله الا المتغير عن حالة الطعام) أى لو أكل وطعمه أو رجعا
فاذا تغير بجموده أو نحوه فهو نجس وان لم يشابه احدا ووصاف العذرة كما هو ظاهر المدونة واختاره
سند الباجي وابن بشير وابن شاس وابن الحجاب خلافا لى ونسب وابن رشد وعياض حيث قالوا
لا ينجس القى الا اذا شابه احدا ووصاف العذرة (قوله والقلس) هو ما تقذفه المعدة أو ما يقذفه ریح
من فيها وقد يكون معه طعام (قوله فان تغير) أى عن حالة الما الذى شربه اى وان لم يتغير فهو طاهر
(قوله لا يضراى ولا يكون القلس نجسا الا اذا شابه احدا ووصاف العذرة ففرق بين القى والقلس
(قوله تبع البعض المحققين اراد به العلامة طافى (قوله نجاسته) أى نجاسة القلس المتغير بالمجودة
والحاصل ان القلس لا ينجس اتفاقا لا بمشابهة العذرة فلا تضر حوضته نجاسته وتكرره وهل كذلك
القى ءوانه يتنجس بطلق التغير وهو ظاهر المدونة تأويلان هذا حاصل ما جرره طافى ورد على ح وعلى
من تبعه فى تشهير التحجيس بطلق التغير فهما (تنبيه) ذكر شيخنا فى المحاشية ان طهارة القى تقتضى
طهارة ما وصل للمعدة من خيط أو درهم لكن فى كبير الخرشى انهم قالوا بنجاستها واما الذى ادخل
فى الدبر فنجس قطعاً كما فى ح كذا فى المج (قوله وصفراء) أى ومن الطاهر صفراء وبلغم وهو المعروف
بالنخامة (قوله من ادمى) أى سوا كان كل من الصفراء والبلغم من ادمى (قوله أو غيره) كان
ذلك الغير من مباح الاكل ام لا (قوله لان المعدة الخ) على لطهارة ما تقدم من القى والصفراء والبلغم
لا يقال مقتضى هذه العلة طهارة القى المتغير عن الطعام لانا نقول انما يكون الخارج من المعدة طاهرا
حيث خرج بحاله ولا ترد الصفراء والبلغم فانهما لم يخرج بحاله لانهما كانا يندرج خروج الصفراء
صارت بمنزلة باقى بحاله والبلغم لما كان يتكرر خروجه ويكثر كبرهارة لان الكثرة توجب المشقة
كذا قيل وفيه ان المشقة لا تقتضى الطهارة وانما تقتضى العفو فقط تأمل (قوله وعلى نجاسة القى)
أى اذا تغير عن حالة الطعام (قوله وليست مى) أى مرارة المباح (قوله واما طافى فى الصفراء) أى
ليشعل ما اذا كانت من ادمى أو غيره مباحا ام لا (قوله واعتراض الشارح) أى العلامة بهرام
وقوله عليه اى على المنصف وحاصل اعتراضه عليه انه لا حاجة لقوله ومرارة مباح لانه ان اراد بالمرارة
المسا لاصفر المر فهو الصفراء وان اراد وعاءه فهو جزء من الحيوان وهى داخله فى قوله وجزؤه وحاصل
الجواب اننا نختار ان المراد بها الماء الاصفر لكن لا نسلم انه نفس الصفراء لانها الماء الاصفر الخارج من
الحيوان حال حياته واما المرارة فانها الماء الاصفر الخارج بعد التذكية فيقول الشارح ومراده

بالمرة مرة المذكي الاولى ان يقول ومراده بالمرة الماء الاصفر الخارج بعد التذكية (قوله ودم) أي ومن الطاهر دم الخ (قوله بذكاة بالتصويرية) أي موجب خروجه المصور بذكاة والمحال ان الدم ان جرى بعدم موجب خروج وهو الذكاة كان مسفوحا وهو نجس كباقي وان لم يجز بعد موجب خروجه كان غير مسفوح وهو طاهر فخرج الدم القائم بالحي فلا يوصف بكونه مسفوحا ولا غير مسفوح ومن غمرات طهارة غير المسفوح انه اذا اصاب الثوب منه أكثر من درهم لا يؤثر بفسله ويحوز الصلاة به (قوله وكذا ما وجد الخ) أي لانه وما قبله يصدق عليه انه لم يجز بعد حصول موجب خروجه الذي هو الذكاة (قوله ومسك) أي ومن الطاهر مسك (قوله بكسوف يكون) أي واما المسك فيغنى فمسكون فهو المجلد يقال القنطار مل مسك ثور (قوله لاستحالة) أي استحالة اصله أي وانما كان طاهرا مع نجاسة اصله لاستحالة اصله الخ فهو علة لمحدوف (قوله بلاهزم) أي يتعين ذلك اخذ من قوله لانه من خارج فيور وقال بعضهم ان قوله وفارته بالهزم وعندهم خلافا لمن عين الاول ومن عين الثاني هذا وظاهره طهارة المسك وفارته ولو اخذ بعد الموت وانظر ما الفرق بينه وبين اللبن والبيض الخارجين بعد الموت مع ان كلا استحالة الى صلاح وعدم استئذان وفي المجمع ان الفرق شدة الاستحالة لصلاح في المسك فتأمل زوق توقف الشيخ هذاروق في جواز اكل المسك قال ح ولا ينبغي التوقف في ذلك وجوازه معلوم من الدين بالضرورة وكلام الفقهاء في باب الاحرام دليل على جوازه حيث قالوا يجوز للمحرم أكل الطعام الممسك اذا ماتته الطبخ فلو لانه يجوز أكل المسك ما جاز اكل الطعام (قوله التي يكون) أي المسك (قوله وزرع أي ومن الطاهر زرع والبقل والكرات ونحوه كالزراع (قوله سقى الخ) أشار بهذا الى ان الباء متعلقة بمحدوف يحتمل انها بمعنى من أي وزرع من نجس أي ناشئ من نجس كالوزرع قحما نجسا بان ابتلعه انسان ونزل بحاله وزرعه ونبت فانه يكون طاهرا (قوله وخمر نجس) أي سواء تمجرت في أوانيه أم لا بان وقع فوق ثوب وجد عليها كذا قال بعضهم واقتصر عليه عقب تعاليج وقال بعضهم لا بد من تجزيره في أوانيه وأما اذا جد على ثوب فلا بد من غسله لانه أصابه حال نجاسته وهو ما في شب والقولان على حد سواء قال شيخنا العدوي والنفس أميل الى الثاني لانه اذا نشف على الثوب لا يقال فيه نجس تجزيره اذ تجزيره جوده وصورته جرما جامدا (قوله ولذا) أي ولأجل تعليل الطهارة بزوال الاسكار (قوله انه اذا استعمل) أي وهو متجزر وقوله اسكر راجع لقوله استعمل أو بطل (قوله كما نقل عن المازري) أي وقال بعضهم انه متى تجزير صار طاهرا ولا يتظر لكونه اذا بل يسكر أولا الا ترى انهم اطبقوا على جواز بيع الطرطير وهو متجزر جامد ولم يقيدوا بجوازه ببيع بذلك (قوله أو خلل بطرح ماء أو خلل أو ملح أو نحو ذلك فيه) ومحل طهارته بصيرورته خلافا لما يمكن وقعت فيه نجاسة قبل تخليله والا فلا وفي الشرحي منى منع استعمال الخمر اذا استهلك بالطبخ في دوا او اختلفوا في تخليلها فقبل بالحرمة لوجوب اراقته أو قبل بالكره وقيل بالاباحة وعلى كل نظر بعد التخليل (قوله وكذا ما جاز) أي بفعل فاعل (قوله خلافا لما يوهمه كلامه من انه لا يكون طاهرا الا اذا تمجرت بنفسه أو خلل بفعل فاعل ولا أن تجعل في كلامه احتياكا خذف من كل ما ذكر نظيره في الآخر (قوله طهر الجميع) أي الثوب والخمر الذي في الدن والدن ايضا (قوله أي الخرج) أشار بذلك الى أن مراد المصنف بالاستثناء الاستثناء اللغوي وهو مطلق الخراج سواء كان بإدانة استثناء أو كان الانحراج بغيرها كفهوم الشرط ويحتمل أن المراد بالاستثناء الاستثناء الحقيقي أي ما كان بالا أو احدى اخواتها وعلى هذا يقال ما استثنى حقيقة أو حكما ليدخل مفهوم الشرط في قولنا أو حكما وان مفهوم الشرط كالمرح به كما هو

معلوم من اصطلاحه وحديثه فلا يحتاج لقولنا أو سلكوا حاصل ما استثناه فيما مر ثمانية محرم الاكل
والصوف المتتوف والمسكر والمذروا والخارج بعد الموت من دمع وعرق ولعاب ومخاط وبيض ولين
الادمي الميت والبول والعذرة من المتغذى بنفسه والقي المتغير عن حالة الطعام (قوله وانما ذكرها
اي هذه المخدرات المستثناة بالاولا وغيرها وقوله وان علمت أي مامر) (قوله والنفس اشار بذلك
الى ان قوله وميت غير ما ذكر عطف على ما استثنى) (قوله غير ما ذكر) أي في اول الفصل والذي
ذكر ميت ما لا دم له من الحيوان البري وميت البحري فغيرهما ميت البري الذي له دم (قوله اذا
كان غير قله) أي كالبقرة والغنم والابل والطيور والسباع والحية والوزغ والسمك الى سواء مات - متف
انفه او بذكاة غير شرعية كمن ذكى بحجر أو سكين أو غيره بقصد تعظيم صفته بأن اعتقده انه الله فذبحه
تقربا اليه او سلم لم يسم عدا او مرتدا او مجنون او سكران او مصيد كافر او ذبح محرم لصيد فكل هذه
ميتة نخسة (قوله بل ولو كان) أي ميت غير ما ذكر (قوله خلافا لما قال) أي وهو الامام سحنون
(قوله لانه الدم علة للقول بطهارتها (قوله عن القملةتين) أي الميتتين (قوله والثلاث) أي
الميتات اذا كانت في ثوب وصلّى به وكذا يعني عن قتل الثلاث في الصلاة كما يؤخذ من ح ونقل ابن
مرزوق عن بعض الصالحين انه ان احتاج لقتل القملة في المجد ينوي ذكائها قال ح وكأنه بناء
على قول ابن شاس من عمل الذكاة في محرم الاكل فان في حياة الحيوان تحریم اكل القملة اجماعا
فان بنى على قول سحنون ان القملة لا نفس لها سائلة لم يحتاج للتذكية الا زيادة احتياط (قوله ولو
كان آدميا) أي ولو كان ميت غير ما ذكر آدميا وهذا قول ابن القاسم وابن شعبان وابن عبد الحكم
فكلهم يقولون بنجاسة ميتته وهو ضعيف (قوله والاظهر طهارته ولو كان كافرا وهو قول سحنون وابن
القصار (تنبيه) قد علمت ان في ميتة ادمي الخلاف وامامية المجن فنجسة لانه لا يلحق ادمي
في الشرف وان اقتضى عموم المؤمن لا ينجس ان له مالا ادمي ولو قيل بطهارة ميتة المسلم منهم لكان له
وجه وليس الفرع ناصقا قديما اه مع (قوله على التحقيق) قال عياض لان غسله واكرامه
بالصلاة عليه يأتي تحييسه اذ لا معنى لغسل الميتة التي هي بمنزلة العذرة ولصلاته عليه السلام على
سهيل بن يضياف المجدول ما ثبت انه صلى الله عليه وسلم قبل عثمان بن مظعون بعد الموت ولو كان
نجسا لما فعل عليه السلام ذلك واعلم ان الخلاف في طهارة ميتة ادمي وعدمها عام في المسلم والكافر
وقبل خاص بالمسلم وامامية الكافر فنجسة اتفاقا وهما مطرقتان حكاهما ابن عرفة وظاهره
استواءهما كما قاله ابن مرزوق ونقله شيخنا في المحاشية ولا يدخل الخلاف اجساد الانبياء اذا اجسادهم
بل جميع فضلاتهم طاهرة اتفاقا حتى بالنسبة لهم لان الطهارة متى ثبتت لذات فهي مطلقة واستنجاءهم
تزيه وتشريع ولو قبل النبوة وان كان لا حكم اذ ذلك لا صفة قائم من اصل الحقيقة بل في شرح دلائل
الحجرات للفاسي ان النبي الذي خلق منه صلى الله عليه وسلم طاهر من غير خلاف (قوله من حي منه
ثوب الشعبان (قوله فالتفصل من ادمي الخ) من جلته ما نعت من الرجل بالمجترقانه من الجلد فيه
الخلاف كقلامة الطفر بخلاف ما نزل من الرأس عند حلقه فانه طاهر اتفاقا لانه وسخ متجه مد منعقد
لانه اجزاء من الجلد (قوله مطلقا) أي في حال حياته او بعد موته (قوله على المعتمد) أي بناء
على المعتمد من طهارة ميتته واما على الضعيف فما بين منه نجس مطلقا والمحال ان الخلاف فيما بين
من ادمي في حال حياته وبعد موته كالمخلاف في ميته خلافا لما قال ان ما بين منه حيا لا يختلف
في نجاسته وليس كذلك بل فيه الخلاف (تنبيه) على المعتمد من طهارة ما بين من ادمي مطلقا
يجوز ردس قلعت لمحلها لا على مقابله (قوله وما يأتي من أن الدجاج الخ) حاصله ان المراد بالظفر

في هذا الباب ما يفسد فيدخل الدجاج في ذى الطفر بخلاف باب الذبائح فان المراد بالظفر فيه الجملة التي بين الاصابع وحينئذ فلا يكون الدجاج من ذى الطفر اه فعند الدجاج في هذا الباب من ذى الطفر لا يعارض ما في الذبائح من انه ليس من ذى الطفر (قوله بتمامها) أى فلا فرق بين أصلها وطرفها لانه كان حيا خلاقا قال النجس أصلها الا طرفها كذا في ح ويشهد له كلام ابن شاس وابن المحجب والتوضيح وفي المواق ما يقتضى ضعفه واعتماد القول بأن النجس أصلها الا طرفها انظر بن ونسبه المؤلف على نجاسة هذه المذكورات بقوله من قون الخ دون غيرهما من لحم وعصب وعروق مع شمول قوله وما بين من حى او ميت لذلك الغير للخلاف فيما ذكر فان بعضهم يقول بظاهرة ما ذكر لان الحياة لا تحل به بخلاف اللحم والعصب والعروق فقد اتفقوا على نجاستها لان الحياة تحتها (قوله وجلد) يعنى ان الجلد المأخوذ من الحى او الميت نجس (قوله ولا باطنه خلافا لسخنون وابن عبد الحكم القائلين ان جلد الميتة مطلقا ولو خبز يابها يطهر بالدباغ طهارة شرعية وهذا القول هو الذى اشار المصنف لردّه بلو (قوله ولذا جاز) أى لاجل طهارته طهارة لغوية (قوله ورخص بالبناء للمفعول او بالبناء للفاعل والضمير عائذ على الامام أى وجوز الامام فيه (قوله أى فى جلد الميتة) أى فى استعماله (قوله او محرمه) ذكرى ذلك المحرم لا (قوله لا يعمل فيه اجماعا) أى بخلاف الخيل والبغال والحمير فان الذكاة تنفع فيها عند بعضهم (قوله على المشهور راجع لقول المصنف الامن خبز يروى مقابله ما شهره الامام عبد المتعم ابن الفرس بالفاء والراء المقنوحين فى احكام القرآن من ان جلد الخنزير كالدغيرة فى جواز استعماله فى اليابسات والماء اذا دبغ سواء ذكى ام لا (قوله وكذا جلد الأدمى أى مثل جلد الخنزير فى كونه لا يرضى فيه مطلقا جلد الأدمى فلا يجوز الانتفاع بكل منهما بعد الدبغ فى اليابسات والماء كغيرهما من جلود الميتة (قوله بعد دبغه) متعلق برخص كما كان قوله فى يابس كذلك وكان الاولى للمصنف ان يقدم قوله بعد دبغه على الاستثناء وفى قوله فى يابس يعنى الباء أى بالنسبة ليابس وماه بخلافها فى قوله فيه وحينئذ فلا يلزم تعلق حرف جر متعدي اللفظ والمعنى بعامل واحد وان فى يابس متعلق باستعماله محذوف (قوله بعد دبغه) واما قبله فلا يجوز الانتفاع به بحال قال ابن هارون وهو المذهب (قوله بما يزيل الریح) والرموبة ولو كان ذلك المزيل لهما نجسا كما فى عب (قوله ويحفظه من الاستحالة) أى من التلف والتقطيع كما تحفظه الحياة ولا يشترط فى الدباغ ازالة الشعر عندنا وانما يلزم ازالته عند الشافعية القائلين ان الشعر نجس وان طهارة الجلد بالدبغ لا تتعدى الى طهارة الشعر لانه تحله الحياة فلا بد من زواله واما عندنا فالشعر طاهر لان الحياة لا تحله فالقروان كان مذكى محوسى او مصيد كافر قادى لبسه فى الصلاة باحنيقة لان جلد الميتة عنده يطهر بالدباغ والشعر عنده طاهر ولا يقد فيه الشافعى لانه وان قال بطهارة الجلد يقول بنجاسة الشعر ولا مال كاللانه وان قال بطهارة الشعر يقول بنجاسة الجلد الا ان يلقى ويقاد المذهبين (قوله فان وقع الجلد فى مدبغة) أى ونزع مدبوغة غير محتاج لالة (قوله ولا كون الدابغ مسلما أى ولا يشترط كون الدابغ مسلما بل دبغ الكافر مطهر (قوله كالحموب) أى بأن يوصى فيها العذس والقول ونحوهما من الحموب وبغرل عليها ولا يطحن عليها بأن تجعل الریح فوقها لانه يؤدى الى تحلل بعض اجزاء الجلد فتختلط بالذقيق واما لو جعل الجلد فى بيت الدقيق فى الطاحون وينزل الدقيق عليه فلا يضر (قوله لانه يدفع عن نفسه فى المنيح لانه ليس من استعماله فى الماء لبسه فى ارجل المبلولة وفاقا (قوله ويجوز لبسها الخ) أى جلود الميتة المدبوغة أى كيجوز للمجوس عليها فى غير المسجد لانه لا يمنع دخول النجس فيه ولو معفو عنه وقوله

في غير الصلاة أي وأما في الصلاة فقد علمت من مسئلة الفراء عدم الجواز إلا إذا قلد كاهن (قوله وفيها كراهة العاج) أي كراهة استعماله وقوله قال فيها أي مع لئلا لا كراهة وقوله وهذا أي التعليل وقوله فيكون أي قول المصنف وفيها كراهة العاج (قوله من نجاسته) أي العاج (قوله وقيل الكراهة كراهة تثيره) أي والغرض أن الغيل غير مذكي وقوله فيكون أي قول المصنف وفيها الحق استشكل إلا أن المسابق لأن عادة المصنف يأتي بكلامها ما استشكل ألا واستشهادا وأما إثباته به لأفادة حكم آخر فهو قليل وجعل الكراهة فيها على كراهة التنزيه أحسن خصوصا وقد نقل جملها على ذلك أبو الحسن عن ابن رشد ونقله ابن فرحون عن ابن الموارز وأبن يونس وغيرهم من أهل المذهب وسب هذه الكراهة أن العاج وإن كان من ميثته لكنه المحق بالجواهر في التنزيه فاعطى حكما وسطا وهو كراهة التنزيه ومراعاة لما قاله ابن شهاب وربيعة وعروة من جواز الامتشاط به إذا علمت ذلك تعلم أن الجحيز لا يتنجس به (قوله فلا وجه لكراهته) أي لكراهة استعماله بل استعماله جائز اتفاقا لخلاف بالمحرمة والكراهة إنما هي في العاج المتخذ من فيل ميت بغير ذكاة (قوله وفيها التوقف) أي فيها ما يدل على التوقف في الجواب عن حكم الكيخيت هل هو الطهارة أو النجاسة كقولهم لا أدري واختلف هل توقف الإمام بعد قول أول والراجح الثاني وقيل بنجاسته مع العفو عنه وقيل بطهارته وهو المعتمد وعليه فهو مستثنى من قولهم جلد الميت لا يظهر بالديباغ وأعلم أن في استعمال الكيخيت ثلاثة أقوال الجواز مطلقا في السيوف وغيرها وهو لما لك في العتية وجواز استعماله في السيوف فقط وهو قول ابن الموارز ابن حبيب قال بن صلى به في غير السيوف يسيرا كان أو كثيرا أعاد ابدا كذا في التوضيح وكراهة استعماله مطلقا قيل هذا هو الراجح الذي رجع إليه الامام لقوله في المدونة أن تركه أحب إلى قال في التوضيح وعلى هذا القول فيحتمل أن من صلى به بعد في الوقت ويحتمل أنه لا يعيد وأما توقف الامام فهو في حكمه من جهة طهارته ونجاسته فالتوقف يتجامع الجواز والكراهة لأنها في استعماله والتوقف في الطهارة والنجاسة لا ينافي جواز استعماله أو كراهته ولكن ذكر بعضهم أن المحق أنه طاهر وإن استعماله جائزا مطلقا في السيوف لا مكروه (قوله أو البغل الميت) أي المدبوغ (قوله ووجه التوقف أي توقف الامام في طهارته ونجاسته ولم يجزم بواحد منهما (قوله جلد جار ميت) اما المذكي فقد وجد قول في المذهب بطهارته ونجاسته ولم أنه طاهر) أي فلا يعيد من صلى به (قوله لا لعل) أي لعمل السلف أي بدليل علمهم (قوله لا نجس معفو عنه) أي كما قيل (قوله يلزم) أي لأن العلة يجب اضطرادها متى وجدت وجدت والحكم واللازم باطل لأن جلد الميتة المدبوغ غير الكيخيت غير طاهر على المعتمد (قوله وجل الحق) هذا اعتراض على المحققين من أهل المذهب حيث قالوا بطهارة الكيخيت طهارة حقيقة للعمل وأما غيره من جلود الميتة المدبوعة فهو طاهر طهارة لغوية وحاصل الاعتراض أنه يلزم على ذلك حمل قوله عليه السلام أيما هاب دبغ فقد طهر على الطهارة الحقيقية بالنسبة للكيخيت وعلى الطهارة اللغوية بالنسبة لغيره وهذا الحكم وعمل السلف في جزئ من جزئيات جلد الميتة المدبوغ يحقق العمل في غيره من الجزئيات فحقضاء الحكم بطهارة غير الكيخيت بالديباغ طهارة حقيقة تأمل (قوله يحقق العمل) أي بطريق القياس (قوله ولو من مباح) أي هذا إذا كانت من آدمي أو من محرر الكل بل ولو كانت من مباح وأعلم أن هذه الثلاثة من الآدمي ومحرر الكل نجسة من غير خلاف وأما من المباح فقيل بنجاستها وقيل بطهارتها (قوله لا الاستقذار) أي إنما كان كل واحد من الثلاثة نجسا ولو من مباح لا استقذاره وهذه العلة تقتضي النجاسة ما لم يعارضها معارض كشفتة التكرري في نحو الخسائط والبصاق (قوله والاستحالة) أي واستحالة أصله ولو هو والدم إلى فساد

(قوله ولان اصلها دم الخ) ردها التعليل بان الفضلات في باطن الحيوانات لا يحكم عليها بشئ
 اى لا بطهارة ولا بنجاسة وحينئذ فاصلها الذي هو الدم الذي في الحيوان ليس نجسا (قوله
 ولا يلزم من العفو الخ) جواب عما يقال مقتضى كون الدم أصلا لها ان يعفى عن دون الدرهم منها
 كما عفى عنه في الدم وحاصل الجواب انه لا يلزم عن العفو عن اليسير من الدم العفو عن اليسير منها
 اذ ليس كل ثابت لاصل يثبت لغيره (قوله قبل ان تغاظ المدة) فاذا غلظت فلا اسم لها الامدة
 وهي نجسة بطريق الاولى (قوله من العفو عن اصلها) اى عن اليسير من اصلها (قوله العفو
 عنها) اى عن اليسير منها (قوله البثرات) اى البقايا (قوله من نطف النار وكذا ما يسيل
 من نطقات الجسد في أيام الحر) (قوله من غير مباح) شمل ذلك الا دمى وهو كذلك على الزاج
 خلافا لما قال بطهارة رطوبة فرج الا دمى ويترتب على نجاسة رطوبة فرج الا دمى تنجيس ذكر
 الواضئ او ادخال اصبع او خرقة مثلافه فيتملق به او بها الرطوبة (قوله امامته فظاهر) اى
 لانه اذا كان بوله طاهرا فاولى رطوبة فرجه ومحل طهارة رطوبة فرج المباح مالم يتعد نجس كما قال
 الشارح ومالم يكن ممن ينجس كابل والا كانت نجسة عقب حيضه وامام بعده فطاهرة ما يأتى في قوله
 وان زال عين النجاسة بغير المعلق الخ كذا في حاشية شيخنا (قوله اذا كان من غير سمك) اى
 اذا كان ذلك من سائر الحيوانات غير سمك الخ (قوله بل ولو من سمك وذباب) اى فهو نجس
 ويعفى عما دون الدرهم اذا انفصل عنه وهل الدم المسفوح الذى في السمك هو الخارج عند التقطيع
 الاول لا ما نوح عند التقطيع الثانى أو الجارى عند جميع اتقاعها واستظهر بعض الاول
 (قوله خلافا لما قال بطهارة منها) اى من المذكورات وهو ابن العربي ويترتب على الخلاف
 جواز كل السمك الذى يوضع بعضه على بعض ويسيل دمه من بعضه الى بعض وعدم جواز ذلك
 فعلى كلام المصنف لا يוכל منه الا الصف الاول وعلى كلام ابن العربي كله ومذهب الحنفية ان
 الخارج من السمك ليس بدم بل رطوبة وينتدفعه وطاهر واعلم انه اذا شك هل هذا السمك كان
 من الصف الاعلى او من غيره اكل لان الطعام لا يطرح بالشك كذا قرر شيخنا (قوله وسوداء) اى
 التى هي أحد الاخط الاربعة الصفراء والدم والسوداء والبلغم والذى في كل انسان من وجود هذه
 الاربعة فالسوداء والدم نجسان والصفراء والبلغم طاهران (قوله مائع أسود) اى يخرج من
 المعدة (قوله كالدلم الغبيط هو بالعين المهملة معناه الخالص) اى الصافي الذى لا خلط فيه
 واما الغبيط بالغين المجبة فهو المودج ومنه قول امرئ القيس

تقول وقد مال الغبيط بنا معا * عقرت بعيرى بالمر القيس فانزل

(قوله او كدر الخ) أشار الى ان السوداء تطلق على ثلاثة أمور الدم الخالص الذى لا خلط فيه والدم
 الذى فيه خلط لان الكدر هو غير الصافي وعدم الصفاء بالخلط والدم الأحمر الذى لم تستدجرته
 والخالص انها على الاولين مائع أسودا ما خالص من الخلط وهو ما أشار له بقوله كالدلم الغبيط واما
 غير خالص وهو ما أشار له بقوله او كدر واما على الثالث فهو دم احمر خالص وعلم من كلامه ان الدم
 والسوداء نجسان فلو خلط القئ والقلس أحدهما او عذرة حال كون القئ او القلس يتقلب الى
 المعدة فان المعدة تنجس ويترتب على نجاسة المعدة بطلان صلاته اذا كان الرد المذكور عمدا على
 ما يأتى في إزالة النجاسة (قوله) اى شديد الحمرة تفسير لقائى (قوله رماذنجس) قال ابن
 مروزق مانعه اعتد المصنف في ما صرح به من نجاسة الرماذ على قول المازرى انه لا يفرق عند
 الجمهور من الأئمة وما كان حقا من يفتى فيه الا بما اختاره الخمي والتونسي وابن رشد

من طهارته واما كلام المازري فيحتمل ان يريد به الائمة من غير مذهبنا اهـ نقله بن ثمان
قول المصنف ورماد نجس بالاضافة أى رماد وقد نجس بالالتوين لان الرماد اذا كان نجسا
يحكم عليه بأنه نجس لانه تحصيل المحاصل (قوله بنا) راجع لكلام المتن (قوله والمعتمدانه
طاهر) أى مطلقا وان النار طهرسوا اكلت النار النجاسة اكل اقويا او لا خلافا لمن قال
بنجاسته كالمصنف ومن فصل وعلى المعتمد فالحيز المختبوز بالروت النجس طاهر ولو تعلق به شيء
من الرماد وتصح الصلاة قبل غسل النعم من اكله ويجوز حمله في الصلاة وكذا يبنى عليه
طهارة ما حى من الفخار بنجس وكذا عرق حمام حى به وقوله والمعتمدانه أى دخان النجس
طاهر الذى فى ح ان ظاهر المذهب نجاسة دخان النجاسة وهو الذى اختاره النخعي والتونسي
والمازري وابو الحسن وابن عرفة قال بعضهم وهو المشهور نعم ابن رشد اختار طهارته كما زاداه بن
(قوله وبول وعذرة من ادعى) أى غير الانبياء ولا فرق بين كون الادعى صغيرا او كبيرا ذكرنا اوانى
اكل الصغبر الطعام ام لازالت رائحة البول منه ام لا كان البول كثيرا او قليلا ولو متطابرا كرؤس
الابر ولو نزل البول أو الطعام على حالته من غير تغير على المعتمد (قوله وينجس كثير طعام الخ شمل
منطوقه مسألة ابن القاسم وهى من فرغ عشر قلال سمى في رزاق جمع رزق وعاء من جلدهم وحدثى قلة
فارغته منها فارة يابسة لا يدري فى اى رزق فرغها فانه يحرم كل اترزاق كهاو سيعها وائمس هذا
من طرح الطعام بالمثل لان ذلك فى نجاسة شك فى طروها على الطعام وهى هنا محققة ولكن المما
لم تعين محلها تعاق حكمها بالكل (قوله بعد ذلك) أى بعد وقوع النجاسة فيه وقوله فالقليل اشار
بهذا الى ان مفهوم كثير مفهوم موافقة وانه من فحوى الخطاب (قوله بنجس) أى بسقوط نجس
فيه تحققة أو ظنا ولا بد ان يكون ذلك النجس الساقط يتخلل منه شيء فى الطعام تحققة أو ظنا وسوا كانت
النجاسة الواقعة فى المائع مائعة أو يابسة فى البرزى عن ابن قديح اذا وقعت ريشة غير مذكى
فى طعام مائع طرح وقوله لا شك فى أى التخلل وكذا فى سقوط النجاسة (قوله واولى اذا علم) أى
أوطن (قوله اذا حكم) المراد به وصف النجاسة القائمة بشئ النجس كالعظم لا يتنقل وحينئذ
في طرح ذلك العظم وحده دون الطعام واقضى كلامه بنجس القملة للجمين حيث لم تحصر فى محل
خلاف الم قاسه يحرم جهل عنها ببادية فلا يحرم عليه نساء تلك البادية كما فى ح ان قلت ذكر ابن بونس
ان الطعام اذا وقعت فيه قملة فانه يوكل لقلتها وكثرته قلت لعله مبنى على ان قليل النجاسة لا يضرك كثير
الطعام والا فهو شكل كذا نقل شيخنا عن ابن مرزوق قال فى الميع والظاهر ان الفرع مبنى على مذهب
سبحون من ان القملة لا تنفس لها سائلة ويؤيده اسناده له فى النوادر وفى نقل ابن عرفة وعليه فلا يبد
بالقملة الا بالاحتياط (قوله ولو جمعة عنه فى الصلاة) أى كدون درهم من دم لتصرف الغفوة على
الصلاة على المعتمد كما فى ح (قوله كروث فار) أى شأنه استعمال النجاسة كفار البيت فاذا حل
روثه فى طعام نجسه خلافا لما افتى به ابن عرفة من طهارة طعام طبخ وفيه روث الفارة كذا فى حاشية
شيخنا (قوله ومثل الطعام المضاف) أى اذا حلت فيه نجاسة ولو قللة نجس ولو لم يتغير وهذا هو
المشهور ونقل الزقاني عن الناصر ان المضاف ليس كالطعام وحينئذ فلا نجاسة الا اذا
غيرته (قوله والا) أى والا بان حلت فيه نجاسة قبل الاضافة فلا ينجس الا اذا تغير وقد الغزفى
المخ فى ذلك بقوله

• قل للفقهاء امام العصر قد مزجت * ثلاثة باناء واحـد نسبوا
لها الطهارة حيث البعض قدم أو * ان قدم البعض فالنجس ما السبب

(قوله لا يتراد بسرعة) أى لا يتراد من الباقي ما يملأ موضع المأخوذ بشرب فان تراد بسرعة فهو مائع
 بنحس كله من غير تفصيل (قوله بان يكون الخ) أى ان امكن السريان بسبب كون الخ (قوله
 مائعة لان صكانت جامدة لا يتخلل منها شئ كعظم وسن فلا يتنجس ما سقطت فيه لان الحكم
 لا يتخلل وحينئذ فطرحت نجاسة وحدها دون الطعام وفي الحاشية لا مفهوم لقوله مائعة فقد قال ح
 فرع لا فرق بين كون النجاسة المائعة في الجماد مائعة أو غير مائعة في انه ينظر لامكان السريان اه
 وبعبارة اخرى وسوا كان الواقع فيه مائعا او غيره لقول البرزلي اقمي شيخنا ابن عرفة في هري زيشون
 وجدت فيه قارة مئمة بانه نجس كله لا يقبل التطهير أى والغرض انه طال الزمان بحيث ينظر السريان
 في الجميع اه كلام الحاشية وقد يقال ولا يخالف بينه وبين كلام شارحنا لان مراد شارحنا
 بالمائعة ما يتخلل منها شئ سواء كانت رطبة او يابسة والمخترع عنه في كلامه الجمادة بمعنى التي
 لا يتخلل منها شئ والمراد بالمائعة في كلام الحاشية الرطبة وغير المائعة غير الرطبة والحال انه يتخلل
 منها شئ (قوله او يطول الزمان) أى لو كان الطعام غير متخلل بل كان يابسا كالحبوب ولا يمكن
 طال الزمان بحيث ينظر سريان النجاسة مجتمعة كانت مائعة كالبول او جامدة كاللوات خنزير في رأس
 مطمر وبقى الخنزير مدة طويلة وظن ان الحب كله شرب من صديدها لم يؤكل كما نقله الشيخ عن أبي
 زيد (قوله لا يتفاء الامر ين) أعنى كون الطعام متخللا او جامدا ومظنة مدة ينظر فيها السريان
 وذلك بان كان الطعام جامدا غير متخلل كالحبوب ولم تمض مدة ينظر فيها السريان للجميع بل لبعض
 والغرض ان النجاسة يتخلل منها شئ سواء كانت رطبة كالبول او يابسة كالفسار الميت وأما لو كانت
 لا يتخلل منها شئ كالعظم فانها تطرح وحدها كما مر (قوله فنجسه) أى فطرط من ذلك
 الطعام ما سرت فيه النجاسة فقط بحسب طول مكثها وقصره على ما يقتضيه الظن والباقي طاهر يؤكل
 ويباع لكن يجب البيان لان النفوس تقذره (قوله بخلاف الماء) أى فانه اذا حلت فيه نجاسة
 وغيره يمكن تطهيره بصب مطلق عليه قليل او كثير حتى يزول التغير او بصب تراب اوطين فيه
 حتى يزول التغير (قوله ولا يظهر زيت الخ) خلافاً لقال وهو ان اللباد انه يمكن تطهيره بصب
 ماء عليه وخصه وثقب الاناء من اسفله وصب الماء منه ويقبل كذلك مرا را حتى يغلب على الظن
 زوال النجاسة (قوله وما في معناه من جميع الادهان انما يصب على الادهان قطع مع ان غيره من سائر
 المائعات كاللبن والعسل وغير ذلك مثلهما في الحكم لان الخلاف انما وقع في الادهان لان الماء
 يخالطها ثم ينفصل عنها بخلاف غيرها فانه يمازجها ولا ينفرد عنها فلا تطهر اتفاقا اه بن (قوله
 خوط بالاول لانه من خالط لا من خلط كزوحم من زاحم لا من زحم واما طنج وما بعده فهو من طنج
 وملح وصلقي وانما عدل عن خلط الى خوط ليشمل ما اذا كان الخلط بفعل فاعل أم لا بخلاف خلط
 فانه انما يصدق اذا كان الخلط بفعل فاعل (قوله فتميل التطهير) أى لم يلل اقامة النجاسة
 فيه بحيث ينظر انها سرت فيه والا فلا يقبل التطهير وما ذكره الشارح من التفصيل في اللحم بين حلول
 النجاسة في ابتدا الطنج وانتهائه هو الموعول عليه خلافاً لمن قال بهز اللحم الذي يطبخ بما نجس او تقع
 فيه نجاسة لا فرق بين ابتدا الطنج وانتهائه وخلافاً لمن قال انه لا يطهر مطلقا وانهم قوله طنج ان
 ما يفعله النسا من انه اذا ذكبت دجاجة ونحوها وقبل غسل مذبحتها تصالحها لاجل نزع ريشها ثم
 تطبخ بعد ذلك فانها توكل خلافاً لصاحب المدخل القائل بعدم اكلها لانها سرت النجاسة في جميع
 اجزائها (قوله ولا زيتون ملح بنحس) أى بان جعل عليه ملح بنحس يصلحه ح اما وحده او مع
 ما واما لو طرات عليه النجاسة بعد تلحيه واستوائه فانه يقبل التطهير بغسله بالماء المطلق ومثل ذلك

يقال في الحجب والليون والتسريح والبصل والمجزر الذي يخل ويحل عدم الضرر اذا لم تمسكت النجاسة مدة يظن انها سارت فيه والا فلا يقبل التطهير **(قوله بتخفيف اللام)** أى صلح بوضع ملح نجس عليه من اول الامر خلافا لمن قال انه يقبل التطهير بغسله بالطلق **(قوله ويبيض صلق شامل ليبيض النعاس لان غلط قشره لا ينافي ان يكون له مسام يبرى منها الماء ولا فرق بين ان يكون الماء المصلوق فيه متغيرا بالنجاسة ام لانه ملحق بالطعام اما لانه مظنة التغير واما مراعاة لقول ابن القاسم وقيل الماء ينحس قليل النجاسة وان لم يتغير اه** عقب عن زر وقال بن الظاهر كما قاله بعضهم ان الماء اذا حلت به نجاسة ولم يتغير ثم صلق فيه البيض فانه لا ينحس الامر من ان الماء حينئذ طهور ولو قل على المشهور وكذا اذا وجدت فيه واحدة مذنبة ولم يتغير الماء فان البلى طهور واما كلام احمد وغيره فيغير ظاهره في ذلك اه كلامه **(قوله صلق نجس)** أى واما لو طرأت له النجاسة بعد صلته واستوائه فانه لا يتنجس كما انه لو شوى البيض المتنجس قشره فانه لا ينحس **(قوله وفغار بغواص)** قال بن اطلاق في الفغار والظاهر ان الفغار البالي اذا مات فيه نجاسة غواصة يقبل التطهير كما في نوازل العلامة سيدي عبدالقادر القاسمي فيحمل كلام المصنف على ان الفغار يستعمل قبل حلول الغواص فيه واستعمل قليلا اه كلامه وهو أولى مما في حاشية شيخنا حيث قال وفغار بغواص ولو بعد الاستعمال لان الفغار يقبل الغوص دائما كفي كبير خش تقلاع اللقاني اه ثم ان عدم قبول الاناء للتطهير انما هو باعتبار انه لا يصل به مثلا واما الطعام بوضع فيه بعد غسله او الماء فانه لا ينحس به لانه لم يبق فيه اجزاء النجاسة كما قاله ابو علي المناوي اه بن واعلم ان مثل الفغار أو في الخشب الذي يمكن سريان النجاسة الى داخله وليس مثل الفغار بغواص الحديد أو النحاس ينحس ويظني في النجاسة لدفعه بالحجارة والقوة له قاله في المجلد **(قوله كحمر)** أى والمحتمل انه لم يتنجس في الاناء ما لو تنجس في الفغار كان الوعاء طاهرا تبع الخمر لان الطرف تابع للظروف **(قوله انها قد سربت في جميع اجزائها ليس هذا شرطا بل لو سربت في البعض فالحكم كذلك قاله شيخنا قوله لا يغير غواص أى كالعذرة واللعنم النجس)** **(قوله كاوا في مصر)** أى لان أو في مصر المدهونة تشرب قطعافه داخله في الفغار (تنبيه) ما صبح بصبح نجس يقبل التطهير بان يغسل حتى يزول طعمه حتى زال طعمه فقد طهر ولو بقي شيء من لونه وريحه بديل قوله لا لون وريح عسرا **(قوله ويتنقع بمتنجس ظاهر كلامه يشمل الانتفاع بالبيع وجواره هو قول ابن وهب اذا بين ذلك ولكن المشهور ان المتنجس الذي يقبل تطهيره كالثوب المتنجس يجوز بيعه وما لا يقبله كالزيت النجس لا يجوز بيعه اه بن** **(قوله بمتنجس)** أى وهو ما كان طاهرا في الاصل واصابته نجاسة **(قوله لا نجس وهو ما كانت ذاته نجسة كالبول والعذرة وشحوهما)** **(قوله على ما مر)** أى من كونه ينتفع به بعد الدبغ في الدباغات والماء **(قوله وأميته هو بالنصب عطف على جلد ولا شك ان طريح المية الكلاب فيه انتفاع لك لتوفر ما كانت تأكله الكلاب من عندك)** **(قوله لدهن عجلة أى أوقيد اذا كان يتحفظ منه كذا ذكر شيخنا)** **(قوله وأحجارة)** أى لتصريحها **(قوله وكا كل مية اضطر في المجلد انه اذا جبر الكسر الحاصل للشخص بكعظم مية فانه يعني منه بعد الالتحام ولا يجوز التداوى بالخر ولو تعين وفي التداوى بغيره من النجاسات اذا تعين خلاف واجازوه للعصاة كما قال الشارح لا لعصاة لانه يزیده** **(قوله عماء)** أى في مائه بعد انس في الزرع وهذا من المتنجس لامن النجس فلا حاجة لاستثنائه **(قوله في غير الخ)** متعلق ينتفع **(قوله فان بن الخ)** واما لو كتب المحض بنجس او متنجس فانه يدل خلافا لبعضهم **(قوله وفي غير ادنى)** أى وفي غير اكل ادنى فلا يجوز للادنى

اكله ولو غير مكاف والمخاطب لوليه ومثل الاكل للشرب وانما قد رنا ذلك لانه لا يصح نفي كل منافع
 الادمي تجواز استصحابه بالزيت المتنجس ومجمله صابونا وعلفه الطعام المتنجس للدواب واطعامه
 العسل للخل وليس الشرب المتنجس في غير المسجد وغير الصلاة وهو من منافعهم (قوله على الزواج)
 وقيل ان الطلاء بالنجاسة حرام والخلاف في الطلاء بالنجاسة غير المحرما هو فالطلاء حرام اتفاقا (قوله
 ووراده) أي المصنف بغيرهما أي بغير المسجد وكل الادمي (قوله وبقي به) أي الزرع (قوله
 ولا يصلي بلباس كافر) أي قوله غير عالم هذه الاحكام مبنية على تقديم الغالب على الاصل اذا تعارض
 الاصل والغالب فان تلك الامور الاصل فيها الطهارة والغالب فيها النجاسة وكما غلبت عليه النجاسة
 لا يصلي به والشان في الكافر وما عطف عليه عدم توقي النجاسة (قوله بالبناء للمفعول) أي لاجل
 الإشارة الى انه لا يجوز حتى لذلك الكافر اذا اسلم ان يصلي في ذلك اللباس حتى يغسله كما رواه اشهب
 عن مالك ثم ان محل المحرمة اذا جزم بعدم الطهارة أو ظن عدمها أو شك في الطهارة اما لو تحققت
 طهارتها أو ظنت فانه يجوز الصلاة فيها وهذا اختلاف ثياب شارب الخمر من المسلمين فانه لا تجوز الصلاة
 فيها عند تحقق النجاسة أو ظنها لان شك في نجاستها فانه تجوز الصلاة فيها بتقديم الاصل على الغالب
 (قوله باسرحاده) أي كالتقيص والسروال (قوله أم لا كالعمامة والشال) (قوله الا ان
 تعلم) أي أو ظن (قوله بخلاف نسجه) أي منسوجه (قوله فيصلي فيه) أي ما لم يتحقق نجاسته
 أو ظن (قوله لمجمله على الطهارة) أي لانهم يتوقون فيه بعض التوقي لئلا تقسد عليهم اشغالهم
 فتحمل في حالة الشك على الطهارة (قوله وكذا سائر الخ) أي فلا خصوصية للسج بل سائر
 الصنائع يحملون فيها على الطهارة عند الشك ولو صنعها بيوت نفسه خلافا لابن عرفة ثم ان تعليمهم
 طهارة ما صنعوه بكونهم يتوقون فيه بعض التوقي لئلا تقسد عليهم اشغالهم وترهب الناس عن صنعتهم
 يقتضي ان ما صنعته لنفسه أو أهله يحمل فيه عند الشك على النجاسة لكن في البرزق ما يفيد طهارة
 ذلك ايضا لا فرق بين ما صنعته لنفسه وما صنعته لغيره (قوله ولا بما ينم فيه الخ) أي تحرم الصلاة
 في ثوب ينم فيها ملى اخرا اذا تحققت نجاستها أو ظنت أو شك فيها أو اذا علم ان صاحبها الذي ينم فيها
 محتاط في طهارتها أو ظن ذلك جازت الصلاة فيها والى انه ليس من هذا القبيل ما يفرش في المضايق
 والقبعا والمقاعد فتجوز الصلاة عليه لان الغالب ان النائم عليها ياتف في شيء آخر غير ذلك الفرش
 فاذا حصل منه شيء مثلا فاعيا يصيب ما هو ملتف فيه فقد اتفق الاصل والغالب على طهارته (قوله
 بما ينم فيه مصل) أي أو عليه من ثوب أو فرش (قوله والاصل فيه) أي والأبان علم ان صاحبه
 محتاط فيه كما اذا كان لشخص فراش ينم فيه وله ثوب للنوم فان فرشه ذلك طاهر وان كان مما ينم فيه
 مصل آخر ومثل ما اذا علم احتياط صاحبه ما اذا أخبر صاحبه بطهارته ان كان ثقة وبين وجه الطهارة
 أو اتفاقا مذهبا كذا قال بعض قال بن والظاهر عدم التقييد لان الاصل هو الطهارة (قوله جواز
 صلاة صاحبه) أي لانه لم يحال نفسه فان كان متحفظا ساخا له الصلاة فيه والا فلا يعلم من هذا
 انه لا مفهوم لقول المصنف آخر لان المدار في المنع على عدم الاحتياط في كان النائم فيه ليس عنده
 احتياط منعت الصلاة فيه لذلك النائم ولغيره وان كان عند الاحتياط جازت الصلاة فيه لذلك النائم
 المحتاط وغيره (قوله ولا بثياب غيره مصل) أي يحرم وهذا اذا تحققت نجاستها أو ظنت أو شك
 فيها اما اذا تحققت طهارتها أو ظنت جازت الصلاة فيها وظاهر المصنف منع الصلاة بثياب غير المصلي
 ولو أخبر بطهارتها ودخل في الثياب الخف وهو ظاهر قاله شيخنا فلو شك في طهارة ثوب لاشك في صلاة
 صاحبها وعدم صلاته صلى في ثياب الرجال فقط لان الغالب صلاتهم دون ثياب النساء لان الغالب

عدم صلاتهم وهل ثوب الصديق محمولة على الطهارة حتى يتيقن النجاسة أو محمولة على النجاسة حتى
 يتيقن الطهارة قولان المعتمد منهما الثاني انظر حاشية شيخنا (قوله الاثني عشر كراسه) قال ابن بحث
 في هذا ابن مروزق فقال لا يخفى انهم انما منعوا الصلاة بما ينشأ من فيه فصل آخر من أجل الشك
 في نجاسته والشك في نجاسة ثوب رأس غير المصلي أقوى بكثير لان من لا يتحقق من النجاسة لا
 يبالي أين تصل النجاسة وقد يقال لا نسلم أن الشك في نجاسة ثوب رأس غير المصلي أقوى لانه وان كان
 لا يبالي أين تصل النجاسة الا ان الغالب عدم وصول النجاسة لثوب الرأس كذا قرر شيخنا
 (قوله للفرعين قبله هما) قوله ولا بما ينشأ من فيه فصل آخر ولا بنباب غير مص (قوله ولا يصلي)
 أي يحرم (قوله أي بما يقابل فرج الخ) أي بمقابلته من غير حائل يغلب معه على الظن عدم وصول
 النجاسة لما فوقه وذلك بأن لا يكون حائل أصلاً أو كان ولكن يغلب على الظن معه وصول النجاسة
 لما فوقه لرقته (قوله الا أن تعلم الخ) أشار بهذا إلى أن محل الحرمة اذا علمت النجاسة او ظنت
 أو شك فيها أو اذا علمت الطهارة او ظنت جازت الصلاة (قوله وأما العالم) أي بالاستبراء فيصلي
 بمحاذي فرجه وهل يقيد جواز الصلاة في محاذي فرج العالم بالاستبراء بما اذا التقى مذهباً أولاً يقيد
 بذلك بل يجوز مطلقاً اتقوا مذهباً ولا الا ان يخبر بالنجاسة كذا انظر بعضهم قال شيخنا والظاهر انه يقيد
 بذلك واعلم ان حكم قوط الحمام ان كان لا يدخله الا المسلمون المتحفظون الطهارة والا فالاولى غسل
 المحسود والثوب الذي يلبس عليه قبل غسله للاحتياط الا ان يتيقن النجاسة هذا محصل ما ذكره
 (قوله او طرزاووز) أي فلا فرق بين كون المحلية ممتصية بالثوب او منفصلة (قوله هذا هو المعتمد)
 ومقابلته انه يحرم على المولى لباس الصغير الذهب والمحرير يركبه لباسه الفضة وهو قول ابن شعبان
 ورجحه في التوضيح ومقالة الشارح هو ظاهر المذهب عند كثير من الشيوخ وشهره في الشامل
 وهو الظاهر من جهة نقول المذهب وقول ابن شعبان اظهر من جهة الدليل انظر (قوله
 كاسلون) أي وخالخل وقرط (قوله وأما اقتناؤه) أي المحلى أو المحلى (قوله للعاقبة) أي
 أولاً بقصد شيء واخر عن اقتنائه بقصد استعماله هو فانه يحرم مثل استعماله بالعمل (قوله مثلاً)
 أي او نبت (قوله ولو كان المحلى) أي الذي تحلى به الذكر البالغ وأما المرأة فلا حرمة عليها في ذلك
 كما يأتي في قوله وحاز للسرأة الملبوس مطلقاً والمنطقة من جلته الملبوس (قوله بكسر الميم) أي
 وسكون النون بعددها وفتحطاء (قوله لا بأس بانحذاها) أي للرجال (قوله ولو آله حرب)
 أي يحرم تحليته اعني الرجال وكذا على النساء ورد بلوحي من قال يجوز تحلية الذكر البالغ آلة الحرب
 مطلقاً لما في ذلك من ارباب العدو (قوله فلا يحرم تحليته بأحد النقيدين) أي لا الرجل ولا المرأة
 (قوله الا ان تحلية جلده) أي بأحد النقيدين وقوله من خارج أي من خارج الجملة (قوله وانظر
 هل يتم ذلك) أي التعليل بالنسبة للحرمه وح فاذا كروه من الكراهة بالكتابة بالجملة وعلم اولاً يتم
 وح فلا كراهة قال شيخنا العدوى ولا وجه للكراهة وانما هو الجواز بل في البرزلي ما يفسد جواز
 كتابته بالذهب ومفاد عجم اعتاده (قوله وتخصيصه) أي المصحف بالذ كر دون غيره من
 الكتب (قوله فيمنع) أي تحليته بما أحد النقيدين وكذلك المقتبة والدواة وفي البرزلي جواز تحلية
 الدواة ان كتبها المصحف وقوله وهو كذلك أي فقد نص على المنع ابن شاس في الجواهر وسند
 في الطراز واعلم انه يجوز كتابة القرآن في المحرير وتحليته به ويمتنع كتابة العلم والسنة فيه بالنسبة للرجل
 ويتفق على الجواز بالنسبة للنساء وللأسماء وخصاله انه يجري على اقتراشه فيكون المشهور ومنعه لرجال
 وجواز النساء قاله شيخنا في الحاشية (قوله خلافاً لاستحسان البرزلي) أي فالحق منع تحليته

بأحد التقدين من داخل اومن خارج لرجل او امرأة لانها ليست ملبس سابل وكذا تمتنع تحليتها بالمحرم
 فيما يظهر كما قال شيخنا في الحاشية (قوله والاسيف قال شيخنا اى اذا كان اتخاذه لاجل الجهاد في
 سبيل الله واما اذا كان اتخاذه لاجل حمله في بلاد الاسلام فلا يجوز تحليته (قوله فلا تحرم تحليته) اى
 لوجود السنة بتحليته لالكونه اعظم آله المحرم (قوله والانف وربط سن) انقراضه علمها منع
 غيرهما كائنة او اصبع وورد الشافعية الاغلة لا الاصبع وقاسوها على الانف والسن الوارد في النص
 (قوله وربط سن) اى وله ايضا اتخاذا الانف وربط السن معا والمراد بالسن الجنس الصادق بالواحد
 والمتعدد (قوله او سقط) اى فاذا سقطت السن جاز ردها وربطها بشرط من ذهب او من فضة وانما
 جاز ردها لان ميتة لا دمي طاهرة وكذا يجوز ان يربدها لسان من حيوان مذكى وامان ميتة فقولا
 بالجواز والمنع وعلى الثاني فيجب عليه فلهما عند كل صلاة ما لم يتعد رجليه فلهما والا فلا (قوله
 جميع ما تقدم) اى من قوله الا المصحف الى قوله وربط سن قال ابن عزقون ما ذكره من جواز اتخاذا
 الانف وربط الاسنان بالذهب والفضة صحيح بحسب القياس لكن نصوص المذهب انما هي في
 اباحة الذهب لذلك ولم يذكروا الفضة الا ما وقع في بعض نسخ ابن المحجب وقد يقال انما جاز ذلك
 في الذهب للضرورة اليه لما فيه من الخاصة وهي عدم التثني دون الفضة فيمتنع القياس مع ظهور
 الفارق فلا يصح من المصنف ولا من غيره التحاق الفضة به انظر بن (قوله واتخذ اى فان تعدد منع
 ولو كان مجموع المتعددين درهمين فاقول كما جزم بذلك عجم قال بن وانظر ما مستنده فيه وقد تردد
 ح في ذلك فانظر اه بن (قوله ونذب جعله في اليسرى) اى لانه آخر الامر من فعله عليه
 الصلاة والسلام واهل وجهه ان يسه في اليسرى ابعده لصد التزين وللتيامن في تناوله وكما يدب لسه
 في اليسرى يندب جعل فسه للكف لانه ابعد من العجب (قوله ولوقل) اى هذا اذا كان
 الذهب مساويا للفضة بل ولو كان اقل منها كالثلث وقد تبع المصنف في هذا ابن بشر وهو ضعيف
 (قوله بل يكره كما يكره التختيم بالمحديد والنحاس ونحوهما وقوله بل يكره اى كما قاله ابن رشد والمعتقد
 لذلك القول الموافق وعجم (قوله بخلاف المساوى) اى فانه يحرم (قوله لا يحرم لانه تابع
 الخ) اى لان المذهب تابع للفتوة وح فالتختم به مكروه (قوله) اى استعماله اشار الشارح
 الى ارقوله وانا نقدر بالرفع عطف على استعماله على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ويجوز
 قراءته بالمجر عطف على ذكر ولا يضر كون الاول من اضافة المصدر لغاؤه والثاني من اضافته لمفعوله
 وقوله اى استعماله فلا يجوز فيه اكل ولا شرب ولا طبخ ولا طهارة وان صحت الصلاة (قوله
 واقتناؤه) اى وكذا يحرم الاستئجار على صياغته في صور التحريم الآتية لافى صور الجواز ولا ضمان
 على من كسره وان تلفه ويجوز بيعها لان عينها تملك اجزاء (قوله ولو لعاقبة دهر) اى هذا اذا كان
 ادخاره لقصده استعماله في المستقبل بل ولو كان لعاقبة دهر (قوله لانه نذر بعة للاستعمال)
 اى وسد الذرائع واجب عند الامام وفتحها حرام (قوله وكذا التجمل) اى وكذا يحرم اقتناؤه
 لاجل التجميل اى التزين والحاصل ان اقتناؤه ان كان بقصد الاستعمال فحرام باتفاق وان كان
 لقصده العاقبة او التجمل او لا قصد شي في كل قولان والمعتقد المنع واما اقتناؤه لاجل كسره اولئك
 اسيره بخلاف هذا محصل ما ذكره او الحسن على المدونة وارتضاه بن ردا لغيره (قوله وان كان ثابتا
 لامرأة اى بل وان كان كل منهما ثابتا لامرأة والاوضح جعل الامم بمعنى من اى وان كان كل منهما
 حاصلان امرأة (قوله واقتناؤه لانا للنحاس) اى كالقدور والصحون والبساخر والتمائم والركاب
 المتخذة من الحديد او النحاس وطلبت بأحد التقدين (قوله الثاني) اى وهو الجواز وقوله

نظر القوة الباطن أى لان المعتبر والمتفت له الباطن لا الظاهر اه نص ح وأما الموه فلا يظهر فيه الاباحة والمنع بعيدوان كان قد استظهره في الاكل (قوله تجعل فيه) أى من ذهب أو فضة (قوله ومثله) أى مثل الاناء الواح يجعل له حلقة والمرأة تجعل لها حلقة من أحد القدين (قوله وهو الراجح فيها) نص ح والأصح من القوانين في المصيب وذى الحلقة المنع صريح به أن المحاجب وابن الفاكهاني قال في التوضيح وهو اختيار القاضى ابو الوليد واختار القاضى أبو بكر الجواز ثم استدلل على ذلك بكلام الأئمة (قوله لا يعول عليه بل المعول عليه ان القول المقابل للنع في هاتين المسألتين الجواز (قوله وفي حرمة استعمال اناء الجواهر) هذا ضعيف جداً قال شيخنا والخلاف في اناء الجواهر مبنى على الخلاف في علة منع استعمال أواني الذهب والفضة فمن رأى ان العلة في منع استعمالها السرف منع في الجواهر من باب أولى ومن رأى ان المنع لأجل عين الذهب والفضة أجاز في الجواهر (قوله لأجل في كلامه) أى لان كل مسألة من المسائل المذكورة القولان فيها بالمنع والجواز والإجمال انما هو على ما قاله بعضهم من ان القوانين في مسألة المصيب وذى الحلقة بالمنع والكراهة وفي غيرها بالمنع والجواز وقد علمت ان ما قاله بعض غير معول عليه (قوله وأما ذكر القوانين) أى مع ان كل مسألة فيها أحد القوانين مرجح على الآخر والمرجح في الأولى والثالثة والأربعة المنع والمرجح في الثانية والخامسة الجواز فكان الواجب ان يقتصر على الراجح في كل مسألة (قوله من زر) أى وقف جيب ولقائف الشعر (قوله ومساند) أى ولا يجوز لأرجل على ما قال ابن ناجي وشيخنا بن عرفة وهو المعتقد ان ينام معها على الفرش الحرير بخلاف لابن العربي وصاحب المدخل حيث قال لا يجوز له تبعها ما إذا قامت وجب عليه القيام من عليه وأيقظته ان كان نائماً والنساء موسية من قبيل الساتر فلا تحرم على الرجال اذا كانت من حرير ما لم يرتكن اليها وفي المدخل في فصل خروج النساء للمحمل منعها لان استعمال كل شئ بحسبه وهو وجيه واعلم ان تزويج المحيطان والسقف والخشب والساتر بالذهب والفضة جائز في البيوت وفي المساجد مكره اذا كان بحيث يشغل المصلى والافلا (قوله ولونقلا) في ح ان لولرد الخلاف الواقع في المذهب القائل بالمنع خلافاً لمن قال ان لو هنال دفع التوهم وان لبسها للنعل من أحد النقدين جائز اتفاقاً (قوله فلا يجوز) لان كل ما كان خارجاً عن جسدها فلا يجوز اتخاذها من أحد النقدين ولا من المحبى به وجاز لها اتخاذ شريط البير من حرير لا اتصال ذلك بجسدها كالفرش بخلاف ما في خش من المنع

(فصل في إزالة النجاسة)*

(قوله حكم طهارة الخبث) أى المحاصلة بإزالة النجاسة (قوله على طهارة المحدث) أى المحاصلة بالوضوء والغسل (قوله الغير المعفوعنها) انما هو بدليلك لانها مهي التي في غسلها الخلاف الذى ذكره الوجوب والسنية وأما المعفوعنها فمساها من ذوبان تقاحشت والافلا (قوله عن ثوب مصل) أى مرید الصلاة لا المصلى بالفعل لانه يقتضى انه لا يطلب بالازالة الا اذا شرع فيها بالفعل وهو باطل أما لو كان غير مرید للصلاة وكان جسده نجاسة فان كان مرید الطواف أو لمس مصحف وكانت النجاسة في عضو من أعضائه وضوئه وجبت الازالة لأجل صحة الوضوء المتوقف عليها صحة الطواف وجواز من المصحف وان كانت في غير أعضائه الوضوء وجبت الازالة في الطواف ونذبت في مس المصحف بناء على المعتمد من ان التطيب بالنجاسة مكره كإله لو كان غير مرید للطواف ولا لمس المصحف ولا للصلاة فانها تنسب الازالة فقط كانت في أعضاء الوضوء

أم لا بناء على المعتد المتقدم (قوله يعني) أي شبهه بمجمله وأشار بهذا إلى أن المراد بانثوب محمول المصلي
 لخصوص ما يسلك في العنق والاسماحت المبالغة على طرف العمامة وإطلاق الثوب على المحمول
 مجاز مرسل من إطلاق اسم المزموم وإرادة اللازم أو إطلاق الخاص وإرادة العام وليس من مجمله
 زمن الدابة المحاملة للنجاسة أو المتنجس إذا جعله في وسطه وأولى تحت قدمه لأن الحمل ينسب
 للدابة فلا تبطل صلاته ما لم تكن النجاسة في وسط الحمل الذي في وسطه والابغلت بخلاف حمل
 السفينة المحاملة للنجاسة إذا جعله في وسطه فانها تبطل لأن الحمل ينسب إليه لعدم حياتها وأما
 إذا جعله تحت قدمه فلا يضر لأنه كطرف الحصى قال في المبحر ولعل البطلان في حمل السفينة الذي
 جعله في الوسط مقيد بما إذا كانت السفينة صغيرة مكره تحريكها وإن لم تحرك بالفضل والأقل بطلان
 تأمل ولو كانت الحزمة مضروبة على الأرض وهي متنجسة وصل شخص داخلها ولا يصح سقوف
 الحزمة رأس المصلي فانها تبطل صلاته لأنه بعد جاملا لها عرفا فهي كالعمامة لا كاليت كما نقله البرزلي
 عن شيخه ابن عرفة (قوله والحمل) أي والسبب والخبر وغير ذلك (قوله ولو كان) أي الثوب بمعنى
 مجمله طرف عمامة أو طرف ردائه الملقى بالأرض ورد بلو على ما نقله عبد الحق في النكت أن طرف
 العمامة الملقى بالأرض لا يجب إزالة النجاسة عنه وهو مقيد بما إذا لم يتحرك بركبه أما إن تحرك بركبه
 فكالترب أتما كما يفيد كلام ابن الحاجب وابن ناجي في شرح المدونة وابن عات و لكن نقل ح عن
 عبد الوهاب ما يقتضي إطلاق الخلاف وهو ظاهر المصنف ولذا قال الشارح تحرك بركبه أم لا انظر
 بن فلو كان الوسط على الأرض نجسا واخذ كل طرفا بطلت عليه ما على الظاهر ونظريه ع عند قوله
 وسقوطها في صلاته مبطل انظر مبحر (قوله من باب خطاب الوضع) أي وهو خطاب الله المنعني يجعل
 الشيء سبيبا أو شرطا وما نعتا يجعل الطهارة شرطا في صحة الصلاة وجعل المحدث مانعا من صحتها وعن
 ملاك النصاب سبيبا وجوب الزكاة وأما خطاب التكليف فهو خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين
 بالطلب والأباحة وقوله من باب خطاب الوضع أي من أفراد متعلق خطاب الوضع (قوله هي من
 حيث تعلق الأمر بازالتها الصغير راجع للطهارة وكان الأولى أن يقول هي من حيث تعلق الأمر بها
 ويحذف إزالتها لأن الطهارة لم تعلق الأمر بازالتها بل بتحصيلها فتأمل (قوله فالخطاب بها خطاب
 تكليف في خطابها الولي هذا مبني على أن أقسام الحكم الشرعي خمسة كلها مشروطة بالبلوغ كما
 اختاره المحلى وغيره وهو خلاف الصحيح عندنا إذا الصحيح كما ذكره ح فيما يأتي أن الخطاب بالصلاة
 هو الصغير كما صححه ابن رشد في البيان والمقدمات والفرافي والمقرئ في قواعده وإن البلوغ إنما هو شرط
 في التكليف بالوجوب والحرمات لا في الخطاب بالنذر والكراهة فكذلك إزالة النجاسة الخطاب
 بها الصغير لأوله لكن ليس مخاطبها على سبيل الوجوب أو السنية كخطاب البالغ المذكور
 هنا بل على سبيل النذر فقط وح فلا يدخل في كلام المصنف بل يقتصر كلامه على البالغ فقط
 إلا أن يقال المراد بأوجب هنا ما توقف صحة العبادة عليه كما في ح لا ما يأنم بتركه وهذا يصح دخوله
 في كلام المصنف ابن (قوله خطاب وضع) أي الخطاب بها خطاب وضع ح في خطابها الصبي
 لا الولي (قوله كذا دخل انفه الخ) فن كتحل برارة خنزير غسل داخل عينيه أن لم يتخش ضرا بالفسل
 والأكانت مجزوزا عنهم لم يطالب بازالتها وإن نزل دم من أسنانه غسل داخل فقه وكذا يغسل ما قدر
 عليه من صماخيه إذا دخل فيها نجاسة ولا يكفي غلبته أن يرقى والدع بل لا بد من المطلق وأدخل
 بالحقاف باطن الجمدة كالمعدة بالنسبة لما أدخله فيها من النجاسة ولذا قال ولوأ كل أو شرب
 وأما ما لم يدخله وتولد فيها فلا حكم له إلا بعد انفصاله (قوله من المباطن) أي ولذا كانت المضمضة

والاستنشااق ومع الاذن في الوضوء والغسل سنة لا واجب ولم يجعلوا داخل الاذن والانف والقدم
من الظاهر في طهارة الحدث للشقة بتكرره (قوله وجب عليه ان يتقايه هذا رواية مجيد بن
المواز وقال النونسي ذلك الاكل والشراب لغو فلا يؤثر بتقايه ولا باعادة وكلام ابن عرفة يفيد ان
الراجع رواية محمد وقال القراني انه المشهور (قوله وجب عليه ان يتقايه ان قلت قد استمرت
المعدة بخسة قلت انه عاجز عن تطهير نفس المعدة فأمرناه بما يقدر عليه من التقايه والظاهرة انه اذا
قدر على تقايه البعض وجب لان تقليل النجاسة واجب (قوله والواجب الخ) اي والابتعاياه
مع الامكان وجب عليه الاعادة ابدى في الوقت وبعده لكل صلاة لاها في كل صلاة لاها
مدة ما يرى بقائه النجاسة في جوفه بعيدها في الوقت وبعده ولا فرق في هذا التفصيل بين ان يكون
تعاين النجاسة عمدا او سهوا او غلبة او ضرورة او لظنه انها غير نجاسة (قوله مدة ما يرى الخ) اي
يقع الاوطان او شكوا وقوله مدة ما يرى بقائه النجاسة في بطنه اي مدة ما يرى بقائه في بطنه بصفة النجاسة
فان كانت خرامتلا وجبت الاعادة مدة ما يرى بقاها في جوفه خراما وما بعد ذلك فهي بمثابة العذرة
انظر طري (قوله لعجزه عن ازالتها) اي والعاجز لا تبطل صلاته اذا صلى بها وظاهره انه لا نهي عليه
وان صلاته صحيحة سواء تاب ام لا وهو كذلك كما صرح به ح خلافا لما في خش انظرين (قوله
ماتمسه اعضاؤه) اي ولومن فوق حائل عليها فمس الاعضاء للنجاسة ولو كان على الاعضاء حائل
مضر (قوله في صحيحة على الراجح) اي لانه لا يجب عليه ازالة النجاسة عن محل ايمائه لعدم
مساهة اعضائه له بالفعل قال في المجمع والظاهر اعتبار المس بزايد لا بحس بالاولى من المحائل وقال
شيخنا المس بالشعر كما مس بطرف الثوب فلا يضر منه للنجاسة (قوله ولان كانت) اي النجاسة
وقوله تحت صدره اي المصلى (قوله كالوفرش حصيرا) اي وفروقة وما ذكره من عدم الضرر
في هذه هو المشهور خلافا من قال بالضرر (قوله بأسفلها) اي بباطنها المقابل للارض (قوله
فلا يضر الاولى فلا يباطل بازالتها (قوله ولو تحرك بحركته) هذا هو المذهب خلافا من قال
ان تحركت بحركته ضرر الا فلا (قوله ما زاد عن ماتمسه اعضاؤه) فشكل طرف الحصير الطويل
والعرضي والسلكي فلا تجب ازالته عنه (قوله او طرف رداءه) كما قالوا تحف بطرف حرامه وفرش
الطرف الا تحرك على النجاسة وصلى فلا ينفعه ذلك وتبطل صلاته (قوله في البيان) كتاب لابن
رشد شرح على الغتية وكما شهره ابن رشد في البيان شهره عبدالحق في النكت وشهره ايضا ابن يونس
والمرايد بكونه شهره انه حكى تشهيره اذ كان المشهور (قوله او واجبة) قال اللخمي وهو مذهب
المدونة (قوله وجوب شرط) اي بحيث اذا ترك بطلت الصلاة وحيث قد اريد بالوجوب ما توقف
صحته العبادة عليه لا ما يتأب على فعله ويعاقب على تركه وعلى هذا فيكون مصل في كلام
المصنف شاملا لم يرد صلاة النافلة ولا سبى ترك القول بالنسب لانه شاذ لا يلتفت اليه وهناك قول
رابع يقول بالوجوب مطلقا سواء كان ذكر ام لا قادرا ام لا وهو مثل مذهب الشافعي وهذا القول
لابن القريج وعلى هذا فن صلى بالنجاسة بطلت مكان ذا كرا والاقادرا ولا (قوله ان ذكر
وقدر) قيد في الوجوب فقط واما القول بالنسبة فهو مطلق سواء كان ذا كرا قادرا ام لا كما قررنا ابن
مرزوق وح والمنائوي والشج احمد الزرقاني وعائى عبق تبعا لجمع من انه قيد في الوجوب
والنسبة معافه وغرظا ه لانه لا يخطع من تنقض السنة من نذب الاعادة في العجز والذيان فان
قلت جعل القول بالسنة مطلقا برعله انه يقتضى ان العاجز والناسي مطالبان بالازالة على سبيل
السنة مع انه قد تقرر في الاصول امتناع تكليفه ما لرفع القلم عن الناسي ولكن يكون تكليف العاجز

من تعكف ما لا يطاق قلت من قال بالسنية حالة العجز والفسيان اراد عجزتها من نسي
 الاعادة في الوقت بعذر وال العذر وليس مراد طلب الازالة لعدم امكانها والحاصل ان السنية
 في حق العاجز والناسي مصروفة لطلب الاعادة في الوقت لا لطلب الازالة لعدم امكانها وقد يقال
 ان (عج) نظرا الى رفع طلب الازالة عنهما حال العذر فقال انه قيد فيهما وغيره نظرا الى طلب الاعادة
 منهما في الوقت فقال انه قيد في الوجوب فقط وكلاهما صحيح وعاد الامر في ذلك ليكون الخلاف لفظيا
 انظر بن (قوله وقدر) أى على الازالة بوجوده مطلق بربل به أو ثوب أو ممكن ينقل اليه
 طاهر (قوله أو عاجزا) أى عن ازالتهما (قوله الظاهرين للاصغر) ارادتهما في ذلك الجملة لكن
 على القول بأنها بدل من الظاهر تعاد جعة ان أمكن والا فهل تعاد ظهرا ولا تعاد قولان وعلى انها
 فرض يومها فلا تعاد ظهرا فاعاد هل تعاد جعة أم لا والثاني ظاهر كلام المصنف في شرح المدونة فان
 قلت هل العبرة بدارك الصلاة كلها أو ركعة وهما قلت المأخوذ من كلام ابن عرفة الثاني (قوله
 للاصفرار) أى فاذا ضاق الوقت اختص بالاخيرة (قوله وفي العشائين للفرج) ولوصلى الوتر على
 ما ينبغي لان الاعادة للخلل الحاصل فيها والظاهر كما قال بعضهم اعادة الوتر انظر حاشية شيخنا (قوله
 وقياس أى وقياس مذهباى والموافق للقياس ان يكون مذهبه اعادة الظهري للغروب قياسا على
 العشائين وعلى الصبح فان كلامهما لا يعدل لاختيارى والحاصل أن القياس ان تكون الاعادة في
 أى قياسا لمعالي الظهري في اعادتهما لا لاختيارى والحاصل أن القياس ان تكون الاعادة في
 السجل على غلط واحد (قوله فكما لا ينقل في الاصفرار الخ) فيه ان كراهة النافلة ليست خاصة بما بعد
 الاصفرار بل تكراه النافلة من بعد صلاة العصر فلو اعتبرنا كراهة النقل لما أعيد بعد العصر وقد يقال
 النافلة وان كرهت بعد العصر لكن لاشت في أن الكراهة بعد الاصفرار اشد منها قبله بدليل جواز
 الصلاة على المجازة وسجود التلاوة قبله وكراهته بعده (قوله في الدليل كله) أى فلذا قبل باعادة
 العشائين للفرج (قوله لا ضرورى للصبح) أى فاختيارها امتد للطلوع وحينئذ فقها ان تعاد فيه
 فروعى ذلك القول وقلنا باعادتها للطلوع (قوله انه لوصلى) أى بالنجاسة بعد خروج الوقت ناسيا لها
 أو غير عال بها أو عاجزا عن ازالتهما علم أو قدر على ازالتهما بعد الفراغ منها فلا شيء عليه والحاصل انه
 لا يعيد الفاشية لازوقتها يخرج بالفراغ منها وكذا لا يعيد النافلة الا ركعتي الطواف وفي كبير
 (نخش) ان صلى النقل بالنجاسة عامدا لم يجب قضاؤه لانه لم ينعقد (قوله في ذلك قدر ذلك اشارة الى
 أن خلاف ممتد اخره مخذوف والمشار له ما ذكر من الاستفهام وفي الكلام حذف مضاف أى في
 جواب ذلك الاستفهام خلاف (قوله خلاف) أى بالسنية والوجوب (قوله لفظي) أى وهو
 لفظي (قوله لا يفاقهما الخ) أى القولين وح فلا تمرة لذلك الخلاف فهو لفظي راجع لفظ
 والتعبير عن حكم ازالة النجاسة ببعضهم عبر عنه بالوجوب وبعضهم عبر بالسنية مع اتفاقهما في المعنى
 (قوله المذاكر القادر) أى على اعادته من صلى بالنجاسة ذكرا قادرا (قوله ابدأ) أى في الوقت المذكور
 وبعده (قوله في الوقت) أى التمتع (قوله قاله ح) فيه ان هذا جمل للمصنف على خلاف ظاهره لان
 اصطلاحه انه يشير بخلاف الى الاختلاف في التشهير لا للاختلاف في التعبير والا قرب ما قاله عجم
 من ان الخلاف حقيق وقول المصنف خلاف معناه خلاف في التشهير (قوله ورد) أى ورد عجم
 ما قاله ح قائلا لا حق ان الخلاف - بقي لانها وان اتفقا على الاعادة ابدأ عند القدرة والعجز لكن
 الاعادة واجبة على القول بالوجوب ونذب على القول بالسنية وبأن القائل بالوجوب يرد ما تمسك به
 القائل بالسنية من الدليل والقائل بالسنية يرد ما تمسك به القائل بالوجوب كذا قال عجم ورده عليه بأن

ابن رشد بعد ما ذكر القول بأن إزالة النجاسة سنة قال وعليه فالصلى بها ما دامت بعيدا وجوبا
 كما قيل في ترك سنة من سنن الصلاة عمدا فيعلم من هذا ان العامد التقادر بعيدا وجوبا على كل
 من القول بالوجوب والسنة **وح** فالخلاف لفظي كما قال **ح** وبعد هذا فاعلم ان ابن رشد له
 طريقة والقرطبي له طريقة فالقرطبي يقول على القول بالسنة بعيد المصلى بالنجاسة في الوقت
 فقط - واما كذا كرا ام لا قال - راعى الازالة او عاجز او ابن رشد يقول على القول بالسنة بعيد العامد
 القادر ابدا وجوبا والعاجز والمناهي في الوقت فمن قال ان الخلاف لفظي فقد نظر بطريقة ابن رشد
 ومن قال انه حقيقي فقد نظر بطريقة القرطبي وهو الموافق لما ذكره من ترجيح القول بالسنة
 ومن البناء على القول بالوجوب تارة وعلى القول بالسنة تارة اخرى وبهذا تعلم ان قول عجم ان
 العامد التقادر بعيدا وجوبا على القول بالوجوب وينبغي القول بالسنة لاسلف له فيه كذا قرر
 شيخنا **(قوله)** وسبقوها في صلاة بمطل ما ذكره المصنف من البطلان تبع فيه ابن رشد
 في اقتدات وذكره ابن رشد في سماع موسى بن معاوية ايضا وفي المواقي من نقل الباسجي عن
 سحنون ما يفيد **وح** في دفع اعتراض طائي على المصنف بانه لاسلف له في التعبير بالبطلان
 والمدونة قد قالت وان سقطت عليه وهو في صلاة قطعها والقطع يؤذن بالانقطاع واختلوا هل القطع
 وجوبا او استحبابا انظر بن **(تنبيه)** موت الدابة وجعلها بوسطه كسقوط النجاسة عليه على
 انظارها والمسألة محل نظر **(قوله ولو ماء وما)** أى ويستخلف الامام اذا قطع **(قوله)** ان
 استقرت عليه أى بان كانت رطبة ولم تنحدر وجا صله ان الصلاة باطله وبقطعه ان وجد ما ذكر
 من اقبود النجاسة وحل ولو جعة ورجحه سند او الجمعية لا يقطعها لذلك قولان فان تخلف واحد منها
 فلا يقطعها او يقطعها وهي صحيحة ولا يبعد ما بعد ذلك **(قوله)** ولم تكن مما يفي عنه والالم يقطع
 لصحة الصلاة **(قوله)** اختياريا او ضروريا هذا هو الظاهر كما يدل له ما يأتي في الزفاف
 وتخصيص **ح** له بالضروري واما الاختياري فانه يقطع فيه مطلقا فيه نظر بن قال في المح
 واذا اتمم ادى لضيق الاختياري فلا يبعد في الضروري على الظاهر لانه كالعاجز وكضيق الوقت
 ما لا يقضى كجنازة واستسقاء وعيد مع الامام فلا يقطع **(قوله)** بان يبقى منه أى بعد ازالته
(قوله) وان لا يكون ما فيه النجاسة محمولا لغیره والا فلا يقطع لعدم بطلانها وذلك كما لو سقط ثوب
 شخص متنجس لا بس له على فصل أو تعاقب صبي نجس الثياب أو البذر بمحل والصبي مستقر بالارض
 فالعلة صحيحة على الظاهر خلافا لما ذكره بن من البطلان في الاولى فينا على مسألة
 الخيمه المتقدمة وذلك لان الخيمه محمولة للصلى بخلاف الثوب النجس هنا فانها محمولة لغیره ومحل
 صحة الصلاة هي اذا كان المصلى لم يسجد على تلك الثوب ولم يجلس عليها فان جلس ولو ببعض
 اعضائه عليها أو سجد بطلت صلاته **(قوله)** وتجرى هذه القود النجسة أى ما عدا الاول وهو
 استقراره لعلها لان الفرض هنا انها مستقرة عليه في هذه المسألة اعني ما اذا ذكرها أو علمها فيها
 تكون صلاته باطلة ويقع اذا وجدت الشروط الاربعة فان تخلف واحد منها تمسدى على صلاته
 ولا يبعد ما تحتها **(قوله)** كذا كرها فيها ظاهره سواء نسبها بعد الذكرا لا وهو كذلك ان مجرد
 الذكرا فيها تبطل على الاصح بناء على القول بوجوب الازالة افاده شيخنا **(قوله)** أو علمه فيها
 شمل ذلك علمها في عمامته بعد ان سقطت أو في موضع سجوده بعد ان رفع منه وهو الاربع وفاقا
 لغتوى ابن عرفة كما في **ح** وغيره **(تنبيه)** اذا علمها موم بامامه أراه اياها ولا يسها فان بعد فوق
 الثلاث صفوف كله واستخلف الامام فان تبعه الموموم بعد الرؤية بطلت على المومومها ايضا **(قوله)**

وهذا أى ما ذكره المصنف من بطلان الصلاة في المسألتين (قوله فلا تبطل) أى ويندب له إعادتها في الوقت وبعده على ما تقدم لعرج وهلى ما للقرطبي يندب له الإعادة في الوقت فقط (قوله يدل على أنه) أى القول بصحة الصلاة في المسألتين وعدم قطعها أصلاً (قوله متعلقة به) أى لم يوجبها وهو حال من اسم كان وهو النجاسة أى حالة كون النجاسة متعلقة بالذلل لم يوجبها (قوله فخلعها) أى وهو يصلى بان سئل رجله من النعل من غير رفع للنعل (قوله ولو تحرك) أى النعل بجركته حين سئل رجله منها لأنها كالحصير وما ذكره هو المعتمد خلافاً لمن قال وهو ابن قدامح إذا تحركت بجركته حين سئل رجله منها فإنها تبطل مثل ما إذا رفعها فاعول عليه أنه أن مدار البطلان على رفعها فإن رفعها بطلت والأفلا ولو تحركت بجركته (قوله ومعه ولم يخلعها) أى بان كل صلاته بها (قوله حيث يلزم الخ) هذه محتملة للتقييد أى إذا كان يلزم على عدم خلعها حاملها الخ (قوله والأفلا) أى والأبلى لم عليه جملها فلا تبطل كما إذا كان يصلى على جنازة أو يصلى بالأياء وهو قائم أو كان يخلع رجله منها عند السجود ومثل ذلك لو وقف بفعل طاهرة على نجاسة جافة لم تنعاق بالنعل فلا تبطل صلاته إذا رفع نعله عند التذكر أو العلم ووضعها على أرض طاهرة وجل بعض الشراح كلام المصنف على هذه الصورة وذكر أن النجاسة إذا كانت رطبة وتعلقت بأسفل النعل فإن الصلاة تبطل لأن النعل كالثوب سواء خلع النعل من رجله أم لا والحق ما قاله الشارح كفى طفى قال ابن ناجي والفرق بين النعل يترعها فلا تبطل صلاته والثوب تبطل ولو طرحتها أن الثوب حامل لها والنعل واقف عليه والنجاسة في أسفله فهو كما لو بسط على النجاسة جألاً كسيفا (قوله وأودخل على ذلك) أى في مسألة المجاوزة والأياء وكذا في مسألة المصنف أيضاً على المعتمد كفى طفى وسواء توافى بخلعها أم لا (قوله من علمها بصلته الخ) أى فإن ظاهره العموم كما إذا علمها بعلاده أو بأسفله (قوله وعفى عما يعسر) أى عما شق الانفكاك منه والمتباعد عنه (قوله كحدث الخ) المراد بما يحدث الجنس فيشمل أثرها ولم يقل كاحداث مستحكة لثلاثتهم وهم العفو مقصور على حصول جمع من الاحداث (قوله أو غيرهما) أى كعاط ومني وفي الذخيرة فرع إذا عفى عن الاحداث في حق صاحبها عفى عنها في حق غيره لسقوط اعتبارها شرعاً وقيل لا يعفى عنها في حق غيره لأن سبب العفو الضرورة لم توجد في حق الغير وثمرة الخلاف تظهر في جواز صلاة صاحبها ما بغيره وعدم المجاوزة في الأول تجوز وتكره على الثاني وانما لم يقل بالبطلان على انشائي لأن صاحب السلس صلاته صحيحة للعفو عن النجاسة في حقه وصحت صلاته من الثبوت لأن صلاته ترتبطه بصلاته وصلاته صحيحة فلم ترتبط بها كذلك (قوله) أى مما لازم كثيراً تفسيره باللازم لأن المستحكي معناه القاهر للشخص ومعلوم أنه لا يكون قاهراً للشخص إلا إذا لازمه كثيراً (قوله فيعفى عما أصاب منه) أى ولا يجب غسله ولا يسن وقوله فيعفى عما أصاب منه أى الثوب والبدن وأما المكان فقال نخ لم يند كروم والظامران يقال إن أصابه في غير الصلاة فظاهر أنه لا عفو لانه يمكن أن يتحول منه إلى مكان طاهر وإن أصابه وهو في صلاته فهو من جملة ما هو ملابس له ويعسر الاحتراز منه اهـ بن وقوله فيعفى عما أصابه منه أى وأما كونه يتعفى الوضوء أولاً فثبت آخره محل خصه بأقضى في نواقض الوضوء وما صله أنه لا لازم كل الزمن أو جلّه أو نصفه فلا يتعفى وإن لازم أقل الزمن تنقض مع العفو عما أصاب منه وانما عفى عما أصاب من الحدث اللازم مطلقاً وفصل في نقض الوضوء لأن ما هنا من باب الاخبات وذلك من باب الاحداث والاخبار أسهل من الاحداث (قوله بأسو جمعه) وبأسير والموايد بالاسور التثبت في داخل يخرج الغائط بحيث يخرج منه وعليه بلولة أو نجاسة

فيرده يدها وغيرها كخرقة الى محله فتلوث يده من البلولة التي عليه او من النجاسة الخارجة معه
 فيعفى عما أصاب اليد أو الخرقه من ذلك الخارج ان كثر ارد كثر ارد فلا مفهوم للبدل في كلام
 المصنف ولا ليد (قوله ان كثر ارد) أى سواء اضطر لرداه لان الغالب اضطراره لرد
 كفى ح وفي عب الظاهر ان خروج الصرم كالبا سورد في عما أصاب اليد من النجاسة
 الخارجة معه ان كثر ارد قياسا للمرم على الباسور بل قرر شيخنا ان مثل الباسور اثر الدم ونحوه
 (قوله ان يكون) أى ذلك الزائد على المرة (قوله ومثل اليد) أى في اعتبار كثره اذ
 في القوم عما أصابها الخرقه المتخذة لرد بها كالتعديل فلا يعفى عما أصابها اذا ردت بها الا اذا كثر
 الرد (قوله أو في ثوب) أى أو حصل بلل الناسور في ثوب أو بدن فانه يعفى عنه (قوله
 وان لم يكن الرد) أى الثوب أو بالبدن وذلك لمشقة غسلها بخلاف غسل اليد فانه لا مشقة فيه
 الا بالكثره (قوله وكثوب مرضعة وجسدها) أى لا مكانها فلا يعفى عما أصابها ان أمكنها
 التحول عنه (قوله ان احتاجت) أى غير الام للرضاع لفقرها وهذا قيد للعفو عن ثوب
 المرضعة اذا كانت غير أم فلا يعفى عما أصابها عند عدمه لان سبب العفو الضرورة بخلاف
 للشذلى انظر شب (قوله تحتها الجملة صفة لمرضعة لاحال لان مرضعة نكرة بلا مرسوم
 ومضاف اليه ولم يوجد شرط مجتبها منه (قوله بان نفسه) أى الولد وقوله تمنع وصوله أى
 البول أو العائط وأفراد الضمير لان العطف باو (قوله فاذا أصابها ثوب) أى من بوله أو فاضله
 (قوله عفى عنه غاية الامر انه يندب لها غسلها ان تفاحش ولا يجب عليها غسل ما أصابها
 من بوله أو عذرتة ولوراته كما يفهم من التوضيح وابن عبد السلام وابن هارون وصاحب الجواهر
 وابن ناجي خلافا لقول ابن فرحون ما رأته لا بد من غسلها له ولا يجب عليها النضح عند الشك
 في الاصابة والمحاصل انه لولا العفو لوجب عليها النضح عند الشك والغسل عند التحقق فالعفو استعاض
 بهذين الحكمين نعم يندب لها الغسل ان تفاحش انظر بن (قوله ومثلها الكنف) أى
 الذى ينزع الكنف والجزار الذى يذبح الحيوان فيعفى عما أصابها بعد التحفظ لان لم
 يتحفظا لعفو ويجب عليها الغسل عند تحقق الاصابة أو ظنها والنضح عند الشك (قوله
 وكذا من الحق بها) أى من الكنف والجزار (قوله لا اتصال عذرهم) أى لعدم مطهه فلا
 يمكنهم التحفظ من خروج النجاسة حتى في الصلاة فلا فائدة في اعدادهم الثوب بخلاف المرضعة
 ومن الحق بها وانما لم يوجبوا للرضعة اعداد الثوب لان اصابة النجاسة لها امر يتكرر فاشبه حالها
 حال المستسكع ومخفة أمر الزالة النجاسة (قوله لدره ذلك) أى لدفع النازل من ذلك السلس
 والدم (قوله ودون درهم) أى ولو كان مخلوطا بما أع ح حيث كان بالمائع دون درهم وأما لو صار دون
 الدرهم بالمائع أكثر من مساحة الدرهم فلا عفو وأشار الشارح بقوله مساحة أى ان الاعتبار بالمساحة
 لا الكمية فاذا كان دون مساحة الدرهم فالعفو ولو كان المم قدر الدرهم أو أكثر في الكمية
 وذلك كنقطة من الدم تخشنة قال بن واعلم ان هنا قواين أحدهما قول أهل العراق يعفى
 عن يسير الدم في الصلاة وخارجها فهو معتبر مطلقا في جميع الحالات والثانى للبدنة وهو ان
 اغتفاره مقصور على الصلاة فلا تقطع لاجله اذا ذكره فيها ولا يعيد ما اذا رآه خارج الصلاة فانه يؤمر
 بغسله ثم اخلفوا في قولها يؤمر بغسله خارج الصلاة فعملها ابن هارون والمصنف في التوضيح على
 الاستحباب وعلما عداياض وأبو الحسن وابن عبد السلام على الوجوب والظاهر ان المصنف جري هنا
 على مذهب العراقيين لقول ابن عبد السلام انه اظهر ولم يأتى ح عن سند ما يقتضى انه ظاهر

المذهب وقرره عجمي وح مذهب المدونة لكن اقتصر واعلى ان الامر فيها للاستحباب تبعا
للمصنف في التوضيح وابن هارون (قوله وهو ضعيف) اعلم ان المسألة فيها ثلاث طرق الاولى
طريقة ابن سابق وهي ان يادون الدرهم يعني عنه اتفاقا وما فوقه لا يعني عنه اتفاقا وفي الدرهم
روايتين والمشهور بعدم العفو والثانية لابن بشير مادون الدرهم يعني عنه على المشهور والدرهم
وما فوقه لا يعني عنه اتفاقا لانه ينزل الدرهم بقرقر رأس الخنثى والدرهم كثير وانما له مارواه
ابن زياد وقاله ابن عبد الحكم واقتصر عليه في الارشاد ان الدرهم من غير الدرهم وهذا هو الراجح وهذا
كاه من دم غير اتر دمل وأما اثره فيعني عنه مطلقا قل أو كثر اذ المينكا فان نكحي معنى عاقل كدرهم
فقط كما يأتي (قوله لا ما فوق الدرهم ولو اثر) أي خلافا للباقي القائل ان الاثر مفعول عنه مطلقا
ولو فوق درهم فهو قول ضعيف (قوله وفيه وصدید) أي وعني عن دون الدرهم من قيم وصدید
واما ما نخرج من نطق الجسد من حرا وناز فلا شك في نجاسته لكنه كثر الدمل يعني عن قليله وكثيره
اذ المينكا فان نكحي كان الخارج حكمه حكم الدم فيعني عن الدرهم ودون لا ما زاد على ذلك
وتخصيص المصنف هذه الثلاثة بالذکر مشعر بعدم العفو عن قليل غيرهما من بول واذ غائط أو منى
أو مذى وهو المشهور المعروف لا ما نقل عن مالك من اغتفار مثل روس الابن من البول وانما
اختص العفو بالدم وما معه لان الانسان لا يتخلو عنه لان بدن الانسان كالقربة المملوءة بالدم
والقيح والعديد فالاحتراز عن يسيرها عسرون غيرها من النجاسات نعم الحق بعضهم بالعفوات
المذكورة ما يغلب على الظن من بول الطرقات اذ الميتين فلا يجب غسله من ثوب او جسد او خف مثل
ان تزل الرجل من النعل وهي مبلولة فيصيبهما من الغبار ما يغلب على الظن مخالطة البول له اذ لا يمكن
التحرز منه ولان غبار الطريق الاصل فيه الطهارة فيعني عنه وان كان الغالب النجاسة (قوله
ولا مفهوم لهذه القيود) أي الاربعة وهي بول وفرس وغازي وارض حرب لان المدارع على مشقة
الاحتراز وحاصل الفقه ان كل من له معاناة للدواب يعني عما اصابه من بولها واوروثها وما كان
في الحضرة في السفر كان بارض الحرب او بارض المسلمين هذا حاصله واعلم ان ما ذكره الشارح
من ان ازوث كالبول في كونه معفو عنه هو ما في المنتقى ونقله ايضا عجمي عن بعضهم وان كان
الواقع في كلامهم التعبير بالبول كعبارة المصنف (قوله والراعي) أي والحمار والخدام
(قوله فلا يعتبر اجتهاد) أي في التحفظ بل العفو مطلقا تحفظ من ذلك ام لا لتحقيق الضرورة
(قوله واثر ذباب) أي صغير ومثله لا يمكن الاحتراز منه كبعوض وغل صغير واما اثرهم ورجل
الذباب والنمل الكبير فلا يعني عنه لان وقوع ذلك على الانسان نادر (قوله حل عليها) أي
حل الذباب على العذرة ثم حل على الثوب او الجسد (قوله حيث زاد الخ) أي المصيب أي حيث
كان المصيب زائدا على اثر الخ (قوله وموضع حجامه) أي انه يعني عن اتر دم موضع الحجامه
أو الفصادة اذا كان ذلك الموضع لومع عنه الدم انضر ربه المحتم من وصول الماء لذلك المحل ويستقر
العفو الى ان يبرأ ذلك الموضع ثم ان محل العفو اذا كان اثر الدم الخارج اكثر من درهمه والا فلا يعبر
في العفو ميع (قوله مسح الحجامه صفة لموضع ومثله موضع الحجامه موضع الفصادة او قطع
عرق (قوله أي ما بين الشرطتين معها) أي لا الشرطتين فقط (قوله على ما مر) أي من
الخلاف في ازالة النجاسة (قوله والايغسله وصلى) أي والابان برأول يغسل الموضع وصلى
(قوله بالنسيان) ادعيا اذا صلى بعد البرء ناسيا للغسل وهذا التأويل لابي محمد بن ابي زيد
وابن يونس (قوله فالعادم يعيد ابدا) أي ان محل العفو عن الاثر قبل البرء وقد ذهب عدم

البرء بوجود البرء وح فلا وجه للعفو **(قوله وبالأطلاق)** هذا تأويل أي عمران الفاسي
(قوله ليسارة الدم) أي ليسارة أثر الدم أي أن كونه أثر الاعتناء هو يسير في نفسه كذا يفهم من (بن)
 ونص عبارة قوله ليسارة الدم ليس المراد أنه دون درهم بل المراد أنه كونه أثر الاعتناء هو يسير
 في نفسه وقوله ومراعاة لمن لا يأمره بغسله يعني ما مر عن الساجي من العفو عن الأثر ولو زاد على الدرهم
 وعلى هذا فقوله بغسله أي الأثر لا الدم **(قوله ويرجع)** أي التأويل بالأطلاق **(قوله)** فبدخل
 طين الرش الخ) لكن ماء الرش ومستنقع الطرقات العفو فيه مادام بخلاف ماء المطر وطينه فان
 العفو فيه ما قبله بعدم الجفاف في الطريق كما ذكره الشارح بعد **(قوله)** بالمصيب أي بالطين
 المصيب للشخص فصدوق المصيب ما بين نحو المطر **(قوله)** والواو الحال) فيه نظير للبالغة ويكون
 تقدير ما قبلها هكذا وكهين مطرا اختلطت به أرواث الدواب والبرء بالبل وإن اختلعت به العذرة غير
 العذرة من النجاسات مأخوذ فيما قبل المبالة **(قوله)** وجب الغسل) أي لما كان أصابه منه
 قبل الجفاف فالعفو عما أصابه يستمر إلى الجفاف في الطريق فإذا حصل الجفاف فيها وجب غسل ما كان
 أصابه قبل ذلك **(قوله)** أي كانت النجاسة أكثر) أي من المين تحققة أو طنا وأما إذا شك في
 أهمها أكثر مع تحقق الإصابة أو كان الطين أكثر منها تحققة أو طنا أو تساوى فالعفو عما حصل ان
 الأحوال أربعة الأولى كون الطين أكثر من النجاسة تحققة أو طنا أو تساوى لها كذلك ولا شك
 في العفو وما أو الثانية غلبة النجاسة على الطين تحققة أو طنا وهو معفو عنه على ظاهر الحديث ويغسل
 على ما لا بن أبي زيد وهو قوله لأن غلبت الخ والرابعة أن تكون عينها قائمة وهي قوله ولأن
 أصاب عينها أو كلها مع تحقق وجود النجاسة في الطين وأما عدم الاحتياط والشك فيه فلا محل
 للعفو إذا حصل الطهارة **(قوله)** شأنه أن يطرح الخ) أي نحو المحلات التي تلي النجاسات فيها
 المأخوذة من المراحض ونحوها **(قوله)** وظاهرها العفو) أي إذا غلبت النجاسة وكانت مخالطة
 للطين وغير مقبزة عنه قل فيها ولا بأس بطين المطر المستنقع في السكك والطرق يصيب أثوب
 أو الخف أو النعل أو الجسد وفيه العذرة وسائر النجاسات وما زالت الطرق وهذا فيها وكانت الحياة
 يخوضون فيه ولا يغسلونه قال أبو محمد لم تكن النجاسة غالبية أو يكره لمسعين فمعة **(قوله)** ولا عفو
 قال ح عن ابن العربي والعلة تدور ذلك في الطرقات فان كثرت صار كروث الدواب أفاده (بن)
(قوله) غير المختلطة) أي بالطين أي بأن كانت مقبزة عنه **(قوله)** وأخر هذا الخ) يعني أنه إلى
 بقوله ولأن أصاب بينهما بعد قوله وظاهرها العفو لثلاثة وهما المراد وظاهرها العفو ولو أصاب
 عينها مع أنه لا عفو في هذه فلما أتى بقوله ولأن أصاب عينها علم أن المراد وظاهرها العفو إذا غلبت
 النجاسة وكانت مخالطة للطين ولم يصبه عينها (تنبيه) قيد بعضهم العفو عن طين المضرب إذا لم يدخله
 على نفسه فان أدخله على نفسه فلا عفو وذلك كان يعدل عن الطريق السائلة من الطين للتي فيها طين
 بلا زهر **(قوله)** عن متعلق ذيل أي عما يتعلق بذيل ثوب المرأة اليابس من الغبار النجس وظاهره عدم
 الفرق بين الحرة والأمة خلافا لابن عبد السلام حيث خصه بالحرة وحاصله أن ابن عبد السلام راعى
 تعليل الاستبراء الساق عورة فخصه بالحرة وغيره راعى جواز الستر فعمله لأن الجواز للحرة والأمة
(قوله) يابس صفة لذيل أي ناشف لا مبتل **(قوله)** مع حال الستر) من المعلوم أنه لا تعظيم للاستبراء إذا
 كانت غير لا بسعة الخف أو جوب فعلى هذا لو كانت لا بسعة فمأفدة وكان ذلك من زهائم لاوه
 كذلك كما نقله ح عن الساجي **(قوله)** عمران بنجس يابس) أي ثم عمران على ظاهره يابس بعد ذلك
 رفعت الرجل عن النجس اليابس بالحضرة أو بعده مهلة على تأويل ابن اللباد وهو المعتمد وقال غيره عمل

العفو اذا كان الرفق بالمحضة (قوله نجس يدي) ان قلت اذا كان الذيل يابساً والنجس كذلك فلا يتعلق بالذيل شيء منها فلا محل للعفو قلت قد يتعلق به غباره وهو غير معفو عنه في غير هاتين الصورتين (قوله يفتح الباء) أي على أنه مصدر بمعنى أغم الفاعل وقوله وكسرها أي على أنه صفة مشبهة (قوله طهارة لغوية) هذا جواب عما يقال اذا كانا يطهران بما يمران عليه بعد من طاهر يابس فلا محل للعفو وحاصل الجواب ان المراد يطهران طهارة لغوية لا شرعية لان الطهارة الشرعية لهما انما تكون بالمطلق (قوله من موضع) بيان لما (قوله كالتعليل لما قبله) أي فكان قائلاً قال له لا شيء عني عنهما فقال لانهما يطهران بما يمران عليه بعد من طاهر يابس (قوله ولو حذفه ماضر) أي لو حذف قوله يطهران وقال يمران بنجس يدي ثم يمران بطاهر بعده ماضر لان العفو حاصل بدون ذلك (قوله وعني عن مصيب خف) أي عما اصاب الخف والنعل من ارواث الدواب وابوالها لا عما اصاب الثياب من ذلك او الابدان (قوله أو نحوه) أي كالحرق ولا يشترط زوال الريح (قوله بموضع بطرقة الدواب كثيرا) أي كاطرق المشقة لاحتراز فيها عما ذكر قال (بن) وهذا القيد نة في التوضيح عن سحنون والظاهر اعتباره وفي كلام ابن المحجب اشارة اليه لتعليقه بالمشقة والمشيقة انما هي مع ذلك وانما سكبت المصنف عنه هنا لانه قدم ان العفو وانما هو لعدم الاحتراز وعلى هذا فلا يعني عما اصاب الخف والنعل من ارواث الدواب بموضع لا بطرقة الدواب كثيرا ولولا ذلك (قوله وكذا ان جفت) أي وكذا يعني عن الخف والنعل اذا جفت النجاسة المذكورة (قوله لا من غيره) أي لان كان المصيب للخف والنعل من غيره (قوله فلا عفو) أي ولا بد من غسله قال ح نقل عن ابن العربي والعلامة تدور ذلك في الطرقات فان كثر ذلك فيها صار كروث الدواب اه (بن) (قوله واذا كان لا عفو الخ) حاصله ان الخف اذا اصابه شيء من النجاسات غلبت ارواث الدواب وابوالها كخثر الكلاب او فضله الا دمي او اصابه دم فانه لا يعني عنه كغيره ولا بد من غسله واذا قلنا بعدم العفو وقد كان ذلك الشخص حكمه المسح على الخف وليس معه من الماء ما يتوضى به ويزيل به النجاسة بأن كان لا ماء معه اصلا لانه متطهر قدم مئخ على خفه واصابته نجاسة او كان اتتس وضوءه وليس عنده من الماء ما يكفي الوضوء والمسح دون زالة النجاسة ولا يمكنه جمع ما عساه من غير تغير ليزيل به النجاسة فانه يتزوء وينتقض وضوءه بمجرد التزوع في المسألة الاولى وينتقل للتمرير ويطل حكم المسح في حقه ولا يكفيه ذلك لان الوضوء له بدل وغسل النجاسة لا بد له واخذ من هذا تقديم غسل النجاسة على الوضوء في حق من لم يجزئ من الماء الا ما يكفي لاحدى الطهارة بن وه صرح ابن رشد وابن العربي وروى عن ابن عمر ان انه يتوضأه ويصلي بالنجاسة ثم ان كلام المصنف مبني على القول بوجوب ازالة النجاسة اما على القول بالسنة فانه يفي نحوه من غير تزوع ويصلي بالنجاسة محافظة على الطهارة المائية (قوله وقد كان فرضه) أي حكمه (قوله أي من حكمه المسح الخ) اشار الشارح بهذا الى ان خلع الخف ليس محتصا بن مكان على طهارة مسح فيها بالعل بل يدخل من لم يتقدم له مسح اصلا بأن لديه على طهارة واصابته النجاسة وهو متطهر اوردته بالتقصا وضوءه وقد تبع الشارح في ادخال هذه الصورة في كلام المصنف تحت التابع لابن فرحون في شرحه لابن الحاجب قال طفي وما قاله غير صحيح بل المسألة مفروضة فيمن تقدم له مسح وضوءه باق واصاب خفه نجاسة لا يعني عنها ولا ماء معه لانه في هذه تردد في انه هل يغتسل وينتقض وضوءه بالتزوع ويتيمم بيه ويصلي بالنجاسة تعاقبة على الطهارة المائية فقد ذكر المصنف الحكم بقوله فيخلعه المسح الخ اما من لم يتقدم له مسح وضوءه

باق أو انتقض وضوءه فلا اشكال في نزعه ولا يحتاج للتنبيه عليه اذ نزعه لا يوجب له نقضا فلا
 يثوبهم انه لا ينزعه قال (بن) ان قلت يمكن ان تصور المسألة بغير المسامحة اذ البس الخف على طهارة
 وانتقض وضوءه ومعه ما قليل لا يكفي الغسل النجاسة أو للوضوء مع المسامحة فهذا يتردد هل يوضأ
 ويمسح فيصلي بالنجاسة أو يخلعه ويتيمم لقصور المسامحة عن غسل رجله **و ح** فيصح حمل المسامحة
 على من حكمه المسامحة كما قاله ابن فرحون ومن تبعه قلت لا يصح دخول هذه في كلام المصنف لآمرين
 الاقل ان خلع الخف في حقة غير معين لان له ان يغسله ويتيمم الثاني اننا لانسلم انه يتاخر التردد في هذه
 الصورة لقد شرط المسامحة وهو طهارة الجمل فلا يثوبهم صحة الوضوء حتى يتردد بينه وبين التيمم **و ح**
 فلا يحتاج الى التنصيص عليها اه (قوله لا مامعه) أي الذي لا مامعه معه ما أصلا والحال انه مسامح على
 النجاسة وهذا صادق بصورتين على ما قاله الشارح ما اذا لم يكن معه ما أصلا والحال انه مسامح على
 الخف وبقا على طهارته أو لم يمسح عليه بان كان لبسه على طهارة والحال انه حين الاصابة غير متطهر
 وما اذا كان معه ما لا يكفي الوضوء وازالة النجاسة معا والحال انه غير متطهر فقول الشارح والحال انه
 متطهر راجع لثبوت المسامحة عليه وليس راجعا لقوله أو لبسه على طهارة لفساد المعنى لانه اذا لبسه
 على طهارة واستمرت وتنجس الخف فانه يخلعه ويصلي بتلك الطهارة وقوله أو غير متطهر أي او كان غير
 متطهر والحال انه لم يجد الخ (قوله لم يجد ما ذكر) أي من الخف والنعل (قوله أو لم يقدرا الخ)
 أي أو وجدهما ولكن لم يقدرا الخ (قوله حتى اصيبت رجله بذلك) أي بآراء الدواب وآبائها
(قوله مع الاتيان باصطلاحه) أي لان الواقع ان هذا ترددتا تخير في الحكم لعدم نص المتقدمين
 عليه (قوله وواقع على ما رآه) اعلم ان الشخص اما ان يكون مارا تحت سقائف مسلمين او كفار
 أو مشكوك فيهم وفي كل امان يتحقق طهارة الواقع عليه من تلك السقائف أو تظن طهارته أو تتحقق
 نجاسته أو تظن أو يشك فيها فهذه خمس عشرة صورة فان تحققت طهارة الواقع أو ظنت أو تحققت
 نجاسته أو ظنت فالامر طاهر وكلام المصنف ليس فيه ذلك فهذه اثنتا عشرة صورة وانما كلامه فيما
 اذا كان مارا تحت سقائف مسلمين أو مشكوك فيهم وشك في نجاسة الواقع فانه يحمل على الطهارة ويعني
 عن الفحص عنه ومفهومة صورة واحدة وهي ما اذا كان مارا تحت سقائف كفار وشك في نجاسة
 الواقع فانه يكون نجسا ولا يحتاج لسؤالهم فلو سألهم واخبروا بالطهارة لم يصدقوا وان اخبروا بطهارة
 الواقع من يوثقهم لم يصدق ان كان عدل وابية (قوله صدق المسلم) أي ان اخبر بخلاف
 الحكم كلوا خبرا بالنجاسة ان بين وجهها أو اتقاء مذهبا واما ان اخبر بالطهارة صدق مطلقا وان
 لم تعرف عدالته والحاصل ان المسلم يصدق مطلقا اخبر بطهارة الواقع أو نجاسته الا انه ان اخبر
 بالطهارة صدق مطلقا وان اخبر بالنجاسة فلا بد من عدالته وبإنيته لوجه النجاسة أو موافقة
 في المذهب لمن اخبره (قوله والاندب الغسل) أي والابار اخبر بالنجاسة ولم يبين وجهها
 ولم يتقيا في المذهب ندب الغسل (قوله لا الكافر والفاسق) أي فلا يصدق ان اذا اخبر الاول
 بالطهارة واخبر الثاني بالنجاسة (قوله قلنا نعم الخ) قال بن فيه نظر اذا الواقع من يوثق
 المسلمين محمول على الطهارة لانها الاصل فلا محل للعقوب ولا لوجوب السؤال فلما ظهر في الجواب ما قاله
 الشيخ احمد الزرقاني وحاصله ان الماء الساقط كان الغالب فيه النجاسة كان الاصل وحب غسله
 لكن عني عنه لكثر سقوط الما من السقائف وحاجة الناس للروحتها اه (قوله فان اخبر
 بطهارة المشكوك فيه) أي الواقع من بيت الكافر (قوله صدق المسلم العدل) أي ولا يصدق
 الكافر في اخباره بطهارته كالم (قوله وعني عن كسيف الخ) أي عن مصاب كسيف اذا معني

للعفوع ذات السيف ونحوه وحاصله ان كل ما كان صلبا قتيلا وكان يخشى فسادا بالغسل كالسيف ونحوه فانه يعني عما اصابه من الدم المباح ولو كان كثيرا خوفا من افساد الغسل له (قوله صقيل) أى صقول لاخر بشة فيه والافلا عفو (قوله ومراة الاولى اسقاطها لانه يعني عما اصابه من الدم مطلقا ولو كان غير مباح لتكرار النظر فيه المألوف شرعا دون السيف والمدية قاله شيخنا وقد يقال ان قد الشارح التمثيل للشابه للسيف في الصقالة وان اختلغا في المحكم تأمل (قوله) وسائر ما فيه صقالة وصلابة اشار الى انه لا بد في العفوع من الامرين ونظام يذكرا المصنف الصلابة لانه مثل بالسيف وهو لا يكون الاصلبا (قوله) لا فسادا متعلقا يعني أى لا جمل دفع افساده الحاصل بقسلة لا التحصيل افساده (قوله واحسن) أى لان الافساد فعل الفاعل فلا يتصف به السيف وانما يتصف بالفساد (قوله) وسواء مسحه من الدم ام لا على المعتمد هذا قول ابن القاسم كما في ابى الحسن ومثله في التوضيح وح عن النوادر والقول بان العفو بشرط المسح نقله البايج عن مالك وقال ابن راشد انه قول الابهري اه (بن) (قوله) خلافا لما عليه الخ حاصله ان هذا القول يقول يعني عما اصاب من الدم المباح بشرط مسحه لا تنقاء النجاسة بالمسح فلهذا التعليل يقتضى انه لا يعني عما اصاب السيف ونحوه من الدم المباح الا اذا مسح والافلا وعلى القول الاول لا يعني عما اصاب الظفر والجسد من الدم المباح لعدم صلاتهما ما عفى القول الثاني يعني عما اصابهما منه اذا مسح (قوله من دم مباح) أى بخلاف درهم الما لو كان درهمه فلا يتقيد العفو بالاصقل ولا بالصلب ولا يكون الدم مباحا قال شيخنا والمعتمدان المراد بالمباح غير المحرم فيدخل فيه دم مكروه الا كل اذا كاهبه والمراد بمباح اصله فلا تضر حرمته لعارض كقتل مرتد به وزان احسن بغير اذن الامام (قوله وعقر صيد) أى لاجل العيش (قوله ونحوهما) أى كالظفر (قوله) غيره أى مما فيه خربة (قوله ويدم المباح الخ) الاولى ان يقول وبالدم غيره من النجاسات لان الدم هو الذى يعسر الاحتراز منه لغلبة وصوله للسيف ونحوه بخلاف غيره من النجاسات وبالمباح من العدوان (تنبيه) الحق خش الزجاج بالسيف وفيه نظرا لا يغسل لا يفسده فلا يعني عنه ولذا قال ح وخرج بقوله لا فسادا الزجاج فانه وان شابه السيف في الصقالة والصلابة لكنه لا يفسده الغسل اه (بن) (قوله ولم يقشر) أى لم ترل قشرته (قوله بل مصل بنفسه) أى بل سال بنفسه (قوله فان نكته) أى عصرا وقشرته اى ازيلت قشرته فسال (قوله) ما لم يضطر الى نكته أى قشرته وعصره (قوله فان اضطر عفى عنه) أى عن الدم الخارج ولو كان اكثر من درهم وأشار بهذا المساقى ابى الحسن على المدونة من ان الدم الواحد اذا اضطر الى نكته اوشق عليه تركها فانه يعني عما سال منها مطلقا واقتداره على الواحد نص على المتوهم فالمتعددة اولى كما يأتى للشارح قال فى الميع والظاهر ان من الاضطرار انكته ووضع الدواعيها اقسى (قوله فان سال الخ) حاصله انه اذا نكته بعدما اجتمع فيه شئ من المدة تخرجت ثم صار بعد ذلك كلما اجتمع فيه شئ من المدة سال بنفسه او انه نكاه قبل اجتماع شئ من المدة فيه فلم يخرج منه شئ ثم صار بعد ذلك كلما اجتمع فيه شئ سال بنفسه فانه يعني عن ذلك السائل الذى سال بنفسه فى الصورتين (قوله) فان برأ غسله أى غسل ما كان اصابه منه قبل البرء (قوله ومحله) أى محل العفوع اثر الدم الذى لم ينكأ بل مصل بنفسه وهذا التقييد لابن عبد السلام والافلاكاهم مطلق (قوله ان دام سيلانه) أى ولم ينقطع (قوله) ولم ينقطع أى او انقطع السيلان ولكن لم ينقطع انقطاعه (قوله) أو بآتى الخ أى وانضبط انقطاعه ولكن صار بآتى كل يوم ولومرة اما لو انضبط ولم ينزل كل

يوم فلا يعني الا عن الدرهم فقط فان نزل عليه في الصلاة قتلها كان يسيرا يمكن قتله وان كان كثيرا قطع ان ربحي كفه اقبل خروج الوقت وغسل وان لم يربح كفه ائدى (قوله واما ان كثر اى كالمالين فاكثركا قرره شيخنا (قوله ونذبل غسل جميع ما سبق الخ) اى لآخه ووص انزال الدم والجرح كما قال بعضهم (قوله ان تقاحش هذا قيد فيما يمكن ان يتقاحش وامادون الدرهم من الدم فينذب غسله وان لم يتقاحش كذا ذكر شيخنا في الحاشية قال في الميج وعليه يقال انه لا وجه لآية فييد غيره بالتقاحش فان العفو تخفيف فقط تأمل (قوله او يستحي الخ) هذا راجع لما قبله (قوله وكان سبب العفو) اى وهو مشقة الاحتراز وقوله قائما اى موجودا (قوله ثم براغت) اى من ثوب تقاحش فيه سواء كان في زمن هيئتها ام لا (قوله ونحوهما) اى كالذئاب والعوض (قوله فينذب) اى غسله من الثوب ولولم يتقاحش وهذا هو المذهب كما قل الشيخ سالم السنهورى لان نزعها نادر فلا مشقة في غسله مطلقا بخلاف البرغوث فانه يكثر نزعها عادة ولو حكما بالاستحباب مطلقا حصلت المشقة خلافا لصاحب المحال حيث قال ان نزع القمل والبق ونحوهما مثل نزع البراغث لا يندب غسله من الثوب الا اذا تقاحش وان اعتمد عجم كذا قرر شيخنا (قوله الا ان يطلع على المتقاحش) اى من اى واحد من المعفوات السابقة وكان الاولى للصنف حذف قوله الا في صلاة لانه لا يتوهم قطع الصلاة لمندوب (قوله ويظهر محل التجسس بفتح الجيم) اى التجاسة اى يظهر محل التجاسة مطلقا سواء كان معفو عنها ام لا بغسله ولا يطلب التثليث في غسل التجاسة واستحبه الشافعية لمحدث الباقم من النوم ووجب ابن حنبل التيسيع في كل نجاسة قياسا على الكسب الا الارض فواحدة لمحدث الاعرابي انظر ح (قوله اى بديه افاد ان كلامه من قوله بلانية وقوله بغسله متعلق بيطهر الا ان الجار الاول بمعنى مع والناسى للسببية فلم يلزم تعاق حرفي جر متحدثى المعنى بام واحد (قوله متعلقا بغسله) اى وقوله بغسله متعلق بيطهر والمعنى يظهر محل التجاسة بغسله اى من غير افتقار لنية (قوله ليست بشرط طهارة الخبث وذلك لان ازالة التجاسة تعبد لا معتول المعنى وانما يمكن فيه نية كما هو شأن التعبد لان التعبد اذا كان من باب التروك كما هنا لا يطلب فيه نية كما لو كان في الغير بخلاف التعبد الذى لا يحصل الطهارة قيمة قهرها وذلك كغسل اليدين قبل ادخاله ما فى الانا (قوله ان عرف محله) اى التجسس (قوله والمراد بها) اى بالمعرفة ما يشمل الظن حتى تحقق محلها او ظن طهر بنفسه ولو بنسب نية واما محل الموهوم كالوطن التجاسة في جهة وتوهمها في اخرى فلا يغسل اذ لا تاثير لاهم في الحدث فالولى الخبث كاحققة طفى راداعلى الشيخ سالم السنهورى في جملة لوهوم كالمشكوك الا في قوله والا فيجميع المشكوك فيه وذكر عقب القولين وصدر بالاول وى بن ان الا قول معتمد عند عجم و طفى ورجع ابو على السنائوى الناسى (قوله بان شك في محاي) اى تردد على حد سواء في محلي مع تحقق الاصابة ووطنها (قوله فلا يطره الا بغسل جميع ما شك فيه) اى من الملمين مثلا (قوله من ثوب الخ) اى كان الملمان المشكوك فيهما من ثوب اوجسد الخ (قوله فيجب غسلهما معا) اى ولا يتجرى واحد اليغسله فقط على المذهب وقال ابن العربي انه يتجرى في الكين واحدا يغسله كالثوبين ومحل الخلاف اذا اتسع الوقت لغسل الكين ووجد من الماء ما يغسلهما معا فان لم يسع الوقت الاغسل واحدا ولم يجد من الماء الا ما يغسل واحدا منهما يتجرى واحد يغسله فقط اتفاقا ثم يغسل الثانى بعد الصلاة في الفرع الاول وبعد وجود ماء في الفرع الثانى فان لم يسع الوقت غسل واحدا ولم يسع التجري صلى بدون غسل لان المحافظة على الوقت اولى من المحافظة على طهارة

النجس (قوله المنفصلين) أى المنفصل أحدهما من الآخر كالقميصين والازارين أو القميص والازار أو القميص والمنديل بخلاف ما قبله فإن المشكوك فيه وإن كان متعددًا إلا أنه متصل كطرفي الثوب وكبعضه فلو فصل النجس كانا كالثوبين كفى ح (قوله تصيب النجاسة أحدهما) أى تحقيقًا وظنًا (قوله ولم يعلم عينه) أى عين أحد الثوبين المصاب بالنجاسة هل هو هذا أو هذا (قوله فيتحرى) أى فيجتهد في تمييز الطاهر من غيره فإذا اجتهد وحصل له ظن بطهارة أحدهما صلى به إلا أن وكذا الوقت آخر ولا يلزمه غسله قبل الصلاة وترك الثوب الثاني أو غسله فإن اجتهد ولم يقع له ظن في الثوبين فإنه يفتخ أحدهما ويصلى به عملاً بما يأتي في قوله وإن شك في أصابها الثوب وجب نفضه كشكه في الإصابة في كل منهما ح قاله أبو علي المسنوي قال بن وهو ظاهر خلاف لما في ح ومشي عليه شارحنا حيث قال فإن لم يمكن التحرى أى لعدم وجود علامة يستدل بها فلم يحصل له ظن بطهارة أحد الثوبين تعين غسلهما أو أحدهما للصلاة به إن اتسع الوقت (قوله إن اتسع الوقت الخ) شرط في قوله فيتحرى وحاصل كلامه أن الوقت ما لم يكن متسعًا ووضيقًا لا يسع التحرى وفي كل ما لم يمكن التحرى لوجود علامة يستدل بها أو ما لم يمكن التحرى لعدم وجود علامة فإن كان الوقت متسعًا ولم يمكن التحرى أحدهما فإن لم يمكن التحرى والفرض أن الوقت متسع تعين غسلهما أو أحدهما للصلاة به على ما قاله الشارح تبعًا لح وإن ضاق الوقت عن التحرى وكان يمكن التحرى أن لو كان متسعًا وكان لا يمكن صلي بأى واحدة منهما وما ذكره المصنف من وجوب التحرى في الثوبين أن أمكن واتسع الوقت طريقة لابن شاس وهي المشهورة من المذهب وعليها ما لفرق بين المكين يغسلان والثوبين يتحرى أن المكين لما اتصل صار بمثابة الثوب الواحد ولا كذلك الثوبان والذي استدلان الثوبين كالمكن يجب غسلهما معًا ولا يتحرى فيهما إلا عند الضرورة كضييق الوقت أو عدم وجود ماء يغسل به الثوبين قاله في التوضيح ورد ابن هارون طريقة ابن شاس بأنه إذا تحرى ولم يكن مضطرًا فقد أدخل احتمال الخلل في صلاته لغير ضرورة قال ح وهو ظاهر اه وقال ابن الماسحون إذا أصاب أحد الثوبين أو الأثواب نجاسة ولم يعلم عينها صلى بعدد النجس وزيادة ثوب كالأولى وفرق بينهما على المشهور بخفة الاختيار عن الأحداث (قوله كذلك حال من الضعيف منفصل أى منفصل حالة كونه طاهرًا أى منفصل عن أعراض النجاسة هذا هو المراد (قوله ولا يضر تغيره بالأساخ وذلك كنبوب البقال والحمام إذا أصابه نجاسة فلا يشترط في تطهيره إزالة ما فيه من الأساخ بحيث يتفصل الماء غير متغير بها بل متى انفصل الماء خاليًا عن أعراض النجاسة ولو بقي فيه غيرهما من الوسخ فقد طهرت وكالثوب المصبوغ بزرقه مثلاً إذا تنجس قبل السبع أو بعده فاشترط في طهارته انفصال الماء عنه خاليًا عن أعراض النجاسة لأن الزرقه وهذا مشهور بمنى على ضعفه وهوان الماء المضاف كالمطابق لا يتنجس بمجرد ملاقة النجاسة (قوله ولا يلزم عصره) أى محل النجس إذا كان ثوبًا ولا عركه إذا كان أرضًا أو غيرها (قوله إلا أن يتوقف التطهير عليه) أى لأن المقصود إزالة النجاسة فالتى يمكن زوالها بمجرد صب الماء من غير كثرة كالبول والماء المتنجس أو بمكثرة صب الماء كالمدى والودى لا يحتاج إلى عرك وذلك وما لا يزول إلا بالعرك ولذلك فلا بد له من ذلك قاله ح (قوله زوال طعمه متعلق بهضمر (قوله ولو عسر) أى زوال الطعم أى هذا إذا لم يعسر بل ولو عسر (قوله فيشترط زواله) أى ويتصور الوصول إلى معرفة زوال طعم النجاسة وبقائه وإن كان لا يجوز ذوقها فإن كان في الغم أو دعت الهمّة أو تحقق أو غلبه على الظن زواله فجاز له ذوق محل استظهاره لاجل أن يصلح على

حقيقة المحال أو وقع ونزل وارتكب النهي وذاقها وأما إذا شك في زوالها فبطل يجوز له ذوقها مالا
قولان والظاهر الثاني ومنع ذواق النجاسة بناء على أن التطهير بها حرام والمعتقد الكراهة كالتقدم
كذا قرر شيخنا (قوله لا يشترط زوال لون وريح عمر إلى بطل تغتفر بقاء ذلك في الثوب لافي
الفسالة ولا يجب اشتان ونحوه كافي ح ولا تسخن الماء كافي ع لاجل زوال لون النجاسة أو
ريحها المتعسرين في الثوب وذلك لطهارة الخلل لأنه نجس معفو عنه كما قال شيخنا (قوله بأحد
أوصاف النجاسة أي ولو كان زوال ذلك الوصف من الخلل متعسرا وهذه نكتة أتينا بهذه المسألة بعد
قوله منفصل كذلك المعنى عنه لكن هذه المسألة يستغنى عنها بقوله وحكمه كغيره (قوله وسالت)
أي الفسالة وقوله في سائر أي في سائر المغسول من ثوب أوجسد (قوله من مضاف) أي وأما
لوزال عينها بطعام كحل أو بماء ورد ونحوه فإنه يتنجس ملاقي محلها قول واحد إذا علمت هذا تعلم أن
الاولى للصنف أن يقول وإن زال عين النجاسة بظاهر لم يتنجس ملاقي محلها لأن غير المطلق يصدق
بالطعام وبالنجس والتمتع مع أن ملاقي محل النجاسة المزالة بما ذكره يتنجس اتفاقا (قوله على
المذهب أي وهو قول ابن أبي زيد ومقابله ما نقله ح عن القاسبي أنه يتنجس ملاقي محلها (قوله
وهو عرض قال بن فيه نظرا للعرض شيء موجود يقوم بمحل موصوف ولا يقوم بنفسه والحكم أمر
اعتباري كما ذكر ابن عرفة وغيره والامور الاعتبارية ليست موجودة ح فلا تسمى أعراضا
فالاولى أن يقول وهو موصوف لا ينتقل (قوله فدينجس بمجرد الملاقاة) أي بمجرد ملاقاته للنجاسة
التي أزيلت عنها به وقد في كلامه للتحقيق (قوله فالباقى نجس) أي فالباقى من ذلك المضاف
في الخلل قد تنجس أي ح فقطضاء أنه إذا لاقى الخلل المبلول جاف أو لاقى الخلل الجاف شيء مبلول
أنه يتنجس بمجرد الملاقاة (قوله فالاولى التعليل) أي تعامل عدم نجاسة الملاقى للمحل بالنشاء الخ أي
وأما التعليل الذي عللوا به من أنه لم يبق إلا الحكم وهو عرض لا ينتقل فليس باولى لما ذكره المشرح
من الاعتراض (تنبيه) ليس من زوال النجاسة جفاف البول بكتوب ح إذا لاقى محلها مبلولا
نفسه نعم لا يضر الطعام اليابس كافي ع وارتضاء بن خلافا لما هو به شب ونعمه شيخنا قاله
في الحج (قوله على الرابع مقابله قول القاسبي بأعادة الاستنجاء وغسل الثوب (قوله أي
النجاسة) يعني غير نجاسة الطريق احترازا عن نجاسة الطريق فإنه إذا شك في أصابته أو ظن ذلك
ظنا غير قوى وقد ضعفت عينه فإنه لا شيء عليه كما نقله ابن عرفة (قوله وجب نضجه) أي لاجل
قطع الوسوسة لأنه إذا وجد بعد ذلك بللا أمكن أن يكون من النضج فتطمئن نفسه وقيل إن النضج
تعمدي أذهو تكثير النجاسة لا تقليل لها (قوله ومثله) أي مثل الشك في وجوب النضج (قوله
فان قوى) أي ظن الإصابة أو لى إذا تحقق الإصابة والحاصل أنه يجب الغسل في حالتين ما إذا
تحقق الإصابة أو ما ظنا قويا ويجب النضج في حالتين ما إذا شك في الإصابة أو ظنا ظنا ضعيفا أو الحالة
الخامسة وهي توهم الإصابة لا يجب فيها شيء (قوله كالغسل تشبيه لتكميل الحكم لا لإفادة
حكم فغل عنه وهو راجع للوجوب والأعادة أي وجب نضجه وجوبا كوجوب الغسل فيكون
وجوب النضج مع الذكر والقدرة وأعادة إعادة ترك الغسل فهي أبداع الذكر والقدرة وفي الوقت
مع العجز والنسيان (قوله في الوقت) أي وهو في الظاهر من الإصرار وفي العشاءين للفجر وفي
الصبح لمطلع الشمس (قوله والقول بالوجوب) أي بوجوب النضج (قوله أشهر من القول بالنسبة)
أي بنسبته أي وأشهر من القول بالنسبة لأن النضج فيه ثلثة أقوال ولا جمل كون القول
بوجوب النضج أشهر من القول بنسبته لم يذكر المصنف هنا القول بنسبته كما ذكره ما معاني الغسل

(قوله لورود الامر من الشارع بالنضح فيه ان الامر المذکور محتمل للوجوب والسنة فلو قال الشارح وانما لم يذكر القول بالسنة هنا كما ذكر في الغسل لكونه ترجيح عند تشهير القول بالوجوب في النضح لكان حسن ثم ان ما ذكره الشارح من ان من ترك النضح وصلى اعاد كاعادة من ترك غسل النجاسة المحقة في التفصيل المذکور قول ابن حبيب وهو ضعيف والمعتمد ما قاله ابن القاسم وسهجنون وعيسى من ان من ترك النضح وصلى بعيد في الوقت فقط مطلقا مخففة امره قال بن ويمكن تخفيفه كلام المصنف على هذا القول يجعل التشبيه في مطلق الاعادة لا تاما حتى يكون ما شاع على كلام ابن حبيب وقال القرينان أشهب وابن نافع وابن الماجشون لاعادة عليه أصلا ولمخففة النضح لم يقل أحد باعادة الناسي أبدا كما قيل به في ترك غسل النجاسة وذلك لان عندنا قول الابن الفرج يقول بوجوب ازالة النجاسة مطلقا ولوع النسبان فن صلى بها ناسيا أعاد أبدا على هذا القول ولم يقل أحد بوجوب النضح مطلقا بل قيل انه واجب مع الذكر والقدرة وقيل انه سنة مطلقا وقيل باستحبابه وصرح به عبد الوهاب في المعونة واستحسنه اللخمي كما في المواق (قوله أي النضح يعني مطلقا سواء كان ثوب أو جسد أو ارض (قوله باليد) أي أو القدم بعد ازالة ما فيه من البصاق (قوله بلانية متعلق بقوله وجب نضجه وجعله بعضهم حالا من قوله رش لانه وصف بقوله باليد وفيه انه يقتضي ان قوله بلانية من حقيقة النضح وليس كذلك (قوله والأمر على من قال بقتلها وذلك لظهور التعدي فيه اذ هو تكثير للنجاسة لا تقليل لها فقد أمرناه الشارع ولم يعقل له حكمة (قوله لان شك في نجاسة المصيب عطف على قوله وان شك في اصابته الثوب وجب نضجه وما ذكره المصنف من عدم وجوب النضح والغسل في هذه الصورة هو المشهور من المذهب ومقابل ما لابن نافع من وجوب النضح وعزاه ابن عرفة لرواية ابن القاسم (قوله أو شك فيها) ما ذكره من عدم وجوب الغسل والنضح في هذه الصورة فهو باق لان الشك لما ترك من وجهين ضعف أمره (قوله فيجب نضجه وهو ظاهر المذهب عند ابن شاس والمذهب عند المازري والاصح عند ابن المحجب (قوله لانه لا يفسد) أي لان الجسد لا يفسد بالغسل أي ولان النضح على خلاف القياس فيقتصر فيه على ما ورد وهو المحصر والثوب والخف (قوله وهو المعتمد) قال ابن عرفة انه المشهور وجعله ابن رشد المذهب وسكت المصنف كالشارح عن البقعة يشك في اصابته النجاسة لما قال ابن ناجي وقد اختلف في البقعة فقال ابن جماعة لا يكفي النضح فيها اتفاقا بل يجب غسلها اليسر الانتقال الى الحق ونحوه لابن عبد السلام وقال أبو عبد الله السطفي ظاهر المدونة ثبت النضح فيها ومثله في قواعد عياض واتقوا لان حكمهما ابن عرفة وصدرنا لاول والمراد بالبقعة الارض واما الفرش فكالثوب وسبق ان الشك لا اثر له في المعنومات وكذا في نجاسة الطرقات كما تقدم عن ابن عرفة (تنبيه) ذكر في المجمع انه يجب الغسل على الراجح لا النضح اذا شك في بقاء النجاسة وزوالها منع ملا في ما شك في بقاءها فقل غسله ينضح من الرطوبة على ما استظهره ح اه وذلك كما لو تحقق نجاسة المصيب لثوب وشك في ازالته بعد ان شرع في غسلها ثم لا قها ثوب آخر وابتز بيلها فالثوب الاول المشكوك في بقاء النجاسة بهما يجب غسلها على الراجح واما الثانية مشكوك في اصابته النجاسة لها فيجب نضجه على ما استظهره ح واستظهره غيره انها من قبل الشك في نجاسة المصيب لان البال الذي في الثوب الاول مشكوك في نجاسته والثوب الثاني مشكوك في نجاسة مصيبه وح فلا يجب شي قال بن وهو ظاهر (قوله واذا اشبهه طهور بمجنس) كما لو كان عنده جملة من الاواني تغير بعضها بتراب طاهر طرحت فيها وبعضها تغير بتراب نجس واشتبهت هذه بهذه وقوله أو نجس أي كالمكان عنده جملة

من الاواني بعضها مملوء وبعضها بول مقطوع الرأية موافق لما طلق في اوصافه واشتهت هذه
بهذه واعلم ان المسئلة الاولى الخلف فيها منصوص واما الثانية اعني ما اذا اشتبه الظهور بالنجس
فلانص فيها غير ان القاضي عبد الوهاب خرجها على الاولى ورأى انه لا فرق بينهما وقوله ابن العربي
والطرموشي وحاصل المسئلة انه اذا كان عنده ثلاث اواني نجسة أو متنجسة واثنان طهوران واشتهت
هذه بهذه فانه يتوضأ ثلاث وضوءات من ثلاث اواني عدد الاواني النجسة ويتوضأ وضوءا رابعا من انا
رابع ويصلي بكل وضوء صلاة **و ح** تبرأ ذمته (قوله وهذا ان اتسع الوقت الخ) اشار الشارح
الى ان عمل كونه يصلي بعدد النجس وزيادة انا ان اتسع الوقت لذلك والتركاهو يتيم وان لا يجد طهورا
محقا غير هذه الاواني والتركاهو وضوءا بالظاهر والمحق ثم ان ظاهر المصنف انه يصلي بعدد النجس
وزيادة انا سواء قلت الاواني أو كثر وهو كذلك على المعتمد، فبالبعض ما عزا في التوضيح وابن عرفة
لان القصار من التفصيل بين ان تقل الاواني فيتوضأ بعدد النجس وزيادة انا وبين ان تكثر الاواني
كالثلاثين فيتحرى واجد انا يتوضأ به ان اتسع الوقت للتحرى والاتباع واذا عرفت ان التفصيل
مقابل الكلام المصنف تعلم ان تعييد بعضهم كلام المصنف بما اذا لم تكثر الاواني والآخرى فيه نظر
انظر بن **و ح** ومقالة المجدان وابن العربي يتحرى انا يتوضأ به مطلقا قلت الاواني أو كثر
وقل بتركاهو يتيم وظاهر كلامهم انه لا يحتاج الى ان يرقها قبل تيممه على القول به تنزيلا لوجودها
منزلة العدم وظاهر كلام الشافعية انه يرقها لتحقيق عدم المساقاة في التوضيح ولا وجه للتيمم ومعه ما
حقق الطهارة وهو قادر على استعماله أي بالحميل كما قال ثم انه على ما مضى عليه المصنف من صلاته
بعدد النجس وزيادة انا لو اربق بعض الاواني بحيث صار الباقي اقل من عدد النجس وزيادة انا فانه
يتيم على الصحيح كما في **ح** قال شب ولا يحري هذا أي ما ذكره المصنف في صعيدات التيمم على الظاهر
لان التيمم على النجس بعيد في الوقت على التاويل **الاقى و ح** فيتحري واحدا من نجس (قوله
اي التمس الخ) اشار بذلك الى ان المصنف اطلق الاشتباه واراد الالتباس بخلافه لان الاشتباه معه
دليل والالتباس لا دليل معه (قوله صلى بعدد النجس وزيادة انا كلامه يصدق بما اذا جمع
الاضوية ثم صلى بعدد ذلك وليس يراد فكل ينبغي له الاحتراز عن ذلك بان يقول عقب ما ذكره كل
صلاة بوضوء كما اشار لذلك الشارح وقوله صلى بعدد النجس أي حقيقة أو حكما لانه اذا كان عنده
اثنان طهوران واثنان طهاران واثنان نجسان والتبسة فانه يجعل الظاهر من جملة النجس ويصلي
بجميع صلاة بوضوء (قوله ويبنى على الاكثر ان شك فيه) أي انه يجعل الاكثر من الاواني
النجسة اذا شك في ذلك الاكثر فاذا كان عنده ستة اواني وعلم ان اربعة منها من نوع واثنان من نوع
وشك هل الاربعة من نوع النجس أو من نوع الطهور فانه يجعلها من النجس ويصلي بخمس صلوات
بخمس وضوءات (قوله ويصلي صلاة واحدة ويبنى على الاكثر ان شك) أي انه يجعل الاكثر
من الاواني الطاهرة اذا شك في ذلك الاكثر كما اذا علم ان عددا احد النوعين نجسة وعددا الآخر اربعة
مثلا ولا يدرى ما الذي عدده نجسة وما الذي عدده اربعة فانه يتوضأ بعدد أكثرها وزيادة انا ويصلي
صلاة واحدة (قوله كل صلاة بوضوء) أي كل صلاة عقب وضوءا لاجل ان تكون النجاسة قاصرة
على صلاتها واما لو جمع الاضوية ثم صلى بعدد ذلك لاحتمل ان الوضوء بالطهور وقع قبل النجس
فتبطل الصلوات كلها للنجاسة ان قلت ان نية غير جازمة لعلمه انه لا يكتب في بمصلي والثانية ان نوى
بها الغرض كان رضافلاولى وان نوى النقل لم يسقط عنه وان نوى التفويض لم يصح لانه لا يقبل الله
صلاة بغير نية جازمة كذا اوردا بن راشد القفصي على قولهم صلى بعدد النجس وزيادة انا عقب كل

وضوء صلاة واجب بانه حيث وجب الجميع شمر عازم بالنية في كل كن نسي صلاة من الخمس لا يدري عنها (تنبيه) قال ابن مسلمة يغسل ما اصابه من الماء الاول بالماء الثاني ثم يتوضأ منه قال في المحواهر قال الاصحاب وهو الاشبه بقول مالك واختاره ابن ابي زيد قال في التوضيغ فان لم يغسل فلا شيء عليه اهـ قال شب لان المقام مقام ضرورة مع خفة امر النجاسة ولا يوجه بازالتها بالوضوء الثاني لورود مسخ از اس اهـ (قوله ويراق ذلك الماء باى اذا كان يسيرا لما تقدم ان كراهة استعمال الماء الذي ولغ فيه كب مقيدة بما اذا كان قليلا واما الكفر فلا يكره استعماله ورح فلا وجه لاراقته كذا قال طفي وقوله ويراق بازرفع على انه مستأنف او بانصب بان مضرة عطاء على المصدر وهو لا يقتضى المعية بل الاول ملحق بالجمع وهو صحيح بل هو الاول كما قال ابن مرزوق ولا وجه لمنه (قوله فها) أى قوله لا طعام وحوض (قوله تعبد اعلم ان كون الغسل تعبدا هو المشهور وانما حكم بكونه تعبدا للطهارة الكلب ولذلك لم يطلب الغسل في الخنزير وقيل ان نذب الغسل معلل بقنطرة الكلب وقيل النجاسة الا ان الماء لم يتغير فلنا بعدم وجوب الغسل فلو تغير لموجب وعلى هذين القولين يلحق الخنزير بالكل في نذب غسل الاناء من ولوغه وعلى القول الاول يجوز شرب ذلك الماء ولا يبنى الوضوء به اذا وجد غيره للخلاف في نجاسته وعلى القول بالنجاسة فلا يجوز شربه ولا الوضوء به كذا قرر شيخنا (قوله مفعول لاجله) أى فهو علة لقوله نذب أى ان النذب لتعبد وهو من تعليل العام بالخاص لان التعبد بطلب الشارع امر اخصا ليعان الحكمة في علمنا فالتعبد خاص بالنجاسة عن حكمه بخلاف النذب فانه اعم (قوله سبع مرات) أى ولا يعدم منها الماء الذي ولغ فيه الكلب (قوله بلولغ كب تقدم ان الولوغ ادخاله في الماء وتحويلك لسانه فيه فقوله بلولغ كب أى في الماء فلولغ الكلب الاناء من غير ان يكون فيه ماء لا يستحب غسله كما في خش (قوله كالماء داخل رجله اول لانه اى في الماء الذي في الاناء (قوله كخنزير) أى وغيره من السباع فلا يستحب غسل الاناء بلولغ فيه (قوله ووقت النذب) أى نذب غسل الاناء الملولغ فيه (قوله عند قصد الاستعمال) أى لذلك الاناء وهذا هو المشهور وعزاه ان عرفته لاكثر روايه عبد الحق وقيل يؤمر بالغسل بفور الولوغ ثم ان ظاهر كلام المصنف انه اذا قصد اول النهار استعماله في آخره انه يندب الغسل في اول النهار مع انه لا يندب الغسل الا عند التوجه للاستعمال فلا بد من تقدير في كلامه أى عند قصد التوجه للاستعمال (قوله بلانية متعلمي مجذوف) أى ويكون الغسل بلانية لا بالغسل المذكور والا لا يقتضى ان المستحب الغسل مع عدم النية وليس كذلك (قوله ولا ترتب) أى لان الترتيب لم يثبت في كل ازوايات وانما ثبت في بعضها وذلك البعض الذي ثبت فيه وقع فيه اضطراب وكذا لا يحتاج لنية ولا للترتيب لا يحتاج ايضا لذلك لان ذلك الغسل ليس لازالة شئ مجسوس كفى ح بل زوال النجاسة بلا ذلك كاف كما مر (قوله لتدخل الاسباب) اى موجبات الاسباب وقوله كالاحداث أى كدخول موجبات الاحداث بفتح الجيم

* (فصل فرائض الوضوء) *

(قوله طهارة الحدث اراد بالطهارة هنا التطهر برأى رفع موانع الحدث لان الطهارة كما تعلم على الصفة الحكيمه تطاق على التطهير كما مر (قوله صغرى الخ) أى وكل منهما ما صغرى أى متعلقة ببعض الاعضاء وما كبرى أى متعلقة بجميع البدن (قوله وبدا بالمائة الصغرى) أى المتعلقة

بعض البدن (قوله شروط وجوب وصحة) أي شروط يتوقف عليها الوجوب والصحة معا (قوله
وعدم النوم والسهوهما شرط واحد وكذا الخلو عن الحيض والنفاس واعلم ان عدمهم عدم النوم
وعدم السهوه وعدم الاكراه والخلو من الحيض والنفاس شروطا يخالف لماعليه اهل الاصول من
ان الشرط لا يكون الوجوديا فقد تسع الفقهاء في اطلاقهم على عدم المانع شرطا قال القرافي وانما
لم يكن عدم المانع شرطا حقيقة لما يلزم عليه من اجتماع النقيضين فيما اذا شكك في طريان المانع
لان الشك في احده النقيضين يوجب شكاً في النقيض الاخر في شك في وجود زيد في الدار فقد شك
في عدم كونه فيها **و ح** فالشك في وجود المانع شك في عدمه وعدمه شرط فيكون قد شكك
في الشرط ايضا فقد اجتمع الشك في المانع والشك في الشرط والشك في الشرط الذي هو عدم المانع
يقضي عدم ترتب الحكم والشك في المانع يقضي ترتبه وترتب الحكم وعدم ترتبه جمع بين النقيضين
(قوله والقدرة على الاستعمال) أي على استعمال الماء (قوله وشيئنا ناقض) أي والشك
فيه والمراد بشيئنا بوجه تحققه او ظنه وفي كلامه حذف أو مع ما علقه كقولنا (قوله يجعل الصعيد
مكان الماء الكافي) أي يجعل وجود الصعيد مكان وجود ما يكفي من الماء المطابق (قوله
الا ان دخول الوقت فيه) أي في التيمم من شروط الوجوب والصحة معا وإما ان الوضوء والغسل
في شروط الوجوب فقط ففي هذا شروط الوجوب بالنسبة للتيمم اربعة وشروط الوجوب والصحة معا ستة
(قوله والمراد الخ) دفع هذا ما يقال ان شرط الوجوب ما تهر به الذمة ولا يجب على المكلف
تحصيله وشرط الصحة ما تهر به الذمة ويجب على المكلف تحصيله **و ح** فلا يتأني ان يكون شيء
واحد شرطا في الوجوب والصحة معا للتناقض ونحو ما اجاب به الشارح ان الشرط اذا كان
للو وجوب والصحة معا يفسر بما يتوقف عليه الوجوب والصحة معا وتفسير شرط الوجوب وشرط الصحة
بما قلنا انما هو عند افراد كل واحد عن الآخر (قوله مثلا) أي او الغسل او التيمم (قوله
فرائض الوضوء اعترض بان فرائض جمع كثرة وهو لا عشرة ففوق معان فرائض الوضوء سبعة
واجيب بانه استعمال جمع الكثرة في القلة مجازا وانه عبر بجمع الكثرة نظر الى ان مبداه من ثلاثة
الى ما لا نهاية له كذا قيل وقد يقال لاداعي لذلك ولا اشكال اصلا فان فعيلة ليس له جمع فله وما ليس
له جمع فله ينوب فيه جمع الكثرة عن جمع القلة وبالعكس قال في الخلاصة
وبعض ذي بكثرة وضعافني * كارجل والعكس جاء كالف

(قوله جمع فريضة) أي على خلاف القياس لما ذكره المرادى وغيره من ان شرط جمع فعيلة على
فعال ان لا تكون بمعنى مفعولة فلا يجمع عليه نحو جئته وقتيله وان جمع ذبيحة على ذبايح وفريضة
على فرائض شاذ اهـ وقوله جمع فريضة أي ويصح ان يكون جمع فرض شذوذ لان فعلا وان
لم يجمع على افعال قياسا يجمع عليه شذوذ (قوله فاما) أي في الماء وفي الفعل (قوله
وهو) أي الوضوء بالفتح (قوله مطلقا) أي سواء كان معدا للوضوء كاليديات والخفقات
او كان غير معدله كما البحر والسما كان مستعملا للوضوء بالفعل أم لا وحاصله انه يحتمل احتمالات ثلاثة
ولست اقوالا (قوله والمصنف ذكرها) أي ذكر فرائض الوضوء (قوله سبعة) أي وهي غسل
الوجه واليدين للرفقين ومسح جميع الراس وغسل الرجلين فهذه الاربعة متفق على فرضيتها وجمع
علمها والنية والفور والدلك وهذه الثلاثة تختلف في فرضيتها بين المجتهدين ارباب المذاهب (قوله
المجمع عليها) أي على فرضيتها لثبوتها بصرف القرآن (قوله الى آخر الدفن) أي في حق من
لا حية له بان كان نقي الخد (قوله او اللحية) أي في حق من له لحية (قوله غسل ما بين الخ)

الغسل هو اراد البدلى العضو مقارنا للماء او عقبه على المشهور ولا يشترط فيه نقل الماء ولو كان ذلك
 الغسل مجزيا عن مسح الرأس نظرا للعمال كما ذكر شيخنا في الحاشية بخلاف المسح فلا بد فيه من نقل
 الماء على المشهور لصعفه ولو كان ذلك المسح نائبا عن غسل مغسول نظرا للعمال ولأن هذا اضعف
 من المسح الغير النائب (قوله فكلامه على حذف مضاف انما احتج لذلك لاجل اخراج شعر
 الصدغين والبياض الذي فوق الوتدين فانهم اذا خلان في كلامه فيقتضى انهما من الوجه وانه يجب
 غسلهما مع انه ليس كذلك (قوله فخرج) أى يتقدر بهذا المضاف (قوله لانهما من الرأس)
 أى و ح فيمسحان معها (قوله فهو من الوجه) أى و ح فيغسل معه (قوله
 فيجب غسله على الاوجه علم منه ان البياض المحاذي للوتدين من الوجه يتأق وكذا ما كان تحته على
 المشهور خلافا لما قال انه لا يغسل ولا يمسح مع الرأس واما البياض الذى فوقه فهو من الرأس كشعر
 الصدغين واما الوتدين فليسا من الوجه ولا من الرأس (قوله وغسل ما بين منابت الخ) اشار
 الشارح بهذا المحل الى ان قول المصنف ومنابت عطف على الاذنين (قوله ومنتهى الذن فيه
 انه ان اريد بالمنتهى الجزء الاخير لم يخرج الجزء الاخير من الوجه وان اريد بالمنتهى الانتهاء واهر
 اعتبارى لا يصلح ان يكون غاية واجيب باننا مختاران المراد بالمنتهى الانتهاء لكن نريد بانتهاء الاصق
 الجزء الاخير من الفراغ كذا قرر شيخنا (قوله جمع اللحيين تثنية لحي واحد) وحاصله ان ضبة الحنك
 السفلى قطعان كل منهما يقال لها لحي ومحل اجتماعهما هو الذقن (قوله في نقي الحنك) أى
 بالنسبة لنقي الحنك (قوله ومنتهى ظاهر اللحية انما الى المصنف بظاهر دفع الماتيهودهم انه يغسل
 ظاهر اللحية وهو ما كان من جهة الوجه وباطنها وهو اسفلها مع انه لا يطالب بغسل اسفلها (قوله
 وحكى كسره فى المقرد) أى واما المنهى فهو بفتح اللام لاخير هذا ظاهره وعبارته خش وحكى
 كسره فى المقرد والتثنية فتأمل (قوله وهو فك الحنك الخ) الضمير راجع لما ذكر من اللحيين
 وفك أى عظم الحنك الاسفل (قوله ولا بد) أى فى غسل الوجه من ادخال جزء من الرأس أى
 كما انه لا بد فى مسح الرأس من مسح جزء من الوجه فليس على المشهور فرض بغسل ومسح الا الحنك
 لذى بين الوجه والرأس فانه يغسل ومسح لاجل تمام كل من غسل الوجه ومسح الرأس (قوله
 لانه مما لا يتم الواجب الابه) أى وما لا يتم الواجب الابه فهو واجب وهل يوجب مستقلا او يوجب
 الواجب الذى يتم به قولان (قوله الاصلع الصلع هو غلوا الناصية من الشعر والناصية مقدم الرأس
 فلا تدخل فى الوجه (قوله والانزع هو الذى له نزعتان يفتحان أى بياضان يكتنفان ناصيته فكما
 لا تدخل ناصية الاصاع فى الوجه لا يدخل فيه البياضان المكتنفان بالناصية بالنسبة للانزع (قوله
 والاغم) أى ونخرج من حد الوجه بقيد المعتاد الاغم فلا يعتبر غمه نهاية بل يدخل غمه النازل عن
 المعتاد فى الغسل (قوله وان كانت داخلة فيه) أى فى الوجه أى فى تحذيد الذى ذكره (قوله
 اوجع اسرار) أى اوان اسارير جمع اسرار (قوله على كل حال) أى لانه على المحال الاول
 سرار كرام يجمع على اسرة واسرة يجمع على اسارير وعلى الثاني سرر كغيب يجمع على اسرار واسرار
 يجمع على اسارير (قوله والجهة) أى هنا (قوله فتشعل الجبينين) أى وهما جانبا الرأس
 (قوله الى الناصية) أى مقدم الرأس (قوله فلا تشعل الجبينين) أى و ح اذا سجد
 على واحد منهما لم يجز (قوله انطبا طبيعيا) أى من غير تكلف (قوله بتقليل شعر متعلق
 بيغسل والباء مجئى مع كما اشار لذلك الشارح (قوله ابصال الماء للشرة) أى المجردة الثابت
 فيها الشعر أى وليس المراد به ابصال الماء لظاهر الشعر فقط (قوله وهو) أى الذى تظهر البشرة

تحتة الشعر الخفيف (قوله الكفيف) هو بازفع فاعل خرج (قوله بل بكرة) أى لما فى ذلك من
التعمق (قوله على ظاهرها) أى وهو الراجح خلافاً لمن قال يتدب تخليله ولمن قال بوجوب تخليله
واعلم ان المرأة كالرجل فى وجوب تخليل الخفيف وفى الأقوال الثلاثة فى الكفيف كما قال شيخنا
(قوله لا رجاءى عطف على الوتره كما اشار لذلك الشارح فى المحل وصح عطفه على محل ما من قوله
غسل ما بين الاذنين لان غسل مصدر مضاف لمفعوله (قوله أو وضعه اخلاق غائراً) فاعلم ان الشارح
موضع الاشارة الى ان جملة تخلق صفة لمخدوف معطوف على جرحا خلافاً لما يقتضيه ظاهر المصنف
من ان خلق عطف على يرى فيفيد ان الجرح خلق غائراً وهو فاسد وقوله غائراً حال من نائب فاعل
خلق وحذف مثله من قوله برأفهم من الحذف من الاول لدلالة الثانى وليس حالاً من نائب فاعل برأ
وخلق لانه مفرد ولا يزم عليه تسلط عاملين على معمول واحد ولا من باب التنازع فى المحال كما قيل
لا تمنع انا نزع فيها لاقتضائه الاضمار فى العامل المهمل والضمير لا يكون حالاً للزوم تعريفه ولزوم
تذكير المحال فتناوباً (قوله ان لم يكن الحج) حاصله ان الجرح اذا برأ غائراً وكذلك الموضع الذى خلق
غائراً لا يجب غسله يعنى صب الماء فيه وذلك حيث كان لا يمكن ذلك وكان لا بد من صب الماء
فيه بدون ذلك حيث أمكن صبه فيه فان لم يكن صب الماء فيه فلا يجب صب ولا ذلك وأما اذا كان
يمكن ذلك لا تساعده وجب صب الماء فيه وذلك (تنبيه) يجب على المتوضى فى حال غسل وجهه
ازالة ما بعينه من القذى فان وجد شيئاً من القذى بعينه بعد وضوئه وأمكن حدوثه لطول الزمن ما
جاء على الطريقان حيث أمر به على تخليله حين غسل وجهه (قوله وغسل يديه) أى للسنة والالجام
وان صدقت الآية بيد واحدة اخذاً من مقابلة الجمع بالجمع انظر شب (قوله لان المتكى يرتقى
الحج) أى لان المتكى والمعمد عليه يرتقى الحج وقوله اذا أخذ برأحه رأسه أى اذا وضع رأسه فى راحته
(قوله أما غسل الدين) أى ان كان المعصم باقياً على حاله لم يقطع منه شئ (قوله وهو) أى
المعصم فى الاصل موضع السوارى من الذراع (قوله ومراده اليد) أى الذراع بقائه (تنبيه) يلزم
الاقطع اجرة من يظهره فان لم يجد فعل ما أمكنه قاله فى الحج (قوله ككف بمنكبه) أى كما يجب غسل
كف خلقت فى منكب (قوله الا اذا نبتت فى محل الفرض) أى كان لها مرفق أم لا (قوله وكان لها
مرفق) أى سواء وصلت لمحل الفرض أم لا (قوله فان لم يكن لها مرفق) أى والمحال انها نبتت فى
غير محل الفرض (قوله ويقال فى الرجل الزائدة ما قبل فى اليد) أى فان نبتت فى محل الفرض
غسلت مطلقاً وان نبتت فى غيره وكان لها كعب غسلت أيضاً وان لم يكن لها كعب لم تغسل ما لم تصل
لمحل الفرض فان وصلت له غسل منها ما حاذى محل الفرض (تنبيه) من قبيل ما ذكره الشارح فرع
كتاب سليمان بن الحكاله من تلامذة سحنون امرأة خلقت بوجوب واربعه ايد فيجب عليها غسل كل
ويجوز نكاحها لاتحاد محل الوطأ انظر ح (قوله متعلق بغسل) أى المتقدم يديه أى وغسل
يديه غسلها واحداً لتخليل اصابعه وهو شامل للأصابع الزائدة أحسن بها أم لا كذا فى حاشية
شيخنا (قوله أى وجوباً ما ذكره من وجوب تخليل اصابع المدين فى الوضوء هو المشهور ومن
المذهب خلافاً لمن قال بالنسب كتحليل اصابع الرجلين والاولى فى تخليلها كما فى ح عن الجوزولى
وابن عمر ان يكون من ظاهر الاصابه لانه أمكن لامن باطنها وأما قول بعضهم لانه من باطنها فتبديك
وهو مكره وفيه نظر لان التبديك انما يكون فى الصلاة لا فى الوضوء كما نقله ح عن صاحب الجمع
بخلاف اصابع الرجلين فان الاولى تخليلها من اسفلها والتخليل فى كل غسلة من الغسلات الثلاث حتى
تعد المرة غسله كما قال شيخنا (قوله ويحافظ على عقد الاصابه أى وجوباً ولا فرق بين العقد العلما

والوسطى والسفلى (قوله وعلى روس الاصابع عطف على عقد الاصابع أى ويحافظ على روس الاصابع ويعنى عن الوسخ الذى تحت الاظفار فلا تجب ازالته ما لم يتفاحش (قوله الماذون فيه اشارة الى ان الاضافة في خانة للعهد (قوله فان نزعه) أى بعد الوضوء (قوله ان لم يظن الخ) أى فان ظن ان الماء وصل تحته فلا يؤثر بغسل مانتخته (قوله والغسل كالوضوء) أى فلا يجب فيه تحريك الخاتم المأذون فيه ولوضيحا لا يصل الماء تحته واذا نزعه بعد الغسل وجب غسل مانتخته ان لم يظن ان الماء وصل تحته والا فلا يؤثر بغسل مانتخته بعد نزعه واعلم ان مثل الخاتم في حق المرأة ما كان مباحا لها من غيره كاساور وحدائد فلا يجب عليها حاله واسعا ووضيحا لا في الوضوء ولا في الغسل ويجب عليها اذا نزته غسل مانتخته ان كان ضيقا لم يظن وصول الماء تحته والا فلا يجب (قوله ونقض غيره المراد بنقضه نقله من محله بحيث يترك غسل مانتخته (قوله فيجب نزعه ان كلن حراما المراد بنزعه نقله من محله ولم يخرج من الاصبع (قوله واجزأ تحريكه) أى لذلك الاصبع به ان كان واسعا فالدلك به كاف كالذلك بالدمج ولا عليه اخرقة واما حرمة فثنى آخر وما ذكره الشارح من اجزاء تحريك محرم اللبس هو مفاد نقل ح وهو الموعول عليه كما قال شيخنا خلافا لما قاله عجم من لزوم نزعه واسعا كان أوضيحا (قوله وكذلك المذكورة) أى يجب نزعه واجزأ تحريكه لذلك الاصبع به ان كان واسعا (قوله ودخل في الغير الخ) أى لان المراد ونقض غير الخاتم الماذون فيه وهذا صادق بكونه خاتما غير مأذون فيه وبكونه غير خاتم أصلا كالشمع والزفت وغيرهما كداد الخبز والخبث (قوله ومسح ماعلى الجمجمة أى مسح ما استقر عليها بتمامها فلا يكفي مسح البعض على الشهور ومن المذهب سواء كان قليلا وكثيرا وقال اشهب بكفى مسح النصف ويندب تجديد المسامح الرأس ويكره بغيره كبيل محيته ان وجد غيره والا فلا (قوله وهى) أى الجمجمة عظم الرأس وقوله من جلد أو شعر بيان لما استقر على الجمجمة وقوله وهى من نبات الخ أى والجمجمة من نبات (قوله وأما العظم الثانى) أى المرتفع عن العارضين (قوله كان أوضح) أى لان ظاهر المصنف أنه يمسح الصدغ كله وليس كذلك (قوله بل ولا يندب) أى لان المسح مبنى على التخفيف وفى نقض الشعر المصفور عند كل وضوء مشقة (قوله بنفسه) أى اذا كان حاضر بنفس الشعر (قوله بخلاف الغسل) أى فإنه يجب فيه نقض ماضف بنفسه اذا اشتد الضفر (قوله وأما ماضف بخيط كثيرة) أى ثلاثة فأكثر فى كل ضفيرة (قوله فيجب نقضه فى وضوء وغسل) أى سواء اشتد الضفر أم لا والحاصل ان ماضف بخيط ثلاثة يجب نقضه مطلقا لاشتداد لافى وضوء أو غسل وماضف بأقل منها يجب نقضه ان اشتد فى الوضوء والغسل وان لم يشتد فلا يجب نقضه لافى الوضوء ولا فى الغسل وماضف بنفسه لا ينقض فى الوضوء مطلقا لاشتداد لافى الغسل ان اشتد ولا الا فلا (قوله ويدخلان وجوبا مع قوله وباطن بالاسنة بعد ذلك أى بعد التعميم الحاصل برد المسح هذيان ينقض انه لا بد لصاحب المسح من مسح راسه ثلاث مرات لطاهره ومرة لباطنه وهما واجبتان بهما يحصل التعميم بظاهر الشعر وباطنه الواجب والثالثة لتحصيل السنة وبهذا قال عجم ومن تبعه وهو غير صحيح بل الحق ما قاله الشيخ عبد الرحمن الابهورى ان الشعر انما يمسح مرتين فقط مرة للعرض ومرة اخرى للسنة وان الادخال من تمة الرد الذى هو سنة وشروطه ولذا قال المؤلف فى رد المسح وان كان كلامه هنا لا يدل على حكم الرد فى نفسه بنبه عليه بعد بقوله ورد مسح رأسه الخ وخصوص الأئمة كالمدونة والرسالة وعبد الوهاب وابن يونس والنخعي وعياض وابن شاس وابن الحاجب وابن عرفة كلها ظاهرة فيما ذكرناه وليس فى كلام واحد منهم

اشعار بما قاله عجم اصلا وقد قالوا ان الظواهر اذا كثرت بمنزلة النص ويدل على ذلك ايضا قول
الفاكهاني انما كان الردسنة والثانية والثالثة في المغسول مستحبتين لان الذي يمسحه في الرد غير
الذي يمسحه اولافى حق ذى الشعر والمحو غير به بخلاف الذى غسل ثانيا وثالثا فانه عين الاول
اه فهنا يدل على بطلان ما ادعاه عجم لان صاحب المسترخى لو كان يمسح في الاولى ظاهر الشعر
وباطنه كما زعمه عجم لكن الممسوح اولاهو الممسوح ثانيا واذلك خلاف ما قاله الفاكهاني وابن بشير
ايضا ويلزمه على ما ذكره ان يمسح اربع مرات لاجل تحصيل التعميم في السنة ايضا ولا قائل به اه بن
(قوله وغسله بحجر هذا هو المشهور خلافا لمن قال بعدم اجزائه (قوله لانه مسح) اى لان الغسل
مسح وزيادة (قوله وان كان لا يجوز) اى ان غسله بجوز من مسحه وان كان الغسل لا يجوز ابتداء
اى لا يجوز القدوم عليه بمعنى انه يكره (قوله بكعبيه بالبالصاحبة بمعنى مع تخللها في قوله
بمفصلي الساقس فانظر الظرفية بمعنى في اى التامتين في محل فصل الساق من العقب (قوله
وبالعكس اللسان) اى ان المفصل بكسر الميم وفتح الصاد اللسان (قوله يجمع مفصل الساق من
القدم) اى محل جمع فصل الساق من القدم اى محل حصول فصل الساق من القدم والحاصل
ان الساق منفصل من العقب ويلزم منه انفصاله عن القدم فالعقب في محل انفصال الساق من
العقب والعرقوب في محل انفصال الساق من القدم تأمل (قوله والعقب تحتها جملة مركبة من مبتدا
وخبر في محل الحال (قوله عليهما) اى على غسلهما والغصير للعرقوب والعقب (قوله ونذب
تخليل اصابعهما) اى على المشهور خلافا لمن قال بوجوب التخليل في الرجلين كاليدنين والحاصل
انه قيل بوجوبه فيهما وقيل بنديه فيهما والمشهور وجوده في اليدين ونديه في الرجلين وانما وجب
تخليل اصابع اليدين دون اصابع الرجلين على المشهور لعدم شدة التصاقهما بخلاف اصابع الرجلين
فقد اشبه ما بينهما الباطن اشد اتصال فيما بينهما (قوله من اسفلها) اى والاولى ان يكون
تخليلها من اسفلها بخلاف اصابع اليدين فان الاولى في تخليلها ان يكون من ظاهرها لانه امكن كما
مر (قوله ولا يعيد من قلم ظفروه اخلق رأسه) اى على المذهب وقيل يجب عليه اعادة غسل
موضع الظفر والشعر وموضع عطف ومثل من قلم ظفروه في عدم الاعادة على المتقدم حفر على شوكة
بعد الوضوء بخلاف زوال الخف والحجيرة لان مسح الخف يبدل فقطوسة عند حصول مبدله والحجيرة
مقصودة بالمسح فزوالها سوال الما قصد (قوله وفي وجوب اعادة وضوء حيمته) اى نظرا لستر الشعر
للحلق وقد زال وح في غسل المحل (قوله وعدمه) اى وعدم وجوب الاعادة لان الحدث
قد ارتفع عن محلها فلا وجب لاعادة غسله وظاهر كلامهم جريان الخلاف في غسل محل اللحية سواء
كانت خفيفة او كثيفة وقد يقال ان الخفيفة غير ساترة اذ البشرة تغسل تحتها واجيب بانها ساترة لمنبت
الشعر وفيه انه مغسول لسريان الماء وافتتاح المسام تأمل (تلييه) يحرم على الرجل خلق حيمته واشارته
ويؤدب فاعل ذلك ويجب على المرأة حلقة على المعتمد وخلق الرأس لا ينبغي تركه الا لمن عادت
الحلق (قوله والدلك هو واجب لنفسه ولو وصل الماء للبشرة على المشهور بناء على دخوله في معنى
الغسل والا كان مجرد افاضة او غمس ان قلت حيث كان الدلك دخلا في معنى الغسل ففرصة
الغسل منفية عنه فلا حاجة لذكره قلت ذكره لارد على المخالف القوي القائل انه واجب لا يصل الماء
للبشرة فان وصل لها يدونه لم يجب بناء على ان اتصال الماء للبشرة من غير ذلك يسمى غسلا كذا قرر شيخنا
(قوله وهو امر اراد السيد على العضو) اى امر ارادته توسطه ولو لم تزل الاوساخ الا ان تكون متجعدة
فتكون حائلا (قوله ولو بعد صب الماء) اى هذا اذا كان امر اراديد مصاحبا للصب بل ولو

بعد الصب قبل المجفاف فلا يشترط كون المياه باقيا بل يكفي بقاء الرطوبة كما قاله ابن ابي زيد وهو
المعتمد خلافا لابي الحسن القاسبي حيث قال لا بد من مقارنة امرار اليسد للصب (قوله) لتشقة علة
لقوله دون الغسل أى فلا تندب المقارنة فيه لتشقة (قوله) والمراد باليد هنا أى فى باب
الوضوء وقوله باطن الكف أى لا ظاهره ولا امرار غيره من الاعضاء فعلى هذا لا يجزى ذلك احد
الرجلين بالآخرى فى الوضوء ويجزى فى الغسل وفى بن مانصه كتب ابو على حسن المسناوى مانصه
والدليل اى باليد ظاهرها وباطنها وبالذراع وبخزفة او بحدى الرجلين بالآخرى خلافا للتخصيص
عجم ومن تبعه الدليل بباطن الكف واحتج ابو على لما قاله بقول الفاكهاني ذلك امرار اليد وما يقوم
مقامها ثم قال بعد وقول الفقه الدليل باليد جري على الغالب خلافا لعجم ومن تبعه اه (قوله)
امرار العضو أى سواء كان يدا أو غيرها كالرجل (تنبيه) لا يضر اضافة الماء بسبب ذلك حيث
عم الماء العضو حاله كونه مهورا لان يتجسد الوسخ قاله فى الميج (قوله) وهى فعله أى الوضوء
(قوله) من غير تفريق كثير أى من غير تفريق اصلا أو مع تفريق يسير (قوله) لان اليسير
لا يضر أى وانما قد نال التفريق بالكثير لان التفريق اليسير لا يضر مطلقا سواء كان وبخزفا
او عمدا لان ما قارب الشيء يعطى حكمه واذا لم يضر التفريق اليسير فيكره ان كان عمدا على المعتمد
واليسير مقدور بعد المجفاف (قوله) لانها لا تفيد عدم التفريق الخ أى تفيد وجوب عدم التفريق
بين الاعضاء (قوله) بما يفيد فعله أى بما يفيد وجوب فعله اول الوقت وقوله ايضا يوجبهم السرعة
أى وجوب السرعة فى الفعل وعدم اغتفار التمهين اليسير (قوله) ان ذكر وقد رى اى واما الناسى
والعاجز فلا يجب الموالاة فى حقهما وحيث اذ فرق ناسيا والعاجز افانه يبنى مطلقا سواء طال ام لا لكن
الناسى يبنى بنية جديدة واما العاجز فلا يحتاج الى تجديدية واما ما ذكره المصنف من التفرقة فى العاجز
بين الطول وعدمه كالعماد بعد تقيد الوجوب بالقدرة فغير ظاهر ولذا جمل العاجز فى كلامه على غير
التحقيق وهو من عنده نوع تقرير طويل وقال المصنف بعد قوله ان ذكر وقد روى ان يحجز مطلقا للناسى
بنية لكان أولى ويحمل العجز ع على الحقيقي اه بن (قوله) وبني اى وان فرق بين
الاعضاء بان غسل وجهه مثلا بنية الوضوء ثم حصل له نسيان فترك الغسل ثم تذكر بى ان اراد الصلاة
بذلك الوضوء الذى فرق فيه (قوله) اى يكره او يحرم اى فيجوز على الخلاف الا فى قوله
وهل تكره الرابعة او تمنع خلاف وهذا يقتضى ان المراد بنية وبني اى استئناؤه اذ افرض ما فعل
وابتدأ الوضوء كان محال فالسنة وكان مرتكباً محرم او مكروه وفيه نظرية قد صرحوا بان المتوضى مخير
فى اتمام وضوئه وتركه فالصواب ان قول المصنف وبني بنية الخ معناه وضع البناء بنية ان نسي مطلقا
ويحوز له ابتداءه من اوله وح فلاولى للشارح حذف قوله ولا يتبدى الخ ان قلت ان العبادة
يلزم اتمامها بالشروع فيها والوضوء من جملة العبادات فكيف يحجز المتوضى فى اتمام وضوئه او تركه قلت
ليس كل عبادة يلزم اتمامها بالشروع فيها بل بعضها يلزم اتمامه وبعضها لا يلزم وقد نظم ذلك ابن
عرفة بقوله

صلاة وصوم ثمح وعمره * طواف عدوف وائتمام تحتما
وفى غيرها كالوقوف والطهر حزين * فمن شاء فليقطع ومن شاء تهما

(قوله) ان كان ثالث الاعضاء أى واما ان لم يكن ثلثها فهو مخير ان شاء بى وان شافرض ما فعل
وابتدا آخر (قوله) بنية اى جديدة وقوله شرط اى حالة كونه النية شرطا فى البناء (قوله)
فان بى بغيره لم يحجز وذلك كالأخص بحر بعد تركه ببلانية اتمام الوضوء وكما فى شب عنها (قوله)

طال ما قبل التذكير كرام لا محل لقصده والطول لان عدم الطول والاكثارة قدم (قوله وان
 يحجز الوالوالا يستثنى وحوار الشرط محذوف أى بنى ما لم يطل والبست الواو عاطفة على ان نسي
 والالا قضي ان العاجز بنى بنية (قوله لم يحجزوا الخ) هذه اشارة للفرق بين الناسى والعاجز
 وحاصله ان الناسى لما كان عنده اعراض عن الوضوء احتاج للتجديدية بخلاف العاجز فانه لما
 لم يعرض عن الوضوء ولم يذهل عنه لم يحتاج لنية لم يحجزوا الخ (قوله ما لم يطل الفصل)
 أى بنى انتهاما فعمل الاول بين اكمال الوضوء (قوله وكذا لو أعدم المام ما لا يكفيه جزما أو طنا
 فانه بنى بغير نية ان لم يطل كفى التوضيح (قوله وقيل لا بنى مطلقا الخ) أى للتلاعب والدخول
 على الفساد وعدم جزم النية فهو أشد من عمد التفريق المغتفر فيه القرب كفى عجز وارتضاء
 شيخنا فى المحاشية لكنه اعتمد الاول فى تقريره (قوله وكذا لو فرق عدا الخ) أى فتكون جملة
 الصور التى بنى فيها عدم الطول خمسة صور ثان بنى فيها اتفاقا وهم صورنا العجز المحكى اعنى
 ما اذا أعدم المام ما لا يكفيه طنا أو شكافتين انه لا يكفيه وثلاث صور بنى فيها على الراجح من اعدم
 من الماء ما لا يكفيه جزما أو طنا ومن فرق عامدا مختارا غير ارفاض للنية (قوله وخلافه) أى
 وخلاف التحقيق وهو عدم البناء مطلقا ولو لم يطل لا يلتفت اليه (قوله فان طال) أى التفريق
 من العاجز والعامد ومن ذكرهما (قوله ابتداء وضوء الخ) أى فلو خالف وبنى على ما فعله او لا
 وصلى بذلك الوضوء أعاد الوضوء والصلاة ابدل ترك الواجب وهو الموالاة (قوله او اكره على
 التقرير) قال مافى فى اجوبته الظاهر ان الاكراه هنا يكون بمثابة اللولف فى الطلاق من خوف ولم
 فاعلى اذهبا الاكراه والمعتبر فى العبادات اه بن (قوله وكذا لو قام به مانع) أى فتكون
 الصور التى بنى فيها مطلقا سبعة الناسى وهذه الصور الستة المذكورة هنا المحققة به (قوله
 مستويين فى البناء مطلقا) أى لعدم وجوب الموالاة فى حقهم (قوله بهذه الصور الخ) أى الستة
 المتقدمة فى قوله واما لو أعدم المام ما يجزى بانه يكفيه فتبين انه لا يكفيه او اراقه شخص او غصه
 او ارتقى منه بغير اختياره او اكره على التفريق او قام به مانع لم يقدر معه على اكمال وضوءه (قوله
 ويحكموا بان غيرهما أى غير العاجز والناسى وهو العامد حقيقة اعنى من فرق عامدا مختارا
 أو حكما وهو من أعدم المام ما لا يكفيه قطعاً أو طناً (قوله ويحكموا بانفسر وابه العاجز من صورتين
 أى وهما ما اذا أعدم المام ما يكفيه طناً أو شكافتين انه لا يكفيه (قوله لمحقا بغيرهما) أى
 بغير العاجز والناسى وذلك الغير هو العامد حقيقة أو حكما وقوله لمحقا بغيرهما أى من جهة البناء
 ما لم يطل فى كل (قوله ان فرق ناسيا) أى والحال انه قد حصل طول (قوله على ما لا بنى عبد
 الحكم هذا هو الاظهر والحاصل انه على القول بان الموالاة ستة من فرق ناسيا بنى على ما فعله ولا شئ
 عليه اتفاقا وان فرق عامدا والحال انه حصل طول فقيه قولان قيل بنى على ما فعله ولا يطالب باعادة
 الوضوء وهو الاظهر وقيل بعيد الوضوء من اوله فان بنى على ما قبل وصلى أعاد الوضوء والصلاة ابدا وهو
 المشهور (قوله من سنهتا) أى الصلاة (قوله والثانى) أى من القولين اللذين فى ترك ستة
 الصلاة عدا (قوله خلاف فى التشهير فقد شهر القول بالوجوب ابن ناجى فى شرح المدونة وشهر
 القول بالسنية ابن رشد فى المذمات وهذا الخلاف معنوى ان راعينا قول ابن عبد الحكم على السنية
 لان من فرق عامدا واطال لا يبنى على القول بالوجوب فان بنى وصلى أعاد الوضوء والصلاة ابدا وعلى
 القول بالسنية بنى ولا شئ عليه واما على المشهور وهو قول ابن القاسم فالخلاف لافضى لان المفرق عدا
 اذا طال تفريقه لا يبنى ويعيد الوضوء والصلاة ابدا اذ بنى على كل من القول بالوجوب والسنية

و ح جعل الخلاف معنوياً وجمع جملة لفظياً وقد علمت وجه كل من التقريرين (قوله وهى
 القصد الى الشئ) أى فهى من باب القصد والارادات لان باب العلوم والاعتقادات **و ح** فهى
 من كسب العبد لان القصد الى الشئ توجه النفس اليه فقول عب ان النية ليست من كسب
 المتوضى فيه نظر (قوله وان كان حقها التقديم الخ) أى لتقدمها على غيرها من الفرائض
 فى الوجود الخارجى (قوله أى المنع المترتب) أى على الشخص (قوله عند غسل وجهه)
 أى وعليه فينوى للسنن السابقة على الوجه نية مفردة فلا يقال انه يلزم على كون النية عند غسل
 الوجه غلوها عن نية وعلى هذا فالوضوء نيتان وقال بعضهم ان النية عند غسل اليدين للكوعين
 قال فى التوضيح جمع بعضهم بين القولين فقال لا يبدى بالنية اول الفعل ويستحبها اول الفروض فاذا
 فعل ذلك صدق عليه انه اتى بالنية عند غسل اليدين للكوعين وصدق عليه انه اتى بها عند غسل
 اول فرض (قوله والا فعند اول فرض) أى والابان نكس وبدا بغيره فعند اول فرض (قوله
 أى نية ادائه) أى تادية الفعل المفروض (قوله بالمعنى المتقدم) أى وهو المنع المترتب والصفة المقدر
 قيامها بالاعضا قيام الاوصاف المحسية والاولى ان يراد بالحدث الوضوء اذ لا معنى لقولنا استباحة
 ما منع منه المنع (قوله فيجوز لجمع الخ) أى فيجوز للشخص الشارع فى الوضوء ان ينوى رفع
 الحدث واداء الفرض واستباحة ما منعه الحدث من صلاة او طواف او مس محض (قوله للتنافى)
 أى لانه تناقض فى ذات النية فكانه قال نويت رفع الحدث نويت عدم رفعه او نويت لا نويت
 وان مع تبرد أى هذا اذا كانت نية ماذ كغير مصاحبة لنية تبرد بل وان كانت نية ماذ كرمصاحبة لنية
 تبرد ومع هذا لم يطلق المشاركة وان كان الامم لمدته ولها على المتبوع وظاهره الاجزاولو كان ذلك الماء
 لا يتبرد به عادة كالأونى التبرد بما ساخن وهو كذلك (قوله لا تنافى الوضوء ولا تؤثر فيه خلافاً وذلك
 لان غسل الاعضا للوضوء يتضمن التبرد مثلاً فاذا نواه لم يكن ذلك مضاداً للوضوء ولا مؤثراً فيه خلافاً
 (قوله فيأخره فعله به أى يجازله ان يفعل بذلك الوضوء ما نواه وان يفعل غيره وهو ما أخرجه واخرجه
 لغير ما نواه لا يضر (قوله ونوى غيره) أى ونوى الوضوء من غيره وذلك لان الاسباب اذا تعددت
 ناب احدها عن الآخر (قوله هو الاول) أى هو الذى حصل منه اولاً (قوله وكذا اذا لم يكن حصل
 منه الا المنسى) أى ونوى الوضوء من حدث لم يحصل منه (قوله بل ولو ذكره) أى ونوى الوضوء
 من غيره (قوله لا أخرجه عطف على محذوف) أى ونسى خذنا ولم يخرججه لا أخرجه (قوله او نوى
 مطلق الطهارة الشاملة للحدث والخبث) أى فلا يصح وضوءه (قوله أى من حيث تحققتاى احدهما
 لا بعينه) أى او من حيث تحققتا فى مامعاً او من حيث تحققتا فى الخبث فالضرر فى هذه الصور
 الثلاث كما قال شيخنا (قوله فالظاهر الاجزاء) أى كانه اذا نوى مطلق الطهارة من حيث تحققتا فى
 الحدث فانه يجزى فالاجزاء فى صورتين وعدمه فى ثلاث ببق ما اذا نوى الطهارة من الحدث والخبث مما
 وفى المجمع اذا نواه ما مع التجاسة العضو ولم يصف الماء فيجزى (قوله نذبت الطهارة) أى نذبت
 الوضوء له فالمراد بالطهارة الوضوء (قوله كقراءة قرآن ظاهراً) أى بدون محض نعم اذا نوى
 بنفسه قراءة القرآن ظاهراً اجزاء عن غسل الجنابة لانه لا يجوز ان يقرأ القرآن ابعذارقاسع
 الجنابة واولى منه اذا نوى بغيره قراءة القرآن فى المحض والحاصل انه فرق بين الوضوء والغسل فى
 الوضوء اذا نوى الوضوء لمس المحض حازله الصلاة به واذا نوى الوضوء لقراءة القرآن ظاهراً فلا تصح
 الصلاة به لعدم ارتفاع حدثه وامافى الغسل اذا نوى به قراءة القرآن ظاهراً أو فى المحض اجزاء
 عن غسل الجنابة (قوله فلا يرتفع حدثه) أى ويحصل له ثواب كوضوء الجنب لئلا يعم على ما رده

عب على ح وكل هذا اذا نوى اباحة الامر الذي يندب له الوضوء من غير ان ينوى رفع الحدث
 واما اذا نوى الظهارة للزور مثلاً غير محدث جاز له ان يصلّى به كما أشار لذلك عب هنا وفي باب
 الغسل (قوله ان كنت احدثت) أى حصل معنى ناقض وقوله فيه أى فهذا الوضوء له أى وان لم
 يحصل معنى ناقض فلا يكون له (قوله لم يجز) أى كما هو قول ابن القاسم (قوله سوا اثنين
 حدثه أم لا) أى بان استمر باقياً على شكه (قوله لعدم جزمه بالنية) أى لان القرض انه حين
 نوى ان كنت احدثت فله غير مستحضر ان الشك في المحدث غير ناقض للوضوء واما لو كان مستحضراً
 لذلك كانت نيته حازمة لا تردّ فيها وان كان لفظه دالاً على التردد و ح يكون وضوءه صحيحاً
 كافي ع (قوله اذا الواجب الخ) الاولى الاتيان بالقضاء بحيث يقول فالواجب الخ والحاصل
 انه بمجرد شكه في المحدث انتقض وضوءه والواجب عليه اذا توضأ ان يتوضأ بنية حازمة فان توضأ بنية
 غير حازمة بان علقها بالمحدث المحتمل كان هذا الوضوء الثاني باطلاً أيضاً (قوله قبل التجديد
 متعلق بمحدثه أى فبين له بعد التجديد انه احدث قبله (قوله لعدم نية رفع المحدث) أى
 ولان المندوب لا ينوب عن واجب (قوله باعتقاده انه على وضوء) أى فهذا يقتضى انه لا حدث
 عليه فنتى رفع المحدث ح تلاعب منه (قوله فان غسلك بنية الفضل) أى بالنية التي
 احدثها عند فعل الفضيلة وهي الغسلة الثانية والثالثة (قوله فلا تجزى) أى ولا بد من
 غسلها بنية القرض (قوله وهذا اذا احدث بنية الفضيلة الخ) يعنى ان صورة المصنف انه خص
 بنية القرض بالغسلة الاولى و احدث بنية الفضيلة في الغسلة الثانية والثالثة التي غسلك بها للمعة
 واما لو نوى ان القرض ماعم من الغسلات و بقيت لمعة لم تغسل بالاولى وغسلك بالثانية والثالثة
 فان الغسل يجزى قال عب وما ذكره المصنف من عدم الاجزاء منى على ان بنية الفضيلة معتبرة
 وقال سند اذا نوى بما بعد الاولى الفضيلة وكانت الاولى لم تتم فلا تعتبر تلك النية ولا يعمل بنية
 الفضيلة الا اذا عمت الاولى فعلى هذا اذا ترك المعة فغسلت بالغسلة الثانية أو الثالثة التي نوى بها
 الفضيلة فانهما تجزى اه قال بن وفيه نظر فان ما نقله ح عن سند عند قول المصنف وشفع
 غسله وتبليغه صريح في انه يعتبر بنية الفضيلة كغيره اه (قوله ومثل الغسل المسح) أى فاذا
 ترك المعة من مسح رأسه فانتبعت بنية السنة التي احدثها عند رد المسح كذلك لا يجزى (قوله
 اوفرق النية) أى جنبها المتحقق في متعدد (قوله بان خص كل عضو بنية الخ) أى بان غسل
 وجهه بنية رفع المحدث من غير قصد اتمام الوضوء ثم يبدوله فيغسل اليدين كذلك ثم يبدوله فيمسح
 رأسه بنية وهكذا اتمام الوضوء وقوله من غير قصد اتمام الوضوء أى بان نوى عدم اتمامه او لانيته
 اصلاً واما لو خص كل عضو بنية مع قصد اتمام الوضوء على الفور معتقداً انه لا يرتفع حدثه
 ولا يكمل وضوءه الا بجمع النيات فهذا من باب التأكيّد فلا يضر لان باب التفريق (قوله فانه
 يجزى اى لان النية لا تقبل التجزى أى و ح فجعله لغوره ذاهواً ولعمدة وان بحث فيه ابن
 مرزوق بانه متلا عب لان ربع النية لا يرفع المحدث في اعتقاد المتوضى (قوله والاظهر من
 الخلاف في الاخبار الصحة) أى بناء على ان المحدث يرتفع عن كل عضو بانفراده وقوله وانعمده ما صدر
 به أى من عدم الصحة بناء على ان المحدث لا يرتفع عن عضو الا بالكمال قال في التوضيح واذا غسل
 الوجه ففي قول يرتفع حدثه وفي قول لا يرتفع حدثه الا بعد غسل الرجلين قال في البيان والاولى
 قول ابن القاسم في سماع عيسى عنه والثاني لا يحسنون قال والاول اظهر و اعترض على المصنف
 في قوله والاظهر في الاخبار النخبة بان ابن رشد لم يستظهر في مسألة التفريق شيئاً أصلاً وانما استظهر

قول ابن القاسم يرفع المحدث عن كل عضو بانفراده ولا يلزم من استظهاره ذلك استظهار العدة
 في التفریق اذ قد لا يسلم ابن رشد التفریع المذکور ومجوز ان يقول ان رفع المحدث عن كل عضو
 بانفراده مشروط عند ابن القاسم بتقديم نية الوضوء بتمامه فتأمل انظر بن (قوله وعزوها
 بعده معتقرا غتفارة عزوها مقدم بها اذ المبادئ بنية مضادة كنية الفضيلة كما قال ابن عبد السلام
 ومقيد ايضا اذ لم يعتقد في الانشاء انقضاء الطهارة وكما لو يكون قدر ترك بعضها ثم يأتي به من غير
 نية فلا يجزى كما مر في قوله وبني بنية الخ ١٥ بن (قوله وهو اول مفعول) أي سواء كان الوجه وغيره
 (قوله وان كان ظاهر المصنف اشتغاره وذلك لان قوله ورفضها معتقرا ظاهره سواء كان في الانشاء
 أو بعد التمام واعلم ان محل الخلاف في الزرع في الواقع في الانشاء اذا اكمله بالقرب بالنية الاولى واما اذا لم
 يكمله او كمله بنية أخرى أو بعد ما طول لم يختلف في بطلانه انظر بن (قوله والغسل كالوضوء) أي
 فيغتفر رفض النية فيه بعد فراغه ولا يعتق في الانشاء بل يضرر بوجوب بطلانه (قوله قولان مرجحان)
 أي وان كان الاقوى منهما عدم البطلان كما قرر شيخنا (قوله فلا يرتفعان مطلقا) أي سواء وقع
 رفض النية في الانشاء أو بعد الفراغ وسكت عن الاعتكاف وحكمه حكم الصلاة لاحتماله عليها
 فيبطل بالرفض في الانشاء اتفاقا وبعده على أحد قولين مرجحين واستظهر بعضهم انه كالوضوء واما التيمم
 فيبطل برفض النية في الانشاء وبعده قول واحد الا انه طهارة صعبة واستظهر بعضهم ان التيمم
 كالوضوء بقي شيء آخر وهو ان رفض الوضوء جائز كما يجوز التقدم على المكس واخراج الرمح من غير
 ضرورة وفي المجمع نظروا اما الصوم والصلاة فالحرمة وبعض الشيخ فرق بين الرفض ونقض الوضوء فخرج
 الاول دون الثاني لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم والوضوء عمل قال شيخنا والذي يظهر ان المراد بالاعمال
 المقاصد لا الوسائل وح فرض الوضوء كنقضه جائزا واستظهره شب (قوله وفي تقدمه ما يسير)
 أي عرفا والتقدم يسير عرفا مثل ما ذكر الشارح أي والرفض انه لو سئل عند الشروع في الوضوء ماذا تفعل
 لم يجيب بانه يتوضأ والافهي نية حكما كذا في المجمع (قوله خلاف شهر المازري وابن بزرة والشيبي
 منهم ما عدم الاجزاء شهر ابن رشد وابن عبد السلام والمجزي والجزائري على ان ما قارب الشيء يعطى
 حكمه ولما كان كل من القولين قد شهر عن المصنف بخلافه وذكر شيخنا في الحاشية ان الاصح
 من القولين القول بالاجزاء (قوله كان تأخرت عن محلها) أي فلتاخر في يسير أو بكثير
 (قوله أي قبل ادخالها في الاناء) كما هو المنصوص أي وليس المراد بقوله أو لا قبل فعل شيء
 من افعال الوضوء كالضمضة والاستنشاق سواء توضع من غير او حوض أو انا كما قبل لان هذا ترتيب
 سنن وهو مستحب كافي شب واعلم ان كون الغسل قبل ادخالها في الماء مما تنوقف عليه السنة
 قيل مطلقا أي سواء توضع من غير أو حوض او من اناء يمكن الافراغ منه أم لا كان الماء الذي
 في الاناء قليلا وكثيرا وقبل ليس مطلقا في بعض الحالات وذلك اذا كان الماء غير جار وقد رتبة
 الوضوء والغسل وامكن الافراغ منه فان تخلف واحد من هذه الامور الثلاثة فلا تنوقف السنة على
 كون الغسل خارج الماء على هذا القول مشي الشارح وهو المعتمد (قوله والادخالها فيه هذا راجع
 للاخير فقط أي والامكن الافراغ منه ادخلها فيه ولو ارجع لثلاثة لم يمتحج لقوله بعد ما المسا
 الجباري الخ (قوله والالتيمم الخ) أي والا بان كانا نجسا انه تحيل على غسلها خارجة ولو
 باخذ الماء بغيره أو توبه ولا يقال تله الماء بغيره يصفه لانا نقول وان اضاف له لكنه بغيره في ازالة
 عين النجاسة به أو لم يديه (قوله والاتركه) أي والامكن التحيل على غسلها خارجة تركه
 ونعيم (قوله مطلقا) أي سواء كان كثيرا أو قليلا (قوله والكثير) أي غير الجباري وهو ما زاد

على آنية الغسل (قوله فلا توقف السنة على غسلها خارجة) أى بل يحصل بغسلها داخل الماء وخارجة (قوله ويرج أيضا) قال شيخنا وهو أوجه من الأول (قوله تعبدنا) هذا مذهب ابن القاسم وقال أشهب أنه أى غسل الدين معقول المعنى واحتج بحديث إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه ثلاثا قبل أن يدخلها فى أنائه فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده فتغلبه بالشك دليل على أنه معقول واحتج ابن القاسم للتعبد بالتعدد بالثلاث إذا لمعنى له إلا ذلك وجهه أشهب على أنه للبالغة فى النظافة ذكره ابن فرحون فهم ممتنعان على الثلاث خلافاً لـ تبعاً للباطل فى أنه مبنى على التعبد ولا تفاهما على التثنية وعدم بناءه على الخلاف قدم المصنف ثلاثاً على تعبدنا وعنه ما يبنى على الخلاف ابن (قوله يعلق ونية) أى بناء على أن غسلها تعبد لا معلل بالنظافة إذ عليه تحصل السنة بغسلها ولو بمضاف ولو بغير نية لعدم توقف النظافة على المطلق والنية (قوله ولو لو نظيفين أو أحدث الخ) أى خلافاً لأشهب القائل إذا كانا نظيفين أو أحدث في اثنيائه فإنه لا يطالب بغسلها بناء على أن الغسل معلل بالنظافة (قوله خلافاً للمخالف فى ذلك) أى فى جميع ما تقدم من قوله تعبدنا إلى هنا وقد علمت أن المخالف فى ذلك كله أشهب (قوله مفترقين) حال من يديه وأما ثلاثا فهو حال من الغسل وقوله تعبدنا معقول لأجله وأعلم أن طلب تعريقهما فى الغسل هو رواية أشهب عن مالك وقال ابن القاسم يغسلها مجموعتين وظاهر تقديم تثنية اليمين على اليسار على القول الأول دون الثانى هذا وقد صرح الأئمة بأن غسلها مجموعتين مبنى على قول ابن القاسم بالتعدد كما هو ظاهر والمصنف فيكون ابن القاسم خالف أصله لأن أصله أن الغسل تعبد والمناسب له التفریق فى الغسل مع أنه يقول بغسلها مجموعتين وجعلها المناسبات بالنظافة واجب ابن مرزوق بأن غسلها مجموعتين وإن كان مناسباً للنظافة لكنه لا ينافى التعدد وهو ظاهر وإن كان غسلها مفترقين هو المناسب له وليس افتراقهما أقولاً لأشهب حتى يكون مخالفاً لأصله إنما هو رواية له عن مالك انظر بن (قوله لأن ثمره أوتر كهل سال من فقه هذا محترز قوله وجهه وقوله ولأن أدخله ومجبه من غير تحريك محترز قوله ونخصه أى تحريكه وقوله ولأن دخل الماء فيه الخ محترز قوله أدخل الماء الخ فهو لف ونشر مشوش وفى عب لو أتبعه لم يكن آتياً بالسنة على الراجح من قولين واعترضه بن قائل أنظره مع قول ح الذى يظهر من كلام الفاكهاني ألاكتفاء بذلك وذكر زروق عن القورى أنه كان يأخذ عدم اشتراط الحج من قول المازرى رأيت شيخنا وضأنى من المسجد فلعنه كان يتبلغ المفضضة حتى سمعته منه اه قال ح وإذا قلنا أن الظاهر أجزاء الابتلاع فكذلك يكون الظاهر من القولين فى إرسال المأمم من غير دفع الأجزاء (قوله ولا بد فيها من النية) أى بخلاف رد مسح الرأس ومسح الأذنين فلا يقتصران إليها ونية الفرض تمنع نيتها ما كسبه باقى السنن والغضائل اه خش (قوله وبالغ مغط فيها ند باتبع الشارح فى قوله فيها مبراهم والذى فى المواق وابن مرزوق اختصاص ذلك بالاستنشاق وهذا هو الراجح كما قال شيخنا واستظهر فى الحج الأول (قوله هذا مراده) أى وإن كان كلامه صادقا بكونه يمتضم بعض بغرفة ويستشق باخرى ثم يمتضم بعض بواحدة ويستشق باخرى ثم يمتضم بعض بواحدة ويستشق باخرى لم أقف على من ذكر هذه الصورة والذى يظهر من كلامهم إنما هو الصورة التى ذكرها الشارح (قوله وإن جزم به ابن رشد) أى أنه جزم بأن الأفضل فعلهما بثلاث غرفات يفعلها معاً بكل غرفة من اثلاث وأما فعلها مابست غرفات فهو من الصور الجائزة والذى اعده الأسياف كما قال شيخنا كلام المصنف (قوله وجازا) أى المفضضة والاستنشاق

وكان الاولى أن يقول وجازنا أى السنتان الآن يقال انه راى كونهما فاعلین والمردا بما جوازها
 خلاف الاولى كما قال الشارح لانه مقابل للندب وقوله بغرفة راجع لكل من الامرین قبله أى جازما
 بغرفة وجازا أحدهما بغرفة فالاول كان يتمضمض بغرفة واحدة ثلاثا ثم يستنشق من تلك الغرفة التى
 تمضمض منها ثلاثا أيضا على الولاة أى يتمضمض واحدة ويستنشق أخرى وهكذا من غرفة واحدة والثانى
 كان يتمضمض بغرفة ثلاثا ويستنشق بغرفة أخرى ثلاثا وبقيت صفة أخرى والظاهر جوازها وان
 قال بعضهم لم اقف على من ذكرها وهى أن يتمضمض من غرفة مرتين والثالثة من ثمانية ثم يستنشق منها
 مرة ثم يستنشق اثنتين من غرفة كالثلة (قوله واضعا اصبعيه عليه أى على الانف فان لم يجعل اصبعيه
 على انفه ولا نزل الماء من الانف بالنفس وانما نزل بنفسه فلا يسمى هذا استنشاقا ابتداء على ان وضع
 الاصبعين من تمام السنة كما هو مقتضى أخذه فى تعريفه وبه صرح الشاذلى فى شرح الرسالة وقيل ان
 ذلك مستحب واختاره بعض الاشياخ كما قاله شيخنا (قوله من اليد اليسرى هذا مستحب لان حقيقة
 الاستنشاق توقف على ذلك كما ان كون الاصبعين السبابة والابهام كذلك أى مستحب قاله شيخنا
 (قوله أى ظاهرهما وباطنهما ظاهر الاذن هو ما بلى الراس وباطنهما هو ما كان مواجها لهما
 خلقت كالوردة ثم فحنت وقيل بالعكس (قوله فغبه تغليب الوجه على الباطن وزاد لنظ كل لثلا
 يتوالى تشبيها لوفال وجهى اذ ين وهو منوع لثقله وأيضالوقال كذلك لم يتناول مسح باطنهما
 (قوله وتجدد ما منهما) أى ما لهما فى الكلام حذف الجار (قوله كان آتيا بسنة المسح فقط)
 أى وتار كالسنة تجدد الماء (قوله مسح الصماخين الصماخ هو النقب الذى تدخل فيه راس الاصبع
 من الاذن (قوله اذ هو سنة مستقلة) أى كفى المواقى تقلا عن الخصى وابن يونس لكن الذى يفيد
 كلام التوضيح ان مسح الصماخين من جملة مسح الاذن لانه سنة مستقلة (قوله ثلاثة) أى
 مسح ظاهرها وباطنهما ومسح الصماخين وتجديد الصماخين (قوله ورد مسح رأسه) أى الى حيث
 بدأ فسر من المؤخر الى المقدم أو عكسه أو من أ - سد الفودين (قوله بأن يعيد المسح والرد) أى فعل
 هذا لا بد لها صاحب الشعر الطويل من مسح رأسه أربع مرات مرة لظاهرها ومرة لباطنهما ومرة واجبتان
 بهما يحصل التعميم الواجب ثم يطالب بمسحها على سبيل السنة مرتين مرة لظاهرها ومرة لباطنهما
 ليحصل تعميمها بالمسح ثانيا بعد ان أعياها أولا (قوله كذا قيل) قائله العلامة عى ومن وافقه
 وقد تقدم عن ابن ارنقل لا يوافق (قوله مال للرقاقى) المراد به الشيخ أحمد بن حنبل ووافقه
 على قوله الشيخ عبد الرحمن الاجهورى جد عى وحاصل كلامهم ان الشعر الطويل انما مسح
 مرتين فقط مرة للعرض ومرة للسنة وان ادخل اليقته فى رد المسح هو السنة وهذا هو الذى يفيد
 القول كما مر عن ابن (قوله والا لم يسن) أى ويكره تجديد المسح للرد ولهذا الواسية حتى أخذ
 الماء لرجليه لم يأت به ولم يكن ارد فضيلة كالغسلة الثانية لكون المسح ثانيا بعد المسح أولا
 بخلاف المغسول ثانيا فانه المغسول أولا فلذا خفف أمر الغسلة الثانية عن رد المسح (قوله وهو الظاهر
 أى لقوله عليه الصلاة والسلام اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم (قوله فان تكس) أى قدم
 بعض الفرائض عن محله (قوله فيعاد المنكس الخ) حاصله انه اذا تكس شيئا من فرائض الوضوء
 فلا يتخير امانا يكون ساهيا أو عامدا وفى كل امانا يعاول الامر ويكس الامر بالقرب فان كان
 الامر بالقرب أعاد المنكس استئنا واحده مرة على المعتمد وقيل ثلاثا ويعيد ندبا بعده مرة مرة لا فرق
 بين كون تكس عامدا أو ساهيا وان طال الامر أعاد المنكس استئنا واحده مرة ولا يعيد ما بعده هذا
 اذا تكس ناسيا فان كان عامدا أو لغيره انه حصل طول ابتداء الوضوء ندبا (قوله لا السنة) أى

لا السنة المتكسفة فلا يطالب بإعادتها مطلقا سواء طال الأمر أو قرب نكسها سهوا أو عمدا (قوله
 بما مر) أي من الجفاف للعضو الأخير (قوله مرة على المعتقد) أي كما قال الشيخ سالم والطنجني
 وارتضاء طفي قائلا أنه لا معنى لأعادته ثلاثا أو لحال أنه قد غسله ثلاثا وهو غسل صحيح وإنما
 أعيد لتحصيل السنة نقطة ومقابل المعتقد ما قاله عجم أنه في حالة القرب بعد المتكسفات ثلاثا بخلاف
 حالة البعد فإنه يعاد مرة قال طفي ولم أر ذلك لغيره (قوله وسواء نكس عامدا أو سهوا هذا
 هو الموافق لما عراه ابن رشد للدونة قال ابن راشد وهو الأصح (قوله أعاد الذراعين) أي مرة
 على المعتقد ثلاثا (قوله أو لمعة عطف على فرضا (قوله أتى به) أي بذلك الفرض وغسل
 اللعة (قوله ولا يطل) أي والابان تراخي في الاتيان به بطل وضوءه وهل يعذر بالنسيان الثاني
 أولا قولان ومن اغتفر النسيان الثاني فرع سحتون صلى الخمس كل واحدة وضوءه وأوالا ربع الأول
 بوضوء والعشاء وضوء ثم نذر كراهة ترك مسبح رأسه من وضوءه ولا يعلم ما هو فأتى به وبعد الخمس ففسى
 وأعادها وبه أتى به وأعاد العشاء فقط لأنه ان كان المحلل من وضوءه فافظا هو ولا يفقد أعيد غيرها
 بصحيح (قوله بنية كمال وضوءه متعلق بقوله أتى به (قوله التي صلاها بالناقص) أي بذلك
 الوضوء الناقص (قوله هذا) أي اتيانه بذلك الفرض المتروك وعدم بطلان وضوءه (قوله
 إذا كان الترك سهوا مطلقا) أي لما تقدم ان الموالاة غير واجبة على الناسي وأنه يبنى مطلقا
 (قوله وكذا عمدا الخ) أي وكذا يأتي بالفرض المتروك ولا يحتاج لتجدد بنية ويبنى على ما فعله
 قبله إذا كان تركه للفرض عمدا أو عجزا ولم يطل لان التفريق اليسير لا يضر (قوله لعدم
 الموالاة) أي الواجبة في حقه (قوله ويأتى به وجوبا بما بعده مذات في أحوال القرب الثلاثة
 أعنى ما إذا كان الترك سهوا أو عمدا أو عجزا ولم يطل وفي التفراوى تقى لاعتق ابن عمران تابع للعة
 التي يغسل معها في حالة القرب ما بعده من الأعضاء لابقية عضوها فلا يفعل قال في المجمع ولعل
 وجهه ان العضو الواحد ليس الترتيب بين أجزائه بل رعايا يؤخذ من آخر عبارة خش وغيره
 عدم إعادة اليسار كالسنة للترتيب اهـ (قوله كان الترك عمدا أو سهوا) كذا قال المازري
 وغيره وقول الموطأ سئل مالك عن رجل توضأ ففسى وغسل وجهه قبل أن يتمضمض قال يتمضمض
 ولا يعيد غسل وجهه لافهم لقوله نسي (قوله فعلها استنانا دون ما بعده ما ذكره من أنه
 يفعلها استنانا هو المعتقد خلافا للمجمع حيث قال يفعلها نذبا قاله شيخنا وأعلم أنه إذا ترك سنة
 كالتمضمضة وتذكرها بعد الشروع في فرض فلا يرجع لها من ذلك الفرض نعم يغسلها قبل
 الشروع في الثاني وللقرافي يفعلها بعد كمال الوضوء ولا يقطع الوضوء لها وهو المعتقد وفي التفراوى
 للثلاثة نظائر منها الخطبة لا تقطع إلا إذا قاله في المجمع وظاهره ان الخلاف موجود في الترك عمدا
 أو سهوا أو كلاهما عب يقتضي ان الخلاف المذكور في الترك نسيانا أو ما ان كان الترك عمدا فانه يرجع
 لفعل ما تركه قبل تمام وضوءه قطعوا ولا يعيد ما بعده ونقل ذلك عن ابن ناجي (قوله لندب
 ترتيب السنن الخ) غلة لقوله دون ما بعده أي انما يفعل ما بعده لان ترتيب السنن في نفسها
 أومع الفراغ من مندوب والمندوب إذا فات لا يؤمر بفعله لعدم التشديد فيه (قوله إلا ان يكون
 بالقرب) أي والأفعال ما ان أراد القيام على طهارة والطول هنا بالافراغ من الوضوء والقرب بعدم
 ان فراغ منه كما قاله الشارح (قوله والمعتقد نذبا لإعادة) انما يقل وجوبا كما قيل في ترك سنة
 من سنن الصلاة عمدا فان فيه قولين أحدهما وجوب الإعادة لأضعف أمر الوضوء بكونه وسيلة كذا
 قيل وهو مبني على أنه فرق بين السنة الداخلة في الصلاة والخارجة عنها وقال بعضهم بعدم الفرق بين

الداخله والخارجة في جريان الخلاف وعليه بأق ما مر من الخلاف في ترك الموالاة عمد على القول
بسنيتها (قوله قد تقدم الكلام عليه) أي على تركه بان نكس فرضا وقدمه عن محله وحيث
تقدم الكلام على تركه فلا يكون دخلا في كلامه هنا ولا تنكر (قوله قد نأب عنه الفرض)
أي وهو غسلها برفيقه (قوله يوقع في مكروه) أي وهو تجديد المسح على الرأس في الأول وإعادة
الاستنشاق في الثاني وتكرار مسح الأذن في الثالث وفي بن انظر هذا أي قوله وتجديد
المسح الأذن مع أن الذي في ح أن التجديد يفعل ونقل عن ابن شعبان مانعه من مسحهما
أي الأذن مع رأسه أو تركهما عمدا أو سهوا لم يعد صلاته لأننا مره بالمسح لما يستعمل ونعظه في العمد
اه وقد يقال أن هذا ليس فصا صريحا لاحتمال قصر قوله نأمره بالمسح على فرع الترك وكلام الشارح
ظاهر فإن الزيادة على المرة في الأذن منبى دنها ودرء المفاسد مقدم (قوله أي مستحبته) أي
خصاله وأفعاله المستحبة التي ينأب عليها ولا يعاقب على تركها (قوله) أي إيقاعه في موضع
ما هو أفسا وقد ذلك لأنه لا تكليف إلا بفعل (قوله فيخرج بيت الخلاخ) أي لأنه وإن كان
ظاهرا بالفعل لكن ليس شأنه الطهارة فيكره الوضوء فيه وأولى غيره من المواضع المتنجسة بالفعل
(قوله يعني تقيله) أي لأن الموصوف يكونه مستحبا فمأه والتقليل لا القلة إلا لا تكليف إلا بفعل
كما قال الشارح ومعناه أنه يستحب أن يكون المسح المستعمل وهو الذي يجعله على العضو قليلا وليس
المراد بتقليل المسح المدلول بالوضوء ولا كان المتوضى من البحر مثلا تارك للوضوء ولا قائل به (قوله
بلاحد في التقليل فلا يجد التقليل بسيلا عن العضو أو تطهير عنه وأما السيلان عليه بحسب الامكان
فلا بد منه والا كان مسحا وهذا هو المعتمد خلافا لمن قال أنه لا بد من سيلان الماء على العضو وتطهيره
عنه (قوله وتبر أعضاء) أي يندب الابتداء بيمين أعضائه على اليسار هنا ولو كان أعسر بخلاف
الإناء كما يأتي وهذا إذا تقاوى تافى المنفعة كاليمين والرجلين والمخمين في الغسل دون الأذن والحدين
والنودين وهما جانب الرأس لاسيما يمين ما ذكر مع يساره في المنفعة وح فلا يقدم يمين ما ذكر
على يساره وفي الحج عن الشعر أني أن الشخص إذا شعر يدي فأن كان للملازمة عبادة كالوضوء شعر
يمينه أولا وإن كان الملازمة أمر غيرهما شعر يساره أولا فلم يجعله من باب خلط الغل بحيث يبدأ باليسرى
مطلقا (قوله أن فتح فتحا وسما يمكن الاعتراف منه) أي كالتلشت (قوله لا كبريق)
أي لأن ضاق عن ادخال اليد فيه كالبريق فأنه يجعله على اليسار في المواق عن عياض
اختار أهل العلم فيمضاق عن ادخال اليد فيه وضعه على اليسار اه (قوله فبالعكس)
أي فإن كان الانامه فتحا وسما جعله على يساره والا جعله على يمينه والظاهر أن الاضطه وهو
الذي يعمل بكتابه يديه على السواء مثل الأيمن لا مثل الأيسر (قوله وكذا بقية الأعضاء يندب
البدء بمقدمها) أي فلامه وهم للرأس وانما خصها بالذكراع عن غيرهما كذلك لارد على من
قال من أهل المذهب أنه يبدأ بخروها وعلى من قال أنه يبدأ من وسطها ثم يذهب إلى حدمنا ب شعره
مما يلي الوجه ثم يرد إلى فقا ثم يرد إلى حيث بدأ أو ما غير الرأس من الأعضاء فلا خلاف فيه والمراد
بتقدم الأعضاء أو لها عرفا فأول البدن عرفا ورأس الأصابع وكذلك الرجلين وأول الرأس منابت
شعر الرأس المتعاد وكذلك الوجه فلينبدأ بخروا رأس أو بالذقن أو بالرفقن أو بالأكبين وعظو فبق
عليه أن كان عالما وعلم أن كان جاهلا (قوله وشقغ غسله) فهم من إضافة شقغ للغسل أن تكرار
المسح لكلا الأذن والرأس ليس بفضيلة وهو كذلك لأن المسح مبنى على التحفيف والتكرار ساقفه ثم
أنه ينوي بالثانية والثالثة الفضيلة على المشهور بعد أن ينوي بالاولى فرضه وقيل لا ينوي شيئا معينا

ويصمم اعتقاده ان ما زاد على الواحدة المذمومة فهو فضيلة واستظهره سندواقره القرافي قال شيخنا وهو الظاهر **(قوله)** أى كل من الغسلة الثانية والثالثة مستحب ما ذكر من أنهم افضيئان هو المذهب وما قال ابن عبد السلام وقيل كل منهما سنة وقيل الغسلة الثانية سنة والثالثة فضيلة ونقل الزناني عن أشهب فريضة الثانية وقيل انهما مستحب واحد ذكره في التوضيح **(قوله)** بعد الحكم الفرض أى ان كان العضو المغسول غسله فرض كالوجه وقوله أو السنة أى ان كان المغسول غسله سنة كما في محل المضمة والاسم متشاق وقوله بعد احكام الفرض أى بالغسلة الاولى **(قوله)** يندب فيهما الشفع والتثليث أى بعد الانقاء من الوسخ **(قوله)** أو المالموب الانقاء من الوسخ ولو زاد على الثلاثة أى لا يطلب بشفع ولا تثليث بعد الانقاء من الوسخ فالمدا على الانقاء على هذا القول وقول الشارح ولو زاد على الثلاث لا حاجة له تأمل وهذا القول شهره بعض مشايخ ابن رشد لكن المعتمد الاول والمراد بالوسخ المتجسد المحائل الذى تطاب ازالته في الوضوء كنهى مثلاما الوسخ الغير المحائل فلا تطاب ازالته في الوضوء وكذا في بن نقلا عن المسناوى **(قوله)** في غير النقيتين أى وهما الانسان عليه ما وسخ حائل **(قوله)** اماهما أى النقيتان أى وهما اللتان ليس عليهما وسخ حائل بان كانتا لا وسخ عليهما أصلاً أو عليهما وسخ غير حائل وقوله فيكدا اثر الاعضاء أى يندب فيهما الشفع والتثليث **(قوله)** وهذا أى ما ذكر من أن محل الخلاف في غير النقيتين **(قوله)** وهل تكره الرابعة أى بعد الثلاث الموعبة لانها من ناحية العمرو في الماء وهو نقل ابن رشد عن أهل المذهب وهو الراجح كقَالَ شيخنا وقوله أفتنع أى وهو نقل للخمى وغيره عن أهل المذهب واعلم أن الخلاف المذكور في الغسلة المحقق كونها أربعة بعد ثلاث موعبة واما المشكوك في كونها أربعة أو ثلاثة بعد اربع الغسل فان الخلاف فيها بالندب والتكره كما يأتي والغسلة المحقق كونها أربعة بعد ثلاث غير موعبة واجبة اتفاقاً **(قوله)** شمل غير الرابعة أى كالحامسة والسادسة أو اربعة بعد اربع الغسل **(قوله)** من الاول أى وهو قوله وهل الرجلان كذلك أو المالموب الانقاء **(قوله)** لا يمكن انساب اصطلاحه أى لان كلامه من الشيوخ المذكورين نقل ما ذكره عن المتقدمين من أهل المذهب فقد ترددت آرائهم في النقل عن المتقدمين **(قوله)** أوع فرائضه عطف على مقدور كما أشار له الشارح حذف العلم به أى وترتيب سنته مع أنفسها أوع فرائضه فلو حصل تنكيس بين السنن أو بين السنن والفرائض لم تطالب بالاعادة لسانكس ولا ما بعده للترتيب لان المندوب اذا فات لا يؤمر بفعاله سواء تنكس عمد أو سهواً كما تقدم **(قوله)** بان يقدم اثلاثة الاول أى اثلاثة السنن الاول وهي غسل اليدين والكوعين والمضمضة والاستنشاق وانما لم يقل بان يقدم الاربعة نظرا الى أن الاستنثار لما لم يستقل بنفسه ماركاته مع الاستنشاق شئ واحد **(قوله)** والفرائض الثلاثة أى ويقدم الفرائض الثلاثة غسل الوجه واليدين الى المرفقين ومسح الرأس **(قوله)** وسوال ما ذكره المصنف من أن السواك مستحب هو المشهور من المذهب وفي ح عن ابن عرفة مقتضى الاحاديث من ملازمته صلى الله عليه وسلم عليه ارض موته وقوله لولا ان اشق على امي لامرتهم بالسواك عند كل صلاة ان يكون سنة وهو وجيه لكنه خلاف المشهور **(قوله)** لانه أى السواك **(قوله)** يطلق على الفعل أى الذى هو استعمال عود ونحوه في الاسنان لتذهب الصفرة عنها **(قوله)** او غيره أى كالحجر يد وتشب التوت والمجبر والزيتون والنخى الحشن كطرف الحبة والثوب **(قوله)** عند عدم غيره أى عند عدم العود الذى من الاراك ونحوه مما تقدم **(قوله)** الاكاة بقم الممزقة وسكون الكاف وهي شئ يقوم بالاسنان بكسرها **(قوله)** أى كذب السواك

لاجل صلاة بعدت من السواك أى سواء كان متطهرا لتلك الصلاة بماء أو تراب أو غيره متطهرا
 لمن لم يجدهما ولا ترابا بناء على القول بأنه يصلى (قوله اعلم من أن يكون) أى السواك الذى بعدت
 منه الصلاة (قوله) وتسمية جعلها من فضائل الوضوء هو المشهور من المذهب بخلاف ما قال
 بعدم مشروعية تسميته وانها تكروه (تمة) بقى من الفضائل استقبال القبلة واستئجار النية في جميعه
 والمجاوس مع التمكن والارتقاء عن الارض (قوله عند البدء) أى عند ابتداء الوضوء
 (قوله قولان رجع كل منهما) فابن ناجي رجع القول بعدم زيادتهما والفاكهاني وابن المنير رجعا
 القول بزيادتهما (قوله استئنا) رجع بعضهم ان سنة التسمية في الاكل والشرب عينه وقيل
 انها سنة كهامة في الاكل واماني الشرب فستعين (قوله ونذب زيادة الخ) أى ونذب ان يزيد
 بعد التسمية في الاكل والشرب اللهم الخ (قوله وزدنا خيرا منه) هذا اذا كان المشروب
 أو الماء كقول غير ابن واما ان كان لبنا فانه يزيد بعد التسمية اللهم بارك لنا فيما رزقنا وزدنا منه
 واعل السر في ذلك ما عهذ ورد أفضل الطعام اللحم ولبه اللبن ولبه الزيت ان اللبن يغنى عن غيره
 وغيره لا يغنى عنه كذا ذكر شيخنا (قوله وذكاة) أى وتشرع وجوب دفع الذكر والقدرة في ذكاة
 بأنواعها الاربعة وهي الذبح والنحر والعقر للصبي المجوز عن ذبحه وما يجعل الموت كقطع جناح
 لنحو جراد (قوله وركوب دابة) أى وتشرع ندبا في ركوب دابة وركوب سفينة وكذا ما بعدهما
 وفي شب روى عن ابن عباس ان من قال عند ركوب السفينة بسم الله الرحمن الرحيم وقال
 اركبوا فيها بسم الله مجراها ومرساها ان ربي لغفور رحيم وما قدروا الله حق قدره والارض جميعها
 قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون أمن من الغرق اه
 (قوله ودخول وضده الخ) أى وتشرع ندبا في دخول المنزل والمخرج منه وفي دخول المسجد
 والمخرج منه (قوله وليس ثوب) سواء كان قميصا أو زارا أو عمامة أو رداء (قوله ومجده)
 أى المحادة في قبره أى ارقابه (قوله وغلغلى بابه) وسرها دفع من يريد فتحه من السراق
 (قوله وتكره في غيره) أى وهو الوطء المكروه والمحرم وقوله على الأرجح أى وهو الذى
 اقتصر عليه الشارح بهرام والمؤلف في التوضيح وقال بعض الشراح انه المذهب وارتضاء شيخنا
 وقيل تحرم في كل من المحرم والمكروه وقيل تكراه في المكروه وتحرم في المحرم والذى يظهر ان هذا
 الخلاف في المحرم لعارض كالحبض لازنى والافاظا هو المحرم اتفاقا ومن امثلة الوطء المأثورة
 وطء الجنب ثانيا قبل غسل فرجه ووطء المودى للثقل للتميم كى أتى في قوله ومنع مع عدم ماء
 تقبيل متون وجاع مغتسل (قوله ندبا) راجع لقوله وركوب دابة وما بعده (قوله)
 الا في الاكل والشرب والذكاة) أى والاعتد دخول الخلاف لا يمكن في هذه المواضع الاربعة
 (قوله ولا تنذب اطالة الغرة) أى الاطالة فيها والمراد بالاطالة الزيادة والمراد بالغرة المغسول
 فكأنه قال ولا تنذب الزيادة في المغسول على محل الفرض (قوله وانما ينذب دوام الطهارة
 والتجديد لها) أى ويسمى ذلك ايضا اطالة الغرة كما جعل عليه قوله عليه الصلاة والسلام من
 استطاع منكم ان يطيل غرته فليفعل فقد جعلوا الاطالة على الدوام والغرة على الوضوء والحاصل
 ان اطالة الغرة تطبق على الزيادة على المغسول وتطلى على ادامة الوضوء واطالة الغرة بالمعنى الاول
 هو المكروه عند مالك واطالة لغرة بالمعنى الثانى مطلوب عنده وح فلا يكون الحديث
 المذكور معارض لما ذكره من الكراهة (قوله للعلامة المتقدمة) أى وهى الغلغلى الدين (قوله)
 بل يجوز) أى تركه المسموح أى ويجوز ايضا مسحها بماء طيب أو منشفة خلافًا للشافعية في استحبابهم

ترك ذلك المسح وكراهتهم له (قوله وان شك في ثالثة الخ) أي وان شك مرید الاتيان بغسلة في كونها ثالثة أو أربعة مع إعياب الغسل في كراهة الاتيان بها وندبه قولان حكاهما المازري عن الشيوخ والخلاف عام في الفرائض والسنن لان كلامنا الثانية والثالثة مستحب فيهما (قوله خوف الوقوع في المخطور) أي نهى كراهة على ما نقله ابن رشد وتحريم على ما نقله اللخمي (قوله واستظهر) أي استظهره في الشامل وقال ابن ناجي انه الحق ووجه شيخنا في الحاشية (قوله وندبها) أي ندب الاتيان بها (قوله اعتبارا بالاصل) أي لان الاصل عدم الفعل (قوله كالشك في عدد الركعات) أي فاذا شك هل هذه الركعة ثالثة أو أربعة فانه يني على الأقل لان الاصل عدم الفعل (قوله في قصده) أي عند قصده وارادته (قوله أي شك عند ارادته الخ) توضيح لقوله كذا في قصده صوم يوم عرفة (قوله هل الغد نفس يوم عرفة) أي وهو التاسع من ذي الحجة (قوله وندبه اعتبارا بالاصل) أي لان الاصل عدم العيد والقول بندب الصوم رجه المازري ولما آخر رمضان فيجب صومه استحبابا وفي ح عن ابن عرفة قبل الاخبار بكلال الوضوء والصوم وقيدته عقب بما اذا كان المخبر عدلا ولا كذلك الصلاة ما لم يتذكر ويحرم وسيأتي ورجع امامنا فقط لعدلين الخ (قوله على اراجح) أي من القولين السابقين في قوله وهل تذكره الزابعة أو تقع خلاف (قوله وكشف العورة) أي مع عدم من يطلع عليها واما كشفها مع وجود من يطلع عليها غير ان وجه والامة فهو حرام لا مكروه فقط

* (فصل ندب لقاضي الحاجة جلوس الخ) *

(قوله ندب الخ) كان الاولى ان يقول طلب بدل قوله ندب لان بعض ما يأتي واجب (قوله اذا كانت بول الخ) لوقال الشارح في خياطة المتن ندب لقاضي الحاجة بولا أو غائطا جلوس برخو أو صلب طاهر من ومنع برخو نجس وتعين القيام في البول وتنحى في الغائط واجتنب الصلب النجس مطلقا بولا أو غائطا قياما وجلوسا كان أوضح اه (قوله برخو غائطا) في بن قال في التوضيح قسم بعضهم موضع البول الى أربعة اقسام فقال ان كان طاهرا رخصوا كالمزك في القيام والجلوس اولى لانه استبرأوا كان رخصوا نجسا بابل قائما مخافة ان تنجس ثيابه وان كان صلبا نجسا تنحى عنه الى غيره ولا يبول فيه لاقاموا ولا جالسوا وان كان صلبا طاهرا تعين الجلوس لئلا يتطاير عليه شيء من البول وقد نظم ذلك الوائلي بقوله

بالطاهر الصلب اجلس * وقسم برخو نجس

والنجس الصلب اجتنب * واجلس وقم ان تعكس

وقول التوضيح في الصلب الطاهر بتعيين الجلوس طاهرا للوجوب وهو ظاهر الباجي وابن بشير وابن عرفة وظاهر المدونة وغيرها ان القيام مكروه فقط ولذا قال شارحنا ومعنى تعين ندبها كيدا وعلى هذا يجوز ان يحمل قول المؤلف ندب لقاضي الحاجة جلوس أي في الموضع الطاهر مطلقا سواء كان رخصا أو صلبا لكن ندب الجلوس في الصلب كدمنه في الرخو فتكون الاقسام الاربعة كلها في كلام المصنف فقد ذكرنا ثلاثة اقسام قسمي الطاهر وقسم الرخو النجس وارباع وهو الصلب النجس سيأتي في كلامه (قوله وان تنحى عنه مطلقا) أي قياما وجلوسا (قوله فلا يجوز فيه القيام) أي ويندب فيه الجلوس ندبا كيدا وهذا في الرخو والصلب الطاهر من واما الموضع النجس سواء كان رخصا أو صلبا فانه يتنحى عنه بالغائط لغيره مطلقا ويكره له كراهة شديدة

تغوطه فيه قائماً أجالسا (قوله ولو بولا) أي هذا إذا كانت الحاجة غائماً بل ولو كانت بولا
 (قوله بأن عيل الخ هذا تصوير للاعتماد على الرجل حال قضاء الحاجة حالاً (قوله لأنه أعون
 الخ علة لنذب الاعتماد على الرجل فقوله لأنه أي الاعتماد المذكور أعون أي أشد اعانة على
 خروج الفضلة وذلك لأن المعسدة في الشق الأيمن فإذا اعتمد على رجله اليسرى صار المحل كالنزق
 لمخرج الحديث فهي شبه الاناء المالن الذي أقعد على جنبه للتفرغ منه بخلاف ما إذا أقعد معتمداً لا
 (قوله أي إزالة ما في المحل بماء أو حجر) تفسير الاستنجاء بذلك هو ما ذكره ابن الأثير في النهاية
 وعليه فالاستنجاء أعم من الاستجمار لأنه إزالة ما في المحل بالأحجار (قوله أعنى أي بالرجل التي يعتمر
 عليها واليد التي يستنجي بها) (قوله فهو نعت مقطوع أي لأن المعولين لعاملين مختلفين لا يجوز
 اتباع نعمتها والنذب منصب على قوله يسريين (قوله وبها) أي بل ما لا في الأذى منها وهو الوسطى
 والمختصرة والنصب كافي المجر وليس المراد بلها كلها كما هو ظاهره وقوله وغسلها بكثر الخ أي إذا لم
 يلبسها قبل ملاقة الأذى كافي المجر وليس المراد أنه ينذب غسلها بكثر مطلقاً سواء لبسها أو قبل الخ
 الأذى أول لبسها كما هو ظاهره وقوله بما يزيل الزائحة أي التي تعلقت بالمعد عند عدم لبسها وأما عند
 لبسها فلم تتعاقب الزائحة لانسداد الماء (قوله ولومع صب الماء) أي ولو كان لقي الأذى مقداراً نصب الماء
 (قوله إلى محل سقوط الأذى) أي فإذا وصل محل سقوط الأذى كشف عورته (قوله ونذب أعداد
 مزيله) أي قبل جلوسه لقضاء الحاجة (قوله كان المزيل جامداً) أي كالحجر وقوله أو ما عا
 أي كالماء وفيه المنذوب لقاضي الحاجة أعدادهما معاً لا أعداداً أحدهما فقط كما هو ظاهر
 الشارح ففي أنواع عياض من آداب قضاء الحاجة أن يعد الماء والأحجار عنده أه إذا علمت هذا فكان
 الأولى للشارح أن يقول ونذب أعداد مزيله من ماء وحجر فتأمل وقد يقال محل نذب أعدادهما معاً
 قبل الجلوس أن يتسرفان يتسرا أحدهما فتعذب أعداداه (قوله أي المزيل الجامد) أي كالحجر وأشار الشارح
 إلى أن في كلام المصنف استخفافاً ما عيذ ذكر المزيل بمعنى وأعاد عليه الضمير بمعنى آخر (قوله أن
 انق الشفع) أي فإذا حصل الانقاء بستة نذب السابع فإن حصل الانقاء بالوترتين ولا يتأني نذبه
 نذب الخامس وإن حصل الانقاء بستة نذب السابع فإن حصل الانقاء بالوترتين ولا يتأني نذبه
 (قوله يسمع بكل جهة أي يسمع المخرج بتمامه بكل جهة من جهات الحجر الثلاث (قوله وتقدم
 قبله) أي خوف أن يتجسس يده بما على مخرج البول لو تقدم دبره (قوله إلا أن يقطر الخ) أي
 فيقدم دبره لأنه لا فائدة في تقديم القبل (قوله حال الاستنجاء) أي وكذا حال الاستجمار
 (قوله لثلاثة قبض المحل الخ) أي فيلزم على ذلك صلاته بالنجاسة ولو ما خرج ذلك الأذى الذي
 انقبض عليه المحل فينجس ثوبه أو بدنه أوهما ولا يقل مقتضى ما ذكر من التعليل وجوب الاسترخاء
 لاندبه لانا نقول حمل ما ذكر أمر بمحمل أفاده عجم (قوله وتغطية رأسه) أي حال قضاء الحاجة
 وحال متعلقهما من الاستنجاء والاستجمار وإنما نذب تغطية الرأس فيما ذكر قبل حياء من الله ومن
 الملائكة وقيل أنه احتفظ بمسام الشعر من علوق الزائحة بها فغشاه (قوله وقيل برداء) أي وقيل
 لا يحصل نذب تغطية الرأس إلا إذا كانت برداء ونحوه زيادة على ما اعتاده في الوضع على رأسه من
 طائفة ونحوها وهذا ضيق والمعتقد الأول كما قرره الشارح والخلاف المذكور مبنى على الخلاف في علة
 نذب تغطية الرأس هل هو المحيا من الله أو خوف علوق الزائحة بمسام الشعر قال بن والاول هو
 المنصوص (قوله للابري ما يخاف منه أي غير قادم عليه (قوله وذكر) أي واستعمال ذكر كذا
 لا تكليف الأفعال (قوله غفرانك بالنصب أي أسألك غفرانك (قوله سوغنيه) أي

ادخله في جوفى (قوله وانخرجه عنى شيئا الحمد على مجموع الامرين خروجه وكونه خبيثا لان كلا من عدم خروجه وخروجه غير خبيث فيه مضره) (قوله والحمد لله الخ) قال شيخنا الاولوى الجمع بين الزاويتين (قوله وقبله) أى قبل الدخول لمحل قضاء الحاجة (قوله حتى تدخل) أى لمحل قضاء الحاجة (قوله ما لم يجلس لقضائها) أى وينكشف وهذا راجع لقوله فان فات فغيبه (قوله والا فلا ذكر) أى والابان جلس من يشاء على القول الاول او خرج منه المحدث على القول الثاني فلا ذكر (قوله لم يندب فيه) أى لم يندب ذكره فيه اذ انسى الذكر حتى دخل لمحل قضاء الحاجة (قوله وسكوت) أى لان الكلام حين قضاء الحاجة يورث الصمم وح فلا يشمت عامسا ولا يحمدان عكس ولا ينجيب ومذنا ولا يرد على مـ لم ولا بعد الفراغ على الاظهر كالمجامع بخلاف الملبى والمودن فانهما يردان بعد الفراغ واما الملبى فيرد بالاشارة (قوله ومتعلقه) أى وحين متعلقه وقوله الاستنجاء بيان لمتعلقه فهو على حذف من البيانية او خبر لمبتدأ محذوف أى وهو الاستنجاء (قوله بحيث لا يرى جمعه) أى واما تتره بحيث لا ترى عورته فهذا واجب لامندوب (قوله له بال) أى لان المسال لا يكون مـ محال اذا كان له بال كما قال اللقائى (قوله شجر متعلق بتستر) (قوله ما يخرج منه) أى من الریح الشديد (قوله او يستطيل اشار الشارح به الى ان مراد المصنف بالجر ما يشمل السرب بفتح السين والواو هو المستطيل لا خصوص الحجر لونه وهو النقب المستدير (قوله ثلاث يخرج منه ما يورده) أى من الحيوانات كالحيات والعقارب (قوله اولانه مسكن الجن أى وقضاء الحاجة فيه يؤذيهم وان كانوا ينجون النجاسة اذ لا يلزم من محبة الشخص للشيء محبة سقوطه عليه الا ترى ان الطبيب يحبه الانسان ويكره وقوعه عليه (قوله واتقاء مـ ریح) أى اتقاء المحل الذى تهب الریح منه كالكتيف الذى فى قصبة طاقه ومحل نذب اتقاء مـ ریح اذا كانت الحاجة بولا او غائطا رقيقا والا فلا اخذنا مما ذكره الشارح من العلة (قوله ثلاث تطاير الخ) هذا ظاهر اذا كانت الریح غير ساكنة ولا احتمال فخرها وهي جاثيا فتطاير الخ اذا كانت ساكنة (قوله هو اعدم مـ قبله) أى وح فبستغنى به عما قبله وانما كان الطريق اعم من المورد لان الطريق امام وصلة للمساكنة يكون موردا واما ان تكون غير موصلة له فلا تكون موردا وقد يقال الطريق عرفا ما اعتيد للسلك والمورد ما يستقر فيه للورود الماء واخذوه فهو مغاير لها ولذا جمع بينهما فى الحديث (قوله اذا المراد به) أى بالمورد ما يمكن الورد منه أى وهذا هو عين الشط وقوله لا ما اعتيد أى للورد منه أى حتى يكون اخص من الشط (قوله شأنه الاستظلال به من مقبل ومنخا) أى من ظل مقبل ومنخا أى من ظل شأنه ان يتظلل به الناس وقت القبولة وانما حجة الابل فيه (قوله ومثله) أى ومثل الظل فى النهى عن قضاء الحاجة فيه مجلسهم أى المحل الذى يجلس فيه الناس فى القهر لئلا يجلسون فيه فى الشمس زمن الشتاء للتحذير قال شيخنا والظاهر ان قضاء الحاجة فى المورد والطريق والظل وما الحق به حرام كما يفيد عياض وقاله عـ خلافا لما يقتضيه كلام المصنف من الكراهة لانه جعل اتقاء هامة وبارئيه يحرم قضاء الحاجة فى المسا اذا كان راكدا قليلا فان كان راكدا مستنجرا او كان الما جارا بلا حرمته فى قضائها فيه ما حث كان مباحا واملوك اذ كان ربه فى ذلك لاملوك بغير اذن فيحرم (قوله جلوسا وقياما) أى كانت الحاجة بولا او غائطا (قوله فيتأكد الجلوس به) أى سواء كانت الحاجة بولا او غائطا وقد تقدم ان الرخوان كان طاهرا تبين الجلوس به كانت الحاجة بولا او غائطا وان كان نجسا تبين القيام فى البول ونضاض فى الغائط وتقدم ان المراد بالتبئين النذب الاكيد (قوله أى عند ارادة دخوله الى حذف)

ارادة لان التمتع عن الذكر كراهة ما هو عند الدخول بالفعل (قوله وكراهة الذكر باللسان) اى
 فى الكنيف قبل خروج المحدث اوحين خروجه اؤبرعه كذا يكره الذكر وقراءة القرآن فى الطرق وفى
 المواضع الممتدة واحترزال شارح بقوله باللسان عن الذكر بقله وهو فى الكنيف فانه لا يكره اجماعا
 (قوله كدخوله بورة هذا تشبيه فى الحكم وهو الكراهة خلافا لما قال يجوز دخوله بما ذكر (قوله
 فيه ذكر الله راجع للورقة والدرهم والمخاتم ولا مفهوم لقوله فيه ذكر الله بل مثله ما اذا كان فيه
 شئ من القرآن وما يفهم من كلام ابن عبد السلام والتوضيح وبهرام من المحرمة فغير ظاهر كما قاله
 ح و تبعه ع (قوله او خاف عليه الضياع الاول وخاف بالاولان جواز الدخول بما ذكره قيد
 بامر ين ولا يكتفى احدهما (قوله ووجوب فى القرآن) اى قراءة وكتبا كما فى عقب فقول الشارح
 فيحرم عليه قراءته فيه اى وكذا كتبه (قوله فيما يظهر ما ذكره الشارح من منع دخول الكنيف
 بما فيه قرآن مطلقا سواء كان كاملا او كان بعضه كان لذلك البعض بالاولا تتبع فيه ابن عبد السلام
 والتوضيح وقد رده ح و ع وقال انه غير ظاهر واستظهر الاول كراهة دخول الكنيف بما فيه
 قرآن واطابق فى الكراهة فظاهره كان كاملا او بعضا واستظهر الثاني التعريم فى الكامل وما
 قاربه والكراهة فى غير ذى البال كالآيات واعتمد هذا الاشياخ واقصر علمه فى المجمع (قوله
 كسه للمحدث) اى لا يحرم مس المصحف الكامل او بعضه ولو لم يكن له بال للمحدث وقد يقال ان
 هذا قياس مع الفارق لان المحدث قام به وصف منعه من المس ولا كذلك من فى الخلاص لم يحدث
 تأمل (قوله الا تخوف ضياع المجمع) استثناء من قوله وكذا يحرم عليه دخوله بمصحف المجمع (قوله
 اوارتباع) اى فزع من جن (قوله فيجوز) اى مع سائر له يمكنه من وصول الراتحة اليه
 والظاهر ان الجنب لا يكتفى لانه نظرف متسع كما قاله طائى فى أجوبته وعلم ما قلنا ان جواز الدخول
 بالمصحف مقيد بامر ين تخوف والسائر فاحدهما لا يكتفى خلافا لما يوهبه كلام الشارح تبعا
 لعقب (قوله بل غيره) اى مثل الغضا كذلك فاذا جلس فى الغضا القضا المحاجة نعى ذكر الله فيه
 ندبا فى غير القرآن ووجوب فى القرآن (قوله بعد ذلك) اى بعد الاستنجاء (قوله الا ان حرمة
 القرآن فى غيره مقيدة المجمع) اى وما فيه فطاقة فالقراءة فيه قبل خروج المحدث حرام وما فى غيره فلا
 تحرم (قوله ويكره الاستنجاء المجمع) هذا القول قد درجه ح وقوله او اسم نبى اى مقرون بما
 يعينه كعليه السلام لا بمجرد الاشتراك (قوله وقيل يمنع) هو ما ذكره المصنف فى التوضيح قال
 فى المدخل وما روى من الجواز عن مالك فرواية منكرو حاشاه ان يقول بذلك ومحل الخلاف اذا كانت
 النجاسة لا تصل للخاصم والامنع اتفاقا (قوله ويقدم يسراه دخولا للكنيف) اى وكذا السكل
 دنى كحمام وفندق (قوله عكس مسجد فيهما) اى فيندب ان يقدم فى دخوله بمناه وفى الخروج
 منه يسراه (قوله ان ما كان من باب التشرىف والتكريم) اى كالمسجد وحل الرأس وليس
 النعل وقوله وما كان بضده اى كدخول الحمام والفندق والخروج من المسجد وخلع النعل (قوله
 والمنزل بمناء بهما فان حصلت المعارضة بين المنزل والمسجد كما لو كان باب بيته داخل المسجد وخارج
 من المسجد لبيته كان المحكم للمسجد (قوله اى اضطرالى ذلك) اى الى الاستقبال والاستدبار
 (قوله التى يعسر التحول فيها) اى عن القبلة (قوله وان لم يجد الجالوس بر بلور دما فى الواضحة من انه
 لا يجوز الا اذا الميئى كان اولى قاله بن (قوله وفضا المدين) اى والغضا الذى فى داخل المدين
 كالحبشان والمخزائب التى بداخل البيوت (قوله ما قابل الغضا) اى ما قابل الحجر الا المنزل
 المعروف وح فيشمل فضا المدين ورجبة الدار ومراحيض السطوح والسطوح نفسها

(قوله وأول بالسائر الخ) لوقال المصنف وجاز عنزل وطه وحديث مستقبل قبله ومستدبر اوان لم يلجأ لافي الفضاء الا سائر وحذف ما زاد على ذلك فكان احسن لان هذا هو المعتبر وما زاد على ذلك فهو ضعيف (قوله فالتاويلان في المبالغ عليه فقط) أي واما ما قبل المبالغة فالجواز مطلقا باتفاق (قوله وفي مراحيض السطوح خاصة) أي لانها التي يكون معها السائر تارة وتارة لا يكون واما رجة الدار وفضا المدن فالسائر لا يعارقهما ونص المدونة ولا يكره استقبال القبلة ولا استدبارها لبول أو غائط أو مجامعة الا في الغلوات واما في المدائن والقري والمراحيض التي على السطوح فلا بأس به فحملها اللخمي وعياض وعبدالحق على الاطلاق وحملها بعض شيوخ عبدالحق وابو الحسن على التقييد بما اذا كان لتلك المراحيض سائر (قوله خلافا لظاهر المصنف) أي فانه يقتضي جريان التاويلين فيما قبل المبالغة وما بعده وفي مراحيض السطوح وغيرها (قوله لافي الفضاء المراد به الصحراء) (قوله ويسترقولان قال النووي اقل السائر طولاً ثلاثاً ذراع بعده عنه ثلاثة اذرع فدون وعرضا بقدر ما يستر) (قوله بالجواز وهو قول ابن رشد ونقوله في التلقين عن المدونة وقوله والمنع وهو ما في المجموعة ومختصر ابن عبدالحكم) (قوله أي ترك البول والغائط مستقبلاً ومستديراً) أي في الفضاء مع السائر كما هو الموضوع واول عند عدمه وقوله لافي الوطء أي واما الوطء في الفضاء مستقبلاً ومستديراً فهو جائز عنده يعني مع السائر كما هو الموضوع (قوله تعظيماً الخ) علة لاختيار اللخمي ترك البول والغائط في الفضاء مستقبلاً ومستديراً ولو بسائر (قوله وهذا) أي كون اللخمي اختار ترك البول والغائط مستقبلاً ومستديراً في الفضاء حتى فضا المنازل ولومع السائر واما الوطء فيه مع السائر فلا يمنع عنده ولا يفهم من كلام المصنف والمفهوم منه ان اللخمي اختار ترك كل من البول والغائط والوطء مستقبلاً ومستديراً في الفضاء ولو بسائر (قوله والحاصل انه اعترض على المصنف بوجهين الخ) الاول للشيخ احمد الزرقاني والثاني لم قال بن وكلاهما غير مسلم اما الاول فلان ظاهر اللخمي كما ظاهر المصنف استوا الوطء والمحدث ونص اللخمي على ما نقل ابن مرزوق وقال ابن القاسم لا بأس بالمجامع للقبلة كقول مالك في المراحيض وجواز ذلك في المدائن والقري لانه الغالب والشأن في كون اهل الانسان معه فمع انكشافهم ما يمنع في الصحراء ويختلف في المدن ومع الاستئثار بجوز فيها اه قال ابن مرزوق عقبه وظاهر كلام اللخمي استوا الوطء والمحدث أيضاً كما ذكره المصنف قال أبو علي المناوي وصدق في كون ذلك ظاهر اللخمي لان قوله فمع انكشافهم ما يمنع في الصحراء ظاهره كان سائر ام لا وقوله ومع الاستئثار بجوز فيها الخ جواز الوطء مع الاستئثار بهما ولم يجوز الغائط اذا سدل ثوبه خلفه لان الوطء اخف من قضاء الحاجة اه واما الثاني فلان سلم ان اختيار اللخمي جار في القضايا يعني الصحراء وفي غيرها كرجة الدار وفضاء المدن بل هو خاص بالفضاء خلافا لم ومن تبعه وذلك لان اللخمي بعد ان نقل عن مالك في المدونة انه اجاز ذلك في المدن ومنعه في الصحراء ذكر انه اختلف في علة المنع في الصحراء اهل هي غالب السترم الملائكة المصلين وصالحى الجن لانهم يطوفون في الصحارى وعلى ذلك لو كان هناك سائر جاز لو جرد السترم او هي تعظيم القبلة وهو المختار وهذا يستوى فيه الصحارى والمدن فقوله وهذا يستوى الخ أي هذا التعليل الثاني الذي هو مختاره يستوى فيه الصحارى والمدن فقتضى القياس المنع فيها لكن ابيج ذلك في المدن للضرورة كإدلال عليه كلامه قبله وبقي ما عدا المدن على عدم الجواز لعدم الضرورة قاله للمناوي اه كلام بن (قوله ان اختياره خاص بالفضاء) أي الصحراء (قوله وفي غيره) أي كرجة الدار وفضاء المدن (قوله فيه طريقان الجواز لعياض وعبدالحق وعدمه لبعض اشياخ

عبدالحق (قوله ان الصور كما جازئة الخ) أي وهي ستة الاولى قضاء الحاجة والوطء في الفضأ مستقبلا ومستدبرا بدون ساتر وهذه حرام قطعا الثانية قضاء الحاجة في بيت الخلا الذي في المنزل . مستقبلا أو مستدبرا ساتر وهذه جائزة اتفاقا الثالثة قضاءها فسه مستقبلا أو مستدبرا بدون ساتر وفيها قولان بالجواز والمنع والمعمد الجواز ولو كان بيت الخلا بالسطح الرابعة قضاءها بالقضاء مثلها الوطء فيه مستقبلا أو مستدبرا ساتر وفيها قولان بالجواز والمنع والمعمد الجواز والخامسة والسادة قضاء الحاجة والوطء بحوش المنزل بساتر وبدونه وفيه قولان بالجواز والمنع والمعمد الجواز وفيها والمراد بالجواز فيما ذكر كله خلاف الاولى (قوله لا القمرين الخ) عطف على مقدم رأى لافي الفضأ فيجزم الاستقبال والاستدبار للقبلة لا للقمرين الخ فالقمران عطف عليه هو قولنا للقبلة (قوله وبيت المقدس المراد به الخصرة لانها التي كانت قبلة فيتهمهم منع استقبالها حالة الحدث والجماع لا المسجد الأقصى اذ لا يهتمهم فيه ذلك (قوله بل يجوز مطلقا) أي سواء كان في المنزل أو في الفضأ بساتر أو لا وإنما اضرب لان نفى المحرمة لا يدل على نفى الكراهة لصدقه بالكراهة والجواز والمراد بالجواز خلاف الاولى (قوله ووجب استبراء استقراغ) اخبره اعلم ان السنين والتأني كل منهما يحتمل ان تكونا للطلب وان تكونا زائدتين ويحتمل ان تكونا للطلب في الاول وزائدتين في الثاني فان كانتا للطلب فيها اوزائدتين فيهما كانت الباء للتدوير لان طلب البراءة هو طلب الافراغ والاخراج للاخشين وكذلك البراءة هي اخراج الاخشين ولا يصح جعلها محلا للاستعانة ولا للسمية لان الاستعانة به غير المستعان عليه والسبب غير المسبب وهنا البراءة واخراج الاخشين شئ واحد وكذا طلبهما واما ان جعلنا السنين والتأني للاستبراء للطلب وفي الاستبراء زائدتين كانت الباء للسمية او للاستعانة أي ووجب طلب البراءة بتفريق الحامين من الاخشين وبعض الشراح جعل الباء في كلام المصنف للتصوير وبهضم جعلها للسمية والاستعانة وكل صحيح نظر الما قلنا (قوله أي افراغ واخراج اخبثيه) أي من مخرجيهما فلو توصوا بالبول في قبة الذكر او الغائط في داخله لم يترك ان الوضوء باطلا لان شرط صحة الوضوء كما عدم حصول التأني فلا استبراء مطلوب لاجل ازالة التحدث لاجل ازالة الخبث فلا يجزئ فيه المخلاف الذي في ازالة نجاسة كما قرر شيخنا (قوله مع سلت ذكر متعاقب بوجوب أي ووجب ما ذكر مع سلت ذكر وتترده وفيه اشارة الى وجوبهما وهذا في حق الرجل واما المرأة فانما تضع يدها على عاتقها ويقوم ذلك مقام السلت والشرط واما الخبث فيقع ما يفعله الرجل والمرأة احتياطا وقوله مع سلت ذكر الخ) هذا خاص بالبول واما الغائط فيكفي في تفريق الخبث منه الاحتساس بأنه لم يبق شئ مما هو بصدد الخروج وليس عليه غسل ما بط من المخرج بل يحرم لشبه ذلك بالواط (قوله مثلا اشار الى ان السلت لا يتوقف على خصوص السبابة والابهام نعم الاولى لانها معاون على الافراغ من غيرهما (قوله غيرهما) أي من اصل الذكر (قوله أي جذبه فيه ان المجذب هو السحب الذي هو السلت فالاولى ان يقول أي تحريكه يميناً وشمالاً او فوق وتحت واعلم ان الترتيب عند اهل الأئمة هو التحريك الخفيف وح توصف المنصف له بالخفة كاشف لانه لا يكون الا كذلك لاخذ الخفة في مفهومه وليس وصفها محضاً كما هو الشأن في الأوصاف (قوله لانه) أي الذكر كالضرع (قوله اعطى الندوة) أي فيسبب عدم التنظيف (قوله ولان قوة ذلك) أي السلت (قوله ويضرب بالثانية) أي يصيرها رمية سائبة لا تملك على البول بل كما حصل فيها شئ نزل منها (قوله الى ان يغلب على انظر الخ) هذا غاية لقول المنصف مع سلت ذكر وترو علم من هذا ان المدار على حمل الفطن بانقطاع المادة فاذا لم يشترط التنشيف وانه لو مكث مدة بحيث

يغلب على الظن انه لم يبق شيء يخرج السلت كان ذلك كافيا ولو لم يست (قوله ولا يتبدع
 الاوهام) أى فاذا غلب على ظنه انقطاع المائدة من الذك ترك ذلك السلت والنتر ولا يعمل على
 ما عنده من توهم بقا شيء في الذك من المائدة وما شك في خروجه بعد الاستبراء نقطة فغف وعثمانان
 فحس وراها حكم المحدث والمحبت أى انها تنقص الوضوء ان لم تلازم جل الزمان ويجب غسلها ان لم
 تعتبر كل يوم (قوله من كل ما يجوز الاستجمار به) أى مع الاقتصار عليه وهو السابس الطاهر
 المتقى غير اودى وغير المحترم واما ما لا يباح الاستجمار به فليس له هذا المحكم يعنى لا يكون جمعه مع
 الماء أفضل من الماء ووده كذا في عقب وفيه نظر لانه اذا كان جمعه مع الماء جائزا كما نقله ح
 عن زروق فالظاهر ان يكون أفضل من الماء وحده لانه ابلغ منه وح فاطلاق الذب أولى
 اه بن (قوله والائر) أى المحكم (قوله فيقدم الحجر الخ) أى لانه يقدم الحجر الخ فهو علة
 لعدم ملاقة النجاسة بلبده (قوله لانه انتقال للجل) أى لازاته العين والمحكم اتفاقا (قوله فان
 اقتصر على الحجر وما في معناه اجزائ الخ) وهل يكون المحل طاهر الرفع المحكم والعين عنه وهو ظاهر
 التوضيح وظاهر الطراز ان الحجر عند الاقتصار عليه لا يرفع المحكم وان المحل نجس معفو عنه انظر ح
 (قوله وتعين الماء في منى الخ) اعترض عليه بان المني والحبيض والغصا يتعين فيها غسل جميع
 الجسد ولا يتوهم فيها كفاية الاستجمار بالاجار وح فلا حاجة للنص على تعين الماء فيها
 وعدم كفاية الاجار وحاصل ما اجاب به الشارح ان الكلام مفروض في حق من فرضه التيمم مرض
 أول عدم ما يكفي غسله ومعه من الماء ما يزيل به النجاسة فيقال ان خرج منه المني لا يدمر غسل الذكر
 أو الفرج بالماء يقال للمرأة لا يدمر من غسل الدم الداخل في الفرج بالماء واعلم انه حيث تعين الماء
 في المني فلا يجب غسل الذكر كله خلافا للشيخ بركات المحطاب أخى الشيخ محمد المحطاب شارح المتن
 وتليذه (قوله أول عدم ما يكفي غسله) أى ومعه من الماء ما يزيل به النجاسة (قوله أو المدة
 غير معتادة) أى فهذا انما يجب الوضوء لا الغسل لكن لا يدمر من غسل الذكر بالماء مع الوضوء
 (قوله ويغارق يوما فاكتر) أى لانه في هذه الحالة لا يفي عنه ويوجب الوضوء (قوله لما تقدم
 في المعفوات) أى من ان المحدث المستنك اذا أتى كل يوم ولو مرة فانه يعفى عن ازالته مطلقا أو يجب
 الوضوء بان فارق أكثر من أم لا (قوله ووقع للشارح هنا سهو وخطا) حيث قالوا منى
 صاحب السلس يكفيه الحجر كالبول والحصى والدودبيلة فقره لم يكفيه الحجر فيه نظرا لان الخارج على
 وجه السلس ان أتى يوما وفارق يوما من فيه الماء وان أتى كل يوم فلا يطالب فيه بحجر ولا غيره
 (قوله ويجزى فيه أمارجى في المني) أى فيحملان على من انقطع حيضها أو نفاسها وفرضها التيمم
 لمرض أول عدم ما يكفي غسلها ومعه من الماء ما يزيل به النجاسة فلا يدمر من غسل الدم من فرجها من
 الماء ولا يكفي فيه الحجر (قوله وفي بول امرأة مثل بولها سائل الحصى) أى مقطوع الذك كقطعت
 انشاء أيضا أم لا ومثله أيضا منى الرجل اذا خرج من فرج المرأة بعد غسلها فهو كبولها لا يكفي فيه
 الحجر ومثله أيضا البول الخارج من الثقبه اذا انسدت الخرجان على الظاهر لانه منتشر فيه من فيه
 الماء ولا يكفي فيه الاجار وانهم قوله بول ان كها في الغائط كمثل الرجل وتغسل المرأة سواء كانت
 ثوبا أو بكرا كل ما ظهر من فرجها حال جلوسها واما قول عقب وتغسل المرأة ما ظهر من فرجها
 والبكر ما دون العذرة ففيه نظر اذا التفرقة بين الثيب والبكر انما هو في الحيض خاصة كذا كره صاحب
 الطراز واختار في البول تساويه حالان مخرج البول قبل البكارة والثبوبة بخلاف الحيض
 انظر ح ولا تدخل المرأة يدها بين شفرها كغسل اللواتي لادين لمن وكذا يحرم ادخال أصبع

بدر لرجل وامرأة الا ان يتعین زوال الخبث كافي المبح ولا يقال المحقنة مكروهة لاننا نقول فرق بينهما فان المحقنة شأنها تفعل للتداوى (قوله غاليا) أى ومن غير الغالب عدم تعدى بولها بحجة المقدمة وعدم انتشاره وهذا يشير الى أن هذا المحكم هو تعين الماء لبول المرأة ثابت مطلقا حصل فيه انتشارا لم لا الحاقا لغير الغالب بالغالب (قوله ومن تشرائح) أى فيتعين الماء في هذا الحديث كله لا في المنتشرة فقط خلافا لما يتبادر من كلام المصنف والحاصل انه يغسل الكل ولا يقتصر على ما جاوز المعتاد لانهم قد يفتقرون الشيء منفردا عنه بحجة عام غير حاله شيخنا وقالت الحنفية يغسل المنتشر الزائد على ما جرت العادة بتلويته ويعنى عن المعتاد والحاصل انهم يقولون ما بقى من الفضلة على قم يخرج بعد قضاء الحاجة ان كان غير زائد على المعتاد يعنى عنه وان كان منتشرا كثيرا غسل الزائد على ما جرت العادة بتلويته وعنى عن المعتاد (قوله والا كفى فيه الحجر) أى والابان خرج باللذة اصل لكن صار يأتى يوما ويفارق يوما كثيرا أو خرج بلذة غير معتادة كزنا به مثلا كفى فيه الحجر (قوله والا عفى عنه) أى ولا يغلب فى ازالته حجر ولا ماء (قوله هذا هو التحقيق) أى وامامانى خش وغيره من ان ما خرج بغير لذة معتادة من المني او المذى ان لم يوجب الوضوء بان لازم كل الزمان أو جلده أو نصفه كفى فيه الحجر وان اوجب الوضوء لزمته أقل الزمان تعين فيه الماء نفسه نظروا الحق انه متى أتى كل يوم على وجه السلس لا يطلب فى ازالته حجر ولا ماء وعنى عنه لازم كل الزمان أو جلده أو نصفه أو اقله بل ولو أتى مرة واحدة (قوله يغسل ذكره كله) اعلم ان غسل الذكر من المذى وقع فيه خلاف قيل انه معلق بقطع المسادة وازالة النجاسة وقيل انه تعبد والمعمد الثاني وعلى القولين يتفرع خلاف هل الواجب غسل بعضه او كله والمعمد الثاني ويتفرع ايضا هل يجب النية فى غسله أو لا يجب فعلى القول بالتعبد يجب وعلى القول بانه معلق لا يجب والمعمد وجوبها ثم انه على القول بوجوب النية اذا غسل كله بلانية وصلى هل تبطل صلاته لترك الامر الواجب وهو النية أولا قولان والمعمد الصحة لان النية واجبة غير شرط ومراعاة لقول بعدم وجوبها وان الغسل معلق وعلى القول بوجوب غسله كله لو غسل بعضه بنية أو بدونها وصلى هل تبطل صلاته أولا تبطل قولان على حد سواء والقول بعدم البطلان مراعاة لما قال انما يجب غسل بعضه وعلى القول بصحة الصلاة فهل تعاد فى الوقت ندبا أولا يطلب باعادتها قولان هذا محصل ما فى المسألة (قوله وفى بطلان صلاة تاركها الخ) هذان القولان اللذان فى هذا الفرع رتبنا على القولين فى الفرع الذى قبله فالذى يقول هنا بالبطلان بناء على وجوب النية والذى يقول بعدم البطلان بناء على عدم وجوبها قاله فى التوضيح وذكر بعضهم ان هذا الخلاف مبنى على القول بوجوب النية وهو ما ذكرناه سابقا واليه يشير كلام الشارح وكلام صاحب (قوله وعلم انه اذا لم يغسل منه شيئا) أى واقتصر على الاستجمام بالانحجار (قوله فالصحة اتفاقا) أى واما اذا غسله كله بلانية وصلى فقولان والمعمد الصحة وان غسل بعضه بنية أو بدونها وصلى فقولان على حد سواء فالاحوال أربعة الصحة اتفاقا فى حالة والبطلان اتفاقا فى حالة والخلاف فى حالتين (قوله واذا قلنا بالصحة) أى فيما اذا غسل بعضه بنية أو بدونها (قوله فيجب تكميل غسله فيما يستقبل) أى فان لم يكمل لما يستقبل وصلى به فى المستقبل بدون تكميل فى صحة تلك الصلاة وبطلانها قولان على حد سواء (قوله وينبى) أى من خرج منه المذى عند غسل ذكره أو من أراد تكميل غسل ذكره (قوله ولا نية على المرأة فى مذيها) أى وتغسل محل الاذى فقط وقوله على الاظهر أى خلافا لما فى خش من استظهاره اغتفار

غسائه المذني لنية وما ذكره شارحنا من ان المرأة تغسل محل المذي فقط بلانية هو المعتمد كافي عجم
 (قوله ولا يستنجي من ريح هذا في معنى النهي لقوله عليه الصلاة والسلام ليس منا من استنجى من
 ريح أى ليس على سنتنا والنهي للكرهية كما قال الشارح للحرمة (قوله كالا يغسل منه الثوب)
 أى لظهارته ومثل الريح في كونه لا يستنجى منه المحصى والدود اذا خرجا خالصين من البلية أو كانت
 خفيفة وأما لو كثرت البلية فلا بد من الاستنجاء أو الاستجمار بالحجر وإن كانت لا تنقض الوضوء كما ياتي
 وبهذا يلغى زوية لشيء يخرج من المخرج المعتاد أو يجب قطع الصلاة والاستنجاء والوضوء باق بجعله
 (قوله اذا الاستنجاء يشمل الخ) أى لان الاستنجاء كما تقدم عن ابن الاثير ازالة الاذى من على المخرج
 بالماء أو بالحجر والاستجمار ازالة ما على المخرج بالأحجار فهو وفرد من أفراد الاستنجاء (قوله وجاز
 يبابس) أى جاز بما اجبت فيه هذه الاوصاف الخمسة المشار لها بقوله يبابس الخ والمراد به الجفاف
 مطلقا سواء كان فيه صلابة أو لا لا خصوص ما فيه صلابة بدليل تمثيل السراخ بالحرق وما بعدها
 (قوله أى طوب تفسير للذروقوه وهو أى العاوب ما حرق الخ وقوله أولا هذما قابل لقوله كان
 ذلك اليابس من انواع الارض وقوله كحرق باراء الممثلة والقاف جمع خرقة لا بالراء المحجمة والغاء
 لان الحزف هو الاجرو هو من انواع الارض (قوله لا مبتل الخ) هذما شروعي في محترزا لوصاف
 الخمسة المشتركة في جواز ما يستجمر به على سبيل الالف والشر المرتب وانما صرح به هو ذلك
 الاوصاف لعدم اعتباره للمفهوم غير الشرط كالصفة هنا (قوله لا يجوز مبتل) أى يحرم لذميره
 النجاسة وأحرى المسائع فان وقع واستجمر به فلا يجزئه ولا بد من غسل المحل بعد ذلك بالماء فان
 صلى عامدا قبل غلبه اعاد ابدوا ما قيل في المبتل يقال في المجس أى من كونه لا يستنجى به وبغسل
 المحل بعد ذلك ان كان مانعا وانه ان صلى عامدا بدون غسل اعاد ابداء (قوله وقرب وجرح عطف
 على زجاج أى ومكسور قرب ومكسور حبر بان كان محرفا (قوله وعقا قبرا اعط مغايران اريد
 بالادوية المركبات منها ومن غيرها (قوله والورق) أى وكذلك الخالة غير الخاصة من الدقيق
 وأما الخالة بالحاء الممثلة وهى ما يسقط من الخشب اذا ملسه النجار وخرطه والسمحالة وهى ما يسقط
 من الخشب عند نثره بالنشار فلا خلاف في جواز الاستجمار بها كذا قال الشراح لكن بحث ابن
 مرزوق في الخالة بالحاء المحجمة بانها وان خلصت من الطعام الا انها زالت محترمة لمحق الغير لانه تعالى
 بها حق لانها علف لا دواب واذا احترم علل دواب الجن فاحرى علف دواب الانس اه (قوله
 ولو باطلا) أى ولو كان ذلك المكتوب باطلا كسجور وتوراة وانجيل بعد لفظ اسماء الله وانبيائه
 (قوله محرمه بالحروف) أى لشرفها قال الشيخ ابراهيم القفاني محل كون الحروف لها حرمة اذا
 كانت مكتوبة بالعربي والافلا حرمة لها الا اذا كان المكتوب بهما من اسماء الله وقال عجم الحروف
 لها حرمة سواء كتبت بالعربي او بغيره وهو ما يفيد ح وتوى الناصر قال شيخنا وهو المعتمد
 (قوله وجدار الوقف) أى سواء كان ذلك الوقف مسجدا او غيره كان وقفه او وقف غيره كان
 الاستجمار بجدار الوقف من داخله أو من خارجه فالحرمة في الاستجمار به معطالان ذلك يودى
 لهدمه (قوله اوفى ملك غيره) أى اذا استجمر به بغير اذن مالكه وانما حرم لانه تصرف في ملك
 الغير بغير اذن فان استجمر بمسجدا او غيره بانه كره فقط كما قرر شيخنا (قوله ويكره في ملكه) أى
 ويكره الاستجمار بالمسجد اذا كان ذلك المسجد في ملكه أى واستجمر به من داخل وأما اذا استجمر به
 من خارج فقولان بالكراهة وهو المعتمد وقيل بالحرمة وانما نهى عن الاستجمار بمسجد ملكه لانه قد
 ينزل المطر عليه ويصيبه بال ويلتصق هو وغيره عليه فتصيبه النجاسة وخوف ان اذية عقرب وهذا

التعليل يجري في جدار الغير بانه كامر (قوله إلا أنه يكره في الطاهرين) أي كما قال ح ولا يحرم على الراجح خلافا لابن المحاسب القائل بالحرمة (قوله لأن الغظم طعام الجبن) أي لانه يعود بأوفروا غظم مما كان عليه من اللحم (قوله والروث طعام دوابهم) أي فيصير الروث شعيرا أو فولا أو تينا أو عشا كما كان وهل الذي يصير كذلك كل روث أو خصوص روث المباح يتطرق ذلك أي وإذا كان الغظم طعام الجبن والروث طعام دوابهم صار النهي عنها محققا الغير (قوله) وأما إذا عدم الجواز أي في قوله لا يجوز بمقتل الخ واعلم أن محل امتناع الاستجملة بالأمور المذكورة إذا أراد الاقتصاد على إيمان أو إيمان قدان يتبعها بالمال فانه يجوز لا المحترم والمحدد والنفس فالحرمة مطلقا كما في ح نقلا عن زروق واللحى انظر بن لا يقال المجزئ بحرمة النفس مطلقا مشكل مع ما مر من كراهة التطعم بالنجاسة على الراجح لانه قول الاستجملة بالنجاسة فيه قصد لاستعمال النفس وهذا ممنوع والتطعم المذكور ليس فيه قصد الاستعمال (قوله واستنجى بهذه المذكورات) أي التي يحرم الاستنجاء بها والتي يكره الاستنجاء بها (قوله) كالأيدى فانما تجزئ أن انقت أي على الأصح (قوله) ودون الثلاث من الأجزاء أي فانما تجزئ أن انقت على الأصح خلافا لابي الفرج فانه أوجب الثلاثة من الأجزاء أن في أقل من الثلاث فلا بد من الثلاث

* (قص ————— ل نقص الوضوء يحدث الخ) *

(قوله) أحداث جمع حدث والمراد به هنا ما يتقضى الوضوء بنفسه وأما الأسباب فهي جمع سبب والمراد به ما يؤدي لما يتقضى وليس ناقضا بنفسه (قوله أي بطل حكمه) أي بطل استمرار حكمه وهو بابسة الصلاة وغيره وبليس المراد بطلان ذات الرضوء والاكثبات الصلاة التي فلت به تبطل بنفسه (قوله) في العضة متعلق بالمعتاد أي الذي اعتد في العضة نحو وجهه لا بالخارج والألاقتضى عدم التقضى بالعتاد إذ يخرج في المرض وليس كذلك كذا قيل وقد يقال المراد بالخارج في العضة ما شأنه أن يخرج فيما فاندفع الاعتراض والمراد بالمعتاد ما اعتد جسه فاذا خرج البول غيبه متغير فانه يتقضى الرضوء لان جسه معتاد الخروج وان لم يكن هو معتادا واعلم ان البول الغير المتغير نجس وهو مستثنى من توقف نجاسة الماء على التغير (قوله) وان كان كالجئس أي وهو يخرج عنه لابه (قوله) وحقة هي الدواء الذي يصب في الدبر بآلة (قوله) بل يوجب ما هو عام أي من الوضوء وهو غسل جميع الجسد والتعريف انما هو للحدث الموجب الوضوء خاصة لان الفصل معتود لما يوجب الوضوء فقط (قوله) والقرقرة والخ والقرقرة هي حبس البرج والمحقن ما هو داخل كاله وداخل وما ليس بداخل ولا خارج كالقرقرة والخ والقرقرة هي حبس البرج والمحقن حبس البول (قوله) الشديدان أي والاحمال انهما لا يمنعان من الاثنيان بشئ من أركان الصلاة وأما المومنان الاثنيان بشئ منها حقيقة أو كما لو كان يقدر على الاثنيان به بعسرة فقد ابطال الوضوء هن حصره بول أو ريح وكان يعلم انه لا يقدر على الاثنيان بشئ من أركان الصلاة أصلا أو بآية به مع عسر كان وضوءه باطلا فلا بأس له أن يفعل به ما يتوقف على الطهارة كس المحقق ويمكن دخول هذا في قول المصنف وهو الخارج المقتضى أي الخارج حقيقة أو حكم لا يشمل الققرة والمحقن المانعين من أركان الصلاة أو كان يجهل بها مائة هكذا قرر شخبنا (قوله) خلافا لبعضهم حيث قال ان المحقق والقرقرة الشديدان يقتضيان الوضوء ولولم يمنع الاثنيان بشئ من أركان الصلاة (قوله) ان خرجا أي من الخارج خالصين من الأذى والانتقض الخاطا لهما الدور بخاطا لهما لا الذي بخلاف

المحمى والدود فانه لا يتقص مخالطهما كما يأتي لغلظة المخالطة فيهما كذا في عبق واقره الاشياخ
واعترضه العلامة بن قائل ما ذكره من التفرقة بين الدم والمحمى والدود فيه نظير بل الدم والمحمى
والدود. وانه لا يتقص بهما مطلقا كان معهما اذى أم لا كما يفيد من نقل المواقح وح والذى
عزاه ابن رشد للشهور كما نقله ابن عرفة ونصه وفي تقص غير المتأكد وادوحى أودم نائما ان قارنه
اذى لابن عبد الحكم وابن رشد عن المشهور وانما الثالث عزاه للمحمى لابن نافع اه (قوله تولد بالطن)
أى واما لو ابتلع حصة أودودة فنزلت بصفتها لثقت ولو كانا خاله من من الاذى لان هذا من قبيل
المخارج المعتاد (قوله وانما خصهما بالذكر) أى دون القيح والدم (قوله والمخلاف فيها)
قال بن ابن رشد في هذه المسألة ثلاثة أقوال احدها لوضوه عليه خرجت الدودة نعية أو غير
نعية وهو المشهور في المذهب الثاني لا وضوه عليه الا ان يخرج غير نعية والثالث عليه الوضوء مطلقا
وان خرجت نعية وهو قول ابن عبد الحكم خاصة من أصحابنا اه نقله أبو الحسن فيقول المصنف
ولو لبلة أى ولو باذى ولو عبر به كان اوضح اه (قوله ولو كثر) أى الاذى بان كان اكثر من
المحمى والدود الخارج معهما مالم يتقاسم في الكثرة والانتفاء كما قرر شيخنا (تنبيه) يعنى عما خرج
من الاذى مع المحمى والدود ان كان مستهلكا بان كان يأتى كل يوم مرة فاكثروا الا فلا بد من ازالته
بماء أو جراح كثر والاعنى عنه أى بحسب محله لا بحسب اصابته لثوبه (قوله فتشمل كلامه)
أى شمل قوله المخارج المعتاد في الصحة من مخرجه ثمانية أشياء اثنين من الدبر وثمانية من القبل (قوله)
في بعض أحواله) أى وهو ما اذا خرج بلذة غير معتادة أو كان سلسا ولازم أقل الزمن (قوله)
على ما سألنى له في المحيض) أى في قوله ووجب وضوء بهاد (قوله على تفصيل الخ) أى ما اذا
لازم أقل الزمان لان لازم كله أو جلله أو نصفه (قوله وشمل) أى التعريف المذكور وهو قوله
المخارج المعتاد في الصحة من مخرجه (قوله فلا يتقص خروجه) كفى خش نقلا عن ابن عرفة
(قوله كما قال شيخنا) أى العلامة العدوى (قوله ما اذا خرج) أى المخارج المعتاد من مخرجه
في حال المرض (قوله وبسلس هو بفتح اللام المخارج وهو المراد هنا وبكسر الهاء الشخص الذى
قام به السلس وعطفه على الحديث من قبيل عطف الخاص على العام لتقييد المعطوف بمفارقة أكثر
الزمان واطلاق المصنف في السلس يشمل لس البول والغائط والريح وغيرها كالمنى والمذى والودى
ولذا قال في التوضيح هذا التقسيم لا يخص حدثا دون حدث اه واعلم ان ما ذكره المصنف من
التفصيل في السلس طريقة المغاربة وهى المشهورة في المذهب وذهب العراقيون من أهل المذهب
الى ان السلس لا يتقص مطلقا غاية الامر انه يستحب منه الوضوء اذا لم يلزم كل الزمان فان لازم كله
فلا يستحب الوضوء (قوله فان لازم النصف) أى على ما شاهده ابن راشد وهو ظاهر المصنف
ايضا وهو المعتمد خلافا لاستظهار ابن هارون التقص في الم لازم لنصف الزمان (قوله كسلس
مذى قدر على رفعه اعلم ان عندنا صور ثلاثة الاولى ما اذا كان سلس المذى لبرودة وعلة كاختلال
مزاج فهذه لا يجب فيها الوضوء مطلقا قدر على رفعه أم لا الا اذا قارن أكثر الزمان الثانية ما اذا
كان لعزوبة مع تذكريان استنكه وصارهما انظر اوسع أو تفكر اهذى بلذة الثالثة ما اذا كان
لهول لعزوبة من غير تذكريان أو تفكر بل صار المذى من أجل طول العزوبة نال استرسلانظروا لا تفكر
أولا والاوى من هاتين الصورتين يجب فيها الوضوء مطلقا قدر على رفعه أم لا من غير خلاف كما قال
أبو الحسن واثنائية منهم ما يجب فيها الوضوء على أحد روايتى المدونة ولا يجب على الرواية الاخرى وقال
ابن الجلاب فيها ان قدر على رفعه بزواج أو تسرجب الوضوء مطلقا ولا فلا يجب الا اذا قارن أكثر

فقال بعضهم هو وفاق للحدثة وقال بعضهم هو خلاف لما فيكون في الصورة الثانية ثلاثة أقوال
إذا علمت هذا فاعلم أن كلام المصنف لا يصح حمله على ما إذا كان عمله لأنه لا يتقضى إلا إذا فارق أكثر
وظاهر كلامهم قدر على رفعه أم لا ولا على ما إذا كان لئذ كبريان استنتجهمهما رأى أو سمع أو تسمع
وهي الصورة الثانية خلافاً لمحمد لما مر من أبي الحسن من النقص فيها مطلقاً بخلاف فلم يبق
إلا أن يحمل على ما إذا كان له زوياً بدون تذكريه يكون جارياً على القول بالتفصيل بين القدرة
وعندها على ما تقدم لأن الجواب وقد تقدم أن بعضهم جعله وفاقاً للحدثة ونقل طائفة ابن
بشير شهره واستظهره ابن عبد السلام وفي نقل ابن مرزوق عن المازري ما يفيد أنه المذهب فاعلم
المصنف لذلك أنظر بن (قوله أو مرض الأولى حذفه لأنه لا يقتضى إلا إذا فارق أكثر قدر
على رفعه أم لا كما تقدم لك (قوله فانه يقتض مطلقاً) أي سواء لازم كل الزمان أو حله أو نفيه
أو إيقاعه (قوله أو صوم) أي لا يشق عليه فإن شق عليه لم يلزمه هكذا قيد المازري كما نقله ابن
مرزوق (قوله ويقتره زمن الخ) أي فلا يعد السلس المذكور أنضافه (قوله والتزوج
والنسرى) أي طاب الزوجة والسرية وكذا بقية فردة استبراء السرية (قوله فيجربى فيه الأقسام
الأربعة) أي فإن لازم أقل الزمان نقص وإن لازم الكل أو الجمل أو النصف لم ينقص (قوله
ولا مفهوم المذى) أي بل كل سلس قدر على رفعه سواء كان بولاً أو منياً أو ودافه وسلس المذى
الذى قدر على رفعه في كونه ناقضاً مطلقاً أو لم يقدر على رفعه فيجربى فيه الأقسام الأربعة وبهذا
صرح ابن بشير كما قال ابن مرزوق في قول التوضيح لم أر من فرق بين ما يقدر على رفعه وغيره في البول
فصور كذا في عبق وقد علمت أن المراد بسلس المذى الذي يكون ناقضاً مع القدرة على رفعه
ما كان أطول عزوبة فقط لا ما كان له ولا ما كان له زوياً مع تذكر (قوله فلو حذفه لكان
أخصر) أي فلو حذفه وقال وبسلس فارق أكثر أو قدر على رفعه لكان أخصر (قوله
والأقسام الأربعة) أي والأقسام الأربعة في رفعه فيجربى فيه الأقسام الأربعة (قوله ويندب
الوضوء أن لازم أكثر) أي ويندب أيضاً اتصاله بالصلاة وهل ينوب الاستنجاء منه أو لا ينوب
قولان كذا في عبق على الفرقة وتخصيصه النوب بالوضوء دون غسل الذك من المذى يشعر بنفي
غسله وهو قول صحيحون قال لأن النجاسة أخف من الحدث فالمحكم باستحباب الوضوء لا يقتضى
استحباب غسل الذك من النجاسة لأنها أخف واستحب سندی الطراز غسل الذك من المذى الملازم
كل الزمان أو نصفه (قوله لأن عمه) أي فلا ينوب عنه لأنه لا فائدة في الوضوء (قوله
لأن شق عطف على مقدر أي ويندب أن لازم أكثر أن لم يشق لأن شق كما أشار لذلك الشارح
بقوله ومحل الخ (فرع) إذا كان في جوفه علة أو كان شيئاً كبيراً يستنتجهمه الريح وإذا صلى من جلوس
لا يخرج منه الريح وإن صلى قائماً يخرج منه قال ح والظاهر ما قاله ابن بشير والابناني من أنه
يصل قائماً لا حالاً ولا يكون الريح ناقضاً وضوءه كالبول وكذلك من كان كلماً تظهر بالماء أحدث بنقطة
بول أو ریح فانه يصل بالوضوء ولا يكون الحدث ناقضاً لأنه سلس عند ابن بشير واستظهره ح وقال
الحنفي يقيم والاحوط الجمع (قوله تفصيل في مفهوم فارق أكثر) أي فكانه قال فإن لم يفارق أكثر
بان لازم كل الزمان أو نصفه أو حله فلا نقض لكن هذه الأحوال الثلاثة بعضها يستحب فيه الوضوء
وهو أن لازم أكثر الزمان أو نصفه وبعضها لا يستحب فيه الوضوء وهو ما إذا لازم كل الزمان (قوله وفي
اعتبار الملازمة) أي ملازمة الموجود من الحدث دائماً أو جل الزمان أو نصفه أو إيقاعه (قوله تردد
للتأخرين المراد بهم هذا ابن جماعة والبرذري وهما من أشياخ متأخري ابن عرفة فالقول الأول قول ابن

جامعة واختاره ابن هارون وابن فرحون والشج عبد الله المنوفي والثاني قول البوذري واختاره ابن
 عبد السلام والظاهر من القولين عند ابن عرفة أولهما وهذا التردد لدم نص المتقدمين فهو متردد
 في الحكم وتظهر فائدة الخلاف فيما إذا فرضنا أن أوقات الصلاة مائتان وستون درجة وغيرها أو قائما
 مائة درجة فأناء السلس فيها وفي مائة من أوقات الصلاة فعلى الأول يتقضى وضوءه لمغارقته أكثر
 الزمان لا على الثاني للزمن أكثر الزمان فإن لازمه وقت صلاته فقط انقضى وصلاته قضاء كما أفني به
 الناصر فيمن يطول به الاستراحة يخرج الوقت وقال المنوفي إذا انضبط وقت اتیان الملس قدم
 تلك الصلاة أو أخرها فيجمعها كإرباب الأعدار (قوله من مخرجه) الضمير للخارج المعتاد
 لا للشخص ولا للموضي لأنه يقتضي أن كلما خرج من مخرج الشخص يكنى ناقضا وليس كذلك إذ
 الرجح الخارج من القبل لا يتقضى مع أنه خارج معتاد من مخرج الشخص المتوضي (قوله أحرزوصفا
 الخ) أي قام مقامه لا فائدة لمعاد لأن الإضافة للعهد فكانه قال من مخرجي الخارج المعهودين أي
 المعتادين لذلك الخارج (قوله كما إذا خرج من الغم الذي ذكره العلامة العدوي في حاشيته على
 عقب أنه إذا خرج المحدث من الغم فإنه يتقضى إذا انقطع خروجه من محله المعتاد رأسا وما إذا لم ينقطع
 خروجه من محله رأسا وهذا صادق بثلاث صور ما إذا تساوى خروجه من محله المعتاد مع خروجه من
 المحل وما إذا كان خروجه من محله المعتاد أكثر من خروجه من المحل وعكسه فلا يتقضى في هذه
 الصور الثلاثة وظاهر الشارح أنه لا يتقضى مطاوعة وليس كذلك فإن قلت مقتضى كون الخارج من
 الثقة إذا كانت فوق المعدة لا يتقضى على المعتد ولو أنسد المخرجان أن يكون الخارج من الغم كذلك
 لأنه بمثابة الثقة المذكورة قلت أجيب بأن الغم عهد مخرجاً للفضيلة في الجملة بالنسبة للتمساح
 بخلاف الثقة هذا وذكر عجم أن قوله إذا كانت الثقة فوق المعدة وأنسد المخرجان فلا يتقضى
 على الرجح محمول على ما إذا كان أنسد المخرجين في بعض الأوقات لا دائماً ما إذا كان أنسداهما
 دائماً فالنقض كالغم وح فلا إشكال (قوله ولما كان في هذا) أي في خروج المحدث
 من الثقة (قوله أو خرج أي المحدث وقوله من ثقة أي من حق) (قوله فالسرة مما تحت المعدة)
 أي وح فالمعدة من مخفف الصدر له فوق السرة (قوله والابان لم يسدا) أي والحال
 أن الثقة تحت المعدة (قوله فقولان) أي في هذه الأحوال الثانية (قوله الرجح منهما
 عدم النقص) أي وإن كان مقتضى النظر في أنسداهما أن ينقض خارجه منهما وكل هذا ما لم يدم
 الانسداد وثمة الثقة ولا ينقض الخارج منهما ولو كانت فوق المعدة بالأولى من نقصهما بالغم إذا
 اعتيد كإمر (قوله وصارت الثقة التي تحتها) أي تحت المعدة والامام وقوله مقامهما أي
 المخرجين (قوله ونقص بسببه) أي بسبب المحدث الموصول إليه كالنوم المودي لمخرج الرجح
 والملس والملى المودي لمخرج المذى والسببية في زوال العقل مشكلة فلا تعقل إلا إذا كان زوال
 العقل سبباً في انحلال الأضباب فيسبب عن ذلك خروج المحدث إلا أن يقال عدوه سبباً باعتبار أنظمة
 في الجملة كالمس والملى فانهما كذلك فتأمل (قوله زوال عقل ظاهراً المصنف أن زوال العقل
 بغير النوم كالانحلال والسكر والخم لا يعمل فيه بين قليله وكثيره كما يفصل في النوم وهو ظاهر
 المدونة والرسالة فهو ناقض مطلقاً قال ابن عبد السلام وهو الحق خلافاً لبعضهم وقال ابن بشير والقليل
 في ذلك كالكثير انظر ح (قوله أي استناره) أشار بهذا إلى أن التعبير بالاستنار أولى من
 التعبير بالزوال لأنه لو زال حقيقة لم يعد حتى يقال له قد انتقض وضوءه (قوله أو شدة هم) أي
 أن كان مضطرباً ما عمل كذا أن كان قاعداً أو سبباً لم فقط احتمالاً لا لسند في فهم كلام الامام على

نقل ح واقصر في الشامل على الاول وكذا زروق في شرح الرسالة حيث قال قال مالك في من
حصل له هم اذ مل عقله يتوضأ وعن ابن القاسم لا وضوء عليه اه وامامنا استغرق عقله في حب
الله حتى زال ابن احساسه فلا وضوء عليه كافي ح نقلان ابن عمر وزروق (قوله وان
ينوم نقل قال ابن مرزوق ظاهر المصنف ان المعتبر عنده صفة النوم ولا عبرة بهيئة النائم من
اضطجاع او قيام او غيرهما حتى كان النوم تقيلا نقض كان النائم مضطجعا او ساجدا او جالسا
او قائما وان كان غير ثقيل فلا ينقض على أي حال كان النائم مضطجعا او ساجدا او جالسا او قائما
وهي طريقة اللحنى واعتبر في الثقلين صفة النوم مع الثقل وصفة النائم مع غيره فقال واما النوم
الثقيل فيجب منه الوضوء على أي حال كان النائم مضطجعا او ساجدا او جالسا او قائما واما غير
الثقل فيجب منه الوضوء في الاضطجاع والسجود ولا يجب في القيام والجلوس وعزى في التوضيح
هذه الطريقة الثانية لعبد الحق وغيره اه بن (قوله بل ولو قصر رد بلوغى من قال النوم الثقيل
لا ينقض الا اذا كان ماويلا (قوله لا بنوم خف) أي لا تنقاصه المحدث (قوله ولو طال) أي هذا
اذا كان الخفيف قصيرا بل ولو طال (قوله ويندب ان طال هذا هو المعتمد خلافا لابن بشر القائل
بالوجوب (قوله نشأ مما قبلها أي وهو قوله وان بنوم نقل وتقرر السؤال فان كان النوم خفيفا فهل
ينقض كذلك ام لا (قوله فليست عاطفة لانها ان كانت عاطفة تخف على ثقل يلزم عليه انها
قد عطفت جملة على جملة ولا انما تعطف المفردات ولا تعطف الجملة وان جعلت عاطفة لمخدوف مؤوف
بجملة خف والتقدير لا بنوم خف لم على ذلك حذف التكرار الموصوفة بالجملة مع عدم الشرط وهو
ان تكون بعض اسم مجرور بمن اوفى كقولك مناظفون وناظفان أي مناظفون وكقولك

ان قلت ما في قومه الم تيمم * يفضلها في حسب وميسم

أي ما في قومها احد يفضلها الخ (قوله ما لا يشعر صاحبه بالاصوات) أي المرتفعة القريبة منه
وقوله اوسط الخ عطف على الاصوات وكذا ما بعده فان شعر بالاموات القريبة منه او شعر
بافتكاك جوفته اوسطا ما كان بيده او شعر بسيلا ريقه فلا نقض لمختمه ح (تنبيه) لا ينقض
نوم مسدود المدير كما اذا استشعر بشئ تحت مخفره ولو كان النوم تقيلا لا لم يطال فان طال نقض على
المعتمد (قوله وليس عطس على زوال عقل والمس ملاقة جسم مجسم لطالب معنى فيه تكرارة
او برودة او صلابة او رخاوة او علم حقيقة كان يفسر لعلم هل هو آدمي او لا فقول المصنف فيما يأتي
ان قصد لذات الخ تخصيص لعموم المعنى واما المس فهو ملاقة جسم لا نزع على أي وجه كان ولذا عبر به
في الذكر لكونه لا يشترط في نقض الوضوء به قصد وقوله اس أي ولومن امرأة لاخرى كافي المج نقلان
عن ح قياسا على الغلامين لان كلا يلتذ بالآخر (قوله لامن صغير ولو راهاق) أي لان المس
انما نقض لكونه يودي بخروج المذى ولا مذى لغير البالغ (قوله وان استحب له الغسل كما يأتي)
أي واستحب الغسل يقتضى استحباب الوضوء من باب اولى (قوله يلتذ به صاحبه عادة المحاصل
ان النقض بالمس مشروط بشروط ثلاثة ان يكون اللامس بالغسا وان يكون اللامس بمن يشتهي عادة
وان يقصد اللامس اللذة او يجدها فقله عادة أي لكون اللامس يشتهي عادة أي في عادة الناس
لا يجب عادة المتزوج وحده وذلك لان الذي ينضبط بقبولها ثابا عادة الناس الغالبة والاختلاف
الحكم باختلاف الاشخاص (قوله خرج به) أي بقوله يلتذ بصاحبه به عادة المحرم أي فليسها
لا ينقض ولو قصد اللامس اللذة او وجدها لار المحرم لا يلتذ بها في عادة الناس وقوله على قول أي
ضعيف وقوله وسيا في أي ذلك القول للمصنف والمعتمد ان لمس المحرم ناقض مع وجود اللذة لا مع

قصدها فقط (قوله وخرج الصغيرة التي لا تشتمى) أى خرج لمسها أى لمس جسدها وأما اللذة
بفرجها فانها ناقصة ولو كانت عادة من التذبه عدم اللذة قاله عجم ولكن سياتى للشارح ما يفيد
عدم النقص مطلقا (قوله ولو قصد وجود) أى ولو قصد باللمس اللذة ووجد بها اللذة غير
معتادة وهذا بخلاف اللذة بفرج الدواب فانها معتادة فينقص الوضوء بهما مع القصد أو الوجدان
كما يفيد عجم وهو المالازرى وعياض وفى تن ان فرج البهيمة كجسدها لا يكون لمسها ناقضا
ولو قصد وجود وهو المالجاب والذخيرة والحاصل ان لمس فروج الدواب في نقص الوضوء به خلاف
كما فى بن وذكر فيه ان ابن عرفة اعترض المالازرى بمسايشه المجنسية ويستثنى من اللذة بجسد
الدواب جسد آدمية الماء فان اللذة به معتادة فيما يظهر كما ان تقبيل فيها كنفه فيما يظهر قاله
عقب (قوله ولو كان اللبس لظفر) أى وكذا ان كان به وقوله أو شعر أى لان كان اللبس به على
الظاهر (قوله أى حمل عليه) أى حمل الحائل في المدونة على الخفيف وهذا تأويل ابن رشد
(قوله بخلاف الكثيف) أى فلا ينقص الوضوء باللمس من فوقه (قوله وأول بالاطلاق) أى
وحمل الحائل في المدونة على الاطلاق وهذا تأويل ابن الحاجب والاولان مرجحان ويستثنى ما عطلت
كثافته كالخفاف فلا ينقص به اتفاقا وظاهرا لانه كالبناء (قوله ما لم يضم) أى اللامس
المموس (قوله أو) يقبض أى اللامس وقوله من الجسد أى جسد المموس (قوله من لامس)
والمموس الاولى قصره على اللامس لان الاقسام الاربعة المذكورة متعلقة به أما المموس فلا ينقص
الا اذا وجد اللذة وأما اذا قصد بها فلا يقال له ملموس بل لامس نعم ان هذا التفصيل المذكور توسط
بين اطلاق الشافية النقص والاطلاق المحنفة عدمه ولوقبل فيها الا الملامسة الفاحشة وهى وضع
الذكر على الفرج (قوله والاتفق على النقص) أى والفرض ان هناك قصدا ووجدانا مطلقا
كما توهم (قوله ان قصد للذة) من اراد قصد اللذة الاختبار هل يلتزم لا كما فى شرح الرسالة عن ابن
رشد (قوله بل متى قصد او وجد ولو بعض وزائد لا احساس له نقص وذلك لتعديه بالقصد
أو الوجدان بخلاف ما يأتى فى مس الذكر وهذا مما يؤيد التأويل بالاطلاق فى الحائل وما ذكره
الشارح من النقص باللمس بالاصبع الزائدة مطلعا هو ما فى عقب ونازعه بن فى ذلك حيث قال
ان اطلاقهم النقص فى مس الذكر وان اتفق القصد والوجدان يدل على انه أشد من اللبس وحينئذ
فتقيدهم فى مس الذكر بالاصبع الزائدة بالاحساس يفيد التقيدها بالاولى اه (قوله بخلاف
مس بعود الخ) ولا يقاس العود على الاصبع الزائدة التى لا احساس لها لا تفصله والحاصل ان
الشرط فى النقص أن يكون اللبس بغيره سواء كان اصليا أو زائدا وهل يشترط الاحساس فى الزائد
أو لا فيه ما علمت من الخلاف بين الشيخين فلو لمس بغيره فلا ينقص ولو قصد اللذة والمراد بالعضو
ولو حكما ليدخل اللبس بالظفر كما مر (قوله لان اتفقا) انما صرح به وان كان مفهوم شرط وهو
يعتبره لاجل أن يترتب عليه قوله الا القبلية بفتح الخ (قوله أى عليه) حمل الباء بمعنى على دفعها
يقال لاحاجة لقوله بفتح لان من المعلوم ان القبلية لا تكون الا بالفتح أى وأما القبلية على المخذ أو على
أى عضو كان فتجربى على الملامسة فى التفصيل المتقدم وكذلك القبلية على الفرج كما قال بعض وهو
الظاهر كما قال شيخنا لان النفس تعافى ذلك ولا تشبهه وجزم الشيخ أحمد الزرقانى بانها مثل القبلية
على الفم فى كونها تنقص مطلقا بل هى أولى (قوله أى ولو اننى القصد أو اللذة) أى والموضوع ان
القبلية على فم من يلتذ به عادة كما يشهد لذلك كلام الشارح قريبا وظاهر كلامهم عدم اشتراط الصوت
فى تحقق التقبيل كما يأتى فى تقبيل الحجر الاسود (قوله لانها مظنة اللذة) أى بالنظر للاواقع

وان كانت قد تنقذ في اظهر (قوله ان كانا بالغين) شرط في نقض القبلة لوضوء كل من المقبل والمقبل (قوله او البالغ منهما الخ) أى أو تنقض وضوء البالغ منه - ما سواء كان هو المقبل أو كان المقبل ان كان غير البالغ ممن يشتهى عادة والمحصل ان القبلة على الغم انما تنقض اذا كانت على فم من يلتذ به عادة ولو كان ذا لمحبة صغيرة اما لو كانت على فم ملتصحة كبيرة او على فم يحرق ولا تنقض ولو قصد المقبل اللذة أو وجدها كـ ما ان القبلة على فم الصغيرة التي لا تشتهى لا تنقض ولو وجدها المقبل فالمعتبر عادة الناس لاعادة المقبل فعلى هذا الوكيل شيخ شيخنا ينقض وضوء كل منهما لان عادة المشايخ اللذة بالنساء البكر وفي ح لم أقف على نص في تقييد المرأة لمثلها اه واستظهر بعضهم النقض لئلذ المرأة بمثلها كالغلام بمثله كما قرر شيخنا لكن في شارح التلخين لا مازرى مانصه وعمل من قال بعدم النقض بمس المحرم بانها ليست بمحل للشهوة فاشبهه بمس الرجل للرجل والمرأة للمرأة اه فجعل لمس المرأة لمثلها غير ناقض كلمس الرجل لمثله (قوله من رجل لمرأة أو العكس) يعنى مثلاً ومن رجل لرجل يشتهى عادة أو من امرأة لمثلها على ما تقدم (قوله لان كانت القبلة بفم) أى عليه (قوله كمرض) أى أو قدوم من سقر أو خلاص من يذلم (قوله كانهما) أى عند تفكر فلا ينقض مطلقا كانت عادته الامذى بالانعاظ أولا وهذا هو المعتمد وقيل ان الانعاظ ينقض مطلقا وقال الخنفي يحمل على عادته ان كانت عادته انه لا يذى فلا ينقض وان كانت عادته يذى نقض وكذا ان اختلفت عادته ومحل الخلاف اذا حصل مجرد الانعاظ من غير اداء الفعل والاتفاق على النقض (قوله ولا ينقض لذة بمحرم) أى سواء قصد اللذة أو وجدها أو قصد لها فقط أو وجدها فقط وقوله على الاصح أى عند ابن الحجاب وابن الجلاب (قوله من قرابة) كعمته اخت ابيه وخالته أخت امه وقوله أو صهر أى كعمته زوجته وخالتها وقوله أو رضاع أى كعمته وأخالته من الرضاع كاخت ابيه أو أمه من الرضاع واعلم ان المراد بالمحرم باعتبار ما عند اللامس فلو قصد اللذة بفسها لظنها انها اجنبية فظهرت انها محرم فانه ينقض وضوءه ولو قصد معها لاذة ظانها انها محرم فظهر انها اجنبية فلا ينقض لانها محرم باعتبار ما عند اللامس (قوله والمعتدان وجود اللذة بالمحرم الخ) هذا ما عليه ابن رشد والمأزرى وعبد الوهاب (قوله بخلاف مجرد القصد) أى بخلاف قصد المجرى وجودها فانه لا ينقض (قوله نقضه أيضا) أى كاي نقضه الوجدان (قوله والمراد به) أى بالفاسق (قوله ومطلق مس ذكره) أى ومس ذكره مطلقا وفسر الشارح الاطلاق بقوله سواء كان الخ والاضافة في ذكره للجنس اذ لا فرق بين الذكر الاصل والزائد ان كان له احساس وقرب من الاصل وذكر بعضهم انه لا يشترط احساس الذكر ان كان اصليا بخلاف الزائد كما علمت (قوله ان كان بالغاً) أى لان المس انما أوجب النقض لانه مظنة حصول المحدث وهو المذى والصبي لا مذى له (قوله ولو خنتى مشكلاً) رد بلوغى من قال ان مس الخنثى المشكل ذكره لا ينقض وضوءه (قوله سواء كان المس عدا أو سهواً) الذى في المواق عن ابن القاسم ومن مس ذكره بغير عدا فحاجب الى أن يتوضأ وروى ابن وهب لوضوءه الا ان يتجدد فيحتمل أن يكون رواية ابن القاسم على الاستحباب ويحتمل الوجوب احتياطاً (قوله فالاطلاق في المس) أى من حيث كونه عامداً أو ساهياً التذام لا وقوله والمسوس أى من حيث كون المس للذكر أو لغيرها (قوله ولو التذ) أى بعينه بعد القطع (قوله ولان كان من فوق حائل ولو خفيفاً) ما ذكره من عدم النقض مطلقا اذا كان المس من فوق حائل رواية ابن وهب قال في القدمات وفي اشهر الروايات الثلاث وهى عدم النقض مطلقا والنقض مطلقا والفرقة بين الخفيف والكثيف فينتقض في الاول دون الثاني (قوله بطن لكف المساس)

الظاهر النقض بمس الكف الذي في المتكبر والذي في اليد الزائدة ان كانت تغسل في الوضوء والا فلا
 نقض (قوله لا يظهره اذ راعاه) أي ولو قصد لذة ونقل الباجي عن العراقيين النقض بذلك ان قصد
 اللذة وجعله ابن عرفة مقابلاً للهور (قوله حس) الاولى ان يقول احس لانه من الاحساس
 لامن الحس (قوله أي وتصرف كاخوته) أي وان شكك باساعلى الشك في المحدث كأوجهوا
 مس المحتش لذكره (قوله والا فلا نقض) أي والا بان كان لا احساس له أو كان فيه احساس
 لكنه لا يتصرف تصرف اخوته تحقيقاً فلا نقض (قوله ويشترط الاحساس في الاصلية أيضاً)
 أي وان كانت لا تساوي اخوتها في التصرف فالمدار في الاصلية على الاحساس بخلاف الزائدة
 فلا بد فيها من الامر بن معا (قوله ونقض برده) هذا هو المعتمد وهو قول يحيى بن عمرو وروى موسى
 ابن معاوية عن ابن القاسم نذب الوضوء من الردة (قوله ولومن صي فيما يظهر) أي لا اعتبار
 الردة له منه وصرح خش في كبره بذلك (قوله وفي ابطالها الغسل) أي وعدم ابطالها
 قولان الاول لابن العربي ووجه بهرام في صغيره والثاني لابن جماعة ويظهر من كلام ح ترجحه
 وتبعه عجم ووجه الثاني بانه ليس المراد بجمط الاعمال بالردة ان الاجمال نفسه تباطل بل بطلان
 ثوابها فقط فلذا لا يطلب بعدها قضاء ما قدمه من صلاة وصيام فكذا ما قدمه من غسل فهو وان
 حبط ثوابه بما لا يلزمه اعادته بعد وانما وجب الوضوء لانه صار بعد توبته بمنزلة من بلغ حينئذ فوجب
 عليه الوضوء ووجه وهو ارادة القيام للصلاة بخلاف الغسل فانه لا يجب الا بوقوع سبب من اسبابه
 ووجه الاول بان الردة تبطل نفس الاعمال فاذا ارتد وبطل عمله رجوع الامر لكونه متلبساً بالمحدث
 الذي كان عليه قبل ذلك العمل كان ذلك المحدث أصغر أو أكبر (قوله واعتمد شيخنا لا بطلان)
 لا يقال انهم لم يعدوا الردة من موجبات الغسل بل اقتصرواعلى الامور الاربعة الآتية في بابه لانا
 نقول اقتصارهم على ذلك جرى على الغالب (قوله ونقض بشك في حدث بعد طهر علم هذا هو
 المشهور من المذهب وقيل لا ينتقض الوضوء بذلك غاية الامر انه يستحب الوضوء فقط مراعاة لما يقول
 بوجوبه والاول نظري ان الزمة عامرة فلا تبرا الا يبين والثاني نظري استحباب ما كان فلا يرتفع
 الا سبق قال ابن عرفة من تأمل علم ان الشك في المحدث شك في المانع لا فيما هو شرط في غيره لان
 المشكوك فيه في مسألة المصنف المحدث لا الوضوء والمعروف الغاء الشك في المانع فكان الواجب طرح
 ذلك الشك والغاء اه وانما كان الشك في المانع غير موثراً لان الاصل بقاء ما كان على حاله وعدم
 طرو المانع وكان الشك في الشرط يؤثر البطلان لان الزمة عامرة لا تبرا الا يبين ورد عليه بان قوله
 المشكوك فيه المحدث لا الوضوء غير صحيح لان الشك في احد المتقابلين يوجب الشك في الآخر فن
 شك في وجود زيد في الدار فقد شك في عدم كونه فيها ومن شك في وجود المحدث فقد شك في وجود
 الطهارة حين شكه وهو ظاهر وحينئذ فالشك في مسألة المصنف شك في الشرط وهو موثراً لثقله بن
 عن شيخه سيدي احمد بن مبارك وقد قال الحق ما قاله ابن عرفة من ان الشك في مسألة المصنف انما
 هو في المانع واما الشك في الشرط فلا يظهر الا اذا اتقن المحدث وشك في الوضوء والكلام هنا في عكس
 ذلك وان اراد الزوم فكل شك في المانع يستلزم الشك في الشرط ان قلت حدث كان التحقيق أن
 الشك في المحدث شك في المانع فلم اعتبر وجعل ناقضاً على المذهب مع ان الشك في المانع يلحق كاشك
 في الطلاق والعساق والظهار وحصول الرضاع قلت كانهم راعوا سهو الوضوء وكثرة نواقضه
 فاحتاطوا لاجل الصلاة فقرر شيخنا هذا وذكر ح عن سندان الشك في المحدث له صورتان الاولى
 من شك هل احدث ام لا بعد وضوءه والمذهب انه يتوضأ والثانية ان يتخيل له ان شيئاً حصل لانه

بالفعل لا يدري هل هو حدث أو غيره وظاهر المذهب انه لا شيء عليه لان هذا من الوهم فلذا انى
(قوله فيشعل السبب) أى فاذا شك هل حمل منه لمس بلذو او مس لذصكره ولم يحصل انتقض
وضوءه (قوله ولا غيره) أى فاذا شك هل حصلت منه ردة أو لا فانه لا يضر وضوءه ولا تجرى عليه
احكامها (قوله الا المستكبح) أى فانه لا ينتقض (قوله بان يأتى كل يوم ولو مرة) أى واما
لوانى يوما بعد يوم فانه ينتقض وقال عجم الا ليق بالحنيفية السجدة أى بالملة الاسلامية السهلة ان
اتيانه يوما بعد يوم مستكبح كالمساوى فى السلس فاجراء عليه لكن قدح فى ذلك بعض الاشياخ
ولم يسلمه كاقال شيخنا (قوله ولا يعض شك فى المقاصد الخ) واما الشك فى الوسائل فيضم بعضه
لبعض فاذا اتاه الشك يومافى الغسل ويومافى وضوءه فلا ينقض والحاصل ان الطهارة كاهاتى واحد
فيضم الشك فى وضوءه للشك فى الغسل والنجاسة وكذا العكس كما قرره شيخنا (قوله ورواه كان
مستنكحاً لا) هذا هو التحقيق كما فى طنى تعلقا عن عبدالحق خلافا لعقب حيث قيده بغير
المستنكح وجعل فى كلام المصنف حذفان الثانى لدلالة الاول (تنبيه) لو شك هل غسل وجهه ام لا
اتى به وهل ولو مستنكحاً او لم يلى عنه كما فى الصلاة واستظهره شيخنا (قوله لا ينتقض وضوءه من
دبر او اثنين) أى لنفسه واما دبر الغير فيجرى على الملاسة وكذا اذا انسدا المخرجان وكان له ثقبه
فلا ينتقض مسها بالاولى من الدبر (قوله مالم يلثب بالفعل) أى فان التلذذ انتقض وضوءه ولو كان
حادثة عدم اللذة بذلك (قوله عند بعضهم) اراد به عجم قال ابن مرزوق وفى الزوار عن
الجموعة مالك لا وضوء فى قبله احد الزوجين الا تخبر بشهوة من مرض او نحوه ولا فى قبله الصبية ومس
فرجها الا اللذة وروى عنه ابن القاسم وابن وهب نحوه فى مس فرج الصبي والصبية وروى عنه على
لا وضوء فى فرج صبي او صبىة يريد الا لذة اه بن (قوله عدم النقض مطلقا) أى لعدم اللذة
بذلك عادة وهو ظاهر المصنف والقرافى رحمه ح وبهرام فقد علمت ان كلاما من القولين راجح
(قوله هذا هو المذهب) أى كما قال عجم ومن تبعه قال بن وفيه نظر فان الذى يظهر من
نقل المواق عن ابن نونس ان المذهب هو التفصيل بين الاطاف وعدمه اه قال شيخنا وقيدقال
تقديم المصنف القول بعدم النقض مطلقا وجعله فى توضيحه مذهب المدونة وظاهرهما ما يوبدما قاله
عجم ثم قال بن ونقل القباب عن عياض ان محل الخلاف اذا كان مسها افرجها بنى برلذة فان
كان المس بلذو وجب وضوءه كالملاسة اه كلام بن (قوله لكل احد) أى ذكر او انثى
مريد للصلاة ام لا و ذكر المصنف هذه المسألة هنا مع انه لا يقيدها بالتوضى لان لها ما لتمامه فى الجملة وهو
ناكد التنبه عند ارادة الصلاة على انه قد اطلق على ذلك اسم الوضوء فى حديث الوضوء قبل الطعام
بركة وبعده ينفى اللثم (قوله وابن ظاهره مطلقا وقيد ابن عمر بالحليب لانه هو الذى فيه دسم واما
غيره فهو بمنزلة العدم والمعتقد عدم التقييد كما قال شيخنا (قوله وسائر ما فيه دسومة) اى ودك
كالطبيخ بانواعه واما الطعام الذى لا دسومة فيه كالتمر والسويق والنشئ الخاف الذى يذهب ادنى
المسح فلا يندب فيه غسل فم لا يد (قوله ويكره) أى الغسل بما فيه طعام وقوله كدقيق الترمس
أى واولى دقيق القدس والقول وانما كان دقيق الترمس طعاما لان الترمس من التعطاف وهى طعام
واجاز الشافعية الغسل بدقيق الترمس لانه ليس بطعام عندهم (قوله وندب تجديد وضوء الخ)
حاصله انه اذا فعل بالوضوء ما يتوقف على طهارة كصلاة فريضة او نافلة وطواف ومس المحصف فانه
يندب له ان يحددها اذا اراد الصلاة بعد ذلك ولو نافلة او اراد الطواف لان اراد مس المحصف والقراءة
ظاهرا قال الشيخ احمد الزرقانى وانظرا الذى ينوبه بهذا الوضوء المجدد والذى يفهم من عدم

الاعتداد بالمجدد اذا تبين حديثه انه ينوي الغضبية وظاهره انه ليس له ان ينوي الغرضية فان نواها
 كان المجدد باطلاى اذا تبين حديثه فان لم يتبين ذلك كانت نية الغرضية كافية في التجديد يمكن اعتقد
 ان السنة فرض أو الصلاة كلها فرائض (قوله ان صلى به) أى ان كان قد صلى به فيما مضى
 (قوله ولم يفعل به ما يتوقف على ماهرة) أى بان لم يفعل به شيئا أصلاً أو فعل به فعلاً لا يتوقف على
 طهارة كقراءة القرآن ظاهراً أو زيارة ولي أو دخول على أمير (قوله لم يجز التجديد) أى ما لم يكن
 توضأً أولاً واحدة واحدة وانثنين اثنتين فله أن يجدد بحيث يكمل الثلاث وما زاد على ذلك فهل يكره
 أو يمنع خلاف ولا يقال ان التجديد في هذه الحالة يقع في مكره وهو ترك ارمسح الرأس بما جديده
 لان محله كراهة ترك ارمسح الرأس بما جديده كما قال ابن المنير اذا لم يكن للترتيب والاجاز كما هنا فانه
 انما فعل لاجل أن يرتب بين غسل اعضاء الوضوء (قوله على الخلاف المتقدم) أى في قول
 المصنف وهل تكره الرابعة أو تمنع خلاف وتقدم ان المعتمد كراهة (قوله ولو شئت في صلاته الخ)
 المراد بالشك هنا كافي خش ما قابل الجوز فيشمل الظن ولو كان قوياً بن ظن النقص وهو في
 صلاته فان حكمه حكم من تردد فيه على حدسوا في وجوب التماذى وأما لو هم فلا أثر له بالاولى مما
 اذا حصل له في غير الصلاة (قوله جاز ما بالظهر) أى بالوضوء وقوله هل نقض أى الطهر قبل
 دخولها أى أو لم ينقض بيان للشك الذى طرأ عليه بعد ان دخلها (قوله أولاً) أى أو لم ينقض طهارة
 بل هو باق على حاله (قوله وجب عليه التماذى) أى كما قال ابن رشد وغيره ترجيحاً لحاجب العبادة
 وهذا الوجوب لا يفهم من كلام المصنف مع انه منصوص عليه كما علمت (قوله ثم بان الطهر) أى
 جزماً أو ظناً (قوله لم يعد صلاته) أى عند ما لاك وابن القاسم خلافًا للشاهب وسحقون الثقاتين
 بطلانها بمجرد الشك والقطع من غير تماد (قوله فان استمر على شكه) أى وأولى اذا تبين حديثه
 (قوله كالناسى) أى كالامام اذا صلى محدثاً ناسياً للحدث فانه لا إعادة على ما هو له للقاعدة المقررة
 ان كل صلاة بطلت على الامام بطلت على المأموم الى في سبق المحدث ونسيانه (قوله وان شك قبل
 الدخول فيها أى كما هو الفرع المتقدم) (قوله لم يجز زله دخوله) قال ابن رشد في البيان والفرق ان من
 شك وهو في الصلاة طرأ عليه الشك فيها بعد دخوله فوجب أن لا ينصرف عنها الايقين ومن شك
 خارجاً طرأ عليه الشك في طهارته قبل الدخول في الصلاة فوجب أن لا يدخلها الا بطهارة متيقنة
 (قوله وانما تبطل الخ) الاولى وانما وجب التماذى ولم يقطع اذ طرأ فيها الخ بقى ما اذا شك بعد
 الفراغ من الصلاة فلا شى عليه الا اذا تبين له المحدث فعلم بما ذكر ان من يتيقن الطهارة وشك في
 المحدث به هل وضوءه اذا استمر على شكه كان الشك قبل الدخول في الصلاة أو هو وجوب التماذى
 اذا حصل الشك فيها شى آخر وأما اذا حصل الشك بعدها فلا يضر الا اذا تبين المحدث وأما استمراره
 على شكه فلا يضر (قوله ولو شك فيها هل توضحاى بعد حصول المحدث الحق ومثل هذا في وجوب
 القطع ما اذا شك فيها في السابق منها بعد متحققهما أو ظنهما أو تحقق أحدهما وظن الآخر ولو كان
 مستحكما كما جزم به عجم وارتضاء شيخنا خلافاً لما في عقبى من التماذى (قوله وكذا كبر الخ)
 الاولى تخصمه بالا صغر لثا لا يكرر مع قوله الا فى وتمنع الجناية ما وابع الاصغر (قوله أى الوصف
 الخ) أى سواء كان ترتبه من أجل حدث أى خارج معتاداً ومن أجل سبب أو من أجل غيرهما وليس
 المراد به المنع المترتب لان المنع هو المحرمة ولا معنى لكون المحرمة تمنع على انه يصرف في الكلام تهافت
 (قوله بجميع أنواعها) أى سواء كانت فرضاً أو سنة أو نفلاً (قوله ومنها تجوز التلاوة) أى
 وكذا الصلاة على الجنائز فيجزم فعلها مع وجود المحدث المذكور قوله ومس محقق قال ح نفلاً

عن ابن حبيب سواء كان مصحفا جامعاً أو جزأ أو قوة فيها بعض سورة أو لوحاً أو كتمام مكتوبة أو لمحمد
المصحف قبل انفصاله منه حكمه وأخرى طرف المكتوب وما بين الأسطر (قوله كتب بالعربي) أي
ومنه الكوفي (قوله لا بالعجمي) أي وأما لو كتب بالعجمي لمجاز للحدث منه لأنه ليس بقرآن بل هو
تفسير للقرآن كذا في ح كذا يجوز للحدث من التوراة والإنجيل والزبور ولو كانت غير مبدلة ولا اقرب
منع كتب القرآن بغير الفلم العربي كما تحرم قراءته بغير لسان العرب لقوله القلم أحد اللسانين والعرب
لا تعرف قلماً غير العربي وقد قال الله تعالى بلسان عربي مبين انظر من وما يقع من التمام والوافق
يقصد به مجرد التبرك بالأعداد الهندية الموافقة للحروف قال بعضهم ومحل امتناع مس الحديث للقرآن
المكتوب بالعربي ما لم يخف عليه الغرق أو المحرق أو استيلاء يد كافر عليه والأجازه مسه ولو كان جنباً
والظاهر كما قال شيخنا جواز كتبه للسجدة وتخير من هي به بما كتب الألام منه حرقه حيث حصل
الدواب ذلك وإن لم يتعين ذلك طريقاً (قوله وإن بقصيب وأولى بمحال وأجازه المحنفة بل عندهم قول
بقصر الحرمه على مس النقوش (قوله والأجاز على أحد القوانين أي والثاني بالمنع وظاهر ح
تساوى القوانين واستظهر شيخنا القول بالمنع والخلاف في حمل الكامل الذي جعل حرزاً وأما غير
الكامل الذي جعل حرزاً فيجوز زحله قولاً واحداً (قوله أو وسادة) أي أو سجد بالوسادة التي هو
عليها كالكرسي والمخددة المجهول فوقها وقد حرم الشافعية مس كرسيه وهو عليه ومذهبا وسط
وهو منع حمله بالكرسي لا مس الكرسي كما يقول الشافعية ولا جواز مس الكرسي وحمله به كما يقول
المحنفة (قوله إلا أن يحمله بالمتعة) أي معها (قوله أمان قصداً) أي بالمثل وقوله منع أي
منع حمل الحديث ولو كان غير كافر وما ذكره من المنع في الصورة الأولى هو المرتضى ومقابلته ما لا ين
الحاجب من الجواز حيث قصداً معاً وجعل محل المنع إذا كان هو المقصود فقط (قوله على أراج)
أي خلافاً لت حيث أجاز كتبه للحدث لمشقة الموضوع كل ساعة (قوله ولا تفسير فيجوز) أي
منه وحمله والمطالعة فيه للحدث ولو كان جنباً لان قصد من التفسير ما في القرآن لا تلاوته
وظاهره ولو كتب فيه آيات كثيرة متواليه وقصدها بالأس وهو كذلك كما قال ابن مرزوق خلافاً
لابن عرفة القائل بمنع من تلك التفسيرات في الآيات الكثيرة متواليه مع قصد الآيات
بالأس (قوله ولا لوح) أي ولا يمنع الحديث من ولا حمل لوح وإرادته الجنس فيصدق
بالمعتمد (قوله ومتعلم) أي وإن كان متذكراً يراجع بنية الحفظ (قوله وما لمحق بهما الخ) أي
على ما يفيد إطلاق المصنف كابن حبيب خلافاً لظاهر لعتبية من قصر الجواز على حالة التعلم والتعليم
(قوله لأجنبائهم) المعتمد الجواز له كالحائض كما في حاشية شيخنا على عقب وكافي بن نقلا عن
المقرى وعن سيدي عبد القادر القاسمي وقال عجب ظاهراً لاطلاقهم أن الجنب كالحائض وفي كبير
خش تخصيص الحائض بالذكور يخرج الجنب وهو ظاهر لان رفع حدثه يده ولا يشق كالوضوء
وارتداء شيخنا في حاشيته على صغيره لكنه قد رجعه عنه كما علمت (قوله ولا يمنع) أي الحديث
(قوله على المعتمد) أي كحكاية ابن بشير الاتفاق على جواز مس الكامل للتعلم وقول التوضيح
أن كلام ابن بشير ليس بجديد حديث حتى الاتفاق مع وجود الخلاف رده ابن مرزوق بأن أقل أحواله
أن يكون هو المعتمد (قوله لم تعلم مثله من كان يطلع في القرآن ويضع المصحف عنده
وهو يقرأ أو كما غلط راجعه كما قاله شيخنا (قوله وكذا ما علم على المعتمد) أي كاهور رواية
ابن القاسم عن مالك لأن حاجة المعلم لحاجة المتعلم خلافاً لابن حبيب قائلان حاجة المعلم
صناعة وتكسب لا لحفظ كحاجة المتعلم (قوله ولا يمنع) أي الحديث حمل حرز (قوله

أوغره) أى تشمع (قوله لا لكافر هذا هو الصواب وما فى بعض الشراح من جواز تعليق الحُرْز من القرآن على الكافر فقد رده عَج فانظره (قوله فالكمال لا يجوز) أى لا يجوز للحديث جملة (قوله وهو) أى المنع أحد قولين والآخر المجاوز وقد تقدم أن ظاهر ح تساويهما (قوله على الطهارة الصغرى أراد بالطهارة التطهير الذى هو رفع مانع الصلاة لأن الطهارة كما تطلق على الصفة المحكية تطلق على التطهير وكذلك يقال فى الطهارة الكبرى فالتطهير أن تعلق ببعض الأعضاء كالوضوء قيل له طهارة صغرى وإن تعلق بكافها كالغسل قيل له طهارة كبرى (قوله وما يتعلق بها) أى من سنن ومنذوبات ومبطلات لاستمرار حكمها

*) (فصل يجب غسل ظاهر الجسد الخ) *

(قوله وما يتعلق بذلك) أى كسالة نذب غسل فرج الحجب لعوده لمجامع ووضوءه لنوم ومسئلة اجزأ غسل الرضوء عن غسل محله وكالأمور التى تمنعها الجنابة (قوله أو مطلقا) أى وأخرجه مطلقا فى نوم سواء خرج بغير لذة أو بلذة معتادة أو غير معتادة (قوله غسل جميع الخ) استغنى المصنف عن هذا المضاف بإضافة ظاهره إلى الاسم المحلى بالالف واللام لأن المضاف إلى الاسم المحلى بالالف واللام يفيد العموم (قوله وليس منه) أى من ظاهر الجسد الواجب غسله الغم الخ ولذا كانت المضمضة والاستنشاق ومسح الصماخين من سنن الغسل لأن واجبته (قوله بل التكاميش الخ) أى بل منه التكاميش بغيره أو غيره فيجب عليه أن يسترخى قليلا لاجل أن يصل الماء لداخلها ويدلكها ومنه أيضا اصابع الرجلين على الأرجح كصابع اليدين فيجب عليه تخليل ذلك كله (قوله أى بروزه الخ) تفسير لخروج المني إشارة إلى أن خروجه من الرجل موجب لغسله مغاير لخروجه من المرأة والمراد ببروزه عن فرجها وصوله للحمل ما تنسل عند الاستنجاء وهو ما يدوم منها عند الجلوس لقضاء الحاجة كما قاله ح (قوله لا يجرد أحاسنها بانفصاله) أى عن مقره (قوله خلافا لسند) أى حيث قال خروج ماء المرأة ليس بشرط فى جنابتها لأن عادة منها ينعكس إلى الرحم ليتخلق منه الولد فإذا أحست بانفصاله عن مقره وجب عليها الغسل وإن لم يبرز وحمل الخلاف فى البيضة وأما فى النوم فلا بد من بروزه منها قطعاً (قوله وانفصاله عن مقره فى حق الرجل هذا غير صحيح بل المنصوص عليه فى الرجل أنه لا يجب عليه الغسل حتى يبرز فى المني من الذكر كما صرح به الأئمة فى شرح مسلم ونقله عنه ح ومنه فى المعارضة لابن العربى فالرجل كالمرأة لا يجب الغسل عليهم ما لا يبرز خارجاً فإذا وصل مني الرجل لاصل الذكر أو لوسطه ولم يخرج بلامانع له من الخروج بان انقطع بنفسه فلا يجب عليه الغسل وما ذكره الشارح من وجوب الغسل على الرجل بانفصاله عن مقره لأن الشهوة قد حصلت بانتقاله فهو وقول ضعيف لأنه حدث لا تلزم الطهارة منه إلا بظهوره كسائر الأحداث وخلاف سنداً عما هو فى المرأة لأفها وفى الرجل كما فى بن (قوله ولم ينفصل عن الذكر) أى بان استمراقها فى القصة ولم يخرج بلامانع له من الخروج بان انقطع بنفسه (قوله بلذة متعلق بخروج) أى بسبب خروج مني ملتصاً بلذة (قوله أولاً) أى بان خرج المني بعد هأى بعد اللذة (قوله وإن بنوم) أى هذا إذا كان خروج المني بيقظة بل وإن كان خروجه فى نوم (قوله بلذة معتادة ولا تتبع فى هذا الإطلاق عَج معترضاه على ح وتنت القائلين إذا رأى فى منامه أن عقرباً لدغته فامتنى أو حك لم يجز فالتدافى ثم انتبه فوجد المني لم يجب الغسل وقبل طفى ما لعج من أن الأحوط وجوب الغسل وكان وجه التفرقة على هذا بين النوم واليقظة عدم ضبط النائم لمحاله ولا يقال إن وجوب الغسل فى الصورة المذكورة يؤخذ من وجوبه فى صورة ما إذا لم يعقل شيئاً

أصلاً يأن رأى الاثر ولم يعقل السبب لانا نقول انما وجب في صورة جهل السبب جلا على الغالب وهو
المخروج بلذة معتادة بخلاف ما اذا عقل السبب وانه غير معتاد وبالمجمل فلا نص في المسئلة وما تمسك به
عج في رده على ح وت واه جدا انظر بن (قوله وان بعد ذهاب لذته) أى هذا اذا كان خروج
المنى مقارنا للذته بل وان خرج بعد ذهاب اللذة وسكون انغاضه حالة كونه ذلك المخروج بلا جماع
والظاهر تلغيق حالة النوم لحالة اليقظة فاذا التذنى فومه ثم خرج منه المنى في اليقظة بعد انتباهه من
غير لذته اغتسل (قوله) وسواء اغتسل قبل خروج المنى او لم يغتسل أى بخلاف ما اذا كانت
اللذة ناشئة عن جماع بان اغاب المحشفة ولم ينزل ثم انزل بعد ذهاب لذته وسكون انغاضه فانه يجب
عليه الغسل ما لم يكن اغتسل قبل الانزال والا فلا لوجود موجب الغسل وهو مغيب المحشفة (قوله)
لام مفهوم له قال ابن غازى قد بعد عن المصنف بان قوله او بعد ذهاب لذته يصدق ايضا اذا خرج
بعض المنى ثم خرج ايضا البعض الباقي فيكون هذا القيد وهو قوله ولم يغتسل راجعا لهذه الصورة
واما اذا اغتسل لم يخرج بعضه فلا غسل عليه لمخروج باقيه اه بن (قوله بل سلسا) أى فلا يجب
منه الغسل وظاهره ولو قدر على رفعه بتزويج او تسرا ووصوم لا يشق وهو كذلك كما هو ظاهر ابن عرفة
وغيره (قوله ولو استدام) أى ولو احس بمبادئ اللذة واستدام حتى امنى وقوله فيما يظهر المستظهر
لعدم وجوب الغسل في مسألة الماء الحار ولو احس بمبادئ اللذة عجب لبعدها الماء الحار من شهوة
المجماع بخلاف هز الدابة فانه اقرب لشهوة الجماع (قوله وانظروا هانه كالماء الحار) أى فلا يجب
الغسل ولو احس بمبادئ اللذة واستدام حتى انزل والحاصل انه لا يجب الغسل مطلقا في مسألة الماء
الحار والمجرب اذا كان بغير الذكروا ما اذا كان فيه فهو كهز الدابة ان احس بمبادئ اللذة واستدام حتى
انزل وجب الغسل والا فلا وما قاله شارحنا هو ما استظهره شيخنا وقال الشيخ سالم لا يجب الغسل في
مسألة الماء الحار والحكم المجرب وهز الدابة ما لم يحس بمبادئ اللذة ويستديم والا وجب الغسل في الثلاثة
وقال عجب لا يجب الغسل في الماء الحار مطلقا ولو استدام واما في مسألة المجرب وهز الدابة ان استدام
وجب الغسل والا فلا وقد اجعل في المجرب فظا هره صكان بذكروا ام لا وفصل فيه شارحنا فجعل
الذى في الذكر كهز الدابة والذى في غيره كالماء الحار بقى شئ اخر وهو انه في هز الدابة اذا احس
بمبادئ اللذة واستدام حتى انزل فهل يجب الغسل ولو كانت الاستدامة لعدم القدرة على النزول من
عليها كن اكره على الجماع ولا غسل ح تردد في ذلك عجب (قوله او غيره معتادة قال بن
اعترض ابن مرزوق على المصنف بان الرجح وجوب الغسل بمخروجه بلذة غير معتادة كما اختاره اللخمي
وظاهر ابن بشر قال شيخنا عدم تعرض الشراح لنقل كلام ابن مرزوق واعراضهم عنه يقتضى عدم
تسليمه وح فيكون الرجح كلام المصنف وبالمجمل فليس كل ما قيل مسلما (قوله وجوب في المسائلتين)
أى وقيل بتدبيه فيما هو المراد بالمسائلتين مسألة خروج المنى بل اللذة اصلا بلذة غير معتادة (قوله)
(لكن في السلس الخ) أى لكن نقض الوضوء السلس ان فارقا كثر أى والحال انه لم يقدر على
رفعه او قدر على رفعه مطلقا سواء لازمه كل الزمان او نصفه او حله او اقله واما ان لم يقدر على رفعه
وفارقه اقل الزمان او نصفه او لم يفارقه فلا يكون ناقضا (قوله بان غيب المحشفة في الفرج الخ)
مثل الرجل المذكور المرأة اذا خرج من فرجها ماء الرجل بعد غسلها فانه يجب عليها الوضوء ولا تعدد
الغسل وعبارة المصنف تشمل هذه الصورة لان قوله ثم امنى معناه ثم خرج منه المنى اعم من ان يكون
منه اومنى غيره (قوله ولو صلى) أى الجامع وقوله بغسله أى بعد غسله وحاصله انه اذا جامع
واغتسل قبل خروج منيه وصلى فخرج منيه فانه وان وجب عليه الوضوء لا يعد تلك الصلاة الى

صلاها قبل خروج المني ومثل هذا ما إذا التذبل لاجتماع وصلى ثم خرج منه فانه وان وجب غسله لكن لا بعد تلك الصلاة التي صلاها قبل خروج المني ثم خرج (قوله وبغيب حشفة بالغ) أي ولومن خشي مشكلا اذا غيبها في فرج غيره أو في دبر نفسه والابان غيبها في فرج نفسه فلا مالم ينزل واشترط البلوغ خاص بالا دعي فاذا غيب امرأة ذكر بهيمة في فرجها وجب الغسل ولا يشترط في البهيمة البلوغ كذا في ابن مرزوق ولورأت امرأة في اليقظة من جنى ماتراه من انسى من الوطء واللذة أو رأى الرجل في اليقظة انه يجامع جنبة قال ابن ناجي الظاهر انه لا غسل على الرجل ولا على المرأة مالم يحصل انزال وقال ح الظاهر أنه لا غسل عليهما مالم يحصل انزال أو شك فيه لان الشك في الانزال يوجب الغسل واعترضه البدر القرافي بان الموافق لمذهب أهل السنة من ان الجن لهم حقيقة لا خيالات كما يقول الحكماء وانهم أجسام نارية لهم قوة التشكل ولقول مالك يجوز نكاح الجن وجوب الغسل على كل من الرجل والمرأة وان لم يحصل انزال ولا شك فيه ووافق على ذلك تليذه عجم قال شيخنا وهو التحقيق (قوله ويجب) أي الغسل على المغيب فيه أيضا أي كما يجب على المغيب اسم فاعل وقوله ان كان أي المغيب فيه بالغوا وحاصله ان المغيب ان كان بالغاً وجب الغسل عليه وكذا على المغيب فيه ان كان بالغاً ولا وجب على المغيب دون المغيب فيه فان كان المغيب غير بالغ لم يجب عليه ولا على من غيب فيه سواء كان بالغاً أم لا مالم ينزل ذلك المغيب فيه والا وجب عليه الغسل للانزال (قوله ولو لم يفرج) مبالغة في قوله ويجب غسل ظاهره المجدد بغيب حشفة بالغ (قوله) لا كيفية تمنع اللذة أي وليست المجلدة للتي على المحشفة بمثابة المحرقة الكيفية فيجب معها الغسل لانه يحصل معها اللذة عظيمة بخلاف المحرقة قاله شيخنا (قوله ولو لم يفرج) أي لو لم يفرج في ذلك تقضى انه اذا غيب اكثر من الثلثين يجب الغسل وليس كذلك اذا بدى وجوب الغسل من تغيبها بتمامها أو تغيب قدرها قاله شيخنا (قوله أي مقارب للبلوغ) وهو بان اثني عشر سنة أو ثلاث عشر سنة قال ابن مرزوق ولو حذف لامراهق استغناء بفهوم الوصف وقوله بعد ونوب لمراهق لكان أنوب بالتصاريه اه وقال شيخنا انه مخرج له لامراهق وان كان يعلم عما تقدم للرد على المخالف القائل ان وطأه بوجوب الغسل عليه (قوله وهل يعتبر) أي فيما اذا نفي ذكره وانظر لو خلق ذكره بصفة المحشفة هل يراعى قدرها أيضا من المعتاد أو لا بدى فيجب الغسل من تغيبه كاه والظاهر كما قال شيخنا الاول وهو مراعاة قدرها من المعتاد (قوله قبل أو دبر) أي سواء كان دبر نفسه أو دبر غيره ولو كان ذلك الغير خشي مشكلا وظاهره غيب المحشفة في القبل في محل الا فتضا أو في محل البول وهو كذلك واشترط أبو محمد صالح محل الافتضا وتعبه التادى قائلا ان تغيبها في محل البول قصاراه انه بمنزلة تغيبها في الدبر وهو وجب للغسل فلم يدخل الشخص بمقامه في الفرج فلانص عندنا وقالت الشافعية ان بدا في الدخول بذكره اغتسل والا فلا كأنهم رأوه كالتغيب في الهواء يفرض ذلك في الفيلة ودواب البحر الهائلة وما ذكره من أن تغيب المحشفة في الدبر يوجب الغسل هو المشهور من المذهب وفي ح قول شاذ لما لا ان التغيب في الدبر لا يوجب غسلا حيث لا انزال وللشافعية انه لا يتقضى الوضوء وان أوجب الغسل فاذا كان متوضئا وغيب المحشفة في الدبر ولم ينزل وغسل ما عدا اعضاء الوضوء اجزاء (قوله ومن ميت) أي ولا يعاد غسل الميت المغيب فيه لعدم التكليف لا يقال انه غير مكلف حين غسله أولا فلم يغسل لانا نقول غسله أولا لا بعد ثم ان قول المتن وان من بهيمة وميت في المغيب فيه وأما المغيب فان كان بهيمة وجب الغسل على موطنه وان كان ميتا بان ادخلت امرأة ذكر ميت في فرجها فلا يجب عليها غسل مالم تنزل (قوله بشرط

(إما ذى الفرج) أى سواء كان آدمياً أو غيره (قوله فإن لم يطق فلا غسل) أى على ذى المحشفة
 الغيب (قوله أو فى هوى الفرج) أى أو فى الثقبه بالاولى ولولا سد الخرجان فإنه لا يجب عليه
 الغسل ما لم ينزل بخلاف تعيينها فى محل البول فإنه موجب للغسل على المعتمد كمر (قوله ونذرب
 لمرأى الخ فى المواق عن ابن بشر ما يشهد للمصنف من نذب الغسل للمراعى ولا صغيرة التى واطئها بالغ
 ونصه اذا عدم البلوغ فى الواطئ أو الموطوءة تقتضى المذهب لا غسل ويؤثر ان به على جهة النذب
 اه وقال أشهب وابن سحنون يجب الغسل عليهم ما وعليه فلو صلبا يدون غسل فقال أشهب بعيد وقال
 ابن سحنون بعيد بقرب ذلك لا أبدا قال سنده وهو حسن وعليه يجعل قول أشهب والمراد بالقرب
 كاليد كفى طفى والمراد بوجوب الغسل عليهم ما عدم صحة الصلاة بدونه لقوة لها عليه كالوضوء
 لا ترتب الاثم على الترك (قوله وطئ مطيعة) أى سواء كانت بالغام لا (قوله دون موطوءه
 فلا نذب لها ولو بالغة (قوله كصغيرة وطئها بالغ) أى فينذب لها الغسل ويجب على واطئها
 البالغ (قوله مأمورة بالصلاة) أى سواء كانت راهرة أو لا (قوله هذا هو المعتمد) فى المسئلتين
 أى خلافا لمن قال فى الاولى وهى ما اذا كان الواطئ مرافقاً له نذب الغسل له ولو موطوءة ولو بالغة ما لم
 تنزل ولن قال فى الثانية وهى الصغيرة اذا واطئها بالغ أو غيره يندب لها الغسل فلا فرق بين كون
 واطئها بالغاً أو غيره فى نذب الغسل لها والمحاصل ان الصور أربع وذلك لان الواطئ والموطوءة إما
 بالغان أو بالغ وصغيرة أو صغير أو صغيرة أو صغيران فى الاولى يجب الغسل عليهما اتفاقاً وفى الثانية
 يجب الغسل على الواطئ وينذب للموطوءة وفى الثالثة يندب للواطئ دون موطوءته على المعتمد وكذا
 فى الرابعة أما وجوبه عليهم ما فى الاولى وعلى الواطئ وفى الثانية فأخذه من قول المصنف بعيد حشة
 بالغ ونذبه للموطوءة الثانية فأخذه من قوله كصغيرة وطئها بالغ ونذبه للواطئ دون الموطوءة فى الثالثة
 وأربعة فأخذه من قوله ونذب لمرأى أى دون موطوءته ولو بالغة كقال الشارح (قوله ولو يجماع
 فيما دونه) أى كالأمنى فى شربها أو غيرها من غير تغيب حشة وسأل المني حتى وصل لفرجها
 وما قبل المبالغة ما إذا شرب فرجها منياً من فوق بلا طأ الحجام مثلاً (قوله وكذا لا يجب عليها الوضوء)
 أى لان وصول المني لفرجها ليس بحد ولا سبب ولا غيرهما مما يقتضى الوضوء (قوله ولو
 التذت بوصوله لفرجها هذا قول ابن القاسم لمحله قول مالك فى المدونة ما لم تلهذ على الانزال وابقاها
 الباجى والتونسى على ظاهرهما وهو المردود عليه بلو (قوله ما لم تنزل) أى أو يحمل من ذلك المني
 الذى وصل لفرجها يجماع فيما دون الفرج فإذا جماعت اغتسلت وأعادت الصلاة من يوم وصوله لان
 جماعه بعد انفصال منيهان محله بالذة معتادة وهذا الفرع مشهور مبنى على ضعف وهو قول
 سنده المتقدم أو ان هذا المني فى حكم ما فرج بالفعل لتخلق الولد منه أو ان هذا الماء لما كان يحتمل
 ان يظهر فى الخارج لولا الحمل وجب الغسل لان الشك فى موجب الغسل كتحققه بخلاف ما اذا
 جمعت من منى شربه فرجها من كساحم فإنه لا يجب عليها غسل ولا إعادة صلاة وان كان الحمل يستلزم
 أمناه الصكته هنا فخرج بالذة غير معتادة بلحق الولد فى المسئلتين ان كان لها من يلحق به من
 زوج أو سيد أو مملوك المحاف به بان كان من يوم تزوجها أو ما كهاسته أشهر ما كثر ولو علم
 ان المني الذى جمعت عليه من غيره فان لم يكن للمرأة من يلحق به أو كان لها وليكن لا يملن
 المحاف به فهو ابن زنى وإذا ادعت انها جمعت من منى شربه فرجها لا يكون ذلك شبهة تدرأ عنها الحد
 بل الحد واجب لأنها ادعت ما لا يعرف (قوله بحدض) أى بوجوده بحدض فالوجوب للغسل وجود
 الحدض لا انقطاعه وانما هو شرط فى صحته كقال الشارح (قوله تنفس الرحم) أى طرح الرحم

(قوله بدم) أى متبس بدم مع الولد أو قبله أو بعده فلو خرج الولد جافاً فلا يجب عليه ما
 غسل بل يندب فقط وعلى هذا القول أقصر اللغوى وعليه فهل ينقض الوضوء بتبفس الرحم بدون
 دم أو لا قولان **(قوله)** وبغيره عطف على محذوف كما أشار له الشارح في خياطته **(قوله)** واستحسن
 أى عند ابن عبد السلام والمؤلف من روايتين عن مالك **(قوله)** لا يجب الغسل بالاستحاضة أى
 بوجود دم استحاضة لأنه ليس من موجبات الغسل خلافاً لما ظاهر الرسالة وهذا مضمون حيز وصرح
 به لأنه لا يعتبر مضمون غير الشرط **(قوله)** وندب الغسل لانتقاعه أى عند انتقاعه لأجل النظافة
 وتطيب النفس كما يندب غسل المغوات إذا فاحت لذلك والاستحاضة من جملتها وأما قول بعضهم
 لاحتمال أن يكون خالط الاستحاضة حيز وهى لا تشرع فيه نظراً لأنه يقتضى وجوب الغسل لاندبه
 لوجود الشك في الجنابة إلا أن يقال إن هذا احتمال ضعيف لم يصل للشك على أن الاحتمال المذكور
 لا يتأتى إلا إذا غسأى بها الدم ازيد من خمسة عشر يوماً بعد أيام عاداتها ولا يتأتى إذا زاد على أكثر
 المحيض قبل طهرها فصل **(قوله)** ويجب غسل كافر الخ أى أن وجد ما هو الأتيقن كالجنب كما قال ابن
 المحجب ثم يقتل إذا وجد الماء **(قوله)** على الأرجح أى من أن الردة تبطل الغسل **(قوله)** أى
 بسد النطق الخ أى بشرط عدم اعتقاد مكفر كاعتقاد عدم عدم رسالته **(قوله)** على المعنى فقال
 الكبرى في شرح عقيدة ابن المحجب اختلافوا هل يتعين للدخول في الاسلام لفظ الشهادتين أو لا بل
 يكفي كل ما يدل على الاسلام من قول أو فعل على قولين عمومى المخلاف على أن المعنى ما يدل على
 المقاصد كيف كان أو لا بد من اللفظ المشرع والاصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم امرت أن
 أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله محمد رسول الله وحديث خالد حيث قتل من قال صلياً أى اسلموا
 ولم يحسنوا غيره هذا فقال عليه الصلاة والسلام اللهم انى أرواك لما فعل خالد ثم وداهم عليه الصلاة
 والسلام وعذر خاله انى اجتأده **(قوله)** بل يندب هذا قول ابن القاسم كإتقائه الشيخ أحمد الزرقانى
 ومقابله قولان آخران وجوب الغسل مطلقاً بقاء على أنه تعبد وشهره ألفاً كتمانى والثالث للقاضى
 اسماعيل لا يجب مطلقاً الجلب الاسلام لما قبله بل يندب فقط **(قوله)** وصح غسله قبلها أى من موجب
 حصل منه في حال كفره **(قوله)** والحال أنه قد أجمع على الاسلام أى على النطق بالشهادتين
 ولم يكن عنده أباهما والقرض أنه مصدق بقلبه فقد علمت أن المراد بالاسلام هنا النطق بالشهادتين كما
 يدل لذلك تفسير الشارح العزم على الاسلام بقوله بأن يكون نيته النطق بالشهادتين **(قوله)**
 لأن اسلامه بقلبه الأولى لأن تصديقه بقلبه إيمان حقيق متى عزم الخ وذلك لأن الاسلام عبارة
 عن الانقياد الظاهرى وأما التصديق القلبى فهو إيمان **(قوله)** ولا شرط صحة أى وانما هو شرط
 لأجراء الأحكام الدينية من غسل وصلاة وارث ودفن في مقابر المسلمين **(قوله)** على الصحيح أى
 ومقابله قولان قيل أنه جزء من الإيمان والإيمان مركب من الأذعان القلبى والنطق وقيل أنه شرط
 في صحته وعلى كل من القولين فلا يكون مؤمناً حتى يتفق ولا يصح غسله قبل نطقه ولو كان عازماً عليه
(قوله) وسواء منى الجنسية أى رفع الجنابة وهذا تعميم في قوله وصح قبلها والحال أنه قد أجمع على
 الاسلام أى وأما لو نوى بذلك الغسل التطهيف أو إزالة الوسخ فإنه لا يجزئيه عن غسل الجنابة كما قاله
 اللخمي **(قوله)** لأن نيته الظاهر الخ أى لأن نيته الاسلام نية الطهر من كل ما كان متلبساً به حال
 كفره من الأقدار **(قوله)** وهو يستلزم الخ أى نيته الطهر من كل ما كان فيه حال كفره يستلزم رفع
 الحدث أى الوصف المانع من قربان الصلاة من استلزام الكلى لجزئيه لأن أوصاف من جملة الأقدار
 التى كان متلبساً بها حال كفره **(قوله)** فلا يصح بالتعميم القلبى الخ أى فلا يصح بالعزم على النطق

بالشهادتين دون نطق بهما بالفعل والحال انه مصدق بقلبه (قوله فلا تجزى عليه احكامه) أى
واما بالنسبة للنجاة من الخلود في النار فيمنعه التعصيم على النطق من غير اياه حيث كان عنده تصديق
قلبي واذعان (قوله فليس المراد بالفعل) أى بالاسلام المنفي حصوله في كلام المصنف بالتصميم
على النطق من غير نطقه بالاسلام المنجى عنده لانه يحصل بمجرد التصديق والاذعان والعزم على
النطق من غير اياه أى وانما المراد به الاسلام الظاهري وهو جريان الاحكام الظاهرة فالعنى حينئذ
لا يصح الاسلام أى جريان الاحكام الظاهرة عليه اذ لم ينطق بالشهادتين بالفعل الا بمجرد تجزى عليه
الاحكام المذكورة (قوله فلا ينافي ما تقدم) أى من قوله لان اسلامه بقلبه اسلام حقيقي
وهذا مفرغ على قوله فليس المراد بالخ والماض ان الاسلام المنجى لا يتوقف حده وله على النطق
بالفعل على المعتمد والاسلام الظاهري يتوقف على ذلك فانه تقدم في كلام الشارح محمول على المنجى
والواقع في كلام المصنف محمول على الظاهري فلامتناف بين كلام المصنف والشارح (قوله وبهذا
التقرير الخ) حاصله انه ان حمل كلام المصنف على الاسلام الظاهري وهو جريان الاحكام عليه كان
ما شيا على الصحيح من ان النطق شرط لاجراء الاحكام وان حمل على الاسلام المنجى كان ما شيا على القول
بان النطق شرط في صحة الايمان او شرط منه وكلاهما ضعيف (قوله والاعمل بمقتضى اراج) أى
بمقتضى ما ترجع عنده من الامرين فان ترجع عنده انه متى اغتسل او مدى غسل ذكره فقط بنية
(قوله اغتسل وجوبا) هذا هو المشهور وروى على بن زياد لا يلزمه الا الوضوء مع غسل الذكر
(قوله لا احتياط) أى ولان الشك في الحدث كتحقيقه ومنه اذا شك هل غابت حشفته كلها في
الفرج او بعضها (قوله ولو وجد هذا الشك) أى لو وجد الشخص الشيء الذي شك فيه هل هو منى
أو مدى في توبه (قوله كان ينزعه) أى في مدة لبسه السابقة على النوم الاخيرة ام لا وما شى
عليه المصنف من اعادته الصلاة من آخر نومة مطلقا هو ظاهر قول مالك في الموطأ ورواه على وابن
القاسم عنه وجعله ابو عمر مطلقا بالذهب المدونة وان مذهبا انه بعيد من اول نومة ان كان لا ينزعه
وان كان ينزعه في آخر نومة وهو المناسب لما تقدم من ان الشك في الحدث كتحقيقه وذلك لانه اذا كان
لا ينزعه خاب بعد النومة الاولى قد تطرق له الشك فقتضى ذلك اعادته قال الساجي ورايت اكثر
الشيوخ يجعلون هذا تفسير الموطأ والصواب عندي ان يكون اختلف قول الامام اذا علمت هذا
فاطلاق المصنف وافق لطريقة الباجي للمساحكة عن الاكثر لكنه لا ينبغي مخالفة الاكثر (قوله
كتحقيقه تشبيه في الاعادة من آخر نومة وحاصله انه اذا رآى منيا في توب نومه ولم يتذكر احتمالا ولم يدر
وقت حصوله فانه يجب عليه الغسل واعادة الصلاة من آخر نومة تاما فيها سواء كان طريا او يابسا
على المشهور وقيل ان كان طريا من آخر نومة وان كان يابسا من اول نومة (قوله وحمل الاعادة
بعد الغسل فيهما) أى في مسألة الشك والتحقق اذا لم يلبسه غيره الخ وهذا التقيد ذكره ابن العربي
في العارضة وهو مخالف لما قالوه من وجوب الغسل على كل من شخصين لساوا بوانما كل واحد فيها
ولم يحتج لبس غيرهما لتلك التوب ووجد فيهما منى ولقول البرزلي لو نام شخصان تحت ثياب ثم جردا
منيا غزا كل منهما صاحبه فان كانا غير زوجين اغتسلا واما من اول ما ناما فيه فالتطرق الشك اليهما
معافا ليران الايبقين وان كانا زوجين اغتسل الزوج وحده لان الغالب ان الزوجة لا يخرج منها
ذلك اه وما جمع به عتيق بن الكلامين فقد رده بن بانه غير صحيح وان الحق انها قولان متغايران
واستظهر بعضهم الثاني لما قاله ابن العربي من التقييد (قوله ان شكه دائرين امرين احدهما منى
فان كان احدهما غير منى بان شك هل مدى او بول او دوى وجب غسل ذكره كله بنية وان

شك ابول اوودى فلا يجب عليه شئ (قوله فان دار بين ثلاثة) اى وكان احدهما منيا كما مثل
 (قوله لضعف الشك في المني) اى لتعدده مقابلته ثم انه ان كان احدا الثلاثة مذبا وجب غسل
 ذكره كله عملا بالا حوط والا فلا هذا ما استظهره بعضهم وقال شيخنا كما لا يجب الغسل لا يجب غسل
 الذكر لضعف الشك والمحاصل انه اذا دار الشك بين امرين احدهما مني وجب الغسل كما اذا شك
 امذى امنى او بول او منى وان دار شك بين امرين ليس احدهما منيا فان كان احدهما
 مذبا وجب غسل الذكر كما اذا شك امذى ام بول او امذى او ودى وان لم يكن احدهما مذبا ايضا
 بان شك هل ودى او بول لم يجب شئ وان دار شك بين ثلاثة وكانت احكامها مختلفة فالحكم للاوسط
 على ما استظهره بعضهم كما اذا شك هل هو منى او امذى او بول وهل هو منى او امذى او ودى فواجب
 غسل الذكر فهما وقال شيخنا لا يجب غسل الجسد ولا غسل الذكر فهما كما مر فان لم يكن وسط فالحكم
 للمنفق لضعف المقابل كما اذا شك هل هو منى او ودى او بول (تنبيه) سكنت المصنف والشارح عن ما اذا
 رأت المرأة حيضا في ثوبها ولم تدر وقت حصوله وحكمها حكم من رأى منيا في ثوبه ولم يدر وقت حصوله
 فمغتسل وتعيد الصلاة من آخر وقت وتعيد الصوم من اول يوم صامت فيه كذا قال الشيخ سالم وت
 ففرق بين الصوم والصلاة والمعتدانه لا فرق بينهما ابن عرفة قال ابن القاسم من رأت في ثوبها حيضا
 لا تذكر وقت اصابتها ان كانت لا تترك ذلك الوقت اعادت الصلاة مرة لئلا يحتمل ما ظهرها وقت اول
 صلاة من اول يوم لبسته بان اناها الدم دفعة واحدة وان كانت تنزع في بعض الاوقات فنخر لئلا
 وتعيد الصوم ما عدا صلواتها لم يجز عادت والافقتصرت عليها ابن حبيب لا تعيد في الصوم الا يوما
 فقط وظاهره كانت تنزع في بعض الاوقات لا قل ابن يونس ووجه قول ابن القاسم باعادة الصوم
 مدة عادت ما عدا ان الدم اناها لحظة وانقطع فالذى يطلب صومه يوم نزولها فقط ما كان غمادى
 الدم ايا ما ولم يشعر وقول ابن حبيب ابن عدى لان الدم اناها لحظة وانقطع اذ لو استمر نزوله عليها
 لشعرت به ولا يظهر في ثوبها فاطوا واعترض على ابن حبيب بان الحيض يقع مع التتابع ويرفع النية
 فيعد صامت بلانية فوجب اعادة الجميع واجيب بانها حيث لم تلح به فبقي على النية الاولى لم ترفعها
 فلا يبطل التتابع (قوله وقد تقدم) اى في قوله يجب غسل ظاهرا الجسد بمنى الخ (قوله
 راجع لهما خبر لمخدوف تقديره التشبيه راجع لهما اى للنية والمالاة) (قوله انها اول مفعول
 اى من حيث انها تكون عند اول مفعول (قوله وانه ينوى الخ) عطف على انها اى ومن حيث
 انه ينوى الخ (قوله او الفرض) اى فرض الغسل (قوله ولا يضر اخراج بعض المسباح)
 اى كان يقول نويت استباحة الصلاة لا الطواف مثلا (قوله او نسيان حدث) كما لو نسي رفع
 الحدث من الحيض ناسية للعبادة او العكس او نوى رفع الحدث من الجماع ناسيا لخروج المني او العكس
 (قوله بخلاف اخراجه) اى كان يقول نويت الغسل من الجماع لان خروج المني والحال ان ما أخرجه
 قد حصل منه وما لو كان ما أخرجه لم يحصل منه فانه لا يضر (قوله او نية مصلى الطهارة) اى
 وبخلاف نية مطلق الطهارة المحققة في الواجبة والمندوبة او في المندوبة فقط فانه يضر (قوله
 لا باعتبار الحكم كعطف على قوله باعتبار وصفها اى فليس المراد بقوله وواجبه نية كنية الوضوء
 يعنى من حيث الحكم (قوله جرى فيها خلاف) اى بالوجوب والنية وذلك لظهوره بتعددتها
 لتعلق الغسل بجميع البدن لا بالفرج فقط والنفاضة هناك لتعلقه ببعض الاوساخ (قوله
 وان لم يذكره المصنف) قد يقال انما يحسن ما ذكره من كون التشبيه في الصفة لا في الحكم في كلام من
 حكى الخلاف فيها في الوضوء لا في كلام من لم يحك ذلك كما لمصنف فالاولى ان يجعل التشبيه في كل

من الامرين اعني الصفة والحكم قاله بن قوله فوجه التشبيه فيهما أى في التشبيهين مختلف لان وجه التشبيه في الاول من حيث الصفة وفي الثاني من حيث الصفة والحكم على ما قاله الشارح (قوله) وان نوت امرأة جنب وحائض أى سواء تقدمت الجنابة على الحيض وتأخرت عنه (قوله) او نوت احدهما ناسية للآخر أى بان نوت الحيض ناسية للجنابة او نوت الجنابة ناسية للحيض وقوله حصل أى في الاولى على الموضوع لابن القاسم وفي الثانية على مذهب المدونة خلافا لشيخنا وهو ما ذكره قوله او نوت احدهما ناسية للآخر ان المانع حصل للآراء الا انها نوت الغسل من احدهما وترك الآخر نسيانا او عدا فان حصل منها احدهما ونوت من الآخر فان كان نسيانا اجزا كما مر في الوضوء وان كان عدا فلا يجزى قطعا للتلاعها (قوله) او نوى الجنابة والجمعة والعيد الخ أى ولا يضر تقدم هذه الامور اعني الجمعة والعيد في النية على الجنابة واعلم انه يؤخذ من هذه المسئلة صحة نية صوم عاشوراء للفضيلة ولقضاء مال اليه ابن عرفة ويؤخذ منه ايضا ان من كبر تكبيرة واحدة نوبا بها الاحرام والركوع فانها تجزئه وان سلم تسليمة واحدة نوبا بها القرض والرد فانها تجزئه وبه قال ابن رشد (قوله) اى اشركها في نية واحدة) أى بان قال في قلبه نوت الجنابة والجمعة واقتصر على هذه لكونها محل الخلاف والافا الحكم كذلك لوافر دكلا بنية ولا خلاف فيه قاله شيخنا (قوله) أى وقصد بها النيابة الخ) أى انه جعل نية الغسل خاصة بالجنابة وعلق بالجمعة نية أخرى بان قصد نيابة الجنابة عنها (قوله) وهذا) أى وبعض هذا الذي ذكره المصنف وهو قوله او احدهما ناسية للآخر وليس المراد بكل هذا (قوله) ليس بضروري الذكر) أى ليس مضطرا لذكره مع قوله وواجبة نية كنية الوضوء فانه يعلم منه انه اذا نسي احدا الامر بن حصل لقوله في الوضوء ونسي احدا لا يخرج (قوله) وان نوى الجمعة) أى نوى بنفسه الجمعة (قوله في الاولى) أى ما اذا نوى بنفسه الجمعة ونسى الجنابة والثانية ما اذا نوى بنفسه الجمعة وقصد نيابة عن الجنابة (قوله) تحليل شعر نكره ليشمل شعر الرأس وغيرها من حاجب وهدب وابط وعاقة ونحية وشارب (قوله) ولو كثيفا) أى هذا اذا كان خفيفا باتفاق بل وان كان كثيفا على الاشهر وقيل يندب تحليل الكثيف فقط وقيل تحليله مباح وهذا الخلاف في اللحية فقط واما غيرها فتخلله واجب اتفاقا مطلقا خفيفا وكثيفا انظر بن (قوله) وضعت مضفوره ظاهره وان كانت عروسا ترين شعرها وفي بن وغيره ان العروس التي ترين شعرها ليس عليها غسل رأسها ما في ذلك من اتلاف المال ويكرهها المسخ عليه وفي ح عند قول المصنف في الوضوء ولا يتقض ضفره رجل وامرأة انها تتيمم اذا كان الطيب في جسدها كله لان ازالة من اضعاء المال ونص بن هنا قال ابو الحسن في قول المدونة ولا يتقض المرأة شعرها المضفور ولكن تضعفه بيدها ما نصه ظاهره وان كانت عروسا وفي الشارح ابن بطال عن بعض التابعين ان العروس ليس عليها غسل رأسها ما في ذلك من افساد المال وانما تسخ عليه وقال الواوغي ما ذكره ابن بطال من الترخيص للعروس لا يبعد كل البعد وفي فروغا ما يشهد له ونقله ابن غازي في تكميل التقييد وسلمه وكذلك نقل ابن ناجي عن أبي عمران ان العروس لا تغسل شعرها بل تدمع عليه (قوله) أى جمعه وتحريكه) أى فيكون ذلك بمثابة التحليل وظاهره ان الشعر اذا كان غير مضفور ووجهه وحركه لا يكفي ذلك ولا بد من التحليل وليس كذلك بل الظاهر انه يكفي كما قرره شيخنا (قوله في ذلك) أى في ضمت المضفور من الشعر (قوله) وفي جواز الضفر ما ذكره من جواز الضفر للرجال هو قول عبد الوهاب وهو المختار خلافا قول البلنسي لا يجوز للرجل ضمفره شعره وعدم الجواز صادق بالكره والمحرم (قوله) لا يجب نقضه) أى المضفور من الشعر (قوله)

اوضفر بخيط كثيرة) أى سواء اشتد الضفر أم لا والمراد به ما زاد على الاثنين في الضفيرة الواحدة
 (قوله مع الاشتداد راجع للخيط والخيطين) * (قوله لا مع عدمه) أى في الخيط والخيطين
 والمضفر بنفسه (قوله ولو ضيقا) أى ولو فرض أن الماء لا يدخل تحتها لأنه لما اباح الشارع
 لبسه صار كالحجيرة (قوله وذلك هو داخل في مفهوم الغسل لأنه صب الماء على العضو مع ذلك
 وح فيغنى عنه لكنه ذكره لدفع توهم عدم وجوبه كإرواه مروان الظاهري فإنه روى نذبه ويكفي
 غلبة الظن بالتعميم في ذلك على الصواب خلافا لما نقله عجم عن زروق من أن غلبة الظن لا تكفي
 ولا بد من الجزم بالتعميم لأنه إذا كان يكفي غلبة الظن في وصول الماء الذي هو فرض إجماعا فإلى
 ذلك والمستثنى يلبى عن الشك وجوبا ولا يشترط في حقه غلبة الظن بل يعمل على التردد ويكفيه قاله
 شيخنا (قوله وهو هذا إمرار العضو على العضو) أى فلا يشترط هذا خصوص اليد وما في الوضوء
 فهو إمرار باطن اليد لكن قد تقدم أن الحق أنه يكفي في ذلك إمرار العضو على العضو في الحان
 ولو غير باطن اليد (قوله وهو واجب لنفسه لا بإصبع الماء للبشرة) أى وح فيبعض تداركه
 أبدا ولو تحقق وصول الماء للبشرة أطول مكثه مثلا في الماء وهذا القول هو المشهور في المذهب وقال
 بعضهم أنه واجب بإصبع الماء للبشرة واختاره عجم لقوة مدركه ولكن الحق أنه وإن كان قوى
 المدرك إلا أنه ضعيف في المذهب لأن المشهور ما أكثرنا له ولو كان مدركه ضعيفا والضعيف ما قل
 قائله ولو قوى مدركه (قوله ويجزى ولو بعد صب الماء وانفصاله) أى عند أن يبي زيدا خلافا
 للقبابى في اشتراطه المقارنة لص الماء فإذا انغمس في الماء ثم خرج منه فصار الماء منفصلا عن
 جسده إلا أنه مبطل فيكفي ذلك في هذه الحالة على الأول لا على الثاني المردود عليه بل وفي كلام
 المصنف وأشار الشارع بقوله بل يجزى ولو ألح إلى أن قول المصنف ولو بعد صب الماء مبالغة في مقدار
 والحج لذلك أن ظاهر كلام المصنف غير مستقيم لأن ظاهره والدليل واجب هذا إذا كان مقارنا
 لص الماء بل ولو بعد الصب خلافا لما يقول أنه بعد الصب ليس بواجب وفي الوجوب يجامع الأجزاء
 مع أن المردود عليه يقول بعدم الأجزاء (قوله ما لم يجف الجسد) أى والأفلا يجزى ذلك في هذه
 الحالة اتفاقا لأنه صار مسحاً لا غسل (قوله أو ولو ذلك بخزقة أشار الشارع إلى أن قوله أو بخزقة
 عطف على الظرف فهو داخل في حيز المبالغة ورد المصنف بل هو على من قال لا يتدلك بالخزقة لأنه
 ليس من عمل الساف (قوله على المعتد) أى خلافا لما نقله بهرام عن سحنون من عدم الكفاية
 بالخزقة مع القدرة باليد وعليه اقتصر حتى ورد شيخنا ذلك واعتمد الكفاية بها الشيخ محمد بن محمد
 الصغير (قوله وأما أن لفها) أى سواء كانت خفيفة أو كانت كثيفة أو لا وجه للتقييد بالخزقة
 كما قيد به عجم (قوله فإن استتاب مع القدرة على ذلك لم يجزه) أى على ما اعتد به شيخنا بها الشيخ
 الصغير والحاصل أن الخزقة في مرتبة اليد فيخير في الدلالة بآيه ما وما الدلالة بالاستتابة فلا يكون
 الاعتد عدم القدرة باليد والخزقة هذا ما اعتد به شيخنا بها الشيخ وعلى هذا فالأولى في كلام
 المصنف للتخير والثانية للتنويع وقال طفي الحق أن الخزقة والاستتابة سواء عند تعذر اليد
 فيخير بينهما كما أنهم سواء في اشتراط تعذر اليد في كل منهما كما يستفاد ذلك عن ابن الحاجب وابن
 عرفة وح فالأولى في كلام المصنف للتنويع والثانية للتخير اه (قوله بما ذكر) أى
 من اليد والخزقة والاستتابة (قوله ووجه ابن رشد) أى قائلاً هذا هو الصواب والأشبه بغير
 الدين وذكر ابن القصار ما يدل على ضعف كلام سحنون (قوله ولو من دوا) أى ولا غرابة في
 احتواء المندوب على سنة كصلاة التالة أى أنه إذا أراد فعل هذا المندوب سن له فيه كذا

(قوله ثلاثا هذا الثلاث ليس من تمام السنة على المتمدن) كما تقدم في الوضوء بل الاولى سنة
والباقي مندوب وذكر بعضهم ان الثلاث من تمام السنة فيهما ويرجع ايضا قوله قبل ادخالهما في
الاناء) أى اذا كان غير جار وكان يسيرا او امكن الافراغ منه والا فلا تتوقف سنة غسلهما على
الاولية وهذا معنى قول الشارح على ما تقدم في الوضوء وقيل المراد بقوله اولاى قبل ازالة الاذى
ولو بعد ادخالهما في الاناء والمتمدن الاول ولذا اقتصر الشارح عليه وعلى كل من القولين لا يعيد
غسلهما في وضوئه الذي بعد غسل الفرج لجمعهما السنة غسلهما قبل ادخالهما في الاناء او قبل ازالة
الاذى فلامعنى للاعادة بعد حصول السنة قال طفي وقول الشيخ أحمد الزرقاني انه يعيد غسلهما
في الوضوء لاساعده الا قولهم يتوضؤون الصلاة مع ان هذا محمول على غير غسل اليدين لتقدمه
ولا يقال ان مس الذكرك قد نقص غسل اليدين اولا لانه في الحقيقة للغسل وح فلا يثبت
غسلهما بمس الفرج (تنبيه) علم من كلام المصنف ان الحكم بالسنة متوقف على الاولية بالمعنى
المذكور على الخلاف فيه وان كان غسلهما بعد ذلك واجبا لوجوب تعميم الجسد بالماء والمحال ان
النية باقية عند ازالة الاذى او بعده فغسل اليدين السنة لم يصادف نية رفع الحدث فلا بد من
اعادته غسلهما بعد ذلك فان نوى رفع الحدث عند غسلهما اولا فلا يغسلهما بعد ذلك وحصلت السنة
بتقدميهما وفاقا للسلطان (قوله هو مرفوع الخ) أى لا يجوز وعطف على يديه لاقضاءه ان الصماخ
يغسل وليس كذلك بل يمسح واعلم ان جعل المضمضة والاستنشاق والاستنثار ومسح صماخ الاذنين
من سنن الغسل انما هو حديث لم يعمل قبله الوضوء المستحب فان فعله قبله كانت هذه الاشياء من سنن
الوضوء لا الغسل كما يفيد كلام الشيخ أحمد الزرقاني ولكن الحق ان هذا الوضوء الذي ياتي به وضوء
صورة وفي المعنى قطعة من الغسل وح فيصح اضافة السنن لكل منهما عند اتيانه بالوضوء
وعند عدم الاتيان به تكون مضافة لغسل (قوله واما ما يمسح رأس الاصبع خارجا فلهو من
الظاهر الخ) علم منه ان السنة في الغسل معارفة للسنة في الوضوء لان السنة في الوضوء مسح ظاهرهما
وباطنهما ومسحهما والسنة هنا مسح النقب الذي هو الصماخ واما ما زاد على ذلك فيجب غسله
(قوله بعد غسل يديه اشار الشارح به) هذا الى ان هذا الابتداء ابتداء اضافي واما الابتداء بغسل
اليدين قبل ادخالهما في الاناء او قبل ازالة الاذى فهو ابتداء حقيقي (قوله بازالة الاذى) أى
ولا يكون منه للفرج لازالة الاذى ناقضا للغسل يديه اولا لكونه على التحقيق كما تقدم (قوله
وينوى رفع الجنابة عند غسل فرجه) أى على جهة الاولوية فلنوى رفع الجنابة عند غسل يديه
قبل غسل فرجه او بعده اجزاعا تركابه خلاف الاولى (قوله حتى لا يحتاج الخ) اى لاجل
ان لا يحتاج وقوله فيكون الخ الاوضح ان يقول فيكون وضوءه بعد ازالة الاذى صحيحا تاما (قوله
فان لم ينعند غسل ذكره) اى بل نوى بعد غسله (قوله فلا بد الخ) اى والابطال غسله لعمرو غسل
الفرج عن نية (قوله فلو كان) اى قبل صب الماء على ذكره ودلكه مرعى اعضاء وضوئه اى
ثم صب الماء على ذكره ودلكه انتفض وضوءه (قوله فان اراد الصلاة) اى بعد فراغ ذلك الغسل
الذي انتفض فيه وضوءه (قوله ثم يندب يده) اى ثم يندب بعد ازالة الاذى يدها بضعاء وضوئه
اى ما عدا غسل اليدين لكونه على لانهما قد فعلا فلا وجه لاعادتهما كما مروى اثنى في ذلك الوضوء
بالمضمضة والاستنشاق ومسح صماخ الاذنين لعدم فعلهما قبل وتعد هذه السنن ح من سنن الوضوء
لا الغسل على ما قال الشيخ أحمد وتقدم ما فيه (قوله بنية رفع الجنابة) أى ما يتسبب بنية رفع الجنابة
اى اذا لم يكن نوى رفعها عند غسل فرجه والا فلا وجه لاعادته وقوله بنية رفع الجنابة اى الوضوء

أورفع المحدث الأصغر فنية الجنابة على أعضاء الوضوء غير متعينة قال ابن عرفة عن الخمي وإن نوى
بغسلها الوضوء اجزاء ويدل له قول المصنف فيما يأتي وغسل الوضوء عن غسل محله (قوله ويجوز
التأخير) بمعنى أنه خلاف الأولى إذا الأولى تقديم غسلها قبل تمام غسله كذا قيل قال بن وهو
خلاف الرابع والرابع نأخير غسل الرجلين بعد فراغ الغسل لانه قد جاء التصريح بتأخير غسلهما
في الأحاديث كحديث ميمونة ووقع في بعض الأحاديث الإطلاق والمطلق يصل على المفيد اهـ (قوله
مرة تبس المصنف في هذا ما ذكره عياض عن بعض شيوخه من أنه لا فضيلة في تكراره بل هو مكروه
واقصر عليه في التوضيح أيضا قال طفي ويرد عليه ما ذكره المحافظ ابن حجر في فتح الباري بأنه قد ورد
من طريق صحيح أخرجه النسائي والبيهقي من رواية أبي سلمة عن عائشة أنها وصفت غسل
رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجنابة وفيه ثم تمضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا وغسل وجهه ثلاثا
ويديه ثلاثا ثم افاض الماء على رأسه ثلاثا اهـ فقد علمت أن معتمد المصنف مردود في الجزولي
أن التكرار هو الذي عول عليه أبو محمد صالح واعتمده انظر بن (قوله أن يبدأ بغسل يديه) أي
بدا حقيقيا (قوله في غسل الأذى) أي عن جسده (قوله تأوبا بهذا الوضوء الجنابة) أي
أن كان لم ينور فها عند إزالة الأذى عن فرجه والأفلا وجه لعادة ذلك وتقدم أن نية رفع الجنابة
عند غسل أعضاء الوضوء غير متعين (قوله بلا ماء) أي بل ببل يسير (قوله إلى أن ينشئ إلى الكعب
الحج) ما ذكره من أن اليمين كله باعلاء وأسفله يقدم على اليسار باعلاء وأسفله هو الذي اختاره الشيخ
أحمد الزرقاني وزروق وفي ح ظواهر النصوص تقتضي أن الأعلى بميامنه ومياسره يقدم على الأسفل
بميامنه ومياسره لا أن اليمين باعلاء وأسفله يقدم على اليسار باعلاء وأسفله بل هذا صريح عبارة ابن
تجاعة به قرر ابن عاشر ونصه ازدحم الأعلى والأسفل في التقديم فتعارض الأعلى الجهة اليسرى وأسفل
الجهة اليمنى في التقديم والذي نص عليه بعضهم تقديم الأعلى مطلقا مع تقديم الجهة اليمنى منه ثم
الأسفل مع تقديم الجهة اليمنى أيضا اهـ وحاصله أنه بعد أن يغسل الرأس يغسل أعلى الشق اليمين
لأركبة ظهره وأبطنا وجنبا ثم يغسل أعلى اليسر كذلك ثم أسفل الشق اليمين ثم أسفل اليسر وكلام
المصنف محتمل لكل من الطريقتين فإن جعلنا الضمير في أعلاه بجانب المغتسل وفي ميامنه للغتسل
والمعنى يستحب تقديم أعلى كل جانب على أسفله وتقديم ميامن المغتسل على مياسره كان موافقا
لطريقة الزرقاني وإن جعل الضمير في أعلاه للغتسل وفي ميامنه على كل من الأعلى والأسفل والمعنى
يستحب تقديم أعلى المغتسل على أسفله وتقديم ميامن كل من الأعلى والأسفل على مياسره كان موافقا
لطريقة ح وقد اعتمدها شيخنا تبعه الشيخ الصغير (قوله ثم يغسل الجانب اليسر كذلك) أي
إلى أن ينشئ للكعب وهذا من تمام الصفة التي اختارها الشارح (قوله حتى لا يحتاج) أي بعد
غسل الشقين (قوله فإن شك في ذلك) أي في غسله الظاهر والبطن مع الشقين أولا (قوله
وقلة ماء) أي ونذب تعادل الماء الذي يجعله على كل عضو ولا يجحد الماء الذي يغتسل به بصاع
(قوله فينذب لعوده الحج) أي فينذب له غسل الفرج عند عودته لمجامع والحاصل أن من جامع
ولم يغتسل ينذب له أن يغسل فرجه إذا أراد العود للحج أو مرة أخرى (قوله وأغيرها خص بعضهم
النذب بما إذا أراد العود لوطه الأولى وأما إذا أراد العود لغيرها كان غسل فرجه واجبا للتلايدخل
فيها النجاسة الغير كذا قيل وفيه أن غاية ما يلزم عليه التطايع بالنجاسة وهو مكروه على المتمدن ولو بالنسبة
للغير إذا رضى به ولذا كان المتمدن ما منى عليه المصنف من الإطلاق (قوله أنوم) أي عند نوم
فليست اللام للتلايدخل (قوله أي لأجل نومه على طهارة هذا أحد قولين في غلة النذب وقيل

اغتائب الوضوء للجنب لاجل النشاط للغسل وهذا الثاني هو المناسب لقول المصنف لا يتيمم اذ من
 قال انه لاجل الطهارة يقول انه يتيمم لان التيمم مظهر حركات وقول خش ان قوله لا يتيمم مفرغ على
 العائتين غير صواب ونص ابن بشير لا خلاف ان الجنب مأمور بالوضوء قبل النوم وهل الامر بذلك
 واجب او نذبي في المذهب قولان وقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم انه أمر الجنب بالوضوء واختلف
 في علة الامر فقيل لينشط للغسل وعلى هذا الوفاء الماء الكافي لم يؤمر بالتيمم وقيل أيبت على طهارة
 لان النوم موت اصغر فشرعت فيه الطهارة الصغرى كما شرعت في الموت الاكبر الطهارة الكبرى
 فعلى هذا ان فقد الماء يتيمم اه وسئل في كلام اللخمي وابن شاس ونص ابن المحجب وفي تيمم
 العاجز قولان بناء على انه للنشاط ولتحصيل الطهارة اه بن (قوله عند عدم الماء) اى
 الكافي بان لم يكن عنده ماء أصلا او عنده ماء لكن لا يكفي وضوءه (قوله ولم يبطل) اى بحيث
 يطالب بوضوء آخر لا يجماع اى حقيقة او حكما فيشمل خروج النى بلذة معتادة من غير جماع وعلمت
 من هذا ان المراد بالاطلاق المبالغة بالغير (قوله فانه يبطل بكل ناقض) اى كقائه الاى ويوسف
 ابن عمرو نوصه وان نام الرجل على طهارة وضاحج زوجته وباشرها بجسده فلا ينقض وضوءه الا اذا
 قصد بذلك اللذة وقال عياض ينقضه المحدث الواقع قبل الاضطجاع لا الواقع بعده والمعمد الاول
 (قوله ولو بعد الاضطجاع) اى هذا اذا حصل ذلك الناقض قبل الاضطجاع باتفاق بل ولو
 حصل بعد الاضطجاع على الاربع والمراد ببطلانه مطالبته بوضوء آخر يجده (قوله اى منوعات
 المحدث الاصغر اشار الشارح الى ان موانع جمع مانع بمعنى ممنوع كدافى بمعنى مد فوق (قوله
 بمركة لسان) اى واولى اذا كان يسمع نفسه فالشارح نص على التوهم والمحرر زعمه القراءة بالقلب
 فلاثم فيه الا لا تعد قراءة شرعا ولا عرفا وقد نقل البرزلى عن ابى عمران الاجماع على جوازها وتورد
 فيها فى التوضيح (قوله ورماده) اى عساه وكالاتية (قوله اليسير الذى الشان ان يتعوذ به)
 اى واحد فيه فيشمل آية الكبرى والاخلاص والمعوذتين بل ظاهرا كلامهم ان له قراءة قل اوحى
 وقوله الذى الشان ان يتعوذ به فيه ميل لما فى ح عن الذخيرة من انه لا يجوز للجنب قراءة نحو
 كذبت قوم لوط المرسلين وآية الدين للتعوذ لانه لا يتعوذ به وتبعه عج وغيره ونوقش بان القرآن
 كله حصن وشفا وقد صرح ابن مرزوق بانه يتعوذ بالقرآن وان لم يكن فيه لفظ التعوذ ولا معناه
 (قوله ونعوه من ارادة الفتح على امام وقف فى القساحة فيفتح عليه وجوبا فيما يظهر وهل كذا
 يفتح عليه فى سورة سنة اولاه والظاهر (قوله كذا قال عجم الظاهر ان من جملة الرقاما يقال
 عند ركوب الدابة مما يدفع عنها مشقة الحمل لان ما يحصل به من جملة ما يقصد بالرقية (قوله
 اواسد دل على حكم) اى فقهي او غيره (قوله ولو مسجد بيت) اى ولو معصرا بالصحة الجمعة فيه
 على الراجح (قوله ولو محتارا) رد بلوعلى ما قاله بعض اهل المذهب وفا نازدين اسم لباس
 ان الجنب فى المسجد اذا كان عابرا سبيل واجاز ابن مسلة دخول الجنب المسجد مطلقا سواء مكث
 فيه او كان محتارا (قوله وليس محاضر صحيح دخوله يتيمم) اى لا لكث ولا للارور ولا للصلاة
 ولو لتحصيل فضل الجماعة واجاز الامام احمد للجنب دخول المسجد بالتيمم مطلقا سواء دخل مارا
 او لكث ولو كان محاضرا صحيحا (قوله فريد الدخول او الخروج لاجل الغسل) اى فانه يجوز له
 دخوله بالتيمم والخروج منه ببقى ما اذا كان نائما فى المسجد واحتمل فيه نهل يتيمم بخروجه وهو
 ما حكاه فى النوادر اولاه والاقرى كافى ح فى باب التيمم لما فيه من طول المكث والاسراع
 بالخروج اولى (قوله او يضطر للبيت به) اى اولاه اقامة فيه نهارا كالخوف على نفسه او ماله

ان نخرج (قوله يجوز له ان يدخله للصلاة فيه به) أي يجوز له ان يدخل المسجد للصلاة فيه بالتيمم
 (قوله ولا يمكث فيه به أي ولا يمكث في المسجد بالتيمم بعد الصلاة (قوله الا ان يضطر) أي للنيّة
 به أو للاقامة فيسهلها فيجوز له المكث بالتيمم (قوله ككافرتنيته في منع دخول المسجد
 (قوله وان اذن له مسلم) أي خلافا للافعية حيث قالوا ان اذن له مسلم في الدخول حازد قوله
 والا فلا خلافا للحنفية حيث قالوا يجوز دخوله المسجد مطلقا اذن له مسلم ام لا (قوله لم تدع
 ضرورة له دخوله كتمساره) أي بان لم يوجد نجارا وبناء غيره او وجد مسلم غيره ولكن كان هو اتقن
 للصنعة فلم يوجد مسلم غيره مماثلة له في اتقان الصنعة لكن كانت اجرة المسلم ازيد من اجرة الكافر
 فان كانت الزيادة سيرة لم يكن هذا من الضرورة والا كان منها على الظاهر كذا اقرر شيخنا (قوله
 ذكر علمته) أي التي يعرف بها وفائدة التنبيه عليها انه لو انبته فوجد بدلها راتحة كراتحة الطلع
 او البجين علم انه مني لا مذى ولا بول (قوله في اعتدال مزاج) أي في حال اعتدال المزاج احتراز
 عما اذا كان مريضا لانحراف مزاجه فان منيه يتغير ويختلف راتحته والمراد باعتدال المزاج استواء
 الطباع الاربعه وعدم غلبة واحد منها على الباقي وهي الدهر والدم والبوداء والباغم (قوله
 قيل او بمعنى الواو) أي وفي الكلام حذف مضاف أي وقرب راتحة طلع وبجين (قوله وقيل
 يختلف بينهما) أي بين راتحة الطلع وراتحة البجين فتسار راتحة طلع كراتحة الطلع وتكون
 راتحة كراتحة البجين و ج فإوفي كلام المصنف على حاله للتوبيخ (قوله اشبهت راتحته
 البيض) أي راتحة البيض المشوي (قوله فهو رقيق اصفر) أي ويخرج من غير تدفق بل
 يسيل كما في بعض السراخ وراتحته كراتحة طلع الاتي من النخل كما قيل (قوله ويجزى غسل الجنابة
 عن الوضوء ظاهره وان كان خلاف الاولى وان الاولى لا تغسل ان يتوضأ بعد غسله لان اكثر
 ما يستعمل العلماء هذه العبارة اعني يجزى في الاجزاء المجرى عن الكمال وفيه نظر فقد قال ابن عبد
 السلام لا خلاف في المذهب فيما علمت انه لا فضل في الوضوء بعد الغسل (واجب) بان مراد المصنف
 الاجزاء بالنظر لا وليسة أي انه يجزئ ذلك اذا ترك الوضوء ابتداء وان كان خلاف الاولى وليس المراد
 انه يتوضأ بعد الغسل فان ترك ذلك الوضوء اجزاء الغسل عنه مع ارتكابه خلاف الاولى كما فهم
 المعترض (قوله ويجزى غسل الجنابة) أي سواء كانت الجنابة من جماع او خروج مني او من نزول دم
 حيض او كانت ناشئة من نفاس واما لو كان الغسل غير واجب فلا يجزى عن الوضوء ولا بد من الوضوء
 اذا أراد الصلاة (قوله فاذا انغمس في ماء مثلا) أي والحال انه لم يحصل منه وضوء وكذا اذا افاض
 الماء على جسده ابتداء وذلك بنية رفع الاكبر ولم يستحضر الاصغر جاز له ان يصل به ونص ابن بشير
 والغسل يجزى عن الوضوء فلما اغتسل ولم يبدأ بالوضوء ولا ختم به لاجراء غسله عن الوضوء لا شأنا له
 عليه هذا ان لم يحدث بعد غسل شيء من اعضاء الوضوء بان لم يحدث اصلا او حدث قبل غسل شيء من
 اعضاء الوضوء وما ان أحدث بعد ان غسل شيئا منها فان أحدث بعد تمام وضوءه وغسله فهذا الحديث
 يلزمه ان يحدد وضوءه بنية اتفاقا وان أحدث في اثناء غسله فهذا ان لم يرجع في غسل ما غسل من
 اعضاء وضوءه قبل حدثه فانه لا تجزئ به صلاته وهل يقدر هذا في غسل ما تقدم من اعضاء وضوءه
 لنية او تجزئ بنية الغسل عن ذلك فيه قولان للتأخرين فقال ابن ابي زيد بنية راتحة وقال ابو الحسن
 القاسمي لا بنية راتحة وهذا الخلاف مبنى على الخلاف في انه هل يرتفع الحدث عن كل عضو
 بانفراده وهو المعتقد ولا يرتفع عن كل عضو الا بكامل الطهارة (قوله بعد ان مر على اعضاء الوضوء الخ)
 أي بان لم يحصل منه حدث اصلا وحصل قبل غسل شيء من اعضاء الوضوء (قوله فان حصل) أي

النافع بعد ان غسل اعضاء الوضوء كلها او بعضها او المحال انه لم يتم غسله (قوله فلا يصلى به) أى بذلك الغسل (قوله فلا يبدى من اعادة الاعضاء) أى باتفاق ابن ابي زيد والقاسمى وقوله بينه أى عند ابن ابي زيد وما القاسمى فيقول نية الغسل تجزئيه (قوله وان تبين عدم جنايته دل قوله وان تبين على انه كان من الغسل معتقدا تلبيه بالجناية فنوى الغسل وهو كذلك فان تحقق عدم الجناية واغتسل ونوى رفع الاكبر بدلا عن الاصغر الذى لم يسه فانه لا يجزئيه لتلاعبه (قوله ويجزئى غسل الوضوء عن غسل محله هذه المسئلة عكس المتقدمة لان المتقدمة اجزا فيها غسل الجناية عن غسل الوضوء وهذه اجزا فيها غسل الوضوء عن بعض غسل الجناية وقوله غسل الوضوء الاضافة فيه حقيقة أى ويجزئى غسل العضو المغسول فى الوضوء واطلاق الوضوء على غسل اعضاءه فى الطهارة الكبرى مجاز لانه صورة وضوء وهو فى الحقيقة جزء من الغسل الاكبر (قوله بان نوى عند غسل اعضاءه الخ) أى كانت نية هذه قبل الغسل او بعده كالمغسل غير اعضاء الوضوء بينة الاكبر ثم غسل بعد ذلك اعضاء الوضوء بينة الاصغر (قوله وصلى به) أى وجازله ان يصلى بذلك الغسل (قوله عن مسحه) أى الوضوء (قوله فان مسح الوضوء) أى وهو اراس (قوله ويجزئى ان كان فرضه المسح) أى كما قاله ابن عبد السلام واعتمد شيخنا خلافا لبعض اشياخ ابن عبد السلام القائل بعدم الاجزاء ولا بد من اعادة مسحه فى الغسل (قوله أى من الجناية) أى من غسلها وقوله ثم غسلت أى ثم بعد فراغ غسله غسلت فى وضوء آخر (قوله مسح عليها فى غسلها) أى الجناية (قوله لان المتوهم) أى لان نية غسل الوضوء عن غسل الجناية فى عضو صحيح يتوهم فيه عدم ذلك اكثر مما يتوهم عدم ذلك فى عضو مريض والثان ان المبالغ عليه ما كان متوهما

(فصل رخص الخ) (قوله رخص الرخصة فى اللغة السهولة وشرا حكم شرعى سهل انتقل اليه من حكم شرعى صعب لعد رفع قيام السبب للحكم الاصلى فالحكم الصعب هنا وجوب غسل الرجلين او حمة المسح والسهل جواز المسح والعذر هو مشقة التزع واللبس والسبب للحكم الاصلى كون المحل قابلا للغسل وممكنه احترازهما اذا سقط (قوله جواز) أى على المشهور كما قال ابن عرفة ومقابله ثلاثة اقوال الوجوب والتدب وعدم الجواز ومعنى الوجوب انه ان اتفق كونه لاسباله وجب عليه المسح عليه لانه يجب عليه ان يلبسه ويمسح عليه قاله فى التوضيح (قوله اذا فضل الغسل قال القائل فى اختلاف العلماء هل المسح على الخفين افضل ام غسل الرجلين ومذهب الجمهور ان غسل الرجلين افضل لانه الاصل نقله عجم فى حاشية الرسالة (قوله لرجل وامرأة مراد لذكر وانثى فيشمل المكف وغيره (قوله وان مستحاضة) أى سواء ابلسته بعد تطهرها وقبل سيلان الدم عليها ولبسته والدم سائل عليها وفصل بعض الحنفية فقال ان ابلسته بعد تطهرها وقبل ان يسيل من الاستحاضة شئ ممسح كالمسح غيرهما وان لبسته والدم سائل مسحت مادام الوقت باقيا على قول ابو وما وليه على قول حكاه صاحب الطراز وانما بالغ على المستحاضة لئلا يتوهم انه لا يجوز لها ان تجمع بين الرخصتين وذلك لان طاب الصلاة منها مع وجود الدم الذى من شأنه ان يمنع الصلاة لو كان حياض رخصة فلما جئنا لها المسح على الخفين وهو رخصة لا تجمع لها الرخصتان فيتوهم عدم جواز الجمع فبالغ المصنف عليها لدفع ذلك التوهم (قوله لانه الخ) لافهمه له بل برخص لها فى المسح ولو كان دم الاستحاضة باقيا اقل الزمان وان كان يتقض وضوءها فتأمل (قوله متعلق بمسح) أى لا برخص لنفسه المعنى لان الترخيص والتجوز الواقع من الشارع لم يكن فى المحض والسفر معا بل فى احدهما والظاهر انه المحض نعم يصح تعلقه برخص على معنى رخص

الشارع في حصر الفاعل وسفره مع جوب الخ وما ذكره المصنف من جواز المصح على الخف في المحضر
 والسفر رواية ابن وهب والآخرين عن مالك وروى ابن القاسم عنه لا يصح المحضرون وروى
 عنه أيضا لا يصح المحضرون ولا المسافرون قال ابن مروزق والمذهب الاول وبه قال في الموطأ
 (قوله جلدنا ظاهره وباطنه) أي جعل جلد على ظاهره وعلى باطنه (قوله ما فوق القدم) أي
 من داخله (قوله كما يأتي في قوله للاحائل) أي وما كان بهذه المثابة كان المصح عليه فوق
 الحائل الذي على الجلد (قوله ولو كان الخف على خف في الرجلين أو في أحدهما) أي وكذا
 لو كان الخف ملبوسا على لفائف على الرجلين أو على أحدهما (قوله مع خف) أي مصاحبه
 لكون أحدهما فوق الآخر (قوله أما في فور) أي بان يليه ما عاقي فور الطهارة (قوله
 أو بعد ما) أي أو لبس الأعلى بعد مضى زمن طويل من لبس الأسفل وقوله قبل انتقاضها
 الطهارة التي لبس بعدها الأسفل وقوله أو بعد انتقاضها أي أو لبس الأعلى بعد انتقاض الطهارة
 التي لبس بعدها الأسفل (قوله والمصح على الأسفل) أي أو بعد المصح على الأسفل في طهارة
 أخرى متأخرة عن الطهارة التي لبس فيها الأسفل فمن توفى للصبح مثلاً وغسل رجله وبس الخف
 الأسفل ثم توفى للظهر ومصح على ذلك الخف ولبس الأعلى مع بقائه تلك الطهارة التي مصح فيها على
 الأسفل فإنه يصح على الأعلى بعد انتقاضها فإن لبس الأعلى بعد انتقاض الطهارة التي لبس فيها
 الأسفل وقبل مصحه على الأسفل لم يصح على الأعلى بل ينزع ويقتصر على مصح الأسفل أو ينزعهما
 ويأتي بطهارة كاملة (قوله للاحائل على أعلى الخف) أي وأما الحائل على أعلى القدم فلا يضرك
 لو كان على قدمه لفائف ولبس الخف فوقها كما تقدم (قوله كطين) أي أو شعرا أو صوف
 نابت في الجلد (قوله لانه محل توهيم المساحة) أي لان شأن الطرق ان لا تخلو عنه (قوله
 لان كان الحائل أسفل الخ) هذا مجتزؤه وله على أعلى الخف (قوله وانما تشدب ازالته) أي ازالة
 الحائل اذا كان باسفل الخ والمحصل ان ازالة الطين الذي باسفل الخ واجب وما ازالته اذا كان
 باسفله فندوبة قد انترق حكم الطين الذي في أعلى الخف من الطين الذي في اسفله بالوجوب والذنب
 وهذا هو المذهب (قوله الا الهماز) أي اذا كان في أعلى الخف (قوله أي للراكب الخ)
 اشار الشارع الى ان محل كون الحائل بالهـ ما زال عن المصح مع بقائه ثلاثا ان يكون مسافرا
 أو شانه ركوب الدواب وان يكون المهماز غير نقه فان كان حاضرا أو مسافرا وليس شأنه ركوب
 الدواب او كان المهماز من ذهب أو فضة فلا يصح المصح والمراد بالمهـ ماز جديدة عريضة تستر بعض
 الخف يجعل فيه الخمس الدابة وليس المراد به الشوكة لان محل الشوكة المذكورة الاول وأما الشوكة
 فلا اثر لها (قوله وفي الوجوب الخ) أي وفي الحد الواجب لا ينافي ثبوت الحد المتدوب (قوله
 بشرط جلد ظاهره قال بن هذان الشرطان غير محتاج اليهما اما الاول فلان الخف لا يكون الا من
 جلد أو الجوب قد تقدم اشتراطه فيه وقد يجب بان لفظ جلد هنا اتخاذ كونه توطئة لما بعده وأما الثاني
 فقد اعترضه طي بانه يؤخذ من فصل ازالة النجاسة ولا يذكر هنا الا ما هو خاص بالسبب وبان
 ذكره هنا هو بطلان المصح عليه اذا كان غير طاهر عدا أو سهوا أو عجزا كما ان الشروط كذلك
 وليس كذلك لانه اذا كان غير طاهر له حكم ازالة النجاسة من التفرقة بين العمد والسهو والعجز
 والمخلاف في الوجوب والسنية اهـ (قوله لا نجس) أي ولوديع الا انكيجت على القول
 بطهارته (قوله لا ملصق) أي ولا مانع كذلك على الظاهر قصر الترتيب على الوارد (قوله
 وسنعمل الفرض بذاته) أي ولويمونة زر (قوله لا مانع عنه) أي ولا ما كان واسعا ينزل

عن محل الفرض لان نزوله عن محل الفرض يصير غير سائر محل الفرض وح فلا يصح المسح عليه خلافا للعق قوله بن (قوله وما يمكن تتابع المني فيه) أي عادة لذى المروءة والا فلا يصح عليه ذوا المروءة ولا غيرهم (قوله يأتي مفهومه) أي في قوله فلا يصح واسع لا يستقر القدم فيه (قوله بطهارة ماء) أي انه لا يصح عليه الا اذا لبسه به دطهارة مائية وهي تشغل الوضوء والغسل كما في الطراز قائلا وزعم بعض المتأخرين انه لا يصح عليه اذا لبسه به دطهارة الغسل وهذا غفلة انظر ح (قوله لا غير متطهر) أي لان لبسه غير متطهر او لبسه على طهارة تربية (قوله عن ماذا ابتدأ برجليه) أي بغسلهما او رجلا أي او غسل رجلا (قوله ومعنى عطف على حسا) (قوله واولى خوف شوك او عقرب تبع الشارح في ذلك عجم قال بن فيه نظر لقل ان فرحون عن ابن رشد انه لا يصح لبسه محمخوف عقارب واقربه وجزم به الشيخ سالم والحاصل انه اذا لبسه خوف عقرب فقال عجم يصح لان هذا ليس ترفه اذ هذا اولى من لبسه لا تقامرا وورد وهو ظاهر وقال السهري لا يصح ونقله ابن فرحون عن ابن رشد (قوله بالترفة) أي وأما اذا لبسه للترفة كبسه لمنع برغوث او لمشفة الغسل ولا بقا حنا مثلا لغير دواء فلا يصح عليه (قوله والمعتمدان العاصي بالسفر) أي كالابن والعاقد وقاطع الطريق (قوله مع جعل احدي البابين سبيبة والاخرى للصاحبة) أي فرار من تعلق حرفي جرم متحدى المعنى بعامل واحد والمعنى رخص مسخ خف ترخيصا مباحا لاشتراط جلداي لاشتراط الشارع ذلك بسبب طهارة او رخص مسخ خف بسبب اشتراط جلده مع طهارة الخ (قوله في محل الحال) أي فهي مطلقة بمخزوف (قوله ويحتمل ان ياء بطهارة بمعنى على) أي واماباه بشرط فهي متعلقة برخص او يصح على انها لاسبيبة (قوله ولم يرتبها) أي المفاهيم التي ذكرها وقوله على ترتيب محترزاتها أي الشروط المذكورة ولا (قوله فلا يصح واسع الخ) سكت عن الضيق وفي حاشية شيخنا على خش نقلا عن شيخه الشيخ الصغير انه مني ما يمكن لبسه مسخ لكنه خالف ذلك في حاشية عبي فذكر انه لا يصح عليه حيث كان لا يمكن تتابع المني به وهو الظاهر (قوله ولا يصح مخرق) قدر ثلث القدم حاصل فقه المسئلة ان الخف المتقطع لا يصح عليه اذا قطع منه ثلث القدم سواء كان القاطع منفصلا وكان ملتصقا فان كان القطع اقل من ثلث القدم مسخ ان كان ملتصقا وكان منفصلا صغيرا لان كان كبيرا وما ذكره المصنف من تحديد المخرق المانع للصالح ثلث القدم فاكثروا كان منفصلا او ملتصقا هو ما لا ينشئ وحده في المدونة يجزئ القدم وعبر عنه ابن المحجب بالنصوص وحده العراقيون بجملة عذر معه مداومة المني لذوى المروءة وعول ابن عسكر في عهده على القوانين الاخرين انظر شب و الظاهر اعتبار تليفه من متعدد (قوله فلا يصح) أي لان هذا من باب الثلث في الشرط وهو مضر (قوله بل دونه) أي بل يصح مخرق دون الثلث أي على ما لا ينشئ بشرط في تحديد المخرق المانع من المسح وعلى مخرق خرقه دون جل القدم على ما لا بد منه وعلى المخرق الذي لا يتعد رفيه مداومة المني لذوى المروءة على ما لا يعاين (قوله وعدمه) أي وعند عدم المني وقوله كالشئ تمثيل للتمسك (قوله كنفخ مخزئ بيه) بقوله بل دونه فهو موافق لكلام ابن رشد في البيان وظاهر ان المنفخ الصغير لا يمنع المسح ولو تعدد وقية قدم عن شب ان الظاهر اعتبار التلغيق فاذا تعدد المنفخ الصغير وكان بحيث يوضع بعض البعض كان كبيرا بحيث يصل بالالسد منه للرجل فانه يمنع من المسح (قوله ولا يصح من غسل رجله) أي اولا واما الشارح الى ان قول المصنف او غسل رجله صلة او وصول محذوف عطف على واسع (قوله او معتقدا الكمال) أي او غسلها معتقدا الكمال والحال

انه ترك عضوا واحدة (قوله فليسهما في اعتبار فرد في الخف ولو افر دكان اخصر لان الخف اسم
للغردتين معا (قوله بفعل بقية الاعضاء) أي فيما اذا نكس وقوله او بفعل العض او اللعة أي
المنسبين فيما اذا غسل الرجلين معتقدا الكمال (قوله ثم يلبسه) أي الخلوغ وهو صادق
بكونه واحدا او متعددا (قوله والمعتد بالاجزاء) أي مع المحرمة وقوله قياسا على الماء المقصوب
أي فانه يجزى الوضوء به مع المحرمة للتصرف في ملك الغير بغير اذنه (قوله والثاني) أي وهو
القول بعدم اجزاء المسح على المقصوب (قوله لجرد المسح) أي بقصد المسح المجرد عن قصد
السنة وعن خوف الضرر اما لو لبسه لقصد السنة او لخوف ضرر جوارب او شوك او عقارب فانه يسح
عليه (قوله ولا يخوف ضرر عطف على قوله من غير قصد أي ومن غير خوف ضرر وقوله
اولم شقة أي اولم شقة الغسل عطف على قوله لجرد المسح (قوله اولينام ظاهره انه مغاير لقوله
لجرد المسح وليس كذلك وذلك انه اذا لبسه لينام فيه فان كان اذا قام نزع وغسل رجله فهذا ليس
الكلام فيه وان كان لبسه خوفا من شيء يؤذيه فهذا لا يباح له المسح وان كان لبسه واذا قام مسح فلهذا
لابس لجرد المسح واجب بانه عطف على محذوف أي او لمناولينام فيه اوانه من عطف الخاص على
العام على قول من جوزه باو (قوله ولفظ الام لا يعجبني) أي المسح ان لبسه لجرد المسح او لينام
فيه او لمنا (قوله فاختصرها ابو سعيد على الكراهة) أي فاختصرها ابو سعيد مع بال كراهة
تفسير القول لا يعجبني اذا علمت هذا قول المصنف وفيما يكره أي في المدونة بمعنى مختصرها الا لام
(قوله وابقاها بعضهم على ظاهرها) أي من احتمال المنع والكراهة (قوله وكره غسله) أي
ولو كان مخفقا قارعا يجوز معه المسح (قوله لثلاثة شدة) أي الغسل (قوله ان نوى به) أي
بالغسل (قوله ولو لمع نية الخ) أي هذا اذا نوى به رفع المحدث فقط بل ولو نوى ذلك مع نية ازالة
الوضوء لا لصحابة نية الوضوء (قوله لان نوى) أي بغسله ازالة وتسخ فقط فانه لا يجزئه كما انه
لا يصل بالخف اذا مسح عليه وهو ناو انه اذا حضرت الصلاة نزع وغسل رجله واما اذا نوى حين
مسحه انه ينزعه بعد الصلاة به فانه لا يضر كما في ح (قوله وكره تكراره) أي المسح أي فليس
الضمير عائد ا على الخف لثلاثين في قوله ونحف ولو على خف وقوله وكره تكراره أي في وقت واحد
لا في اوقات فلا يعارضه قوله ويندب نزع كل جمعة ومحمل كراهة التكرار اذا كان بعباءة جديدة والا فلا
كراهة (قوله لم يجد للعضو) أي للرجل الذي حصل الخفاف في مسحه او بكل مسحه من غير
تجديد (قوله أي انتهى حكمه) أي وليس المراد ان المسح بطل نفسه والا لم يطل ما فعل به من
الصلاة ولا قائل بذلك والمراد بحكمه صحة الصلاة به (قوله بغسل وجب ظاهر المصنف انه لا يطل
الا بالغسل الواجب بالفعل وانه لا يطل بمجرد حصول موجب من جماع او خروج منى او حيض
او نفاس وليس كذلك واجيب بان في الكلام خذف مضاف أي بموجب غسل وجب ولو قال المصنف
ويطل بموجب غسل كان أولى وبترتيب على بطلانه بما ذكرناه لا يصح وضوء النوم وهو جنب (قوله
قدر ثلث القدم) أي على ما لابن بشير او قدر جل القدم على ما في المدونة والمراد بالكثير ما يتعذر
معه مداومة الشيء كالاربعين (قوله فانه يبادر الى نزعه ويغسل رجله) أي لان المحرق الكبير
بمجرد يطل المسح لا الطهارة فان لم يبادر وترأخى نسيبانا او عجزا زني وغسل رجله مطلقا وان كان
محمد بن مالم يطل فان طال ابتداء الوضوء (قوله قطعه) أي ويبادر الى نزعه ويغسل رجله ويبتدئ
الصلاة من اولها (قوله ويطل المسح) أي لا الطهارة بنزع أكثر رجل لساق خفه فاذا وصل
جل القدم لساق الخف فانه يبادر الى نزعه ويغسل رجله ولا يبعد الوضوء مالم يتراخ محمد او يطل

وقول عجم اذ انزع اكثر الرجل لساق الخنف فانه يبادر زدها ويجمع بالفور وغبر ظاهرا ذبحه رزنع
 اكثر الرجل تحم الغسل وبطل المسح انظر طي (قوله وهو) أى ساق الخنف ما ستر ساق الرجل
 وقوله بما فوق السكعين بيان لساق الرجل (قوله واولى كل القدم) أى واولى اذا صار كل
 القدم في العساق (قوله كما هو نص المدونة) حمله ان المدونة قالت وبطل المسح ينزع كل القدم
 لساق الخنف قال المجلبب والاكثر كالكل قال عجم والاظهر انه مقابل للمدونة وقال ح انه
 تفسير لما اى ميين للراد منها بان تقول ومثل السكك الاكثر (قوله ولا يبطله الانزع كل القدم)
 اى لانه هو الذى تمت عليه المدونة وكذلك ان عرفة وهذا بنا على ما قاله عجم من ان كلام
 المجلبب مقابل للمدونة (قوله خلافاً لن قاس) أى وهو ان المجلبب كما علت (قوله لا العقب
 عطف على اكثر رجل كما اشار له الشارح لاعلى رجل لانه يصير المعنى وينزع اكثر رجل لساق خفه
 لا اكثر العقب فيقتضى انه اذا انزع العقب لساق الخنف فانه يبطل وليس كذلك وان كان يمكن ان
 يقال انه مفهوماً موافقة (قوله في غير افعال القلوب) هذا سبق قلم والصواب اسقاطه وذلك لان
 نواله التثنيتين ممنوع لمافية من الثقل مطلقاً حتى في افعال القلوب كما قاله بن (قوله في الاولى)
 اى ما اذا نزع الخنفين بعد المسح عليهما (قوله وكذا الثالثة) أى وهى ما اذا نزع احد الخنفين
 المنفردين بعد مسحهما (قوله بل ينزع الخ) الاولى التفريق بالفاء على قوله وكذا الثالثة (قوله
 لثلاثيجمع الخ علة لخذوف اى ولا يغسل الرجل الذى نزع الخنف منها ويجمع الاخرى لثلاثي (قوله
 ومسح الاسفلين عطف على قوله فغسل الرجلين في الاولى وقوله في الثانية اى وهى ما اذا نزع
 الاعلين بعد مسحهما (قوله في الرابعة) اى وهى ما اذا نزع احد النعلين بعد مسحهما (قوله
 فيبنى بنية) اى فاذا لم يبادر للاسفل بنية مطلقاً اى طال اول يطل اى انه يبنى على ما قبل الرجلين
 ويغسلهما بنية مطلقاً (قوله وان عجز) اى ويبنى على ما قبل الرجلين ان عجز ما لم يطل وكذا ان
 كان عامداً على ما مر (قوله وان نزع رجلا قال بن يصح فرضه فيمن كان على طهارة واراد نزعهما
 ليغسل رجله ويصح فرضه فيمن كان على غير طهارة واراد نزعهما ليتوضأ ويغسل رجله ايه (قوله
 فلم يقدر عليه) اى لانه لا يغيره كما قال شيخنا (قوله وضاق الوقت الذى هو فيه من اختبأرى
 او ضرورى هذا هو الاظهر كما في عقب و شب وفي ح قصر الوقت على المختار (قوله
 اعطاء السائر الاعضاء اى اعضاء الرضوه وقوله حكم ما تحت الخنف اى وهى التى تعذر نزعها فليست تعذر
 نزعها صارت متعذرة الغسل وحيث صارت متعذرة الغسل صارت الاعضاء كلها كما انها متعذرة الغسل
 ولذا قيل انه يتيم (قوله وتعتبر بعض الاعضاء) اى وهى الرجل التى تعذر نزع خفها وهذا
 توضيح لما قبله (قوله فيجمع بين مسح وغسل انظر لوقتنا بالقول الثاني واحتاج لمهارة اخرى
 قبل نقض الطهارة الاولى فهل يلبس المزوجة ويصح عليها او كيف الحال والظاهر الاول (قوله
 ما تحت الحائل) اى وهو الخنف الذى تعذر نزعها والجيميرة (قوله مسح كالجيميرة) اى مسح على
 ما عمن نزعها وبغسل الرجل الاخرى التى نزع خفها فيجمع بين الغسل والمسح كالجيميرة (قوله والاظهر
 اعتبار القيمة بحال الخنف) اى فان كانت قيمته في ذاته قابلة لمزق ولو كانت كثيرة بالنسبة للاباس
 وان كانت قيمته في ذاته كثيرة فلا يمزق وان كانت قليلة بالنسبة للاباس وقيل ان قيمة الخنف تعتبر
 بالنسبة لحال اللباس (قوله لاجل غسلها) اى لاجل غسل الجمعة واعلم انه يطالب بنزعها كل
 من يضابط بالجمعة ولونديا كما قاله الجيزى ثم ظاهراً التاميل قصر الذنب على من اراد الغسل بالفعل
 ويحتمل نذب نزعها مطلقاً اذ لا يقل من ان يكون وضوه للجمعة عارياً عن الرخصة قاله زروق فان

قلت لم يسن نزعه كل جمعة من يسن له غسلها لان الوضوء تعطى حكم المقصد قلت نية الغسل لمن لم يكن لا بساخفا والا كان مندوبا كذا قال بعض ائمة هذا يتوقف على نقل اه شيخنا والا قرب حمل الذنب في كلام المصنف على مطلق الطالب (قوله وكذا يندب نزعه كل اسبوع) أى مراعاة للامام احمد (قوله لانها اذا حضرت) أى لصلاة الجمعة (قوله اى ان لم ينزعه يوم الجمعة الحج) اى واما لو نزعه يوم الجمعة فلا يطالب بنزعه تمام الاسبوع من لبسه (قوله ووضع يده) اى ويحيد الماء لكل رجل كفى مختصرا الواضحة انظر بن (قوله او اليسرى فوقها واليمنى تحتها) اى ويمرهما بالكعبية وقوله تاويلان الاول لابن شاذان واشافى لابن ابي زيد والاربع منهما التامى كما فى ح وغيره (قوله اى ندب الجمع بينهما قد اخرج هذا التقرير بروعه وامرام فى صغيره وصدر بان مسح كل من الاعلى والاسفل واجب وان مسح فى كلام المصنف فعل ماض واستظهره واستدل به بقول المدونة لا يجوز مسح اعلاه دون اسفله ولا اسفله دون اعلاه الا انه لو مسح اعلاه وصلى فاجب الى ان يعيد فى الوقت لان عروته من الزبير كان لا يمسح بطونهما (قوله وبعلت ان ترك اعلاه والظاهر ان اجتناب الخنك كاعلاه كما قال شيخنا وقوله ان ترك اعلاه أى عدا اونسبانا او جهلا او عجزا نعم له البناء فى النسيان مطلقا وفي العمداء العجز والجهل اذا لم يطل فان طال ابتداء الوضوء من اوله (قوله وفى الوقت المختار يعيدها) أى الصلاة ويعيد الوضوء ايضا ان كان ترك الاسفل عدا او عجزا او جهلا وطال فان لم يطل مسح الاسفل فقط وكذا ان كان سهوا طال او لا (فصل فى التيمم) (قوله او يخوف على نفس او مال الحج) أى كالمكان الماء موجودا فى محله وقادرا على استعماله لكنه خاف بطله هلاك نفسه من السباع او الاصوص او اخذ الله وص لماله واخاف باستعماله خروج الوقت الذى هو فيه (قوله وهو لغة القصد) اى فيقال يعمت فلانا اذا قصده ومنه

من امك لرغبة فيكم طفر * ومن تكونوا ناطره به يتنصر
(قوله والمراد بالتراب) اى الذى تنسب له الطهارة (قوله يتيمم ذو مرض) اى اذن له فيه اعم من كونه على جهة الوجوب او غيره (قوله او حكا) اى وهو الصحيح الذى خاف باستعماله حدوث مرض فهو بسبب خوفه المذكور فى حكم غير القادر على استعماله (قوله والجمعة المتعينة عليه عطف على قوله لا فرض غير الجمعة اى الا لفرض غير الجمعة والالجمعة المتعينة عليه (قوله فلا يصلى به الغسل) اى ولا فرض الجمعة (قوله الاتبع) اى للفرض الذى تيمم له وقوله يتيمم ذو مرض اى عاجز عن استعماله الماء لخوفه تاخير برئه او زيادة مرضه وح فليس منه المبطون المنطلق المبطر القادر على استعمال الماء لان هذا يتوضأ وما خرج منه غير ناقض كما مر فى السلس وفاقا للح خلافا من قال انه يتيمم انظر بن (قوله بسببه) اى بسبب المرض او خوفه حدوث المرض (قوله ايج صفة لسفر لانه راجع لمرض ايضا لان من كان مرضه من معصيته يتيمم للفرض والغسل اتفاقا والفرق بينه وبين من كان عاصيا بسفره ان الاول لما حصل له المرض بالغسل صار لا يمكنه ازالته بخلاف الثاني فانه قادر على الرجوع عن السفر واذا علمت ان المسافر يجوز له التيمم تعلم انه لا يلزمه استعمال الماء معه فى السفر للطهارة كفى ح وغيره (قوله كسفر الحج) اى للفرض والمندوب لان الحج تارة يكون فرضا وتارة يكون مندوبا (قوله وخرج الحرم) اى خرج السفر المحرم والمكروه فلا يجوز القدوم على التيمم فيها (قوله كالعاق) اى كسفر العاق وسفر الاق (قوله وهو) اى ما ذكره المصنف من تقييد السفر بالاباحة ضعيف (قوله يتيمم)

بأي يجوز له التيمم حتى لا توافل كذا في ح ولو لو طأ صبا بسفره (قوله) وتيمم حاضر مع المجتازة
 أي بناء على أن صلاة المجتازة فرض كفاية أما على أنها سنة كفاية فلا يتيمم ولو لم يجد غيره لها تصبير
 سنة عن أصالة وقد قال المصنف لاسنة وح قد دفن بغير صلاة فان وجد ماء بعد ذلك صلى على
 القبر قاله شيخنا (قوله لم يجد ماء) أي وأما لو كان الماء وجودا وخاف ذلك المحاضر الصحيح بالاشتغال
 بالوضوء وفوات الصلاة على المجتازة بالمشهور أنه لا يتيمم لها وقيل لا يتيمم لها وقال ابن وهب لا يصحبها على
 طهارة وانقضت تيمم والا فلا انظر ح (قوله) أو يتيمم من مريض أو مسافر ما ذكره من أن وجود
 مريض أو مسافر يتيمم له ناف لتعينها هو ما ذهب إليه عجم ومن تبعه وفي نقل ح ويطى
 خلافه وأنه لا ينبغي تيممها إذا تعدد المحضرون صحت لهم جميعا بالتيمم وأما من لم يحق لصلاة في اثنتي
 فيجري على الخلاف في سقوط فرض الكفاية لتعيينه بالشرع فيه وعدمه قاله في المبح (قوله)
 بناء على أنها بديل عن الظاهر أي وهو ضعيف فعدم أجزاء تيممه للجمعة مشهور مبني على ضعف أي
 وأما على أنها فرض يومه فالتيمم لها وهذا ضعيف مبني على مشهور قال بن والذي يدل عليه نقل
 المواقو ح وغيرهما أن محل الخلاف إذا خشي باستعمال الماء فوات الجمعة مع وجود الماء فاشتهر
 أنه تركها وصلى الظاهر بوضوء وقيل يتيمم ويدركها وأما لو كان فرضه التيمم لفقد الماء وكان بحيث
 إذا ترك الجمعة صلى الظاهر بالتيمم فإنه يصلى الجمعة بالتيمم ولا يدعيها وهو ظاهر تنقل ح عن ابن
 يونس اه (قوله) والفرض غير جمعة أي إذا كان ذلك الفرض غير معاد لفضل الجماعة والأفلا
 يتيمم له لأنه كالنفل على الظاهر كما في ح (قوله) ولا يعيد المحاضر الصحيح ما صلا به التيمم أي وهو
 فرض غير الجمعة والمجنازة التي تعينت عليه (قوله) وأولى المريض والمسافر أي فلا يعيدان
 ما صلا به لتيمم وهو الفرض مطلقا والمجنازة ما صلا به بالنافلة (قوله) أي تحرم الإعادة في الوقت وغيره
 ما ذكره من حرمة الإعادة هو ما في عقب واعترضه شيخنا بأنه ليس في النقل نص صريح بحرمة وفي
 ابن لا معنى للحرمة هنا إذا دلل في المدونة وغيرها أنه لا إعادة عليه في وقت ولا غيره أي لا يطالب
 بذلك ومقاله لابن عبد الحكم وابن حبيب يعيدان دائما انظر التوضيح اه وعلى الأول فالظاهر أن
 الإعادة مكروهة مراعاة للقول الثاني تأمل (قوله) ومجنازة لم تعين عليه بناء على رتبها أي
 وأما على القول بوجودها فتيمم لها هذا ظاهره وليس كذلك بل متى كانت غير معينة فلا يتيمم لها
 سواء قلنا أنها فرض كفاية أو سنة كفاية وأما أن تعينت تيمم لها على القول بأنها فرض كفاية لأهل
 القول بأنها سنة والحاصل أنه على القول بالاحتية لا يتيمم لها مطلقا تعينت أم لا وعلى القول بالوجوب
 يتيمم لها أن تعينت والأفلا فقول الشارح لم تعين عليه لأنه هو لم (قوله) أن عدوا أي الثلاثة
 وهم المريض والمسافر والمحاضر الصحيح ماء كافيا أي مع قدرتهم على استعماله لو وجدوه وقوله أن
 يحدوا أي جزأوا وظنوا وشكوا أو هما كما يفيد كلام المصنف لا في قوله عجم وقوله وأخافوا أي
 المسافر والصحيح وجمع باعتبار الأفراد وقوله أو زيادته أي وأخاف المريض باستعماله زيادته وأخاف
 به فالصحيح الأول فاعند على الثلاثة والثاني على اثنين والثالث على واحد كذا قرر خش وطف
 وهذا التقرير مبني على أن قوله أو زيادته عطف على قوله مرضا وسبب في الشارح خلافه وأنه معمول
 لهذوف وأنه من عطف بالجمل وهو أحسن ويصح عود الصغرى خافوا للاثلاثة أيضا كالاول كما قال
 الشارح أما عوده للساكن والصحيح فظاهر وأما عوده للمريض فالمراد أنه خاف حدوث مرض آخر فب
 الحاصل عنده (قوله) كافيا أو لأعضاء الوضوء الواجبة وهي القرآنية بالنسبة للوضوء وجميع
 يدينه بالنسبة لغسل المجنابة ولو كفى وضوءه (قوله) أو غير مباح أي أو وجدوا ماء كافيا لكنه

غير مباح (قوله من نزلت بفتح النون كما قال شيخنا (قوله أو خبر عارف الخ) عطف على سب
 أي أو استند في خوفه على خبر عارف بالطلب ولو كان كافرا عند عدم العلم العارف به كما قال شيخنا (قوله
 لعدم القدرة الخ) حلة لتيمم الثلاثة إذا خافوا باستعمال الماء مرضا مع كونه موجودا (قوله والجملة)
 أي وهي قوله أو خاف مرضا من زيادته وقوله معطوفة على الجملة أي وهي قوله أو خافوا باستعماله مرضا
 (قوله وليس معطوفا) أي وليس قوله أو زيادته معطوفا على مرضا وذلك لأن خبره خافوا عائلته
 على الثلاثة والمساfer والمخاض الصحيح لا يخافان زيادة المرض إذا لم يمرض عندهم (قوله والمراد
 بالخوف) أي بخوف المرض وخوف زيادته وخوف تأخر البرء (قوله أو خاف مريدا الصلاة الذي
 معه الماء) أي وقد روي استعماله سواء كان حاضرا معهما أو مريضا أو مسافرا (قوله عطش
 محترم مثل العطش ضرورة العجن والطبخ قالوا فإن أمكن الجمع بقضاء الوطر بماء الوضوء فعمل قاله
 في حج (قوله من ادعى معه موم) أي بالنسبة له وإن كان غير معصوم بالنسبة لغيره وقوله أو دابة
 أي مملوكة له أو لغيره وهذا بيان للمحترم وخروج بالمحترم غيره كالكتاب الغراما ذون في اقتضائه والمحترم
 فلا يتيمم ويدفع لمسح الماء بل يجعل قتلها فان عجز عنه سقاها أو يتيمم ومثلها المجاني إذا ثبتت عند
 المحاكم جنايته وحكم بقتله قصاصا فلا يدفع الماء إليه ويتيمم صاحب بل يجعل بقتله فان عجز عنه دفع
 المسألة ولا يذهب بالعطش وليس يجهد الكفار فانهم يجوزوه بقطع الماء عليهم لم يرتوا أو عنهم
 ليهلكوا بالعطش والذب والقردر قبل المحترم وإن كان في القردر قول بحرمه كله فان كان في الرقعة
 زان محصن أو مستحق للقصاص منه لقتله فان وجد صاحب المسألة صاحبها كإسائه إليه والأعطاء الماء ويتيمم
 (قوله كما يدل عليه الخ وذلك لأن عطفه على معمول خافوا يقتضي تسلط الخوف عليه والخوف غم
 لما يستقبل (قوله ان خاف هلاك المعصوم أو شدة المرض) أي يتيقن ذلك أو ظنه (قوله
 ان خاف مرضا خفيا) أي ان يتيقنه أو ظنه (قوله لا مجرد جهرا الخ) أي لان خاف على المعصوم
 باستعماله الماء وترك حصول المجهود والمشقة له فلا يجوز التيمم (قوله كان شك أو توهم الموت) أي
 موت المعصوم الذي معه (قوله وأما التلبس) أي المعصوم الذي معه بالعطش الخفا ذكره الشارح
 من التفصيل بين كون المعصوم الذي معه تارة يتلبس بالعطش بالفعل وتارة يخاف حصوله له في
 المستقبل وأنه ان تلبس به فالمراد بالخوف ما يشمل الشك والظن والوهم والمجازم وإن لم يتلبس به فيراد
 بالخوف المجزم والظن فقط تتبع فيه عجم وهو ما في التوضيح وإن فرحون وابن ناجي ومن أزعج
 في ذلك قائلا المراد بالخوف المجزم والظن فقط في حال التلبس كغيره فيها نظر كما ذكره ابن عن المساوي
 وإن الصواب ما ذكره عجم من التفصيل وأعلم أنه إذا تلبس بالعطش فلا يحتاج في خوفه إلى الاستناد
 إلى سبب أو قول - كيم بخلاف ما إذا لم يتلبس به فلا بد من ذلك قاله عجم (قوله أو يطلبه تلف مال
 حاصله أن الإنسان إذا كان مسافرا وكان له قدرة على استعمال الماء ونزل في مكان أو كان حاضرا في
 مكان وكان يعلم أو يظن أنه إذا طلب المساء في ذلك المكان يتلف ما معه من المال سواء كان له أو لغيره
 فإن كان يعلم أو يظن أن المساء موجود في ذلك المكان فإنه يتيمم إن كان المال الذي يخاف تلفه له بال
 وإن كان شك في وجود المساء في ذلك المكان أو توهم وجوده فيه يتيمم مطلقا كالأمثال كثيرا
 أو قليلا (قوله أو خاف القسار المراد بالخوف الاعتقاد أو الظن كما علمت (قوله من حاضر
 أو مسافر بيان للقادر على استعماله (قوله وهو ما زاد على ما يلزمه الخ) سياتي أن الحق أن الذي
 يلزمه بذله في شراء المساء قيمة المساء في ذلك المثل من غير زيادة (قوله سواء كان) أي المال الذي
 خاف بطلبه المساء تلفه (قوله وهذا) أي اشتراط كون المال الذي يخشى تلفه بسبب طلبه المساء

له بالوقوله ان تحقق وجود الماء أى في ذلك الحال الذى هو فيه (قوله او خاف بطلبه) أى
او خاف انقاد على استعماله سواء كان حاضرا او مسافرا بطلبه الخ ومن ذلك من لا يقدر على استعمال
الماء بارد او خاف بتسخينه خروج الوقت كما قاله شيخنا (قوله في هذين الفرعين وهو ما قوله
او بطلبه تلف مال او خروج وقت) (قوله يرجع لعدم الماء) أى فيكون التيمم في هذه الفروع
الاربعة لوجود الامر الاول من الامور الاربعه المشار لها بقول الشارح سابقا ثم اشار الى شرط جواز
التيمم وانه احد امور اربعة الخ (قوله وكذا اذا احتاج للماء للجهين والطنج) أى فانه يتيمم ويبيح
الماء للجهين والطنج وهذا ما لم يكن الجمع كما مر فان امكن الجمع بقضاء الوطر بماء الوضوء فعل (قوله
اول عدم آية مباحة) أى ووجود الالة المحرمة كانوا او سلسله من ذهب او فضة يخرج بها الماء من
البئر بمنزلة العدم كذا قال الشارح تبعا لعقب قال بن وفيه نظير للظواهر انه يستعملها ولا يتيمم
لان الضرورات تنبيح المحظورات الا ترى ان لم يجد ما يستبرئه عورته الا ثوب حري فانه يجب سترها به
كذا قررته المسناوى وغيره اه وقد يروى ما قاله عقب بان الطهارة المائية لها بدل وهو
التيمم فلا يسوغ له ارتكاب المحظور وهو استعمال الالة المحرمة لوجود البديل وهو التيمم بخلاف ستر
العورة فانه لا يبدل له فلذا جازله استعمال الثوب المحرم فتأمل (قوله وهو لا ينافي قوائنا اذا خاف
خروج الوقت) أى لانه ليس المراد به انه لا يصلى بالتيمم متى يضيق الوقت ويخاف خروجه حتى
يحصل التناهي وانما المراد انه ان كان يخاف انه لا يدخل عليه من ينال الماء في الوقت او خاف انه
لا يجد الماء في الوقت وخاف خروجه فانه يتيمم ولو كان هذا الخوف في اول الوقت فان كان اساف في
اول الوقت الى آخر الاربعة (قوله وفاقا للخ) أى وتقيدنا كلام المصنف بما اذا خاف عدم الالة
والتناول خروج الوقت وفاقا للخ واما غيره من الشراح فعدا طلقوا تيمم عدم المذلول والالة ولم يقدروه
بخوف خروج الوقت فعليه اذا تبين او غلب على ظنه وجود المناول او الالة في الوقت زله التيمم
ولو في اول الوقت غاية الامر انه يستحب له التأخير واما على كلام ح فينبى عن التقديم والذى
للخ هو ما يقتضيه كلام ابن عرفة عن المدونة والتلقين انظر بن (قوله باستعماله) أى في
الأعضاء الاربعة القرآنية بالنسبة للوضوء وفي جميع الجسد بالنسبة للغسل وهذا القول هو الذى
رواه الا بهرى واختاره التوسى وصوبه ابن بونس وشهره ابن المحاجب واقامه اللخمي وعيضا
من المدونة (قوله او يستعمله) أى الماء ولو خرج الوقت أى وهو الذى حكى عبدالحق عن
بعض الشيوخ الاتفاق عليه فلا قل من ان يكون مشهورا فلذا قال المصنف خلاف (قوله قبل
الاحرام) أى بعد التيمم وقبل الاحرام وقد تنازع الظرف بقاؤه وخروجه وحاصله انه اذا تبين قبل
الاحرام ان الوقت باق او انه قد خرج فلا بد من الوضوء وان تبين بعد ما تيمم ودخل الصلاة ان الوقت
باق او انه قد خرج فانه لا يقطع لانه دخلها بوجه جائز ولا اعاده عليه واولى اذا تبين ذلك بعد الفراغ
منها ولم يتبين له شئ (قوله وجاز جنازة) أى ولو تعددت (قوله بناء على انها سنة) أى بناء
على القول بان صلاة الجنازة سنة واما على القول بانها فرض فلا تغفل بتيمم الفرض ولا النفل تبعا
تبعين ام لا وانقول بانها سنة ضعيف فيكون جواز فعل الجنازة بتيمم الفرض تبعا مشهورا مبني على
ضعيف (قوله وسنة عطفه وما بعده نالوا بالواو اشارة الى انه يجوز ان يفعل بتيمم الفرض او النفل
جميع المذكورات واولى بهضا تعدد البعض او اتحد (قوله ولو من حاضر صحيح) أى هذا اذا
كان من مسافر او مريض بل ولو من حاضر صحيح وجعله المحاضر الصحيح كغيره والذى صرح به ابن
مرزوق كافى بن (قوله او نفل) أى او تيمم نفل واولى لسنة استعلا (قوله تقدمت

هذه الامور على الفرض او النفل) أى الذى يتيم بقصد هما وانخرت عنه وظاهره ان القدوم
 على هذه المذكورات بتيمم الفرض قبله او بعده جائز لكن لا يصح الفرض الا اذا تأخرت عنه والذى
 جزم به **ح** ان القدوم على فعل هذه المذكورات بتيمم الفرض قبله لا يجوز ولذا جمل قول
 المصنف ان تأخرت على ظاهره من كونه شرطاً فى الجواز لا فى مقدركما قال الشارح تبعاً لغيره (قوله
 ان تأخرت عنه) أى فاذا تأخرت هذه الاشياء عن الفرض المنوى له التيمم كان كل من الفرض وتلك
 الاشياء صحيحاً واما تقدم النفل سواء كان صلاة او طوافاً على الفرض صح ما تقدم من النفل دون
 الفرض فلا بد من اعادة التيمم له ولو كان صحيحاً فعلت من هذا قصر المفهوم على النفل واما تقدم مس
 مخفف وقراءة لا تغفل بالموالاة على الفرض فلا تمنع من صحته كما فى **ح** وان كان ظاهر الشارح
 كغيره التعميم فى المفهوم (قوله وشرط صحة الفرض المنوى له التيمم الخ) أى بخلاف النفل
 المنوى له التيمم فانه لا يشترط فى صحته تأخر النفل ولا غيره من المذكورات عنه بل هو صحيح سواء
 تقدم على المذكورات او تأخر عنها (قوله شرط فى مقدر) أى وهو قول الشارح وشرط صحة
 الفرض المنوى له التيمم (قوله لا دليل عليه قبل قوله جازت يدل عليه لان الجواز يستلزم الصحة
 فعندنا حكمان مصرح باحدهما والاخر ضمني وهو صحة الفرض فقوله ان تأخر شرط فى الحكم
 الضمني وفيه نظراً للجواز لا يستلزم صحة الفرض الا اذا كان الجواز متعلقاً بالفرض نفسه وهذا ليس
 كذلك اذا الجواز متعلق بفعل هذه الاشياء بتيمم الفرض والنفل والصحة متعلقة بذات الفرض (تنبيه)
 لا يشترطية هذه المذكورات عند التيمم الفرض او النفل كما افاده **ح** وانظر لتيمم الفرض
 او النفل واخرج بعض هذه الاشياء فهل له ان يفعل بذلك التيمم ما أخرجه جرباً على اخراج بعض
 المستباح فى نية الوضوء وهو ما استظهره شيخنا فى حاشيته على خش اولاً يفعل ذلك المخرج لضعف
 التيمم واستظهره فى حاشيته على عقب وانظر اذا تيمم واحد من مس المخفف والمجازاة والقراءة
 او الطواف هل له ان يفعل به باقياً والنفل اولاً والظاهر الاول كما قال عجم (قوله ويشترط
 اتصاله) أى اتصال ما ذكر بالفرض اذا فعل بعده (قوله واتصال بعضها) أى المذكورات
 (قوله لان طال) أى لان فصل بعضها من بعض او فصلت من الفرض والنفل وطال الفصل
 (قوله ومنه) أى من سبيل الفصل المغتفر الفصل بآية الكرسي الخ (قوله وان لا يكثر) أى
 ذلك النفل المفعول بتيمم الفرض والنفل وذلك كالزيادة على التراخي مع الشفع والوتر واما التراخي
 والشفع والوتر فيجوز فعلها بتيمم العثم لعدم كثرتها جداً بالعرف كذا قرر الشارح (قوله لا فرض
 آخر) أى لا يجوز فرض ولو كان مندوراً بتيمم فرض آخر (قوله ولو قصد اربى بلوعى من قال
 بصحة الفرضين يتيم واحد اذا قصد اتمام التيمم وهذا الخلاف مبنى على الخلاف فى ان التيمم لا يرفع
 المحدث بل مبيح للعادة او يرفعه (قوله وبطل الفرض الثانى خاصة) أى **و ح** فتجب
 اعادته مطلقاً (قوله ولو مشتركه رد بلوعى ما قاله اصبح اذا صلى فرضين ومشاركين بتيمم واحد
 فانه بعد الثانية المشتركة فى الوقت واما ثانية غيرهما فبعد ابدانها وتصح الاولى على كل حال
 (قوله أى يتيم مستحب) أى فالمصنف بالاستحباب نفس التيمم سواء كان ما يفعل به عبادة كالتييم
 لقراءة القرآن ظاهره اولاً يارة الاولياء والا كالدخول على السلطان او لدخول السوق بخلاف قوله
 سابقاً بتيمم فرض او نفل فان المصنف بالاستحباب ما يفعل بالتيمم واما التيمم نفسه فهو واجب لتوقف
 صحة العبادة عليه ويجعل اللام مقحمة يندفع ما فى كلام المصنف من التعارض بين ما هنا وبين ما مر
 من قوله بتيمم فرض او نفل واجاب بعضهم بحجواب آجر بان مراد المصنف بالاستحباب هنا ما لا يتوقف على

طهارة كقراءة القرآن ظاهرا او زيارة الالوية او مراده بالنفل فيما رميت وقوف على ما هارة كالصلاة
(قوله فان فرق) أى بين افعاله او بينه وبين ما فعل له ولولا سبب ابطال اى اتفاقا لا لتفاق على
وجوب الموالاة هنا ضعف التيميم (قوله وهذا) أى ما ذكر من الموالاة أحد فرائض التيميم أى
الاربعة وهى النية والموالاة والضربة الاولى وهى استعمال الصعد وتعميم وجهه ويديه لكونه
بالسمع (قوله ولزم قبول هبة ما واولى الصدقة فاذا كان عادا للماء فى حضرا وسفرو وذهب له
او نصدق عليه انسان بماء يكفى طهارته لزمه قبوله حيث تحقق عدم المنة او ظن عدمها او شك فيها
واما لتحقيق المنة أى جزم بها او ظنها فلا يلزمه القبول كما قال الشارح ان قلت كما يلزمه قبول هبة
الماء يلزمه ايضا استيمانه أى طلب هبته فكان على المصنف ذكره قلت قد ذكره المصنف بعد ذلك
فى قوله كرفقة قليلة الخ (قوله اول الثمن) أى او الضمير للثمن (قوله ويصح عطفه) أى عطف
قرضه على غن أى وعلى هذا الضمير فى قرضه للثمن لا للماء وذلك لانه يلزمه قرضه وقبول قرضه
مطلقا كان غنيا ببلاده ام لا هذا ويصح عطفه ايضا على هبة سواء جعل الضمير للماء او للثمن أى لزمه
قبول قرض الماء وقبول قرض غنما اذا كان مليا ببلده والمحصل ان الاوجه خمسة لانه اما فروغ
عطفا على موالاته والضمير اما للثمن او للماء أى لزم قرض الماء او قرض غنما اذا كان مليا ببلده
واما مجرور عطف على هبة والضمير اما للماء او للثمن أى لزم قبول قرض الماء وان لم يظن الوفاء لكونه
غير مل او قبول قرض الثمن ان لم يظن وفاء الثمن فهذه اربعة وامامنا مجرور عطف على ثمن والضمير للثمن لا غير
اى لا يلزم قبول قرض الثمن ويقتد بها اذا كان معدما ببلده وحاصلها انه يلزمه اقتراض الماء
ويلزمه قبول قرضه وان لم يظن الوفاء ويلزمه اقتراض الثمن وقبول قرضه اذا كان برجا ووفاءه والا فلا
يلزمه ذلك (قوله هذا اذا كان باخذة نقدا) أى هذا اذا كان ياخذها بالثمن المعتاد فى ذلك
المحل نقدا (قوله بذمته) أى دينا فى ذمته (قوله ان كان مليا ببلده مثلا) أى او لم يكن
مليا ببلده لكن له قدرة على الوفاء من عمل يده (قوله ولزدهما) أى ولوزاده على الثمن المعتاد
فى ذلك المحل درهمما (قوله وقال عبد المحق بشتريه) أى يلزمه شرائه وان زيد عليه فى الثمن
المعتاد مثل ثلثة فان زيد عليه اكثر من الثلث لا يلزمه الشراء قال الشيخ محى الخلاف اذا كان الثمن
له بالمال او كان بمحل لا بالمال لثمن ما يتوضأ به فيه كالماء كان ثمنه فلسا فانه يلزمه شرائه ولو زيد عليه فى
الثمن مثل ثلثة اتفاقا (قوله وهو محتاج له) أى لذلك الثمن المعتاد لاجل اتفاقه فى سفره (قوله
ولزم طلبه لكل صلاة) أى اذا انتقل من محل طلبه للصلاة الاولى الى محل آخر او بقى فى محل
طلبه او لا ولكن ظن او تحقق حدوث ماء او شك فى حدوثه وامامنا لو بقى فى محل طلبه او لا ولم يظن
او يشك فى حدوث ماء فلا يلزمه الطلب لانه قد تحقق فيما بعد الطلب الاول عدمه كفى بن نقلا
عن ح (قوله حال توهم الوجود) أى كانه لا يلزمه الطلب اذا تحقق عدمه والمحصل انه لا
يلزمه الطلب الا فى ثلاث حالات اذا تحقق وجوده فى المكان الذى هو فيه او ظن وجوده فيه او ظن
او شك فى وجوده فيه وعدم وجوده فيه ولا يلزمه الطلب فى حالتين اذا توهم وجوده او تحقق عدمه
خلاف المصنف فى حالة التوهم وقواه عج ومحل الخلاف اذا كان التوهم قبل الطلب بالكلمة واما
لوتحققه وطلبه فلم يحدهم توهمه بعد ذلك فلا يلزمه طلبه اتفاقا كذا قرر شيخنا (قوله لا لتحقيق
عدمه والمراد بالتحقق الاعتقاد المجازم لا التحقيق فى نفس الامر) (قوله وهو على اقل من ميلين)
اى والطلب الذى لا يشق بالفعل الطلب الذى على اقل من ميلين فاذا ظن ان الماء فى محل على اقل
من ميلين لزمه طلبه (قوله كما اذا كان على ميلين) أى كما اذا كان الماء الذى ظنه على ميلين فلا

يلزمه الطلب ولولم يشق لانه مظنة المشقة (قوله اي كيا يلزمه الطلب) أي لما من رفقة بان
يطلب معهم هيتمه والمراد بالرفقة الجماعة المصطحبون في السفر وزولا وارضا لامع الارتفاق والانتفاع
(قوله كاربعة وخسة قال شيخنا الظاهر ان ما زاد على الخمسة للشرة من القليلة وما زاد على العشرة
فهو من الكثيرة فيلحق بالاربعين (قوله كانت حوله) اي بان كانت بفناء بيته او قرية منه وقوله
اولاى وان لم تكن حوله ولا قرية منه لكن بحيث لا يشق عليه العلب منهم لكونه بينهم وبينه اقل
من ميلين (قوله او حوله من كثرة) أي او كانت الجماعة القليلة حوله حال كونها من جماعة
كثيرة فانه يلزمه الطلب من تلك القليلة ولا يلزمه الطلب من الكثيرة لانه يشق عليه ذلك (قوله
في المشلتين) أي مسألة الطلب من الجماعة القليلة ومسئلة الطلب من حوله من الجماعة الكثيرة
(قوله ونية استباحة الصلاة) اي او مس المحض او غيره مما الطهارة شرط فيه فانه البدر (قوله
او استباحة ما منعه المحدث) اي واما النوى رفع المحدث كان تيممه باطلا لانه لا يرفع المحدث (قوله
تعين الصلاة) أي تعيين نوعها لا شخصها بديل البيان من قوله من فرض او نفل (قوله فان نوى
الصلاة) أي من غير تعرض لفرض او نفل وكذا اذا نوى الصلاة الشاملة للفرض والنفل معا كما قال بن
(قوله لان تذكر فائنة بعده) أي بعد ذلك التيمم (قوله واذا نوى مطلق الصلاة الصالحة للفرض
والنفل الاولى ان يقول اذا نوى مطلق الصلاة او الفرض واما النفل بدليل التعليل الذي ذكره واما
الصالحة للفرض والنفل فهو مثل الشاملة لهما وقد علمته انظر بن (قوله يحتاج لنية تخصه) اي
تخصيصا حقيقيا وهذا ليس كذلك بل احتمالا والمحاصل ان الصور ثلاث ان نوى الصلاة او مطلق
الصلاة من غير تعرض لفرض او نفل او قصد الصلاة الشاملة للفرض والنفل معا صريح عليه من
الفرض بذلك التيمم وله ان يصلي به النفل ايضا وان نوى مطلق الصلاة او ماقصدا ونفلا يصلي به النفل
دون الفرض (قوله وتكون عند الضربة الاولى) أي كما هو ظاهر كلام صاحب المع وصرح به
غيره وقال زروق انها تكون عند مسح الوجه واستظهره البدر القرافي كما في حاشية شيخنا على خش
قياسا على الوضوء وفي بن القول بانها عند الضربة الاولى غير صواب لان الضربة الاولى انما هي
وسيلة كآخذ الماء للوجه في الوضوء ومسح الوجه اول واجب مقصود واما قول ابن عاشر فرضه
مسح وجهه واليدين للكوع والنية اولى الضربتين فليس قوله اولى الضربتين طرفا لانية بل عطف
على ما قبله بل يحدف العاطف كما قاله شارحه وح كما قاله زروق من انه ينوى عند مسح الوجه
بلا خلاف هو النقل اه كلامه وقال في حج الاوجه القول الاول اذ بعد ان يضع الانسان يده
على حجر مثلا من غير نية تيمم بل بقصد الاتسكاه ويجرد المس مثلا ثم يرفعهما فيدوله بعد ارفع ان مسح
بها وجهه ويديه بنية التيمم يقال صح تيممه وفرق بينه وبين الوضوء فان الواجب في الوضوء الغسل
كما قال تعالى فاغسلوا وجوهكم ولا تدخل لنقل الماء في الغسل وقال في التيمم فتميمه واصعبا طيبا
فامسحوا بوجوهكم فاوجب قصد الصعيد قبل المسح (قوله على الاظهر لا يقال يلزم عليه ان
الضربة الاولى التي هي من جملة فرائض التيمم قد خلعت عنه نية لاننا نقول انها بمنزلة نقل الماء للاعضاء
في الوضوء وهو لا يحتاج لنية وقال بعضهم ان آخر النية لمس الوجه كان التيمم باطلا لحال الضربة الاولى
التي هي فرض عن نية فبطل التيمم باطلان ببعضه (قوله ويندب نية المحدث الاصغر) اي اذا
نوى نية استباحة الصلاة او نوى استباحة ما منعه المحدث واما النوى فرض التيمم فلا تدب نية الاصغر
(قوله فان ترك نيته ولو نية انا لم يجزه هذا هو نص المدونة كما في المواق وفي سماع ابن ابي زيد يجزئه
اذا تركها نسيانا (قوله واما اذا نوى فرض التيمم فيجزئ علم من هنا وما مران نية فرض التيمم

تحزى عن نية كل من الاصغر والاحصبر (قوله ولونكرت الطهارة الترابية) أى كن عليه
 فوائت وهو جنب واراد قضاءها فانه يلزمه ان ينوى الاكبر في تعمه لكل صلاة بناء على ان التيمم
 لا يرفع المحدث بغيره من كل صلاة يعود جنباً وقيل لا يلزمه نية الاكبر الا عند التيمم الاول بناء على
 ان التيمم يرفع المحدث وهذا القول هو المردود عليه بلو (قوله على المشهور) أى وهو قول مالك
 وعامة اصحابه وقيل انه يرفع المحدث اذ كيف الاباحة تتألف من المنع الذى هو المحدث والحال ان الاباحة
 والمنع تقيضان (قوله من قال الخ) حاصله ان من قال انه لا يرفع المحدث ليس مراده انه لا يرفعه
 وفعام طلقاى فى حال الصلاة وبعد هابل مراده انه لا يرفعه رفعا مقيدا بالكون بعد الصلاة فلا ينافي
 انه يرفعه مادام فى الصلاة ومن قال انه يرفعه فراده رفعا مقيدا بالافراغ من الصلاة لا مطلقا وهذا هو
 الذى قاله القرافى وان كان محصيا بحسب ظاهره لكنه ياباه بناء الاحصاب على هذا الخلاف جواز
 وماء المحاض بالتييم وعدم جوازه وجواز المسح على الخف اذ الله به بعده وعدم جوازه وعدم الوضوء
 اذا وجد ماء بعده واعادة الوضوء وامامة التيمم للتوضى من غير كراهة او معها وصحة وقوعه قبل الوقت
 وعدم صحته وصلاته فربض من به وعدم ذلك فهذا يؤيد بان الخلاف حقيقى لا لفظى كما قال القرافى
 فالحنفى ما قاله ابن العربى من ان الخلاف حقيقى وبحسب ما اورد الشارح بما قاله ابن دقيق العدم
 ان المراد بالحدث هنا أى فى قوله التيمم لا يرفع المحدث الوصف المحكى المقدر بقيامه بالاعضاء قيام
 الاوصاف المحسية بالمنع فالتيمم رافع للمنع ولذا حصلت الاباحة وليس رافعا للوصف المحكى ولا تلازم
 بين الوصف المحكى والمنع على الصواب فلا يلزم من رفع أحدهما رفع الآخر ولا من ثبوت أحدهما
 ثبوت الآخر خلافا لما تقدم عند قول المصنف يرفع المحدث بالمطلق وانما صححت الصلاة عند عدم ارتفاع
 الوصف لان التيمم رخصة فهو مبيح مع قيام السبب المانع وهو الوصف لولا العذر انظر بن (قوله
 ويدخل فيه) أى فى الوجه (قوله الاولى يديه) أى لاجل ان يشمل ظاهر الكفين (قوله
 على الراجح وهو قول ابن شعبان فى الزاهى وقوله التيمم وابن بشر وقال ابو محمد لم أر القول بلزوم تخليل
 الاصابع فى التيمم لغير ابن شعبان وذلك لان التخليل لا يناسب المسح المبنى على التخييف (قوله
 وهو) أى لظاهر المذهب من ظاهر معنى الطيب فى الآية وهو قوله تعالى فتميموا صعدا طيبا أى
 طاهرا (قوله كتراب) أى ولو كان تراب ديار غمودة على المعتمد خلافا لابن العربى القائل بعدم
 جواز التيمم عليه كما حكاه عنه القرطبي وصحح خلافه واجمع العلماء على جوازه التيمم على تراب مقبرة
 الكفار اذا كان نظيفا طاهرا كفى ح ومن التراب الطفل بدليل انه اذا وضع فى الماء يذوب وح
 فيجوز التيمم عليه ولو نقل خلافا لمن قال لا يتيمم عليه لانه طعام تا كله النساء وخلافا لمن قال لا يتيمم عليه
 اذا صار كالبعق فى ايدى الناس كما قال شيخنا (قوله فيجعل مبالغة فيما تعينه قوله كتراب من
 الجواز أى ويكون رد بلوى على ابن بكبر القائل لا يجوز التيمم على التراب اذا نقل (قوله فى
 النقل) أى فى جواز التيمم عليه مع النقل (قوله حتى تخرج) أى حتى صارت صورته كصورة
 الحجر الذى هو من اجزاء الارض فصح التيمم عليه لذلك (قوله اذ لم يجد غيره الخ) أى وامام وجود
 غيره مما يصح التيمم عليه فلا يصح التيمم على ذلك هذا ظاهره كقبي وفيه ان هذا مما يستغرب كيف
 يقال بهتته على التلج ولومع وجود غيره والحال انه ليس من اجزاء الارض وبهتته على المنخفضا
 ان لم يوجد غيره مع انه من اجزاء الارض فقطضى القواعد العكس والجواب ان مراد الشارح بقوله
 اذ لم يجد غيره أى وامان وجد غيره فنبقى له ان لا يتيمم عليه لثلايلوث ثيابه وان كان تيممه عليه
 صحيحا فليس كلام الشارح على ظاهره وح فالمنخفضا كالتلج فى جهة التيمم على كل وجد

غيره اولا كذا قرر شيخنا (قوله وجمع في المختصر) أي في مختصر ابن عبد الحميد بينهما فقال
يخفف يديه في حال وضعهما عليه ثم يحققهما بعد رفعهما عنه في الموى قليلا اه وكل منهما يستحب
خوفان تشويه الوجه لا واجب (قوله كثير ذهب الخ) مثال للثني (قوله غير نقد الخ) وجه
هذا التفصيل ان المعدن الذي لم يتصف بشئ من تلك الاوصاف لم يباين اجزاء الارض فساغ التيمم
عليه وما انصف بشئ من تلك الصفات بباين اجزاء الارض فلم يجز التيمم عليه (قوله حتى صار في
ايدى الناس مقولا) أي يباع بالمال فخرج بذلك عن كونه من اجزاء الارض فالذهب والمجوهر
خرج بسبب كونهما في غاية الشرف ثم ان ظاهر المصنف عدم تيممه على معدن النقد والمجوهر ولو
ضاق الوقت ولم يجد سواه وهو ما يفيد ابن يونس والمأزري وذكر اللخمي وسندانه تيمم عليهما
بعدهما ح ورجح جد عجم الاول ورجح ح الثاني فاذا كان الشخص في ارض كلها نقد
وكان عادما للماء ولم يجد ما يتيمم عليه سقطت عنه الصلاة على الاول لانه من افراد قول المصنف الا في
وتسقط صلاة وقضاؤها بعدم ما وصعد ولا تسقط على الثاني وتيمم على النقد الموجود (قوله
وملئ) أي معدني لان كان مصنوعا مطلقا من نبات او تراب كما هو ظاهر تقييد المصنف به لا معدن
وهذا اظهر الاقوال الاربعة التي حكاهنا فيه ابن عرفة وهو جواز التيمم به مطلقا ولو مصنوعة فانظرا
اصورته وعدم جواز التيمم عليه مطلقا والمجوز ان كان معدنيا لان كان مصنوعا والمجوز ان كان
بارضه وضاق الوقت وامام في عقب من جواز التيمم عليه ان كان مصنوعا من تراب او كان اصله
ما موجود ومنع التيمم عليه ان كان مصنوعا من نبات كخلفاء فهو واستظهر ابن عرفة نفسه قال شيخنا
(قوله ورخام) أي وقيل ان الرخام لا يجوز التيمم عليه لانه من المعادن النفيسة المتولة الغالية
الثمن واستظهره بعضهم والخلاف في الرخام المستخرج من الارض ولو دخلته مصنوعة النثر واما
مادخلته مصنوعة الطبخ فلا يجوز التيمم عليه قول واحد (قوله فيجوز التيمم عليها بموضعه) أي
لان نقات وصارت في ايدى الناس مقولة كالعقارب فلا يجوز التيمم عليها (قوله وكذا الصحيح
على الراجح) أي خلافا لمن قال ان الصحيح يكره له ذلك والمجوز اخاض بالمريض (قوله حائط لبن)
أي التيمم على حائط لبن (قوله كثير زنت لظاهر ونجس وذلك بان لا يخط بشئ اصلا ولا يخط بنجس
او طاهر قليل وهو مادون الثلث (قوله والالم يتيمم عليه) أي والابان مكان الطوب محروفا
او مخلوطا بنجس او طاهر كثير وهو الثلث لم يتيمم عليه فعملت ان مادون الثلث مغتفر والثلث خافوه
عصر في كل من المخلوط الطاهر والنجس كذا قال بعضهم وقال بعضهم ان كان المخلوط نجسا خضر الثلث
لاما دونه وان كان المخلوط طاهرا فلا يضر الا اذا كان غائبا لان كان مساويا (قوله ولو لم يجد غيره
وضاق الوقت) أي خلافا للخمى حيث قال اذا لم يجد غيره وضاق الوقت تيمم عليه والافلاقال بن
وكلام ح يقتضي ان الراجح ما قاله اللخمي واصله للابهرى وابن اقصار والوطار في الحشب وقاله
سندوا القرافي وعبد الحق وابن رشد في المقدمات وقال الفاكهاني والشيباني هو الراجح والظاهر اه
كلامه وكذلك اعتمد ايضا طفي وشيخنا في حاشية خش وعقب (قوله بعد التكهين) أي
بعد الادراج في الكفن اذا غسلت وقوله او تيممها أي وبعد تيممها الحاصل بعد التكهين اذا لم تغسل
(قوله والتيمم) أي لعدم الماء (قوله أي المجازم الخ) علم من كلامه ان الابس له افراد ستة
والتردد له افراد اربعة وانه يلحق به في الحكم ثلاثة فالجمله سبعة وازاج له افراد اربعة فالجمله تسعة
عشر (قوله او نحو) أي والمجازم والغالب على ظننه عدم محوقة المساء قبل خروج الوقت مع
علمه بوجوده امامه (قوله اول المختار الخ) فان تيمم الابس اول الوقت وصلى ثم وجد ماء في الوقت

بعد صلاته فلا إعادة عليه مطلقا سواء وجد ما يس منه أو غيره كما هو مقتضى نقل ح والموافق ونص
 المدونة وقال ابن يونس أن وجد ما يس منه أعاد نمطه وإن وجد غيره فلا إعادة وضعه ابن عرفة
 حيث حكاه قيل بعد إذ ذكرا تمهيد انظر بن (قوله ومثله) أي مثل المتردد في تيممه وسط
 الوقت مريض عدم منسأ ولا إيا وآلة وقوله وخائف لص أو سبع أي على الماء واصل هذه العبارة
 لأطراز (قوله وظاهره ولو أيا أو أرا جيا يعني أن قول الطراز المريض الذي عدم مناو لا إالة والخائف
 من لص أو سبع على الماء والمسجون يتدب لهم التيمم وسط الوقت ظاهره سواء كانوا آيسين
 أو متردين أو راجين لكنه خلاف ما تقدم للشارح عند قول المصنف كعدم مناو وإالة من جريان
 التفصيل وما قدمه هو الموافق لقول ابن عرفة وعدم آلة رفعه كعدمه فجعل عدم آلة الماء كعدم
 الماء في التفصيل ومثله عدم المناول على الظاهر ويمكن حمل كلام الطراز على المتردين و ح
 فيتوافقان انظر بن (قوله يتيمم آخره نديا هذا هو المعتمد خلافاً لقال بالوجوب كما ذكره في التوضيح
 (قوله) فدخل في قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا) أي فكان مقتضى الأمر وجوب التيمم أول الوقت
 لكنه أخرت الرأى فجعل له حالة وسطى إن قلت جعل التأخير مزمودا يخالف قول المصنف وأعاد
 المقصراي الخالف في الوقت فإن ظاهره الوجوب قلت المندوب قد تعاد الصلاة لاجله في الوقت
 الاترى أن الصغيرة تؤمر نديا بالستر الواجب على المحرمة فإن تركت ذلك أعادت في الوقت على أن
 الإعادة هنا مراعاة لمن يقول بوجوب تأخير الرأى (قوله) ولنا كالمعارض) أي ولم نقل أنه
 معارض له حقيقة (قوله) لمجوز أن يكون الخ) كذا في التوضيح قال ح ويمكن أن يقال أمره
 بالتأخير مراعاة للخلاف لقوة الآية ولما لا امتداد فلا يلزم أن يكون هذا الفرع مبدئياً على مقابل المشهور
 وتكون هذه الصورة من المستثنات من قولهم إذا جئ يؤخر لا تخار الخار فيقال لا في المغرب وهو ظاهر
 المدونة لمن تأملها اه (قوله) أنه لو كان) أي عدم الماء (قوله) شرع في سنه وهي ثلاثة على
 ما قال المصنف وأربعة على ما قال غيره (قوله) والمسخ من الكوعين للرفقين قد مر ح ابن رشد في
 المقدمات يترجى القول بسنة ذلك المسح واقتصر عليه عياض في قواعد غيره فسد اعتبار
 البساطي القائل أن المسح للرفقين واجب فكيف يجعله المصنف سنة مع لن النقل وجوبه (قوله)
 وتجديد ضربة المراد بالضرب الوضع الخفيف للاحقة بته وهو الأساس بعنف و ح ففي كلام
 المصنف تجوز حيث أطلق اسم الملزوم وأراد اللازم لأنه يلزم من الضرب الوضع والأساس وقال
 لديه رد على القائل أنه يسح بالثانية الوجه أيضاً مع اليدين وعلى المشهور يسح بالضربة الثانية
 اليدين فقط لا يقال كيف يسح الواجب أعني اليدين للكوعين بما هو سنة لآما نقول أن الواجب باق
 من الضربة الأولى مضاف إليه الضربة الثانية بدليل أنه لو تركها وفعل الوجه واليدين معا بالضربة
 الأولى أجزاء (قوله) نقل ما يتعلق بها) أي باليدين من الغبار يعني لوجهه وبديه (قوله) صح
 تيممه على الاظهر كذا ذكر المصنف في التوضيح عن ابن عبد السلام ثم قال وفيه نظر لأن تيممه لم يحصل
 للأعضاء بل للمسح وشرع النقص الخفيف خشية أن يضره شيء من الغبار في عينيه اه (قوله)
 وهو ظاهر) أي لانه بمثابة التيمم على الحجر وارتضى هذا العلامة المنفردة في شرح الرسالة وشيخنا
 و ح فسأني عقب عن الفقيه من بطلان التيمم غير ظاهر (قوله) وتدب تسبعة) أي بان
 يقول بسم الله الرحمن الرحيم على الاظهر أو باسم الله فقط على ما مر من الخلاف في الوضوء
 ولا يستحب أن يكون في موضع ظاهر كالوضوء لقله العلة المتقدمة في الوضوء وهي التعابير (قوله)
 بظاهريه البيا بمعنى من الابتدائية وفي الكلام حذف مضاف أي من مقدم ظاهره بيا وما

الباء في قوله يسره فهي الالة (قوله بان يجعل ظاهر يده اليمنى في باطن الخ) الذي في حاشية
 شيخنا نقلا عن خط بعض شيوخه بان يجعل اصابعه فقط دون باطن كفه على ظاهر يمينه ثم في عوده
 على باطن الذراع يجمع باطن الكف اه (قوله ثم يخلل اصابعه) أي ثم بعد مبع الأصبع
 يخلل اصابعه فلا يخلل كل يد بعد مبعها كما مر في الوضوء وقد علم ان التخليل يكون باطن اصبع
 أو أكثر لا يجنبه لأنه لم يسه صعيد و ح فلا يأتى ان يحصل من تخليل واحدة تخليل الأخرى
 (قوله وبطل التيمم) أي سواء كان ذلك التيمم لمحدث اصغرا وكبر وصغيرا وعماما للعبادة بعد ان
 كانت مباحة له (قوله من حدث او غيره) أي وهو السبب والردة والشك في المحدث أو في السبب
 واعلم ان التيمم يبطل بكل ما بطل الوضوء ولو كان ذلك التيمم لمحدث اكبر فنواقض الوضوء وان كانت
 لا تبطل الغسل لكنهما تبطل التيمم الواقع بدلا عنه ويعد جندا على المشهور من انه لا يرفع المحدث
 وغتره انه ينوي التيمم بعد ذلك من المحدث الا كبر ولو قلنا انه لا يعد وجوبا ينوي التيمم من المحدث
 الاصغر وغتره ايضا انه اذا عاد جنبا لا يقرأ القرآن ظاهرا وان قلنا لا يعد جنبا يقرأ ظاهرا (قوله
 وبطل بوجود الماء قبل الصلاة) أي بناء على المشهور من ان التيمم لا يرفع المحدث اما على انه يرفعه
 فلا يبطل بوجود الماء قبل الصلاة (قوله ان اتسع الوقت) أي الذي هو فيه ضروريا واختياريا
 هذا هو المتعين واما قول عبق لا يبطل تيممه في الضروري فلا قال به سواء انظر بن (تنبيه)
 لو تيمم ثم وجد ما وراى ما عليه من سبع ونحوه فان ابصر الماء او لم ابصر المانع بعد ذلك بطل
 تيممه لاحتمال تقرب طه وان السبع انما جاء بعد تيممه واما لو رأى المانع قبل رؤية الماء او رآهما
 معا لم يبطل تيممه (قوله لان وجدته) أي او ذكر على استعمال الماء بعد الدخول فيها فلا يبطل
 تيممه بل يجب استمراره فيها ولا تستحب له الاعادة حيث كان غير مقصود سواء كان آبسا من وجود الماء
 او كان مترددا في وجوده والمحذوقه او كان راجيا فلا يقطع واحد منهم كما هو ظاهر النقل خلافا لما قاله
 سند من قطع الزاجي ولعله يبنى على القول بان تأخير الزاجي لا يخرج الوقت واجب لا مذدوب وقد علمت
 انه ضيف قرره شيخنا (قوله لان تذكره بعدها) أي فلا تبطل ويعد في الوقت فقط وقوله كما
 سيأتي في أي في قوله وناس ذكر بعدها (قوله ويعد بالمقصر) أي اذا وجد الماء بعد صلاته والمراد
 بالمقصر من قصر عن الطلب المأمور به في قوله سابقة طالبا لا يشق به وقوله في الوقت أي المختار قال
 للهدال ذكرى أي في الوقت المتقدم ذكره في قوله فالأيسر أول المختار (قوله ان لم يعد) أي سواء
 ترك الاعادة ناسيا او عامدا وان كانت المسئلة مفروضة في المقدمات وابن الحماجب في النسيان لكن
 الظاهر ان العامد كذلك كما ذكره في التوضيح انظر بن (قوله تصريح بعمالم التزام) أي لان
 كل من طلبت منه الاعادة في الوقت تصح صلاته ان لم يعد وانما يصح بذلك للرد على ابن حبيب
 القائل ان تارك الاعادة في الوقت ولو نسي ان يعد ابدأ وجوبا ولعل وجهه انه صار كالخالف لما أمر به
 فهو قوب بطلب الاعادة ابدأ ولم ير النسيان عذرا يسهط عنه التقريب (قوله فصلها) أي ينفسها
 بالتخيل (قوله كواجده بقربه حاصله انه اذا كان في محل وجزم بوجود الماء في اوطن ذلك او شك
 في وجود الماء به ثم انه طلبه طالبا لا يشق به فلم يجده فتيمم وصلى ثم وجد الماء بعد صلاته بقربه بان
 وجدته بالمحل الذي طلبه فيه طالبا لا يشق به فانه يعد في الوقت اما وترك الطلب وتيمم وصلى ثم وجدته
 فانه يعد ابدأ بالطلبان التيمم وكذا ان طلبه ولم يجده فتيمم ثم وجد الماء قبل صلاته فان التيمم يبطل
 فان صلى به اعاد ابدأ (قوله اورحله حاصله انه اذا جزم بوجود الماء في رحله اوطن ذلك او شك فيه
 فطلبه في رحله فلم يجده فتيمم وصلى ثم وجد الماء بعد صلاته في رحله فانه يعد في الوقت قال عجم

وشمل قوله اورحله من نسي الماء ومن جهله كما اذا وضعت زوجته في رحله ولم يعلم بذلك وليس هذا
بتكرار مع قوله وناس ذكر بعدها بالنسبة لصوره النسبية لان هذا فيمن طلب وقصر في الطلب فلم
يقف على عين الموضع الذي وضع فيه وما سألني لم يحصل منه طلب أصلاً وانما تذكر بعد الفراغ قاله
شيخنا في الحاشية (قوله فان وجد غيره فلا اعادة تبع الشارح في هذا الكلام عبق قال بن
وفيه نظر بل الذي في النص انه يعيده مطلقاً وان وجد غيره واجاب بعضهم بان المراد بقوله فلو وجد
غيره أي وجد ما لم يكن موجوداً حين الطلب بان طرأ سبب وجود مطار وحبى رقة فهذا لا اعادة فيه
اه كلامه أي وأما ما في النص من اعادة من وجد غيره فالمراد به غير موجود في المحل حين الطلب
(قوله وان وجد غيره) أي غير الذي كان برحله بان طرأ سبب حبى رقة او مطر ثلاث صور وذلك
لان الماء الذي يجده بعد صلاته بقربه اورحله تارة لا يطالبه حين تيممه وتارة يطالبه واذا طالبه ولم يجده
وتيمم وصلى تارة يجده ما يطالبه وتارة يجد غيره (قوله حتى خاف خروج الوقت فتيمم الخ) ظاهره ان
من ضل رحله لا يتيمم حتى يضيئ الوقت وليس كذلك بل ظاهر كلامهم ان من ضل رحله كما عدم الماء
فيه فصل فيه بين الأيس وغيره اه (قوله) وكذا انما يصح صورته انسان ما افرز بل يحل وتحقق
ان في موضع كذا من ذلك المحل ما لم يكن خاف على نفسه من اصابه اذا ذهب لذلك المحل وأيس
من زواله قبل خروج الوقت فتيمم وصلى ثم تبين له عدم ما خافه وأنه لم يكن على الماء لص ولا سبع فانه
يعيد في الوقت واستشكل كون الخائف مما ذكره معصراً مع انه لا يجوز ان تغرب بنفسه واجيب بانه
لما تبين عدم ما خافه وكان خوفه كلاً خوفاً كان عنده نقص في عدم تبينه (قوله ان تبين عدم
ما خافه قال طافى هذا القيد ذكره البساطي واعتمده عجم ومن تبعه ولم يذكره الشارح بهرام
ولا المذلف في التوضيح ولا ابن عبد السلام ولذا خالف فيه بعضهم اه بن (قوله) ومريض عدم
منه ولا قال ابن ناجي الا قرب انه لا اعادة مطلقاً على المريض الذي عدمه ما لا سواء كان لا يتكرر
عليه الا اخلون او كانوا يتكرر روع عليه لانه اذا لم يجد من يتناولها اياه انما ترك الاستعداد للماء قبل
دخول الوقت وهو مندوب اليه على ظاهر المذهب وذلك لا يضر فلا اعادة مطلقاً اه بن (قوله)
وراج قدوم مثله المتردد في الوجود اذا قدم كافي عبق تبعا لان فرحون لكنه رده بن بانه غير
صحيح اذا متردد في وجود الماء لا يعيد مطلقاً سواء تيمم في وقته او قدم كائن عليه في الشامل والتوضيح
وذكره ح أيضاً (قوله ولذا اخره عن القيد) أي وهو قوله قدم (قوله فلا يعيد مطلقاً)
أي سواء تيمم في وقته او قدم ثم وجد الماء بعد الصلاة وقوله على المعتمد قد علمت ان مقابله ما ذكره
عبق (قوله) يعيد ابدأ وذلك لاطلاق تيممه بمجرد تذكره فيها (قوله فيعيد في الوقت) أي
الاختصاص (قوله) وتيمم على مصاب بول) أي فانه يطلب باعادة تلك الصلاة تدبياً في الوقت
وظاهر أقوال اهل المذهب واطلاقاتهم انه يطلب بالاعادة في الوقت مطلقاً أي سواء وجد ما طار حال
تيممه عليه او لم يجد الا انه اذا لم يجد غيره يكون كعدم الماء والصعيد لان طهارة الصعيد واجبة
والنجس معدوم الطهارة فلا يطلب ح بالتيمم به فان تيممه ووجد الطاهر في الوقت اعاد ما قال
عجم محل اعادة التيمم على مصاب بول اذا وجد حال التيمم عليه طاهر او لا فلا اعادة ففيه نظر كما
علمت انظر طيفي (قوله وأول بالمشكوك) يحتمل أن المراد أول كلاًه بالمشكوك في اصابته
النجاسة أي هل خالطته نجاسة أو لا فلو تحققت الاصابة لا عا د ا كمال قال الشارح وعلى هذا فيكون
اشارة لتأويل ابن حبيب واصبح وعلى هذا التقرير درج البساطي وتوابن مرزوق ويحتمل ان المراد
بالمشكوك ما لم تظهر فيه عين النجاسة مع تحققي اصابته له وأما اذا ظهرت فيه عين النجاسة لا عا د ا

وعلى هذا فيكون إشارة لتأويل أبي الفرج لكن بعد اعادة المصنف لتأويل أبي الفرج مع مقابلة
المشكوك بالحقق لانها تقتضي ان المراد الثالث في الاصابة ولذا جعله الشارح كغيره على تأويل ابن
حبيب واصبغ وقوله وبالحق الخ هذا التأويل للقاضي عياض (قوله مراعاة الخ) هذا من
باب مراعاة الخلاف وليس فيه تقليد بمجتهد لمجتهد اخر الذي هو منوع (قوله وظاهره انه لا فرق
الخ) أي خلافا لقول ابن حبيب واصبغ ان علم باصابة النجاسة لما يتيم عليه حين التيمم اعاد ابدأ
وان لم يعلم بذلك حين التيمم بل جهل ذلك او شك ثم علم بعد التيمم اعاد في الوقت (قوله قبل التيمم)
متعلق بقوله فتحق (قوله وان المراد بالوقت) أي الذي تطلب فيه الاعادة (قوله أي كره)
على هذا جعل ابن رشد قول المدونة يمنع وطء المسافر وتقبيله لعدم ما يكفيهم بما قال طافي وهو المعتمد
واستشكل ما ذكره المصنف من المنع يجوز السفر في طريق يتيقن فيه عدم المساطلة للمال ورعى
المواشي واجيب بالفرق بين تجويز ترك مقدور عليه قبل حصوله والمنع منه بعده والمقدور عليه الذي
جوزوا تركه قبل حصوله هو الطهارة المائية وحاصله ان الطهارة المائية في المسئلة المعترض بها
غير حاصلة بالفعل فلذا جاز تركها وفي مسئلة المصنف حاصلة بالفعل فلذا منع تركها (قوله من
ذكر اواني فيقع الرجل من تقبيل زوجته والمرأة من تقبيل زوجها) (قوله وكذا غيره) أي وكذا
يمنع بمعنى يكره غير التقبيل من فاقض الوضوء كإخراج الریح والبول والغائط والمسهل (قوله
الأن يشق عليه) أي عدم ذلك الغير كان يشق عليه عدم إخراج الریح والبول فان شق حاز
إخراجه ولا كراهة (قوله كذلك) أي يمنع ذكر الأواني وكذا إخراج المني بغير جماع كما يشق
ولا يجوز للزوج الجماع اذا كان ماهر او عادما للماء ولا يجوز للزوجة ان تمكث من نفسها (قوله
ولو عادما ماء) أي والحال أن ذلك المعتدل عادم للماء بان كان صلى قبل الجماع بالتيمم (قوله
ينشأ عنه ضرر) أي ببدنه أو خوف العنت وقوله فيجوز الجماع أي ويجوز لها أن تمكث من نفسها
ويتنقلان للتيمم وقول المصنف الاطول راجع لمجماع معتدل لاله بالماء قبله وهو التقبيل لانه لا يتصور
ضرر بتركه للتقبيل وايضا الجماع فيه انكسار الشهوة وتسكين ما عنده بخلاف التقبيل فانه يهرك
الشهوة ويجهها (قوله وان نسي احدى الخمس الخ) أي وان نسي احدى الهاريات صلى ثلاثا
كل صلاة يتيمم وان نسي احدى الميكتين صلى اثنتين كل صلاة يتيمم وهذه المسئلة مستفادة من قوله
سابقا لا فرض آخر (قوله وقدم ذو ماء مات ومعه جنب حي) أي في غسل الميت صاحب الماء
ويتيمم الجنب الحي (قوله لكان أحق به) أي من الميت فيتم الميت ويغتسل بالماء صاحبه
الجنب الحي (قوله التحوف عطش استثناء منقطع وينبغي ان يكون مطلق الحاجة من عجن
وطبخ مثل العطش كذا في كبير خش (قوله فيقدم الجنب) أي في الغسل بذلك الماء ويتيمم
الميت (قوله ضمن قيمته) فيؤديه الورثة الميت حال ان كان مليا وتبع بها ذمته ان كان
معدوما ولا يرد على هذا قول المصنف في مسئلة المضطر لانه له الثمن ان وجد أي فان لم يوجد
فلا يتبع بشئ لان ذلك في المضطر وهذا أخف منه وأورد على قول المصنف ضمن قيمته بان الماء مثلي
فيكون مقتضاها مثل لا القيمة واجيب بانا لوضعنا المثل لكان اما بموضعه وهو غاية المخرج
لا التزامه باصا الماء لذلك المثل واما موضع النجاسة أي عند القدمين بياضها فاقض بحكم وقد لا يكون
له قيمة فيه فيكون غسبا على الورثة فان تكتب حالة وسطى لا ضرر فيها على أحد وهي لزوم القيمة يحمل
أخذها (قوله وتسقط صلاة وقضاؤها الخ) ظاهره امكان إمساؤه للارض او لا وانما سقط عنه
الاداء والقضاء لان وجود الماء والصبر يطرأ في وجوب ادائها وقد عدم وشرط وجوب القضاء

تعلق الاداء بالقاضى وما ذكره المصنف قول مالك وقال اصيبغ بفضى ولا يؤذى لان القضاء فرع عن
تعلق الاداء ولو غير القاضى اى ان وجوب القضاء فرع عن تعلق الخطاب بالاداء ولولو غير القاضى
من الناس وانما كان لا يؤذى لان وجود الماء والاصيد شرط في وجوب الاداء وقد عدم وقال اشهب
يجب الاداء فقط نظر الى ان الشخص مطلوب بما يمكنه والاداء يمكن له وقال ابن القاسم يجب الاداء
والقضاء احتياطاً وقال القاسمى محل سقوها اداء وقضاء اذا كان لا يمكنه الاعاء للتييم كالمحبوس
يمكن مبنى بالآجر ومفروش به فان امكنه الايمان كالمربوط ومن فوق شجرة وثخته سبع مثلاً فانه
يؤمى للتييم الى الارض بوجهه ويديه ويؤذيها ولا قضاء عليه (قوله كمصوب الخ) اى وكراكب
سقيته لا يصل للماء (قوله اوفوق شجرة) اى والحال انه لا يمكنه التيمم عليها والاتييم عليها
وصلى بالاعاء فان دفع ما يقال قد تقدم ان المعتقد جواز التيمم على الخشيش او الخشب عند عدم غيره
وحينئذ فكيف يعد من كان فوق الشجرة وثخته سبع عادماً للصعيدا ويقال ان الشارح بئى كلامه
هنا على ما مر للمصنف من عدم صحة التيمم على الخشب

(فصل في المسح على الجبيرة) لما كان المسح عليه ارضية في الظاهر المائية والترابية ناسب
تأخير هذا الفصل عنها (قوله ان خيف الخ) المراد بالخوف هنا العلم والظن وقوله غسل جرح
اى في اعضاء الوضوء ان كان محدثاً حدثنا اصغرا وفي جسده ان كان محدثاً حدثنا اكبر ومثل الجرح
كما قال الشارح المحل المألوم من رمدا وامل او نحو ذلك (قوله اسم للجرح) اى الجرح (قوله
وليس بمراد هنا) اى لان المصدر لا يمسح (قوله اى كالحوف المتقدم فيه الخ) اى فيقال هنا
ان خيف بغسل الجرح مرض اوز يادته او تأخر برءه ولا يكتفى بجرح الخوف بل لابد من استناد الى سبب
كأخبار طبيب او تجربة او اخباره وافق له في المزاج (قوله مسح) اى ذلك الجرح مباشرة (قوله
مرة) اى وان كان ذلك المحل الجرح يغسل ثلاثاً (قوله ان خاف هلاكا) اى بغسله (قوله
والافندبا) اى والابان خاف بغسله مرضا غير شديد كان المسح منه دوا وما ان خاف بغسله مجرد
المشقة فلا بد من غسله ولا يجوز المسح عليه فجرد المشقة لا يعتبر (قوله وفسرها ابن فرحون الخ)
الاولى ما قاله اللقاني في تفسيرها من انها ما يطيب به الجرح كان درورا او اعدا او غير ذلك (قوله
ويعها بالمسح) اى واذا مسح على الجبيرة فانه يعها بالمسح (قوله على الرمد) اى او الجرح
(قوله ان يضعه) اى ان يضع ماذ كرم الدواء والخزقة على الرمد والجرح (قوله ولا يرفعه)
اى ماذ كرم الدواء والخزقة اى ولا يرفعه من على الجرح والعين بعد المسح عليه حتى يصل (قوله
ثم عصابته) هو بكسر العين لان القاعدة انه اذا صبغ اسم على وزن فعالة لم يصبغ على الشي نحو
العصاة فهو بالكسر كما نقله الشهاب الخفاجى في حواشى البيضاوى عن الزجاج (قوله التى تربط
اى وهو الذى تربط فوق الجبيرة (قوله وكذا ان تعذر حلها) اى وكذا يمسح على العصابة اذا كان
يقدر على المسح على الجبيرة ولكن تعذر حل العصابة المربوطة عليها (قوله ولو تعددت العصاب اى
فانه يمسح عليها وهذا بالغنى في قوله ثم عصابته (قوله والام تجزء) اى والابان امكنه المسح على
ما تحت فليجزءه المسح فوق ما قدر عليه عبد الحق من كثرة عصابته وامكن مسح اطفالهم تجزءه على ما
فوقها (قوله اى كمسحه على فصد) اى كما يجوز مسحها على فصد ثم جبرته ثم عصابته فالفصد مثل
الجرح فان لم يستطع غسله بان خاف بغسله مرضا اوز يادته او تأخر برءه فانه يمسح عليه فان لم يستطع
المسح عليه مسح على جبيرته فان لم يستطع مسح على العصابة (قوله ومرارا بالجرح عطف على فصد)
اى كما يجوز المسح على فصد وعلى مرارة ان لم يستطع غسل ما تحتها من الظفر (قوله ولومن غير مباح)

أى كبراة خنزير وسواء تعذر نزعها أولا (قوله وعلى قرطاس صدغ) أى وكما يجوز المسح على قرطاس يلقى على صدغ لصداع حيث كان لا يستطيع غسل الصدغ (قوله وءامة) أى وكما وز المسح على عمامة خفيف بنزعها رأت أس أى بان جزم أو ظن حدوث مرض فيها وزيادته أو تأخره (قوله كالقلنسوة) أى وهى العاقية وقوله ان لم يقدر على مسح ما بهى ملفوفة عليه أى فان قدر على ذلك تعين نفضها والمسح على ما بهى ملفوفة عليه وهذا حيث لم يتضرر بنفضها وذهب رأت المسح عليها مطلقا كما قال شيخنا (قوله وكل وجوب على العمامة على المعتمد حاصله أنه اذا كان يمكنه مسح بعض الرأس فقط وقيل مسح عليه فقط ويقتصر عليه ولا يستحب له التكيل على العمامة وقيل باستحباب التكيل عليها والآن ضعيفان والمعتمد ما قاله الشارح من وجوب التكيل عليها مقابل المعتمد قوله ان كما علت (قوله وبعضهم) أى كالأمامة الخرشى (قوله على أنه معطوف على جبرية) أى وفيه نظر لانه يفيد أن المراتة ليست من الجبرية مع أنها منها (قوله وما تقدم من المسح) أى من ترخيص المسح (قوله بل وان يغسل سواء كان من حلال أو من حرام لان معصية الزنا قد انقطعت بوقوع الغسل المرخص فيه المسح وهو غير متلبس بالمعصية ولا داخل فيها فلا تقاس على مسئلة العاصي بسفوه فلا يقصر ولا يطر (قوله نزلة هو بفتح النون) كما قال شيخنا والمراد من برأسه ذلك والحال أنه جنب (قوله أو بلا طهر) أى بل وان وضعها من غير طهر (قوله وان انتشرت أى هذا اذا كانت العصابة قد راحل المملوم بل وان انتشرت العصابة وجاوزت محل الام وقوله للضرورة أى لان انتشارها من ضروريات الشدوم لوازمه (قوله ثم ذكر شرط المسح) أى على المألوم وغسل ماواه (قوله ان صح جل جسده حاصل ما ذكره المصنف خمس صور اثنان يغسل فمهما التحج ويمسح على الجرح وثلاث يتيم فيها فلو غسل التحج والمألوم فى الجميع اجزا وهو قوله وان غسل اجزا وأما لو غسل التحج ومسح الجرح فى الصور الثلاث الأخيرة التى يتيم فيها فانه لا يجوز به ذلك الغسل ولا بد من التيم أو غسل الجميع كفى عقبى وهو الظاهر من قول المصنف ففرضه التيم يمكن نقل ح. عن ابن ناجي الاجزاء فائلا نص عليه المازرى وصاحب الذخيرة (قوله والمراد به) أى بجسده (قوله والمراد) أى بأعضاء الوضوء وقوله أعضاء الفرض أى الاعضاء التى غسلها فرض (قوله بدليل المقابلة) أى مقابله الجبل بالاقبل (قوله والحال أنه لم يضر غسله) أى والحال ان غسل التحج فى صورتين لا يضر الجرح (قوله والا ففرضه الخ) أى والا بان يضر غسل التحج للجرح والموضوع انه صح جل جسده واقبله فاذا كانت الجراحات فى يديه وكان غسل التحج يضر يديه لتناول الماء بهما اتيم حينئذ (تنبيه) محل كون فرضه التيم عند الضرر اذا كان غسل كل جزء من اجزاء التحج يضر بالجرح وأما اذا كان بعض التحج اذا غسل لا يضر بالجرح وبعضه اذا غسل يضر فانه مسح ما يضر ويغسل ما لا يضر ولا يتيم كما قال شيخنا فاذا كان المرض بعينه وكان غسل باقى وجهه يضر بعينه وغسل يديه ورجليه لا يضر بهما فانه مسح بقية وجهه وبكلى وضوءه ولا يتيم (قوله أى الفرض له) أى وليس المراد فافرض عليه بدليل قوله وان غسل اجزا (قوله كن عتبه الجراح) أى كن عت الجراح جميع جسده وتعذر الغسل فانه يتيم (قوله كان قل جدا) أى كما أنه يتيم اذا قل صحح جدا كيد أو رجل ولولم يضر غسل ذلك التحج بالجرح (قوله ذا لثانته لاحكم له) أى فكان الجراحات عت جميع الجسد (قوله وان غسل اجزا) أى وان تكلف من فرضه الجمع بين المسح والغسل فى الاولين أو فرضه التيم فيما عداهما وغسل الجميع المألوم وغيره اجزا لثانته بالاصل كصلاة من ابج له الجلوس قائما (قوله وغسل الجرح) أى مع التحج

الذي لا يضر غسله الجرح (قوله وان تعذر مسحها) هذا مذهبهم قول المصنف فيما سبق ان خيف غسل جرح كالتيمن مسح لان معناه ان خيف غسل جرح وقدر على مسحه بدليل قوله مسح والحاصل ان الجرح اما ان يقدر على مسحه او لا فالاول تقدم الكلام عليه والثاني وهو ما اذا تعذر مسحها اما ان يكون في اعضاء الوضوء او لا يكون فيها وقد اشار له المصنف بقوله وان تعذر مسحها الخ (قوله وان تعذر مسحها) أي بكل من الماء والتراب والحال انه لا جبرية عليها لتأهبا بها او كانت لا تثبت لتكون الجرح تحت الماسن او لا يمكن وضعها لتكون الجرح باشغار العين ومفهوم قوله تعذر مسحها بكل من الماء والتراب انه لو تعذر مسحها بالماء خاصة وامكن مسحها بالتراب والفرض انها باعضاء يتيممها فانه يتيمم عليها ولو من فوق حائل لان الطهارة الترابية الكاملة خير من المائية الناقصة كذا في عبق و خش (قوله الوجه واليدن) أي للمرفقين كما قال ح والجيز لان هذا هو المطلوب مسحه في التيمم ولانه اذا ترك من الكوعين الى المرفقين اعاد في الوقت والذي اختاره عج و عبق ان المراد باعضاء التيمم الوجه واليدن للكوعين فلو كان الجرح في ذراعه وتعذر مسحها فانه يتركها ويتيمم على ما قال ح وتجري فيه الاربعة الاقوال الانية في المتن على ما قال عج واختاره شيخنا ما قاله ح (قوله تركها) أي لانها كعضو سقط (قوله وتوضأ وضوءا ناقصا) أي بشرطين الاول ان يكون الوضوء ممكنا اما اذا لم يمكن لفقد الماء ولعدم القدرة على استعماله فهل تسقط عنه الصلاة او يأتى يتيمم ناقص ولا تسقط عنه الصلاة وهو ما استظهره ابن فرحون الثاني ان يكون غسل الصحيح لا يضر بالجرح فان اضر به فانظر هل تسقط عنه الصلاة كعدم الماء والصعيد او يأتى يتيمم ناقص ولا تسقط عنه الصلاة واستظهره شيخنا فان كانت اعضاء التيمم كلها مألومة ولا يقدر على مسحها الا بماء ولا تراب والفرض ان غسل الصحيح يضر بالجرح سقطت الصلاة عنه كعدم الماء والصعيد (قوله والا بان كانت الجراح) أي التي تعذر مسحها (قوله اولها يتيمم) أي وهو قول عبدالحق وقوله لياتي بطهارة ترابية كاملة أي بخلاف لو توضأ كانت طهارته ناقصة لتركه الجرح لان الفرض انه تعذر مسحه بالماء ولا جبرية عليه لتأهبا بها ولعدم ثباتها (قوله ثانيها يغسل الخ) أي وهو لابن عبدالحكم وصاحب النوادر (قوله انما يكون عند عدم الماء او عدم القدرة على استعماله) أي والماء هنا موجود وقادر على استعماله بالنسبة لغير الجرح (قوله ثالثها) أي وهو لابن بشير (قوله لان الاقل تابع للاكثر) أي فكان الجسد كله قد عظمته الجراح (قوله ورابعها هو لبعض شيخ عبدالحق وقوله يجمعهما أي التيمم وغسل الصحيح سواء قلت الجراحات او كثرت (قوله ويتيمم للجرح) أي لاجله فلو كان يخشى من الوضوء مرضا ونحوه فانه يكتفي بالتيمم كما قال ابن فرحون وكذا يقال على القول الثاني (قوله ويقدم المائية) أي ويقدم الطهارة المائية الناقصة على الطهارة الترابية والظاهر انه على هذا القول يفعلها لكل صلاة ولو لم يحصل منه ناقص لا للصلاة الاولى فقط كذا قال عج وذلك لان التيمم لا بد من فعله لكل صلاة وهو هنا جزء من الطهارة ومجرد فراغه من الصلاة بطلت الطهارة بطلان جزئيا فيجب تعديد الهيئة الاجتماعية بتمامها والذي في بن ان الظاهر انه انما يفعلها للصلاة الاولى وما غيرها فلا يعيد الا التيمم اذ لا وجه لاعادة الوضوء حيث لم يحصل ناقص (قوله وان نزعها) أي الامور المحالة من جبرية وعصابة ومرارة وقرعاس وعمامة بعد المسح عليها وان في قوله وان نزعها شرطية وجوابها محذوف تقديره ردما ومسح واما قوله قطع وردما ومسح فهو جواب ان في قوله وان كان السقوط صلاة ويحتمل ان قوله قطع جواب للمبالغ عليه وقوله وردما ومسح جواب ما قبل المبالغة وما بعده وهذا

الاحتمال اولى لان الاصل عدم الحذف (قوله لدواء) لا مفهوم له بل لوترعها عدا ونسيانها فالحكم واحد وهو انه بردها ويصمغ عليها ولذا قال الشارح لدواء مثلا (قوله ان لم يكن) اى السقوط بصلاة (قوله ومسح) اى ما كان مسحا عليه او لامن الجبيرة او العصابة او الماراة والقرطاس او العمامة (قوله ان لم يطل الزمن) اى زمن تأخير المسح سواء كان التأخير عدا ونسيانا (قوله نسيانا) اى لا عدا فقبل الطهارة والحاصل انه ان اخر المسح حرم على حكم الموالاة في الوضوء من كونه بنى بنية ان اخرنا بيا مطلقا اى طال الزمن او قصروا ان اخرنا عدا بنى عند القرب من غير نية وان طال ابتداء طهارته من اولها (قوله كراس في جنبه) اى رجل في وضوءه فاذا كان على واحدة منهم ما جبيرة ومسح على رجله في الوضوء او على رأسه في الغسل ثم صح فانه يغسل الرأس او الرجل (قوله كعصا خذن) اى في وضوءه او غسل فاذا كان الصمغ ما لو عليه جبيرة مسح عليها في الغسل او الوضوء ثم صح فانه يصمغ الصمغ بعد ذلك اى وكسح راسه في غسل كالأغسل ومسح على العروة ثم قدر على مسح الرأس دون غسلها فانه يصمغ راسه ولو قال المصنف وان صح فعل الاصل كان اخصر واشمل لشمله للاذنين والراس في الغسل وان صح وهو في صلاة قطع وغسل او مسح (قوله وبني بنية الخ) اى ومسح متوض راسه فورا فان تراخى بنى بنى بنية الخ (قوله واما ان لم يكن الخ) اى واما ان برأ الجرح وما في معناه والحال انه لم يكن على طهارته (قوله والمحل اى المالم الذى كان يصمغ عليه) (قوله وجميع الاعضاء) اى اعضاء الوضوء (قوله واندرج المحل) اى الذى كان مالموا في ذلك (تنبيه) فهم من قوله وان نزعها لدواء الخ ان الجبيرة لو دارت بان زالت على محل الجرح مع بقاء العصابة عليه ليس حكمها كذلك والحكم انه باقى على طهارته ولا يطلب بالمسح عليها وطلب بردها لاجل الدواء لاجل ان يصمغ عليها فان زالت العصابة عن محل الجرح بطل المسح عليها ولو رد هاسر يعاها هو الصواب واما قول عبق بطل المسح عليها ان لم يرد هاسر يعاها فان رد هاسر يعا فلا يرد المسح فغير صواب كما قال بن وشيخنا في حاشيتهم *

(فصل في الحيض)*

(قوله دم كسفرة أو كدرة) قال ابن مرزوق يحتمل أن يكون تمثيلا للدم بما هو من اقاربه الداخلة تحته وحينئذ فيكون من التمثيل بالاخفى منه به على ان ما فوق الصفرة والكدرة من الدم الاحمر الغافى احرى بالدخول في التعريف ويحتمل ان يكون مسمى الدم عنده انما هو الاحمر الخالص الحمرة وغيره من الاصفر والا كدر لا يسمى دما فيكون من تشبيه حقيقة بأخرى على عادته والاحتمال الاول هو ظاهر التذيب والمجالب والثاني ظاهر التلقين والباجى والمقدمات وما ذكره من أن الصفرة والكدرة حيض هو المشهور ومذهب المدونة سواء رآتهما في زمن الحيض أولا بان رآتهما بعد علامة الطهر وقيل ان كانا في أيام الحيض غيض والا فلا وهذا ابن الماجشون وجعله المازرى والباجى هو المذهب وقيل انهما ليسا بحيض مطلقا حكاه في التوضيح وعلى الاحتمال الثاني يقال انهما الضعيفان بالخلاف فيهما عن الدم المتفق على كونه حيا ضاهيهما به ولم يعطيهما عليه بحيث يقول دم لوصفة أو كدرة لان ظاهر العطف المساواة بخلاف المشبه فانه لا يقوى قوة المشبه به فاندفع قول الشارح وكان الاولى الخ (قوله تعلمه صفرة) اى في كونه تعلمه صفرة فهو بيان لوجه التشبه (قوله نثى كدر) اى ليس بأبيض خالص ولا اسود خالص بل متوسط بينهما (قوله ليس على الوان الدماء المراد بالالوان انواع والمراد بالدماء الدم الاحمر) اى ليس مما لا نوع من انواع الدم الاحمر الخالص الحمرة فالدم الاحمر نوعان قوى الحمرة وضعيفا وكان الاولى ابدال الدم بالدم لان الانواع

انما هي للفرد الان يقال ان الاضافة بيانية (قوله ولا غير ذلك) أي كالعلة والفساد مثل دم الاستحاضة فان خروجه بسبب علة وفساد في البدن (قوله ومن هنا) أي من أجل اشتراط الخروج بنفسه في الحيض (قوله ان ما خرج بعلاج) أي كشرية (قوله لا تبرا به من العدة أي لا يحصل به برأتها وخروجها من قولها ولا تحل أي ولا تحل بسببه للازواج وهذا عطف لازم على ملزوم وانما قال المتوفى الظاهر انما لا تحل به المعتدة ولم يحزم بعدم حلها لاحتمال ان استحالة لا يخرجها عن الحيض كاسهال البطن فانه لا يخرج المخارج عن كونه حائضا (قوله قال المصنف) أي في توضيحه (قوله على بحثه أي استظهره (قوله وانما قال على بحثه الخ هذا الكلام لعج قصده ببيان وجه تقييد المصنف بقوله على بحثه ولم يطلق (قوله وقد يقال الخ) هذا اعتراض من بعض الاشياخ على عج حيث قال الظاهر في نفسه أي بقطع النظر عن بحث المتوفى تركه ما وقضاؤهما وحاصله اننا نسلم ان هذا هو الظاهر لان هذا اشك في المانع وهو لغو وحينئذ فالظاهر فعلهم الاحتمال كونه غير حيض فلا يفوت الاداء في الوقت وقضا الصوم احتياطا لاحتمال انه حيض (قوله وانما توقف أي المتوفى في تركها الصلاة والصوم (قوله فانما هو في عاداتها) أي الحيض ثمانية ايام الخ وحاصله ان كلام ابن كنانة في استعمال الدواء لاجل تجليل الطهر من الحيض (قوله فواقع لعج) أي من اعتراضه على المتوفى بأن توقفه قصوره منه واستدلاله بما في السماع وبكلام ابن كنانة من ان وجود الدم بدوا يحكم له بحكم الحيض سهو منه قال بن نص السماع كافي ح سئل عن امرأة تريد العبرة وتخاف تجليل الحيض تشرب شرابا لتأخير الحيض قال ليس ذلك بصواب وكرهه قال ابن رشد انما كرهه مخافة ان تدخل على نفسها ضررا بذلك في جسمها اه وفي البيان ايضا قال ابن كنانة يكره ما بلغني انهن يصنعن ما يتجمل به الطهر من الحيض من شراب أو تعالج ابن رشد كرهه مخافة ان يضر بها قال ح فعلم من كلام ابن رشد انه ليس في ذلك الا الكراهة خوفا من ضرر جسمها ولو كان ذلك لا يحسم له الطهر ليدنه ابن رشد خلافا لابن فرحون اه فانت ترى السماع المذكور وكلام ابن كنانة يدلان على تأخير الدم عن وقته بدوا أو رفعه بعد حصوله بدوا وفي كل منهما تنكون المرأة طاهرا خلافا لابن فرحون وليس فيما تعرض أسئلة وجوده بدوا كان عه عج ولذا لم يذكر فيها ح الا كلام المؤلف وكلام شيخه اه كلام بن والحاصل ان للمرأة اما ان تستعمل الدواء لرفع الحيض عن وقته المعتاد في هذه يحكم لها بالطهر في الوقت المعتاد الذي كان يأنيافيه وتأخرته وهذه مسألة السماع واما ان تستعمل الدواء لاجل تجليل الطهر من الحيض كما لو كانت طائها يأنياف الدم ثمانية ايام فاستعملته بعد ثمانية ايام فانه قطع في هذه يحكم لها بالطهر بعد انقطاعه وهذه مسألة ابن كنانة واما ان تستعمل الدواء لاجل تجليل نزول الحيض قبل وقته وهذه مسألة المتوفى التي استظهر فيها ان النازل غير حيض وانما طاهر (قوله او ثقبه ظاهره) ولو كانت تحت المعدة وانسد الخرجان وهو كذلك (قوله وسئل النساء في بيات الخمسين) أي كما انهن يستلن في المراعاة التي راهقت البلوغ وقاربة وهي بنت تسع الى ثلاثين عشر فان جزم أن شكك بكن فهو حيض والا فلا واما من زاد سنها على ذلك الى الخمسين فيقطع بأنه حيض (قوله الدفقة هو بالغاء والقاف الشيء الذي ينزل في زمن يسير (قوله وكلاهما صحيح أي وان كان المعنى مختلفا لان الدفقة بالغت أهم من الدفقة بالضم لان الدفقة بالضم معناها الشيء النازل في زمن يسير واما بالغت فمعناها النازل مرة واحدة تنزل في زمن يسير أو كثيرا فاذنزل الدم واستمر في زمان متطاوّل قيل له دفقة بالغت بالضم (قوله والاول) أي وهو المضموم اولى لعلم الثاني منه بطريق

الأولى ان قلت بل الاول متعين لان المرة صادقة بانقطاعه وباستمراره كثيرا وهذا لا يصح ارادته لانه
 انما يبلغ على المتوهم قلت الاغبان قرينة تدل على انقطاع المرة لاستمرارها الذي لا يصح ارادته
 (قوله ولا حد لا كثره) أي باعتبار الخارج فلا يجد برطل او اكثر (قوله وهذا) أي عدم
 تحديده باعتبار الخارج (قوله حسب ذلك يوم دم) أي حتى تكمل الخمسة عشر يوما وما جاء بعد
 ذلك فهو دم علة وفساد (قوله فانه نصف شهر لبتداء وغيرها) أي وحينئذ فاذا عودها الدم قبل
 نصف الشهر والحال انها بلغت أكثر حيضها من مبتدأة ومعتادة فانها تلي ذلك الدم ولا تترك العبادة
 لاجله (قوله لانها تتقرر بالمرّة) أي لان العادة تتقرر بالحصول مرة (قوله ثلاثة استظهارا)
 أي ولو لم يعقب حيضها انه دم استحضاسة بأن ميزت بخلاف المستحضاسة كلباني (قوله فان
 اعتادت خمسة أي بأن أنها الدم خمسة ايام ولا (قوله مكثت أحد عشر) أي لاستظهارها على
 أكثر عاداتها وهي القانية بثلاثة ايام ولا تستظهر على خمسة التي هي عاداتها الأولى ولو كانت أكثر
 وقوعا (قوله مكثت أربعة عشر) أي لاستظهارها على عاداتها الثلاثة وهي الأحد عشر بثلاثة ايام
 لانها أكثر عاداتها وهي الخمسة والغاية والأحد عشر (قوله ما لم تجاوزه) أي ما لم تجاوز بالايام
 الثلاثة نصف شهر أي تزيد عليه (قوله فيومان) أي تستظهر بهما (قوله ومن اعتادته)
 أي نصف الشهر (قوله ثم هي بعد الاستظهار) أي ان استظهرت على أكثر عاداتها وقوله وابلوغ
 نصف الشهر أي اذا لم تستظهر بأن كانت معتادة لنصف الشهر (قوله طاهر حقيقة هذا مذهب
 المدونة وقيل طاهر حكما عليه فيمنع وطهها واطلاقها ويحبر مطلقها على رجعتها ونسوم وتصل وتغتسل
 بعد الخمسة عشر يوما وتقضي الصوم وجوبا ولا تقضي الصلاة لا وجوبا ولا نذبا لانها ان كانت طاهرة
 فقد صلتها وان كانت حائضا لم تخطأ بها (قوله ظنية) أي لا قطعية والامتناع في الحيض
 من الحمل (قوله واكثره محامل) أي سواء كانت مبتدأة ومعتادة (قوله بعد دخول
 ثلاثة اشهر) أي وليس المراد بعد مضي ثلاثة اشهر بدليل قوله وهل ما قبل الثلاثة الخ (قوله
 النصف) أي نصف شهر (قوله ونحوه خمسة ايام) أي فالجملة عشرون وحاصلها ان الحمل اذا
 حاضت في الشهر ثالث من جملة اوفى الرابع اوفى الخامس منه واستمر الدم نازلا عليها كان أكثر
 الحيض في حقها عشرين يوما وما زاد على ذلك فهو دم علة وفساد (قوله وفي ستة الخ) حاصلها ان
 الحمل اذا حاضت في الشهر السابع من جملة الاو الثامن والتاسع منه واستمر الدم نازلا عليها كان أكثر
 الحيض في حقها ثلاثين يوما وما اذا حاضت في الشهر السادس فظاهرا المدونة ان حكمها حكم ما اذا
 حاضت في الشهر الثالث وخالف في ذلك جميع شيوخ افرقية فرأوا ان حكم الستة اشهر حكم ما بعدها
 لا حكم ما قبلها وهذا هو المعتمد وكلام المصنف قابل للعمل على كلام الشرح بأن يقال وفي دخول
 ستة كما قال شارحنا وقابل للعمل على كلام المدونة بأن يقال وفي مضي ستة كما قال عقب وقد علمت
 ان المعتمد خلاف ظاهرها (قوله تمكث عاداتها والاستظهار على التحقيق) أي وهو الذي
 اختاره ابن يونس كما في التوضيح وح ونص ابن يونس الذي ينبغي على قول مالك الذي رجع اليه
 ان تجلس في الشهر والشهرين قدر ايامها والاستظهار لان الحمل لا يظهر في شهر ولا شهرين فهي
 محمولة على انها حائل حتى يظهر الحمل ولا يظهر الا في ثلاثة اشهر اه وخلاف التحقيق قول عقب تبعا
 لعمج او كالمعتادة تمكث عاداتها لكن بغير استظهار ولا دليل لعمج في قول المدونة ما عابت ما السكا قال
 في الحمل تستظهر بثلاثة لا قدما ولا حديثا لان كلامها في ظاهرة الحمل وهذه ليست كذلك لقول
 ابن يونس انها محمولة على انها حائل انظر بن (قوله قولان) الاول منها قول مالك المرجوع عنه

واختاره الأسياني وهو مني على أنه يلزمها ما يلزم المحامل بعلمها بالحمل بقريته كالوحم المعلوم عند النساء لظهور الحمل والثاني قول مالك المرجوع إليه واختاره ابن يونس وهو مني على أنه انما يلزمها ما يلزم المحامل اذا ظهر الحمل وهو انما يظهر في الثالث وما بعده وبعض الشيوخ رجع القول الاول وفي كلام ابن عرفة ما يشعر بترجيح الثاني فكل منهما قدر رجح ولكن الثاني ارجح (قوله وان تقطع طهر) اي لمبتدأة او لعادة او لحامل (قوله وتساويا) اي تساوت ايام الطهر وايام الحيض بان اناها الدم يوما وانقطع يوما وهكذا (قوله وانقصت) اي ايام الدم عن ايام الطهر بان اناها الدم يوما وانقطع يومين وهكذا (قوله لا ايام الطهر) اي فلا تلقىها بل تلغىها او حينئذ فلا تلقى الطهر من تلك الايام التي في انشاء الحيض بل لا بد من خمسة عشر يوما بعد فراغ ايام الدم وما ذكره من كونها تلقى ايام الدم وتلغى ايام الطهر فهو امر متفق عليه ان نقصت ايام الطهر عن ايام الدم وعلى المشهور ان زادت او تساوت خلافا لمن قال ان ايام الطهر اذا تساوت ايام الحيض او زادت فلا تلغى ولو كانت دون خمسة عشر يوما بل هي في ايام الطهر طاهر تحقيقا وفي ايام الحيض حائض تحقيا بحض مؤتلف هكذا مدة عمرها ولا تلقى ولا تلغى وفائدة الخلاف تظهر في الدم النازل بعد تلقى عاداتها وخمسة وعشر يوما فعلى المعتقد تكون طاهرا والدم النازل دم علة وفساد على مقابله يكون حيضا (قوله ثم هي بعد ذلك) اي بعد تلغيقها ايام الدم على تفصيلها (قوله وتغتسل كلما انقطع عنها في ايام التلقى) اي لانها لا تدري هل يعاودها دم ام لا (قوله الا ان تظن انه يعاودها قبل انقضاء وقت الصلاة التي هي فيه سواء كان ضروريا واختياريا فلا تؤثر بالغسل قد تبع الشارح في هذا الكلام عبق قال بن وفيه نظر فقد صرح الحزولي والشيخ يوسف بن عمرو الزهري في شرح الرسالة بأنه يحرم تأخير الصلاة لرجاء الحيض واختلافها هل تسقط عنها اذا اخرتها وانما الحيض في الوقت وهو الذي للحزولي وابن عمرو ويلزمها القضاء وعليه الزهري وذهب اللخمي الى ان التأخير لرجاء الحيض مكروه فقط نقل ذلك ح عنه عند قوله في الصوم وبطرسفة قصر الخ ونقله ايضا المواق و ح في موضع آخر لكن الكراهة عند اللخمي مالم يؤد التأخير لخروج الوقت المختار والاحرم حينئذ فتيه عين ابقاء المصنف على اطلاقه اما على حرمة التأخير فظاهر واما على الكراهة فيكون قوله وتغتسل كلما انقطع اي ندبا عند رجاء الحيض ووجوبه في غير ذلك وادعت انها مأمورة بالغسل والصلاة كلما انقطع ولو علمت ان الحيض يأتيها في الوقت ظهر لك ان قول عبق بمسد قوله فلا تؤثر بالغسل فان اغتسلت في هذه الحالة ولم يأتها الدم فهل تعتد بغسلها اذا كانت بنية جازمة وبالصلاة ولا تعتد بهما فيه تردد كلام غير صحيح اه كلام ابن (قوله وتوطأ) اي على المعروف من المذهب خلافا لصاحب الارشاد حيث قال لا يجوز وطؤها (قوله والدم المميز) انما قدر الموصوف الدم للاحتراز عن المميز من الصفرة والكدره فانها لا تخرج بها عن كونها مستحاضة اذا اترلها كما قاله الشيخ اجدانزرقاني كذا في حاشية شيخنا (قوله لتبعيةهما للزواج) اي للاكل والشرب والحركة والبرودة (قوله حيض) اي اتفاقا في العبادة وعلى المشهور في العدة خلافا لاشبه وابن الماحشون القائلين بعدم اعتبارها في العدة (قوله فان لم يتميز فهي مستحاضة) اي باقية على انها طاهر ولو مكنت طول عمرها وتعد عدة المرتابة بسنة ايضا (قوله وكذا لو ميزت قبل تمام الطهر فهي مستحاضة) اي ولا عبرة لذلك التميز ولا فائدة له كما نقله ابو الحسن عن التوئسي (قوله ولا تستظهر على الامع) اي اذا ثبت ان الدم المميز بعد طهر ثم حيض واستمر ذلك الدم المميز نازلا عليها فانها

يمكن أكثر عاداتها فقط وترجع مستحاضة كما كانت قبل التمييز ولا تحتاج لاستظهار لانه لا فائدة
 فيه لان الاستظهار في غيرها قبل رجاء ان يتقطع الدم وهذه قد غلب على الظن استمراره وهذا قول
 مالك وابن القاسم خلافاً لمن الماسحون حيث قال باستظهارها على أكثر عاداتها (قوله ما لم يستمر
 الخ) اي ان عدم الاستظهار عند مالك وابن القاسم مقيد بما اذا تغير الدم الذي ميزته بعد ايام عاداتها
 ولم يستمر على حالته واما الاستمرار على حالته فانها تستظهر على أكثر عاداتها على المعتمد خلافاً لمن
 قال ان عدم الاستظهار عند مالك وابن القاسم مطلق غير مقيد بما ذكر (قوله وما معه) اي من
 السكره والصفرة (قوله اوقسه لاشكرك في نجاستها كما قال عياض وغيره ماء الفرج وروبوته
 عندنا نجس وقول صاحب التلقين والقرائي وغيرهما كلما يخرج من السيدتين فهو نجس نقله
 ح عند الكلام على المأدب والاسحاما وهي من انواع الحيض فقد قال ابن حبيب اوله دم وآخره
 قسه اه بن (قوله بل الخ) اي بل هي ابلغ حتى لمعتادة الجفوف كما عند ابن القاسم فهي عنده
 ابلغ مطلقا (قوله خلافاً لظاهره) اي من تقييده الابغية بمعتادة القصة وحدها مع الجفوف
 واجاب ابو علي المسناوي بأن المراد بالبلغيتها كونها تنتظر لانها تنكفي بها اذا سقت فان هذا
 يكون في المتساويين ايضا والجفوف اذا استمدوحده صار مساوياً بالقصة للاكتفاء بالسابق منهما
 وحينئذ صح تقييدها بالبلغية بمعتادتها فتأمل وحاصل الفقه ان معتادة الجفوف اذا رأت القصة او لا
 لا تنتظره واذا رأتها اولاً لا تنتظر القصة واما معتادة القصة فقط او مع الجفوف اذا رأت الجفوف
 او لا تدب لها تنتظر القصة لآخر المختار وان رأت القصة او لا فلا تنتظر شيأ بعد ذلك (قوله لا تطهر
 الا بالجفوف) اي وحينئذ فتدظره ولو خرج الوقت ولا تطهر بالقصة (قوله لمخالفة لقاعدة)
 اي وهي البلغية القصة مطلقاً لانها دل على براءة الرحم (قوله وان كان لا يخالو عن اشكال اي لا فائدة
 المساواة بين القصة والجفوف مع انها عدها بالغ مطلقاً كما مر وقد يقال ان قوله اذا رأت الجفوف
 طهرت في نقل المازري ما يفيد مساواة الجفوف للقصة وذلك لان قوله لاسائلها مسألة عن المعتادة اذا
 رأت الجفوف طهرت لا ينافي ان القصة ابلغ اذ معلوم ان الابغية امر آخر زائد على كونه علامة على
 الطهر ولم يسأل عن القصة للعلم بالبلغية ها وعلى هذا فلا اشكال ولا مخالفة في كلام ابن القاسم كذا
 قرر الشارح وتأمله (قوله نظرها) اي نظرها علامة طهرها (قوله لتعلم حكم صلاة الليل) اي
 فاذا رأت الدم قد انقطع قبل النوم كانت صلاة الليل واجبة عليها وكذلك الصوم صحيحته ولا يقال
 يحتمل عدم الدم ليل لان الاصل استمرار انقطاعه واذا رأت الدم باقيا كانت صلاة الليل والصوم
 غير واجبين ليلها لان الاصل بقاء ما كان (قوله ولو شكك) اي من رأت علامة الطهر بعد الفجر
 وقوله قطت الصلاة هذا ما في النقل وقوله يعني الخ تفسير له (قوله يعني صلاة العشاءين) اي واما
 صلاة الصبح فواجبة عليها طهرها في وقتها كما يجب عليها في الصوم امساك ذلك اليوم وقضاؤه كما
 يأتي للصنف في الصوم في قوله ومع القضاء ان شكك (قوله لا ما في الشراح يعني عبق ونخش تبعاً
 لعم (قوله من انها) اي الصلاة الساقطة عنها (قوله واجبة قطعاً) اي اظهرها في وقتها ويمكن
 تحكيح ما في الشراح بحمله على ما اذا استيقظت بعد الشمس وشكك هل طهرت قبل الفجر او بعده
 وبعد الشمس فتسقط عنها الصبح كما تسقط العشاء ان انظر بن (قوله صحة صلاة وصوم)
 أي كان كل منهما منفلاً او فرضاً كان الفرض أداءاً وقضاء (قوله وقضاء الصوم بأمر جديد)
 اي لا بأس بانق فاندفع ما قال ان وجوب القضاء فرع عن وجوب الاداء فلا يجب القضاء الا على من
 تعلق به وجوب الاداء والمحتمل مسقط لوجوب الصوم فلم يتعلق بوجوب الاداء بما تضمنه فكيف يجب

عليها قضاء الصوم وانما وجب قضاء الصوم بأمر جديد من الشارع دون الصلاة تخفة مشقة بعدم تكرره
(قوله بأمر جديد) أي بأمر متجدد تعلقه بعد الطهر اذا الحيض منع تعلق الحظاب الاول المكلف
به حالة وجوده (قوله وطلاقا عطف على صحة كما اشار له الشارح اي ومنع الحيض ما لا يافى
حرمه فيكون المصنف استعمل المنع في الصحة بمعنى الرفع وفي المطلق بمعنى التحريم فاستعمل اللفظ
في حقيقته وبجازه (قوله بمعنى انه يحرم ابتقاعه زمنه) اي لما في ذلك من تطويل العدة عليها
(قوله ان دخل) اي واما غير المدخول بها فلا حرمة في طلاقها في الحيض لانه لا عدة عليها (قوله
وكانت غير حامل) اي واما الحمل فلا حرمة في طلاقها زمنه لانه وان كان يلزمها العدة لم يكن
لا تطويل عليها فيها لان عدتها بوضع حملها كما هو سواء طلقت في الحيض او في غيره (قوله ووقع)
اي الطلاق في زمن الحيض (قوله ولو اوقعه) على من تقطع طهرها يوم طهرها هذا ما بالغت في
قوله ومنع طلاقا وانما منع الطلاق في يوم طهرها لانه يوم حيض حكم لانه انما يحكم عليها بانها
مستحاضة طاهرة الا بعد ايام التلقيق وحينئذ فحرمة الطلاق في زمن الحيض ولو كان ذلك الزمان
زمان له حكما وبالحكمة ما ذكره الشارح تبعا لعق من حرمة الطلاق اذا اوقعه على من تقطع طهرها
يوم طهرها له وجه فاعتراض بن بانه لا سبيل للحرمة فيه نظر وما ذكره الشارح من الجبر على الرجعة
فهو احد قولين فقط نقل بن عن ابن يونس عدم الجبر عليها ونقل عن ابى بكر بن عبد الرحمن
وحدائق اصحابه الجبر عليها لتطويل العدة اه لكن المصنف مر فيما يأتي على الجبر حيث قال واجبر
على الرجعة ولو لمعاد الدم وهذا يقتضي انه كما يطلق في الحيض وحينئذ فيحكم بالحرمة فتأمل (قوله
وبعد عدة قال بعضهم لا فائدة للتخصيص على هذا اصل لانه لا يمكن فرضه الا في المطلقة في الحيض
وهي تعدد بالاقراء وهي الاطهار والحيض ليس منها فلا يتوهم بدوها منه حتى ينص على نفيها (قوله
فحين تعدد بالاقراء) اي واما المتوفى عنها زوجها وهي حائض فتحسب الاربعة اشهر وعشرا من يوم
الوفاة ولا يكون الحيض مانعا من ابتداء عدتها (قوله او تحت ازار) اي او ماتحت ازاراي ووطء
ما تحت ازاراي ووطء المكان الذي شانه ان يشد عليه الازار (قوله يعني انه يحرم الخ) اتي بالناية
لاجبال الكلام بالنسبة لما تحت الازار فانه ربما كان مسبولا للقدم فاقى بها البيان المقصود من ذلك
وانه ما بين السرة والركبة ثم ان ظاهر كلام الشارح يقتضي ان ما بين السرة والركبة يحرم الاستمتاع
به بالجماع وبغيره من لمس ومباشرة وهو ما قاله عجم ومن تبعه وفي بن الذي لان عاشرا منه ظاهر
عبارةهم جواز الاستمتاع بما تحت الازار بغير الوطء من لمس ومباشرة ونظر حتى للفرج وقال ابو علي
المستأوى نه وص الا تمتد على ان الذي يمنع تحت الازار هو الوطء فقط لا التمتع بغيره خلافا لعجم
ومن تبعه وقال ابن الجلاب ولا يجوز وطء المحض في فرجها ولا في مآدونها فرجها ومثل ذلك في عبارة
عبد الوهاب وابن رشد وابن عسامة وابن عرفة وغيرهم اذا علمت هذا فقول الشارح يعني يحرم
الاستمتاع بما بين السرة والركبة لا يصح لانه خلاف النقل ولا يحب من هذا قوله ولو على حائل
فالموافق للنقل ان يقول اي ومنع الحيض وما لما تحت ازاراه كلام بن لكن ذكر شيخنا ان ح
ذكر في شرح الوقفات المشهور حرمة الاستمتاع بما تحت الازار ولو بغير الوطء وحينئذ فلا اعتراض
على الشارح يظهر من هذا ان الوطء فيما تحت الازار سواء كان فرجا او غيره حرام باتفاق وان التمتع
بغير الوطء كاللمس والمباشرة فيما تحت الازار فيه قولان مرجحان بالمنع ولومن فوق حائل وعدمه
ومشهورهما المنع كما ذكر ح والظاهر لما تحت الازار ولو للفرج فلا حرمة فيه ولو للتذلل بالنظر
(قوله ويجوز) اي الاستمتاع وقوله كالاستمتاع به او مصدرها اي وكذا على بطنها وذلك بان

يستغنى بما ذكر من الامور الثلاثة مثلا (قوله ويستمر المنع) أى من وطء الفرج ومن وطء ما تحت
الازار فالماغة راجعة لوطء الفرج وما تحت الازار لا لوطء الفرج فقط بحيث يقال اذا انقطع يسوغ
له القبح بما تحت الازار وغير الفرج (قوله ولو بعد نقاء) أى ولو حصل النقاء من الحيض ورد
المصنف لموعلى ابن نافع القائل يجوز وطء الفرج وما تحت الازار بعد النقاء وعلى ابن بكير القائل
بالكرامة (قوله وتيمم) أى خلافا لابن شعبان القائل اذا نيمت اعذر بعد انقطاعه حازوطها
ولم يخف الضرر (قوله لانه وان حلت) أى الصلاة به (قوله ولا بد) أى فى جواز الوطء
(قوله الا الطول) أى لعدم الماء او عدم القدرة على استعماله (قوله فله الوطء بعد التيمم
نذبا قد يقال مقتضى النظر ان يكون التيمم واجبا الا ان يقال انه لو حظ قول من اكفى بالنقاء أو يقال
المبغى فى الحقيقة الطول لعدم اعتبار التيمم هنا فى المشهور (قوله بل ولو جنباً) أى ولو نوبت رفع
حدث الجنابة التى كانت عليها قبل الحيض او حصلت لها بعد حدوثه فان الحيض يمنع رفع حدث
الجنابة على المشهور بخلاف ما قال ان حدث الجنابة يرتفع وينبئ على الخلاف ان المحائض اذا كانت
جنباً واغتسلت حال الحيض من الجنابة ثم انقطع الحيض فهل يجوز لها القراءة قبل الغسل من
الحيض او لا فعلى المشهور يمنع من القراءة ويجوز لها القراءة على مقابله (قوله فلا تنكف
ولا تطوف) ليس اضرورى الذكركم قوله ودخول مسجد (قوله ومن مصحف) أى ما لم تكن
معلمة او متعلمة والاجاز مثله (قوله وكذا بعد انقطاعه) أى وكذا لا يمنع القراءة بعد انقطاعه
(قوله الا ان تكون متلبسة بجنبته قبله فلا يجوز حاصل كلامه ان المرأة اذا انقطع حيضها جاز لها
القراءة ان لم تكن جنباً قبل الحيض فان كانت جنباً قبله فلا يجوز لها القراءة وقد تبع الشارح فى ذلك
عقب وجه له المذهب وهو ضعيف والمعتمد ما قاله عبدالحق وهو ان المحائض اذا انقطع حيضها
لا تقرأ حتى تنفصل جنباً كانت أو لا الا ان تخاف النفسيان كما ان المعتمد انه يجوز لها القراءة حال
استرسال الدم عليها كانت جنباً أم لا خاف النفسيان ام لا كما صرح به ابن رشد فى المقدمات وصوبه
واقترع عليه فى التوضيح وابن فرحون وغير واحد قال ح وهو الظاهر فيه اباض عن ابن عرفة
قال الباجي قال اصحابنا تقرأ المحائض ولو بعد طهرها قبل غسلها وظاهره كانت متلبسة بجنبته قبله
ام لا انظر بن (قوله لا قبلها على الارح) أى لا قبلها لاجلها كاهم وضوع قول المصنف
للولادة قال بن النفل فى ح عن عياض وغيره يدل على أن محل الخلاف ما كان قبل الولادة
لاجلها وان لم يكن لاجلها فلا خلاف انه حيض لانفاس وكلام ح يغيد ان ارجح القوانين انه
نفاس لانه عزاء لا أكثر وان قدم القول بانه حيض (قوله لا بعد من الستين يوما) أى لا بعد
زمنه من الستين يوما مدة النفاس اذا استمر الدم نازلا عليها او ما على القول بانه نفاس فان ايامه تضم
لما بعد الولادة ويحسب من الستين يوما وتظهر فائدة الخلاف اضافة الى المستحاضة اذ ارات هذا الدم
الخارج قبل الولادة لاجلها فهل هو نفاس يمنع الصلاة والصوم او دم استحاضة تصلى معه وتصور
(قوله ولو بين يومين) أى هو ان كان بينهما شهران او اقل ثم انه على المشهور من ان الذى بين
اليومين نفاس لا حيض ان كان بينهما اقل من شهرين فاختلاف هل تبني على ما مضى لها ويصير
الجميع نفاسا واحداً واليه ذهب أبو محمد والبرادعى وتستأنف للثانى نفاسا واليه ذهب ابو مصحاق
الترمضى واما ان كان بينهما شهران فلا خلاف انها تستأنف للثانى نفاسا كما اشار له بقوله فان
تخلها ما فنفسا وهذا عمل كلام الشارح (قوله بان لم يكن بين وضعهما ستة اشهر) أى
واما لو كان بين وضعهما ستة اشهر فاكتر كانا بطنتين (قوله ان الدم الذى بينهما حيض) أى

روح فتمكث اذا سترسل الدم عليها عشرين يوما ونحوها كمن جاوزت ستة أشهر وأنها الحيض وهي حامل (قوله ولا بعد نفاس الا بعد نزول الثاني) أي وحينئذ فتمكث ستة عشر يوما بعد ولادة الثاني اذا ستر الدم نازلا عليها (قوله ولا تستظهر) أي اذا بلغت واستمر الدم نازلا عليها وقد علم مما تقدم ومن ههنا ان اربعة لا تستظهر واحدة منهن وهي المتبذرة والحامل والمستحاضة ذا برزت الدم بعد طهرت نام والنفسا (قوله اقل من اكثره) أي بان تخللها خمسة وخمسون او تسعة وخمسون يوما سواء كانت كلها أيام دم او كان فيها أيام نقاء يمكن اقل من خمسة عشر يوما (قوله وتبين على الاول) أي وتبين بعد وضع الثاني على ماضى منها الاول وهذا قول أبي محمد كما تقدم (قوله وقيل تستأنف الخ) قد تقدم أن هذا قول أبي اسحاق الترمذى فعنده تستأنف النفاس للتوهم الثاني نفاسا مستمرا لا تخللها كما كثر النفاس أو اقله والحاصل ان الدم الذي بين التوهمين قيل انه حيض وعليه فتمكث اذا سترسل علم عشرين يوما ونحوها وتظهر والنفسا لها واحد بعد نزول الثاني هذا اذا تخللها اقل من ستين يوما والا كان لكل واحد نفاس مستقل يحصل بولادته وقيل ان لكل واحد نفاسا مستمرا لا تخللها كثر النفاس أو اقله فعلى هذا لا انضم أحد الدمين للآخر وقيل ان تخللها ستون يوما فنفسان وان تخللها اقل من ستين يوما كان لهما نفاس واحد ويضم الدم المحاصل مع الثاني لما حصل مع الاول (قوله وهذا أي ومحل هذا الخلاف اذا لم يقطع الدم قبل وضع الثاني لنصف شهر بان لم يقطع أصلا وانقطع أقل من نصف شهر (قوله فمستأنف الخ) أي فان انقطع الدم قبل وضع الثاني نصف شهر فانها تستأنف الخ (قوله لانه اذا انقطع نصف شهر فالدم الآتي بعدها حيض) أي لانفسا وحينئذ فيكون دم الولد الذي يأتي بعده نفاسا مستقلا من نفاس الاول (قوله وتقطعها) أي رتق قطع دم النفاس كقطع الحيض وهو مقتضاها أنها تلتقي عادت بها في النفاس حيث كانت لها عادة فيه وليس كذلك اذا المنقول أنها تلتقي اكثره سواء كانت لها عادة فيه اقل من اكثره أم لا وتكون بعد تلتقي اكثره مستحاضة من غير استظهار وعمل التلقيق ما لم يأت الدم بعد طهرت نام والا كان حيضا وتنفقا (قوله فيمنع كلا منه الحيض) أي من حجة الصلاة والموم ومن وجوبها مومن الطلاق وبدء العدة ووطء الفرج وما تحت الازار ورفع حدثها ولو جنبته ودخول المجد ومس المصحف ما لم تكن معلقة أو متعلقة (قوله وتجوز القراءة) أي قبل انقطاعه ولو كانت جنبها قبل الولادة واما ان انقطع فانها تمنع من اقراءة قبل الغسل كانت متلبسة بجنبته قبل الولادة أولا هذا هو المعتبر (قوله ووجب وضوءهما) أي بناء على أنه يعتبر اعتياد الخارج في بعض الاحوال (قوله والاظهر نفية) أي بناء على اعتبار دوام الاعتياد فتدله الشارح لانه ليس بمشاهد أي ليس بدائم الاعتياد (قوله والمعتمد الاول) أي وهو انه من جملة الاحداث الناقضة للوضوء

(باب الوقت المختار)

(قوله باب) خبر مبتدأ محذوف كما أشار له الشارح والوقت مبدء او المختار صفة له وقوله لا يظهر متعقبي محذوف مبتدأ ثان أي ابتداءه لا يظهر وقوله من زوال الشمس خبر لمبتدأ الثاني والثاني وخبره خبر الاول وقوله لا تخر القامة حال من الضعيف في الخبر وانما بدا ببيان وقت الظهور لانها اول صلاة صليت في الاسلام وسبقت اظهر بذلك كونها اول صلاة ظهرت في الاسلام واعلم أن معرفة الوقت عند القرأ في فرض كفاية يجوز التقليد فيه وعند صاحب المدخل فرض عين ووفق بينهما يحمل كلام صاحب المدخل على أن المراد أنه لا يجوز للضعيف الدخول في

الصلاة حتى يتحقق دخول الوقت وهذا لا ينافي جواز التقليد فيه انظر بن (قوله وهو الزمان المقدر للعبادة شرعا جعل الزمان جنسا في تعريف الوقت يقتضى أن الزمان أعم من الوقت والوقت أخص منه وهو كذلك لان الزمان مدة حركة الفلك سواء كانت مقدرة للعبادة شرعا أم لا (قوله المقدر للعبادة شرعا) خرج الزمان الذي ليس بمقدر للعبادة فلا يقال له وقت قال شيخنا ما أفاده التعريف من أن الزمان المقدر للفعل غير العبادة لا يقال له وقت لا يسلم بل الزمان المقدر لأي فعل يقال له وقت لذلك الفعل اللهم إلا أن يقال مرادهم تعريف الوقت الشرعي فقول الشارح وهو أي الوقت الشرعي الزمان المقدر المحج وهذا لا ينافي أن غيره يقال له وقت إلا أنه عادي تأمل (قوله المختار) أي الذي وكل ايقاع الصلاة فيه لاختيار المكلف من حيث عدم الانتماء فان شاء أوقعها في أوله أو في وسطه أو في آخره (قوله وبقياله الضروري) أي وهو الذي لا يجوز تأخير الصلاة إليه إلا لرباب الضرورة التي ذكرهم (قوله لا آخر القامة) أي قامة كانت كعود أو حائط أو إنسان (قوله بغير ظل الزوال) أي حالة كعب القامة معتبرة بغير ظل الزوال (قوله فلا محجب) أي ظل الزوال من القامة وان وجد فان لم يوجد اعتبر القامة خاصة وان وجد اعتبر القامة وذلك الظل (قوله وهو مختلف المحج) قد جعل بعضهم لذلك ضابطا بقوله طرحة حجاب ودعى فالطاء إشارة لاقدام ظل الزوال بطولية والزاي إشارة لعدد أقدام ظل الزوال بامتير وهكذا آخرها (قوله وذلك بمكة مرتين في السنة وبالمدينة المنورة مرة المحج) بيان ذلك ان عرض المدينة أربعة وعشرون درجة وعرض مكة احدى وعشرون درجة وكلها شمالي والمراد بالعرض بعد سمت رأس اهل البلد عن دائرة المعدل والميل الاعظم أربعة وعشرون درجة والمراد به غاية بعد الشمس اذا كانت على منطقة البروج من دائرة المعدل فاذا كانت الشمس على منطقة البروج في غاية الميل الشمالي كانت مسامتة لرأس أهل المدينة فينبغي عدم الظل عندهم ولا تكون الشمس كذلك في انعام المرأة واحدة وذلك اذا كانت الشمس في آخر المجزوة واذا كانت الشمس على منطقة البروج وكان الميل احدى وعشرين درجة كانت مسامتة لرأس اهل مكة فينبغي عدم الظل عندهم في يومين متوازيين يوم قبل الميل الاعظم الشمالي الواقع في آخر المجزوة ويوم قبل الميل الاعظم الجنوبي الواقع في آخر برج القوس فان كان العرض أصغر من الميل الاعظم كفي مصر فان عرضها ثلاثون درجة لم يندم الظل أصلا لان الشمس لم تسامتهم بل دائماً في جنوبهم (قوله اخذ الفتي) أي الظل الباقي من ظل الشاخص (قوله أي آخر وقت الظهر) أي الذي هو آخر القامة الاولى بحيث يصير ظل كل شيء مثليه (قوله للاصفرار) أي لاصفرار الشمس في الارض والجندر لا بحسب عنها اذا لاتزال عليها نقيع حتى تغرب (قوله واشتركا ذكر اعتبار الفرضين وقال ابن الحجاب لا اشتراك بينهما فاخر وقت الظهر آخر القامة الاولى واول وقت العصر اول القامة الثانية قال ابن العربي تالله ما بينهما الشترك ولقد نزل فيه اقدام العلماء (قوله وهو واشهر عند سنده ان سندا انما شهر الثاني لا الاول نعم الاول شهره ابن راشد وابن عطاء الله ثم انه على الاول آخر القامة الاولى بقدر ما يسع العصر اختياري لما كانه اختياري للظهر لان السباق في الوقت الاختياري كفي شب وغيره خلافا لقول بعضهم انه ضروري مقدم للعصر ولا معنى له فان الضروري المقدم خاص بالجمع للاعذار (قوله خلاف في التفسير) أي فالاول استظهره ابن رشد وشهره ابن عطاء الله وابن راشد وفي جزم المصنف به قبل اشعاره بالراجح عنده والثاني شهره القاضي سند وابن الحجاب اه بن وحاصل ما ذكره الشارح ان فائدة هذا الخلاف بالنسبة للظهر تظهر في الاثم وعدمه عند

تأخيرها عن القامة الاولى لاول الثانية وتظهر بالنسبة للعصر في الصحة وعدمها اذا قدمها في آخر القامة الاولى ومنشأ الخلاف قوله عليه الصلاة والسلام في المرة الاولى اتاني جبريل فصلى في الظهر حين زالت الشمس ثم صلى في العصر حين صار ظل كل شيء مثله وقوله عليه الصلاة والسلام في المرة الثانية فصلى في الظهر من الغد حين صار ظل كل شيء مثله فاختلف الاشياخ في معنى قوله في الحديثين فصلى هل معناه شرع فيهما او معناه فرغ منهما فان فسر بشرع كانت الظهر داخله على العصر ومشاركة لها في اول القامة الثانية وان فسر بفرغ كانت العصر داخله على الظهر ومشاركة لها في آخر القامة الاولى واعلم ان هذا الخلاف يجري نحوه في العشاءين على القول بامتداد وقت المغرب بمغيب الشفق لاعلى المصنف فاذا قيل بالاشتراك وقيل بدخول المغرب على العشاء فالاشتراك بمقدار ثلاث ركعات من اول وقت العشاء وان قيل بدخول العشاء على المغرب فمقدار اربع ركعات (قوله غروب الشمس) اي من غروب الشمس اي من مغيب جميع قرصها الى انتهاء وقت تحصيلها او شروطها فيه فقوله بقدر حال اشارة الى انتهاء الوقت وغروب جميع القرص هو الغروب الشرعي الذي يترتب عليه جواز الدخول في الصلاة وجواز الفطر للصائم واما الغروب الميقاني فهو مغيب مركز القرص ويترتب عليه تحديد قدر الليل واحكام اخره منذ كفي الميقات والغروب الميقاني قبل الشرعي بنصف درجة (قوله من طهار في حدث وخبث) اي من طهارة حدث اصغر ان كان غير جنب واكبر ان كان جنباً مائتة ان لم يكن من اهل التيمم وتراية ان كان من اهله فان كان متوضئاً مثلاً قدره مقدار الكبري وان كان مغتسلاً غير متوضئ قدره مقدار الصغرى كقَالَ شيخنا وعليه فالوقت يختلف باختلاف الاشخاص هذا ما يفيدُه النظر في هذه العبارة لكن الذي يفيدُه كلام ابن عرفة والاي اعتبار مدة اظهار طهارة الكبرى مطلقاً كان محدثاً حدثاً اصغراً او كبراً كان فرضه الوضوء او الغسل او التيمم وعليه فالوقت لا يختلف باختلاف المصلين قال شيخنا والظاهر ان هذا هو المعقول عليه واعلم ان ما ذكر من اعتبار طهارة الحدث والخبث انما هو باعتبار المعتاد لغالب الناس فلا يعتبر تطويل موسوس ولا تخفيف مسرع نادركذا استظهره **ح** (قوله وسرعيرة) اي على الوجه الاكمل لانه هو المطلوب شرعاً (تنبيه) ما ذكره المصنف في وقت المغرب المختار بالنسبة لابتداء الجواز التطويل بعد الدخول فيها لمغيب الشفق لابعده وبالنسبة للقيم واما المسافرون فلا بأس ان يمدوا أي يسروا وبعد الغروب الميل ونحوه فيمزلون ويصلون كافي المدونة وقيل كذلك بن وغيره بما اذا كان المد لغرض كمنه والاصلوا اول الوقت وهذا كله على رواية ابن القاسم عن مالك من ان وقت المغرب ضيق بقدر بفرغها بعد تحصيل شروطها وروي غيره عن مالك امتداد وقت المغرب المختار للشفق قال ابن العربي والراجح وهو الصحيح من مذهب مالك ولكن الحق ان القول بالامتداد ضعيف وان كان فيه نوع قوة والمعتمد ما مشى عليه المصنف من رواية ابن القاسم (قوله من غروب حمرة الشفق) اي من غروب الحمرة التي هي الشفق والاضافة بيانية قال الشاعر

ان كان يتكران الشمس قد غربت * في فيه كذبه في وجهه الشفق

وهذا هو المعروف من المذهب وعليه اكثر العلماء ابن ناجي ونقل ابن هارون عن ابن القاسم نسخوا لاني حنيفة من ان ابتداء مختار العشاء من غروب البياض وهو يتأخر عن غروب الحمرة لا عرفه (قوله لثلث الاول) اي محذور بان الغروب وقيل ان اختياري العشاء تمتد اطلع الفجر وعليه فلا ضروري لها وهو مذهب الشافعية وفيه فمحة (قوله المنتشر ضياؤه) اي في جهة القبلة وفي جهة دبرها حتى يتم الافق وظاهر قوله المنتشر ضياؤه ان الفجر الصادق غير الضوء وليس كذلك

بل هو ضوء الشمس السابق عليه فالاولى ان يحذف ض - او ما ينقول المنتشر من جهة القبلة وفي
دبرها حتى يعم الافق (قوله بل يطاب وسط السماء الخ) أى فهو بهاض دقيق يخرج من الافق
ويصعد في كبد السماء من غير انتشار بل بجذائه ظلمة من الجانبين واما الصادق فهو بهاض يخرج
من الافق ويمتد لجهة القبلة ولدبرها ويتشرو بعد للسماء منتشرا (قوله يشبه ذنب السرطان
هو بكسر السين مشترك بين الذئب والاسد والمراد انه يشبه ذنب السرطان الاسود وذلك لان الفجر
الكاذب بهاض مختلط بسواد والسرطان الاسود لونه مظلم ويا طن ذنبه بهض فالبيض فيه مختلط
بسواد (قوله ولا يكون) أى الفجر الكاذب (قوله وينتهي المختار) أى مختار الصبح وقوله
للاسفار أى لدخول الاسفار والغاية خارجة (قوله وهو الذى يتميز به الوجوه) أى بالبرص المتوسط
فى محل لا سقف فيه ولا غطاء ثم ان ما ذكره المصنف من ان مختار الصبح يمتد للاسفار الا على هورواية
ابن عبد المحكم وابن القاسم عن مالك فى المدونة قال ابن عبد السلام وهو المشهور وقيل يمتد اختصارى
الصبح لطلوع الشمس وعليه فلا ضرورى لها وهو رواية ابن وهب فى المدونة والاكثر وعزاه عياض
لكافة العلماء وائمة الفتوى قال وهو مشهور وقول مالك والحاصل ان كلام القولين قد شهر لكن
ما مشى عليه المصنف اشهر واقرى كما قال شيخنا (تنبه) ما ذكره المصنف من ان مبدأ المختار للظهر
من زوال الشمس الى هنا كاه بالنسبة اغبر زمن الدجال واما فى زمنه فيقدر للظهر وغيرها بالنسبة اغبر
زمانه ثم ان بعض البلاد السنة فيها يوم وليلة وح فية درون لكل صلاة كزمن الدجال وفى
بعض البلاد الليل من المغرب للعشاء فيخرج الفجر وقت العشاء فتد الحنفية تسقط عنهم العشاء وعند
الشافعية يقدرون باقرب البلاد اليهم ولا نص عندنا ولكن استظهر بعضهم الرجوع فى ذلك لمذهب
الشافعية كذا قرر شيخنا (قوله وهى) أى صلاة الصبح الصلاة الوسطى المذكورة فى قوله تعالى
حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى (قوله أى الفضلى اشارة الى ان الوسطى تانث الاوسط
بمعنى المختار والافضل كما فى قوله تعالى وقال اوسطهم ولا فريفة فى تفضيل الأقل على الأكثر
الفاعل المختار بفضل ما يشاء على ما يشاء الا ترى انه فضل القصر على الاتمام والوتر على الفجر وقيل
انها تانث الاوسط بمعنى المتوسط بين شيئين لان قبلها اليلتين مشتركتين وبعدها النهاريتين مشتركتين
وهى منفردة بوقت لا يشاركها فيه غيرها من الصلوات (قوله وهو الصبح من جهة الاحاديث) أى
فقد قال عليه الصلاة والسلام فى حفر الخندق شغلونا عن الصلاة الوسطى ملائكة يوتهم وقبورهم ناراً
وكانت تلك الصلاة صلاة العصر (قوله وما من صلاة من الخمس الخ) أى فقيل انها الظاهر لوقوعها
فى وسط النهار وقيل انها المغرب لتوسطها بين ظلام الليل وضوء النهار وقيل انها العشاء لتوسطها بين
صلاتين لا يقصران (قوله وقيل غير ذلك) أى وقيل ان الصلاة الوسطى غير الصلوات الخمس
فقيل انها صلاة عيد الاغنى وقيل صلاة عيد الفطر وقيل صلاة النحرى وقيل الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم ولعل معنى الوسطى على هذا الفاضلة لا الفضلى التى هى تانث الافضل لانها ليست
افضل من الغرض (قوله وسط الوقت بفتح السين وسكونها) (قوله يعنى اثناء) أى وليس المراد
بالوسط حقيقته وهو النصف بحيث يكون الموت واقعا فى منتصف الوقت لما فيه من القصور (قوله
لم بعض) أى بترك الصلاة سواء ظن السلامة ولم يظن شيئا بان كان خالى الذهن وسواها كان عازما
على الاداء ولم يعزم على شئ بل ولو عزم على تركها وان كان يعصى من حيث العزم لا من حيث الترك
(قوله الا ان يظن الموت) أى ولو كان الظن غير قوى كما هو ظاهر اطلاق نقل المواق وقيدته ح
بما اذا كان قويا (قوله صار فى حقه مضيقا) أى فيجب عليه المبادرة للفعل (قوله وكذا اذا

تختلف ظنه) أى وكذا يكون عاصيا إذا ظن الموت وتختلف الظن ولم يمت والمحال أنه أوقعها فى آخر وقتها الاختيارى وإنما ائتم بخالفته لمقتضى ظنه لأنها اداء نظر المسمى بنفس الامر لا قضاء كما قيل نظر الما اقتضاء الظن من الضيق ووجوب المبادرة (قوله) وهذا أى ائتم من ظن الموت ومات قبل ان يؤدى إذا أمكنه الظهارة ومات بعد تمكنه منها ولم يفعل واعلم ان ظن بقية الموانع كالحيض والنفس والمجنون كظن الموت بناء على ما قاله شراح الرسالة عند قوله وتعتدل كلما انقطع من حرمة التأخير لظن الحيض اما على ما قاله اللخمي من كراهة التأخير لظنه فليس ظن بقية الموانع كظن الموت لكن تقدم ان كلامه مقيد بما اذا لم يخف بالتأخير خروج المختار والافتقار على المحرمة وهذا هو التحقيق كما فى بن ولا تركن لغيره لا يقال هذا مخالف لما يأتى من ان من علت مجئ الحيض فى الوقت وانجرت الصلاة عمادة وانها الحيض فى الوقت فان الصلاة تسقط عنها ولا تقضيها لان عدم القضاء لىأتى الائم (قوله) كالجماعة التى لا تنتظر غيرها) أى كاهل الزبط الذين لا يتفرقون (قوله) بعد تحقق دخوله) أى لافى اول جزء من الوقت لان ابقاءها اذ كان من فعل الخواارج الذين يعتقون ان تأخير الصلاة عن اول وقتها حرام (قوله) ولو ظهر الخ) أى هذا اذا كانت صباحا وعصرا او مغربا وعشاء او ظهر فى غير شدة الحر بل ولو كانت ظهرا فى شدة الحر (قوله) والمراد الخ) هذا التقرير للبح (قوله) وغير هذا الخ) أى وهو قول عجم ان الغدوم المحق به الافضل لهم بتقديمها مطلقا تقديمها حقيقة فلا يطاقون بالنوافل القبلية وإنما يصالب بها الجماعة التى لا تنتظر غيرها وما ورد فى الحديث من ناكذ النفل قبل الظهر والعصر معدول على من ينتظر الجماعة سواء كان اماما ام لا واعلم ان هذا الخلاف الواقع بين ح و عجم فى كون التقديم فى حق الغدوم المحق به نسبيا او حقيقة إنما هو بالنظر للظاهر والعصر لانهما اللتان يتنفل قبلهما دون المغرب لكرهية التنفل قبلها ودون الصبح اذ يصلى قبلها الا الفجر والورد ان ائتم عنه باتفاق ودون العشاء لانه لم يردشئ فى خصوص التنفل قبلها (قوله) والافضل له) أى للغدوة تقدمها أى الصلاة فى اول الوقت (قوله) ثم ان وجدها) أى الجماعة اما لا يدرك فضل الجماعة أى فيكون محصلا للفضيلتين بخلاف ما لو أخر ولم يصل فلم يكن محصلا للفضيلة واحدة وما ذكره من الاعادة اذ وجد الجماعة هو الصواب خلافا للبساطى فى مغنيه حيث قال ويتولد من هذا انه اذا صلى وحده لا يعيد فى جماعة (قوله) انما هى فى الصبح) أى واما غيرها فنفعلها جماعة آخر الوقت افضل من فعلها منفردا اوله ان اتسع وقت ذلك الغير لان ضاق كالمغرب وهذا الاعتراض لابن مرزوق ونعقبه بتبان ابن عرفة نقل ان اختلاف اهل المذهب فى ترجيح اول الوقت فذا على آخره جماعة او بالعكس عام فى جميع الصلوات لافى خصوص الصبح وح فللمصنف مندى فى الاطلاق فلا اعتراض عليه كذا قرر شيخنا ثم ان كلام المصنف مقيد بما اذا لم يعرض مرجح التأخير كرجاء الماء والقصة البيضاء او موجب كذى نجاسة يرجو ما يزيلها به عن بدنه او ثوبه ومن به مانع القيام برجوز والى فى الوقت قاله الشيخ سالم بناء على انه لا ضرورى لها أى وان اختيارها يمتد للالموع كمر (قوله) والواجب) أى والاولوقلنا ان لها ضروريا من الاسفار للالموع لوجب فعلها اول الوقت ولا تنتظر الجماعة التى يرجوها بعد الاسفار (قوله) والافضل للجماعة) أى التى تنتظر غيرها واما التى لا تنتظر غيرها فهى كالفرد كمر يندب لهم التقديم معالفا حتى للظهر (قوله) تقديم غير الظاهر) أى فى اول وقتها تقديمها نسبيا بالنسبة للعصر وتقديمها حقيقة بالنسبة لغيرها ثم ان غير الظاهر صادق بالعصر والمغرب والصبح والعشاء شتا وصيفا برمضان وغيره وهو كذلك خلافا لما ذكره ابن فرحون فى الدرر من ندب تأخير المشا الاخيرة برمضان عن وقتها المعتاد توسعة على الناس فى الفطور (قوله) لربيع القامة) وهو ذراع بان يصير ظل الشئ

كذلك زيادة على ظل الزوال (قوله من معنى الابراد) أى لاجل معنى هو الابراد فمن لم يمل
واضافة معنى للابراديينية (قوله لشدة الحر) أى لاجل دفع شدة الحر (قوله مطلقا أى فى أى
صلاة وفى حق كل فصل سواء كان فذا أو جماعة تنتظر غيرها أو لا تنتظر غيرها (قوله وتحت أى تحت
تأخيرها (قوله وتأخر الابراد) أى لاجل الدخول فى وقت البرد (قوله وقدره) أى قدر
التأخير للابراد بخلاف التأخير لا انتظار الجماعة فإنه قد عيّن قدره برقع القامة (قوله ان لا يخرجها
عن الوقت) أى ولو كان بعد مضي ثلاثة ارباع القامة وافادح ان الاولى تأخيرها للابراد لوسط
الوقت لانه الذى أخره النبي صلى الله عليه وسلم وهذا هو الراجح كما قاله شيخنا وكلام ح يرجع
لقول الباجي (قوله لا مطلقا) أى لان نذب تأخير المشاقلة للجماعة مطلقا كما هو ظاهر المصنف
واذا علمت ان كلامها فى خصوص القبائل والحرس فلا يكون كلامها معارضا لما مر من ان الجماعة
لا يؤخرون الا الظاهر لان ما مر محمول على مساجد غير القبائل والحرس وكلامها محمول على مساجد
القبائل والحرس كما هو نصها وهذا جواب عن المعارضة (قوله والقبائل الارباض) أى أهل
الارباض (قوله أى اطراف المصر أى الاماكن التى حول البلد خلف السور والحدسية والناصرية
والغوالة بمصر (قوله بضم الحاء والراء) أى ويقال ايضا بفتح ما هو والشهر وقوله المراد بطن أى
الذين شأنهم التفرق (قوله ثم ان الراجح القديم مطلقا) أى ثم ان الراجح نذب تقديم العشا للجماعة
مطلقا حتى لاهل الحرس والارباض وما فى المدونة من نذب تأخيرها لمهم ضعيف (قوله وان شك
فى دخول الوقت الخ) حاصله انه اذا تردد هل دخل وقت الصلاة أو لا على حد سواء ووطن ودخوله ظاهرا
غير قوى ووطن عدم الدخول وتوهم الدخول سواء حصل له ما ذكر قبل الدخول فى الصلاة أو طرأ له
ذلك بعد الدخول فيها فانها لا تجزى به لتردد النية وعدم يقين براءة الذمة وسوا تبين بعد فراغ الصلاة
انها وقعت قبله او وقعت فيها ولم يقين شئ اللهم الا ان يكون ظنه بدخول الوقت وقوا فانها تجزى
اذا تبين انها وقعت فيه كما ذكره صاحب الارشاد وهو المعتمد فلا قل بعد عدم الاجزاء اذ اظن
دخوله سواء كان الظن قويا ام لا ولو تبين انها وقعت فيه واما اذا دخل الصلاة طرأ ما بدخول وقتها فان
تبين بعد فراغها انها وقعت فيه ولم يقين شئ فالاجزاء وان تبين انها وقعت قبله لم تجزى (تنبيه)
قلت ما اذا شك فى دخول الوقت واما اذا شك فى خروجه فينبى الاداء كما قال شيخ لان الاصل البقاء
وقال اللغاني لا ينبى ادوا لافصاله غير مطلوب مع المادرة على الفعل حرصا على الوقت فلو نبى الاداء
لظنه بقا الوقت ثم تبين خروجه صحت صلاته اتفاقا كما قال ابن عطاء الله والظاهر ان ذلك كما قاله
شيخنا (قوله ولو طرأ فى الصلاة) أى هذا اذا حصل الشك قبل الدخول فيها بل ولو طرأ فيها
خلاف ما قل اذا طرأ الشك بعد الدخول فانه لا يضرا اذا تبين ان الاحرام حصل بعد دخول الوقت
(قوله أى عقب وتلو الخ) اعلم ان بعد فى الاصل طرف متسع ولو كان يتوهم ان بين الضرورى
والاختياري مدة متسعة مع انه ملاصق له دفع الشارح ذلك بجعله بعد معنى التلو والعقب فهى هنا
مستعملة فى معنى مجازي ثم ما ذكره المصنف من ان الضرورى عقب المختار فى غير ارباب الاعذار
والمساوفا واما بالنسبة اليهما فالضرورى قد تقدم على المختار بالنسبة لاشتراك الثانية (قوله سمي
بذلك) أى سمي ما بعد المختار بالضرورى (قوله لاختصاص جواز التأخير اليه برباب الضرورات
أى وانهم غيرهم وان كان الجميع مؤذنين (قوله لا طلوع) أى لبداء الطلوع (قوله من دخول
مختار المصر) أى الخاص بها وها آخر القامة الاولى او بعد مضي اربع ركعات الاكثر من القامة
الثانية على الخلاف السابق فان المصر دخل على الظهر والظهر دخل على العصر (قوله ويستمر

للعروب في الظهرين هذا يقتضي ان العصر لا يختص بربع قبل الغروب وهو رواية عيسى واصبغ عن ابن القاسم ووايتيحي عنها انها تختص بربع قبل الغروب وهو المعتمد فلو صليت الظهر قبل الغروب بربع كانت فائتة وقضاء وليست حاضرة ولا ادعى الثاني ويمكن جعل كلام المصنف عليه بان يقال قوله للغروب باق على حقيقته بالنظر لاهل مصر وقد مر مضاف بالنظر لاهل العراق لقرب الغروب وما قبل هنام الخلاف والتقدير يقال ايضا في قوله وللغروب في العشاءين كذا فرسخا لكن الذي في بن ان المشهور رواية عيسى اعنى عدم الاختصاص كما هو ظاهر المصنف (قوله وتذكر فيه الصبح بركعة) حاصله انه اذا زال العذر كأنه نوم والاعمال والجنون على ما يأتي وكار الباقي من ضروري الصبح ما يسع ركعة بسجدة تيمنا فانها تكون مدركة من حيث الاداء يتعلق به وجوب فعلها وانما خاص الصبح بالذكرون مع ان الوقت الضروري يدرك بركعة مطلقا كان للصبح او لغروب الا ان غيرهما يؤخذ من قوله بفضل ركعة عن الاولى ان كانت متعددة والا فبركعة (قوله مع قراءة الفاتحة) أى ان قلنا بوجودها في كل ركعة اما على القول بوجودها في الجمل فالمعتبر ركعة ولو لم غير فاتحة (قوله ويجب ترك السنن كالسورة) أى وكالاتعدال على القول بسنيتها (قوله وكذا الاختيارى يدرك بركعة) أى على المعتمد وهو اولى من ادراك الضروري بركعة لانه هنا بقية الصلاة تقع في الوقت وان كان ضروريا بخلافها في الضروري فان بعضها يقع خارج الوقت (قوله خلافا لاشبه) أى حيث قال ان الضروري يدرك بالركوع وحده وللمالعة في الرد عليه صح المصنف بقوله لا اقل وان كان يكفي في ارد قوله بركعة تأمل (تنبيه) كون الوقت لا يدرك باقل من ركعة لا ينافي ما قدمه من ان الوقت ممتد للأطوال والغروب والفجر لان وقت الصلاة امر متغير لا دراكها فلا يلزم من وجوده وجوده قاله شيخنا (قوله في الثانية أى في الركعة الثانية المحاصلة خارج الوقت) (قوله فيها) أى في الثانية المحاصلة خارج الوقت (قوله) وهي قضاء فعلا الاولى حقيقة وعلى هذا القول لو حاضرت في الركعة الثانية واعبى علمها فيها وجب القضاء ويصح الاقتداء به فيها فهو قضاء خلف قضاء وغرة كون الاداء حكما رفع الائم فقط وورده على كلام ابن قدام اشكال وهو اربعة الامام بخلافه لنية المأموم الذي دخل معه في الركعة الثانية بعد الوقت لان الامام ناو للاداء والمأموم ناو للقضاء واجيب بان نية الاداء تنوب عن نية القضاء وعكسه على ما قال البرزلى من انه المذهب وظاهره ولو فعل ذلك عمد امتلاعه اوسع والاعلى ما يأتي في قوله او الاداء اوضحه مما يفيد خلافا فلذا قال الشارح والتحقيق الخ اه (قوله لم تستطع أى بل يقضيها وهذا قول محمد بن سحنون عن ابيه واستظهره ابن قدام وح وقال الباجي واللتخمي انه اقدس واما ما تقدم من سقوط الصلاة محصور العذر وقت الاداء فهو قول اصبغ وشهره للتحمي كما في المواقي انظر بن (قوله بفضل ركعة) أى بركعة فاضلة أى زائدة عن الصلاة الاولى (قوله) طهرت ثلاث قبل الفجر الخ) أى واما اذا طهرت ثلاث قبل الغروب فقد ادركت الظهرين اتفاقا وكذا الاربع واما اذا طهرت لاثنتين فقد ادركت الثانية من الظهرين اتفاقا وسقطت الاولى وهذا معنى قول الشارح فيما يأتي واما النهار يتان الخ (قوله فعلى المذهب تذكر العشاء وتسقط المغرب وذلك لاننا لو قدرنا بالاولى لم يبق للثانية شئ والوقت اذا ضاق يختص بالاخيرة فيكون الوقت الباقي الذي يسع ثلاث ركعات للاخيرة وتسقط الاولى (قوله ولا ربع) أى واذا طهرت لاربع ادركت ما اتفاقا لانه ان قدر بالاولى فضلت ركعة للثانية وان قدر بالثانية فضلت ركعتان للاولى (قوله) ولا اثنين أى واذا طهرت لاثنتين ادركت الثانية فقط اتفاقا لانها ان قدرت بالاولى لم يبق للثانية شئ وان قدرت بالثانية لم يبق للاولى شئ والوقت اذا ضاق يختص بالاخيرة (قوله)

طهر لاربع قبل الفجر ذكر باعتبار الشخص واما لو طهرت لاربع فاقبل قبل الغروب فقد ادركت ثانی
 الظهیرین اتفاقا وسقطت الاولى ونجس اذ كتها اتفاقا وكذا ما زاد على الخمس (قوله فعلی الاول
 تدركهما) ای لانها اذا قدرت بالاولی بقی للثانية ركعة فيكون قد ملهت في وقتها (قوله كحاضر
 سافر وقادم الظاهران هذا تشبيه لبيان ما يدرك به القصر والاقتمام كما شرحه المواق - وانه ابن
 عاشر والشیخ مياره ونصه ومعنی كلام المؤلف انه كما تدرك الصلوات معا بفضل ركعة عن احدهما
 والادركت الثانية فقط كذلك يدرك حكم المحضر والسفر بفضل ركعة عن احدهما والادركت
 الثانية فقط في قصرهما من سافر ویتقهما من حضر من سفره فلو سافر ثلاث قبل الغروب صلاهما
 سفریتین وان سافر قبل الغروب لاقبل من ثلاث فالعصر سفرية والظهر حضرية ولو قدم نجس فاكثر
 صلاهما حضریتین ولما دونها صلى العصر حضرية والظهر سفرية وهذا ظاهري قول المصنف كحاضر
 سافر وقادم وما ذكره عجم ومن تبعه من ان قوله كحاضر سافر الخ تمثيل ثم اعترض بان ظاهره
 لا یصح وصوبه بما قال الشارح فهو تكلف انتهى بن (قوله لا اختصاص الوقت بالاخيرة
 بمعنى ان الوقت اذا ضاق فالذي يجب عليه الاخيرة ان قلت هذا يقتضي ان آخر الوقت يخص به
 الثانية اتفاقا وهذا خلاف ما ذكره ابن عرفة وغيره من الخلاف ونص ابن عرفة وفي اختصاص
 العصر باربعة قبل الغروب عن الظهور وعده قولان الاول لسماع يعني والثاني لسماع عيسى واصبغ
 من ابن القاسم قلت لا منافاة لان الاختصاص متفق عليه باعتبار الوجوب والسقوط لارتفاع
 العذر وطوره وباعتبار القصر والاقتمام ومختلف فيه باعتبار الاداء وعده بمعنى ان الاول ان وقعت
 آخر الوقت فهي اداء بناء على عدم الاختصاص وهو المشهور وقضاء على مقابله انتهى بن (قوله
 واما النهاریتان) ای سواء كانا حضریتین او سفریتین كان هناك عذر ارام لا فلا يظهر بالتقدير بالاولی
 منهما او بالثانية فائدة كانه لا تظهر فائدة في اللیلتین اذا لم یكن عذر كان الشخص بحضر او سفر وانما
 تظهر الفائدة بالتقدير بالاولی والثانية من اللیلتین اذا كان هناك عذر كحیض واء كانت المرأة
 بحضر او سفر فلا احوال ثمانية ست لا يظهر فيها فائدة واثنان تظهر فيهما المائدة (قوله من اوقع
 الصلاة كلها في الضروی) ای واما الواو وقع بعضها منها ولو ركعة في الاختیاری وباقها في الضروی
 فلاثم (قوله الا ان يكون تأخيره له) ای للضروی (قوله بكفر وان برده) ای فاذا اسلم
 الكافر الاصلی او المرتدی الوقت الضروی وصلى تلك الصلاة فيه فله لا یأثم سواء قلنا بخطأهم
 بفروع الشريعة ام لا لان الاسلام یجب ما قبله قاله شیخنا (قوله ولو كان صلاها قبل) ای ولو
 نوى الفرض بحسب زعمه حين صلاها صلیا فان بلغ في اثنا عشر ساعة كانت كل ما نافله ثم اعادها فرضا
 اذا اتسع الوقت والاقطع وابتدأها (قوله وانما وجنون ونوم) ای فاذا افاق الغمی علیه
 او المجنون واستيقظ النائم في الوقت الضروی وصلوا فيه فلاثم غمی واحد منهم (قوله ان ظن
 الاستغراق) ای لذلك الوقت واما لظن عدم الاستغراق جازله النوم ولاثم علیه ان حصل استغراق
 كما يجوز له النوم بعد دخول الوقت اذا ظن الاستغراق وکل وكیلا یوظفه قبل خروج الوقت (قوله
 وغفلة) ای نسیان فاذا نسی ان علیه صلاة ولم یبتدئ رکعها الا في وقت الضروی فلاثم علیه في فعلها
 فيه (قوله كحیض الخ) ای فاذا انقطع كل من الحيض والنفس في الضروی وصلت فيه فلاثم
 عليها (قوله فلیس بعذر) ای فاذا سكر یحرام وفاق من سكره في الضروی وصلی فيه فانه یأثم
 بتأخير الصلاة اليه وسوا سكر قبل دخول الوقت او بعده وانما ایقاعها في الضروی غیر اثم تعاطی
 السكر فهو زائد علیه (قوله یجب ما قبله) ای ففي المحیقة المانع من الاثم انما هو الاسلام

لا الكفر (قوله بقدره الطهر) أي بقدره زمن يسع طهره الذي يحتاجه فان كان محدثا حدثا أصغر قدره ما يسع الوضوء وان كان محدثا حدثا أكبر قدره ما يسع الغسل هذا اذا كان من اهل المهاراة المائية بان كان الماء موجودا وكان له قدرة على استعماله والا قدره ما يسع التيمم ولا قدره زمن يسع ازالة النجاسة عن ثوبه او بدنه او مكانه لانها لا تعتبر مع ضيق الوقت ولا زمن يسع ستر العورة والاستقبال والاستبراء ان لو كان محتاجا لذلك كقوله عجم ثمان المراد انه بقدره زمن يسع الطهر زيادة على التقدير السابق وهو مدة تسع ركعة بسجودتها وفائدة ذلك التقدير اما تلك الصلاة التي زال عذر في ضروريها وعدم اسقاطها فان كان الباقي من الوقت يسع ركعة بعد تخصيص الطهر لم تسقط والاستسقط (قوله لاصغروا كبر) أي لمحدث اصغروا لمحدث اكبر ان كان من اهل اهله أي من اهل الطهر بالماء بان كان الماء موجودا وكان له قدرة على استعماله (قوله فزال عذره) أي في الوقت الضروري (قوله المسقط للصلاة) أي كالحيض والنفاس والاضغاث والمجنون واحتترز بذلك عن العذر الذي لا يسقطها فالنائم او الساهي لا يقدره الطهر بل متى نومه الساهي او استسقط النائم وجبت على كل سواء كان الباقي يسع ركعة مع فعل ما يحتاج اليه من الطهر ارام لابل ولو خرج الوقت ولم يبق منه شيء (قوله بل ان اسلم لما يسع ركعة) أي من الضروري (قوله وصلى بعد الوقت) أي الذي اسلم يقرب آخره (قوله وكذا يضم للثلاثة رابعة) أي ولا يكون تنفله بالاربع مكروها لانه غير مدخول عليه كانه لا يحرم عليه التنفل في هذا الوقت اعني وقت الغروب لانه غير مدخول عليه (قوله ركع اول بركع) أي الا انه ان تبين له ذلك قبل ان يركع قطع صلاته وان تبين له ذلك بعد ان ركع ركعة ضم اليها اخرى نذبا وخرج عن شفع هذا اذا تبين له ادراكه الاخر مرة بعد خروج وقتها واما ان تبين له ان المدرك الاخر مرة بعد نذبا وخرج عن شفع هذا اذا تبين له ادراكه الاخر مرة بعد نذبا وخرج وقتها وجب القطع وصلى الثانية (قوله والمأصل انه اذا ظن ادراكهما الخ) سكت الشارح عن عكس المصنف وهو ما اذا ظن ادراك العصر فقط فلما فرغ من اتيه بقية من الوقت والمجتمعة ان يصل الطهر لتبين ادراكه واختلاف هل بعد العصر ولا بعدها والظاهر وهو الذي في العتبة عدم الاعادة كما في التوضيح اهـ بن واما الوشك هل يدرك واحدة منهما او يدركهما الا لا يدرك شيئا منهما فلا يصلح وبعد ذلك ان تبين به دار الوقت كان يسع خمس ركعات صلاهما معا فضاء وان تبين بعد ان الوقت كان يسع اقل من ذلك قضى الاثيرة فقط وان ظن ادراك واحدة وشك في الاخرى فبجاءه بياضة اثيرة فاذا فعلها وبارز له انه مضى بالاولى فعلها ايضا ولا اثم عليه حيث اتي بها بعد خروج الوقت لانه مذهب ورعائه شيخنا (قوله وان ظهر من ظن ادراكهما) أي من زال عذره وظن ادراكهما الخ (قوله فاحذر) أي عدا الوغابة او سبنا وقوله قبل الصلاة أي التي ظن ادراكها (قوله وتبين عدم طهورية الماء بان تبين ان الماء الذي توشأ به مضاف ونجس) (قوله فظن ادراك الصلاة ومهارة اخرى الخ) هذا القبر راصله للتوضيح وتعبه ابن عاثر بان المراد من هذه المسألة ان الطهر الذي تقدم تقديره لا يشترط بقاؤه حتى تصلي به الصلاة ولا كونه صحيحا في نفسه حتى حصل الطهر ثم انتقض او تبين فساده وقربى من وقت الصلاة ركعة فقد تقرر وجوبها وهذا هو المطلوب واما انما اتيمم اذا ضاق الوقت وتقتصر اذا ظن ان ساعه فهذا أمر زائد اهـ وقد يجب بانه وان كان أمرا زائدا لكن احتيج اليه لاجل حكم المصنف كما بن المحاجب بقوله فاقضاء الا لا يتصور منه الا بالعدا المذکور اذا لو علمت او ظن عدم ادراك ركعة بطهارة اخرى لوجب عليه ان يتيمم على الراجح فتقع الصلاة اداء فتأمل اهـ بن (قوله فالتعاضد في الاولى عند ابن القاسم) أي اعتبارا بالتقدير الاول ولا عبرة بما استغرق الوقت

من الطهارة الثانية (قوله خلافا لابن القاسم في الثانية) أي حيث قال بسقوط القضاء فيها لانه
يقدر له طهرتان (قوله ولغيره في الاولى) أي وتلافا لغير ابن القاسم وهو المازري في الاولى
حيث قال بسقوط القضاء لانه يقدر له طهرتان (قوله فالقضاء عند ابن القاسم) أي اعتبارا
بالتقدير الاول ولا عبرة بما استغرق الوقت من النوات وقوله فالقضاء أي للمدرك لو لم يحصل ما ذكر
(قوله بظهرها خمس أو أربع هذا نشر على ترتيب الف فالخامس تدرك الظهريين اذا ما هرت وكان
الباقى من الوقت ما يسع خمس ركعات وتدرك العشامين بظهرها الاربع وتدرك الثانية من الظهريين
والعشامين اذا ما هرت لثلاث أو اثنتين أو واحدة (قوله كذلك بسططان الخ) فاذا حاضت والباقي
من الوقت يسع خمس ركعات فاكثرت سقط الظهران وسقط العشمان ان حاضت والباقي للفجر أربع
ركعات وان حاضت وكان الباقي من الوقت يسع ثلاث ركعات أو اثنتين أو واحدة سقطت الثانية من
الظهريين ومن العشامين وتقرر في الاولى في ذمتها فتعقبها بعد طهرها (قوله ولا يقدر الطهري في جانب
السقوط بل مني حاضت وكان الباقي من الوقت يسع ركعة أو ركعتين أو ثلاثا ولو بدون تقدير طهر
سقطت الاخيرة وان حاضت والباقي من الوقت يسع خمس ركعات ولو بدون تقدير طهره سقطت معا
(قوله على المعتقد) أي خلافا لما قاله اللخمي واختاره عجم من أنه يعتبر تقدير الطهري في جانب
السقوط بجانب الادراك فاذا حاضت قبل المغرب بخمس ان لم يقدر الطهري وثلاث ان قدر فعلى ما قاله
اللخمي تسقط عنها الثانية فقط وعلى المعتقد بسقط عنها الظهران معا وما قاله اللخمي ضعيف وان
عبر عنه اللخمي بأنه المذهب فقد تعقبه طفي قائلا انه لما نقل في التوضيح اعتبار الطهري في جانب
السقوط قال لم أره لغير اللخمي وكذا ابن فرحون ولم يذكر ابن شاس ولا ابن الحجاج ولا ابن عرفة
فكيف يكون المذهب ما اختاره اللخمي فقط وقد قال عياض لللخمي اختيارات تخرج بكثير منها
عن المذهب اه (قوله بخلافه في جانب الادراك) أي بخلاف الطهري في جانب الادراك فانه
يقدر اتفاقا فاذا ما هرت والباقي من الوقت شيء قليل فان كان ذلك الباقي من الوقت يسع الطهري وركعة
أو ركعتين أو ثلاثة وجبت الاخيرة وان كان يسع الطهري وخمس ركعات وجبت معا (قوله فلا يسقطان
الصلاة) أي ولو استغرق النوم أو النسيان جميع الوقت (قوله فكل منهما مأمور) أي من
جهة الشارع لكن الولي مأمور بالامر بالصبي مأمور بفعله وهذا أي كون الصبي مأمورا من
جهة الشارع بفعله بناء على أن الامر بالامر بالنبي أمر بذلك الشيء وعلى هذا فالصبي مكلف
بالمندوبات والمكروهات والبلوغ انما هو شرط في التكليف بالواجبات والمكروهات وهذا هو المعتقد
عندنا ويرتبط على تكليفه بالمندوبات انه يثاب على الصلاة وأما على القول بان الامر بالنبي
ليس أمر بذلك الشيء يكون الولي مأمورا من جهة الشارع فيؤجر دون الصبي فانه مأمور من جهة
الولي لاجل تديريه وح فلا يكون مكلفا بالمندوبات ولا ثواب له عليها والثواب عليها لا يوجب
على السواه وقيل ثلثا للام وثلاثة للاب (قوله أي عند الدخول فيها) أي وهو سن الانعزال
أي نزع الاسنان لانباتها (قوله بلا ضرب) متعلق بأمر (قوله ضربا مؤثما) أي ولا يحد
بعدد كالثلاثة أسواط بل يختلف باختلاف حال الصبيان (قوله غير مبرح) هو الذي لا يكسر
عظما ولا يشين حارحة (قوله ان ظن افادته) شرط في ضربه على تركها اذا دخل في العشرين
(قوله وتتبدل التفرقة بينهما حينئذ) أي حين الدخول في العشر (قوله ان لا ينالم الخ) فلا يشترط
في حصول التفرقة أن يكون لكل واحد فراش على حدة بل المدار على كون كل واحد عليه ثوب
سواء كان له فراش على حدة أم لا فلو كان أحدهما عليه ثوب والاخر عريان والمحال أنهم معا على

فرض واحد فلا يكفي ذلك في حصول نذب التفارقة وقيل ان ذلك يكفي (قوله فالمكروه التلاصق) أي تلاصقهما بعورتيهما من غير حائل بينهما وهذا يقتضي أنه لو كان على أحدهما ثوب دون الآخر كان كافيا في حصول التفارقة وهذا يخالف ما قبله ولو قال الشارح وقيل ان كان على أحدهما ثوب دون الآخر كان كافيا في حصول نذب التفارقة فالمكروه التلاصق كان أولى والمخاطب بما ذكر من الكراهة عليه وهم أيضا على المعتمد من خطابهم بالمكروهات ومحل الكراهة ما لم يقصد أحدهما اللذة بالملاصقة والواجب على الولي منعه منها كما يجب عليه منعه من أكل ميتة ومن كل ما هو معصية في حق البالغ كشراب الخمر قاله أبو علي المسناوي وغيره فاقى خش وعقب من كراهة تلاصقهما ولو منع قصد اللذة أو وجودها فيه نظر بل التلاصق في هذه الحالة حرام انظر بن (قوله ومنع نفل) اعلم أن منع النفل في الاوقات الثلاثة التي ذكرها اذا كان النفل مدتولا عليه والا فلا يمنع كما اذا شرب في صلاة العصر عند الغروب مثلاً أو في صلاة الصبح عند الخطبة فبعد ان عقدهما ركعة تذكرانه كان قد صلاهما فانه يشفعهما ولا حرمة لان هذا النفل غير مدخول عليه (قوله فتتميل المجاورة والنفل المندوم أي وقضاء النفل المفسد وسجود السهو والعدوى لانه لا يريد على كونه سنة (قوله وخطبة جمعة) أي وأما خطبة غيرهما فلا يحرم النفل وقتها بل يكره فقط كما استظهره عجم (قوله لانه) أي النفل يشغل من سماعها الواجب أي عن استماعها الواجب والمراد به السكوت فلو تفكر بدون كلام حتى لم يسمع ما قال الامام لم يأنثم (قوله بل من ابتداء الخ) أي بل نزع النفل من ابتداء خروجه من الخلوة (قوله وحال جلوسه عليه) أي اذا كان الجلوس في الوقت المعتاد لعوده عليه فلو صعد وجلس عليه قبل الوقت المعتاد فأنما يتيمر الوقت المعتاد اذا جاء فيما يظهر قاله شيخنا (قوله كما سنبه عليه في الجمعة من أنه يحرم بفعل الامام الفعل ويحرم بكلامه الكلام (قوله وتذكر فائنة) أي وعندئذ كرفائنة (قوله ولولد اخل مسجد) أي فلا يطالب بعمسة المسجد خلافا للحنفي حيث قال لا بأس بالنفل لداخل المسجد بعد غروب الشمس الى ان تقام الصلاة وكذلك بعد الفجر الى ان تقام الصلاة (قوله وكره بعد اداء فرض عصر) أي وأما النفل بعد دخول وقت العصر وقيل ادائه فلا بأس به بل هو مندوب كما يأتي (قوله الى ان ترتفع قدر ربح هذا راجع لقوله وكره بعد فجر وحاصله انه تمتد كراهة النفل بعد الفجر الى ان يظهر حاجب الشمس فيحرم النفل الى ان يتكامل ظهور قرصه فائنة وكراهة الى ان ترتفع الشمس قدر ربح وبهذا التقرير يندفع الاعتراض بدخول وقت المنع في عموم وقت الكراهة الى ان ترتفع الشمس قدر ربح وبهذا التقرير يندفع الاعتراض عنه (قوله والى ان تصلى المغرب) هذا راجع لقوله وكره بعد فرض عصر وحاصله انه تمتد كراهة النفل بعد اداء فرض العصر الى غروب طرف الشمس فيحرم الى استتار جميعها فتعود الكراهة الى ان تصلى المغرب وبهذا التقرير يندفع الاعتراض بدخول وقت المنع في عموم وقت الكراهة (قوله الاركان في الفجر الخ) هذا مستثنى من قوله وكره بعد فجر (قوله قل الفرض) أي فلا بأس ببقاهاهما قبل صلاة الفرض فان صلى الفرض فات الورد والشفع والوتر وانما الفجر محل النافلة وأما لو تذكر الورد والشفع والوتر في اثناء الفجر قطعه وان تذكره بعد صلاته فانه يصليها ويعد الفجر اذا لا فوت الورد والشفع والوتر الا بصلاة الفرض هذا هو المعتمد (قوله لنا ثم عنه) أي لكن جواز الورد قبل الفرض لنا ثم عنه (قوله ولم يخف فوات جماعة) أي ولم يخف بفعله عدم الفجر فوات جماعة الصبح والابدال فرضه لان صلاة الجماعة اهم من الفنافلة انظر بن (قوله بهذه القيود الاربعة) أي وهي ان يكون من عادته تأخيرها لا تخرا ليل وان يكون نام عنه في تلك الليلة

غلبة وان لا يخاف بغيره بعد الفحرفوات الجماعة في الصبح وان لا يخاف وقوع الصبح في الاستسفار
(قوله) ولا جنازة وسجود تلاوة هذا استثناء من وقتي الكراهة أى من مجموع قوله وذكره بعد فجر
وفرض عصر (قوله لا فيها) فيكره ان على المعتمد فلو صلى على الجنازة في وقت الكراهة فأنها
لا تعاد بحال بخلاف ما لو صلى عليها في وقت المنع فقال ابن القاسم انها تعاد ما لم تدفن أى ما لم توضع في
القبر وان لم يسو عليها التراب وقال أشهب لا تعاد وان لم تدفن وهذا مع عدم الخوف عليها لو انخرت
لوقت الجواز أما عند الخوف عليها فصلى عليها باتفاق ولا إعادة دفنت أم لا ومقاله أشهب اقتصر
عليه في الطراز وقال انه ابن من قول ابن القاسم (قوله وقطع محرم بنافلة بوقت نهى) أى لانه
لا يتقرب الى الله بمنهى عنه أى وسوا ما حرم بها جاهلا أو عامدا أو ناسيا وهذا التعميم في غير الدخول
والامام يخطب يوم الجمعة فانه ان حرم بالنافلة جهلا أو نسيانا لا يقطع مراعاة اذ ذهب الشافعي من أن
الاولى للدخول أن يركع ولو كان الامام يخطب وأما لو دخل الخطيب عليه وهو جالس فأحرم عدا
أو سوا أوجه لا يدخل المسجد والامام يخطب فأحرم عدا فانه يقطع وسواء في الكل عدا ركعة أو لا
(قوله ولا قضاء عليه) أى لانه مغلوب على التقطع (قوله مشعرا بانه قاده) أى لان النهي عن الصلاة
في الاوقات المذكورة ليس لذات الوقت أى ليس ليكون الوقت لا يقبل العبادة كالنهي عن صوم
الليل لان الاوقات المذكورة قابلة للصلاة ولا مانع يمنع من انعقادها كالنهي عن الصوم والصلاة
زمن المحيض بل النهي عن الصلاة في تلك الاوقات لا يخرج عن ذات العبادة وهو كون الساجد
في اوقات الطلوع والغروب شيئا بالساجد للشيطان والاشتغال عن سماع الخطبة وحينئذ فلا يمنع
من انعقادها كالمصلاة في الدار المغصوبة فان النهي عنه لا يخرج عن ذات العبادة وهو شغل
ملك الغير بغير اذنه فلا يقتضي الفساد وقد يقال ان النهي هنا وان كان لا يخرج عن ذات العبادة
لكونه ملازم للوقت فكان النهي لذات الوقت فلذا استظهر العلامة يحيى الصاوي وشيخنا البطلان
وعدم الانعقاد نظير ما قبل في صوم يوم العيد فان النهي عنه ليس لغات الوقت ولا مانع من العبادة
بل لا يخرج ملازم للوقت وهو الاعراض عن ضيعة الله ومعلوم أن صوم يوم العيد باطل وغير
منعقد فتأمل (قوله ما لم تدفن) أى ما لم توضع في القبر وان لم يسو عليها التراب فإذا دفنت
فلا تعاد وهذا قول ابن القاسم وقال أشهب لا إعادة مطلقا واختاره في الطراز (قوله وجازت
بمرض بقرا وغنم) أى من غير فرش يصلى عليه والمرضى بفتح الباء وكسر هاء محل ربوضها أى
بروكها حين القيولة والمبيت وكما يسمى محل بروك الغنم حين القيولة والمبيت مرضيا يسمى أيضا مراحا
بضم الميم وفتحها (قوله أو بلا حائل) أى هذا اذا جعل بينه وبينها حائل بل ولو بلا حائل يجعله
بينه وبينها بان يصلى على ارضها من غير أن يغرش شيئا يصلى عليه (قوله ولو على القبر) أى
هذا اذا صلى بين القبور بل ولو صلى فوق القبر ان قلت سيأتى ان القبر حيس لا يشي عليه ولا ينش
والصلاة تستلزم المشي قلت يحمل كلامه على ما اذا كان القبر غير مسنم والطريق دونه فانه يجوز
المشي عليه ح (قوله منبوشة أو لافيه ان المقبرة اذا نبشت صار التراب الذي نزل عليه الدم
والقيح من الموتى ظاهرا على وجه الارض فيكون قد صلى على تراب نجس فكيف يحكم بجواز الصلاة
وحاصل الجواب انه سيأتى في كلام المصنف ببيان الجواز بالامن من النجاسة بان يعتقد أو يظن
طهارة المحل الذي يصلى عليه والمقبرة اذا نبشت يمكن أن يعتقد أو يظن طهارة ما صلى عليه وانه من
غير المنبوش أو ان للدم والصدء بدا النازل من المرقى لم يعم التراب ويقال ان جواز الصلاة في المقبرة
المنبوشة مبني على ما قاله مالك من ترجيح الاصل وهو الطهارة على الغالب وهو النجاسة عند

تعارضهما فتأمل (قوله خلافاً لمن قال بعدم الجواز في مقبرتهم) الذي في المواق ترجع هذا القول فانظرهما بن (قوله وفي تاليه) أي المحجة والمجزئة (قوله موضع طرح الزبل) أي والمحال أنه يصل على الزبل بل في محل لا زبل فيه من غير أن يفرش شيئاً طاهراً يصل عليه (قوله ومحجة مثلها في جواز الصلاة بها من غير أن يفرش شيئاً طاهراً يصل عليه قارة الطريق أي جانبه فالمصنف انما نص على المتوهم (قوله موضع الجزر) أي والمحال أنه لم يصل على الدم بل في محل من الجزة لادم فيه من غير أن يفرش شيئاً طاهراً يصل عليه (قوله كموضع منها) أي كان يصل في موضع من هذه الأمور الأربعة المقبرة والمزلة والمحجة والمجزئة منقطع عن النجاسة أي بعد عنها (قوله ان امت من النجس) أي بان تحقق أو ظن طهارة الموضع الذي صلى فيه منها وقوله هذه الأربعة التي بعد الكاف انما جعل القيد راجعاً لما بعدها لأن ما قبلها وهو مريض البقرة والغنم مأمون دائماً من النجاسة لأن بولها وجميعها طاهران وح فلا معنى لرجوع القيد له وقد يقال إن بولها وجميعها وإن كان طاهراً لكن منها نجس فالأولى جعل الشرط راجعاً لما بعد الكاف ولما قبلها وإن كان ذلك خلافاً لقاعدة المصنف الأغلبية (قوله والا توهم) أي بان شك في نجاسة المحل الذي صلى فيه منها والمحاصل أن هذه الأمور الأربعة ان امت من النجس بان جزم أو ظن طهارتها كانت الصلاة فيها جائزة ولا إعادة أصلاً وإن تحققت نجاستها وظننت فلا تخويز الصلاة فيها وإذا صلى أعادها وإن شك في نجاستها وظن طهارتها أعاد في الوقت على الزاح بناء على ترجيح الأصل على الغالب وهو قول مالك وقال ابن حبيب بعيداً إذا كان عامداً وأجأه لا ترجح الغالب على الأصل فقول المصنف على الأحسن أي خلافاً لابن حبيب القائل بالاعادة أبداً كما علمت وهذا في غير محجة الطريق إذا صلى فيها الضيق المسجد فإن الصلاة فيها حينئذ جائزة ولا إعادة مع الشك في الطهارة وعدمها ككافي كبير خش (قوله يعني متعبداً للكفار) أي سواء كان كنيسته أوبىعة أو بيت نار (قوله بدراسة مطلقة) أي سواء اضطرر للنزول فيها أو نزلها اختياراً سواء صلى على فرشها أو فرش شيئاً طاهراً وصل عليه فهذه أربع صور في الدراسة لا إعادة فيها وذكر الشارح بهذا في العامة أربع صور ثلاثة لا إعادة فيها والأربعة فيها لا إعادة على الرجوع وأما ما فيها أنها إذا كانت عامرة واضطرر للنزول بها فلا إعادة سواء صلى على فرشها أو فرش شيئاً طاهراً وصل عليه أو طاع بنزوله فيها وصل على فرشها وأما إذا نزلها اختياراً وصل على أرضها أو على فرشها فإنه يعيد في الوقت على الرجوع بمقالة المورثانية وهذه الصور الثمانية من جهة إعادة الصلاة التي صليت فيها وعدم أعادتها وإمامان جهة كراهة الصلاة فيها وعدمها فالأحوال أربعة الكراهة إن دخلها مختاراً كانت عامرة أو دراسة وإن دخلها مضطراً فلا كراهة عامرة كانت أو دراسة وما إذا عجز من أن الظاهر من كلام ابن رشد كراهة الصلاة فيها إذا دخلها مضطراً فهو ممنوع إذ لم يذكر ذلك أحد من ابن رشد وكيف يقول ابن رشد بالكراهة مع الاضطرار ويكون ذلك ظاهراً من كلامه والمضطر يغتفر له ما هو أعظم من هذا كيف ومالك قال في المدونة بالجواز هذا في غاية البعد انظر بن (قوله ولا أعاد بوقت على الأرجح) أي وهو قول مالك في سماح انشبه بناء على ترجيح الأصل على الغالب وحل ابن رشد المدونة عليه تسكون الإعادة في هذا الباب على غلط واحد وقال به سحنون أيضاً وقال ابن حبيب بعيداً وهو مبني على ترجيح الغالب وهو النجاسة على الأصل (قوله وقيل لا إعادة أيضاً) أي وهو ظاهر المذهب كافي ح بناء أيضاً على ترجيح الأصل وهو الطهارة على الغالب (قوله موضع بر وكها) أي وإماماً موضع مبيتاً وقيل لو تها فليس يعطن فلا تكره

الصلاة فيه ان امن من التجسس وهو منها وصلى على فراش طاهر وهذا هو الذي في ح و اقتصرا على
 فيفيد اعتقاده وفي شب ولا خصوصية لمعناها بل كذلك محل مبيتها وقبولها روح فالمراد بالاعمال
 محل بر وكما مطلقا فقد اعتقد كلام ابن الكاتب (قوله وهو الانسان) أي وهو الشرب الثاني
 وقوله وهو الاول أي وهو الشرب الاول (قوله وفي الاعادة الخ) أي واذا وقع ونزل وصلى في معطر
 الابل ففي كيفية الاعادة قولان (قوله مطلقا) أي سواء كان عامدا او جاهلا او ناسيا (قوله أي
 اخره الامام اوثابه) أي واجاعة المسلمين اذا كانوا في سفر لانهم يقيمون مقام الامام اوثابه ثم محل
 تأخير وقتله ان كان ماء او صعيدا ولا فلا يتعرض له اسقوطها عنه (قوله يضرب على الراجح وهو قول
 اصمغ وقال مالك لا يضرب وما في الشارح خوفا من تن وت عقبه طاف بان خلاف مالك واصمغ انما هو
 في الجاحد في زمن استنابته هل يخوفه بالضرب ثم يضرب وهو قول اصمغ او يخوف به فقط ولا يضرب
 وهو قول مالك وكذا النقل في ابن عرفة وغيره واما التارك لها كسلا فاقعة فوالى انه يضرب
 ولم يذكر احدا نه لا يضرب وانما ذكروا ضربيه (قوله ولا ربع في العشامين بحضر قال عجم الصواب انه
 يؤخر لبقاء خمس في العشامين بحضر اعتبارا بكون الوقت اذا ضاق اختصر بالاخيرة وحينئذ فالقدير
 بها وقد يقال الاوجه ما قاله الشارح فقد تقدم أن الراجح التقدير بالاولي ولا وجه للعدول عنه مع
 انه انبب بصون الدماء وانما عدل عنه في السفر للتقدير ثلاث براعة لصون الدماء (قوله ولثلاث
 بسفر) أي في الظهري والعشامين لان التقدير هنا بالاخيرة صونا للدماء كما اختاره البدر القرافي
 خلافا لعق حيث قال يؤخر في العشامين لاربع بحضر اسقرا (قوله وتعتبر الركة بحضر عن
 فاتحة وطمانينة واعتدال) أي صونا للدماء لانه لا يوافق اعتبارها بالبودر بالقتل (قوله ان كان
 بحضر الاول ان كان من اهلها بان كان الماء موجودا وقد روي على استعماله فان لم يكن من اهلها قدرته
 الطهارة الترابية وهذا ذكر شيخنا في المحاشية ان بعض الاشياخ رجع انه لا يقدر له طهارة اصلا سونا
 للدماء كما هو ظاهر المصنف قال وهو الظاهر (قوله فان لم يطب بسعة وقتها) أي وانما يطلب
 بسعة فان لم يبق من الوقت ما يسع ركعة مع الدبر لم يقتل وكذا ان طاب بسعته طلبا غير ركعة ثم ضاق
 الوقت لم يقتل (قوله وقتل بالسيف) أي على الكيفية الشرعية بمعنى ضرب الرقبة به لانه ينجس
 به حتى يموت صونا للدماء عليه رجع كقول بعضهم (قوله حاء او رد عليه بانه لو كان قسله حاء
 لاسقط برجوعه للصلاة قبل اقامته عليه الا ترى لحد الحرامه فانه يسقط بتمه ورجوعه قبل اقامته
 لكن القتل هنا لا يسقط برجوعه للصلاة لانه يقتل ولو قال انا افعل وح فهو ليس بمعدوم واجب بان
 بعض الحدود يسقط بالتوبة والرجوع عن سبها كحد الخارب وبعضها لا يسقط بالرجوع عن السب
 كحد السرقة وكما هنا فانه يقتل ولو رجع عن سببه هو انترك وقال انا افعل يقول المعارض لو كان القتل
 هنا سد السقط برجوعه فيه نظر لمنع الملازمة (قوله خلافا لابن حبيب) أي القائل انه يقتل كفرا
 لان ترك الصلاة عند مكفر (قوله ولو قال) أي بعد الحكم بقتله انا افعل والمبالغة راجعة لقوله
 وقتل لاقوله اخر ولا قوله حاء لان الذي يتوهم عنى هذين انما هو اذا قال انا لا افعل أي انحر ولو قال
 لا افعل وقتل حاء الا كفرا ولو قال لا افعل حيث لم يكن جا حدا (قوله ولم يفعل) أي حتى خرج الوقت
 (قوله والترك أي والابان قال انا افعل وفعل ترك ولم يقتل ويعيد من صلى مكرها كما قرر شيخنا
 والظاهر كما قاله غيره انه يدين (قوله خلافا لقول ابن حبيب بعدم القتل الخ) أي لان القتل عنده
 كفر فيندفع بادي دافع (قوله وكراهت) أي الصلاة عليه للفاضل ردعا لغيره واما صلاة خير الفاضل
 عليه فهي اما واجبة او سنة على المخلاف فيها (قوله ولا يطمس قبره) أي لا يحنى أي يكره ذلك

فيم يظهر **(قوله)** لا فائشة هو بالنصب عطف على محذوف صفة لفرضا) أى حاضر لا فائشة أو على فرضائنا وبالله مجازا **(قوله)** لم يطلب بها في سعة وقتها) أى والادى إلى أنه لا يقتل أحد لانه يؤخر إلى أن يتيقن مقدار ركعة ثم يظهر رفعة وقت فنقول لا يقتل بالفائشة **(قوله)** الأولى على القول) أى لأن المعتمد للقول بعدم القتل بالامتناع من فعل الفائشة المازرى واجب بان مراد المصنف بقوله وبالقول للمازرى أى متى صرحت بالقول كان للمازرى وليس المراد أنه التزم كل ما كان للمازرى يعبر عنه بالقول كذا يجب ولكن هذا الجواب لا يتم لانه قال بعدواشير يجمع واستحسن إلى أن شيخنا غير الذين قدمتهم فالأولى في الجواب أن يقال أن عدم القتل بالفائشة معتمده عند المازرى وغيره فالمصنف أشار لا اعتماد المازرى فقط (تنبيه) حكم من قال لأصلى من قال لا أتوضأ ولا أغتسل من الجنابة فيؤخر إذا طاب بالفعل طلبا متكررا في سعة الوقت إلى أن يصير الباقي من الوقت ما يسع الوضوء والغسل مع الزكوة ويقتل بخلاف من قال لا اغسل النجاسة أو لا استتر عورتى خلافا لعبي في شرح العزبة للخلاف في ذلك وقد نص ابن عرفة على أن ترك الصوم كسلا وجمدا كالصلاة أى فتاركه جمدا كافر وتاركه كسلا يؤخر لقبيل الفجر بقدر ما يقع فيه النية فإن لم يفعل قتل وتارك الحج لا يتعرض له ولو على القول بوجوبه على الفور لانه منوط بالاستطاعة ورب عذرى الباطن لا اطلاع لنا عليه وحينئذ فيدين وتارك الزكاة تؤخذ منه كرها وان يقتل فإن قتل أحدا اقصر منه وإن مات هو كان هدرًا ولا يقصد قتله وتسكت في نية المكروه بالكسر **(قوله)** الجماحد لوجوبها) أى جملة بان قال أنها غير واجبة وقوله أو ركوعها أو سجودها عطف على ضمير وجوبها أى أو سجود وجوب ركوعها أو وجوب سجودها مع إقراره بوجوبها بان قال الصلاة واجبة لكن إركوع أو السجود أو القيام له ليس بواجب فيها **(قوله)** كافر فريده ابن عرفة وغيره بما إذا كان غير حديث عهد بالإسلام **(قوله)** فإن تاب) أى فالامر ظاهر **(قوله)** كالحاكم هل معلوم من الدين بالضرورة) أى فإنه يكون مرتدا انتقاما سواء كان الدال عليه الكتاب أو السنة أو الإجماع وذلك كالعبادات الخمس وأما من سجد امرأ من الدين وكان غير ضرورى كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب ففي كفره قولان والراجح عدم الكفر كما أن من أنكر أمراضا ضروريا وليس من الدين فإنه لا يكون كافرا كما إذا أنكر وجود بغداد

* (فصل في الأذان) *

(قوله) الإعلام بدخول الخ) يؤخذ من هذا أنه لا يقال أذن العصر وإنما يقال أذن به قاله البدر **(قوله)** سن) أى كفاية وقوله الأذان أى الإعلام بدخول وقت الصلاة بالالفاظ المشروعة **(قوله)** أى فعله) أى الأذان بمعنى الالفاظ المشروعة والمراد به عليها الاتيان بها **(قوله)** أو بعضها) أى أو كان بعضها فوق بعض أو قسم المسجد أهلوه وإن كان لا يجوز قسمه ابتداء لارتفاع ملكهم عنه بالتحسيس **(قوله)** لا لفرد) عطف على قول المصنف بجماعة طلبت غيرها **(قوله)** بل يكره لهم) أى للفرد والجماعة التي لم تصلب غيرها **(قوله)** أن كانوا سفير) أى بفلاة من الأرض فلا يشترط سفر القصر **(قوله)** وخرجت الجنانزة أيضا) فيكره الأذان لها ولو تعينت ولو على القول برفضتها **(قوله)** وكان عليه أن يزيد اختياريا الخ) أى وكان عليه أن يزيد أيضا لا يخشى به خروجه أو دخوله أى ظن خروج الوقت بالأذان لم يؤذن لها لانه يهرم ح فان شك فأنظر أها لكرهاته **(قوله)** ولو حكا المحكية من حيث نفي الأثم فلا ينافي أن كلام الصلاة المقدمة والمؤخرة قد فعلت في وقتها الضروري المقدم والمؤخر **(قوله)** لتدخل الصلاة المجموعة) أى فإنه يؤذن لها عند فعلها قدمت كالعصر في

عرفة او اخرت كالمغرب في المزدلفة **(قوله)** خلافا لما قال بوجوبه لها هو ابن عبد الحكم قال ان
 الاذان الثاني فعلا الذي هو اول في المشروعية واجب وظاهر الشارح ان خلاف ابن عبد الحكم
 في الاذانين معا وليس كذلك والظاهر ان الوجوب عند ابن عبد الحكم غير شرطى كافي المبح **(قوله)**
 وشمل) اى كلام المصنف الاذان الاول والثاني اى فان كلا منهما سنة كذا في عبق قال بن والمحكم
 على الاول في الفعل بالسنية غير ظاهر لانه لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وانما احديثه بعده
 سيدنا عثمان فهو اول في الفعل ثان في المشروعية والظاهر انه مستحب فقط اه قال شيخنا وقد قال
 لما فعله عثمان بحضرة الصحابة واقره عليه كان مجمعا عليه اجماعا سكتوا بالقول بسنيته له وجه
(قوله ويجب في المصركفاية) اى اذا حصل في البلد في اى مكان فقد حصل فرض الكفاية
 وبطلان بعد ذلك بسنية فعله في كل مسجد واذا حصل في البلد في مسجد هاهنا فقط الفرض والسنة
 وما ذكره الشارح من وجوبه في المصر هو ما حرم به ابن عرفة وجعله المذهب خلافا لظاهر المصنف
 وابن الحاجب من ان الاذان سنة مطلقة وان لا يجب في المصر قال ح ولم يحك ابن عرفة في وجوبه
 في المصر خلافا وجعل محل الخلاف وجوبه في مسجد الجماعات وهو الظاهر اه انظر بن **(قوله)**
 يقال اهل البلد على تركه اى لانه من اعظم شعائر الاسلام **(قوله)** بمعنى الالفاظ اى لا معنى
 الاعلام كما تقدم له **(قوله)** بضم ففتح اى لا يقع فسكون المعدول عن اثنين اثنين لثلاثة يقتضى
 زيادة كل جملة عن اثنين وان كل جملة تقال اربع مرات لا رثنى معناه اثنان اثنان كذا في عبق
 ونسب ورد ذلك بانه لا يلزم ما قالوا الاول كان الضمير راجعا للاذان باعتبار جملة اى وجل الاذان مثنى
 اى مثناة لانها اثنان بعد اثنين والا كان التكبير مبرعا وكذا كل جملة وهذا غير متعين لمجواز جعل
 الضمير راجعا له باعتبار كلماته وح فيصعب ضبط قوله مثنى يقع فسكون والمعنى وكلمات الاذان
 مثنى اى اثنان بعد اثنين كما تقول جاء الرجل مثنى اى اثنين بعد اثنين فتأمل (تنبيه) يعتبر في
 كلمات الاذان الترتيب فان نكس شيئا منه ابتداء وقال المازرى في شرح التلخيص انه يعيد المنكس
 فقط **(قوله)** ولو الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم مبداء وغيره ومجمل تحكية قصد
 لفظها في محل نصب غير لكان المحذوفة اى ولو كان اللفظ الذى يثنى هذا اللفظ وهو الصلاة خير
 من النوم **(قوله)** الكاشفة في الصبح خاصة اى قبل التكبير الاخير ويقولها المؤذن سواء اذن
 جماعة واذن وحده خلافا لما قال بتركها رأسا للمنفرد بمحل منعزل عن الناس لعدم امكان من
 يسمعها من مضطجع ينشط للصلاة كما هو اصل وضعها ورده سنة لان الاذان امر يتبع الاتراء
 يقول على الصلاة وان كان وحده وجعل الصلاة خير من النوم في اذان الصبح بأمر منه عليه
 الصلاة والسلام كما في الاستسكار وغيره في شارح البخارى للعيني روى الطبرانى بسنده
 عن بلال انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم يؤذن بالصبح فوجده راقد اذ قال الصلاة خير من النوم
 مرتين فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا يا بلال اجعله في اذانك اذا اذنت للصبح اه وأما قول
 عمر للمؤذن حين جاءه يعلمه بالصلاة فوجده نائما فقال الصلاة خير من النوم اجعلها في نداء الصبح
 فهو انكار على المؤذن ان يستعمل شيئا من ألفاظ الاذان في غير محله وهذا لا ينافي ان المشرع
 لا يستعملها في اذان الصبح النبي صلى الله عليه وسلم والحاصل انه لا منافاة بين رواية اسناد صدورهما
 للنبي صلى الله عليه وسلم ورواية اسناد صدورهما للعمران ما صدر من عمر ليس بشرع بل على
 جهة الانكار واما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الاذان فبدعة حسنة أول حدودها
 زمن الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب سنة احدى وثمانين وسبعمائة في ربيع الاول وكانت

اولا ترايد بعد اذان العشاء ليلة الاثنين وليلة الجمعة فقط ثم بعد عشر سنين زيدت عقب كل اذان
 الا المغرب كما ان ما يفعل ليلا من الاستغفارات والتسابيح والتوسلات فهو بدعة حسنة كذا ذكر
 بعضهم والذي ذكره العلامة الشيخ أحمد البشير في رسالته المسماة بالتحفة السنية في اجوبة
 الاسئلة المرضية ان اول ما زيدت الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم بعد كل اذان على
 المنارة زمن السلطان المنصور حاجي بن الاشرف شعبان بن حسين بن الناصر محمد بن المنصور قلوون
 وذلك في شعبان سنة احدى وتسعين وسبعمائة وكان قد حدث قبل ذلك في ايام السلطان يوسف
 صلاح الدين بن ايوب ان يقال قبل اذان الفجر في كل ليلة بمصر والشام السلام على رسول الله واستمر
 ذلك الى سنة سبع وسبعين وسبعمائة فزيد فيه بأمر الختص صلاح الدين البرلسي ان يقال الصلاة
 والسلام عليك يا رسول الله ثم جعل ذلك عقب كل اذان سنة احدى وتسعين وسبعمائة (تنبيه)
 كان على رضى الله تعالى عنه يزيد على خير العمل بدعى على الفلاح وهو مذهب الشيعة الان
(قوله) خلافا لمن قال بافرادها أى وهو ابن وهب **(قوله)** الاجملة الاخيرة هذا استثناء
 من قوله وهو منى والمراد بالجملة الاخيرة لا اله الا الله **(قوله)** فلو اوتره كله او حله أى ولو غلط
 وقوله لم يجز أى في تحصيل السنة ان كان الاذان سنة اوفى تحصيل الواجب ان كان الاذان واجبا وفى
 تحصيل المندوب ان كان الاذان مندوبا **(قوله)** كالنصف فيما يظهر أى واما لو اوتر اقله فلا يضر
 وما ذكره في ايتار الاذان يجرى مثله في شفع الاقامة فاذا شفعها كلها او غالها او نصفها فلا تجزى وان
 شفع اقلها اجزأت **(قوله)** مرجع الشهاداتين يعنى انه يسأل المؤذن ان يرجع الشهاداتين باعلى
 من صوته بهما اولاً ويكون صوته في الترجيع مساوياً لصوته في التكبير ولا يطل الاذان بترك
 الترجيع قيل الاول ان يقول مرجع الشهادات اشارة الى انه انما يرجع بعد جمع واما قوله مرجع
 الشهاداتين فيصدق بتكرير مررى الاولى قبل الثانية وبالجملة ان يذكر اربع شهادات ثم
 يعيدها بارفع من صوته بها اولاً بالجملة ثمان شهادات **(قوله)** اى اعلى اشارة الى ان
 ارفع مأخوذ من الارتفاع وهو الارتفاع من الرفع وهى الرفع لانه يقتضى خفض صوته وليس كذلك
 والحاصل ان المؤذن يرفع اولاً صوته بالتكبير لنتهاء ثم يخفضه بالشهادتين دون التكبير بحيث
 يسمع الناس ثم يرفع صوته بهما بحيث يساوى رفعه بالتكبير واعلى **(قوله)** يخفضه صوته بهما
 اى اولاً **(قوله)** لكن بشرط الاسماع اى انه يشترط ان يسمع الناس الشهادات عند الاتيان
 بهما اولاً قبل الترجيع **(قوله)** واللام يذكر آتياً بالسنة اى بسنة الترجيع بل يكون ما أتى به
 على أنه ترجيع محم الاذان وفاته سنة الترجيع **(قوله)** ساكنها تفسير لما قبله وهذا جواب
 عما يقال ان المجزم انما يكون في الافعال مع أن اواخر الجملة التى يوقف عليها ليست افعالا حتى تجزم
 قال المازرى اختيار شيوخ سلفية حزم وشيوخ القرويين اعرا به والجميع جائز اه بالخلاف فى
 الافضل والمندوب قال ابن راشد والخلاف انما هو فى التكبيرتين الاوليين واما غيرهما من ألفاظه
 حتى الله اكبر الاخيرة فلم يقل عن احدهم السالف والخلف انه نطق به غير موقوف وح فجزم
 ما عدى التكبيرتين الاوليين من صفاته الواجبة اى التى تتوقف عليها صحته وما فى عقب تبع الالح
 من ان جزمه ليس من الصفات الواجبة معتمدا على ما قاله المازرى فقد درده بن بالقل عن
 ابى الحسن وعياض وابن يونس وابن راشد والغال كسأت وغيرهم المقتضى انه من الصفات الواجبة
 فانظره واعربت الاقامة لانها لا تحتاج لرفع الصوت للاجتماع عندها بخلاف الاذان فانه محتاج فيه
 لرفع الصوت وامتداده والاسكان اعون على ذلك واعلم ان السلامة من الجن فى الاذان مستحبة كفاً

خشن وح فاللحن فيه مكره وانما يلحرم اللحن فيه كغيره من الاحاديث لانه يخرج عن كونه
 حديثا الى مجرد الاعلام قاله شيخنا (قوله بالفصل) أى حاله كونه متلبا بعدم الفصل وكان
 الاوثنان يقول متصل ليكون هذا الوصف على سنن ما قبله وما بعده (قوله ويكره الفصل) أى
 بين كلماته يقول أو فصل غير واجب سواء كان الفصل قصيرا أو طويلا لانه يبنى مع الفصل القصير واما
 مع الطويل فانه يبتدى الاذان من اوله والاقامة كالآذان فى البناء وعدمه والمراد بالفصل الطويل
 ما لو بنى معه لكان انه غير آذان ولا يلزم من كون الفصل الطويل مبطلا للآذان أن يكون حراما هذا
 ما افاده عجم وظاهر ح ان الفصل بين كلماته اذا كان طويلا فانه يحرم وذلك لان صاحب العدة
 عبر بالمنع فعمله عجم على الكراهة وبقائه ح على ظاهره من التحريم وبواقفه كلام زروق
 وهو بعيد لان الآذان من أصله سنة اللهم الا ان يجعل على ما اذا أراد افساد الآذان بذلك الفصل
 الطويل (قوله ولو بآشارة هذا ما بغية فى المفهوم أى فان فصل كره ولو كان ذلك الفصل بآشارة
 بكسلا م وظاهره ان النهى عن الاشارة انما هو اذا كان يفصل به ما بين جمل الآذان اما اذا كان
 يؤذن وهو يشير فلا وليس كذلك بل تكره مطلقا وما احسن قول ابن الحاجب فلا يرسل ما ولو بآشارة
 على المشهور اه بن واعلم ان المؤذن وان كان لا يرد فى حال اذانه لا ما ولو بآشارة لكنه يرد بعد
 فراغه من الآذان وجوبا وان لم يكن المسلم حاضرا واسمعه ان حضر ولا يكتفى بالآشارة فى حال الآذان
 كجاء المسبوق على امامه اذا فرغ من صلاته ولو لم يكن الامام حاضرا والملى كالمؤذن فى جميع ما ذكر
 وقاضى الحاجة والجامع وان شارك المؤذن والملى فى كراهة السلام على كل الا ان قاضى الحاجة
 والجامع لا يجب عليهم ما رده بعد الفراغ ولو كان المسلم باقيا بخلاف المؤذن والملى فانه يجب عليهم الرد
 بعد الفراغ ولو ذهب المسلم (قوله لا بأس برده) أى برده المؤذن للسلام بالآشارة (قوله كالمصلاة)
 أى كالتلبس بالصلاة فانه لا بأس برده السلام بالآشارة (قوله لها وقع فى النفس) أى وح
 فلا يتطرق فيها من الاشارة للرد الى الكلام (قوله فابيح) أى اذن فلا ينافى انه مطلوب فتأمل
 (قوله بخلاف الآذان) أى فانه وان كان عبادة لكنه ليست لها وقع فى النفس كالمصلاة فلو اجيز
 فيه الرد بالآشارة لتطرق للكلام لفظا (قوله وبني ان فصل) أى بين كلماته يقول أو فصل
 (قوله ويطلق لفوات فائدته) أى وتجب اعادته فى الوقت اذا علموا بطلانه قبل ان يصلىوا اما ان
 صلوا فى الوقت ثم علموا ان الآذان قبل الوقت فلا يعيدون الآذان قاله ابن القاسم فان تبين ان الآذان
 والصلاة قبل الوقت اعادوا الآذان والصلاة وجوبا قاله ح اه (قوله الا الصبح) هو بالرفع
 على البدلية من الضمير المستتر على المختار ويجوز نهيه لانه مستثنى من منى (قوله فبسدس
 الدليل الاخير) أى لانسانا فى الناس وهم نيام فيحتاج لتقدم الآذان لاجل انتباه الناس من نومهم
 وتأهبهم لها (قوله وظاهره انه لا يعاد عند طلوع الفجر) أى وهو قول سنده واختاره الشيخ
 ابراهيم اللقاني وبعض المحققين من المغاربة كذا قرر شيخنا (قوله قيل ندبا) هذا ما اختاره طفى
 فعنده الآذان الاول سنة وتقديمه مندوب والآذان الثانى مندوب (قوله والراجح سنة) أى فى كل
 واحد من الآذان سنة وهذا ما اختاره عجم وارتضاه بن وقوام بالقول (قوله وقيل الاول
 مندوب) أى والثانى سنة وهو ما فى العزية وابى الحسن على الرسالة والحاصل ان الصبح قيل لا يؤذن
 لها الاذان واحد ويستحب تقديمه بسدس الدليل الاخير فالآذان سنة وتقديمه مستحب ولا يعاد
 الاذان عند طلوع الفجر وهذا قول سنده وظاهر المصنف واختاره اللقاني والراجح اعادته عند
 الطلوع واختلاف القائلين به فقيل اعادته ندبا فالاول سنة والثانى مندوب واختاره هذا طفى وقيل

استئنا فالاول مندوب والثاني سنة وهو ما في العزية والى الحسن على الرسالة وقيل كل منهما سنة
والثاني أكد من الاول لانه الذي تبنى عليه العبادة وهذا هو الذي اختاره ع ج وقواه بن بالقول
(تنبية) يحرم الاذان للصبح قبل سدس الليل الاخير كما ذكره ع ج في حاشيته على الرسالة ويعتبر
الليل من الغروب وقول البدر القرأى السدس ساعتان مبنى على ان الليل اثني عشر ساعة دائماً وان
الساعة تصغر وتكبر (قوله باسلام) أى مستمر فان ارتد بعد الاذان اعيد ان كان الوقت باقياً
وان خرج الوقت فلا إعادة نعم بطل نوابه كذا قال ع ج قال شيخنا القول لا يخفى ان ثمرته وهى الاعلام
بدخول الوقت قد حصلت وح فلامعنى لاعادته وفي ح عن النوادر انهم ان اعادوا الاذان
مفسن وان اجتزوا به اجزاهم اه ووجهه ظاهر وان كان كلام ع ج يقتضى ضعفه (قوله فلا يصح
من كافر) أى لوقوع بعضه في حال كفره (قوله ولو عزم على الاسلام) أى كما هو ظاهر
اطلاقهم وبه جزم ح خلافاً لاستظهار ابن ناجي الصحة حيث عزم على الاسلام والفرق على الاول بين
الاذان والغسل حيث قالوا بصحة الغسل مع العزم على الاسلام دون الاذان ان المؤذن مخير فلا بد من
عدالته لاجل ان يقبل خبره بخلاف المغتسل (قوله على التحقيق) أى وقيل لا يكون به مسلماً
هذا ظاهره وصرح به في خش وعقب قال العلامة بن ماقتضاه كلامه من ان كونه مسلماً
بآذانه خلافاً لظنوه للاسلامى ورد ح بقوله لا اعلم فيه خلافاً هو قال ع ج فلما اذن الكافر كان بآذانه
مسلماً عند ابن عطاء الله وغيره وكلام الشارح يقتضى ان فيه خلافاً وليس كذلك اه كلامه ثم
ان من حكم باسلامه بالاذان اذ رجح لديه فانه يؤذّب ولا تجرى عليه احكام المرتدان كان لم يقف
على الدعائم لا قبل الاذان ولا بعده فان وقف عليها كان مرتداً تجرى عليه احكام المرتد فستتاب
ثلاثة ايام فان لم يقب قتل ومحل كونه اذا وقف على الدعائم ورجح يكون مرتداً لم يدع انه اذن
العذر كقصص التحسين بالاسلام لم يحفظ ماله مثلاً ولا قبل منه ذلك ولا يكون مرتداً حيث قامت قرينة
على ما ادعاه (قوله فلا يصح من مجنون الخ) أى وامالوجن في حال اذانه او مات في اثنيائه فانه
يبتدأ الاذان من اوله على الطاهر وقيل بالبناء على ما فعله الاول (قوله فلا يصح من امرأة) أى
تحرمة اذانها وما قول اللخمي وسند القرأى يكره اذانها فينبغي كفاً قال ح ان تحمل الكراهة في
كلامهم على المنع اذ ليس ماذ كروه من الكراهة بظاهر لان صوتها عورة انظر بن وقصد يقال ان
صوت المرأة ليس عورة حقيقة بدليل رواية الحديث عن النساء الصحابات وانما هو كالعورة في حرمة
التلذذ بكل وح فحمل الكراهة على ظاهرها ووجه تأمل (قوله فلا يصح من صبي مجن) أى
ولم يوجد غيره كما اذا كان مع نساء بموضع وليس فيه غيره (قوله الا ان يعذر الخ) أى فان اعتقد
على من ذكره مع اذانه وظاهره انه يسقط به فرض الكفاية عن البلد المكلفين به فتأمل (قوله
ونذبت مطهر) أى اذان متطهر اذ لا تكليف الا بفعل (قوله والكراهة في الجنب) أى بغير
دخول المسجد اشد اى من الكراهة من المحدث حدنا صغر ان قلت ما فائدة شدة الكراهة مع
ما تقرر ان المكروه لا نوب ولا عقاب في فعله قلت فائدة انها انما اشتدت كراهته بكون الثوب في
تركه اكثر من الثوب في تركه ما لم تشدد كراهة فعله وان المعاتبه على ما اشتدت كراهته اكثر من
المعاتبه على ما دونه في الكراهة والمراد بالمعاتبه في الدنيا والآخرة اذ لا مانع من ارادة ذلك (قوله اى
حسن الصوت) اى وكره غليظه (قوله مرتفعه) اى من غير تطريب والا كرهنا قاله الخشوع
والوفاء والكراهة على باهم ما لم يتقاضى التطريب والاحرم كذا قالوا بل مرادهم بالمحرمة البطلان

والا فالاذان من اصله سنة أو ان مرادهم المحرمة من حيث الاستحفاف بالسنة تأمل ويرجع في نقاشه
 لاهل المعرفة الذين لا تلبس عليهم الامور والتطريب تقطع الصوت وترفعه كما يفعل ذلك بعض
 المؤذنين بمصر ثم ان تفسير الشارح الصديق بأمرين الحسن والارتجاع تبع فيه عبق ونخش وقصره
 على الارتجاع وجعل المحسن زائدا على كلام المصنف (قوله يمكن) أى على مكان عال علوا
 ظاهرا كاذنة أو سقف كان سقف المسجد أو غيره وعلى حائط كان حائط المسجد أو غيره أو على دابة
 لانحو مصطبة فلا يكفي في تحصيل المذروب وهذا كله مع الامكان (قوله ونظاره مطلقا) أى
 نظاره جوارز الجالوس لعدم مطلقا اذن لنفسه أو غيره (قوله لكن قال فيها الخ) لفظها قال مالك
 يكره اذان القاعد الا ان يكون من عذر من مرض أو غيره فيؤذن لنفسه أو للناس (قوله مستقبلا)
 أى للقبلة وقوله الا لسماع أى فانه يدور حول المنارة ويؤذن كيف تيسر ولو أدى لاستدباره القبلة
 بجموع يدونه وظاهرها كالمصنف جوارز الدوران حالة الاذان وهو كذلك وقيل لا يدور الا بعد
 فراغ السكامة وقيل ان كان الدوران لا يتقص من صوته فالاول والا لثاني ورابعها لا يدور الا عند
 الجملة والمعمرة الاول والاولى ان يتدى الاذان للقبلة وابتداءه لغيرها بخلاف الاولى (قوله
 وحكايته لسماعه) أى بلا واسطة أو بواسطة كان يسمع الحاكى للاذان وفهم منه ان غير السامع
 لا تندب له الحكاية وان اخبر بالاذان أو رأى المؤذن وعلم انه يؤذن ولو كان عدم سماعه اعراض
 عنهم ثم ان قوله لسماعه يفيد انه لا يحكى اذ ان نفسه ويحتمل انه يحكى له لانه سمع نفسه وفي الذخيرة
 عن ابن القاسم في المدونة اذا انتهى المؤذن لا تحرك الاذان يحكىه ان شاء الله فلا يحكى اذ ان نفسه قبل
 فراغه لما فيه من الفصل وانما يحكىه بعد الفراغ وهل يحكى المؤذن اذ ان مؤذنا آخر سمعه أولا قولا ن
 وعلى الاول فيحكىه بعد فراغه واذا تعدد المؤذنون واذنوا واحدا بعد واحد فانتار للمخمي تكرير
 الحكاية وقيل تكفيه حكاية الاول ويجرى على مسألة المتردين بالحطب مكة (قوله الا ان يكون أى
 الاذان مكررها كما لو كان الاذان لغائبة أو مجنزة أو في الوقت الضروري او كان فيه تطريب كاذان
 مصر كما قال ابن راشد والاولى اذا كان محررا (قوله فان سمع البعض اقتصر في الحكاية على ما سمع
 تبس في ذلك عبق قال شيخنا وهو بخلاف الظاهر والظاهر انه يحكى الاذان كلها كما يفيد خبرنا من
 المؤذن فقولوا مثل ما يقول اذا المتبادر من قوله اذا سمعتم ولو لم يسمعوا فقولوا مثل
 ما يقول ولم يقل مثل ما قال (قوله لمنتهى الشهادتين) أى فما زاد على ذلك تكره حكايته
 كفى كبير خش (قوله وقيل يبدلهما بحوالة وذكر في المجلد ان هذا القول هو الزاج (قوله
 الاذان لا تحركه الا انه يبدل الجملة في كل مرة بالحوالة وذكر في المجلد ان هذا القول هو الزاج (قوله
 ومقابل المشهور يحكىه الذى في المدونة ان السامع لا يحكى الجملة بل يكره حكايته ما بعد ذلك
 من التهليل والتكبير ان شاء الله وان شاء لم يفعل انظر في بن وفي التوضيح واذا قلنا لا يحكىه
 في الجملة بل يحكىه فيما بعد ذلك من التهليل والتكبير خبره ابن القاسم في المدونة والحاصل
 ان الاذان قبل تندب حكايته لا تحركه الا انه يبدل الجملة بحوالة ويرجع في المجلد وقيل ان الحكاية
 لمنتهى الشهادتين ولا يحكى الجملة بل يبدلها بالحوالة وهذا هو المشهور وعلى هذا فليس
 لا يحكى التهليل والتكبير الا خبر وقيل انه يخبر في حكايته وهو المعتمد ان قلت قوله في الحديث فقولوا
 مثل ما يقول ظاهر في حكاية كل الاذان قلت المثلية تصدق عند العرب بالمثلية في الكل وبالمثلية
 في البعض فاصحاب القول المشهور رجحوا المثلية في الحديث على ادنى الرتب وهى المثلية في البعض
 فجعلوا الحكاية لمنتهى الشهادتين وغيرهم جعلوا المثلية على اعمى الرتب وهى المثلية في الكل

فصلوا الحكة لا^٢ تنال الاذان انظر البدر (قوله ولا يدها بقوله صدقت الخ) اى وقبل يدها
والاول اقوى (قوله فلا يحكى الترجيع) اى اذا كان سمع الشاهد اولاً وحكاهما
فان لم يسمعهما حكى الترجيع (قوله ان الحاكى لا يربعه) اى بل يحكى اولياءه فقط ان سمعهما
والاحكى اخبرته (قوله ويستفاد منه الخ) اى من ترك حكاية الترجيع ان المؤذن الخ وذلك
لان ترك حكاية الترجيع الذى ليس مشروعا في المذهب الاولى من ترك حكاية الترجيع المشروع
في المذهب فاذا لم يحكى الترجيع مع انه مشروع في المذهب فالاولى ترجيع التكبير الذى هو غير
مشروع فيه وهذا قول الشيخ سالم السنورى وهو المعتمد واستظهر بعضهم حكاية الترجيع لهموم
قوله في الحديث اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ومن جله ما يقول تربيع التكبير واما الترجيع
فلا يحكى اتفاقا الا بالبعد السابق (قوله ولومتغلا) اى خلافا لمن قال ان المصلى فرضاً اوغفلا
لا يحكىه (قوله اى مصليا) النافذة اراد بها ما قبل الفرض (قوله ولا بطلت) اى ان فعل
ذلك معداً او جهلا لا هو (قوله كان حكى لفظ الصلاة خير من النوم) تشبيهه في البطلان يعنى
ان حكى ذلك معداً او جهلا لا هو (قوله وكذا اذا بدلها بغير) اى وهو صدقت وبررت اى
فتعطى الصلاة ان صدر ذلك منه معداً او جهلا لا هو (قوله لان كان مقترضا) اراد بالفرض
ما قبل الفعل فيشمل الفرض الاصلى والمنذور وما ذكره من أن المقترض لا يحكى الاذان هو المشهور
خلافاً لمن قال ان سماعه يحكىه ولو كان مقترضا فقول المصنف لا مقترضا عطف على قوله متغلا
داخل في حيز المبالغة فالمعلمتان المخلاف جارى القسمين ولا يقال انه يلزم على جعل مقترضا عطفاً على
متغلا لركه في اللفظ لانه يقول بغيره في التابع ما لا يغيره في المتبوع (قوله فيكره له حكاه) اى وهو
في الصلاة بدليل ما بعده فان حكاية فلا بطلان مع الكراهة فان زاد في الحكاية على الشاهدتين جرى
فيه ما تقدم في المتغلا من قوله فان حكى ما زاد الخ (قوله ويحكىه بعد الفراغ منه) اى ويحكىه ندبا
بعد الفراغ من الفرض ولو بعد دخراغ الاذان (قوله لاجتماع حاضرة لم تطلب غيرها) اى كاهل
البطول وايا (قوله فيكره لها الخ) اى ما لم يتوقف اعلام غيرهم بدخول الوقت على اذانهم والاسن
لهم كقوله ابن مرزوق (قوله على المختار) اى على ما اختاره اللغوى من قول مالك لقوله في قول
مالك لا أحب الاذان للقدح الحاضر والجماعة المنفردة هذا هو المصواب ومقابلته الاستحباب لقول مالك
مرة اخرى ان افوا بحسن واختاره ابن بشير قال لانه ذكر ولا ينهى عن الذكر من اراده وحمل قول الاول
لا أحب على معنى لا يؤمر به كما يؤمر به الجماعة في مساجد الجماعات اى لا يؤمر به على جهة السنية
(قوله ان كان تبعاً لغيره فيه) اى ان كان تابعاً لغيره في اذانه (قوله وتعددده يحتمل ان الضمير
راجع للاذان اى وحاز تعدد الاذان بمسجد واحد وعلى هذا فيدخل في كلامه تعدد من مؤذن واحد
مرات في المسجد الواحد مع انه مكره كما قال سندهم استظهر ح الجواز حيث انتقل لركن آخر منه
ويحتمل ان الضمير عائده على المؤذن اى جاز تعدد المؤذن في مسجد او غيره كركب أو محرس وذلك
بان يكون شخصان أو أكثر كل واحد يؤذن بجانب من المسجد أو من غيره من الامكنة المعدة للصلاة
(قوله - ضراوسفر) راجع لقوله أو غيره فغير المسجد في المحضر كالمحرس وفى السفر كالركب وليس
راجعه الا المسجد وغيره لان المسجد لا يكون فى السفر فاذا اريد بالمسجد ما عدل لصلاة الجماعة وهذا يتأق
في المحضر والسفر كان قوله أو غيره مستغنى عنه فتأمل (قوله وجازرتهم) اى وهو افضل من
جمعهم الاق (قوله بان يؤذن واحد بعد واحد) اى بان يؤذن الاول ويترغ ثم الثانى ويترغ
وهكذا (قوله فيكره ترتيبهم اذيق وقتها) اى وح فلا يؤذن لها الا واحد منفردا

وجماة مجتمعة (قوله ان لم يؤذن) أي ترتبهم الى خروج وقتها (قوله والاكره) أي وح
فلا يتحكى ولا يكره للجالس عنده يوم الجمعة ان يتنفل كالاذان المنوع كما استظهره شيخنا (قوله مالم
يؤذن) أي اعتداده وبنائه وعلى اذان صاحبه الى تطبيق اسم الله أو رسوله فان ادى لذلك كما لو نطق
أحدهما بالميم والحامض من محمدا والثاني بالميم والدال حرم قال الشيخ بوعلى المسناوي لم أر هذا الا لشيخ
ومن تبعه وانظر هل يصح هذا فان الاسم اذا قطع لتنفس ونحوه على نية التلفظ به لا يمنع وقده علوا
النهي عن قراءة القرآن جماعة بالتطبيع ومع ذلك قالوا النهي للكره لانه يمنع اهـ بن (قوله وجاز
لسامعه حكايته قبله) أي وجاز لسامع أوله من المؤذن وقوله حكايته أي حكاية باقية وقوله قبله أي
قبل تمامه وسواء كان ذلك محابجة أولا والمراد بالجواز خلاف الاول لان متابعة المحاكاة لا يؤذن
في لفظه مستحبة كذا قال شيخنا (قوله تجوز) أي فهو من باب اطلاق ما ثبت للجزء من الحكاية
على الكل هذا ان لوحظ اطلاق الحكاية على المجموع اما ان لوحظ اطلاق الحكاية على ما لم يات به
المؤذن فقط كان اطلاق الحكاية من اطلاق ما ثبت للجزء على الجزء المجزأ وله (قوله بان يسمع أوله
الح) أي واما نطقه به قبل نطق المؤذن بأوله فلا يسمى حكاية أصلا فلا يكون آتيا بمندوبيتها فيما
يظهر قاله عبق (قوله ولا تنوت الحكاية) بغراغ المؤذن بل تحكى ولو فرغ المؤذن منه كما قاله الشيخ
أحمد الزرقاني (قوله وأولى اذان واقامة) بل ويجوز اخذ الاجرة على الثلاثة اذا استوجر عليها صفة
واحدة (قوله أو وقف المسجد) أي واما ما وقف ليستأجر من غلته من يؤم بالاس في المسجد الفلاني
فهذا من باب الاحارة كما قال بعض المؤلفين (تنبيه) قد جرت عادة الاكابر بمصر ونحوها باجارة
امام في بيوتهم والظاهر انه لا بأس به لان الاجرة في نظير التزام الذهاب لايت كذا في الميع (قوله
ينساء على كراهته) أي كما قال القرافي والمعتد محرمة عليه وح فيحرم السلام على لابعيه حال
لعيهم (قوله واهل الاما ص) أي كالسكافروا كاس والظالم (قوله لا في حال المعصية) أي
لان السلام عليهم في تلك الحالة حرام لا مكروه فقط (قوله واو كل واقارى قرآن فلا يكره) أي
ويحب عليهم ما الردي كما قال عجم قال بن وفيه نظرية قد اقتصر ح على الكراهية فيه ما قاله ان ابن ناجي
وشيخه اباهم على لبيعة على ذلك أي على المجوز فيه ما والحاصل ان القول بجواز السلام على الاكل
واقارى هو ما رجحه عجم قائلا انه المذهب وح اقتصر فيه ما على الكراهية بن اهـ (قوله وكره
اقامة راكب) أي بخلاف اذانه فانه جائز (قوله لانه ينزل الح) هذا تعليل بالمنطقة فلا يرد من كان
عنده خادم والحاصل ان الكراهية مطلقا كان له خادم ام لا والله لعل المذكور بالمنطقة (قوله
بخلاف المعيد لطلانها) أي فلا يكره له الاقامة لتلك الصلاة التي يعيدها (قوله كاذانه) أي
انه اذا اذن لصلاة وصلاتها ثم اراد اعادة تلك الفضل الجماعة فيسكرها اذانه ثانيا تلك المعادة (قوله
واولى ان لم يرد الاعادة فيها) أي فاذا اقام الصلاة وصلها ولم يرد اعادة تلك الصلاة فيكره له اقامتها
بجماعة يصلون او اذن لصلاة وصلها ولم يرد اعادة تلك الصلاة فيكره له ان يؤذن لتلك الصلاة بجماعة يريدون
صلاتها والحاصل ان من اذن لصلاة وصلها يكره له ان يؤذن لها ثانيا سواء اراد اعادة تلك الفضل
الجماعة ام لا وكذا من اقام صلاة وصلها يكره له ان يقيم لها ثانيا سواء اراد اعادة تلك الفضل الجماعة
ام لا (قوله بخلاف من اذن ولم يصل الح) هذه عكس مسألة المصنف لان مسألة المصنف اذن
لها وصلها وهذا من اذن ولم يصلها وبقي صورة اخرى وهي ما اذا صلها بلا اذن واراد اعادة تلك
الفضل الجماعة فيكره اذانه لتلك المادة وهذه بقاؤها كلام المصنف ايضا فحصل ان كل من برئت
ذمته من صلاة يكره له ان يؤذن لها أو يقيم سواء اراد اعادة تلك الام لا وسواء اذن لها او لا واقام اولها (قوله

وثن اثباته قال بن لا خلاف اعلمه في عدم وجوبها قال في الاكمال والقول باعادة الصلاة لمن تركها عدا ليس لوجوبها خلافا لبعضهم بل للاستخفاف بالسنة (قوله أو مع نساء) أي اماما بهم (قوله وكفاية جماعة قال ابن سمع بن القاسم لا يقيم احدا نفسه بعد الاقامة ومن فعله خالف السنة ابن رشد لان السنة اقامة المؤذن دون الامام والناس وفي ارشاد الليث قال المازري كان السيوري يقيم لنفسه ولا يكتبني باقامة المؤذن ويقول انها تحتاج لنية والعمى لا ينويها ولا يعرف النية المازري وكذلك انا فعمل فاقم لنفسه افعال شيخنا والمحق ان الاقامة يكفي فيها نية الفعل كالاذان ولا تتوقف على نية القربة ونية الفعل حاصل من العمى فيما كان يفعله المازري والسيوري انما يتيم على اشتراط نية القربة (تنبيه) ذكر ح انه يندب للمقيم طهارة وقيام واستقبال وفي حاشية الشيخ كرم الدين البروني عن ابن عرفان الوضوء شرط فيها تحريك الاذان لان اتصالها بالصلاة صيرها كالحزم منها ولانها آكد من الاذان بدليل ان المفرد المحاضر تسن في حقه دون الاذان اه والمعتمد ما ذكره ح كما في عقبه لكن الذي في بن ان مقاله ابن عرفة هو ظاهر المدونة فتأمل (قوله ولو قد قامت الصلاة) أي على المشهور وخلاف رواية المصريين عن مالك من شفع قد قامت الصلاة (قوله وأجلها) أي اوضحها على الظاهر لا قلها فلا يضر كما مر في الاذان (قوله ولو غلما) أي هذا اذا شفعها عمدا بل ولو غلما لان رأى المقيم شفعها مذهباً فانه لا يضر (قوله لغرض متعلق بقسن لا يثني لايهاه بخلاف المقصود وهو الدلالة على سنية الاقامة مطلقاً وانه يثني التكرير فيها في الغرض دون النقل ولو قدم قوله لغرض نقله وبن لغرض اقامة الخ لاسم من الابهام المذكور (قوله وتتعدد أي الاقامة بتعددده أي بتعدد ما عليه من الفرائض القضاء (قوله ما لم يخف نسيه وقته) أي الذي هو فيه سواء كان ضرورياً واختيارياً (قوله واشتغال) أي بعد ما وقبل تسوية الصفوف بدعاء (قوله ولا يدخل المحراب الا بعد تمامها) أي يصطف الناس وذلك علامة على فقهاء كتخفيف الاحرام والسلام ثلاثين سبق المأموم فتبطل صلاته وتخفيف المجلس الاول وفي ح وغيره انها ثلاث يعرف بها فقه الامام لان الشأن انه لا يعرفها الا فقيه (قوله ولو تركت عمداً) أي خلافاً لابن كثة القائل بطلانها اذا تركت عمداً للاستخفاف بالسنة (قوله وكذا تنبذ الصبي صلى نفسه علم منه ان الاقامة مندوبة عين الصبي وامرأة الا ان صاحبها ذكرها بالغين فتسقط عنها ما باقامتهم ولم تجز اقامة الصبي والمرأة بالغ لان المندوب لا يكتب عن السنة (قوله وليقيم) أي ندباً وقوله مريد الصلاة أي غير المقيم وامامه وقتقدم انه يندب قيامه حال الاقامة (قوله بقدر الطاقه) قصد بذلك التنبيه على مخالفة أبي حنيفة فانه يقول يقوم عند حي على الفلاح وعلى سعيد بن جبيرة القائل انه يقوم عند قوله اولها الله اكبر

(فصل شرط الصلاة)

(قوله وهي) أي شروط الصلاة مطلقاً لا يقيد كونها شروطاً صحيحة (قوله وعدم الاكراه) أي فان اكراهه على تركها لم يجز عليه والظاهر ان الاكراه هنا يكون بما ياتي في العلق من خوف أو لم من قتل أو ضرب أو سجن أو قيد أو صفع لذي مروءة اذ هذا الاكراه هو المعتبر في العبادات كذا في بن نفع لاعتن طفي (قوله كذا قيل قائله عقب ومثله في ح قال بن وفي عده ما عدم الاكراه شرطاً في الوجوب نظراً لاتباق الاكراه على جميع افعال الصلاة وقد نقل ح نفسه اول فصل يجب بفرض قيام الخ عن أبي العباس والقباب وسلم ان من اكراهه على ترك الصلاة سقط عنه ما يقدر على الاتيان به من قيام أو ركوع أو سجود ويقبل ما يقدر عليه من اكرام وقراءة كما يقبل المريض ما يقدر عليه وسقط عنه

ما سواه فلا كراهة بمنزلة المرض المستعمله بعض أركانها ولا يستطاع وجوبها أهكلامه (قوله كذا يأتى)
 أى فى قول المتن وإن لم يقدر إلا على نية أو مع إيماء بطرف فقال وغيره لأنص و يقتضى المذهب الوجوب
 قال شيخنا وقد يقال إن الشرطية باعتبار الهيئة الخارجية وهذا لا يأتى فى وجوبها عليه بالنسبة فاندفع
 الاعتراض (قوله والاسلام جعله شرط صحة فقط) بناء على المعتمد من أن الكفارة بخاطمون
 بفروع الشريعة وأما على مقابلته من أنهم غير مخاطبين بها فهو شرط وجوب وصحة معا (قوله
 والعقل اعلم أن كونه شرطاً له ما حيث ضم له البلوغ فإن لم يضم له فلا يكون شرطاً فى الوجوب كذا قيل
 وفيه نظر فإن عدم الوجوب لازم لعدم العقل كان البلوغ موجوداً لا وهذا القدر كافى فى تحقق
 شرطية لأن الشرط ما يلزم من عدمه عدم المشروط فإن قلت وجود العقل لا يقتضى وجود الوجوب
 إلا إذا ضم له البلوغ قلت طرف الوجود لا يتمبر فى الشروط ولو استبرأنا لمز فى الشروط المذكورة
 كما أنه لا يكون واجداً منها شرطاً إلا مع ضم الباقي له ولا معنى له فتأمل (قوله ودخول الوقت
 الحثي أن دخول الوقت سبب فى الوجوب و شرط فى الصحة اصدق ثم عرف السبب بالنسبة للوجوب
 عليه (قوله عامة) أى فى الرجال والنساء (قوله طهارة حدث الاضافة على معنى اللام أى طهارة
 منسوبة لحدث وخبث لا على معنى من لأن المضاف اليه ليس أصلاً للمضاف كخاتم حديد (قوله على
 قسمين) أى وهما ما إذا نزل عليه الرعاف قبل الدخول فى الصلاة وما إذا نزل عليه بعد دخوله فيها
 (قوله وإن رعف قبها الخ) حاصله أنه إذا نزل عليه دم الرعاف قبل الدخول فى الصلاة واستمر
 نازلاً عليه فإن اعتقداً وظل انقطاعه قبل خروج الوقت أو شك فى ذلك فانه يؤخر الصلاة وجوباً لا
 الاختيارى وسواء كان الدم سائلاً أو قاطراً أو رشحاً فهذه تسع صور وعرفهم أنه ان اعتقد
 دوامه لا تخراً لاختيارى أو ظن ذلك فانه يقدم الصلاة أول وقتها لا لأفائدة فى تأخيرها سواء كان
 الدم سائلاً أو قاطراً أو رشحاً فهذه ست صور فالجمله خمسة عشر ضرورة موضوعها حصول الرعاف
 قبل الدخول فى الصلاة (قوله ودوام) أى استمر نازلاً لا بال فعل (قوله ورجى انقطاعه) أى اعتقد
 ذلك أو ظنه (قوله أو شك) أى فى انقطاعه قبل خروج الوقت وعدم انقطاعه وهذا معلوم بطريق
 الاخرى مما يأتى فى قوله وإن لم يظن لأنه إذا كان مع الشك يقطع الصلاة بعد تلبسه بها فلا ين
 يؤخرها معه قبل الدخول فيها سوى الأولى (قوله لا تخراً لاختيارى) أى المقارب أخره بحيث
 يدرك فيه ركعة وما ذكره المصنف من التأخير لا تخراً لاختيارى هو الأرجح وقيل يؤخر لا تخراً لضرورى
 كما فى ح وفيه نظر إذ قد تفرقت فى التيمم ما يفيدان الضرورى لا تأخير فيه (قوله فإن ظل استغراقه
 الاختيارى) أى واعتقد ذلك وقوله قدم أى قدم الصلاة من غير تأخير لها الصلابة ما إذا رعف
 قبل دخوله صلاة عيد أو جنازة وخاف بانتظار انقطاعه فوات العيد والجنازة فهل يصلى بحاله
 أو يتركهما ما خلا فى ح وغيره الأول لا شبه والثانى لابن المراز (قوله لم تجب الاعادة)
 أى بل ولا تستعجب على الظاهر كما قاله شيخنا (قوله أو فيها الخ) حاصله أنه إذا رعف وهو
 فى الصلاة فإن ظن دوامه لا تخراً لاختيارى أو اعتقد ذلك أو ظنه سأل حالته التى هو بها سواء كان الدم
 سائلاً أو قاطراً أو رشحاً فهذه ست صور ومحل الاتمام ان لم يخش تأخره فربح مسجد فان خشى تلحقه
 ولو بقطرة قطع وخرج منه وابتدأها خارجة (قوله وهو فى العيد الخ) أى أنه ينزل منزلة ظن دوامه
 لا تخراً لاختيارى فى الفريضة ظن دوامه أو لفرغ الإمام من صلاة العيد والجنازة وقوله بأن لا يدرك
 الخ أى بأن يخاف أن لا يدرك الخ فإذا رعف فى صلاة لعب أو الجنازة قبل أن يركع ركعة من العيد
 وقبل أن يكبر تكبيرة ثانية من الجنازة وخاف أن يخرج لغسل الدم لا يدرك معه ركعة من العيد

ولا تكبيرة أخرى من الجنازة فإنه لا يخرج غسل الدم ويتعمد مع الإمام على حالته وأما لو حصل له الرعاف بعد ركعة من العيد أو بعد تكبيرتين من صلاة الجنازة أو حصل له الرعاف قبل ذلك وظن أنه بعد غسل الدم يدرك مع الإمام ركعة من العيد أو تكبيرة من الجنازة غير الأولى فإنه يخرج غسل الدم قاله أشهب وقال ابن الموزاني يخرج مطلقاً الغسله ويتم وحده وينبئ على صلاته بعده غسله وذهاب الإمام (قوله وقيل في العيد الزوال منيع الشارح يقتضي أن هذامة قبل لمساقبه وليس كذلك وحاصله أن الوقت المعتبر في صلاة العيد فذا هو الزوال وفي صلاة الجنازة فذا هو رفقها والوقت المعتبر في صلاة الجماعة هو فراغ الإمام منها وأصله العج ولم يتكلم ابن الموزاني وأشهب الأعلى الرعاف في جماعة قال بن لكن قول عجم أن المعتبر في صلاة الجنازة فذا هو رفقها غير ظاهر لأنه إن كان هناك غير هذا أراعى لم يخرج لهذا الرعاف والألم ترفع حتى يصلي عليها وأعتبر الوقت بخوف تغيرها كان ظاهراً وقد يقال باختیار الأخير ويحمل الرفع على ما إذا كان مقتضى كخوف تغيراً وهيوم قوم كما قرره شيخنا (قوله اتها على حالته) أي سواء كان الدم سائلاً أو قاطراً أو راسخاً (قوله أو لاطه فيه نظراً وظاهر كما قال السنائي أن الملاط ليس كالفرش لسهولة غسله بل هو كالحصاة انظر بن (قوله أنه يتها في الترتب والمحب) أي ولو نزل في التراب والمحب ما أكثر من درهم لأن التراب والمحب ما يشربان الدم (قوله قطع ونرج منه) أي ونوصاق الوقت بقطعه ونرجوه من المسجد (قوله تخوف نأذيه) أي تخوف تأه يحصل ضرر في جسمه والمراد بالخوف الظن والشك لا الزم فلا يجوز الإساءة عند توهم الضرر كما قال شيخنا ولا إعادة على من أوما ثم ارتفع الدم عنه بعد الصلاة لافي الوقت ولا بعده كما فعله أبو الحسن عجم بن رشد (قوله حيث يفسده الغسل) إنما وجب الإساءة في هذه الحالة صيانة للمال لا لكون الطهارة شرطا في حقه فإن كان لا يفسده الغسل وجب أن يتعمد باركوع والسجود ولو تلخ بالفعول بأكثر من درهم ففلا يحس خوف التلخ كما قاله شيخنا وابن خلافة لعقب ومن وافقه لأن الموضوع أنه ظن دوام الدم مخروج الوقت والمحافظة على الأركان أولى من المحافظة على عدم النجاسة لأن النجاسة لغو (قوله بأن اعتقد) أي انقطاعه قبل خروج الوقت المختار وقوله أو ظن انقضاءه أي قبل خروج وقت المختار وقوله أو شك فيه أي في انقطاعه قبل خروج الوقت المختار فهذه ثلاثة أحوال وفي كل منها إيمان يكون الدم سائلاً أو قاطراً أو راسخاً فهذه تسع صور تضم الستة قبلها تكن الجملة خمسة عشر صورة فيهما إذا طار الدم في الصلاة تضم للخمسة عشر التي في نزول الدم قبل الصلاة في ملة صور الرعاف ثلاثون قوله فله ثلاثة أحوال أي لأن الدم إيمان يكون سائلاً أو قاطراً أو راسخاً (قوله وأمكن قتله بأن لم يكن راسخاً) أي وأما إذا كان لا يمكن قتله أكثر منه كان حكمه حكم السائل والقاطر في التخيير بين القلع والبناء كما أتى (قوله وجب التعمد) أي وحرم قطعه بإسلام أو كلاماً فإن خرج غسل الدم من غير سلام ولا كلام فسدت عليه وعلى مأمومه (قوله وقته الخ ظاهر كلامه أن القتل أنما يؤثر به إذا كان الدم يرشح فقط وأما إذا سأل أو قطر فلا يؤثر بقتله ولو كان تخميناً يذهب به القتل وليس كذلك بل كل ما يذهب به القتل فلا يقطع لأجله الصلاة بقتله كما في ح عجم الطراز انظر بن (قوله قتله) أي وجوباً وقوله بأنما لم يسره أي ندباً والقتل بيد واحدة لا بأنا مل الدين معاً على أرجح الطريقين (تنبيه) محمل وجوب القتل إذا كان يصلي بغير مسجد أو بمسجد محبب غير مفروش لينزل الدم في خلال المحب ما فإن كان بمسجد مفروش فلا يجوز له القتل بل يقطع ويخرج منه من أول ما يرشح لئلا ينحس المسجد كما قاله القراني في الذخيرة عن سند وإليه أشار المصنف بقوله أو خشى تلوث مسجد

(قوله يضعها على الأنف) أي على مساقاة الأنف لئلا يلاقي الدم عليها (قوله قطع صلاته) وجوب ما ظاهره أن القطع على حقيقته وبه قال طي فائلا لجميع أهل المذهب يبرون بالقطع إذا تلخ بغير المغفوعته وتغيرهم بالقطع إشارة لاحتها وهذا هو القياس الموافق للذهب في العلم بالنجاسة في الصلاة وانها صحيحة وتقدم الخلاف هل يحمل على وجوب القطع أو استصحابه فكذلك يقال هنا بل هنا أولى للضرورة وحاصله أن الصلاة صحيحة ويؤمر بقضائها فإن خالف وانتهى الجزاءه وقال ح والشيخ سالم ومن تبعه مما قوله قطع أي بطلت صلاته ولا يجوز القادى فيها ولو لم يقطع لانها صحيحة ويحتاج لقطعها كما في قوله والافله القطع ونذب البناء وانما عبر المصنف بقطع لاجل قوله او خشى تلوث مسجد لانه لا بطلان مع الخوف المذكور وكلام ابن رشد في المقدمات مريح فبما قاله ح حيث قال من شروط البناء أن لا يسقط على ثوبه أو جسده من الدم ما لا يغتفر لكثرة لانه ان سقط من الدم على ثوبه أو جسده كثير بطلت باتفاق أه صلاته وهو ايضا استد للمصنف في قوله السابق وسقطها في صلاة مبطل كما تقدم من ذلك بيانه أنظر بن (قوله ان تلخه بالفعل أي ان تلخ ثوبه أو جسده بالفعل) (قوله وانع الوقت هذا شرط في القطع وهو مبني على ما قاله طي من صحة الصلاة وأمره بالقطع لا على ما قاله ح من البطلان فتأمل (قوله السائل والقاطر فاعل لقوله تلخه فالعني كان تلخ السائل أي والقاطر ثوبه أو جسده ما يزيد من درهم أي فبقطع وكان الأولى للشارح زيادة الراشع ايضا (قوله او خشى تلوث مسجد رده ابن غازي وج الى ما يمتل أي فان زاد عن درهم قطع وكذا ان لم يزد ولكنه خشى تلوث مسجد وهذا هو المتعين وامامنا ذكره عقب وغيره من رده سائل او قاطرا لا يقتل فغير صواب لانه اذا سال او قطر ولم تلخه بالفعل فهو موضوع التحجير بين القطع والبناء وحينئذ لا يتأني الخوف فيه على المسجد قطعا لانه يخرج منه على كل حال اما لا قطع او لغسل الدم والبناء والمحصل ان السائل والقاطر لا يل تلخهما اما ان يقطع او يبني فيخرج لغسل الدم فعلى كل حال لا يستقر في المسجد حتى تلخه أنظر بن والحاصل ان الأولى ان يعم في الأول أعني قوله كان تلخه أي السائل أو القاطر أو الراشع ويخص في الثاني أعني قوله كان خشى تلوث مسجد أي بالراشع الذي يغتله (قوله ولو ضاق الوقت بالمغرة في قطعه اذا خشى تلوث المسجد أي انه يقطع ولو ضاق الوقت عن قطعه وخروجه من المسجد والأولى حذف هذه المبالغة من هنا لان الموضوع انه لم يظن دوام الدم لا آخر الوقت (قوله ان لم يخش خروج الوقت) أي قطع الصلاة وابتدائها من أولها بعد غسل الدم وكان الأولى حذف هذا الشرط لان الموضوع كما علمت عدم ظنه دوام الدم لا آخر الوقت (قوله بل سال او قطر ولم تلخه) أي والحال انه لم يمكن قتله والافكار اشيع كما تقدم (قوله فله انقطع) أي بسلام أو كلام أو منافي ويخرج لغسل الدم ثم يبتدئها من أولها فان لم يأت بسلام ولا كلام ونخرج لغسل الدم ورجع ابتداء صلاته من أولها أعادها ثانيا لثالث صلاته الثانية الواقعة بعد غسل الدم زيادة في الصلاة قال ابن القاسم في المجموعة ان ابتداء أول تكلم أعاد الصلاة وهذا صحيح لانا اذا حكمنا بأن ما هو فيه من العمل لا يبطل الصلاة وحكمنا على انه باق على أحراره الأول فاذا كان قد صلى ركعة ثم ابتداء بعد غسل الدم اربعا صار كمن صلى خمسا حلا قال ح والمشهور ان الفرض مبطل فيكون في الخروج من الصلاة رفضها وابطالها فعمل كونه اذا خرج لغسل الدم ولم يأت بسلام ولا كلام ثم رجع وابتدائها فانه يعيدها لم ينور رفضها حين الخروج منها ولا فلا إعادة (قوله ونذب البناء هذه الجملة مستأنفة جوابا عن سؤال مقدور وحاصله أي الامرين ارجح وما ذكره المصنف من نذب البناء هو ما عليه جمهور أصحاب الامام والحاصل ان الدم اذا كان سائلا او قاطرا ولم تلخه ولم يمكن قتله فانه

يخير بين البناء والقطع واختار ابن القاسم القمط فقال هو اولى وهو القياس لان شأن الصلاة اتصال
عملها من غير تخلل بشغل ولا انصراف عن محلها قال زروق وهو اى القطع اولى بمن لا يحسن التصرف
فى العلم لمجمله واختار جمهور الاصحاب البناء للعمل وقيل هما سديدان وذكر ابن حبيب ما يفيد وجوب
البناء وان الامام اذا استخف بالكلام تبطل صلاة المأمومين (ف قوله فيخرج) اى من هيئته
الاولى او من مكانه ان احتاج لذلك ولو كان متيمما لان ما يحصل منه لمحق بأحكام الصلاة فلا تبطل
الموالة ولهذا لا يكبر احراما اذا رجع لتكميل صلاته بعد الغسل وسبق ان وجود التيمم المسمى فى الصلاة
لا سطها (ف قوله) مماثل انفعه هذا ارشاد لاحسن الكيفيات التى تنعمن على تقليد النجاسة لان
كثرتها تمنع من البناء وليس بشرط فى البناء بل الشرط التحفظ من النجاسات ولولم يسكه كما قاله ح
وفاقا لابن عبد السلام وعلى هذا فيكون المسك من اعلى الانف على جهة الاولى فقط كما فى خش
وغیره خلافا لما ذكره ابن هارون من ان مسك الانف من اعلاه بشرط فى البناء وذلك لان داخل الانف
حكمه حكم مظهر المحسنى فى الانحاء فيجب ازالته الدم عنه واذا مسكه من اسفله او تركه من غير
مسك صار داخل الانف متلونا بالدم ورده ابن عبد السلام بأن المحل محل ضرورة فينبأ به التخفيف
والعفو عن باطن الانف فمسك الانف انما طالب للتحفظ من النجاسة لا لخصوصه لان المدار على التحفظ
من النجاسة سواء مسكه او لم يسكه تأمل (ف قوله لتسليق فيه) اى فى الانف الدم ان مسكه
من اسفله فيه يصير فى حال نزوله حاملا للنجاسة وان كان معفو عنها على ما تقدم بخلاف ما اذا مسكه
من اعلاه فإنه يحبس الدم من اصله عن النزول (ف قوله ليغسل الدم) اى لا يخرج الدم لغسل الدم
فان اشتغل بغيره بعد نزوله بطلت صلاته (ف قوله وبني) اى بعد غسل الدم على ما تقدم له
من الصلاة (ف قوله ان لم يجاوز اقرب مكان) فان جاوز الاقرب مع الامكان الى ابعد منه فظاهر
كلامهم بطلانها ولو كانت المجاوزة بمثل ما يغتفر لستره وفرجة وذلك اكثر من المافيات ولكن قال ح
يدفعى المجزوم باعتقار المجاوزة بمثل الخطوتين والثلاث ويجب عليه شراء الماء اذا وجد فيه يباع فى اقرب
مكان بالمعاطاة بمن معتاد غير محتاج اليه لانه من سيرا لافعال ولا تركه للبعد وقد نص بعضهم على
جواز البيع والشراء فى الصلاة بالاشارة الخفيفة لغير ضرورة فكيف بذلك هنا فان لم يمكن شراؤه
بالاشارة فبالكلام ولا يضر ذلك لانه كلام لاصلاحها انظر عقب (ف قوله فان لم يمكن) اى فان لم
يمكن الاقرب يمكن الغسل فيه بان كان لا يمكن الوصول اليه او كان لا مافيه (ف قوله لان بعد
فى نفسه) اى وتغاضى بعده كما فى عباراتهم فطابق البعد لا يمنع من البناء ولا يمنع منه الا المتفاحش
وحينئذ فيراد بالقرب ما عدا البعد المتفاحش قاله شيخنا (ف قوله ولم يستدبر قبله بلا عذر) اى
بان لم يستدبر اصلا واستدبر عذر العذر ككون المساجدة الاستدبار فان استدبر عذر الغير عذر بطلت
ولم يبين وان استدبر قبله ناسيا بلا عذر فهل هو كالاستدبار عذر او يكون كالكلام نسيانا قال شيخنا
والظاهر الثانى وما ذكره المصنف من اشتراط الاستقبال فى البناء الالعذر والمشهور من المذهب
وقال عبد الوهاب وابن العربى وجماعة يخرج كيف ما مكنه واستبعدوا اشتراط الاستقبال لعدم
تمككه منه غالباً انه على المشهور من اشتراط الاستقبال يقدم استدبارا لا يلبس فيه نجاسة على
استقبال مع وطئه نجس لا يغتفر لانه ههنا عدم توجه القبلة لعذر ولما فى الاستقبال من الخلاف كذا فى
عقب قال فى المجمع والظاهر تقديم القرب مع ملازمة نجاسة على بعيد عملها لان عدم الافعال الكثيرة
متفق على شرطه كما ان الظاهر تقديم ما قامت منافيته كبعيد مع استقبال بلا نجاسة على قريب
مستدبر مع نجاسة فتأمل (ف قوله وان لا يبطأ نجسا عامدا محتارا) اى فان وطئه عامدا محتارا بطلت

وامان وطمه نسيانا او عمد اضطرار فلا يضرب قيدا ولا عذر معتبر في هذا ايضا كما هو ظاهره وظاهره
ايضا عدم الفرق بين كون النجاسة التي وطمها ارواث ودواب وابوالها او عذرة ونحوها رطبة أو يابسة
وهذا بخلاف النقل والذي يفيد النقل كما في ح والمواق ان ما كان من ارواث الدواب وابوالها فهو
غير مبطل اذا وطمها نسيانا او اضطرار السكينة ذلك في العرقات وان وطمها عمد احتجرا بطلت ولا فرق
بين رطبها ويابسها واما غيرهما من العذرة ونحوها فان كان رطبها بطل اتفاقا من غير تعميل وان كان
يابسا فكذا ان تعمد وان نسي واضطره قولان البطلان لابن سحنون وهو الاظهر والثاني عدم
البطلان لابن عبدوس اذا علمت هذا فإفراد المصنف بالنجس العذرة ونحوها دون ارواث الدواب وابوالها
وهو غير معتد بنفي العذر ولذا قدم المصنف القيد قبله انظر بن وقوله وان نسي واضطره فقولان ظاهره
سواء علم الناسي بذلك وهو في الصلاة او بعدها وهو كذلك خلافا لما في عقب (قوله فان تكلم
ولوسموا بطلت) حاصله انه اذا تكلم عامدا او جاهلا بطلت اتفاقا واختلف اذا تكلم نسيانا فهل
تبطل ايضا والا والمشهور البطلان هنا ولو قل لكثرة المنافيات وظاهره سواء كان الكلام في حال
انصرافه لغسل الدم او كان بعده ووده والذي في المواق انه ان تكلم سهوا وحال رجوعه بعد غسل الدم
فالصلاة صحيحة اتفاقا واذا ادرك بقية من صلاة الامام جل الامام عنه سهوا والاستجداء بعد السلام
سهوا واما ان تكلم سهوا في حال انصرافه لغسل الدم فقال سحنون الحكم واحد من الصحة ورجحه
ابن يونس وقال ابن حبيب تبطل صلاته كما لو تكلم عمدا ومحمد بن ابراهيم ان الكلام سهوا لا يبطل
الصلاة مطلقا سواء تكلم حال انصرافه او حال رجوعه قال شيخنا والمعمد ما قاله المواق كما قررره شيخنا
الصغير لظاهر المصنف واما الكلام لاصلاحها فلا يطلها كذا ذكره ح وغيره (قوله واستخلف
الامام ندبا) اي في الجمعة وغيرها كما في الشيخ سالم وغيره خلافا للث حيث قال واستخلف ندبا في غير
الجمعة وجوبا فيهما فالوجوب في الجمعة على الامام كالما مومنين والمراد انه يستخلف بغير الكلام فان
تكلم بطلت على الكل ان كان الكلام عمدا او جهلا وعلية دونهم في السهو وقاله في التوضيح قال ح
وهذا القول لابن حبيب وانما قال بالبطلان لانه يرى وجوب البناء والذي في المجموعة عن ابن القاسم
ان الامام اذا استخلف بالكلام فان الصلاة لا تبطل على المأمومين مطلقا وانما تبطل على الامام وحده
قال ح وهوذهب وذلك لان له القطع فكيف تبطل عليهم بترك أمره مندوب (قوله فاذا غسل)
اي الامام وأدرك الخليفة اتم خلفه اي وجوبا ولم يجوز له انفراد عملا بعدة ولا يتنقل منفرد
بجماعة كالعكس (قوله ونذب في غيرها) اي ونذب لهم الاستخلاف اي وجاز لهم تركه واتمام
صلاتهم وحداننا وجاز لهم ايضا انتظاره ليكملوا معه ان لم يعملوا لانفسهم عملا والابطال عليهم كما يأتي
في الاستخلاف (قوله وفي صحة بناء الغد) اي وهو قول مالك وظاهر المدونة عند جماعة (قوله
وعندهما) اي وحينئذ فيقطع وهو قول ابن حبيب وشهره الباجي ولاختيار المصنف هذا القول مقدمه
حيث قال ان كان في جماعة اذ مقتضاه ان الغد لا يبنى ثم حكى ما في المسئلة من الخلاف ومنشا الخلاف
هل رخصة البناء لمحرم الصلاة للتع من ابطال العمل او لتحصيل فضل الجماعة فينبى على الاول دون
الثاني والمسبوق حيث لا يدرك الامام كالغد على الاظهر ويحكم ترجيح بناءه لانه لم يخرج عن حكم
الامام والامام الزايب المصلى وحده حكمه حكم صلاته مع جماعة في البناء على الاشهر وقيل انه كالمنفرد
كذا ذكره خش في كبريه (قوله كملت بسجديتها) فان كان ما فعله قبل الرعاف بعض ركعة
فلا يعتد به وظاهره انه يعتد بركعة اذا كملت بسجديتها ولو لم يعتد به بعدهما قائما او جالسا وليس
كذلك بل لا بد من الاعتدال بعد السجدة الثانية فانما ان لم يكن بعدهما جالسا والاعتدال من الاعتدال

جالسا كما اشار لذلك الشارح بقوله بان ذهب للفعل بعد ان جلس الخ وما ذكره المصنف من ان الباقي
 لا يعتد بشئ فعله قبل رعايته الا اذا كان ركعة كاملة بما ذكره مذهب المدونة ومقابلته الاعتداد
 بما فعله قبل الرعاف مطلقا لافرق بين كل الركعة وبعضها ولولا الاحرام ولا فرق بين الجمعة وغيرها
 وهو قول سحنون (قوله التي ما فعله من تلك الركعة) هذا على مذهب المدونة الذي مشى عليه
 المصنف (قوله وبني على الاحرام اشار بذلك للفرق بين الاعتداد وبين البناء) فاذا بني لم يعتد
 بالركعة كاملة لا أقل سواء كانت الاولى او غيرها واما البناء فيكون ولو على الاحرام والحاصل انه يلزم
 من الاعتداد البناء ولا يلزم من البناء الاعتداد وخالف ابن عبدوس حيث قال اذا لم يكمل الركعة
 قبل الرعاف ابتداء باحرام جديد ولا يبني على احرامه في الجمعة وغيرها فتفصل ان اراعف اذا غسل
 الدم قيل يعتد بما فعله قبل الرعاف مطلقا ولولا الاحرام في الجمعة وغيرها وقيل يعتد به ان كان ركعة
 فأكثر والابتداء باحرام جديد في الجمعة وغيرها وقيل يعتد بما فعله ان كان ركعة والابني على احرامه
 في غير الجمعة واما ما افه قطع ويتبدى ظهرا باحرام جديد وهذا قول هو الذي مشى عليه المصنف
 وهو مذهب المدونة وهو المعتقد (قوله واتم مكانه) اي الذي غسل فيه الدم ومثله لو رجع اظن
 بقاءه فعمل او ظن في انتهاء الرجوع فراغه قبل ان يدركه فانه يتم في ذلك المكان الذي حصل له فيه العلم
 او اظن بافراغ فان تعداه مع امكان الاتمام فيه بطلت وقوله واتم مكانه اي لافرق بين مسجد مكة
 والمدينة وغيرها على المشهور (قوله ان ظن فراغ امامه) اي قبل ان يدركه سواء ظن فراغه
 بالفعل بمجرد الغسل او ظن انه اذا ذهب اليه بعد الغسل لا يدركه لفراغه في حال رجوعه وهذا التفصيل
 الذي ذكره المصنف بقوله واتم مكانه ان ظن فراغ امامه والابطال ورجع ان ظن بقاءه او شك بالنسبة
 للمأموم والامام لانه يستخلف ويصير مأموما فليس له من الرجوع ما يلزم للمأموم واما الغد على القول
 ببنائه فانه يتم مكانه من غير تفصيل (قوله فان تبين خطأ ظنه اي بقاء امامه تحت ظاهره ولو فرض
 انه سلم قبل الامام وهو كذلك بناء على الراجح من ان اراعف يخرج عن حكم الامام بمجرد توجهه لغسل
 الدم حتى يرجع اليه فلا يسرى اليه سهوه وقيل انه في حكمه مطلقا وقيل انه في حكمه ان ادرك ركعة
 قبل خروجه لغسل الدم انظر الخ (قوله والابني في المكان الممكن) اي ولا يتم في مكان غسل
 الدم الممكن الاتمام فيه ولا في الاقرب اليه بل يرجع لكان الامام (قوله ورجع) اي لادنى مكان
 يصح فيه الاقتداء بالصلوة الاولى لانه زيادة مشى في الصلاة كافي ح عن ابن فرحون (قوله
 او شك فيه انما يلزمه الرجوع مع الشك لان الاصل لزوم متابعته للامام فلا يخرج عنه الا به علم او ظن
 (قوله ولو بنشهد) رد بلو على ابن شعبان القائل انه لا يرجع اذا ظن بقاءه الا اذا رجع ادرالك ركعة
 فان لم يرجع ادرالكها اتتم مكانه (قوله مطلقا) أي سواء علم او ظن بقاءه او فراغه ومحل رجوعه
 في الجمعة للجماع اذا كان حصل مع الامام ركعة او يظن ادرالك ركعة اذا رجع والا فلا يرجع ويقطع
 ويتبدى ظهرا باحرام جديد باي محل شاء كما يأتي (قوله لاول جزء الخ) أي فلورجع لصدور
 الجماع الذي ابتدأها به بطلت صلاته لزيادة المشى (قوله لا غيره) أي من مسجد آخر او رحاب
 او طريق متصلة فلا يكفي رجوعه للرحاب ولا للطريق المتصلة به ولو كان ابتداء الصلاة في واحد منهما
 لضيق حيث امكن الرجوع للجماع قاله شيخنا وانظره مع ما سياتي من ترجيح القول بجهة الجمعة في
 الرحاب والطريق المتصلة ولو لم يضيق المحدث ولم تصل المصنوف فقتضاء الاكتفاء بالرجوع لهما اذا
 ابتدأها قبل الرعاف بواحد منهما كما قاله ابن عبد السلام (قوله في الاولى) أي في المسئلة
 الاولى وهو قوله ورجع ان ظن بقاءه او شك ولو بنشهد (قوله والابطال) أي ولو ظاهرا ان المواب

ما فعله من عدم الرجوع بالنسبة للاولى (قوله اوطن ادراكها فتخلف ظنه) أى واما لوطن
ادراكها ولم يتخلف ظنه فانه يرجع لها ولا يصلى ظهرا (قوله ابتدأ ظهرا) أى قطعها وابتدأ ظهرا
أى ما لم يرج ادراك الجمعية في بلدة أخرى قريبة وفى مسجد آخر بالبلد والاوجب صلاتها جماعة ولا يصليها
ظهرا قاله البسامى وهو ظاهر كما قال بن وما ذكره المصنف من انه يقطع ويتدى ظهرها والمشهور
ومقابلها ما تقدم عن سحنون من الاعتداد بما فعله قبل الزعاف والبناء عليه مطلقا ولو الاحرام فى
الجمعة وغيرها وفى بن عن المواق ان ابن بونس نسبها لظاهر المدونة لكن ضعفه اشياخنا (قوله
ولا يبنى على احرامه) أى بناء على عدم اجزائية الجمعية عن الظهر وقال ابن القاسم يبنى على احرامه
ويصلى اربعاء بناء على اجزائية الجمعية عن الظهر والقول بعدم البناء على احرامه هو المشهور وعليه
فلو بنى على احرامه وصل على اربعاء فالظاهر الصحة كما قال ح كذا فى حاشية شيخنا (قوله وسلم
وانصرف ان رعى بعد سلام امامه ان قلت لا فائدة لقوله وانصرف ولو قال وسلم ان رعى بعد سلام
امامه كما عرفت به فى المدونة لكننى ذلك قلت قصدا لمصنف بهذا كره الزد على ابن حبيب القائل انه يسلم ثم
يذهب لغسل الدم ثم يرجع يتشهد ويسلم كما ذكر شيخنا فى الحاشية واذا علمت ذلك تعلم ان مراد المصنف
بقوله وانصرف اى بالمرة (قوله بل يخرج لغسله) أى ثم يرجع يتشهد ويسلم ولو كان قد تشهد
قبل سلام امامه لاجل ان يتصل به سلامه كما فى المدونة خلافا لابن عبد السلام والتوضيح حيث قال
اذا كان قد تشهد قبل سلام الامام ثم خرج لغسل الدم فلا يعيد التشهد بعد غسل الدم بل يسلم فقط
(قوله ما لم يسلم الامام قبل الانصراف اى قبل انصراف المأموم اى فان سلم قبل انصرافه فان
المأموم يسلم وينصرف وهذا قيد فى كلام المصنف والظاهر ان مراده بالانصراف المشى الكثير فوافق
قول السودانى وهو الشيخ اجد بابا لو انصرف لغسله وجاوز الصفتين والثلاثة فسمع الامام يسلم فانه
يسلم ويذهب واما لو سمعه يسلم بعد مجاوزة اكثر من ذلك فانه لا يسلم بل يذهب لغسل الدم ثم يرجع
يتشهد ويسلم (تنبيه) قول المصنف وسلم وانصرف ان رعى بعد سلام امامه لا قبله هذا حكم المأموم
واما لو رعى الامام قبل سلامه او الغد على القول ببناءه فقال ح لم ارفيه نصا والظاهر ان يقال
ان حصل الزعاف بعد ان اتى بمقدار السنة من التشهد بان اتى ببعضه بال فانه يسلم والامام والغد
فى ذلك سواء وان رعى قبل ذلك فان الامام يستخلف من يتم بهم التشهد ويخرج لغسل الدم ويصير
حكمه حكم المأموم واما الغد فيخرج لغسل الدم ويتم مكانه (قوله ولا يبنى بغيره) أى ما هو مناف
للمصلاة ومبطل لها كما اشار له الشارح فلا يبنى فيه يبنى للارزدحام والغسل لانه تحقيق لا ينقض
الوضوء (قوله لا يبنى مرة ثانية فتبطل الخ) هذا ما نقله ح عن ابن فرحون ثم قال ولم اقف
عليه لغيره صريحا الا ما ذكره صاحب الجمع وكلام ابن عبد السلام فى مسائل اجتماع البناء والقضا
يقضى عدم البطلان اه كلامه واثار بذلك لقول ابن عبد السلام اذا ادرك الاولى ورعى فى الثانية
ثم ادرك الثانية ورعى فى الرابعة انتهى (قوله فلا يبنى) أى لانه مفطر وهذا هو المعتمد وقال
سحنون يبنى لانه فعل ما يجوز له (قوله وتبطل صلاته) أى ولو كان اماما وكذا تبطل صلاة
مأمومه ايضا مطلقا على الراجح من اقوال ثلاثة ناهيا لابطالان عليهم مطلقا ناهيا لتبطل ان كان بنهار
وتصح ان كان ليلا لعذر الامام (قوله ومن ذرعه فى لم تبطل صلاته) أى عند ابن القاسم وهو
المشهور راقول ابن رشد المتهور ان من ذرعه الى او القلس فلم يرده فلا شئ عليه فى صلاته ولا فى
صيامه ومقابلها ما فى المدونة من تقايب الصلاة عامدا او غير عامدا ابتداء الصلاة (قوله اى غلبه)
أى واما لو تعدا خراجها واخراج القلس فالبطلان مطلقا (قوله ولم يزد رده منه شيئا) أى لم يمتنع

منه شيئا **(قوله)** واؤزدرد منه شيئا عمدا الخ اعلم انه اذا اؤزدرد منه شيئا عمدا فالبطالان قولوا واحدا في الصلاة والصوم وان كان سهوا او غلبة فقولان لانهم اجمعوا على حد سواء في الغلبة وازاج الحجة في النسيان وهذا بالنسبة للصلاة واما بالنسبة للصوم فالراجح من القوانين القول بالبطالان ووجوب القضاء في كل من الغلبة والنسيان **(قوله)** والقلمس كالقنئ أي في التفصيل المتقدم من انه اذا غلبه شيء منه وكان طاهرا يسيرا ولم يرجع منه شيء فان الصلاة لا تبطل وان تعدا خراجها او كان نجسا او كثيرا ابطل وان رجع منه شيء جرى على ما مر من كونه عمدا او سهوا او غلبة **(قوله)** ويسجد للنسيان أي لاؤزدراد شيء منه نسيانا بعد السلام ان كان يسيرا **(قوله)** وهو ما فاته بعد دخوله مع الامام أي وهو ما يأتي به عوضا عن ما فاته بعد دخوله مع الامام فكل من البناء والقضاء عوض عن الغائبات لان البناء عوضا عن الغائبات بعد دخوله مع الامام والقضاء عوضا عن الغائبات قبل الدخول فالبناء في بناء إشارة لبدء الوقوف في من قضا الإشارة لقبول وقيل ان كلا من البناء والقضاء نفس الغائبات فالغائبات بعد الدخول مع الامام بناء والغائبات قبل الدخول مع الامام قضاء وكان الشارح التفات في البناء للغائبات وفي القضاء للعوض إشارة للقولين وان في كلامه احتياجا كخذف من كل ما ثبت في الآخر ثم ان تفسير البناء والقضاء بنفس الغائبات او بوضعه تفسير بالمعنى الاسمي اذ كل منهما مح معني اسم المفعول واما تفسيرهما بالمعنى المصدرى فالبناء فعل ما فاته بعد الدخول مع الامام بصفته والقضاء فعل ما فاته قبل الدخول مع الامام بصفته وهذا وقد اعترض بعضهم تعريف البناء والقضاء بما ذكرناه لا يشمل ما اذا ادرك حاضر ثانية صلاة سافرا فان مقتضى التمايز يف المذكورة انه لم يجمع بناء وقضاء في هذه الصورة بل وجد فيها القضاء فقط وليس كذلك فالتعريف الجامع ان يقال البناء ما انبنى على المدرك والقضاء ما انبنى عليه المدرك وقد يجاب بان المراد بالقوات عدم فعل المأموم فعل الامام ام لا فقولهم في تعريف البناء فعل ما فاته بعد الدخول مع الامام أي سواء كان الامام فعل ذلك الذي فاته ام لا فظهر اجتماع البناء والقضاء **ح** في هذه الصورة فتأمل **(قوله)** ورعف في الرابعة فخرج لفسله ففاته أي او عسى في الرابعة ففاته او زوج من عنها ففاته **(قوله)** قدم البناء أي كما قال ابن القاسم وذلك لاسيحاب المأمومية عليه بالنظر له فكان اولى بالتقديم من القضاء الذي لم ينسحب حكم المأمومية عليه فيه وقال سحنون يقدم القضاء لانه اسبق وشأنه بعقبه سلام الامام **(قوله)** فيأتي بركعة بام القرآن فقط سرا ويجلس لانها آخرة امامه وان لم تكن نائيته هو أي بل هي نالته وهذا هو المشهور خلافا لابن حبيب القائل اذا قدم البناء فانه لا يجلس في آخرة الامام الا اذا كانت نائيته هو **(قوله)** لانها اولى الامام أي ويجلس بعدها لانها اخيرته **(قوله)** وتلقب بام الجناحين الخ أي واما على ما قاله سحنون من تقديم القضاء على البناء فيأتي بركعة بام القرآن وسورة من غير جلوس لانها اولاه واولى امامه ايضا ثم بركعة بام القرآن فقط ويجلس لانها اخيرته واخيرة امامه وعلى مذهبه فتلقب هذه الصورة بالبرج لانها فصل فيما بين ركعتي السورة بركعة الفاتحة وبين ركعتي الفاتحة بركعة السورة **(قوله)** ان تغزبه الاولى والثانية أي قبل دخوله مع الامام **(قوله)** بركعاف أي برعاف ونحوه من نعاس او غفلة واؤزدهام **(قوله)** فيأتي بها أي فعلى مذهب ابن القاسم من كونه يتقدم البناء يأتي بها أي بالارادة بالفاتحة فقط ويجلس أي باتفاق ابن حبيب وغيره **(قوله)** لانها نالته أي واولى امامه **(قوله)** ثم بركعة كذلك أي بالفاتحة وسورة ويجلس لانها اخيرته وثانية امامه **(قوله)** وتلقب بالملحوبة أي لان السورتين متأخرتان أي وقعتا في الركعتين الاخيرتين عكس الاصل فان الاصل وقوع السورتين في الركعتين الاوليين وعلى مذهب سحنون القائل بتقديم القضاء

يأتي بركة بام القرآن وسورة لانها ثالثة واولى امامه ويجلس نظر الدون ثالثة ثم بركة بام القرآن
وسورة لانها ثالثة امامه ولا يجلس لانها ثالثة خلافا لما في خش ثم بركة بام القرآن فقط ويجلس
فيها لانها اخيرة واخيرة امامه وعليه فتلقب بالحلي لثقل وسطها بالقراءة (ف قوله ان وقوته الاولى)
اي قبل الدخول مع الامام (ف قوله وقوته الثالثة والرابعة) أي برعاف او نحوه من تعاس او غفلة
او ازدهام (ف قوله فيأتي بركة الخ) أي فعند ابن القاسم القائل بتقديم البناء على القضاء يأتي
بركة (ف قوله ثم بركة كذلك) اي بام القرآن فقط وقوله ويجلس اي على المشهور وذلك
لانه على التول بتقديم البناء وقع خلاف قيل انه يجلس في اخره الامام ولولم تكن ثالثة كما هنا فانها
ثالثة وهو المشهور وقال ابن حبيب لا يجلس فيها الا اذا كانت ثالثة (ف قوله وتسمى ذات الجناحين)
أي لان كلام من الركعة الاولى والاخيرة وقعت بفاتحة وسورة وعلى مذهب سحنون القائل بتقديم
القضاء يأتي بركة بام القرآن وسورة لانها اولى امامه ويجلس فيها لانها ثالثة ثم بركة بام القرآن
فقط ولا يجلس بينهما (تنبيه) لو ادرك مع الثانية الرابعة بان فاتته الاولى قبل الدخول مع الامام
وادرك معه الثانية وفاتته الثالثة بكرعاف وادرك الرابعة فالاولى قضاء بلا شكل واختلاف في الثالثة
فعلى مذهب الاندلسيين انها بناء وهو ظاهر نظر المدركة قبلها قال طفي وعليه فيقدمها على
الاولى ويقرأ فيها بام القرآن فقط سرا ولا يجلس لانها ثالثة فعلا ثم بركة القضاء بام القرآن وسورة جهرا
ان كان واطل في المدونة على الثالثة قضاء نظر الرابعة المدركة بعدها قال طفي وعليه فيقدم
الاولى بام القرآن وسورة ولا يجلس لانها ثالثة فعلا ثم الثالثة بام القرآن فقط سرا ومن مسائل
الخلاف ايضا ان يدرك الاولى ثم يعرف مشلا فتقوته الثانية والثالثة ثم يدرك الرابعة فقال بعض
الاندلسيين هما بناء نظر المدركة قبلهما وعليه فيأتي بركتين بام القرآن فقط من غير جلوس بينهما
لان المدركتين مع الامام اولسا وهاتان اللتان فاتاه اخرته كما قال ابن ناجي وغيره وهو ظاهر وعلى
مذهب المدونة من انها قضاء نظر الرابعة المدركة بعدها قال ابو الحسن قال ابن حبيب يأتي
بركعتين ثالثة وثالثة يقرأ في الثانية بام القرآن وسورة ولا يجلس لانها ثالثة ويقرأ في الثالثة بام
القرآن ويجلس لانها آخر صلاته وقول عجي انه على مذهب المدونة يقرأ في الاولى بام القرآن
وسورة جهرا ويجلس لانها ثالثة امامه غير ظاهر كما قال طفي لما علمت ولخالفه القواعد من القضاء
في الاقوال والبناء في الافعال على المشهور اه وقدم شى شارحنا فيما يأتي على كلام عجي ومن
صور الخلاف ان يدرك الاولى وقوته الثانية بكرعاف ويدرك الثالثة وقوته الرابعة فلا شكل
ان الرابعة بناء وانما الخلاف في الثانية هل هي بناء نظر المدركة قبلها وهو قول الاندلسيين او قضاء
نظر الثالثة المدركة بعدها وهو مذهب المدونة فعلى انها قضاء يبدأ بالارابعة بام القرآن فقط سرا
ويجلس لانها آخره الامام ثم بركة بام القرآن وسورة جهرا ان كان ويجلس لانها آخره وعلى انها بناء
يأتي بالثانية والرابعة نسقام غير جلوس بينهما بام القرآن فقط فهم ما هو هذا الظاهر وعليه عجي
ومن تبعه خلافا للقول الشيخ سالم السهري انه يقرأ في الثانية بام القرآن وسورة على مذهب
الاندلسيين من غير جلوس قاله طفي (ف قوله ادرك ثالثة صلاة امام مسافر) أي وفاتته الاولى
قبل الدخول معه اي واما لو ادرك الاولى وفاتته الثانية بكرعاف فليس معه البناء فقط (ف قوله)
فيأتي الحاضر بعد سلام امامه بركة بام القرآن فقط (أي لانها ثالثة امامه ان لو كان يتهم ما ذكره بناء
على مذهب ابن القاسم من تقديم البناء واما على مذهب سحنون من تقديم القضاء فيأتي الحاضر بعد
سلام امامه المسافر بركة بام القرآن وسورة لانها اولى امامه ويجلس فيها لانها ثالثة فعلا ثم بركة بام

القرآن فقط ولا يجلس لانها ثالثة وثالثة امامه ان لو كان يصليها ثم بركة بالفاحة فقط ويجلس لانها رابعة ورابعة امامه وقد ظهر لك فيما تقدم وجه جعل هذه الصورة وما بعدها من صور اجتماع البناء والقضاء (قوله قسم الامام فيه) أي في المحضر الذي حصل فيه الخوف (قوله وتصبر صلاته كلها جلوسا) أي لانه يجلس فيها عقب كل ركعة وهذه المسئلة حكمها حكم ما قبلها على قول ابن القاسم وكذا على قول سحنون (قوله واما لو ادرك مع الثانية) أي مع الطائفة الثانية الركعة الرابعة من الصلاة فقط (قوله فليس الا قضاء خاصة) أي لانه انما ادرك آخر الامام والثلاث ركعات كلها فاتته قبل الدخول مع الامام فهي قضاء فأتى بعد سلام الامام بركة بالفاحة وسورة ويجلس قطع الكونها ثالثة ثم ركعة بالفاحة وسورة لانها ثالثة امامه ولا يجلس لانها ثالثة له ثم ركعة بالفاحة فقط لانها اخيرة له فيقضي القول ويبنى الفعل على ما يأتي (قوله قدم البناء عند ابن القاسم في الصور الخمس) أي خلافا لابن حبيب القائل انه لا يجلس في آخر الامام الا اذا كانت ثالثة وهذا الخلاف مفرع على القول بتقديم البناء قال ابن الحاجب وعلى تقديم البناء وفي جلوسه في آخر الامام قولان الاول لابن القاسم والثاني لابن حبيب وعليه رد المصنف بل هو ما سحنون فيقول بتقديم القضاء لكن يوافق ابن حبيب في نفي الجلوس في آخر الامام اذ لم تكن ثالثة ولم يشر المصنف لخلافه خلافا لمت قاله طافي قال ابن وقديقال قوله وجلس في آخر الامام الخ فرع مسئلة يخالف فيه من يرى تقديم البناء كابي حبيب ومن لا يراه كسحنون فيصح قصد الرد بلوعايمهما معا (قوله كصورة من ادرك الوسطيين) أي فانه جلس فيها في آخر الامام والحال انها ثالثة بالنسبة له واعلم انه اذا جلس في آخر الامام وليست ثالثة فانه يقوم بعد التشهد من غير تكبير لان جلوسه في غير محله وانما جلس متابعة للامام ذكره بن قلاعن المستأوى (قوله كافي الصورة الثانية من صورتي واحداهما) أي فان المأموم جلس فيها في ثالثة والحال انها ثالثة بالنسبة للامام (قوله قضاء الوسطيين قد علمت ان جعلهما قضاء مذهب المدونة نظرا للاربعة المدركة بعدهما وقد جعلهما الاندلسيون بناء نظرا للاولى المدركة قبلهما وتقدم ما يتعلق بالمسئلة على كل من القولين وقوله ويجلس بينهما قد علمت ان هذا قول عجم وأنه غير ظاهر وان الصواب ما ذكره ابو الحسن قلاعن ابن حبيب من عدم الجلوس بينهما لان اولاهما وان كانت ثالثة لامامه لكنها ثالثة له في الفعل والمأموم لا يجلس الا في رابعة امامه كانت ثالثة له او لا وفي ثالثة هو وان لم تكن ثالثة لامامه ولا اخيرة له واما ثالثة امامه اذ لم تكن ثالثة له فلا يجلس فيها (قوله قضى الاولى والثالثة ولا يجلس قد علمت ان جعلهما قضاء مذهب المدونة ومذهب الاندلسيين ان الاولى قضاء والثالثة بناء فالاولى لا اشكال في كونها قضاء والخلاف في الثانية فجعلها الاندلسيون بناء نظرا للثانية المدركة قبلها والمدونة جعلتها قضاء نظرا للاربعة المدركة بعدها وتقدم ما يتعلق بالمسئلة على كلا القولين (قوله ولو ادرك الاولى والثالثة وفاته الثانية والرابعة قد علمت ان الرابعة بناء اتفاقا والخلاف في الثانية فجعلها الاندلسيون بناء نظرا للمدركة قبلها وجعلها في المدونة قضاء نظرا للمدركة بعدها فاجتماع البناء والقضاء في هذه الصورة انما هو على مذهب المدونة وتقدم ما يتعلق بالمسئلة على كلا القولين

فصل في ستر العورة (قوله هل ستر العورة هو ما يفتح السين لانه مصدر واما الستر بالكسر فهو ما يستر به (قوله او بعضها) أي ان يحجز عن ستر كلها ولم يقدر الا على ستر بعضها (قوله واما الصبي فيعبد في الوقت ان صلى عربانا) أي واما اذا صلى بلا وضوء فقال اشهد بعبد ابد الذي ندب وقال اصبح بعبد

بالقرب لا بعد يومين أو ثلاثة (قوله لا يشف في بادئ الرأي) أي لا تظهر منه العورة في بادئ
 الرأي (قوله وخرج به ما يشف) أي ما تظهر منه العورة في بادئ النظر وقوله فان وجوده كالعدم أي
 وح فيعيد من صلى فيه أبدا (قوله فيعيد معه في الوقت) أي ان الصلاة فيه صحيحة مع الكراهة
 التنزيهية وحينئذ فيعيد في الوقت فقط كالواصف للعورة المحدد لها هذا هو الذي انحط عليه كلام
 عجم وارتضاه ابن وهب الطاهر لا ما في طي من ان الكراهة للتحريم والاعادة ابدية ولا ما في حاشية
 شيخنا عن ابن علق من صحة الصلاة فيما يشف مطلقا سواء كانت العورة تظهر منه للتأمل أو لغير
 التأمل واعتقده والمحصل ان ستر العورة في الصلاة بالشوب الشاف فيه ثلاثة طرق فقيل انه كالعدم
 ويبدأ ابدأ كانت العورة تظهر منه للتأمل أو لغيره وقيل بصحة الصلاة مطلقا وقيل بالتفصيل بين
 ما تظهر منه العورة عند التأمل وما تظهر منه عند عدم التأمل فتصح في الاول دون الثاني (قوله
 وان باعارة) أي هذا اذا كان الستر به حاصلا من غير اعارة لوجوده عنده بل وان كان الخ (قوله
 بلا طلب) أي فاذا اعاره له صاحبه من غير طلب منه لزمه قبوله ولو تحقق المنة وذلك لثقله بسبب
 المسانية وهو الانتفاع به ولما قيد الاعارة بعدم الطلب لدفع ما يراد على المصنف من ان فيه عطف
 العام على الخاص بارو حاصل جوابه انه من عطف المغاير (قوله او طلب) أي او كان الستر به
 حاصلا بطلب بشراء او استعارة فيلزم المصلي ان يطلب الساتر لكل صلاة باعارة او بشراء بقر معتاد كالما
 لا يحتاج له لاجبة اعظم ما نيتها (قوله او كان حاصلا بنجس) أي او كان الستر بالكيف حاصلا بنجس
 أي متحققا في الستر بنجس وقوله وحده حال من نجس أي حاله كون النجس متوحدا في الوجود
 (قوله كجاء كتاب واخبرني) أي فيجب عليه ان يستتر بما ذكر اذا لم يجد غيره على ظاهر المذهب
 ولا يصلي عريانا ويكون هذا محذورا لما سبق من منع الانتفاع بذات التجاسة قاله ابن (قوله واولى
 المتنجس) أي انه اولى من نجس الذات في وجوب الاستتار به اذا لم يجد غيره ولا يصلي عريانا واولى
 منهم ما تحشيش والمساكن فرضه الائمة والافار كن مقدم واما الطين فقال الطروشني اذا لم يجد
 غيره وجب الاستتار به بان يتكسبه وقال غيره لا يجب الاستتار به لانه مظنة للسقوط ويكبر الجرم فهو
 كالعدم وهذا الثاني اظهر القولين كما قال شيخنا (قوله تكرير ما ذكره من وجوب الاستتار به
 او بالنجس عند عدم غيره هو المشهور من المذهب ومقابله ما في سماع ابن القاسم يصلي عريانا ولا يصلي
 بالجرير ولا بالنجس (قوله وهو مقدم على النجس) أي وكذا على المتنجس وهذا قول ابن القاسم
 وقال اصبح يقدم كل من النجس والمتنجس على الجرير لان الجرير يمنع لبدنه مطلقا والنجس انما يمنع
 لبدنه في حال الصلاة لما تقدم انه مستثنى من النجس في قوله وينتفع بمتنجس لا بنجس والمنوع
 في حالة اولى من المنوع مطلقا والمقدم ما قاله ابن القاسم والطاهر كما قال شيخنا تقديم المتنجس على
 النجس لان تقليل التجاسة مطلوب مع الامكان ويحتمل انها سواء (قوله لانه لا ينافي الصلاة)
 أي لانه طاهر وشار الطاهر ان يصلي به دون النجس (قوله ان ذكره ودرى فان صلى عريانا ناسيا
 او عاجزا صححت واعاد بوقت فقط (قوله لكن الرجاء الخ) اعلم ان طي تعقب المصنف فقال انه
 تبع ابن عطاء الله في تقييده بالذكر والقدرة واما غيره فلم يقيده بالذكور وهو الطاهر فيعيد ابدأ من صلى
 عريانا ناسيا مع القدرة على الستر وقد صرح الجريري بانه شرط مع القدرة ذكرا واناسيا وهو الجاري
 على قواعد المذهب اه قال بن قات في ح عن الطراز ما نصه قال القاضي عبد الوهاب اختلاف
 اصحابنا هل ستر العورة من شرائط الصلاة مع الذكر والقدرة او هو فرض وليس بشرط في صحة الصلاة
 حتى اذا صلى مكشوفاع العلم والقدرة سقط عنه الفرض وان كان عاصيا انما اه وبه يعلم ان تعقبه

على المصنف وقوله لم يقيد به غيره كل ذلك قصور اه كلام بن فتحصل من هذا ان القول بان ستر
العورة شرط صحة مقيد بالذكر والقدرة عند بعضهم وبالقدرة فقط عند بعضهم فالمصلح عربا ناسيا مع
القدرة على الاسترسلاته صحيحة على الاول لاعلى الثاني والراجح ما مشى عليه المصنف من التقييد بهما
كما قرر شيخنا خلافا للشارح واعلم ان سقوط الساتر ليس من العجز فريده فوراً بل المشهور بالطلان كما
في ج (قوله) او واجب غير شرط هذا القول غير مقيد بالذكر والقدرة وعليه فلا إعادة في الوقت
مطلقا بخلاف القول بالشرطية فيعيد ايداع الذكر والقدرة ومع احدهما ما يعيد في الوقت (قوله
كالعجز والناسي) أى كعادة العاجز والناسي (قوله) خلاف الاول شهره ابن عطاء الله قائلاً هو
المعروف من المذهب والثاني شهره ابن العربي لكن الراجح منهما الاول واما القول بالسنية فهو قول
القاضي اسماعيل وابن بكير والابهرى واما القول بالندب فنقله ابن بشير عن اللخمي كما في المواقي ونص
المواقي ابن شاس الستر واجب عن اعين الناس وهل يجب في الخلو أو يندي قولان واذا قلنا لا يجب
في الخلو فهل يجب للصلاة في الخلو أو يندي لها في ذلك فابن بشير في ذلك قواين عن اللخمي انظر
(قوله) لم يدخل في كلامه) أى لانه لم يشهروا احدا منهما (قوله) وهى) أى المغالطة التى تعاد
الصلاة لكشفها ابداع الراجح (قوله) ما بين اليتمه) أى وهو فم الدبر ويسمى ما ذكرنا بالسنة
لان كشفها يسوء الشخص ويدخل عاينه الاخران (قوله) بوقت) أى لان الاليتين والعانة
من العورة الخفية لا المغالطة بالنسبة للرجل ولا إعادة عليه في كشف الفخذ ولو بعد الا بوقت ولا غيره
وكذا على ما ستظهره عجب كشف ما فوق العانة للسرة وان كان كل منهما من العورة الخفية (قوله)
ومن امة عطف على من رجل وظاهره ولو كان فيها شائبة حرة وهو كذلك (قوله) الاليتان)
أى وما بينهما من فم الدبر وقوله وما والاى من العانة واما الفخذ وكذا ما فوق العانة للسرة فليس
من العورة المغالطة بل من الخفية فيعيد لكشفه في الوقت (قوله) ما صدرها) أى وكذا
ما حازها من ظهرها اعني الكتفين (قوله) واطرافها) أى وما صدرها واطرافها وهى الذراعان
والرجلان والعنق والراس (قوله) وليس منها) أى من المغالطة السابق بل من الخفية أى كما
ان صدرها وما حازها من اكتافها واطرافها من الخفية والمحاذ لان المغالطة من الحرة بالنسبة للصلاة
بطنها وما حازها من السرة للركبة وهى خارجة فدخل الاليتان والفخذان والعانة وما حاذى البطن
من ظهرها واما صدرها وما حازها من ظهرها سواء كان كنفها او غيره وعندها لا تختر الرأس وركبتها
لاخر القدم فعورة مخفية يكره كشفها في الصلاة وتعاد في الوقت لكشفها وان حرم النظر لذلك كما يأتي
(قوله) وهى من رجل اراد به الشخص المذكور ولو جنباً فعورته ما بين السرة والركبة (قوله) مع مثله
او مع محرمه) أى من النساء أى واما عورته مع امرأة اجنبية سواء كانت حرة او امة فهى ما عدا الوجه
والاطراف كما يأتي في قوله وترى من الاجنبى ما برأه من محرمه (قوله) بشائبة) أى ملتبسة
بشائبة (قوله) كام واد) أى ومكتوبة ومدبرة قيل في ذكره ام اولد نظرفى المدونة ولا تصلى ام
الولد لا يقتنع بالحجرة فهذه اية قضى ان صدرها وعنتها عورة لان عورتها ما بين السرة والركبة فقط كما
هو ظاهره وديان سترها ما زاد على ما بين السرة والركبة مندوب فقط كما يأتي في قوله ولا ولد وصغيرة
ستر واجب على الحرة والكلام هنا فيما هو عورة يجب ستره (قوله) مع امرا فراجع للسرة فقط كما
هو ظاهر الشارح واما رجوعه للثلاثة كما قال بعض الشراح فغير صحيح (قوله) ولو كافر) أى
هذا اذا كانت الحرة او الامة مسلمة بل ولو كانت كافرة وهذا مسلم في الامة واما الحرة الكافرة فعورة
الحرة المسلمة معها على المعتد ما عدا الوجه والكفين كما في بن لا ما بين السرة والركبة فقط كما هو ظاهر

الشارح وقول عقب ماعدا الوجه والاطراف ممنوع بل في شب حرمه جميع المسلمة على الكافرة
 لثلاثتها زوجها الكافر فالتحريم لعارض لا لكونه عورة كما افاده شيخنا وغيره (قوله وهو
 بيان لها) أي للعورة بالنسبة للرؤية في حق الثلاثة وعلى هذا فلا يجوز للرجل ان يرى الفخذ من
 مثله وذكر بعضهم كراهة ذلك مطلقا وذكر بعضهم كراهة كشفه مع من لا يستحي منه فقد كشفه صل
 الله عليه وسلم بحضرة ابي بكر وعمر فلما دخل عثمان ستره وقال لا استحي من رجل تستحي منه الملائكة
 (قوله في حق الاولين) أي واماء عورة المحرمة بالنسبة للصلاة في أي يشير اليها (قوله وجب ستر
 ماعدا العورة) أي زيادة على ستر العورة (قوله كستر وجه المحرمة ويديها) أي فانه يجب
 اذا خيفت الفتنة بكشفها (قوله والحاصل ان العورة بحرم النظر اليها ولو بالذلة هذا اذا كانت
 غير مستورة واما النظر اليها مستورة فهو جائز بخلاف جسمها من فوق الساتر فانه لا يجوز هذا اذا كانت
 متصلة فان انفصلت فلا يحرم جسمها (قوله مع رجل اجنبي مسلم) أي سواء كان حرا او عبدا
 ولو كان ملكها (قوله غير الوجه والكفين) أي واماهما فغير عورة يجوز النظر اليها ولو لارق
 بين ظاهرا الكفين وباطنهما بشرط ان لا يتخشى بالنظر لذلك فتنة وان يكون النظر بغير قصد دلالة
 والاحرم النظر لهما وهل يجب عليهما ح ستروها ويديها وهو الذي لابن مرزوق قائلا انه مشهور
 المذهب او لا يجب عليهما ذلك وانما على الرجل غض بصره وهو مقتضى نقل المواق عن عياض وفصل
 زروق في شرح الوغليسية بين الجملية فيجب عليهما وغيرهما فيستحب انظرين (قوله هذا بالنسبة
 للرؤية) أي هذا عورتها بالنسبة للرؤية وكذا بان العورة للصلاة الشاملة للفتنة والخفة والشارب له
 غير الوجه والكفين (قوله واعادت لكشف صدرها) أي عمدا او جهلا او نسيانا كما في المواق
 عن ابن يونس (قوله وظهر قدم) أي وكذلك ساق (قوله ما حاذاه من الظاهر) أي
 وهو الكفان وما تحتها مما كان غير محاذ للطن فتعيده لكشف ذلك في الوقت مثل الاطراف وهذا
 هو المتمدن خلافا لما يفيد كلام ابن عرفة من انه من المغالطة قاله شيخنا (قوله بوقت المراتبه
 الاصفرار في الظهريين والى الفجر في العشائين) (قوله وتعيد فيمساء ذلك ايدا) قد علم من قول
 المصنف واعادت الخ عورة المحرمة بالنسبة للصلاة لانه يعلم من حكمه بالاعادة في الوقت لكشف
 الاطراف انها عورة مخفية ويعلم منه بطريق المفهوم ان غير الصدر والاطراف وهو البطن للركبة
 وما حاذى ذلك من ظهرها فتعيده ابد الكونه عورة مغالطة (قوله كفخذ الرجل) أي فانه
 عورة مخفية ومع ذلك لا اعادة في كشفه (قوله ومثل المحرمة ام الولد) أي في كونها تعيد لكشف
 صدرها واطرافها بوقت (قوله ككشف امه) أي ولو كان فيها شائبة حرية وقوله فخذاي
 أو فخذين (قوله مخفية امه) أي مخفية ذلك من الرجل بخلافه من الامة فانه منها اغاظوا فحش
 (قوله فيعيد بوقت) أي واما الامة فتعيده فيه ابداف كل ما عاذه فيه الرجل ابدان تعيد فيه الامة
 كذلك وكل ما عاذه فيه في الوقت تعيد فيه ابد او لا يعيد فيه تعيد فيه في الوقت (قوله ولو بصره)
 أي هذا اذا كانت محرمته بنسب كايها واخيها وابتها بل ولو كانت بصم كزوج امها وابتها (قوله
 فلا يجوز نظرها) أي فلا يجوز للرجل ان يرى من المرأة التي من محارمه صدرها الخ واجاز
 الشافعية رؤية ماعدا ما بين السرة والركبة وذلك فصحة (قوله وترى من الاجنبي ما يراه من
 محرمه) أي وح فعورة الرجل مع المرأة الاجنبية ماعدا الوجه والاطراف وعلى هذا فيرى الرجل
 من المرأة اذا كانت امه اكثر مما ترى منه لانها ترى منه الوجه والاطراف فقط وهو يرى منها ماعدا
 ما بين السرة والركبة لان عورة الامة مع كل احد ما بين السرة والركبة كما مر (قوله وترى من الاجنبي

ما رواه من محرمه يعني انه يجوز للمرأة ان ترى من الرجل الاجنبي ما يراه الرجل من محرمه وهو الوجه والاطراف واما لمسها ذلك فلا يجوز فيحرم على المرأة لمسها الوجه والاطراف من الرجل الاجنبي فلا يجوز لها وضع يدها في بدها ولا وضع يدها على وجهه وكذلك لا يجوز له وضع يده في بدها ولا على وجهه واما هذا بخلاف المحرم فانه كما يجوز فيه النظر الى الوجه والاطراف يجوز مباشرة ذلك منها بغير لذة ثم ان قوله وترى من الاجنبي الخ مقيد بقوله فيما تقدم وهي من رجل ما بين سرور وركبة أى ان عورة الرجل بالنسبة لغير المرأة الاجنبية بان كان مع رجل مثله او مع محرمه ما بين سرور وركبة اخذنا مما ذكره هنا من ان عورتها مع المرأة الاجنبية ما عدا الوجه والاطراف وقد اشار الشارح لذلك سابقا وذكر بعضهم انه غير مقيد له باختلاف موضوعها فاسبق في العورة وهذا في النظر فما زاد على العورة وهي ما بين السرور والركبة لا يجب على الرجل ستره وان حرم على المرأة الاجنبية النظر اليه (قوله ولا تطأ امرأة الخ) لما تقدم تحديد عورة الامة الواجب سترها لشارح محكم ما عداها (قوله غير ام ولد) أى واما ام الولد فينذب لها تنغطية رأسها في الصلاة بدليل قوله الا فى ولا م ولد وصغيرة ستر واجب على المحرمة فأتى بمخصص لها هنا (قوله في الصلاة) أى واما في غيرها فينذب كشفها اتفاقا (قوله لا وجوبا ولا ندبا) أى بل يجوز لها كل من الكشف والتغطية في الصلاة على حد سواء وهذا القول هو المعتمد وقال سنده ان الصواب وهو ظاهر التهذيب ونصه ولا لامة ومن لم يناد من السرارى والمكاتبه والمذبة والمعتق بعضها الصلاة بغير قناع وقيل ينذب لها كشف رأسها وعدم تنقيبها في الصلاة كخارجها وهو قول ابن ناجي تبعه الا في الحسن واقصر عليه ابن الجلاب فقال يستحب لها أن تكشف رأسها في الصلاة وعلى هذا فتغطيها في الصلاة اما مكرهة أو خلاف الاولى وذكره عياض انه يندب كشف رأسها بغير صلاة ويندب تنقيبها بها الا انها اولى من الرجال ويدل لندب الكشف بغير الصلاة ما ورد من ان عمر كان يضرب الاماء التي كن يخرجن الى السوق معطيات الزوس ويقول لمن تنسهن بالمحرث ربال كاع وذلك ان أهل الفساد يحسرون على الاماء فباللبس يحسرون على المحرمة كما قال تعالى ذلك ادنى أن يعرفن فلا يؤذين نعم حيث كثرت الفساد كما في هذا الزمان فلا ينبغي الكشف لافى الصلاة ولا في غيرها بل ينبغي سترها لكن على وجه يميزها من المحررات (قوله بخلاف غير الرأس) أى من بقية جسدها فانما تطالب بتغطية في الصلاة اما وجوبا واما ندبا فبين المرأة والركبة يجب عليها ستره وما عداه والحال انه غير الرأس يندب لها ستره (قوله لغير مصل) أى واما المصلى فالمعتمد ان سترها في حقها واجب صلى في خلوة أو في غيرها وهل هو شرط في الصحة او واجب غير شرط قولان كما مر (قوله بخلوة من جملتها ما حجة غير العاقل (قوله وما قاربهما) أى وهما الا لئتان والعانة ولا يدخل في ذلك الفتحة من رجل او امرأة ولا البطن من المرأة (قوله من كل شخص) أى سواء كان رجلا او امرأة حرة او امه وعلى ما قاله ابن عبد السلام يجوز لكل من الرجل والمرأة ولو حرة ان يكشف في الخلوة ما عدا السوءتين وما قاربهما من العانة والالبية واما كشف السوءتين وما قاربهما في الخلوة فمكروه وهذه الطريقة هي المعتمدة وعليها فليس المراد بالعورة التي يندب سترها في الخلوة العورة المغلظة فقط ولا ما يشمله ما ويشمل الخففة وانما المراد بها عورة خاسية وقيل ان العورة التي يندب سترها في الخلوة العورة المغلظة وهي تختلف باختلاف الأشخاص فهي السوءتان بالنسبة للرجل والامة وتزيد الامة الا لئتان والعانة وتزيد المحرمة على ذلك بالظاهر والبطن والفتحة وحلى هذا فستر الظاهر والبطن والفتحة في الخلوة مندوب في حق المحرمة دون الرجل والامة وشارحة قد دلفق بين الطريقتين ولو حذف المغلظة من اول كلامه كان احسن

(قوله ونذب لام ولد فقط) أي دون غيرها ممن فيه شائبة حرية (قوله تؤمر بالصلاة) أي ولو كانت غير مراهقة (قوله ستر واجب على الحرة لبالغة) أي كستر رأسها وعتقها وصدورها واستكافها وظهرها وبطنها وساقها وظهوره - دمها فإمراد الستر الزائد على القدر المشترك بينهما في الوجوب وهو ستر ما بين السرة والركبة - وهذا والمراد والافسترة عورة أم الولد والصغيرة واجب والوجوب في الصغيرة متعلق بوليها (قوله وكذا الصغير المأمور بها ينذب له ستر واجب على البالغ وهو ستر السوئين والعانة واللبتين فإن صلى الصغير المأمور بها كاشفاً شيئاً من ذلك أعا بوقت والاولى ابدال قوله واجب بمغلوب لأنه يفيدان ما ينذب للكبير كستر الفخذ لا ينذب للصغير والظاهر ندبه له تأمل (قوله وأعادت ان راهقت الخ) هذا مرتمام المسئلة قبلها وحاصله ان الصغيرة وأم الولد ينذب لهما في الصلاة الستر الواجب للحرة البالغة زيادة على القدر المشترك بينهما في الوجوب فإن ترك ذلك وصلى متابعاً مرفوعاً مثلاً أعادت أم الولد لا لصفرار وكذلك الصغيرة إن راهقت إذا علمت هذا تعلم أن قول المصنف ككيفية الاولى أن يقول كام ولد وقوله ان ترك القناع لا يفهم للقناع بل المراد أن ترك ستر كل ما تراه واجب على الحرة البالغة عما زاد على ما بين السرة والركبة فيدخل كشف الصدر والاطراف والظهر والبطن والساق وترك القناع السائر للرأس والعنق واعتراض عجم على المصنف بأن كلامه خلاف النقل اذ لم يقل أحد ينذب الستر للمراهقة وغيرها والاعادة مخصوص المراهقة وذلك لأن الذي في المدونة ينذب الستر للمراهقة وغيرها لكنه سكت فيها عن الاعادة لترك ذلك فظاهرها عدم الاعادة وأذهب وإن قال ينذب الستر للمراهقة وغيرها لكنه زاد الاعادة لتركه في الوقت واطلق في الاعادة ولم يقيدها بالمراهقة والحاصل أن ذكر المصنف الاعادة مخالف للمدونة وتقيدها بالمراهقة مخالف لأشبه وأوجب بأن المصنف عول في عموم الستر للمراهقة وغيرها على كلام المدونة وعول في الاعادة على ما قاله أشبه لأنه غير مناف للمدونة ولا سلم أن أشبه أطلق في الاعادة بل قيدها بالمراهقة كما صرح به الرجائي في مناهج التحصيل وكفي به حجة وح فلا اعتراض ونص الرجائي كما في بن وأما الخواثر غير البوالغ فلا يخفون أن تكون مراهقة أو غير مراهقة فإن كانت مراهقة فصلت بغير قناع فهل عليها الاعادة في الوقت أو الاعادة عليها قولان الأول لأشبه والثاني لسخنون وأما غير المراهقة كبنات ثمان سنين فلا خلاف في المذهب أنها تؤمر بأن تستمرن نفسها ما تستر المحررة البالغة ولا اعادة علمها إن صلت مكشوفة الرأس أو بإبدية الصدر اه (قوله للاصفرار أنما تكن للغروب لأن الاعادة مستحبة فهي كالنافلة ولا تنصل نافلة عند الاصفرار (قوله ولا طلوع في غيرهما أي في العشاين طلوع الفجر وفي الصبح طلوع الشمس (قوله لأنه قدم حكم الخ) أي وح فذكرها هنا بقوله ككيفية حرة تكرار مع ما مر (قوله الاولى ان تركها لم يقل الصواب تركها مع ان الفعل اذا استند الى ضمير مجازي التأنيث أو حقيقة ككلام المصنف وجب تأنيثه لا مكان ان يجب بانه ذكر نظر الـ يكون المرأتين بمعنى الشخصين والشخص مذكر (قوله كحل بحري ترشيده في الاعادة في الوقت ومثل الحرير الذهب ولو خافا كما في الخ (قوله لا يساله) أي وأما من صلى به حامله في كفه أو جيبه فلا اعادة ولا اثم عليه (قوله عجز) أي لعجزه عن غيره (قوله وان انفرد بالسه) أي هذا اذا بالسه مع غيره بل وان انفرد بالسه مع وجود غيره خلافاً لـ بن جب القائل بالاعادة ابد الـ الحرير وحده مع وجود غيره وصلى به (قوله ويحتمل وان انفرد بالوجود) أي فالعجز ح هذا ان وجد غيره بل وان انفرد بالوجود (قوله خلافاً لـ قال لاعادة ح) أي وهو أصح (قوله أو وصل نجس عجزاً أو سبانا) أي

واما بعد ابعيد ابدا كما تقدم ونسبه المصنف على هذه المسئلة مع اخذها مما سبق في ازالة النجاسة
 دفع الما يتوهم من عدم الاعادة حيث طالب بالستر بالنجس ليجزئه عن الطاهر (قوله بغير متعلق
 ببعيد المدلول عليه بالتشبيه لان المعنى كما يبعد مصل في حرير او في نجس للاصفرار في غيرهما
 في غير الحرير والنجس فالصلي بالحرير لا يبعد في حرير ولا في نجس وكذلك المصلي في النجس لا يبعد
 في نجس ولا في حرير (قوله او بوجود مظهر) حاصله ان من صلى في ثوب متنجس اعدم غيره
 ثم وجود مظهر طهراله واتسع الوقت للتطهير فانه يطالب باعادة تلك الصلاة في الوقت للاصفرار فقوله
 او بوجود مظهر عطف على غير والمعنى كما يبعد في الوقت مصل في حرير او نجس في غيرهما او بسبب
 وجود الخ اي او مصل في نجس بمعنى متنجس بسبب وجود مظهر وقول المصنف بغير راجع للحرير
 والنجس واما قوله او بوجود مظهره وراجع للنجس بمعنى المتنجس وقول الشارح او يبعد فيه اي
 في الوقت اي من كان صلى اولا بنجس بمعنى متنجس بسبب وجود الخ وأشار الشارح بقدر ذلك
 الى ان قول المصنف او بوجود مظهر عطف على بغير كما قلنا (قوله وبعيد اذا لم يظن الخ) اي
 وبعيد من صلى بغير او نجس في الوقت اذا لم يظن عدم صلاته اولا بهما بان تحقق او ظن صلاته
 اولا بهما بل وان ظن عدم صلاته الخ فاذا صلى بثوب نجس او حرير ثم ذهب عن كونه صلى بهما وظن انه
 لم يصل صلى تلك الصلاة بثوب طاهر غير حرير ثم ذكر انه صلى بثوب نجس او حرير قبل صلاته بالثوب
 الطاهر فانه يبعد ثالث مرة لان الصلاة الثانية لم تقع جارية للاولى فيأتى بثالثة للجهل بها وانما كانت
 الثانية غير جارية لانه نوى بها الفريضة مع ان المطلوب منه صلاته بنية الذنب والواجب لا يسقط طلب
 المندوب (قوله وان ظن عدم صلاته الخ) ان قلت ظن يتعدى لمغفولين والمصنف عداها واحد
 قلت الاصل وان ظن صلاته معدومة الا انه يصح الاقتصار على مصدر المفعول الثاني مضافا للاول
 تقول في ظننت زيد قائما ظننت قيام زيد (قوله لا يبعد في الوقت عاجزا الخ) هذا قول ابن القاسم
 في سماع عيسى وهو مبنى على ان التعري يقدم على الستر بالحرير والنجس وقد تقدم انه خلاف
 المشهور وح فاذا ذكره المصنف ضعيف مبنى على ضعيف (قوله والمعتد الاعادة في الوقت) وهو
 قول ابن القاسم في المدونة قال المازري وهو المذهب (قوله عاجزا) اي حالة كونه عاجزا عن
 طاهر يستتر به لعدم وجوده (قوله صلاها بنجس) اي عاجزا واناسيا (قوله وكراهه لباس
 محدد) أي كراهه لبس لباس محدد للعورة ولو بغير صلاة وانما قدرنا لبس لان الاحكام اغتاتعلق
 بالافعال (قوله رفته) أي وانما حدد هذا لانه لاجل رفته أي والفرض انه لا يتدوم منه العورة
 اصلا او يتدوم مع التأمل وتقدم ان كراهه لبسه للتنزيه على المعتمد لا للتحريم (قوله تحرام) أي
 على ثوب غير رقيق فالثوب المذكور محدد للعورة بسبب الحزام واما الحزام على القفطان فلا تحديد
 فيه للعورة المغلظة فلا كراهه ويحمل ان المراد بالعورة ما يشمل المغلظة والخففة كالإيتين فيكون
 الحزام على القفطان مكروها ويحمل كراهه الحزام على الثوب ما لم يكن ذلك عادة قوم او فعل ذلك
 الشغل والا فلا كراهه ولو في الصلاة كالمو كان محترما حضرت الصلاة وهو كذلك فلا كراهه في صلاته
 محترما ويحمل كراهه لبس المحدد للعورة ما لم يلبس فوق ذلك المحدد شيئا كعباءة والا فلا كراهه (قوله
 كسرا ويل هذا هو المسموع لغة دون سريال وقد علمت ان كراهه لبسه اذا لم يلبس فوقه ثوبا ولو تردى
 على ذلك برداء والا فلا كراهه واول من لبس السراويل سيدنا ابراهيم وهل لبسه نبينا عليه الصلاة
 والسلام واولا فيه خلاف وصح انه اشتراها كما في السنن الاربع (قوله لانه ليس من زى السلف)
 هذا تعليل لكراهه السراويل لا لكراهه المحدد مطلقا لان العلة في كراهته التحديد للعورة والحاصل

ان العلة في كراهة السر او بل امران التحديد وكونه ليس من زى السلف فكان الاولى للشارح ان يقول ولانه الخ بالواو واما كراهة المحدث غيره فللتحديد نفسه ولذا قيل بكراهة لبس المتزويج كان من زى السلف والمرا د بالتر على هذا المخفة التي تجعل في الوسط كفوطه الحمام اما ان اريد بالتر المخفة التي يلتحف جميعها كبردة او حرام فلا كراهة في لبسه كما قال ابن العربي لانتفاء التحديد وليكونه من زى السلف والحاصل ان بعضهم فسر المتر بالمخفة التي يلتحف جميعها كما بن العربي فيكم بعدم كراهته وفسره بعضهم بما يشد في الوسط كفوطه الحمام فيكم بكراهته (قوله لان كان التحديد برش) أى بسبب ضرب ريش او بسبب بلل (قوله ليس على اكافه منه شئ) أى مع القدرة على انشاب التي يسترا ككافهها والا فلا كراهة (قوله وانتقاب امرأة) أى سواء كانت في صلاة أو في غيرها كان الانتقاب فيها لاجلها ولا (قوله لانه من اللغو) أى الزيادة في الدين اذ لم ترد به السنة السعيا (قوله وانزل اولي) أى من المرأة بالكراهة (قوله ما لم يكن من قوم عاداتهم ذلك) أى الانتقاب فان كان من قوم عاداتهم ذلك كاهل مسوقة بالمغرب فان النقاب من داهم ومن عاداتهم لا يتركونه اصلا فلا يكره لهم الانتقاب اذا كان في غير صلاة واما فيها فيكره وان اعتيد كما في الملح (قوله فالتنقاب مكره مطلقا) أى كان في الصلاة او خارجها سواء كان فيها لاجلها او لغيرها ما لم يكن لعادة والا فلا كراهة فيه خارجها بخلاف تشهير الكم وضم الشعر فانه مكره فيها اذا كان فعلا لاجلها واما فعله خارجها وفي الا لاجلها فلا كراهة فيه ومثل ذلك تشهير الذيل على الساق فان فعله لاجل شغل فحضر الصلاة فصلى وهو كذلك فلا كراهة وظاهر المدونة عادل شغلها ام لا ووجهها الشيبى على ما اذا عادل شغلها وضوبه ابن ناجي (قوله وكان الاولى تأخيرها) أى تأخير قوله لصلاة عن قوله وتأم أى وذلك لان اللثام مكره اذا فعل في الصلاة لاجلها لامطلاقها و ظاهره والمحق كما في بن اللثام يكره في الصلاة وخارجها سواء فعل فيها لاجلها ولا لانه اولي بالكراهة من النقاب وح فلا اعتراض على المصنف (قوله ككشف رجل مشتر) أى مريد الشر او مفعول من المرأة لا كراهة في شتمها في الكشف المذكور اذا ارادت شتم امرأة واما اذا ارادت شتم عبد فلا تنظر منه الا الوجه والاطراف ولا يجوز لسان تكشف غير ذلك (قوله صدرا) او ساقا لانه مكره بل وكذلك كشف معصمها واكافهم ما ذكره المصنف من كراهة كشف الرجل لساكن من الامة التي اراد شتمها ضعيف والمعتقد عدم الكراهة في بن لم يعرف المواقي ولا غيره القول بالكراهة اللثمي وهو انما ذكره على وجه يفيد انه مقابل للمشهور والمشهور وجواز نظر الرجل لمسءد ما بين السرة والركبة من الامة بلا شهوة قوله خشية التلذذ يقال عليه الغالب على المشتري انه اغا يقصد بالكشف التلذذ لا للذة فهو علة ضعفه (قوله وكره صما) أى لاجل الصلاة (قوله أى اشتغالها الاضافة بيانية أى الاشتغال بالثوب الذي هو الصما (قوله ان يرد الكساء الخ) محصله ان يلتفت بثوب كحرام مثلا ويستربه جميع بدنه بان يضعه على كفيه وفوق يديه ولا يخرج من تحته شيئا من يديه وهذه الصورة مكرهة لانه صار كالمربوط لا يمكن من كمال الاركان وان كانت ليست صما عند الفقهاء (قوله وعاتقه الاسر) هو منكبه وكفته (قوله فيغطيها) أى العاتق (قوله او احدى يديه) أى واخرجها احدى يديه أى اليمنى او اليسرى من تحته واوحي كناية الخلاف فالقول الاول يعين كون اليد الخارجة من تحت اليسرى والثاني لا يعين (قوله لانه في معنى المربوط هذا التعليل يأتي على تفسير اللغويين والفقهاء وقوله ولانه الخ اغما يظهر على كلام الفقهاء كما قال الشارح (قوله ولا يظهريه من جنبه) أى جهة اليد

التي اخرجها من تحت الثوب المشغل بها وهذا التعليل انما يأتي فيما اذا كان ليس لابساً
لقميص تحت الثوب المشغل بها بل لابساً لزارو اما اذا كان لابساً للقميص فعلة الكراهة
كونه في معنى المربوط (قوله لان كشف البعض ككشف الكل فيه انه لا معنى للعضية هنا
لان الفرض ان الكفتين مستوران والذي يبدو منه انما هو جنبه فقط فكان الاولى ان يقول لان
ما قارب الشيء يعطى حكمه قاله شيخنا (قوله وهو ظاهر) أي والتعليل بحصول كشف العورة
ظاهراً على تفسير الفتحة واما على تفسير اللغوين فلا يظهر ذلك التعليل وهو حصول الكشف بالفعل
نعم يخاف حصوله وذلك اذا اخرج احدى يديه من تحت الثوب الساخرة لها واراد اظهارها للعبود
(قوله ولعله اراد بالعباءة ما يشمل الاطباع) أي لان كلامهما مكروه في الصلوة ان كان معه ساتر
والامنع فلا وجه للنص على احدهما دون الآخر (قوله هو ان يرتدى) أي يجعل الرداء على
كفيه (قوله ويخرج ثوبه) أي وهو اراء (قوله وهي من ناحية الصبا) أي من جهة ان كلا يمنع
من انعام الاركان لانه كالمربوط ولانه اذا اخرج يده المستورة بالرداء انكشف جنبه ان كان لابساً
لازار تحت الرداء وانكشف عورته ان لم يكن ساتر تحته (قوله كاحتيه) لاستمرعه هذا تشبيه في المنع
والفرض ان الثوب الذي احتجب به غير ساتر لعورته والافالكراهة لاحتمال الخلل حبيوة فتبدوا
عورته (قوله فيمنع في غير صلاة) أي اذا كان يراه الناس والا كره وقوله وكذا فيها أي سواء
كان يراه احدهم الناس أو لا والمحاصل ان الاحتباء الذي لاستمرعه يمنع اذا كان في صلاة كان يراه
الناس أو لا وتبطل به نظره وعورته وان كان في غير صلاة فيمنع ان كان يراه الناس والا كره فقط (قوله
بظهوره الباء بمعنى على وقوله الى صدره حال أي حال كونهما مضمومين لصدرة وقوله ثوباً أي ثوباً صغيرة
غير لابس لها كقوطة حمام او حبل مثلاً (قوله فان كان بستر) أي فان كان الاحتباء معه ساتر
لعورة كسروال او ثوب لابس له جاز وقوله وهو أي الجواز ظاهر وقوله في غير الصلاة أي اذا كان
الاحتباء في غير الصلاة واما اذا كان فيها فلا يظهر الجواز هذا ظاهر وفيه نظراً قد مر في المدونة
يجوز الاحتباء في النوافل مع الساتر فقال ولا يابس بالاحتباء في النوافل للجالس (قوله وعصى
الرجل) أي واما العصي فالحري والذهب في حقه مكروهان كما ذكره ابن بونس وفي المدخل المنع
اولى واما لباسه الغضة فائثر على المعتد خلافاً لمن قال بالكراهة (قوله ان لبس حريراً) أي واما
حلي الحرير فيها من غير لبس فاكثر (قوله مع وجود غيره) أي واما عند عدم وجود غيره فالصلاة به
معتبرة عليه وان كان يعيد ايضاً بوقت كامر (قوله كامر) أي في قوله كصل بحريروا انفراد
فالمنصف بين هذا العصيان مع العجوة وفيما تقدم الاعادة في الوقت فالغرض من ذكر هذه المسئلة هنا
مخالف للغرض من ذكرها سابقاً فلا تكرر ولا يقال ان الاعادة في الوقت تستلزم العصيان لان
الاعادة في الوقت قد تكون لا تركاب مكروه نعم تستلزم العجوة تامل (قوله اوركوب او جلوس
عليه او ارتفاق به خلافاً لابي عبد الملك ابن الماجشون القائل يجوز الجلوس والركوب عليه والارتفاق
به ولو من غير حائل لما في ذلك من امتهانه (قوله ولو حائل) أي خلافاً لمن اجاز الركوب والجلوس
عليه والارتفاق به اذا كان عليه حائل وهو موافق للحنفية (قوله واتبه الزوجتة) أي خلافاً
لابن العربي حيث قال يجوز اقتراشه والغطاء به تبعاً لزوجته وعليه فاذا قامت من على ذلك الفرش
لضرورة وجب عليه الانتفال من عليه لموضع يباح له حتى ترجع لفرشها وان كان نائماً لبقطة
او زالت الخاف عنه (قوله او في جهاد او حكمة أي لان زوال الحكمة به وارهاب العدو به غير محقق
وما ذكره من حرمة لبسه لهما هو المشهور وهو قول ابن القاسم وروايته عن مالك خلافاً لابن حبيب

في المحكة فقد اجاز لبسه فلما وحل الخلاف ما لم يتعين طريقا للدواء والا حاز لبسه لها اتفاقا وخلافا لان
المباحثون في المحكة قد اجاز لبسه له معلا ذلك بان فيه ارباها بالعدو في الحرب (قوله) كعتيقه
ستورا الخ) أي كما يجوز تعليق الحرير ستورا للبعثان من غير امتناع عليه للرجل (قوله) وكذا
البشخانه) أي وكذا يجوز اتخاذ البشخانه وهي الناموسية من الحرير (قوله) وخيط العلم) أي فلا
بأس به وان عظم كما قال ابن حبيب وقيل انه مكروه والخلاف المذكور فيما اذا كان قدر اربعة اصابع
او ثلاثة او اثنين او واحدا اما الخط الرقيق دون الاصبع فجاز اتفاقا كما ان ما زاد على الاربع اصابع
مفرا من اتفاقا هذا كما في العلم المتصل بالثوب على وجه النسيج كالعارز الذي يكون بالثوب واما المتصل
به لا على وجه النسيج فاشار له بقوله بعد وفي النجاف الخ (قوله) قيطان الجوخ والسجدة) أي واما
ما يفعل فيهما من التسايع فلا يجوز اذا كانت من الحرير (قوله) ونحو الزاينة في الحرب) أي يجوز
اتخاذ زاينة الحرب من الحرير واما رايات القراء من الحرير فممنوعة ومثل ما ذكر في الجواز العروق واللبنة
كما قال بعض اصحاب المسازي والمراد بالطوق القبة والمراد باللبنة النيقة التي تجعل تحت الاط
كالرقة فيجوز جعلها من الحرير ومنع ابن حبيب الحبيب وهو الطوق والزايز المجوخة والقبطان
وقد يقال انه اولى بالجواز من القبطان ولذا قال شيخنا انه ضعيف والمعتمد بجوازهما من الحرير (قوله)
وفي النجاف) أي وفي جواز النجاف من الحرير اذا عظم بان كان قدر ربع الجوخة كما نقله سيدي
محمد ازرقاني عن بعضهم (قوله) لا ان كان قدر اربعة اصابع فلا نظرا للجواز) أي كما اختاره
الشيخ احمد النفاوي في شرح الرسالة كما يجوز اتخاذ عظام العمامة وكيس الدراهم من الحرير كما سأل
الناموسية ولا يعد هذا استعمالا للحرير كما استظهره بعضهم (قوله) والاربع كراهة الخ) أي
وهو ما سداه حرير ومجتمه من الور ومثل الخبز ما في معناه أي وهي الثياب التي سداها حرير ومجتمها
قطن او كان كافي خش تبعا لشرح الرسالة وقال بعضهم بحرمها وحرمة الخبز وهو مقابل الاربع
كلام الشارح وقال بعضهم بجواز الخبز وما في معناه وقيل بجواز الخبز وحرمة ما في معناه فلا قول
اربعة ارجحها الذاكرة في الخبز وما في معناه كما قال الشارح (قوله) أي محرم كان) أي كالونظر لعورة
شخص غيره وغير امامه ولو عمدا (قوله) الا ان يذهل عن كونه فيما أي فان يذهل فلا بطلان هذا كله
تبعا للعج واعترضه الشيخ ابو علي المساوي بان النصوص تدل على ان البطلان في مجرد العمد من
غير تفصيل بين كونه يندى انه في الصلاة ولا فالحق أنه لا فرق بين عورة الامام وعورة نفسه من انه ان
تعمد الزوية بطلت فمهما كان عالما بانته في صلاة ام لا وان لم يتعمد فلا بطلان فيهما كان عالما بانته في
صلاة ام لا وهذا كله ما لم يلتذوا ولا طلت لان الاذنة تنزل منزلة الافعال الكثيرة وهذا هو الفقه واما
ما ذكره الشارح تبعا لعج من التفرقة فلا وجه له والحاصل انه ان نظرت في الصلاة لعورة نفسه
او لعورة امامه فان كان عمدا بطلت والا فلا كان عالما بانته في صلاة او ذاهلا عن ذلك واما ان نظرت لعورة
شخص آخر غير نفسه وغير امامه فلا بطلان ولو تعمدا النظر لما كان عالما بانته في صلاة ام لا لانه لا علاقة
للتفكر به بالصلاة وهذا التفصيل طريقه لمبحثون وهي ضعيفة والمعتمد ما قاله التوحيدي من عدم
البطلان مطلقا نظرا لعورة نفسه او امامه او لعورة غيرهما سواء تعمدا لا نظر او لا كان عالما بانته في
صلاة او لا وح فبقي قول المصنف او نظرا لمحرما فيما عدا اطلاقه (قوله) فالتام بخبر لتساويهما
في الفحش ولما لم يكن في تلك الاقوال قول مشهور ولا مرجع عنده اطلاق تلك الاقوال والظاهر منها
انه يستر القبل لانه ظاهر ادعاء بخلاف الدبر فانه انما يظهر في حال الركوع والسجود ومحل الخلاف
اذا لم يكن وراءه حائط والاستبرها الدبر وسنتر القبل بالثوب اتفاقا وتكن امامه شجرة والاستبرها

القبل وسائر الدبر بالثوب اتساقا كما قال البساطي وتعبه تت بانه يخالف انظارها راطلاقهم من
جربان الاقوال ولو كان في ليل مظلم او في محل منفرد او صلى خلف حائط او شجرة تامل (قوله) ومن
عجز) أى عن كل ما يجب الاستئثار به (قوله صلى عريانا) أى بازركوع والسجود فان قيل كل
من الطهارة وسائر العورة شرطا من شروط الصلاة وقد تقدم ان الصلاة تسقط عند فقد ما يتطهر به
ولم يقولوا بسقوط الصلاة عند فقد الساتر بل قالوا يابط بالصلاة عريانا فان الفرق قلت الفرق ان
الطهارة شرطا في الوجوب والصحة معا فاذا عدم ما يتطهر به سقط عنه الوجوب وامسأر العورة فهو شرط
في الصحة ان ذكر وقد (قوله) فان اجتمعوا بظلام) أى سواء كان ظلام ليل او ظلمة مكان (قوله
في كالمستورين) أى حينئذ يفسلون الصلاة على هيئتهم قياما ركوعا وسجودا بقدر ما هم امامهم
(قوله) ويجب عليهم تحصيله) أى فان تركوا تحصيله مع القدرة عليه بطأت صلاتهم لانه بمنزلة ترك
الستر مع القدرة عليه كذا قيل والحق انها صحيحة وانما يعيدون في الوقت اذا غابته انهم انما تركوا
واجبا غير شرط (قوله) ولا يكونوا بظلام) أى بان كان اجتماعهم في ضوء كنهسار او ليل مقرر
(قوله) فان تركوه) أى التفرق مع امكانه وقوله اعادوا الابداء لانهم بمنزلة من صلى عريانا مع
القدرة على الستر (قوله) كذا قيل قائله عجز ومن تبعه (قوله) وفيه نظرا في الاعادة ابدأ انظر
اذ غابته انهم تركوا أمروا بغير شرط لان وجوب التفرق انما هو محرمة الرؤية والنظر للعورة
لا لكونه بمنزلة الستر فالاحسن ما قاله غيره من انهم اذا تركوا التفرق مع القدرة عليه يعيدون في
الوقت لتركم الامر الواجب الذي ليس بشرط والمراد يعيدون في الوقت ان وجد ساترا لا يتفرق ولا في
ظلام كذا قرر شيخنا (قوله) فان لم يمكن تفرقه) أى تخوف على مال او على نفس من عدوا وسبح
اولضيق مكان كسفينه (قوله) جماعة انما أمروا بصلاتهم جماعة لانهم لو صلوا افذا انظر بعضهم
من بعض ما يتطهر لو صلوا جماعة فاجماعه اولى (قوله) أى على هيئتهم ركوعا وسجودا تقديما
لاركن الجمع عليه على الشرط المختلف فيه وما ذكره المصنف من صلاتهم قياما على هيئتها هو المعتبر
خلافا لمن قال يصلون من جلوس بالايضاء ولم يقل أحد انهم يصلون قياما بالايضاء فقول البساطي صلوا
قياما يعمون لاركون والسجود فيه نظر لان الموضوع انهم غاضين ابصارهم فلا وجه للايضاء وايضا من
قال بالايضاء يقول بصلاتهم جلوسا (قوله) امامهم - وسطهم) أى امامهم كائين - فهو مبتدأ
وخبر والجملة حال (قوله) لم تبطل فيما يظهر وذلك لان الغرض انهم عاجزون عن الستر والغرض
انما وجب محرمة النظر فغاية الامر انهم تركوا واجبا غير شرط وهذا هو الذي ارتضاه بن خلافا
لما قاله عجز من البطان لترك الغرض لان الغرض بمثابة الساتر فاذا ترك الغرض صار كمن صلى
عريانا مع القدرة على الستر كذا قال ورده الشارح بقوله لان الغرض ليس الخ (قوله) الا ان
يتجد الخ) أى فان تعذر بطأت ولو كان قد تقدم لك ان المعتمد انه لا بطلان ولو تعذر النظر لعورته
او لعورة امامه او لعورة أحد من المأمومين كما قال التونسي الا أن يتلذذ بذلك (قوله) وان علمت
في صلاة الخ) أى وأما لو علمت بالعتق قبل اتمامها لمجرى فيها ما من من قوله واعادت لصدرها
واطرافها بوقت (قوله) مكشوفة رأس) أى أو ساق أو صدر أو عنق أو نحو ذلك مما يجوز لها
كشفه (قوله) استتران قرب بخلاف واحد الماء بعد تيممه ودخوله فيها فانه يتعدى ولا يستعمل
الماء ولا اعادة عليه لان واحد الماء لا يمكنه تحصيل الشرط الا بابطال ما هو فيه وهو قد دخلها بوجه
جائز بخلاف ما هنا فانه يمكنه تحصيل الشرط من غير ابطال ومفهوم ان قربا انه ان بعد الساتر أو لم تجد
الامة ساترا فانهما لا يمكن صلاتهما على ما هما عليه ثم يعيدان في الوقت كافي ح ورجحه بعضهم وهو

عن المريض الذي لا يقدر على التحول لمجهتها والمربوط من هونعت المدم فلا يشترط في حق هؤلاء
استقبال العين ولا الجهة ولو كانوا بمكة وحيداً فيصالحون لأي جهة (قوله فان قدر) أي من
بمكة (قوله لا يمكنه) أي المسامة (قوله في الاجتهاد نظر) أي في جواز الاجتهاد على
مسامة العين ويسقط عنه الطلب بمسامتها بقينا ومنعه من الاجتهاد على مسامة العين وطلبه
بالمسامة يقتضيه الرد (قوله في طالب العين) أي في معرفة عين الكعبة (قوله ويسقط عنه طلب اليقين
أي الطلب بمسامتها بقينا) (قوله وارجع الثاني) أي وهو انه لا بد من مسامته لها بقينا ولا يكفي
الاجتهاد على مسامة العين لا يقال سيما في ان وجوب القيام بسقط بالمشقة مع انه ركن لا نقول
قدية فوق الشرط الركن في القوة كما هنا وكالاته في الفريضة والثاقلة والقيام انما يجب
في الفريضة (قوله وامام لا قدرته) أي على المسامة أي بان كان لا قدرته على صعود السطح
ليرى سمت الكعبة والحال ان له قدرة على التحول والاستقبال لمجهتها (قوله اقسام) أي اربعة
(قوله اما بان الخ) أي واستقبال العين اما بان الخ (قوله فان لم يمكنه طلوع) أي يكون
السطح لاسلم مثلاً ولم يجد سماً يصديه عليه (قوله استدل على الذات) أي على ذات البيت
أي استدل على مسامته (قوله يمكنه جميع ما سبق في الصحيح) أي انه يمكنه مسامة البيت لكونه
يمكنه الذهاب للمسجد والصلاة فيه أو الصلاة في بيته مع قدرته على الصعود للسطح ليرى ذات الكعبة
(قوله فهذا فيه التردد) أي قيل يكفيه الاجتهاد على مسامة العين لا تنقضاء المخرج من الدين وقيل
لا يكفيه الاجتهاد بل لا بد من مسامته لعين الكعبة بقينا لما عنده من القدرة وصحة ابن راشد
(قوله لا يمكنه ذلك) أي المسامة مع قدرته على التحول والانتقال لمجهتها (قوله ولا يلزمه
اليقين) أي بالمسامة لذات البيت بالفعل (قوله ولا يحتص) أي هذا القسم الرابع (قوله
فلا يس الخ) المراد به هنا من جزم او ظن عدم اتیان من يحوله حتى يخرج الوقت (قوله وارجع
الخ) المراد به هنا من ظن اتیان من يحوله قبل خروج الوقت (قوله والتردد الخ) المراد به هنا من شك
هل يأتيه أحد يحوله للقبلة قبل خروج الوقت أم لا (قوله والا فلا يظهر جهتها) أي ان الواجب
استقبال جهتها قال ابن غازي ظاهره ان هذا الاستظهار لا ينشأ من اجده له لا في البيان ولا في
المقدمات وانما وجدته لابن عبد السلام وهو ظاهر كلام غير واحد واجاب بت بان ابن رشد في
المقدمات اقتصر عليه ففهم المصنف من ذلك انه الراجح عنده وفي خش ان الاستظهار وقع لابن رشد
في قواعده الكبرى فانظرها بن (قوله خلافا لابن القصار) أي القائل ان الواجب استقبال
سمتها (قوله والمراد بسمتها) أي ان يقول والمراد باستقبال سمتها أي عينها عنده ان
يقدر الخ أي لان سمتها هو عينها فلا معنى للاضافة وهذا جواب عما اورد على ابن القصار وحاصله
ان من بعد عن مكة لم يقل احداً الله واجب عليه مقابلة الكعبة لان في ذلك تكليف بما لا يطاق
وايضاً يلزم على ذلك عدم صحة صلاة الصف الطويل فان الكعبة طولها من الارض للسماء سبعة
وعشرون ذراعاً وعرضها عشرون ذراعاً والاجماع على خلافه وحاصل الجواب ان ابن القصار
القائل بوجوب استقبال سمتها ليس المراد عنده سمت الحقيقة كالاجتهاد بل بمكة بل مراده
السمت التقديرى كما بينه الشارح (قوله ان بقدر المصلى المقابلة والمحاذاة لها) أي وان لم يكن
كذلك في الواقع وليس المراد انهم وان كثروا فكأنهم يحاذون بناء الكعبة في الواقع حتى يلزم ما ذكر
والحاصل ان كل واحد من الصف الطويل بقدرانه مسامتة ومقابل للكعبة وان لم يكن كذلك في
الواقع وليس المراد انه لا بد ان يكون كل واحد مسامتها في الواقع لانه يستحيل ان يكون الشكل

مسامتين لها واماعلى المشهور فالواجب على المصلي اعتقاد ان القبلة في الجهة التي امامه ولو لم يقدر انه مسامت ومقابل لها (قوله اذا الجسم الصغير الخ) الاولى حذف هذا الكلام الى قوله فلا يلزم الخ وذلك لان مفاد هذا الكلام ان الجسم الصغير اذا بعدت حصل له مسامته للجهة الكبرى وحديثه فالواجب انما هو مسامته عين الكعبة مسامته حقيقة ولا يكفي تقدير المقابلة والمخاطبة فالعلة المذكورة ينتج خلاف المطلوب فتأمل (قوله كغرض الزمات) اي وهو ما يرويه بالسهم (قوله مجمعة الاطراف فيه) اي في ذلك المركز وهو الكعبة (قوله فكلماء بعدت) اي الخطوط عن المركز وقوله اتسعت اي الجهة (قوله فعلى المذهب) اي وهو قول ابن رشد الواجب استكمال جهتها بالاجتهاد وقوله وعلى مقابلة اي وهو قول ابن القصار الواجب استقبال عينها بالاجتهاد قال ابن الحق ان هذا الخلاف لا ثمة له كما صرح به المازري وانه لو اجتهدوا خطأ فائما بعد في الوقت على القولين واما ما قاله الشارح فهو غير صواب لان القبلة على كلا القولين قبله اجتهاد والابدية عندنا انما هو في الخطأ في قبله القطع وكان عبق التابع له الشارح اخذ ذلك مما في التوضيح عن عز الدين بن عبد السلام وهو شافعي المذهب اه (قوله ولو انصرف عنهم ولو سيرا بطات) اي لان كلامهم مقابلة قطع أي لان الاولى بالوحي والثانية باجماع جماعة من الصحابة نحو الثمانين (قوله فانه يستقبل الجهة انقفا) اي سواء كان بمكة او بغيرها كما قاله بعضهم وفي عبق اذا كان بمكة استقبل السمت باجتهاد وان كان بغير مكة استقبل الجهة اجتهادا فالقبلة على كل حال قبله اجتهاد (قوله وصلى بغيرها متممدا) اي واما وصلى بغيرها ناسيا وصادف فانظر هل يجري فيه ما جرى في الناسي اذا اخطأ من الخلاف او يجوز ما للجهة لانه صادف وهو الظاهر (قوله فانه بعيد في الوقت) اي اذا كان اجتهاده مع ظهور العلامات واما ان كان مع عدم ظهورها فلا إعادة كما قاله البايجي لانه مجتهد تخير واختار جهة صلى لها (قوله وصبو سفر قصر الخ) اي ان جهة السفر عوض للمسافر عن جهة القبلة في النوافل وان وتر او احرى ركعتي الفجر وسجدة التلاوة بشرط ان يكون سفره يصح قصر الصلاة فيه وان يكون راكبا لاداء ركوبه متممدا (قوله متعلق ببذل) اي وانما قدمه عليه لاجل جمع القيود بعضها مع بعض (قوله او راكب غير دابة كسفينة اعلم ان قول المصنف راكب دابة يحتمل انه احترز عن راكب السفينة فقط كما هو المتبادر وحينئذ لو كان مسافرا راكبا لمجل أو لانسان جازله التنقل عليه لجهة سفره وهو الظاهر ويحتمل انه اراد بالدابة الدابة العرفية وحينئذ فلا يشمل الا دمي فيكون كل من الا دمي والسفينة محترز عنه والاحتمال الاول هو الذي سلكه الشارح قال في المجل والظاهر ان الشرط ركوب الدابة وقت الصلاة وان كانت مسافة القصر لا تتم الا بسفينة (قوله بفتح الميم الاولى وكسر الثانية ما يركب فيه) اي واما المجل بكسر الميم الاولى وفتح الثانية فهو خاص بعلاقة السيف (قوله وتعو) اي كحفة وعربة وتحتوان (قوله ويسجد) اي على ارض المجل ولا يومى بالسجود كما راكب في غير محل كذا قرر الشارح (قوله وان وتر) اي واولى ركعتي الفجر وسجدة التلاوة (قوله لا فرض اي لا في صلاة فرض (قوله وان سهل الابتداء لها) اي بان كانت الدابة مقطوعة او واقفة (قوله حينئذ) اي حين اذ سهل الابتداء لها (قوله وجازله) اي للشخص في حال تنقله على الدابة (قوله وتحريلك رجل) اي ولا يتسكلم ولا يلتفت (قوله ويومى للارض بسجوده) اي حيث لم يكن راكبا في محل والاصح بد على أرضه كما مر (قوله لا تقربوس الدابة) اي خلافا لما في عبق (تنبيه) تجوز الصلاة فرضا ونفلا على الدابة بازكوع والسجود اذ امكنه ذلك وكان

مستقبلا للقبلة كذا ذكره في الطراز وقال معذور لا يجوز ايقاع الصلاة على الدابة قائما ورا كما
وساجدا لدخوله على الغرر وما قاله سنده والراجح كذا قرر شيخنا **(قوله لغير ضرورة)** أي فإذا كان
انحرافه لضرورة كظنه أنها طارئة أو غلبته الدابة فلا شيء عليه ولو وصل محل اقامته وهو في الصلاة
نزل عنها إلا أن يكون الباقي سيرا كالشهادة ولا فلا ينزل عنها وإذا نزل عنها أتم بالارض مستقبلا
را كما وساجدا بالاياء الاعلى قول من يجوز الاياء في النقل للصحيح غير المسافر فبم عليها بالاياء
والظاهر أن المراد محل إقامة تقطع السفر وإن لم يكن وطنه خلافا لما في خش فإن لم يكن منزل إقامة
خفف القراءة وأتم عليها ليسارته **(قوله إلا أن يكون إلى القبلة أي إلا أن يكون انحرافه لغير ضرورة)**
إلى القبلة فلا بطلان لأنها الأصل **(قوله فيمتنع النقل)** أي فيها جهة السفر **(قوله كالفرض)**
أي كما تمتنع ايقاع الفرض بجهة السفر سواء كان على الدابة أو في السفينة **(قوله وإذا امتنع)**
استقبال صوب السفر أي جهة السفر فإن في السفينة **(قوله لغير القبلة)** أي وهو جهة سفره
والحال أنه ترك الدوران الممكن له **(قوله أن أو ما)** أي أن صلى بالاياء مع قدرته على الركوع
والسجود **(قوله بناء على أن علة المنع الإياء)** أي الذي هو غير جائز في النافلة للصحيح إذا كان
مسافرا بالضرورة السابقة **(قوله أي محمد المراد به ابن أبي زيد)** **(قوله عدم التوجه للقبلة)** أي
الذي هو خلاف الأصل فهو رخصة يقتصر فيها على ما ورد وهو المسافر على الدابة وعلى كلامه
فيجوز للسافر أن يتنقل في السفينة أو في غيرها بالاياء للقبلة وقد علم مما قاله الشارح أنه لا يوجب لغير
القبلة في السفينة اتفاقا وإنما الخلاف بين أصحاب التأويلين في أنه هل يصلي بالركوع والسجود في
السفينة لغير القبلة أولا يصلي لغيرها أصلا وهل يجوز أن يتنقل في السفينة بالاياء للقبلة ولا يجوز وأعلم أن
الاياء في النافلة للصحيح الذي ليس بمسافر سفره تقصيره الصلاة كالدابة قيل أنه غير جائز وقيل
أنه جائز قاله الأصول الأول نظر لأنهم جعلوا علة منع الصلاة في السفينة لغير القبلة مع ما كان الدوران
وتركه الإياء والثاني نظر لجواز جعل علة المنع فيما ذكره عدم التوجه للقبلة **(قوله وكلام)**
المصنف أي قوله وهل أن أو ما ومطالع ما يفرض في صحيحه قادر على الركوع والسجود مسافرا
في سفينة وترك الدوران معهما مع علة منه فهل يمنع من النافلة لغير القبلة مطاعا أو أن صلى بالاياء
(قوله لا في عاجز عنها) أي والأصل صلى بالاياء بجهة سفره في السفينة قول واحد لعدم تمكنه من
الدوران وقوله لا في عاجز عنها أي خلافا للحش حيث حمل المصنف عليه **(قوله إلا أن يكون لمصر)**
أي فيجوز له حقله وقوله عبق فيجب تقليده فيه نظرا لابن القصار وابن عرفة والقيساني
أن قالوا يجوز تقليده ولا يفهم من المصنف إلا الجواز لأن قوله لا لمصر استثناء من المنع وقد صرح
في المعيار بالجواز وفي الوجوب قائلا وهو التحقيق اه بن وقوله لا لمصر هو بالتأويل لأن المراد
أي مصر كان وليس المراد بلده معينة حتى يكون ممنوعا من الصرف **(قوله ولو خربت)** أي تلك
المصر فالمعتبر في محراب المصمر الذي يجوز للمجتهد تقليده أن يعلم أنه إنما نصب باجتهاد جيع من العلماء
سواء كان عامرا أو خرابا ولو قيد بالعامر لزم أنه لو طارخه لم يقلد محرابه وهو لا يصح قاله ابن عاشر
فوصف العامة في كلام ابن القصار كافي نقل التوضيح عنه طردى لا مهموم له اه بن **(قوله)**
كشيد هذا باعتبار الزمان القديم وأما الآن فقد حثرت محاريبها وجعلت في أركان المساجد
(قوله هذا) أي عدم جواز تقليد المجتهد لغيره **(قوله وسأل عن الأدلة)** أي سأل عدلا
في الرواية عنها **(قوله أو يقلد محرابا)** ظاهر المصنف التخيير والظاهر أنه يقدم تقليد المجتهد
على محراب القرية الصغيرة ومحراب المصمر على المجتهد قاله البساطي **(قوله فإن لم يجد غير المجتهد)**

مجتهدا يقلده ولا محرابا تختاره لجهة الخ أى وأما لو وجد ذلك المقلد من يقلده من مجتهد أو محراب وترك
 تقليده ما ذكر واختاره لجهة تركها لنفسه وصلى لها كانت صلاته صحيحة أن لا يتبين خطأه فإن تبين
 الخطأ فيها قطع حيث كان كثيرا وأن تبين بعدها نقولان بالأعادة أبدا في الوقت (قوله) والتبست
 عليه أى الأدلة مع ظهورها أى تعارضت عنده الامارات والاولى قصر التحير على هذا أى على من
 التبست عليه الأدلة لانه هو الذى يختاره لجهة من الجهات من اول الامر ولا يقلده غيره ولا محرابا
 وأما من خفيت عليه الأدلة فهذا حكمه كالقلد كما للسند ونقله في التوضيح عن ابن القصار وحينئذ
 فلا يختاره لجهة الا اذا لم يجد مجتهدا يقلده ولا محرابا انظر بن (قوله) ولو صلى اربعة المحسن واختير
 أى ولا بد من جزم البية عند كل صلاة واعلم ان غير المجتهد يجب عليه ان يقلد اماما كافيا عارفا بالمحرابا
 فان لم يجد فقلد يختاره لجهة يصلى لها صلاة واحدة وقيل يصلى اربعة لكل جهة صلاة وأما المجتهد
 المتخير وهو الذى التبست عليه الأدلة ففيه القولان المذكوران الا ان يجد مجتهدا يتبعه ان ظهر
 صوابه او جهل وضاق الوقت (قوله) وان تبين لمجتهد أى اذ اهتداه الى ان هذه الجهة جهة
 القبلة (قوله) او مقلد أى قلده كافيا عارفا في جهة القبلة او قلده محرابا (قوله) وكذاه (خير) أى
 اختيار جهة يصلى اليها وقوله بقسمه أى وهما المقلدان اذا لم يجد مجتهدا يقلده ولا محرابا والمجتهد الذى
 التبست عليه الأدلة (قوله) خفنا وظنا احترز عما اذا شك بعد ان أحرم يتبين فانه يتقادم
 ويلغى الشك الواقع فيما تم فعله بمقتضى ما يظهر بعد من صواب او خطأ فان ظهر له بعد الفراغ منها
 الصواب فلا إعادة عليه وان ظهر بعد الفراغ منها الخطأ جرى على قوله بعد وبعدها اعاد في الوقت انظر
 بن (قوله) نص عليه في المدونة أى خلافا لما يفيد كلام بعض الشراح من ان التوجه للشرق
 او الغرب من الانحراف اليسير والكثيرا غما هو التوجه لدير القبلة فهو ضعيف (قوله) وأما الاسمى
 مطلقا أى سواء كان انحرافه يسيرا او كان كثيرا (قوله) فان لم يستقبلا أى بل اتم كل
 واحد صلاته على ما هو عليه بعد ظهور الخطأ (قوله) بطلت في المتخرف كثيرا أى بطلت
 في الاعمال المتخرف كثيرا وقوله وصحت في اليسير فيها أى في البصير والاعمال وما ذكره الشارح من
 البطلان في الاعمال المتخرف كثيرا اذا ترك الاستقبال بعد علمه بالانحراف الكثير هو المعتمد لان
 الانحراف الكثير مبطل لمطلق العلم به سواء علمه حين الدخول فيها او علمه بعد دخوله لا خلافا
 لعنق القائل بعدم البطلان (قوله) وبعدها (عاد) أى غير الاعمال وغير المتخرف يسيرا وهو البصير
 المتخرف كثيرا وانما وجب القطع على البصير المتخرف كثيرا اذا ظهر له الخطأ فيها لم يجب عليه
 الاعادة اذا تبين له الخطأ بعدها لان ظهور الخطأ فيها كظهوره في الدليل قبلت الحكم وظهور
 الخطأ بعدها كظهوره فيه بعدت الحكم وعلوم ان القاضى اذا ظهر له الخطأ في الدليل قبلت الحكم
 لا يسوغ له الحكم واذا حكم كان حكمه باطلا واذا ظهر له الخطأ في الدليل بعدت الحكم فقد نفذ الحكم
 ولا يتقض (قوله) لانه لا يجب عليه القطع أى فلا تدب له الاعادة (قوله) فانه يقطع أى
 فانه اذا تبين له الخطأ في الصلاة يقطع هذا اذا كان بصيرا متخرفا كثيرا بل ولو اعلم متخرفا يسيرا
 (قوله) وهو أى الوقت الذى يعيد فيه البصير المتخرف كثيرا اذا تبين له الخطأ بعد الصلاة
 (قوله) وهل يعيد الناسى لما لو بية الاستقبال وذلك بان كان يعلم ان الاستقبال واجب
 ثم انه زهل عن ذلك بان زال ذلك عن مدرسته فقط وصلى تاركا للاستقبال لذو له عن حكمه فالمراد
 بالناسى الذاهل لا الناسى حقيقة وهو من زال الحكم عن كل من حافظته ومدرسته والا كان هو المجهل
 لوجوب الاستقبال الا ان انه يعيد ابدا قولا واحدا (قوله) او لجهة قبله الاجتهاد والتقليد وذلك

بان كان يعلم جهة القبلة باجتهاد او بتقليد لمجتهد ثم انه ذهل عن تلك الجهة وصلى لغير القبلة فبين
 له الخطأ بعد الفراغ منها (قوله ابدا) أى لان الشروط من باب خطاب الوضع لا يشترط فيها علم
 المكلف (قوله او في الوقت) أى وشهره ابن رشد كما قرره شيخنا (قوله خلاف محله في صلاة
 الفرض) واما النقل فلاعادة ومحله ايضا اثنتين الخطأ بعد الفراغ من الصلاة كما اشار له الشارح
 واما التبين فيها فانها تبطل ويعيد ابدا قول واحد اقاله شب وانظره مع قول المصنف قطع غير اعمى
 الخ ومحله ايضا اذا كان ذلك الانحراف الذي تبين بعد الفراغ كثيرا واما لو كان يسيرا فلاعادة اتفاقا
 (قوله) واما الجاهل وجوب الاستقبال وهو الذي لا يعلم ان الاستقبال واجب وغير واجب فاذا صلى
 لغير القبلة كانت صلاته باطلة ويعيد ابدا اتفاقا كما قال ابن رشد بقى ما اذا جهل الجهة بان علم
 ان الاستقبال واجب ولكن جهل عين الجهة فاختره جهة وصلى اليها فتبين انه اخطأ وصلى لغير
 القبلة والحكم ان صلاته باطلة ان كان هناك مجتهد يقلده ومحراب لانه ترك ما هو واجب عليه من
 تقليدهما وح فيعيد ابدا وقيل انه يعيد في الوقت وان لم يوجد واحد منهما تخير كما راذا علمت هذا
 تعلم ان قول خش جاهل الجهة كالناسي في الخلاف المذكور محمول على ما اذا خالف جاهل الجهة
 ما هو واجب عليه من تقليد مجتهد او محراب عند وجودهما واختر جهة وصلى اليها فتبين انه صلى
 لغير القبلة كذا قرر شيخنا (قوله لانه) أى المحر وقوله جزمته أى من الكعبة (قوله وكذا
 ركعتا الطواف) أى الواجب (قوله وهذا) أى ما ذكره المصنف من جواز السنة فيها (قوله
 قياسا) أى لما ذكر من السنة وقوله على النقل المطلق أى بجماع عدم الوجوب في كل والنقل
 المطلق جائز فيها اتفاقا (قوله وهو المنع من ذلك) أى لذلك كاه اعني السنة وركعتي الطواف والمراد
 المنع ابتداء والختم بعد الوقوع (قوله والمراد به) أى بالمنع في كلام المدونة (قوله المضى
 بعد الوقوع) أى وهذا لا ينافي الكراهة ابتداء (قوله بل مندوب) أى لصلاته عليه الصلاة
 والسلام فيها النافلة بين العمودين اليمانيين وقد يقال صلاته عليه الصلاة والسلام فيها النافلة
 غير المؤكدة اذن في مطلق صلاة لانه لم صلى فيها دل على ان استقبال حائطه منها يكره ولا يشترط
 استقبال جملتها واذا كفي استقبال الحائط في صلاة من الصلوات فيمكن الباقي كذلك فتأمل (قوله
 ان شرق أو غرب) أى استقبال المشرق والمغرب وظاهره انه في هذه الحالة غير مستدبر للقبلة وهو
 كذلك لانها اما على جهة يمينه أو يساره (قوله مع انه لا يجوز) أى ولا يصح ايضا عنده (قوله
 ونارعه بعض معاصريه فيه ان المنازع له العلامة الشيخ طفي محشى تت وهو غير معاصره لان طفي
 معاصريه وهو متأخر عن ح وبعبارة طفي قد يقال لوجه لعدم صحته وعدم جوازه في الحجر
 لاى جهة منه لنص المالكية كابن عرفة وغيره على ان حكم الصلاة في الحجر كالبيت وقد نصوا
 على الجواز في البيت ولو لبابه مفتوحا وهو في هذه الحالة غير مستقبل شيئا فكذا يقال في الحجر على
 ما يقتضيه التشبيه اه قال بن وفيما قال طفي نظرفان كلام عباس بن صريح في منع
 الصلاة الى الحجر خارجه وصرح ابن جماعة بانه مذهب المالكية خلافا للحنفي وح فنع الصلاة فيه
 لغير القبلة اولى بالمنع وهذا لا يدفع نظاهر ابن عرفة وابن الحاجب مع ظهور التخصيص اه (قوله
 لا فرض) أى سواء كان عينيا او كتابيا كالجنازة ثم انه على القول بغرضيتها تعادى على القول
 بسنيتها لا تعادى على كل حال لا يجوز نعالها فيها (قوله فلا يجوز فيها ولا في الحجر) نى يحرم وقيل
 يكره والحاصل ان كلام الفرض والسنة في فعله فيها خلاف بالكرهية والحرمية والزاج الكراهة
 في كل وتر يد السنة قولها بالجواز قياسا على النقل المطلق (قوله واذا وقع) أى واذا فعل الفرض

فهم ما (قوله وهو في الظهريين للاصفرار) أي وفي العشاءين لطول الفجر وفي الصبح لطول
 الشمس وهذا هو المنقول وما في عقب تغلق ح من أن المراد بالوقت المختار فهذا استظهار
 منه (قوله أي جل بعضهم المراد به ابن يونس (قوله وأول بالاطلاق) هذا التأويل للنجي
 (قوله وبطل فرض على ظهرها) أي على ظهر الكعبة (قوله بعبادها) أي على المشهور
 ولو كان بين يديه قطعة من حائط سطحها بناء على أن المأمور به استقبال جبهة البناء لا بعضه ولا الهواء
 وهو المعتمد وقيل إنما يعاد في الوقت بناء على كفاية استقبال هوا البيت واستقبال قطعة من البناء
 ولو من حائط سطحه (قوله ومفهوم فرض جواز النفل الأولى ومفهوم فرض عدم بطلان النفل وهو
 جائز على ما في الجلب قال لا بأس به وهو جني على كفاية استقبال الهواء واستقبال قطعة من البناء
 ولو من حائط سطحه (قوله وإن كان الفرض يعاد في الوقت) أي والسنن لا تعاد (قوله كما هو ظاهر)
 أي لانه إذا صلى فيها كان مستقبلاً لمخاطمتها وإذا صلى على ظهرها كان مستقبلاً لمخاطمتها والأول
 أقوى من الثاني (قوله وما لم يبق بها) أي من النوافل المؤكدة كركعتي الفجر وركعتي الطواف
 الواجب (قوله أطلق المنع) أي فقال وتمنع الصلاة على ظهرها وظاهره كانت فرضاً أو نفلاً كان النفل
 سنة أو لا مؤكداً أو غير مؤكداً فحصل من كلام الشارح أن الفرض على ظهرها بمنوع اتفاقاً وأما
 النفل ففيه أقوال ثلاثة الجواز مطلقاً والجواز إن كان غير مؤكداً والمنع وعدم الصحة مطلقاً قال شيخنا
 وهذا الأخير أظهر الأقوال (تنبيه) سكت المصنف عن حكم الصلاة المكتوبة في حفرة وقد تقدم
 أن الحكم بطلانها مطلقاً فرضاً أو نفلاً لأن ما تحت المسجد لا يعطى حكمه بحال الأثر أنه يجوز للجنب
 الدخول تحته ولا يجوز له الطيران فوقه كذا قرر شيخنا (قوله أي كبطلان صلاة فرض لراكب)
 أي صحيح بدليل قوله لا تقى ولا يمرض لا يطبق الخ ومحل الإعلان إذا كان يصلي على الدابة بالإيماء
 أو بركوع وسجود من جلوس وأما الموصلي على الدابة قائماً بركوع وسجود مستقبلاً للقبلة كانت صحيحة
 على المعتمد كما قاله سند خلافاً لشيخنا وقد تقدم ذلك (قوله من كل قتال جائز) أي لاجل الدفع
 عن نفس أو مال أو حرم وهذا بيان لقتال العدو وغير الكافر (قوله أولاً لاجل خوف من لص
 أو سبع أن نزل عنها قال عبدالحق في هذا الخائف من سبع ونحوها على ثلاثة أوجه موقوف بانكشاف
 المخوف قبل خروج الوقت ويأثم من انكشافه قبل مضي الوقت وراج لانكشافه قبل خروج الوقت
 فالأول يؤخر الصلاة على الدابة لا آخر الوقت المختار والثاني يصلي عليها أولاً والثالث يؤخر الصلاة
 عليها الوسطه (قوله فيصلي إيماء أي بالإيماء ويومي للأرض لا بركوس الدابة وقوله للقبلة أي
 حالة كونه متوجهاً للقبلة أن يرد على التوجه إليها (قوله وإن غيرها) أي القبلة (قوله من
 كسبح ادخلت الكاف اللص (قوله للاصفرار في الظهريين) أي وأما طول الفجر في العشاءين
 وطول الشمس في الصبح (قوله وأما المتعمد فلا إعادة عليه) أي ولو تبين عدم ما يخاف منه بأن
 ظن جماعة أعداء فبعداً لا لتمام تبين أنهم ليسوا أعداء والفرق بين الخائف من كسبح والمتعمد قوة
 المتعمد يورود النص فيه والخوف من لص أو سبع مقيس عليه (قوله والأراكب مخفضا) أي
 سواء كان حاضراً أو مسافراً وفرض الرسالة ذلك في المسافر خرج مخرج الغالب فلا مفهوماً له ثمان
 المخفضا هو الطريق المختلط بماء ومثل المخفضا المساء وحده في التفصيل بين أساقفة النزول به
 وعدمه (قوله لا يطبق النزول به) أي مخوف غرقه كما قال الناصر ومخوف غرقه أو تلويث
 ثيابه كما قال ت (قوله فيؤدي فرضه) أي على الدابة بالإيماء حالة كونه مستقبلاً للقبلة
 (قوله لزمه أن يؤديها على الأرض) أي قائماً ويومي للسجود أخفض من الركوع إن كان لا يقدر

على الركوع والاربع وأما للسجود **(قوله وخشبة تلطخ الثياب)** أى اذا صلى على الأرض بالسجود وهو مبتدئ وقوله توجب صحة الصلاة على الدابة أى ما إذا كان يقصد بها السجود على الدابة لا مفهوم له بل وكذا على الأرض ان كان غير راكب وهل يقيد الثياب بما اذا كان يقصد بها السجود على الدابة لا مفهوم له بل نقله ابن عرفة وصاوالا ونقله تغريبها وهو يقيد بضعفه قاله شيخنا **(قوله خلافه)** أى وهو قول ابن عبد الحكم ورواه شهاب وابن نافع يسجد وان تلطخت ثيابه وقوله لا يعول عليه أى خلافا لما فى نخش تبعا لعج من التعويل عليه وحاصل المسئلة انه اذا كان لا يطبق النزول عن الدابة لحوف الفرق فلا اختلاف فى حكمه على الدابة بالاياء وان خاف النزول من على الدابة تلطخ ثيابه فلا يباح له الصلاة بالاياء على الدابة عند الناصر بل على الأرض وعند تبسح صلته بالاياء على الدابة وهو المأخذ وأما اذا كان يطبق النزول للأرض أو كان بالأرض غير راكب وكان اذا صلى بالاياء لا يخشى تلويث ثيابه وان صلى بالركوع يخشى تلويث ثيابه فله ان يقلب صلته بالاياء على الدابة ان كان راكبا وعلى الأرض ان كان غير راكب وهو المأخذ وقيل لا بد من ركوعه وسجوده على الأرض **(قوله يطبق النزول معه)** أى عن الدابة وقوله وهو يؤيدها والحال انه يؤيدها **(قوله)** أى فيصليها للقبلة يعنى على الدابة **(قوله فان قدر على الركوع والسجود بالأرض)** هذا مفهوم قوله وهو يؤيدها عليها كالأرض **(قوله فلا تصح على الدابة)** أى وتعين نزوله عنها وصلاته بالأرض **(قوله وأما ان لا يطبق الخ)** هذا مفهوم قوله يطبق النزول معه **(قوله اذا لا يتصور ذلك)** أى صلته على الأرض لان الفرض انه مريض لا يطبق النزول بالأرض واذا نزل حصل له ضرر وليس معه من ينزله **(قوله فمالمها الخ)** يعنى على الكراهة أى وهو المتبادر من اللفظ **(قوله وابن رشد وغيره على المنع)** أى ويرى بعضهم لكن تأولها ابن أبي زيد بتأويل آخر فقال معنى قوله لا يعجبني أى اذا صلى حيث توجهت به الدابة وأما لو وقت له واستقبل بها للقبلة تجاوز وهو وفاق قاله ابن يونس اه بن

* (باب فى فرائض الصلاة) *

(قوله فرائض الصلاة من اضافة الجزء لكل لان الفرائض بعض الصلاة لان الصلاة هيئة محجمة من فرائض وغيرها) **(قوله خمسة عشر)** أى وفاقا وخلافا لان الطمأنينة والاعتدال ووقع فيها ما خلاص والمراد بالفرض هنا ما تنوق صحة الصلاة عليها لاجل ان يشعل صلاة الصبي لا ما يشاء على فعله وبما قبل على تركه والا تخرجت صلاة الصبي **(قوله على كل مصل فلو صلى وحده ثم شك فى تكبيرة الاحرام فان كان شكه قبل ان يركع كبر بغير سلام ثم استأنف القراءة وان كان بعد ان ركع فقال ابن القاسم يقطع ويبتدى واذا تذكر بعد شكه انه كان احرم جرى على من شك فى صلته ثم بان الطهر وان كان الشك اماما فقال سجدون مضى فى صلته واذا سلم سألهم فان قالوا له احرم رجعت لقولهم وان شكوا اعاد جميعهم ذكره اللقاني اه من حاشية شيخنا والظاهر ان ما جرى فى الفذ يجرى فى المأموم **(قوله عبارة عن النية والتكبير)** أى عبارة عن مجموع الامرين **(قوله ان قلنا انه)** أى الاحرام النية فقط **(قوله وأصل الاحرام الخ)** أى ثم نقل لفظ الاحرام للنية أو لمجموع النية والتكبير لان المصلى يدخل بها فى حرمت الصلاة **(قوله فى الفرض للتقادر)** أى وامانى النقل فلا يجب القيام لها وكذا لا يجب فى الفرض للمعجز عن القيام **(قوله ولا يجوز ايقاعها)** أى فى الفرض للتقادر على القيام جالسا أو متحياى ولا قائما مستندا للعماد بحيث لو ازيل العماد لسهط والمراد بالقيام فى كلام المصنف القيام استقلالا **(قوله ابتداءها)** أى تكبيرة الاحرام **(قوله وانما حال الانقطاع اوبعد)** فلا فصل كثير بأن لا يكون هناك فصل أصلا أو يكون هناك فصل يسير فهذه**

احوال ثلاثة (قوله فتأويلان) أي في فرضية القيام لتكبيره الاحرام في حقه وعدم فرضيته تأويلان وسببهما قول المدونة قال مالك ان كبر المأموم للركوع ونوى به تكبيره الاحرام اجزأه فقال ابن يونس وعبد الحق وصاحب المذمومات انما يصح هذا اذا كبر للركوع عن قيام وقال الساجي وابن بشير يصح وان كبر وهو راكع لان التكبير للركوع انما يكون في حال الانحطاط فعلى التأويل الاول محسباً القيام لتكبيره الاحرام على المسبوق وهو المشهور وعلى الثاني يسقط عنه ثم ان عجم ومن تبعه جعلوا ثمة هذين التأويلين ترجيح للاعتداد بالركعة وعدمه مع الجزم بحجة الصلاة وهو الذي ذهبهم على في التوضيح عن ابن الموارزنجويه للمازري عنه وامام حنبل في ثمة التأويلين ترجيح لحجة الصلاة وبطلانها وهو الذي يتبادر من المؤلف وكثير من الأئمة كابن الحسن وغيره لكن ما ذكره عجم اقوى مستنداً انظر بن (قوله العقد) أي الاحرام فقط وقوله او هو والركوع او لم ينوهما أي فهذه تسع صور فيها الخلاف في الاعتداد بالركعة وعدم الاعتداد بها مع الجزم بحجة الصلاة على ما قاله عجم وامامونوى بالتكبير مجرد الركون لبطلت صلاته وان عمداً لحق الامام وكذا يقال فيما يأتي (قوله او لم ينوهما) أي لانه اذا لم ينو شيئاً انصرف للاصل وهو العقد (قوله واما اذا ابتداء) أي التكبير (قوله او بعده بالفصل) أي كبريان لا يكون هناك فصل اصلاً او كان فصل يسير فهذه ثلاثة احوال الركعة فيها باطلة اتفاقاً وسواء نوى في هذه الاحوال الثلاث بالتكبير الاحرام فقط او هو والركوع او لم ينو شيئاً فهذه تسع صور فيها الركعة باطلة اتفاقاً والصلاة صحيحة (قوله في القسمين) القسم الاول ما اذا ابتداء التكبير في حالة القيام والقسم الثاني ما اذا ابتداء حال الانحطاط وانما صححت الصلاة مع عدم الاعتداد بالركعة التي وقع فيها الاحرام اما اتفاقاً وعلى احد التأويلين مع ان عدم الاعتداد بها انما هو للخلل الواقع في الاحرام فكان الواجب عدم صحة الصلاة للخلل الواقع في احرامها بترك القيام له لان الاحرام من اركان الصلاة لانه ركعة واحدة لا يحصل القيام في الركعة التالية لهذه الركعة فكان الاحرام حصل حال قيام تلك الركعة التالية فتكون اول صلاته فالشرط الذي هو القيام مقارن للشرط وهو التكبير حكماً وهذا بخلاف الركعة التي احرمت في ركوعها فان الشرط مقارن فيها للشرط لا حقيقة ولا حكماً لعدم وجوده كذا قال المازري قال المسناوي ولا يفتني ما فيه من البعد وقد يقال انما حكوا بحجة الصلاة مراعاة لقول من يقول ان القيام لتكبيره الاحرام غير فرض بالنسبة للمسبوق وعدم الاعتداد بالركعة انما جال للخلل في ركوعها حيث ادجم الغرضين الثاني في الاول قبل ان يفرغ منه لانه شرع في الثاني قبل تمام التكبير وعلى هذا فالقيام للتكبير انما واجب لاجل ان يصح له الركوع فتدرك الركعة اه بن (قوله فان حصل فصل) أي كثير بطلت أي الصلاة بتمامها فیهما أي في القسمين وتحت هذا ضرورة وذلك لانه اما ان يتبدى التكبير حالة القيام ويتم بعد الانحطاط مع فصل كثير او يتبدى في حالة الانحطاط ويتم بعده مع الفصل الكثير وفي كل وامان ينوي بالتكبير الاحرام فقط او هو والركوع او لم ينو شيئاً فهذه ستة جملة صور المسئلة اربعة عشرون (قوله في حق التعبير الخ فيه نظر لان هذا يوهم ان القيام للاحرام ليس فرضاً في حق المسبوق اتفاقاً والتأويلين في الاعتداد بالركعة وعدم الاعتداد بها اوليس كذلك بل التأويلان في فرضية القيام للمسبوق وعدم فرضية له وينتفع عليهما الاعتداد بالركعة وعدم الاعتداد بها على ما قال عجم وصحة الصلاة وبطلانها على ما قال ح والاولى للشرح حذف هذا الكلام (قوله وانما يجزئ الله اكبر لما كان معنى التكبير التعظيم فيوهم اجزاء كل ما دل على ذلك بين انحصار الجزئ منه بقوله وانما يجزئ الخ أي ان المصلى لا يجزئه في تكبيره الاحرام شيء من الالفاظ الدالة على التعظيم

الالفاظ الله اكبر لا غير من الله اجل وا اعظم او الكبير او الاكبر لله ولان المحل محل توقف وقد
قال عليه الصلاة والسلام صلوا كما رايتوني اصيل ولم يرد انه افتتح صلاته بغير هذه الكلمة ولا بها
بغير العربية مع معرفته لسائر اللغات كما في شرح المواهب (قوله من غير فصل بينهما قال عبق
ولا يضرب زيادة وقبل اكبر خلافا للاحقية اه وقد تعقب ذلك بعضهم بقوله الظاهر انه مفترقا
لا يعطف الخبر على المبتدأ على ان الالفاظ متعبد به ونحوه نقل عن المسناوى اه بن نعم لا يضرب ابدال
الهمزة واو او لولغير العامة كاشباع الباء وتضعيف الراء على الظاهر في ذلك كله وامانة الكار جمع
كبر وهو العجل الكبير فيكفر ويحذر من مدهمة الحملالة فيصير اسقطها ما كذفي المبح (قوله
او مجردا بها العربية بان يقول الذات الواجبة الوجودا ح كبر او الله اعظم واجل وقوله او الهجئة
اى كخد اى اكبر (قوله فان يحز) اى عن النطق بالتكبير بالعربية (قوله سقط التكبير
عنه) اى ويكتفى منه بنية الدخول في الصلاة ولا يدخلها مجردا فنه من لغة اخرى وكما يسقط عنه
التكبير يسقط عنه القيام له على ما استظهره ابن ناجي (قوله فان اتى) اى العاجز عن الاتيان
بها عربية وقوله مجردا فنه اى من لغة اخرى (قوله لم تبطل فيما يظهر) اى قياسا على الدعاء
بالهجئة ولو لا قدر على العربية وقوله لم تبطل فيما يظهر اى خلافا لما في عبق من البطلان (قوله
ان كان له معنى) اى لا يبطل الصلاة سواء دل على ذات الله كان لم يقدر الا على لفظ الله او على
صفة من صفاته مثل بر بمعنى محسن وامان دل على معنى يبطل الصلاة فانه لا يخلق به مثل كبر او كر
وكذا اذا كان ما يقدر عليه لا يدل على معنى له كونه من الحروف المفردة ثم ان ما ذكره الشارح من
التفصيل بقوله اتى به ان كان له معنى والا فلا يأتى به طريقة لعج وهو المعتمد وقال الشيخ سالم
اذا لم يقدر الا على البعض فلا يأتى به واطلق (قوله ونية الصلاة المعينة في المواق) وح عن ابن
رشد ان التعيين لها يضمن الوجوب والاداء والقربة فهو يغنى عن الثلاثة لكن استحضار الامور
الاربعة اكل اه بن قال في المبح ولا يشترط في التعيين نية اليوم وما يأتى في الفوائت وان علمها
دون يومها صلاها ناياله فاكون سلطان وقتها خرج فاحتيج في تعيينها للملاحظة واما الوقت الحمال
فلا يقبل الاشتراك فتمل اه (قوله انما يجب في الفرائض والسنن) اى الخمس والوتر والعيسد
والكسوف والخسوف والاستسقاء فلا يكفي في الفرائض نية مطلق الفرض ولا في السنن نية مطلق
السنن فان اراد صلاة الظهر وقال نويت صلاة الفرض ولم يلاحظ في قلبه انه الظهر لم تجز وكانت باطله
وكذا يقال في السنن ويستثنى من قولهم لا يدفى الفرائض من التعيين نية الجمعة عن الظهر فانها
تجزى على المشهور بخلاف العكس والحاصل ان من ظن ان الظهر جمعة فنواها ووطن الجمعة ظهرها
فنواها فيه ثلاثة اقوال البطلان فيها والحقه فيها والمشهور والتفصيل ان نوى الجمعة بدلا عن الظهر
اجزادون العكس ووجهه بان شروط الجمعة اكثر من شروط اظهرونية الاخص تستلزم نية الاعم
بخلاف العكس ولا يخلو عن تسمع فان الجمعة ركعتان والظهر اربع فلا خصوص ولا عموم بينهما
فتمل وقد علمت ان الموضوع عند الالتباس لا عند التجه فلا تجزى قولوا واحدا للتلاعب والاولى
عند الالتباس ان يحرم بما احرمه الامام لتصح صلاته اذ افاقا فان خالف جرى فيه ما علمت من
المخلاف (قوله بمعنى خلاف الاولى) لكن يستثنى منه الموسوس فانه يستحب له التلفظ بها
بقيد النية ليدب عنه اللبس كما في المواق وهذا المحل الذى حل به شارحا وهو ان معنى واسع انه
خلاف الاولى والاولى عدم التلفظ وهذا الذى حل به بهرام تبعا لى الحسن والمصنف في التوضيح
وخلافه تقرير ان الاول ان التلفظ وعدمه على حد سواء فانهم ان معنى واسع انه غير مضيق في نفسه

فان شاء قال اصيل فرض الظهر واصيل الظهر او نوب اصيل او نحو ذلك (قوله فاعده هو المعتبر) اي ويجب تماديه عليها لانها صحيحة ويستحب له اعادة تلك الصلاة في الوقت مطلقا سواء تذكرك قبل الفراغ منها او بعد ها هذا هو الصواب كما في بن وانما استحبابه الاعادة في الوقت مراعاة بن وقوله انه يعيد البطلان الصلاة اذا خالف لفظه نيته نسيانا كما قاله زررق في شرح الارشاد (قوله يختلعب) اي لانه لما التصق تلاعبه بالصلاة صار بمنزلة المتلاعب فيها والظاهر ان المجاهر ملحق هنا بالعامد كما قال شيخنا (قوله اتفاقا) وقع في الاشياء ما ذكره من ان الرخص في الاشياء مبطل اتفاقا فيه نظر فان الذي في التوضيح انه مبطل على المشهور وانظر بن (قوله وعلى احد مرجحين ان وقع بعد الفراغ منها حاصله ان الرخص بعد الفراغ منها قبل ان يبطلها ورجحه القرافي وقيل انه لا يبطلها ورجحه سندوان جماعة وابن راشد واللفظي (قوله والصوم كالصلاة) اي في بطلانه قول واحد اذا رخص في اثناء التمسار واما اذا رخص بعد فراغه فقولان مرجحان ورجحهما عدم البطلان (قوله كسلام واقعه) اي بالفعل (قوله ولم يكن منها شيء) اي لم يكن هناك اتمام ولا سلام في الواقع (قوله فاتم بنقل انما عديا تيمدون احرم وشرع نظر المكون احرامه بالنافلة وشرعه فيها اتماما للصلاة الاولى في الصورة (قوله فالاولى لوقال الخ) اي لانه اظهر في افادة المراد (قوله التي خرج منها يقينا) وهي التي سلم منها بالفعل لظنه اتماما وقوله او ظنا اي والتي خرج منها ظنا وهي التي ظن السلام منها لظنه اتماما (قوله بان شرع في السورة بعد الفاتحة) اي واما مجرد الفراغ من الفاتحة فليس ملولا كما قاله عجم وظاهره ان الشروع في السورة طول ولودرج في القراءة وان مجرد اتمام الفاتحة ليس طولا ولومطط في القراءة (قوله ولولم يطل) اي كالموركع بعد الفاتحة او ركع من غير قراءة ليكون القراءة ساقطة عنه ليجزئ عنها وانما يندب له الفصل بين تكبيره وركوعه فقوله او ركع اي ولويدون قراءة كما جاز (قوله واذا بطلت) اي الصلاة التي خرج منها لكونه اطال القراءة فيما شرع فيه او ركع فيما شرع فيه وقوله في صورتين اي ما اذا كانت الصلاة الاولى خرج منها يقينا او ظنا (قوله فتم النفل الذي شرع فيه) اي سواء تذكر بعد ان عقده منه ركعة او تذكرك قبل عقدها ان كان وقت الفرض الذي بطل متسعا بحيث يمكن ايقاع الفرض فيه بعد اتمام النفل (قوله او عقدر كعة) اي من النفل وقوله ان ضاق الوقت اي وقت الفرض الذي بطل فان ضاق وقت الفرض والحال انه لم يعقد ركعة من النفل قطعه فالتفل يمه في ثلاث حالات ويقطعه في حالة (قوله وندب الاشفاق ان عقده منه ركعة) اي وكان وقت الفرض الذي بطل متسعا والاقطع من غير اشفاق كما انه يقطعه من غير اشفاق اذا تذكرك قبل ان يعقد ركعة من الفرض المشروع فيه كان وقت الفرض الذي بطل متسعا ولا فقطع الفرض من غير اشفاق في ثلاث حالات وندب الاشفاق في حالة (قوله وقيل ان اتمام الفاتحة طول ولولم يشرع في القراءة هذا القول للشيخ ابراهيم اللقاني (قوله والا فلا تبطل) اي الصلاة التي خرج منها وقوله ولا يعتد بما فعله اي من الصلاة التي شرع فيها فرضا ونفلا والمراد بعدم الاعتداد به ان يلغى ذلك الذي عمله ويرجع للعالة التي فارق فيها الفرض (قوله فيجلس) اي بناء على ان الحركة لا ركن مقصودة كما هو المعتقد (قوله ويعيد الفاتحة اي التي قراها في الصلاة المشروع فيها قبل رجوعه لفرضه الاول (قوله بل ظن انه في نافلة) اي وتحولت نيته اليها (قوله فلا تبطل الفرق بين هذه المسئلة والمسئلة قبلها انه فيها قصد الخروج من الفرض لمحصل السلام منها وظنه وفي هذه لم يوجد منه قصد الخروج من الفرض وانما ظن انه في نافلة فتحولت نيته لذلك سهوا واما لو تحولت نيته عمدا فان قصد نيته رفع الفريضة

ورفضها بطلان وان لم يقصد رخصها لم تكن نيته الثانية منافسة للاولى كذا في ح عن ابن
فرحون لكنه مخالف لما في المواق عند قول المصنف في الصوم ارفع نيته نهرا عن عبد المحق في
النكحت من ان من حالت نيته الى نافله عمدا فلا خلاف انه افسده على نفسه اه فقد اطاق في العامد
البطالان ولم يفصل كما ذكر ابن فرحون وهو ظاهر فتأمل انظر من وما ذكره الشارح من عدم البطلان
واجزاء ماصلي بنية النفل عن فرضه قول اشهب واقتصر المصنف عليه لترجيحه عنده ومقابله قول
يحيى بن عمر من بطلان تلك الصلاة والحاصل ان من تحولت نيته من فريضة الى نافله فان كان عمدا
فصلاته باطلة اتفاقا ليكن من غير تفصيل عنده عبد المحق وعلى تفصيل عنده ابن فرحون وان كان
سهوا فصلاته باطلة عند يحيى بن عمر وصحيفة عند اشهب وهو المعتمد قال شيخنا ونظير ذلك من ظن انه
في العصر وتحولت نيته اليه بعد ان صلى من الظهر ركعتين ثم بعد ماصلي ركعتين بعد تحول نيته
تبيين له انه في الظهر فقال اشهب تجزئه صلاته وقال يحيى بن عمر لا تجزئه نقله الخمي اه (قوله
او عزبت) من باب نصر وضرب (قوله ولولا مردنيوى) أى انه لا فرق بين كون الشاغل عن
استصحابه اذكره بدنيوى واخرى متقدما على الصلاة او طارئا عليها (قوله او لم ينوار كعات) أى
ان لم يتعرض ولم ينص على عدد الركات في نيته فصلاته صحيحة اتفاقا عند ابن رشد قال القليشاني
على قول ابن المحاسب وفي نية عدد الركات قولان ظاهره انه اختلف هل يلزمه ان يتعرض لنية
عدد ركاها او لا وفيه قولين وظاهر كلام غير واحد ان الخلاف في نية عدد الركات انما هو على وجه
آخر وهو انه اذا نوى عددا فهل يلزمه ما نواه او لا يلزمه وحكم التخير باق في حقه وذلك كالمسا فريدخل
الصلاة بنية صلاة السفر واراد في اثناء الصلاة انماها او نوى الاتمام واراد في اثنائها القصر هل يلزمه
ما نواه ولا يجوز له الانتقال عنه او لا يلزمه وحكم التخير باق في حقه وعلى هذا فالمعنى وفي لزوم عدد
الركات الذي نواه قولان (قوله او لم ينوالاداء او ضده ليس في هذا تعرض لنيابة نية احدهما عن
نية الآخر والحكم صحة النيابة ان التحدث بالعبادة لم يتعدا ما اذا اختلفت فلا تصح النيابة فمن اعتقد
ان الوقت باق فنوى الاداء فتبين انه خرج قبل صلاته فانه يجزئه وكذلك العكس ومن صلى الظهر قبل
الزوال ايا ما نواه بالاداء اعاد ظهر جميع الايام ولا يكون ظهر يوم قضاء عن ماقبله لان اختلاف زمن
العبادة مؤدلا لاختلافها (قوله ورأبها) أى رابع فرائض الصلاة (قوله نية اقتداء المأموم)
اى نية متابعتها لامامه واعلم ان نية الاقتداء ركن بالنسبة للصلاة وشرط في الاقتداء اى المتابعة فنية
المتابعة شرط في المتابعة لانها خارجة عنها وركن في الصلاة داخله فيها وحينئذ فلا معارضة بين ما ذكره
هنا من الركبة وما سذكره في قوله وشرط الاقتداء نيته من الشرطية وانما باق في التعارض الاول
اعتبرت ركبتها وشرطتها بالنسبة للصلاة فقط او بالنسبة للاقتداء فقط (قوله وجازله دخول في
الصلاة) اى بالنية وهذا يخص الموم قوله ونية الصلاة المعينة فكانه يقول لا بد في صحة الصلاة ان
ينوى الصلاة المعينة فان ترك ذلك التعيين بطلت الا ان ينوى ما حرم به الامام (قوله على التحقيق)
اى وهو ما قاله ابن غازي وح والشيخ سالم خلافت وبهرام حيث جلا كلام المصنف على عموم
لما تين الصورتين والصورة الثالثة وهى ما اذا دخل المسجد وعليه الظهر والعصر ووجد الامام يصلى ولم
يدرها في الظهر والعصر فينوى ما حرم به الامام واذا تبين بعد الفراغ ان الامام كان يصلى الظهر
فلا مر ظاهر وان تبين انه كان يصلى العصر فصلاته المأموم العصر صحيحة ولو تبين له ذلك في الانشاء
وبعد ادى عليها وبعد هاتى الوقت فقط بعد فعل ما عليه من صلاة الظهر وتستثنى هذه من كون ترتيب
الحاضر تين واجب شرطا ابتداء ودواما وهذا الذى قاله خلاف النقل والمحق انه اذا تبين للمأموم

ان الامام في العصر وعليه الظهور فانه يقادى معه على صلاة باطلة واما لو وجد الامام يصلي بعد دخول وقت العصر فاحرم بحسب الاحرم به الامام فتبين انه يصلي الظهور وقد كان المأموم صلاها فانها لا تجزئه عن العصر اتفاقا لماسياتي من ان شرط الاقتداء المساواة في الصلاة وحيث ان تكون صلاة المأموم نافلة باتفاق (قوله فينوي ما حرم به الامام) اي واما لو نوى احداهما بعينه ففتبين انها الاخرى فقد مر ان فيها ثلاثة اقوال (قوله لكن ان كان الخ) اي واما ان كانا مقيمين او مسافرين فالامر ظاهر (قوله وبطلت بسبقهما) اي على فرض حصول ذلك اذ بعد جدان ينوي الصلاة ثم يمكث زمنا كثيرا ثم يصلي بحيث انه لو شغل ماذا يفعل لم يجب بانه يصلي اما لو كان لو شغل ماذا يفعل لا يجب بانه يصلي كانت صلاته صحيحة اتفاقا لان النية المحكمية معقارته (قوله كان تأخرت عنها) اي سواء كثرت التأخر او قل (قوله بالبطان) اي وهو قول عبد الوهاب وابن الجلاب وابن ابي زيد واقصر عليه ابن الحاجب (قوله بناء على اشتراط المقارنة المرادها عدم الفصل بين النية والتكبير وليس المراد بها المصاحبة كذا قال بعضهم وهو الظاهر قاله شيخنا (قوله وعدمه) أي وعدم البطان وهو اختيار ابن رشد وابن عبد البر قال ابن عات وهو ظاهر المذهب والحاصل ان النية ان اقترنت بتكبيره الاحرام فلا إشكال في الاجزاء وان تأخرت عنها فلا خلاف في عدم الاجزاء وان تقدمت بكثير لم تجزأ اتفاقا ويسير فقولان بالبطان وعدمه وهو الظاهر كما قال المصنف في التوضيح وقال ابن عات انه ظاهر المذهب انظر بن (قوله اي قراءتها لما قد رد ذلك لانه لا تكليف الا بفعل (قوله بجملة اسان متعلق بمحذوف أي كائنة بحركة الخ واحترز به عما اذا أجزأها على قلبه فلا يكفي (قوله على امام وفداى سواء كانت الصلاة فريضة او نافلة جهريه او سرية وهل تجب قراءة الفاتحة ولو على من لم يحن فيها وينبغي ان يقال ان قلنا ان المحن لا يبطل الصلاة ولو غير المعنى كما هو المعتمد فانها تنجب اذهى ح بمنزلة المالحن فيه وان قلنا انه يبطلها فلا يقرأها وعليه اذا كان لم يحن في بعض دون بعض فانه يقرأ المالحن فيه ويترك ما لم يحن فيه وهذا اذا كان ما لم يحن فيه متواليا والا فلا يظهر انه يترك الكل قاله عجم قال شيخنا واستظهره وجوب قراءتها لمحوته بناء على ان المحن لا يبطل الصلاة استظهره بعد اذ القراءات المحبوبة لا تجوز بل لا تعد قراءة فصاحبا ينزل منزلة العاجز وفي ح لوقر بالزبور والالتواء والانبجيل بطلت وهو كالإسلام الاجنبى ومثل ذلك ما لوقر بأبنا سخط تلاوته من القرآن فيما يظهر (قوله لا على مأموم) أي فلا تنجب عليه كانت الصلاة جهريه او سرية خلافا لابن العربي القائل بلزومها للمأموم في السرية وهو ضعيف والمعتمد عدم لزومها له وانما استحب له قراءتها في هذه الحالة فقط (قوله فانه يكفي في اداء الواجب) أي خلافا لمن قال بعدم الكفاية وقد رد المصنف على ذلك القول بالملغة نعم اسمع نفسه اولى مراعاة مذهب الشافعي القائل بعدم الكفاية عند عدم سماعه لها (قوله وقيام لها الام لا لتعبدل أي وقيام لاحل الفاتحة في حق الامام والغد لانه فرض مستقل لنفسه وهذا هو المعتمد وعليه لم يجز عنهما سقط القيام وقيل ان القيام فرض مستقل فلا يسقط عن مجز عن قراءتها واما المأموم فلا يجب عليه القيام لها فلو استند حال قراءتها لم يجز لوازيل العباد لسقطت صلاته والمحاصل ان له لما جاز له ترك القراءة خلف الامام جاز له ترك القيام من حيث عدم وجوب القراءة عليه وان بطلت عليه صلاته بجلوسه حال قراءتها ثم قيامه للركوع لكثير الفعل لم يخالفه للامام كما قيل لانه اقتداء المحاسن بالقائم (قوله لا تقادر عليه) أي على القيام أي واما العاجز عنه فلا يجب عليه القيام لها فلو قدر العاجز على القيام في اثناء الصلاة وجب عليه وان مجز عن القيام لبعضها وقدر على القيام لبعضها فهل يسقط عنه القيام اما يقدر عليه ويأتى بها كما هو من جلوس

أو باقى بما قدر عليه قائما ويجلس في غيره قولان مشهورهما الثاني (قوله فيجب تعلمها ان
 أمكن) أى فيسبب وجوبها يجب تعلمها ان أمكن فان فرط في التعلم مع امكانه قضى من الصلوات
 بعد تعلمه ما صلاه فذا في غير الزمان الذى يمكن أن يتعلم فيه واما الزمان الذى يمكن أن يتعلم فيه فلا
 يعد الصلاة الواقعة فيه (قوله ووجد معلم اعطف على قوله قبل التعلم) (قوله انتم وجوباً عن
 بحسبها) أى لان قراءتها واجبة ولا يتوصل بذلك الواجب الا بالانتماء عن بحسبها (قوله وتبطل
 ان تركها أى ان ترك الانتماء وصلى فذا) (قوله أى التعلم والانتقام عند عدم امكان التعلم اما
 لعدم معلم او لضيق الوقت الذى هو فيه او لعدم قبوله التعلم لبلادة وعدم امكان الانتقام لعدم وجود
 من يأتم به (قوله وصلى منفردا) أى وأراد ان يصلى منفردا (قوله في وجوب الاتيان ببدلها لما
 يتيسر من الذى كراى وهو قول الامام محمد بن سحنون وقوله وعدم وجوبه أى وهو قول القاضي عبد
 الوهاب وهو المعتد فلو يحجز عن التعلم والانتقام وشرع في الصلاة منفردا فطر عليه قارئ او طرأ عليه
 العلم بها وهو في الصلاة بان سمع من قراها فعلق بحفظه من مجرد السماع لم يقطع وبقيما كعاجز
 عن القيام قدر عليه في اثنتائها (قوله على ما اختاره اللخمي) أى من عدم وجوب الاتيان ببدلها
 من الذى كره على من لا يمكنه الاتيان بها ولا الانتقام (قوله فصل بين الخ) أى بان يقف بعد
 تكبيرة وقوفاً ما سلك فيه او اذا كرافاصلابه بين تكبيرة وركوعه لئلا تنبسط تكبيرة القيام بتكبيرة
 الركوع فان لم يفصل وركع اجزاء وقال ابن مسلمة يستحب ان يقف قدر قراءة القرآن وسورة معها
 قال اللخمي وليس هذا القول بيننا لان الوقوف لم يكن لنفسه وانما هو لقراءة القرآن فان لم يحسن ذلك
 صار القيام لغیر فائدة (قوله وهو اولى أى فالفصل مندوب وكونه بذكر مندوب آخر فان حفظ
 غيرها من القرآن كان الفصل به اولى من غيره من الاذكار (قوله وهل تجب الخ) اعلم انه وقع
 في المذهب خلاف في وجوب الفاتحة في الصلاة وعدم وجوبها فيها فقيل انها لا تجب في شئ من
 الركعات بل هي سنة في كل ركعة يحمل الامام لها وهو لا يحمل فرضاً وبه قال ابن شبلون وروى
 الواقدي نحوه عن مالك فقال عنه من لم يقرأ في صلاة لا اعاده عليه وقيل انها تجب عليه فاختلف
 في مقدار ما تجب فيه من الركعات على اقوال اربعة فقيل انها واجبة في كل ركعة وهو الراجح وقيل
 انها واجبة في الجمل وسنة في الاقل وقيل انها واجبة في ركعة وسنة في كل ركعة من الباقي وهو قول
 المغيرة وقيل انها واجبة في النصف وسنة في الباقي والمصنف اقتصر على قولين لتشبه بهما لان القول
 بوجوبها في كل ركعة قول مالك في المدونة وشهره ابن بشير وابن المحاجب وعبد الوهاب وابن عبد البر
 والقول بوجوبها في الجمل رجع اليه مالك وشهره ابن عسكرو في الارشاد وقال القرافي هو ظاهر المذهب
 (قوله لاتفاق القولين على ان تركها عمدا) أى كلا او بعضا ولو في ركعة وقوله مبطل أى للصلاة لا
 لاركة فقط وقوله لانها سنة الخ علة لابطالان على القول بانها واجبة في الجمل وسنة في الاقل وما ذكره
 من بطلان الصلاة باتفاق القولين فيه نظرفي عقب انه اذا ترك الفاتحة كلها او بعضها عمدا فعلى
 وجوبها في الجمل قبل تبطل الصلاة لانه ترك سنة شهرت فرضيتها واقصر عليه بعض شراح الرسالة
 وقيل لا تبطل ويحسد قبل السلام وعليه اللخمي وهو ضعيف اذا اعتمد انه لا يجوز له عدم وعلى
 وجوبها بكل ركعة فتبطل الصلاة قطعاً وكان الشارع نزل قول اللخمي منزلة لعدم لشدة ضعفه
 (قوله محله في غير الثنائية) أى محله في الرباعية والثلاثية واما الثنائية فلا يتأتى فيها القول
 بوجوبها في الجمل وسنتها في الاقل ويتأتى فيها ما عدى ذلك من بقية الاقوال المتقدمة (قوله
 وان ترك آية منها سجد هذا مرتب على كل من القولين السابقين) أى وان ترك من الفاتحة آية

سهوا ولم يكن تلافيها بان ركع سجدة قبل السلام بانفاق القولين فان ترك السجود بطلت الصلاة
واما ان امكنه تلافيها بان تذكر قبل ان يركع تلافيها فان ترك التلافي مع امكانه كان تركه ساعدا
فقط الصلاة على كلا القولين واعلم ان من قبل ترك الآية قرأ بعض الفاتحة او كلها في حالة
القيام من السجود قبل استقلاله قائما فليسجد قبل السلام حيث فات التلافي وتصح صلاته فرضا
كانت او نفلا هذا اذا كانت قرأته في حالة القيام سهوا واما عمد افتبط لانه بمنزلة من ترك الفاتحة
ههنا (قوله او تركها كلها) أي في ركعة من ثلاثة او رباعية (قوله ولم يمكن التلافي راجع لترك الآية
والاقل والاكثر وتركها كلها كما ان قوله سهوا كذلك (قوله يسجد قبل سلامه) أي ولا يأتي
بركعة بدل ركعة النقص ولا يعيد تلك الصلاة هذا ظاهره وهو قول في المسئلة ولكن ظاهرا المذهب
انه اذا ترك الفاتحة كالأدب بعض سهوا من الأقل ركعة من الرباعية أو الثلاثة فانه يسجد قبل السلام
ثم يعيد تلك الصلاة احتياطاً وهو الذي اختاره في الرسالة ونصها واختلف في السهو عن القراءة في ركعة
من غيرها أي من غير الصحيح فقبل يجزى عنه سجود السهو وقبل السلام وقبل بلغها ويأتي بركعة وقبل
يسجد قبل السلام ولا يأتي بركعة ويعيد الصلاة احتياطاً وهو أحسن ذلك ان شاء الله تعالى وهذا
القول ايضا هو المشهور في تركها من النصف ركعتين من الرباعية أو واحدة من اثنا عشر كان قبله
في التوضيح عن ابن عطاء الله خلافاً لما قال انه يلغى ما ترك من قراءة الفاتحة ويأتي ببديله ويسجد بعد
السلام وهو المشهور ايضا في تركها من الجمل كما ذكره ابن الفكاكي خلافاً لما قال يلغى ما ترك من
القراءة ويأتي ببديله ويسجد بعد السلام فتحصل ان من ترك الفاتحة سهوا فاما ان تركها من الأقل
او من النصف او من الجمل وان المشهور في ذلك كله أنه يجادى ويسجد قبل السلام ويعيد هاتين
ومقابل المشهور قولاً ان اذا تركها من الأقل وقول واحد اذا تركها من النصف او الجمل والاعادة بديله كما
قال طائي والشيخ سالم وانما اعاد ابدار مراعاة للقول بوجوبها في الكل ويسجد قبل السلام مراعاة
لقول المغيرة بوجوبها في ركعة وما فهمته وتوحيج من ان الاعادة في الوقت قال طائي فهم غير صحيح
انظر ابن (قوله وركوع) أي انحناء ظهر بحيث تقرب راحته من ركبتيه ان وضعهما بالافعل على
آخر فخذيه او بتقدير وضعهما على آخر فخذيه ان لم يضعهما بالافعل عليه (قوله او بتقدير الوضع الخ)
هذا مبني على ان وضع اليدين على الفخذين في الركوع ليس بشرط بل مستحب فقط وهو الذي
فهمه سند وابو الحسن من المدونة خلافاً لما فهمه البايجي والخجعي منهما من الوجوب انظر ابن (قوله)
فان لم تقرب راحته من ركبتيه لم يكن ركوعاً الخ) انظر هل مقدار القرب منهما ان يكون اطراف الاصابع
على الركبتين ام لا وهاهنا مسألة وهي ما اذا احرم المسبوق خلف الامام ولم يتغن الا بعد رفع الامام
فعلوم ان المأموم لا يعتد بتلك الركعة ولكن يجزئ ساجداً ولا يرفع مع الامام فان رفع معه فان صلاته
لا تبطل ولا يقال هو قاض في طاب الامام لاننا نقول انما بعد قاضيا اذا كان ما يقفه يعتديه وهذه
الركعة ليست كذلك قاله خش في كبره (قوله وهذه الكيفية) أي التي ذكرها المصنف وهي
انحناء ظهره بحيث تقرب راحته من ركبتيه ان وضعهما او بتقدير الوضع ان لم يضعهما (قوله ونذب
تكنيهما منهما) أي فوضع اليدين على الركبتين مستحب على المتعمد كما تقدم وتكنيهما منهما
مستحب فان قصر تالم يزد على اتوية ظهره ولو قطعت احدهما وضع الاخرى على ركبته كما
في الطراز لا على الركبتين معا كما قال بعضهم (قوله مفرقا صابعه) أي لاجل ان يحصل زيادة
التكنين (قوله ونصبهما) أي ضمهما معتدلين من غير ابراز لهما (قوله فبطل بعد تركه) أي
واما ان تركه سهوا فيرجع محدود حتى يصل لمحالة الركوع ثم يرفع ويسجد بعد السلام المأموم فلا

يسجد بحمل الامام لسهوه فان لم يرجع محدود ياو رجع قائما لم تبطل صلاته مراعاة لقول ابن حبيب
 ان تارك الرفع من الركوع سهوا يرجع قائما لا محدودا كترك الركوع (قوله وسجود الخ) عرفه
 بعضهم بانه من الارض او ما اتصل بهامن ثابت بالجمجمة اه واحترز بقوله او ما اتصل بهامن نحو
 السرير المعلق وقوله من ثابت عن الفراش المنقوش جدا ودخل به السرير الكائن من خشب
 لامن شريط نعم اجازة بعضهم للارض وظاهر قوله او ما اتصل بها ولو كان اعلى من سطح ركبتى المصلى
 وذلك كالمفتاح والسجدة ولو اتصل به والمحظوظ وهو كذلك نعم الاكل خلافة هذا والظاهر بما
 فى عقب وغيره انظر المجمع (قوله مستدبر ما بين المحاجبين) أى فلو سجد على ما فوق المحاجب
 لم يكف (قوله الى الناصية) هو شعر مقدم الراس (قوله أى على اليسر) أى على اقل جزء منها
 فلا يشترط فى السجود الصاق الجمجمة بتمامها بالارض بل يكفي فيه الصاق اقل جزء منها (قوله على
 البلى ما يمكنه) أى بحيث تستقر منبسطة وانما حصل انه يكفي الصاق جزء منها بالارض ولو كان صغيرا
 واما الصاقها على البلى ما يمكنه يحدث باصبعها كلها فهو مندوب (قوله لا ارتفاع العجزة عطف على
 استقرارها أى لا يشترط ارتفاع العجزة) (قوله واعاد لترك السجود على الله) أى سواء كان
 الترك عمدا او سهوا (قوله بوقت) أى وهو فى الظهورين للاصغر اروق غيرهما للظواهر وهو ذاهو
 المعتمد خلافا لمن قال بوقت اختياري ولعل مراده بالنسبة للعصر قاله شيخنا (قوله ولو فى سجدة
 واحدة) أى من رباعية وقوله سهوا داخل فى حيز المبالغة فاولى اذا كان عمدا (قوله وسن على
 اطراف قدميه وركبتيه تبع فى التعبير بالسنة ابن المحاجب قال فى التوضيح وكون السجود عليهما
 سنة ليس بصريح فى المذهب غايته ان ابن القصار قال الذى يقوى فى نفسى انه سنة فى المذهب وقيل
 ان السجود عليهما واجب ووجهه قوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اسجد على سبعة اعضاء قال العلامة
 بهرام وعنى قول ابن القصار عول المصنف هنا اه بن (قوله وركبتيه) أى بان يجعلهما على
 الارض وكذا يقال فى قوله كيديه (قوله كيديه قال ابن المحاجب واما اليدين فقال سحنون
 ان لم يرفع يديه بين السجدين فيقولان قال فى التوضيح يخرج فى وجوب السجود على اليدين قولان
 من القولين اللذين ذكرهما سحنون فى بطلان صلاة من لم يرفعهما عن الارض فعلى البطلان يكون
 السجود عليهما واجبا وعلى عدم البطلان فلا يكون واجبا وقد صحح سند القول بعدم الاعادة فقوله
 المصنف على الاصح راجع لما بعد الكاف على قاعدته الاكثرية اشارة الى تصحيح سند وقال انه راجع
 لما بعد الكاف ولما قبلها فيكون اشارة لما قاله ابن القصار فيما قبلها ايضا (قوله بوجوب ذلك)
 أى بوجوب السجود على اطراف القدمين والركبتين والكفين فان ترك شيئا من ذلك بطلت (قوله
 وهل هو) أى السجود على الامور الثلاثة المذكورة (قوله استظهر الاول منه) أى فى
 الاستسها من وهذا اشارة لقول الشيخ احمد الزرقانى الظاهر ان السجود على مجموع ما ذكره سنة فى كل
 ركعة وانه من السنن الغير المحيضة وينبغى عدم السجود فى ترك القدمين او الركبتين او اليدين لان
 المتروك بعض سنة اه قاله شيخنا (قوله اذا ترك ركبتى او كفتى) أى فى ترك الركبتين او الكفتين
 القدمين او على الركبتين (قوله جرى على الخلاف) أى فى ترك سنة من سنن الصلاة عمدا هل
 تبطل صلاته او يستغفر الله ولا شئ عليه (قوله ورفع منه الما زرى اما الفصل بين السجدين
 فواجب اتفاقا لان السجدة وان طالت لا يتصور ان تكون سجدةين فلا بد من الفصل بين السجدةين
 حتى تكونا اثنتين اه ونحوه فى التوضيح وهذا الاتفاق لا يعارض قول ابن عرفة بالساجى فى كون
 الجاسة بين السجدةين فرضا لسنة خلاف اه لما فى متن من ان الخلاف فى الاعتدال لا فى اصل

النفس بينهما وهو حسن اهل بن (قوله وجالوس لسلام) أى لاجل ايقاع السلام فالجزء الاخير من
 الجالوس الذى يوقع فيه السلام فرض وما قبله سنة فلا يلزم ايقاع فرض في سنة بل في فرض ولو رفع
 رأسه من السجود واعتدل جالساً وسلم كان ذلك الجالوس هو الواجب وفاته السنة ولو جلس ثم شهد
 ثم سلم كان آتياً بالفرض والسنة ولو جلس وشهد ثم استقل قائماً وسلم كان آتياً بالسنة تاركاً للفرض
 (قوله عرف بال) أى وفي اجزاء ام بدله بالحجرات الذين يدلونها بها قولان والمعتمد عدم الاجزاء
 لقد رتبهم على غيرهما قطعاً للنظرين (قوله ولا بالتكبير) أى أنه لا يجوز ما نون اذا كان غير معروف
 واما ان كان معروفاً فقال بعضهم كذلك وجزم بعضهم بالحكمة وقال تنبني اجراؤه على اللحن
 في القراءة في الصلاة (قوله فلا بد من السلام عليكم) أى فلوا سقط الميم من احد اللفظين لم يجزه
 فلا بد من صيغة الجمع سواء كان المصلى اماماً او مأموماً او فرداً اذا لم يكون جماعة من الملائكة
 مصاحبين له أقلهم الحفظة ولا يضر زيادة ورحمة الله وبركاته لانها خارجة عن الصلاة وظاهر كلام
 اهل المذهب انها غير سنة وان ثبت بها الحديث لانهم لم يحجها على اهل المدينة بل ذكر في المج
 ان الاولى الاقتصار على السلام عليكم وان زيادة ورحمة الله وبركاته هنا خلاف الاولى وقوله فلا بد من
 السلام عليكم بالعربية أى للتأدب عليها ولا يكفيه الخروج بالنية ولا يراد فهم لغة اخرى واما العايز
 عنها فيجب عليه الخروج بالنية قطعاً وان اتى بمرادها بالعجمية فذكر عجم ان الصلاة تبطل والذي
 استظهره بعض الاشياخ الفحمة قياساً على الدعاء بالعجمية للتأدب على العربية قاله شيخنا (قوله
 فان اتى بمرادفه) أى من اللغة العربية واغبرها بطلت حيث كان قادراً عليها بالعربية واولى
 لو قصد الخروج من الصلاة بالحدث او بغيره من المنافيات كالاكل والشرب قال الباقى ووقع لابن
 القاسم ان من احداث في آخر صلاته اجزائه قال ابن زرقون وهذا مردود لانه معنى اما فلا فلان
 المنقول عن ابن القاسم انما هو في جماعة صلوا خلف امام فحدث امامهم فسلموا لانفسهم فسئل عن
 ذلك فقال تجزئهم صلاتهم أى تجزئ المأمومين فقط واما معنى فلان الامة على قولين منهم من يرى
 لفظ السلام بعينه كالكلام ومنهم من لا يراه ولكن شرط ان ينوي بكل مناف الخروج من الصلاة
 اماماً حاكماً بالباقي من اطلاق كلامه فهو خلاف ما عليه الامة وقبل ابن عبد السلام كلام ابن
 زرقون هذا وقد ورد الثاني بان سبقة الخلاف لا تنع من نقل قول ثالث واختياره اهل بن (قوله
 وفي اشترائية الخروج به خلافاً) أى انه وقع خلاف هل يشترط ان يجد نية الخروج من الصلاة
 بالسلام لاجل ان يتميز عن جنسه كافتقار تكبيرة الاحرام اليها التمييزها عن غيرها فلو سلم من غير تجديد
 نية لم يجزه قال سندوه وظاهر المذهب اولا يشترط ذلك وانما يتبدد فقط لانصحاب النية الاولى قال
 ابن الفاكهاني وهو المذهب وروى كلام ابن عرفة في يدانه المعتمد الا انه قد يبحث فيما ذكر من التعليل بان
 النية الاولى نية مدخلة ولا يناسب السلام الذى به الخروج الانية مخروجة كذا قال شيخنا (قوله
 كونه كالتحليل) أى معروفاً بال مع تقدم لفظ السلام على عليكم بصيغة الجمع (قوله وطمانينة)
 اعلم ان القول بفرضتها صححه ابن الحاجب والمشهور من المذهب انها سنة ولذا قال زروق كفى
 بن من ترك الطمانينة اعاد في الوقت على المشهور وقيل انها فضيلة (قوله أى المؤدى من
 فرائضها اشار بهذا الى ان الواجب انما هو ترتيب الفرائض في انفسها واما ترتيب السنن في انفسها
 او مع الفرائض فليس بواجب لانه لو قدم السورة على الفاتحة لم تبطل ويطلب باعادة السورة على
 المشهور وفي لزوم السجود بعد السلام وعدمه قولان لشيخنا وابن حبيب فان التلافي كان
 كاسقاط السورة في سجود قبل السلام (قوله بعد دفع من الركوع والسجود) أى فيمده بين

الطمانينة عموم وخصوص من وجه باعتبار التحقيق وان تحسنا في المفهوم فيوجدان معا اذا نصب
قامته في القيام او الجلوس وبق حتى استقرت اعضاؤه في محالها زمانا ما يوجد الاعتدال فقط اذا نصب
قامته في القيام او الجلوس ولم يبق حتى تستقر اعضاؤه وتوجد الطمانينة فقط فيمن استقرت اعضاؤه في
غير القيام او الجلوس كالركوع والسجود **(قوله والاكثر على نفيه)** قال شيخنا هذا هو الرأى المستفاد
من **ح** الا ان الذي في شبانه ضعيف وهو ظاهر من منع المصنف **(قوله فلا يجرى فيها الخلاف)**
الاني أي في ترك السنة عدا من بطلان الصلاة وصحتها ويستغفر الله وقوله فلا يجرى الخ أي خلافا
لما ذكره شيخنا في حاشية خش **(قوله الا الاربعة الاول)** أي فان سنيتها خاصة بالفرض ولا يسن
شيئ منها في النفل ولذا قال في التوضيح السورة احدى مسائل خمسة مستثناة من قولهم السهم في النافلة
كالسهم في الفريضة والثانية الجهر فيما يجهر فيه والثالثة السر فيما يسر فيه والرابعة اذا عقد ركعة
ثالثة في النفل انما الاربعة بخلاف الفريضة والحامسة اذا نسي ركعة من النافلة وطال فلا شيء عليه
بخلاف الفريضة فانه يعيدها **(قوله سورة)** أي لا سورتين ولا سورة وبعض اخرى بل هو مكروه
كما باني للشارح والسنة حصلت بالاولى والكراهة تعلقت بالثانية **(قوله بعد الفاتحة)** أي
ان كان يحفظ الفاتحة والاقراءها دون فاتحة **(قوله في الركعة الاولى والثانية)** أي واما قراءتها
في ثالثة وثالثة او في اخيرة رباعية فمكروه **(قوله المراد الخ)** اشار بهذا الى ان قول المصنف
سورة فيه تجوز من اطلاق اسم الكل وارادة البعض **(قوله ولوائية)** أي سواء كانت طويلة
او قصيرة كدهما متان **(قوله في كل ركعة بانفرادها على الاظهر)** أي خلافا لظاهر المتن من
ان السورة سنة في مجموع الركعتين **(قوله ذكره الاقتصار على بعض السورة)** أي مع الاتيان
بالسنة **(قوله على احدى الروايتين)** أي من مالك والاشعري والمجوز في التوضيح عن البايجي
والمازري ان القولين مالك بالكرهة والمجوز من غير ترجيح لواحد وما في عقب من ان **ح** شهر
الكرهة فيه نظر اذا ليس فيه شهير **(قوله كقراءة سورتين في ركعة)** أي الالمام وخشى من
سكونه تفكر امرها فلا كراهة في حقها اذا قرأ سورتين في ركعة وقوله في الفرض أي واما في النفل
فقد حوز البايجي والمازري فيه ذلك من غير كراهة وكره مالك تكرير السورة كالصمدية في الركعة
الواحدة وهو خلاف ما في كثير من الفوائد ولا يكره التزام سورة مخصوصة بخلاف دعاء مخصوص لا يعم
وينبذ ان يكون ترتيب السور في الركعتين على نظم المصحف فتكيس السورة مكروه وفي **ح**
ان قرأ في الركعة الاولى بسورة الناس فقرأ ما فوقها في الركعة الثانية اولى من تكرارها وحرم
تنكيس الايات المتلاصة في ركعة واحدة وبطل الصلاة لانه ككلام اجنبى وليس ترك ما بعد
السورة الاولى هجرانها خلافا للحنفية حيث قالوا بركاهة ذلك وعلاوه بانه هجرانها **(قوله فلو قدمها)**
لم تحصل السنة أي وبطلانها بعبادة السورة حيث لم يركع فان ركع كان تاركاً السنة السورة فيمحوها
وقوله لم تحصل السنة يقضى ان كونها بعد الفاتحة شرطا في تحقق سنيتها لانه سنة مستقلة **(قوله)**
لا في نفل اذ هي فيه مستغنية **(قوله والاوجب تركها)** أي والابان ضاق الوقت بحيث يحصى بخشي
خروجه بقراءتها واجب تركها بحفاظة على الوقت **(قوله وقيام لها)** أي لاجلها فالقيام سنة لغيره
لأن نفسه وح فبركع ان يحجز عن السورة اثر الفاتحة ولا يقوم قدرها **(قوله فتمع)** أي الصلاة ان
استندلها حال قراءتها اذا غايته انه ترك سنة **(قوله لان جلس)** أي حال قراءتها ثم قام بعد قراءتها
للا ركوع أي فلا تصح بل تكون باطلة وانما باطلت لكثرة الفعل لا لترك السنة **(قوله اقله ان يسمع)**
نفسه ومن يليه أي واما اعلاه فلا حمله **(قوله اذا نصت له)** أي من يليه **(قوله وجه المرأة)**

اسماع نفسه فقط) أى فيكون اعلى جهرها وادناه واحدا وعلى هذا فيسرى في حقها السر والجهر لان صوتها كالعورة وربما كان في سماعه فتنة ~~كذا~~ في عبق وخش وفيه نظير بل جهرها مرتبة واحدا وهو ان تسمع نفسها فقط وليس هذا سرا لها بل سرها مرتبة اخرى وهو ان تحرك لسانها فليس لسرها اعلى وادنى كان جهرها كذلك هذا هو الذى يدل عليه كلام ابن عرفة وغيره وعليه فاذا اقتصر على تحريك لسانها في الصلاة الجهرية سجدت قبل السلام انظر بن (قوله اقله) أى بالنسبة للرجل حركة لسان واعلام اسماع نفسه هذا الاصطلاح لافقها والافال تحقيق ان اعلى السر هو اقواه وهو ان يبلغ فيه جدا وادناه عدم المبالغة فيه فاندفع ما قاله من ان في الكلام قلبا والاصل اعلى السر حركة اللسان واقوله اسماع نفسه (قوله بمجملها) أى ان كل واحد منهما سنة في محله لان كل واحد منهما سنة في كل ركعة ولا يشكل على هذا ما بأتى من السجود وترك احدهما في الفاتحة من ركعة لانه ترك بعض سنة له بال وترك البعض الذى له بال كترك السك (قوله أى كل فرد من التكبير سنة اشار بهذا الى ان المراد بالسك في كلام المصنف السك الجمعي فيكون ما شيا على طريقة ابن القاسم ويحتمل ان يكون المراد السك الجمعي فيكون ما شيا على قول اشهب والاهرى والاحتفال الثانى انما بأتى اذا قربا لها لا بالتأويل يبنى على الخلاف السجود وترك تكبيرتين سهوا على الأول دون الثانى وبطلان الصلاة ان ترك السجود ثلاث على الأول دون الثانى (قوله) وسمع الله من جده عطف على تكبيره أى وكل سمع الله من جده فهو ما شى على ان كل تسعة سنة وهو قول ابن القاسم في المدونة وهو المشهور ويحتمل انه عطف على كل تكبيره أى ومجموع سمع الله ان جده فيكون ما شيا على قول اشهب والاهرى (قوله وكل تشهد) أى ولو في سجود السهو وبكره الجهرية كما في كبير خش (قوله أى كل فرد منه سنة مستقلة هذا هو الذى شهره ابن بركة خلافا لمن قال بوجوب التشهد بالآخر وذكر اللحنى قولا بوجوب التشهد الاول وشهره ابن عرفة والقليشاني ان مجموع التشهدين سنة واحدة ولا فرق بين كون المأثلي فذا او اماما أو معا ولا انه قد يسقط الطلب به في حق المأموم في بعض الاحوال كنسيانه حتى قام الامام من الركعة الثانية فليقم ولا يتشهد واما ان نسي التشهد الاخير حتى سلم الامام فانه يتشهد ولا يدعو ويسلم وسواء تذكر ترك التشهد قبل انصراف الامام عن محله او بعد انصرافه عن محله كما ذكره ح في سجود السهو فلا عن النوادر عن ابن القاسم خلافا لما في عبق و تبعه شيخنا من انه ان تذكر ترك التشهد قبل انصراف الامام عن محله فانه يتشهد وان تذكر بعد انصرافه عن محله فانه يسلم ولا يتشهد (قوله ولا تحصل السنة الا بجمعها) أى لا ببعضه خلافا لبعضهم (قوله وآخره ورسوله) أى واوله التعبات لله (قوله يعنى ما عدى جلوس السلام) أى ان كل جلوس من الجلوسات غير الاخير سنة فراد المصنف بالجلوس الاول ما عدى الاخير (قوله والرائد على قدر السلام) أى بالجلوس الثانى جلوس على قدر السلام حالة كون الزائد من الجلوس الثانى (قوله يعنى) أى بالجلوس الثانى جلوس السلام سواء كان اولاً او ثانياً او ثالثاً او رابعا (قوله الى عبده ورسوله) أى السكاش ذلك الجلوس الى عبده ورسوله وقد بين الشارح بهذا ما في كلام المصنف من الاجمال فان ظاهره ان الجلوس الثانى كله سنة ما عدى الجزء الذى يقع فيه السلام وليس كذلك وحاصله ان كلام المصنف محمول على ما اذا اقتصر في ذلك الجلوس على التشهد ولم يزد عليه دعاء ولا صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وتنب الجلوس للدعاء) أى ما لم يكن بعد سلام الامام والا كان كل من الدعاء والجلوس له مكرها (قوله والرائد) على الطمانينة قال بعضهم انظر ما قدره هذا الزائد في حق الفذ والا امام

والماموم قال شيخنا والظاهر انه بقدر عدم التفاحش بقي شيء آخر وهو ان الزائد على الطمانينة هل هو مستوفى بما به لب فيه التطويل وفي غيره كإرفاع من الركوع والسجدة الاولى ام لا وكلام المؤلف يقتضي استواءه فيها لكن الذي ذكره شيخنا انه ليس مستويا بل هو فيما يطلب فيه التطويل كالركوع والسجود اكثر منه فيما لا يطلب فيه التطويل كالإرفاع منهم ما وعلى ذلك درج الشارح حيث قال ويطلب الخ واعترض العلامة بن علي المصنف في عدة الزائد على الطمانينة سنة فقال انظر من نص على ان الزائد عليها سنة ونص اللخمي اختلف في حكم الزائد على اقل ما يقع عليه اسم الطمانينة فقبل فرض موضع وقبل نافذة وهو الاحسن وهكذا عباراتهم في ابني الحسن وابن عرفة وغيرهما اه (قوله ثم يسن رده على يساره الخ) عبرتكم إشارة الى ان رده مقتضى على امامه مقدم على رده على من على يساره وهو المشهور وقوله ما قاله بعضهم من عكس ذلك (قوله وبه احدى) أى والحال انه في يساره احدى من المأمومين ادرك ركعة مع امامه وهذا يشمل ما اذا كان من على اليسار مسبقا وغير مسبق وقوله وانصرف الخ فيما اذا كان غيره مسبقا والراد عليه مسبقا وظاهر قوله وبه احدى مسامته له لانه رده او تأخره عنه وظاهره ايضا اقرب منه او بعد وظاهره ايضا حال بينهما محال كعمود او كرسي ام لا قاله شيخنا (قوله وانصرف) أى ولو انصرف الخ أى هذا اذا كان كل من الامام ومن على اليسار يقابل ولو انصرف كل منهما (قوله وجهه بتسليمه التحليل) أى واما الجهر بتكبيره الاحرام فهو مندوب لكل مصل اماما او مأموما او فذا واما الجهر بغيرها من التكبير فيندب للامام دون غيره فالأفضل له الاسرار به وامل الفرق بين تكبيره الاحرام حيث ندب الجهر بها وتسليمه التحليل حيث سن الجهر بها قوله الاولى لانها قد صاحبها النية الواجبة جزما بخلاف الثانية ففي وجوب النية معها خلاف وايضا انضم تكبيره الاحرام ورفع اليدين والتوجه للقبلة مما يدل على الدخول في الصلاة (قوله كذا فيما يظهر في بن ظاهرا التوضيح عدم جهر الغنبيها ونفسه قال بعضهم التسليمه الاولى تستدعي الرد واستدعاءه يقتصر للجهر وتسليمه اورد لا يستدعي بها رد فلذلك لم يقتصر للجهر ومعلوم ان سلام الغنبي يستدعي رد فلا يطلب منه جهر اه كلامه (قوله بتسليمه التحليل) أى بالتسليمه التي يجعل بها كل ما كان ممنوعا في الصلاة (قوله وان لم المصلي) أى عدا اوسم او قوله مطلقا أى سواء كان فذا او اماما او مأموما وحاصل ما ذكره الشارح من التفصيل ان المصلي اذا سلم اوله على يساره ثم تكلم او فعل فعلا منافيا للصلاة كاكل او شرب فلا يخلو اما ان يكون سلامه اوله على يساره بقصد التحليل او بقصد الفضيلة او لم يقصد شيئا فان كان بقصد التحليل لم تبطل صلاته لانه انما ساقاه التيامن بتسليمه التحليل وهو مندوب وان كان سلامه على يساره ولا يقصد الفضيلة ولو كان ناويا به باقى بتسليمه اخرى بعدها للتحليل بطلت صلاته بمجرد السلام وان لم يتكلم لتلاعبه وان لم يقصد سلامه على يساره ولا التحليل ولا الفضيلة كانت صلاته صحيحة ان كان فذا او اماما او مأموما ليس على يساره احدى لان الغالب قصد بذلك السلام المخرج من الصلاة وان كان مأموما على يساره احدى فان لم التحليل عن قرب وكان كلامه قبله سموا فصلا صلاته صحيحة وان لم التحليل عن بعد او كان كلامه قبله عدا بطلت صلاته وهذا التفصيل للخمي جمع بين قول الزاهي بالبطلان ومطرف بعدم البطلان فيمن سلم عن يساره غير قاصد لتحليل ولا فضيلة وتكلم قبل سلامه عن يمينه سواء كان عامدا او ساهيا ومذكرناه من انه اذا سلم على يساره او ناويا للفضيلة فان صلاته تبطل بمجرد سلامه ولو كان ناويا للعدو للتحليل هو ماصح به ابن عرفة واقصر عليه ح واختاره عجم قائلا ان القواعد تقتضي ذلك ولكن مقتضى كلام

التوضيح والشارح بهرام اعتمادا مقاله اللخمي وحاصله انه ان سلم على يساره اولا بقصد الفضيلة فان كان غير قاصد العود لتسليمة التحليل على يمينه فصلاته باطلة بمجرد سلامه وان سلم ناويا العود فان عاد عن قرب من غير فصل بكلام عمدا فالصحة وان فصل بكلام عمدا اولى يحصل كلام ولكن حصل طول فالبطالان وعلى هذا القول اقتصر في المجمع ومثل ما اذا سلم بقصد الفضيلة ناويا العود للتحليل في التفصيل المذكور ما اذا سلم على يساره بقصد الفضيلة معتقدا انه سلم اولا لتسليمة التحليل فان عاد للتحليل عن قرب قبل ان يتكلم عمدا صححت والا فلا (قوله لا مام وفذ) أى سواء كانت الصلاة فرضا او نفلا او سجودا او تلاوة (قوله لان امامه) سترته هذا قول مالك في المدونة وقوله اوان ستره الامام الخ هذا قول عبد الوهاب واختلف هل معناهما واحد وان الخلاف لفظي وح في كلام مالك حذف والتقدير لان ستره الامام سترته والمعنى مختلف والمخالف حقيقي وح يبقى كلام الامام على ظاهره وعليه فيمتنع على قول مالك المرويين الامام وبين الصف الذي خلفه كما يمتنع المرويينه وبين سترته لانه مرور بين المصلي وسترته فيها ويجوز المرويين الصف الذي خلفه والذي بعده لانه وان كان مرور بين المصلي وسترته لان الامام سترته للصفوف كلها لانه قد حال بينهما حائل وهو الصف الاول فالامام سترته لمن يليه حسا وحكما ومن بينه وبينه فاصل ستره حكما لا حسا والذي يمتنع فيه المرور الاول والامام لان ستره الصف الاول انما هو ستره الامام لا الامام نفسه وقد حال بين الصف الاول وسترته الامام كما يجوز المرويين بقية الصفوف مطلقا والحق ان الخلاف حقيقي والمعتد قول مالك كما قال شيخنا قال في المجمع والميت في المنازة كاف ولا ينظر للقول بخاسته ولانه ليس ارتفاع ذراع للخلاف في ذلك كما للشيخ عجم (قوله ان خشيا مرويين يديهما) أى ولو يجزى وان غير عاقل ككرة (قوله ولوشك) أى هذا اذا جزم او ظن المرويين يديه بل ولوشك في ذلك لان توهمه (قوله لان لم يخش) أى فلا يطلب بها وذلك كما لو كان يصلي بحذاء لا يربها احد او يمكن حال المرويين اسفله وما ذكره المصنف من التفصيل هو المشهور وقال مالك في المدونة ويصلي في موضع يامن فيه من مرويين يديه الى غير سترته ابن ناجي ما ذكره هو المشهور وقال مالك في العتبية يؤمر بها مطلقا واختاره اللخمي وبه قال ابن حبيب وهو مقابل المشهور انظر (قوله واشار لصفقتها) أى التي لا تجزى بدونها وكذا يقال في قدرها (قوله لا كسوما) ادخلت الكاف المحل (قوله في غلظ رمح) أى ان اقل ما تكون ان تكون في غلظ رمح فاولى ما كانت اغلظ منه واما لو كانت ادنى من غلظ الرمح فلا يحصل بها المطلوب (قوله وطول ذراع) أى من المرفق لا آخر الاصبع الوسطى والمراد انه لا بد فيها ان تكون طول ذراع فاكثري الارتفاع بين يديه كافي بن (قوله لا دابة) أى فلا تحصل السنة او المندوب بالاستتار بها (قوله وثبت برمه) أى والا فلا تحصل السنة بالاستتار بها لعدم ثباتها (قوله جعله يميننا وشمالا) أى ويكره ان يجعله مقابلا لوجهه (قوله ولا خط هذا وما بعده في كلام الشارح محترزة قوله في غلظ رمح وطول ذراع (قوله كاتم) أى فهو يشغل باعتبار ما يعرض له من خروج شيء منه يشوش على المصلي او كشف عورته (قوله ولا بكافر) أى واما بغيره فيجوز حيث كان غير مواجه له (قوله وفي المحرم) أى وفي الاستتار بظهر المحرم قولان والراجح منهما المجاوز وعدم الكراهة والحاصل ان الاستتار بالثخص المواجه له مكروه مطلقا واما الاستتار بظهره فان كان امرأة أجنبية او كافرا او ما يؤنف الكراهة وان كان رجلا غير كافر جاز من غير كراهة وان كانت امرأة محرما فقولان والراجح المجاوز (قوله

ثم الاربع الخ) اعلم انه اختلف في حريم المصلى الذي يمنع المرور فيه قال ابن هلال كان ابن عرفة يقول هو مالا يشوش عليه المرور فيه ويحده بنحو عشرين ذراعاً وبأخذ ذلك من تحديده مالك حريم البئر مالا يضر تلك البئر بخبر بئر أخرى ثم اختلف اهل مالان العربي من ان حريم المصلى مقدار ما يحتاجه لقيامه وركوعه وسجوده وقيل انه قدر رمية الحجر أو لسهم أو المضاربة بالسيف أو قال (قوله وانهم ما بين يديه) أى امامه فيما ياب - حقيقة أى وهو حريمه المتقدم بتدبيره وللصلى دفع ذلك المسار بين يديه دفعاً خفيفاً لا يشغل فان كثرة اطل صلاته ولودفعه فأنف له شيئاً كما لو خرق ثوبه أو سقط منه مال ضمن على المعتمد ولودفعه دفعاً ما دون فاعيه كما قاله ابن عرفة ولودفعه فأت كانت ديبته على عاقلة دافعه على المعتمد لانه لما كان مأذوناً فيه في الجملة صار كالحطاف لئلا يمتدح فيه وكانت الذببة على العاقلة وقيل يكون هدراً وقيل اليد في مال الدافع انظر ح (قوله وكذا تناول آخر شيئاً) أى وكذا يا تأم تناول آخر شيئاً بين يدي المصلى وقوله اربككم آخر أى بأن يكلم من على احد جانبي المصلى شخصاً يجانبه الآخر (قوله ان كان المسار له مندوحة) حاصله ان المصلى اذا كان في غير المسجد الحرام فان كان لما بين يديه مندوحة حرم عليه المرور صلى المصلى لسيرة اهل لان لم يكن له مندوحة فلا يحرم المرور صلى المصلى لسيرة اهل اذا كان في المسجد الحرام حرم المرور ان كان له مندوحة وصل لسيرة والا حاز المرور هذا اذا كان المسار غير طائف واماً هو ولا يحرم عليه مكان للمصلى لسيرة اهل لانهم ان كان له سيرة كره (قوله الاطافا بالمسجد الحرام) أى فانه لا يحرم عليه المرور بين يدي المصلى ولو صلى لسيرة وكذا يقال فيمن بعده وهو المصلى يراى سيرة او فرجة والمضطر للمرور لا يكرع عاف فلا تأم عليهم ما في المرور في كل مسجد ولو كان للمصلى الذى حصل المرور بين يديه سيرة (قوله وانهم مصل تعرض) استدل بكاه بعضهم بأن المرور ليس من فعل المصلى والمصلى لم يترك واجباً فكيف يكون آثماً بفعل غيره واجب بان المرور ان كان فعل غيره لكنه يجب عليه سطر بريق الاثم قائم لعدم سدها (قوله فقد تأمنا) وذلك اذا تعرض المصلى للسيرة وكان للمسار مندوحة (قوله وقد لا تأمنا) كالمصلى لسيرة ولم تكن للمسار مندوحة في ترك المرور (قوله وقد تأمنا) أحدهما أى فاذا تعرض المصلى ولا مندوحة للمسار اثم المصلى دون المسار واذا صلى لسيرة وكان للمسار مندوحة اثم المار دون المصلى (قوله وانما مقتدر الخ) جعله سنة هو المشهور وقيل بوجوبه كما يقول الحنفية (قوله في صلاة جهرية) أى ولو اسر الامام فيها القراءة عمداً أو سهواً (قوله ولو سكك امامه) اشار به الى قول سنده المعروف انه اذا سكك امامه لا يقرأ ورد المصنف بلو على رواية ابن نافع عن مالك من ان المأموم يقرأ اذا سكك امامه والفرض ان الصلاة جهرية (قوله اولي سمعه لغرض) أى كبعد أو اسر الامام في الجهرية (قوله فتكره قرأه الخ) أى ما لم يقصد بها الخروج من خلاف الشافعي والافلا كراهة (قوله لسكان افسد) أى لان ظاهره انه متى اسر الامام ندب المأموم معه القراءة ولو كانت جهرية وخالف الامام وأسر فيها وليس كذلك كالم (قوله أى ان كانت الصلاة سرية فظاهره ولو جهر الامام فيها عمداً أو سهواً وهو كذلك (قوله ظهورهما للسماء الخ) أى مبسوطان ظهورهما للسماء وطونهما على مسعة الارض أى الخائف وهذه الصفة هي التي ذكرها سحنون ورجعها شيخ كما قال شيخنا وقال عياض يجعل يديه مبسوطتين بطونهما للسماء وظهورهما للارض كما راغب وقال الشيخ احمد زروق الظاهر انه يجعل يديه على صفة النابذيان يجعل يديه قائمتين اصابعه حذوا ذنبه وكفاه وخدمته كيه وصرح المازري بتشهير ذلك كافي المواق ورجحه الاثافي أيضاً (قوله لامع ركوعه ولارفه) أى ولا مع رفعة منم وهذا هو أشهر الروايات عن مالك كافي المواق

عن الأكل وهي التي علمها عمل أكثر الأصحاب وفي التوضيح الظاهر أنه مرفوع عنه عند الإحرام والركوع والرفع منه والقيام من اثنتين لورود الأحاديث الصحيحة بذلك اهـ (قوله لاقبله) أي ولا بعده أيضا وكره رفعهما قبل التكبير أو بعده (قوله أي دونها فيه) أي دون الصبح في التطويل وح فيقرأ في الصبح من أطول طوال المفصل وفي الظاهر من اقتصر طول المفصل (قوله وأوله) أي وأول المفصل على المعتمد (قوله وهذا) أي استحباب تطويل القراءة فيما ذكره قوله في غير الإمام الأولى في حق من يصلي وحده (قوله فينبغي له التقصير) أي لقوله عليه الصلاة والسلام إذا لم أحدكم فليخفف فان في الناس الكبير والمرضى وهذا الحاجة وانظر إذا طال الإمام القراءة حتى خرج عن العادة وخشي المأموم تلف بعض ماله ان اتمعه أو فوت ما يلحقه منه ضرر شديد هل يسوغ له الخروج عنه وبتم لنفسه ام لا قال المازري يجوز له ذلك وحكي عياض في ذلك قولين عن ابن العربي انظر بن (قوله وطلبوا منه التطويل) أي وعلم أطاقتهم له وعلم اوطن انه لا عذر لواحد منهم فهدم قيودا ربعة في استحباب التطويل للإمام (قوله وتقصيرها بغير وعصر) أي وهما سيان في التقصير وقيل المغرب أقصر وعكس بعضهم كذا في المجمع (قوله من قصاره) أي المفصل وقوله وأوله أي أول قصار المفصل وقوله من وسطه أي المفصل وقوله وأوله أي وسط المفصل (قوله وتقصير قارعة ركة ثانية المجمع) على هذا الوقر في الثانية أقل مما قرأ في الأولى الا انه رتل فيه حتى طال قيام الثانية عن قيام الأولى في الزمان كان آتيا بالمندوب وقيل ان المندوب تقصير الركة الثانية عن الأولى في الزمان وان قرأ فيها أكثر مما قرأ في الأولى واستظهر بعضهم هذا القول ويدل له ما يأتي في الكسوف ان شاء الله تعالى (قوله وتسكروا إلى الغلة في التقصير) أي في تقصير قراءة الثانية عن قراءة الأولى على ما قال الشارح او تقصير زمن الثانية عن زمن الأولى على ما قال غيره (قوله فالأقلية) أي المطلوبة (قوله فيما يظهر) أي لانه مكروه (قوله يعني غير جلوس السلام) أي ومن الغير جلوس سجود السهو (قوله فافذ مخاطب بسنة ومندوب) أي والإمام مخاطب بسنة فقط والمأموم مخاطب بمندوب فقط (قوله كدعائه) أي كإيتدب الدعاء فيه أي السجود فالركوع لا يدعى فيه وأما السجود فيجمع فيه بين التسليم والدعاء بما شاء (قوله لان لم يسمعه وان سمع ما قبله) أي فلا يندب له التأمين ح بل يكره (قوله ولا يتعزى على الاظهر) أي لانه لو تعزى لرسمه اوقعه في غير موضعه ولو بما صادف آية عذاب كذا في التوضيح ويبحث فيه بأن القرآن لم يقع فيه الدعاء بالعذاب الاعلى مستحقة وحيدة فلا ضرر في مصادفته بالتأمين (قوله وقيل يتعزى) أي اذا لم يسمع ولا الضالين وسمع ما قبلها فانه يتعزى وهو قول ابن عبدوس (قوله راجع لفهوم) أي لا لئطوق اذ لا خلاف فيه (قوله وندب اسرارهم به) أي لانه دعاء والمطلوب فيه الاسرار (قوله وندب تنوت) ما ذكره المصنف من كونه مستحبا هو المشهور وقال سحنون انه سنة وقال يحيى بن عمر انه غير مشروع وقال ابن زياد من تركه فسدت صلاته وهو يدل على وجوبه عنده انظر (قوله أي دعاء اشار به هذا الى ان المراد بالقنوت هنا الدعاء لانه يطلق في اللغة على أمور منها الطاعة والعبادة كما في ان ابراهيم كان أمة فأتته الله خنيقا ومنها السكوت كفي وقوم الله قانتين أي ساكتين في الصلاة لمحدث زيد بن ارقم كما تكلم في الصلاة حتى نزلت فأمر نأبا السكوت ونهيناعن الكلام ومنها القيام في الصلاة ومنه قوله عليه الصلاة والسلام أفضل الصلاة طول القنوت أي القيام ومنها الدعاء يقال قنت له وعليه أي دعا له وعليه (قوله لا فادان كل واحد مندوب استعلا لا أي كما هو الواقع وأما قول عبق وخش ما كان المرفقة ذاتية للقنوت لم يعطه بالواو وغير صحيح كما في بن وانما

نذب الاسرار به لانه دعا وهو يندب الاسرار به حذر ان الزباه **(قوله)** يصح فقط اى لا يوتر ولا
 يفعل في سائر الصلوات عند الحاجة اليه كغلاء او بياض خلا فالمر ذهب لذلك لكن لو وقع لا تبطل الصلاة
 به كما قال سند والظاهر ان حكم القنوت في غير الصبح الكراهة وانما ترك المصنف العطف في قوله
 بصبح لان الصبح تعيين لان كان الذى يشرع فيه لما علمت من كراهته في غيره ولو عطف لا يقتضى انه
 اذا اتى به في غير الصبح فعل مندوب وهو اصل القنوت وفاته مندوب مع ان فعله في غيره مكروه تامل
(قوله) وندب قبل الركوع اى لما فيه من الرقي بالمسجوق ولو نسي القنوت ولم يتذكر الا بعد
 الانتهاء لم يرجع له وفنت بعد رفعه من الركوع فلورجع له بعد الانتهاء به لم صلاته ولا يقال بعدم
 الاطلاق قياسا على الرجوع للجلوس بعد استقلاله قائما لان الجلوس اشد من القنوت الا ترى انه لو ترك
 السجود للجلوس لبطلت صلاته بخلاف القنوت وايضا الرجوع للقنوت قدرجع من فرض منق على
 فرضيته وهو الركوع لغير فرض بخلاف الرجوع للجلوس فانه رجوع من فرض مختلف في فرضيته وهو
 القيام للفتحة لغير فرض **(قوله)** اللهم اننا نستعينك الخ اى ونستغفرك ونؤمن بك ونوكل عليك
 ونخضع لك ونخلع ونترك من يكفرك اللهم اياك نعبد ولك نضلى ونسجد واليك نسبح ونخضع ونرجو رحمتك
 ونخاف عذابك الجدان عذابك بالكافرين ملحق ولم يثبت في روايه الامام وثنتي عليك الخير شركك
 ولا تكفرك وانما ثبت في روايه غيره كما قرره شيخنا العدوى ونخضع بالنون مضارع خضع بالكسر ذل ونخضع
 ونخلع اى نزيل ربة الكفرة من اعناقنا ونترك من يكفرك اى لا نخضع دينه ولا نعترض بحجواز نكاح
 الكائيه ومعامله الكفار ونخضع ونخدم وملحق بالكسر ومعناه لاحق وبالفتح بمعنى ان الله يلحقه
 بالكافرين وهما روايتان **(قوله)** اللهم اهدنا فمين هديت الخ اى وعافنا فمين عافيت وتوالت فمين
 توليت وتوالت واصرف عنا شر ما قضيت فانك تقضى ولا يقضى عليك وانه لا يعزم من عاديته ولا يذل من
 واليت تباركت ربنا وتعالى ليت فلان الحمد على ما اعطيت نستغفرك ونسبح اليك **(قوله)** في وقت
 الشروع اى بحيث يتبدى التكبير في كل ركن عند الشروع في اوله ولا يختمه الا مع آخره ويجوز قصره
 على اوله وآخره الا انه خلاف الاولى وكذا سمع الله من حمده **(قوله)** وكذا سمع الله اى كذا يندب
 ان يكون تسميعه في وقت شروعه في الركن ليعمر به **(قوله)** ولا يستقله قائما اى فيستحب تأخير
 عند استقلاله قائما للعل ولانه كفتحة صلاة وجل قيام الثلاثيه على الرباعيه فلو كبر قبل استقلاله ففي
 اعادته بعده قولان ولو كان الامام شافعي ايكبر حال القيام فالظاهر صبر المأموم المسالكى بتكبيره حتى
 يستقل بعده قائما **(قوله)** واجبا كان اى كبرين السجدين والسلام وقوله او سنة اى كالجلوس
 للشهدين **(قوله)** بافضا اى حاله كونه مصورا بافضا اى بوضع الرجل اليسرى على الارض
 ويصح جعل الباء لصاحبه اى حاله كون الجلوس مقارنا لهذه الهيئة فان لم يكن مقارنا لها حصلت
 السنة وفات المستحب **(قوله)** ورك الرجل اليسرى ويلزم من افضاء رك اليسرى بالارض افضاء
 ساقها للارض فترك النص على افضاء الساق لذلك فاندفع ما يقال لاحاجة لتقدير ورك لان الافضا
 للارض به وبالساق **(قوله)** واليتبه الاولى واليتبه بالافراد لان الامة اليمنى مرفوعة عن الارض
 الا ان يقال ان في الكلام حذف مضاف اى واحدى اليقه **(قوله)** ونصب الرجل اليمنى الاولى
 ووضع ساق الرجل اليمنى عليها وقوله اى على اليسرى الاولى على قدمها **(قوله)** وباطن ابهامها
 اى والاحمال ان باطن ابهامها للارض **(قوله)** مفرجا نخذه حال اى يقصر رجله معا كائنتين من
 الجانب الايمن حاله كونه مفرجا نخذه **(قوله)** كما في بعض النسخ هذه النسخة ذكرها ابن غازي
 وكانها اصلاح اه بن **(قوله)** فهو من تمام صفة الجلوس اى لان وضع اليدين على آخر

الفخذين في الجلوس مستحب كأنقله ح عن ابن بشير (قوله) أوقر بهما ظاهر المصنف كالرسالة
 تساوى المحالين ونص الرسالة تجعل يديك حذوا ذنبك أودون ذلك لكن الذي في شب وكبير خشن
 ان والمحكمة الخلاف وانه اشارة لقول آخر ولم يعلم من كلامهما مقدار القرب الذي يقوم مقام المحاذاة
 في الذنب فانه يحتمل ان يصح كون بحيث تكون اطراف اصابعه محاذية للاذنين ويحتمل ان تكون
 اطراف الاصابع انزل منهما (قوله) ومجاورة رجل الخ اعلم ان للسجود سبع مندوبات ذكر المصنف
 منها اثنين وهما ماعدة البطن عن الفخذين وماعدة المرفقين عن الركبتين وبقي مجاورة ذراعيه عن
 فخذه ومجاورة رجليه عن كعبيه وتفرقة بين ركبتيه ورفع ذراعيه عن الارض وتجنبه بهما تجنباً
 وسطاً وقد ذكر الشارح بعض ذلك وترك بعضه (قوله) مجافياً أى مبادعاً لهما أى المرفقين (قوله)
 في فرض) أى سوا طول فيه أم لا (قوله) يندب كونها منضمة) أى بحيث تلتصق بطنها بفخذيهما
 ومرفقيهما بركبتيهما (قوله) لكل مصل) أى سواء كان اماماً او فذاً او مأموماً كان يصلى فرضاً
 او نفلاً الا المسافر فلا يندب له استعمال الرداء كما ذكر شيخنا في حاشية خمس (قوله) على عاتقيه
 ظاهره ان العاتقين غير الكتفين وانه لا يضع الرداء على الكتفين وليس كذلك فالاولى ان يقول
 وهو ما يليقه على عاتقيه أى كفيه دون ان يغطى به رأسه فان غطاها به ورد طرفة على احد كفيه
 صار قناعاً وهو مكروه للرجل لانه من سنة النساء الا من ضرورة حوا ويرد وما لم يكن من قوم شاربهم ذلك
 والالم يكره كما تقدم في الانتقاب كذا في بن (قوله) وتأكداً) أى يندب استعمال الرداء (قوله)
 اى ارسال يديه لمجنيبه) اى من حين يكبر تكبيرة الاحرام (قوله) وكراهة القبض) اى على كوع
 اليمنى باليسرى وكذا عكسه ووضعهما فوق السرة (قوله) وهل يجوز القبض في النفل طول اولاً)
 اى وهو المتمد لجواز الاعتماد في النفل من غير ضرورة (قوله) تأويلان الاول ظاهر المدونة عند
 غير ابن رشد والثانى لابن رشد (قوله) باى صفة كانت علم منه ان القبض في الفرض مكروه باى
 صفة كانت وان الذى فيه الخلاف في القبض النفل اذا لم يطول بصفة خاصة واماعلى غيرها فالجواز
 مطلقاً وليس فيه الخلاف المتقدم (قوله) للاعتقاد) أى اذا فعله بقصد الاعتقاد وهذا التأويل
 لعبدا الوهاب (قوله) بل استئنا) أى اتباعاً للنبى في فعله ذلك (قوله) او خيفة اعتداده وجوبه
 هذا التأويل للباحي وابن رشد وهو يقتضى كراهة القبض في الفرض والنفل وبضعفه تفرقة الامام
 في المدونة بين الفرض والنفل (قوله) واستبعدة) لادائه لكراهة كل المندوبات لان خيفة
 اعتداده الوجوب ممكن في جميع المندوبات وبالمجمل فهذا التأويل ضعيف من وجهين كما علمت (قوله)
 او خيفة اظهار خشوع هذا التأويل لعباض وهو يقتضى كراهة القبض في الفرض والنفل وبضعفه
 ان ما لا يفرق في المدونة بين الفرض والنفل فذكر ان القبض في النفل جائز وانه يكره في الفرض
 (قوله) اثنان في الاولى) أى في المسئلة الاولى (قوله) وندب تقديم يديه الخ) لماسق أى داود
 والنسائى من قوله عليه الصلاة والسلام لا يركن أحدكم كما يركب البعير ولكن يضع يديه ثم ركبتيه
 ومعناه ان المصلى لا يقدم ركبتيه عند انحطاطه للسجود كما يقدمهما البعير عند بر وكه ولا يؤخرهما
 في القيام كما يؤخرهما البعير في قيامه والمراد ركبتا البعير اللتان في يديه لانه يقدمهما في بروكه
 ويؤخرهما عند القيام عكس المصلى (قوله) وندب عقده) أى يندب للمصلى عقد يمينه فالضميران
 للمصلى (قوله) واشمل) أى لان تشهد مفرد مضاف يع الواحد والاثنين وما زاد عليهما (قوله)
 الثلاث من اصابعها بدل من يمينه بدل بعض من كل (قوله) واطرافهما على الجملة جملة حالبة
 (قوله) على الوسطى) أى حالة تكون الابهام موضوعاً على الوسطى (قوله) صورة العشرين

الحاصل أن مد السبابة والابهام صورة العشرين وأما قبض الثلاثة الآخر في كلام المصنف بالنسبة
له أجل لأنه يحتمل أن يقبض الثلاثة صفة تسعة وهو جعلها على الجملة التي تحت الابهام فتصير
الهيئة هيئة التسعة والعشرين ويحتمل جعل الثلاثة في وسط الكف وهو صفة ثلاثة فتكون الهيئة
هيئة ثلاث وعشرين واختار الأول شارحنا وأما احتمال جعلها في وسط الكف مع وضع الابهام على
أغلة الوسطى وهي صفة ثلاثة وخمسين فهذا لا يصدق عليه قول المصنف ماد السبابة والابهام لأن
الابهام حينئذ غير محدود بل هو منح على أغلة الأوسط إلا أن يراد بالمد ما قبل العقد (قوله عينا
وشمالا) أي لا على ولا أسفل أي ل فوق وتحت كما قال بعضهم (قوله في جميع التشهد) أي
من أوله وهو التحيات لله لاخره وهو عبيده ورسوله وظاهره أنه لا يحركها بعد التشهد في حالة الدعا
والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لكن الموافق لما ذكره في غلة تحريكها وهو أنه يذكره أحوال
الصلاة فلا يوقعه الشيطان في سهوانه يحركها دائما على السلام وانما كان تحريكها يذكره أحوال الصلاة
لأن عروقه متصلة بنباط القلب فإذا تحركت انزعج فيتنبه بذلك (قوله عند النطق بالكف
والميم) أي من عليكم (قوله وما قبلهما) أي الكاف والميم (قوله على المعتمد) أي لأنه ظاهر
المدونة وقال الساجي وعبد الحق وهو قوله ما قاله بعضهم أن المأموم يتيان كالإمام (قوله يعني
تشهد السلام) أي سواء كان أولا أو ثانيا أو ثالثا أو رابعا ويحل الدعاء بعد التشهد في السبابة في قول
المصنف بتشهدان بمعنى بعد (قوله وهل لفظ التشهد الخ) ظاهر المصنف أن الخلاف في خصوص
اللفظ الوارد عن عمر وأما أصله بأي لفظ كان فهو سنة قطعا وبذلك شرح شارحنا تبعا للباطني وح
والشيخ سالم وعليه يبنى ما اشتهر من بطلان الصلاة بترك السجود ليس وعنه وشرح بهرام على
أن الخلاف في أصله فقال وهل لفظ التشهد أي بأي صيغة كانت وأما اللفظ الوارد عن عمر فندوب
قطعا وعلى هذا فإن المصنف حرم سبعا بالقول بالسنة ثم حكى هنا الخلاف في أصله وقوامه في حيث قال
هذا هو الواب الموافق للنقل وتعبه من بيان هذا يتوقف على تشهير القول بأن أصل التشهد فضيلة
ولم يوجد ذلك أه وبالمجمل فاصل التشهد سنة قطعا وعلى الراجح كما يفيد من وخصوص اللفظ مندوب
قطعا وعلى الراجح وبهذا يعلم أن ما اشتهر من بطلان الصلاة بترك سجود السهو وعنه ليس متفقا عليه إذ
هو ليس عن نقص ثلاث سنن قطعا تأمل (قوله وهو الذي علمه عمر للناس الخ) أي وهو التحيات لله
الزائيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد
الله الصالحين أشهدان لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهدان محمد عبده ورسوله (قوله ولذا)
أي ولا جريان اللفظ الوارد عن عمر مجرى الخبر المتواتر اختاره الامام واختار أبو حنيفة واجمدا
روى عن ابن مسعود وهو التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي إلى آخر ما روى
عن سيدنا عمر واختار الشافعي ما روى عن ابن عباس وهو التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله
السلام عليك يا أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهدان لا اله الا
الله وأشهدان محمد رسول الله (قوله أي يكره فيما يظهر) أي ولو كان تشهد نقل (قوله وجازت
المراد بالجواز عدم الكراهة فلا يتأني أن ذلك خلاف الأولى كذا قرر شيخنا ولكن ذكر في حاشية خش
أن المراد بالجواز استوى الطرفين في الفاتحة وغيرها (قوله كتموز ظاهره قبل الفاتحة أو بعدها وقيل
السورة جهرا أو سرا وهو ظاهر المدونة أيضا ومقابلها ما في العتية من كراهة التجهر بالتعوذ ومفاد شب
ترجيحه قاله شيخنا (قوله وكراهة بغير فرض) أي للإمام وغيره سرا أو جهرا في الفاتحة أو غيرها من عبد
البر وهذا هو المشهور عند مالك ومحصل مذهبه عند أصحابه وانما كرهت لأنها ليست آية من القرآن

الا في الغل وقيل بأباحتهما وندها وجوبها (قوله الورع البسمة اول الفاتحة) أى ويأتى بها سرا
 ويكره المحرم بها ولا يقال قولهم يكره الا تيان بها يأتى في قولهم يستحب الا تيان بها للخروج من الخلاف
 لانا نقول محل الكراهة اذا أتى بها على وجه انها فرض سواء قصد الخروج من الخلاف أم لا ومحل
 النذب اذا قصد بها الخروج من الخلاف من غير ملاحظة كونها فرضا او نفلا لانه ان قصد الفرضية
 كان أتيا يكره ولو قصد النفل لم تصح عند الشافعي فلا يقال له حيثئذ انه مراعى الخلاف وح فكيره كما
 اذا قصد الفرضية والظاهر الكراهة ايضا اذا لم يقصد شيئا (قوله ولو سبحانك اللهم وبحمدك الخ)
 بما سمع تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك وجوبه للذى فطر السموات والارض حنيقا وما
 انما من المشركين (قوله لانه لم يصحبه عمل) أى وان ورد الحديث به (قوله وبعد فاتحة قبل السورة
 القول بالكراهة كما قال المصنف نقله في التوضيح عن بعضهم (قوله والراجح الجواز) أى وهو ما
 ذكره في شرح الجلاب والطراز قال صح انه الظاهر (قوله بأن يخللها به) أى بالدعاء وقوله لاشتمالها
 على الدعاء له لكراهة الدعاء في اثنا عشر آية وقوله فى اولى أى فى لاشتمالها على الدعاء على من دعا
 اجنبى (قوله وجاز لمأموم) أى جاز الدعاء وم سواء دعا في حال قراءة الامام للفاتحة او السورة
 والجواز مقيد بغير ود ثلاثة كون الدعاء سرا وقليل او هند سماع سببه كما اشار لذلك الشارح كان جواز
 الدعاء بالسمع الخطبة مقيد بهذه القيود الثلاثة (قوله لانه اذا شرع فيه التسبيح أى واما الدعاء فهو
 غيره شروع فيه فيكون مكرها (قوله وجاز بعد رفع منته) أى وجاز الدعاء بعد الرفع من الركوع
 واختلف في الدعاء الموصوف بالجواز الواقع في الرفع من الركوع فقال بعضهم المراد به دعاء مخصوص
 وهو اللهم ربنا ولك الحمد لان الحمد له طالب للزبد منه وقال بعضهم بل مطلق دعاء الاول ما في عجم
 والثاني ما في شارح الجلاب (قوله او بعد تشهد اول) أى وكراهة الدعاء بعد التشهد الاول والمراد ما
 عدى التشهد الذى يعقبه السلام ومن افراد الدعاء الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وح فتكره
 في التشهد الاول (قوله ولا بعد رفع منته) أى من الركوع وهذا مكره مع ما تقدم (قوله
 وحيث جاز له الدعاء) أى وفي أى محل جاز له الدعاء فيه (قوله من جاز شرعا وعادة احترز من
 المتنع شرعا كان يقول اللهم اجعلنى نبيا او المتنع عادة كاللهم اجعلنى سلطانا او ما رقى الهوا ومن المتنع
 عقلا كاللهم اجعلنى اجمع بين الصدين والدعاب ما ذكر ممنوع وان صحت الصلاة كما قرئ شيخنا (قوله
 ان لم يكن لدنيا) أى بل بأمر من امور الآخرة (قوله بل وان كان لطلب دنيا) أى كسعة رزق
 وزوجة حسنة (قوله وسمى من احب ان يدعو له او يلبس كاللهم ارزق فلانا او املكه (قوله
 ولو قال في دعائه) أى وهو في الصلاة (قوله يافلان فعل الله بك كذا) أى يافلان رزقك الله
 او اهلكك الله مثلا (قوله ان غاب فلان مطلقا) أى سواء قصد خطابه ام لا (قوله وكراهة) أى
 لكل مصل ولو امرأة (قوله على ثوب) أى لان الثياب مظنة الرفاهية فان شغقت انغفاؤه من
 الثوب لكونها ممتنة خشنة لم تنتف الكراهة لان التعليق بالمظنة خلافا لابن بشير انظر (قوله
 لم يعد لفرش مسجد) أى ولم يكن هناك ضرورة داعية للسجود عليه كحراب ود خشونة الارض والا فلا
 كراهة كما انه لو كان البساط معدا لفرش المسجد فلا كراهة في السجود عليه سواء كان الفرش به من
 الواقف او من ربيع الوقف او من اجنبى فرش به بذلك لوقفه لذلك الفرش (قوله واما المحصر الناجمة)
 أى كحصر السامار (قوله أى شيئا من الارض) أى سواء كان متصلا بها ام لا فالاول ككرسى
 مثلا يجعله على الارض ويسجد عليه والثاني ككرسى يرفعه بيده الى جهته ويسجد عليه بالرفع
 واذا فعل ذلك لم يعد وهذا اذا اومأ له بوجهته بان انحط له بها كما هو الواجب في الاعيان فان رفع وجهته

من غير انخفاض بها الميزة كافي المجموعة عن اشبه وحمل الأجزاء إذا أوماله بجهته إذا نوى حين إيمائه
الارض وأما ان كان بنية الإشارة الى ما رفع له دون الارض لم يميز كما نقله الموافق عن الخمي (قوله)
وأما التقادير على السجود على الارض) أي إذا رفع شيئاً عن الارض بين يديه وسجد عليه فلا يجزيه
وهو الذي تقدمه المدونة خلافاً لقول غير واحد انه مكروه قال شيخنا وحمل الخلاف إذا كان ارتفاعه
عن الارض كثيراً كما هو الموضوع وأما إذا كان قليلاً لا كسبعة ومفتاح ومحفظة فلا خلاف في صحة
السجود عليه وإن كان خلاف الأولى كما هو المحاصل أن السجود على شيء مرتفع على الارض ارتفاعاً كثيراً
متصل بها ككرسي مبطل على المعتد والسجود على أرض مرتفعة مكروه فقط وأما السجود على غير
المتصل بالارض كسرير معلق فلا خلاف في عدم صحته كما مر أي والحال انه غير واقف في ذلك السرير
والاصح كالصلاة في الخجل (قوله وسجود على كور عمامته) أي لغير حوازيه والأول كراهة (قوله)
بجميع طاقاتها) أي طيفاتها الجمعية المشدودة على الجهة وحاصله أن كور العمامة عبارة عن مجموع
اللفات المحتوي كل لفه منها على طبقات والمراد بالطبقات في كلام الشارح اللفات والتعصيمات
(قوله إن كان أي السكور المشدودة على الجهة وقوله قدر الطائفتين أي التعصيمتين) (قوله فإن كان
أكثر من الطائفتين) أي والحال انه لا يمنع من لهوق الجهة بالارض (قوله إلا انها منعت الخ)
وذلك كالأول كان بين الطاقات التي على الجهة يمنع من استقرارها بالارض (قوله وأغیره من ملبوسه)
أي كطرف رداءه (قوله ونقل حصبا الخ) أي ونقل حصبا من مكان ظل أو مكان شمس حالة
كون ذلك النقل في المسجد لأجل السجود عليها حيث كان ذلك النقل مؤدياً لتخفيف المسجد وأولى في
الكراهة النقل المؤدي للتخفيف إذا كان لغير سجود (قوله فلا يكره) أي النقل في غير المسجد كما
انه لا يكره فيه إذا كان لا يؤدي لتخفيفه والحاصل أن نقل الحصا والتراب إن أدى للتخفيف يكره في
المسجد كان النقل للسجود عليه أم لا ولا يكره في غيره وإن لم يؤد لتخفيفه فلا كراهة فيه مطلقاً كان
في المسجد أو في غيره كان النقل للسجود أو لغيره فلا حوال ثمانية الكراهة في حالتين منها (قوله)
نهيت أن أقرأ القرآن كما هو الساجداً) أي لأنها حالتان في الظاهر والمطلوب من القارئ
التلبس بحال الرفعة والعظمة ظاهراً تعظيماً للقرآن لا يقال إن قراءة القرآن عبادة فهي انما يناسبها
الذل والانكسار لا نأقول المراد بالذل والانكسار المناسبات للعبادة التقابلية وهذا لا ينافي طلب التلبس
بحالة الرفعة ظاهراً تأمل (قوله فتمن) أي تحقيق أن يستجاب لكم وإن تأخر حصول المدعوى به
عن وقت الدعاء (قوله وكره دعاء خاص) أي كره للمصلي دعاء خاص يدعو به فيها في السجود وغيره من
المواضع التي تقدم جواز الدعاء فيها ولا يدعو به غيره وكذا يكره لغير المصلي الدعاء بالدعاء الخاص والشارح
حمل كلام المصنف على خصوص المصلي وحمل الكراهة ما لم يكر الدعاء الخاص معناه عاماً والأفلا
كراهة كتكوله اللهم ارزقني سعادة الدارين واكفني همهما (قوله لا يدعو به غيره هذا تفسير للمراد من
الدعاء الخاص) (قوله لتحديد فيه) أي في الدعاء للمولى واسع الفضل والكرام فلازمة الدعاء بشئ
مخصوص بهم قصر كرمه على إعطاء ذلك (قوله وفي عدد التسيحات) أي في الزكوع وهو عطف
على ضمير فيه (قوله أودعاً بصلاة بجملة) أي وأما الدعاء بها في غير الصلاة فهو جائز كما يجوز الدعاء بها في
الصلاة لأعاجز العربية ولكما يكره الدعاء بها في الصلاة للقادر على العربية يكره الحلف بها والأحرام
بالجوب يكره أيضاً التكلم بها قيل إذا كان في المسجد خاصة لانها من اللغو الذي تنزه عنه المساجد وقيل
أن الكراهة مقيدة بما إذا تكلم بها بحضرة من لا يفهمها سواء كانت في المسجد وغيره لانه من تناسخ
انئين دون ثالث (قوله ولجميع جسده الخ) أي هذا إذا كان الالتفات ببعض الجسد بل

ولو كان بجميعه لكن يخص ما قبل المبالغة بالتصغير بالمحمدية وشمالا في الجلاب انه لا بأس به وكذا
ظاهر الطراز فيحمل ما قبل المبالغة على ما عدى الالتفات بالمحمد الا ان ح قال الظاهر ان ذلك
أى عدم كراهة التصغير بالمحمد انما هو للضرورة والافهوه من الالتفات واذا كان من الالتفات فهو
بالمحمد اخف من الى لعنى وفي المتن اخف من الى الصدر والصدر اخف من الى البدن كله (قوله
في الصلاة فقط) أى سواء كانت في المسجد او في غيره ومفهوم الظرف ان التشريك في غير الصلاة
لا كراهة فيه ولو في المسجد الا انه خلاف الاولى لان فيه تقاؤلا بتشريك الامر وصعوبته على الانسان
(قوله وفرقتها فيها) أى ولو بغير مسجد (قوله على الارجح) أى وما في ح مما يفيد ان مالكا
وابن القاسم اتفقا على كراهة فرقة الاصابع في المسجد ولو في غير الصلاة فلا يقول عليه كما يفيد
عج لان هذا رواية العتبية وظاهر المدونة جواز فرقتها بالمسجد بغير صلاة (قوله في جلوسه كله)
أى الشامل لجلوس التمسك والجلوس بين السجدين للصلاة كمن صلى جالسا (قوله بأن يرجع
على صدور قدميه) أى بأن يرجع من السجود للجلوس على صدور قدميه ولاقول بأن يجلس على
صدور قدميه كان اوضح والمراد بصدورهما اطرافهما من جهة الاصابع أى بأن يجعل اصابعه على
الارض ناصبا لقدميه ويجعل اليدين على عقبه وينبغي ان يكون مثل الجلوس على صدور القدمين
في كونه اقاما مكروها جلوسه على القدمين وظهورهما للارض وكذلك جلوسه بينهما والبقاء على
الارض وظهورهما للارض أيضا وكذلك جلوسه بينهما والبقاء على الارض ورجلاه قائمتان على
اصابعهما فالاقام المذكورة اربع حالات (قوله فمنوع) أى حرام والظاهر انه لا تبطل به الصلاة
كما قال شيخنا (قوله وكراهة) أى في الصلاة (قوله في خصه) هو موضع الخزام من جنبه
قوله في القيام أى في حال قيامه للصلاة وانما كره ذلك لان هذه الهيئة تنافي هيئة الصلاة (قوله
وتغميض بصره) اراد بصره عينه اذ الصراخ للقوة المدركة للالوان القاسمة بالعينين اللتين يتصفان
بالتمهيز فاطلق اسم الحال على المحل مجازا (قوله لئلا يتوهما) أى مطلوب فيها (قوله لئلا يتوهما
هو ان كان جاهلا او غيبرا ان كان عالما ان التغميض امر مطلوب في الصلاة ويحمل كراهة التغميض
ما لم يخف النظر المحرم او يكون فتح بصره يشوشه والا فلا يكره التغميض حينئذ (قوله ورفع
رجلا) أى لما فيه من قلة الادب مع الله لانه واقف بحضرتة (قوله واقرانه) ما علم ان الاقران
والذي نص المتقدمون على كراهته فدفع الخلاف بين المتأخرين في حقيقة فقيل هو ضم القدمين
معاً كالمقيد سواء اعتمد عليهما مادام الروح بهما بأن صار يعتمد على هذه نارة وهذه اخرى واعتمد
عليهما معاً لا دائما وعلى هذا مشى الشارح وقيل ان يجعل حفظهما من القيام سواء دائما سواء فرق
بينهما ووضعهما لكن الكراهة على هذه الطريقة مفيدة بما اذا اعتقد ان الاقران بهذا المعنى امر
مطلوب في الصلاة والا فلا كراهة وانما كره الاقران لئلا يشتغل به عن الصلاة تعلم من هذا ان تقرير
القدمين لا كراهة فيه على الطريقة الاولى سواء جعل حفظهما من القيام سواء او لا ما لم يتفاحش
التفريق والا كره وضعهما مكروه اعتمد عليهما معاً مادام لا وما على الطريقة الثانية فالكره
اذا اعتمد عليهما معاً دائما ضمهما والا بشرط اعتقاده انه امر مطلوب فيه ما فان لم يعتقد ذلك ولم يعتمد
عليهما دائما بان روح بهما واعتمد عليهما لا دائما فرق بينهما ووضعهما فلا كراهة (قوله اعاد
ابدا) أى وكان التفكير حراما وانما لم ينص على النية مع انها حاصلية معه قطعاً لان تذكره كذلك بمنزلة
الافعال الكثيرة قياسا للافعال الباطنة على الافعال الظاهرة وهذا التعليل يقتضى عموم الحكم
وهو بالطلان للامام والغدو للمأموم (قوله وان شك) أى في عدد ما صلى وقوله بنى على اليقين

أي وهو الأقل ما لم يكن مستنكحاً والابن على الأكثر (قوله فيلأبكره) أي ثم إن لم يشغله
 في الصلاة بأن يضبط عدد ماصلي فالأمر ظاهر وإن شغله عنها فإن شك في عدد ماصلي - بني على الأقل
 ما لم يكن مستنكحاً والابن على الأكثر وإن لم يدر ما صلاه أصلاً ابتداءً من أولها كالتفكير بدنيوى
 وما إذا كان التفكير بما يتعلق بالصلاة كالمرافعة والمحشوع وملاحظة أنه واقف بين يدي الله فإن أداه
 ذلك التفكير إلى عدم معرفة ما صلاه أصلاً بني على الإحرام وإن شك في عدده بني على الأقل إن كان غير
 مستنكح وأصل هذا الكلام للخمى وقال غيره إذا لم يدر ماصلي بني على الإحرام وإن شك في عدد
 ماصلي بني على الأقل إن كان غير مستنكح ولا فرق في ذلك بين كون تفكيره بدنيوى أو آخرى أو بما
 يتعلق بالصلاة وهو الموافق لما يأتي في السهو من أن الشاك يبنى على اليقين فأنهم لم يبق - دونه يكون
 الشك ناشئاً عن تفكيره بدنيوى أو آخرى أو بما يتعلق بالصلاة بل إطلاقة ذلك واستصواب هذا القول
 شيخنا العدوى ونقله بن وسلمه (قوله ما لم يمنعه مانع من إخراج المحروف) أي والأكثر إن كان الحمل
 في الغم حراماً (قوله وجل شيء بكم) أي ولو خبزاً خبز بروت دواب نجس ابتاع على المعتمد من أن النار
 تطهرها تقدم (قوله وكذا كآبة فيها) أي ولو كان المكتوب قرآناً (قوله وتزويق مسجد الخ)
 أشار بهذا إلى أنه لا مفهوم للقبلة بل كما يكره تزويق القبلة بذهب أو غيره يكره أيضاً تزويق المسجد
 سقته وأحيط به بالذهب ونحوه وأما تزويق غيره من الأماكن فإن كان بالذهب يكره وإن كان بغيره
 جائز (قوله لصلى له) أي لجهته أو إلى متوجهها إليه (قوله لم يكره) أي لم يكره الصلاة لجهته
 (قوله وعبت لجهته أو غيرها) أي كخاتمة بيده إلا أن يحوله في أصابعه لضبط عدد الركعات خوفاً
 السهو فذلك جائز لأنه فعل لأصلها وليس من العبت فإن عبت بيده في جهته وهو في الصلاة فخرج
 منها شعر فلا تبطل ولو كان كثيراً ابتاع على المعتمد أن مينة الأذى طاهرة وأما على أنها نجسة فلا تبطل
 إن كان الخارج منها ثلاث شعرات فأقل كمن صلى وفي ثوبه ثلاث قشرات من القمل وهذا كرفاد
 وإن كان الخارج أكثر من ثلاث بطلت لأن جذور الشعر نجسة (قوله كبناء مسجد غير مربع) أي
 فيكره ذلك البناء وكذا تكره الصلاة في مسجد بني بمال حرام ولم تحرم لأن المال يتعلق بالذم (قوله
 لذلك) أي لعدم تسوية الصفوف به (قوله وعدمه) أي وعدم كراهته أي لا نالوتر كالأصلاة
 فيه لأجل كراهته بناءً لذلك وذهبنا لغيره لصانع الوقف * (فصل في يجب بفرض قيام) *
 (قوله ذكر حكم القيام للصلاة) أي وهو الوجوب وقوله وبذلك أي وهو الجلوس (قوله ومراهمها)
 أي كون كل منهما مستقلاً ومستنداً فالقيام له مرتبتان وكذلك بدله وهو الجلوس له مرتبتان (قوله
 أي في صلاة فرض سواء كان عينياً أو كتابياً كصلاة الجنازة على القول بفرضيتها لأعلى القول بسنيتها
 فينبذ القيام فقط وسواء كان الفرض العيني فرضيته أصلية أو عارضة بالنسبة لندبه في القيام
 أما أن نذر الفعل فقط فالظاهر عدم وجوب القيام ثم إن حل الشارح الفرض في كلام المصنف على
 الصلاة المفروضة يجعل الداء للظرفية هو المتبادر لفهمه ويجعل أنها للسببية وإن المراد يجب بسبب
 فرض من أجزاء الصلاة كالكبيرة الإحرام وقراءة الفاتحة والحمد للركوع قيام الخ وهذا الثاني هو
 المرتضى عندنا فالثلاث يخرج من كلامه الوتر وكعنا الفجر مع أن ابن عرفة أقصر على أن القيام
 فيه ما فرض لقوله لا يصلح في الحجر كالفرض اهـ لذكره عن ابن ناجي أن هذا ضعيف
 وإن الأرجح أقامه بعض التونسيين منها وهو جواز الجلوس فيها اختيار القول بأنها بصلبان في سفر
 القصر على الدابة وأورد على الاحتمال الأول الذي مشى عليه الشارح بأنه يؤهم وجوب القيام
 للسورة ويجب بأن المصنف أطلق هنا أنكالاً على ما سبق من التفصيل وأنه مشى على ما أخذ به ابن

عرفه من كلام اللخمي وابن رشد من ان القيام للسورة فرض كالوضوء للنافلة واورد على الاحتمال الثاني
بأنه يقتضى وجوب القيام فى النافلة واجب بأن المراد يجب بسبب فرض من اجزاء الصلاة المفروضة
فخرج النفل بدليل قوله الا فى ولتغفل جلوس ولو فى اثنتائها **(قوله)** الامشقة فيه بحث لانه ان اراد
الامشقة التى بنشأ عنها المرض اوزيادته فصحيح الا ان ما بعده يتكرره وان اراد الامشقة المحالية وهى التى
تحصل فى حال الصلاة ولا يتخشى عاقبتها ولا بنشأ عنها ماذ كرفه فيه نظرا لان الذى لا يخاف الامشقة
المحالية لا يصلى الا قائما على المشهور عند اللخمي وغيره وهو ظاهر المدونة وذلك لان الامشقة المحالية
تتروى بزوال زمانها وتتقضى بانقضاء الصلاة وذلك خفيف واجب بحمله على المشقة المحالية فى خصوص
المرض بأن كان مريضاً واذا صلى قائماً لا يحصل له الا مجرد الامشقة وتزول عن قرب فله ان يصلى من
جلوس بناء على قول اشبه وابن مسلمة فقد قال ابن ناجي ما نصه ولقد احسن اشبه لمسا على عن
مريض لو تكلف الصوم والصلاة قائماً لقدر لكتبه بمشقة وتعب فأجاب بأن له ان يفطروا ان يصلى
جالسا ودين الله يسر اهـ والحاصل كما قال عجم ان الذى يصلى الفرض جالسا هو من لا يستطيع
القيام جلة ومن يخاف من القيام المرض اوزيادته كالتيمن وامام من يحصل له به الامشقة الفاحشة فالراجح
انه لا يصلي جالسا ان كان صحيحاً وان كان مريضاً فله ذلك على ما قاله اشبه وابن مسلمة واختاره ابن عبد
السلام وظاهر كلام ابن عرفه انه ليس له ان يصلي جالسا انظر بن **(قوله)** لا يستطيع معه القيام
جل المنصف على هذا بعيد لان هذا عاجز عن القيام بل مراده من يقدر على الاتيان بالقيام لكن
بمشقة تحصل له فى الحال كما تقدم **(قوله)** ضرا اى من اغما او حدوث مرض اوزيادته او تأخر بر
او حصول دوخة **(قوله)** كان يكون عادته الخ اى او اخبر به بذلك موافق له فى المزاج او طبيب
عارف بالطب بأن قال له ان صليت من قيام حصل لك الاغما والدوخة مثلاً خفاف وهو فى الصلاة
او قبلها حصول ذلك بسبب القيام **(قوله)** فيجلس اى على ما قاله ابن عبد الحكم وقال سندي يصلى
من قيام ويغتفر له خروج الرجب لان الركن اولى بالمحافظة عليه من الشرط **(قوله)** محافظة على
شرطها اى على شرط الصلاة مطلقاً فرضاً او نفلاً والمحافظة عليه اولى من المحافظة على الركن
الواجب فى الجملة لان القيام لا يجب الا فى الفرض وبهذا سقط قول سند لم يصلى قائماً ويغتفر له خروج
الرجب ويصير كالسلس ولا يترك الركن لاجله **(قوله)** فاستناد اى فيجب استناد فى قيامه بمحافظة
على صورة الاصل ما يمكن فان لم يقدر على الاستناد حال تلبسه بالصلاة الا بالكلام تكلم ويصير من
الكلام لاصلاحها فلا تبطل به الصلاة ما لم يكثر **(قوله)** ولو حيوانا اى هذا اذا كان جاداً بل
ولو كان حيواناً **(قوله)** لا تجنب وحائض محرم اى فيكره لهما البعدهما عن الصلاة **(قوله)** وان وجد
غيرهما اى من رجال او نساء محارم لا حيض بهن ولا جنابة **(قوله)** وما لا غير محرم اى كالدوخة
والامه والجنابة وكذا الازدحام والابون وقوله فلا يجوز اى ولو كان غير جنب او حائض فان وقع
واستند لغير المحرم فان حصلت اللذة بالفعل بطلت الصلاة والا فلا وقد علمت ان الرجل للرجل كالحرم
فيجوز استناده اليه على ما فى المجمع اى اذا كان غير جنب والا كره **(قوله)** مع وجود غيرهما اى واما اذا
استند لهما العدم وجود غيرهما فلا عادة وجوب ذلك عليه كما مر **(قوله)** اعاد بوقت لا غربة فى اعادة
الصلاة لا رتكاب امر مكروه كالا استناد للحائض والمجنب مع وجود غيرهما الا ترى للصلاة فى معاطن
الابل فانه مكروه وتعاد الصلاة لاجله فى الوقت فاندفع قول بعضهم ان الكراهة لا تقتضى الاعادة
أصلاً فاعل هناك قول بالحرمة **(قوله)** ضرورى اعلم ان الاعادة هنا كالا عادة للنجاسة فتعاد
الظهران للصغار والاعشان لمطلع الفجر والصبح لمطلع الشمس اذا علمت ذلك فقول الشارح

بوقت ضروري هذا ظاهرا بالنسبة لغير العصر واما هي فانما تعاد في الاختبار فان اختيارها يتجدد
 للاصفرار وهي لا تعاد بعد الاصفرار تأمل **(قوله مندوب فعلا)** أي كما ذكره ابن ناجي وزروق
 وقوله خلافا لما يوهمه كلامه أي من وجوب الترتيب بينهما هذا الذي في ح مانصه ما ذكره
 المصنف من وجوب الترتيب بين الاستئذان قائما والمجلوس مستقلا وما ذكره ابن شاس وابن المحجب
 وذكر ابن ناجي في شرح الرسالة والشيخ زروق ان ابن رشد ذكر في جماع اشبه ان ذلك على جهة
 الاستحباب فانظر اه وهذا ليس فيه ترجيح على ابن ناجي اختار خلاف ما لا ينشأ
 وقال انه ظاهر المدونة عندى وايضا ما لا ينشأ عن القياس من المأزى مقتصر
 عليه وهو الذي في التوضيح وابن عبد السلام والقليشاني وغيرهم وهم هذا تعلم ان ما ذكره
 الشارح تبعه العيني انه المعتد ليس هو المعتد انظر بن **(قوله وكذا ينفذ)** أي بين القيام
 مستندا وبين الاضطجاع **(قوله والحاصل الخ)** حاصله ان القيام مستقلا لا تقديمه على كل حال
 ما بعده واجب وكذلك الجلوس مستقلا لا تقديمه على كل ما بعده واجب وتقديم الظاهر على
 البطن واجب كتقديم الجلوس استنادا على الاضطجاع وما عندى ذلك فهو مندوب كمراتب
 الاضطجاع والقيام مستندا على الجلوس مستقلا **(قوله والمرتبة الاخيرة)** أي وهي الاضطجاع
(قوله تحتها ثلاث صور) أي لان الاضطجاع على ايمن ثم ايسر ثم ظهر **(قوله مستحبة)** أي
 الترتيب بينهما مستحب أي واما الترتيب بين كل منهما وبين الجلوس مستندا فهو واجب **(قوله)**
 وتربع المصلي جالسا أي سواء كان مستقلا او مستندا فيحذف بين رجله ايمن يضع رجله اليمنى
 تحت ركبته اليسرى ورجله اليسرى تحت ركبته اليمنى **(قوله في محل قيامه)** من علق بربع
(قوله) كالمتمثل الكف داخلة على المشبه لاجل افادة حكم النفل **(قوله ليعين بن البدل)**
 أي بين الجلوس الواقع بدلا عن القيام **(قوله وجلوس غيره)** أي وجلوس غير البدل وهو الجلوس
 للشهد وبين السجدة **(قوله بكسر الجيم)** أي لان المراد الهيئة لا المرة حتى يكون بفتح الجيم
(قوله كالتشهد) أي كما يغير ما في حالة التشهد ندبا ويغيرها ايضا في حال السجود ولكن استثنانا
 لقول المصنف وسن على اطراف قدميه وحاصله انه يقرأ متر بعا ويركع كذلك واضعا يديه على ركبتيه
 ويرفع كذلك ثم يغير جلسته اذا اراد ان يسجد بان يثني رجله في سجوده وبين سجديته ويقع
 في السجدة الثانية وفي الرفع منها كذلك ثم يرجع متر بعا للقراءة ثم يفعل في الركعة الثانية
 كما فعل في الاولى ويجلس للتشهد بجلوس القادر فاذا كمل تشهد رجوع متر بعا قبل التكبير الذي
 ينوي به القيام للثالثة كما انه لو صلى قائما لا يكبر حتى يستوي قائما فتر بعه بدلا قيامه فقد ظهر لك
 انه لا خصوصية لما بين السجدة بتغير الجلوس لما علمت انه يغيرها في السجود وبين السجدة وبين
 التشهد وان تغيرها في الاول سنة وفي الاخير من مندوب واعلم انما اقتصر على التعبير بين السجدة
 الثلاث وهم انه يجلس بينهما متر بعا واما تغييره في السجود فقد تقدم ما يفهم منه ذلك وهو سنة السجود
 على اطراف القدمين **(قوله ولو سقط قادر على القيام مستقلا الا انه صلى مستندا للعماد الخ)** قصر
 كلامه على القادر على القيام تبعه البعض الشراح ولا مفهوم له بل مثله في فمعي المطلقان والكره
 القادر على الجلوس مستقلا فعلى مستندا للعماد **(قوله أي قدر سقوطه)** أي وأولى لو سقط بالفعل
 زحبن والعماد **(قوله واستند عمدا)** أي اوجهلا **(قوله وأعاد بوقت ما ذكره الشارح)** تبعه لعيني
 وخش من الاعادة في الوقت قال بن لم أر من ذكره واما الكراهة فلا تلزم لاعادة ولذا فرسختنا
 ان الصواب عدم الاعادة **(قوله ثم ان عجز الخ)** أشار الشارح بهذه الحياطة الى ان في كلام المصنف

حذف المضاف بنم مع عاطف نذب والاصل ثم اضطرع ونذب على ابن ثم أيسر ثم ظهر والنذب
منصب على التقديم والا فاحدى الحالات الثلاث واجب لا بعينه وحاصل ما أراد المصنف انه يستحب
له ان لا ينتقل عن حاله لما بعد هذا الاعتدال المحزفان خالف فلا شيء عليه وهذا الذى قررره الشارح
بهرام وهو مصرح به فى كلام ابى الحسن ونقله عن عبد المحق وابن يونس اهرن (قوله والابطال)
أى والا يجعل رجلاه للقبلة بل جعل رأسه اليها ورجليه لغيرها بطلت لانه صلى لغيرها (قوله)
ورأسه للقبلة وجوبا) أى كالساجدان جعل رجليه للقبلة ورأسه لغيرها بطلت صلته لصلاته لغيرها
وهذا أى ما ذكره من البطلان لكونه صلى لغير القبلة اذا سكن فادعى التحول ولو تحول ولا فلا
بطلان (قوله فأوما عاجز الاعن القيام) أى استقلالا أو استنادا فادعى عليه وما حل به الشارح
كلام المصنف هو المتعين وما حل الشارح بهرام فقيه نظر لانه قال يريدان العاجز يسبح له الايمان
فى كل حال الا انه العجز عن القيام فانه لا يسبح له ذلك وصلى الصلاة جالس ركوعها وسجودها ووجه
النظران العاجز عن القيام فقط لا يتوهم فيه ايمان حتى يستثنيه وايضا هذا المعنى الذى قاله وان كان
صحيحا من جهة الفقه الا انه لا يلتزم مع قول المتن بعدم وجوب الجلوس او ما للسجود منه فتأمل (قوله)
فيومئى من قيامه لركوعه وسجوده) اد وكذا البقية افعال الصلاة هل بشرطية ان هذا الايمان
للكركوع والسجود مثلا ولا يشترط ذلك لان نية الصلاة المعينة والا كافية نظريه ع (قوله او ما)
للسجود منه) أى من جلوس وجوبا فان لم يفعل بطلت صلته والمراد انه يوجب للسجودتين معان
جلوس وهو الذى قاله اللخمي ويحمل ان ضمير منه عائد على القيام أى انه يوجب للسجدة الاولى من قيام
لانه لا يجلس قبلها وعزاه ابن بشير للاشياخ اهرن (قوله حتى لو قصر عنه) أى عن الوسع وقوله لم يمت
أى ان حمل منه التفسير عمدا أو جهلا لا سهوا كما فى حاشية شيخنا (قوله ويدل له قوله الخ) أى
يدل له من حيث افرادة بالذكر فان ذلك يقتضى انه خارج عن حقيقة الايمان وانه ليس داخل فى قوله
وهل يجب فيه الوسع والامساك ذكره بعد فائدا ويلات اتفاقا على انه خارج عن حقيقة الايمان لكن اذا
وقع وسجد على انفه هل يجزئ أولا (قوله وهل يجزئ من فرضه الايمان الخ) حاصله ان من يجبهه
قروح مقدمه من السجود فلا يسجد على انفه وانما يوجب للارض كما قال ابن القاسم فى المدونة فان وقع
ونزل وسجد على انفه وخالف فرضه وهو الايمان فقال اشبه بجزئه واختلف المتأمنون فى مقتضى
قول ابن القاسم هل هو الاجزاء كما قال اشبه او عدم الاجزاء فقال بعضهم وحكاية عن ابن القصار هو
خلاف قول اشبه أى والمعتمد قول ابن القاسم وهذا التأويل جعله بعضهم هو والمعتمد قول بعض
الاشياخ هو موافق لاشبه فقول ابن القاسم لا يسجد على انفه أى يمنع ذلك ولو وقع صحت صلته لان
الايمان لا يختص بسجد ينتهى اليه ولو قارب الموى الارض اجزاء اتفاقا فزيادة اساس الارض بالانف
لا يؤثر والى الخلاف اشار المصنف بالتأويلين والظاهر ان ابن القاسم يوافق اشبه على الاجزاء اذا نوى
الايمان بالجملة لا بالسجود على الانف - حقيقة وقول المسنف وهل يجزئ أى بناء على ان مقتضى قول
ابن القاسم فى المدونة لا يسجد على انفه وانما يوجب بالسجود للارض وفاق لقول اشبه بجزئه وقوله أولا
يجزئ أى بناء على انه مخالف لقول اشبه وكلام اشبه مطروح (قوله لان الايمان ليس
له حد تعليل للاجزاء وهو يقتضى ان السجود على الانف من صدقات الايمان وقوله وخالف فرضه
وهو الايمان يقتضى انه ليس من افراد الايمان فلو قال الشارح وهل يجزئ ان يسجد على انفه لانه ايمان
وزيادة أولا يجزئ لانه لا يأت بالاصل ولا يبدله وهو الايمان لانه الاشارة بالظاهر الى أنس للارض فقط
كان أولى (قوله فى كل من المستثنى ذكر بن ان الذى فى المسئلة الاولى قولان للخمي لا تأويلان

على المدونة فالقول الاول اخذه من رواية ابن شيمان من رفع ما يسجد عليه اذا اوما جده. صحت
والافسدت والقول الثاني اخذه من قولها يوي القائم للسجود اخفض من ايمائه للركوع. وحينئذ
فالاولي للمصنف ان يعبر في جانب المسئلة الاولى بتردد (قوله وهل يوي بيديه الى آخره) حاصله
ان عندنا مسئلتين في كل منهما قولان الاول من قدر على القيام ويجز عن الانحطاط للسجود واولاه
اي للسجود من قيام او قدر على الجلوس ويجز عن السجود واولاه من جلوس ولم يقد على وضع يديه
بالارض هل يوي بيديه للارض مع ايمائه بظهره ورأسه اولا يوي به مابل يرسلهما الى جنبه قولان
فعلى الاول لليدين مدخل مع الظهور والاس في الائمة للسجود ولا مدخل لهما على الثاني
المسئلة الثانية ما اذا كان له قدرة على الجلوس ويجز عن السجود واولاه من جلوس
وكان يقد على وضع يديه بالارض هل يضع يديه على الارض بالفعل حين الائمة له
مع ايمائه له بظهره ورأسه اولا يضعهما على الارض بل على ركبتيه قولان
فعلى الاول لليدين مدخل مع الظهور والاس في الائمة للسجود ولا مدخل لهما فيه على الثاني
ذا علمت هذا فقول المصنف وهل يوي بيديه أى الى الارض اشارة للتأويل الاول في المسئلة الاولى
وقوله ار يضعهما على الارض او معنى الواو أى يضعهما على الارض بالفعل اشارة للتأويل الاول
في المسئلة الثانية والتأويل الثاني في المسئلتين مطوى في كلام المصنف (قوله لكان اظهر) أى
وان كانت او معنى الواو (قوله فهذا تأويل واحد فيه ان ما ذكره فردا تاو وبين ذكر من كل
تاو يل طرفا لان يقال لما كان محصل ما ذكره في المسئلتين انه يلزمه ان يفعل بيديه شيئا ومحصل
المطوى انه يلزمه ان يفعل بيديه شيئا مع ما قاله الشارح من ان مقاله المصنف تأويل واحد
(قوله بل يضعهما على ركبتيه) أى لان وضعهما على الارض حالة السجود تابع لوضع الجبهة عليها
وهو يسجد على جبهته (تنبيه) اختلف في حكم الائمة باليدين للارض في المسئلة الاولى على القول
به وكذا في حكم وضعهما على الارض بالفعل في المسئلة الثانية على القول به فقبل هو الوجوب
وان كان الاصل السنة وقبل هو الندب وفي حاشية شيخنا السيد البليدي على عبق ان من عبر
بالوجوب ماش على ان السجود على اليدين واجب وهو خلاف ما سبق للمصنف (قوله وهو المختار
قال بن حقه التعيير بالفعل لانه من عند نفس اللخمي (قوله دون ما حذفه) أى فانه ليس مختار
اللخمي وهو قول ابى عمران مع بعض القرويين (قوله بحالتيه) أى ما اذا اوما للسجود من قيام
او جلوس (قوله فيجب عليه حمرها) أى اتفاقا لانه لو لم يحمرها لكان موثما بها لا يجبهته
(قوله تاويلان حقه تردد لان الواقع ان القولين للتأخير فيمن كان يصلى جالسا هل يضع يديه
على الارض ان قدر يوي به ما ان لم يقدروا هو قول اللخمي اولا يفعل بها شيئا وهو قول ابى عمران
وليس هنا خلاف متعلق بفهم المدونة حتى يعبر بها وبلان انظرين وقد اشار خش في كبره لهذا
البحث والذي قبله واذا تأملت مقاله الشارح تعلم ان الخلاف المذكور محله مسئلة الائمة للسجود
واما الائمة للركوع فقد ترك المصنف الكلام عليها او حاصل الكلام عليها انه ان اوما للركوع في حالة
قيامه فانه يوي بيديه لركبتيه من غير خلاف وان اوما له من جلوس وضعهما على ركبتيه من غير
خلاف وهل ذلك واجب او مندوب قال عجم وفي كلام الشارح بهرام اشارة للوجوب (قوله
فيجب عليه حمرها) أى فان ترك ذلك بطلت ما لم يكن الذي على جبهته من العمامة شيئا خفيفا
(قوله وان كان ان سجد) أى ولكن ان جلس وسجد لا ينقض (قوله اتم ركعة ثم جلس) أى
مبادرة للقدور عليه وهذا قول اللخمي وابن يونس والتونسي (قوله ليم صلاته منه) أى ليم صلاته

بالركوع والسجود من جلوس **(قوله وقيل يصلي قائماً)** أى إما على أى السجود وما الزكوع فإنه
يقوله ويلزم على القول الاول الاخلال بقيام ثلاث ركعات ويلزم على الثاني الاخلال بسجود ثلاث
ركعات **(قوله بان زال عذره عن حاله ايحتله)** أى من اضطجاع وجلوس وإيماء وقوله
انتقل للاعلى أى من جلوس وقيام وإتمام فان لم ينتقل بطلت صلاته فيما وجب لافيهما **(قوله)**
كشطع على إيسر) أى وكجالس مستقلاً قد رعى القيام مستنداً بناء على ما تقدم للاشارحة من
ان الترتيب بينهما مندوب وتقدم لبن ان الحق ان الترتيب بينهما واجب فان لم ينتقل للاعلى في هذه
الصورة بطلت صلاته **(قوله جلس أى جلس بعد أراحه قائماً ان قدر على الجلوس واضطجع)**
ان كان لا يقدر الا على الاضطجاع وقوله لان القيام كان له أى كان واجباً لاجل الالذاته وهذا
تعديل لقوله جلس ولا علة فيه فكان الاول ان يقول جلس لقراة ساءه كان يقدر على القيام من
غير قراءة لا لان القيام كان له تأمل ثم ان قول المصنف وان عجز عن فاتحة قائماً جلس نحوه لابن
الحاجب قال ابن فرحون ظاهره انه يسقط عنه القيام جملة حتى لتكبره الاحرام وليس كذلك بل
يقوم له ان يجلس للفاتحة ثم يقوم للركوع ولذا قال الشارح جلس لقراة ساءه يقوم للركوع وقوله
وان عجز عن فاتحة قائماً أى لدوخة او غيرها ويدخل في كلامه من كان غير حافظ لها ويقدر على
قراة في المحصف جالسا اه **(قوله وان لم يقدر الا على نية)** أى الا على قصد الصلاة وملاحظة
اجزائها بقلبه ولم يقدر على حركة بعض الاعضاء من راس او يدا او حاجب او غير ذلك **(قوله الا ان ابن)**
بشير قال في مسئلته لانص صريحانص كلامه وان عجز عن جميع الاركان فلا يتخلو من ان يقدر
على حركة بعض الاعضاء من راس او يدا او حاجب او غير ذلك من الاعضاء فهذا الاختلاف انه يصلي
ويؤتى بما يقدر على حركته فان عجز عن جميع ذلك سوى النية بالقلب فهل يصلي ام لا هذه الصورة
لانص فيها في المذهب واجب الشافعي القصد الى الصلاة وهو احوط ومذهب أى حنفية اسقاط
الصلاة عن من وصل لهذه الحالة **(قوله وهو يقتضى ان مقتضى المذهب الوجوب فيه ان قوله لانص لا)**
يقتضى ان مقتضى المذهب الوجوب اذ هو اعم وقد يجاب بان المراد انه يقتضى بواسطة ما انضم اليه من
قوله ووجب الشافعي القصد اليها وهو الاحوط لان قوله وهو الاحوط يتضمن ان مقتضى المذهب
الوجوب ولانه اذا لم يقع نص من اصحاب الامام فيها وقال الشافعي بالوجوب ينبغي ان لا نختار في ذلك
(قوله والمازري قال في مسئلته الخ) نص كلامه في شرحه للمتلقي ان المازري يستطع المريد ان يؤتى
برأسه للركوع والسجود فقتضى المذهب فيما يظهر له ان يؤتى بطرفه وحاجبه ويكون مصلابه مع
النية واعترض عليه بان هذا قصور منه فان ابن بشير ذكر مسئلته وصرح فيها بالوجوب كما تقدم لك
نص كلامه تأمل **(قوله فقد صح الخ)** أى واندفع اعتراض ابن غازي وحاصله ان المازري انما قال
مقتضى المذهب الوجوب ولم يقل لانص وابن بشير قال بالعكس وكل واحد منهما كلامه في مسألة
وظاهر كلام المصنف ان كلام الشيخين قال كلام العبارتين في المسئلتين وليس كذلك واجاب
الشارح باجوبة ثلاث اولها لا لانه اتم فائدة **(قوله وهذا)** أى التعميم في القول أى انه اعم من
الصراحة والضمنية **(قوله بالنظر)** للقاتل هو ابن بشير والمازري والمقول هو قوله لانص ومقتضى
المذهب الوجوب فالاول من القول راجع للثاني من القائلين والثاني من القول راجع للاول من
القائلين **(قوله بالنظر للتصوير هو قوله الا على نية مع ايماء بطرف)** **(قوله والمقول هو)**
قوله لانص ومقتضى المذهب الوجوب **(قوله بلا وجع الاول ان يقول للوجع)** أى ان الخلاف
محله اذا كان القدح لعوضه اما القدح لوجع او صداع فلا خلاف في جوازه وان ادى لاستعلاء

(قوله ادى المجلس في صلاته) أى ولو أكثر من أربعين يوماً (قوله ولو مومناً) أى هذا إذا كان يصلى وهو جالس من غير ايماء للركوع والسجود بل ولو كان يصلى وهو جالس بالإيماء اليهما (قوله) فلا يجوز أى القدح ولو تحقق نفعه وقوله ويجب عليه القيام أى إذا خالف وقدره وقوله بعد ابداء أى إذا خالف وصلى مستلقيا هذا مراد المصنف وليس معناه أن له أن يصلى مستلقيا ثم يعيد ابداء كما توهمه بعضهم لانه توهم فاسد بل معناه كما مر أنه يمنع من القدح المؤدى للاستلقاء ويمنع من صلاته مستلقيا فان صلى مستلقيا أعاد ابداء وانما فرق ابن القاسم بين المجلس والاستلقاء لان الجالس باقى بالعوض عن الركوع والسجود وهو الأيماء بالاراس بطائفة والمستلق لا باقى بعوض وانما باقى عند اركوع والسجود بالنية من غير فعل (قوله وجاز لم ير) أى أشار بتقدير جاز الى انه عطف على قدح وان جاز مساط عليه ويحتمل أن الواو للاستئناف وهو خبر مقدم وستر مبتدأ مؤخر (قوله ستر نجس بطاهر) أى بشرط أن يكون ذلك الطاهر ليس نوبه والا منع كما سبق ذلك عن شيخنا ثم ذكر هنا عن النفاوى فى شرح الرسالة ميله مجوازه اخذ من جواز كون النجاسة اسفل نعل كما سبق (قوله) على الأرجح عند ابن يونس خلافا لما قال بالمنع فى حق الصحيح لانه يصير محركا لتلك النجاسة (قوله) ولو فى اثناها بعد ايقاع بعضها من قيام لكن المجلس حينئذ أشد فى مخالفة الاولى من المجلس ابتداء محل ذلك ما لم يكن فى التراخي وكان مسبوقا بركعة وظن انه ان اتي بالمسبوق بها بعد سلام الامام من قيام فاتى الامام وان اتي بها من جلوس لم يفته والا كان الاثنان بهما من جلوس اولى قال شيخنا وقوله وجاز لتغل جلوس ولو فى اثناها أى ومن باب اولى عكسه وهو قيام المتغفل من جلوس فى اثناها لانه انتقال لا على وما ذكره المصنف من جواز جلوس المتغفل ولو فى اثناها هو مذهب المدونة ورد المصنف بل على ما قاله اشهب من منع المجلس اختصارا من ابتداء قائما وظاهر كلامهم جواز تكرار القيام والمجلس فى النافلة وهل يقيد بما اذا لم يكن من الأفعال الكثيرة أم لا لان هذا شروع فيها واستظهر بعضهم هذا الثاني واستظهر بعض اشراف شيخنا الاول (قوله واستلزم ذلك) أى جواز المجلس فى اثناها وقوله جواز استناده فيها أى قائما (قوله بالاولى) أى لان القيام مستندا اعلى مرتبة من المجلس ولم يستقلا فاذا جاز الادنى جاز الاعلى بالاولى ثم ان جواز الاستناد فى النفل منصوص عليه وح فلا حاجة لذكره من الاستلزام (قوله ان لم يدخل على الاتمام) أى ان لم يلتزم الاتمام قائما بالنذر فالمراد بالدخول على الاتمام التزامه بالنذر ونفيه يشتمل ثلاث صور نية الاتمام قائمية المجلس عدم نية ثبوت اصالته هذه الصور الثلاثة منطوق المصنف يجوز المجلس فيها ولو فى الانشاء على مذهب المدونة خلافا لاشهب وسواء نذر اصل النفل ام لا فان التزم الاتمام بالنذر سواء نذر اصل النفل كما لو قال لله على صلاة ركعتين من قيام ولا كما لو قال لله على القيام فى ركعتي الفجر مثلا لزمه اتمام ذلك من قيام فان خالف وانما جالس بعد التزامه الاتمام قائما ثم ولا تبطل صلاته قال شيخنا السيد فى حاشيته على عقبه ويعيد للنذر وقرر شيخنا العلامة العدوى انه يخرج من عهد طلب النذر وقرر بما صلاه من جلوس فتأمل وما ذكره المصنف من عموم محل الخلاف أشار به بالصور الثلاث هو مذهب اليه ابن رشد وابو عمران وظاهر ابن الحاجب ووجه ابن عرفة وذهب بعض شيوخ عبدالحق الى قصره على غير الاولى واما الاولى وهى ان ينوى الاتمام قائما فيلزمه باتفاقهم الا انه يصير بالنية كنذر وذهب اللخمي الى ان محل الخلاف هو الاولى فقط اما اذا نوى المجلس او لم ينو شيئا فله المجلس باتفاقهما ووضعه ابن عرفة وكذا ما قبله (قوله فلا يجوز لتغل بل ولا يصح التغفل فى هذه الحالة كما فى حاشية شيخنا (قوله مع القدرة على ما فوقه) أى ولو دخل

على ذلك أولا بالنذر وظاهره كان صحيحا أو مريضا وهو كذلك على المعتمد قال ابن الحاجب ولا يتنفل
قادر على القعود مضطجعا على الأصح قال في التوضيح ظاهره سواء كان مريضا أو صحيحا وحكى اللخمي
في المسئلة ثلاثة أقوال أجاز ذلك ابن الحجاب للمريض خاصة وهو ظاهر المدونة وفي النوادر المنع
وان كان مريضا وأجازة الأبهري حتى للصحيح ومنشا الخلاف القياس على الرخص هل يصح أو يمنع
ومفهوم قوله مع القدرة على ما فوقه أنه إذا كان لا يقدر إلا على المضطجع أو لا قدرة له على ما فوقه
جازله ان يتنفل مضطجعا باتفاق وما في عقب من حكاية الخلاف في هذا القسم وجعل المنع في القسم
الأول كالمتفق عليه فهو غير صواب كما في بن

(فصل وجب قضاء فائته)

(قوله ذكر فيه أربع مسائل اعترض بأنه ذكر في الباب أكثر من أربعة إلا ان يقال ان ما عداها من
تعلماتها (قوله قضاء الفوائت أي حكم قضائها (قوله والفوائت في انفسها عطف على المحاضرتين
أي وترتيب الفوائت في انفسها وكذا قوله ويسيرها الخ أي وترتيب يسيرها مع حاضرة (قوله
فورا أي على الراجح خلافا من قال انه واجب على التراخي وخلافا من قال انه ليس بواجب على الفور ولا
على التراخي بل الواجب حالة وسطى فيكفي ان يقضى في اليوم الواحد صلاة يومين فأكثر ولا يكفي
قضاء صلاة يوم في يوم الا اذا خشي ضياع عماله ان قضى أكثر من يوم في يوم وفي بن قنبل اجوبة
ابن رشد انه انما أمر بتجيل قضاء الفوائت خوفا من معالجة الموت وح فيجوز التأخير لمدة بحيث يغلب
على الظن وقاومها فيها او عدم عدم مفرطها واستدل للفورية بآية فاعبدني وأقم الصلاة لذكري ولان
تأخير الصلاة بعد الوقت معصية يجب الاقلاع عنها فورا (قوله من سفيرة الخ) فتقضى السفيرة
مقصورة ولو قضاها في الحضر وتقضى المحضرة كاملة ولو قضاها في السفر وتقضى النهارية سرا ولو
قضاها ليلا وتقضى الليلية جهرا ولو قضاها نهارا لان القضاء يحكي ما كان أداءه وحيداً فتقضى بصفتها
الاحالي القدرة على الأركان والماء والجوز عنها فانها عوارض حاله فن فاتته صلاة حال عجزه عن
القيام او عدم الماء ثم قدر عليه قضاها بالقيام والماء ومن فاتته صلاة حالة قدرته على القيام او الماء
ثم عجز عنه قضاها بما قدر عليه من الجلوس والتيمم ويقع في قضاء الصبح وبقية الغضية وفي التطويل
خلاف (قوله فيحرم التأخير) أي للقضاء وهذا مفرغ على كون القضاء واجبا على الفور (قوله
الاوقات الضرورة) أي الاوقات الذي يشغله التحصيل ضرورياته ومن جملتها درس العلم العيني
وتردد بعضهم في درس العلم غير العيني هل يكون عذرا أم لا قال شيخنا الظاهر انه غير عذر وان قضاء
الفائته يقدم عليه لانه عيني وهو مقدم على الكفائي وانما لم يجز بذلك لامكان ان يقال الكفائي
لما كانت الحاجة اليه شديدة ربما يتساح في شغل الزمان به (تنبيه) لا ينتظر الماء عاده
بل يتيمم ولو اقر الاجير بفوائت لم يعذر حتى يفرغ ماء قد عد عليه ولا تقبض الاجارة لاتباعه انظر عجم
(قوله ويحرم التنفل الخ أي ولو قيام رمضان كما في بن عن ابن ناجي وقال ابن العربي يجوز له ان يتنفل
ولا يخس نفسه من الفضيلة وقال القوري ان كان يترك النفل لمسلاته القرض فلا يتنفل وان كان
للباطلة فتنبه له اولي قال زروق ولم أعرف من ابن أبي به انظر ح (قوله مطلقا مرتطفي المعنى
بقوله قضاء وبقوله فائته فهو حال من احدهما ومحدوف مثله من الآخر والمعنى حالة كون القضاء
مطلقا أي في جميع الاوقات ولو وقت طلوع الشمس ووقت غروبها ووقت خطبة الجمعة وزمن السفر
والحضر والحجة والمرض وحالة كون الفائته فائت مطلقا أي عمدا أو سهوا وتحققة او ظنا أو شكلا ولهما

(قوله ولو فاتته سهوا) أي هذا إذا تركها عمدا بل ولو كانت فاتته سهوا هذا إذا تركها من غير فعل لها بالمرة بل ولو فاتتها ثم تبين له فسادها هذا إذا تحقق أوطن فواتها بل ولو شك في فواتها وفي ابن ناجي على الرسالة قال عياض سمعت عن مالك قوله شاذة لا تقضى فائتة المداي لا يلزم قضاءؤها ولم تصح هذه المقالة عن أحد سوى داود الظاهري وابن عبد الرحمن الشافعي وخرجه صاحب الطراز على قول ابن حبيب بكفره لأنه مرتداسلم وخرجه بعض من لقبناه على عين النورس اه وقد رد الشارح على هذه المقالة بالمبالغة المذكورة (قوله أوشك في فواتها) أي والحال أنه مستند لقريته من كونه وخدماء وضوئه باقيا وأوجد فراس صلاته مطوبا وتحوز ذلك وأما مجرد الشك من غير علامة فلا يوجب القضاء وأولى الوهم كقال الشارح (قوله لا يجردوهم) أي فإذا ظن براءة الذمة من صلاة وتوهم شغلها بما فلا قضاء عليه إلا عبرة بالوهم أن قلت أن من ظن تمام صلاته وتوهم بقاء ركعة منها فإنه يجب عليه العمل بالوهم والاتبان بركعة فأى فرق قلت ما هنا ذمة غير مشغولة بتحقيق بخلاف المسئلة الموردة فإن الذمة فيها مشغولة فلا تنبأ الأبقين لأنه جازم بأن الصلاة عليه وأما هنا فهو ظان للبراءة وقد مضى الوقت فلا يصل الأصل الاتيان بها كذا ذكر شيخنا (قوله وتوفي) أي الشخص القاضي للفوائت (قوله في المشكوك) أي في المشكوك في فواتها وأما المشكوك في عينها فلا تحققة كما يأتي وح فلا يتوفى في قضائها وقتان الاوقات (قوله في المحرم) أي في أوقات الحرمة وقوله في المكروه أي في أوقات الكراهة (قوله ونذب لمقتدى به الخ) أي فإذا نذر أن في ذمته الصبح وغيرهما من الصلوات والامام يحضب او عند طلوع الشمس او غروبها فليقيم ويصلها بعوضه فإذا كان ممن يقتدى به فينذب له ان يقول ابن بليغ من الناس أنا صلي فائتة للتلويح بالناس في ايها جواز النقل في ذلك الوقت وان كان ممن لا يقتدى به فلا ينذب له اعلامهم (قوله شرطاصفة لمخدوف أي وجوبا شرطيا كما اشار لذلك الشارح ويصح أن يكون حالا من ترتيب (قوله ولو في الانشاء) أي ووجب مع ذكر هذا اذا كان في الابتداء بل ولو في الانشاء فاذا احرمت بالثانية المحاضرتين مع نذرهما لا ولى بطلت تلك الثانية التي احرمتها وكذا ان احرمت بالثانية غير مذكور لا ولى ثم نذرهما في اثنا الصلاة فان الثانية تبطل بمجرد نذرهما لا ولى وما ذكره الشارح من أن ترتيب المحاضرتين واجب شرطا في الابتداء وفي الانشاء تبع فيه بحق وخش حيث قالوا ووجب مع ذكر ابتداء وكذا في الانشاء على المعتد ترتيب حاضرته وهذا القول قال به جماعة كالنصارى اللقاني وشرف الدين الطنجي ومشي عليه تت في قوله

اذا ذكر المأموم فرضا بفرضه * او الترابيخ فقد أفسد العمل

وتعقبه بن بان قوله على المعتد يحتاج لدليل من كلام الأئمة ومقتضى ما يأتي عن ابن بشر وابن عرفة ما قاله الشيخ أحمد الزرقاني من أن الترتيب بين المحاضرتين واجب شرطا في الابتداء وفي الانشاء وهو ظاهر نقل المواق فاذا احرمت بالثانية ناسيا لا ولى ثم نذرهما في اثنا الصلاة فلا تبطل الثانية ويجرى فيها التفصيل الآتي في ذكر سائر الفوائت في حاضرة من القطع والخروج عن شفع إلى آخر ما يأتي فان خالف وانما استحب له اعادة بعد فعل الاولى (قوله فيدخل في قسم المحاضرة مع يسير الفوائت) أي فيكون الترتيب بينهما واجبا غير شرط فاذا اخرج الظاهر والعصر تقرب المغرب بحيث صار الباقي للغروب قدر ما يسع صلاة واحدة منهما فان نذر كل الصلاتين قدم الظاهر وجوبا ولو خاف خروج وقت العصر فان تكس وصلى العصر قبل الظاهر لم يؤثر باعادة العصر بعد الظاهر لمخروج وقتها سواء قدم العصر عدا او نسيانا (قوله فان ذكر بعد ما سلم الخ) هذا مفهوم قوله ووجب شرطا مع ذكر في الابتداء وفي الانشاء ترتيب الخ (قوله نذب

اعادتها الخ) المناسب لكونه مفهوما ان يقول فان صلاة العصر لا تبطل نعم يتدب اعادتها
بعد صلاة الظهر (قوله بوقت فان ترك اعادتها نسيانا او عدا حتى خرج الوقت لم يعد لها عذر ان
القاسم ويعيدها عند غيره والقولان نقلهما ابن وهبان (تنبيه) مثل من قدم الثانية نسيانا وتذكر
الاولى بعد فراغه منها في كونه يتدب له اعادة الثانية بعد فعل الاولى من كرهه على ترك الترتيب
فكان على المصنف ان يزيد وقدره بعد قوله ومع ذكر وانما يأتي الاكراه على ترتيب الحاضرتين
في العشائين وفي الجمعة والعصر لا في الظهرين لا مكان نية الاولى بالقلب وان اختلف لفظه (قوله
في انفسها) أى حاله تكون تلك الفوائت معتبرة وملاحظة باعتبار ذواتها وما ذكره من ان ترتيب
الفوائت في انفسها واجب غير شرط وهو المشهور من المذهب وقيل انه واجب بشرط وسياق التفريع
عليه في جهل الفوائت (قوله ولم يعد المنكس) أى لانه بالفراغ منه خرج وقته والاعادة ترك الواجب
الغير الشرطي انما هي في الوقت (قوله ووجب غير شرط ايضا الخ) هذا هو المشهور وقيل ان ترتيب
يسير الفوائت مع الحاضرة مندوب (قوله وان خرج وقتها) أى الحاضرة (قوله وهل اكثر اليسير
اربع اى النخس من حيز الكثير لا يجب ترتيبها مع الحاضرة وقوله او خمس اى وعليه فالسنة من حيز
الكثير لا يجب ترتيبها مع الحاضرة بخلاف النخس فانها من حيز اليسير فيجب ترتيبها مع الحاضرة
والذي يلوح من كلامهم كما قال شيخنا قوة هذا القول الثاني (قوله اصلا) اى كالتو ترك
ذلك القدرة اذ هو قوله او شاء اى كالتو ترك أكثر من ذلك القدرة اذ هو وقضى بعضه حتى بقي
ذلك القدر (قوله فالاربعة بسيرة اتفاقا الخ) اعلم ان طريقة ابن بونس ان الاربع من حيز اليسير
اتفاقا لحكاية القولين في حد اليسير كاذ كالمصنف وطريقة ابن رشد ان الاربع مختلف فيها
كالنخس لحكاية القولين في حد اليسير هل هو ثلاث أو أربع وقد ذكرنا طريقين عياض وابو الحسن
اذ علمت هذا فقول الشارح فالاربعة بسيرة اتفاقا أى من هذين القولين فلا ينافي ان فيها خلافا
خارجا عنها ما فقد قيل ان اليسير ثلاث فأقبل واما الاربع فكثيرة كما علمت (قوله والخلاف
في النخس) اى فهمى من حيز اليسير على الثاني ومن حيز الكثير على الاول (قوله والواجب)
اى والابان خاف خروج وقت الحاضرة بفعل الكثير قبلها ووجب تقديمها (قوله وقدم الحاضرة
على يسير الفوائت سهوا أى وتذكر يسير الفوائت بعد الفراغ من الحاضرة واما لو تذكره في اثباتها
فهو ما أتى في قوله وان ذكر اليسير الخ وأشار الشارح بقوله وقدم الحاضرة الخ الى ان قول المصنف فان
خالف ولو عمد اراجع للمسئلة الاخيرة وهى قوله ويسيرها مع حاضرة بدون قوله خرج وقتها
اذ لا ينافى مع نحوه قوله بوقت الضرورة ولا يرجع لقوله ومع ذكر ترتيب حاضرتين شرطا ولا لقوله
والفوائت في انفسها العدم تاتى قوله بوقت الضرورة فيهما اذ الحاضرة مع الحاضرة يعيد ادا
والفوائت بالفراغ منها خرج وقتها (قوله ولو غر باصليت في جماعة وعشاء بعد توتر وأولى
اذا صلى المغرب فداء والعشاء بدون توتره حين ارادة اعادة الحاضرة ان يعيدها في جماعة سواء
صلاها او لا فذا اوفى جماعة لان الاعادة ليست لفضل الجماعة بل لاجل الترتيب كما ذكر
شيخنا (قوله بوقت الضرورة) أى وأولى المختار فيعيد الظهرين ههنا للغروب والعشاءين للغبر
والصبح للطلوع كفى خش (قوله وهو الزاج) أى لانه الذى يرجع اليه الامام واخذ به ابن القاسم
وجامعة من اصحاب الامام ورجحه اللخمي وابو عمران وابن بونس واقصر عليه ابن عرفة وابن الحاجب
اذ علمت هذا فقول عقب وخش تعالى شيخنا اللخمي والراجح من القولين الاعادة فيه نظر انظر بن
(قوله وهو امام) اى والاحمال ان ذلك اذا كرر امام وكان الاول للمصنف ان يؤخر قوله ولوجبة بعد

امام ومأمومه (قوله قطع فذوجوبا) أي وقيل ندبا والاول ظاهر المصنف وهو مبني على القول
بوجوب الترتيب بين المحاضرة وسير الفوائت والثاني مبني على القول بأنه مندوب وانما يبطل العمل
لتقصير مندوب مراعاة القول بوجوب الترتيب وهذا الخلاف حاراً يضاف قطع الامام وفي قطع
مأمومه تعالىه (قوله وشفع ان ركع هذا مقابل لحدوف أي قطع فذل لم يركع وشفع ان ركع وهذا
مذهب المدونة وقيل انه يخرج عن شفع مطلقاً سواء تذكر قبل ان يركع او تذكر بعد الركوع وهو
ما ذكره ابن رشد في البيان وقيل يقطع مطلقاً سواء ركع اول يركع وهو واحد قولي مالك في المدونة وهذه
الاقوال الثلاثة تجري فيما اذا تذكر الفذوا والامام حاضرة في حاضرة كالتذكير في الظهر في صلاة العصر
والحاصل ان الصورتين أي تذكر المحاضرة في المحاضرة وتذكر سير الفوائت في المحاضرة
في الحكم سواء وان فيها ثلاثة اقوال وان المعتمد منها مذهب المدونة وهو القطع ان لم يركع والشفع
ان ركع فاذا خالف ولم يشفع ولم يقطع وانما صححت الا انه يندب له اعادةها بعد فعل التي تذكرها كالمركب
وهذا كله في تذكر الفذوا والامام (قوله ولو ثنائية) أي ولو كانت المحاضرة التي ذكر فيها سير المنسيات
بعد ان ركع ثنائية كصح اوجعة وهذا هو المذهب خلافاً لما قاله ابن يثم الثنائية اذا تذكر سير
الفوائت بعد ان عقدها ركعة ولا يشفعها على انها نافذة لارتفاعها على التمام (قوله فيقطع
ولو ركع هذا القول هو ما ذكره في كتاب الصلاة الاوّل من المدونة واعتمد ابو الحسن في كتاب الصلاة
الثاني منها انه يشفعها اذا تذكر بعد ان ركع وضعف هذا القول ورجح ان عرفه انه يشفعها مغرباً اذا تذكر
بعد ان عقدر ركعة فتحصل ان في المغرب اذا عقدر ركعة ثلاثة اقوال ترجح كل من اولها وآخرها (قوله
فليتأمل) أي في هذا التعليل فانهم ذكروا ان النفل انما يركع في اوقات الكراهة اذا كان مذكولاً
عليه لان جرائه المحال كما هنا (قوله ولا يستخلف) أي الامام له من يكمل معه صلاته على
المشهور خلافاً لما روي اشهب من انه يستخلف ولا يقطع مأمومه (قوله ذكر السير خلف امامه) أي
قبل ان يركع او بعد الركوع الواحد والاكثر (قوله بل يتعادي معه) أي على صلاة صحيحة
وهذا مذهب المدونة وقيل يقطع مطلقاً وهو لابن زرقون عن ابن كثة وقيل يقطع ما لم تكن المحاضرة
التي تذكر فيها مغرباً فلا يقطعها بل يتعادي مع الامام وهو لما روي عن ابن حبيب ومثل تذكر المأموم
يسير الفوائت في المحاضرة تذكره حاضرة في حاضرة فيجري فيها القولان الاوّل والمعتمد منها
مذهب المدونة وهو تعاديه مع امامه مطلقاً على صلاة صحيحة (قوله ولو كانت الصلاة المذكورة فيها
جمعة) أي فانه يتعادي ويعيد ما جمعة بعد فعل سير المنسيات وقوله ان امكن اي اعادة الجماعة والا
اعادها ظهراً (قوله وكل صلاته وجوبا) أي بنية الفرضية فذوا امام ذكر كل السير بعد شفع من
المغرب كما يكملها بنية الفريضة اذا تذكر بعد ثلاث من غير المغرب وهذا كما يجري في تذكر الفذوا والامام
يسير المنسيات في المحاضرة فيجري ايضا في تذكر كل منهما حاضرة في حاضرة فاذا تذكر الفذوا والامام
حاضرة في حاضرة بعد ثلاث ركعات منها فانه يكملها بنية الفرض كاصح بذلك سند عن عبد الحق
ونحوه لابن يونس قال في التوضيح ويكون كمن ذكر بعد ان سلم اه فتكملها بنية الفرض بدل على
صحة الصلاة وكذا قول التوضيح ويكون كمن ذكر بعد ان سلم فانه صريح في صحتها وان الاعادة
في الوقت فقط وهو مقتضى نقل المواق ايضا وهذا ربيع ما تعمد من ان الترتيب في المحاضرتين انما
يشتراط عند الذكر ابتداء فقط كما قال الشيخ أحمد لا في الاثناء ايضا كما قاله الشارح تبعاً لعقب والحاصل
ان ما ذكره المصنف من التفصيل كما يجري في ذكر سير الفوائت في المحاضرة فيجري في ذكر المحاضرة
في المحاضرة فهماءه في الحكم بناء على العمد من ان الترتيب بين المحاضرتين انما يشترط عند الذكر

ابتداء لعند الذكري الاثنا ايضا كما قيل انظر بن (قوله وان جهل عين منسية المراد جهل عينها
 عدم علمه فيشمل الشك فيه وما اذا ظنه او توهمه (قوله مطلقا حال من منسية) أى حالة كونه تلك
 المنسية مطلقة عن التقيد بكونها ليلية او نهارية (قوله صلى خمسا) أى لان كل صلاة من الخمس
 يمكن ان تكون هي المتروكة فصار عدد حالات الشك خمسا فوجب استيفائها ويجزى النية في كل
 واحدة بالفريضة بالتوقف البراءة عليه (قوله فان علم انها نهارية صلى ثلاثا) أى لاجل ان
 يستوفي ما وقع فيه الشك وكذلك يقال فيما بعده (قوله أى لليوم الذي تركت منه أى واليوم
 الذي يعلم الله انها له (قوله مندوبة) أى وح فقوله ناوباله أى على جهة الكمال لا على
 جهة الوجوب (قوله وان نسي صلاة وثانيتها) أى من خمس صلوات منها اثنتان ليلتان
 ومنها ثلاث نهارية ولا يدري اهم من صلاة الليل او من صلاة النهار او احدهما من صلاة الليل
 والاخرى من صلاة النهار ولا يدري هل الليل سابق على النهار او النهار سابق على الليل فيحتمل
 كونهما ظهرا وعصرا او عصرا ومغربا او مغربا وعشا وصباحا او صباحا وظهرا فانه يصلى ست
 صلوات متوالية يختم بمأدبه وجوبا لاحتمال كونه المتروكة مع ما قبله فيأتى باعداد تحيط بحالات
 الشكوك (قوله ولم يدبر من ليل او نهار فان علم انها ليلتان صلى المغرب والعشا وان علم انها
 نهاريتان صلى النهاريات الثلاث وان علم ان احدهما نهارية والاخرى ليلية صلى العصر والمغرب
 ان علم تقدم النهارية وان علم تقدم الليلية صلى العشا والصبح وان لم يعلم المتقدم منهما صلى العصر
 والمغرب والعشا والصبح (قوله ولان النهار قبل الليل او عكسه) أى وامان نسي صلاة وثانيتها
 ولم يدبر هل هما من ليل او نهار ومنهما وتعين عنده تقدم النهار او الليل صلى خمسا فقط وبدا بالصبح
 في الاولى وبالمغرب في الثانية (قوله وتنب تقديم ظهر في البداية) أى لانها اول صلاة ظهرت
 في الاسلام فيبدأ بها ويختم بها (قوله برى لا تيان باعداد الخ) ان قلت ان براءة الذمة تحصل
 بخمس صلوات ادعى تقدير ان المنسى الصبح والظهر فقد برئت الذمة بصلاة الظهر والا لا يصح آخر
 اذ من ركس الفوائت ولو عمد الاعداد عليه وح فقول المصنف صلى ستا صوابه صلى خمسا وحاصل
 الجواب ان قوله صلى ستا بناء على القول الضعيف من ان ترتيب الفوائت في نفسها واجب بشرط
 فهذا فرع مشهور مبنى على ضعف وهذا البناء لا يختص بهذا الفرع بل يجري في غيره مما سأتى من
 مسائل الباب (قوله وصلى في نسيان صلاة وثانيتها أى والحال انه لا يعلم ما هما فيحتمل ان يكونا
 الظهر والمغرب او المغرب والصبح والعصر والعشا والعشا والظهر (قوله او صلاة
 ورابعتهما) أى وهما ما بينهما صلاتان أى والحال انه لا يعرف عنهما فيحتمل ان يكونا الظهر والعشا
 او العشا والعصر او العصر والصبح والمغرب والمغرب والظهر (قوله او صلاة وخامستها)
 أى وهما ما بينهما ثلاث صلوات أى والحال انه لا يعلم عنهما فيحتمل ان يكونا الظهر والصبح
 او الصبح والعشا والعشا والمغرب والمغرب والعصر والظهر (قوله يثنى بالنسبة لما فعله
 بفرض انه الاول بباقي المنسى هذا اشارة لجواب اعتراضين وايرادين على المتن الاول انه لا مفهوم
 لقوله يثنى بل يثنى ويثني ويربع ويخمس اشأنى ان التثنية ليست بتمام المنسى بل ببعضه لان المنسى
 مجموع الصلوات أى الاولى وثانيتها وهما بل يثنى بهما بل واحدة منهما وحاصل الجواب عن الاول
 انه ليس المراد يثنى ضد يثني ويربع الخ بل المراد انه يرفع المنسى في المرتبة الثانية والجواب عن
 الثاني ان في الكلام حذف مضاف أى يثنى بباقي المنسى أى انه يوقع باقي المنسى في المرتبة الثانية
 بالنسبة لما فعله بفرض انه الاول في الواقع (قوله في الاولى) أى في الصورة الاولى أى وهي

ما اذ انسى صلاة وثالثتها (قوله ينفي بالمغرب الخ) أي يبدأ بالظهر ثم ينفي بثالثتها وهي المغرب ثم
 ينفي بثالثتها وهي الصبح ثم ينفي بثالثتها وهي العصر ثم ينفي بثالثتها وهي العشاء ثم ينفي بثالثتها
 وهي الظهر (قوله وفي الصورة الثانية) أي وهي ما اذ انسى صلاة ورابعها (قوله ينفي برابعة
 الظهر) أي انه يبدأ بالظهر ثم ينفي برابعها وهي العشاء ثم ينفي برابعها وهي العصر ثم ينفي
 برابعها وهي الصبح ثم ينفي برابعها وهي المغرب ثم ينفي برابعها وهي الظهر (قوله وفي الثالثة
 أي وفي الصورة الثالثة وهي ما اذ انسى صلاة وخامستها (قوله يعقبها) أي الظهر بخامستها أي
 انه يبدأ بالظهر ثم يعقبها بخامستها وهي الصبح ثم بالعشاء ثم بالمغرب ثم بالعصر ثم بالظهر فبعقب كل
 صلاة بخامستها (قوله في نسيان صلاة وسادستها) أي والحال انه لا يدري ما هو وكذا قال
 فيما يأتي (قوله وكذا في سادسة عشرتها) أي وهي مماثلتها من اليوم الرابع (قوله برحادي
 عشرتها) أي وهي مماثلتها من اليوم الخامس (قوله وهل جزأ) أي كسادس عشرتها وهي مماثلتها
 من اليوم السادس وحادي ثلاثتها وهي مماثلتها من اليوم السابع (قوله بان يصلي الخمس متواليه
 ثم يعيدها علم ان قول المصنف وصلي الخمس مرتين محتمل لامر بان يصلي صلوات كل يوم متواليه بان
 يصلي خمسة ثم خمسة وهو مختار بان عرفه وعليه اقتصر الشارح والثاني ان يصلي كل صلاة من الخمس
 مرتين فيصلي الصبح مرتين ثم الظهر كذلك وهكذا للعشاء وهو قول المازري فار قصر كلام المصنف
 على الاول لاختيار بان عرفه براديا بخمس مرتين صلاة يومين وان قصر على الثاني براديا بخمس صلوات
 يوم مكررة (قوله لان من نسي الخ) أي وانما وجب عليه صلاة الخمس مرتين لان من نسي الخ (قوله
 صفة للصلاين) أي واما اليومان فهما اما غير معينين كان يعلم ان عليه ظهرا وعصران يومين لا يعلمهما
 ولا يعلم السابق منهما واما معينين وعرف ما لكل يوم من الصلاين لكن لا يعلم السابق من اليومين كان
 يعلم ان عليه الظهر من يوم السبت والعصر من يوم أحد لكن لا يعلم السابق من اليومين على الآخر والحكم
 في هاتين الصورتين ما قاله المصنف اتفاقا واما ان عرف اليومين وعرف السابق منهما السكت لا يعرف
 أي الصلاين لا يري يوم كان يعلم ان عليه الظهر والعصر من يوم السبت والاحد ويعلم ان السبت مقدم
 على الاحد ولكن لا يعلم ما الذي السبت من الصلاين وما للاحد منهما فلهذه محل الخلاف وانما
 فيما ما قاله المصنف ومقابلته يقول يصلي ظهرا وعصر السبت مثلا وظهرا وعصر الاحد مثلا (قوله
 ناويا كل صلاة ليومها) أي الذي يعلم انه انهاء كان اليوم في ذاته معينته لا (قوله وأعاد
 المبتدأ) أي وجوبا كما قال الطحطاوي (قوله فيصير ظهرا بين عصرين) أي ان بدأ بالعصر وقوله
 أو عصرين ظهرين أي ان بدأ بالظهر (قوله مبني على وجوب ترتيب الفوائت شرطا) أي والمصلي
 لما كان محتمل انه اخل بترتيبها اراد إعادة المبتدأ لاجل حصول الترتيب (قوله ومع الشك في القصر
 الخ) حاصله انه اذ انسى صلاتين معينتين كظهر وعصر من يومين ولا يدري السابقة منهما وما وشك مع
 ذلك هل كان اتم له في الحضر أو في السفر فالصحيح انه يصلي ظهرا وحضرية ثم سفرية ثم عصر حضرية
 ثم سفرية ثم الظهر حضرية ثم سفرية وليست البداية بالحضرية معينة كما يشعر به كلام المصنف بل
 يصح العكس نعم البداية بالحضرية مندوب واعادة السفرية بعد هاهنا مندوب واما ان ابتداء ولا بالسفرية
 وجبت اعادة الحضرية لانها تجزئ مما ترتب في الذمة سواء كانت حضرية أو سفرية بخلاف السفرية
 فانها لا تجزئ مما ترتب في الذمة اذا كانت حضرية بل اذا كانت سفرية فقط ومقابل الصحيح
 انه يصلي ظهرا وعصران فتمتصورتين ثم نامتين وهو منقول عن ابن القاسم (قوله وأعاد
 ندبا) أي وان كان القصر سنة ولا غرامة في ندب الاعادة لترك سنة قاله شيخنا في الحاشية واستشكل

في التوضيح هذه الاعادة بان المسافر اذا اتم عمدا يبعد في الوقت فقط كما يأتي والوقت هنا يخرج بالخراج
 منها واجيب بان الحكم يندب الاعادة مراعاة لما قاله ابن رشد كما في المواقي ان اجزاء الحضرة عن السفرة
 خاص بالوقتية واما الفاتحة في السفرة لا تجزى عنها الحضرة وهذا القول وان كان ضعيفا لكن
 مراعاة الخلاف من جهة الورع المندوب (قوله اثر كل صلاة حضرة الخ) لا مفهوم لا تربل المراد بعد
 لان حقيقة الاثر ما كان من غير انفصال وهو لا يشترط ولو عبر به بعد بدل اثر كان اولي لانه لا يتقيد
 بالغورية والبعدية تصدق بالتراخي (قوله ولا اعادة في صبح ولا مغرب) أي كما هو المأخوذ من
 كلام المصنف لانها لا يقصر ان خلافا لمن يقول باعادتهما كما هو قول حكايا من عرفة ولا فائدة فيهما
 (قوله صلى سبعا هذا على ما ذكره المصنف) واما على ما يأتي من المعتمد فيرأ بثلاث صلوات وضابط
 ما يعرف به الصلاة التي تجب على الناس في هذه المسئلة على ما مضى عليه المصنف ان تضرب عدد
 المناسبات في اقل منها با واحد وتعمل على الحاصل بالمغرب واحد وتحصل المطلوب أو تضرب عدد هاتي
 مثله ثم تنقص من حاصل الضرب عدد المناسبات الا واحد وتضرب عدد المناسبات الا واحد في مثله
 وتريد على حاصل الضرب عددها (قوله وهي ستة) أي لكل صلاة حالتان على ما قاله الشارح وفي
 الحقيقة حالات الشكوك ستة أي بالنظر لكل صلاة وذلك لان كل صلاة من الثلاث امامة مقدمة
 وتحت هذا احتمالان بالنظر للصلاةين بعدها لانه اما ان تليها هذه ثم هذه أو العكس واما متوسطة
 وتحت هذا احتمالان لانها امامة متوسطة مع كون هذه قبلها وهذه بعدها أو العكس واما متأخرة
 وتحت هذا احتمالان ايضا لانها اذا كانت متأخرة عنهما يحتمل ان هذه الاولى وهذه الثانية أو العكس
 فلكل صلاة ست حالات وللثلاث صلوات في هذه الصورة ثمانية عشر حالالا تستوفي بالاعادة الثلاث
 والختم بالبتة والبتة في الصبح بعد وضوءها هكذا صبح ظهر عصر صبح ظهر عصر صبح في الدور
 الاول حصل للصبح تقدم على ظهر ثم عصر وبالدور الثاني حصل لها تقدم على عصر في الدور الاول ثم
 ظهر في الدور الثاني فهذان تقدمان وحصل لها في الثاني توسط بين ظهر في الاول وعصر في الثاني
 وحصل لها ايضا توسط بين عصر في الاول وظهر في الثاني فهذان توسطان وحصل لها تأخر عن ظهر وعصر
 في الاول فاذا ختم بها فقد حصل لها تأخر عن عصر في الاول وظهر في الثاني فهذان تأخران فقد
 استكملت الصبح ست حالات وقس على الصبح غيرها هذا حاصل المسئلة تفصيلا وما قاله الشارح فهو
 حاصلها اجالا (قوله فاذا اعاد الصبح) أي في اول الدور الثاني وكذا يقال في قوله فاذا اعاد الظهر
 (قوله وبها) أي باعادة الظهر حرات الخ (قوله وباعادة العصر) أي في الدور الثاني (قوله
 وباعادة الصبح) أي في اول الدور الثالث (قوله وان نسي اربعاً) فيه حذف لدلالة الاول أي
 وان نسي اربعاً كذلك أي حالة كونها معينات ولا يدري السابقة منها (قوله اربعة منها طبيعية)
 وهي احتمال اولية الصبح ويليها الظهر والعصر والمغرب واحتمال اولية الظهر ويليها العصر والمغرب
 والصبح واحتمال اولية العصر ويليها المغرب والصبح والظهر واحتمال اولية المغرب ويليها الصبح
 والظهر والعصر (قوله اذ كل صلاة الخ) علة لكون حالات الشكوك ثمانية وعشرين (قوله
 يحتمل سبع صور لعل الاولى ست صور لانه على احتمال اولية الصبح يحتمل ان يليها الظهر والواقع
 بعدها اما العصر والمغرب او المغرب فالعصر ويحتمل ان الذي يليها المغرب والواقع بعدها المغرب
 فالظهر والظهر فالمغرب ويحتمل ان الذي يليها المغرب والواقع بعدها الظهر فالعصر والظهر
 فهذه احتمالات ست للصبح وكذلك لكل صلاة غيرها من بقية الصلوات الاربع يحتمل احتمالات

انها تظهر فعصر فغرب فعشاء فصبح ويحتمل انها عصر فغرب فعشاء فصبح فظهر ويحتمل انها مغرب فعشاء فصبح فظهر فعصر ويحتمل انها عشاء فصبح فظهر فعصر فغرب ولا يستوفى هذه الاحتمالات الا بتدريج صلوات فنزل ذلك على هذا الوضع صبح فظهر فعصر فغرب فعشاء فصبح فظهر فعصر فغرب (تنبيه) لو علم ان الخمس من يوم وليلة وعلم المتقدم منها كفى بخمس وابتدأ بالمغرب ان علم تقدم الليل وبالصبح ان علم تقدم النهار

* (فصل سن لسهو (قوله بحيث لونه الخ) أى ليكون الشئ قد زال من المدركة مع بقائه في المحافظة (قوله لكن لا يتنبه الخ) أى ليكون الشئ قد زال من المدركة والمحافظة معا (قوله الا ان الذهول هنا متعلق بالبعض) أى وما تقدم تعلق بكل الصلاة (قوله سن لسهو واراد به موجب السجود ليسهل الطول بالحل الذي لم يشرع فيه الطول فانه يسجد له ولا سهو وهنا بل هو عند ثمان ما ذكره المصنف من سنية السجود لسهو وسواء كان قبلها او بعدها هو المشهور من المذهب وقيل بوجوب القبلي قال في الشامل وهو مقتضى المذهب (قوله وان تكرر) أى السهو بمعنى موجب السجود وقوله من نوع أى حالة كون ذلك السهو المتكرر من نوع كزيادة أو نقص وقوله او أكثر أى كزيادة ونقص (قوله اى سن سجدتان) أى لا أكثر لاجل سهو وقوله وان تكرر أى قبل السجود لسهو وما ان كان التكرر بعد السجود فان السجود يتكرر كما اذا سجد المسبوق مع امامه القبلي ثم سعى في قضاءه بنقص او زيادة فانه يسجد لسهو الثانى ولا يجتزى بسجوده السابق مع الامام أو تسكiam المصلى بعد سجوده القبلي وقبل سلامه فانه يسجد بعد السلام أيضا وكذا اذا سجد القبلي ثلاثا فانه يسجد بعد السلام عند اللخمي وقال غيره لا يسجد عليه اما البعدي اذا سجد ثلاثا فلا يسجد له اصلا (قوله بنقص الباء للملازمة متعلقة بسهو أى سن سجدتان قبل سلامه لاجل سهو متبوع بنقص سنة وتلبسه بنقص السنة لكونه سببها وهو مبني عنه واصله من سنة من اضافته المصدر لا فعول اى نقص المصلى سنة واصله من المصدر لا فاعل لان نقص يأتي لازما ومتعديا (قوله بنقص سنة مؤكدة داخله الصلاة) اما المؤكدة الخارجة عنها كالاقامة فلا يسجد لنقصها فان سجد لها قبل السلام بطلت صلاته وكذلك اذا كانت السنة غير مؤكدة وكانت داخله فها فلا يسجد لها فان سجد لها قبل السلام بطلت كما يأتي في قول المصنف أو كتكبيره ويدخل في السنة المؤكدة الفاتحة بناء على انها سنة في الأقل فاذا سعى عنها في اقل الصلاة وأتى بها في جلها فانه يسجد لها فاذا لم يسجد لها كان عزلة من ترك السجود القبلي المترتب عن ثلاث سنن (قوله محققا) اى ذلك النقص (قوله ولو غير مؤكدة) أى كتكبيره وقوله مع زيادة أى قيامه مع ذلك لخامسة وعلم منه ان النقص مع الزيادة لا يشترط في المنقوص ان يكون سنة مؤكدة وهذا هو المشهور خلافا لمن قيد بذلك (قوله سجدتان) فلا تجزى الواحدة فلو سجد واحدة فان تذكر قبل السلام اضاف اليها اخرى وان تذكر بعد السلام سجد الاخرى وتشهد وسلم ولا يسجد عليه وتقتنع الزيادة على اثنتين ولا يسجد عليه ان زاد عليه ما قبلها أو بعدها وخالف اللخمي في القبلي فقال ان سجدته ثلاثا يسجد بعد السلام كما هو لا يكفي عن السجدين إعادة الصلاة فن ترتب عليه سجود قبلي غير مطلق تركه أو بعدى فاعرض عنه واعاد الصلاة لم تجزه تلك الصلاة عن ذلك السجود لترتبه في ذمته ولا بد ان يأتي بذلك السجود بعد ذلك كما نقله ابن ناجي في شرح المدونة عن ابن بشير وقول الذخيرة ترفع الصلاة بالسجود ولو لم يطمأنا ما عادت العمل فقد سمعنا موافقه اولى على الوجوب كما قال شيخنا (قوله قبل سلامه) أى وبعد تشهد ودعائه واظهاره ان لو سجد قبل التشهد فانه يكفي ويكفيه له ولا صلاة تشهد واحدة قاله شيخنا (قوله

ويسجد بالمجامع وغيره أى سواء كان من نقص ثلاث سنن أو أقل بناء على أن الخروج من المسجد
 لا يعد طولا والطول بالعرف (قوله وبالمجامع فى الجمعة مثل الجامع رحبته والطرق المتصلة به
 بناء على المعتد من صحة الصلاة فيهما ولو اتفق الضيق واتصال الصفوف) (قوله فسمى عن السورة)
 أى ثم سلم وتذكر بعد السلام فلا يسجد فى غيره (قوله ولا يسجد فى غيره) أى إذا خرج من
 المسجد بل يرجع له ويسجد فيه فإن سجد فى غيره مكان كتركه فيحصل بين كونه عن ثلاث
 سنن أو أقل فإن كان الأول بعات الصلاة أن طال بالعرف والأفلاوان كان الثانى فلا بطلان
 مطلقا (قوله فى أى جامع كان) أى سواء كان الأول الذى صلاها فيه أو غيره وظاهره أنه لا يكفي
 سجود فى غير مسجد جامع كازوايا وهو ما يفيد كلام أبى الحسن (قوله وأعاد تشهد بعد
 استئنا) أى على المشهور خذلا لما روى من عدم إعادة التشهد لما روى من أن أعادته مندوبة
 (قوله ثم مثل لنقص السنة) أى الموجب للسجود القبل (قوله كترك جهرا) أدخل بالكاف
 ترك كل ما كان موكدا من سنن الصلاة الثمانية عشر غير السرف الموكدة ثمانية السرف والسورة والتشهد
 الأول والآخر والتكبير غير الأحرار والتمسيع والمجهر والجلوس بقدر التشهد فترك كل واحد من
 هذه موجب للسجود لكن ترك السرف وأبداله بالمجهر يسجد له بعد السلام وما أعاده يسجد به قبل
 (قوله فى ركعتين) أى لافى ركعة لأنه فيها سنة خفيفة وتركها لا يوجب سجودا وكان الأولى أن
 يقول لأنه فيها بعض سنة خفيفة لما ران المجهر سنة فى محله كاه (قوله وأبى بدله) راجع
 لقول المصنف كترك جهرا (قوله تأمل) انما أمر بالتأمل إشارة إلى أن قول المصنف وترك
 تشهدين أن حل على أنه أتى بالجلوس كان ما شاعلى قول ضعيف وهو أن السجود انما يكون لتركها
 ولا يسجد لواحد وضعيف (قوله والاخ) أى والا يكن أتى بالجلوس فكره مرة موجب للسجود
 وقوله على المذهب الأولى اتفاقا والمحصل أن كلام التشهد والجلوس له سنة فإذا تركها مرة سجد
 اتفاقا وأن أتى بالجلوس وترك التشهد فقولان بالسجود وعدمه والمعتد بالسجود لأن التشهد المتروك
 سنة موكدة فإذا علمت هذا فقول المصنف وترك تشهدين أن حل على أنه ترك الجلوس لهما أيضا ولا
 يصح لأنه يقتضى أنه إذا ترك تشهدا أو الجلوس له لا يسجد وليس كذلك إذا سجد اتفاقا وحل على
 أنه أتى بالجلوس لهما وتركهما كان ما شاعلى القول الضعيف وهو أن السجود انما يكون لتركهما
 لا لترك واحد منهما (قوله وبصور) جواب عما يقال أنه لا يتصور سجود قبل ترك تشهدين لأن
 السجود قبل السلام لترك تشهدين يتعين ذكره التشهد الأخير قبل السلام متى ذكره قبله فانه يفعله
 وحاصل الجواب أنه يفعل السجود عن تشهدين قبل السلام فى اجتماع البناء والقضاء فى المسئلة الملقبة
 بام التشهدات وذات المنحان وهى ما إذا ادرك مع الإمام ركعة الثانية وفاته الثالثة والرابعة
 زحاف فانه بعد غسله بأبى الثالثة بالسجدة فقط عند ابن القاسم ويجلس لأنها ثانية نفسه ثم أبى
 بأربعة كذلك ويجلس لأنها آخرة الإمام ثم يقضى الأولى بفتح وسورة ويجلس فيها أو يسلم فقد اجتمع
 فى هذه الصلاة أربع تشهدات وكل واحد منها سنة (قوله بل تخمضت الزيادة) أى وكانت محقة أو
 مشكوكا فيها (قوله بعد السلام) أى الواجب بالنسبة للفرد والإمام أو السنن بالنسبة للأمام والسلام
 السنن يشمل تسليمه أو على الإمام وعلى المأمومين (قوله ما لم يكثر الزيادة سواء كانت من أقوال غير
 الصلاة كالسلام نسنا أو بطول أو كانت من أفعال غير الصلاة مثل أن ينسى كونه فى صلاة فبأكل
 ويشرب معا أو من جنس أفعال الصلاة والكثير منه فى أربعة والثلاثية أو بركعتين وأما إذا
 كانت من أقوال الصلاة فإن كانت تلك الأقوال غير فرائض كالسورة مع أم القرآن فى الأخيرتين

أو السورة مع السورة التي تليها مع أم القرآن في الأولين فلا سجود عليه ولا بطلان وإن كانت تلك
الاقوال فرائض كالفتحة فإنه يسجد لتسكرا لها إن كان التسكرا حقيقة قأ أو شكاً على ما استظهره بعضهم
وكان سهواً وأما لو كررها بعد فلا سجود والراجح عدم البطلان مع الأثم ومن تسكرا لها الذي حوى فيه
ما تقدم أعادتها لاجل سراجهم (قوله كنتم لشك) هذا إذا شك قبل السلام وأما إن شك بعد
إن سلم على يقين فقال الهواري اختلف فيه فقيل يبنى على يقينه الأول ولا اثر لشك الطائري بعد
السلام وقيل أنه يؤثر وهو الراجح (قوله لاجل شك أشار إلى أن اللام للتعليل متعلقة بتم أي متم
صلاته لاجل وجود شك وتحققه فوجوده وتحققه موجب للانعام أو مجذوف أي وإتمامه لاجل دفع
شك اللاتعددية متعلقة بتم لأنه يقتضي أنه يتم شكه أي يزيد فيه وليس كذلك (قوله فانه يبنى على
الاقول) أي فلو بني على الاكثر بطلت ولو ظهر السكال حيث سلم على غير يقين (قوله ويسجد
بعد السلام) أي لاحتمال زيادة الساقية به وهذا مقيد بما إذا تحقق سلامة الركعتين الأولين من
ترك قرأتها أو الجلبوس بعدهما والاسجد قبل السلام لاحتمال الزيادة لما أتى به والنقصان أي نقص
الفتحة أو السورة أو نقص الجلبوس أو ترك كوع من الأولين وعلى هذا يعمل ما في أكثر الروايات من
التصريح بالسجود قبل السلام (قوله فانه لا يبنى) أي فإذا ظن أنه صلى ثلاثاً وتوهم أنه صلى
ركعتين عمل على الوهم فيبنى على الأقل ويأتي بما شك فيه ويسجد قبل السلام وما ذكره الشارح من
أن المراد بالشك مطلق التردد فيشمل الوهم بتبع فيه عوج والذي في بران الشك على حقيقة متخلفة
لعج (قوله ومقتصر على شفع الخ) يعني أن من لم يدرك شفع في الوتر أو هو في الثانية الشفع فانه يجعلها
ثانية الشفع ويسجد بعد السلام ويوتر بواحدة ولا يستحب إعادة شفعه وإنما كان يسجد بعد
السلام لاحتمال أن يكون أضاف ركعة الوتر إلى الشفع من غير أن يفصل بينهما بسلام فيكون قد صلى
الشفع ثلاثاً وهذا أي سجوده بعد السلام هو المشهور وقال عبد المحق والتعليل يقتضي أنه يسجد بعد
السلام لأن معه نقص السلام وإن زاد الشك وكين ومقابل المشهور ما نقل عن مالك من روايته على
ابن زياد أنه يسجد قبل السلام (قوله بخلاف الآسام) أي المتقدم في قوله وكنتم لشك الخ (قوله
بين ذلك أي وجه الزيادة (قوله في قوة العلة) أي فقوله وكنت مصر على شفع بيان الحكم وهو جعل
تلك الركعة التي هو فيها ثانية الشفع ولا يسجد أيضاً بعد السلام من حيث عطفه على قوله منكم لشك
الذي جعل تمثيلاً يسجد له بعد وقوله شك أهويه الخ في قوة العلة لذلك (قوله كذلك) أي هل هو
في ثانية الشفع أو في الوتر (قوله فالسجود الخ) أي أنه يجعل هذه الركعة للعشاء ويسجد بعد السلام
والسجود هنا للزيادة لاحتمال أن يكون هذه الركعة من الشفع أضافها للعشاء من غير فصل
بسلام فيكون قد صلى العشاء خمس ركعات (قوله أو ترك ركعة) أي بفتحة فقط ولو في ركعة وأولى
مع السورة أو في سورة فقط في ركعتين لا في ركعة لأنه فيها سنة خفيفة فلا يسجد لها (قوله
بإدنى الجهر) أي وهو أسمع نفسه ومن يليه (قوله فانه يسجد بعد السلام) قال عبد الوهاب استحباباً
قال شب وهو خلاف ظاهر المصنف إلا أن البغداديين ومنهم عبد الوهاب يطلقون المستحب على
ما يشمل السنة فليس هذا جارياً على طريقة المصنف من التفرقة بين السنة والمستحب اه شيخنا
عدوى (قوله بل يبنى على التمام) أي فإذا شك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً بنى على أربعة وجوباً
ويسجد بعد السلام ترغيباً للشيطان فاندفع ما يقال حيث بنى على الاكثر فلا موجب للسجود وحاصل
الجواب أن السجود انما هو لترغيم الشيطان واعلم أن الشك مستنكح وغير مستنكح والسهو كذلك
فالشك المستنكح هو أن يعترى المصلي كثير ابان يشك كل يوم وليلة هل زاد أو نقص أو لا وهل صلى

ثلاثاً أو أربعاً ولا يتيقن شيئاً يتيقن عليه وحكمه ان يلهي عنه ولا اصلاح عليه بل يبنى على الاكثر وليكن
يسجد بعد السلام استجبنا كما في عبارة عبد الوهاب والى هذا اشار المصنف بقوله واستنكحه الشك
ولهي عنه والشك غير المستنكح هو الذي لا يأتي كل يوم كمن شك في بعض الاوقات اصلي ثلاثاً اربعا
او هل زاد او نقص ولا في هذا يصلح بالبناء على الاقل والاتباع عاشك فيه ويسجد واليه اشار بقوله
كتم لشك ومقتصر على شفع الخ فان بنى على الاكثر بطأت ولو ظهر السكال حيث سلم من غير يقين
والسهو المستنكح هو الذي يعتري المصلي كثيراً وهو ان يسهو ويتيقن انه سهي وحكمه انه يصلح
ولا يسجد عليه واليه اشار المصنف بقوله لان استنكحه السهو ويصلح والسهو غير المستنكح هو
الذي لا يعتري المصلي كثيراً وحكمه انه يصلح ويسجد فيه فاسي من زيادة او نقص واليه اشار بقوله
سن اسهو والفرق بين الساهي والشاك ان الاول يضبط ما تركه بخلاف الثاني (قوله فان اصلح) أى
عمداً او جهلاً كما في ح لم تبطل وذلك لان بناءه على اكثر واعراضه عن شكه ترخيص له وقد رجع
للاصل (قوله كما قوله عمداً انما قيد به لان استظهار ابن رشد انما هو فيه واما التطويل سهواً فالسجود
باتفاق من ابن رشد وغيره فلا يصح حمل المصنف عليه قال في المنتقى من شك في صلاته لزمه ان يقول
ليتمد كرامسي عنه فان تذكر سهواً كل على ما سبق من ان المستنكح يبنى على السكال وغيره يبنى
على اليقين وان تبين انه لم يسه فلا شيء عليه اذا لم يطول في تمهله فان طال فابن القاسم لا يرى السجود
مطلقاً وسجود من رآه مطلقاً وقرئ اشبه فرأى عليه السجود حيث طوّل يجعل لم يشرع فيه التطويل
وعنده حيث طوّل يجعل يشرع فيه التطويل ابن رشد وهو اصح الاقوال اه وهذا اذا طوّل متفكراً
لاجل شك حصل عنده فمما يتعاقب بصلاته واما لو طوّل فيما لا يشرع فيه التطويل عبثاً أولئك في شيء
لم يتعاقب بصلاته فانظر ما حكمه والظاهر عدم البطلان والسجود بالطريق الاولى ما لم يخرج عن الحد
قاله شيخنا واعلم ان محل السجود اذا طوّل يجعل لم يشرع فيه التطويل حيث ترتب على الطول ترك سنة
كذا اذا طوّل في الرفع من الركوع أو بين السجدين لانه يسن ترك التطويل في الرفع من الركوع ومن
السجود زيادة على الطمانينة وعلى الزائد عليها استئنافاً فان ترتب على الطول ترك مستحب فقط فلا
سجود عليه كتطويل الجملة الوسطى فان ترك التطويل فيها مستحب ولا يسجد لترك مستحب فان
قلت حيث كان السجود مفيداً بان يرتب على الطول ترك سنة ان يكون السجود قبل السلام لا بعده
والمجواب ان السجود منوط بالطول بالمحل الذي لم يشرع به بشرط ان يتضمن ترك سنة فتضمن ترك
السنة شرط في كون الطول يجعل لم يشرع فيه مقتضياً للسجود وليس السجود لترك السنة كذا اطاب
عقب واجاب بن بان السجود القبلي انما يرتب على ترك سنة وجوبية لانه ح نقص والسنة هنا
عدمية فتركها زيادة لا تنقص فلذا كان السجود بعداً (قوله بان زاد تصويل الطول المذكور) قوله
فلا يسجد عليه) أى الا ان يخرج عن الحد فيسجد اه خش والمرد انه طوّل يجعل يشرع فيه للتعقرب
الى الله تعالى فلو طوّل فيه عبثاً أولئك كشيء في غير صلاته فانظر ما الحكم قاله عج قال شيخنا والظاهر
عدم البطلان ويسجد (قوله ويسجد البعدى) اشار بهذا الى ان قوله وان بعد شهر راجع
لقوله والا فبعده أى والا فيسجد بعده وان ذكره بعد شهر ولا يتقيد التأخير بالشهر ولكن المصنف
تبع المدونة في التعبير بالشهر وهو كناية عن المدة الطويلة وان في الكلام حذف اومع ما عطف
أى أو أكثر كما اشار له الشارح وانظر ما حكم تأخير مدة ما عن الصلاة هل هو كره ام لا والحاصل
انه يفعله متى ما ذكر ولو كان الوقت وقت نهى ما لم يكن في صلاة نافلة أو فريضة والامضى على
صلاته فاذا اكمله اسجد ولا يفسد واحدة منهما ولو كانت صاحبة ذلك السجود جمعة (قوله لانه

لترغيم الشيطان) جواب عما يقال لا يثبى ^{كان} السجود القبلى المستتب عن سنتين اوسنة
 مؤكدة لا يثبى به مع الطول والبعدى يثبى به مطلقا وحاصل الجواب ان البعدى لترغيم انفس
 الشيطان والقبلى جابر والترغيم لا يتقيد بزمان والجمابر حقه ان يتصل بالجمبور او يتأخر عنه قليلا
 (قوله غير شرط وحينئذ فلا يبطل السجود بتركه وارى ترك التشهد أو تكبير الهوى أو الرفع بل
 لو اتى بالنية وسجد وترك ما عدى ذلك من تكبير وتشهد وسلام فالظاهر الصحة كفى خش (قوله لانه
 داخلها) أى فنية الصلاة المعينة منسحبة عليه فلو اتفق انه اتى بالسجدة من ذاهلا عن كونه ساجدا
 لاسهولحت وما فى عقب من استباح القبلى لنية عند تكبير الهوى فهو خلاف النقل كما قال شيخنا
 (قوله وصح ان قدم بعديه) أى ولو كان المقدم له المأموم دون امامه والقرض انه مأموم لا مسبوق
 وقوله واخر قبله أى ولو كان ذلك المؤخر للقبلى مأموما بان يسجد الامام القبلى فى محله ويؤخره
 المأموم ولو اخر الامام القبلى فهل يقدمه المأموم ولا يؤخره تبع الامامه أو يؤخره تبعه قال الاول
 منها لابن عرفة والثانى لغيره (قوله وصح ان قدم بعديه) أى مراعاة لقول القائل ان السجود دائما
 قبلى وقوله واخر قبله أى مراعاة لقول القائل بعديه السجود دائما والحاصل انه وقع خلاف
 فى المذهب فى محل السجود فقبل محله بعد السلام مطلقا وقبل قبله مطلقا وقبل بالتخير وقبل ان
 كان النقص خفيفا كالسرف فيما يجهر فيه سجد بعده كالأداة والافقه وقبل ان كان عن زيادة
 فبعده وان كان عن نقص فقط أو نقص وزيادة فقبله وهذا هو المشهور الذى منى عليه المصنف
 وعليه لو قدم البعدى أو اخر القبلى صح مراعاة لما ذكر من الاقوال (قوله الا ان تعد التقديم حرام)
 أى لادخاله فى الصلاة ما ليس منها (قوله بان ياتيه كل يوم مرة) أى وتبين له انه سهى (قوله فلا
 يسجد عليه أى مطلقا ام كنه الاصلاح لا وانظر ما حكم سجوده هل هو حرام أو مكروه والا الاول ان كان
 قبله والثانى ان كان بعديا كذا فى بعض الشراح قال عجمى فلو سجد فى هذه الحالة وكان قبل السلام فهل
 يبطل صلاته حيث كان متعمدا أو جاهلا لانه غير مخاطب بالسجود فهو بمنزلة من سجد لاسهولم يسه
 الا لان هنالك من يقول بسجوده قال شيخنا العدوى والظاهر الصحة (قوله هذا فى القرض) أى
 هذا بيان لامكان الاصلاح وعدم امكانه فيما اذا كان المتروك سهوا وافرضا (قوله وامافى السنن)
 أى وامابان امكان الاصلاح وعدم امكانه فيما اذا كان المتروك سنة (قوله كغير المستنكح ظاهر
 كلام ابى الحسن على ان رسالته يصلح ولا يفوت الاصلاح بمقارفته الارض بيده وركبته ولو استقل
 قائما وليس هو كغير المستنكح الذى يهوت اصلاحه بذلك (قوله اوشك هل سهى الخ أى بان شك
 هل سهى فزاد ركعة أو نقص سورة مثلا ولم يسه اصلا (قوله ثم ظهر له) أى ففكر فى ذلك ثم ظهر
 له انه لم يسه فلا يسجد عليه سواء كان التفكير قليلا او طالا لان الشك بانفراده لا يوجب سجود سهوا
 وتطويل التفكير فى ذلك انما هو على وجه العمدة فلا يتعلق به سجود لكن يحمل ذلك على ما اذا كان
 المحل يشرع فيه التطويل والاسجد كما تقدم (قوله ان قرب) أى ذلك السلام من الصلاة (قوله
 فان طال أى شكك جدا بحيث بعد الامر من الصلاة (قوله باحرام) أى نية (قوله أو سجد واحدة)
 عطف على قوله استنكحه الشك أى اوفى بسجدة واحدة بسبب شكك فيه هل سجد اثنين والمعطوف
 محذوف أى هل سجد اثنين او واحدة وقوله هل الخ تفسير لشكك أى وصورة شكك هل الخ فقوله
 او سجد واحدة ببيان الحكم المسئلة لا لصورة شكك اذ ليست الواحدة متكوكفاها أى ان الحكم اذا شك
 هل سجد واحدة او اثنين فانه يسجد واحدة ولا يسجد عليه (قوله فيتسلسل) أى فاذا تسلسل
 حصلت له المشقة الكبرى ولا نقل وهو مستحيل لان التسلسل باعتبار المستقبل لا استحالة فيه

(قوله اولاً) أى اولى بسجده اصلاً (قوله أوزاد سورة في أخريه) أى فلا يسجد عليه على المشهور
 مراعاة لمن يقول بطابق قراءة السورة في الأخيرتين أيضاً ومقابل المشهور ما قاله أشهب من السجود
 اذا زاد السورة في أخريه ودل كلام المصنف بطريق الاحروية بأنه لو زاد سورة في إحدى أخريه
 لا يسجد انتفاقاً وهو كذلك (قوله شرع فيها التطويل) أى فله ان يتركها وينتقل الى سورة طويلة
 (قوله ان كان طاهراً يسير فان كان نجساً او كثيراً باطلت والافرض انه خرج غلبته وكذا ان كان
 طاهراً يسير او ازدر منه شيئاً عمداً) (قوله فان ازدره الخ) أى والافرض انه خرج منه غلبته
 (قوله قولان) أى على حد سواء ولا يسجد عليه على القول بعدم البطلان كذا في خش وقرر
 شيخنا العدوى ان الظاهر من القولين البطلان (قوله ولا يفرضة) عطف على معنى قوله
 ان استنكبه ولائناً كيد النفي اى لا يسجد لاستنكاح السهو ولا يفرضة ويجوز له العطف على سنة
 من قوله بقص سنة اى سن السهو وسجدتان بقص سنة لا لفرضة وما روى عن مالك من ان الفاتحة
 خير بالسجود فبنى على القول بعدم وجوبها في الكل (قوله ولا تترك سنة غيره مؤكدة) اى
 ترك كبيرة وتسمية اى والافرض انه تركها فدرها وأما لو تركها مع زيادة فانه يسجد (قوله كتشهد
 ما ذكره المصنف من عدم السجود للتشهد الواحد اذا جلس له نحوه لابن عبد السلام ونص عليه
 في المجال وجعله سنداً في الطراز المذهب وهو بخلاف ما صرح به بالخصي وابن رشد من انه يسجد
 للتشهد الواحد وان جلس له وصرح ابن جزي والمواري بأنه المشهور وعلى السجود له اقصر صاحب
 النواذر وابن عرفة قال ح والحاصل ان فيه طريقتين اظهرهما السجود اه بن (قوله والمعتقد
 السجود) أى لترك لفظ التشهد اذا جلس له اى لان التشهد في حد ذاته سنة وكونه باللفظ مخصوص
 سنة على المعتقد (قوله ويسير جهراً وسراً) لا يسجد على من جهر خفياً في السرية بأن اسمع نفسه
 ومن يليه ولا على من اسر خفياً في الجهر بأن اسمع نفسه فقط هذا هو الموافق لما في شرح المصنف على
 المدونة وعزاه لابن ابي زيد في المختصر وكذا هو في ابن يونس وغير واحد وكذا قرر عجمي في قول الشيخ
 سالم اى اقصر في الجهر على يسير الجهر وفي السرية على يسير السر ونسب ذلك لابن ابي زيد ومتابعة
 عقب له على ذلك كله وهم اه بن (قوله بكائية) الكاف واقعة في محله امدخله للاعلان بآيتين
 فهو مثل الاعلان بالآية على الظاهر وانظر هل الثلاث كذلك فله شيخنا وايمست مؤخره من تقديم
 وان الاصل وكاعلان فتكون مدخلة للاسرار بآية كما قال بعض الشراح لانه يقتضى ان الاعلان
 بآيتين ليس كالاعلان بآية مع ان الظاهر انه مثله (قوله كما هو) اى ما ذكر من اعادتها (قوله الا
 انه ان أعاد الفاتحة لذلك) أى او أعادها مع السورة لذلك فانه يسجد هذا هو الذي في سماع عيسى
 من ابن القاسم وقيل لا يسجد وهو في المدونة ايضا كالاول اه بن (قوله وكذا ان كررها) اى
 الفاتحة سهواً فانه يسجد بخلاف السورة ومنه اعادتها للتقديها على الفاتحة ولا يعول على ما في خش
 هنا ويظهر من كلام المقدّمات خلاف في بطلان صلاة من كرام القرآن عمداً ولكن الرجحان منها
 عدم البطلان كما قال شيخنا العدوى (قوله ولا يسجد لترك تكبيرة) اى لانها سنة خفيفة فلو سجد
 قبل السلام لتركها بطلت ان كان ذلك السجود عمداً الوجه لا لسهو او الاولى حذف قوله وتكبيرة
 لاغناء قوله ولا لغبره مؤكدة عنه (قوله من غير تكبير العيد) اى واما تكبير العيد فليسجد لترك
 واحدة فاكتر لان كل واحدة سنة مؤكدة واعلم انه كما يترتب السجود القبلي على نقص تكبيرة من
 تكبيرة اليد كذلك يترتب السجود البدنى على زيادتها اما السجود للتقص فقد قال ابن عرفة
 في الكلام على تكبير العيد ويسجد للسهو عن شيء منه اه واما الزيادة فقد قال مالك في مختصر ابن

شعبان من سبهي في العيد فزاد تكبيرة واحدة سجدة بعد السلام اه بن (قوله حال هويه للركوع)
 مثل ذلك ما اذا أبدل احدى تكبيري السجود بغيره او رفعها بسم الله من جده ففيه الخلاف واما
 اذا أبدلها بمسحها بسجدة تقا كذا ينبغي قاله شيخنا العبدوى (قوله لانه نقص) اى ما هو
 المطلوب منه من التكبير في حالة الهوى والتسليم في حالة الرفع من الركوع وزاد في الاولى التسليم
 وزاد في الثانية التكبير ومعالم ان اجتماع الزيادة والنقص موجب للسجود (قوله ولم يرد
 ما يوجب زيادته السجود) اى لان الزيادة التي زادها قولية وهى لا توجب سجودا والحاصل ان
 القول الاول نظر لكونه نقص وزاد والثاني نظر لكون الزيادة قولية (قوله تاويلان) المفهوم
 من كلام المراق ان هذا خلاف واقع في المذهب لانه اختلاف من شراحيها في فهمها اذ لا تاويل في
 كلامها هذا والا قوى منها عدم السجود كما قال شيخنا (قوله فانه يسجد قطعاً كما في المدونة)
 اى لنفسه صفتين (قوله بان تلبس بالركن) اى في المسئلة الاولى فوات التمدد بالرفع
 من الركوع وفي الثانية بالسجود (قوله ولا لادارة مؤتم عطف على لان استنكسه السهو اى
 لا يسجد على المصلى ان استنكسه السهو ولا يسجد على امام لادارة مؤتم وفيه ان الادارة مستحبة
 ومن المعلوم ان السجود لا يكون في فعل امر مستحب فالاولى حذف اذ لا يتوهم السجود فيه الا ان
 يقال ان المصنف تبع النقل واعلم ان الامور التي ذكرها المصنف انه لا يسجد لها منها ما هو مطلوب
 ومنها ما هو جائز ومنها ما هو مكروه فاشأ الاول بقوله ولا لادارة مؤتم الى قوله ولا للجائز والى الثاني
 بقوله ولا للجائز الى قوله ولا لتبسم والى الثالث بقوله ولا لتبسم (قوله لقضية ابن عباس) اى حيث
 أقام على يساره صلى الله عليه وسلم فأراه عن يساره ليعينه بيده اليمنى (قوله ولا يسجد لاصلاح رداء
 سقط عن ظهره بل ذلك مندوب اذا أصلحه وهو جالس بأن يديه يأخذ به الارض ويصلحه واما
 ان كان قائماً فيخطئ لذلك فتقبل اى انه يكره كراهة شديدة ولا تعمل به الصلاة اذا كان مرة ولا أبطل
 لانه فعل كثير واما الانحطاط لاخذ عمامة او قلب منكأب ففعل ولمرة لان العمامة لا تصل لرتبة
 الرداء في الطلب الا ان يتضررها كما في عقب فلا تمطل بالانحطاط لاخذها (قوله ولم يخطئه)
 اى لكونه جالساً بالارض وقوله والافلاى والا بان كان قائماً وأراد ان يخطئ لهما فلا يندب
 الاصلاح بل يكره كراهة ثقيلة (قوله او كمشى صفتين الخ) اعلم ان الذى في النقل جواز المشى
 للستره ولذهاب الدابة ودفع المار من قرب والقرب مرجع فيه للعرف سواء كان صفتين او اكثر
 والتحديد بكلا الصفتين انما ذكر في الفرقة وحينئذ قد قاله المصنف من التحديد في الجميع
 بكلا الصفتين خلاف النقل الا ان يقال ان المصنف رأى ان القرب في العرف قدر الصفتين والثلاثة
 وحينئذ فهو موافق لما في النقل (قوله او كمشى صفتين) الكاف دالة على المضاف وهو
 مشى وهى في الحقيقة داخلية على المضاف اليه فتدخل الثلاثة كما ذكرنا الشارح ويحتمل ابقاء
 الكاف داخلية على المضاف فتدخل ما شبه المشى من الفعل اليسير كغمز أو حرك والاولى
 ملاحظة دخولها على كل منهما فتدخل الامر من وانظر اذا وصل مشى لكل من السترة والفرجة
 كسبوق معنى لفرجة ثم لستره بعد سلام امامه والظاهر كما قال عجب اغتفر ثلاثاً وعدم السجود له
 وكذا يقال في اصلاح الرداء واصلاح السترة اه كلامه وظاهره عدم اغتفر اكثر من اثنين والظاهر
 انه اذا كان ذلك مطلوباً فلا يضر قاله شيخنا (قوله الثلاثة) اى غير الخارج منه والذي يقف فيه
 (قوله ويشير له ان كان بعيداً) اى ولا يمشى لردء والحاصل انه ان كان قريباً مشى اليه
 وان كان بعيداً اشار اليه (قوله او ذهب دابته) اى سواء كان قدماً او اماماً او مموماً (قوله)

فان بعدت) اى الدابة (قوله ان اتسع الوقت) اى الضرورى وحاصل فقه المسئلة ان الدابة اذا ذهبت وبعدت منه فله ان يقطع الصلاة ويطلب ان كان الوقت متسعاً وكان منها ينجف به فان ضاق الوقت او قل غمها فلا يقطعها الا اذا كان يخاف الضرر على نفسه لكونه بمقازاة والاقطعها وغير الدابة من المال يجرى على هذا التفصيل بقول الشارح ان اتسع الوقت اى و ينجف ثمنها به وقوله والاى بان ضاق الوقت او قل غمها اى وان ذهبت (قوله ان لم يكن فى تركها ضرر) اى فان كان فى تركها ضرر كما لو كان فى مقازاة فانه يقطع الصلاة ويطلبها (قوله او قهرة) قيل صوابه قهراً بالفتح التانيث لانه كما عبر به فى باب الحج فى طواف الوداع حيث قال ولا يرجع القهراً وذكر بعضهم ان ذلك لغة وحينئذ فلا اعتراض (قوله وان ينجب) اى يميناً أو شمالاً (قوله بان تأخر بظهوره) اى والحال ان وجهه مستقبل للقبلة (قوله مضر) اى فلا يجوز له الاستدبار الا فى مسئلة الدابة فيجوز له فيها ان يستدبر قبلته فى الصف والصفين والثلاثة ان كان لا يتمكن منها الا بالاستدبار والحاصل ان الاستدبار بعد رمعه والاعتذار بما يظهر فى الدابة كذا قرر شيخنا (قوله ولا يسجد فى فتح الحج) اى بل الفتح فى هذه الحالة مندوب (قوله وفتح على امامه) قيل لا مفعول لقوله على امامه بل مثله الفتح على غيره ممن يصل آخر اخذ اجماعهم ما يأتى وقيل انه ان فتح على غير امامه بطلت وهو مفعول ما هنا وارضى الحج وبعضهم مفعول ما هنا وارضى الشيخ سالم مفعول ما يأتى (قوله وطالب الفتح) اى تردد قرأته (قوله بان انتقل لاية اخرى) اى او وقف وسكت ولم يتردد فى قرأته وانما لم يفتح عليه فى هذه الحالة لاحتمال انه يتذكر فيما يقرأ (قوله ولا واجب الفتح اى مطلقاً سواء وقف او لم يقف فان ترك الفتح عليه فصلاة الامام صحيحة بمنزلة من طار له العجز عن ركن وانظر هل تطل صلاة تارك الفتح بمنزلة من انتم بما جاز عن ركائمه لا لا نص (قوله للتأويب اى وامامه مرة او مرتين للتأويب فانه يكره ولا يسجد ولا يطلن (قوله وهو مندوب اى سواء كان فى الصلاة او غيرها اذا كان السد بغير باطن اليسرى لان كان به فيكره للابستة النجاسة وليس التفل عقب التأويب مشرعاً وما نقل عن مالك من انه كان يتقل عقب التأويب فلا يجتمع ريق عنده اذ كان انظر (قوله بان امته لا يقرأ) اى وهو جائز فى هذه الحالة وان كان بصوت كفى الحج ولا يسجد فيه اتفاقاً (قوله وكره لغير حاجة) وفى لزوم السجدة فى هذه الحالة قولان ان الذين وقول الشارح فان كان اى البصاق الذى اغير حاجته بصوت وقوله وسجد لغيره اى على المعتمد خلافاً لمن قال بعدم سجده ح والحاصل ان البصاق فى الصلاة اما الحاجة او لغيرها وفى كل امان يكون بصوت او بغيره فان كان له حاجة فهو جائز كان بصوت او لا ولا يسجد فيه اتفاقاً وان كان لغير حاجة فان كان بصوت كان مكروهاً وفى لزوم السجدة قولان وان كان بصوت بطلت ان كان مع هذا الوجه لا وان كان سهواً وسجد على المعتمد ان كان هذا او اما لا ما لم يحمل الامام له (قوله كتنخج الحج) يريدان التخنج للحاجة لا يطل الصلاة ولا يسجد فيه من غير خلاف واما اذا تنخج لغير حاجة بل عن جاهل يكون كالكلام فيفرق بين العمد والسهو وهو قول مالك فى المختصر ولا تبطل به الصلاة مطلقاً ولا يسجد فيه وهو قول مالك ايضا واخذه ابن القاسم واختمه الابهري واللخمي واليه اشار المصنف بقوله والمختار الحج والتخنج كالتنخج (قوله لم حاجة) فسر ابن عاشر الحاجة بضرورة البيع قال المازرى التنخج ضرورة الطبع وانين الوجع معتسفاً ونقل ح تدل على ان المراد بالحاجة الاحتياج للتنخج رفع النغم من رأسه (قوله ولولم تتعلق الحج) اى هذا اذا كان تلك الحاجة تتعلق بالصلاة بان كان لا يقدر على القراءة الا اذا تنخج لرفع النغم وهو واجب حينئذ فى القراءة الواجبة ومنذوب

في غير هابل ولو كانت تلك الحاجة لا تعاق لها بالصلاة كتسليمه به انسانا انه في صلاة (قوله ولا
سجود في سهوه) أى ولا بطلان في عهده (قوله أى لغير الحاجة أى بان كان عبثا وعدم البطلان مقدر
بما اذا قل والا بطل لانه فعل كثير ليس من جنس الصلاة (قوله ولا سجود في تسبيح رجل او امرأة
لضرورة) أى بل هو جائز ولو تسبيح في غير محل التسبيح وكذا الواحدة بحوالة أو تحليل كما في عبث
وغيره (قوله أى لمحاجة) اشار الى ان المراد بالضرورة المحاجة التي هي اعم من الضرورة (قوله
تعلقت باصلاحها) أى كما لو جلس الامام في الثالثة فقال له المأموم سبحان الله لينبهه على سهوه
(قوله بان تجرد للاعلام الخ) أى كما لو قرع انسان عليه الباب فقال له وهو في الصلاة سبحان الله
لينبهه على انه في صلاة واستعمل ذلك اللفظ في غير محله فيحمل قول المصنف الآتي وذ كر قصد التفهم
به بمجمله والاعلمت على ما عدا التسبيح اخذ امامنا (قوله ولا يصفقن) فيه ان المناسب لقوله او امرأة
ان يقول ولا تصفق الا ان يقال عبر بذلك اشارة الى ان المراد من المرأة المجنس وخلصته ان المراد
بالمرأة جنس المرأة المصلية واحدة او اكثر ولا حل ذلك قال المصنف ولا يصفقن بضمير جمع الذوات
مراد منه المصلية من النساء مطلقا واحدة او اكثر فصيغة الجمع غير مستعملة في حقيقة تمام ان النهي
في كلام المصنف للكرهاه وفيه يدعى من قال بنديه للنساء ولعله انما جاز لها المجهر بالتسبيح وكره
لها المجهر بالقراءة في الصلاة للضرورة (قوله وكلام لا صلاحها بعد سلام حاصله ان الامام اذا سلم من
ركعتين مثلا فحصل كلام منه أو من المأموم ومنه ما لا يصلح اصلها فلا تبطل به الصلاة ولا سجود
فيه بل هو مطلوب لكن ان كان المتكلم لا صلاحها المأموم فيشترط في عدم بطلان صلاته امران
الاول ان لا يكثر الكلام فان كثر بطلت والثاني ان يتوقف التفهم على الكلام وان كان الكلام
لا صلاحها اذ اراد من الامام فيشترط فيه زيادة على ما ذكر امران ايضا ان يسلم معتقدا التمام وان
لا يطرأ له بعد سلامه شك من نفسه بان لا يحصل له شك اصلا او يحصل له من المأمومين واعلم ان
الكلام لا صلاح الصلاة لا سجود فيه ولا بطلان به سواء وقع بعد السلام او قبله كان يسلم من اثنين ولم
يقعه بالتسبيح فكلامه بعضهم فسأل بغيرهم فصدقوه وزادوا وجلس في غير محل الجلوس ولم يقعه بالتسبيح
فكلامه بعضهم ولكن رأى في ثوب امامه نجاسة فزنا منه واخبره كلاما لم يسمع فهمه بالتسبيح
وكالمستخلف بالفتح ساعة دخوله ولا علم له بما صلاه الامام الذي استخلفه فبسط لهم عن عدد ما صلى
اذا لم يقعه بالاشارة اذا علمت هذاه قول المصنف بعد سلام امام لا مفهوم له وانما نص على عدم
السجود في الكلام بعد السلام لا صلاحها ردا على من قال ان الكلام بعد السلام لا صلاحها لا يجوز
وتبطل به الصلاة وان حديث ذي اليمين منسوخ كذا الجاب بعضهم وفيه ان ارد على من ذكر
لا يكون ينفي السجود انما يكون بان ثابت المجاوز بان يقول وجاز كلام لا صلاحها بعد سلام (قوله
ان لم يفهم الاب) أى وامالو كان الافهام يحصل بالاشارة او التسبيح فعذر عنه لصريح الكلام
فالبطالان (قوله وسلم معتقدا الكلام) أى وأما وسلم على شك فيه بطلت صلاته (قوله لا من
نفسه) أى وامان نشأه الشك بعد سلامه من نفسه فلا يجوز لذلك الامام السؤال بل يجب عليه فعل
ما تنبأ به ذمته فان سأل بطلت صلاته بخلاف ما لو حصل له الشك من كلام المأمومين فله أن يسأل
بغيرهم (قوله ورجع امام الخ) حاصل فقه المسئلة ان الامام اذا أخبره جماعة بمسئلة فيقيد
خبرهم بالعلم الضروري بنجام صلاته او بنقصها فانه يجب عليه الرجوع لخبرهم سواء كانوا من مأموميه
أو لا سواء يتيقن صدقهم أو شك فيه أو جزم بكذبهم ولا يعمل على يقينه ومثل الامام في ذلك القدر
والمأموم فيجب على كل الرجوع لخبر الجماعة المستفيضة مطلقا وان أخبرا الامام عدلان أو أكثر ولم

يبلغ مبلغ التواتر فانه كذلك يجب عليه الزجوع بخبرهما سواء أخبراه بالتام أو بالنقص ان لم يتيقن
 خلاف ما أخبراه به بان يتيقن صدقهما أو ظنه أشك فيه فان يتيقن كذبهما فلا يرجع بخبرهما بل
 يعمل على يقينه من النجاسة على الأقل ان كان غير مستسكن في هذا اذا كان من مأموميه والأخبار يرجع
 بخبرهما بالتام أو بالنقص كما هو قول ابن القاسم في المدونة وان أخبراه بالعدل ان الغد
 أو المأموم ينقص أو كمال فلا يرجع واحد منهما بخبرهما بل يعمل على يقين نفسه كما هو ظاهر المصنف
 وان كان المخبر للامام واحدا فان أخبره بالتام فلا يرجع بخبره بل يبنى على يقين نفسه وان أخبره
 بالنقص يرجع بخبره ان كان ذلك الامام غير مستسكن في حصول الشك بسبب اخباره وان كان
 مستسكنا يبنى على الأكثر ولا يرجع بخبره واراء الخبر الواحد في مأموميه ما ينقص أو التام فلا يرجع
 واحد منهما بخبره بل يبنى على يقينه (قوله لا فذولا مأموم) أي فلا يرجع واحد منهما للعدلين
 اذا أخبراه بالتام عند شك في صلاته بانها تمت أو لا وأولى عند خبره بعدم تمامه بل يعمل لكل واحد
 منهما على ما قام عنده كان المأموم وحده أو كان مع الامام ولا يتظران لقول غيره ما لم يبلغ حد
 التواتر فانه يرجع اليه ويترك ما عنده ولو كان يقينا وهذا ظاهر المصنف وهو مذهب المدونة
 وقيل ان كلام الغد والمأموم يرجع لخبر العدلين كالامام وهو نقل اللخمي عن المذهب وابن
 الجلاب عن ابيه (قوله لعدلين من مأموميه) أي وأما لو كان من غير مأموميه فلا يرجع
 لهما لان المشاركة في الصلاة اضبط من غيره وهذا قول ابن القاسم في المدونة وهذا الطريقة تذهبها
 ابن بشير والذي اعتمد في التوضيح طريقة اللخمي وهي ان جوع لعدلين سواء كانا من مأموميه او من
 غيرهم وبها صدر ابن الحاجب لكن الذي اختاره حمله كلام المصنف على ما شهروه ابن بشير
 اه بن (قوله وأولى ان ظن صدقهما) أي او خبره (قوله ان لم يتيقن الخ) أي بان جزم
 بصدقهما او غلب على ظنه صدقهما او تردد فيه (قوله يرجع ليقينه الخ) فان عمل على كلاهما
 وكلام نحوهما بطلت عليه وعلمهم واذ اعلم على يقينه ولم يرجع لقولهما فان كانا أخبراه بالنقص فعلا
 معه ما بقي من صلاته واذ اسلم اتيا بما بقي عليهم اذ اذا اوبأ ما وان كانا أخبراه بالتام كان كاما قام
 لحامسة فيأتي فيها تفصيله كذا في حاشية شيخنا (قوله الاكثر منهم جدا) أي فانه يرجع لقولهم
 ولا يعمل على يقينه وهو قول محمد بن مسلمة واستحسنه اللخمي وقال الرجاء في الصحيح المشهور انه
 لا يرجع عن يقينه اليهم ولو كثروا الا ان يخاطبه رب فيجب عليه الرجوع الى يقين القوم اه بن
 (قوله وأولى مع شكه) أي في خبرهم (قوله أخبروه بالنقص أو بالتام هذا التعميم محقق
 لقوله فيما يأتي ان الاستثناء منقطع وخاصة له انهم اذا كثروا جسد فانه يعتبر قولهم أخبروا بالتام
 أو أخبروا بالنقص مستنكاهم لا كان أخبارهم له قبل السلام او بعده يتيقن خلاف ما أخبراه به أو شك
 فيما أخبراه به (قوله فلا تدخل الخ) أي لان دخولها فيه يقتضي انه اذا لم يتيقن خلاف ما أخبراه
 به من النقص لا يرجع الا اذا أخبره عدلان وليس كذلك (قوله وندب تركه) أي ندب تركه
 لكل منهما ما ساروا به وركنوا بذلك يندب ترك الاسترجاع أيضا ولم يعلم من كلام المصنف حكم الحمد
 هل هو مكره او خلاف الأولى والظاهر الاول لقول ابن القاسم لا ينبغي لان ما هو فيه اهم بالاشتغال
 به (قوله ولا يستجد بخائرا) نكاه فيها فيه ان السجود لا امر الجائز فعله فيها لا يتوهم وجوب فلا يحتاج
 للنقص على عدم السجود فيه (قوله أي جائز في نفسه هذا جواب عما يقال العطف يقتضي
 المغايرة فعطف قوله ولا الجائز على ما قبله يقتضي ان ما قبله ليس من الجائز مع ان بعضه جائز وخاصة
 الجواب ان المراد بالجائز هنا نوع خاص من الجائز وهو الجائز لذاته بخلاف ما قد قدم فانه جائز متعلق

بالصلاة (قوله أي غالباً أي وغیر الغالب لا تعاق له بالصلاة كما مشي للادابة (قوله قل القلة والمطلون
 والنوسط معتبرة بالعرف كافي خشن ومفهوم قل انه ان طال الانصات جحدوا ولو سهوا ابطال الصلاة
 وان كان متوسطاً بين ذلك ان كان سهواً وسجد بعد السلام وان كان عمداً ابطأها (قوله لخبر بكسر
 الباء وعلى هذا ففي الكلام حذف مضاف أي لسماع مخبر ويصح فتح الباء على ان السامع مفعول
 واللام بمعنى من أي من مخبر لكنه قاصر لا يشمل الانصات لسماع الاخبار لغيره (قوله مع عدم
 رفع الاخرى) أي عن الارض (قوله واما مع رفع الاخرى) أي عن الارض سواء وضعها على
 قدم التي اعتمد عليها او جعلها معلقة في الهواء (قوله وقتل عقرب) أي او ثعبان واما غيرهما من طير
 اوردودة او خنثى فيكره قتلها معلقاً ارادته لم لا (قوله أي مقبلة عليه) أشار بهذا إلى ان المراد بالارادة
 اقبالها وليس المراد بالارادة القصد لانها بهذا المعنى من خواص العقل لا كذا قيل وانظره مع قوله
 المحيوان جسم نام حساس معترك بالارادة وقد يقال ان هذا تعريف للناطقة اتابعين فيه للفلاسفة
 واهل الشرع لا يقولون بتدقيقاتهم (قوله فان لم ترده كره له قتلها) أي وفي سجوده قولان سواء
 كان عالماً انه في صلاة او ساهياً عن ذلك والمعمد منهم ما عدم السجود (قوله ولا يتعل صلواته
 بانخطاطه) أي اذا كان قائماً وقوله لاخذ جبر أي اولفته لانها بخلاف الخطاطه لاخذ جبر يرمي به طيراً
 اولفته فانه مبطل لكن الذي يفيد ح ان الخطاطه من قيام لاخذ جبر او قوس من الفعل
 الكثير المبطل للصلاة مطلقاً كان لقل عقرب لم ترده او طائراً وصيداً لتفرد في ذلك غير ظاهر اهـ بن
 (قوله لا ابتداء فانه مكروه العواب انه لا فرق بين الابتداء والرد في ان كانا من جهات ليس بمكروه
 كما في ح عن سند (قوله وارجح ان الاشارة للرد واجبة) أي لاحاطة فقط كما هو ظاهر المصنف
 واما الاشارة للابتداء فقد علمت ان فيها قولين بالجواز والكره والمعمد الجواز (قوله واما رده
 باللفظ فبطل) أي ان كان عمداً الوجه لا ان كان سهواً وسجد له (قوله او اشارة لمحاجة) أي
 لطلب حاجة اورد ها وهذا جائز اذا كانت الاشارة غفيرة والامنت (قوله واخرج من قوله لمحاجة
 الخ) الاولى ان يقول من جواز الاشارة للعاجزة قوله الخ لان اخرج شيء من أمر يقتضي دخوله فيه
 والاشارة للرد على المشتبه لم تدخل في قوله لمحاجة (قوله كانين لوجع) أي كانين غلبة لاجل وجع
 وبكافة لاجل خشوع وظاهره قليلا وكثيرا (قوله لان ما وقع غلبة الخ) أي فاندفع قول ابن
 غازي صوابه وكانين بالروا عطفه على انصات اذهومما اندرج تحت قوله ولا لمحاجة وطاصل رد
 الشارح انه ليس من افراد المجاز لان المراد انين غلبة من المرض بحيث يصير كالمجنون الما يصدر منه وليس
 المراد ان له فيه اختيار بحيث يمكنه تركه (قوله والا يكن لوجع او خشوع) أي غلبة بان كان مصيبة
 او لوجع من غير غلبة او خشوع كذلك (قوله يفرق بين عمده وسهوه) أي فالعمد مبطل مطلقا قل
 او كثر السهو ويبطل ان كان كثيراً وسجد له ان قل (قوله وهو ما كان بلا صوت) أي بان كان
 مجرد ارسال دعوى وقوله ولو اختار أي هذا اذا كان غلبة بل ولو اختار اكار تشعأ لم لا (قوله
 لتبسم) أي وهو انبساط الوجه واتساعه مع ظهور البشري من غير صوت وقوله ان قل أي وكان سهواً
 (قوله فان كثر ابطال مطلقاً أي عمداً وسهواً (قوله وفرقة اصابع والثقات الخ) أي اعلم انهما ان
 كثيرا ابطالا الصلاة مطلقاً وان توسط ابطال عمدهما وسجد لسهوهما فكلام المصنف محمول على اليسير
 منهما (قوله ولا في تعمداً ما بين اسنانه) أي لا يسجد في ذلك وهو مكروه واعترض بأن العمد
 لا يتوهم فيه السجود حتى يتبين الجواب بأن المراد تعمده في ذاته مع كونه ناسياً انه في صلاة
 او يقال لما كان يتوهم ان عمده مثل العاقل في المحل الذي لم يشرع فيه التناول في انه لا يسجد لعمده

نفس عليه (قوله ولو مضغه قال بن فيه نظرا إذا مضغ عمل كثير بخلاف البلع ولم اجد في أبي الحسن ما ذكره عنه عقب من عدم البطلان إذا مضغ ما بين أسنانه وبلعه) (قوله وكذا نعمد بلع لقمة أو ثنية فيه نظري الظاهر أن هذا من العمل الكثير المبطل للصلاة ونص المدونة قال مالك ومن كان بين أسنانه طعام كقنقة الحب فابتلعه في صلاته لم يقطع صلاته أبو الحسن لأن قنقة حبة ليست بأكل كله بالبتل به الصلاة لا ترى أنه إذا ابتلعه في الصوم لا يطر على ما في الكتاب فإذا كان الصوم لا يبطل فأحرى الصلاة اه فاستدل به بالصوم يدل على البطلان في المضغ وفي بلع اللقمة والثنية إذا أصبح أن يقال بحجة الصوم مع ذلك اه بن (قوله ولا في حك جسده) أي وهو جائز أن كان الحاجة وقيل وقوله وكذا غير حاجة أي والحال أنه قليل (قوله إن كثرة) أي المحك مطلقا كان الحاجة أو غيرها وقوله ولو سهوا أي هذا إذا كان عمدا بل ولو كان سهوا بطل فان توسط ابطال عمده وسجد لسهوه فكلام المصنف مجمل على المحك اليسير وهو بالعرف (قوله كنسبج الأولى ان يقول كنسبج الأولى ان يقول له كيدل له قوله في آخر العبارة وهذا في غير التسبيح (قوله أو سجدت عليه شخص وهو يقرأ الخ) من هذا القليل الاتيان بباء التسمية وسينها لمر في محل التسمية كان يكون بأية النمل أو في يها في الفاتحة للخلاف (قوله والأبأن قدس التفسير به غير محله لا يدخل تحته) والاما إذا لم يقصده التفسير أصلا لانها لا تبطل ولا شيء فيه تسبيحا كان الذكر أو غيره (قوله بطلت صلاته) أي عند ابن القاسم وقال اشهب بالحكمة مع الكراهة (قوله وهذا في غير التسبيح مثل التسبيح التهليل والمحوقة فلا يضر قصد الالفهام بها في أي محل من الصلاة فالصلاة كاهل لذلك اه شيخنا عدوى (قوله على الأصح مقابله مقالة اشهب من الصحة كذا ذكره بهرام (قوله على غير امامه) أي أعم من أن يكون ذلك الغير مصليا أو تاليا كان المصلي معه في تلك الصلاة بأن فتح مأموم على مأموم معه في الصلاة أو كان ذلك المصلي ليس معه في تلك الصلاة وقوله لكان أشمل أي بخلاف قول المصنف على من ليس معه في صلاة فانه قاصر على ما إذا كان المقروح عليه تاليا أو مصليا ليس معه في تلك الصلاة ولا يشمل ما إذا كان مصليا معه فيها والحاصل أن من وقف في قراءته فان كان هو الامام فيفتح عليه ندبا واستنانا وربما وجب الفتح كما مروا أن كان تاليا أو مصليا ليس معه في صلاته فلا يفتح عليه على الأصح والفتح عليه مبطل وأن كان مصليا معه في تلك الصلاة بأن فتح مأموم على مأموم معه في صلاته فاستظهر عرج البطلان والشيخ سالم استظهر الفتح عليه وعدم البطلان عملا بفهم ما هنا واعتد شيخنا العدوى ما لعل لانه ظاهر قول المدونة ولا يفتح مصل على مصل آخر اذا هو شامل لما إذا كان ليس معه فيها وكان معه فيها (قوله وبطلت بقهقهة) أي سواء كثرت اوقات وسواء وقعت عمدا أو نسيانا لكونه في صلاة أو غلبة كان يعمد النظر في صلاته والاستماع لما يخطئ فيغلبه الضحك فيها كان المصلي فذا أو اماما أو مأموما لكن ان كان فذا قطع مطلقا عمدا أو نسيانا أو غلبة وان كان اماما قطع أيضا في الأحوال الثلاثة ويقطع من خلفه أيضا ولا يستخلف ووقع لابن القاسم في العتية والموازية أن الامام يقطع هو ومن خلفه في العدو يستخلف في الغلبة والنسيان ويرجع مأموم مراعاة للقول بعدم بطلان الصلاة بالقهقهة غلبة أو نسيانا وإذا رجع مأموم أتم صلاته مع ذلك الخليفة ويعيدها أبدأ البطلانها وامام مأموم فيمتحن صلاتهم مع ذلك الخليفة ولا إعادة عليهم لافي وقت ولا في غيره لصحتها واقتصر عرج في شرحه على ما لابن القاسم في الموازية والعتية واعتمده شيخنا العدوى وان كان مأموم قطع ان تعدها وان كانت غلبة أو نسيانا عمدا فيهما مع الامام على صلاة باطلة مراعاة للقول بصحتها ما يعيدها أبدأ لكن التماضى مقيد بقدرة كراهه الشارح (قوله

ولومن مأموم) أى هذا اذا كانت من فذا وامام بل ولومن مأموم هذا اذا كانت عمدا او غلبة بل
ولوسهوا (قوله بخلاف سهو الكلام) أى اذا كان يسيرا (قوله اذ الكلام الخ) هذا اشارة
للفرق بين القهقهة ونسيانا والكلام نسيانا حيث بطلت الصلاة بالاول ولو يسيرا ولم تبطل بالنسيان
اذا كان يسيرا بل يجبر بالسجود (قوله وقطع فذوامام) أى فى الاحوال الثلاثة كانت عمدا
او غلبة او نسيانا (قوله ولا يتخلف) أى الامام مطلقا يعنى فى الحالات الثلاثة وح فية قطع
مأمومه ايضا وقيل انه يقطع هو ومأمومه ولا يتخلف اذا كانت عمدا وامان كانت سهوا او غلبة
فانه يستخلف ويرجع مأموما وصلاته باطلة التى يتها مع الخليفة وامام صلاة مأمومه التى يتموها مع
الخليفة فهى صحيحة (قوله ويقادى المأموم) أى وجوبا كما قال الزناى وقال عبد الوهاب استحبابا
واستبعد طفى فى الاول وفى بن الراجح الوجوب وهو ما فى أبى الحسن على المدونة وقد علمت ان محل
تساويه اذا وقعت منه غلبة او نسيانا (قوله مراعاة لمن يقول بالصحة) أى وهو سبحانه فانه يرى
ان القهقهة اذا كانت سهوا او غلبة لا تبطل الصلاة قياسا لها على الكلام نسيانا وانما تبطلها
اذا كانت عمدا (قوله ان لم يقدر على الترك ابتداء ودواما) أى ان لم يقدر على تركه فى المدة التى
ضحك فيها غلبة او نسيانا من اولها الى آخرها وهذا لا ينافى ان غير المدة التى ضحك فيها له قدرة على
الترك فيها وليس المراد انه لا قدرة له على الترك رأسا بل استمر دائما وبدا بضحك وقد يقال اذا ذهب
الضحك بعد عدم قدرته على تركه فأى فائدة فى التماضى بدون قطع مع ان الفائدة فى قطعه وابتدائها
من اولها مع الامام (تنبيه) من غلبت عليه القهقهة كلما صلى فانه يصلى على حالته ولا يؤثر
ولا يقدم وامان كانت تلزم فى احيدى المشتركين فانه يقدم او يؤخر اشار له عجم وهذا بخلاف
الصوم فانه يقطع عن كل من صام عطش او جاع بحيث لا يصبر على عدم الاكل أو الشرب قاله
شيخنا (قوله بان وقع الخ) أى كل لو كان فى اوله غلبة او نسيانا وكان آخر المدة اختيارا (قوله ثم
شبهه فى التماضى الخ) حاصله ان للمأموم المقةقه حكين البطلان ووجوب التماضى فشب المصنف
فى الثانى من المحكين وهو وجوب التماضى بقطع النظر عن البطلان مسألتين والدليل على ان المصنف
قصد التشبيه فى التماضى لافى البطلان عدم عطفه ما على قوله بقهقهة بل قرن الاولى بكاف التشبيه
وجرد الثانية من البناء والمراجع للعطف على القهقهة كمر الباقى قال ويحدث الخ (قوله فصلاته
صحيحة) أى ويبيدها احتياط لانها لا تجزئه عند ربيعة (قوله على المذهب) أى على مذهب
المدونة وهو المشهور كذا فى حاشية الفيشى وفى عجم انه بعيد صلته أبدا وجوبا على الراجح ويقادى مع
الامام على صلاة باطلة قال شيخنا وهو الموعول عليه (قوله وان التماضى) أى وان وجوب التماضى
وقوله مراعاة لمن يقول بصحتها أى وهو يحيى بن سعيد الانصارى والامام محمد بن شهاب كلاهما من
اشياخ مالك فقد قال ان الامام يحمل عن المأموم تكبيرة الاحرام (قوله اذ هو الذى يركع الخ) قد
يقال بل تصور هذه الصورة ايضا فى الغذاء اذا كانت القراءة ساقطة عنه لكونه لم يجد معلما واضحا
الوقت عليه او على القول بعدم وجوب الفاتحة فى كل ركعة قاله شيخنا وقد يقال انما اقتصروا
فى التصور على المأموم لانه هو الذى يقادى وجوبه مع الامام اذا تذكرك ذلك واماما الامام والغذاء فانهما
يقطعان كما يأتى فى الجماعه واعلم ان هذه الصورة التى حمل الشارح عليها كلام المصنف تبعا لبرام
وشبهه من قول المصنف فى الجماعه وان لم ينو ناسياله تماضى المأموم فقط ذكرها هنا جمعا للنظر
وحمل عبق كلام المصنف تعالى ابن غازى على ما ذا نوى الصلاة المعينة ثم كبر فاصدا الركوع غافلا
عن النية فقد حصل منه التكبير لاركوع فنية الصلاة المعينة قبله يسير فقول المصنف بالنية احرام

معناه ناسيا للاحرام فيتمادي المأموم مع امامه على صلاة صحيحة لانه كن نوى بالتكبير الاحرام
 والركوع قال شيخنا والماخوذ من القول ان الصلاة باطلة و يتمادي مع امامه على صلاة باطلة مراعاة
 لمن يقول بالصححة **(قوله)** لكن على صلاة بالهذه ابناء على ما سبق له من ان الترتيب بين المشتركين
 الوقت واجب شرط ابتداء واما وقد علمت ان المعتمد انه واجب شرط ابتداء واما من ذكر حاضرة
 في حاضرة فانه يتمادي على صلاة صحيحة **(قوله)** أي بمحصل ناقض أي سواء كان حدثا كريح
 او سببا كمس ذكر او لماسمع قد لذة وسواء كان حصول الناقض عمدا او نسيانا او غلبة خلافا لمن قال
 ان الصلاة لا تبطل بذلك بل يبنى على ما فعل كالركوع و اشار الشارح بقوله أي بمحصل ناقض الى
 ان المصنف اطلق الخاص واراد العام فهو مجاز مرسل او انه من عموم المجاز واستعمل الكلمة في
 حقيقة تها وبجوازها **(قوله)** لا بالغلبة والنسيان أي وهو معنى قولهم كل صلاة بطلت على الامام بطلت
 على المأموم الا في سبقي الحديث او نسيانه فاذا تذكر الامام استخلف فان لم يستخلف وكل بهم بطلت
 على المأموم لعدم الامام صلاته بالحدث **(قوله)** وبسجود قبل السلام (فضيلة) أي عمدا او جهلا
 لان سجودهم وافتلا بطلان ويسجد بعد السلام **(قوله)** ولو كثر **(قوله)** أي كتنوت وتسبج بركوع
 وسجود **(قوله)** ما لم يقتد بمن يسجد لها في الجميع أي فان اقتدى بمن يسجد لذلك سجد معه وجوبا
 فلو سجد امامه ولم يسجد هو فانظر هل هو تبطل صلاته او لا وانظر عدم البطلان كما افاده بعضهم
 واعلم ان المصنف اعتمد في البطلان بالسجود للفضيلة والتكبير على ما في التوضيح ونسبه قد نص اهل
 المذهب على ان من سجد قبل السلام ترك فضيلة اعاد ابد أو كذلك قالوا في المشهور اذا سجد لتكبير
 واحدة قبل السلام اه وتعبه بن بان السجود للفضيلة قد ذكر ح ان ابن رشد ذكر فيها قولين
 وانه صدر بعدم البطلان واما السجود لترك التكبير الواحدة فقال الفاكهي لا اعلم من قال بالبطلان
 اذا سجد له قبل السلام وقال سيدي عبدالرحمن الفاسي انما وقعت على الخلاف في السجود لتكبير
 الواحدة ولا يلزم من القول بنفي السجود لها بطلان الصلاة بالسجود لها مع وجود القول به وبالحجة
 فلم نر ما يشهد للمصنف فيما ادعاه من البطلان بالسجود لتكبير **(قوله)** وبشغل أي وبطلت الصلاة
 بسبب ملازمة مشغل عن فرض فالباطل ملازمة المشغل لاذاته والباء للسببية **(قوله)** من حقن هو
 بالقاف والنون المحصر بالبول واما بالقاف والباء الموحدة فهو المحصر بالغائط وبالفاء والنون المحصر
 بهم معا وبقال للخصم بهم معا ايضا حقم والمحصر بارجح يقال له قريبا اء المله حلة والفاء والزاي
 المعجمة **(قوله)** او غثيان المراد به ثوران النفس واعلم ان محل البطلان بالمشغل عن الفرض اذا كان
 لا يقدر على الاتيان بالفرض معه اصطلا او يأتي به معه لكن بشقة ومحلها ايضا اذا دام ذلك المشغل
 واما ان حصل ثم زال فلا إعادة كما في البرزلي **(قوله)** يعيد في الوقت قال ح ينبغي ان يكون هذا
 الحكم حين ترك سنة من السنن الثمان المؤكدات واما لو ترك سنة غير مؤكدة وفضيلة فلا شيء عليه
 كان الترك المشغل او غير مشغل كما صرح به في المقدمات وح فلا يحتمل كلام المصنف على اطلاقه كما
 فعل عبق تبعه لعج **(قوله)** يعيد في الوقت أي الذي هو فيه اختياريا او ضروريا وهذا بعد
 الوقوع والافه ومخاطب بالقطع كما افاده البدر القرافي **(قوله)** متيقنة أي واما لو شك في الزيادة
 الكثيرة فانها تقبى بالسجود اتساقا وقوله سهوا أي واما الزيادة عمدا فانها تبطل ولو كانت اقل من
 ركعة **(قوله)** ولو في ثلثية أي هذا اذا كانت في رباعية بل ولو في ثلثية وهذا هو المشهور وقيل
 ان الثلثية تبطل بزيادة مثله او قبل بزيادة ركعتين وانما شهر الاول لانه لما كان السبب
 في مشروعية ثلثيها ايتار ركعات اليوم واليلة اعتنى بأمره التقوى جانبها فحلت كالرباعية وانما هركا

القاسم وسلم قاصدا التحليل وكل وشرب ساهيا عن كونه في الصلاة هذا هو محل الخلاف الذي ذكره
وامان حصل شيء منها عدا بطلت اتفاقا وان سلم ساهيا والمحال انه لم يعتد القاسم وكل وشرب ساهيا
فالصلاة صحيحة اتفاقا ويسجد كذا قرر شيخنا (قوله حكم بالطلان) أي مع وجود المنافي (قوله
وفي آخره معدمه) أي مع وجود المنافي فقوله في الرواية الثانية لا تبطل بالاكل والشرب أي ولا بالاكل
مع الشرب والسلام وأولى بوجود أمرين بل تخير بسجود السهو وقوله في الرواية الاولى وتبطل بالاكل
والشرب والسلام أي وبالاكل وحده وبالشرب وحده وبالسلم وحده لان المنافي موجود (قوله
لشدة منافاته) أي وانما حكم بالطلان في هذه الحالة لشدة الخ أي لان الشارح جعل السلام بذاته
علامة على الخروج من الصلاة في مكان اجتماعه مع غيره أشد من وجود غيره بدونه (قوله مع الاكل
والشرب هذا ناظر لرواية الواو في الكتاب الاول وقوله ومع حصول احدهما ناظر لرواية او (قوله
ولوبين اثنين) أي والجمع بين ثلاثة بل ولوبين اثنين فالجمع بين ثلاثة ناظر لرواية الواو وبين اثنين
ناظر لرواية او (قوله ثلاثة واحده منها بالخلاف) اثنان بالوفاق (قوله اتفق الموقفان على
الطلان) أي حصول السلام مع غيره ولو جرد الجمع بين أمرين فأكثروا وكان فذا واما ما وما وما
(قوله على الخصة) أي ويسجد الغد والامام وأما المأموم فلا يسجد وعليه لمجمل الامام لذلك (قوله
اختلف الموقفان أي فيخير على الاول لانا طه البطلان بالسلام مع غيره ولم يحصل لا على الثاني
لانا طه البطلان بالجمع وقد حصل والخبر على الاول بالنسبة للغد والامام لا المأموم (قوله فيطرقه)
أي فيخبره أي فيجعل الخلاف بالطلان وعده جاريا في حصول الثلاثة والاثنين والواحد واعلم ان
تعليل المدونة البطلان في الكتاب الاول بكثرة المنافي بضعف التأويل بالخلاف والتأويل بالوفاق
بحصول السلام لا قضائه عدم البطلان اذا حصل الاكل والشرب فقط مع انه قد وجدت كثرة المنافي
ويرجح التأويل بالوفاق بالجمع قاله شيخنا (قوله أي اعراض الخ) الصواب حمل الانصراف على
حقيقة وهو معارقة مكانه لان الاعراض عن الصلاة بالنية رفض لها وقدم الكلام على رفضه في
قوله وان فرض مبطل انظر بن ولو حذف المصنف هذه المسئلة من هنا ما ضره اعلمها من قوله في الزعاف
ولا يني بغيره قاله ع (قوله كسمل) أي من صلاته عدا اوجه لا واماسه وافتان تذكر عن قرب
اصح وان تذكر عن بعد بطلت صلاته (قوله شك قال بن المراد بالشك هنا التردد على حد سواء لا ما
قابل الجزم كما هو ظاهر عني اذ مقتضاه ان السلام مع ظن القاسم مبطل وليس كذلك كما يفيد نقل
ح عن ابن رشد عند قوله ولا سهو على مؤتم الخ ولا مفهوم لقوله شك في الاتمام اذ لو سلم معتقدا عدم
القاسم كذلك بالاولى (قوله لخالفته الخ) أي ولانه شك في السبب المبيح للسلام وهو الاتمام
والشك في السبب بضر ومقابلة صحة الصلاة اذ اظهر الكمال وهو قول ابن حبيب لانه شك في المانع
وهو عدم الاتمام والشك في المانع لا يضر ولو كن رد ذلك بان المانع أمر وجودي كالحيض وعدم
الاتمام أمر عيني فالخبر ان الشك هنا من قبيل الشك في السبب (قوله مع الامام هذا نص على
المؤمن والا فالصلاة تبطل بسجود المسبوق البعدى المترتب على الامام قبل قضاء ما عليه سواء سجد
مع الامام او قبله او بعده فنص على قوله مع الامام لتوهم الخصة باتباعه وقد يقال ليس المراد بقوله
مع الامام المصاحبة في الزمن بل المراد المصاحبة المحكمية بان يوافقه في السجود قبل قضاء ما عليه
وهو صادق بمصاحبة الامام في الزمن وبما اذا كان قبله فيه او بعده فتأمل (قوله ويسجد
المسبوق عدا الخ) أي واما نسيانا فلا تبطل واما جهلا فلا تبطل كالناسي عند ابن القاسم وهو الراجح
وقال عيسى تبطل كالعامدين رشد وهو القياس على المذهب من الحماق الجاهل بالعامد وعذره ابن

القاسم بالجهل حكمه بحكم الناسى مراعاة لقول سفيان بوجوب سجود المسبوق مع الامام القبلى
 والبعدي قال شيخنا وحل عبق يقتضى ترجيح قول ابن القاسم ولكن الذى رجه بعض الاشياخ
 قول عيسى من انه لا يندر بالجهل وهو الظاهر (قوله مطلقا) أى سواء كان ذلك المسبوق ادركه مع
 الامام ركعة أم لا وانما بطلت صلاة المأموم بذلك لانه ادخل في الصلاة مالمس منها بخلاف من قدم
 السجود البعدي فانها تصح مراعاة لمن يقول بذلك من اهل المذهب وقرق ايضا بان هذا زاد في خلال
 الصلاة بخلاف ذلك فانه انحاز اذ بعد ان أتمها غايبة الامران لم يسلم (تنبيه) ظاهر قوله وبطلت
 بسجود المسبوق مع الامام بعد ما مطلقا او قبل ان لم يلحق ركعة بطلان صلاة المسبوق الذى دخل مع
 الامام وهو في سجود السهو وقيل بعبثها فلهذا ان هذا السجود الذى دخله معه فيه السجود الاصلى
 والخلاف مذکور في بعض حواشي العزيرة انظار المج (قوله مطلقا الخ) هذا يقتضى ان قول
 المصنف ان لم يلحق ركعة راجع للقبلى فقط واما البعدي فالبطالان مطلقا وفيه ان الاولى رجوع
 الشرط لكل من القبلى والبعدي لمرتين الاول تعرض المصنف لما في المفهوم حيث قال والاسجد
 وأخر البعدي لان المراد والابان ادرك ركعة سجد القبلى والبعدي لكن القبلى يسجد معه قبل قضاء
 ما عليه وأخر البعدي لتام صلاته والبطالان حيث سجد البعدي قبل القضاء يؤخذ من قوله وأخر
 البعدي لان الفعل يؤذن بالوجوب والاصل البطلان في ترك الواجب والامر الثانى ان رجوع الشرط
 لثنائى فقط يقتضى انه يسجد البعدي ويؤخره ولولم يدرك ركعة لان قوله وأخر البعدي أى البعدي
 المتقدم وهو شامل لما اذا لحق ركعة أم لا وليس كذلك بخلاف ترجمته لهما فان المعنى يصبر والابان
 ادرك ركعة سجد القبلى معه وأخر البعدي وهو سديد (قوله قبل قضاء ما عليه) أى فلو خالف وأخره
 لتام صلاة نفسه عمدا او جهلا وبطلت لسهوا وكذا في عبق والذى في شب انه اذا خالف في القبلى وأخره
 لقضاء ما عليه لم تبطل (قوله فان أخره بعده) أى فان أخر الامام السجود القبلى بعد السلام (قوله
 قول يفعله معه قبل الخ) أى وهو ما يفعله محضر كلام الشيخ كريم الدين (قوله او بعد تمام القضاء)
 أى وهو ما يفعله كلام البرزلى وصدر كلام الشيخ كريم الدين (قوله او بعده وللتخير اى ان الواجب
 فعله بعد القضاء وهو مخير بعده في فعله قبل سلام نفسه او بعده (قوله او ان كان الخ) وذلك
 لان السجود الذى تبطل الصلاة بتركه بمنزلة جزء منها فهو بمنزلة سجدة منها فعملها الامام في تبعه فيها
 بخلاف ما لا تبطل الصلاة بتركه وهذا القول لابي مهيدي وارتضاه تلميذه ابن ناجى وبعض من لقيه
 قال شيخنا وهذا القول هو الظاهر لانه كالجمع بين القوانين قبله بقى ما لو كان السجود بعد ما صالة
 وقدمه الامام فان كان مذهبه ذلك تبعه المأموم وان كان مذهبه تأخيره فانظر هل يسجد معه
 المأموم نظرا لفعله او لا يسجد معه نظرا لاصاله وعلى كل حال لا تبطل صلاة المأموم بسجوده مع
 الامام مراعاة للخلاف في ذلك قاله شيخنا (قوله ولو تركه امامه) اى هذا اذا فعله امامه بل ولو تركه
 الخ (قوله فلو قدمه) اى قبل قضاء ما عليه بان يسجد مع الامام (قوله او جهلا) اى بناء
 على ما قاله عيسى لاعلى ما لابن القاسم من ان الجاهل كالناسى (قوله والاولى ان لا يقوم) اى
 المأموم بقضاء ما عليه وقوله لا بعد سلام الامام منه اى من السجود البعدي المترتب عليه (قوله
 غلبه) اى غاب ذلك النقص على ما معه من الزيادة التى حصلت من الامام (قوله وجب سهوا)
 اى وهو السجود وأشار الشارح بهذا الى ان في كلام المصنف حذف مضاف اى ولا يسجد سهواً
 ولا موجب سهواً وانما احتج لذلك الحق المعنى اذا سهواً ويقع من الموت قطعاً لا صحة لتنبه (قوله
 حصل له حالة القدوة أشار الشارح بهذا الى ان قول المصنف حالة القدوة معمول لمقدراً شرعياً

الكلام اى عرض واحصل السهولة حالة القدوة وليس راجعاً لقوله ولا سجوداً لانه يقتضى انه
 يسجد بعد حالة القدوة وليس كذلك (قوله محل الامام عنه) اى بطريق الاصالة (قوله)
 ولو نوى اى الامام (قوله ولا يفهم السهو) اى بل اذا تعدت ترك السنن كما فان الامام بمحملها عنه
 (قوله ولا يحمل عنه ركاً) اى مطالباً به كالنية وتكبير الاسرار وكوع والسجود فخرج الفاتحة
 (قوله) وترك قبل فهم منسه ان البعدى لا تبطل بتركه ولو طال وح فيسجد متى ذكره (قوله)
 وطال اى الترك بان لم يأت به بعد السلام بقرب ومثل الطول ما اذا حصل مانع من فعله كما حدث
 وكذا اذا تكلم اولاً بسجدة او اربعة قبله عمداً قاله ابن هارون اه بن (قوله) وامام عدا
 فبطل وان لم يطل علم منهم ان قوله وترك قبل شامل للترك سهواً او عمداً السكن الترك هو واقيد بقوله
 وطال دون العهد وقال الشيخ سالم لا فرق في الترك بين العهد والسهو واما قوله فيما تقدم وضع
 ان قدم بعده اى اواخر قبله فهو مقيد بما اذا كان لم يرض عن الاتيان به بالمرة والا فلا صحة (قوله) فلا
 سجد عليه اعترض بانه لا ملازمة بين عدم البطلان وترك السجود فلو عبر المصنف بالموافق احسن
 اى لا قبل فلا بطلان ولا سجود واجاب السارح بان قوله فلا سجود جواب شرطه مقدر وما ذكره
 من عدم السجود هو مذهب ابن القاسم وذلك لان السجود القبلى سنة مرتبطة بالصلاة وتابعة لها
 ومن حكم التابع ان يلحق بالتبوع بالتقرب فاذا بعد لم يلحق به ومقابلته لان حبيب يسجد وان طال
 (قوله) وبطلت كان الاولى ان يقول وبطلت هي بايراز الصغير مجريان الحال على غير من له ولعله
 ترك الابرار لان التمس على مذهب الكوفيين واما لا تفرقة بين الفعل والوصف وان الابرار
 انما يجب مع الوصف دون الفعل وهو مذهب أبى حيان اه بن (قوله) وتقدم في قوله وان ذكر
 اليسير (صلاة الخ) اى فيقطع الغذان لم يركع وشفع ان ركع وكذلك الامام ومأمومه واما
 المؤتم فلا يقطع بل يتعاضد ويعد تلك الصلاة في الوقت بعد فعل الاولى التي بطلت (قوله) ان
 أطال القراءة اى في الصلاة الثانية المذكور فيها (قوله) بار فرغ من الفاتحة قد تقدم في باب
 فرائض الصلاة ان الطول فيه قولان قيل بمجرد الفراغ من الفاتحة وقيل لا بد من الزيادة على الفاتحة
 وتقدم ان هذا هو المذهب فقد نقله ابن عرفة عن ابن رشد (قوله) داخل الصلاة اى التي شرع فيها
 (قوله) رجع لاصلاح الاولى اى ولو كان مأموماً (قوله) بلا سلام من الثانية اى لئلا
 يدخل على نفسه بالسلام زيادة في الاولى لا استحباب حكم الصلاة الاولى عليه ولذا رجع هنا ولو مأموماً
 بخلاف ما قبله واذا اصحح الاولى يسجد بعد السلام (قوله) واما قوله الخ جواب عما يقال قوله فان
 سلم بطلت انما يظهر اذا كان المتروك غير السجود القبلى واما اذا كان هو المتروك فلا مانع من السلام
 اذا غابته ان السجود القبلى صار بعد ما وقد قال المصنف وصح ان قدم أو اخر (قوله) مطلقاً اى
 سواء طال القراءة التي شرع فيها أم لا (قوله) ويسجد بعد السلام هذا انما هو في مسألة ذكر
 البعدى واما في ذكر القبلى فانه يسجد قبل السلام لا بعده لانه اجتمع له النقص والزيادة اه بن
 (قوله) بتعد ترك سنة اى بتعد ترك غير مأموماً سنة فالخرف في غير المأموماً واما هو فلا شئ عليه
 اتفاقاً (قوله) داخل الصلاة مقتضى ما في ح عن ارجاجى ان هذا الخلاف موجود في ترك
 الاقامة فانظر اه بن وعن حكى الخلاف مطلقاً حتى في سنن الوضوء القرطبي في تفسيره (قوله)
 والمراد الجنس هذا بناء على ما قاله سند من ان الخلاف جاز في السنة الواحدة والمتعددة وعلى ذلك
 مبنى الموافق وقال ابن رشد محل الخلاف في السنة الواحدة واما ان تركاً كتر عمداً بطلت اتفاقاً عنده
 والا لاقوى فان قيل السجود القبلى سنة وقد قالوا اذا ترك وطال بطلت ولم يجز وافيه الخلاف

والجواب انه لما شبه بعض اركان الصلاة تقوى جانبه فلم يحرقه الخلاف بخلاف غيره من سنن الصلاة فانه لم يشابه شيئا من الاركان فلم تحصل له قوة او يقال اللازم على ترك السجود القبلي المترتب عن ثلاث سنن ترك امرين السجود وموجبه بخلاف ترك السنة عمدا من اول الامر كذا قرر شيخنا العدوي والاحسن ان يقال انما حكموا ببطلان الصلاة بترك السجود القبلي مراعاة للقول بوجوبه فتأمل (قوله ومثلها السنتان الخ) اي ومثل السنة المؤكدة في جريان الخلاف في تركها السنتان الخففتان الداخلتان في الصلاة (قوله ولا تبطل أى وعليه فيعيد في الوقت اخذا بما قالوه في المشتغل عن السنة (قوله وهو الارجح) اي لاتفاق مالك وابن القاسم عليه والاول قد ضعفه ابن عبد البر وان شهره بعضهم كالشارع المصنف بخلاف وقد شنع على القول الاول القرطبي في الكلام على آية الوضوء من سورة المائدة قال انه ضعيف عند الفقهاء وليس له - ظمن النظر والام يمكن - بين السنة والواجب فرق (قوله خلاف الاول لابن كثة وشهره ابن رشد في البيان وكذا شهره اللخمي والثاني لما لك وابن القاسم وشهره ابن عطاء الله هـ) (قوله فابطلان اتفاقا في حكايته الاتفاق نظره قد قال القلشاني وعلى وجوب الفاتحة في الاكثر قال اللخمي هي سنة في الاقل فيسجد لتركها سهوا قبل ويختلف اذا تركها عمدا هل تبطل الصلاة وتجب بالسجود على ترك السنة عمدا هـ بن (قوله وبترك ركن وطال يعني ان المصلى اذا ترك ركنا من الصلاة سهوا وطال فانه تبطل والطول اما بالعرف او بالمخرج من المسجد واما لو كان الترك عمدا فلا يتقيد البطلان بالطول (قوله وطال الترك) أي بحيث فات تداركه ومثل الطول بقية المنافيات كحدث مطلقا واكل او شرب او كلام عمدا (قوله على تفصيله الخ) أي ان ترك الشرط مبطل للصلاة لكن لا مطلقا بل على التفصيل السابق في ابواب الشروط من كون الترك عمدا او سهوا مع القدرة او مع العجز ومن كون الشرط المتروك طهارة حدث او نجس او ستر او استقبال فواجهه (قوله وتداركه) اي ان كان ممكن التدارك بان كان تركه بعد تحقق ماهية الصلاة وانعقادها كاركوع والسجود واما لا يمكن تداركه كالثنية وتكبيرة الاحرام فلا لانه غير مصل وسياقي كيفية التدارك في قوله وتارك ركوع يرجع قائما الخ (قوله فهو مرتب على مفهوم طال) اي لا على منطوقه اذ لا معنى لتدارك الركن مع بطلان الصلاة (قوله بان لم يسلم اصلا) أي كالمجلس فتنه ولم يسلم (قوله كسجدة اخيرة) اي فاذا تركها او سلم سهوا او غلما فانه يعيد المجلس ان قام من محله ويسجد تلك السجدة ويعيد التشهد والسلام ويسجد بعد (قوله فان سلم معتقدا الكمال ولومن اثنتين الخ) هذا يقتضي ان السلام يغيب التدارك ولو كان الركن المتروك من غير الاخيرة فنسلم من اثنتين معتقدا الكمال وكان قد ترك ركنا من الثانية فانه يأتي بركعة بدلها ولا يتداركه وبه قال بعضهم والذي ذكره عبق وهو المستفاد من النقول كقال شيخنا ان قوله ان لم يسلم هذا شرط في تدارك الركن المتروك من الركعة الاخيرة وقوله ولم يعقد الخ شرط في تداركه ان كان من غير الاخيرة وح فالسلام من اثنتين معتقدا التمام لا يغيب تدارك الركن المتروك من الثانية وهذا كله في غير المأموم واما المأموم فسيأتي الكلام عليه في قوله وان زوحم موتم الخ ثم ان ما ذكره من ان السلام يغيب تدارك الركن من الاخيرة يستثنى منه المجلس بقدر السلام فاذا سلم سهوا وهو رافع رأسه من السجود قبل ان يجلس فلا يغيبه السلام كفي المدونة فيجلس بعد التذكر ويتشهد ويسلم ويسجد بعد السلام ان قرب تذكره ولا بطلت (قوله كأي) أي في قوله وبني ان قرب ولم يخرج من المسجد وقوله فانه اي ما يأتي (قوله على مفهوم هذا الشرط) اعني قول المصنف ان لم يسلم (قوله والابتداء الصلاة) أي والاقرب سلامه ابتداء الصلاة (قوله فان عقد) أي تارك

الركن الذي فات تداركه ولما لو عقدا الامام ركوع الركعة الثالثة ركعة النقص وكان المأموم التارك للركن لم يعقده فلا يفت عقدا الامام تدارك ذلك المأموم كما هو المعتمد وهو الموافق لقول المصنف وان زوجهم وموت الخ (قوله كما يأتي) أي في قوله ورجعت الثانية اولى اطلانها الفذو امام (قوله فهو) أي ما يأتي (قوله فكأن لم يرفع) أي وح فبأن بالركن المتروك (قوله خلافا للشهب) أي حيث قال ان عقدا الركوع المفت لتدارك الركن مجرد الانحناء وان لم يطمئن (قوله فوافق ابن القاسم فيما اشهب) أي فيقول فيها بقوله من ان عقدا ركعة المفت لتدارك مجرد الانحناء وان لم يطمئن وظاهر كلام شيب انه لا بد من تمام الانحناء (قوله فلا يفتيه الانحناء أي عند بن القاسم) (قوله وانما يفتى رفع الرأس) أي من الركوع (قوله فاذا ذكره) أي الرفع من الركوع حال كونه متحنئا في الركعة التالية لركعة النقص (قوله حتى انحنى) أي فانه يفتى التدارك ويلزمه المعجود (قوله ترك الجهر) أي بجعله وابدله بسر (قوله كلا او بعضا) أي تركه كلا او بعضا ولم يذ كر ذلك حتى انحنى فانه يفتى تدارك ذلك وبسجد مساتركه (قوله وذ كر بعض) أي فاذا ذكر بعض صلاة مفروضة او سجودا قبلها من صلاة مفروضة في صلاة أخرى فريضة او نافلة او كان البعض او السجود من نافلة وذ كر ذلك في نافلة أخرى بعد انحنائه للركوع فان ذلك يمنع من الرجوع لا كالأولى وتبطل كإم (قوله وهي ما اذا كان البعض) أي المتروك سهوا (قوله في فرض او نفل) أي فهذه أربع صور (قوله وذ كرهما في نفل) أي وهاتان صورتان (قوله ما اذا ذكرهما في فرض) أي والحال انهما من نفل (قوله في فواتهما) أي فوات البعض والقبيل وقوله منه أي من النفل (قوله كإم) أي في قول المصنف ومن نفل في فرض تنادي مطلقا (قوله فان الانحناء في الثالثة الخ) لما كان في قول المصنف وهو بها الجاهل لانه يحتمل ان الانحناء يفتى القطع في الركعة الاولى والثانية والثالثة بين الشارح المراد بقوله فان الانحناء الخ لان هذا هو المنقول عن ابن القاسم كما قال جد عج (قوله فان لم يكن فيها) أي في الثالثة بان اقيمت عليه وهو في قيامها وفي الجلوس من اثنتين او في قيامه للثالثة (قوله فانه يتم) أي وامان اقيمت عليه المغرب قبل تمام الركعتين بسجودهما فانه يقطع ويدخل مع الامام ولا يمكن حمل كلام المصنف على هذا المعنى لان كلامه فيما يفتى الانحناء ولعل المصنف مشى على القول الضعيف قصد الجمع للنظائر (قوله فات التدارك للركن) أي المتروك من الركعة الأخيرة (قوله بالعرف عند ابن القاسم الخ) نحوه في التوضيح وهو مشكل اذ ابن القاسم عنده الخروج من المسجد بطول ايضا كما مر به ابو الحسن فقال في قول المدونة من سهى عن ركعة او عن سجدة او عن سجدة في السهو قيل السلام بي فيما قرب وان تباعد ابتداء الصلاة مانعه حد القرب عند ابن القاسم الصفان والثالثة والخروج من المسجد اه نقله طفي ونقل ابو الحسن ايضا عن ابن الموازي لاختلاف ان الخروج من المسجد بطول باتفاق وح فية عين ان الواو في كلام المصنف على بابها للجمع لا على او كما قاله الشارح تبعا لغيره اه بن (قوله ولم يخرج من المسجد) أي برجليه معا بان لم يخرج منه أصلا او خرج باحدى رجله (قوله فان مال بالعرف) مثله خروج المحدث وحصول بقية المنافيات كالأكل والشرب والكلام (قوله او بالخروج منه) أي برجليه معا ولو كان المسجد صغيرا او بازاء ما به (قوله لا يمكنه فيه الاقتداء) أي بن الخ الذي صلى فيه وذلك بان لا يرى افعال الامام ولا المأمومين ولا يسمع قوله ولا قولهم لان الاقتداء يحصل برؤية فعل الامام أو سماع قوله وبرؤية فعل المأمومين أو سماع قولهم (قوله ويندب رفع يديه عنده) أي عند التدبير (قوله أي الاحرام) أي

بمعنى التكبير واما النية فلا بد منها ولو قرب جدا اتفقا قاله عبق قال بن وفي الاتفاق نظر بل
النية انما يحتاج لها عند من يرى ان السلام مع اعتقاد السكك يخرج منه من الصلاة قال ابن رشد وهو قول
مالك وابن القاسم واما من يرى انه لا يخرج منه فلا يحتاج عند ابي نية انظار المواقي والتوضيح
(والخاص) انهم ما يرتبان الاول للباسج عن ابن القاسم عن مالك وجوب الاحرام
ولو قرب البناء جدا والثانية لابن بشير الاتفاق على عدم الاحرام ان قرب جدا والظاهر فيما ذكرناه ان
اختلافهما في الاحرام بمعنى النية والتكبير لا في التكبير فقط كما قاله عبق اه كلامه وارتضاء
شيخنا قال الذي تقيده القول المعلوم عليها ان اختلاف الطريقتين في كل من النية والتكبير لا في
التكبير فقط (قوله وجلس له) أي لاجله اى لاجل ان يأتي به من جلوس لانه الحالة التي فارق فيها
الصلاة وهذا قول ابن شبلون واستظهره ابن رشد اه بن وقوله وجلس له اى وجوب بان خالف
واحرما قائما فالحجة مراعاة لمن يقول بحرم قائما وان جلس للاحرام يجلس من غير تكبير ثم يكبر بعد
جلوسه ثم يستقل قائما مكبرا الى ان يركع التي هي بدل عن الركعة التي بطلت وقوله ان تذكر الخ شرط
في قول المصنف وجلس له (قوله ولمن قال يكبر من قيام ثم يجلس اى ثم يستقل قائما الى ان يركع
التي هي بدل ركعة النقص وهذا القول لابن القاسم وانكره ابن رشد اه بن واعلم ان موضع
المخلاف المذكور اذا سلم من الاخرة معتقدا التمام تاركا ركنا منها وتذكره بعد قيامه ويجري ايضا
فيما اذا سلم من اثنتين معتقدا التمام والحال انه لم يترك ركنا وتذكره كمال الصلاة بعد قيامه واما لو
سلم من واحدة تامة او من ثلاث تامات فانه يرجع بحالة رفته من السجود ويجزم لانها الحالة
التي فارقها فيها ولا يجلس كما قاله ابن رشد ولا فرق بين كونه تذكره وقائما وتذكره وهو جالس
(قوله وهذا اذا مال متوسطا) أي ولم يفارق مكانه (قوله ويسجد للسهو بعد السلام) هذا
ظاهر فيما اذا فارق موضعه واما مجرد الطول المتوسط فجزم صاحب شرح المرشد انه لا يسجد وهو ظاهر
لانه طول يجعل يشرع فيه التطويل اه بن وارتضاء شيخنا وقد يقال الظاهر ما قاله الشارح تبعا
لعبق من السجود لان الطول انما يشرع في التشهد دل دعاء ونحوه ولا نسلم ان مجرد الطول مشروع
خصوصا مع الذهول ولذا احتاج في رجوعه لاحرام واعاد التشهد (قوله فان طال كثيرا بطلت)
اى لقوله وترك ركنا وطال وسواء انحرف في هذا القدم عن القبلة او لا فارق مكانه اولا (قوله
ورجع تارك الجلوس الاول الخ) الذي ينبغي الجزم به ان الرجوع سنة فان لم يرجع سهوا وسجد قبل
السلام للنقص وان لم يرجع عمدا جرى على ترك السنة عمدا وما نسبته عبق الخ من ان الرجوع
فيه قولان بالوجوب والسنة فليس فيه ذلك (قوله اى جلوس غير السلام) أي سواء كان اولا
او ثانيا (قوله بان بقي بالارض) أي يدها او ركبته بل ولو كان الباقي يد الخ (قوله والا فلا
يرجع الخ) لانه تلبس بركن فلا يقطع له مادونه والرجوع مكره عند ابن القاسم الفائت بالاعتداد
برجوعه وما ذكره المصنف من النبي عن الرجوع في غير المأموم اما هو اذا قام وحده من اثنتين واستقل
فانه يرجع لمتابعة الامام ويفهم هذا بالاحرى من قوله وتبعه مأمومه اه بن (قوله ويسجد قبل
السلام) أي لنقص الجلوس والتشهد (قوله ولا تبطل ان رجع) أي لعدم الاتفاق على
فرضية الفتحة بخلاف من رجع من الركوع للسورة او لفصلية الفتوة لغير اتباع الامام (قوله
ولو عمدا هذا اذا لم يستقل اتفقا بل وكذا اذا رجع بعد استعلاءه ووافاة الحجة اتفقا واما عمدا
فعلى المشهور خلافا للفاكهاني القائل بالبطلان لرجوعه من فرض الى سنة ووجه المشهور مراعاة
من يرى ان عليه الرجوع وعدم الاتفاق على فرضية الركن المشروع فيه (قوله ولو استقل مثل

الرجوع بعد الاستقلال الرجوع بعد قراءة بعض الفاتحة اما لوقراها كلها ورجع فالبطالان (قوله)
 في الصور الثلاث) أي في رجوعه اذا لم يفارق الارض بيده وركبته وعدم رجوعه اذا فارق الارض
 بها وفي رجوعه اذا خالف ورجع بعد استقلاله فان خالف المأموم امامه ولم يتبعه بطلت للأمام
 والمجاهل لا لاسمعي والمأثول (قوله ان كان) أي التارك للجلوس (قوله فان قام) أي بعد رجوعه
 بالتشهد الخ (قوله بطلت) أي كمنقله ح عن نازل ابن الحاج اه بن (قوله) وسجد هذه الزيادة
 وهي قيامه سهوا وذلك لان رجوعه وتشهده معتد به بما فادى بالتشهد والجلوس المطلوب منه
 فليس معه الا قيامه سهوا وهو زيادة محضة فيسجد لها بعد السلام ثم ان قول المصنف وسجد بعده أي
 فيما اذا لم يستقل بان فارق الارض فقط ورجع وفيما اذا استقل خالفا لمن قال في الاولى بعدم السجود
 لیسارة الزيادة وخسافا لا شهب في الثانية حيث قال ان رجوعه بعد الاستقلال حرام ولا يعتد به فاذا
 رجع وتشهد لم يكن آتيا بما طاب منه من الجلوس والتشهد اذا فادى منه ما غير معتد به فقه نقص
 التشهد وزيادة القيام وح فيسجد قبل السلام (قوله فيرجع ويُسجد بعده) فان لم يرجع بطلت
 كذا قال عتيق قال شيخنا العدوي في حاشيته عليه وهو غير مسلم بل الصواب صحة الصلاة مراعاة لقول
 بعض العلماء بجواز النفل اربعين نحن نقول به غايته الكراهة ومخالفة الأفضل لا تقتضي البطلان اه
 ثم ان عتيق جزم هنا بالبطلان وتردد بعد قوله واما اذا قام لثالثة في النفل عمدا فانظر هل لا تبطل الخ
 قال بن والظاهر عدم البطلان رعايا للقول بجواز النفل اربعين في حاشيته شيخنا على خش انه اذا قام
 لثالثة في النفل عمدا فالبطالان لدخوله في قول المصنف ويتجدد كسجدة وقد رجع في حاشيته عتيق عن
 هذا ما قاله بن لان غايته كراهة الزيادة على اثنتين ومخالفة الأفضل لا تقتضي البطلان (قوله)
 لان زيادة مثلها تبطلها) أي لانها نفل محدود بسجد (قوله ويرجع في قيامه الى الخامسة) أي
 خلافا للخمى حيث قال بشفع الخمس والسبع (قوله والخلاف في الرابع) أي والخلاف الموجود
 عندنا في المذهب بجواز النفل بأربع قوى فينبغي مراعاته (قوله بخلافه في غيره) أي بخلاف
 الخلاف في غير الرابع وهو القول بجواز النفل بست ركعات وثمان ركعات فانه ضعيف وح
 فلا ينبغي مراعاته وح فلا يثبت ما قاله للخمى من شفع الخمس والسبع مراعاة للخلاف (قوله)
 فان لم يرجع) أي بعد تكبره حيث قام لخامسة (قوله لثقة السلام في محله أي في صورتين
 ولوجود الزيادة يضاف في صورة ما اذا قام لخامسة واورد على هذا التعليل اننا لنسلم أنه اذا نقص السلام
 بسجده قبل السلام الا ترى ان من صلى الظهر خمساً فانه يسجد بعد السلام مع انه نقص السلام من
 محله واجيب بان الزيادة في الفرائض محض تعدد فهي بمنزلة العدم باتفاق فكان السلام لم يتأخر عن
 محله بخلاف الزيادة في النفل فانه قد قيل بها في الجملة فنهناك من يقول النفل اربع وعيننا انه اثنتان
 فهو قد نقص السلام من اثنتين عندنا حال تكبيله اربعاً ولا يقال السلام فرض وهو لا يغير بالسجود
 لاننا نقول مراعاة كون النفل اربعاً بصير السلام من الركعتين كسنة من حدث ان له تركه فتأمل
 (قوله وتارك ركوع سهواً) أي تذكرة قبل ان يعقد ركوع الركعة التالية تركه التقص (قوله)
 يرجع له قائماً) أي لان الحركة للركن مقصودة وهذا اذا تذكرة وهو في السجود او وهو جالس
 او ارفع من السجود واما ان تذكرة وهو قائم فانه يركع حالاً وقوله يرجع قائماً فلو خالف ورجع
 محدود بالم تبطل صلاته مراعاة لمن قال ان تارك الركوع يرجع محدوداً بالقائم بناء على ان الحركة
 للركن غير مقصودة (قوله وتذكرة له ان يقرأ شيئاً) أي قبل الانحطاط له (قوله من غير الفاتحة)
 أي لانها لا تكبر بها حرام ولا يركب لاجل تحصيل مندوب كذا قال شيخنا وظاهره انه يقرأ

السورة ولو كان في الأخيرتين والظاهر ان محل نذب قراءة السورة ان كان المحل لها والا فلا يقرأ شيئاً أصلاً وفي المجمع وعقب ونذب قراءته من الغاشحة وغيرها وكانهم اغتفروا تكرار الغاشحة وقراءة السورة في الأخيرتين لضرورة ان شأن الركوع ان يعقب قراءة فتأمل (قوله يرجع محدوده) هو قول محمد بن المواز فلو خالف ورجع قائماً لم تبطل مراعاة للقابل خلافاً لما ذكره عقب من البطلان كذا قرر شيخنا العسدي (قوله وقيل يرجع له قائماً) أي تارك الركوع وهو قول ابن حبيب فيقول انه يرجع قائماً بقصد الرفع من الركوع ثم يسجد بعد ذلك الرفع فكأنه رأى ان المقصود بالرفع من الركوع ان ينحط للسجود من قيام فاذا رجع الى القيام وانحط منه الى السجود فقد حصل المقصود واعلم انه لا يقرأ على كل من القولين اما على قول محمد فلا يرجع محدوده ولا قراءة في الركوع واما على مقابله فلا يرجع قائماً بقصد الرفع من الركوع ولا قراءة في القيام (قوله وتارك سجدة) أي سها وتذكرها قبل تكرار ركوع اربعة اثني ثلثة ركعة النقص (قوله وسجدة عطف على ركوع وقوله يحل عطف على قوله يرجع قائماً فهو من باب العطف على مولى عامل واحد وهو تارك لكن جهة المعمول مختلفة لان احدهما عمل فيه بالاضافة والثاني عمل فيه بالخبرية وقد سبق اول الكتاب ان اختلاف الجهة هل ينزل منزلة اختلاف العامل أم لا ويصح ان يكون وسجدة مضاف لمحذوف أي وتارك سجدة محذوف وبقي المضاف اليه على حاله والشرط وجوده وهو كونه المحذوف مما تلاها عطف عليه وعلى هذا فهو من عطف الجمل (قوله ان كانت الثانية) أي اذا كانت السجدة المتروكة الثانية فان كانت الاولى فانه ينحط المحذوف فيه نظراً اذا لا يتصور ترك الاولى وفعل الثانية لان الفرض انه أتى بسجدة واحدة وهي الاولى قطعاً ولو جلس قبلها لجلسه ما في لوقوعه بغير محله ولا يصيرها الجلس قبلها ثانية ولا فعله لما بقصد انها ثانية وهو واضح ثم يمد هذا فعلم ان تارك السجدة قيل انه يرجع للجلس مطلقاً وسجد وقيل انه يرجع ساجداً مطلقاً من غير جلس بأن ينحط للسجدة من قيام بناء على ان الحركة للركن مقصودة تام لا وقيل ان كان جلس اولاً قبل نهضته للقيام وبعد السجدة الاولى كما اذا سجد اولاً وجلس بعد تلك السجدة ثم قام ولم يسجد الثانية فانه لا يجلس بل يمشي ساجداً بغير جلس وان لم يجلس قبل نهضته للقيام فانه يجلس وهو مبني أيضاً على ان الحركة للركن غير مقصودة والقول الاول لما لك في سماع اشهب وهو المعتمد والثاني رواه اشهب عن مالك والثالث ذكره عبد الحق والمصنف مشى على القول الاول وهو ان تارك السجدة يرجع جالساً مطلقاً بناء على ان الحركة للركن مقصودة اذا علمت هذا تعلم ان قول التوضيح محل كون تارك السجدة يرجع جالساً اذا لم يكن جلس أولاً والاخر ساجداً بغير جلس اتفاقاً فيه نظر لان هذا قول مقابل للمعتمد فلا نسلم حكايته الاتفاق بقى شيء آخر وهو انه على القول المعتمد من أن تارك السجدة يجلس لو خالف ورجع ساجداً من غير جلس فاستظهر خش في كبره البطلان لان الجلوس بين السجدةتين فرض قال شيخنا وقد يقال الظاهر الصحة مراعاة لما رواه اشهب من ان تارك السجدة يمشي للسجود من قيام ولا يجلس (قوله بل ينحط لهما من قيام فلو فعلهما من جلس فلا بطلان وسجد قبل السلام فلا انحطاط لهما غير واجب كما في التوضيح وح عن عبد الحق واعتراض بأنه على المشهور من ان الحركة للركن مقصودة فلا انحطاط لهما واجب فكيف يجبر بالسجود على انها غير مقصودة فليس بواجب ولا سنة وأجاب بعضهم بمثل ما مر في سلام النفل بأن مراعاة القول بانها غير مقصودة صيره كالسنة فلذا جبر بالسجود (قوله ولا يجبر ركوع اوله الخ) أي ان الركوع المحاصل منه اولاً لا يضم اليه سجوداً ثانية بحيث يصير المجموع كله ركعة فأراد بالجبر الضم (قوله لينحط لهما من قيام) أي لاجل اصلاح الاولى

لان التدارك لا يفوت الا بروكوع ولا ركوع هنا (قوله المنسي سجدة هذا المحل حل به حال ولو حل
 المواق بجل آخر حيث صورته بما اترك سجدة فقط من الاولى وأتى بروكوع وسجدة وترك الركوع من
 الثانية وسجد لها فلا يجبر الى ركوع في الاولى بشئ من سجود الثانية لانه انما فعله بغير الثانية بل
 يأتي بسجدة يصلح بها الاولى ويبنى عليها والمحكم في المسئلتين واحد الان حل حالوهما المتبادر من
 المتن فالانساب حمل عليه (قوله فان ذكرهما) أى سجدة اولاه جالساً او ساجداً الخ أى
 واما ان ذكرهما وهو قائم فخطأ لهما من ذلك القيام وسجد بعد السلام لزيادة السجدة في الواقعتين
 في الركعة الثانية (قوله في تداركها بان يسجد سجدة) أى ثم يأتي بركعة بأم القرآن وسورة
 ويجلس ثم بركعتين بأم القرآن فقط ويسجد قبل السلام لان معه زيادة وهي الركعات الاول الملعبة
 ونقص السورة من اربعة التي صارت اولى وكذلك ترك الغمان سجدة اصلح ركوع اربعة بسجدة
 وبني عليها وانما ذكر المصنف هذه المسئلة مع انهما اخذت مع تقدمه لدفع توهم بطلان الصلوة
 بتفاحش النقص اولدفع توهم عدم فوات التدارك بركعة طرافهم فاساد (قوله ان لم يسلم) أى
 ان تذكر قبل ان يسلم (قوله والابتنال) أى لانه بالسلام فأت تدارك الاخرة وظاهره ولو كان
 الامر بالقرب وفيه انه اذا ترك ركعتين من الاخرة وسلم وكان الامر باقرب فانه يبنى والجواب ان القعدة
 مفروضة فيما اذا كان بعض الركعات صحيحاً الا ان كانت كلها باطلة كما هنا فانه بمنزلة من زاد اربعاً
 سهواً كذا في ح والشيخ المصنف ورده طي بأن القواعد تضي عدم البطلان والبناء على
 الاحرام ان قرب ولم يتخرج من المسجد وان قول المصنف وبني ان قرب ولم يتخرج من المسجد كما يجزئ في
 بطلان بعض الركعات يجزئ في بطلان كلها وارضاء شيخنا في حاشية عبق (قوله وان ترك ركعتين
 ركعة الخ) أشار الشارح بهذا الى ان قول المصنف ورجعت الخ مفرع على مفهوم قوله ولم يرد ركوعاً
 وليس متعلقاً بما قبله بل ساقه لانه حكم في التي قبلها ببطلان الثلاث الاول فكيف بقلة رجعت الثانية
 اولى (قوله ورجعت الثانية اولى الخ) ما ذكره من انقلاب الركعات لان ذلك والامام هو المشهور
 وقيل لا انقلاب فعلى المشهور الركعة التي تأتي بها آخر صلوة بناءً يقرأ فيها بأم القرآن فقط كما يأتي بما
 قبلها بأم القرآن فقط وعلى المقابل ركعة التي تأتي بها آخر صلوة قضاء على التي بطلت فيأتي بها على
 صفتها من سر وجهر وبالفاتحة وسورة أو بالفاتحة فقط والحاصل انه يأتي بركعة على كل حال لكن هل
 هي بناء وقضاء وعلى المشهور يختلف حال السجود على مقابلة السجود دائماً بعد السلام (قوله
 ببطلانها البناء للسجدة وقوله لئلا يمام تنازعه قوله ورجعت وقوله ببطلانها واعمل الثاني واخبرني
 الاول وحذفه لكونه فضلة أى ورجعت الثانية اولى لهما ببطلانها لئلا يمام ومحل ابقاء ركعات
 الامام بناء على المشهور ان رافعه بعض ما مر عليه على السهو والا فلا انقلاب ببطلان الاولى مثلاً
 وان كان يجب عليه ان يتم صلواته بركعة بعدها لاجل يقينه لان تلك الركعة يكون فيها قاضياً بخلافها
 عند الانقلاب فانه يكون فيها بانياً وكل هذا اذا لم يكن واحداً ولا فلا بناء ولا قضاء (قوله ويسجد
 قبل السلام ان نقص وزاد ذلك كالموعدة ركوع الثالثة رتد كر بطلان الاولى فانه يجعل الناشئة ثالثة
 وح فبأى بركعتين كل واحدة بالفاتحة فقط ولا يجلس في اربعة في العمل لانه انما ثالثة في نفس الامر
 ويسجد قبل السلام لنقص السورة من اربعة الركعة الثانية (قوله وبعده رزاد) أى كالموعدة ركوع
 الثانية وكر بطلان الاولى فانه يجعل الثالثة ثانية ويقرأ فيها بسورة ويجلس فيها الثانية التي
 تذكر فيها لا يجلس فيها ويسجد بعد السلام لزيادة الركعة (قوله والاربعة ثالثة) أى لبطلان
 الثالثة (قوله او بغير سورة فار كانت الركعة الاولى والثانية التي حصل فيها الخلل فانه يأتي

ببطلها بأمر القرآن وسورة جهر ان كانت جهرية وسرا ان كانت سرية وان كان الخلل انما حصل في الثالثة فانه يأتي ببطلها بأمر القرآن فقط سرا (قوله لم يدركها بادل من قوله شك في سجدة بدل كل من كل (قوله محجدها) أي فان ترك الاتيان بها بطلت صلاته لانه نعمد ابطال ركعة ان كانه اصلاحها فان تحقق تمام تلك الركعة لم يسجد فقله يسجد ها مكنه أي ما لم يتحقق تمام تلك الركعة والا فلا يسجد ها أصلا وتقلب ركعاته ويأتي بركعة فقط وقوله يسجد ها هنا تمام الكلام وهو بيان لقاعدة على مذهب ابن القاسم وقوله وفي الاخرة الخ تفصيل لهذه القاعدة وح فالاولى للصنف ان يأتي بالفاء التفرعية الا ان يقال ان الجملة مستأنفة استئنافا بيانيا قصد بها ايضاح الجملة قبلها لاجال (قوله اما ان يكون في الاخرة) أي اما ان يكون حصل له الشك وهو في الجلسة الاخرة (قوله) فان كان شك في الاخرة أي وهو في الجلسة الاخرة (قوله فانه بعد ان يسجد ها يأتي بركعة هذا مذهب ابن القاسم وخالفه اصمغ واشهب فقالا لا يأتي بركعة فقط ولا يسجد ها لان المطلوب انما هو رفع الشك بأقل مما يمكن وكلما زاد على ما يرتفع به الشك وجب طرحه (قوله ولا يشهد الخ) هذا قول ابن القاسم وخالفه ابن الماسجون فانه وافقه على كل ما قاله الا انه خالفه في عدم التشهر فقال انه يشهد قبل اتيانه بركعة لان سجوده انما هو صحيح للارادة والتشهد من تمامها قال ابن القاسم المحقق له ثلاث ركعات وليس محلا للتشهد واختاره محمد بن الموارز كذا في حاشية شيخنا (قوله مع احتمال النقص) أي نقص السورة من احدى الاولين لاقتراب ركعات وهذا بالنسبة للفظ والامام واما المأموم فانه يسجد السجدة لتكمله الرابعة بعد سلام الامام يأتي بركعة بالفاتحة وسورة لاحتمال ان يكون الخلل من احدى الاولين ويسجد بعد السلام لاحتمال زيادة هذه الركعة (قوله وان كان في قيام ثالثة) أي وفي ركوعها قبل الرفع منه او كان في تشهد الثانية في الاحوال الثلاثة يسجد لاحتمال انها من الثانية وتبطل عليه الاولى لاحتمال انها من اوصارت الثانية اولى فقد تم له بالسجدة ركعة وح فيأتي بثلاث ركعات كما قال الشافعي واما وحصل له الشك بعد أن رفع من ركوع الثالثة فلا يسجد ها لفوات التدارك ولا يشهد بعد هذه الثالثة ثم يأتي بركعتين بالفاتحة فقط ويسجد ها قبل السلام لنقص السورة والزيادة هذا اذا كان فذا او اماما واما المأموم الذي شك بعد الرفع من ركوع الثالثة فانه يأتي مع الامام بركعة وبعده بركعة بالفاتحة وسورة ويسجد بعد السلام (قوله من الثانية) أي التي لم يفت تداركها (قوله لاحتمال كونها منها) أي وقف بطلت بقعة الثانية (قوله ثم بركعتين بالفاتحة فقط هذا كله اذا كان فذا او اماما واما لو كان مأموما فانه يصلي مع الامام ركعتين بعد السجدة التي جبرها الثانية وبعده سلام الامام يأتي بركعة بالفاتحة وسورة ويسجد بعد السلام لاحتمال زيادة تلك الركعة ولا يضرب المأموم اتيانه بالسجدة في صلب الامام لانه تلافى اصلاح لا قضاء فلو كان ذلك المأموم مسبوقا جرى على مسائل اجتماع البناء والقضاء (قوله وان كان في قيام رابعة أي وفي ركوعها وقبل الرفع منه واما ان حصل له الشك بعد الرفع منه فلا يسجد ها لفوات التدارك ولا يشهد بعد هذه الرابعة لانها صارت ثالثة ويأتي بركعة بالفاتحة فقط ويسجد قبل السلام لنقص السورة والزيادة (قوله جلس وأتى بها هذا على مذهب ابن القاسم واما على مقابله وهو ما لا يصح واشهب فانه يبنى على الركعتين ويأتي بما بقي عليه فقط (قوله ويأتي بركعتين) أي يقرأ فيها بأمر القرآن فقط ويسجد قبل السلام هذا اذا كان فذا او اماما فان كان مأموما فانه يسجد بحجرات الثالثة ولا يشهد بعد ها ويصلي مع الامام ركعة ثم بعد سلام الامام يأتي بركعة يقرأها بالفاتحة وسورة ويسجد بعد السلام لاحتمال زيادة تلك الركعة (قوله)

وان سجد امام سجدة) أى من أى ركعة كانت الاولى وقام للثانية او من الثانية وقام للثالثة او من
الساكنة وقام للارابعة وقوله وان سجد امام سجدة الخ ظاهره سواء انفرد الامام بالسجود او شاركه بعض
المؤمنين فيه فعلى كل حال لا يتبعه فى قيامه المأموم العالم بسجوده وقال بعضهم يتعين ان يحمل كلام
المصنف على ما اذا وافق بعض المؤمنين الامام فى سجوده لان هذه الحالة هى محل الخلاف بين ابن
القاسم وسحنون واما اذا لم يشاركه احد من المؤمنين فى السجود وكان المؤمنون مختاطبين بتلك السجدة
باتفاق الشخصين وتجزيمهم واذا جلس فى الثانية أو الرابعة جلسوا معه واذا سلم سجدوا واذا نهضوا
والطريقة الاولى طريقة اللخمي والمازري والثانية طريقة ابن رشد (قوله أى له أى لاجله أى
لاجل سجوده (قوله له يرجع) أى فان رجع سجد ما هو ومأمومه معه (قوله وسجده) أى
والتسبيح فرض كفاية اذا حصل من بعضهم كفى (قوله لكنهما) أى الصلاة (قوله لا تبطل
عليهم) أى بزيادة تلك السجدة التى سجدوها لانفسهم مراعاة لمذهب ابن القاسم القائل انهم
يسجدونها لانفسهم (قوله فان رجع اليها الامام) أى بعد ان سجدوها (قوله ولا يحسبون
معه) أى لانه كما قام جلس بعد الاولى فلا يتبع (قوله وهى رابعة) أى والحال انها رابعة فى ظنه
فان تذكر الامام قبل سلامه أى بركعة وتابعه فيها المأمومون وصحت للجميع (قوله فاذا سلم) أى
ولم يأت بركعة بطلت عليه أى بمجرد السلام ولم يطل لان السلام عند سحنون بمنزلة التحدث فقوله
خش فاذا سلم بطلت عليه ان طال فيه نظر كما قال شيخنا واذا بطلت عليه فلا يحمل عن المأمومين
سجودا ولا يحصل لهم فضل الجماعة فيعيدون له (قوله ومهم فيها احدهم ظاهره ان الاستخلاف
جائز جواز مستوى الطرفين والحق انه مندوب (قوله وصحت) أى وهذه المسئلة من جملة
الاستثنائات من قوله كل صلاة بطلت على الامام بطلت على المأموم (قوله وسجدوا قبله) أى
قبل السلام (قوله من الركعة) أى الثانية لان الاولى لما بطلت رجعت الثانية أولى والثالثة
ثانية فكان الامام اسقط السجدة والجلوس الوسطا نسياعقب الثالثة التى صارت ثالثة فى نفس الامر
والنقص الحاصل من الامام يوجب السجود قبل سواء وافقه المأموم على ذلك أم لا (قوله وهو
ضعيف) أى لانه مشكل من جهة ان المؤمنين اذا تركوا فعل تلك السجدة لانفسهم صاروا
متعدين لا بطلت الاولى بتركهم السجود ومن تعمد ابطال ركعة من صلاته بطل جميعها على ان جلوسهم
حال قيام الامام وقيامهم حال جلوسه فيه مخالفة له ومخالفة الامام لا تجوز (قوله والمعتمد) أى
وهو مذهب ابن القاسم (قوله انه ان لم يفهم بالتسبيح كله الخ) الاولى ان يقول والمعتمد انهم يسبحون
له فان لم يرجع سجدوها لانفسهم الخ وذلك لان ابن القاسم وان كان يقول ان السلام لا صلاح
الصلاة جائز ولا يبطلها يقول بعدم كلام المأمومين للامام فى هذه الجزئية فان كلوه فلاعلان كذا قرر
شيخنا العبد سوى وانظر ما وجهه (قوله فاذا أتد كرور رجع لسجودها) أى قبل ان يعقد ركوع
الركعة الثانية بأن يرجع فى حال قيامه الثانية (قوله فلا يعيدونها معه على الاصح) أى وهو
قول ابن الماوراء وصححه اللخمي والمازري (قوله وما بين حكم ما اذا اخل الامام بالركن) أى
وكذلك ان غلظ ان قوله سابقا وتداركه ان لم يسلم ولم يعقد ركوعا بالنسبة للامام والفقد كالم (قوله
وان زوحم ضمه ممي بوعده فعداه بهن والا فزوحم يتعدى يعلى لابعن يقال ازددى على الماء (قوله
لا ينعض الوضوء) أى حتى فات الركوع مع الامام (قوله او نحو فاعل لمخدوف أى او حصل
نحوه لانه لا يطف الاسم على الفعل الا اذا اشبهه وهما ليس كذلك فهو من عطف الجمل (قوله
او اصابه مرض الخ) او اشتغل بغير ازاره او ربطها حتى رفع الامام من الركوع (قوله اتبعه فى غير

(الاولى) أى فان لم يتبعه بطلت صلاته كما قال شيخنا (قوله أى فعل المأموم ما فاتته به الخ) أى
 وليس المراد انه يتبع الامام فيما هو فيه ويترك ما فعله الامام وسبقه به من الركوع وما بعده ولا يضر
 قضاء المأموم في صلب الامام ما فاتته به لا غتغار ذلك هنا (قوله في غير الاولى) أى في غير الركعة
 الاولى بالنسبة للمأموم بأن وقع له هذا في ركوع ثانيته او ثالثته او رابعته (قوله لا استحباب الخ)
 عليه لقول المصنف اتبعه في غير الاولى (قوله المأموم يرفع من سجودها أى مدة عدم رفع الامام من
 سجودها أى مدة غلبة ظنه عدم رفع الامام من سجودها وهذا طرف لا ابتداء الاتباع لا لانتهائه
 والمعنى حينئذ وابتداء الاتباع مدة غلبة ظنه عدم رفع الامام من السجدين فيجب ان الامام
 اذا رفع من السجدين فلا يشرع للمأموم في التيسار بما فاتته ويقتضى ايضا انه اذا علم انه يدرك
 الامام في ثاني السجدين لكنه يفعل السجدة الثانية بعده فانه يتبعه وهو النقل بخلاف لو جعل
 ظرفا لانتهاء الاتباع فانه يفيد انه لا يفعل ما فاتته الا اذا كان يظن انه يدرك مع الامام السجدين
 معا او يسجد الاولى حال رفع الامام من الاولى ويسجد الثانية مع الامام تأمل **ك** اذا قرئ شيخنا
 المدوى (قوله من سجودها مفرد مضاف لمعرفة فيعم عموما مشعر ليا فلذا قال من جميع سجودها
 واعاد الضمير مؤنثا مع انه عائد على الغير وهو ذكر كانه يكون الغير واقعا على الركعة فراعى المعنى
 او اكتسب لفظ غير التانيث من المضاف اليه (قوله فاذا كان يدرك الامام) أى يظن ادراكه
 وقوله وبفعل الخ أى وان كان لا يفعل السجدة الثانية لا بعد رفع الامام منها وقوله ويسجد بها
 أى الثانية بعد رفع الامام (قوله في شئ منها) أى من السجدين (قوله ويقضى ركعة)
 أى عوضا عن تلك الركعة (قوله فان ظن الادراك) أى فان ظن انه يدرك الامام في السجود
 فلما أتى بركوع فرغ الامام من ذلك السجود فانه لا يعتد بذلك الركوع ويتبع الامام فيما هو
 فيه والصلاة صحيحة وقضى ركعة (قوله ومعه) أى في غير الاولى الخ) حاصله انه اذا فاتته ركوع
 الاولى بما ذكر من الازدحام ومعه فلا يجوز له الاتيان به بعد رفع الامام ولو علم انه اذا أتى به يدرك
 الامام قبل رفعه من السجود بل يجوز سجدا وبلغى هذه الركعة لانه لم يندب عليه احكام
 المأمومية فان تبعه وأتى بذلك الركوع وأدركه في السجود او بعده محمدا الوجه لا يثبت صلاته حيث
 اعتد بتلك الركعة لان الغشاها وأتى بركعة بدلها ومثل من زوجه عن الركوع في الاولى المسبوق
 اذا اراد الركوع فرفع الامام فانه يغفره ولا يتعل ان ركع ان الغي تلك الركعة ومن هذا تعلم ان ما يقع
 لبعض الجهلة من انهم ياتمون فيجدون الامام قد رفع رأسه من الركوع فيحرمون ويركعون
 ويدركون الامام في السجود فان صلاتهم باطلة ان اعتدوا بتلك الركعة الباطلة فان الغوها أوأوا
 بركعة بدلها صحت واعلم ان ما ذكره المصنف من التفصيل في ترك المأموم الركوع مع امامه لم يذره
 المشهور من المذهب وقيل انه لا يتبعه مطلقا لا في الاولى ولا في غيرها وقيل بعدم الاتباع في الاولى فقط
 الا في الجمعة وقيل بالاتباع مطلقا ما لم يعقد التالية انظر بهرام قوله لكن الراجح ان يتبعه ايضا في غير
 الاولى أى حيث لم يرفع من سجودها (قوله واما لو تعمد الخ) حاصله انه لو تعمد ترك الركوع مع
 الامام حتى رفع منه معتدلا فان كان من الاولى بطلت وان تعمد تركه من غير الاولى فان استمر حتى رفع
 الامام من سجودها بطلت أيضا واما تركه من غير الاولى وأتى به قبل رفع الامام من سجودها
 فاراجح صحتها مع الانتم (قوله او زوجه عن سجدة الخ) تكلم المصنف على حكم ما اذا زوجه عن ركوع
 وعن سجدة وسكت عن حكم ما اذا زوجه عن الرفع من الركوع فهل هو كن زوجه عن الركوع
 فبأنه في غير الاولى المأموم يرفع من سجودها وهو كن زوجه عن سجدة فيجوز فيه ما جرى فيها من

التفصيل قولان والاو هو اراجح وهو مبنى على ان عقد الركوع برفع الرأس والثاني مبنى على انه
بالانحناء اه شيخنا عدوى (قوله من الاولى وغيرها الفرق بين المزاوجة على الركوع حيث
فصل فيه بين كونه من الاولى وغيرها والمزاوجة على السجدة حيث دوى بين كونها من الاولى أو من
غيرها ان المزاوجة على السجدة انما حصلت بعد انسحاب حكم المأمومية عليه بمجرد رفع رأسه من
الركوع والمزاوجة عن الركوع تارة تكون بعد انسحاب حكم المأمومية عليه وتارة قبل (قوله فان
لم يطمع فيها الخ) الطمع هو الرجا فهو من قبيل الظن أى بان لم يظن الادراك للسجدة قبل رفع
الامام رأسه من ركوع الركعة التالية بان جزم بعدم الادراك او ظن عدمه او شك فيه (قوله
تصادى) أى مع الامام وترك تلك السجدة وذلك لانه لو فعلها فاتته از ركعة الثانية مع الامام وكان
محصلا لتلك الركعة التي فعل سجدها وان تصادى مع الامام كان محصلا لتلك الركعة الثانية معه
وفاته الاولى المتروكة منها السجدة وموافقته للامام اولى (قوله وتبع الامام فيما هو فيه فسلو
خالف ولم يتعاضد صلاته ان تبين ان سجوده وقع قبل عقد امامه وان تبين انه بعد العقد بطلت
(قوله على نحو ما فاتته) أى من كونها سرا او جهرا ومن كونها بالفتحة فقط او بالفتحة والسورة
لعدم انقلاب الركعات في حقها (قوله والابان طمع فيما قبل عقد امامه بان ظن او جزم انه بعد
فعلها يدرك الامام قبل ان يرفع رأسه من ركوع الركعة التي تليها (قوله على الوجه المطلوب)
أى وهو كونه قبل رفع الامام رأسه من ركوع التالية (قوله واذا تصادى على ترك السجدة) أى
لفظه ان الامام برفع رأسه من ركوع التي تليها قبل ان ياتيه بتلك السجدة (قوله لا يسجد عليه لزيادة
ركعة النقص) أى وذلك لان ركعة النقص زيادة في صلب الامام فيجعلها الامام عنه (قوله
ان يتعين فيه ان الموضوع انه يتيسر تركها وقد يقال ان هذا تعميم يقطع النظر عن الموضوع تأمل
(قوله محض زيادة) أى وليست في صلب الامام ولا يقال ان ركعة القضاء المساقى بها بعد سلام
الامام هذه محذولة لا يسجد في العمد لاننا نقول هو كن لم يدرك صلى ثلاثا واربعها (قوله فهذا) أى
قول المصنف ولا يسجد عليه ان يتعين (قوله وان قام امام الخامسة الخ) جاصل هذه المسئلة ان
الامام اذا قام لزيادة بحسب الظاهر فللمأموم حالان اما ان يتيقن انتفاء الموجب أم لا وفى كل منهما
أربع صور لان كل واحد منهما اما ان يفعل ما أمر به او يخالف عمدا او سهوا أو تأويا لا يتيقن انتفاء
الموجب ان يفعل ما أمر به من الجلوس صحت صلاته بتعيين ان سجد ولم يتبين له وجود الموجب والا
بطلت لقوله ولما قبله ان سجد وبقوله لا لمن زعمه اتباعه في نفس الامر ولم يتيقن وان خالف عمدا بان قام
بطلت ان لم يتبين له الموجب والاصح على قول ابن المواز واختار اللخمي البطلان مطلقا أى سواء
تبين له موجب قيام امامه أم لا وما لابن المواز هو الموافق لمعهوم ولم يتبع في قوله لا لمن زعمه اتباعه
في نفس الامر ولم يتيقن وان خالف سهوا فقام لم تبطل اتفاقا وكذا تأويا لا على ما اختاره اللخمي ثم
ان استمر الساهى والمتأول على يقين انتفاء الموجب لم يلزمهما شئ وان زال بينهما قول الامام بقت
لموجب فهل يكتفيان بتلك الركعة التي فعلها مع الامام او لابد من ركعة بدل ركعة التحلل وقد جزم
المصنف أول كلامه بالثاني في الساهى فاحرى التأول لكن مفهوم قوله لم تجزه الخامسة ان نعمدها
ان الساهى يجتزئ به بدون التأول وامان لم يتيقن انتفاء الموجب بان يتبين ان قيامه لموجب او ظنه
اوتوهمه او شك فيه فانه يقوم مع الامام فان فعل ما أمر به من القيام فواضح وان خالف فجلس
عمدا بطلت الا ان وافق نفس الامر على ما استظهره ح وان جلس سهوا لم تبطل وبأنى بركعة
وان خالف متأولا فلا فكاك لعماد على المعتمد اه بن (قوله لكان اشمل) أى لصدقه بما اذا زاد

رابعة في ثمانية او ثالثة في ثمانية او خامسة في رابعة بخلاف كلام المصنف فانه قاصر على الاخيرة
 ولا يصدق بغيرها (قوله واستمر) أي الامام على قيامه لعدم علمه بزيادتها (قوله وتحتة
 اربعة) أي لانه اما ان يتيقن موجب العلم بطلان احدي الاربع بوجه من وجوه البطلان او بظن
 موجبها او بظن عدمه او يشك في موجبها (قوله أشار للاول) أي وهو ما اذا يتيقن انتفاء موجبها
 وانها محض زيادة (قوله فتيقن انتفاء موجبها) أي عن نفسه وعن امامه او عن نفسه فقط والاول
 مبنى على ان كل سهو يحوط له الامام عن من خلفه فهو عنه سهو ولم وان هم فعلوه والثاني مبنى على
 ان كل سهو لا يحوط له الامام عن من خلفه فلا يكون سهو عنه سهو لهم اذا هم فعلوه والاول قول
 معنون والثاني قول ابن القاسم وقوله فتيقن انتفاء موجبها يجلس أي سواء كان مسبوقا
 لكن غير المسبوق يجلس حتى يسلم مع الامام بعد فراغه من تلك الركعة التي قام لها والمسبوق
 يجلس حتى يسلم الامام من تلك الركعة التي قام لها فيقوم لقضاء ما عليه فكلام المصنف
 من هنالك قوله لم يحرز مسوقا الخ يجري في المسبوق وغيره (قوله ولم يتغير بيقينه) أي بانتفاء موجب
 (قوله فان لم يسبح له بطأت) أي وكذا ان تغير بيقينه بأن تبين له عدم انتفاء موجب
 فانها تبطل لقول المصنف فيما يأتي لامن لزمه اتباعه في نفس الامر ولم يتبحر (قوله فان لم يفهم
 بالتسبيح ككوه المحق انه اذا لم يفهم بالتسبيح يشيرون اليه فان لم يفهم بالاشارة ككوه والتسبيح
 والاشارة وكذا الكلام واجب كفاية اذا قام به بعض المأمومين كفي (تنبيه) اذا كلف بعضهم
 وجب الرجوع لقوله ان يتيقن صدقه او شك فيه فان لم يرجع بطأت عليه وعلمه في التيقن وكذا
 في الشك ان اجمع مأمومه على نفي موجب فان يتيقن خلاف خبرهم وجب عليه الرجوع ان
 كثروا جدا لان تيقنه ح بمنزلة الشك فان لم يرجع بطأت عليه وعليهم وان لم يكثروا جدا
 لم يجب عليه الرجوع وهل يسلمون قبله او ينتظرونه حتى يسلموا ويجهل صدقه قولان (قوله أي
 نقص) أي بان علم بطلان احدي الركعات بوجه من اوجه البطلان (قوله ثم ان ظهر له) أي
 للمأموم بعد الفراغ من الخامسة الموجب الذي حزم به اوله او توهمه او شك فيه فواضح (قوله
 وانما قام) أي الامام (قوله فان خالف المأموم ما وجب عليه من جلوس او قيام الخ) أي
 فاذا لم يتيقن انتفاء موجب وخالف ما امر به من الاتباع وجلس عمدا او جهلا فانها تبطل ما لم يتبين
 ان مخالفته موافقة لما في نفس الامر والا فلا بطلان على ما ستظهره ح ومن يتيقن انتفاء موجب
 اذا خالف ما امر به من الجلوس واتبعه عمدا او جهلا فانها تبطل ما لم يتبين ان مخالفته موافقة لما
 في نفس الامر والا فلا تبطل كما قال ابن الموزان الا اظهر ان تلك الركعة التي تتبع فيها الامام لا تنوب
 عن ركعة الخلل عملا بقصده كما في المبحر فبأقوى بركة اخرى واختار التخييل بطلان ما لم يلقأ
 سواء تبين ان مخالفته موافقة لما في نفس الامر ام لا واعتمد بعض الاشياخ قول ابن الموزان ونص التخييل
 في التبعة قال ابن القاسم في امام سفي في الظاهر فني خساسة قوم سهوا وقوم عمد او قوم قعدوا فلم
 يتبعوه فانه بعيد من اتبعه عمدا وقت صلاة من سواه قال محمد وان قال الامام بعد سلامه كنت ساھيا
 عن سجدة بطأت صلاة من جلس وصحت صلاة من اتبعه سهوا او عمد او بالصواب انه تصح صلاة من
 جالس ولم يتبعه لانه جلس متاولا وهو يرى انه لا يجوز له اتباعه وهو اعذر من النساء والغافل
 وتبطل صلاة من اتبعه عمدا ان كان عالما انه لا يجوز له اتباعه وان كان جاهلا بظن ان عليه اتباعه
 وصحت صلاته (قوله ان لم يتبين الخ) هذا يعني ان قول المصنف بطأت تبطلت لالبطلان
 لانها بطأت بالفعل (قوله لا سوا الخ) حاصله ان من يتيقن انتفاء موجب اذا خالف ما امر به

من الجلوس فقبه سموا لا تبطل صلاته وكذلك اذا كان غير متيقن انتفاء الموجب اذا خالف ما امر به
 من الاتباع وحسب سموا فان صلاته صحيحة فاذا قال الامام بعد فراغه من الصلاة وقت الموجب فان
 هذا الثاني يأتي بركعة وكذا الاول يأتي بركعة ولا تجزئها التي فعلها مع الامام سموا وقيل انها
 تجزئ وعلى الاول فيحصل معه في الرباعية ست ركعات والقولان يخرجان على الخلاف فيمن ظن كمال
 صلاته فأتى بركعتين نافله ثم تذكرانه بقي عليه من صلاته ركعتان قاله ابن بشير والمواري قال ابن
 عبد السلام وان هارون واصل المشهور بالاعادة كذا في حقه قال ابن قدامه ان ابن بشير يرضى ركعة
 القول بالاعادة الذي اقتصر عليه المصنف ونصه واجزأت تابعة سموا فاقبل ابن بشير يرضى ركعة
 في قوله اسقط سجدة لاعرفه وقوله كالخلاف فيمن صلى نفلا فرض اعتقه فقامه فقبين نقصه
 ركعتين واضح فرفقه (قوله والا فلا) أي والا يقل الامام ذلك فلا يأتي المجلس بركعة ولا يعيدها
 المتبوع (قوله وصحت لمن زعمه اتباعه وتبعه) أي سواء قال الامام وقت الموجب لا (قوله
 ان سمع) أي ولم يتغير يقينه (قوله فخالف سموا بطلت صلاته) أي وان خالف سموا لا تبطل
 (قوله تأول بجهله وجوب الاتباع) أي بان استند لمحدث انما جعل الامام ليؤتم به ونحوه (قوله
 لا لمن زعمه اتباعه هذا معطوف على محذوف وهو محترزه والتقدير وصحت لمقاتله ان سمع ولم يتغير
 اعتقاده لان زعمه اتباعه الخ لان معناه لان تغير اعتقاده وحاصل ذلك انه اذا جلس لتيقنه انتفاء
 الموجب ثم تبين له بعد الصلاة خطأ نفسه بان قال الامام وقت الموجب فان صلاته تبطل فهذا يفارق
 قوله وصحت لمقاتله ان سمع أي ولم يتغير يقينه وهذا اتغير بما كان يعتقده وانما لم ينعص صلاته لانه تبين
 انه كان يلزمه اتباعه في نفس الامر فهو لم يمتنع انتفاء الموجب مواخذ بالظاهر تارة من حيث
 انه امر بالجلوس والبطان ان قام وبما في نفس الامر تارة اخرى حيث بطلت ان لم يقم بعد ان طرأ له
 الشك (قوله ولم تجز) أي بعد الوقوع والنزول واما القدوم على اتباعه فهو حرام وانما تجزئ لانه
 لم يفعلها على انها قضاء عن الركعة وانما فعلها على انها زائدة وحاصل المسئلة ان المسبوق بركعة
 اذا تبع الامام في الركعة التي قام لها حمد او هو عالم بانها خامسة لا مامة لا اعتقاده الكمال بسبب حضوره
 الامام من اول صلاته والحال ان الامام قال وقت الموجب ولم يجمع المأمورون على نفيه فقال مالك ان
 صلاته صحيحة وهذه الركعة لا تنوب عن الركعة التي سبقه بها الامام لانه لم يفعلها على انها قضاء عنها
 بل على انها زائدة وصحت صلاته لان عليه في الواقع ركعة فكانه قام لها وقال ابن المواز انها تجزئ لان
 الغيب كشف انها رابعة وانه ليس مسبوقا لان الركعة الاولى التي فاتته قبل الدخول ظهر انها باطلة
 وهذه الخامسة بدلها فهي رابعة في نفس الامر دون الظاهر بالنسبة للامام ورابعة في الظاهر والواقع
 بالنسبة للمأمور (قوله ونص صلاته لا يقال المحكم بركعة صلاة المسبوق الذي علم بخامستها وتبع
 الامام فيها يخالف ما مر من ان وجب عليه الجلوس لتيقنه انتفاء الموجب تبطل صلاته اذا خالف
 وقام مع الامام لانا نقول لا مخالفة لان محل بطلان صلاته اذا خالف ما لم يتبين ان مخالفته موافقة لما
 في الواقع والاصح وهذا انما صحت لكون الامام قال وقت الموجب وان القيام موافق لما في الواقع
 تأمل اه تقرير شيخنا عدوى (قوله ولم يجمع الخ) أي بان صدقوه كلا او بعضا (قوله
 وان لم يتأول) أي هذا اذا تأول في اتباعه بل ولو كان غير متأول بان تبعه عمدا او اصابا ان
 يقول ولم يتأول لان العمد هو محل التفصيل واما اذا تبعه سموا او تأول بالصلوة صحيحة مطلقا انظر
 (قوله وهل كذا الخ) حاصله ان المسبوق اذا تبع الامام في خامسة وهو غير عالم بكونها خامسة
 فقبل لا تجزئ به تلك الركعة مما سبق به سواء اجمع المأمورون على نفي الموجب ام لا وقيل انها تجزئ به

الا ان يجمع مأمومه على نفى الموجب فمحمل الخلاف في اجزاؤها وعدمه حيث لم يجمع الماء ومومن على نفى الموجب واما اذا اجمعوا على ذلك فلا تجزى اتفاقا وما ذكر من انهم اذا لم يجمعوا على نفى الموجب فقولان واذا اجمعوا فلا تجزى اتفاقا محله اذا قال الامام مقت موجب اما اذا لم يقل مقت لموجب فصلاته صحيحة ولا تجزى به تلك الركعة اتفاقا (قوله واعترض عليه) أي على المصنف بان القول الاول ليس بموجود الخ الاعتراض مح وتعليقه طفي بان ابن بشير ذكره وحكاها ابن عرفة وذكرها ابن شاس وابن الحجاب وذلك لان كل من ذكر ذكر قولين في اجزاء الخماسة للسبوق وعدم اجزائها اذا قال الامام مقت لموجب ولم يقيدوهما بالعالم ولا بغيره والقول بعدم الاجزاء مطلقا هو الاول في كلام المؤلف وهناك قول ثالث لان الموازي في العالم وغيره وهو الاجزاء الا ان يجمع مأمومه على نفى الموجب والمؤلف حزم بعدم الاجزاء مطلقا في العالم وذكر في غير العالم الخلاف بعدم الاجزاء مطلقا والاجزاء الا ان يجمع مأمومه على نفى الموجب ولم يذكر القول بالاجزاء في العالم ولا في غيره انظر (قوله مطلقا) أي سواء اجمع المأمومون على نفى الموجب ام لا (قوله ولم يتنبه لذلك) أي لذلك الترك الا بعد ما اعتد الركعة الزائدة واما لو تنبه لذلك قبل فعلها فلا يكون ما يأتى به زائدا لانه عوض عما حصل فيه الخلل ولا يتصور ان ينوى انها خامسة مع علمه بالخلل قبل عقدها وعلى تقدير انه لو نوى ذلك فلا تنقض هذه الشبهة كنية الامام انه لا يجمع عن المأموم ما يجمع له (قوله ولم تبطل صلاته) أي نظرا للواقع وهو ما قاله ابن غلاب وهو المشهور وقال الهواري المشهور بالعلان ح نظر الله لا عب في قصده والقولان في ح قال بعض الاشياخ ويمكن حمل ما قاله الهواري على الفذوالامام وما لابن غلاب على المأموم لان له عذرا في الجملة (قوله من انقلاب ركعته) أي وان علمه في نفس الامر ركعة وهم في هذا المبحث يراعون ما في نفس الامر (قوله ومفهوم ان تعدها) أي وهو ما اذا نى بهاسها (قوله الاجزاء) أي وهو المشهور وقال ابن القاسم لا تجزى الساهی أيضا فقد قصد الحركة للركن وعلى هذا جرى المصنف في قوله السابق ويعيدها المتبع لكن تقدم عن ابن عرفة انكاره اه بن وعلى كلام ابن القاسم فلامفهوم لقول المصنف ان تعدها

* (نص ————— ل في سجود التلاوة) *

(قوله سجد) أي طلب منه ايجاد ماهية السجود في أقل افرادها وهو واحد لانه المحقق فاندفع ما اورد على المؤلف انه ليس فيه تعرض للوحدة على انه قد يقال انه عبر بالفعل ولم يقل سجود التلاوة مشروط بشروط الصلاة مثلا إشارة الى ان الفعل يكفي في تحقق مدلوله واحدا من افراد الحقيقة اذ هو عندهم له حكم التكرات ففي كلامه تعرض لقيد الوحدة (قوله سجدة واحدة فلمواضاف اليها اخرى فالتأخر عدم البطلان اذا لتوقف الخروج منها على سلام (قوله بشروط الصلاة مفرد مضاف يعم أي بشروطها وقوله من طهارة حدث الخ في الكلام حذف الواو مع ما عطف أي وغير ذلك من بقية الشروط كترك الكلام وترك الافعال الكثيرة فتبطل سجدة التلاوة بالكلام ونحوه والظاهر وجوب قضائها قياسا على النفل المفسد (قوله واستقبال) يعني في الجملة وفي بعض الاحوال لاجل ان يشعل سجودها على الدابة لغير القبلة في سفر القصر ويحتمل ان مراد المصنف بالصلاة صلاة التأفلة وح فلا يحتاج لقولنا في الجملة (قوله أي تكبير الخ) أي واما الاحرام بمعنى نية الفعل فلا بد منه وكان الاولى للاشارحة ان يقول أي بلا تكبير زائد على تكبير الهوى والرفع ثم محمل قوله بلا احرام وسلام ان لم يقصد مراعاة خلاف كما قال عبق (قوله مطلقا) أي من غير شرط سواء صلح للامامة

ام لا جالس لسمع الناس حسن قرائته ام لا (قوله) وسمعت ذكرا كان اوانى (قوله) لا مجرد
 سامع) اى لا سامع مجرد عن قصد السماع (قوله) فقط انما اتى به المصنف لان سمع صفة
 وهو لا يعتبر مفهوما فربما يتوهم انه لا مفهوم له فاقى بقوله فقط دفع ذلك التوهم (قوله) وينزل
 الركب) اى فلا يسجد لها على الدابة ولا يوحى بها للارض الا اذا كان يسوغ له النافلة على الدابة
 فان كان مسافرا سقر قصر فله فعلها بالاجل المجاهدة سفره ويوحى بها للارض على المعتمد لا الى الا كاف
 كامر (قوله) وينحط له من قيام) اى اذا كان ماشيا (قوله) ان جالس ليعلم عبريا لجلوس تبعها
 لابن رشد اذ قسمه الى ثلاثة اقسام جالس للتعلم وجالس للاستماع للآداب وجلوس للسجود وكان
 المقصود به هنا الانحياز للقارئ بجلوس او غيره من قيام واضطجاع ولكن عبريا بالغالب اه بن
 (قوله) واحكاما) من اظهار اودغام واقلاب واخفاء لاجل ان يصون قرائته من اللحن (قوله)
 للمجرد ثواب) اى لان كان استماعه لمجرد ثواب وقوله او غيره اى اتعاظ بكلام الله وتلذذه او كان
 جلوسه لاجل السجود فقط (قوله) ولو ترك القارى) اى السجود لان تركه لا يسقط مطلوبته من
 من الاخر الا ان يكون القارى اماما وتركه في تبعه مأموه على تركه بلا خلاف كما قاله ابن رشد
 فلو فعلها بطلت صلاته فيما يظهر كذا في عرق ورد المصنف بلوعلى مطرف وعبد الملك وابن عبد
 الحكم واصبغ القائلين لا يسجد المستمع اذا ترك القارى (قوله) وكذا متوضئا) اى فلا يسجد
 المستمع غير المتوضى على الراجح خلافا للناصر للقائى ومن تبعه (قوله) اى فى الجملة الاول ان يقول
 اى ولو فى الجملة اى ولو فى بعض الحالات ولا شك ان المتوضى العاجز صالح للامامة فى بعض الحالات
 اذ يصلح ان يكون اماما مثله فتأمل (قوله) ولم يجلس لسمع الناس فان جلس لسمع الناس حسن
 قرائته فلا يسجد المستمع له لان الشأن ان تدخل قرائته ارضا فلا يكون اهلا لا قتمدا به ان قلت غاية
 ما فيه فسقه بالربا والمعتقد صحة امامة الفاسق قلت اجاب بعضهم بان القراءة هنا كاصلاة فالمرأى
 فى قرائته كمن تعلق فسقه بالصلاة والفاسق الذى اعتمدوا صحة امامته من كان فسقه غير مرتعلق
 بالصلاة كما يأتى قاله شيخنا (قوله) فى احدى متعلق بسجود (قوله) لافى ثمانية الحج) اى فيكره وقول
 اللحن يمنع معناه يكره كذا قال عجم فلو سجود فى ثمانية الحج وما بعده فى الصلاة بطلت صلاته الا
 ان يكون مقعدا بمن يسجد ها وقال بعضهم لا بطلان وهو المعتمد للخلاف فيما لو سجود دون امامه
 بطلت وان ترك اتباعه اساء وصحت صلاته اه شيخنا (قوله) ولا فى النجم) اى عند قوله فاسجدوا
 لله واعبدوا (قوله) تقديما للعمل) اى عمل اهل المدينة من ترك السجود فى هذا الموضع الاربعة
 وقوله على الحديث اى الدال على طلب السجود فيها وانما قدم العمل على الحديث لدلالة العمل
 على نسخ الحديث المذكور اذ لو كان باقيا من غير نسخ ما عدل اهل المدينة عن العمل به (قوله) وهل
 سنة الحج) هذه الجملة استثنائية قصد بها تبين الحكم الذى اجمله فى قوله سجد اى طلب منه سجود
 والقول بالسنة شهره ابن عطاء الله وابن القاكاني وعليه الاكثر والقول بانه فضله هو قول البايج
 وابن السكيت وصدر به ابن الحاجب ومن قاعدته شهر ما صدر به وينبى على الخلاف كثرة الثواب
 وقائه (قوله) ولو لم يغير صلاة رد بلوعلى من قال اذا سجد للتلاوة بغير الصلاة فانه لا يكبر فى حال
 الخفض ولا فى حال الرفع بل يسجد سجدة من غير تكبير (قوله) وص) وانا بن الحج) ابن ناجي
 اختار بعض شيوخه شيئا انه يسجد فى الاخير فى كل موضع محتلف فيه اى كما يسجد فى الاول
 يخرج من الخلاف واليه ذهب بعض المتأخرين من المشارقة اه بن (قوله) وكره سجود شكر
 واجازه ابن حبيب لمحدث ابى بكر اى النبى صلى الله عليه وسلم امر فسر به فخر ساجد ا رواه الترمذى

ووجه المشهور العمل **(قوله بخلاف الصلاة أي للزلة فلا تكرر بل تطلب لانها امر يخاف منه ومثل الصلاة للزلة الصلاة لدفع الوباء او اطاعون لانه عقوبة من اجل الزنا وان كان شهادة لغيرهم كما افاده**
البدوي يصلون لذلك اذا اوجاعه وهل يصلون ركعتين او اكثر ذكر بعضهم عن الشيخ انه يستحب
ركعتان ومحل استحباب الصلاة ما ذكره المجمع هما الامام والاوجب **(قوله أي بالقرأة) أي**
المفحومة من السياق وهذا محل في المصنف هو الظاهر واستبعد بعضهم بان فيه التكرار مع قوله
واقم القاري في المسجد وهو غير صحيح لان المجر بالقرأة مكره وان لم يتخذ عادة فاقامة القاري
مشروطة باتخاذ ذلك عادة وان اراد ان هذا يعني عن الاقامة فغير صحيح ايضا لان الكراهة لا تجب
اقامة القاري **(قوله بتلحين) أي بانعام وما ذكره المصنف من الكراهة هو المشهور من مذهب**
المجهور وذهب الشافعي وابن العربي الى جوازه بل قال انه سنة واستحبته كثير من فقهاء الامصار
لان سماعه بالالحان يزيد غبطة بالقرآن واما ما نيكسب القلب خشية ويدل له قوله عليه الصلاة
والسلام ليس منامن لم يمتن بالقرآن وقوله زينوا القرآن باصواتكم واجاب المجهور عن الاول بان
المراد بالتلحين الاستغناء وعن الثاني بانه مقلوب اه شيخنا عدوى **(قوله بحجة عدوى فيقرؤون**
معانها كرهت القرأة على هذا الوجه لانه خلاف العمل والزم تخليط بعضهم على بعض وعدم اصغا
بعضهم لبعض وهو مكره واما اجتماع جماعة يقرأوا حدر بربع حزب مثلاً أو خرماليه وهكذا فذكر
بعضهم الكراهة في هذه الصورة ونقل النووي عن مالك جوازها قال بن وهو الصواب اذ لا وجه
للكراهة **(قوله أي لاجل سجودها) أي بحيث يكون الحامل له على الخوض لسماع**
القرأة الا ان يسجد السجدة فقط **(قوله واقم القاري في المسجد يعني ان القاري في المسجد يوم**
الخميس او غيره يقام ندبا ولو كان فقيرا محتاجا بشروط ثلاثة ان تكون قرأته جهرا برفع صوت
وقصد دوام ذلك وبعلم ذلك بقوله او بقرينة ولم يشترط ذلك واقف والاوجب فعله لماسيا في انه يجب
اتباع شرطه ولو كرهوا ما قرأه العلم في المساجد في السنة القديمة ولا يرفع المدرس في المسجد
صوته فوق الحاجة كما سأتى في احياء الموات **(قوله والا فلا يقام) أي والا يقصد**
دوام ذلك فلا يقام ويؤمر بالسكوت أو القراءة سرا وذلك لانه اذا قصد دوام ذلك كان الغالب قصد
بالقرأة الدنيا كذا قيل واعلم ان قراءة القرآن على الابواب وفي الطرق قصد اطاب الدنيا عام
ولا يجوز الاعطاء لفاعل ذلك لاسيما من الاعانة على ذلك كذا قرر شيخنا العدوى **(قوله قراءة**
الجماعة) المراد بها ما زاد على الواحد **(قوله مخافة التخليط) أي ولانه لا بد ان بقوت الشيخ**
سماع ما يقرأ بعضهم حين الاصغاء لغيره فقد يخطئ القارئ الذي لم يصغ الشيخ لقراءته في ذلك
الحين ويظن ذلك القارئ ان الشيخ سمعه فيجعل عنه الخطأ ونظمه مذهبها **(قوله وجوازه) أي**
أي للثقة الداخلة على القراء بانفراد كل واحد بالقرأة عليه اذ قد يكثر ولا يعلمهم فجمعهم احسن
من القطع لبعضهم **(قوله روايتان عن الامام) أي فكان أولايه ذكره ذلك ولا يراه صوابا ثم رجع**
وخففه فان قلت حيث رجع عن الكراهة فالمعول به الجواز فكان الاول للمصنف لاقتصار عليه
لان الكراهة مرجوع عنها فلا تنسب لقائلها واجيب بان قواعد المذهب لما كانت تقتضيها صح
نسبتها للامام وان رجع عنها قال شيخنا العدوى والظاهر من الروايتين الكراهة لان كلام الله
ينبغي مزيد الاحتياط فيه ومحل الخلاف اذا كان في افراد كل قارئ بالقرأة مشقة فان انتفت
المشقة فالكراهة اتفاقا **(قوله واجتماع لدعاء) أي بأي دعاء كان ومثله الذكر** **(قوله**
والا فلا كراهة) أي وان لا يقصد التشبه بالحاج ولا جعل ذلك من سنة اليوم بل قصد اغتنام فضيلة

الوقت فلا كراهة ولو كان الاجتماع في المسجد (قوله وقت جوازها) أي وهو ما عدا وقت الاسفار والاصفرار وخطبة الجمعة (قوله فهل يجاوز محلها) والآية في المجمع ويذبح ملاحظة التجاوز بقلبه لنظام التلاوة بل لا بأس ان يأتي بالباقيات الصالحات كما في تحية المسجد (قوله لئلا يغير المعنى) أي لو اقتصر على مجاوزة محل السجود والمراد ان الاقتصار على مجاوزته مظنة لتغير المعنى والاف في بعض المواضع مجاوزة محل السجود فقط لا يغير المعنى فتأمل (قوله تأويلان) وعليهما اذا جاوز محلها أو لا يثم تظهر وزال وقت الكراهة فلا يرجع لقراءتها نص اهل المذهب على ان القضاء من شعار الغرائض وهذا هو المذهب بخلاف الجلاب كذا في عبق نغلا عن تت ولا ي عمران قول مقابل لتأويلين وحاصله ان القاري اذا كان غير متطهرا وكان الوقت ليس وقت جوازها فان القاري لا يتعداها بل يقرأ محلها لانه ان حرم اجر السجود فلا يحرم اجر القراءة قال بن وهو ظاهر (قوله والا يكن متطهرا وليس وقت جواز) أي والحال انه ليس في صلاة فرض فهذا محل التأويلين اما لو كان في صلاة فرض وكان الوقت وقت نسي فانه يقرأها أو يسجد قول واحد (قوله والاقتصار عليها) أي على قراءة محل السجدة كان في صلاة ام لا حيث كان يفعل ذلك لاجل ان يسجد والا فلا كراهة وانما كره ذلك لان قدمه السجدة لا التلاوة وهو خلاف العمل واذا اقتصر فلا يسجد حيث فعل ما يكره (قوله اكرهه قراءتها) أي قراءة محلها (قوله واما الآية فيجملها فلا كراهة) أي في الاقتصار عليها أو يسجد ح (قوله وادل ايضا بالاقتصار على الآية) أي وعليه فيكره الاقتصار على الكلمة بالطريق الاولى (قوله قال وهو الاشبه) أي المشابه والموافق لقواعده وهو المعتمد (قوله فلم الخ) حاصله انه اذا اقتصر على الآية فعلى القول الاشبه من كراهة الاقتصار عليها لا يسجد وعلى القول الآخر وهو اول التأويلين يسجد واذا اقتصر على الكلمة الدالة على السجود لا يسجد باتفاقهما واعلم ان تعبير المصنف هنا بالفعل ليس جاريا على اصطلاحه لان هذا القول مختار للمازري من خلاف لانهما تأويلان على المدونة واختارا للمازري واحدا منهما وليس ذلك القول من عند نفسه حتى يكون تعبيره بالفعل جاريا على اصطلاحه فلو قال وهو الاشبه على القول لناسب اصطلاحه (قوله وتعدها بفرصة) أي ولو لم يكن على وجه الدوامه كما لو اتفق له ذلك مرة وانما كره تعدها بفرصة لانه ان لم يسجدها دخل في الوعيد أي اليوم المشار له بقوله تعالى واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون وان سجدوا في عدد سجودها كذا قيل وفيه ان تلك العلة موجودة في النافلة ويمكن ان يقال ان السجود لما كان نافلة والصلاة نافلة صار كانه ليس زائدا بخلاف الفرض ان قلت ان مقتضى الزيادة في الفرض البطالان قلت ان الشارع لم يطلب من كل قارئ صارت كانهما ليست زائدة بمحض اه عدوى (قوله ولو صبح جمعة) أي خلافا لمن قال بتدبيرها فيه لفعله عليه الصلاة والسلام لان عمل اهل المدينة على خلافه فسدل على نفسه واعلم ان كراهة تعد قراءة آيتها في الفريضة بالنسبة للفرد والامام واما المأموم فلا يكره تعدد لقراءتها وان كان لا يسجد وليس من تعدها بفرصة صلاة مالكي خلف شافعي يقرأها بصبح جمعة ولو كان غير راتب وحينئذ فلا يكون اقتداؤه به مكرها قاله عبق (قوله أو خطبة) أي سواء كانت خطبة جمعة أو خطبة غيرها اه عدوى (قوله لا دخاله بنظامها) أي ان يسجد وان لم يسجد دخل في الوعيد (قوله مالمقا) أي فكذا او اماما او مأموما في سفر او حضر كانت القراءة في ذلك النقل سرا أو جهر امن الامام من التحليل على من خلفه لا (قوله وان قرأها في فرض) أي وان اقتحم انتهى وقرأها عمدا او قرأها غير متعمد وقوله يسجد وهل سجوده سنة أو فضيلة خلاف

وهذا اذا كان الفرض غير حنيفة والا فلا يسجد فيها فان فعل فالظاهر انه يجري فيها ما يأتي في سجوده
 في الخطبة اه شيخنا عدي (قوله اى يكره فان وقع وسجد فهل تبطل الخطبة زال نظامها ام لا
 واستظهره الشيخ كرم الدين البروفى (قوله الصلاة السرية) اى سواء كانت فرضا او نفلا (قوله
 بقراءة السجدة متعلق بجهر اى جهر الامام بقراءته الآية المتعلقة بالسجدة في الصلاة امرية فرضا
 كانت او نفلا وليس المراد انه يجهر بالقراءة كلها كذا قرر شيخنا (قوله اتبع في سجوده)
 اى وجوبا كما فى كبير خش وهو قول ابن القاسم وقال معنون يمتنع اتباعه لاحتمال سهوه
 (قوله فان لم يتبع صحت صلاتهم) اى لان اتباعه فيها واجب غير شرط لانها ليست من الافعال
 المقترنة به فيها أصالة وترك الواجب الذى ليس بشرط لا يوجب البطلان (قوله كالآية
 واليتين) اى لا كثر فالعكاف استقصائية كما قاله شيخنا (قوله من غير اعادة قراءتها) اى
 من غير اعادة الآية التى فيها السجدة ثم بعد ان يسجد يعود الى حيث انتهى فى القراءة (قوله
 بالفرض متعلق بعامل مقدر مماثل للذكر اى ويبيدها بالفرض والمجمله مستأنفة استثناء
 بيانها جوابا لسؤال مقدر تقديره وماذا يفعل اذا جاوزها بكثير فى الفرض والنفل وانما لم يجعل
 متعلقا ببيدها المذكور لاستلزام ذلك عدم الاعادة فى مسألة مجاوزتها بكثير فى غير الصلاة
 (قوله ولا يبعد لقراءتها فى ثانية الفرض) اى يكره فان اعادها فى ثانية من غير قراءة لم تبطل
 على الظاهر لتقدم سببها ويحتمل البطلان لانتهاج السبب بالاختناء (قوله ويعود لقراءتها)
 اى لقراءة آياتها بالنفل فى ثانية فان لم يذكرها حتى عقد الثانية فانت ولا شئ علمه (قوله وفى
 فعلها قبل الفاتحة اى فى اعادتها وقبلها قبل الفاتحة بحيث يقوم منها فيقرأ الفاتحة وذلك لتقدم
 سببها وهذا هو الظاهر وعليه لو أخرها حتى قرأ الفاتحة فعلها بعدها بل وكذا بعد القراءة
 (قوله أو بعدها) اى أو يعود للقراءة آياتها ويسجد ما بعد قراءة أم القرآن بحيث يقوم منها
 لقراءة السورة لا غير واجبة والفاتحة واجبة فشرعيتها بعد الفاتحة وعلى هذا لو قدمها على
 الفاتحة فالصلاة صحيحة وهل يكتب فيها أو يعيدها بعد الفاتحة الظاهر الاول كما قال شيخنا (قوله
 قولان الاول لا يكره بن عبد الرحمن والثانى لابن ابي زيد وكان الانسب بقاعدته ان يعتبر بتردد
 لتردد المتأخرين لعدم نص المتقدمين (قوله فقصد الركوع) اى فتحول قصده اليه (قوله
 سمعوا عنها) اى حاله كونها ساهيا عن قصدها وصار الملاحظه بقلبه انما هو الركوع فانه
 يعتد به سواء تذكرها قبل ان يطمئن فى ذلك الركوع أو بعد طمأنينته (قوله بناء على ان لمحركه
 الخ) اى فهو مشهور بمعنى على ضعف (قوله اعادها فى ثابته) اى وان كان فى ثابته
 فلا اعادة عليه (قوله وقال ابن القاسم لا يعتد به) اى سواء تذكرها قبل ان يطمئن فى ذلك
 الركوع أو بعد طمأنينته او بعد رفعه منه (قوله ويجزئ ساجدا) اى للتلاوة ورجع للركوع
 بعد ذلك سواء تذكرها قبل ان يطمئن فى ذلك الركوع أو بعد طمأنينته فيه او بعد رفعه منه الا انه
 يلزمه السجود بعد السلام فى الحالتين الاخيرتين ولا يسجد عليه فى الحالة الاولى والحاصل انه اذا
 تذكر وهو راكع فان كان تذكره قبل ان يطمئن خرسا سجدا للتلاوة ولا شئ عليه وامان تذكر بعد
 الطمأنينة أو بعد رفعه من الركوع الذى ذلك الركوع وسجد للتلاوة ويسجد بعد السلام للزيادة
 (قوله فان رفع ساهيا اى ولم يتذكر السجدة الا بعد رفعه) (قوله ويجزئ ساجدا) اى للتلاوة ويلزمه
 السجود بالبدن لزيادة ذلك الركوع (قوله ويسجد) اى لاسمه وبعد السلام (قوله تكرر بها)
 من اضافة المصدر لقوله أى بخلاف تكرر بالشخص السجدة للتلاوة سواء احوال انه فى صلاة فانه

يسجد بعد السلام وأما لو كررها عمدا أو جهلا فان الصلاة تبطل (قوله أو بخلاف سجوده يعني أنه لو سجد في آية قبلها يظن أنها آية السجدة والحال أنه في صلاة فانه يسجد لذلك بعد السلام سواء قرأ آية في باقي صلاته بعد ذلك وسجدها أم لا (قوله خربا) أى جملة من القرآن قليلة أو كثيرة فإذا كرر الاربعة الاخير من الاعراف مثلا لصعوبة أو غير ذلك فانه يسجد كل مرة (قوله ولو في وقت واحد) أى ولو كان تكرر الحزب في وقت واحد (قوله والثاني يسمع فيه ان المعلم اذا كان ساكنا كيف يسجد مع أن السامع لا يسجد الا اذا جلس ليتعلم كما مر واجيب بان المعلم يسجد مع كونه سامعا وقول المؤلف فيما مر ان جلس ليتعلم فيه حذف أى أوله لم كذا في حاشية شيخنا على خش (قوله فاول مرة) أى فيسجد كل منهما في أول مرة فقط (قوله واختاره المازري) أى خلافا لصبيح وابن عبد الحكم حيث قال لا يسجد عليهما ولا في أول مرة واعلم ان الخلاف محله اذا حصل التكرير لحزب فيه سجدة وأما قارئ القرآن بقائه فانه يسجد جميع سجدياته باتفاق ولو كان معلما أو متعلما كذا قرر شيخنا (قوله فكان على المصنف الخ) وذلك لان صدر العبارة ليس مختارا من خلاف فناسب التعيير فيه بالفعل وآخرها مختار من خلاف فالمناسب التعيير فيه بالاسم (قوله مثلا اشار بذلك الى أنه لا مفهوم للاعراف وانما خصها بالذكر لثلايتها وهم فيها عدم القراءة لان في القراءة من سورة غيرهما عدم الاقتصار على سورة مع ان الأفضل الاقتصار على سورة وعلى هذا فيستثنى هذا من ذلك وقد يقال الاستثناء لان هذه ليست قراءة لسنة الصلاة انما هي قراءة لاجل ان يكون الركوع واقعا عقب قراءة كما هو طريقته وامانة الصلاة فقد حصلت بالقراءة قبل سجود التلاوة (قوله ليقع الركوع عقب قراءة) أى كما هو سنته (قوله أى لا يجعل الركوع عوضا عنها) أى كان في صلاة أو لا وقالت الحنفية يكفي عنها الركوع وكانهم رأوا ان المدار على التذلل واما يسجد الصلاة فلا يمكن نيابة عنها لانها تعوت بالاغتناء (قوله فلم يسجدها) أى كان تاركا لسجدة التلاوة (قوله وان قصده) أى بذلك الركوع الذي فعله السجدة ولم يقصد الركوع الزكني (قوله فقد احالها) أى غيرها (قوله وذلك غير جائز) ظاهره انه حرام وانها تبطل بذلك وبه قال بعضهم وقال بعضهم ان ذلك مكروه ولا تبطل به الصلاة واستظهره قوله شيخنا وعليه فهل يكفي ذلك الركوع أو يطلب ركوع آخر محل نظر (قوله وقصده) أى الركوع الزكني وقصده نيابة عنها وأولى ان لم يقصد نيابة عنها (قوله وركع) أى قاصدا الركوع من اول الامر (قوله اعتد بركوعه) أى فيمضي عليه ويرفع لركعته (قوله ويقرا شيئا تفسير لقوله فيبتدى الركعة (قوله كذا قرر) أى كذا قرره ابن غازي وبهرام والبساطي (قوله كما ذكره الطخيني حاصل كلام الطخيني ان تارك السجدة له ثلاثة احوال اما ان يتركها نسيانا ويركع قاصدا الركوع من اول الخطأ طاه واما ان يتركها عمدا ويقصد الركوع واما ان يقصدها أولا ويخطئ بنبهتها فلما وصل لمحذر الركوع ذهل عنها فنوى الركوع ففي الوجه الاول يعتد بالركوع باتفاق مالك وابن القاسم كما قال اللخمي لان قصد المحركة للركوع قد وجد وفي الوجه الثاني يعتد بالركوع أيضا لكن يكره له ذلك الفعل واليه اشار بقوله وان تركها وقصده صح وكره وفي الوجه الثالث خلاف بين مالك وابن القاسم فاعتد به عند مالك ولا سهو عليه لا عند ابن القاسم (قوله فيمة في مالك وابن القاسم على النسخة هذه طريقة اللخمي واما ابن يونس فطريقته تنحكي الخلاف في صورتين فالقارئ الاول الذي ذكره ابن غازي ومن معه ظاهره على تلك الطريقة انظر بن

(فصل في بيان حكم صلاة النافلة) *

(قوله نذب نفل) النفل لغة الزيادة والمراد به هنا ما زاد على الفرض وعلى السنة والرضا بدليل ذكرهما بعد اصطلاحا ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولم يداوم عليه أي يتركه في بعض الأحيان ويفعله في بعض الأحيان وليس المراد أنه يتركه رأسا لأن من خصائصه أنه إذا عمل عملا من البر لا يتركه بعد ذلك رأسا وهذا المذهب جامع لخروج نحو أربع قيل الظهر لما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يداوم عليه أو ما السنة فهي أمة الطريقة واصطلاحا ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم وأظهره حاله كونه في جماعة وداوم عليه ولم يدل دليل على وجوبه وإنما كذا من السنن ما أكثر ثوابه كالوتر وأما الرغبة فهي لغة ما حض عليه من فعل الخير واصطلاحا ما رغب فيه الشارع وحده ولم يفعله في جماعة والمراد أنه حده تحديدا بحيث لو زيد فيه عدا ونقص عدا البطل فلا يقال أنه صادق بأربع قبل الظهر فتقول النبي صلى الله عليه وسلم من صلى قبل العصر برأى الله على الشاكر لا يفيد التحديد بحيث لا يصح غيرها (قوله وتا كذا الخ) قال ابن دقيق العبد في تقديم النوافل على الفرائض وتاخيرها عنها معنى لطيف مناسب ما في التقديم فلأن النفوس في اشتغالها بأسباب الدنيا بعيدة عن حالة الخشوع والمحضور التي هي روح العبادة فإذا قدمت النوافل على الفرائض أنست النفوس بالعبادة وتكيفت بحالة تقرب من الخشوع وأما تأخيرها عنها فقد ورد أن النوافل جارية لنقص الفرائض فإذا وقع الفرض ناسبا إن يقع بعده ما يجبر التحلل الذي يقع فيه اه بن وأعلم أن النفل المبدى وإن كان جازما للفرض في الواقع لكنه يكرهية المجبر به لعدم العمل بل يفرض وإن كان حكمه المجبر في الواقع كذا في المجمع (قوله وقبلها كصبر) أي أن كان الوقت متسعا أو لا منع وأعلم أن الرواتب القبلية يطالب بها عند سعة الوقت كل مصل سواء كان فدا أو جماعة تنتظر غيرها أو لا وهذا الاختلاف قول المصنف سابقا والفضل لفتقدها مطلقا لأن المراد بتقديمها فعلها في أول الوقت بعد النفل فالنفل القبلي لا ينافي تقديمها لأعفا ولا شرعا لأنه من مقدماتها وهذا هو الحق كما مر عن ح خلافا لمجمع حيث قال لا يطالب بالرواتب القبلية إلا بجماعة التي تنتظر غيرها وأما الفداء والجماعة التي لا تنتظر غيرها فلا ولي لهم إلا ابتداء بالكتابة (قوله فات أصل التذب) أي بحيث لا يكون فيه ثواب أصلا لعدم اتبانه بالندوب (قوله وتا كذا الخ) أشار الشارح إلى أن النسخ عطف على الضمير في تأ كذا على نفل والا لا كفي بدخول النسخ في عموم قوله نذب نفل (قوله وأوسطه ست المراد أنها أوسطه من جهة الثواب أي أن من صلى ستا يحصل له نصف ثواب من صلى ثمانيا وليس المراد بكون الستة أوسطه أن الثمانية تنقسم لثمانين وكل منهما ست كذا قيل وفيه أن هذا يتوقف على نص من الشارع ولم يرد فلا ولي أن يقال جعل الست أوسطها مشهور بمعنى على ضعف وهو أن أكثرها اثني عشر (قوله وكره ما زاد عليها) أي أن صلاها بنية النسخ لا بنية نفل مطلق أن قلت الوقت يصرفها للنسخ قلت صرفها إذا رسل فيه القدر المعلوم الذي هو الثمان هذا وقال بن ما ذكر من كراهة الزيادة على المثالية قول عجم وهو غير ظاهر والصواب كما قال الباجي أنها لا تنحصر في عدد ولا يتا فيه قول أهل المذهب أكثرها ثمان لأن مرادهم أكثر بحسب الوارد فيها لا كراهة الزائد على الثمان فلا مخالفة بين الباجي وغيره قاله السنائي اه بن (قوله ونذب سر) أشار الشارح إلى أن قوله وسر عطف على نفل (قوله وفي كراهة المجبر به) أي وعدم الكراهة بل هو خلاف الأولى (قوله نظر الأصل) أي وهو كونه من نوافل الدليل (قوله ما لم يشوش على مصل آخر) أي والأحرم (قوله والسريه) أي فيه أي في نوافل الدليل جازم بمعنى أنه خلاف الأولى (قوله وتا كذبوتر) أي سواء صلاها ليلا أو بعد الفجر (قوله

وتندب تحية مسجد أشار الشارح إلى أن قوله وتحية مسجد عطف على نقل قال ابن عاشر الصواب عطفه
 على ما عطف عليه النسخة لأن تحية المسجد من جملة المتأكد واللام بذكره بعد ذكر النقل معنى وإنما
 كانت تحية المسجد من المتأكد ما رواه الأثرم في مغنيه مرفوعاً من قوله صلى الله عليه وسلم أعطوا
 المساجد حقها قالوا وما حقها يا رسول الله قال صلوا ركعتين قبل أن تخلصوا وينبغي أن ينوي بهما
 التقرب إلى الله تعالى لا إلى المسجد إذ معنى قولهم تحية المسجد تحية رب المسجد لأن الإنسان إذا دخل
 بيت الملك انما يحى الملك لا بيته (قوله لداخل متوضئ الخ) ذكر سيدى أجد زروق عن الغزالي
 وغيره أن من قال سبحان الله والمجد لله ولا اله الا الله والله اكبر أربع مرات قامت مقام التحية فينبغي
 استعماله في أوقات النهى لمكان الخلاف اه قال ح وهو حسن فينبغي استعماله في وقت
 النهى أى أوقات الجواز إذا كان غير متوضئ وأما إذا كان في أوقات الجواز والحال أنه متوضئ
 فلا بد من الركعتين خلافاً لما يوهمه ظاهر العبارة من كفاية ذلك مطلقاً ولو في أوقات الجواز والحال
 أنه متوضئ أن قلت فعل التحية وقت النهى عن النقل منتهى عنها بل هي مطلوبة في وقت النهى وفي
 وقت الجواز غير أنها في وقت الجواز يطلب فعلها صلاة وفي وقت النهى يطلب ذكرها (قوله ليعلم
 مسجد الجمعة وغيره) انظر هل المراد بالمسجد ما يطلق عليه مسجد لغة فيشمل ما يتخذ من لا مسجد
 لهم من بيت شعر أو خص وغيره وما يتخذ مسجداً في بيته أو المراد بالمسجد المسجد المعروف وهو
 الظاهر وله أن يركعهما حيث أراد الجلوس في المسجد ولو كان جلوسه في أقصاه وقيل ان المستحب
 أن يركعهما عند دخوله ثم يمضى إلى حيث شاء أن يجلس واقتصر ابن عمر على الثاني اه شيخنا
 عدوى (قوله في المحرمة) أى في الاحترام والتعظيم (قوله والمحاجة) أى وعند الشروع
 في قضاء أى حاجة كانت (قوله وبين الاذان والاقامة) أى إذا كان الوقت وقت جواز الخروج
 المغرب (قوله وجاز ترك ما رأى جازلن مرفى المسجد أن يترك التحية لاجل المشقة لوطب بها وهذا
 يقتضى ان المار يخاطب بالتحية وانها انما سقطت عنه لاجل المشقة ولكن مريح بهرام والمصنف في
 توضيحه ان المار غير مخاطب بها وهو الموافق لما تقدم من أنها انما تطلب من الداخل المريد للجلوس
 وحينئذ فلو صلاها المار هل تكون من النقل المطابق أو تحية وهل يكره ان ينوي بها التحية أم لا
 وتظهر ثمة كون ما صلاها المار نهلاً مطلقاً لا تحية أنه لو نوى الجلوس بعد صلاته فهل يطلب بالتحية
 أولاً اه وفي بن ان التحية لا تقتريه تخصها فأى صلاة وقعت عند دخول المسجد فهي
 التحية مريح به ح وبه يزول ما ذكرتم ان قوله وجاز ترك ما بالمسجد فيه اشعار يجوز المرور به
 وهو كذلك كفى المدونة وقد هاهنا بعضهم بما اذا لم يكثر فإن كثر منع أى كره وهذا اذا كان سابقاً
 على الطريق لانه تغيير للمساجد اه ع (قوله وتأت بغرض) أى غير صلاة الجنازة على الاظهر لانها
 مكروهة في المسجد فكيف تكون تحية له كذا في الحج (قوله حيث طلبت) أى بان كان متوضئاً
 والوقت وقت جواز ذكر بعضهم أنه اذا نوى الفرض والتحية أو نيات به عنها حصل له ثوابها ولو كان
 الوقت وقت نهى وقولهم ان التحية تذكر في وقت النهى معناه اذا فعلت صلاة بخصوصها فتأمل
 (قوله لانه التوهم) أى لانه ليس من جنس ما فرما يتوهم عدم كفايته عن اختلاف السنة والزيادة
 فانهم من جنسها فلا يتوهم عدم كفاية أحدها عنهما (قوله وان كانت السنة والزيادة
 كذلك الظاهر أنه أراد بالسنة ذات الركوع والسجود فخرج سجود التلاوة فانه لا يقوم مقامها
 كذا ذكر بعضهم وتأمل (قوله قبل السلام عليه الخ) يؤخذ من هذا أن من دخل مسجد وفيه

جماعة فانه لا يسلم عليهم الا بعد صلاة النجدة الا ان يخشى الشبهة والاسلم عليهم قبل فعلها **(قوله)** وابتاع نفل به الخ) ان قلت هذا يخالف ما تقرر من أن صلاة النافلة في البيوت أفضل من فعلها في المسجد قلت يحمل كلام المصنف على الرواتب فان فعلها في المساجد أولى كالغرائب بخلاف نحو عشرين ركعة في الليل أو النهار فلامطلقا فان فعلها في البيوت أفضل ما لم يكن في البيت ما يشغل عنها أو يحمل كلامه على من صلاته بمسجده عليه السلام أفضل من صلاته في البيت سواء كانت النافلة من الرواتب صلاتهم النافلة بمسجد النبي أفضل من صلاتهم لها في البيوت وسواء كانت النافلة من الرواتب أو كانت نفلا مطلقا بخلاف أهل المدينة فان صلاتهم النفل المعلق في بيوتهم أفضل من فعله في المسجد **(قوله)** أي موضع صلاته أي وهو بجانب العمود الخلق عند ابن القاسم وقال مالك ليس بمصلاه بجانب العمود الخلق ولكنه أقرب شيء إليه والمحصل ان مصلاه عليه السلام بمجوهلة عند مالك فلم يقل بنسب الصلاة فيها ومعلومه عند ابن القاسم فلذا قال بنسب الصلاة فيها **(قوله)** وندب ايقاع الغرض الخ مثل الغرض النفل اذا صلى في جماعة كالترابيح في ندب ايقاعه في الصف الاول وانظر هل يدخل في الغرض صلاة الجماعة أو لا كما تقول الشافعية من استواء صفوها **(قوله)** ونجدة مسجد مكة الطواف ظاهر المصنف ان نجدة نفس الطواف لا الركعتان بعده وظاهر كلام المجزولي والغليشاني وغيرهما ان نجدة هي الركعتان بعد الطواف ولكن زيد عامهما الطواف اه بن ويثيد المصنف المبادرة بالطواف وقوله تعالى وطهرتني لاطاقتين والركعتان تسع عكس ما في بن وعليه اذا ركعه ما خارج لم يأت بالنجدة اه مج **(قوله)** لمن طلب به ولونديا وذلك من دخل المسجد والحال انه قد سبق او همزة او مرید الطواف الا فاضة والوداع **(قوله)** أو اراده أي انه دخل المسجد لارادة الطواف النفل **(قوله)** افاقا فيهم ما أم لا أي فهذه أربعة وقوله اول مرده وهو افاقا في هذه خامسة نجدة مسجد مكة فيها الطواف **(قوله)** اول مرده بان دخل المسجد الحرام لاجل مشاهدة البيت والصلاة او قراءة علم او قرآن **(قوله)** فان كان مكيا أي ودخله لاجل الطواف بل للمشاهدة او للصلاة او لقراءة علم او قرآن **(قوله)** فالصلاة أي فنجدة المسجد في حق الصلاة **(قوله)** وتراويح جعله الشارح عطفًا على قوله ولا كدنه بالاساطي والشجس سالم وهو ظاهر خلافه لبراء حيث جعله عطفًا على معمول نذب **(قوله)** ووقفه كالوتر أي بعد عشاء صحيحة وشفق ويسمى بالفجر **(قوله)** أي فعلها في البيوت ولو جماعة فيه نظرا اذا لا ثمة عللوا افضلية الانفراد بالسلامة من الريا ولا يسلم منه الا اذا صلى في بيته وحده واما اذا صلى في بيته جماعة فانه لا يسلم منه نعم اذا كان يصلي في بيته بزوجته واهل داره فهذا بعيد في الغالب من الريا قاله أبو علي السنائي اه بن **(قوله)** ان لم يلزم على الانفراد أي على فعلها في البيوت **(قوله)** وكان ينشط بيته حاصله ان نذب فعلها في البيوت مشروط بشروط ثلاثة ان لا تعطل المساجد وان ينشط لفعلها في بيته وان يكون غير فاق بالحرمين فان تخلف منها شرط كان فعلها في المسجد أفضل والمصنف ذكر شرط واحد من هذه الثلاثة والشارح ذكر شرط ثانيا وترك الشرط الثالث **(قوله)** وسورة تجزى أي وقراءة سورة في تراويح جميع الشهر تجزى وكذا قراءة سورة في كل ركعة او كل ركعتين من تراويح كل ليلة في جميع الشهر تجزى وكلام المصنف صادق بالمعنى **(قوله)** وان كان خلاف الاول أي اذا كان يحفظ غيره او كان هناك من يحفظ القرآن غيره وحاله مرضي والام يكن خلاف الاول قال ابن عرفة فيها لما لاك وليس الختم بسنة ولا ببيعة ولا بقرعة سورة اجز الختم والختم احسن اه قال ابو الحسن معناه اذا لم يكن يحفظ الا هذه السورة ولم يكن هناك من يحفظ القرآن او كان ولا يرضى حاله اه بن

(قوله كما كان عليه العمل) أى عمل الصحابة والتابعين (قوله والراجح الخ) أى ومأقوله المصنف فهو استظهار بالسأزى مخالف للذهب (قوله أى يكره اعادته الخ) أى أقواله عليه الصلاة والسلام لا وتران في ليلة (قوله) وجاز التنفل بعد الوتر ولولم يتقدم له نوم أى ولا يعيد الوتر بعد ذلك النفل تقديم للنهي المأخوذ من حديث لا وتران في ليلة على الأمر في حديث اجمعوا آخر صلاتكم من الليل و ترا (قوله اذا طرأ الهنية التنفل بعد الوتر وفيه) أى لا قبله وهذا الشرط ذكره ابن عبد السلام وابن هارون والتوضيح وتبعه الشراح وهو مأخوذ من قول المدونة ومن اوتر في المسجد فاراد ان يتنفل بعد ذلك تربص قليلا فقولها فاراد ان يتنفل بقيد القيد المذكور وبهذا نعلم ان قول طفي ان القيد المذكور لا اصل له فيه نظر اه بن (قوله وندب فعله عقب شفع قال ابن الحاجب والشفع قبله للفضيلة وقبل للجهة وفي كونه لا قبله قولان التوضيح كلامه يقتضى ان المشهور كون الشفع للفضيلة والذي في الباسج تشهير الثاني فانه قال ولا يكون الوتر الا عقب شفع رواه ابن حبيب عن مالك وهو المشهور من المذهب ثم قال في التوضيح وفي المدونة لا ينبغي ان يوتر بواحدة فقولاه لا ينبغي يقتضى انه فضيلة وكونه لم يربخص فيه يقتضى انه للجهة اه أى لم يربخص فيه للمسافر لقولها لا يوتر المسافر بواحدة وقول ابن الحاجب وفي كونه لا قبله الخ قال في التوضيح أى اختلاف في ركعتي الشفع هل يشترط ان يخصهما بالنية أو يكفي باى ركعتين كانتا وهو الظاهر قاله اللخمي وغيره اه قال طفي انظر كيف مشى المصنف على ما صدر به ابن الحاجب من كون الشفع قبله للفضيلة مع توركعه عليه في التوضيح بتشهير الباسج انه للجهة قلت لعله مشى على انه للفضيلة لما وافقه قول المدونة لا ينبغي ان يوتر بواحدة كما تقدم عن التوضيح اه بن فحصل من كلامه ان المعتقد من المذهب ان تقديم الشفع شرط كال وانه لا يفتقر لنية تحسه وارتضاء شيخنا العدوى (قوله الا لا تقدم باو اصل) أى اذا وقع ارتكب الكراهة واقترى باو اصل فيوصله معه فلا اقتداء باو اصل مكروه كما يفيد كلام المدونة انظر نصها في بن فان اقتدى باو اصل ولم يوصله معه بل خالف وسلم لم تبطل مراعاة لقول اشهب بذلك (قوله وكروه وصله) أى الشفع بالوتر وقوله بغير سلام تصوير لوصله به (قوله لغبر مقتدر باو اصل) أى واما المقتدى باو اصل فلا كراهة في وصله بل هو مطلوب وان كان حكم الاقتداء به الكراهة (قوله واحدتها) أى نية الوتر وقوله ان لم يعلم أى يوصل الامام وفي عجب وعجب وخش ان فات المأموم مع الامام الواصل ركعة قضى ركعة الشفع وكان وتره بين ركعتي شفع فان فاتته ركعتان قضاها بعد سلام الامام وكان وتره قبل شفع قال في المج وقد يقال بدخل بنية الشفع ثم يوتر والقل خلف النفل جائز مطلقا على ان المحافظة على الترتيب بين الشفع والوتر اولى وكانهم راعوا ان موافقة الامام اولى من مخالفة لكن المحافظة لازمة لان الثلاث كلها وتر عند الواصل وقد قالوا لا تضرب مخالفة المأموم له في هذا فليست اهل (قوله امام ثان) أى صلى بالقوم نصف التراويح الثاني مثلا بعد صلاة الامام الاول بهم نصف التراويح الاول (قوله في فرض) أى سواء كان في اثناؤه أو في اوله (قوله في غير التراويح) حاصله انه يكره الجمع في النافلة غير التراويح ان كثرت الجماعة كال المسكان الذي اريد الجمع فيه مشتهرا كال مسجد ولا كال بيت او قلت وكان المكان مشتهرا فان قلت وكان المكان غير مشتهر فلا كراهة الا في الاوقات التي صرح العلماء ببدة الجمع فيها (قوله ولكنها الاهواء الخ) هذا شرطيت من نائية سيدي عمر بن الفارض وصدره

وهنح سبيل واضع لم اهتدى * ولكنها الاهواء عمت فاعمت

(قوله وكراهية بين صحيح وركعتي فجر) أى خلافا لمن قال بسندبها لانها تذكر الغير (قوله آكد السنن) أى التى ذكرها بعد ما صلاصة المجتازة على القول بسندبها فهى آكد من الوتر كما فى المقدمات والذى فى البيان انه آكد منها ونحوه فى الجواهر ان طرح وقرر شيخنا ان الظاهر ان آكد السنن ركعتا الطواف الواجب كما يجتازة على القول بسندبها لان الرابع وجوبها ثم ركعتا الطواف غير الواجب لانه اختلف فى وجوبها وسندبها على حد سواء ثم العبرة لان قول ابن الجهم بوجوبها ضعيف ثم الوتر ثم العبدان ثم الكسوف ثم الاستسقاء وما المحسوف فسيأتى انه مندوب على المعتمد (قوله للصحيح) أى لصلاة الصحيح أى تمام صلاته بالفعل والحاصل ان مراد المصنف ان ضرورى الوتر يعتمد من الفجر الى صلاة الصحيح مطلقا أى بالنسبة للفرد والامام والمأموم ولا يقضى بعد صلاة الصحيح اتفاقا كما فى ابن عرفة وما قيل من انها تقضى بعد الصبح لطلوع الشمس فهو خارج المذهب الطائوس وما ذكره الشارح من امتداد ضرورىها تمام صلاة الصحيح ولولا امام هو الصواب واما قول خش ان ضرورية من الفجر لصلاة الصحيح أى للشروع فيها بالنسبة للامام على احدى الروايتين ولا نقضها بالنسبة للفرد والمأموم كالامام على الرواية الاخرى فهو سهو وصوابه للفراغ منها مطلقا لان الامام يجوز له القطع على كلتا الروايتين وانما الروايتان فى السند وبعدمه بل الامام اولى بان يعتمد ضرورى الوتر بالنسبة اليه الى انقضاء الصحيح من المأموم كما بهم من كلام المؤلف اه بن (قوله ويندب قطعها) أى الصحيح له اذا تذكره فيها أى واما لو ذكره أى الوتر وهو فى صلاة الفجر فهل يقهائم بقله وبعد الفجر او يقطع كالصحيح قولان (قوله عقد ركعة ام لا هذا قول الاكثر وقال ابن زرقون ان تذكر قبل ان يعقد ركعة قطع وان تذكر بعد ان يعقد فلا يقطع (قوله ما لم يخف خروج الوقت) أى بحيث لا يجتنى ان يوقعها او ركعة منها بعد طلوع الشمس فان خشي ذلك فلا يقطعها ويؤتى الوتر (قوله فيأتى بالشفع) أى واذ قطع الغد الصحيح لاجل الوتر فيأتى الخ (قوله وبعد الفجر) أى لاجل ان يتصل بالصحيح وهذا هو المعتمد وقيل انه لا يعيد هابل يأتى بالشفع والوتر ثم يصلى الصحيح (قوله فلا يندب له القطع بل يجوز) أى فهو مخير بين القطع وعدمه فهو ليس من مساجين الامام والقول بجواز القطع للمأموم هو الذى رجح اليه الامام وهو الرابع وكان أولا يقول يندب التمدد وعليه فهو من مساجين الامام وقد مشى عليه نت فى نظمه المشهور لمساجين الامام وهو

اذا ذكر المأموم فرضا يفرضه * او الوتر ويصح فلا يقطع العمل

(الخ) (قوله وفى الامام روايتان الخ) حاصله ان الفخذ يندب له القطع اتفاقا والمأموم يجوز له القطع على الرابع والامام فيه روايتان قيل يندب له القطع كالفرد وقيل يجوز فقط كالمأموم ومقتضى كلام الشيخ احمد الزرقانى ترجيح الرواية الاولى فانه عزها لابن القاسم وابن وهب ومطرف والذى يظهر من كلام الواقى ان المعتمد فى الامام يندب التمدد وعدم القطع فان هذا هو رواية ابن القاسم فيكون فى الامام ثلاث روايات يندب القطع ويندب التمدد التفسير (قوله وعلى القطع) أى على ندبه (قوله او يستخلف) أى وهو الظاهر كما فى عقب (قوله وان لم يتسع الوقت الاربعين تركه هذا مذهب المدونة اللغوى وقال اصبح يصلى الصحيح والوتر (قوله وخالف فيما اذا كان الباقي سبع او اربعا اصبح فقال يصلى الشفع والوتر ويدرك الصحيح بركعة (قوله اولست) خالف اصبح فيما اذا كان الباقي من الوقت سبع ستا فقال يصلى الشفع والوتر والفجر ويدرك الصحيح بركعة (قوله ولسبع زاد الفجر) أى فيصلى الشفع والوتر والفجر والصحيح وهذا اتفاق من اصبح وغيره (قوله وهى رغبة) أى مرغبا فيها زيادة على المندوب واعلم ان القول بانها سنة

له قوة أيضا فكان المناسب ذكره مع الرغبة قاله شيخنا (قوله من الزوافل المطلقة) أى دهمى
 التى لم تقدر بمن ولا سبب (قوله فيكفى فيه نية الصلاة) أى ولا يحتاج لتعيين بالنية (قوله
 وكذا الزوافل التابعة) أى كالزواتب (قوله من جمع مرة) أى فيكفى نية الحج والعمرة
 ولا يحتاج لنية فرضية أو نافلة وحاله من كونه ضرورة أو لا يعين الفرض من النقل (قوله بخلاف
 الفرائض) أى من الصلوات وكذلك السنن منها (قوله فالضرورة حصلت حاصله أنه إذا أحرمت بالضرورة
 فاما ان يتحرى او يجتهد في دخول الوقت واما ان لا يتحرى بان أحرمت بها وهو شك في دخول الوقت
 ففي الحالة الثانية صلاته باطلة سواء تبين بعد الفراغ انها أحرمت بها او وقع قبل دخول الوقت او وقع
 بعد دخوله او لم يتبين شئ واما اذا أحرمت بها بعد التحرى والاجتهاد فان تبين بعد الفراغ انها
 الأحرار بها وقع قبل دخول الوقت فهي باطلة وان تبين ان الأحرار وقع بعد دخول الوقت أو لم يتبين
 شئ فهي صحيحة سواء حصل عنده بالتحرى جزم أو ظن بدخول الوقت اذا علمت هذا تعلم ان المبالغة
 في كلام المصنف فيها شئ وذلك لان ظاهره انه في حالة الشك الذى هو قبل المبالغة اذا تبين
 ان الأحرار وقع بعد دخول الفجر أو لم يتبين شئ فانها تتحرى وليس كذلك فكان الاولى حذف
 قوله ولو الا ان تجعل الواو للحال ولوزائدة (قوله ونادى الاقتصار على الفاتحة في شرح الرسالة للشيخ
 أحمد زروق بن وهب كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ فيها بقل بأيهما السكافرون وقل هو الله أحد
 وهو في مسلم من حديث ابى هريرة وفي ابى داود من حديث ابن مسعود رضى الله عنه وقال به الشافعى
 وقد جرب لوجع الاسنان فصنع وما يذكر من قراءتها بالم والم لم يصبه الم الاصل له وهو بدعة وأقرب منها
 اه بن لسن ذكر العلامة الغزالي في كتاب وسائل الحاجات وآداب المناجات من الاحياء ان مما جرب
 لدفع الكارهة وقصور يد كل عدو ولم يجعل الله لهم اليه سبيلا قراءة الم نشرح والم تركب في ركعتي الفجر
 قال هذا صحيح لاشك فيه (قوله ونادى ايقاعها بمسجد) أى ففعلها في البيت قبل الاتيان للمسجد
 خلاف الاولى (قوله ونادى فعلها في المسجد) جار على كل من القول بانها سنة أو انها رغبة
 اما على الاول فلان اظهار السنن خير من كتمانها واما على القول بانها رغبة فلانها تنوب عن التحية
 ففعلها في المسجد يحصل للتحية بخلاف فعلها في البيت فانه يحصل بذلك وأيضا هي اقوى من الزواتب
 التى ينبغي اظهارها بفعلها في المسجد لما يقتدى الناس بعضهم ببعض في فعلها فقول عبيد ان نادى
 ايقاعها في المسجد بناء على انها سنة واما على انها رغبة فلا يندب ايقاعها بالمسجد فيه نظرا له شيخنا
 (قوله ونابت عن التحية) أى في اشغال البقعة وفي سقوط الطلب ورد المصنف بهذا قول القابسي
 بركع التحية ثم بركع الفجر (قوله ان نواه) أى نوى نياتها عنها (قوله لم يركع فجرا) أى
 لانه صلاة في بيته ولا تحية أى لانه لا يطالب بالتحية في ذلك الوقت لكرهه النافلة بعد صلاة الفجر
 الى ان ترتفع الشمس وهذا قول مالك ورجحه ابن يونس كما في بن (قوله وقال ابن القاسم بركع التحية
 بناء على انه مخاطب بها في ذلك الوقت وانها سنة متناهية من كراهة النافلة فيه قال ابن عرفة ونقل ابن
 بشير عن بعض المتأخرين اعادتها بنية اعادة ركعتي الفجر لاعرفه (قوله ولا يقضى غير فرض)
 أى فاذا فاتته الاربع ركعات قبل العصر مثلا فلا يقضى بها بعده وقوله أى يحرم الخ قال شيخنا لا بدوى
 هذا بعيد جدا وليس منقول ولا سيما والامام الشافعى يجوز القضاء والظاهر ان قضاء غير الفرائض
 مكر وه فقط (قوله ومن نام) حتى طلعت عليه الشمس لا يفهم لنا م بل كذلك المؤثر له امجد
 حتى طلعت الشمس وقوله يقدم الصبح أى على الفجر وقوله على المعتمد مقابله انه يقدم الفجر على الصبح
 والقولان لما لك (قوله تركها وجوبا ودخل مع الامام) أى ولا يصليها ولو كان الامام بطيل

القيام في كازعة الاولى بحيث يدركه فيها ولا يخرج من المسجد ليركهها خارجا (قوله ولا يسكت الامام المقيم هذا هو الذي رواه ابن يونس والذي نقله المباحي انه يسكته ولم يحث غيره وعليه اقتصر سند (قوله محله مع اتحاد زمانهما) أي واما اذا تفاوتا زمانا فالأفضل منهما اما كان أطول زمانا اتفاقا (قوله ولعل الاظهر الاول الذي رجحني المج ان الراجح اشائي أي افضلية طول القيام (فصل في بيان حكم صلاة الجماعة)

(قوله ولو فائت طلب الجماعة في الفائتة مخرج به عيسى وذكره البرزلي ونقله ح اه بن (قوله سنة مؤكدة وقال الامام أحمد وأبو ثور وداد الظاهري وجماعة من المجتهدين بوجودها فحرم صلاة الشخص منفردا عندهم بل قال بعض الظاهرية بالاطلاق فليحافظ عليها وظاهره انها سنة في البلد وفي كل مسجد وفي حق كل مصل وهذه طريقة الأكثر وقاتل أهل البلد على تركها على هذا القول لها ونهم بالسنة وقال ابن رشد وابن بشير انها فرض كفاية بالبلد يقال أهلها عليها اذا تركوها وسنة في كل مسجد ومدونة للرجل في خاصة نفسه قال الابي وهذا أقرب للتحقيق وحل المصنف على كلتا الطريقتين صحيح فعناه على طريقة الأكثر سنة لكل مصل وفي كل مسجد وفي البلد وعلى طريقة ابن رشد انها بكل مسجد سنة (قوله وشمل قوله فرض الجماعة) أي فالجماعة فيها سنة كما قاله اللخمي فان صلوا علموا وحدا ناستحب اعادة الجماعة (قوله وقيل يندبها فيها) أي وهو المشهور لابن رشد ان الجماعة شرط فيها كاجتماع فان صلوا علموا بغير امام أعيدت ما لم تدفن مراعاة للقابل (قوله كعيد الخ) ما ذكره من استحباب الجماعة في هذه السنن غير ظاهر وأصله للشارح بهرام والصواب ما في ح ونصه اماخراج النوافل فظاهر لان الجماعة لا تطلب فيها الا في قيام رمضان على جهة الاستحباب واما السنن فغير ظاهر لان الجماعة في العيدين والكسوف والاستسقاء سنة كإسبغ أي قال طفي وقد صرح عياض في قواعد بالسنية في الثلاث اه نعم ذكر ابن الحاجب في باب الكسوف قولنا باستحباب الجماعة فيها وسلمه ح هناك والله أعلم اه بن (قوله تفاضلا الخ) أي والمراد لا تتفاضل الجماعات في الكمية وهذا لا يتناقض تفاضلا في الكيفية (قوله وانما يحصل فضلها بركعة نحوها لابن الحاجب وهو خلاف ما نقله ابن عرفة عن ابن يونس وابن رشد كافي المواق ح من ان فضل الجماعة يدرك بركعة قبل صلاة الامام نعم ذكر ابن عرفة ان حكمها لا يثبت الا بركعة دون اقل منها وحكمها هو ان لا يتسدى به وان لا يعبد في جماعة وان يترتب عليه سهو الامام وان يسلم على الامام وعلى من على يساره وان يصح استخلافه انظر ح اه بن (قوله جزء اقل ان الجزء أعظم من الدرجة وحيثئذ فهم موع الخمسة والعشرين جزءا مساوية لاسبع والعشرين درجة وحيثئذ فلامعارضة بين الحديثين وقيل ان الجزء والدرجة شيء واحد الا ان النبي أخبر أولا بالقل ثم بعد ذلك بفضل المولى باز زيادة فأخبر بها وقيل غير ذلك في الجمع بين الحديثين نحو أربعين قولاً مذكورة في شرح الموطأ (قوله وانما يحصل فضلها بركعة كاملة) قيده حفيد ابن رشد بالمدور بأن فاته ما قبلها اضطرا وعليه اقتصر أبو الحسن في شرح الرسالة يقال عقب مقتضاه اعتماده وتبعه من تبعه حتى ذكروا ان من فرط في ركعة لم يحصل له الفضل وفي النفس كما قال بعض العارفين منه شيء فان مقتضاه ان يعبد للفضل وهما ح نقل عن الاقهاء سي ان ظاهرا رسالة حصول النضل وانه يتطهر ل مقال المحيد موافق للذهب أولا واللقاني كافي حاشية شيخنا على خش قال ان كلام المحيد يخالف لظاهر الروايات اه مج (قوله بأن يمكن يديه من ركبتيه الخ) قد تقدم ان هذا ليس بشرط وانه لو سلموا تحت فلا ولي أن يقول بأن يحني

ظهوره قبل رفع الامام راسه وان لم يطعم ثمن الابدع دفعه ولا بد من ادراك سجدة فيه قبل سلام الامام فان
 زوجه أو نعتس عنهما حتى سلم الامام ثم فعلهما بعد سلامه فهل يكون كمن فعلهما معه فيحصل له اولا
 قولان الاول لا شوب والثاني لابن القاسم كذا في بن وعكس شيخنا في حاشيته النسبة للشيخين
(قوله) ما لم يعد أى ما لم يكن معيدا الخ واعلم ان من وجد الامام في التشهد فدخل معه فظهر
 بسلامه انه في التشهد الاخير فن الواجب عليه اتمام فرضه الذي أحرم به ثمن أدرك جماعة أعاد
 معهم ان شاء وكانت الصلاة مما تعاد هذا هو المنصوص في المسئلة في العتبية وغيرها ولم يذكر في هذه
 امره لا بقطع ولا بانتقال الى نقل وهو حكم ظاهر لانه شرع في فرض فلا يبطله لصلاة الجماعة وهي سنة
 الاترى ان من استقل قائما ساء للجلسة الوسطى لا يرجع الى المجلس لان قيامه فرض والمجلس
 سنة وانما يخير بين القطع والانتقال الى نقل من دخل مع الامام في صلاة معادة اذا كان صلاها
 وحده ثم وجد الامام جالسا فدخل معه معيدا الفضل الجماعة فظهر بسلام الامام انه في التشهد
 الاخير وربما التبت المسئلة على من لا يعرف فاجرى التخير في غير محلها اه بن نقل عن المعيار
 وحاصله ان من لم يدرك ركعة ان كان غير معيدا تم فرضه وجوبا ثم له الاعادة في جماعة وان كان
 معيدا ان شاء قطع وان شاء شفع والذي ذكره غيره ان من لم يدرك ركعة والمحال انه غير معيد ورجى
 جماعة أخرى جازله القطع لانه لم ينسحب عليه حكم المأمومية فلا يستلغى الامام بل يجوز الاقتداء به
 ومقتضى هذا انها ان بطلت صلاة الامام لا يسرى البطلان له وفي ح بعيدا احتياطا ولعله لنية
 الاقتداء بذلك الامام **(قوله)** ناويا الفرض مفوضا ظاهره انه لا بد من نية الفرض مع نية التفويض
 وهو ما نقله ح عن ابن النكا كما في ابن فرحون وذكر ان ظاهر كلام غيرهما ان نية التفويض لا
 ينوي بها فرض ولا غيره وجع بينهما بعضهم بان التفويض يتضمن نية الفرض اذ معناه التفويض
 في قبول اى الفرضين فن قال لا بد من نية الفرض لم يدرك ذلك شرط بل اشار الى تضمن نية
 التفويض ومن قال لا ينوي معه فرض مراده انه لا يحتاج لنية الفرض مطابقة لتضمن نية التفويض
 لها فقوله عبق فان ترك نية الفرض صحت ان لم يتبين عدم الاولى او فسادها فيه نظر بل صرح
 اللخمي بأنه اذا لم ينو الا التفويض وبطلت احدهما لاعادة عليه وسواء الاولى والثانية نقله ابن
 هلال في نوازله ونحوه لابن عرفة عنه وهو ظاهر لما علمت ان التفويض يتضمن نية الفرض وما ذكره
 المصنف من كون المعيد ينوي التفويض قال الغا **(قوله)** ها في هو المشهور وقيل ينوي الفرض وقيل
 ينوي النقل وقيل ينوي كمال الفرضية ونظم بعضهم هذه الاقوال اذربعة بقوله
 في نية العود للفروض اقوال * فرض ونقل وتغويض واكمال

وكاهامشكة كما في التوضيح اه بن **(قوله)** الامن لم يحصل له أى فضل الجماعة **(قوله)** فلا يعيد
 (غيرها جماعة) أى ولا منفردا وانما يعيدها جماعة ولا فرق بين فاضل ومفضل **(قوله)**
 ومن صلى في غيرها جماعة أعادها جماعة) أى وح فستثنى هذه من مفهوم قول المصنف
 ونذب لمن لم يحصل الخ وهذا هو المذهب خلافا لقول اللخمي وسد لا يعيد على ظاهر المذهب واذا أعاد
 فيها من صلى في غيرها جماعة فانه يعيدها موما اذا صلى في غيرها ماما موما ولا تبطل صلاة
 المأموم الا بالاعادة الواجبة كظاهر بعد الجمعة عند الشافعية وبالاقتداء به في نفس الاعادة قاله
 شيخنا **(قوله)** لا فذا هذا هو الاصح وقيل لمن صلى بغيرها جماعة ان يعيدها ولو فذا لان فذاها
 أفضل من جماعة غيرها واد بانه لا يلزم من افضلية شئ الاعادة لاجله الا ترى ما سبق في تفاوت
 الجماعات **(قوله)** والزاج انه لا يعيد مع الواحد الخ فان أعاد مع واحد غير طاب فليس له ولا امامه

الاعادة كذا على ما مشى عليه المصنف واما على الراجح فالظاهر ان لهم الاعادة ذكر عقب في صغيره
 (ف قوله غير مغرب كشاء بعد وتر) قال أبو إسحاق أجازوا الاعادة العصر مع كراهة التنقل بعدها
 وامكان ان تكون الثانية نافله وكذلك الصبح لرجاء ان تكون فريضة وكره اعادة المغرب
 لان النافله لا تكون ثلاثا مع امكان ان تكون هي الفريضة لان صلاة النافله بعد العصر والصبح
 أخف من ان يتنقل بثلاث ركعات وبه تعلم ما في كلام خش اه بن (ف قوله نظر) أي لاحتمال
 ان يكون النهي في قوله لا وتران في ليلة على جهة الكراهة والامر في قوله اجمعوا الخ للندب
 في مخالفة الامر المذكور أو الدخول في النهي المذكور لا يقتضي الخ لمنع (ف قوله ولا يعقد)
 أي وتذكر قبل ان يعقداي وقوله قطع أي وخرج واضعا يده على انفه كما راعف خوفا من الطعن في
 الامام بخروجه على غير هذا الوجه (ف قوله والابان عقدها) أي والابان لم يترك صلاة لها
 أو لمنفردا بالبعدان عقدها (ف قوله شفع ندبا الخ) ما ذكره الا في الشفع هو ما في المدونة ونصها
 ومن صلى وحده فله اعادتها في جماعة الا المغرب فان أعادها فاحب الي ان يشفعها ان عقدر كعة اه
 وفي المواق نقلا عن عيسى ان القطع أولى والحب للمواقي كيف غفل عن نصها مع ان الغالب عليه
 الاستدلال بكلامها قاله طفي ثم ان ظاهر المصنف انه اذا تذكر انه صلاها بعد ان عقدر كعة بشفع
 ولو كان ترك الفاتحة مع الامام في الركعة التي تذكر بعدها وهو كذلك لانه انما تركها بوجه جائز
 خصوصا وقد قيل انما تجب الفاتحة في البعض (ف قوله وسلم قبله) أي ولم ينظر هنا خشية الطعن
 في الامام (ف قوله ولو فصل الخ) مبالغة في قوله شفع (ف قوله واما العشاء الخ) أي اذا شرع في
 اعادتها بعد الوتر سهوا فمقطع مطلقا عقدر كعة أم لا كما قال الشارح تبعا لغيره والذي لابن عاشر ان
 العشاء كما مغرب اذا تذكر قبل ان يعقد ركعة قطع وان تذكر بعد ان عقدها شفع وهو الظاهر
 من التوضيح ايضا وان كان النص انما وجد في المغرب وغاية هذا انه انما تغفل بعد الوتر وهو جائز
 اذا اراده وحدته له نيته فأحرى ان كان غير مدخول عليه وقد نصوا على ان من شرع في العصر ثم
 تبين له انه صلاه شفع لانه غير مدخول عليه اه بن وذكر شيخنا ان المعتمد ما قاله ابن عاشر (ف قوله)
 كما لو أعاد عمدا) أي أو جهلا فانه يقطع مطلقا عقدر كعة أم لا ما لم يرفض الاولى والافلا يقطع بناء
 على ان تأخير الرفض بعد الفراغ واما على القول بعدم تأثيره فانه يقطع مطلقا ولو رفض الاولى كذا قرر
 شيخنا (ف قوله واما ان تذكر قبل السلام فيما في برائة) أي قبل سلام الامام على الظاهر لانه
 ليس من مساجيته كذا قرر شيخنا (ف قوله ولا سجود عليه) ان قلت ان المنفق بأربع يلزمه
 السجود قبل السلام كما لم ينقص السلام من ركعتين قلت ذلك فيما اذا كان داخل على النفل بالأربع
 وما هنالك من ذلك (ف قوله انه ان بعد) أي تذكره بعد ان أتم المغرب وسلم منها (ف قوله وأعاد
 مؤتمم بعيد صلاته صورة المسئلة انه اذا صلى منفردا ثم خالف ما أمر به من الاعادة ما أمر وما صلى اماما
 فبعد ذلك المؤتمم به أبدا فاذن ظاهره كتاب الحاجب ولو كان هذا الامام نوي بالثانية الفرض
 أو التقوى وهو كذلك وقوله افذا هو قول ابن حبيب بن يونس ووجهه ان هذه قد تكون صلاة
 الامام فيحت تلك الصلاة للمؤمنين جماعة فلا يعيدونها في جماعة ووجبت عليهم الاعادة خوفا
 ان تكون الاولى صلاته وهذه نافله فاحتيط للوجهين ابن ناجي ولم يحك ابن بشير غير هذا القول
 والذي صدر به الساذي انهم يعيدون جماعة ان شاءوا على ظاهر المذهب والمدونة وهو الراجح لطلان
 صلاتهم خلف معيود وعدم حكاية ابن بشير غير ما لابن حبيب لان تعادل نسبة المقابل لظاهر المذهب
 والمدونة واما الامام المرتكب للنهي فلا يعيد لاحتمال ان تكون هذه فرضه ولا يحصل له فضل

الجماعة على التحقيق وقول يعق ويحصل له فضل الجماعة كما في الناصر فيه نظرا ذل ليس ذلك فيه
 قاله شيخنا فاعلم بما ذكرنا من مسألة المصنف فيها خلاف واما من اقتدى بعموم سواء كان ذلك المأموم
 مسبوقا أم لا كان معيد الصلاة أم لا فصلاة ذلك المقتدى به باطلة وح فيجب عليه اعادةها فذا
 أوفى جماعة اتفاقا قال في المجموع تنبيه مقتضى النظران المسائل التي تبطل فيها صلاة الامام دون
 المأموم ان يعيد المأموم فيها في جماعة لانعدام الاقتداء وفي ح عن الاقهاء ان تبين حدث
 الامام فصلاة المأموم صحيحة ولا يعيدها في جماعة وان تبين حدث المأموم ففي اعادة الامام خلاف
 هكذا فرق بين المسئلةين وينظر ما وجهه (قوله والاولى الخ) أي لاجل ان تطابق المحال صاحبها
 في الافراد لفظا (قوله لكنه راعى المعنى) أي لان المراد بالمؤتم الجمس الصادق بمتعدد (قوله
 ان نوى) أي بالثانية الغرض مع التفويض أو نوى التفويض فقط بأن قصد التسليم لله في أمهما
 فرضه واما الوعد بالثانية النفل أو الكمال فلا تجزئ هذه الثانية عن فرضه ثم ان قوله وان تبين
 عدم الاولى راجع لقوله ونذب لمن لم يحصله ان يعيده فوضاهم وما فمكانه قال فان أعاد وتبين عدم
 الاولى أفسادها أجزأت هذه الثانية وينبغي رجوعه ايضا لقوله وأعاد مؤتم الخ أي وان تبين عدم
 الاولى أفسادها للمعيد المؤتم به أجزأت صلاة من انتبه به لان صلاته ح فرض فليأتها في فريضة
 بمنتهى (قوله ولا يبطال ركوع) أي واما التطويل في القراءة لاجل ادراك الداخل أوفى السجود
 فذكر هبى انه كذلك تكراه طائفة للدخل وفيه نظرا ذل يذكر ان عرفه والتوضيح والبرزلى
 في غير ركوع الاجواز كما قال بن وانما كراه طائفة الامام الركوع لاجل ان يدرك معه الداخل
 الركعة لانه من قبيل التثريك في العمل لغبرائه كذا قال عياض ولم يجعله تذكيرا كحققة حتى
 يقضى المحرومة كالرأى لانه انما فعله ليحوز به أجزادك الداخل (قوله ضرر الداخل) أي بما
 يحصل به الاكراه على الطلاق على الظاهر (قوله واما الغذاء) هذا محترز الامام وانما
 اختصت الكراهة بالامام اطالب التحفيف منه دون الغد (قوله والامام الراتب) أي وهو من
 نصبه من له ولاية تنبيه من واقف أو سلطان أو نائبه في جميع السلوات أو بعضها على وجه يجوز
 أو يكره بأن قال جعلت امام مسجدي هذا فلانا لا قطع لان الواقف اذا شرط المكره مضى وكذا
 السلطان أو نائبه اذا امر بركوته يجب طاعته على أحد القولين والاذن لانسان بالامامة يتضمن أمر
 الناس بالصلاة خلفه (قوله فضلا) أي فيحصل له الخمسة والعشرون جزءا وقوله أو حكما أي من
 حيث انه لا يعيد في جماعة وحيث كان الامام الراتب بجماعة في الفضل فيكره له اذا لم يجد أحدا
 يصل معه طلب امام آخر بل على منفردا (قوله فينبى الامامة الخ) اعلم ان الامام اذا كان معه
 جماعة فغير اللخمى يقول لا بد في حصول فضل الجماعة من نية الامامة واللخمى يقول الفضل يحصل
 مطلقا ولا يتوقف على نيته اياها واما من لم يكن معه جماعة وكان راتباً فاتفق اللخمى وغيره على انه
 لا يكون كجماعة بحيث يحصل له فضلها الا اذا نوى الامامة لانه لا تتميز صلاته منفردا عن صلاته
 اماما بالنية بخلاف ما ادعى مع جماعة (قوله ويجمع ليلة المظهر) وهل يجمع بين سمع الله
 لمن حمده وبنوا لولك الحمد أو لا يجمع بينهما بل يقتصر على سمع الله لمن حمده قولنا قال شيخنا والظاهر
 جمعه بينهما الا لا يجب له (قوله ان حصل اذان واقامة) أي ولو لم يغيره (قوله أي يحرم ابتدائها)
 أي لما في ذلك من الطعن في الامام وحملت الكراهة في المدونة وابن الحماجب على التحريم قال
 ح فاذا فعل أجزأته واساء وصرح بذلك التوضيح والقباب والبرزلى والابن ا ه بن (قوله
 اورحبته) أي لا الطرق المتصلة به فيجوز على أظهر القولين (قوله بعد الاقامة) أي فال موضوع

ان صلاة الامام ذات اقامة فهي فرض فان كانت صلاة الامام تغلظ الشروع في النفل فقط
فاذا شرب الامام الزائب في التراويح في المسجد فذلك ان تصلي العشاء المحاضرة او الفوائت في صلبه
واردت ان تصلي الوتر فقبل لك ذلك وقيل لا وهو الظاهر واما الواردت صلاة التراويح والحال انه
يصلي التراويح فانه يحرم كذا قرر شيخنا العدوي وقوله للاراتب أي والا فيجوز كيف ما فعل
والتعدي به يدل على تحريمه بالنهي بالمسجد كما صرح به ابن حبيب قال ابن يونس لان النهي عن
صلاة اثنين معا انما كان بالمسجد قاله بن والظاهر ان المراد بالمسجد الموضع الذي اعتد للصلاة وله
راتب كما يشهد له عليه الظن اه شيخنا العدوي (قوله وهو في صلاة) أي والحال انه مخاطب
بالدخول مع الامام في المقامة بأن كان لم يدرك تلك المقامة أصلاً أو صلاً ما منفرداً كما يشهد بذلك
قوله قطع ان خشى فوات ركعة قبل الدخول معه فان كان غير مخاطب بالدخول معه كما لفته لها
جماعة قبل ذلك او كانت عملاً لا تعاد لفضل المغرب فانه لا يقطع ما هو فيه لدخوله بوجه جائز
وعدم توجهه للمخاطب بالمقامة كذا قال الشيخ سالم على سبيل الاستظهار لعدم اطلاعه على نص
في المسألة كما قال وفي شب ان الاولى التعميم في كلام المصنف أي سواء كان مخاطب بالدخول أولاً
اذ تعارض امران حتى آدمي وهو الظاهر في الامام وحق الله وهو لزوم النافذة بالشروع فيها فاقدم
حق الادعي لانه مبنى على المشاحة (قوله ان خشى بآتمامها) أي ان خشى بآتمامها ان كانت
نافذة او فرضة غير المقامة او بالخروج عن شفع ان كانت هي المقامة بدليل ما يأتي وليس المراد ان
خشى بآتمامها مطلقاً كما في الشيخ سالم من تبعه قاله طافي والحال ان غير المقامة يطلب بتمامه
فيها ان لم يخش فوات ركعة والا قطعها ولو امكنه الخروج عن شفع قبل فوات ركعة والمقامة
يطلب بشفعها ان لم يخش فوات ركعة والا قطع وهوذا قول مالك الذي درج عليه المصنف لانه
لا فرق بين المقامة وغيرها كذا ذكر شيخنا (قوله بآتمامها) أي الصلاة التي هو فيها (قوله
فوات ركعة) أي من المقامة (قوله اتم النافلة) أي ويندب ان يتجه اجالساً كما في المواق (قوله
والابان كانت بعينها) أي والموضوع انه لا يخاف فوات ركعة من المقامة اذا شفع ما هو فيها على
ما مر (قوله انصرف في الثالثة) أي اذا اقيمت الصلاة عليه وهو متلبس بالركعة الثالثة (قوله
على الممقّد) تبع في ذلك عجم والشيخ احمد الزرقاني وهو ما وب اذهوظا المردونة وصرح به ابو
الحسن خلافاً للهرام وت والشيخ سالم في قوله ان العقد هنا يقع الراس من الركوع انظر طافي
اه بن (قوله كاهافريضة) أي ثم يدل مع الامام (قوله اقيمت عليه) أي فانه يتجهافريضة
ولا يدخل مع الامام الراتب لان المغرب لا تعاد (قوله كالاوّل) أي كانه ينصرف عن شفع اذا
اقيمت عليه الصلاة وهو في الركعة الاولى من الصلاة المقامة ان كان قد عقد لها بافراغ من سجودها
واما لو اقيمت عليه الصلاة في الركعة الاولى قبل عقدها فانه يتجهها (قوله وهذا) أي شفع
الاولى ان عقد لها في غير المغرب والصبح واما ما في قطعها ولو عقد ركعة اما استثناء المغرب فصح
لقول المدونة وان كانت المغرب قطع ودخل مع الامام قد قدر ركعة ام لا وان صلى اثنين اتمها اثلاثاً
وخرج وان صلى ثلاثاً تسلم وخرج ولم يعد لها واما الصبح فلم يستثنها من عرفة ولا غيره بل ظاهرها انها
كغيرها تقطع ما لم يقدر ركعة والا انصرف عن شفع لان الوقت وقت نفل في الجملة لا التزم لغير الوارد
لنا عنه في ذلك الوقت ولذا قال الشيخ ابو علي المسناوي ان استثناء الصبح مخالف لظاهر كلام الائمة
او صرح به اه بن (قوله خرج وجوبا) أي واضعاً يده على نفسه كرا عاف وقوله لئلا يطمعن
في الامام أي ان بقي من غير خروج ومن غير صلاة معه قال شيخنا وفي هذا التعليل اشارة الى ان

وجوب الخروج مقديما اذا حصل الطعن بالفعل عند المكث لعدم جريان العادة به في المسجد
عند الاقامة للراتب فان جرت العادة بالمكث فيه عند الاقامة كالازهر فلا يجب الخروج تأمل
(قوله والا يكن حصل الفضل الخ) بقي ما اذا اقيمت الصلاة على من بالمسجد والحال انه لم يصلها
وعليه ما قبله ايضا كما لو اقيمت العصر على من بالمسجد ولم يكن صلى الظهر فقبل يلزمه المدخول مع
الامام بنية النفل وقيل يجب عليه الخروج من المسجد والاول نقل ابن رشد عن احمد سماعى ابن
القاسم والثاني للخمى عن ابن عبد المحكم وهو موافق لقول ابن القاسم فيما لا يتنقل من عليه فرض
ويظهر من كلام ابن عرفة ترجيح الثاني لكن في ح عن الهوارى ان الاول هو المشهور والحجارى على
ما قاله المؤلف فيما اذا اقيمت عليه صلاة وهو في فريضة غيرهما وخشى فوات ركعة انظر بن وفي
المسألة قولان آخران قيل يدخل مع الامام بنية العصر ويتعبد على صلاة باطلة واستبعد وقيل
يدخل معه بنية الظهر ويتابعه في الافعال بحيث يكون مقتديا به صورة فقط وهذا اقوى الاقوال
كما قرر شيخنا (قوله ولا يصلى فرضا غيرها) اى ما فيه من الطعن على الامام واما الوصلى خلفه
تفاجاز كما يدل له قوله فيما يأتى الاغلاخلف فرض (قوله فيلزمه الدخول معه) اى اذا كان
محصلا لشرطها ولم يكن اماما مجتهدا آخر وكلام المصنف متديهم الذين القيدى كما قاله الشيخ مباركة
(قوله كانت المقامة او غيرها) الاولى حذف هذا التعميم والاقصا على ما بعده لان الموضوع
ان الصلاة التي اقيمت بالمسجد احرى بها خارجة الا ان يقال ان هذا التعميم يقطع النظر عن قوله
وقد احرى به يدينه (قوله بذكره وانها) اى لانه لما حكم بان الصلاة تبطل بكفر الامام مثلا علم
ان الكفر مانع للامامة وان شرطه الاسلام وهذا المعنى صحيح سواء بيننا على ان عدم المانع شرط
اولا فتأمل (قوله كافرا) تميز بحول عن الفاعل والتقدير بان كفرة او بان كونه امرأة وان كان
مشتقا فهو من القليل وليس مفعولا به لان بان لازم لا ينصب المفعول به ولا حالا لانه ليس المعنى
بان في حال كفره وانما المراد بان انه كافر وما ذكره المصنف من بطلان صلاة من صلى خلف امام
يظنه مسلما فظهر انه كافر احد اقوال ثلاثة اشار لها ابن عرفة بقوله وفي اعادته مأموم كافر ظنه
مسلم ابدامطلقا وحقها فيما جهر فيه ثالثها ان كان آمنا واسلم لم يعد الاول لسماع يحيى ورواية
ابن القاسم مع قوله وقول الاخوين والثاني لابن حارث عن يحيى وعن سحنون والثالث للعتبي عن
سحنون ونقله المازرى عنه بدون قيدان كان آمنا قال وتناول قوله واسلم بأنه تعمدى على اسلامه
وتعقبه بعضهم بأنه صلى جنبا جاهلا والمحاصل ان من صلى خلف امام يظنه مسلما فظهر انه كافر
فقيل لا يعد مطلقا ولو كان زنديقا وطلت مدة صلاته اماما بالناس وقيل لا يعد مأموما ما جهر
فيه ويعد ما سرفيه وقيل ان كان آمنا واستمر اسلامه بحيث طالبت مدة صلاته اماما بالناس فالصلاة
التي صليت خلفه صحيحة ولا اعادته لثبوت رتبة هذا القول بأنه قد صلي جنبا جاهلا وهذا الخلاف
بالنسبة لاعادة الصلاة خلفه وعدم اعادتها وان كان يحكم باسلامه بحصول الصلاة منه اذ تحقق
منه النطق فيها بالهادتين على المعتقد كما يأتى لا يقال حيث حكم باسلامه صحت صلاته لانه قول
اسلامه اثر حكمي ولا يؤمن من صدور مكفر في خلال الصلاة (قوله لان شرطه) اى الامام (قوله)
ولا يحكم باسلامه الخ اعلم ان الركوز اذا صلى فتقبل انه يكون مسلما بصلاته فاذا لم يتعبد على
اسلامه فانه يقبل لمجرى بان حكم الرتبة عليه وقيل لا يكون مسلما بصلاته ولكن ينكح ويطلب سجنه
سواء كان آمنا على نفسه ام لا وقيل ينكح ويطلب سجنه ان كان آمنا لا عدله الاول لابن رشد
عن الاخوين واشهب والثاني لابن القاسم وابن حارث والثالث للعتبي عن سحنون وظاهر ابن رشد

ترجيح القول باسلامه بالصلاة فيكون مرتدا ان رجوع عن الاسلام وذلك لانه قال بعد قول العتبية
سئل مالك عن الاجمعي فقال له صل فبصلي ثم يموت هل يصلي عليه قال نعم ما نصه هو كما قال لان
من صلى فقد اسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فذلك المسلم
الذي له ذمة الله ومن ابي فهو كافر وعليه الجزية اه ولما ذكر ابن ناجي هذا الخلاف قال وهذا
الخلاف عندى ضعيف لنقل اسحاق بن راهوية الاجماع على ان من راي انه يصلي فذلك دليل على
ايمانه اه بن وقوله فان ذلك دليل على ايمانه اى اذا تحقق منه النطق بالشهادتين وظاهره ولو لم
يكتر الصلاة (قوله في فرض او نفل) اى ولو مع تعذر رجل يؤتم به (قوله مشكلا) اى ولو
انقضت ذكوريته بعد ذلك فيها ولو بعدها ان اعتقد المأموم في حال الدخول معه اشكاله واما
لو اعتقد ذكوريته فالصلاة صحيحة واما غير المشكل فله حكم ما تضح به (قوله كذلك) اى
في فرض او في نفل (قوله لان شرطه) اى شرط الامام (قوله تحقق الذكورة) من هذا قبل
بعد صحة امامة الملك وما وقع للنبي صلى الله عليه وسلم من صلاحه بل به صحة الاسراء فهو
خصوصية وانه بصورة امامة للتعليم وقيل بصحتها واعتد به بعضهم وعليه فالمراد بتحقيق الذكورة
ان لا يكون محقق الاوثة او الخوثة او يقال ان وصف الذكورة شرط في الامام اذا كان آدميا لا يقال
ان صلاتهم نفل لانا نقول الحق انهم مكفون على انه قد قيل يجوز الفرض خلف النفل وكما يصح
الاعتقاد بالملك يصح الاعتقاد بالجنى لان لهم احكاما متماثلة (قوله وصلاتها) اى المراتب التي امت
غيرها والجنى الذي ام غيره (قوله ولو نوى كل الامامة) انما حكم بالصحة اذا نوى كل الامامة
مع انه متلاعب مراعاة ان قال بصحة امامة كل منتهى ما مثله كذا قرر شيخنا العدوي (قوله او بان
مجنونا مطبقا) اى لان المجنون لا تصح منه نية وحينئذ فيعيد من ايت به ابدا (قوله فصحيحة) اى
كمارواه الشيخ ابن ابي زيد عن ابن عبد الحكم (قوله وليس في ابن عرفة ما يخالفه) بل كلامه
موافق لذلك ونصه سمع ابن القاسم لا يؤم المعتوه مجنون ويعيد مأمومه الشيخ زوى ابن عبد
الحكم لا بأس بامامة المجنون حال افاقته اه والمراد بالمعتوه الذاهب للعقل كما قاله ابن رشد وبه
يقين ابن السمعع موافق لرواية ابن عبد الحكم وبه قرره الشيخ سالم خلافا لابي ومن تبعه في زعمه
ان المعتوه عام يشمل المجنون حال افاقته فيكون خلافا لرواية ابن عبد الحكم وهو غير صحيح لما
علمت من كلام ابن رشد انظر طي (قوله لان شرطه العقل عليه لقول المصنف او بان مجنونا) (قوله
او بان فاسقا بجمارحة) اى بسبب ارتكابه كبيرة غير مكفرة كما ورد ان اتهمكم شفعوا لكم والغاسق
غير صالح للشفاة فلا تصح امامته ولو استغنى بهذا الشرط عن قوله بن بان كافرا لا غنا (قوله او
يحل بركن او شرط) اى بان كان يتساهل بالصلاة ويترك الزم من الركوع مثلا او يصلي بدون
وضوء والمراد ان شأنه الاخلال بما ذكر في غير هذه الصلاة والا فلهذه الصلاة باطله قطعان المخاطفة
على الاركان والشروط امر لا بد منه في كل صلاة لانه شرط في الامامة قطعا وعالم ان من كان شأنه
الاخلال بما ذكر اذا اقتدى به شخص وتحقق او ظن انه ذو مانع من صحتها بطلت الصلاة خلفه اتفاقا
فان شك في ذلك فقتضى كلام ابن عرفة صحتها ومقتضى ما للقباب بطلانها (قوله على ان عدم
الاجلال بما ذكر كراخ) على هذا لا استدراك بمعنى لكن وقوله مطابقا اى سواء كان المصلي اماما
او غيره وحينئذ فلا يحسن عد عدم الاخلال بما ذكر من شروط الامام لانه لا يعد من شروط الشيء
الاما كان خاصا به (قوله لان شرطه ان لا يكون مأموما) عليه لقول المصنف او بان مأموما وضيم
شرطه راجع للامام (قوله لان نسبه) اى لان احداث قبلها ونسبه (قوله ولم يعلم به) هم عملا

اى بعد تذكرة (قوله ان الاستخفافا) اشتراط الاستخلاف في حصول فضل الجماعة بحله اذ لم
 يدر كوا ركنة مع الاول قبل حديثه والاحصل لهم فضل الجماعة وان لم يستخفوا (قوله او علم
 مؤتمه بحديثه فيها) اى بحصول حديثه فيها وقبلها ظاهرها انها بطل ولو اعلم انامه بذلك فوراً وهو
 ما قاله عتي وفيه نظر فقد نقل ح اول الاستخلاف عن ابن رشد ان حكم من علم بحديث امامه حكم
 من رأى النجاسة في ثوب امامه فان اعلمه بذلك فوراً فلا يضر واما ان عمل معه عملاً بعد ذلك ولو
 السلام فقد بطلت عليه اه بن وقوله او علم مؤتمه بحديثه فيها او قبلها اى واما لو علم به بعد هافلا
 بطلان واعلم ان صلاة المأموم باطلة في هاتين الصورتين مطلقاً تبين حديث الامام وتبين عدمه اولى
 يتبين شئ والمراد بالعلم الاعتقاد الجازم فهذه ست صور ومثل ذلك شكه قبل الدخول فيها فتمت بطل
 سواء تبين حديث الامام او تبين عدم حديثه او لم يتبين شئ واما لو شك فيها في حديثه فانه يتبادر
 وتبين ان تبين حديثه او لم يتبين شئ لان تبين عدمه فهذه ستة ايضا بطل صلاة المأموم في احدى
 عشرة ونصف في واحدة (قوله وبما جاز عن ركن قولى كالفاتحة) وقوله او فعلى اى كالكوع
 والسجود او القيام والغرض ان ذلك المقتضى قادر على ذلك الركن الذى لا يقدر عليه امامه وشمل
 قوله وبما جاز عن ركن العا جاز عن القيام لكن يقوم باعانة غيره كما قاله شيخنا عن بعض شيوخه
 (قوله ولو لم يميز الغرض من غيره اى وذلك بأن اخذ كلام من الوضوء والغسل والصلاة عن عالم ولكن
 لا يعرف الغرض من غيره) (قوله او يمتنع ان الصلاة لا يفرض) اى اعتقد فرضية جميعها
 والموضوع سلامتها من التحلل (قوله وان الغرض سنة) قال عتي وانظر لو اعتقد ان السنة فرض
 او فضيلة وقد يقال قد ذكر والبطلان فيما اذا اعتقد ان الصلاة كلها فرائض فورا هذا ان قال
 هنا بالطلان ولكن المحي انها صحيحة ان سلمت من التحلل كما يأتى (قوله وكذا اعتقاد ان كل جزء
 منها فرض البطلان في هذه الصورة كما ذكره العوفي فائلام غير خلاف ونقطة ت في فرائض الوضوء
 لكن قال شيخنا العدوى وكلام العوفي مفروض فيما اذا حصل خلل والا فلا بطلان والحاصل انه
 اذا اخذ منها عن عالم ولم يميز الغرض من غيره فان صلاته صحيحة اذا سلمت من التحلل سواء علم ان فيها
 فرائض وسنن او اعتقد فرضية جميعها على الاجمال او اعتقد ان جميع اجزائها سنن او اعتقد ان الغرض
 سنة او العكس او انها فضيلة او اعتقد ان كل جزء منها فرض وان لم تعلم صلاته من التحلل فهي باطلة
 في الجميع هذا هو المعتقد كما قرره شيخنا ويدل له قوله عليه الصلاة والسلام صلوا كما رايتهم يصلون فلم
 يأمرهم الا بفعل ما راوا واهل العلم نوا به عليه الصلاة والسلام فهم مثله في الاقتداء بكل فكاكته قال
 صلوا كما رايتهم يصلون اى كما رايتهم يصلون اذ علمت هذا تعلم ان قول الشارح بشرط ان يعلم الخ
 خلاف المعتقد (قوله لعلنا نعلم) اى في العجز عن اقتدى به (قوله لا تصح صلاته) وهو ما فتى به
 العدوى وهو المعتقد كما قال شيخنا العدوى وافتى ابن عرفة والقورى بعبء امامته وخرج المازرى
 تلك الفتوى على امامة صاحب السلس للحج والمشهور الكراهة مع النجاسة (قوله ولن ام قادرا)
 اى على الركن الذى يحجز عنه الامام (قوله وبخالف) اى وشامل لما جاز عن الفاضل اقتدى به في العجز
 كما لو اقتدى شخص قادراً على القيام وعاجز عن الركوع بامام عاجز عن القيام وقادر على الركوع
 (قوله والمشهور ان الموم لا يصح اقتداءه بالمومى) اى في غير قتال المسابقة كريض مضطجع صلي
 عنقه واماميه فيجوز وانما منع في غيره لان الائمة لا يضبط فقد يكون ائمة المأموم واخفض من ائمة الامام
 وهذا يضر وقد سبق المأموم الامام في الائمة وهذا المشهور سمع موسى بن معاوية عن ابن القاسم
 ومقابله لابن رشد المازرى (قوله ان وجد قارئ في التوضيح وشار ابن عبد السلام الى ان الخلاف
 في الاخرس والامى مقيد بعدم وجود القارئ وانهم اذا امك نه ما ان يصلوا خلف القارئ فلا لان

القراء لما كان الامام معها كان تركها الصلاة خلفه تركه كالقراءة اختيارا وفيه نظر فقد قال سنده
 ظاهر المذهب بطلان صلاة الامي اذا امكنه الاثتمام بالقارئ فلم يفعل وقال اشهب لا يجب الاثتمام
 كالربض الجالس لا يجب عليه ان ياتم بالقائم اه بن فعلم منه ان الخلاف انما هو فيما اذا وجد
 قارئ واما اذا لم يوجد فالصحة اتفاقا فلواقدي الامي بمثله عندهم القارئ فطرقا قارئ بعد الاقتداء
 لم يقطع له ان كان الوقت ضيقا والاقطع (قوله وتبطل عليه امامها) أي على ما قاله سنده ان
 ظاهر المذهب بطلان صلاة الامي اذا امكنه الاثتمام بالقارئ فلم يفعل وعلى كلام اشهب القائل
 لا يجب على الامي الاثتمام بالقارئ اذا امكنه كالربض الجالس لا يجب عليه ان ياتم بالقائم صلاة كل
 منهم صحيحة (قوله او قارئ بكراءة ابن مسعود) أي لو باقتداء بقارئ بكراءة ابن مسعود (قوله
 مخالف لرسم المصنف) أي كقراءة ضو الي ذكر الله بدل فاسه والي ذكر الله وكقراءة فري والله بما قالوا
 وكان عند الله وجبها (قوله ووافق له) أي كقراءة أقل لا ينظرون الى الابل كيف خلقت بضم التاء
 في الجمع (قوله وان حرمت القراءة علم منه ان القراءة بالساذ حرام مطلقا ولا تبطل الصلاة بالشاذ الا
 اذا خالف الرسم (قوله او بعد في جمعة) اراد بالعبد ذالرق وان بشأته كبعض ولوام في الجمعة يوم
 حريته (قوله اوم بي الخ) اعلم ان الصبي اذا صلى فانه لا ينوي فرضا ولا نفلا وله أن ينوي النفل
 فان نوى الفرض فهل تبطل صلاته لانه متلاعب اذ لا فرض عليه أولا تبطل في ذلك رأيان والظاهر
 منهما الثاني كما قرر شيخنا هذا في صلاته نفسه واما ان اقتدى به واحد فصلاة ذلك المقتدى به باطلة
 على الاطلاق اذا ام في فرض فان ام في النفل صحت الصلاة وان تعجز ابتداء على المشهور وقيل يجوز
 امامته في النافلة وكل هذا اذا كان المؤتم به بالغاً واما ما تمثله فائرة ولو في الفرض (قوله
 أو في الفاتحة فقط) أي غير المعنى أم لا (قوله أو ان غير المعنى) أي في الفاتحة أو في غيرها (قوله
 مع وجود غيره) أي مع وجود قارئ غير ذلك الملاحن (قوله أو كره عطف على امتنع وكذا قوله
 أو اجيز أي وان امتنع ابتداء وان كره ابتداء وان اجيز ابتداء والحاصل أن من قال بالصححة مطلقا
 بعضهم قال بالمنع ابتداء وقال بعضهم بالكره ابتداء وقال بعضهم بالمجواز (قوله فالاقوال ستة
 وهي مطلقة عن التقييد) الا القول الذي اختاره اللخمي وهو المنع ابتداء مع الصحة فقد قيد بوجود
 القارئ خلافا لمخ فانه جعل محل الخلاف قيدا بعدم وجود القارئ مع أن من جملة الخلاف قول
 اللخمي المقيد بوجود القارئ وكذا تقييد محل الخلاف في المسئلة الثانية بعدم امكان التعليل لصيق
 الوقت أو عدم وجود معلم أصله في ح ورد بأنه لا سلف له فيه الا كلام ابن حبيب وهو محتمل لذلك
 ولغيره كما في التوضيح فلا حجة فيه وحاصل المسئلة ان الاصح ان كان عامدا بطلت صلاته وصلاة
 من خلفه باتفاق وان كان ساهيا صحت باتفاق وان كان عاجزا طبعاً لا يقبل التعليم فكذلك لانه
 ألكن وان كان جاهلا يقبل التعليم فهو محل الخلاف سواء أمكنه التعلم ام لا وسواء أمكنه الاقتداء بمن
 لا يحسن أم لا وان أربح الاقوال فيه صحة صلاة من خلفه واحري صلاته هو لاتفاق اللخمي وابن رشد
 عليها وأما حكم الاقدام على الاقتداء باللاحن في العامد حرام وبالا لکن جائز وبالجمل مكره
 ان لم يحسن يقتدي به والا فحرام كما يدل عليه النقل ولا فرق بين الحسن الجلي والخفي في جميع ما تقدم
 قاله أبو علي المناوي اه بن (قوله وبغير مميز بين ضاد وظاء الخ) ابن عاشر كان المصنف صرح
 بهذه المسئلة لاجل التنصيص على عيناها وان كانت داخلة في الاصح على كل حال فقد كان الانسب
 أن يقول كغير مميز بين ضاد وظاء أو ومنه غير مميز وضو ذلك اه وهو كما قال فان ذلك هو ظاهر كلام
 الأئمة كابن رشد وابن شاس وابن الحماجب فانهم لما ذكروا الخلاف في الحان قالوا ومنه من لا يميز

بين شاذ وظاه فهذه المسئلة من افراد ما قبلها وبه تعلم ان محل الشارح تبعاً لعمى وغيره الخلاف
هنا على غير ما ذكر قبله مع أنه عتبه غير صواب بل يقرر بالبطالان مطلقاً أو في الفاتحة اذ هما القولان
المشهوران افاده بن (قوله خلافاً لما وقع في بعض الشراح) أى من تعقيد ههنا الخلاف في المسئلة
الاولى بما اذا وجد قارئ وتعمد محل الخلاف في المسئلة الثانية بعدم امكان التعلم لضيق الوقت
أو عدم وجود معلم (قوله) وأعاد بوقت في كحرورى هذا بيان الحكم بعد الوقوع وأما الاقترانه
فقبل ممنوع وقبل مكره والاول هو المعتمد (قوله) مختلف في تكفيره (الخ) خرج المقطوع بكفره
كن بزعم أن الله لا يعلم الاشياء مفصلة بل مجمله فقط فالاقترانه باطل وبعد المقدنى به ابدأ وخرج
المقطوع بعدم كفره كذى بدعة خفيفة كمفضل على على أبى بكر وعمر وعثمان فهذا الاقترانه على
من اقتدى به (قوله) نعموا عليه) أى عابوا عليه (قوله في التحكيم) أى بسبب تحكيمه
لاى موسى الأشعرى وقالوا ان هذا ذنب صدر منك وكل ذنب مكفر لفاعله فانت كافراً فلا كفر
معاوية بخروجه على على ثم كفر واعلموا به كبره لاى موسى الأشعرى وخرجوا عن طاعته
فقاتلهم على قتلاً عظيماً (قوله) وكراهه قطع) أى وان حسن حاله كان القطع بسبب جنابة
اولا عيناً أو شهماً لا كان القطع باليد أو بالرجل والشلل يمس اليد (قوله) حيث لا يضعان العضو
أى المقطوع أو الاشل بالارض فان وضعاه عليها فلا كراهة والحاصل أن المصنف قدم على
قول ابن وهب بكراهة امامة الاقطع والاشل ولولمهما ومحل الكراهة عنده اذا كانا لا يضعان
العضو والمقطوع بالارض والا فلا كراهة (قوله) والمعتمد عدم الكراهة) أى فى الاقطع والاشل
وقوله مطلقاً أى لمثلهما وغير مثلهما كفى الجواهر ونصه المازرى والبايجى جمهور أصحابنا على رواية
ابن نافع عن مالك أنه لا بأس بامامة الاقطع والاشل لمثلهما وغير مثلهما ولو فى الجمعة والاعباد
وسواء كانا يضعان العضو على الارض أم لا (قوله) واعرابى أبو الحسن عن عبيد الله الاعرابى
بفتح الهمزة والبدوى كان عربياً وعجمياً أى ساكن البادية سواء كان يتكلم بالعربية أو بالعجمية
وحاصله أنه يكره امامة البدوى أى ساكن البادية للحضرى سواء كانا فى المحاضرة أو فى
البادية بان كان المحضرى مسافراً ولو كان الاعرابى ككثراً أو أحرماً قراءاً ولو كانا بمنزل ذلك
البدوى ومحل تقديم رب المنزل ان لم يتصف بمانع نقص أو كره كإبائى وعلة الكراهة ما عنده
من الجفا والغلظة والامام شافع والشافع ذليل ورجمه (قوله) وكرهه دوسلس أى امامة ذى
سلس وامامة ذى قروح سائلة الصحيح وقوله وكذا سائر المعقولات أى يكره امامة صاحبها المتلبس بها
اغيره (قوله) كرهه أن يوم غيره ممن هو سالم هذا والمشهور وان كان مبداً على ضعفه وهو أن
الاحداث اذا عني عنها فى حق صاحبها لا عني عنها فى حق غيره ولا يقال مقتضى هذا المنع لانه
لما كان بين صلاة الامام والمأموم ارتباط صححت مع الكراهة والمشهور أنه اذا عني عنها فى حق
صاحبها عني عنها فى حق غيره وعلمه فلا كراهة فى امامة صاحبها بغيره وأما صلاة غيره فهو به
فاقتصر فى الذخيرة على عدم الجواز قائلاً لا تمنع عنى عن التجاسة للأعداء وخاصة فلا يجوز لغيره أن يصلّى
به وذكر البرزلى فى شرح ابن الحاجب فى ذلك قولين ثم تعقيد المصنف الكراهة بالصحيح تبع فيه ابن
الحاجب مع أنه فى التوضيح تعقبه بان ظاهره عياض وغيره ان الخلاف لا يختص بامامة الصحيح ثم قال
وبالجملة فتعقيد المصنف بالصحيح فيه نظر وقد خالف ابن بشير وابن شاس فى التعقيد واطلقا وأما ابن
عبد السلام وابن عرفة فقد أقرّا كلام ابن الحاجب اه فافى (قوله) أى كرهه أقل القوم) أى
لثلبسه بالامور الزورية الموجبة لازدخفه والكراهة له أولئسا له فى ترك السن كالوتر والعبد بن

وترك النوافل كما قرر شيخنا (قوله فمحرم) أي لما ورد من لعنه وهو قوله عليه الصلاة والسلام
لعن الله من أم قوما وهم له كارهون وأقول عولان تضرب عنق أحب إلى من ذلك (قوله مطلقا)
أي سواء كان أماراتبا أم لا (قوله أو من يشتهي أن يفعل به الفاحشة) أي لعنة في دبره
(قوله فلا ينافي الخ) أي لان المناقاة انما تحصل اذا فرما المؤمن بمن يفعل به الفاحشة ولم ينب (قوله)
وترتب ولد زنا) أي وأما امامته من غير ترتيب فلا كراهة فيها وكذا يقال في مجهول الحال على ما قاله
المصنف (قوله) والنقل ان كراهة المجهول ظاهره سواء كان مجهول الدين أو النسب وفيه نظر بل
مجهول الأب كولد الزنا انما سكره امامته ان كان راتبا كما هو صريح المدونة اهـ بن والمراد بمجهول
الأب اللقيط لا الطارئ لان الناس مؤمنون على أنسابهم (قوله وعبد) أي وترتب عبد في فرض
واما ترتيبه للإمامة في النوافل أوجبه اماما غير راتب في الفرائض فهو جائز وهذا في غير الجمعة
واما امامته فيها فلا تجوز سواء كان راتبا أولا والمحاصل ان امامة العبد على ثلاث مراتب جائزة
ومكرهة وبمنوعة فيجوز ان يكون اماما راتبا في النوافل واماما غير راتب في الفرائض وذكره
أن يكون اماما راتبا في الفرائض وكذلك في السنن كالعبد والكسوف والاستسقاء فان أم في ذلك
اجزأت ولم يؤمر بالاعادة ويمنع أن يكون اماما في الجمعة راتبا أو غير راتب وما ذكر من كراهة ترتيبه
في الفرض ولو كان أصح القوم واعلمهم هو قول ابن القاسم وقال عبد الملك يجوز ترتيبه في الفرائض
كالنوافل وقال الخمي ان كان أصلهم فلا يكره (قوله راجع للسائل الست) أي وهي
المدسورة في قول المصنف وترتب دعوى ومايون واغاف وولد زنا ومجهول حال وعبد (قوله)
وقد علمت ما في بعضها) أي وهو مجهول الحال والاغلف (تنبيه) الاصل فيما ذكره للشخص فعله
ان يكره لغيره الاقتداء به فالكرهية متعلقة بالمقتدى والمقتدى به وهو المترتب من ذكر كراهة شيخنا
(قوله) وصلاة بين الاساطين لان هذا محل معد لوضع النعال وهي لا تخلو غالبا من نجاسة اولانه
محل الشياطين ومحلهم ينبغي التباعد عنه فقد ارتحل عليه الصلاة والسلام عن الوادي الذي ناموا فيه
عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس وقال به ان به شيطاننا (قوله او امام الامام) أي ولولا تقدم
الجميع لان مخالفة الرتبة لا تقصد الصلاة كالموقوف عن يسار الامام فان صلاة المأموم لا تبطل ورأى
بعضهم ان وقوف المأموم امام الامام من غير ضرورة مبطل لصلاته وهو ضعيف كما ان القول بانه
اذ تقدم جميع المأمومين تبطل عليه وعليهم والا فلا بطلان كذلك ضعيف قال ابو الحسن على قول
المدونة وان صلى الامام بالناس في السفينة أسفل وهم فوق اجزاهم ان كان امامهم قد امامهم مانصه
مفهوماه لولم يكن قد امامهم لم يجزهم وليس كذلك بل هي مجزية ولو لم يكن قد امامهم وانما المعنى اذا كان
قد امامهم يجزئهم بلا كراهة اهـ بن (قوله راجع للسائلين اعدوه) مسئلة الاساطين وما بهداه فلا
كراهة فيه ما عند الضرورة (قوله بخلاف العكس) أي وهو اقتداء من باعلى السفينة بمن باسفلها
فلا كراهة فيه لتمكنهم من مراعاة الامام وسهولة ضبط أفعاله (قوله أي يكره ان على جبل ابي
قيس) أي يفتدى بامام المسجد الحرام أي ليعادي قيس من المسجد الحرام فيمصر على المأموم ضبط
أفعال الامام واتقالاته فان قلت صحة صلاة من باي قيس مشككة لان من يمكنه يجب عليه مسامحة
عين الكعبة كما هو من باي قيس لا يكون مسامحتها لارتفاعه عنها قلت صحة صلاة من باي قيس
مبنية على ان الواجب على من يمكنه استقباله هواها وهو من الارض للسماء او يقال ان الواجب على
من كان باي قيس ونحوه ان يلاحظ انه مسامت للبناء وقولهم الواجب على من يمكنه مسامحة العين أي
ولو بالملاحظة كما ذكره بعض الافاضل (قوله بين نسائه) أي بين صفوف النساء وكذا محاذاته لها

بان تكون امرأة عن عينته واخرى عن يساره وقوله بين رجال أي بين صغوف الرجال وكذا اذا انها
 لهم وشمل كلامه المرأة المحرم لمن صلى معه من الرجال **(قوله بلزده)** أي ولو كانت اكافه مستورة
 شوب لا يس له وكره الغير الامام ترك الرءاء اذا كان ليس على اكافه تنبي والافلا كراهة بل هو خلاف
 الاولى ومثل الفذ والمأموم فيما ذكر الائمة في غير المسجد كسفر أو منزل أو نحو ذلك **(قوله وتنقله)**
 بحرابه) وكذا يكره للمأموم تنقله بموضع فر بضة كذا في ح نقلا عن المدخل لكنه خلاف قول المدونة
 قال مالك لا يتنقل الامام في موضعه وبقم عنه بخلاف الفذ والمأموم فلهما ذلك اه بن **(قوله)**
 وكذا جلوسه به على هيئته) أي لا يلوهم الغبرانه في صلاة فر بما يقتدي به (تنبيه) المشهور ان
 الامام يقف في المحراب حال صلاته الفريضة كيف اتفق وقيل انه يقف خارجه ويجد فيه انه انظر
ح **(قوله أي المسجد الاولى)** جعل الضمير راجعا لامام كما في شيب أي تنقله بحراب الامام أي
 موضع صلاته كان بمسجد او غيره في حضرا وسفر **(قوله وكراهة عادة جماعة)** أي ولو في حن المسجد
 لان حننه مثله وكراهة الجمع قبل الزايب وبعده لا ينافي فيه وحول فضل الجماعة لمن جمع قبله او بعده
 بل حرمة الجمع معه لا تنافي حصول فضل الجماعة لمن جمع معه كما قال شيخنا الاتري للصلاة جماعة
 في الدار المغصوبة خلافا لما في عقب **(قوله أي صلاة جماعة)** سمي صلاة الجماعة بعد الزايب
 اعادة بالنظر لرفع الامام السابق على فعلهم **(قوله بعد الزايب)** أي سواء كان الزايب صلى
 وحده أو صلى بجماعة واعلم ان المصنف جزم بالكراهة بتعاله والجلاب وعبر ابن بشير والجمعي
 وغيرهما بالمانع وهو ظاهر قول المدونة ولا تجمع صلاة في مسجد مرتين الا مسجد ليس له امام راتب
 ونسب ابو الحسن المجاوز بجماعة من اهل العلم قال ابن ناجي ومحل الخلاف اذا صلى الزايب في وقته
 المعلوم فلو قدم عن وقته وانت الجماعة فانهم يعيدون فيه جماعة اه بن **(قوله ولوراتب في البعض)**
 أي في بعض المسجد وذلك كما في مسجد المؤيد بمصر ونحوه من المساجد التي رتب فيها الواقف اربع ائمة
 على المذاهب الاربعة كالسجدة الحرام كل واحد يصلي في موضع وحاصل ما في هذه المسئلة انه اذا أقام
 احدهم الصلاة مع صلاة الاخر فهذا النزاع في حرمة واما اذا كان احدهم يصلي في موضعه فاذا فرغ
 صلى الذي يليه ثم كذلك فافتي بعضهم بالكراهة وافتي بعضهم بالمجازي محجبان مواضعهم كساجد
 متعددة خصوصا وقد قرره في الامر وافتي بعضهم بالمحجبان الذي اختلف فيه الائمة اعني قول
 المصنف واعادة جماعة بعد الزايب انما هو في مسجده امام راتب فافقت الصلاة فيه ثم بعد فراغها
 جاء جماعة آخرون فارادوا اقامة تلك الصلاة جماعة فهذا موضع الخلاف واما حضور جماعة أو أكثر
 في مسجد واحد ثم تقام الصلاة فيتقدم الامام الزايب فيصلوا ولولئك عكوف من غير ضرورة تدعوهم
 لذلك تاركون اقامة الصلاة مع الامام الزايب متشغلون بالنوافل او الحديث حتى انقضت صلاة
 الاول ثم يهرم الذي يليه وتبقى الجماعة الآخرون على نحو ما ذكرنا فالائمة مجمعون على ان هذه الصلاة
 لا تحوز انظرين والقول بالكراهة اعتمده عقب واقصر عليه شارحنا لذلك قال في المجمع واذا تم
 المحاق البقاع بالمساجد لم يحرم المكث في بقعة من المسجد لاقامة امام غيرهما من البقع **(قوله هذا)**
 اذا لم ياذن الزايب) أي لغيره بالجمع قبله او بعده **(قوله ان جمع غيره قبله بغبرانه)** أي ولو كان
 ذلك الذي جمع بهم من عادته النيابة عند غيبته قال ابو الحسن عن اللخمي ومن كان شأنه يصلي
 اذا غاب امامهم فصلى بهم في وقت صلاة الامام المعتاد او بعده يسير كان للامام ان يعيد الصلاة لان
 هذه مسابقة وبعده **(قوله ليجمعوا خارجه)** ومع راتب آخر) أي لاجل ان يصلوا جماعة في غيره
 اما في مسجد آخر أو في غير مسجد ثم ان النذب من حيث الجماعة خارجه فلا ينافي ان صلاة الجماعة

سنة ولو فيه (قوله ان دخلوها) اعترض بأن الاولى حذفه لان الامة متناهية يفيد وجوب بأنه
صرح به دعاء الماتوم ان الامة متناهية منقطع وانهم مطالبون بالصلاة فيها اذ اذ ان لم يدخلوها
وليس كذلك (قوله) واما ان علموا بصلاته قبل دخولهم فانهم مجمعون خارجها ولا يدخلونها
هذه اذما امكنهم الجمع بغیرها ولا يدخلوها وصلوا بها اذ اذ في مفهوم قوله ان دخلوها
تفصيل والمأصل انهم اذ لم يدخلوها ان امكنهم الجمع بغیرها لم يبالوا بدخولها وان لم يمكنهم الجمع
بغيرها طويلا وبدخولها والصلاة فيها اذ اذ (قوله) وقيل كبرغوث بمسجد أي ولو في صلاة وقول
خش ما عدا القملة يوم حرمة قتلها في الصلاة وفيه نظر لقول المدونة قال مالك اكره قتل البرغوث
والقملة في الصلاة ابن رشد وقيل البرغوث اخف عنده ومقارنتها مع البرغوث يدل على ان الكراهة
على بابها انظر لما وقع اه بن فعلم منه ان قتل القملة في الصلاة مكروه كراهة تنزيه نعم قتل القمل
في الصلاة مبطّل لسان كثير بأن زاد على الثلاث وقد سبق ما يتعلق بذلك (قوله وللقول) أي
ومراعاة لقول الخ (قوله) وقيل يحرم طرحها حية الخ) أي فالمأصل ان طرحها حية خارج المسجد
قيل بجواز وقيل بحرمته واما طرحها حية في المسجد قيل بكراهته وقيل بحرمته وتملأ فيه مكروه
ورمى فشرها فيه حرام لتجاسسته واما البرغوث وما شبهه من البق والذباب يجوز طرحه حيا
في المسجد وخارجة ويكره قتله في المسجد وكذلك يكره رمي فئره بعد قتله فيه لانه من التعفیش
بالطاهر وتعفیش المسجد باليابس الطاهر مكروه بخلاف تعفیشه باليابس النجس فانه حرام كتدفيره
بالمسح مطلقا وان كان طاهرا (قوله افضل) أي لانه اشد تحفظا من التجاسات وهذا هو المعتمد
وقيل ان امامة الاعلى المساوي في الفضل للبصير افضل لانه اشنع لبعده عن الاشتغال وقيل انها
سب ان (قوله ولو اتى بمناف) أي ولو اتى ذلك الامام المخالف في الفروع بمناف لصحة الصلاة أي
بمناف على مذهب المأموم والمحال انه غير مناف على مذهب ذلك الامام (قوله) لان ما كان شرطا
أي خارجا عن ماهية الصلاة واما ما كان ركنا فاختلاف ماهيته بالعبارة فيه مذهب المأموم مثل
شرط الاقتداء فلو اقتدى مالك بكني بخنفي لا يرى ركنية السلام ولا الرفع من الركوع فان اتى بهما
صحت الصلاة مأمومة المسالكى وان ترك الامام الخنفي الرفع من الركوع واخرج من الصلاة
بأجنبي كانت صلاة مأمومة المسالكى باطلة ولو فعل ذلك المأموم المذكور كذا قرر شيخنا العدوي
وفي ح عن ابن القاسم لو علمت ان رجلا يترك القراءة في الاخيرتين لم اصل خلفه نقله عن الذخيرة
(قوله) وما كان شرطا في صحة الاقتداء فالعبارة بمذهب المأموم يعلم من هذا صحة صلاة مالكى
الظهر خلف شافعي فيها بعد دخول وقت العصر لا تحاد عين الصلاة والمأموم يراه اداءه كافي كبير
خش (قوله) وهو من لا يستطيع اخراج بعض الحروف أي لا يجزئه طبعه عن التعلم وما مر من
الخلاص فيمن لم يميز بين ضا وطاء فمن يقدر على التعلم وحده المؤثف في الجواز قوله في التوضيح
نقل اللخمي ان المسالك في الجموعة اجازة ذلك ابتداء وحكى في الجلاب ايضا الجواز وحكى ابن
العربي الجواز في قليل اللكنة والكراهة في بينها ولا بن رشد في الا لكن لا يعيد مأمومه اتفاقا
ونكره امامته مع وجود مرضي غيره لكن ابن عرفة قدم ذكر الجواز وهذا يدل على رجحانه اه بن
(قوله) ومحدد بالفعل) أي ان حسنت حالته وتاب بناءه على ان الحدود زواجها الصحيح انها
جوابر فيكفي الشرط الاول وهو لا يتضمن التوبة لانه يوجد مع عدم العزم على انه لا يعود ووقع عدم
الندم على ما فعل ومفهوم محدوده انه لو فعل وجب الحد ولم يحد بالفعل فيه تفصيل فان سقط عنه
المحدود في حق مخلوق او باقيا ان الامام طاعة وترك ما عليه في حرة جاز الاقتداء به ان حسنت

حالتهم والا فلا (قوله بأن يؤذى غيره) أي براحتهم (قوله فليخرجوا عن الامامة) وكذا عن الجماعة فان أبي جبر على التنحية (قوله لا بالغ) أي لا يقدم بالغ به أي بالصبي (قوله وعدم المصاق من علي بن الإمام) أي من كان على جهة يمينه ومن كان على جهة يساره لا المصاق ليمينه أو يساره فقط وحاصله انه اذا وقفت طائفة خلف الإمام فمجامع طائفة فوقفت جهة يمين الإمام أو جهة يساره ولم تلتصق بالطائفة التي خلف الإمام فلا بأس بذلك (قوله ولا يمنع الخلو) أي فيجوز أيضا عدم المصاق من على جهة يمينه ويساره عن خلفه وكذلك يجوز عدم المصاق من على يمينه عن على جهة يساره والمراد بالجواز في هذا كله خلاف الاولى والمستوى الطرفين كما قال الشارح (قوله اذا لفضل تركه) أي ترك عدم المصاق (قوله من تقطيع الصفوف) الاولى الصف الان تجعل الال للجنس (قوله ويحصل له) أي لمن صلى خلف الصف وقوله مطلقا أي سواء صلى خلف الصف لتعسر الدخول عليه فيه أولا وأما فضيلة الصف فلا تحصل له الا اذا صلى خلفه لعدم درجة فيه (قوله ولا يجذب الخ) نص في القسام على ان جذب ليس مقابو جذب لان كلام البناتين كامل التصريف والقلب لا يكون في كامل التصريف اهـ بن (قوله بلا خمب) أي بل بسكنة وقوله ولو خاف فوات ادراكها إلى الجماعة كانت الصلاة جمعة أو غيرها (قوله وقتل عترب أو فأمر بمسجد) أي مع التحفظ من تقديره وتعديسه ما يمكن (قوله ولا تبطل بذلك) أي ولا تبطل الصلاة بقتل ماذ كفرها سواء ارادته ام لا (قوله ويكف الخ) أي أو يعث ولكنه يكف عن العت اذا انتهى عنه (قوله فأحدهما كاف) أي في الجواز فاذا كان لا يعث اصلا جاز احضاره وكذلك اذا كان يعث والى ان كان اذا انتهى عن العت يكف عنه (قوله لو اوعى او) ماذ كره من ان واحدهما كاف هو ما يفيد كلام ابن عبد السلام وابن فرحون وأما ابن عرفة في كلامه يفيد توقف الجواز على الارمين معاكس ما نسب له عقب ونصه سمع ابن القاسم فيها يجنب الصبي المسجد اذا كان يعث أو لا يكف اذا انتهى انتهى فاذا كان يجنب مع احدهما لم ان لا يجوز احضاره الامع فقد هما معا بأن كان لا يعث اصلا وكان على تقدير اداعب يكف عنه اذا انتهى ونسب هذه القول لادونة تقيد ترجمه وعليه فالواو على حالها انظر بن (قوله فان انتفعا) أي بأن كان شأنه العت ولا يكف عنه اذا انتهى عنه (قوله و بصق به) ملخص المسئلة ان تقول لا يخلو المسجد اما ان يكون محصيا او مباطا فالثاني لا يصبق فيه لعدم تأتي دفن البصاق فيه والاول اما محصر او لا فالاول يصبق تحت حصيره لا فوقه وان ذلك والثاني يصبق فيه ثم يدفن البصاق في الحصباء واما المباط المحصر فظاهر تقبل الضميمة عن القراني جواز البصق تحت حصيره ايضا وصوبه طفي وابو على المساوي واختار غيرهما منع البصاق فيه أي في المباط محصر او غير محصر وهو الظاهر لقول ابن بشير وان لم يكن محصيا فلا ينبغي ان يصبق فيه بحال وان دل ذلك لان ذلك لا يذهب اثره ثم ان صاحب التنبيهات ذكر انه يطلب في البصق في الخصب ترتيب في الجهات وذلك انه يصبق أولا عن يساره و تحت قدمه الا أن يكون عن يساره احدا ولا يتأتى له تحت قدمه فيقتل بقتل الجهة اليمن لتزويه اليمن وجهتها عن الاقدام الا لضرورة فان لم يمكن بصقه على يمينه ليكون تلك الجهة فيها احد مثلا فامامه لتزويه القبلة عن القدر الا لضرورة لكن جزم عجم ومن تبعه بأن هذا الترتيب خاص بالصلاة فلا يطلب من غير الصلوة به قرر المساوي واختار طفي مثل ما للشيخ احمد الزرقاني ان هذا الترتيب يطلب في الصلاة وفي غيرها قال لا مطلقا عاض وابن الحاجب وابن عرفة والمؤلف يقول الابن في شرح مسلم ان كان انتهى تعظيما للجهة القبلة في غير الصلاة وغير المسجد لكن

يتأكد في المسجد إذا علمت هذا فكلام المصنف فيه قلق من وجوه الاول انه يوهى بان
قوله او تحت حصيره في غير المحصب فقط لاقتضاء العطف المغايرة وليس كذلك بل هو في المحصب
وغيره وهو الملبط على ما لا يخفى اوفي المحصب فقط على ما لغيره كما تقدم وعليه فيس كافي له
يتقدم معطوف عليه بعد حسب اى فوق المحصب او تحت حصيره الثاني ان قوله ثم قدمه
لم يتقدم له ما يصح عطفه عليه وجعله ابن غازى عطفاً على حصيره وفيه انه لا ترتيب بين المحصير
والقدم اذ هما مثلان لا نسبة بين احدهما والاخرى كما قال ابن عاشر وجعله ح عطفاً على
محذوف تقديره او تحت حصيره في جهة يساره ثم قدمه قال وكأنه ترك ذلك لكونه اول الجهات
التي ذكرها في التنبهات فلما ذكر ما عداها معطوفاً بم على انها هي الاولى وفيه انه يقتضى
تقدم جهة اليسار على جهة القدم مع انها في مرتبة واحدة كافي التنبهات وغيرهما فالصواب اذا
حذف ثم الدخلة على قدمه بأن يقول تحت قدمه فيكون تفصيلاً لاجال قوله وبق به ان
حسب لاله ولما بعده من مسئلة المحصر ويكون مخصوصاً بحالة الصلاة على ما تقدم لعج اوفيهما
وفي غيرها وهو ظاهره على ما تقدم لاطفي وغيره هذا ما لم يحصه المسنوي اه بن واما شارحنا
فجعل قوله ثم قدمه عطفاً على مقدر والاصل وبق بشوب ثم قدمه بحسب فوق الحصباء او تحت
حصيره كفي طرف نوب اصل وان بغيره ثم على يساره او تحت قدمه ثم يمينه ثم امامه في محصب
لا حصيره لوفى بالمسئلة (قوله لا يخط فيكره) اى قياساً على المضمضة في المسجد ومحل كراهة
الخط والمضمضة في المسجد ما لم يؤدلاستقذاراً والاحرم كما اذا كان يتأذى بهما الغير قال شيخنا (قوله
ان وقع مرة الخ) شرطاً في قوله وجاز ببق به ان حسب (قوله وهذا الترتيب) اى بين طرف الثوب
وجهة اليسار والقدم واليمين والامام وقوله اذ ليس في المحصب مرتبة الخ اى حتى يعطف عليها بم
الاولى وقوله بل التي قبلها اى قبل ثم الاولى وقوله خارجة عن ذلك اى وحينئذ فلا يصح العطف بم
الاولى على ما قبلها وتعين ان يكون العطف على مقدر كمر (قوله كباط) اى كالمجاوز البق
في الملبط اى سواء كان مفروضاً بحصر وغيره مفروضاً وكما لا يجوز البق فوق المحصير سواء جعل فرشاً
لملبط او لمحصب (قوله فقط) اى لا ملبط واما المترتب فكالمحصب (قوله فوق الحصباء) اى اذا
كان غير محصر وقوله او تحت حصيره اى اذا كان محصراً (قوله او تحت قدمه) اى فهو في مرتبة
جهة اليسار فيخبر في البق في ايها (قوله وجاز خروج متجالة) اى جاز جوازاً مرجوحاً بمعنى
انه خلاف الاولى قال ابن رشد تحقيق القول في هذه المسئلة عندى ان النساء اربع يجوز
انقطعت حاجة الرجال منها فهذه كالرجل فتخرج للمسجد للفرض والمجالس الذكروا العلم وتخرج للصلاة
للعبد والاستسقاء والمجنازة اهلها واقاربها ولقضاء حوائجها ومتجالة لم تقطع حاجة الرجال منها
بالحاجة فهذه تخرج للمسجد للفرائض ومجالس العلم والذكور لا تكرار التردد في قضاء حوائجها اى بكرة
لها ذلك كما قال في الرواية وشابة غير فارهة في الشباب والنجاسة تخرج للمسجد لصلاة الفرض جماعة
وفي مجنازة اهلها واقاربها ولا تخرج لعبد ولا استسقاء ولا مجالس ذكر او علم وشابة فارهة في الشباب
والنجاسة فهذه الاختيار لما ان لا تخرج اصلاً وظاهر كلام المصنف ان القيم الثاني كالاول
في الحكم وبه صرح ابو الحسن فقال عند قول المدونة وتخرج المتجالة ان احب ما نصه ظاهره
انتطعت حالة الرجال منها لا (قوله لا ارب) اى لا حاجة (قوله غالباً) ومن باب اولى اذ لم يكن
فيها حاجة للرجال اصلاً (قوله والفرض اولى) اى وكذا المجنازة اهلها واقاربها (قوله ونجاسة
شابة) اى غير فارهة في الشباب والنجاسة واما الفارهة فلا تخرج اصلاً (قوله لصلاة الجماعة) اى

غير الجمعة ولا تخرج العيد ولا الاستسقاء ولا الجمعة لانها مظنة الازدحام ولا مجالس علم او ذكر
وان كانت منعزلة عن الرجال ونحوها الماذكر ممنوع كما في شب وقال شيخنا الظاهر ان المراد
بالمنع الكراهة الشديدة (قوله وظاهره ولو متجالة) الاولى ان يقول وظاهره انه يقضى
على زوج المتجالة بالخروج اذا علمت ان ضمن زوجهما للشابة الان يقال قوله وظاهره ان
على اعتبار ان الضمير عائد على المرأة مطلقا وحاصل المسئلة ان الشابة غير محشية للفتنة
لا يقضى على زوجها بخروجها اذا علمت به واما المتجالة فيقضى على زوجها بخروجها على ما يفيد
كلام ابن رشد وظاهر السماع والاى عدم القضاء لها به ايضا وكلام المصنف محتمل لكل من
الطريقتين يجعل الضمير للشابة او لا رأة مطلقا وظاهر المصنف عدم القضاء به ولو اشترط لها في
عقد النكاح وهو كذلك وان كان الاولى الوفا لها به كما في السماع (قوله ولو سائرة) أى هذا
اذا كانت واقفة في المرسى بل ولو كانت سائرة على المشهور لان الاصل السلامة من طرو وما يفرقها
من ربح او غيره خلاف ما قال محل الجواز اذا كانت واقفة لان كانت سائرة فان فرقه هم الربح
استحلوا وان شاءوا صلوا وحدها فان اجتمعوا بعد ذلك رجعو الى امهاتهم والابطال الان
يكونوا عملوا لانفسهم عملا غير القراءة والا فلا يرجعون اليه ولا يلغون ما عملوا والحاصل انهم اذا لم
يعملوا عملا لاجرى فيه قول المصنف وان زوجهم مؤتمن الخ واما ان عملوا عملا غير القراءة فلا يرجعون
اليه بخلاف سبق ظن فراغ امامه فقيام للقضاء فتبين خطأ ظنه فانه يرجع ويبلغ ما فعله في صلب
الامام والفرق ان تفرق السبق فضروري فلذا اعتدوا بما فعلوا بخلاف المسوق فان مفارقتها
للامام ناشئة عن نوع تفرق وطول ما اذا عملوا لانفسهم عملا في انهم لا يرجعون للامام ما لو استحلوا
ولم يعملوا عملا فلا يرجعون اليه لانهم خرجوا من امامته (قوله او من سمع) أى او سمع من
يسمع الناس حال كونه عنده في سفينة ويستحب ان يكون اى الامام في السفينة التي تلى القبلة
(قوله لا يمنع الخ) بيان للصغير واما الفصل بالنهر الكبير وهو ما يمنع من سماع الامام ومأمومه
ومن رؤية فعل احدهما فلا يجوز (قوله او طريق) اى ولذا قال التزمى يجوز له ان يسوق في الاسواق ان
يصلوا جماعة وان فرقت الطريق بينهم وبين امامهم (قوله وجاز علوا مأموم على امامه) اى مع
كونه بضبط احوال الامام من غير تعذر فلا يشكل بكراهة اقتداء من بأبى قبيس بن بالمسجد المحرم
لان ذلك قد تعذر عليه ضبط احوال امامه فلو فرض التعذرا وعدمه بأن اتصلت الصفوف فيها
استويا (قوله ولو بسطح) رد بلو قول مالك المرجوع اليه في المدونة قال مالك ولا بأس ان يصلى في
غير الجمعة على ظهر المسجد بصلاة الامام والامام في المسجد ثم كره ذلك بأول قوله اهـ بن (قوله في غير
الجمعة) انما قيد بذلك لان الجمعة لا تصح بسطح المسجد كما بأبى (قوله اى يكره على المعتمد) اى وقيل
بأنه محل الخلاف لما يقصد الكبر بتقدمه والاحرم اتفاقا (قوله وطلعت) بقصد امام ومأموم به
الكبر ظاهره سواء كان العلوك كثيرا او يسيرا وظاهره ايضا انه لو قصد الكبر بتقدمه للامامة او
بتقدم بعض المأمومين على بعض او بصلاة على نحو سجدة فانها لا تطل ولكن المسئلة لانص فيها
واستظهر بعضهم البطلان اهـ شيخنا عدوى (قوله من قوله لا عكسه) اى خلافا للطحيني حيث
جعل قوله الا بكسرا استثناء من قوله بقصد امام ومأموم به الكبر لما علمت من بطلان الصلاة مع
قصده ولو بالعلو اليسير هذا والذي نقله العلامة ابو على المسناوى عن المازرى عدم بطلانها بقصد
الكبر بالعلو اليسير وارى اذا كان بدون علو فانظر اهـ بن وارتشاه شيخنا في حاشيته على كبير
عقب وعليه يصح جعل قوله الا بكسرا استثناء من قوله وطلعت بقصد امام ومأموم به الكبر كما

قال الطخينجي (قوله الابكثير) اى الا ان يكون علوا لا امام على المأموم يسيرا بان كان ذلك العلوق قد
 شبرا وذرعا وكان علوا لا امام بازيد من ذلك بقصد تعليم الخ (قوله وهل ان كان الخ) الانسب
 ان يقول وهل مطلقا وان لم يكن معه طائفة كغيرهم تردد اى ان ما ذكره من عدم جواز علوا لا امام
 على المأموم كثير اسوا من على الكراهة او المحرمة هل ذلك مطلقا اى سواء كان الامام يصل وحده
 او كان معه طائفة من المأمومين من خواص الناس او من عمومهم او محل النهي اذا كان الامام وحده
 فى المكان المرتفع او معه جماعة من خواص الناس واما لو كان معه غيره من عموم الناس او مثل غيرهم
 فى الشرف فلا منع وهو العمد ومحل الخلاف اذ لم يكن محل العلى معدا لا امام والمأمومين اما لو كان
 معدا لهما وكسل بعض المأمومين فصلى اسفل فلا كراهة ولا منع اتفاقا قوره شيخنا العدوى (قوله
 وجاز مسمع ظاهره ولو قصد بتكبيره وتحميده بمجرد اسماع المأمومين وهو كذلك خلافا للشافعية حيث
 قالوا ان قصد ذلك بطلت صلاته وان قصد المذكرفقط او الذى كروا الا ان فصلاته صحيحة وان لم يكن له
 قصد فباطلة (قوله وجاز اقتداء به ظاهره ولو كان صيدا او امرأة او محدثا او كافرا وهو مبنى على
 ان المسمع علامة على صلاة الامام واما على القول بان المسمع نائب ووكيل عن الامام فلا يجوز له
 التسميع حتى يستوفى شرائط الامام وهذه المسئلة اخذى المسائل التى زادها سيدي عبد الواحد
 ابن احمد الوائش ريسى فى نظم ايضاح المسالك لولده فقال

هل المسمع وكيل او علم * على صلاة من تقدم قام

عليه تسميع صى او مره * او محدث وغيره كالنكفر

اه بن واختار الاول المساررى واللقاني كما قال شيخنا (قوله اى الاقتداء بالامام بسبب الخ) اشار الى
 ان فى كلام المصنف حذف اوان الباعى به لاسيما لانهما صلة للاقتداء والالا فادغير المراد لان الاقتداء
 بالامام لا بالمسمع (قوله بسبب سماعة) اى سماع المسمع واولى سماع الامام (قوله او اقتداء برؤية)
 اى جاز لا اقتداء بالامام بسبب رؤيته واولا لمؤمنين فقد اشمل كلامه على مراتب الاقتداء الاربع وهى
 الاقتداء برؤية الامام او المأموم والاقتداء بالامام بسبب سماع المسمع او سماع الامام وان لم يعرف
 عنه ومما يلغز به هنا شخص تصح صلاته فذا واما ما لا مأموم وهو الاى الاصم (قوله وان بدار راجع
 للأمرين قبله اى وان كان المفتدى فى الاربع بدار والامام خارجا كان بمسجدا وغيره كان بينهما
 حائل أم لا قال اللخمي اذا أراد من فى الديار التى يقرب المسجد ان يصلوا بصلاة المسجد جاز ذلك
 اذا كان امام المسجد فى قبلتهم يسمعون به ويرونه ويكره اذا كان بعيدا يرونه ولا يسمعون به
 لان صلاتهم معه على التقمين والتقدير وكذلك اذا كانوا على قرب يسمعون به ولا يرونه لمحال
 بينهم لانهم لا يدرون ما يحدث عليه وقد يذهب عليهم علم الركعة التى هو فيها فان نزل جميع ذلك
 مضى واجزأتهم صلاتهم اه ونقله أبو الحسن واقروه به يعلم ان المراد بالجواز هنا مطلق الاذن الشامل
 للكراهة اه بن (قوله ثم نوى الاقتداء بغيره) اى فى ثانيا ركعة مثلا (قوله فمحط
 الشرطية قولنا اول صلاته) اى فاندفع ما يقال ان ظاهرا لمصنف يقتضى ان الاقتداء يتحقق
 خارجا بدون النية لكنه لا يصح الا اذا وجدت النية مع انه لا يتحقق خارجا الا بها فجعلها شرطا
 لا يصح وحاصل الجواب ان الشرطية منصبة على الاول لا على النية بل يحصل تأخير النية لثاني
 ركعة حصل الاقتداء ولكن تبطل الصلاة لفقده شرط الاقتداء وهو الاول لا يامه واما كون النية فى حد
 ذاتها ركنا او شرطا فهو شئ آخر مسكوت عنه (قوله بخلاف الامام فليست نية الامامة شرطا للخ) نعم
 لنوى الامامة ثم فرضه وانوى الغذية فان الصلاة تبطل لتلاعبه ولا نهان الامور التى تلزم بالشروع

(قوله ولو يجنaze) أى ولو كان الاقتداء به فى جنازة وورد بلو على من قال لا بد من نية الامامة فى صلاة الجنزة والام تصح صلاة الامام ولا الاقتداء به (قوله بل كمال على التحقيق) أى ان التحقيق ان الجماعة فيها مندوبة وقيل سنة وقال ابن رشد انها واجبة فان صلى عليها فردى اعيدت مالم تدفن والا فلا إعادة مراعاة للقبول وعلى قول ابن رشد يجب نية الامامة ليكون الجماعة فيها شرطا صحة وهو المردود عليه بالمبالغة فى كلام المصنف (قوله لا يجزئ ان النية المحكية تكفى فتقدم الامام فى الجمعة والجمع والخوف والاستخلاف دال عليها فاشترط نية الامامة فى صحة الصلاة فى هذه الاربع لا فائدة فيه وقد يجب بان المراد بنية الامامة فيها عدم نيته الانفراد قاله شيخنا (قوله لان الجماعة شرط صحة فيها) أى وكل صلاة كانت الجماعة شرطاً فى صحتها كانت نية الامامة فيها شرطاً فى صحة الامامة وفى صحة الاقتداء بذلك الامام (قوله فى الصلاتين) أى لان الجمع لا يعقل الا بين اثنين (قوله على المشهور) انظر ذلك فان التوضيح وح لم يذكرك ذلك واتخاذ كرا ان ابن عطاء الله ترددى هذه النية هل محلها الاولى أو الثانية وهما فاعل ما قاله الشارح استطهار لعج وحيد فلا يناسب تعبيره بالمشهور (قوله وقيل فى الثانية فقط) أى لظهور اثر الجمع فيها (قوله فانه يبطأهما) أما الاولى فلترك النية فيها وأما الثانية فلانها تبسبغ للاولى وقد يقال بطلان الثانية ظاهراً لانها هى التى ظهر فيها اثر الجمع وأما المغرب فقد وقعت فى وقتها فلا تبطل تأمل ولذا قال العلامة بن انه اذا ترك نية الامامة فيها بطلت الثانية فقط لكن قال شيخنا العدوى الفقه ما ذكره الشارح وان كان مشككاً (قوله وان تركها فى الثانية بطلت فقط) أى ولا يعيد ها قبل الشفق على الظاهر ولا فصل بينها وبين المغرب بالاربعة ركعات التى بطلت (قوله وتكون عند الاولى فقط) الاولى حذف قوله فقط لانه يبعد عدم اشتراطها فى الثانية مع ان اثر الجمع انما يظهر فيها فالصواب ان نية الجمع تكون عند الاولى وتستحب للثانية (قوله ليميز بين النيتين) لعل الاولى بين الخالتين (قوله بطلت عليه وعلى الطائفتين) الصواب انها انما تبطل صلاة الطائفة الاولى فقط لانها فارقت الامام فى غير محل المفارقة وأما صلاة الطائفة الثانية وصلاة الامام فصحة قاله شيخنا العدوى فى حاشية عقب (قوله لتلاعبه) أى وذلك لان كونه خليفة ينافى كونه مأموماً وكونه مأموماً ينافى كونه خليفة ونية الامر بين التناهيين تلاعب (قوله فى الخالتين) اعنى ما اذا لم ينو الامامة سواء نوى انه خليفة عن الامام مع كونه مأموماً أو لم ينو ذلك (قوله بحيث تعدم) أى الصحة فى المسائل الاربعة السابقة وقوله بعدمه أى بعدم ذلك الشرط الذى هو نية الامامة (قوله وان لم يكن الخ) الواو للعال وان زائدة (قوله صح تشبيهها) أى مسألة فضل الجماعة وقوله بها أى بالمسائل الاربعة بجماع ان نية الامامة فى كل شرط اعم من كونه شرطاً فى حصول فضل الجماعة أو شرطاً فى صحة الصلاة (قوله بهذا الاعتبار) الباء بمعنى فى اشارة للجامع المذكور (قوله فانه لا يحصل) أى للامام (قوله لحصل الفضل المأموم له) لانه وعلى هذا القول فلا امام ان يعيد فى جماعة لاجل تحصيل الفضل وعليه أيضاً لغزو يقال اخبرنى عن امام صلى بقوم وحصل لهم فضل الجماعة وله ان يعيد فى جماعة اخرى اه بن (قوله واختار الخ) كان الاول ان لو عبر بالاسم لانه اختار قول الاقل اه بن (قوله فان فضل الجماعة يحصل للامام أيضاً) أى كما يحصل للمأموم معنى عند عدم نية الامامة قال شيخنا وما اختاره للخمى هو المعتمد وان كان مشككاً من جهة ان النية المحكية كافية وحيداً فلا ينافى عدم نية الامام للامامة وقد يقال انه ينافى ذلك فيما اذا صلى منفرداً ثم جاء من ياتيه ولم يشعر فم توجده نية الامامة لاحقيقة ولا حكماً وحيداً فلا اشكال (قوله وان باء)

وقضاء هذا المبالغة في المفهوم أي فإن لم تحصل المساواة بل حصلت المخالفة علمت هذا إذا كانت
المخالفة في عين الصلاة بل وإن كانت في صفتها كالاختلاف بإدائه أو قضاء أو كان الاختلاف في زمنها
كظهورين من يومين هكذا قرر الشارح تبعا لعبق ويحتمل أن تكون المبالغة راجعة للنطق وعليه
فالواو في قوله وقضاء بمعنى أو أي لا بد من المساواة بأن يكون كل منهما اداءا وقضاءا ويكتفي إذا كان كل
منهما قضاء وإن كان أحدهما من يوم والآخر من يوم آخر كظهورين من يومين بعد الوقوع وإن كان
القدوم على ذلك لا يجوز وبهذا قرر بهرام في الوسط والكبير قال ابن عاشر وهو لا يظهر حسبا يظهر
من التوضيح لكن اعترض ح على بهرام من جهة الفقه بأن الرائج المنع في صورة ظهورين من يومين
والمعتمد هو ما في صغيره وعليه أقصر ابن عرفة وحينئذ فالأولى جعل المبالغة راجعة للمفهوم كحال
به شارحنا وإن كانت خلاف ظاهر المصنف (قوله كظهور قضاء) أي كمن يصلي ظهرا من
خلف من يصلي ظهرا اليوم أو العكس (قوله فصحيحة لأنها في الواقع الخ) أي وإنما تضر المخالفة
في الادائية والقضائية إذا كانت باقية في مذهب الإمام والمأموم وما ذكره الشارح من الصحة في هذه
الصورة تسع فيه ما في كبير خشن وهو الصواب كما قال شيخنا وما في عقب من عدم الصحة لا يعول عليه
(قوله بعد شمس) أي ولا يضر هنا الاداء وقضاء لأنهم اغتفروا هنا المخالفة في العين فالأولى المخالفة
في الصفة (قوله بناء الخ) هذا البناء يحتاج له إذا قلنا أن الاستثناء في كلام المصنف يفيد الجواز
والظاهر أنه يفيد الصحة فقط لأنه استثناء من مفهوم الكلام السابق وهو البطلان والمعنى فإن لم تحصل
المساواة بطلت الانتفلاخ ففرض فانه صحيح وإن كان مكروها وحينئذ فلا حاجة لذلك البناء (تنبيهه)
لواقته متغفل بمقتضى وترتب على الإمام سهو في الفرض لا يقتضي السجود في النقل كترك شور
فالظاهر اتباعه في السجود كسبوق لم يدركه وجبه ومقتضى يخالف كذا في المجمع (قوله كالعكس)
يستثنى من هذا مسائل الخوف والاستخفاف والسهو والزعاف وباستثناءها يندفع ما ذكره ح من أن
قوله كالعكس مبني على قول ابن عبد الحكم بوجوب الاستخفاف أن طارعا ذرلا لإماما على قول ابن
القاسم من أن له من أن يقولوا إذا فلا اه أو يقال وهو الأحسن قوله كالعكس أي لا ينتقل عن
الجماعة مع بقائها وفي المستثنيات انتقل عنها بعد ذهابها اه بن (قوله أي لا ينتقل من في جماعة
للأفراد) أي لأن المأمومية تنزى بالشروع وإن لم يجب ابتداء كالنفل وحل عدم جوار الانتقال
المذكور ما يضر بالإمام بالمأموم في العلل والاجازة الانتقال كذا في المجمع فالقاعدة غير كاية (قوله
قولان) أي وعلى الثاني فانه ناهرانه لا يصح الاقتداء به لأنه كالمسبوق إذا قام لا كمال صلته كذا في
عقب ويؤخذ منه أنه يحصل له فضل الجماعة وهو ظاهر إن كان فعل مع إمامه ركعة قبل حخته والا
فلا تأمله واعلم أن في مفهوم قوله وفي مريض اقتدى بمثله فصح تفصيلا فإن اقتدى المريض بصحيح ثم
صح المقتدى أو اقتدى المريض بمثله فصح الإمام أو اقتدى بالصحيح بمثله فرض المأموم فصح صلاته
في الصور الثلاثة وأما إذا اقتدى بالصحيح بمثله فرض الإمام فلا تصح صلاة المأموم بالصحيح لأن إمامه
عاجز عن ركن فليزعه الانتقال ويقع هذا (قوله واتباع الخ) المفاعلة ليست على بابها (قوله بأن
يوقع كالمنهم بعد الإمام) أي بعد فراغ الإمام منه وهذا بيان لا اكتمل فلا يتأني ما ذكره بعد
من أنه إذا سبقه الإمام ولو بحرف صحت أن ختم معه أو بعده (قوله فتبطل في سبع) لكن البطلان
في أربعة منها اتفاقا وهي ما إذا سبق الإمام ولو بحرف وختم معه أو قبله أو بعده وأساؤه في البدن وختم
قبله وأما إذا ساء في البدن وختم معه أو بعده فالبطلان فيه ما على الرائج وهو قول ابن حبيب وأصبح
ومقابلة لابن القاسم وابن عبد الحكم وكذلك إذا سبقه الإمام في البدن وختم قبل الإمام فالبطلان فيها

على المعتمد خلافا لاستظهار ابن عرفة الصحة فيها تبعه الليثاني (قوله سواء فعل ذلك أى ما ذكر من السبق
والمساواة وقوله فيها أى فى الاحرام والسلام وحاصله ان الصور التسع المذكورة تجري فى كل من
الاحرام والسلام عمدا أو جهلا مطلقا وفى الساهی فيما يتعلق بالاحرام فىلحق احرامه معه أو قبله سهوا
وأما ان سلم قبله سهوا فانه يسلم بعده ويحمل الامام السهو عنه فان لم يسلم بعده الامع الدلول بطلت
(قوله فالمساواة فى الاحرام والسلام أى فى الابتداء بهما) قوله وان بشك أى هذا اذا لم يحصل شك
منهما ولا من احدهما بان جزم الامام بانه امام وجزم المأموم بانه مأموم بل وان حصل شك (قوله
مطلقة وفى قطعه اذا حصلت المساواة أو السبق فى الاحرام بسلام أو دونة قولان الثانى للدونة والاول
قال التونسي انه لسختون (قوله ولو ختم) أى ذلك المساوى المجازم بالمأمومية أو الشك فيها وقوله
بعده أى بعد صاحبه واولى اذا ختم معه أو قبله (قوله أو فى مأموميته مع احدهما) أى انه شك هل
هو مأموم أو امام او هن هو مأموم او فند (قوله فاذا شك الخ) حاصله انه اذا وقع الشك منهما فى
المأمومية بطلت عليهما معا فى المساواة واما فى السبق من احدهما فبطل صلاة السابق مطلقا وكذا
صلاة المتأخران ختمها قبل السابق والاصح واما ان وقع الشك من احدهما فصلاته باطلة فى
المساواة والسبق ايضا وكذا صلاة المتأخران ختم قبل الآخر (قوله أى المتابعة فورا) أى بان يأتى
بالاحرام أو السلام عقب فراغ الامام منه فورا من غير فصل بزمان لطيف (قوله فان السبق
والمساواة لا يبطل المراد بالسبق الذى لا يبطل مع كونه حراما للسبق للركن بان يشرع فيه قبل الامام
ويستمر حتى يأخذ فرضه معه واما السبق بركن كان يركع ويرفع قبل الامام فهو مبطل لانه لم يأخذ
فرضه معه الا ان يكون ذلك سهوا فيرجع له كذا فى المبح (قوله فالتدبیر ان يفعل بعده عياض
اختلف فى المختار فى اتباعه فى غير الاحرام والسلام هل هو بان شرعه أو بان تمام فعله كاسته وانه قائما
(قوله فى غير الاولى أى واما فيها فهو مبطل للصلاة كما مر فى وان زوجه مؤتم الخ) قوله واما رافع الخ
لما ذكر ان السبق فى غير الاحرام والسلام لا يبطل ذكر ما يفعل من حصل منه ذلك وقوله ارفع أى
عمدا أو جهلا سهوا أو ظاهرا ان امامه رفع (قوله بعوده) أى ولا يقف بغيره فان لم يعد فلا شئ عليه
(قوله لما رفع منه) أى من ركوع أو سجود وقوله ويرفع بعده أى بعد الامام (قوله ان علم ادراكه)
أى ادراك الامام فى ذلك الركوع أو السجود قبل رفعه منه وقوله ان علم أى اوطن وقوله والا لم يرجع
أى والا بان علم عدم ادراكه اوطن ذلك او شك فى الادراك وعدمه لم يرجع (قوله للركوع أو سجود أى
والمحال انه أخذ فرضه مع الامام من القيام المنخفض منه ويعلم ادراك الامام فى القيام الذى فارق فيه
ان لو عاد (قوله بل يثبت) أى راعى ما وجد على حاله (قوله لان الخفض ليس مقصودا
لذاته) أى اتفاقا كذا فى عقب وخش وبه ذاعال فى التوضيح قال ابن عاشر تأمله مع ما تقرر من
المخلاف من ان الحركة للركن هل هى مقصودة ام لا وعلى قصد ما ينبنى قوله وتارك ركوع يرجع
قائما قال والذي يظهر لى فى جوابه ان المنى هنا قصدها فى نفسها والمنبى على المخلاف قصدها لغيرها
وكان المعلن بهذا التعليل يحوم به على ان الركن من الركوع والسجود انما هو الانحناء والاتصال
بالارض واما الهوى نفسه فوسيلة ولا حق له فى الزكينة بخلاف الرفع منه بما فانه نفس الركن وليس
الركن كونه قائما بعد الركوع ولا كونه جالسا بعد السجود فتأمله والمحصل ان مراد المعلن بهذا التعليل
ان الخفض ليس بمقصود لذاته بل مقصود تبعالغيره لان الحركة للركن مقصودة بالتبع ولذا قال
الشارح بل هو مقصود للركوع الخ (قوله بل للركوع أو السجود) أى وحيث كان المقصود الركوع
أو السجود فلا يرجع حيث انخفض ويرجع اذا رفع لاجل حصول المقصود الذى هو الركوع أو

السجود (قوله والمعمدانه يؤمر بالرجوع) أى وحينئذ فقوله لان خفض كان الاول ان يقول كان
 خفض (قوله وهل العود) أى عوده المرفع منه قبل الامام من ركوع أو سجود والقيام الذى انخفض
 منه قبل الامام (قوله ولا يرجع واحدا) أى لكن المواق اقمه مر على الثانى فيعيد ترجمته (قوله
 ومحلها) أى محل القولين وقوله ان اخذ أى كان قد اخذ قبل رفعه أو خفضه فرضه مع الامام
 بان اطمأن معه في الركوع والسجود ثم رفع قبله وفي القيام ثم انخفض قبله (قوله والا عاود وجوبا
 اتفاقا) أى والا بان كان رفعه أو خفضه قبل ان يأخذ فرضه مع الامام بان لم يطمئن معه وجب عوده
 اتفاقا أى ان كان رفعه قبل اخذ فرضه سهوا (قوله فان تركه) أى العود عدا بطلت صلاته لانه
 كن سبق الامام بركن (قوله واما لورفع عمدا) أى قبل ان يأخذ فرضه بعد انحطاط الامام
 (قوله فبطل عجز الرفع) أى سواء اعتدب بفعله أو لم يعتدبه لانه ان اعتدب بما فعله كان متمعدا لترك
 ركن وان لم يعتدبه بل اعاده كان متمعدا لزيادة ركن واعلم ان حاصل ما في المسئلة ان تقول ان من
 رفع من الركوع أو السجود قبل الامام فتارة يكون رفعه منهم ما قبل أخذه فرضه منهم مع الامام وتارة
 يكون بعده فان كان رفعه بعد ان اخذ فرضه فان صلاته صحيحة وكذلك الركعة مطلقا كان الخنى
 في ذلك الركوع أو السجود قبل الامام عمدا أو جهلا أو سهوا أو بعد الامام كما هو المطلوب وسواء رفع قبل
 الامام عمدا أو جهلا أو سهوا فهذه اثني عشر صورة ويؤمر اذ يقع فيها بالعود بالشرط الذى ذكره
 المصنف فان لم يعد مع تمكنه فلا شئ عليه واما ان كان رفعه قبل ان يأخذ فرضه فالصلاة باطلة
 في ثمانية وهي ما اذا الخنى قبل الامام في ذلك الركوع أو السجود عمدا أو جهلا أو سهوا وان الخنى بعده
 ورفع في هذه الاحوال الاربعة قبله عمدا أو جهلا وذلك لانه متمعد ترك ركن ان اعتدب بفعله ولم
 يعد فان لم يعتدب بفعله واعاده فقد نعمة زيادة ركن واما ان كان رفعه في الاحوال الاربعة سهوا
 وجب الرجوع اتفاقا فان لم يرجع عمدا بطلت وان لم يرجع سهوا حتى رفع الامام كان بمنزلة من زوجم
 عنه فان كان ركوعا فيأتى به حيث يدرك الامام في سجود تلك الركعة وهذا حيث كان في غير الاولى
 وان كان منها تركه ففعل مع الامام ما هو فيه ويأتى به ان كان سجودا ما لم يعدد الامام ركوع الركعة
 التى تليها كان من الركعة الاولى أو من غيرها (تنبيه) ذكر ابن رشد انه لا صلاحة لرفع رأسه قبل امامه
 سهوا في صلاته كما هو قبل اخذ فرضه في الجميع اه وانظر هل معناه انها تطل أو المراد انه لا يعتد
 بما فعله من الركعات وبني على احواله وهذا هو الظاهر كما قاله شيخنا (قوله كل منهم صالح لها)
 أى لاستحقاقها وانما قدرنا ذلك لاجل دخول المرأة رب المنزل ونحوها لانها لا تصلح لمباشرتها (قوله
 ونذب تقديم سلطان الخ) اعلم ان لنا مقامين أحدهما مقام بيان من هو احق بالتقديم فيقضى له به
 وهذا هو المشار له بقول المصنف وان تشاح متساوون لا لكبرا فترعوا فيهم من غير المتساويين
 يقضى للافضل منهم بالتقديم وثانيهما مقام بيان ما يخاطب به الجماعة دون تشاح وهذا هو المشار له
 هنا بقوله ونذب تقديم سلطان الخ (قوله وأناثه) فيه حمل السلطان على حقيقة وقال اللغوي المراد
 بالسلطان من له سلطة كان السلطان الاعظم أو أناثه ويدخل في ذلك القاضي والباشا ونحوهما كما
 افاده شب فان اجتمع اقدم القاضي لانه الذى يتولى امر العبادة كما استظهره بعضهم (قوله ثم رب
 منزل) وحكم امام المسجد الراتب حكم رب المنزل والمراد بالمنزل الذى يقدم ربه المنزل المجتمع فيه
 (قوله وان كان غيره اقله وافضل منه هذه طريقة وسأتى عند قوله واستأنية الناقص عن ابن
 حبيب طريقة أخرى تخالف هذه (قوله لانه احق بدار من غيره) أى ولانه ادرى بقبلتها وعورتها
 وماتلى الصلاة فيه (قوله ونذب تقديم المستأجر على المالك) أى المالك لمنفعة مأجورته بطهارة

السكان والذنب لا ينافي القضاء له عند التنازع (قوله وان عبدا) مبالغة في تقديم رب المنزل على غيره وتقديم المستأجر على المالك فقول الشارح هذا اذا كان رب المنزل حرا فيه حذف الواو مع ما عطفت والاصل هذا اذا كان رب المنزل ومالك المنفعة حرا بدليل ما بعده وهو قوله بل وان كان مالك ذاتها او منفعتهما عبدا والمراد بذلك المنفعة من ملكها باجارة أو عارة او عمري فالعار والمعمّر بالفتح يقدمان على رب المنزل خلافا لما في عقب (قوله او منفعتهما انث الفمير العائد على المنزل لانه في معنى الدار (قوله كأمراة) أي كما ان الحق في الامامة للأمة في منزلها (قوله واستخلفت) قال ابن عاشر المرأة من جملة ما يندرج في قوله واستتابة الناقص فذكره هنا تشويش وحشو (قوله ندبا) أي وقيل وجوبا والحق ان الخلف لفظي لان من قال وجوبا مراده انها لا تناسر الامامة بنفسها ومن قال ندبا أراد انها لا تترك القوم هملا والحاصل انه يجب عليها ان لا تتقدم وهذا ينافي انه يندب لها ان تقدم رجلا ولا تترك القوم هملا (قوله ومنها) أي في ذنب الاستخلاف ذكره سلم لا يصلح للإمامة والحاصل انه رب منزل (قوله واسع رواية) وحفظ كما يكون تنقي الكتب الستة مثلا وحفظها فواسع الرواية هو المتلقي لكثير من كتب الحديث سواء حفظ ما نقلناه ام لا وواسع الحفظ هو الذي يحفظ كثير من الاحاديث (قوله ثم زائد قراءة) أي تجمع تساويهم في الحديث وفيما قبله وهو النسخة يقدم زائد قراءة (قوله اي ادرى بالقراءة) أي فيقدم الاحسن نحو يد اولو كان غير حافظ له بتمامه على غيره ولو كان حافظا له بتمامه (قوله او أكثر قرانا) فيقدم حافظا للثلاثين على حافظ النصف وقوله أو أشدا تعاناه فيقدم من لا يغلط فيه على من يغلط فيه (قوله ثم زائد عبادة) أي تجمع تساويهم في القراءة وما قبلها يقدم زائد عبادة (قوله ثم عند التساوي) أي في جميع ما مر وقوله ثم تقديم بن اسلام اي زيادة عمله (قوله ويعتبر) أي من الاسلام والتقديم فيه (قوله ثم ينسب) يتحمل ان المراد ثم بشرف ينسب ويحتمل ان المراد ثم بمعرفة ينسب ويحتمل ان المراد ما هو وعمد الذي قرر به شارحنا وخش جملة على الاول تعانت وعقب وشب جملة على الثاني (قوله بفتح الحاء) أي وهي الصورة المحسنة لان العقل الكامل والخير قد يتبعانها غالبا وقد قالت الحكماء حسن التركيب وتناسب الانضاء يدل على اعتدال المزاج واذا اعتدل المزاج نشأ عنه كل فعل حسن قال بن تيناعن عياض قرأت في بعض الكتب عن ابن ابي مليكة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من آتاه الله وجهها حسنا واسما حسنا وخلفها حسنا وجعله في موضع حسن فهو من صفرة الله من خلقه (قوله ثم يخلق) أي يخلق أي بحسن الخلق أي يخلق حسن أي لانه من اعلى صفات الشرف والخلق الحسن شرعا هو الخلق بالفضائل والتزود عن الرذائل لا بما يتقده العوام من انه مسابقة الناس والنجى على ربحهم لان هذا ربما كان مذموما (قوله ومن الناس) المراد بان هارون (قوله واستنهمرا المصنف) أي في التوضيح لكن الذي تلقاه المصنف عن شيخه ما تقدم للشارح وان كان استظهر خلافه (قوله ثم لباس حسن) أي جميل وقوله شرعا لاوى عرفناى وهو المجديد ملقبا من غير المير لار لباس الحسن شرعا هو لباس خاصه جديدا اولانا يصح قوله ولو غير ابيض وانما قدم صاحب اللباس الحسن على من بعده لانه لحن اللباس على شرف النفس والبعدين المستقدرات وقدمه الشافعية على الجميل في الخلقة كانه لتعلق الثياب بالصلاة (قوله وعمل استحقاق من ذكر التقديم الخ) حاصل تقرير الشارح ان هذا شرط في استحقاق من ذكر التقديم وفي مفهومه وهو ما اذا وجد نقص مانع أو موجب للكرامة تفصيل فان كان سلطانا أو رب منزل فلا يسقط حقهما وندب لهما الاستخلاف وعدم اهمال الامر لغيرهما اذا كان النقص غير كفر وجنون

وان كان غيرهما سقط حقه (قوله واذا اجتمع جماعة كل منهم يصلح للامامة اذ من المعلوم انه لا يكون كل واحد منهم صالحا للامامة الا اذا كان خاليا من الامور الموجبة لئلا تنفع أو الكراهة (قوله) ونذب استنابة الناقص كونه عطفاء على معمول نذب لا يقتضي تخصيصه بنقص الكره لما تقدم ان المتدبر بنقص المنع كالمرة نذب لها الاستنابة وهو بهذا التقرير يرجع للسلطان ورب المنزل للسلطان فقط واعلم ان في كلام المصنف وجهين آخر من احدهما للسلطان والمواق بهرام ان من له المباشرة لا تنفاه نقص المنع والكره يستحب له اذا حضر من هو اعلم منه واولى ان يستنيبه لقول ابن حبيب احب الي ان حضر من هو اعلم من صاحب المنزل أو اعدل منه ان يوليه ذلك الوجه الثاني للناصر اللقاني وهو ان يجعل قوله واستنابة الناقص عطفاء على معمول عدم ولا يختص بنقص الكره وعلى التقريرات الثلاثة يكون كلام المصنف اي قوله واستنابة الناقص محتصا برب المنزل والسلطان دون غيرهما اه بن ان قلت ان هذا الوجه الثالث غير صحيح لان المعنى عليه ومحل استحقاق من ذكره للتقديم ان عدم نقص منع او كره وعدم استنابة الناقص وهذا يفيد ان السلطان لا يقدم بالفضل الا اذا عدم استنابة الناقص فيقتضي ان هناك من يقدم على السلطان وان السلطان لا يقدم الا اذا عدمت استنابة ذلك الغير اذ قام به نقص مع انه ليس هناك من يقدم عليه واجيب بان عدم استنابة الناقص شرط باعتبار الثاني وما بعده فقط أي ان رب المنزل وزائد الفقه انما يقدم اذا عدم استنابة الناقص وهو السلطان ورب المنزل وهذا هو المراد بكون كلام المصنف محتصا برب المنزل والسلطان على هذا الوجه (قوله) ونسأه خلف الجميع ويقف الخبيث امامه فبوسط بين الرجال والنساء وفي ح ويكره للرجل ان يؤم الاجنبيات وحدهن والكره في الواحدة اشدها وكانهم يحرم موا ذلك كالحلوة لان الصلاة مانعة (قوله خلفهما) أي بحيث يكون بعضها خلف الامام وبعضها خلف من على يمينه والظاهر كما قال شيخنا انه اذا وقف على يمين الامام اكثر من واحد فانها تقف خلف الامام وخلف من بيمينه (قوله ورب الدابة اولى بمقدمها) كذا في المدونة ونسأها واولى بمقدم الدابة صاحبها وصاحب الدار كذا اولى بالامامة اذا اصابوا في منزله ان يأتوا لاحد اه قال ابو الحسن لان صاحب الدابة اعلم بطباعها وبما وضع الضرب منها وصاحب الدار اولى لانه اعلم بالقبيلة فيها وبالموضع الطاهر منها وكلاهما دليل على ان النقيض اولى بالامامة من غيره وهي دلالة حسنة والمحاصل انه لما كان صاحب الدابة اولى لانه اعلم بطباعها وصاحب الدار اولى لكونه اعلم بقبلتها كان النقيض اولى لكونه اعلم بما تصح به الصلاة اه بن (قوله) وذكر هذه المسئلة اي هنا مع ان محلها باب الاجارة (قوله) والاورع والعدل والحرم رتبة هذه الثلاثة بعد قوله ثم زائد نفعه ثم حديث فكان حقه ان يقدمها هناك ولا يستغنى بما تقدم عن ذكر الثلاثة كما قيل لان ما تقدم من باب التحلي بالمجاهة المهمة وهذه من باب التحلي بالمجاهة المجتعة فلا بد من ذكرها السكن الاولى تقدمها اه بن (قوله) وقدم العدل الخ أي ما لم يكن مقابلته ازيد فقه او كذا يقال في الاورع والمحرور اعترض قوله والعدل بما حاصله ان الذي يقابل العدل هو الفاسق فيدخل المعنى وقدم العدل على الفاسق فيقتضي ان الفاسق له - ق في الامامة وليس كذلك وأجاب بتبان المراد قدم العدل على مجهول الحال وفيه نظر لان الشيء انما يقابل بنقيضه كقولك هذا انسان أو ليس بانسان أو بالساوي لنقيضه كقولك هذا الشيء انما قدم ارحاوث ومجهول الحال ليس بنقيض للعدل ولا مساو بالنقيض بل اخص من نقيضه فان عدل نقيضه لا عدل ومجهول الحال اخص من لا عدل لصدقه بمجهول الحال وبالغفل وقال ابن غازي المراد بالعدل في كلام المصنف الاعدل فانه يقدم

الاعدل على العدل وفيه ان هذا تكلف لانه صرف اللفظ عن ظاهره فالاولى ان يراد بالعدل عدل
الشهادة ولا يلزم ان يكون مقابله فاسقا لانهم قابله في باب الشهادة بالمغفل وهو ليس بفاسق لان
المراد به من يفعل الفعل بحضرة ولا يتنبه له (قوله والاب والعم الخ) مرتبة هذين بعذر المنزل
فكان حقهما ان يقدمهما هناك كذا في عجب وهو يدل على ان رب المنزل والسلمطان يقدم على غيره
ولو ابا (قوله ولو زاد فقهها) أي ولو كان الابن زائدا في الفقه على ابيه وهذا عند المشاحة واماعند
التراضي فالابن الافقه اولى من ابيه بالامامة وكذا يقال فيما بعده من العم وابن اخيه كما في ابي الحسن
(قوله ولو زاد فقه أي ولو كان ابن الاخر زائدا فقه أو أكبرنا وخالف في ذلك سحنون وقال ان كان ابن
الاخر زائدا فقه أو أكبرنا قدم على عمه اه بن (قوله لا لكبر يدخل في منطوقه ما اذا كان تشاخمهم
لاجل حيازة فائظها ونجراجها كوقف على الامام فليس ذلك بما فسقهم كما قال ابو علي المسناوي اه بن
وفي حاشية شيخنا عن البرموني انه لو كان تشاخمهم لاجل حيازة فائظ الوظيفة فالظاهر انه ينتظر لاقدر
ويقدم به والاقرع بينهم (قوله ويعتد بتلك الركعة ان ادركها) أي ان يقين ادراكها بركوعه مع الامام
وان لم يقم من الابد فان لم يقم من ادراكها الغاها واتى بركعة بدلها (قوله بلاتأخير متعلق بمقدار) أي
ودخل بلاتأخير (قوله أي يحرم التأخير في الركوع) أي لان في ترك الدخول معه والتأخير معناه في
الامام والموضوع ان الامام راى (قوله وكره في السجود أي وكره التأخير في السجود وقيل انه حرام
(قوله الا ان يشك الخ) هذا استثناء من حرمة التأخير في الركوع وحاصله ان محل النهي عن التأخير
في الركوع ما لم يشك في ادراك الركعة والاندب له التأخير ومحل النهي عن التأخير في السجود اذا لم يكن
معيد الفضل للجماعة والاخر دخوله فيه حتى يتم تلك الركعة وعلم هل بقي معه ركعة فما كثر فدخل
والا فلا يدخل وهل تأخير الدخول ح واجب للنهي من ابتغاء صلاة مرتين أو مزدوب (قوله وقام
المسبوق للقضاء بعد سلام الامام فان قام له قبل سلامه بطلت واجاز الشافعية نية المفارقة وهذا
اذا قام عدا وجه لان قام سهوا التي مافعل ورجع لا امام لم يتذكر الا بعد سلام الامام فلا
يرجع ويبلغى كل مافعله قبل سلام الامام (قوله بان ادرك الركعتين الاخيرتين الخ) أي فاذا
قام لقضاء ما فاتته قام بتكبير أي باقى به بعد استقلاله لانه يكبر حال قيامه قبل استقلاله كما هو ظاهر
المصنف (قوله الامدرك التشهد) أي فانه يقوم بتكبير كما هو مذهب المدونة ومقابله ما خرجه
سند من قول مالك اذا جلس في ثابته يقوم بلا تكبير انه هنا يقوم بلا تكبير أيضا وماتله زروق
عن عبد الملك انه يقوم بتكبير مطلقا قال وكان شيخنا القوري يفتي به العامة لئلا يخصوا كذا نقل ح
والمحصل ان المسئلة ذات اقوال ثلاثة يقوم بتكبير مطلقا وبغير تكبير مطلقا يقوم بتكبير ان جلس
في ثابته لافي غيرها الامدرك التشهد (قوله لانه كقتض صلاة يؤخذ منه انه يؤخر التكبير حتى
يستقل قائما لانه يكبر حال القيام (قوله وقضى القول وبني الفعل) أي انه يفعل الفعل كفعل
الباني المصل وحده وذهب ابو حنيفة الى انه يقضى القول والفعل وذهب الشافعي الى انه يبنى فلهما
ومنا الخلاف خبر اذا أتيت الصلاة فلا تأتوها راىتم تسعون واتوها عليكم السكينة والوقار فادركتم
فصلوا وما فاتكم فاتوا وروى فاقضوا فاقضوا هذا الشافعي برواية فاتوا وأخذوا حنيفة برواية فاقضوا
ومحل مالك بكايه القاعده الاصوليين والمحدثين اذا امكن الجمع بين الدليلين جمع فحمل رواية
فاتوا على الافعال ورواية فاقضوا على الاقوال فاذا ادرك اخيرة المغرب فعلى مذهب الشافعي باقى
بركعة بام القرآن وسورة جهر او يجلس ثم بركعة بام القرآن فقط ويتشهد وعلى المالكي حنيفة باقى
بركعتين بام القرآن وسورة جهر ولا يجلس بينهم لانه قاض فيهما قولا وفعلًا واماعلى مالك باقى

بركعتين بالفاتحة وسورة فيها ويجلس بينهما (قوله فيجمع) أي في حال قضاء ما فاتته بين التسليم والتحميد أي لانهما من جملة الأفعال والمسبوق في قضاء الركعات التي فاتته بالنسبة للأفعال يفعل كفعل المنفرد وهو يجمع بينهما فلو قلنا ان سمع الله من حمده وربنا ولك الحمد من جملة الأفعال التي تقضى لاقتصر على ربنا ولك الحمد لان الركعات التي فاتته بالنسبة للأفعال يفعل فيها فعل المأموم وهو يقتصر على ربنا ولك الحمد هذا هو الصواب خلافا لما في عقب (قوله وبقيت في الصبح ما ذكره من ان مدرك ثانية الصبح يفتن اذ قام لقضاء الاولى وان القنوت ملحق بالأفعال تبع فيه عجم وفاقا للجزولي وابن عمر وهو خلاف المعتمد والمعمد ما في العتبية والبيان واقتصر عليه في التوضيح والقليشاني وابن ناجي وغيرهم ان مدرك ثانية الصبح لا يفتن اذ قام لقضاء الاولى الذي فاتته واراد بالقول الذي يقضى القراءة والقنوت انظر بن (قوله لانها ملحقه بالأفعال الضمير لسمع الله من حمده وربنا ولك الحمد والقنوت) (قوله أي احرم) الاولى احرم وركع دون الصف وقوله من خشى فوات ركعة أي من خاف فوات ركعة ان استمر بسكينة الى دخول الصف وان ركع خارجا عن ادركها والظاهر ان المراد بالخوف غلبة الظن كما قال شيخنا وانما امر باركع دون الصف لان المحافظة على الركعة والصف معا خير من المحافظة على احدهما فقط وهو الصف (قوله فان لم ينظر ادراكه قبله) أي فان لم ينظر ادراك الصف اذ ادب قبل رفع الامام رأسه من الركوع (قوله تتأدى اليه) أي الى الصف على جهة التدب ولا يركع دونه ولو فاتته الركعة وهذا قول مالك وقال ابن القاسم في المدونة انه يركع دون الصف ويدرك الركعة فرأى المحافظة على الركعة الاولى من المحافظة على الصف عكس ما قاله مالك ورجح التونسي قول ابن القاسم وقال ابن رشد قول مالك اولى عندي بالصواب انظر بن (قوله تان فعل) أي فان ركع دونه وقوله اساء أي فعل مكررها (قوله الا ان تتسكنوا بالخير) هذا القيد ذكره اللخمي وابواسحق التونسي قال ح وهو تشديد حسن لا ينبغي ان يختلف فيه وصرح ابن عزم بالاتفاق عليه فلو شك في كونها الاخيرة ولا فيحتمل جميعها الاخيرة كما قال شيخنا (قوله يدب الخ) جملة مستأنفة جوابا لسؤال مقدركانه قبل وماذا يفعل بعد ركوعه دون الصف فاجاب بقوله يدب وقوله ولو غلب أي لان الحبب فيها غير منهي عنه وانما ينهي عنه اذا كان لها اذا كان خارجا عنها لاجلها كذا قيل قال المناوي وهو في غاية البعد اوقاسد وذلك لان الحبب انما ذكره كما لا ين رشد لثلاث اذهب سكينته واذا كان الحبب يكره خارج الصلاة لاجل السكينة فكيف لا يكره في الصلاة التي طلب فيها الخشوع والتواضع هذا لا يقوله احده اذ في تحصيل اه بن ولذا قال شيخنا الصواب انه يدب من غير حبب لمنافاة للخشوع فان قلت اذا كان لا يحبب فيها فكيف يتأتى انه اذا استمر بلا احرام لا يدرك ركعة في الصف واذا احرم خارج الصف ودب في ركوعه ادركها مع ان الزمن والفعل واحدات ان هذا الذي خشى فوات الركعة اذا تتأدى للصف معناه انه خشى الفوات عند عدم الديب أي المشي بسرعة بغيره رولة يؤمر باركع خارج الصف ويدب في حالة ركوعه وانما لم ينقل يدب قبل الدخول لثلاث خلف ظنه فتقوته الركعة فقلنا انه ادركها ثم دب للصف فان ادركه فذاك والا فدب في الثانية كذا قرر شيخنا (قوله على الرابع) أي خلافا لما في خش من ادخالها للصف الثالث (قوله لا خروجة) أي بالنسبة لجهة الدخول وان كانت اولى بالنسبة لجهة الامام (قوله ان خاب ظنه) أي انه اذا احرم خلف الصف طامعا في ادراكه فدب في حالة الركوع فرفع الامام قبل ان يصل للصف وتخاب ظنه فانه يدب في حالة قيامه للركعة الثانية حتى يدرك الصف (قوله لا قائم في رفعه من ركوعه ولا في قلوب في حال

رفعه من الركوع فالظاهر عدم البطلان مراعاة لظاهر المدونة ولعل الفرق بين الركوع والرفع ان
الديب منظمة الطول وهو غير مشروع في القيام من الركوع (قوله أورا كما في اولاه هذا هو
المعتمد خلافا لشبه في انه لا يدبر كما اذا لو فعل تحافت يدا من ركبته والحاصل انه لا يدب
ساجدا ولا جالسا اتفاقا ويدب في حال قيامه لثانية وهل يدب في حال الرفع من ركوع الاولى ولا
خلاف وهل يدب في حال الركوع ولا خلاف وقد علمت المعتمد في ذلك (قوله لا ساجدا ولا جالسا)
أي انه اذا كان لا يدرك الصف بديبته في ركوع اولاه أو ترك الديب حال الركوع فلا يدب حال
سجوده ولا ولا في حال جلوسه بين سجديهما بل يصبر حتى يقوم لثانية ويدب في حال قيامه لها
(قوله لتج المهيئة انظر هل هو حرام أو مكره والظاهر الثاني وعلى كل فالظاهر عدم البطلان
(قوله ويرفع معه) أي فان لم يرفع معه فالظاهر البطلان حيث فعل ذلك عمدا أو جهلا قاله شيخنا
(قوله فان تحقق) أي بعد اتمامه (قوله قبل ان يركع) أي قبل شروعه في الركوع وهذا الظرف
تنازعه الافعال الثلاثة قبله وهي تحقق ورفع واستقل (قوله فهذا لا يجوز له الركوع ح) أي
بل يحرم ويخبر ساجدا مع الامام ويبلغى تلك الركعة الناقصة (قوله وان ركع لا يجوز له ارفع) أي
بل يكره ساجدا من ذلك الركوع بدون رفع وقوله فان رفع أي عمدا أو جهلا (قوله لظهوره زيادة
الركن) أي الذي هو الركوع (قوله وان لم يتحقق استقلال امامه قائما) أي قبل ان يركع
(قوله فالإلغاء) أي لتلك الركعة ظاهرا (قوله بطلت مطلقا) أي سواء كان قبل الاحرام جازما
بالادراك أو بعده واطنا لادراك أو بعده وكان شاكيا لادراك أو بعده (قوله بل طالب الرفع)
أي بل يطلب بالرفع في الاحوال الخمسة التي قلناها فان لم يرفع فلا تطل عنده (قوله وقيل الخ) هذا
القول لا هو واري (قوله وهو الاظهر الذي قرره شيخنا ان المعتمد ما قاله زروق (قوله في احوال
ما قبل تكبيرة الاحرام) أي وهي خمسة لانه حين التكبير ما جزم بادراك الركوع أو بعدم ادراكه
أو بظن ادراكه أو بظن عدم ادراكه أو يشك في الادراك وعدمه فاذا احرم فاما ان يظن الادراك
أو بظن عدمه أو يشك فيه أو يحزم بالادراك أو بعده والحاصل من ضرب خمسة في خمسة خمسة
وعشرون صورة (قوله ثم محل خمسة الخ) صوابه ثم محل خمسة الركعة والاعتداد به ان جزم
بادراكه ما ان الخ لانه اذا شك في الادراك أو ظنه أو ظن عدمه أو جزم بعدمه فاركعة باطلة
قطعا ولا يتأني التأويلان بخطة الركعة وعدم حجتها تأمل (قوله من وجد الامام راكعا) أي
سواء كان مسبوقا بركعة فاكثروا ولا وهذا يرشد الى ان ما ذكره المصنف لا يتأني الا في المأموم
لا في الفرد ولا في الامام اللهم الا ان يكون كل منهما من تسقط عنه الفاتحة تأمل (قوله أي فيه)
او عنده اشار الى ان لا م للركوع ليست للتعليل والا تأني ما بعده بل هي بمعنى في أو بمعنى عند (قوله
أي الاحرام) أي الدخول في حرمة الصلاة (قوله اجزاء ما في الاولتين فظاهرها لثبته بالتكبير
للأحرام فيه) ما وما في الثالثة فلانه اذا لم ينوشأ انصرف للأحرام وذلك لان الآية تقدمت عند القيام
للمصلاة وانضمت تلك النية للتكبير الذي اوقعه عند الركوع وشان تكبيرة الركوع ان لا تقارن النية
وانما هذا شان تكبيرة الاحرام (قوله لان أتى به بعد الاخطا ط) أي والا كانت الركعة باطلة
(قوله والاغتصاها) أي والا يحزم بادراك الامام بل شك في الادراك أو ظنه أو ظن عدمه أو جزم
بعدمه الغشاها (قوله وان لم ينوشأ الخ) صورته انه نوى الصلاة المعينة وكبرنا وبذلك التكبير
الركوع ناسيا تكبيرة الاحرام فانه يتبادر المأموم فقط على صلاة باطلة وانما امر بالتقاضي مراعاة
لمن يقول بالخطأ واما الفرد الذي كان اميا لا يقرأ وكذلك الامام الا في فانه لا يتبادر بل يقطع

كل منها (قوله اى للاحرام) اى بمعنى تكبير الاحرام ونسيانه لها لا يتاى انه نوى الصلاة المعينة كذا (قوله على المقدرا) لعله وجوب اى خلافا لما نقله عن المجاب من انه انما يتبادى نداء على صلاة باطلة وقوله على صلاة باطلة اى خلافا لانه فى القائل انه يتبادى على صلاة صحيحة على اراجح (قوله مراعاة ابن حبيب) وهو ابن شهاب وسعيد بن المسيب القائلان بحمل الامام تكبير الاحرام عن مأموه اھ بن (قوله لافرق بين جمعة وغيرها هذا نعم) فى قول المصنف تتبادى المأموم اى تتبادى على صلاة باطلة لافرق بين كون تلك الصلاة جمعة او غيرها كما ظاهر المدونة ورواية ابن القاسم اى ولا فرق ايضا بين ان يكون ذلك فى الركعة الاولى او غيرها خلافا لابن حبيب القائل ان كان ذلك فى غير الاولى قطع وابتدأ وان كان ذلك فى الاولى تتبادى (قوله وقيل الخ) وهو قول ابن حبيب ونقل ايضا عن ابن القاسم فقد علمت ان ابن حبيب يخالف كلامه التميميين (قوله ان العامد يقطع تعميره بالقطع) يشعر بان عقادها والظاهر عدم انعقادها وانه تجوز بالقطع عن البطالان (قوله او كبر الخ) اى وانما بالنية وكبر الاركوع (قوله وفهم منه انه اذا لم يكبر الخ) اى بل نوى الصلاة المعينة وركع ولم يكبر صلاة لا للاحرام ولا بقصد الركوع وقوله لا يتبادى اى بل يقطع ويستأنف وهذا المفهوم قد مر به الموافق بعد بقوله وان لم يكبر استأنف (قوله وفى تكبيرة السجود الخ) حاصله انه اذا نوى الصلاة المعينة ووجد الامام ساجدا فكبر بقصد السجود ناسيا لتكبير الاحرام ولم يتذكر تكررها الا بعد عقد الركعة التالية لذلك السجود فقبل يقطع وقيل لا يقطع ويتبادى وجوباً على صلاة باطلة وهذا هو المعتمد واما ان تذكر تكبيرة الاحرام قبل ان يعقد الركعة التالية لذلك السجود فانه يقطع قولاً واحداً واما لو نوى بذلك التكبير الاحرام أو الاحرام والسجود معاً ولم ينو به شيئاً فانه يجوز (قوله ان عقد) اى ان تذكر تكبيرة الاحرام بعد ان عقد الخ وهذا شرط فى قوله يتبادى (قوله عقد الركعة لا) اى تذكر بعد ان عقد ركعة او قبل عقدها (قوله فان لم يعقد) اى فان تذكر قبل ان يعقد الثانية اتفق على القطع بالخلاف محله اذا حصل التذكر بعد عقد الثانية هكذا ذكره وبعده تلازمته وهو خلاف اهل الواجب واللتخمي نقل عن ابن المواز انه يتبادى مطلقاً عقد الركعة لا فلا يصح ما ذكره من الاتفاق والى هذا اشار الشارح بقوله كذا قيل ومقتضى النقل الاطلاق وحاصل ما فى المسئلة ان ابن رشد وابن يونس واللتخمي نقلوا عن ابن المواز انه اذا كبر للسجود ناسيا للاحرام تتبادى ونقل سند عن المذهب انه يقطع متى ما ذكر والى هذا الخلاف اشار المصنف بالتردد فهو لتردد المتأخرين فى النقل عن المتقدمين وعلى القادى فان رشد وابن يونس نقلوا عن رواية ابن المواز انه يتبادى اذا تذكر بعد ركوع الثانية وان تذكر قبله قطع واللتخمي نقل عن قول ابن المواز انه يتبادى مطلقاً كافى الركوع وهذا خلاف لتردد خلاف من حمل المصنف عليه اھ بن (قوله وان لم يكبر استأنف) وان كان مأموه مالم يحمّل الامام تكبيرة الاحرام انظر لم يقل هنا وجوب تتبادى المأموم على صلاة باطلة مراعاة لقول سعيد بن المسيب وابن شهاب بحمل الامام تكبيرة الاحرام مثل ما قيل فيما اذا كبر عند الركوع ناوياً بذلك التكبير اركوع ناسيا لتكبير الاحرام ولعله لم يكن هذا السوالا من ذلك لتترك هذا التكبير بالمرّة بخلاف ذلك فانه قد وجد منه التكبير فى الجملة فتأمل (قوله المعبر عنها بالشرط) اى فى بعض كتب اهل المذهب (قوله وما يفعله المستخف) اى من تقدمه لخل الامام الاصلى ان قرب ومن قرأه من انتهت الاول ان علمه (قوله مضاعف اسبابه) اى مضاعف لذلك المحكم اسبابه

* (فصل في الاستخلاف) *

(قوله لا امام متعاقب يندب بالاستخلاف لما يلزم عليه من تقديم معمول المصدر مع كثرة الفصل ومعمول المصدر وان جاز تقدمه اذا كان نظرا لكونه مع عدم الفصل (قوله لا من ترك النية) أى فلا يستخلف لمخشية تلف المال والنفس او غيرهما من الاسباب الالتمية من تحقق ترك النية او تكبيره الاحكام اتفاقا وكذا من شك فيه ما على المعتقد لانه لم يتحقق امامته بل ولا دخوله في الصلاة (قوله خشى تلف مال) كالتفلات دابة والمراد بالمخشية الظن والشك لا الوهم فلا يستخلف الامام لاجله خلافا لما يفيد عبق قوله شيخنا (قوله اول غيره أى ولو كان ذلك الغير) افراولذا انكر مال (قوله ان خشى بتركه هلاك او شديد اذى) أى لنفسه او صاحبه (قوله مطلقا) أى سواء قل المال او كثر ضايق الوقت او اتسع (قوله فان لم يخش ضايق الوقت مطلقا) أى قل المال او كثر (قوله المأموم والغنى) أى فالامام انما يختص بندب الاستخلاف فقه (قوله ونفس) أى معصومة بالنسبة له كخوفه على صبي او امي ان يقع في بئر او نار فيهلك ويحصل له شديد اذى واشار الشارح بقوله او شدة اذى الى أن في كلام المصنف حذف اوقع ما عطف ويصح ان يكون التلغ في كلام المصنف مستمرا في حقيقة ومجاز (قوله او منع الامامة لعجز) أى كعجزه عن اركوع او قراءة الفاتحة أى طريان عجزه عن ذلك في بقية صلاته واما طريان عجزه عن السجدة فليس من موجبات الاستخلاف وقوله الامامة نصب بنزع الخافض أى منع من الامامة لاجل طرو عجزا ومنع من الصلاة بسبب طرو عراف (قوله اعترض الخ) قد تبع الشارح في ذلك عجز وشيخه الشيخ سالم السهرورى ولا مستند له فى ذلك بل التحقيق ان الرعاى مقتضى للاستخلاف وان كان موجبا للقطع اذ لا يزيد على غيره من التجاسات وقد شهر ابن رشد فيها أى التجاسات سواء تذكرها او سقطت عليه الاستخلاف بل ما ذكرناه من الاستخلاف فى رعاى القطع هو ظاهر المدونة وابن يونس وابن عرفة وحينئذ فكلام المصنف يحمل على رعاى القطع كظاهره ويستفاد منه رعاى البناء بالاولى ويكون فيه اشارة لموافقة ما شهره ابن رشد فى سقوط التجاسة اذ كرهها ابن والحاصل ان التحقيق ان الرعاى الموجب للقطع يندب فيه الاستخلاف للامام ولا تبطل الصلاة بسببه على المأمومين على المعتقد وكذلك سقوط التجاسة على الامام او تذكره لها فى على المعتقد فالاعتراض عبنى على مقابل التحقيق (قوله بانه) أى الرعاى وقوله ان اوجب القطع أى بان زادن درهم ولطخه (قوله بملت عليه وعليم) أى ولا استخلاف فى هذه الحالة (قوله وان اقتضى البناء أى بان كان يمكن قتله ولم يزد عن درهم (قوله ولها نظائر) أى فى بطلان صلاة الامم دون المأمومين وندب الاستخلاف لهم من الامام (قوله من شك وهو فى الصلاة الخ) أى انه اذا شك وهو فى الصلاة هل دخله ابوضوء او بغير وضوء استخلف ونرج (قوله واحقق الخ) ما ذكره من انه يستخلف فى هذه الصورة يتبع العمق قال بن فيه نظر فقد تقدم لعقب نفسه عند قوله وان شك فى صلاته ثم بان الطهر لم يعد المجزم فى هذه الصورة بانه يتعدى وان بان الطهر لم يعد فانظره (قوله نائب فاعل ندب) أى وهو محط الذنب فكأنه يقول يندب للامام استخلاف عند وجود سبب من هذه ويكره له ترك الاستخلاف ويدع القوم هملا فلا يرد عليه ان كلامه يوهم ان الامام لا يندب له الاستخلاف عند عدم هذه الاسباب بل يجوز له مع انه لا يجوز واعلم ان محل ندب الاستخلاف للامام اذا تعدد من خلفه فان كان من خلفه واحدا فلا اذ لا يكون خليفة على نفسه فيتم وحده قاله ابن القاسم وظاهر كلام الشيخ سالم السهرورى انه اراجح وقيل يقطع ويبتدى قاله اصبح وقيل له ان يستخلف من خلفه اذا كان واحدا وحينئذ فيعمل

عمل الخليفة فاذا ادرك رجل ثالثة الصبح وقد استخلفه الامام قبل اكمال القراءة في الركعة الثانية
وكان ذلك المأموم وحده فعلى الاول يصلي ركعتي الصبح كصلاة الفذولا يني على قراءة الامام وعلى
الثاني بقضهها وعلى الثالث يصلي الركعة الثانية وينى فيها على قراءة الامام ويجلس بعدها ثم يقضى
الركعة الاولى ومحل الخلاف ما لم يكن الاستخلاف لمنع الامامة لعجزه والاستخلاف من وراءه ولو واحدا
لانه يتأخر وراءه مؤتمسا كما في بن (قوله وان حصل سببه) اى الذى هو خشية تلف المال وما بعده
فى كلام المصنف (قوله ويرفع رأسه الخ) اى ويرفع الامام الاول وهو المستخلف باليكسر رأسه
من الركوع بلا تسمع ان حصل له سبب الاستخلاف فيه ويرفع رأسه من السجود بلا تكبير ان
حصل له سبب الاستخلاف فيه (قوله فيذب كذلك) اى فيذب ذلك الخليفة راكعا واسجدا
حتى يأتى محل الامام ثم يرفع يدهم (قوله ولا تبطل ان رفعوا برفعه قبله) اى على الاصح ومقابلته
وهو البطلان يخرج لابن بشير على ان الحركة للركن مقصودة اه بن وقوله ان رفعوا برفعه اى
وكذا ان خفضوا وخفضه و اشار الشارح بقوله قبله اى قبل الاستخلاف الخ ان ضمنه برقبته يحتمل
رجوعه للاستخلاف بان حدث العذر فى الركوع ولم يستخلف ورفع ويحتمل رجوعه للاستخلاف بالفتح
بان كان العذر حصل فى حالة الركوع واستخلف فى هذه الحالة ثم رفع بعده (قوله وظاهره ولو علموا
بخدمته الخ) تتبع فى ذلك عقب وهو غير صحيح بل اذا علموا بخدمته ورفعوا معه عمد ابطلت صلاتهم كما
يقضيه كلام عبدالحق وابن بشير وابن شاس وابن عرفة والتوضيح والمحصل ان محل الخلاف حيث
رفعوا برفعه جهلا وغضا فان اقتدوا به عمد امع علم خدمته فالبطالان بلا خلاف انظر بن (قوله
ثم لا بد الخ) اى انهم اذا رفعوا برفعه قبل الاستخلاف او بعده وقبل رفع المستخلف بالفتح فلا بد من
العود مع الخليفة اى فيركعون معه ويرفعون برفعه وهذا صريح فى ان المستخلف بالفتح بعد
الركوع ويعيدون معه ولو كان المستخلف بالفتح مع المأمومين قد اخذوا فرضهم مع الاول (قوله
لم تبطل ان اخذوا فرضهم الخ) اى بان ركعوا واطمأنوا قبل حصول المانع وما ذكره من عدم البطلان
هو قول ابن رشد ونقل اللخمي عن ابن المواز البطلان واما لو كانوا لم يأخذوا فرضهم مع الامام قبل
العذر فالبطالان قولوا واحدا ان كان تركهم العود عمدا وان كان الترك لعدم زوفات التدارك بطلت تلك
الركعة (قوله وان اخذوا فرضهم مع الاول) اى قبل العذر (قوله لان ركوعه الاول الخ)
حاصله ان هذا الخليفة ينزل منزلة من استخلفه وركوع من استخلفه غير معتد به فيكون ركوع الخليفة
كذلك (قوله ونذب لهم الاستخلاف) اى ولهم ان يصلوا افذا وليس مقابله ان لهم الانتظار حتى
يرجع اليهم لان صلاتهم تبطل حينئذ كما هو مبنى اعتراض ابن غازى ومحل استخلافهم ان لم يفعلوا
لا نفسهم فعلا بعد حصول مانع الاول فان فعلوا لانفسهم فعلا بعد ثم استخلفوا بطلت كما حكى حنبل
بعضهم على امتناع الاتباع بعد القطع فى النحو (قوله ولو اشار لهم الخ) رد باعلى مقاله ابن نافع من
ان الامام اذا انصرف ولم يقدم احدا و اشار اليهم ان امكنوا المكان حقا عليهم ان لا يقوموا حتى يرجع
فيتم بهم اه فلو وقع و اشار لهم بالانتظار فانتظروه حتى عادوا وتم بهم بطلت عليهم بناء على القول المشهور
الذى مبنى عليه المصنف لا على مقاله ابن نافع وسيأتى هذا فى قول المصنف كعود الامام لانماها
ولا منافاة بينهما وبين ما هنا لان المقصود من هنا بيان نذب استخلفهم ولا يلزم منه جواز الانتظار بل
جواز عدم الاستخلاف الصادق بجواز اتمامهم افذاذ وهو المراد (قوله واستخلاف الاقرب اى اليه
بان يكون ذلك الخليفة فى الصف الذى يليه فان استخلف غيره خالف الاولى كما فى شب (قوله لىأتانى
لهم الاقتداء به اى بسهولة والافتقاد اؤمهم يتأق بغير الاقرب ولو قال ليسهل لهم الاقتداء به كان أوضح

(قوله في كحدث) اى فى استخلافه لعذر مبط لصلاته كحدث سبقه او ذكره او عاف قطع فبشر
لن يقدمه ولا يتكامل لاجل ان يستمر فى خروجه واما استخلافه لعذر لا يبطها كعاف بناه وعجز فترك
الكلام فى هذه الحالة واجب (قوله وتأخر مؤتمرا) المراد بالتأخر الصبر ورتبة دليل قوله وجوبا لان التأخر
عن المحل مندوب اى وصارا الاول مؤتمرا او ورجع الاول مؤتمرا وجوبا (قوله فى العجز) اى فى
الاستخلاف بالعجز (قوله بان بنوى المأمومية اى والابطال) (قوله واغتفر تغير النية هنا) اى اغتفر
كون النية فى اثناء الصلاة مع ان نية الاقتداء لا بد ان تكون اولاً للضرورة (قوله ليومهم اى لاجل ان
يوقع فى وهم اى ذهن من رآه انه حصل له عاف وليس هذا من باب الرىاء والكذب بل من باب التجميل
واستعمال الحياء وطلب السلامة من تكلم الناس فيه (قوله وتقدمه) اى الى موضع الامام الاصلى
(قوله ان قرب من موضع الاصلى) اى بان كان قريباً منه كالصنفين فان بعد جعل الخليفة من محل
الامام الاصلى اتهم الخليفة فى موضعه ولا عشى محل الامام لان المشى الكثير يفسدها (قوله واذا
تقدم اى واذا تقدم ذلك الخليفة محل الامام الاصلى لقرب محله من محله (قوله فعلى حالته اى فيتقدم
وهو على حالته التى هو عليها قبل الاستخلاف من كونه راعياً او رافعاً او حاله او ساجداً) (قوله للعذر
هنا اى وهو التمييز لئلا يحصل لبس على القوم من جهة عدم تعيين المستخلف (قوله ولو غير اشتباه)
اى هذا اذا تقدم غيره الاشتباه كقوله يا فلان يريد واحد اوفى القوم اكثر منه يسمى باسمه فتقدم وام
بهم بل وان تقدم غير اشتباه بل عدا (قوله صحت هذا معنى على ان المستخلف لا يحصل له رتبة
الامامة بنفس الاستخلاف بل حتى يقبل ويقبل بهم بعض الفعل وهو مذبح سجدون واخساره
اللقائى وقيل انه مجرد الاستخلاف وقول المستخلف له يا فلان تقدم حصل له رتبة الامامة فاذا تقدم
حينئذ غيره بطلت وهذا قول بعض شيوخ عبدالحق (قوله فان اقتدوا به بطلت اى فان اقتدوا به
وعلموا معه فلا بطلت لانه مجرد رتبة الاقتداء بطل وذلك لما علمت ان المستخلف لا يكون اماماً حتى
يعمل بالمأمومين عملا فى الصلاة كما قال سجدون ولو كان اماماً مجرد الاستخلاف كما عند بعض شيوخ عبد
الحق لبطلت عليهم ولو لم يقتدوا به وهناك طريقة اخرى اعتمدها عجم وحاصلها ان المستخلف لا يحصل
له رتبة الامامة بمجرد الاستخلاف بل حتى يقتدوا به وان لم يعملوا معه عملاً فاذا استخلف لم ينجونا
واقتهوا به بطلت عليهم ولو كانوا غير عاقلين ولو لم يعملوا معه عملاً وهذه الطريقة مشى عليها الشارح
(قوله واغوا وحدا نوتر كوا الخليفة) ظاهره الصحة ولو كانوا نوتر كوا الفاتحة مع الامام الاول وهو
كذلك لانهم تركوها بوجه جائز وانما صحت لهم اذا اتوا وحدا نوتر كوا الخليفة لانه لم يثبت له رتبة
الامامة كالاصيل الا اذا اتبع اى علموا معه عملاً والظاهر عدم ائمتهم واعلم انهم اذا صلوا كلهم وحدا نوا
مع كونه استخلف عليهم وصلى الخليفة وحده ولم يدركوا مع الاصلى ركعة فليكن من الخليفة
والمأمومين ان يعيدوا فى جماعة وبها يلغى ويقال شخص صلى بنية الامامة ويعيد فى جماعة ومأموم
صلى بنية المأمومية ويعيد فى جماعة (قوله او بامامين) اى وقد اسأت الطائفة الثانية اى فعلت فعلاً
حراماً بمنزلة جماعة وجدوا جماعة يصطلحون فى المسجد بامام فقدمه وارجلهم من وصلوا خلفه (قوله فلا
تصح وحداناً) اى لا تصح للتمين وحداناً فقد شرطها من الجماعة والامام وظاهره عدم الصحة ولو
حصل العذر بعد ركعة وهو المشهور وليس كالسبوق الذى ادرك ركعة من الجمعة لانه يقضى ركعة
تقدمت بشرطها بخلافهم فان الركعة المأتمى بها بناء ولا تصح صلاة ولا شئ من الجمعة مما هو بناء
فذا و مقابل المشهور انها تصح للتمين وحداناً اذا حصل العذر بعد ركعة لان من ادرك ركعة فقد ادرك
الصلاة (قوله بصلت عليهم) اى حينئذ فيعيدونها جماعة مادام الوقت باقياً (قوله وقرآن

انتهاء الاول) أي ان علم بانتهاء قراءته كما اذا كانت جهرية او اخبره الامام بأنه قد انتهى في قراءته الى كذا أو كان قريباً منه فسمع قراءته (قوله وابتدأ) بمرية تخص المربة بالذكر لان الجهرية شأنها العلم بحقيقة الحال فيها قاله شيخنا (قوله وصحته بادراك ما) أي بادراك جزء قبل تمام الركوع وذلك كما لو كان الامام في القيام للقراءة ودخل معه المأموم فحصل له العذر فانه يستخلفه أو وجد الامام منحنياً فاحرم وهو واقف فحصل له العذر وهو منحن قبل ركوع ذلك المأموم أو كان الاسام منحنياً ودخل معه شخص وهو منحن فحصل له العذر بعد اتحناء المأموم اعم من ان يكون العذر حصل قبل الطمأنينة او بعدها وقبل الرفع أو حصل العذر في حالة الرفع وقبل تمامه فاذا دخل معه في حالة الرفع وقبل تمامه وحصل له العذر قبل التمام فانه يصح الاستخلاف فيما ذكره يأتي بالركوع من اوله لانه لما حصل له العذر قبل تمام الرفع واستخلفه حينئذ لم يعتد بما فعله الامام منه وكأنه استخلفه قبل شروعه في الرفع فيما يأتي به من السجود معتد به ولا يؤدي الى اقتداء مفترض بمنقل والمحصل انه متى حصل له العذر قبل تمام الرفع من الركوع كان له استخلاف من دخل معه قبل العذر بكثير ومن دخل معه حين حصوله واما لو حصل للامام العذر بعد تمام الرفع فليس له ان يستخلف الا من ادرك معه ركوع ذلك الشخص بان اخني معه قبل حصول العذر واما اذا لم يدرك معه ذلك فلا يصح استخلافه كما لو دخل معه بعد تمام الرفع ثم حصل له العذر ايضا بعد الرفع (قوله قبل عتد الركوع) أي قبل تمامه وتماه يكون بتمام الرفع منه (قوله بأن ادرك الركوع فقط أي كما لو جاء المأموم فوجد الامام منحنياً فدخل معه وهو منحن وحصل له العذر بعد اتحناء المأموم اعم من أن يكون العذر حصل قبل الطمأنينة او بعدها وقبل الرفع (قوله أو ما قبله) أي أو ادرك مع الامام ما قبل الركوع هذا كان ما قبل الركوع القراءة بل ولو كان تكبيرة الاحرام (قوله أو بعد ذلك) أي أو حصل له العذر بعد القراءة بأن حصل له قبل الركوع أو في حالة الركوع أو في حالة الرفع منه أو في حالة السجود (قوله من الركعة المستخلف فيها) أي وهي الركعة الثانية (قوله بأن ادرك بعد رفعه منه) أي بعد تمام رفعه منه بأن ادركه في السجود أو في الجلوس بين السجدين فحصل للامام العذر (قوله وكذا لو ادركه قبل الركوع وغفل او نسي حتى رفع الامام رأسه منه أي حصل له العذر بعد رفعه فانه لا يصح استخلافه في باقي تلك الركعة لان ما يفعله ذلك الخليفة من بقیته لا يعتد به وهم يعتدون به فاقتدأوهم به كاقتراء مفترض بمنقل قاله عجم (قوله فلا يصح استخلافه) أي وان قدمه الامام واجب عليه ان يقدم غيره فان لم يتأخر وتماذى بالقوم بطلت عليهم ان اقتدوا به كما قال الشارح وهو المشهور وقبل لا تبطل صلاتهم لانه وان كان لا يعتد بذلك السجود لانه واجب عليه لوجوب متابعتها للامام ولو لم يحدث مثلاً فصار باستخلافه كان الامام لم يذهب قاله ابن شاس وغيره (قوله لانه انما يفعله موافقة للامام) أي لان ذلك السجود الذي اقتدى بالامام فيه وهو متابس به فحصل له فيه العذر لا يعتد به ذلك الخليفة وانما يفعله موافقة للامام والقوم يعتدون به فلو اخرج (قوله ان بني علي فعل الاصل) أي بأن اتى بما كان يأتي به مع الامام ولو لم يحصل له عذر (قوله ولو صرح به) أي بجواب الشرط وهو قوله فلا يصح استخلافه (قوله فحقه ان يقدمه) أي المفرع عليه وهو قوله فان جاء بعد العذر فكاجنبى وقوله هنأى قبل ذلك المفرع (قوله فكأجنبى الكاف زائدة لانه اجنبى حقيقة (قوله فان صلى لنفسه صلاة تغرد الخ) قال في التوضيح لا اشكال ان صلاته صحيحة قال ح والذى يظهره ان يدخل الخلاف في صلاته لانه احرم خلف شخص يظنه في الصلاة فتبين انه في غير الصلاة وقد ذكر في النوادر مانعه من كتاب

ابن سخنون مناصه ولو احرم قوم قبل امامهم ثم احدث هو قبل ان يحرمه وافقهم احدثهم وصلى باحبابه
 فصلاتهم فاسدة وكذلك ان صلوا فرادى حتى يجددوا الحراما اه وانما بطأت عليهم اذا صلوا فرادى
 لا قد اتهم من ظنوه في صلاة فتمين انه ليس فيها (قوله واحرم بعد حصول العذراى احرم بعد
 حصول العذر مقتد ثابته لظنه انه في صلاة واما لو احرم مقتد ثابته مع علمه بعذره فصلاته باطله مطلقا
 من غير تفصيل لتلاعبه (قوله ولم بين الخ) أى لكونه لم يقبل الاستخلاف بل صلى ناوا بالعدنية
 (قوله أو بنى على صلاة الامام) أى حال كونه ناوا باللامعة والمراد بينائه على صلاة الامام بناؤه
 على ما فعله الامام من الصلاة بحيث لو وجد الامام قرأ بعض الفاتحة ~~كم~~ لها ولم يتدثروا ولو وجد
 الامام قرأ الفاتحة ابتدأ بالسورة ولم يقرأ الفاتحة او وجده بعد القراءة وحصل له العذر ودخل
 معه فبركع وانما صحت صلاته في هذه الحالة مع انه اجنبى من الامام وقد نلت ركعة من صلاته من
 الفاتحة بناء على ان الفاتحة واجبة في المجل فان كان في الرباعية أو الثلاثية ~~ولا~~ مرظا هو اما ان كانت
 الصلاة ثنائية وكان البناء في الاولى اوقبال الشيخ اجد لا يصح البناء لانه لا جل لها فحمل قوله او بنى
 في الاولى على ما عدى الثنائية وقيل بالصحة بناء على ان الفاتحة واجبة في كل ركعة وعلى هذا ينشئ
 قول الشارح او بنى بالاولى مطلقا (قوله بالركعة الاولى الباقى قوله بالاولى ظرفية والحار والمجورور
 خبر لكان المحذوفه مع اسمها كما اشار له الشارح او حال أى بنى حال كونه مستخلفا في الاولى
 او الثانية (قوله مطلقا) أى كانت الصلاة ثنائية او ثلاثية أو رباعية (قوله واقتصر على الفاتحة
 ك الامام) يعنى انه استخلف في ثالثة الرباعية واقتصر على الفاتحة فيها وفي الرباعية على ام القرآن
 كان الامام الاصلى كان يقتصر عليهم فيه ما لو لم يستخلف لا اعتقاده صحة الاستخلاف جهلامنه وليس
 المراد انه يطالب بالقراءة بما ذكره والحاصل ان الموضوع انه جاء بعد العذر واستخلفه الامام جهلامنه
 وقبل هو الاستخلاف جهلامنه ايضا ثم انه بنى في الاولى والثالثة على ما حصل من الامام من الاحرام
 فقط او من بعض الفاتحة او من كلها وليس المراد انه يطالب بقراءة الفاتحة كذا قرر شيخنا العدوى
 كلام عقب (قوله وهذا) أى ما ذكر من الصحة اذا كان بناؤه بالثالثة من الرباعية (قوله على ما هو
 مقتضى البناء الخ) فيه انه اذا بنى في الثالثة كان ما حصل فيه النيابة عن الامام بالظن لما اعتقده
 جهلامنه من الثالثة والرابعة فيترك السورة منهم ما وان كانا في الحقيقة اوليان له ومقتضى جهله انه
 يقتضى الاولين بالفاتحة وسورة فقول الشارح وهذا مبنى على ان تارك السن عمدا لا تبطل صلاته
 ظاهرا بالنسبة للثالثة والرابعة اللتين اعتقدانه نائب فيهما عن الامام اذ هما فى الواقع اوليان له واما
 قوله لانه اذا بنى في الثالثة من رباعية تكون صلاته بام القرآن فقط فهو تعادل فاسد والحق انه يقتضى
 الاولين بالفاتحة وسورة كما ذكر ذلك شيخنا العلامة العدوى في حاشية عقب ولذا قال في المجل ثم هو ان
 صلى لنفسه او بنى بقيام الاولى او ثالثة الرباعية صحت لمجלוته بمجمله ولا يضره انقلاب الصلاة في السورة
 (قوله في الثانية) أى من ثنائية أو ثلاثية أو رباعية (قوله لا اختلاف نظامها) أى لمجلوته
 في غير محل الجلوس (قوله كعود الامام لانها ما ذكره المصنف من البطان هو المشهور وهو
 قول يحيى بن حمز وقال ابن القاسم بالصحة ابن رشد راعى ابن القاسم قول العراقيين بالبناء في الحديث
 ومقتضى المذهب بطلانها عليه لانه يجده بطأت صلاته فصار مبتدئا لها من وسطها وعليهم لانهم
 احرموا قبله اه ونص ابن عرفة سمع عيسى ابن القاسم من استخلف محدثه بعد ركعة فتوضأ ثم
 رجع فاخرج خليفة وتقدم اتم صلاته وجلسوا حتى يتم لنفسه وسلم بهم صحت لتأخير ابن بكر الصديق
 رضى الله عنه لقدومه صلى الله عليه وسلم وتقدمه ثم قال ابن عرفة وقصر ابن عبد السلام الخلاف على

الامام الراعي غير الباقي وهم وقصور اه فكللام ابن عرفة نص في ان الخلاف جار في رعاي البناء
 وغيره خلافا لابن عبد السلام في قصره على رعاي غير البناء وبه تعلم ان ما ذكره الشارح تبعا لمع من
 عدم البطان في الامام الراعي الباقي اذا التمس بالقوم بعد غسل دمه غير صحيح انظر بن والحاصل ان
 الامام اذا عاد بعد زوال عذره لا تمامها بهم فقال ابن القاسم بالتحفة مطلقا أى كان العذر دنا
 او رعاي قطع او بناء بشرط ان لا يعملوا لانفسهم عملا قبل عودته وقال يحيى بن عمر بالبطان مطلقا
 استخلف عليهم قبل نوجوه ام لا فعلوا فعلا قبل عودتهم ام لا وعليه منى المصنف حيث قال كعود
 الامام لا تمامها فان ظاهره بطان الصلاة مطلقا كان العذر دنا او رعاي موجب للقطع او رعاي بناء
 وقد حل عيج كلام المصنف على ما اذا كان العذر دنا او رعاي قطع واما رعاي البناء فلا وفيه ما عساه
(قوله استخلف ام لا) أى استخلف لهم عند نوجوه ام لا **(قوله لان كان الخ)** أى لان كان عذره
 الذى استخلف لاجله رعاي بناء وهذا محتر زفوله بعذره المبطل لصلاته **(قوله لان من لم يدرك)** أى
 قبل العذر من الركعة التى وقع الاستخلاف فيها **(قوله يستحيل بناؤه)** فى الاولى أو الثالثة وذلك
 لان بناءه فيها يقتضى ادراكه جزءها قبل الرفع من ركوعها والغرض انه لم يدرك جزءا قبل الرفع من
 الركعة وهذا خلاف **(قوله واذا استخلف الامام)** أى الاصل **(قوله وكان فيهم)** أى فى الماء ومن
 وقوله أيضا أى كالحليفة أى وفيهم غير مسبوق **(قوله اشار لهم)** أى للمؤمنين كلهم مسبوقين وغير
 مسبوقين **(قوله وجلس لسلامه المسبوق)** أى اذا قام لقضاء ما عليه جالس لسلامه المسبوق وكذا غير
 المسبوق فلا يسلم قبل سلامه **(قوله فيقوم لقضاء ما عليه)** أى فاذا سلم ذلك الحليفة قام ذلك المسبوق
 لقضاء ما عليه منفردا وسلم غير المسبوق مع الحليفة **(قوله فان لم يجلس بطلت)** أى فان لم يجلس
 ذلك المسبوق وقام لقضاء ما عليه عذرا قيام الحليفة للقضاء بطلت وهذا هو المشهور ومقابلته للتحفى
 بخبر المسبوق بين ان يقوم لقضاء ما عليه وحده اذا قام الحليفة للقضاء قياسا على الطائفة الاولى
 فى صلاة الخوف او يستخلف من يصل به اماما او ينظر الامام فيسلم معه لان كلهم جاقاض والسلاطون
 واحد ويتنظر فرغ امامه من قضائه ثم يقضى منفردا قاله شيخنا **(قوله كان سبق هواير الزفير)**
 لاجل افادة قصر السبق فى الحليفة وأيضا لو لم يبرز لتوهم ان الزفير عائد على المسبوق أى كان سبق
 المسبوق ولا معنى له فلذا البرز فعلا لذلك التوهم وقد اشار الشارح للاول بقوله أى المستخلف وحده
(قوله فانهم ينتظرونه) أى لقضاء ما عليه بعد اتمام صلاة الاول **(قوله والا بطلت)** أى والا ينتظرونه
 بل سلوا حين قام لقضاء ما عليه بطالت وذلك لان السلام من بقية صلاة الاول وقد حل هذا الحليفة
 محله فيه فلا يخرج القوم عن امامته لغير معنى يقتضيه وانتظار القوم لفرغه من القضاء اخف من
 الخروج من امامته وقيل ان ذلك الحليفة يستخلف لهم من يسلمهم قبل ان يقوم لقضاء ما عليه **(قوله)**
 لا المقيم هو بالمجرع عفى الزفير المضاف اليه سلام من غير اعادة الخافض أى جالس المأموم المسبوق
 لسلام الحليفة المسبوق لا يجلس المأموم المسبوق لسلام الحليفة المقيم كذا قيل لكن فيه ان
 هذا يقتضى تقيد المأموم هنا بالمسبوق وليس كذلك ولعل الاحسن قرأته بالرفع عطفا على معنى قوله
 وجلس لسلامه المسبوق والمعنى حيثئذ الحليفة المسبوق يجلس المأموم لا تنتظره لا الحليفة المقيم او
 عطف على المسبوق فتأمل وحاصله ان الامام المسافر اذا استخلف مقيما على مسافرين ومقيمين واكمل
 صلاة الاول فان من خلفه من المقيمين يقومون لا تمام ما عليهم افاذا وصلوا لم لا أنفسهم لدخولهم
 على عدم السلام مع الاول ولا يلزمهم ان يسلموا مع الثانى والمسافر يسلمون لانفسهم عند قيام ذلك
 المستخلف المقيم لما عليه ولا ينتظرونه للسلام معه اذ لم يدخل هذا الحليفة المقيم على ان يقتدى بالاول

في السلام حتى ينتظره المسافرون ليسوا بسلامه (قوله ويقوم غيره للقضاء اطلاق القضاء على اتيانه بما بقي من صلاته هنا تسامح لانه مكمل لصلاته فهذا بناء لا قضاء لان القضاء عبارة عن فعل ما فات قبل الدخول مع الامام وهذا لم يفته شئ مع هذا الامام ولا مع الاول لانه دخل مع الامام المسافر من اول صلاته فان قلت لم يصح ان يقتدى بالمأموم المقيم بهذا المستخلف المقيم المساوي له في الدخول مع الامام المسافر فيما بقي عليه مع ان كلا منهما مابان فيه قلت لانه يورى الى اقتداء شخص في صلاة واحدة امامين ثانيهما غير مستخلف عن الاول فيما يفعله لانه لم يستخلفه عن اركعتين اللتين يتم بهما المقيم صلاته ولا يرد على هذا الجواب ما تقدم من قول المصنف في السهو واهم احدهم لانه استخلاف حقيقة المسابق ان سلام الامام عند سجنون بمنزلة المحدث فلذا ملأ من القوم ان يستخفوا الا أنفسهم والى ان يصح الاجنبى من غير ما موى المستخلف بالسلام ان يقتدى بالمستخلف بالفتح فيما هو بان فيه سواء كان المستخلف بالكسر يفعله ام لا ولا يصح الاقتداء به فيما هو قاض فيه فاذا استخلف المسافر مقيما سبقا في اركعة الثانية فيجوز الاقتداء بذلك المستخلف بالفتح فيما هو بان فيه مما كان يفعله الامام الاصلى وهى الركعة التى حصل الاستخلاف فيها التى هى ثانية الاول واولى لثانى المستخلف وبما لم يفعله وهما اركعتان بعد ركعة الاستخلاف لان ذلك المستخلف بان فهم ما واما اركعة الرابعة التى باتى بها ذلك المستخلف بدلا عن الاولى التى فاتته قبل الدخول مع الامام وهى ركعة القضاء فلا يصح الاقتداء به فيها فاذا كان اقتدى به اجنبى به شئ من ركعات البناء فانه يحبس اذا قام ذلك الخليفة ركعة القضاء فاذا اتى بها وسلم قام ذلك المقتدى الاجنبى لتام صلاته كذا ذكر عتيق والحق خلافه وان ذلك الخليفة لا يصح اقتداء الاجنبى به الا فيما باتى فيه مما يفعله المستخلف بالكسر فيما لا يفعله ولا فيما هو فيه قاض فيصح للاجنبى ان يقتدى به في اركعة التى حصل الاستخلاف فيها التى هى ثانية المستخلف واولى للخليفة واما ما يفعله الخليفة دون المستخلف وهما الركعتان بعد ركعة الاستخلاف فلا يصح اقتداؤه به فیهما كما لا يصح اقتداؤه به في الرابعة وهى ركعة القضاء كما ذكر ذلك شيخنا العلامة العدوى (قوله وهذا ضعيف) أى لانه قول ابن كائنة ومقابله لابن الفاسم وسجنون والمصريين قاطبة اها بن (قوله اسلام الخليفة) أى فاذا سلم الخليفة سلم معه المسافر وقام المقيم للقضاء (قوله وان جهل ماضى أى وان جهل عدد ماضى) (قوله فاشاروا بما يفيد العلم) أى بما يفيد العلم بعد ماضى فان جعلوا مضاعفا على الحق ولو تكبيرة الاحرام وياغى غيره (قوله والايغهم) أى والايغهم ما اشاروا اليه وهذا مقابل لمخدوف أى فان فهم فواضح والا الخ (قوله سجد به) أى لاجله أى لاجل افهامه فالبناء على اللام والمراد انهم يسجدون له بعد ماضى فان كان صلى واحدة سجدة مرة ويحتمل ان البناء على حالها وفي الكلام حذف مضاف أى سجدوا بعده ولا يضرت تقديم التسبيح على الإشارة اذا تحقق حصول الافهام بها سواء كان الافهام يحصل بالتسبيح ايضا أو تحقق عدم حصوله به خلافا لما فى عقب من البطالان فى الثانية قاله شيخنا العدوى وابن (قوله والاكلوه) أى كما فى سماع موسى بن معاوية عن ابن القاسم وقال ابن رشد وهو الجارى على المشهور من ان الكلام لا صلاح الصلاة غيره بطل لها خلافا لسنون القائل أن الكلام فى الصلاة مبطل لها ولو لا صلاحها قال عتيق ولا يضرت تقديم الكلام على التسبيح والاشارة اذا كان يوجد انهم باحدهما (قوله وللاومين) أى مطاعا موبقون ام لا (قوله عمل عليه من لم يعلم خلافه) أى فاذا حصل الاستخلاف فى الثانية ولم يعلموا خلاف ما قال المستخلف جعلوا الثانية اولى وهكذا (قوله ومستخلف) أى لانه قد يعلم ذلك قبل الدخول معه (قوله فيه عمل على ما علم) أى

بالمسافر يريد السفر على جهة المحارر من اطلاق اسم المسبب على السبب (قوله غير عاص
 به) أى بسببه وفهم من قوله به ان العاصي فيه كالزاني وشارب الخمر يقصر الصلاة وهو كذلك
 اتفاقا (قوله وان عصي به) أى مارأله العاصي في اثنتائه (قوله اتم وحبوا) أى ولا يقصر
 (قوله فان قصر) أى العاصي بالسفر سواء كان عصيانه في اول السفر أو في اثنتائه والموضوع ان
 المسافة مسافة قصر واعلم ان قصر العاصي بالسفر قوانين بالحرمة والكراهة وفي قصر
 الالهى قولان بالكراهة والمجاز والراجح المحرمة في العاصي والكراهة في الالهى فلو قصر العاصي
 فلا إعادة عليه على الاصول كما تقتصر عليه ح وغيره فقول خش فان قصر العاصي اعادة
 على الراجح وان قصر الالهى اعادة في الوقت غير ظاهر اه بن (قوله وهى) أى الاربعة برد (قوله
 يومين معتدين) هذا هو ما في الشيخ أحمد الزرقاني وقوله او يوم وليلة هو ما للشافعى ورجه بعضهم
 وهو قريب من الاول والظاهر كما قال شيخنا تبعا لخش في كبره ان اليوم يعتبر من طلوع الشمس
 لانه المعتاد للسفر غالبا من طلوع الفجر خلافا لبعضهم ويعتبر وقت النزول المعتاد لراحة او اصلاح
 متاع مثلا (قوله ولو كان سفرها بحر) اشار بهذا الى ان المبالغة في التجديد بالمسافة خلافا لمن قال
 العبرة في البحر بالزمان مطلقا ولمن قال العبرة فيه بالزمان ان سافر فيه لا يجانب البر وان سافر بجانبه
 فالعبرة بالاربعة برد وليس المبالغة راجعة لمسافر لانه لا خلاف في قصر المسافر في البحر (قوله تقدمت
 الخ) هذا التفصيل لابن الموارز وعليه اقتصر العوفي في شرح قواعد عياض وبهرام واعتمد ع
 وارتضاء شيخنا العدوى وحاصله انه يلقى بين المسافتين سواء تقدمت مسافة البحر أو تأخرت سواء كان
 كل من المسافتين مسافة قصر او احدهما دون الاخرى أو كان مجموعهما مسافة قصر اذا كان السير
 في البحر بالمقادير أو بها وبالزيج وكذلك ان كان بالزيج فقط وكانت مسافة البحر متقدمة أو تقدمت
 مسافة البر وتأخرت مسافة البحر وكانت مسافة البر على حدتها مسافة شرعية فان كانت أقل منها فلا
 يقصر حتى ينزل البحر ويسير بالزيج لاحتمال تعذر الزيج عليه وكانت فيه المسافة الشرعية على
 حدته ذهابا ومقابل ما لابن الموارز قول عبد الملك انه اذا اتفق للشخص سفر بر وبحر فانه يصير ويلقى
 مسافة البر لمسافة البحر مطلقا من غير تفصيل فتحصل مما ذكر ان البحر قيل لا يعتبر فيه المسافة بل
 الزمان وهو يوم وليلة وقيل باعتبار هافيه كالبر وهو المعتمد وعليه اذا سافر وكان بعض سفره في البر
 وبعض سفره في البحر فقل بالزيج مسافة احدهما للمسافة الاخرى مطلقا من غير تفصيل وقيل لا يبد فيه
 من التفصيل على ما هو المعتمد (قوله حتى ينزل البحر) أى لاحتمال تعذر الزيج عليه (قوله ذهابا
 حال من اربعة برد أى حال كونها اذا ذهاب أو يؤول ذهابا يذهب أى حال كونها مذهب أو يافها أو انه
 مجهول الحال محذوفة كما اشار له الشارح فلو كانت ملققة من الذهاب والرجوع لم يقصر (قوله قصدت
 دفعة) المراد بقصد هادفة ان لا ينوى ان يقيم فيما بينها اقامة توجب الاتمام كاربعة ايام صحاح فن
 قصد اربعة برد ونوى أن يسير منها بردين ثم يقيم اربعة ايام صحاح ثم يسافر باقيها فانه يتم فان نوى
 اقامة يومين او ثلاثة فانه يقهر وليس المراد بكونها قصدت دفعة ان يقصد قطعها في سيرة واحدة
 بحيث لا يقيم في اثنتاء سفرها صلالا لان العادة قاضية بخلاف ذلك (قوله فان لم يقصد اصلا)
 أى فان لم يقصد به سفره تلك المسافة اصلا (قوله ان عدى المدى البساتين الخ) اعلم أن شرط
 تعديتها اذا سافر من ناحيتها ومن غير ناحيتها وكان محاذيا لها والافقية قصر بمجرد مجاوزة البيوت
 كذا في عقب وفي بن انه لا يشترط مجاوزتها الا اذا سافر من ناحيتها فاذا سافر من غير ناحيتها فلا
 يشترط مجاوزتها ولو كان محاذيا لها ذغاية البساتين ان تكون كجزء من البلد (تنبيه) مثل البساتين

من خلاف قوله فاذا استخلفه بعد ثانية الظهر وقال له الاصلى بعدما استخلفه قد اسقطت ركوعا من الاولى ولم يعلم المستخلف خلاف قوله فمن علم من المأمومين خلاف قوله فلا يجلس مع الخليفة بعد فعل الثالثة التي صار ثانية ويجلس معهم من لم يعلم خلافه ثم يأتي بركعة بعد الثالثة التي جالس فيها بالغائبة فقط ومن علم خلافه يجلس فيها لانها ابرأ منه ومن لم يعلم خلافه يقوم مع الامام ولا يجلس لانها ثالثة ثم يأتي بركعة خامسة بالغائبة فقط وبشهادة افرغ عنه سجد السهو ويتبعه في تلك الركعة والسجود من لم يعلم خلافه دون من علم فاذا سجد الامام قام وأتى بركعة القضاء ثم سلم وسلم معهم من لم يعلم خلافه وكذا من علم خلافه وانما سجد قبل السلام لنقص الصورة من الثانية وزيادة الركعة للمعاذ هذا حكم ما اذا كان الخليفة مع بعض المأمومين لم يعلم خلافه وبعضهم يعلم خلافه فلو كان الذي لا يعلم خلافه الخليفة فقط فانه يجلس في الثالثة ويقوم المأمومون ثم اذا أتى بركعة بعد الثالثة التي جلس فيها فانهم يجلسون دونه ثم يأتي بركعة ولا يتبعه فيها أحد وهذا قول والثاني يتبعه المأموم في الجلوس وفي الركعة والقولان مبنيان على الخلاف في هل سهوا الامام عن ما يلحظه عن المأمومين سهوهم وان هم فعلوه او ليس سهوهم اذا هم فعلوه وهذه المسئلة يعني عنها ما تقدم من قوله وان قام امام الخامسة الخ واعادها لاجل قوله وسجد واقبله الخ وانما فرضه في الخليفة المسبوق مع ان غيره كذلك في انه يعمل على قول المستخلف حيث لم يعلم خلافه لاجل قوله وسجد قبله بعد صلاة امامه اذا يتأتى هذا في غير المسبوق (قوله كما اذا اخبره بعد عقد الثالثة الخ) هذا مثال للنفي وقوله بعد عقد الثالثة اي التي استخلف فيها وانما قلنا ذلك لاجل ان يكون السجود قبل السلام بعد كمال صلاة امامه وقبل اتمام صلاته هو وامامه لو كان استخلفه في الثانية وقال له بعد ان عقد الثالثة اسقطت ركوعا من الاولى فانه في هذه الحالة يسجد القبلي قبل السلام وعقب اتمام صلاة امامه وصلاته هو لان اتمام صلاة امامه اتمام له اذ لقضاء عليه لان الثالثة رجعت ثانية لكل منهما وصيرته مسوقا بالنظر للظاهر (قوله وصار استخلافه على ثانية الامام) وقد قرأ فيه ايام القرآن أى وجلس لانه حيث اخبره بعد عقد الثالثة وقبل استقلاله لارابعة فانه يجلس للتشهد ثم يكمل صلاة امامه بركعتين بام القرآن فقط فاذا تشهد بعدهما سجد السهو ثم قام ركعة القضاء لان الفرض انه مسوق ثم سلم وسلم معهم من علم خلافه ماقال الامام الاصلى ومن لم يعلم خلافه ويتبعه في السجود من لم يعلم خلافه قوله دون من علم خلافه قوله (قوله فدخل في صلاته نقص) أى للسورة من الثانية وقوله وزيادة أى للركعة للمعاذ (قوله وسجد قبله) أى بعد كمال صلاة امامه هذا واضح ان كان ذلك الخليفة ادرك مع الامام ركعة والا فلا يسجد كما تقدم في السهو وقد يقال وهو الظاهر انه لنيابة عنه عن الامام يصير مطلوبا بما يطلب به الامام فيطلب حينئذ بسجود السهو وان لم يدرك ركعة وعلى هذا فيعيد ما تقدم في السهو بغير ما هنا كذا في علق وخش

(فصل في احكام صلاة السفر) (قوله سنة مؤكدة) هذا هو اراجح قال عياض في الاكمال كونه سنة هو المشهور ومن مذهب مالك واكثر اصحابه واكثر العلماء من السلف والخلف اه وقيل ان التصرف فرض وقيل مستحب وقيل مباح وعلى السنية في آكدتها على سنية الجماعة وعكسه قول ابن رشد والجمهور وتظهر فائدة الخلاف فيما اذا تعارضا كما اذا لم يجد المسافر احدا ياتيه بالامعية فهل ياتيه وهو الاول ويؤيده اطلاق المصنف كراهة الاشهاد به فيما يأتي او ياتيه من غير كراهة بل ذلك مطلوب وهو القول الثاني (قوله لاسافر) أى ولو كان سفره على خلاف العادة بان كان بطيران ونحوه ففى كان يقطع المسافة الالية بسفره قصر ولو كان يقطعها في حطة بطيران ونحوه وادار المصنف

بالسافر يريد السفر على جهة المجاز المرسل من اطلاق اسم المسبب على السبب (قوله غير خاص به)
 أي بسببه وفهم من قوله بان العاصي فيه كالزاني وشارب الخمر بقصر الصلاة وهو كذلك أثناء
 (قوله وان عصي به) أي طارأ له العصيان في اثنائه (قوله انم وجوبا) أي ولا يقصر (قوله فان
 قصر) أي العاصي بالسفر سواء كان عصيانه في اول السفر أو في اثنائه والموضوع ان المسافة مضافة
 قصر واعلم ان في قصر العاصي بالسفر قولين بالحكمة والكراهة وفي قصر اللاهي قولان بالكراهة
 والجواز والراجح المحرمية في العاصي والكراهة في اللاهي فلو قصر العاصي فلا إعادة عليه على
 الاصول كما امر عليه ح وغيره فقول خش فان قصر العاصي اعاد ابداء على الراجح وان قصر
 اللاهي اعاد في الوقت غير ظاهر اه بن (قوله وهي) أي الاربعة برء (قوله يومين معتدلين)
 هذا هو ما في الشيخ احمد الزقاني وقوله او يوم واحد هو ما لا شاذ في وجهه بعضهم وهو قريب من
 الاول والنظار كما قال شيخنا تبعا لحش في كثيره ان اليوم يعتبر من طلوع الشمس لانه المعتاد غالبا
 لا من طلوع القمر خلافا لبعضهم وبغفروقت النزول المعتاد لراحة اوصاح لاجتماع مثلا (قوله
 ولو كان سفرها يجر) اشار بهذا الى ان المبالغة في التحديد بالمسافة خلافا لمن قال العبرة في البحر
 بالزمان مطلقا وان قال العبرة فيه بالزمان ان سافر فيه لاجناب البر وان سافر بجانبه فالعبرة بالاربعة
 برء وليست بالمبالغة راجعة لمسافة لانه لا خلاف في قصر المسافر في البحر (قوله تقدمت الخ) هذا
 التفصيل لابن الماز وعلمه اقتصر العوفي في شرح قوافد عياض وهرام واعتمده حج وارضنا شيخنا
 العدوي وخاصة انه يلقى بين المسافتين سواء تقدمت مسافة البحر أو تأخرت سواء كان كل من
 المسافتين مسافة قصر او احدهما دون الأخرى وكان مجموعهما مسافة قصر اذا كان السير في البحر
 بالمقادير او بها وبالركن اذا كان بالريح فقط وكانت مسافة البحر متقدمة أو تقدمت مسافة البر
 وتأخرت مسافة البحر وكانت مسافة البر على حدتها مسافة شرعية فان كانت اقل منها فلا يقصر حتى
 ينزل البحر ويسير بالريح لاحتمال تعذر الريح عليه وكانت فيه المسافة الشرعية على حدة ذهبا
 ومقابل ما لابن الماز قول عبد الملك انه اذا اتفق للشخص سفر بوجه فانه يقصر وبلق مسافة البر
 بمسافة البحر مطلقا من غير تفصيل فتحصل مما ذكر ان البحر قيل لا يعتبر فيه المسافة بل الزمان وهو يوم
 وليلة وقيل باعتبار هافته كالبر وهو المعتمد وعليه اذا سافر وكان بعض سفره في البر وبعض سفره في
 البحر قيل يلقى مسافة أحدهما المسافة الآخر مطعنا من غير تفصيل وقيل لا بد فيه من التفصيل على
 ما مر وهو المعتمد (قوله حتى ينزل البحر) أي لاحتمال تعذر الريح عليه (قوله ذهبا) حال من اربعة
 برء أي حالة كونه اذا هاب او قول ذهبا بمذهوب أي حالة كونها مذهبها وان هاب او انه مجهول محال
 بمحذوفة كما اشار له الشارح فلو كانت معلقة من الذهاب والرجوع لم يقصر (قوله قصدت دفعة)
 المراد بقصد هادفة ان لا يتوأن يقيم فيها لينها اقامة توجب الاتمام كاربعة ايام صحاح فمن قصد اربعة
 برء وبنى ان يسير منها بردين ثم يقيم اربعة ايام صحاح ثم يسافر باقية اقله يتم فان قوى اقامة يومين او
 ثلاثة فانه يقصر وليس المراد بكونها قصدت دفعة ان قصد قطعها في سيرة واحدة بحيث لا يقيم في اثنائه
 سفرها اصلا لان المادة فاضية بخلاف ذلك (قوله فان لم تقصد اصلا) أي فان لم يقصد بسفره تلك
 المسافة اصلا (قوله ان هدى البلدى البساتين الخ) اعلم ان شرط تعديتها اذا سافر من ناحيتها ومن
 غير ناحيتها وكان محاذيا لها والافيق قصر مجزئ دهاوزة البيوت كذا في عيني وفي بن انه لا يشترط
 مجاوزتها الا اذا سافر من ناحيتها فاذا سافر من غير ناحيتها فلا يشترط مجاوزتها ولو كان محاذيا لها
 اذا طاية البساتين ان تكون تجزئ من البلد (تنبيه) مثل البساتين المسكونة القريتان اللتان ترتفق

اهل احدهما بأهل الاخرى بالفصل والافضل قرية تعتبر بمفردها ان كان عدم الاتفاق لنحو
 عداوة وفي شب اذا كان بعض ساكنيها يرتفع بالبلد الاخرى كالجانب الايمن دون الاخر فالظاهر
 ان حكمها كحكم المتصلة (قوله اي الحضري) قال بن الصواب اسقاطه اذا المراد بالبلدى من كان
 يكل الصلاة في البلد سواء كان حضر يا وبدويا فاذا دخل البلدى ببلدا ونوى أن يقيم فيها اربعة ايام
 صحاح ثم اراد الارض حال فلا يقصر حتى يجاوز البساتين اذا سافر من ناحيتها (قوله ولا عبرة بالمزارع)
 اي فلا يشترط مجاوزتها وكذا ما بعد ها (قوله ولا عبرة بالمحارس الخ) اي لا عبرة باقامة فيها (قوله
 ولا فرق بين قرية الجمعة وغيرها) اي في اشتراط مجاوزة البساتين المسكونة المتصلة بالبلد (قوله ويتم
 السافر حتى يبرز من قريته) اي فان المتبادر من بروزه من القرية مجاوزتها بالمرة وانما يكون كذلك اذا
 جاوز ما في حكمها من البساتين المسكونة والحاصل ان الموعول عليه انما هو مجاوزة البساتين المسكونة
 ولا يشترط مجاوزة المزارع ولا فرق في ذلك بين قرية الجمعة وغيرها وروى مطرف وابن الماسحون
 عن مالك ان كانت قرية جمعة فلا يقصر المسافر منها حتى يجاوز بيوتها بثلاثة اميال من السور
 ان كان للبلد سور والاخر آخريتها وان لم تكن قرية جمعة فيمكن في مجاوزة البساتين فقط واختلاف
 هل هذه ال رواية تفسير للادونة وهو اختيار ابن رشد وعلى هذا فكلام المدونة خلاف المعتقد المتقدم
 او خلاف اي او قول مخالف لما في المدونة وان المدونة موافقة للقول المعتقد المتقدم وان قولها حتى يبرز
 عن قريته بمجاورة البساتين وهو راي الباجي وغيره والى ما ذكر من التأويلين اشار المصنف بقوله
 وتوالت الخ اي وتوالت على مجاوزة ثلاثة اميال بقرية الجمعة كما توالت على مجاوزة البساتين مطافقا
 والموعول عليه ان هذه ال رواية مخالفة لظاهر المدونة وليست تفسير لها كما قال ابن رشد ثم اعلم انه
 على القول الاول وهو المعتقد فالاربعة بردانها تعتبر بعد مجاوزة البساتين المسكونة واما على القول
 الثاني فهل تحسب الثلاثة اميال من جملة الاربعه برد وان كان لا يشترط حتى يجاوزها وهو ظاهر
 كلامهم واختاره البرزنجي وغيره وصوبه بعضهم ولا تحسب من جملتها وصوبه ابن ناجي قال عبيد وخش
 والظاهر ان على الخلاف اي في اعتبار مجاوزة البساتين فقط في قرية الجمعة او الثلاثة اميال حيث لم
 ترد البساتين على مجاوزة ثلاثة اميال فان زادت عليها اتفق القولان على اعتبار مجاوزة البساتين
 وكذا ان كانت ثلاثة اميال واما اذا كانت الثلاثة اميال تزيد على البساتين المسكونة فيجبر فيها
 التأويلان في اعتبار مجاوزتها وعدمه ورد هذا بن بأن الحق ان الخلاف مطلق فاذا زادت البساتين
 على الثلاثة اميال او زادت الثلاثة اميال على البساتين المسكونة جرى الخلاف فيها ما نقل عن
 المواق عن نواز ابن الحاج ما يفيد ذلك انظره (قوله بقرية الجمعة) اي التي تقام فيها ولو في زمن دون
 زمن كذا في عتي ورده بن بأن ظاهرا بن رشد ان المراد بقرية الجمعة ما كانت الجمعة تقام فيها
 بالفعل دائما (قوله والعوذي) اي وهو ساكن البادية سمي بذلك لانه يحول بيته على عمد وقوله حلت
 بكسر الحاء اي حلتته وهي منزل قومه فالجملة والمنزل بمعنى (قوله حيث جمعهم اسم الحى والدار والدار
 فقط) المراد بالحمى القبيلة والمراد بالدار المنزل الذي ينزلون فيه وحاصله انه اذا جمعهم اسم الحى والدار او
 الدار فقط فانه لا يقصر في هاتين الحالتين الا اذا جاوز جميع البيوت لانها بمنزلة القضاء والرحاب المجاور
 للابنية فحكمه لا بد من مجاوزة القضاء لا بد من مجاوزة جميع البيوت واما لوجه جمعهم اسم الحى فقط
 دون الدار بأن كان كل فرقة في دار فانه يعتد بكل دار على حدتها حيث كان لا يرتفع بعضهم ببعض
 والا فهم كاهل الدار الواحدة وكذا اذا جمعه اسم الحى والدار فانه يقصر اذا جاوز بيوت حلتته هو
 (قوله كساكن الجبال) اي فانه يقصر اذا جاوز مجملته وساكن القرية التي لا بساتين بها مسكونة

فانه يقصر اذا جاوز بيوت القرية والابنية الخراب التي في ماربها وكذلك ساكن البساتين يقصر بمجرد
انفصاله عن مسكنه وان كانت تلك البساتين متصلة بالبلد او منفصلة عنها (قوله وقتية) فيه ان
الاولى ابدلها بحاضرة لان الغائبة انما تقابل الحاضرة لا الوقتية لان الغائبة وقتية ايضا لان يقال
الوقت اذا اطلق انما يصرف لوقت الاداء (قوله وان فويتا بآله) اي خلافا لالامام احمد بن حنبل
واجرى غير النوفى اذا سافر بآله والنوفى اذا سافر بغير آله فالمصنف نص على المتوهم (قوله الى
محل البدء المتبادر من المصنف ان المعنى حتى ياتي المكان الذي قصر منه في خروجه فاذا اتاهم حديثه
هتتمى القصر في الرجوع وهو مبسوط في الخروج فيعترض عليه بأن هذا خلاف قول المدونة واذا
رجع من سفره فليقصر حتى يدخل البيوت او قرىها فان هذا يدل على ان منتهى القصر ليس كبدايه
واجاب بعضهم بحمل كلام المصنف على منتهى سفره في الذهاب لا في الرجوع فهو ساكت عنه اي
يقصر اذا بلغ منتهى سفره الى تظهير محل البدء فالكلام على حذف مضاف او المراد الى المحل المعتاد
لبداية القصر منه في حق من خرج من ذلك البلد الذي وصل اليه وهو البساتين في البلد الذي
له ذلك والحالة في البدوي ومحل الانقصال في غيرها واما كلام المدونة فمعمول على منتهى
السفر في الرجوع للبلد الذي سافر منه لكن يرد على المدونة شيء وهو انه يلزم من الدخول القرب
وحديثه فاعني العطف واجيب بجوابه من ان او بمعنى الواو والعطف قد يبرى اي ان المراد
يدخله الدنو والقرب منها او المراد بالقرب اقل من ميل ومنها ان الدخول ان اسم ترسائر وقوله
او قربها بالانسية ان نزل خارجها الاستراحة مثلا ومنها ان قوله حتى يدخل قول وقوله او يقاربها
قول آخر ونظيره في الخلاف في من نزل خارجها باقل من الميل وعليه الصبر ولم يدخل البلد حتى
غربت الشمس فعلى الاول يصل الى العصر سفريه وعلى الثاني حضرة واما شارحنا فحمل كلام المصنف
شاملا لمنتهى السفر في الذهاب والرجوع وفيه انه على شموله لمنتهاه في الرجوع يكون ماشيا على
ضعيف وهو قول ابن بشير وابن المحاسب لاعنى كلام المدونة تأمل (قوله اي جنسه) اي الى
ان يصل الى محل جنس البدء فيصدق بعوده للبلد الذي قصر منه وهو التي ابتداء السير منها وهي
النهاية في الرجوع ويدخله لبلد اخرى اي وهي منتهى السفر في الذهاب (قوله اي يحرم) وليس
المراد ما يعطيه ظاهره من انه لا يسكن القصر في اقل من اربعة بردا لصادق بجوازه ونذبه (قوله
وتبطل الخ) اعلم ان القصر في اربعة بردا ممنوع اتفاقا والنزاع انما هو فيما بعد الوقوع كما قال
الشارح وما ذكر من الخلاف في الاعادة في الصلاة لا ياتي في الموم بل متى كانت المسافة اقل من اربعة
بردوا فطرزته الكفارة ما لم يكن متأولا (قوله ونهض فيما بينهما) اي فيما بين النخلة والثلاثين
والاربعة (قوله فانه يسكنه القصر في حال خروجه) اي ولا يشترط مجاوزة البساتين ان لو كان
فيها ذلك (قوله حيث بقي عليه عمل الخ) اي كشي في حال رجوعه من متى لبلده لانه بقي عليه
عمل يعلم في غير محله وهو النزول بالمحصب هذا وما ذكره الشارح من التقييد بغيره فغيره
نظر بل يقصر في رجوعه لبلده مطلقا وان لم يبق عليه شيء من النسك لاهلا ولا يغيره على ما رجوع
اليه مالك كافي فالحواش ابقاء المصنف على اطلاقه اه بن وعلى هذا في كل من المحصبي
وانزلني بقصر في حال رجوعه من متى لبلده (قوله والمعتدانه كالمكي) اي وعنده اقتصر في
التوضيح ونقله عباس في الاكمال عن مالك ومقابله ما ذكره الشيخ احمد الزرقاني ان العرف لا يقصر
وهذا القول ذكره ابن عرفة عن الباقي (قوله وصلاته قبل الرجوع صحيحة) اي صلاته التي
صلاها مقصورة قبل رجوعه صحيحة ومفهوم قوله لدونها انه ازار رجوع بعدها قصر في رجوعه

كما يشهد له ما ذكره الشارح من التعليل بقوله لأن الرجوع يعتبر سفرا بنفسه (قوله ولولئى نسبة)
 قال طي هذا اذ ارجع للبلد الذى سافر منه واما الرجوع لغيره لئى نسبة لغرضه في رجوعه قاله
 ابن عبد السلام اه بن ورد المصنف بلوعلى ابن الماسحون القائل اذ ارجع لئى نسبة فانه يقصر
 لانه لم يرفض سفره ومحل هذا الخلاف اذ لم يدخل قبل رجوعه وطنه الذى نوى الإقامة فيه على
 التأيد فان دخوله فلا خلاف في انما فيه في حالة الرجوع (قوله ولا حادل عن قصير) مقتضى
 ما ذكره من تعليلهم بأن ذلك مبني على عدم قصر اللأهى انه اذا قصر لا بعيد وهو الظاهر لأن
 الدول عن القصير لا طول غير محرم وفي التوضيح هذا مبني على أن اللأهى بصيده وشبهه لا يقصر
 واما على القول بأنه يقصر فلا شك في قصر هذا اه بن (قوله وهو المتجرد) اى عن التعلق بالدنيا
 (قوله برتع) اى يقيم (قوله الا ان يعلم الخ) اى كما اذا خرج سافعا في الارض حتى يصل بيت
 المقدس مثلا او سائر طال البرعى اى ان يصل لفرة مثلا فله القصر حيث علم قطع المسافة قبل فرة
 وبيت المقدس (قوله ولا منفصل الخ) حاصله انه اذا خرج من البلد اعزما على السفر ثم قام قبل
 مسافته بفترة لا حقة له فان جزم انه لا يسافر دونها ولم يعلم وقت مجيئها فانه لا يقصر بل يتم مدة
 انتظاره لها فان نوى انتصارها اقل من اربعة ايام فان لم تأت سافر دونها واوجز مجيئها قبل اربعة
 ايام قصر مدة انتظاره لها (قوله لكن بعد اربعة ايام) اى بان جلس في انتظارها وعزم على انها
 ان جاءت في مدة الاربعة ايام سافر معها فان لم تأت سافر دونها بعد الاربعة ايام (قوله وقطعه
 دخول البلد) الظاهر كما قال شارحنا في الملح وابن غازي وطى ان المراد بالدخول هنا الدخول الناشئ
 عن الرجوع بدليل قوله في الاستثناء ورجع الخ وفي الآية الدخول الناشئ عن المرور فلا تكرار
 بينهما وان كان في الاول تكرار مع قوله الى محل البدء بخلاف الاولات وعبى حيث جلا الدخول على
 دخول المرور فقيم ما قلزمهم التكرار وما دفعوه به من ان المراد ببلده بلدة اصلية ووطنه محل انتقال
 اليه بنية السكن فيه على التأيد الخ بهيد مع ان الاستثناء يمنع من ذلك وعلى ما لابن غازي فالرجح هنا
 الجملة لدخول الرجوع وفي التي بعد الجملة لدخول المرور واما على ما قاله المواق وعبى الرجح الجملة
 لدخول المرور فهم ما تم ان مراد المصنف كما يدل عليه كلام ابن غازي رجوعه بعد ان سافر مسافة
 القصر بدليل استناده القطع للدخول اى فلا يزال في رجوعه يقصر الى ان يدخل في قطع القصر
 خلافا لما جعله عليه من ان مراده الرجوع من دون مسافة القصر وان هجره لا اخذ في الرجوع
 يقطع حكم السفر لانه غير ظاهر المدفوع وغير مناسب للاستثناء بعده وفيه التكرار مع قوله ولا راجع
 لدونها (قوله سواء كانت وطنه) اى مقيما فيها بنية التأيد كانت بلدة اصلية او غيرها وقوله
 ام لا اى بان مكث فيها مدة طويلة لا بنية التأيد وبهذا التعميم صح الاستثناء بعد ذلك بقوله
 الا ومان مكثه فالمستثنى منه عام لصورتين والمستثنى احدى الصورتين وانما كان دخول البلد قاطعا
 للقصر لأن دخول البلدة ملة لا الإقامة فاذا كثرت نية الإقامة في قطع القصر فالقول المفضل لما بالطن
 اولى (قوله وان يرحى بالغ عليه) رداعلى محنون القائل يجوز للقصر ان غلبته الريح وورده لبلده
 ومن الريح جوع الدابة (قوله لا مكان الخلاص منه) اى بحيلة كان يهرب منه او يستشفع بآخر
 او يستعين عليه بأعلى منه وهو بطنه لعدم إقامة اربعة ايام فهو حينئذ على حكم السفر بخلاف
 الريح فانه لا تنفع معه حيلة (قوله فيتأمل) اى في هذا الفرق الذى فرقوا بين الريح والغاصب
 هل هو مفيد لافصود اوله كمسه كما ادعاه شب قال شيخنا ولم يظهر لى كونه مفيد الكس المقصود كما
 ادعاه شب (قوله الامتوطن كمكة الخ) عمله ح والمواق وغيرهما على مسئلة المدونة ونصها ومن

دخل مكة واقام بضعة عشر يوما فامتنها ثم اراد ان يخرج الى الحجفة ثم يودى مكة ويقم بها اليوم
 واليومين ثم يخرج منها فقال مالك بن نويرة ثم قال يقصر قال ابن القاسم وهو احب الى اه ووجه
 ابن بنس الاول بأن الإقامة فيها اكسبت احكام الوطن ووجه الثاني بأنها ليست وطنه حقيقة وعلى
 هذا القول حمل ما في كلام المؤلف لكن اعترض بقوله رفض سكناها بأنه لا حاجة اليه وليس
 في المدونة وغيره لولا فائدة فيه في الفرض المذكور والاولى حمل المصنف على مسئلة ابن المواز
 وهي ما اذا خرج من وطن سحكه لموضع تقصر فيه الصلاة رافضا سكنى وطنه ثم رجع له غيرنا والاقامة
 صان ناو بالسفر أو خالي المذهب فانه يقصر فان لم يرفض سكناه اتم قال ابن المواز ونقله طي
 وغيره وحينئذ يكون التوطن في كلام المصنف على حقيقة ويكون قوله رفض سكناها شرا ممترا
 اه بن (قوله) يعني مقيما الإقامة تقطع حكم السفر (اي فالتوطن ليس على حقيقة وهذا
 يقتضى حمل المؤلف على مسئلة المدونة لكن قد علمت انه على هذا لا يكون قوله رفض سكناها محتاجا
 اليه فالاولى للشارح جعل التوطن في كلام المصنف على حقيقة وحمل كلام المصنف على
 فرع ابن المواز (قوله اودونها) لا يقال هذا يعارض قوله ولا راجع لدونها لانه محمول على
 ما اذا لم يرفض سكنى اراجع اليها كذا قال بعض الشراح ورده طي بأنه يتعين حمله على ما اذا
 رجع بعد سير مسافة القصر اذ لور جمع قبل مسافة القصر لا ثم نقول المصنف ولا راجع لدونها
 (قوله فالمدار على عدم نية الإقامة) اي فان رجع ناو يا إقامة تقطع حكم السفر فانه يتم والحاصل ان
 دخول بلده او وطنه يقطع القصر ولو كان ناو بالسفر حيث لم يرفض سكناها فان رفض سكناها فلا
 يكون دخوله وجبا لالتزام الا اذا نوى إقامة اربعة ايام وحمل الاستمرار لرفضه اذا لم يكن اه بها
 اهل حين الرفض فان كان له بها اهل اى زوجة فلا عبرة به (قوله وقطعه دخول وطنه او مكان
 زوجة) اى وما بمجرد المرور بهما من غير دخول فلا يقطع حكم السفر ولو احاذه ولذا قال في التوضيح
 انما يمنع المرور بشرط دخوله او نية دخوله لان اجتاز والمراد بمكان الزوجة البلد التي هي بها
 لخصوص المنزل التي هي به (قوله فلا يتكرر) اى لان هذا دخول مرو وما مرد دخول ناشئ عن
 الرجوع (قوله دخل بها) اى فيه ولو لم يتخذ وطنا اى محل إقامة على الدوام (قوله قيدني دخل)
 ان خرج به بالاذاعة قد عليها ولم يدخل بها وفي المخرج ان الزوجة الناشئة لا عبرة بها وحينئذ لا يكون
 دخول بلدها قاطعة للقصر (قوله اذما به ام ولدا وسرية) كذلك شرعية على الشارع بهرام في الوسط
 من اخراج السرية قال ح وقد نص ابن الحما جب وابن عرفة على المحاق بالزوجة انظرين (قوله
 يعتز به عن الاقارب) اى لاعتن السرية وام الولد (قوله ونية دخوله) انت خبير بأن جنسية
 الدخول قاطعة للقصر يقتضى حصوله قبلها وليس هنا كذلك في العبارة ان يقول ونه نية
 دخوله ففي التعبير بالقطع تسعح والضمير في دخوله للوطن ومكان الزوجة كما ذكر الشارح
 وحينئذ فافراد المصنف الضمير باعتبار ما ذكر (قوله اى بين البلد التي سافر منها) اى ونوى وهو
 فيها الدخول لوطنه او مكان الزوجة (قوله لانه اقل الخ) اى لان المسافة التي بين مكة
 والمجعة اقل من مسافة القصر (قوله وان لم ينف واقامة اربعة ايام) اى فالمدار على نية دخوله
 الوطن او مكان الزوجة (قوله ثم اذا خرج) اى من المجعة ونقوله اعتبر باقي سفره اى للادنية
 او غيرها (قوله محل النية) اى وهو مكة وقوله والمكان اى الذي نوى دخوله وهذا مفهوم
 قول المصنف وليس بينه وبين المسافة (قوله فالاقسام اربعة) الاول ان يستقل ما قبل وطنه
 وما بعده بالمسافة وفي هذه يقصر قبل دخوله لوطنه وبعده الثاني عكسه والمجموع مستقل وفي

هذه ان نوى دخوله قبل سيرة اتم قبل دخوله وطنه وبعده وان لم ينو دخوله قصر وان نوى دخوله بعد سيرة شيئا ففي قصره قولا صحيحون وغيره الثالث ان يكون قبل وطنه اقل من المسافة وبعده مسافة مستقلة فان نوى الدخول قبل سفره فلا يصح قوله وان لم ينو الدخول قصر واما بعده في قصر مطلقا ولو نوى دخوله في اثنا مسفره فحكي في التوضيح في هذه قواين القصر لصحون والالتزام لغيره الرابع ان يكون قبل وطنه مسافة مستقلة وبعده اقل منها في قصر قبل وطنه مسافة اقوى الدخول ام لا واما بعده فلا يصح مطلقا (قوله ونية اقامة اربعة ايام الخ) الاولى ونزول به كان نوى اقامة اربعة ايام صحاح فيه ولو بخلاله وذلك لان ظاهره انه بمجرد النية المذكورة يتقطع حكم السفر ولو كان بين محله ومحل الاقامة المسافة وليس كذلك فاذا سافر بعد ذلك من ذلك المكان الذي نوى به الاقامة المذكورة فلا يصح الا اذا وصل لمحل القصر بالنسبة لمن كان مقيما به لا بمجرد العزم على السفر على اقوى الطريقتين اما لو نوى الاقامة بمحل ورجع عن النية قبل دخوله فانه يصح بمجرد ذلك (قوله مع وجوب عشرين صلاة في مدة الاقامة) بان دخل قبل فجر السبت ونوى الارتحال بعد عشاء يوم الثلاثاء (قوله واعتبر صحون العشرين فقط) اي سواء كانت في اربعة ايام صحاح او لا وعليه فيتم في المثال المذكور (قوله في ابتداء سفره) اي وفي آخره (قوله ولو حدث بخلاله) يعني ان نية الاقامة متبصرة في قطع القصر ولو حدثت بخلال السفر اي في اثنا منه من غير ان تكون مقارنة لاوله ولا آخره وورد به هذه المسألة على ما رجحه ابن يونس من ان نية اقامة المدة المذكورة لا تقطع حكم السفر الا اذا كانت في انتهاء السفر او في ابتداءه واما اذا كانت في خلاله فلا تقطع حكم السفر فوله القصر اذا خال المسافة باقامات وكل ما سافر قصر ولو دون المسافة انظر بن (قوله الا العسكر) افهم قوله العسكر ان الاسير بدار الحرب يستم مادام مقيما بها فان هرب للجيش فانه يصح بمجرد انفصاله عن البيت الذي كان فيه ولا يشترط مجاوزة بناء البلد ولا سائتها لانه صار من الجيش وهو يقصر في البلاد المحروبة وان هرب لغير الجيش قصر بعد مجاوزة لبساتي والبناء على ما مر كما حكاه ابن فرحون في الغزاة عن ابي ابراهيم الاعرج (قوله وهو بدار الحرب) المراد به المثل الذي يخاف منه العدو سواء كانت دار كفر او اسلام واما لو اقام العسكر بدار الاسلام والمراد به المثل الذي لا يخاف فيه من العدو فانه يتم (قوله او العلم بها) اي وان لم ينوها كما يعلم من عادة الحاج انه اذا دخل مكة يقيم فيها اكثر من اربعة ايام فيتم سواء نوى الاقامة تلك المدة ام لا (قوله فلا يقطع القصر) اي لاجل تلك الاقامة ولو كانت مدة طويلة (قوله وان تأخر سفره) هو بالثلاثاء المشناة القويعة اي ولو طالت اقامته فهو بمنى قول الساجي ولو كثرت اقامته وفي نسخة ولو بان آخر سفره بدار الجراي ولو كانت الاقامة المجردة بان آخر سفره وفيها نظرية قال ابن عرفة ولا يصح في الاقامة التي منتهى سفره الا ان يعلم الرجوع قبل الاربعة قال ح او ظن ولو تخلف بعد ذلك لامع الاحتمال وقد سئل الاستاذ ابو القاسم ابن سراج عن المسافر يقيم في البلاد ولا يدري كم يلبس هل يبقى على قصره ام لا فأجاب ان كان البلد في اثنا السفر قصر مدة اقامته وان كان في منتهى اتمه حينئذ فاقاله المصنف تبعاً لابن الحاجب لا يسلم (قوله اي الاقامة الناطقة) اي وهي اقامة اربعة ايام ومثل نية الاقامة المذكورة ما اذا ادخلته الرجوع في الصلاة التي احرم بها سفره بحملية طوع دخوله حكم السفر من وطنه او محل زوجة نبيها (قوله شفع) اي ثم يتدعى صلته حضرة (قوله ان عقد ركعة) اي والاقطعها (قوله ولا سفرية) اي اذا لم يتمها اربعة اوقات صرع على ركعتين (قوله وبعدها اعاد الخ) اي وان نوى الاقامة بعد تمامها سفرية مثل ما حرمهم اعاد الخ واما شكل بان الصلاة قد وقعت

مستحبة للشرايط قبل نية الإقامة وحينئذ فلا وجه للاعادة وقد يقال ان نية الإقامة على جرى
 العادة لا بد لها من تردد قبلها في الإقامة وعدمها فلا يجوز بالإقامة بعد الصلاة فلهذا كان عندنا
 الصلاة سفيرة عنه ترد في الإقامة وعدمها فاحتياطه بالاعادة (قوله وكره) أي الا اذا كان
 ذلك المسافر ذا فضل أو سن والا فلا كراهة كما في سماع ابن القاسم واشهب وذكر السلامة ابن
 رشدانه المذهب ونقله ح على وجه يقتضي اعتماد، وذكر طي ار المعتمد اطلاق الكراهة
 وبالجملة فكل من التولين قدرج (قوله لخالفه المسافر سنة) أي وهو القصر والكراهة مبنية
 على ما قال ابن رشد من ان سنة النهر اكد من سنة الجماعة وما على ما قال الخجعي من ان سنة
 الجماعة اكد فلا كراهة (قوله ولو نوى القصر كما في النقل) استدل كل انتماء مع ما يأتي في قوله وكان
 يتم وأموه الخ من بطلان صلاة من نوى القصر وانتم عدوا مع قوله لا في وان ظنهم سفر الخ وأجاب
 ما في بأن نيته عدم عدد الركعات ومخالفة فعله لتلك النية ما لم يختلف فيه فتارة لغيره وتارة
 بغيره وفي كل موضع مر على قول فرغنا على اغتفار مخالفة الفعل للنية لاجل متابعة الامام فيما
 يأتي مر على عدم اغتفار مخالفة النية ولا ما ارضه مع الاختلاف اه بن (قوله ان ادرك الخ) شرط
 في قول المصنف وتبعه والحاصل ان المسافر اذا اقتدى بالمقيم فان نوى الاتمام أتم صلاته مطلقا
 ادرك مع الامام ركعة او اكثر ولم يدرك معه ركعة واما ان نوى القصر فان ادرك مع الامام ركعة
 او اكثر فانه يتم صلاته فان لم يدرك معه ركعة فانه يتصرف ولا يتم وهو ما ذهبنا اليه انه اذا اقتدى المسافر
 بالمقيم في اخبر في الرباعية فانه يتم وان نوى القصر او الاتمام (قوله ولم يعد) أي لانه لا خلل في صلاة
 امامه (قوله والمعتمد الاعادة الخ) قد صرح ابو الحسن بأن القصر هنا بعدم الاعادة قول ابن رشد
 وهو خلاف مذهب المدونة من الاعادة قال وهو الراجح لان الصلاة في الجماعة فضيلة القصر سنة
 والفضيلة لا تبدل بمدد السنة (قوله عن كونه في سفر او عن كون المسافر بقصر) كذا في التوضيح
 ومثله في نقل المواق عن مالك يقول ابن عاشر الصواب ان السهو هنا التماسه عن السفر غير ظاهر
 (قوله وتبعه ما موه) أي في المجود وقوله على القول به أي بالوجود (قوله والاصح اعادته
 الخ) هذه احدى الروايتين عن مالك ورجع اليه ابن القاسم واختاره سحنون وقوله ولو كان
 عليه مجبوسه ولو كان عليه في عدمه ان يعيد ابدوا لعل المصنف اشار بالاصح لكلام سحنون
 (قوله على القول بها) أي بالاعادة (قوله والارجح الضرورى) في جامع ابن نونس قال ابو محمد
 والوقت في ذلك النهار كما وقال الايباني الوقت في ذلك وقت الصلاة المفروضة والاول اصوب اه منه
 لفظه (قوله في عدمه) أي اذا نوى الاتمام عدوا وقوله وسهو أي اذا نواه سهوا (قوله ان تبعه
 في الاتمام) أي بأمر نوى المأموم الاتمام كما نواه امامه (قوله والا يتبعه) بأن احرم بركتين ظانان
 امامه احرم كذلك فتبين ان الامام نوى الاتمام فلا يتبعه بطلان صلاته لخالفه للامامة نية وفعلا
 (قوله فتبطل في الاثنى عشر) أي وهى ما اذا نوى الاتمام عدوا وجهلا وسهوا أو تأويلا وقصر
 عدوا وجهلا وتأويلا (قوله والساهى الخ) أي انه اذا نوى الاتمام عدوا وسهوا وجهلا أو تأويلا
 ثم قصر ساهوا فحكمه حكم المقيم يسلم من ركعتين سهوا (قوله وكأن اتهم) عطف على قوله كان
 قصر عدوا وهذه تسمى ما ناهى لانه في السابقة نوى الاتمام ثم قصر وهما نوى القصر ثم اتهم ان عبارة
 المصنف تنفى ان المأموم لا تبطل صلاته الا اذا اتهم كالامام وليس كذلك بل تبطل مطلقا ثم لا
 كما في المواق عن ابن بشير ولذا خبط الشارح بقوله وتبعه ما موه اولم يتبعه اه (قوله مراعاة
 لمن يقول الخ) انظر من ذكر هذين القولين ولم وقف في القصر الا على اربعة اقوال الفرضية والسنية

والاستغناء والاباحة ذكرها ابن الحجاج وغيره بن وقد يقال لعل الشارح اراد مراعاة
يقول بذلك ولو خارج المذهب في كتب الحديث ان بعض السلف كان يرى ان القصر مقيّد بالخوف
من الكراهة كما في الآية وكانت عائشة لا تقصر وربما احتجبت بأنها لم تؤمن بمسح الارض وطن
لها فتأمل (قوله سبع مأمومه) اي تسبيح يحصل به التنبية وسكت المصنف عن الاشارة وهي
مقدمة على التسبيح كما قيل فان ترك المأموم التسبيح فاسد نظره ابن عاشر البطان جملا على ما مر
في الخامسة فان لم يفهم بالتسبيح لم يكمله على ما لم يحسن وتركه من غير اتباع وقدمه ان المعتمد انه
يكمله كما قال غيره فان كمله ولم يرجع لم يتبعه (قوله ولا يتبعه) اي فان تبعه فهل يتطل او لا
والذي استظهره عبق جريدي على حكم قيام الامام الخامسة وتيقن المأموم انتماءه وجها من
انه اذا تبعه فيها عمدا او جهلا بلا تأويل فالبطلان وان تبعه سهوا او تاويا فلا يتطل (قوله
وان ظنهم سفرا) اي مسافرين فنوى القصر ودخل معهم (قوله اسم جمع لسافر) اي بمعنى
مسافر وما ذكره من انه اسم جمع اسافر لا جمع له بناء على ما قاله الجمهور ومن ان فلا يكون جمعا
لما على اما على ما قال الاخفش فهو جمع له وعلى كل حال فهو ليس اسم جمع اسافر ولا جمعا له
(قوله فظهر خلافه) اي واما ان لم يظهر خلافه بل ظهر ما وافق ظنه فصلاته صحيحة (قوله اولم
يظهر شيء هذا هو النقل عن ابن رشد كما في التوضيح وح وان كان مفهوم المصنف يصدق بالصحة
في الصورتين اي اذا ظهرت الموافقة اولم يظهر شيء فالفهوم فيه تفصيل (قوله لانه) اي ذلك
الداخل (قوله خالفة نية وفعله) اي لان هذا الداخل نوى القصر وسلم من اثنتين والامام نوى
الانتماء وسلم من اربع (قوله وان اتى) اي ذلك الداخل الذي نوى القصر (قوله وفعل خلاف
ما دخل عليه) اي فهو كنوى القصر واتى عمدا (قوله اما اذا لم يظهر شيء) اي بان ذهبوا حين سلم
الامام من ركعتين ولم يدركوا صلواتهم اراخبر في تأمة (قوله احتمال حصول الخامسة) اي انه
يتمثل موافقة الجماعة له في كونهم مسافرين فتكون الصلاة صحيحة ويحتمل انهم مقيمون فيلزم اما
مخالفة الامام نية وفعله لان سلم من اثنتين وان اتى يلزم مخالفة له مائة نية ومخالفة نية فعله (قوله
انه لو كان الداخل) اي الذي ظنهم مسافرين مقيما فنوى الانتماء ودخل فظهر خلاف ما ظن وانهم
مقيمون (قوله كما مكسه) تشبيهه في الاعادة ابدأ ان كان ذلك الداخل مسافرا (قوله فكان
مقتضى القياس الصحة) اي مع ان ظاهر المصنف كظاهر كلامهم بطلان صلاته (قوله وفرق بأن
المسافر) اي الذي ظنهم مقيمين فظهر خلافه وحاصل الفرق ان المأموم هنا ما خالف سنته وهو
القصر وعمل الى الانتماء لا اعتقاده ان الامام متى كانت نيته معلقة فكأنه نوى الانتماء ان كان
الامام مقاما وقد ظهر بطلان المعاق عليه وحديثه في محل المعاق وهو نية الانتماء بخلاف المسئلة
الآخرى فانه نوى الانتماء على كل حال (قوله على الموافقة) اي في الانتماء (قوله لم يتفرقه ذلك) اي
ما ذكر من مخالفة الامام في الفعل والنية (قوله بخلاف المقيم) اي الذي اقتداه مسافر (قوله واما
ان كان الداخل) اي مع القوم الذين ظنهم مقيمين فظهر وانهم مسافرون (قوله تردد في الصحة
والبلان) اي سواء صلاها حضرة او سفرة هذا هو الصواب خلافا لبق حيث قال ان جعل
الترددان صلاها سفرة والاحتج اتفاقا قال شيخنا ينبغي ان يكون محل التردد في اول صلاة صلاها
في السفر فان كان قد سبق له نية القصر فانه يتفق على الصحة فيما بعد اذا قصر لانية القصر قد
انصبت عليه فهي موجودة حكما وكذا يقال فيما اذا نوى الانتماء في اول صلاة ثم ترك نية القصر
والانتماء فيما بعده واتى (قوله بل يجب عليه انتماءها) اي وهو ما قاله سند (قوله وقيل

الواجب الحج) الاوضح وقيل يخبر في اتمامها وعدمه لان الواجب عليه صلاة لا بعينها وهذا القول
 للحمي (قوله وقد علمت من هذا الخلاف) اي الذي ذكره المصنف وقوله انه لا بد من الحج اي لاجل
 ان تكون الصلاة صحيحة اتفاقا وانت خبير بان هذا يكر على ما تقدم قريبا من ان الذي ينبغي ان
 محل الخلاف اتماها في اول صلاة تصلاها في السفر والحج ما تقرأ أم (قوله ونوب تعجيل الاوبة)
 اي فيمكنه بعد قضاء حاجته في المكان الذي كان سافرا اليه خلاف المنسحب والظاهر انه خلاف
 الاولى كما قال شيخنا (قوله ويكر ليلا في حق ذي زوجة) ففي مسلم والنسائي من طريق جابر بن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بطريق الرجل اهله لا يتخونهم او يطلب عوراتهم والطروق هو
 الدخول من بعد واعلم انه يستحب لمن خرج للسفر ان يذهب لاخوانه يعلم عليهم ويأخذ خطا طهرهم
 واما اذا قدم من السفر فاستحب لاخوانه ان يأوا اليه ويسلموا عليه واما ما يقع من قراءة الفاتحة
 عند الوداع فانكره الشيخ عبد الرحمن الناجوري وقال انه لم يرد في السنة وقال عجم بل ورد فيه ما يدل
 لجوازها فهو غير منكر وما ذكره من كراهة القدوم ليلا في حق ذي الزوجة ظاهرة كانت الغيبة قريبة او
 بعيدة وهو كذلك على المعتمد خلافا لما يفهمه عبق من اختصاص الكراهة بماويل الغيبة (قوله
 لغير معلوم القدوم) واما ما علم اهله بأنه يقدم في وقت كذا من الليل فلا يكره له القدوم ليلا (قوله
 وسيد كرا الباقي) اي وهو معرفة والمزدلفة وقوله في محله اي وهو باب الحج (قوله رجلا وامراة) اي
 وسواء كان راكبا او ماشيا على ما في طراز بن عات وهو المعتمد خلافا لابن علق من اختصاصه
 بالراكب (قوله وان قصر عن مسافة القصر) اي لكن لا بد في المجاوز من كونه غير عاص بالسفر
 وغيره لانه فان جمعا فلاعادة بالاولى من القصر (قوله ان جد سيرة) اي ان جد في سيرة لاجل
 ادراك رقة الاول لاجل قطع المسافة وقوله بل وان لم يجد اي بل وان لم يجد في سيرة اصلا (قوله وفيها
 شرط الحمد) اي الاجتهاد في السير ونقصها ولا يجمع المسافر الا اذا جد به السير ويخاف فوات امر فيجمع
 وظاهرها سواء كان ذلك الامر مهما لا (قوله لا دارك امر) اي كرفة او مال او ما يخاف فواته
 (قوله والمشهور) الاول وهو جواز الجمع مطلقا سواء جد في السير ام لا كان جسده لا دارك امر ام
 لاجل قطع المسافة والذي حكى تشهيره هو الامام ابن رشد (قوله وان كان في الاصل) اي وان كان
 المنهل في الاصل (قوله وهو بدل بعض) اي وحيث نذ القاعد فيه مقدراى جهه ما بمنزل واما
 قول عبق ان قوله بمرتبة برخص وعنه دلالة على بجمع فهو فاسد بمعنى وهو ظاهر وذلك لان
 الترخيص فعل الشارح وهو متعلق بالجمع بقوله طالع النظر عن كونه براء وجر فهو غير مقيد بهما
 وفاسد صناعة مسافة من الفصل بين المصدر ومفعوله بالاجنبي (قوله فيجمعهما جمع تقديم) اي
 ويؤذن لكل منهما (قوله لانه وقت ضروري لها) اي بالنسبة للسافر (قوله مشقة النزول) اي
 لاجل صلاة العصر في وقتها الاختياري (قوله وانما العصر وجوبا) اي غير شرطي قاله شيخنا عدوي
 ويؤذن لكل من الصلاتين في هذه الحالة لان كلامه ما وقت في وقتها الاختياري (قوله فان
 قدمهما مع الظهور) اجزأت ونوب اعادتها بوقت (قوله ان شامعهما فقدمها) اي ويؤذن لكل من
 الصلاتين في هذه الحالة وقوله وان شاء آخرها اليه الحج اي ولا يؤذن لها حيث نذ لما مر في الاذان
 من كراهته في الضرورى المؤخر (قوله فيما اذا زالت عليه بالمنهل) اي وهو نازل بالمنهل (قوله
 اي سائر) اي سواء كان راكبا او ماشيا وانما يفسر الشارح راكبا سائرا ليكون ماشيا على المعتمد
 وهو قول ابن عات من ان الجمع بين الصلاتين جائز للسافر مطلقا سواء كان راكبا او ماشيا كما مر (قوله
 آخرهما) اي وجوبا كذا قيل وفيه شيء اذ مقتضى القياس جواز تأخيرهما في المسئلة الاولى واما

في الثانية فتأخير الصلاة الاولى جائز والثانية واجب انزوله بوقت الاختيارى كذا كتب والد
عقبى وللخفى ان تأخيرهما جائز ويحوزا بقاع كل صلاة في وقتها ولو جمعا صوريا ولا يجوز جمعهما
جمع تقديم لكن ان وقع فالظاهر الاجزاء (قوله ونذب اعادة) الثانية في الوقت وعدم الجمع بأن
من قال بوجوب تأخيرهما مراده انه لا يجوز له ان يقدمهما فإلا ينافي انه يجوز له ايقاع كل صلاة
في وقتها والجواز في كلام اللخمي بالمعنى المتقدم فالحلف لفظي قاله شيخنا العدوي (قوله جما
صوريا) اى في الصورة لا انه حقيقى لان حقيقة الجمع تأخير احدى الصلاتين او تقديمها عن وقتها
(قوله كن لا يضبط نزوله) اى نارة ينزل بعد الغروب ونارة في الاصفار ونارة قبله (قوله وقد
زالت عليه وهو ركب) اى فيجمع جمعا صوريا يحصل له فضيلة اول الوقت (قوله فان زالت
عليه) اى على من لا يضبط نزوله حالة كونه نازلا (قوله وأخر العصر) اى لو قتها ولو أخر الظهر
لا أثر القامة الاولى وجمع جمعا صوريا كن يحصل له فضيلة اول الوقت فلو صلى الظهر والعصر ايضا
قبل ارتحاله صحت العصر ونذب اعادتها في الوقت ان نزل قبل الاصفار (قوله ونحوه) اى من كل
من تلحقه مشقة بالوضوء او بالقيام لكل صلاة لا تلحقه اذا صلاهما بمحكمة متين (قوله اى كالظهرين
في التفصيل المتقدم الخ) وعليه اذا غربت عليه الشمس وهو نازل ونوى الارتحال والنزول بعد الفجر
جمعهما جمع تقديم قبل ارتحاله وان نوى النزول في الثلث الاول أخر العشاء وجوبا وان نوى النزول
بعد الثلث الاول وقبل الفجر خبر في العشاء واما ان غربت عليه الشمس وهو سائر ونوى النزول
في الثلث الاول او بعده وقبل الفجر أخرهما جوازا على ما مر وان نوى النزول بعد الفجر جمع جمعا
صوريا والجمع الصورى مبنى على امتداد محتمل المغرب للشفق وتقدم انه قول قوى (قوله تأويلان)
لفظ المادونة ولم يذ كر مالك المغرب والعشاء في الجمع عند الزحيل كالظهر والعصر وقال سحنون الحكم
مسوا فقبل ان كلام سحنون تفسير وقيل خلاف اه وعزى ابن بشير الاول لبعض المتأخرين
والثاني للبايجى ورجح الاول ابن بشير وابن هارون اه بن (قوله والاتفق) اى والابان غربت
عليه الشمس وهو سائر (قوله وقدم العصر اول وقت الظهر والعشاء اول وقت المغرب) اى بعد
فعل الصلاة الاولى فيهما وقوله جوازا اى عند ابن عبد السلام ونذب عند ابن يونس وهو المعتقد
كما قال بعضهم وفي بن مائة يمدان المشهور ما قاله ابن عبد السلام من الجواز وقال ابن نافع يمنع الجمع
بين الصلاة ويصلى كل صلاة بوقتها بقدر الطاقة ولو بالاعشاء فان اغنى عليه حتى ذهب وقتها لم يكن
عليه قضاؤها واستظهر ذلك لانه على تقدير استغراق الاعشاء للوقت فلا ضرورة تدعو للجمع
وكما اذا خافت ان تموت او تحيض فانه لا يشرع لها الجمع وفرق بين الاعشاء والحيض بأن الحيض يسقط
الصلاة قطعا بخلاف الاعشاء فان فيه خلافا وبان الغالب في الحيض ان يعم الوقت بخلاف الاعشاء
وهذا يقتضى مساواة المجنون اه خش كبير (قوله عند الثانية) اى سواء خاف استغراقه
لوقت الثانية كله او لبعضه كما هو ظاهره لا مكان تخلف ظنه (قوله وان سلم الخ) اغترضه المواقف
بان الذى نص عليه اصح وغيره انه بعيد منه قول المجزول وان سلم اعاد فظاهر ذلك انه بعيد ابدا
خلاف ما عند المصنف قلت في التوضيح اذا جمع اول الوقت لاجل الخوف على عقله ثم يذهب عقله
فتقال عيسى ابن دينار بعيد الاخرة قال سنده يريد في الوقت وعند ابن شعبان لا بعيد اه وعلى
كلام سنده عند المصنف هنا اه بن (قوله او قدم المسافر الثانية مع الاولى) اى لكونه زالت
عليه الشمس وهو نازل ونوى الارتحال والنزول بعد الغروب وقوله ولم يرحل اى طرأ له عدم
الارتحال اما لا مر او لغير امر هذا ظاهره (قوله ونوى الزحيل بعد الغروب) اى فيجمع لظنه جواز

الجمع جهل منه وكان الاولى ان يقول ونزل عنده فجمع غيرنا والرحيل بعده اعم من ان يكون ناويا
 الرحيل بعده الغروب اولى بنوہ اصلا واصلم ان في كل من الفرع الثاني والثالث مورتين احدهما
 ان يجمع ناويا للرحيل بعده الجمع مجد السير ثم يبدوله فلا يرتحل والثانية ان يجمع ولا ية عنده
 في الرحيل بعده الجمع اعم من كونه ناويا باله بعده ذلك اولى بنوہ اصلا لكنه غير رافض للغير بالاقامة
 التي تقطعه في الاولى لاعادة عايه في الفرعين وفي الثانية يبعد العصر في الوقت وهذا كله يفهم من
 نقل ح فان حمل الفرعان في المصنف على الصورة الثانية سقط الاعتراض عنه اه بن والاعتراض
 الوارد عليه هو ما اشار له الشارح بقوله والمعتقد الخ وحاصله ان كلام المصنف مطلق فظاهره انه
 يطالب بالاعادة في الفرعين الاخيرين سواء جمع ناويا بالارتحال بعده ولم يرتحل او جمع غيرنا
 بالارتحال بعده وهو مسلم في الحالة الثانية دون الاولى لان المعتقد انه اذا جمع في الفرعين ناويا
 بالارتحال ولم يرتحل فلا اعادة عليه وحاصل الجواب ان كلام المصنف محمول على ما اذا جمع غيرنا
 بالارتحال بعده في الفرعين وحيد فلا اعتراض (قوله لاعادة عليه اصلا) اي لاني وقت ولا في
 غيره حيث كان عند التقديم ناويا بالارتحال (قوله ولم يجمع غير جمعة) بل ولو كان حصلا كالذي
 يفعله اهل القرى للصلاة (قوله وخصص ندبا الخ) اشار الشارح بهذا الى ان قول المصنف في جمع
 العشامين متعلق بمحذوف بعد الواو ورخص في جمع الخ والنائب عن الفاعل بكل مسجود ويحتمل
 ان يكون متعلقا باذن للتقرب الا في ويحتمل عطفه على له من قوله سابقا ورخص له ولا يصح عطفه
 على قوله جمع الظهورين المتعلقين بالمسافر تأمل (قوله اطرا) اي او برودا والتج فذكر في المعيار انه
 سئل عن ابن سراج فاجاب بأني لا اعرف فيه نصا والذي يظهر انه ان كثر بحيث يتعذر رخصه حاز
 الجمع والا فلا بن ثم ان ظاهر قوله اطرا ولو حصل قبل الجئي للمسجد وهو كذلك ولا ينافي ان المطر
 الشديد المسوغ للجمع مبيح للتخلف عن الجماعة لان اباحة التخلف لا تنافي انهم يجمعون اذ لم يتخلفوا
 (قوله اومتوقع) ان قلت المطر انما يبيح الجمع اذا كثر والمتوقع لا ينافي فيه ذلك قلت يمكن علم انه
 كذلك بالترتبة ثم انه اذا جمع في هذه الحالة ولم يحصل المطر في الثانية في اعادة الثانية في الوقت كافي مسئلة
 وان سلم اعادة بوقت له خش (قوله اوطين مع خلة للشهر) اي بشرط كون ذلك الطين كثيرا يمنع
 واسط الناس من مشي المدايس واعلم ان اجمع للطين مع الظلة ظاهرا اذ اعم الطين جميع الطرق فان
 كان في بعضها فدل لمن لم يكن في طريقة الجمع تبعال في طريقه وهو الظاهر ولا (قوله
 لا طلة غيم) ان سلم تعبر لانهما نزول وقد لا تشتد (قوله لا طين او طلة) اي ولو كان مع كل منهما
 ربح شديدة (قوله واخر قليلا) وقال ابن بشير لا يؤخر المغرب اصلا قال المتأخرون وهو الصواب
 اذ لا معنى لتأخيرها قليلا في ذلك خروج الصلاتين معا عن وقتها المختار انظر بن وله لم تؤخر
 الظهور قليلا في جمعها مع العصر في السفر رقة بالمسافر (قوله الاقدراذان) اي الا بقدر اذان اي
 الا بقوله بدائل قوله مخفف فانه يدل على ان المراد بقدره فعله لانه هو الذي يوصف بالانخفاض
 او الارتفاع فاندفع ما يقال الا في حذف قدر بأن يقول الا اذان مخفف وذلك لان كلامه لا يدل
 على حصول الاذان بالفعل مع انه المطلوب (قوله للسنة) اعلم ان الاذان للعشاء بعد صلاة المغرب
 مستحب لانه من جماعة لم تطالب غيرها ولذا جرى قولان في اعادته وقت الشفق وان كان المعتقد
 اعادته لابل السنة ولا يسطر بالاول سنيته عند وقتها بخلاف اذان المغرب فانه سنة وقول الشارح
 للسنة ارادها طرية النبي الصادق بالمستحب كما هو المراد (قوله لا لباس على الناس) اي
 فيظنون ان وقت العشاء دخل وهذا العلة تشعر بحرمة على المنار (قوله بل عند عرابه) اي بل

يؤذن امام محرابه كما في المدونة وارتضاء اللقاني وهو المعتد وقوله وقبل بعته هو قول ابن حبيب
(قوله ولا ينفذ بينهما) اعلم ان الواقع في النقل يمنع الفصل بين الصلاتين المجموعتين بالنفل وكذا
بالكلام وقد استظهر شيخنا العدوي ان المراد بالمنع الكراهة في الفصل بكل من النفل والكلام
اذ لوجه الحرمه (قوله وكذا كل جمع) اي سواء كان جمع تقديم او تأخير (قوله ولم ينعه)
الاولى ولا ينعه اي ولا يمنع التنفل الجمع فلم ينفي الماضي والفقير انما يتكلم على الاحكام المستقبلة
ويحتمل كون التنفل بينهما لا يمنع جمعهم امام لم يؤد التنفل الى الشك في دخول الشفق والامنع الجمع
حينئذ (قوله اي يمنع) يعني على جهة الكراهة فلما استمر يتنفل في المسجد بعدهما حتى غاب
الشفق فهل يطالب باعادة العشاء ولا قولان (قوله لان الصدراخ) مفسده انهم لو جلسوا في
المسجد حتى غاب الشفق انهم يعدون العشاء وهو قول ابن الجهم وقبل لا يعدون وقبل ان يقدم
المجل اعدوا والا فلا والراجح الثاني لانه سمع القرينين اشهب وابن نافع والثالث للشيخ ابن ابي زيد
والظاهر ان الاعادة واجبة على القول بها كما افاده شيخنا العدوي (قوله وجاز الخ) بني هذا
المجواز بن بشير وابن شاس وابن عطاء الله وابن الحجاب على القول بان نية الجمع تجزئ عند اثنائه
وبنوا على مقابل هذا القول قول المصنف لا في ولان حدث السبب بعد الاولى واعلم انه انما عبر
بالمجواز مع ان الجمع مندوب لتحصيل فعل الجماعة لاجل الخرجات الا نية وفهم منه انه ان لم يكن
صلى المغرب ووجدهم في العشاء انه لا يدخل معهم ويؤخرها لوقت الا ان الترتيب واجب ولا يصلي
الاولى في المسجد لانه لا يجوز ان تصلي به صلاة مع صلاة الا امام اه خش (قوله وان صلاها مع
غيرهم جماعة) اي هذا ان صلاها فاذ بل وان صلاها جماعة مع غير جماعة الجمع (قوله وجاز
الجمع المتكف) المراد بالمجواز الاذن الصادق بالتدب وهو المراد لاجل تحصيل فضل الجماعة
(قوله ومحاور) اي وغريبات به وخادم ما كتب فيه (قوله ولذا) اي ولجل ان جماعة من ذكر
للتبعية اذا كان الخ (قوله وجب عليه ان ينيب الخ) اي لانه لو صلى بهم لكان تابعا لهم وهم تابعون
له والتابع لا يكون متبوعا ويحل الاختلاف اذا كان ثم من يصلح للامامة والاصل فيهم هو كما قاله
طفي عن عبدالحق تنبيه نقل ابن عبد السلام والتوضيح ان اختلاف المتكف مستحب واعترضه
ابن عرفة بانها لا يعرف القول بالاستحباب وبان ظاهر كلام عبدالحق الوجوب وسلمه وغيره
وقال المساوي قد يقال جوابا عن ابن عبد السلام ان نصب الاستحباب في كلامه هو اختلاف
الامام المتكف لا تأخره عن الامامة كما فهمه من اعترض عليه وكلامه ظاهر في ذلك من تأمله
ونصه ولهذا استحب بعضهم للامام المتكف ان يستخلف من يصلي بالناس ويصلي وراهم مستخلفه
اه ولا ريب ان الاختلاف غير واجب عليه وان كان تأخره واجبا به بن (قوله كان انقطع الخ)
تشبيهه في جواز الجمع اي لانه لا يؤمن عودته ولا اعادة عليهم ان ظهر عدم عودته وقوله ولو في الاولى
اي هذا اذا كان الانقطاع بعد الشروع في الثانية بل ولو في الاولى (قوله لا قبل الشروع) اي
لان انقطاع المطر قبل الشروع فلا يجوز الجمع اي لاجل ذلك المطر نعم ان كان هناك طين وظلمة
جمع لهما (قوله وجب ان يشفع) اي ولا يجري فيه القولان اللذان جريا في المعيد لفضل الجماعة
يدخل مع الامام والباقي معه دون ركعة من انه يقطع او يشفع واستحسن المواق الثاني لانه لم يصل
اولا مادخل مع الامام فيه فلماذا شفع قطعا ولا وجه لقطع (قوله اذن شرط الجمع الخ) علة لحدوف
اي ولا يجوز له ان يجمع لنفسه اذن شرط الجمع الجماعة واعلم انه اذا وجدهم فرغوا من صلاة العشاء
فكما لا يجوز له ان يجمع لنفسه لا يجوز له ان يجمع مع جماعة اخرى في ذلك المسجد لمسا فيه من اعادة

جماعة بعد الراتب فلو جمعوا فلا إعادة عليهم اه شيخنا عدوى (قوله فيؤخر الشفق) يجوز فيه الزرع على الاستئناف والنصب بأن مضمره في جواب الشرط لتزليه منزلة الاستسقاء والمجزم مطلقا على جواب الشرط بالفاء لان المعنى لا يجوز الجمع ان فرغوا فؤخره قال ابن مالك والفعل من بعد الجزاء ان يقتصر * بالفاء والواو بثبوت فن

(قوله الا بالاجد الثلاثة) اي انه اذا دخلها بالفعل فوجد امامها قد جمع والحال انه كان قد صلى المغرب بغيرها قبل دخولها فله ان يصلي العشاء بها قبل دخول الشفق بنية الجمع فان دخلها بالفعل فوجد امامها قد جمع ولم يكن صلى المغرب بغيرها قبل دخوله صلى المغرب مع العشاء جمعاً مفردا واما اذا لم يدخل وعلم وهو خارجها ان امامها قد جمع فلا يطلب بدخولها ويبقى العشاء للشفق هذا هو الموافق امام زمن قوله فيصلون بها اذا كان دخلوها فيعيد ما هنا بها هناك كما جزم به بعضهم وان كان بعضهم تردد في الدخول وعدمه اه شيخنا عدوى (قوله بناء على وجوب نية الجمع عند الاولى) لكن لو جمعوا لحدث السبب بعد الاولى فلا شيء عليهم مراعاة القول بوجوبها عند الثانية على ان نية الجمع واجبة غير شرط كما مر في الجماعة (قوله وهو الراجح) اي وامانة الامامة فانها تكون عند كل واحدة من الصلاتين اتفاقا (قوله ولا المرأة) اي ولا يجوز الجمع للمرأة والضعيف بيدهما المجاور للمسجد استقلا لان جماعتها للجماعة التي في المسجد فلا شيء عليهم مراعاة القول بجواز جمعهما اه خش (قوله ولا منفرد بمسجد) اي سواء كان مقيما به او ينصرف منه منزله (قوله الا ان يكون راتبا) اي والحال انه ينصرف منزله والا فلا يجمع وما تقدم من ان الراتب يستخلف ولا يتقدم ويصل تبعاً فذلك في المعتكف الذي لا يخرج من المسجد وهذا يذهب منزله فلا يحتاج لاستخلاف بل يجمع بمفرده ويخرج في الضوء (قوله بجماعة لا حرج عليهم في انقاع كل صلاة في وقتها) اي لا قامتهم في المسجد (قوله كاهل الزوايا والرباط والمنطقة طعن بقرية) أي والحال انهم ليس لهم امام كن ينصرفون اليها والاجاز لهم الجمع استقلا كما قاله الشيخ كريم الدين البرموني وافتى الشيخ السنائوي ان اهل المدارس يجمعون في المسجد الذي فيه المدرسة استقلا وان الساكن بها يجوز له الجمع بها اماما قال لانهم ليسوا كالمعتكفين في المسجد بل هم جوار المسجد فقط وقال ابن عرفة يجمع جوار المسجد ولم يقده ببيعة قال ولا يعارضه قول المصنف بجماعة لا حرج عليهم لان موضوعه في الجماعة المقيمين في المسجد واستدل على ما قال بما ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع اماما وحجرتة ملتصقة بالمسجد ولها خوخة اليه وعليه فيعمل قول الشارح وكالمقطعين بمدرسة على مدرسة اتحد محل السكنى بها وعمل الصلاة كالجماع الازهر بمصر قلت وفيما قاله نظرا فدنص ابن يونس على ان قرب الدار من المسجد انما يجمع تبعاً للمعيد ونصه وانما ايجع الجمع لقرب الدار والمعتكف لادراك فضل الجماعة اه نقله ابو الحسن بن والحاصل ان المنقطعين بمدرسة ان اتحد محل السكنى بها وعمل الصلاة لا يجوز لهم الجمع استقلا لا بل تبعاً اتفاقا وان كان محل سكناهم غير محل الصلاة فهل يجوز لهم الجمع استقلا لا ولا يجوز لهم الجمع استقلا لا بل تبعاً في ذلك خلاف مختارين ثانیهما ومختار البرموني والسنائوي ولهما

(فصل في الجمعة) * (قوله ومقتطاتها) اراد بها الاعذار المبيحة للتخلف عنها (قوله وقوعها كلها) اي وقوعها كلها فاما كد محذوف فاندفع ما يقال ان كلا المضافة للضمير انما تستعمل مؤكدة او مبتدأ ولا تتأثر بمباشرة العوامل اللفظية والمصنف استعمالها مضافا اليه ثم ان حذف المؤكد بالفتح جائز عند التحليل وسيبويه والصفار خلافا للاحفش والفارسي وابن جني وابن مالك

(قوله فلو وقع شيئا من ذلك) أي كالمحطبة قبل الزوال أي أو وقع المحطبة بعد الزوال والصلاة بعد الغروب لم تصح (قوله للغروب) أي وإن لم يبق ركعة للعصر وعلى هذا فهو لهم الوقت إذا ضاق بمختص بالآخرة يستثنى منه الجمعة وهذا القول هو المعتمد في المذهب خلافاً لمن قال أنه يعتمد للاستمرار وأجاز الأمام أحمد دفعها قبل الزوال فيدخل وقتها عنده من حل النافلة ثم إن الوقت المذكور ليس كله اختياراً بالمسائل هي فيه وفي الضروري كالظهور سواء قلنا أنها بدل عن الظهور أو فرض يومها قاله شيخنا ثم أعلم أن المصنف صدر بهذا القول لسكونه هو المعتمد في المسئلة ثم حكى ما فهم من الخلاف بعد ذلك وأنه استعمل الغروب كما قال الشارح في حقيقةه ومجازه فلا يقال جزمه بذلك أولاً في حكاية الخلاف بعده (قوله وهل إن أدرك ركعة من العصر) أي وهل يشترط أن يدرك ركعة من العصر بعد صلاتها محطبة قبل الغروب فإن لم يفضل للعصر ركعة سقط وجوبها وهذا رواية عيسى عن ابن القاسم (قوله وصح هذا القول) أي صححه عياض وهو ضعيف كفي حاشية شيخنا (قوله بل الشرط فعلمها بخطبتها قبله) أي وهذا رواية مطرف وابن المساجشون عن مالك وظاهر هذا أنها لا تصح بأدراك ركعة قبل الغروب والمعلول عليه صحته قال الشيخ أبو بكر التونسي فإن عقد ركعة بمحطبة قبل الغروب فخرج وقتها لجمعة وإن لم يعقد ذلك بنى وتمها ظاهراً وهذا إذا دخل معتقداً اتساع الوقت للركعتين أو لثلاث أو لدخول على أن الوقت لا يسع إلا ركعة بعد المحطبة فإنه لا يعتد بتلك الركعة ولا بقها لجمعة بعد الغروب هذا حاصل ما ارتضاه طئي خلافاً للعج ومن تبعه (قوله رويت المدونة عليهم) ففي رواية ابن عتاب لمدونة وإذا أخر الأمام الصلاة حتى دخل وقت العصر فليصل الجمعة ما لم تغيب الشمس وإن كان لا يدرك العصر إلا بعد الغروب وفي رواية غير ابن عتاب وإذا أخر الأمام الصلاة حتى دخل وقت العصر فليصل الجمعة ما لم تغيب الشمس وإن كان لا يدرك بعض العصر إلا بعد الغروب عياض وهذا أصح وأشبه برواية ابن القاسم عن مالك أنظر حاشية ابن (قوله الباب للجمعة الخ) أي فالعنى شرط صحة الجمعة وقوعها بالمحطبة وقت الظهور حال كونه ذلك الوقوع مصححاً للعزم على الإقامة بنية التأيد في بلد واعترض على المصنف بأن الاستيطان وهو العزم المذكور شرط وجوب كفاً بآتي وذكره هنا في أثناء شروط الصحة يقتضي أنه منها وليس كذلك فالأولى أن تجعل إضافة بلد للاستيطان من إضافة الصفة للوصف وإن البناء بمعنى في وهي متعلقة بوقوع أي وقوعها في بلد مستوطنة ولا شك أن كون البلد مستوطنة شرط في صحتها وأما ما يأتي من أن الاستيطان شرط وجوب فالمراد استيطان الشخص نفسه أي عزمه على الإقامة في البلد على التأيد والحاصل أن استيطان بلدها أي كون البلد مستوطنة شرط صحة واستيطان الشخص في نفسه شرط وجوب وينبني على هذا كما قال ابن الحجاج أنه لو مرت جماعة بقرية خالية فنوا الإقامة فيها شهراً وصلوا الجمعة بهم لم تصح لهم كالأجيب عليهم وأعلم أنه متى كانت البلد مستوطنة والجماعة مستوطنة وجبت عليهم وصحت منهم مطاقوا لو كانت تلك البلد تحت حكم الكفر كما لو تغلبوا على بلد من بلاد الإسلام وأخذوها ولم يمنعوها المسلمين المتوطنين بها من إقامة التماثل الإسلامية فيها كما هو ظاهر أطلاقاتهم (قوله نعم الخ) استدل على ما يتوهم من عدم صحته لاهل النجيم أنها لا تجب عليهم (قوله وبجامع الخ) نص أبي الحسن عن المقدمات وأما المسجد فقيل أنه من شرائط الوجوب والصحة معاً كالأمام والجماعة وهذا على قول من يرى أنه لا يكون مسجد إلا إذا كان منسباً وله سقف إذ قد يعدم مسجد يكون على هذه الصفة وقد يوجد فإذا عدم فلا تجب الجمعة فصح كونه من شرائط الوجوب لتوقفه عليه وإذا وجد صحت الجمعة فيه فلذا كان من

شرائط الجمعة وعلى قياس هذا افق الباجي في اهل قرية انهدم مسجدهم وبقي لاسقف له فحضرت
 الجمعة قبل ان يبنوه انه لا يصح لهم ان يجتمعوا فيه وهذا بعيد لان المسجد اذا جعل مسجدا لا يود
 غير مسجد اذا انهدم وان كان لا يصح ان يسمى الموضع الذي يتخذ لبنا المسجد فيه مسجدا قبل ان
 يبنى وهو فضاء وقيل ان المسجد بالاوصاف المذكورة من شرائط الجمعة دون الوجوب وهذا على قول
 من يقول ان المكان من الفضاء يكون مسجدا ويسمى مسجدا بمجرد تعيينه وتحديد له للصلاة فيه فلا
 يعدم موضع يصح ان يتخذ مسجدا وحيث قد يكون بالاوصاف المذكورة لا يكون الا ن شرط صحة
 والحاصل ان وجوب الجمعة منوط بوجود الجامع والجامع موجود متحقق بمجرد التعيين
 والتعيين لا كلفة فيه فصار الجامع متقرا بالاوصاف وصحتها ليست بمنعلة بمجرد تحقق الجامع
 المتحقق بالتعيين بل بالاوصاف المشار لها بقوله بسنن الخ وحيث فلا يكون الجامع بالاوصاف
 المذكورة لا شرط صحة (قوله فلا تعجز براح حجر) اي احيط باجباره فلا من غير بناء لان هذا
 لا يسمى مسجدا لانه انما يتقرر مسمى المسجد اذا كان ذا بناء وسقف على المتقدم عليه فقوله المصنف
 مبني وصف كاشف الا ان يلاحظ قوله ببناء معتادا والا كان مخصصا (قوله او قري بامنا) اي بحيث
 يتعكس عليه دخان واحد بعضهم يارعين ذراعا او باعا فلو كان بعيدا عنها فلا تصح فيه مالم يكن
 بنى او اقربا منها فتمسك ما بينه وبينهم البنين وصار بعيدا فان كان كذلك فلا يضر بعده
 (قوله متحد) اي فلا يجوز تعدده على الشهور ولو كان البلد كبيرا مراعاه لما كان عليه الساف
 وجعل الكل وطالب الجلاء الصدور ومقابلته قول يحيى بن عمر يجوز تعدده ان كان البلد كبيرا وقد
 جرى العمل به (قوله والجمعة للعتيق) اي ولا تصح في الجديد ولو صلى فيه السلطان فان لم يكن
 هناك عتيق بان يثاني وقت واحد ولم يصل في واحد منه ما صححت الجمعة فحين اقيمت فيه باذن
 السلطان وانائه فان اقيمت فيها بغير اذنه صحت للسابق للاحرام ان علم والا حكم فسادها في كل
 منها كذا الوليين ووجب اهادتها للشك في السابق جمعة ان كان وقتها باقيا والظاهر (قوله اي
 ما اقيمت فيه أولا) اشار بهذا الى ان العتاقة تعتبر بالنسبة للصلاة لا بالنسبة للبناء (قوله وان تأخر
 اداء) اي فعلا يعنى في غير الجمعة الاولى التي استقلت له كونه عتيقا وقوله وان تأخر العتيق اداها
 واولا اذا ساءل الجديد او سبقه في الاداء (قوله مالم يهجر العتيق) اي ويبتلوها للجديد فان
 هجر العتيق وصلوها في الجديد فقط صحت كما قال اللخمي وظاهره كان هجر العتيق لغيره موجب
 او لوجب كتحال حصل فيه وظاهره دخلوا على دوام هجران العتيق او على عدم دوام ذلك فان
 رجعوا بعد هجران العتيق مع الجديد فالجمعة للعتيق اللهم الا ان يتناسى العتيق بالمرّة والا كان
 الحكم للثاني كذا قرر شيخنا (قوله ومالم يحكم حكم بعتقها في الجديد) تبع الحكم بعتق عبد معين
 الخ الاولى تبع الحكم بعتق عبد الخ وقوله هل في ذلك العتيق وقوله فيه اي في الجديد وحاصله ان
 باقى المسجد او غيره يقول لعبد معين مملوك له ان صحت صلاة الجمعة في هذا المسجد فانت حرة بعد
 الصلاة فيه يذهب ذلك العبد الى قاض حتى يرى صحة التعدد فيقول اذن على سيدى انه علق عتيق
 على صحة صلاة الجمعة في ذلك المسجد ويثبت عنده انه صلى في المسجد جمعة صحيحة فيقول ذلك
 القاضي لاعتقاده صحتها في الجديد حكمت بعتقك فليسرى حكمه بالعتق الى صحة الجمعة المعلق عليها
 العتيق لافرق بين الجمعة السابقة على الحكم والمتأخرة عنه فالحكم بالجمعة تابع للحكم بالعتق لان
 الحكم بالمعلق يتضمن الحكم بحصول المعاق عليه وانما لم يحكم بالجمعة من اول الامر لان حكم الحاكم
 لا يدخل العبادات استقلا بل بتما كالأقارفي وهو المعتمد خلافا لابن راشد حيث قال حكم الحاكم

يدخلها استقلا لا كالمعاملات (قوله اضيق العتيق) اى او يحدث عداوة فاذا حصلت عداوة بين
اهل البلد وصاروا فرقتين وكان الجامع الذى فى البلد فى ناحية فرقة وخافت الفرقة الاخرى على
نفسها اذا اتوا ذلك الجامع فلم ان يحدوا جامعا فى ناحيتهم ويصلون فيه الجمعة فان زالت العداوة
فلا تصح الجمعة لكل الا فى العتيق فان عادت العداوة صحت فى المحدث لان المحكم يدوم مع علمه
وجودا وعدمه وقد اشار لما قلناه عجم وقد روي شيخنا ايضا (قوله فليتناقل) اشار بهذا لما يرد على
الشرط الثالث من البحث وحاصله انه لا يتأتى الاحتياج للجديد لضيق لعتيق لان العتيق اذا ضاق
يوسع ولو بالطريق والمقبرة ويجبر الجمار على البيع لتوسعة ولو وقفوا يمكن المجواب ان الكلام
يفرض فيما لو كان العتيق بجوار الجمار وجعل فلا يمكن توسعته وليس بجوارهما لكن توسعته
تؤدى للاختلاط على المصلين اكثر المسمعين مثلا اه تقرير عدوى (قوله وفى اشتراط سقفة)
اى فى اشتراط دوام سقفة وعدم اشتراط دوام ذلك فان الذى يدل عليه نقل المواق عن الباجي وابن
رشدان الترددين هما انما هو فى الدوام مع اتقافهما على انه لا يسمى مسجدا اذا بنى ابتداء اذا كان
مسقفا فاذا هدم مسجده فهل يزول عنه اسم المسجدية وهو ما للباجي او لا وهو ما لابن رشد (قوله
صحتها) اى اتقافا والحال انه غير مسقوف (قوله وعدم اشتراطه) اى وعدم اشتراط دوام
سقفة فنصحه فيما هدم سقفة والذى ذكره الشيخ سالم وت وعجم ان التردد فى الابتداء والدوام والذى
رجحه عدم اشتراطه ابتداء ودواما كفى حاشية شيخنا (قوله وعدمه) اى وعدم اشتراط قصد
تأييدها به (قوله ومحل التأيد الخ) اى ومحل اشتراط قصد التأييد (قوله فالشرط ان لا يقصدوا
عدمه) اى عدم التأييد (قوله وتعلقت الخ) اى لا بد من تقييد التعطيل بكونه لغير عذر واما
بعذر فالحجة محل اتفاق لان ابن بشير القائل بالشرطية معترف بأن التعطيل اذا كان له عذر فانه
يفتقر له طافى (قوله وعدم اشتراطه فتصح) اى فى مسجد يبنى لقصد إقامة الجمعة فقط وفيما
بنى لها لغيرها ثم تعطل لغيرها ولو لغير عذر وكلام المصنف يوهن هذا المقابل مصرحه وليس
كذلك بل انما اشار بالتردد فى هذا الفرع الاخير لما ذكر ابن بشير من الاشتراط وسكوت غيره عنه
فنزله من منزلة النصيحة بعدم اشتراطه اذ لو كان شرطا لنهوا عليه (قوله لا لامام) اى ولو ضاق
المسجد فلا بد فى صحتها من كون صلاة الامام والمخطبة بالمسجد (قوله وطرق متصلة) اى ولا حد لها
ولو قدر ميلين ولا فرق بين كونها مساوية للمسجد او كان مرتفعا عنها بحيث ينزل لها منه بدرج كما قال
شيخنا وظاهره صحتها فى الطرق ولو كان فيها ارواث ودواب وابوالها ساكن قيده عبدالحق بما اذا لم
تكن عين النجاسة فيها قائمة والا عايدا اذا وجد ما يبيده عليها والا كان كمن صلى بثبوت نجس
لا يبدغ غيره انظر طافى وقد يقال ايس الكلام الا فى الصلاة عليها بل الكلام فى ضرر الفصل بها
خلاف ما ن قال ان الفاصل النجس يضر كالحنفية (قوله من غير حال من بيوت واحوايت) فلو فصل
بين حيطانه وبين الطرق بجوانيت كجامع الازهر بمصر من ناحية باب المغاربة فظاهره انه يضر
وهو ما يفيد كلام الشيخ سالم واستظهر شيخنا عدم الضرر اذا صلى على مصاب تلك الجوانيت
(قوله ومثلها) اى مثل الطرق المتصلة فى صحتها ودورانها وهذا يفيد ان قول المصنف ان ضاق الخ
ليس مختصا بالطرق والرحاب بل هو شرط فى كل ما خرج عن المسجد منها ومن غيرها وهو كذلك
فى المدونة ولذا اتى ابن عرفة بعبارة عامة فقال وخارجه غير محجور مثله ان ضاق واتصلت الصفوف
اه طافى (قوله كالمداير التى حول الجامع الازهر) اى واما الاورقة التى فيه فهى منه فيصح
الجمعة فيها ما لم تكن محجورة والا كانت كبيت القناديل ومقامات الاولياء التى فى المسجد كقمام ابى

محمود الخنفي والحسين والسدة فمضى من قبيل الطارق المتصلة فتصعق فيها الجمعة ولو كان ذلك المقام لا يفتح الا في بعض الاوقات كذا تفر شيخنا العدوي (قوله والعقد الجمعة مطلقا لا لان هذا مذهب مالك في المدونة وجميع ابن القاسم كما في المواقيت عن ابن رشد (قوله والظاهر الحرم) الذي استظهره شيخنا العدوي ان اساسه بالكراهة الشديدة لا بالحرم (قوله كبيت القناديل الخ) في معنى ذلك بيت المحصر والبسط والسقاية لانها محجورة وظاهره عدم الجمعة في بيت القناديل ولو مع ضيق المسجد هذا وقد بحث القاضي سند في ذلك بأن اصله من المسجد وانما قصر على بعض مصالحه فهو اخف من الصلاة في حجر النبي صلى الله عليه وسلم فان نساءه كن يصاين الجمعة في حجرهن على عهدنا والى ان متن وهي اشد تنجيها من بيت القناديل وقد يجب أن هذا من خصوصيات امهات المؤمنين فلما شدد عليهم في لزوم الحجرات كما قال تعالى وقرن في بيوتكن جوز لمن صلاة الجمعة فيها (قوله وسطحه ولو ضاق) افهم كلامه بختها بذكر المبلغين وهو كذلك ان لم تكن محجورة والقول بعدم ختها على سطح المسجد مطلقا لابن القاسم في المدونة ويعيد ابا ابن شاس وهو المشهور والافرق بين سطحه والطرق ان الطرق متصلة بأرضه وقيل بختها عليه مطلقا وهو الكاشع ومطرف وابن الماحشون واصبغ قالوا وانما يكره ابتداء وقيل بختها عليه للأؤذن لا لغيره وهو لابن الماحشون ايضا وقيل ان ضاق المسجد حازت الصلاة على سطحه وهو قول حديث (قوله ان كانا محجورين) اى ولو اذن اهلهم بالادخول للصلاة فيما (قوله وجميعا) عطف على قوله وجميعا والباء فيه يحتمل ان تكون للجمعة اى شرط بختها وقوعها في الجامع مع جماعة ويحتمل ان تكون للظرفية اى شرط بختها ان تكون في جامع وفي جماعة (قوله المتوى) اى الإقامة (قوله اول جمعة أقيمت) اى في البلد وقوله فان حضر منهم اى في اول جمعة أقيمت بالبلد (قوله بل فيما بعدها) اى بل في الجمعة التي بعد الاولى اى بعد التي أقيمت في البلد الا (قوله متوطنين) فان كان بعضهم غير متوطن لم يصح جمعهم ولو كان ذلك الغير المتوطن ممن يجب عليه الجمعة ليكون منزله خارجا عن تلك القرية بكفر من في جماعة وان وجبت عليه لكن لا تنعقد به (قوله غير الامام) اى وان يكونوا مالكيين او حنفيين او شافعيين فلدوا واحدا منهم الا ان لم يقلدوا فلا تصح جمعة المالكي مع اثني عشر شافعيين لم يقلدوا لانه يشترط في بختها عندهم اربعون صيغة ظنون الفاتحة بشداتها (قوله باقين اسلامها) اى حقيقة او حكما كما لو حصل لاحدهم رعا في بناء اه عدوي (قوله فان فسدت الخ) فلو دخل معهم مسبق في الركعة الثانية وحدث واحد من الاثني عشر بعد دخول المسبق بحيث بقي العدد اثني عشر بالمسبق فهل تصح هذه الجمعة ام لا وهو الذي يظهره اشبه لان ذلك المسبق لم يحضر الخطبة وحضر الاثني عشر لما شرط في بختها تأمل (قوله والتحرير الخ) هذا التحرير للجمي فهمه من كلام ابن عبد السلام خلافا لما فهمه منه المصنف من التفرقة بين الجمعة الاولى وغيرها وقد ارنى الاشياخ ما قاله ح (قوله شرط وجوب لاقامتها) اى على اهل البلد فلا يجب اقامتها في البلد الا اذا كان فيها جماعة تتقرب بهم القرية ولو كان بعضهم حرا وبعضهم رقيقا ولا تقع صحيحة من الاثني عشر الا اذا كان في البلاد الجماعة المذكورة ولا فرق بين الجمعة الاولى وغيرها وحاصل هذا التحرير ان الجماعة الذين تتقرب بهم القرية وجودهم فيها شرط وجوب وصحة وان لم يحضروا الجمعة والاثني عشر الاخرى حضورهم في المسجد شرط صحة تتوقف الصحة على حضور الاثني عشر وعلى وجود الجماعة الذين تتقرب بهم القرية في البلد وان لم يحضروا الجمعة ولا فرق في ذلك بين الجمعة الاولى وغيرها ويمكن حمل كلام المصنف على هذا التحرير بأن يقال قوله والاى عند الطلب اى

عند توجه الخطاب بها ووجوبها عليهم وقوله والا فتجوز الخ اي والا يكن حال الطلب والخطاب بأن كان حال الحضور في المسجد فتجوز بانتي عشر الخ فلو تفرق من تنقري بهم القرية يوم الجمعة في استعمالهم من حرج او حصاد ولم يبق في القرية الا اثني عشر رجلا والامام جمعوا كما قاله ابن عرفة فان ارتحلوا منها ولم يبق فيها الا اثني عشر رجلا والامام جمعوا ان رحلوا في اماكن قرية من قريتهم بحيث يمكنهم الذب عنها والا فلا (قوله بالامام الخ لوعطفه بالواو على ما قبله من الشرط كان اولى (قوله ولو لم يكن من اهل البلد) اي المتوطنين فيها (قوله فيصح الخ) بل وكذا يجوز ابتداء ولا يشترط في الجواز عدم وجود خطيب بالبلد خلافا للحنزلي وابن عمر قال ح والجواز مطلقا هو الظاهر من اطلاق اهل المذهب اه بن (قوله لغير قصد الخطبة) اي واما لو نوى الاقامة لاجلها فلا تصح امامته معاملة له بقبض مقصوده (قوله ولو سافر بعد الصلاة) ولو من غير طر وعذر (قوله وكذا خارج عن قريتها) اي وكذا يصح ان يؤمهم شخص منزله خارج عن قريتها وما ذكره من حجة امامة المقيم اقامة تقطع حكم السمر ومن كل منزله خارجا عن بلد الحجة بكفر سخي هو ما لا ين غلاب والشيخ يوسف ابن عمرو هو المقيم وما في حاشية الطر بالمسعى على المدونة من انه لا تصح امامة غير المتوطن بقرية الجمعة في الجمعة فهو ضعيف كما قاله شيخنا العدوي واعلم ان ذلك المتهم والخارج المذكورين لو اجتمعوا وحدهم مائة اثني عشر متوطنين تعين ان يكون اماما لهم ولا يصح ان يكون مأموما ويؤمهم احد المتوطنين وبهذا بلغز وبقال شخص ان صلى اماما صحت صلاته وصلاة مأمومية وان صلى مأموما فسدت صلاة الجميع (قوله بخلاف الخارج اي بخلاف ما اذا كان منزله خارجا عن قريتها باكثر من كفر سخي لا تصح امامته لاهل قريتها الا اذا نوى اقامة اربعة ايام فيها لا بقصد الخطبة كما مر لانه حينئذ مسافر (قوله او نائبه في الحكم والصلاة) اي وذلك كالباشوا وخرج القاضي فانه نائبه في الحكم فقط (قوله قبل صلاتهم) اي لها احترازا مما اذا قدم بعد صلاتهم لها وكان وقتها باقيا فانه لا يقيمها على الاصح بل يصل ذلك الخليفة الظاهر ويحرم عليه اقامة الجمعة فلو حضر بعد الاحرام بها بل ولو بعد ان عقدوا ركعة فانها تبطل عليهم ويصل هو او غيره باذنه ولا يني على الخطبة بل يتبديها كما يفيد ع وجعل تصح ان قدم بعد ركعة كما ذكره خنس في كبره (قوله ان يجتمع بهم) اي يصلي بهم الجمعة وليس المراد ان يجتمع بهم بين الظهر والعصر (قوله بأن لم تتوفر) اي بأن مربيقة لم تتوفر فيها شروط الوجوب اي بأن كان اهلها المقيمون بها لا تنقري بهم قرية غالب (قوله تفسد عليه وعليهم) اي اذا جمعوا معه ولو اقلوا بعده (قوله وصف ثان الخ) فيه نظر بل هو عطف على الشروط السابقة لكثرة الجمعة كما هو المتبادر من كلامه ولو كان وصفا لامام لقال خاطب وان كان جملة وصفا لامام محرز لذلك لان الشرط في الشرط شرط (قوله طرأ عليه بعد الخطبة) اي او بعد الشروع فيها (قوله ووجب انتظاره لعذر قرب) اي والغرض ان ذلك العذر طرأ بعد الشروع في الخطبة سواء كان قبيل تمامها او بعده اما لو حصل العذر قبل الشروع فيها فانه ينتظر الى ان يبقى لدخول وقت العصر ما يبع الخطبة والجمعة ثم يصلون الجمعة هذا اذا امكنهم الجمعة دونه واما اذا كانوا لا يمكنهم الجمعة دونه فانه ينتظر الى ان يبقى مقدار ما يصلون فيه الظهر ثم يصلون الظهر فاذا في آخر الوقت المختار وهذا هو المقول اه عدوى (قوله قرب زواله بالعرف) اعتبارا بالقرب بالعرف كما قال الشارح قريب من قول البساطي بالقرب بقدر اولى الزباعة والقراءة فيها بالسجدة وما تحصل به السنة من السورة (قوله على الاصح) اي وهو قول ابن كثة وابن ابي حازم وعزام بن يونس ليجنحون (قوله وقيل لا يجب كالو بعد الخ) اي وهو ظاهر المدونة وعلمه فبندب للامام ان يستخلف لهم من يتم بهم فان لم يستخلف استخلفوا

وجواب من يتم بهم ولا ينتظرونه فان تقدم امام من غير استخلاف احدث هذا هو الصواب لا ما ذكره بعضهم من ان استخلاف الامام واجب (قوله قبل الصلاة) اي ولا بد ان يكون داخل المسجد فلا يكتفي ايقاعهما في رحابه ولا في الطرق المتصلة به (قوله والاستانفاها) اي الخطبة (قوله لان من شروطها وصل الصلاة بها) اي ووصل بعضها ببعض كذلك وبسر الفصل مقتضى اه تقرير شيخنا عدوى (قوله وكونها عربية) اي ولو كان الجماعة عجم الا يعرفون العربية فلو كان ليس فيهم من يحسن الاتيان بالخطبة عربية لم يلزمهم جمعة اه عدوى (قوله والمجهر بها) اي ولو كان الجماعة صملا يسمعون فلو كان الجماعة كلهم بكاسقطت الجمعة عنهم فعلم من هذا ان القدرة على الخطبة من شروط وجوب الجمعة (قوله مما تسميه العرب خطبة) قال بعض الحقين الخطبة عند العرب تطاق على ما يقال في المحافل من الكلام المنزه به على امرهم لديهم والمرشد المصلحة تعود عليهم حالية او مآلية وان لم يكن فيه موعظة اصلا فلا عن تحذير او تبشير او قرآن يتلى وقول ابن العربي اقل الخطبة حمد الله والصلاة والسلام على نبيه صلى الله عليه وسلم وتحذير وتبشير وقرآن اه مقابل لا شهور كما في ان الحاجب وعلى المشهور فكل من الحمد والصلاة على النبي والقرآن مستحب اه بن (قوله بأن يكون كلاما مسموعا) الظاهر ان كونها مسموعة شرط صحة ولو اني بها نظاما وانما كانت نعم مستحب اعادتها ان لم يصل فان صلى فلا اعادتها قاله شيخنا (قوله يشتمل على وعظ) اي وندب كونها على منبر (قوله فان هلال اركب) اي فقط وقوله لم يجزه اي خلافا لحنفية فانهم قالوا باجزاء ذلك (قوله وقرأة نثي من القرآن) اي وكذا يندب فيها الترضي على العجابه والدعاء لجميع المسلمين واما الدعاء فملاسلطان فهو بدعة ما لم يخف على نفسه من اتاعه والا وجب اه عدوى (قوله ووجب ذلك الشافعي) اي جميع ما ذكر من التناهي الله وما بعده تنبيه لا يضر تقدم الخطبة الثانية على الاولى كما في كبير خش (قوله تحضرهما الجماعة) اي سواء حصل منهم اصفاء واستماع ام لا فالذي هو من شروط الصحة انما هو الحضور والاستماع والاصفاء وكون الاستماع والاصفاء للخطبة ليس شرطافي صحة الجمعة لا ينافي انهم مطالبون به بعد الحضور لكن لا لصحة الجمعة اه عدوى وذكر بعضهم ان حضور الخطبة فرض عين ولو كثرت العدد وهو بعيد والظاهر ان العينة اذا كان العدد اثني عشر فزاد على ذلك لا يجب عليه حضور الخطبة (قوله واستقبله) اي لقوله عليه الصلاة والسلام اذا قعد الامام على المنبر يوم الجمعة فاستقبلوه بوجوهكم واصفوا اليه باسمعكم وارمقوه بابصاركم وظاهرا الحديث طلب استقباله بمجرد وقوفه على المنبر ولو لم ينطق لكن الذي في عقب ان طلب استقباله عند نطقه لا قبله ولو كان قبل النطق جالس على المنبر وسلمه من كتب عليه من الخواني (قوله وجوبا) اي وهو ما عليه الاكثر كما قال ح وهو ظاهر المدونة اوصري بها ونصها واذ اقام الامام بخطب فحينئذ يجب قطع الكلام واستقباله والانصات اليه (قوله وقيل سنة) اي وهو قول المالكا واعقده بعضهم كما قال شيخنا وقيل انه مستحب وصرح به ابو الحسن في شرح المدونة (قوله غير الصف الاول بذواتهم) اي وحينئذ يغيرون جلستهم التي كانت للقبلة واما اهل الصف الاول فلا يطالبون باستقباله وقد تبع المصنف استثنائهم من الصف الاول ابن الحاجب قال ابن عرفة وجعله بعض من لقيه خلاف المذهب والمذهب استقبال ذاته للجميع اه بن (قوله وكذا الصف الاول) اي يستقبلونه بذواتهم من يراه ومن لا يراه من سمعه ومن لم يسمعه كما هو ظاهر الحديث (قوله على الأرجح) مقابله لابن حبيب ان اهل الصف الاول يستقبلونه بوجوههم لا بذواتهم لا يتغلبون من موضعهم والحاصل ان من قال بطلب اهل الصف

الاول بالاستقبال اختلفوا فبعضهم قال يستقبلون جهته فقط وبعضهم قال يستقبلون ذاته كغيرهم وهو الراجح (قوله وفي وجوب قيامه لهما) اى على جهة الشرطية (قوله وسنيتيه) اى فان خطب جالس اساء وصحت والظاهر ان المراد بالاساءة الكراهة لا المحرمة وان كانت هى المتبادر من الاساءة قاله شيخنا (قوله وهو لابن العربي) اى وابن القصار وعبد الوهاب (قوله وهى خمسة) اى فى وجبت لزمت ونبت انما تاركها وعقوبته وهل يفترق بتركها ولو مرة وثلاثا متواليه من غير عذر قولان الاول لا يصح والثانى لمحتنون وهو الحق لان تركها مرة صغيرة كما ان تركها ثلاثا غير متواليه كذلك ولا يصح العدل بصغائر الخمسة الا اذا كثرت لدلالة ذلك على انها منه اه عدوى (قوله ولزمت المكلف اى لا الصبي والمجنون وقوله المحراى لا الرقيق ولو كان فيه شائبة حرية ولو اذن له سيده على المشهور وقوله الذى كراى لا المرأة فلا تجب عليه اى وقوله المتوطن اى فلا تجب على مسافر ولا على مقيم ولو نوى الإقامة زمانا طويلا لاتباعها والحاصل ان اشتراط هذه الشروط يقتضى ان المتصنف باضدادها لا تجب عليه الجمعة والواجب عليه امسالة انما هو الظاهر لكن الشارع جعل له الجمعة بدلا عن الظاهر فاذا حضرها وصلها حصل له ثواب من حيث الحضور وسقط عنه الظاهر بفعل البدل ففعله الجمعة فيه الواجب وزيادة كابرار العمر من الدين وليست الجمعة واجبة على التخيير وقال القرافى انها واجبة على العبد والمرأة والمسافر على التخيير اذ لو كان حضورها مندوبا فقط لورد عليه ان المندوب لا يقوم مقام الواجب ورد عليه بان الواجب التخيير انما يكون بين امور متساوية بان يقال الواجب اما هذا واما هذا والشارع انما اوجب على من لم يستوف شروط الجمعة الظاهر ابتداء لكن لما كانت الجمعة فيها الواجب من حيث انها صلاة وزيادة من حيث حضور الجماعة والخطة كفت عن الظاهر (قوله بلا هذر) اشار بذلك الى ان هذه الشروط انما تكون موجبة للجمعة حيث اتقى العذر وامامه فلا تجب وانما يستحب له حضورها فقط (قوله المتوطن ببلدها) اى النواى الإقامة ببلدها على جهة الدوام ولو كان بين منزله والمسجد ستة اميال باتفاق (قوله عايله) اى من الجهة التى تلى ذلك المتوطن اى تلى قريته المتوطن فيها (قوله والا فالعبرة بالمعيق) اى والا فيعتبر الفرسخ من القرية النائية الى العتيق (قوله لاكثر) اى فاذا كان متوطنا فى قرية نائية عن بلد الجمعة باربعة اميال او ثلاثة اميال ونصف فلا يجب عليه السعى اليها (قوله شرط فى حتمها) اى فاذا اصلوها فى بلد غير متوطنة كانت باطله (قوله ووجوبها) اى فالحارج عن بلد الجمعة باكثر من كفرسخ لا يجب عليه (قوله لانه قدم ان الاستيطان الخ) لكن المراد بالاستيطان الذى جعل شرط صحة استيطان بلدها اى كون البلد مستوطنة والمراد بالاستيطان الذى جعل شرط وجوب استيطان الشخص فى نفسه اى نية الإقامة راتما فاذا نزل جماعة فى بلدة حراب ونحوها الإقامة فيها شهرا فاداء صلاة الجمعة فيها فلا تصح منهم ولا تجب عليهم (قوله وهى واجبة عليهم) اى لانها واجبة عليه تبع الخ (قوله وهو من اهلها) يقتضى ان غير المتوطن وان كان مقيما بها إقامة تقطع حكم السفر اذا خرج وادركه النداء انما لا تلزمه وحينئذ فلا يؤثر بالرجوع ومال لذلك شيخنا العدوى ونقل بعضهم عن الناصر انه اعترض ذلك وقال لا فرق بين كونه من اهلها او كان مقيما فيها ومثله فى بن اه (قوله اى قبل مجاوزة كفرسخ) اى واما لو ادركه النداء بعد مجاوزة كفرسخ كما لو خرج من بلده مسافرا فسا قبل الزوال ثلاثة اميال وثلاث وادركه النداء على رأس هذه المسافة فهل تجب عليه الجمعة اعتبارا بشخصه لان شخصه غير مسافر شرط وتصح امامته لاهل تلك البلد التى على رأس هذه المسافة وبه قال سيدى محمد الصغير ونقله عنه شيخنا العدوى فى حاشية على ابن تركى

اولا تحب عليه اعتبارا ببلده لان بلده خارجة عن الثلاثة اميال وثلاث ومن كان كذلك لا تحب عليه الجمعة لا تبعه ولا يستقله ولا يجتنب فلا تصح امامته لاهل تلك البلد لما ينو اقامة اربعة ايام صحاح واستظهره شيخنا العدوي **(قوله ولو سكا)** اى ولو كان وصول النداء اليه حكما كدخول الوقت هذا على ما لابن بشير وابن عرفة من تعليق الرجوع بالزوال سمع النداء ولا وعلقه الباجي وسند على الاذان وهو ظاهر المصنف وحينئذ فلا يلزمه الرجوع الا بسماع النداء اهـ بن **(قوله)** اوصنى المسافر الظاهر اى فذا اوفى جماعة او صلاها مجموعة مع العصر كذلك **(قوله)** فتجب عليه معهم فان كان قد صلى العصر ايضا وهو مسافر ثم قدم فوجدهم لم يصلوا الجمعة وجب عليه صلاة الجمعة معهم وأما العصر فالظاهر اعادةها استحبابا لا وجوبا بمنزلة من صلى العصر قبل الظهر نسيانا فان لم بعد الجمعة معهم **(قوله)** يديه ما ظهر قضاء نمازهم من اعادة الجماعة الا لا لتقدم صلاته لما قبل لزومه اهل الجمعة وظاهر قوله الا فى وغير المذكور راجح الثانى لذكره بالسفر الذى اوقعه ما فيه اهـ عدوى **(قوله)** اوصلى الصبي الظهر ثم بلغ مفرقه وانه لو صلى الجمعة ثم بلغ ووجد جماعة اخرى فالظاهر وجوبها عليه من غير تردد فى ذلك فان لم يجد جماعة اخرى صلاها ظهرا **(قوله)** نفل اى كان نفلا فى حقه ساعة ابقاعه **(قوله)** اوصلى الظهر ثم نور اى لسبحن او مرض او رقى ثم زال عذره قبل اقامتها فانها تحب عليه لان العاقبة اظهرت انه من اهلها **(قوله)** لا بالاقامة عطف على المعنى اى زمت بالاستيطان لا بالاقامة **(قوله)** ومثله النسائي اى فى كونه لا بعدم الاثنى عشر وان صحت امامته نظر الوجوب عليه تبعا **(قوله)** ونذبت تحسين هيئة المرادنا كدلتب والافتحسين ما مندوب مطلقا **(قوله)** واستعداد اى خلق عانة وكذا خلق رأس **(قوله)** وسواك اى مطلقا ووجهه من تحسين الهيئة لان فيه تنظيف الفهم من اللزومات **(قوله)** ان اكل كثر ثم اى وتوقفت ازالة راحته عليه **(قوله)** وجبيل ثياب اى ولبس ثياب جميلة **(قوله)** وهو هنا اى والجميل هنا اى فى الجمعة **(قوله)** فيندب الجديد ولو اسود اعلم ان لبس الثياب الجميلة يوم الجمعة مندوب لا لاجل اليوم بل لاجل الصلاة فيجوز لبس غير البياض فى غير الصلاة ويلبس الابيض فيما يختلف العيد فان لبس الجديد فيه مندوب لليوم لا للصلاة فان كان يوم الجمعة يوم عيد لبس الجديد غير الابيض اول النهار والابيض عند حضور الجمعة فاذا صلى الجمعة عاد للجديد ولو اسود **(قوله)** ونذبت طيب اى استعماله سواء كان مونتسا كالسك او مذكرا كالورد وانما نذبت استعمال الطيب يومها لاجل الملائكة الذين يقفون على ابواب المساجد يكتبون الاول فالاول ويرى ما صافوه واسوه **(قوله)** فى الثلاثة اى فى تحسين الهيئة ولبس جميل الثياب واستعمال الطيب وأما اللبس الفواحش **(قوله)** ومثني فى ذهابه اى ما ساقفه من التواضع لله عز وجل لانه عبد ذاهب اولاه فيطلب منه التواضع له فيكون ذلك سببا فى اقباله عليه ولقوله صلى الله عليه وسلم من اغتربت قدماء فى سبيل الله اى فى طاعته حرمة الله على النار وشأن الماشي الاغبار وان اتفق عدم الاغبار فى من منزله قريب واغبار قدحى الزاكب نادرا وانه مظنة لعدم ذلك غالبا والحاصل ان الاغبار لازم للثني فاطلق اسم اللازم واريد به الملزم الذى هو المشي على طريق الكفاية **(قوله)** فى ذهابه فقط اى واما فى رجوعه فلا يتدب المشي لان العبادة قد انقضت **(قوله)** ويكره التكبير خشية التاريا اى ولانه لم يفعل النبي ولا الخلفاء بعده **(قوله)** والمراد اى بالذهاب فى المساجد والذهاب فى الساعة السادسة اى وهى المقسة الى الساعات اى الاجزاء فى حديث الموطأ وهو قوله عليه الصلاة والسلام من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فى الساعة الاولى فساكنما قرب بدنه ومن راح فى الساعة الثانية

فكانت مقربة من راح في الساعة الثالثة فكأنها قرب كبت القرن ومن راح في الساعة الرابعة
فكانت مقربة من راح في الساعة الخامسة فكأنها قرب بيضة فاذا خرج الامام اى فى اول
السابعة حضرت الملايكة يستمعون الذكر وما قلنا من ان تلك الساعات اجزاء للسابعة التى يابها الزوال
هو ما ذهب اليه الباجي وشهره الرجائي خلافا لابن العربي القائل انه تقسيم الساعة السابعة وذلك
لان الامام يطلب خروجه فى اولها ويخروجه بحضور الملايكة لسماع الذكر (قوله ونذب للامام
اقامة الحج) النذب منصب على اقامة الامام بنفسه او بوكيل من ناحيته وأما من فى السوق فمن
تلتزمه يجب عليه القيام ومن لا تلتزمه فلا يجب عليه فالصنف ساكت عن قيام من فى السوق وانما
نذب اقامة من لا تلتزمه ولو كان كافرا فلا يشتغل بال من تلتزمه لاختصاص من لا تلتزمه بالارباح
فيدخل الضرر على من تلتزمه فاقم من لا تلتزمه لاجل صلاح العامة (قوله وهو الاذان الثانى) اى
فى الفعل وهو الذى يفعل بين يدي الخطيب وهو اول فى المشروعة (قوله عند خروجه على الناس)
اى من المخلوفا ومن البيت واعلم ان المخلوفا قد جرى العمل باتخاذها وانما رهل اتخاذها مستحب
او جائز فقط وعلى انما مستحب هل يستحب جعلها على يسار المنبر ام كيف الحال اه عدوى (قوله
ونذب فى هذه الحالة) اى حاله المخرج وقوله لا ينافى انه فى ذاته سنة اى فهو متصف بالسنة باعتبار
ذاته وبالنذب باعتباره كونه عند خروجه على الناس (قوله ورده) اى اذا سلم على الناس حال
خروجه عليهم (قوله لا وقت انتهاء) اى لا تاخير لوقت الحج (قوله ولا يجب رده) اى لان المعلوم
شرعا كالمعذور حسا وقوله كما حرم به بعضهم اى وهو الشيخ كرم الدين البرموى خلافا لما استظهره
المدر القرائى من وجوب الرد (قوله وجلسه ينيهما) قال ابن عات قد رقى هو الله احد (قوله
والاستراحة) اى من تعب القيام (قوله لان الجلوس الاول سنة على الشهور) اى وقيل
بندبه وهو ضعيف وقوله والثانى سنة الحج اى ولم يقل احد بنديه (قوله والثانية اقصر) اى
ويستحب ان تكون الثانية اقصر من الاولى فهو مندوب ثان وكذا يندب تقصير الصلاة لتمامان
التخفيف لكل امام مجمع على نذبه (قوله ورنع صوته بهما) اى زيادة على الجهر وقوله
للاسماع اى ولاجل نذب رفع الصوت للاسماع نذب للخطيب ان يكون مرتفعا على منبر (قوله
واستغلافة الحج) لوقال واستغلافة الحج يندب التمهيد الشير كان اولى ليشمل الامام والمأموم عند عدم
استغلاف الامام (قوله او بعدهما) اى فى الصلاة (قوله حاضرها) اى كلاهما وبعضا ونحطب
الثانى من انتهاء الاول وان علم والابتداء كذا ينبغي فى عيق (قوله والا فاصل الاستغلاف
واجب) ظاهره فى حق الامام والمأمومين وليس كذلك بل الاستغلاف للامام مستحب فقط
فى الجمعة كغيرها فان تركه وجب على المأمومين فى الجمعة كما يدل عليه كلامهم اه بن (قوله وقراءة
فيهما) اى فى مجموعهما لان القراءة انما تندب فى الاولى كما فى عيق (قوله وكان صلى الله عليه وسلم
يقرا فيهما الحج) الواقع فى عبارة غيره وكان صلى الله عليه وسلم يقرأ فى خطبته الاولى يابها الذين امنوا
الحج (قوله وقيل الحج) فانه ابن يونس ونص كلامه وينبغى قراءة سورة تامة فى الاولى من قصار المفضل
(قوله واجزا فى حصول النذب) اى وكفى فيه ان يقول بدل قوله يغفر الله لنا ولكم ان كان الله
يذكركم وان كان هذا الشاى دون الاول فى الفضل فكل منهما مندوب الا ان الاول اقوى
فى النذب وتعبير المصنف بالاجزاء لا يفيد ذلك بل يقتضى انه معنى عنه ابتداء وليس كذلك بل كل
منهما حسن لكن الاول احسن وأما اختتامه بوله تعالى ان الله يامر بالعدل والاحسان الآية
فظاهر كلامه انه غير مطلوب فى ختمها واول من قرأها ان الله يامر بالعدل عمر بن عبد العزيز

فانه احدث ذلك بدلا عما كان يختص به بنوا أمية خطبهم من سبهم الى رضى الله عنه لكن عمل اهل المدينة على خلافه (قوله على كقوس) اى قوس الشباب والمراد بالقوس العربية لقومها واستقامتها لا الجمجمة لانها قصيرة وغير مستقيمة (قوله روى اولى) اى والعصا اولى من القوس والسيف كما فى المدونة (قوله فيندب له قراءتها فى ركعة القضاء) ظاهره كالمسند وانه لم يكن الامام قراها وهو كذلك (قوله واجاز الامام) اى فى تحصيل المندوب ان يقرأ الخ فيكون الخطيب مخيرا بين الثلاثة وهذا هو الذى فهم عليه فى التوضيح قول ابن الحجاب وفى الثانية هل اتاك اوسج او المنافقون واحتج لذلك بكلام ابن عبد البر والباجي والمازري ولم يرجع على ما ذكر ابن عبد السلام من انها اقوال اهل بن والحامل انه يخفى القراءة فى الركعة الثانية بين الثلاثة وان كلا يحصل به الندب لكن هل اتاك اقوى فى الندب وهذا ما عتمده طى وفى كلام بعضهم ما يفيد ان المسئلة ذات قولين وان الاختصار على هل اتاك مذهب المدونة وان التخيير بين الثلاثة قول الكافى (قوله وحضره مكتب رومى) اى لاجل ان يعتاد ذلك وكذلك المسافر يستحب له الحضور اذا كان لا مضرة عليه فى الحضور ولا يشغله عن - وأتجه والاخير كذا ينبغى قاله فى التوضيح (قوله ولولم ياذن السيد) اى لسقوط تصرفه فيه بالكاتب (قوله اذن سيدهما) والظاهر انه يندب للسيد الاذن لهما لانه وسيلة لندوب واعلم ان المكاتب اذا حضره الزمة فيما يظهر لثايطعن على الامام بخلاف المسافر والاثنى والعبد فلا يلزمهم اذا حضر وهما الدخول مع الامام لكن اذا دخلوا مع الامام اجزأتهم عن الظاهر هكذا استظهره عبق الازموم فى المكاتب قال طى وتبعه بن وفيه نظر بل الظاهر عدم الازموم اى فرق بينه وبين المسافر وما اذا حضر واحد من ارباب الاسناد الائمة فانها تلزمه زوال عذره بحضوره قال عجم

من يحضر الجمعة من ذى العذر * عليه ان يدخل معهم فادر
وما على اثنى ولا اهل السفر * والعذر دفعا وارهاضر

كذا قرئ شيخنا العدوى (قوله وأمر الظاهر نديا معذور راج زوال عذره الخ) اى قبل صلاحاته فاقول الشارح قبل صلاحاته تازعه زوال عذره وظن الخلاص وقوله وأمر الظاهر اى عن اول وقتها فان خالف المندوب وقدم الظاهر ثم زال العذر بحيث يدرك ركعة من الجمعة وجبت عليه الجمعة (قوله فله التجيز) اى فى اول الوقت لكن بعد فراغ الامام من صلاة الجمعة (قوله وغير المعذور ان صلى الظهر مد كالركعة لم يجز) اى على الاصح وهو قول ابن القاسم واشهب وعبد الملك بناء على ان الجمعة فرض يومها والظاهر يدل عنها فى الفعل فالواجب عليه الجمعة ولم يأت بها وسواء احرم بالظاهر عازما على انه لا يصلى الجمعة ام لا عذما اوسهوا فان لم يكن وقت احرامه بالظاهر مدركا لركعة من الجمعة لوسعى اليها الجزاء لظهوره ومقابل الاصح ما فى التوضيح عن ابن نافع ان غير المعذور اذا صلى الظهر مدركا لركعة فانها تجزئه قال اذ كيف يعيدها اربعا وقد صلى اربعة لانه قد ادى بالاصل وهو الظاهر وكراين عرفة ان المازري بنى هذا الفرع على الخلاف فى الجمعة هل هى فرض يومها او يدل عن الظاهر (قوله ولولم تنفقه) اى كالمسافر الذى اقام محل الجمعة اقامة تنقطع حكم السفر وامان لا تجب عليه اصلا لا يكونه من المعذرين او غير مكف فتنجزه صلاة الظهر ولو كان يدرك صلاة الجمعة بتمامها (قوله كثير الوقوع) اشار بذلك الى ان التنوين فى عذرها نوعية اى الامن فانتة لنوع من العذر وهو العذر الكثير الوقوع وهو ما لا يمكن الحضور معه لصلاة الجمعة احسنر بذلك عن فائسه لعذر يبيح التخلف ويمكن منه حضورها تخوف ببيعة الامير الظالم وعن

فانته لغيره عن ذكرن فاته نسيانا او عمدا فانه يكره له الجمع واذ اجعوا لم يعيدوا على الاظهر خلافا
 لمن قال باطاعتهم اذا جمعوا كما في بهرام ابن رشد لان المنع لم يرجع لاصل الصلاة وانما يرجع
 لوصفها وهو الجمع فهي مجزئة بأصلها مكرهة بوصفها (قوله كرض وسجن و- فصر العذر
 الكثير الوقوع على الثلاثة هو الواقع في الرواية وزاد ابن عرفة الطر الغالب وعزاه لابن القاسم اه بن
 (قوله فالاولى لم الجمع) اى ولا يحرمون فضل الجماعة (قوله واخفا بجماعتهم) اى فاذا جمعوا فلا
 يؤذوا ويجهعون في غير مسجد او في مسجد لا راتب له واما جمعهم في مسجد بعد راتبه فهو كروه (قوله
 في ابتداء اقامتها) اى في بلد توفرت فيها شروط الامة (قوله فان اجاب فظاهراى فظاهروا وجوب
 اقامتها عليهم ومثل ماذا اجاب ماذا اهمل ولم يجب باجازه ولا منع) (قوله اى لم تصح مقتضاه دخول
 حكم المحاكم في العبادات قصد اقاله شيخنا) (قوله واستظهر بعضهم) هو والامامة ابن غازى قائلان
 هذا التعديل فيه شئ لانه جعل عدم الاجزاء المخالفة مع انهم موجوده فيما اذا امنوا والنص وجوب
 اقامتها في تلك الحالة (قوله وضبط المصنف الخ) اى لم يجز لهم اقامتها فلو وقع وخالفوا واقاموها
 صححت لهم ولا اعاد عليهم وحاصل فقه المسئلة على ما قاله الشيخ ابو زيد الفاسى واخساره ابو على
 المسناوى ان الامام اذا امتنع من اقامتها فاما ان يكون ذلك اجتهادا منه بان رأى ان شروط وجوبها
 غير متوفرة واما ان يكون ذلك جورا منه فان كان الاول وجبت طاعته ولا تجل مخالفته ولو امنوا فان
 خالفوا وصلىوا لم تجزهم ويعيدونها البدوان كان الثانى فقيه تفصيل فان امنوا على انفسهم منه
 وجبت عليهم والام تجزهم مخالفته ولكن اذا وقع ونزل اجزأتهم وعلى ما اذا كان منهم جورا منه يحمل
 كلام المصنف وعايه فيقرأ قوله تجزى بفتح التاء وضم الجيم من الجواز اى واذا وقع ونزل اجزأتهم وهذا
 المحمل موافق لما فى ابن غازى وان كان خلاف ظاهره فى التوضيح والمواقى عن اللباب وقد اشار ابن
 غازى لتأويل ما يخالفه من النص اه بن وحاصل ما فى التوضيح والمواقى انه اذا منعهم من اقامتها
 وجب عليهم اقامتها امنوا على انفسهم منه سواء منعهم جورا واجتهادا فان منعهم من اقامتها
 ولم امنوا على انفسهم منه لم تجزهم سواء منعهم جورا واجتهادا فالمسئلة ذات طريقتين وقد رجع بن
 اولاهما (قوله وسن غسل لم يد صلاة الجمعة) اى لا لغيره لان الغسل للصلاة لا للوم وما ذكره من
 سنية الغسل للجمعة هو المذهب وقيل انه واجب وقيل مندوب ومحل الخلاف اذا لم يكن
 له رائحة لا يذهب الا الغسل والاوجب اتفاقا بن عرفة المعروف من المذهب انه سنة لا تم اولولم
 تلزمه والمشهور شرط وصله بالروح اليها وكونه نهارا فلا يجزى قبل الفجر اه وفي افتقاره لنية
 قولان ذكرهما ح عن المازرى وذكر عن الشيبى ان الصحيح افتقاره اليها (قوله متصل بالروح) اى
 المطلوب عندنا وهو وقت المساجرة للروح قبله متصلا به غسله لم يجز فيه خلاف قال ابو الحسن قال
 ابن القاسم فى كتاب محمد ان اغسل عند طلوع الفجر وروح فلا يجزئه وقال مالك لا يجزئى وقال ابن
 وهب يجزئه واستحسنه اللخمي اه بن (قوله ولا يضرب سيرة الفصل) اى بين الغسل والذهاب
 للمسجد كما كل خف واصلاح ثيابه وتغييرها وتحوذ لك (قوله تتوقف ازالته عليه) اى على الغسل
 (قوله ان تغذى بعده) اى او حصل له عرق او صنان ولو فى المسجد واخرج من المسجد متباعدة
 (قوله خارج المسجد) اى في بيت لان تغذى ما شافى الطريق او فى المسجد فلا يضرب كما فى حاشية
 شيخنا وقوله الفصل اى بينه وبين ارواح المسجد (قوله اختيارا) قال عبق ينبغي تقييدا لا كل به
 قال بن فيه نظر بل هو خلاف اطلاعهم الا كل وانما قد به عبد المحق الزوم وقال شيخنا المدوى
 قوله اختيارا راجع لسلك من الاكل والنوم على المعتدلا لا نوم فقط كما قيل وقوله بخلاف المطلوب

اى على الاكل والنوم اى فلا يطلب باعادته (قوله وبخلاف ما اذا كان ماذكر) اى من الاكل
 والنوم داخل المسجد فلا يطلب اى وكذا اذا كان الاكل فى الطريق وانظر لوان غسل ودخل المسجد
 لا يريد الصلاة وما لم يكن فيه اوانام وتغذى ثم انتقل لغيره فهل يبطل غسله ام لا واستظهر شيخنا
 الثانى قائلا لا لان اى يصل فى الاول ولا يبطل غسله (قوله لا يبعد الاكل خف) اى خارج المسجد
 وقصره المحفة على الاكل يقتضى ان النوم الخفيف ليس كذلك وكلام ابن حبيب يفيدانه لا فرق بين
 الاكل والنوم الخفيفين فالنوم اذا لم يبطل لا يضركم لا يضركم نقض الوضوء ولو قبل دخول المسجد قاله
 شيخنا (قوله والذي فى النقل الخ) ماذكره او لا من كراهة الكلام حين الاقامة وحرمته بعد احرام
 الامام هو ماذكره عقب وغيره من الشراح فبعد ذكر الشراح له استدرك عليه بقوله والذي فى النقل
 الخ وبعبارة بن الذى يدل عليه نقل المواق هنا وح فى آخر الاذان جواز الكلام حين الاقامة
 وفى المدونة ويجوز الكلام بعد فراغه من الخطبة وقبل الصلاة وفى ح فى المحل المذكور عن عروة
 ابن ابي بصير كانت الصلاة تقام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يأتى الرجل ماويل اقبل ان يكبر واما
 الكلام بعد الاحرام فقد نص ابن رشد على انه مكروه ونقله ح فى المحل المذكور قال الان يكون
 فيه تشويش على غيره من المصلين فيحرم اه بن وبالجمله فالبسطة ذات طريقتين وكل منهما
 قد رجع كما قرر شيخنا (قوله الكراهة) اى كراهة الكلام بعد احرام الامام (قوله والجواز قبله) اى
 سواء كان قبل الاقامة او حينها او بعدها وقبل الاحرام (قوله وجاز خروج كحديثه بالاذن) اى
 وان كان الاستئذان اولى (قوله بمعنى خلاف الاولى) اى لان ترك ذلك مندوب كفى المدونة
 وقوله على المتقدم مقابل ماذكره عقب من ان ذلك مندوب (قوله اقبال) اى حال الخطبة والمراد
 بالاقبال على الذكر فعله مطلقا عند السبب وغيره (قوله ومنع الكثير) اى سرا وعل المراد بالمنع اى
 منع الكثير سرا ومنع الجهر بالسبب والمراد بذلك البعض اه بن (قوله كتمان) اى كما يجوز تأمين
 وتعوذ واستغفار وتصلية اى وكذا دعا وطالب جنسة او نجاة من النار كما قرر شيخنا (قوله لا ت
 هذه غير مقيدة باليدارة) اى بل تجوز طائفا عند ذكر السبب سواء كانت قليلة او كثيرة بشرط كونها
 سرا (قوله المراد منه النذب) اى لا خلاف الاولى كما فى الذى قبله ولا المستوى الطرفين كما يفيد ح
 (قوله بمعنى النذب) فيه اشارة كما قال طفى الى ان المجواز فى كلام المصنف منصب على الاقدام
 عليه فى هذه المحالة والافهوفى نفسه مطلوب وفى المدونة ومن علمس والامام يخطب جدا لله سرا
 اه بن وهل الحمد مطلوب على جهة النذب او السنية قولان رجع عقب وشب الاول واقتصررت
 على الثانى واقره طفى (قوله قيد فيه وفيما قبله) اى وهو التأمين والتعوذ عند ذكر السبب وهذا
 التقيد مبني على قول مالك ان التأمين والتعوذ عند السبب لا يقعان الا سرا والجهر بهما ممنوع
 وقال ابن حبيب يقعان ولو جهر لكن ليس بالسالى لان العلوبة دعا والمقدم الاول كذا قرر شيخنا
 (قوله وجاز اجابته) اى جاز ان امره الخطيب بامر او نهاه عن امر اجابته واما لو وقف الخطيب
 فى الخطبة فلا يرتد عليه احد لانه اجابة للامام من غير ان يطلب منه الكلام (قوله فيما يجوز له
 التكلم فيه) اى كما اذا تكلم لامر او نهى لا غيا وفاعل فعل لا يليق وكلام الشارح يقتضى ان قول
 المصنف واجابته من اضافة المصدر لفعله اى ان الخطيب اذا خاطب انسانا فى شأن امر جاز له اجابته
 ويصح ان يكون من اضافة المصدر لفاعله اى اذا خاطبه احد فى شأن امر جاز له اجابته كقول على
 لسائله وهو على المنبر صار ثمتها سعا (قوله وجاز لا استراحة) اى ما لم يرتب عليه ضياع عماله والا
 حرم (قوله وكذا يبيع كعبدا الخ) ماذكره من الكراهة اعترضه طفى بأن النص حرمه البيع وقتها لمن

تلتزمه ومن لا تلتزمه وفي المدونة واذ اقدم الامام على المنبر واذن المؤذن حرم البيع حينئذ ومنع منه من
تلتزمه الجمعة ومن لا تلتزمه فقال الواوغي قديمه ابن رشد اذا كان في الاسواق ويجوز في غير الاسواق
من لا تجب عليه ويمتنع في الاسواق لا يعيد وغيبرهم اه وكلام ابن رشد هذا نقله ح عند قول
المصنف الآتي وفي صحيح البخاري وفيه معنى على الحرمة مطلقا وتعقب بعضهم ذلك بأن قول المدونة ومنع
منه من تلتزمه ومن لا تلتزمه ليس معناه بل معناه ان الامام بمنعهم من ذلك فلا يدل على الحرمة
مطلقا ويرد بان اطلاق قوله حرم البيع حينئذ وتوحيدها بمن تلتزمه ومن لا تلتزمه دليل على ارادتها
الحرمة مطلقا كما هو ظاهرها وعبارة الواوغي صريحة في الحرمة اه بن (قوله من حين جلوس
الخطيب على المنبر) اى عند اذان الثاني لا قبله (قوله وامامان تلتزمه فيحرم عليه البيع والشراء
وقتها) اى سواء كان سوق او غيره سواء وقع البيع بينهما وبين من تلتزمه او من لا تلتزمه وتتعلق
الحرمة بمن لا تلتزمه ايضا كما بعد على المعتمد لانه اشتغل من تلتزمه خلافا لمن قال بالكراهة في حق من
لا تلتزمه كذا قرر شيخنا (قوله ولا تنتظر الجماعة اى اودخل بعد ولكن جلس لا تنتظر الجماعة) (قوله
من يقتدي به) هل يقتدي ايضا اذا كان احدا من الجهال الذين يقتدون به حاضرا او مطلقا لان فعله
ذلك مظنة الاقتداء به انظر اه تقرر شيخنا عدوى (قوله عند الاذان الاول) اى الذى قبل خروج
الخطيب فلا يعارضه قوله في المحرمات ابتداء صلا بخروجه وتقييده بالاذان الاول تبين فيه ح
وتت وهو اولى مما قاله ابن غازى من انه محمول على اذان غير الجمعة والا ناقض ما أتى من تحريم
ابتداء صلاة بخروج الامام اه وذلك لان خروج الامام عند الاذان الثاني وكلامنا هنا في الاذان
الاول وحينئذ فلا منافاة نعم لو حمل الاذان في كلام المصنف على الاذان الثاني حصلت المناقضة
(تكميله) كما يكره التنفل للجالس في المسجد يوم الجمعة عند الاذان الاول بالقياس المذكور يكره ايضا
المبادرة به عند الاذان للجالس في المسجد في غير الجمعة فينبغي له ان يؤخره حتى يفرغ الاذان بخلاف
الداخل (قوله لا ارب للرجال الخ) اى وامام الارجال فيها ارب فهى كالشابة غير الخشبة الفتنة اه
عدوى (قوله وكرو من تلتزمه سفر بعد الفجر) هذا هو المشهور خلافا لساوواه على ابن زياد وابن
وهب عن مالك من اباحته لمدى تناول الخطاب له وقوله بعد الفجر يومه اى وامام السفر بعد الفجر
يوم العيد فقال ابن رشد وكرو السفر بعد فجر يوم العيد وقبل طلوع الشمس ويحرم بعد طلوعها قال
ح وفيه نظر اذ كيف يكون السفر حراما مع انه اغتركت سنة وتركها في ذاتها ليس حراما وحاصل
الجواب ان ما ذكره من الحرمة مشهور بمعنى على ضعف وهو القول بان العيد فرض عين او كفاية
حيث لم يقم بها غيره ولا غرابة في بناء مشهور على ضعف اه ولكن الحق ان كلام المبنى والمبنى عليه
ضعيف وان السفر بعد طلوع شمس يوم العيد مكره فقط اه عدوى (قوله او يخشى بذهاب رفقة
دونه) اى اذا جلس للصلاة على نفسه الخ اى فيباح له السفر حينئذ واستظهره في التوضيح (قوله
فانه يحرم) اى لو جوب الانصات لهما (قوله بقيامه) الباء للظرفية وهى معملنة بمحذوف صفة
خطبته اى الساكنتين في حال قيامه لانه بدل من خطبته لا يهاجمه ان بالقيام لهما يحرم الكلام
ولو من غير اخذ في الخطبة وليس كذلك تأمل (قوله ولو حال الترضية وكذا حال الدعاء الخ) مبالغة
في عدم حرمة الكلام بعدهما وذلك لان الكلام في حال الترضية مكره وفي حال الدعاء لسلطان
جائز على ما قبل وهو غير مسلم بالنظر الاول اعنى حال الترضية اذ الكلام في هذه ممنوع لان الترضية
على الصحابة من جملة الخطبة لذبح اسقامها على ذلك ولا تنطبق حرمة الكلام حال الخطبة الا اذا لقي
الخطيب والذي في النص ان اللغوان يتكلم بما لا يعنى الناس او يخرج الى الناس والشتم كذا فى الحسن

عن ابن حبيب والنجاشي والمجموعة والترضي لا يدل في ذلك انظر بن وقوله وهو غير مسلم بالنظر
 للاول اى وكذا هو غير مسلم بالنظر لثاني وهو الدعاء للسلطان اذا كان واجبا لان المصنف انما استثنى
 جواز الكلام اذ ان الخاطبة والترضية والدعاء للسلطان ليسا القوابل لمطلوبان وحينئذ فيجوز
 الكلام في حالتهم ولا يقال ان الخطبة قد انتهت قبل الترضي والدعاء الخليفة وقد قال المصنف
 سابقا وجاز كلام بعدها لانه يقول هما ملحقات بها لطلب التمسك لما على ذلك فقول المصنف وكلام
 بعدها اى بعد فراغها حقيقة وحكا كذا قرر شيخنا العدوي (قوله وهو مكرره) اى الدعاء في
 الخطبة للسلطان وقوله الان يخاف اى الخطيب على نفسه من اتباع السلطان ترك الدعاء في حال
 الخطبة والا كان الدعاء واجبا حينئذ ولا يعدلنا بل من ملحقات الخطبة كالترضية قاله شيخنا
 (قوله ولو لم يسمع) ابو الحسن انما منع الكلام لغير السامع سد للزريعة فلا يترسل الناس على
 الكلام حتى يتكلم من يسمع الامام وشار المصنف بلورد ما نقله ابن زرقون عن ابن نافع من جواز
 الكلام لغير السامع ولو داخل المسجد كما حكاه ابن عرفاه بن (قوله لا خار جهوا) اى بان كان في
 الطرق المتصلة بالمسجد ولو سمعها اوفيه نظر بل الراجح حرمة الكلام وقت الخطبة مطلقا كان في المسجد
 اوفى رحابه او كان خار جاعتهما بأن كان بالطرق المتصلة بالمسجد وسواء سمع الخطبة او لم يسمعها القول
 ابن عرفاه الا كثر على ان الصمت واجب على غير السامع ولو بغير مسجداه موقوف في المدونة ومن أتى
 والا امام خطيب فانه يجب عليه الانساق في الموضع الذي يجوز له ان يصلي فيه الجمعة وقال الاخوان
 لا يجب حتى يدخل المسجد وقيل يجب اذا دخل رحاب المسجد نقله حاه بن والحاصل ان حرمة
 الكلام وقت الخطبة قيل خاصة بمن في المسجد وقيل بمن به والرحاب وقيل بمن فيهما اوفى الطرق
 والثاني ربحه بعضهم ومن قدرج الثالث ووافقه شيخنا في حاشية عقب على ذلك (قوله ومثل
 الكلام اى في الحرمة حال الخطبة) قوله الان بلغوا الخ اى فليس على الناس الانصات له ويجوز
 لهم الكلام حينئذ سواء كان اللغو محرما كالمتألمين الاولين في الشارح وغير محرم كالمتألمين الآخرين
 فيه وكذا يجوز لهم التنقل كما نقله البرزى عن ابن العربي ولا عبرة بظاهر المصنف وابن عرفاه لانه لا يرد
 المنصوص كذا في عقب وكذا يجوز تخطف رقاب الجالس على ما استظهره ح وارتضاء شيخنا خلافا
 لعقب (قوله ممن يجب عليه الانصات) اى سواء كان في المسجد اوفى رحابه اوفى الطرق المتصلة
 بالمسجد (قوله وردده عليه ولو بالاشارة) نقل ابن هارون عن مالك جواز رد اشارة وانكره
 في التوضيح وارتضه طي بان ابا الحسن نقل جواز الرد اشارة عن النجاشي وحينئذ فلا محل لانكار
 المصنف على ابن هارون اه قلت لم اجد في نسخة من ابى الحسن ما نقله عنه طي اه بن (قوله
 من غير الخطيب) اى وأما هو فيجوز له الامر والنهي كما مر (قوله ويقع مطلقا) اى احرم عمدا
 او جهلا بالحكم واناسيا بحجته عقدة ركعة ام لا (قوله وارل داخل) اى بل وان كان ذلك الذي ابتداء
 صلاة النافلة في حال خروج الخطيب داخل المسجد ولو قال ولول داخل كان اولى لان السيوي جوزه
 للدخول حال خروج الامام للخطبة وهو من اهل المذهب قال في الترضيع وهو مذهب الشافعي
 الحديث سلبك الغفواني وفيه انه عليه الصلاة والسلام قال له اساجلس اذا جاء احدكم للجمعة
 والامام بخط فليصل ركعتين خفيقتين ثم يجلس وتاوله ابن العربي على ان سلكا كان صعلوكا
 ودخل ليطلب شيئا فامر النبي صلى الله عليه وسلم بأن يصلي لاجل ان يتغفل له فيصدق عليه اه بن
 (قوله ولو علم الخ) اى وهذا اذا علم اتسامه اقبل دخوله او شك في ذلك بل روعم انه يدخل عليه
 قبل اتسام تلك النافلة وقوله عقدة ركعة اى قبل دخول الخطيب وقوله ام لا اى بان دخل الخطيب

قبل ان يعقد ركعة (قوله وفسخ بيع الخ) اى على المشهور وقيل لافسخ والبيع ماض ويستغفر
 الله (قوله وهو ما حصل من تلزمه) ولومع من لا تلزمه نص المدونة فان تابع انسان تلزمها
 او احدها ففسخ البيع وان كان ممن لا تحب الجمعة على واحد منهما لم يفسخ او انما اطلق المصنف
 هنا لان حكمه بالكرهه فيما مر على من لا تحب عليه يستلزم عدم الفسخ فاتكل عليه هنا وان
 كانت الكراهة مجبوثا فيها كما مر اه بن واعلم ان محل حرمه البيع اذا حصل ممن تلزمه مع غيره مالم
 ينقض وضوؤه واحتاج لشراء ما للوضوء والا حازله الشراء واختلاف اشباح ابن ناجي في جوازها للبائع
 واستظهر ابن ناجي وجوب جوازها وهو صريح قول ابى الحسن في تقليل الجواز مانعه لان المنع من الشراء
 والبيع انما هو لاجل الصلاة وبيع الماء وشراؤه حينئذ انما هو ليتوصل به للصلاة فلذلك حاز اه بن
 (قوله اى عنده) اى عند الشرع فيه بخلافه ان قال ان الحرمة بالفراغ منه فان تعدد المؤذنون
 فالعبرة بالاول في وجوب السعي وحرمته المذكورات على الظاهر وقيل العبرة بالآخر وظاهره ففسخ
 ما ذكر اذا وقع عند الاذان وهو في المسجد او في حالة السعي وهو كذلك اتفاقا في الاول وعلى احد
 قولين في الثاني سدا للزريعة كما في عقب عن ابن عمر (قوله وهو ما يقبل حال الجلوس على المنبر)
 فهو ثمان في الفعل وان كان اول في المشروعية وأما ما يقبل على المنابر فهو اول في الفعل وثمان
 في المشروعية لانه احده بنوا امية (قوله فان فات القيمة حين) القبض هذا هو المشهور وقيل
 اذا فات قالوا يجب القيمة حين المقد وقال المغيرة اذا فات فانه مضى بالثمن (قوله لان هذا مما يختلف
 فيه) اى في فسخته ومضيه وأما الاقدام عليه مع اشغاله عن السعي الواجب فلا يجزئه احد كما
 قال ح فان قلت ان البيع المختلف فيه اذا فات مضى بالثمن كما سيأتي للمصنف يقول فان فات مضى
 المختلف فيه بالثمن مع ان هذا قد مضى بالقيمة على المشهور وهو مختلف فيه قلت هذا مستثنى مما أئى
 على المشهور وأما على القول بانه مضى بالثمن فالامر ظاهر (قوله فلم يلزم تشبيه الشيء بنفسه) اى
 لاختلاف المشبه والمشبه لائن المشبه به والمشبه بالبيع الفاسد لوقوعه عند الاذان الثاني والمشبه
 به البيع الفاسد من غير وقوعه عند الاذان الثاني او يقال ان المشبه ببيع فاسد مختلف في فساده
 والمشبه به البيع الفاسد المتفق على فساده كما اشار لذلك الشراح (قوله لان النكاح وهبة) اى لغير
 ثواب وأما هبة الثوب فهي كالبيع وانما لم يفسخ النكاح ومأمعه كالبيع ومأمعه لان البيع ومأمعه
 ليس في فسخته ضرر على احد لان كل واحد يرجع له عوضه بخلاف النكاح ومأمعه فانه ليس فيه
 عوض مقول فاذا فسخت عاد الضرر على من لم يخرج من يده شئ (قوله وكاتبه ونخلع) اى للاحق
 المخلع بالنكاح والكتابة بالصدقة (قوله والجماعة) عطف على الضمير المحرور من غير عادة
 المحار مثل قولهم ما فيها غير مفرسه اى والعذر المبيع لتركها ولترك الجماعة شدة وحل اى وحل
 شديد (قوله بالتعريض على الافصح) اى ويجمع حينئذ على احوال كسبب واسباب ومقابل
 الافصح السكون كفلس ويجمع على اوحل كافلس (قوله وجزام) اى وشدة جزام فالجزام غير
 الشديدا لا يكون عذرا خلافا لعقب ونص التوضيح واختلاف في الجزام فتعال سحنون انه مسقط وقال
 ابن حبيب انه لا يسقط والتحقيق الفرق بين ما تضر رائحته وما لا تضره فقول المصنف او جزام بالجر
 عطف على وحل اه بن واعلم ان محل الخلاف في كون الجزم واجب عليهم ام لا ويجب عليهم اذا
 كانوا لا يجدون موضعا يقيمون فيه اما لو وجدوا موضعا يصح فيه الجمعة يتميزون فيه بحيث لا يلحق
 ضررهم بالناس فانها يجب عليهم اسم اتفاقا لا مكان الجمع بين حق الله وحق الناس ولو كان ذلك
 المسكن من الطرق المتصلة وما قبل في الجزام يقال في البرص (قوله ومرض) اى ومنه كبير السن

الذي يشق معه الاتيان اليها راكبا ماشيا (قوله يشق معه الاتيان) اى راكبا وما شيا فان
شق معه الاتيان ماشيا لا راكبا وجدت عليه ان كانت الاجرة لا تتجحف به والالم تحب عليه اه تقرر
عدوى (قوله وخشى عليه بترك الضيعة) اى كالعطش والجوع والوقوف في نار او موات
او القرب في نجاسة (قوله فعذر مطلقا) اى كان له من يقوم به غيره ولا كان يخشى عليه الضيعة
بترك تمرضه له ام لا (قوله وغير الخاص) اى وتمرض ان قريب غير الخاص كالعم وابن العم (قوله)
فلا بد من القيد (قوله) اى وهما ان لا يكون له من يقوم به وان يخشى عليه الضيعة لو ترك وجعل
القريب الغير الخاص كالاجنبى هو المابن عرفة وهو المعتمد خلافا لابن المحاسب حيث جعل
تمرض القريب مطلقا سواء كان خاصا او غير خاص عذر من غير مراعاة ارشئ من القيدين المعبرين
في تمرض الاجنبى (قوله واشراف قريب) اى مطلقا ولو لم يكن خاصا وقوله وان لم يرضه اى
بأن كان الذي يرضه غيره (قوله واولى موت كل) ابن القاسم عن مالك ويجوز التخلف لاجل
المظفر امر الميت من اخوانه من مؤن تجهيزه قال ابن رشد ان خاف عليه الضيعة والغير والمعمد
ما في المدخل من جواز التخلف لا نظري شأنه مع المطلقا ولم يخف عليه ضيعة ولا تغيرا كما قال شيخنا
العدوى (قوله وكذا شدة مرضه) اى القريب كاحد الابوين والوالد والزوجة ونحوه وان لم يشرف
وذلك لان التخلف عن الجماعة والجماعة ليس لاجل تمرضه بل لما لم يحسداهم ويتعب الاقارب
من شدة العvisة وأما الصديق فلا يبيع التخلف شدة مرضه ويبيحه الاشراف كفاي ع (قوله)
فلو نض المصنف على شدة مرضه) اى القريب (قوله وخوف على مال) اى من ظالم او اوص
او من نار وقوله بال اى وهو الذي يخجف بصاحبه ومثل الخوف على المال اذ كورا الخوف على
العرض والدين كان يخاف قد يحد من السفاهة له والزام قتل الشخص او ضربه ظلمما الزام
بيعه ظالم لا يقدري مخالفة بين يخافها للظالم انه لا يخرج عن ماعته ولا من تحت يده (قوله)
او حبس او ضرب) بالرفع عطف على خوف بعد حذف المضاف واقامة المضاف اليه متعاه اى
وخوف حبس او ضرب وظاهره ولو كان ذلك قليلا لا بالجر عطف على مال لفساد المعنى لان المعنى
او خوف على حبس او ضرب الان تجعل على معنى من (قوله والاظهر والاصح) خبر ما بدا
محدد ف اى وهو الاظهر والاصح والجملة معترضة بين المعطوف وهو او حبس معسر والمعطوف
عليه وهو ضرب ولو قال المصنف حبس معسر على الاظهر والمختار لكان اظهر وما بقى النقل
أمام مطابقة النقل فن جهة ان هذا ليس الاختصار اللغوى لا مختصا بغيره كإيفاده التعبير بالاصح وأما
كونه اظهر فن حيث ان قوله والاظهر الخ متعلق بحبس المعسر لا بما قبله (قوله اى خوفه)
اى خوف حبس المعسر من الاعذار المبيحة وأشار الشارح بذلك الى ان في كلام المصنف حذف
المضاف (قوله فخاف بالخروج الخ) اى فخوفه اذ كور عذر مبيح له التخلف عن الجماعة وعند
ابن رشد واللغوى لانه مظلوم في الباطن وان كان محكوما عليه بحق في الظاهر وقال مجنون لا بعد
هذا عذرا لان الحكم عليه بالحبس حتى ثبت عمره امر حق وامام علم اعساره وكان ثابتا فلا عذره
ولا يباح تخلفه لانه لا يجوز حبسه نعم ان خاف الحبس ظلما كان من افراد مامر (قوله بأن لا يجد
الخ) كذا نقل ح عن بهرام والبساطى ابن عاشر ولا يقيدهم رعا ما يليق بأهل المروءة اه بن
فعلى هذا اذا وجد ما يستعز به فلا يجوز له التخلف ولو كان من ذوى المرات وقوله ما يستعز به
عونه زاد خش التي تبطل الصلاة بتركها فعلى هذا لو وجد خرقه تستر وانه دون البيت وجبت
عليه ولا عذره في التخلف كان ذلك يزرى به ليكون من ذوى المرات ام لا وهذا بعيد وهما ك

طريقة ثانية وحاصلها ان المراد بالعري الذي جعل عذران لا يجديما يستتر به ما بين الاسرة للركبة
 فاذا لم يجديما يستتر به ذلك لم تجب عليه وان وجدما يستتر به ذلك وجبت عليه كان ذلك يترى به ام لا
 واعتقد بعضهم هذه الطريقة وهناك طريقة ثالثة قررها شيخنا عن شيخه سيدي محمد الصغير وحاصلها
 انه ان وجد ما يليق بامثاله ولا يترى به وجبت عليه والالم تجب عليه وهذه الطريقة هي الاولي
 بالتحفية السجدة اه تقرير شيخنا عدوى قال في المجمع والظاهر انه لا يخرج لها بالنجس لان لها
 بدلا كما قالوا لا يتعم لها لان لها بدلا (قوله وقد يشمل النفس وغيرها) ومثل القودسات ما يفسد
 فيه العفرون المحدود كحد القذف على تفصيله بخلاف ما لا يفسد فيه كحد السرقة والشرب (قوله
 باختفائه) متعلق برجي (قوله واكل كثر) اى ما لم يكن معه ما يزيد به رائحته (قوله وحرم
 اكله يوم الجمعة المجمع) واما اكله خارج المسجد في غير الجمعة فمكروه وان لم ير الدهاب للمسجد والاقول ان
 بالحرمه وهو المتداول كراهة وعملهم امام لم يتأذ بذلك احدهم من اهل المسجد والاحرم اتفاقا اه
 عدوى (قوله بخلافها نهارا) اى فلا يكون عذرا يصح للتخلف عن الجماعة وكذا البرد والمحر
 ما لم يشدد جديا بحيث يحقق المأه لاهل البوادي والا كان كل مذرار يصح للتخلف كالزحمة الشديدة
 لاضرارها لا مطلق زحمة قاله شيخنا (قوله اى ليس الاثنان من الاعذار) اى خلافا لبعضهم
 قال لان لها حاشا في اقامة زوجها عندها ما ان كانت بكرة أو ثلاثا ان كانت ثيبا (قوله او عصى)
 اى ان العصى لا يكون عذرا يبيح التخلف عن الجمعة والجماعة اذا كان من قام به العصى ممن يهتدى
 للجماع بلا قائد او كان عنده من يقوده اليه والافياح له التخلف فلو وجد قائدا باجرة وجبت عليه
 الجمعة حيث كانت تلك الاجرة اجرة المثل وكانت لا تخفف به (قوله او شهود عدا) يعنى انه
 اذا وافق العيد يوم الجمعة فلا يباح لمن شهد العيد التخلف عن الجمعة ولا عن جماعة الظهور اذا كان
 العيد غير يوم الجمعة وسواء كان من شهد العيد منزله في البلد او خارجا على كفر صحيح من المنابر
 (قوله وان اذن له الامام في التخلف) اى فاذا نذر لهم في التخلف لا ينفعهم ولا يكون عذرا يبيح لهم
 التخلف ورد المصنف بالمبالغة على مطرف وابن وهب وابن الماجشون القائلين ان الامام اذا اذن
 لاهل القرى التي حول قرية الجمعة بتخلفهم عن الجمعة حين سعادوا او الصلاة العيد فان اذنه يكون
 عذرا لهم واما اذنه لاهل قرية الجمعة فلا يكون عذرا

* (فصل في حكم صلاة الخوف) * (قوله يذكرفيه حكم صلاة الخوف) اى حكم
 ايقاع الصلاة على الكيفية المخصوصة التي تفعل حالة الخوف والمعول عليه ان النبي صلى الله عليه
 وسلم صلاها في ثلاثة مواضع ذات الرقاع وذات الخيل وعدنان خلافا لمن قال صلاها في عشرة
 مواضع (قوله استئنا) اى وهو الذي في الرسالة ونقله ابن ناجي عن ابن يونس وقوله على الراجح
 ومقابلها انها مندوبة وهو ما نقله سند عن ابن المواز وكلام المصنف محتمل لكل من القولين (قوله
 والماربين) اى قطاع الطريق وقولهم والبلغاة اى الخارجين عن طاعة السلطان (قوله القاصدين
 المجمع) صفة لكل من الحمار بين والبلغاة (قوله كقتال مر بد المال) ان قلت ان حفظ المال واجب
 وحقيق فقتله ان يكون قتال مر بد اخذه واجبا حتى يتحقق الحفظ الواجب قلت معنى وجوب
 حفظه انه لا يجوز ان يلفه بنحو اوراق او تعريق مثلا وهذا لا ينافي جواز تركه غير من اخذه له ما لم
 يحصل موجب لتخريبه كان يخاف على نفسه التلف ان ممكن غيره منه وقوله من المسلمين حال من
 مر بد المال (قوله لاهل حرام) اى كقتال الامام العدل (قوله والبعث الآخر) اى ليكون البعض
 الآخر فيه مقاومة للعدو فاقولوا ولتعليل ومقادير الناح ان قول المصنف لبعضهم متعلق بما يمكن

اى يمكن لبعضهم ترك ذلك كون البعض الآخر فيه مقاومة العدو (قوله قسمهم) اى وصلى بهم فى
 الوقت فالأيسون من انكشافه يصلون اول المختار والمترددون وسطه والراجون آخره وفى بن طريقة
 بعدم هذا التفصيل هنا وانهم يصلون اول المختار مطلقا (قوله وجاء القبلة) اى متوجهين جهة
 القبلة (قوله خلافا لمن قال بعدم القسم حينئذ) اى يصلون جماعة واحدة (قوله اوعلى دوابهم
 يصلون بالايام) اى وكذلك امامهم يصلى بالايام وهذه مستثناة مما مر من ان المومى لا يؤم المومى
 لان المحل محل ضرورة واعلم انهم يصلون على الدواب ايما مع القسم مؤتمين لامكانه بخلاف ما بانى
 فانهم يصلون على دوابهم افاذا لعدم امكان القسم والحاصل انهم فى حالة عدم امكان القسم
 يصلون افاذا لم يلقوا ركبا او مشاة وامافى حالة امكانه فان لهم ان يصلوا على دوابهم ايما بما معهم
 لكن لا يصلون على الدواب الا عند الحاجة لها (قوله تساويهم لا) اى فلا يشترط تساوى
 الطائفتين فى العدد وسواء كثر وأقلوا كثلاثة يصلى اثنان وبحرس الثالث كفى الطراز والذخيرة
 (قوله كانوا مسافرين واحاضرين) اى كان السفر فى البحر او فى البر والجمعة وغيره ساء والظاهر
 انه لا بد فى كل طائفة فى الجمعة من اثني عشر غير الامام من تتقدمهم وما ذكره من الاطلاق هو
 المشهور خلافا لما نقل عن مالك من انها لا تكون الا فى السفر (قوله واخاف تخليطهم) المراد
 بالخوف ما يشتمل الشك فى ذلك وتوهمه (قوله والا فندبا) اى والا يخف التخليط فندبا (قوله
 وصلى بأذان) اما عطف على قوله وعلمهم اى والحكم انه يصلى بأذان واقامة ويحتمل ان تكون هذه
 الجملة مستأنفة استئنافا بيانيا كان قائلا قال له اذا قسمهم فى كيفية ما يقبل فأتأب بقوله وصلى
 قالوا والاستئناف والسبب فى قوله بأذان للملابسة وفى قوله بالاولى للمصاحبة وكل منهما متعلق بصلى
 فلا يلزم تعلق حرفى بمرحى المعنى بعامل واحد اى وصلى الامام مع الطائفة الاولى صلاة ملتزمة
 بأذان واقامة والا فامة مستقلة وكذا الاذان ان كانوا يحضرون والا كان مندوبا لم يطلبوا غيرهم كما مر
 (قوله كالصبح والتصيرة) اى وكما الجمعة فانها من الثانية لكن لا يقسمهم الا بعد ان يسمع كل طائفة
 الخطبة ولا بد ان تكون كل طائفة اثني عشر فان كان كل طائفة اكثر من اثني عشر فلا بد من سماع
 الخطبة لاثني عشر من كل طائفة ثم انه يصلى بالطائفة الاولى ركعة وتقوم بكل صلاتها وتسلم افاذا
 ثم تاتى الطائفة الثانية تدرك معه الركعة الباقية يصلون بعدها كمال صلاتهم وهذا مستثنى من
 قول المصنف باقن اسلامه لان المحل محل ضرورة (قوله فاذا استقل فارقوه) المراد بالاستقلال تمام
 القيام وهى المراد بتمامه القيام مع الاطمئنان او مجرد الانتصاب والظاهر الاول كفى عجز كذا
 قرر شيخنا (قوله او قارئ) اى بما يعلم انه لا يتعمد حتى تفرغ الاولى من صلاتها وتكبر معه الطائفة
 الثانية (قوله فى الصلاة الثانية) متعلق بقوله ثم قام الامام بهم (قوله ساكنا وداعيا) اى لا قارنا
 لان قراءته هنا بام القرآن فقط فقد يفرغ منها قبل مجئ الطائفة الثانية وهى لا تتكرر فى ركعة
 (قوله وفى قيامه) اى وفى تعيين قيامه لانتظار الطائفة الثانية وقوموا ويستمر جالسا وتعين
 استمراره جالسا كذا فى البدل القرانى (قوله وهو المعتمد) اى وهو قول ابن القاسم ومطرف ومذهب
 المدونة وعليه فيما عتق به فى حال قيامه فاذا استقل فارقوه ووقف داعيا او ساكنا على هذا القول
 فاذا احدث فى حالة قيامه عمدا بطأت على الطائفة الاولى كهو وأما لو احدث بعد قيامه فلا تبطل على
 الاولى وتبطل على الثانية اذا دخلوا معه وأما على القول الثانى فلا تبطل على الاولى اذا احدث فى حال
 قيامه لانه انما يقوم اذا جأت الطائفة الثانية وذلك بعد اكمال الاولى صلاتها (قوله وعدم
 قيامه) وهذا قول ابن وهب مع ابن عبد الحكم وابن كاتبة وهذا اعنى حكاية الخلاف فى غير الثانية

والاتفاق على القيام في الثانية هو طريقة ابن بشير وعياض والطريقة الثانية طريقة ابن
 بزرة تحكي الخلاف في الثانية والاتفاق على الجلوس في غيرها والطريقة الاولى اصح لموافقتها
 المدونة (ف قوله كان احسن) اى لان اشارته بالترددتين من اقوال المتقدمين خلاف اصطلاحه
 (ف قوله واقت الاول) اى ولا يرد احد منهم السلام على الامام وانما يسلم على يمينه وعلى من على يساره
 ولا يسلم على الامام لانه لم يسلم عليه واذا بطلت صلاة الامام بعدهم فارقهم لم تبطل عليهم (ف قوله ثم صلى
 بالثانية) اى بعد سلام الاول والمعتبر سلام من دخل معه من الطائفة الاولى اول صلاته فلا ينتظر
 بصلاته مع الثانية اتمام صلاة مسبوق من الاولى اه عدوى (ف قوله فاعلموا انفسهم) اى اذا اذا
 فان امهم احدهم سواء كان لا يستخلافهم لهام لا فصلاته تامة وان نوى الامامة لا لتتابع وصلاتهم
 فاسدة كما في الطراز عن ابن حبيب وكذا يقال في قوله واتممت الاولى صلاتها اذا اذا وانصرف وتام
 فسدت عليهم لانه لا يصلى بامام في صلاة واحدة في غير الاستخلاف واعلم ان ما تأتى به الطائفة
 الاولى بعد مفارقة الامام بناء وما تأتى به الطائفة الثانية بعد مفارقتها قضاء فيقرؤون فيه بالفاتحة
 وسورة كذا في المواضع (ف قوله ولو صلوا بامامين) اى اوبائهم وهذا الفرع ليس بخصوص وانما هو
 مخرج خرج به للتحكي على ما اذا صلى بعض فذاو بعض بامام كما في الجواهر وابن عرفة وغيرهما
 (ف قوله جاز) اى مضى ذلك بعد الوقوع وان كان الدخول على ذلك مكرها لخالفه السنة
 او المندوب كما مر ان ايقاع الصلاة على الوجه السابق في حالة الخوف قبل النسيئة وقيل مندوب
 وليس المراد بالجواز المستوى الطرفين والالاقتضى ان صلاة الخوف مباحة ولم يقل به احد (ف قوله
 وان لم يمكن ترك القتال) اى وذلك بان كان العدو لا يقاومهم الاجماع المسلمين يتكلمهم (ف قوله
 نحو والاخر الاختياري) هذا اذ ارجوا الانكشاف قبل خروج الوقت بحيث يدركون الصلاة
 فيه واما ما ايسر وان انكشف في الوقت صلوا صلاة مياقة في اول الوقت فان ترددوا في الصلاة
 لوسطه اه عدوى (ف قوله واستظهر الخ) قال ابن ناجي ولا يبعد ان تكون المسئلة اى ما اذا لم يمكن
 قسم القوم ورجوا انكشاف العدو قبل خروج الوقت ذات قولين كالحلاف في الزاعف اذا تمسك به
 الدم قبل دخوله في الصلاة وخاف خروج الوقت فانه يعتبر الاختياري ونقل ابن رشد قولاً انه يعتبر
 الضروري اه وفي كلام الذخيرة ما يؤيد ما اختاره المصنف من انه الاختياري انظر ح اه بن (ف قوله
 زاد المصنف من عند نفسه) اى في التوضيح على سبيل الاستظهار ومضى على ذلك الذي استظهره هنا
 (ف قوله وبقي منه) اى من الوقت (ف قوله صلوا ايماء) اى ركانا ومشاة وقوله اذا اذا لان مشقة
 الائمة هنا الشدة من مشقة فيما اذا امكن القسم (ف قوله ان لم يمكن الخ) شرط في قوله صلوا ايماء
 فان امكنهم الركوع والسجود فلا بد منه (ف قوله كأن دهمهم الخ) هذا تشبيه في النوعين اعنى
 ما اذا لم يمكن قسم القوم طائفتين وما اذا امكن وحاصله انهم اذا افتقروا صلاتهم اثنين من غير قسم
 ثم جاءهم العدو وفي اثنا عشر فانهم يكملون اذا اذا اعلى حسب ما يستطيعون مشاة وركنا ما من ايماء
 ان لم يقدروا على الركوع والسجود ولا كلوها بالركوع والسجود وفي الاول يصير بعضها ركوع
 وسجود وبعضها بالاياء وما قاله المصنف هو المشهور خلافاً لما قال اذا دهمهم العدو فانهم
 لا يبنون على ما تقدم ويقطعون وهذا كله اذا دهمهم العدو وكان لا يمكنهم القسم فان امكنهم فلا
 بد من قطع طائفة تنقف وجاء العدو ويصلى الامام بالطائفة الباقية معه ما على ما فعله ركعة
 من الثانية او ركعتين من غيرها على نحو ما تقدم خلافاً لما قال انهم يقطعون ويتبدئ القسم
 من اولها ولا يبنون مع الطائفة الاولى على ما تقدم لهم ومحل القسم على ما قلنا ان كان الامام لم يشرع

في النصف الثاني من الصلاة فان غشاهم العدو بعد ما شرع فيه وامكن القسم وجب
القطع على جماعة وجوبا كفايا بقي بادر جماعة بالقطع حصل الواجب واذا قطعت جماعة وقت
تجاء العدو واتم الباقي من صلاتهم مع الامام فاذا اتوا وقفا وتجاها العدو وابته دأت التي قطعت
صلاتهم وانها ما انفذت او بامام **(قوله وحل للضرورة)** اي في صلاة السابقة المشار بها بقول
المصنف وان لم يمكن الخ **(قوله وكلام)** اي لغيره لا لغيره ولو كان كثيرا ان احتاج له **(قوله)**
واما الماطن اي سواء كان محتاجا لمسكه او في غنية عنه لان الحمل محل ضرورة وقيل لا يجوز له
مسك الماطن بالنجاسة سواء كان سلاحا او غيره الا اذا كان محتاجا له والا فلا وله ذهابه والمعمد اه
عدوى **(قوله كغيره)** اي كالمطخ بغير الدم من النجاسات **(قوله اي فيها)** الضمير راجع لصلاة
الخوف مطلقا كانت صلاة مسايعة او قسما وقوله اتمت جواب الشرط وفاعله ضمير مستتر راجع
لصلاة الخوف اي اتمت ان سقرية فسقرية وان حضريه فحضريه وقوله صلاة امن حال من ضمير
اتم **(قوله)** ودخلت الثانية معه اي على ما رجح اليه ابن القاسم بعد ان كان يقول صلى
الثانية بامام ولا تدخل معه لانه لمساقعة الاحرام صلاة خوف وكان اتمامها مانعا من التحال صار كن
احرم جالس ثم يصح بعد ركعة فقام فانه لا يحرم احد دخله قائما اه عدوى **(قوله)** رجع اليه
وجوبا من لم يفعل لنفسه شيئا اي من الطائفة الاولى وانظر هذا مع قولهم اذ فرق الربيع السفن ثم
اجتمعوا فلا يرجع للامام من عمل لنفسه شيئا واستخلف قال عجي ويمكن الفرق بأنهم هنالك لم
يمكن الاستخلاف كان ارتباطهم بالامام اشد من فرقهم الربيع في السفن (تنبيه) اذا حصل للطائفة
الاولى سهو بعد مفارقتهم الامام ثم حصل الامن قبل سلامهم ورجعوا فافا اظهروا له لا يحمله عنهم
ويجبدون القبلي قبل سلامهم وبعد سلام الامام والبعدي بعد سلامهم والفا هرايه لوسه الامام
وحده بعد مفارقتهم لم يجرعوا اليه انهم يجبدون معه تبعا لوجوب متابعة المأموم للامام
في السجود وان لم يدركه موجب **(قوله)** ومن فعل شيئا انتظرا الامام الخ فان لم ينتظروه وكل صلاته
وحده قبل الامام عدوا او جهلا بطلت وان كلها قبله سهوا فلا بطلان وبعيد ما فعله فان لم ينتظر
الامام ودخل معه واعاد مع الامام ما سبق به الامام فان كان عدوا او جهلا بطلت لاسهوافه
صحبة محل الامام عنه ذلك السهو اه عدوى **(قوله)** وبعدها عطف على الجحار والنجرور كما
اشاره الشارح بالخطا وقوله لاعادة خبر الخذوف والجملة جواب الشرط فندفع مادة قال كان الواجب
ادخال الغاء على الجملة الاسمية لان حذف الغاء منها شاذ وحاصل الجواب ان المبتدأ محذوف مع الغاء
وهو غير شاذ والشاذ انما هو حذفها وحدها وما ذكره المصنف من عدم الاعادة ان امنوا ببعدها
هو المشهور وخلاف القول المغيرة بالاعادة في الوقت **(قوله)** وان امنوا ببعدها اي بعد تمامها على
صفة صلاة الخوف **(قوله)** كسواد اي جماعة من الناس **(قوله)** فصلوا صلاة خوف اي على
وجه المسابقة او على وجه القسم وحاصل المسئلة انهم اذا راوا جماعة من الناس مضبوطين بالعدد
او غير مضبوطين فظنوا هم عدوا فصلوا صلاة التحام او صلاة قسم ثم تبين انه لا عدو ولا اعادة عليهم
لا في الوقت ولا في غيره **(قوله)** سجدت بعدا كلما صلاتها فان لم تسجد بطلت صلاتهم ان ترتب عن
نقص ثلاث سنن وطال ثم ان كان موجب السجود مما لا يخفى كالكلال او زيادة ركوع وسجود او
شبهه فلا يحتاج لشارة الامام لها وان كان مما يخفى اشار لها فان لم تفهم بالاشارة عجي لها فان لم تفهم به
كلها ان كان النقص مما يوجب البطلان والا فلا كذا ينبغي قاله عجي **(قوله)** والبعدي بعد
سلامها) وجاز سجودها للقبلي والبعدي قبل امامها للضرورة **(قوله)** الا ان يرتب عليهم الخ هذا

استثناء من قوله والبعدى بعد سلامها وحاصلها ان محل كونها تسجداً بعدى بعد سلامها ما لم يترتب عليها بعد مفارقة الامام قبلي وكان سهواً لا امام هو بعدا والاغلب جانب ذلك القبلي وسجدت قبل السلام (قوله مع ان الثانية حكمها ما يأتي) اي في قوله سجدت القبلي معه الخ سواء كان سهواً ومعها او مع الاولى والحاصل ان ظاهر قوله والاسجدت القبلي معه الخ والا يسهى مع الاولى بان سهى مع الثانية سجدت الثانية القبلي الخ ففضيته ان الثانية لا تسجد اذا سهى مع الاولى او بعد مفارقتها وقبل دخول الثانية مع انها تسجد فالاولى حذف قوله والا وقد يجاب بان النبي ليس راجعاً لسهو مع الاولى بل راجع لمطالبة الاولى بالسجود المفهوم من قوله سجدت بعدها كالمسا وحينئذ فالعنى والا يكن مخاطب بالسجود الاول بل الثانية سجدت الخ وهذا صدق بكون الامام سهى معها ومع الاولى او بعد مفارقة الاولى وقبل دخول الثانية واعلم انه لا يلزم الاول سجود له ومع الثانية لانفصاله عن امامته حتى لو افسد صلاته لم تفسد عليها كذا في خش وظاهره ولو في الجمعة لان كل طائفة اثني عشر وقد كانت الاولى في حال صلاتها معه صلاته صحيحة وهو الظاهر واستظهاره عبق البطلان في الجمعة لا يسلم اه عدوى فتحصل ان الطائفة الاولى تخاطب بالسجود اذا سهى الامام معها فقط واما الثانية فتخاطب به سواء سهى معها او مع الاولى او بعد مفارقة الاولى وقبل دخول الثانية (قوله وسجدت القبلي معه) انظر لو اخرته لا تكمل صلاتها وسجدت قبل سلامها والظاهر انه يجري فيه ما جرى في المسبوق المتقدم في سجود السهو وتقدم ان البطلان قول ابن القاسم واختاره عبق وان الصحة قول عيسى ابن دينار واختاره شب ثم انها تسجد القبلي ولو تركه امامهم وتطل صلاته اذا كان مترتباً عن نقص ثلاث سنين وطال اه عدوى (قوله وسجدت البعدى بعد القضاء) اي وبعد سلامها فان سجدة معه بطلت صلاتهم كافي المسبوق (قوله وان صلى في ثلاثة الخ) هذا مفهوم قوله سابقاً قسمين وحاصلها ان الامام اذا قسم القوم اقساماً ماعدا او جهلاً وصلى بكل طائفة ركعة في الثلاثية والرابعة فان صلاته صحيحة واما الصلاة التي لم تطل صلاته من فارقه في غير محل المفارقة وهي الطائفة الاولى في الثلاثية والرابعة في الثالثة في الرابعة وتصح صلاة الطائفة الثانية في الثلاثية والرابعة والثالثة في الثلاثية والرابعة في الرابعة (قوله لانها فارقت في غير محل المفارقة) اي ولا تهم كانوا يصلون الركعة الثانية مأموه من قصار واصلونها أفذاذاً (قوله مطلقاً) اي في الثلاثية والرابعة اي لا تهم صاروا لكن فاتته ركعة من الطائفة الاولى وادرك الثانية فوجب ان يصلي ركعتي البناء ثم ركعة القضاء فذا وقد فعل هؤلاء كذلك (قوله والثالثة في الثلاثية الخ) اي وكذا تصح الثالثة في الثلاثية لموافقة بها سنة صلاة الخوف وللارابعة في الرابعة لانها كن فاتته ركعة من الطائفة الثانية فيأتي بالثلاث ركعات قضاء وقد فعلوا هؤلاء كذلك (قوله كغيرهما) اي كالبطلان على غير الطائفة الاولى والثالثة في الرابعة وهي الثانية فهم ما والثالثة في الثلاثية والرابعة في الرابعة وكذا صلاة الامام (قوله على الارجح) اي على قول سحنون المريح عند ابن يونس وان بطلت صلاة الجميع الامام وبقية الطوائف بخلاف السنة وقوله وصح خلافة اشار به التحجج ابن الحجاج القول الاول وهو قول الاخوين واصبغ وهو قصر البطلان على الطائفة الاولى والثالثة في الرابعة دون ماعدا هما من الطوائف ودون الامام

* (فصل في احكام صلاة العيد) * (قوله في احكام صلاة العيد) اي في احكام الصلاة التي تفعل في اليوم المسمى عيداً ويسمى ذلك اليوم عيداً لاشتقاقه من العود وهو الرجوع لتكرره ولا مردان ايام الاسبوع والشهور وتكرر ايضا ولا يسمى شيئاً منها عيداً لان هذه مناسبة ولا يلزم اطرافها وقال

عياض لعوده على الناس بالفرح وقيل تفاسا لأبأن يعود على من أدركه من الناس وليست هذه
 الأقوال متباينة وهومن ذوات الواو قلبت يا كيزان وجمعها وحقه ان يرذله فربا ينه وبين
 اعداوا الخشب واول عيد صلاها النبي صلى الله عليه وسلم نيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة
 (قوله سن عينا) هذا هو المشهور وقيل انه سنة كفاية وقيل انه فرض عين وهو ما نقله ابن حارث
 عن ابن حبيب وقيل انها فرض كفاية وحكاما بن رشيد في المقدمات قال واليه كان يذهب شيخنا
 الفقيه ابن رزق فان قلت يؤخذ من استحباب اقامتها لمن فاتته انها سنة كفاية اذ لم كانت سنة عين
 لسنه في حق من فاتته قلت انها سنة عين في حق من يؤمر بالجمعة وجوبا بشرط ايقاعها مع الامام
 فلا ينافي في استحبابها لمن لم يحضرها في جماعة او يقال ان استحباب فعلها لمن فاتته فرع عن حضوره
 على ضعف وهو القول بانها سنة كفاية (قوله لعيد) متعلق بسن (قوله) كذا قوله بأمر
 الجمعة ولا يلزم تعلق حرفي بمتحدى المعنى بعامل واحد لان الامام هنا معني في والاعتليل ولا يلزم لأمر
 بمعنى من (قوله اي لمن يؤمر بالجمعة وجوبا) وهو المكلف المحر الذي لا غير المعذور المتوطن وان
 بقية نائية بكفر من المنار (قوله ولا تشرع لمحا ج) اي لان وقوفهم بالمشعر يوم النحر منزل
 منزلة صلاتهم فيكفرهم عنها (قوله ولا اهل مني) اي لا تشرع في حقهم نداء بجماعة بل تنب لهم
 فرادى اذا كانوا غير حجاج وانما لم تشرع في حقهم جماعة لثلاث تكون ذريعة لصلاة الحجاج معهم
 وهذا كله بالنسبة لعيد الاضحية اما عيد الفطر فله سنة في حقهم جماعة كغيرهم (قوله ووقفتها
 من حل النافلة للزوال) هذا مذهب مالك واجمدا والحج وور وقال الشافعي وقتها من طلوع الشمس
 للغروب وقوله من حل النافلة للزوال الظاهر ان هذا بيان لوقتها الذي لا كراهة فيه وانه لو فعلها
 بعد الطلوع وقبل ارتساعها قيد ربح فانها تكون صحيحة مع الكراهة بمنزلة غيرهما من النوافل
 ويكون الخلاف بيننا وبين الشافعية انما هو في مجرد حل صلاتها في ذلك الوقت مكروهة ام لا في
 الصحة والبطالان اذهي صحيحة على كل من المذهبين: أمل اه شيخنا عاودى (قوله الصلاة بجماعة)
 اي طالبة جمع المكلف اليها واسناد الجمع اليها اجازة على لان الطالب انما هو الشارع (قوله)
 بل هو مكروه او خلاف الاولى) اي لعدم ورود ذلك فيها وبالكراهة صرح في التوضيح والشمائل
 والجوزي وصرح ابن ناجي وابن عمرو غيرهما بأنه بدعة وما ذكره نخس من انه جائز هنا غير صواب
 وما ذكره من ان الحديث ورد بذلك فهو مردود بان الحديث لم يردش العيد وانما ورد
 في الكسوف كما في التوضيح والمواق وغيرهما عن الاكمال وقياس العيد عليه غير ظاهر اشكر
 العيد وشهرته ونذور الكسوف نعم في المواق في اول باب الاذان ان عياضا استحسن ان يقال
 عند كل صلاة لا يؤذن لها الصلاة جامعة لكن لم يرج عليه المصنف اه بن وفي الحج ان الاعلام
 بالصلاة جامعة جائز وان محل النهي في المتن اذا اعتقد ان الاعلام مطلوب بخصوص هذا اللفظ
 فانظرو (قوله وافتتح) أي نداء على ما لقاني وعج اي واقي را لا ي قبل القراءة نداء بجمع تكبيرات
 والحاصل ان كل تكبير مدهم سنة كما يأتي وتقدم ذلك التكبير على القراءة مندوب فلو
 آخر التكبير بعد القراءة فانه المندوب فقط (قوله بالاحرام) اي مقتصر على بالاحرام قالاه
 للصيرورة كما اشار له الشارح لا للصاحبة والا لاقتضى انه يكبر سبع مرات بالاحرام كما يقول الشافعي
 (قوله فلا يكبر معه الثامنة) اشار بهذا المأذ كره سنة من ان الامام اذا زاد على السبع
 او الخمس فانه لا يتبع وظاهره زاد عسدا أو سهوا أو رآه مذهبها وكذلك لا يتبع في نقص التكبير
 واعلم ان العبد الذي ذكره المصنف وادع اني هريرة في المواق ومرفوع في مستند الترمذي

قال الترمذي سألت عنه البخاري فقال صحيح (قوله ولو اقتدى بخنفي الخ) حاصله ان الخنفي يكبر في الركعة الثانية ثلاثا بعد القراءة وقبل ان ركع فان اقتدى مالك به فلا يؤثر التكبير تبعاً له خلافاً (قوله يسجد الامام والمنفرد تركها سهواً) اي قبل السلام ويسجد كل منهما ما زادتها بعد السلام بخلاف تكبير الصلاة قاله شيخنا (قوله موالا) خبر كان المخذوفة مع اسمها كما اشار له الشارح واصله مواليا تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت الفاء (قوله اي لا يفصل بين احاده) اي لا يسكوت ولا يقول (قوله لا بتكبير المؤتم) اي لا بقدر تكبير المؤتم (قوله بلا قول) متعلق بمحذوف كما اشار له الشارح (قوله وتحرام مؤتم) اي تحرى تكبير العبد بغير تكبيرة الاحرام وأما هي فلا يجوز في فيها التحرى بل لا بد فيها من اليقين اي تبين انها بعد احرام الامام فان كبر بلا تحفاته مندوب وأتى بالسنة (قوله وكبر ناسية) اي كلاً او بعضاً (قوله واعاد القراءة) اي في المحالسين والظاهر ان الاعادة على سبيل الاستحباب لماعلمت ان الافتتاح بالتكبير مندوب باتفاق عجم والشافعي فان ترك اعادتها لم تبطل صلاته اهـ عدوى (قوله زيادة القراءة التي اعادها هذا في بيان سبب السجود القراءة الثانية وليس كذلك بل هي مطلوبة وأما الاولى فهي في غير محلها انتهى السبب والحاصل ان السبب في السجود في الحقيقة القراءة الاولى لانها هي التي لم تصادف محلها فهي الزيادة في الجلة وانما قلنا في الجلة لانه لو فرض اقتصاره عليها لاجزأت هذا وقد سبق لسان الزيادة القولية يسجد لها اذا كانت ركناً كما في المقدمات كمن كرر الفاتحة سهواً وحينئذ فلا يرد قول القشاشي عورض هذا بقوله فامين قدم السورة على الفاتحة بعيد السورة بعد الفاتحة ولا يسجد عليه ولا حاجة لفرق بعضهم بأنه في هذه قدم قرأنا على قرآن وفي مسألة العيد قدم قرأنا على غيره وذلك لان المكر في مسألة العيد الفاتحة (قوله فاستظهر البطلان) اي وليس كمن رجع للجولس الوسط بعد ان استقل قائماً لان الزكن المتلبس به هنا وهو ان ركع اقوى من المتلبس به هناك لوجوب الركوع باتفاق والاختلاف في الفاتحة في كل ركعة (قوله غير المؤتم) تنازعه كل من قوله وسجد بعده وقوله وسجد قبله (قوله لان الامام يحمله عنه اي وهو قد اتى به (قوله يكبر) اي يأتي بالتكبير بتسميته حال قراءة الامام (قوله يكبر خمساً غير الاحرام) اي بناء على ان ما ادرك آخر صلاته وحينئذ يكبر في ركعة القضاء سبعاً بالقيام كما يسبق للمصنف وأما على القول بأن ما ادركه المسبوق مع الامام اول صلاته فانه يكبر سبعاً بالاحرام ويقضى خمساً غير القيام فان جاء المأموم فوجد الامام في القراءة ولم يعلم هل هو في الركعة الاولى والثانية فقال عجم الظاهر انه يكبر سبعاً بالاحرام احتياطاً ثم ان تبين انها الاولى فظاهر وان تبين انها الثانية قضى الاولى بست غير القيام ولا يحسب ما كبره زيادة على الخمس من تكبير الركعة الثانية وقال للقشاشي انه يشير للمؤتمين فان افهموه عمل على ما فهمه والارجع لما قاله عجم كذا قرر شيخنا (قوله بأنه مبني على القول بأنه يقوم بالتكبير) ادباً ان المسبوق يقوم بتكبيره مطلقاً سواء جالس مع الامام في ثانية نفسه ام لا ولا غرابة في بناء مشهور على ضعف بل قال زروق كان شيخنا الثوري يفتي به العامة لثلاث اخطاء وفي ذلك القول نوع قوة وليس ضعيفاً بالمرء (قوله قضى الاولى بست) اي قضى الاولى بعد سلام الامام بست تكبيرات خلافاً لابن وهب حيث قال من فاتته الركعة الثانية فانه لا يدخل مع الامام (قوله تعد من الست) اي بحيث لا يكبر الا ستاً بتكبيرة القيام اي اولاً تعدل يكبر ستاً غير تكبيرة القيام (قوله وليس كذلك) اي بل يكبر ستاً قولاً واحداً والخلاف انما هو في هل يكبر للقيام زيادة على ذلك ولا

يكبر له هذا وما قاله شارحنا تبع فيه ابن غازي وهو الصواب خلافاً لمخس وت حيث حمل المصنف على ظاهره واستدلالاً بكلام التوضيح ورد علم ما بأن كلام التوضيح شاهد علم ما لهما حكمافي بن (قوله وهل يكبر للقبام) وعليه فيكون التكبير سبعا أي ولا يكبر له بل يقوم من غير تكبير ويأتي بعد استسقاءه يست فقط والاول منهما هو الاظهر كما قاله شيخنا عدوى (قوله تاويلان) الاول لابن رشد وسندوا بن راشد والثاني لعبد الحق اه بن (قوله ونذب احياه ليلته) أي لقوله عليه الصلاة والسلام من احياه ليله العيد وله النصف من شعبان لم يحب قلبه يوم تموت القلوب ومعنى عدم موت قلبه عدم تحريمه عند النزوع والقيامه بل يكون قلبه عند النزوع مطمئنا وكذا في القيامة والمراد باليوم الزمن الشامل لوقت النزوع ووقت القيامة المحاصل فيهما التحير (قوله وذكر) من جملة المذكورة القرآن (قوله ويحصل بالثلاث الاخير من الليل) واستظهر ابن الفرات أنه يحصل باحياء معظم الليل وقيل يحصل بساعة ونحوه ولا نروى في الاذكار وقيل يحصل بصلاة العشاء والصبح في جماعة وقرر شيخنا ان هذا القول والذي قبله اقوى الاقوال فانظره (قوله وغسل) ذكر في التوضيح ان المشهور واستحباه كما هنا وهو مقتضى نقل المواقيت عن ابن رشد ولم يشترط فيه اتصاله بالغدولانه لليوم للصلاة قال ح ورجح اللخمي وسند سنته وقال الفاكهاني انه سنة اه بن (قوله السدس الاخير) أي فلوا غسل قبله كان كالعدم ولا يكون كافيا في تحصيل المندوب والسنة (قوله وتطيب وترين) هذا في حق غير النساء وأما النساء اذ اخرج بن كن بحجاء تر فلاتطيبين ولا ترين لمخوف الافتتان بهن اه تقرير عدوى (قوله راجع لجميع ما قبله) أي حتى الاحياء كما قاله والد عقب تنبيه لا ينبغي لاحد ترك اظهار الزينة والتطيب في الاعياد تقشفا مع القدوة عليه فمن تركه رغبة عنه فهو مبتدع قاله ح وذلك لان الله جعل ذلك اليوم يوم فرح وسرور وزينة للمسلمين وورد ان الله يحب ان يرى اثر نعمته على عبده قال ح ولا ينكر في ذلك اليوم لعب الصبيان وضرب الدف فقد ورد ذلك (قوله ومشي في ذهابه) أي لانه عيذ ذهاب لمخدمة مولاه فيطاب منه التواضع لاجل اقباله عليه ومحل ذلك ما لم يبق عليه المشي والا فلا ينذب له ذلك (قوله لاني رجوعه) أي لان العبادة قد انقضت (قوله ورجوع في طريق الخ) أي لاجل ان يشهد له كل من الطريقين اولاً لجل تصدقه على فقرائهما (قوله وفطر قبله في الفطر) أي لاجل ان يقارن فطره اخراج زكاة فطره المأمور باخراجهما قبل صلاة العيد (قوله على غرورتا) ظاهرهما انهما مندوب واحد والظاهر ان كل واحد منهما مندوب مستقل وقوله على غرأتا أي لم يجد رطباً فان لم يجدهما حسي حسوات من ماء كذا قرر شيخنا (قوله وان لم يضع) تعليل التأخير بقولهم ليكن اول ضمته من كيد أخفيمه فيعدم نذب التأخير ان لم يضع ليكنهم لمحقوا من لا أخفيمه له بمن له أخفيمه صوناً لفعله عليه الصلاة والسلام وهو تأخير الفطرية عن الترك (قوله ونذب تأخير خروج الامام الخ) أي فلا يخرج للمصلي الابد اجتماع الناس فيها بحيث يعلم انه اذا ذهب اليها تقام الصلاة ولا ينتظرون احداً لعدم غياب احد (قوله وتكبير فيه) أي بصيغة التكبير في ايام التبريق الآتية (قوله لاجماعة فبدعة والموضوع ان التكبير في الطريق وأما التكبير جماعة وهم جالسون في المصلي فهذا هو الذي استحسسن قال ابن ناجي افرق الناس بالقبر وان فرقتم بمحضاري عمران الغاسي واي بكر بن عبد الرحمن فاذا فرغت احدهما من التكبير كبرت الاخرى فستلعن ذلك وقال لانه لمحسن اه تقرير شيخنا عدوى (قوله لا قبله) أي لان التكبير المذكور من ذمات صلاة العيد فلا يؤتى به قبل وقتها وقوله لا قبله هذا هو ظاهر المدونة (قوله ان خرج قبله) أي قبل الطلوع وبعد صلاة الصبح

فابتداء وقت التكبير على ذلك القول المصحح بعد صلاة الصبح ونصح وقال ابن عرفة وفي ابتداءه
 بطول الشمس او الاسفار او الانصراف من صلاة الصبح رابعها وقت غدا والامام تحريرا الاول للخمسة
 عنها والثاني لابن حبيب والثالث لرواية المسوط وارباع لابن مسطاه قال ح ورواية المسوط هي
 التي اشار لها المصنف بقوله وصحح خلافه اى وصحح ابن عبد السلام خلاف ظاهر المدونة وهو ما في
 المسوط عن مالك حيث قال انه الاول (قوله وهل لمجي الامام للمصلي) اى وهو فهم ابن يونس
 وقوله اول قيامه للصلاة وهو فهم للخمسة والثاوي لان المذكور ان جاريان في تكبير الامام وفي تكبير
 غيره من المسامو من كافي بن وقوله للمصلي اى للمحل الذي اجتمع فيه الناس للصلاة من المصلي وقوله
 اى دخوله فيها المراد دخوله في محل صلاته الخاص به كالخبر وان لم يدخل الصلاة بالفعل وهذا هو
 الموافق للنقل خلافا للعج حيث قال الى ان يدخل الصلاة بالفعل كذا قرر شيخنا العدوي تبعا لطفي
 بن (قوله فلا يندب) بل يجوز نض المدونة ولو ان غير الامام ذبح اخيسته في المصلي بعد ذبح الامام
 لمجاز وكان صوابا وقد فعله عمر رضي الله عنه اه قال شيخنا العدوي قولا لمجاز اى اى كان ما ذنابه
 فيثاب عليه لكن ليس مثل الثواب الحاصل للامام والحاصل ان ذبح كل من الامام وغيره اخيسته
 بالمصلي مندوب الان ذبح الامام اكدندياه وبهذا يعلم ما في كلام الشارح (قوله واما القرى
 الصغار) المناسب ان يقول واما غيرهما من الامصار والقرى مطلقا وانظروا انه اراد بالامصار الكبار
 ما لا يعلم من فيها بذبحه اذا ذبح واراد بالقرى الصغار ما يعلم من فيها بذبحه اذا ذبح (قوله فلا يطلب
 منه) اى فلا يطلب من الامام ذلك اى تحره اخيسته بالمصلي (قوله وندب ابقاءها به) اى لاجل
 المساعدة بين الرجال والنساء لان المساجدون كثر بقوم الازدحام فيها وفي اوابها بين الرجال
 والنساء دخولوا وخرو جافت توقع الفتنة في محل العبادة (قوله وصلاته بابا المسجد) اى ولو مسجد
 المدينة المنورة (قوله بدعة) اى مكرهة وامام صلاتها في المسجد ضرورة كطراو وحل او خوف
 من النصوص فلا كراهة فيه قال مالك ولا تصلى العيد بموضعين في امر اى كل موضع بخطبة كجمعة
 خلافا للشافعي وكما يشترط في امام الفريضة كونه غير معيد كذلك العيد فلا يصح لمن صلاه في محل
 اماما او اماما ثم جازع لآخر ان يصلى اماما بل على ما يظهر وان اقتدوا به اعيدت ما لم يحصل
 الزوال كذا في شرح الرسالة للنفراوي (قوله وهي عبادة الخ) تخبر بنزل على البيت في كل يوم مائة
 وعشرون رحمة ستون لعاثين واربعون للصالحين وعشرون للتاخرين اليه (قوله اى اولي التكبير)
 اى الشخص في العيد الشامل للزيد والا صلي وحديثه فاولاه تكبيرة الاحرام حقيقة واما ان جعل
 الضمير عائدا على التكبير انزى في العيد كان جعل الاحرام اولى له بجواز علاقته بالمجاورة والاول
 ظهور والثاني بعيد (قوله بكسج) اى يسبح والشمس وضحاها وما شابهها من واسط الفصل
 (قوله وندب خطبتان) انظر هل هما مندوب واحد كما هو المتبادر من المصنف او كل واحدة
 مندوب مستقلة قال شيخنا والاول هو الظاهر هذا وقد اقتصر ابن عرفة على سنة الخطبتين ونصه
 خطبة العيد اثر الصلاة سنة اه ابن حبيب ويذكر في خطبة عيد انظر ذكر الفطر وما يتعلق بها
 وفي خطبة عيد الاضحية والضحية وما يتعلق بها واذا احدث فمما افانه يقادى ولا يستخف لانه
 فعلها بعد الصلاة (قوله من الجلوس في اولها) الظاهر ان الجلوس فيها مندوب لاسنة كافي
 الجمعية خلافا للظاهر وانظر هل يندب القيام فيها ام لا (قوله اى استسقاءها) انما احتيج لذلك
 لانه هو الذي في قدرة الشخص دون السماع فكيف يكاف به وما ذكره المصنف من ندب الاستماع
 لهما وكراهة الكلام فيهما جاز على رواية القرينين وان وهب رظا هر سماع ابن القاسم الوجوب

ابن عرفة سمع ابن القاسم ينعت في العيدين والاستسقاء كالجمعة وروى القرطبي وابن وهب ابس
السلام فيهما كالجمعة اه وقرر ابن رشد السماع المذكور على ظاهره من الوجوب وتادله ح بأن
المراد بطلب لها الانصات كما يطلب لمخبة الجمعة وان اختلف الطيب فيهما قال مافي وهو نأويل بعيد
اه بن (قوله اي الانصات) فان تكلم ولم ينعت كره له ذلك (قوله واستقباله) اي وندب استقبال
الامام في حال المخبة بين اي استقبال ذاته ولا يكفي استقبال جهته ولا فرق بين من في الصف الاول
ومن في غيره لانهم ليسوا بمنظرين صلاة حتى يفرق بين الصف الاول وغيره كالجمعة بناء على ما تقدم
للمصنف وان كان المعتمد انه لا فرق بين الصف الاول وغيره في طلب الاستقبال في الجمعة مثل ما هنا
(قوله واعيد تانديا ان قد تم ما ذكره من ندب اعادتهم ان قد تم ما ينبغي على ما مضى عليه المصنف من
ان يعيدتهم مستحبة وما على ان يعيدتهم ماسة فتكون اعادتهم اذا قدم ماسة (قوله واستفتاح
لها التكبير) اي بخلاف خطبة الجمعة فانه يطلب افتتاحها وتخليتها بالتحديد وسياق ان خطبة
الاستسقاء تقسم بالاستسقاء وما ذكره المصنف من ان افتتاح خطبة العيد بالتكبير مندوب
خلاف مافي المواق فانه قد اقتصر على سنة ونصه الواضحة والسنة ان يفتح خطبته الاولى والثانية
بالتكبير وليس في ذلك حد اه بن وقد يقال لعل الظاهر ان المراد بالسنة هنا الطريقة فلا مخالفة
فتأمل (قوله اي بالجمعة المأخ) حاصله ان من امر بالجمعة وجوبا يؤمر بالعيد استئنا ومن لم يؤمر بها
وجوبا وهم النساء والصبيان والعبيد والمسافرون واهل القرى الصغار امر بالعيد استحبابا فافهم
فيها عائد على الجمعة من قوله ما أمر بالجمعة والعيد ويصح عوده على العيد ويراد بالامر المنسقي
السنة والمعنى وندب اقامة العيد لمن لم يؤمر بصلاة العيد استئنا (قوله ومسافر) يستثنى منه الحجاج
فانهم لا يطالبون بها الا نذبا ولا استئنا لاجتماعه ولا فرادى بل ذكره في حقهم كما مر (قوله لصلاة
العيد) متعلق باقامة اي يندب ان لم يؤمر بالجمعة ان يقيم صلاة العيد اي ان يفعلها فذا او ولو
جماعة ورد المصنف بهذا على من قال لا يفعلها اصلا والحاصل ان من لم يؤمر بصلاة الجمعة وجوبا
قل انه يندب له صلاة العيد فذا لاجتماعه فيكره وقيل يندب له فعلها فذا لجماعة وقيل لا يؤمر
بفعلها اصلا ويكره له فعلها فذا او جماعة والراجح من هذه الاقوال الثلاثة اولها فقول المصنف
وندب اقامته من لم يؤمر بها رده على القول الثالث واطلق المصنف في الاقامة فلم يبين كونها فذا
فقط او فذا وجماعة وهو المتبادر من اطلاقه لكن قد علمت ان الرابع القول يندب اقامتها لمن
لا تلزمه فذا فقط وحكاية الاقوال الثلاثة في هذه المسئلة على ما قلناه هو الصواب كما في بن نقلا عن
ابن عرفة والتوضيح واي الحسن وليس منها اقامتها جماعة فذا انظر بن (قوله اترجمة عشرة
فريضة) هذا هو المعتمد خلافا لابن بشير القائل اترست عشرة فريضة من ظهر يوم النحر اظهر الرابع
(قوله فذا او جماعة وقيل بل يصلونها فذا فقط ورجح قيل ان فاتتهم اعذر صوابا جماعة وان
فاتتهم غير عذر صلوا فذا اذا مثل ما مر في فاتته الجمعة قال ح وعلى القول يجوز صلاة من
فاتته جماعة من فاتته من اهل المصر لا يخطب لها بل لا خلاف وكذا من تقلب عنه العذر وكذا
العبيد والمسافرون واختلف في اهل القرى الصغار على قولين اه (قوله من غير زيادة) اي فان
زاد شيئا كان خلاف الاولى لان هذا هو الوارد في الحديث فاذا اقتصر على التكبيرات الثلاث كان
آتيا بغيره بين ندب التكبير وندب لفظه الوارد وان زاد شيئا كما هو الراجح الا ان فقد في عذر صوابا
وتركه مندوبا (قوله كالتقدم) اي كالتقرب الذي تقدم في البناء وهو بالعرف او بعدم الخروج
من المسجد ولا يشترط رجوعه لموضع بل متى كان الامر قريبا رجع للتكبير سواء رجع لموضع

ان كان قام منه اولا (قوله حسن) والاول احسن لانه الذي في المدونة والثاني في مختصر ابن عبد الحكم وقيل ان الاول حسن والثاني احسن فقد علمت ان المسئلة ذات قولين والزاج مامشي عليه المصنف وهو اولهما (قوله وكرة تنقل قبلها) اي لان الخروج للخروج من منزل منزلة طلوع الفجر وكلا يصلي بعد طلوع الفجر نافلة غيره فكذلك لا يصلي بعد الخروج للخروج نافلة غير العيد (قوله وبعدها) اي اثلا يكون ذلك ذريعة لاعادة اهل البدع الذين يرون عدم صحة الصلاة خلف غير المعصوم (قوله لان مايت) اي العيد بمجد وقوله فلا يكره اي التنقل فيه قبل صلاتها ولا بعد صلاتها اما عدم كراهته قبل صلاتها فاعراضا للقول بطلب التحية في المسجد بعد الفجر وبه قال جمع من العلماء وان كان ضعيفا عندنا واما عدم كراهته بعد صلاتها فلندور حضور اهل البدع لصلاة الجماعة في المسجد

* (فصل في حكم صلاة الكسوف والخسوف) * (قوله الكسوف) اعلم ان الكسوف والخسوف قيل مترادفان وان ذهب الضوء كلا او بعضا يقال له كسوف وخسوف وقيل الكسوف ذهب ضوء الشمس والخسوف ذهب ضوء القمر قال في القاموس وهو المختار وقيل عكسه ورد بقوله تعالى وخسف القمر وقيل الكسوف اسم لذهاب نصف الضوء والخسوف اسم لذهاب جميعه وقيل الكسوف اسم لذهاب الضوء كله والخسوف اسم لتغير اللون وهذه الاقوال كلها في ابي الحسن الا انه عكس الاخير اه بن (قوله عينا) اي على المشهور وقيل سنة كفاية (قوله للمأمور بالصلاة) اي للمأمور بالصلاة الخمس وجوبا وهو البالغ العاقل سواء كان ذكرا او انثى حر او عبدا حاضرا او مسافرا واما الصبي فلا تنس في حقه صلاة الكسوف بل تنذب فقط (قوله وان لمعوى) لم يأت بلوالمشيرة للخسوف في المذهب اشارة الى انه لم يرتض ما نسبته للخمى لما لم ينسب اليه الا ان يؤمر بها الا ان تؤمر بالجمعة لان صاحب الطراز وغيره اعترضوا على اللخمى ذلك انظر اح اه بن وكان الاولى للمصنف ان يحذف اللام من قوله وان لمعوى اذ التقدير من المأمور بالصلاة هذا اذا كان بلديا بل وان كان عموديا (قوله ومسافر) اي ونساء وعبيد مكافين (قوله وصي) جعله مخاطبا بصلاة الكسوف على جهة السنة فيه نظر قال بن لم من ذكر السنة في حق الصبي الا ما نقله ح من ابن حبيب وهو محتمل ان يكون انما سمي بالسنة تغليب الغير الصبي عليه وانما عبر ابن بشير وابن شاس وابن عرفة بلفظ يؤمر الصبي بها فيحمل الامر على الذنب كما هو حقيقة واذ اصح هذا سقط استغراب امر الصبي بالكسوف استثنانا وبالفرايض الخمس ندبا اه كلام بن (قوله او جد لغيرهم) اي كقطع المسافة وقوله فان جد لا مرهمم اي كأن يجادل ادراك امر يخاف فواته و اشار الشارح الى ان في مفهوم المصنف تفصيلا تبعات وعقب ومقادير المواقيت انه اذا جد السير مطلقا لا تنس في حقه وهو ظاهر المصنف وهو المعتمد (قوله لكسوف الشمس) اي لا تغيرها من الايات وفي ح قال في الذخيرة ولا يصلي للزلازل وغيرها من الايات وسكى اللخمى عن اشهب الصلاة واختاره بن (قوله ما لم يقل اي ما ذهب من ضوءها والا فلا يصلي لذلك) (قوله سرا هذا هو المشهور وقيل جهرا) لا يسام الناس واستحسنه اللخمى ابن ناجي وبه عمل بعض شيوخنا بجامع الزبوتنة (قوله بن زيادة قيامين) اي مع زيادة قيامين اي مصاحبين لازادة المذكورة (قوله لانها لا خطبة الخ) ومن المعلوم ان كل صلاة نهائية لا خطبة لها ولا اقامة لها فالترامة فيها سرا (قوله اي بن زيادة تيسام وركوع في كل ركعة) اعلم أن الزائد في كل من الركعتين القيام الاول والركوع الاول فكل واحد منهما مسنة واما القيام الثاني والركوع الثاني في كل ركعة فهو الاصل وهو واجب ويترتب على سنة الاول منه السجود

لتركه وأما تطويل الركوع كالقيام والسجود كالركوع ففيه خلاف بالنسبة والسنبة كما سألني
و يترتب على القول بالسنبة السجود إذا ترك (قوله وهكذا) أشار إلى أن في كلام المصنف حذف
الواو مع ما عطف على كان فيه حذف العاطف (قوله أي لهذا ضوئه أو بعضه) أي ما لم يقل
الذاهب جدا واللم يصل لذلك (قوله في المحكم والصفة) متعلق بمحذوف أي تشبيه في المحكم
والصفة وما ذكره من الاستحباب هو المعتمد وهو الظاهر من كلامهم والذي لا ين عرفة مانعه وصلاة
خسوف القمر للخمسة والمجالب سنة ابن بشير والتلقين فضيلة اه وفي ح ان الاول اعني السنبة شهره
ابن عطاء الله والثاني وهو النديب اقتصر عليه في التوضيح وصححه غير واحد وصرح القليشاني بأنه
المشهور واهن وبالجمله فكل من القوانين قد شهر ولكن المعتمد القول بالنديب فلذا اجل الشارح كلام
المصنف عليه وان كان المتبادر منه القول بالسنبة (قوله مبتدا) أي وليس عطف على ركعتان
من قوله من لكسوف الشمس ركعتان لانه يقتضي السنبة مع ان المعتمد ان صلاة خسوف القمر
مندوبة (قوله ووقتها الدليل كله) في ح ان الجزولي ذكر في صلاتها بعد الفجر أي اذا غاب عند
الفجر بخسفا أو طلع عند الفجر بخسفا قولين وان التمساني اقتصر على الجواز وان صاحب الذخيرة
اقتصر على عدم الجواز اه بن ووجه القول بعدم الجواز ما مر انه لا يصلي نقل بعد طلوع الفجر الا ركعتا
الفجر والورد لنا ثم عنه ووجه القول بالجواز وجود السبب لتلك الصلاة وهو حصول الانخفاض
للقمر (قوله بل يندب فعلها في البيوت) أي وحينئذ ففعلها في المساجد مكر وسواء كانت
جماعة أو فرادى الاتقان فعلت جماعة في المسجد كانت الكراهة من جهتين وان فعلت فيه
فرادى كانت الكراهة من جهة كان فعلها في البيوت جماعة مكره من جهته (قوله وهذا) أي
ندب فعلها في المسجد (قوله وندب قراءة البقرة الخ) ظاهره انه يندب قراتها وموالياتها من السور
بخصوصها وكلام المدونة يفيد ان المندوب انما هو الطول بقدرها سواء قرأتها السور أو قرأ غيرها
لقولها وندب ان يقرأ نحو البقرة والمعلول عليه كلام المدونة ويمكن رجوع كلام المصنف لكلامها
بأن يجعل في كلام المصنف حذف مضاف أي وقراءة نحو البقرة وقيل ان المعلول عليه ظاهر المصنف
وهو ان المندوب قراءة خصوص هذه السور ويرجع كلام المدونة اكلام المصنف بأن يقال ان
الاضافة في قولها نحو البقرة للبيان وهذا القول هو الظاهر كذا قرر شيخنا (قوله ثم موالياتها
في القيامات بعد الفاتحة الخ) ما ذكره من قراءة الفاتحة في كل قيام هو المشهور وكافي التوضيح وان
عرفة وح ونص ابن عرفة وفي إعادة الفاتحة في القيام الثاني والرابع قول المشهور ابن مسلمة اه
فتقول نحن ان ما لا ين مسلمة هو المشهور غير صحيح اه بن (قوله أي يقرب منه طولا) أي انه يقرب
في ركوعه من قراءته في الطول لانه بطول في الركوع قدر القراءة وفي السجود قدر الركوع فكلام
المصنف مفيد للراد لان الاصل قصور المشبه عن المشبه به في وجه الشبه الا ترى انك اذا قلت زيد
كالاسد في الجرافة لا يلزم ان يساويه فيها بل الاصل القصور (قوله ندبا) راجع لقول المصنف
وركع كالقراءة الخ واعلم ان تطويل الركوع كالقراءة وتطويل السجود كالركوع قيل انه
مندوب وهو بعد الوهاب كافي المواق وقال سنده سنة و يترتب السجود على تركه واقصر عليه
ح والشيخ زروق وهو الذي يظهر من المؤلف حيث غير الاسلوب ولم يقل ركوع كالقراءة أي
ويندب ركوع كالقراءة وسجود كالركوع اه بن (قوله او يخف خروج وقتها) فاذا كسفت وقد
بقي لا يزال ما يسع منها ركعة بسجودتها ان صليت على سنتها وطولت وان تركت تطويلها صلاها
بقامها بصفة فانه يسن قصرها ليدرك كلها في الوقت (قوله ووقتها كالعيد) قال ابو الحسن

حكمي ابن الجلاب في وقتها ثلاث روايات عن مالك أحدها أنها من حل النافلة للزوال كصلاة
 العيدين والاستسقاء والثانية أنها من طلوع الشمس للغروب والثالثة أنها من طلوع الشمس إلى العصر
 والاولى هي التي في المدونة اهـ بن (قوله من حل النافلة) أي فلو طلعت الشمس مكسوفة
 لم يصل لها حتى يأتي وقت حل النافلة وكذلك إذا زال الزوال وهي مكسوفة أو كسفت بعده لم يصل
 لها هذا على رواية المدونة وأما على الرواية الثانية إذا طلعت مكسوفة فإنه يصلي لها حالاً لأن
 الصلاة علق بربوية الكسوف وهي ممكنة في كل وقت وكذا يصلي لها إذا زال أو دخل
 وقت العصر وهي مكسوفة أو كسفت عندهما وعلى الرواية الثالثة يصلي لها حالاً إذا طلعت
 مكسوفة وإذا دخل وقت العصر وهي مكسوفة أو كسفت عنده لم يصل لها وانفق الأقوال الثلاثة
 على عدم الصلاة إذا غربت مكسوفة أو كسفت عند الغروب (قوله وتترك الركعة بالركوع
 الثاني) أي وحينئذ فن أدرك مع الإمام الركوع الثاني من الأولى لم يقض شيئاً وإن أدرك الركوع
 الثاني من الركعة الثانية قضى الركعة الأولى بقيامها فقط ولا يقضى القيام الثالث (قوله فرض
 مطلقاً) أي في القيامات الأربع وهو الذي ظهر مما نقله ح عن سند وظاهر نقل المواق عن ابن
 يونس وذلك لأن كل قراءة تعتبر ركوع يجب أن يكون فيها القرآن وتخص من كلام الشارح
 قولان في الفاتحة قيل إن الفرض الواقعة قبل الركوع الثاني وأما الواقعة قبل الركوع الأول
 فسنة وقيل إن الفاتحة واجبة في القيامين وهو المشهور وإن كان مشككاً من جهة أن القيام الأول
 في كل ركعة ذكروا أنه سنة والظاهر أن قيام الفاتحة تابع لما فأنه لا ينبغي ثالث وحاصله نفي قراءة
 للفاتحة قبل الركوع الثاني وهذا قول ابن مائة وهو شاذ وجهان صلاة الكسوف ركعتان
 وإحدى الركعة الواحدة لا تكرر فيها الفاتحة وعلم من الشارح أيضاً أن الركوع الأول سنة والفرض إنما
 هو الثاني (قوله وإن ما زاد عليها) أي على الفاتحة من القراءة مندوب أي وإن تطويل القراءة على
 الوجه السابق مندوب ثان (قوله وإن انحلت في اثنتائهما) انظر ما أذارت عليه الشمس في
 اثنتائهما هل يكون بمنزلة ماذا انحلت في اثنتائهما فيجزي فيه الخلاف على الوجهين المذكورين من
 كون الزوال نازلاً يكون بعدان عقد ركعة أو قبل أن يعقد ركعة أو بفصل بين كون أدرك ركعة
 قبل الزوال فيتمها على سنتها لأن الوقت يدرك بركعة وبين ما إذا يدرك ركعة فيتمها أن يقال
 بالقطع أو يتمها كالنافلة والظاهر الثاني اهـ عدوى وقوله كلها احترازاً عما ألغى بعضها في اثنتائهما
 فإنه مأمور باتمامها على صفتها قولاً واحداً (قوله لأنها) أي الصلاة على الكيفية المتقدمة
 شرعت لعلها أي لسبب وهو الكسوف (قوله والقول بالقلم) أي إذا انحلت في اثنتاء الصلاة قبل
 انقضاء ركعة (قوله فلا ينبغي حل كلام المصنف عليه) أي على ذلك القول الضعيف بحيث يقال وإن
 انحلت في اثنتائهما أي وقبل أن يعقد ركعة ففي انقضاءها كالنوافل أي وقطعها قولان وإنما يصح
 جملة على ذلك لأن القول الثاني ضعيف وهو لا يعبر به ولأن الأذان لم توجد رخصة لاحدهما وهنا
 قد وجدت رخصة لاحدهما (قوله لوجود الخ) أي وعادته لا يعبر به ولأن الاعتدال عدم وجود
 الرخصة (قوله وقد قدم فرض خفيف فواته أي قدم فرض خفيف فواته على صلاة الكسوف وجوبا
 وقوله ثم كسوف أي على عيداي ثم يقدم الكسوف على العيدين بقوله ثم عيداي على استسقاء أي
 ثم يقدم العيد على الاستسقاء بذا بالترتيب بين هذه الأمور منه ما هو واجب ومنه ما هو مندوب
 (قوله كتحباً أدق) أي فإذا جفا العدو بلدنا يوم كسوف وخيف بتقديم صلاة الكسوف على الجهاد
 استتم المال المسلمين وظفر العدو وجب تقديم الجهاد على صلاة الكسوف أو وقع اعني في برأفي

نمر وخيف بتقديم الكسوف على انقاده هلاكه وجب تقديم انقاده على الصلاة المذكورة وإذا
 حضرت جنازة وخيف بتقديم صلاة الكسوف عليها تغيرها قدمت الصلاة على الجنازة على صلاة
 الكسوف وبجمل الشارح القرض على ما ذكره يدفع ما يقال ان وقت الكسوف من حل النافلة
 لا يزال وهذا ليس وقت الشئ من الصلوات الفرائض حتى يخاف فواته بفعل الكسوف (قوله ثم
 كسوف على عيد) استشكل بأن أهل الهيئة احوالوا اجتماع العيد والكسوف لأن الكسوف
 لا يكون الا في التاسع والعشرين من الشهر والعيد اما أول يوم من الشهر او عاشره والحاصل انهم
 يقولون ان الكسوف سببه حيلولة القمر بيننا وبين الشمس ولا تكون الحيلولة الا عند اجتماع
 القمر مع الشمس في منزلة واحدة وفي عيد الفطر يكون بينهم بمنزلة كاملة ثلاثة عشر درجة وفي عيد
 الاضحى ضوئانه وثلاثين درجة وحينئذ فلا يتأثر اجتماع العيد والكسوف ورد ابن العربي عليهم
 بأن الله أن يخلق الكسوف في أي وقت شاء لأن الله فاعل بمخارفة تصرف في كل وقت بما يريد
 وفي حاشية الرسالة للح ان الراغب نقل ان الشمس كسفت يوم مات الحسين وكان يوم عاشوراء وورد
 انها كسفت يوم مات ابراهيم ولذا النبي صلى الله وسلم وكان موته في العاشر من الشهر عند الاكثر
 وقيل في رابعه وقيل في رابع عشره وكان ذلك الشهر ربيع اول وقيل رمضان وقيل ذال الحجة
 (قوله ثم عيد على استسقاء) أي لأن العيد وكذا وكذا وكذا يقدم على خلافه اذا لم يكن مقتضى لتقديم
 غير الا وكذا (قوله والا فعل مع العيد) أي في يوم واحد يقدم العيد في الفعل كما لو اجتمع الاستسقاء
 والكسوف فانها ما فعل في يوم واحد ويؤخر الاستسقاء خوفا من ان يحل الشمس

* (نص — في حكم صلاة الاستسقاء) * (قوله سن عينه كراخ) اعلم ان شرط
 وقوعها سنة من ذكر اذا وقعت في الجماعة في فاتمه مع الجماعة تدبث له الصلاة فقط فهي كالعيد
 كما مر (قوله أي صلاته) أي لأن الاستسقاء طلب السقي وطلبه ليس سنة والسنة انما هو الصلاة
 التي تعمل عنده (قوله وتذب لصي) أي وكذا متجالة (قوله أي بسبب تخلفه الخ) قال بن هذا
 تكلف والمواب كالابن عاشر ان قوله بنهره يتعلق باستسقاء ما فيه من معنى السقي أي سن طلب
 السقي بنهر كالنيل لاهل مصر وغيره كالطائر فيهم وفهم من كلامه ان الاستسقاء لا احتياج لزرع ولا
 الحاجة شرب بل لطلب السعة والمزيد من فضل الله ليس سنة وهو كذلك بل هو مندوب وما في
 عقب من ابائه فيه نظر اذا لا توجد عبادة متوينة الطرفين الا ان يقال مراده بالا باحة الاذن
 فلا ينافي انها مندوبة كذا فرر شيخنا (قوله لا طاب السقي) أي بدون صلاة (قوله ويقرا فيها
 جهرا ندبا) أي لانها صلاة ذات خطبة وكل صلاة لها خطبة فاتقراء فيها جهرا والاجتماع للناس
 فيجمعونها ولا يرد الصلاة يوم عرفة لأن الخطبة ليست للصلاة بل لاجل تعليم الوقوف والانصراف
 (قوله وكذا الاستسقاء) أي صلاته وقوله لا احد المسلمين وهما الاحتياج للشرب واحتياج الزرع
 وما ذكره الشارح تبع العقب من ان تكرير الاستسقاء لا احد المسلمين المذكورين ان تأخر المطلوب
 استأننا فقد اعترضه العلامة طفي وتبعه بن بأن المدونة وغيرها انما عبر بها بما يجوز فيحمل كلام
 المصنف عليه أي وجاز تكرير الاستسقاء لا احد المسلمين ان تأخر المطلوب وقال شيخنا الفاضل رحمه
 كلام المصنف على التدب قال العلامة الامير وقد يقال انما هو ما قاله الشارح وان يجوز بمعنى
 الاذن لان الاصل بقاء كل امر على حكمه الاصل (قوله ونحوه واندبا) التدب منصوب على قوله فحسب
 ومشاة والا فاضل الخروج سنة لانه وسيلة للصلاة التي هي سنة (قوله لانه وقتها للزول) أي فلا تفعل
 قبل الغنى وهو وقت حل النافلة ولا بعد الزوال (قوله وجاين) أي خائفين من الوجع وهو الخوف

وقوله مشايخ حال من الواو في خرجوا أي خرجوا حال كون المخارجين مشايخ الخ (قوله المراد بهم
الرجال) أي مطلقا وليس المراد بهم هنا خصوص المعنى المذكور في الوقف وهو من زاد عمره على ستمين
سنة (قوله ومجتال) إنما كرهه ولم يستغن بذكرها في الجماعة بقوله وخروج مجتال لعدو واستسقاء
لكون هذا الموضع موضع ذكرها الخاص بها الذي يرجع إليه (قوله لا من لا يعقل) عطف على
محذوف أي صيد يعقلون لا من لا يعقل منهم ولا بهيمة فليس خروجهم بشروع بل هو مكر وه على
المشهور خلافه قال بنديب خروج من ذكر لقوله عليه الصلاة والسلام لولا أشياخ ركع وأطفال رضع
وبها تم رتع لصعب عليكم العذاب صبا وأوجب بأن المراد لولا وجودهم وليس المراد لولا حضورهم تأمل
(قوله ولا حائض ولا نفسا) أي فيمنع من الخروج على جهة الكراهة ولا فرق بين حال حيوان
دمه ما وبين انقطاعه قبل الغسل منه (قوله ولا يمنع ذمي) أي من الخروج كما لا يؤثر به وقوله
ولا يمنع الخ أي سواء خرج من غير شيء بحجته أو خرج معه صليبه فلا يمنع من إخراجهم معه ولا من
إظهاره حيث تقتضي به عن الجماعة والامنع (قوله أي وقت) أشار به هذا إلى أن المصنف عبر باليوم
وأراد به مطابق الزمن والمعنى وانفراد يمكن يجلس فيه عن المسلمين لا وقت يخرج فيه قال ابن حبيب
يخرجون وقت خروج الناس ويعتزلون في ناحية ولا يخرجون قبل الناس ولا بعدهم (قوله ولا
يدعوا أي الامام في خطبته لاحد من المخلوقين لا للسلطان ولا لغيره وهذا ما لم يخش من السلطان أو
من نوابه والادعى له فيها (قوله وبديل) أي ترك وغير التكمير وقوله بالاستغفار أي فباأخذه
وبعده فالباء داخله على المأخوذ لا على المتروك كما أشار له الشارح بقوله بأن يستغفر الخ (قوله
وبالغ في الدعاء الخ) المراد بالبالغة في الدعاء الإطالة فيه كما هو المأخوذ من كلام ابن حبيب
(قوله يجعل عيونه الخ) أشار به هذا إلى أن عيونه منصوب بعامل محذوف ويجوز أن يكون منصوبا
على أنه يدل بعض من كل (قوله رداه) أي وأما البرانس والغفارت فأنها لا تحول الآن تلبس
كالرداء (قوله والمصنف ظاهره الخ) أي لأن المتبادر أن قوله ثم حوّل الخ عطف على قوله وبالغ
في الدعاء ولا أن تجعل قوله ثم حوّل عطف على قوله مستقبلا أي ثم بعد الاستقبال حول الخ وحينئذ
يكون مشايخ المذهب كذافي ح أو أن ثم للترتيب الذكري (قوله دون النساء) أي المحاضرات
فلا يجوز لتلايتكشفن ولا يكره الامام ولا الرجال التحويل (قوله ويندب خطبة بالارض) الظاهر
أن الخطبة في ذاتها مستعجلة وكونها بالارض مستحب آخر قاله شيخنا (قوله فيخرجون منظرين
للقوى على الدعاء كيوم عرفة فيه انهم في يوم عرفة ليكونهم مسافرين يضعهم الصوم وهنابلس
كذلك ولذا اعتد البنائي ما لابن حبيب من خروجهم صائمين وبه قال ابن الماجشون أيضا كما
قال السيد القرافي وأرضاء شيخنا (قوله والمعتمد انه يأمر بهما الامام) هذا قول ابن حبيب
ونص البيان في كتاب الصيام قال ابن حبيب ولو أمرهم الامام ان يصوموا ثلاثة أيام آخرها اليوم
الذي يبرزون فيه كان أحب إلى اه بالغة وهو يقتضي انهم يخرجون صائمين وهو خلاف
ما يقتضيه المصنف اه وفي المواقن ما لك قال فيه من تطوع خير فافه وخبره ولا يصح نفى
الصوم على العموم غاية الامرانهم بكون لا اختيارهم ولا يأمر به الامام كما قال المصنف خلافا لابن
حبيب القائل ان الامام يأمر بالصوم فقد علمت ان في الصوم قولين هل يأمر به الامام اولاه لم يقل
احد بأنه يأمر به الامام الا ابن حبيب واما الصدقة ففي ح قال ابن عرفة ابن حبيب ويحض الامام
على الصدقة ويأمر بالطاعة ويجرد من المعصية اه وفي بهرام قال ابن شاس يأمرهم بالتقرب
والصدقة بل حكى الجزولي الاتفاق على ذلك اه قال ت ولعل ما ذكره الجزولي طريقة فلا تظن

قال طي لم يقل احد فيما علم انه طريقة لابن عرفة ولا غيره بل لم يقل به احد فيما علم انه لا يأمر بالسدقة فضلا عن ان يكون طريقة اه بن اذا علمت ذلك تعلم ان المعتد في الصدقة قائم بأمر بها وأن المعتد في الصوم عدم الأمر به (قوله وجبت طاعته) أي لانه ان امر بعباد وعباد وجبت طاعته وان امر بغيره ففي وجوب طاعته قولان وان امر بمحرم فلا يطاع قول واحد اذا طاعة مخلوق في معصية الخالق واعلم ان محل كون الامام اذا امر بباح او مندوب يجب طاعته اذا كان ما امر به من المصالح العبادية وما نهى عن ذلك فقول الشارح ثم اذا أمر بما وجبت طاعته فيه نظر انظر بن هذا وقد افق الشيخ زيد الجيزي بعدم الوجوب حيث امر بالباش بذلك ومال تليذه البدر القرافي للوجوب (قوله وهي التندم على ما وقع من الذنب) أي لاجل قبحه شرعا لا لاجل اضراره بالبدن او اضرار الناس به فلا يكون ذلك توبة (قوله وردت توبة) أي باقية عينها وهذا تنبيه التوبة والاعدام الاقلاع الذي هو من جملة اركانها فان ندمت عينها فارد العوض واجب مستعمل لا توقف التوبة عليه لجهة التوبة من بعض الذنوب دون بعض (قوله لم تنقض) اعلم ان توبة الكافر مقبولة طعاما وماتوبة المؤمن العاصي مقبولة طنا على التحقيق وقيل قطعاً وعلى كل اذا اذنب بعدها لا تعود ذنوبه على الصحيح والذي عليه الجمهور عدم قبول التوبة من الكافر ومن المعصية عند الغرغرة وعند طلوع الشمس من مغربها وقال بعضهم ان توبة المؤمن عند الغرغرة وعند طلوع الشمس من مغربها مقبولة وحمل ما ورد من عدم قبول التوبة عند الغرغرة وبعد طلوع الشمس على الكافر ودون المؤمن انظر بن (قوله اقامة غير المحتاج لحله) أي واما لو ذهب غير المحتاج لمحل المحتاج لاصار من جملة المحتاجين فيخاطب معهم بالسنّة ويجوز له اقامتها باتفاق (قوله قال) أي المازري ولم يصرح به لعل به مما قدمه في الخطبة

(فصل ذكره احكام الجنائز)*

(قوله في وجوب غسل الميت الخ) اما وجوب الغسل فهو قول عبد الوهاب وابن محرز وابن عبد البر وشهره ابن راشد وابن فرحون واما سنيته فحكها ابن ابي زيد وابن يونس وابن الجلاب وشهره ابن بركة واما وجوب الصلاة فهو قول سحنون ابن ناجي وعباده الاكثر وشهره الفسكاهاني واما سنيته فلم يعزه في التوضيح ولا ابن عرفة الا لصبيح وفي المواقيع المازري ان بعض المتأخرين استنبطه من كلام مالك وذكره عن سنان المشهور فيها عدم الفرضية وهو يفيد شهر السنية على ما فهمه منه اه بن (قوله ودخل) أي بقوله ولو حكا (قوله أي عاملاً) هذا هو المشهور ومقابل قول ابن شعبان بماء الورد ونحوه بناء على ان الغسل للتطافة (قوله لا يجوز الخ) أي لتشريفه وتكريمه لا لتنجاسته وحمل بعضهم عدم الجواز في كلامه على الكراهة ليكون وفاقاً للذهب وذكر ابن عبد السلام انه لا يكفي بما غسل بماء زمزم ورد ما بن عرفة بأن ذلك انما يجري على قول ابن شعبان وبأن اجزا الما قد ذهب منه انظر اه بن وقوله ولا يجوز به غسل ميت ولا نجاسة أي لتشريفه وتكريمه لا لتنجاسته (قوله وادراجه في الكفن) قال ح لا خلاف في وجوب ستره وستر الميت وما حكاه بهرام عن ابن يونس من ان كفنه سنة يحتمل على ما زاد على العورة اذ لا خلاف في وجوب سترها اه بن (قوله ارجحه الاول) أي وهو وجوب كل منها (قوله وتلازما) أي في الطلب كما اشار له الشارح بقوله فكل من طاب غسله الخ وليس المراد انها متلازمان في الغسل وجودا وعدمه لانه فديته عذر الغسل وتجب الصلاة عليه وقوله ومن لا يغسل أي ومن لا يطلب تغسيله لفقد الخ واما

من تعذر غسله وتيممه كما اذا كثرت الموتى جدا فغسله مطلوب ابتداء لكن يسقط للتعذر ولا يسهط الصلاة عليه وبهذا قرر طي في ما يأتي عند قوله وعدم الدلك لدثرة الموتى (قوله على الاربع)
وعلمه فيوضئه عند الغسلة الاولى ثلاثا لامة قاله في التوضيح عند قول ابن الحساح وفي استحباب توضئته قولان وعلى المشهور في تكرره مع تكرار الغسل قولان اه ونصه البايجي وينبغي على القول بتكريره بتكرير الغسل انه لا يوضئه في كل غسلة ثلاثا بل مرة مرة حتى لا يقع التكرار المنهي عنه واذا لم يقل بتكريره اثنى ثلاثا او لا اه وما ذكره من ارجحية عدم تكرير الوضوء تبجح فيها عجم قال ابو علي ولم ارها غيره اه بن (قوله فيوضئه مرة مرة الخ) قد علمت ان هذا خلاف نيل التوضيح عن البايجي (قوله تعبدا) اي حاله كون الغسل المفهوم مرغبا على تعبدا اي متعبدا به اي مأمورا به من غير علة اي حكمة واعلم ان الحكم التعمدي عند اكثر الفقهاء مالا علة له اصلا وعند اكثر الاصوليين ماله علة لم نطلع عليها وهذا الخلاف مبني على الخلاف في كونه سبحانه وتعالى جميع افعاله الموجودة في الدنيا لا تخلو عن مصلحة وحكمة تفضلها منه او يجوز خلوها عنها وما ذكره المصنف من ان طالب غسل الميت تعبدى هو قول مالك واشهب وسحنون وقوله وقيل للظنافة لم يقل به الا ابن شعبان كافي التوضيح وينبغي على الخلاف غسل الذمي وعدم غسله خالفا لثالث بقول لا يغسل المسلم اباه الكافرو قال الشافعي لا بأس ان يغسل المسلم قرابته المشركين ويدفونهم به قال ابو حنيفة وابو ثور وسبب الخلاف هل الغسل تعبد او لظنافة فعلى التعبد لا يجوز غسل الكافر وعلى الظنافة يجوز (قوله لانه فعل في الغير) اي والتعبد انما يحتاج لشيء اذا كان فعلا في النفس (قوله اي المحي منها فان كان المحي اكثر من زوجة فالظاهر كما قال تشاركه ما خلا فان قال باقتراءهما (تنبيه) كما تقدم ازواج بالقضاء على اولياء زوجته في غسائها يقدم عليهم ايضا بالقضاء في انزالها قبورها ومجدها واما الزوجة فلا تقدم على اولياء زوجها في ذلك وان قدمت عليهم في غسله (قوله ان صح الشكاح) اي ابتداء او انتهاء بان كان فاسدا ومضى بالدخول او الطول وقوله لان فسادا فلا يقدم الملم بمضى بشئ مما مضى به الفاسد من دخول ونحوه كما اشار له بقوله لان بقوت فسادها ومجمل كونه اذا فسد الشكاح لا يقدم المحي منهما ذا وجود من يجوز منه الغسل فان عدم وصار الامر للتيقن كان غسل احدهما لا يخرج من تحت ثوب احسن لان غير واحد من اهل العلم اجاز ذلك انما ح عن اللغوى (قوله ان اراد بالامثلة) هذا شرط في تقديم المحي من الزوجين بالقضاء (قوله وان رقيقا اذن سبده) اي في الغسل اي ولا يكتفى اذنه في الزواج وظاهره ولو كانت المرأة التي ماتت غير حرة وهو كذلك وفاقا لابن القاسم والذي يدل عليه نقل ح عن اللغوى ان سحنونا يخالف ابن القاسم اذا ماتت الزوجة وهي امة او مات الزوج مطلقا ووافقهما في القضاء اذا ماتت الزوجة وهي حرة فيقضى للزوج ولو رقيقا حينئذ بانها فاهما حيث اذن له السيد والمحصلي ان الزوج اذا مات يقضى للزوجة بنفسه له مطلقا كان حرا او رقيقا كانت الزوجة حرة او امة اذن سيدها وكذا اذا ماتت الزوجة يقضى للزوج بنفسه يملها كانت حرة او امة كان الزوج حرا او رقيقا اذن له سيدها فيه هذا مذهب ابن القاسم وهو المعتمد ومذهب سحنون ان مات الزوج فلا يقضى لها بنفسه له كان حرا او عبدا كانت حرة او امة وان ماتت الزوجة فان كانت امة فلا يقضى للزوج بنفسه يملها كان حرا او رقيقا وان كانت حرة قضى للزوج بنفسه يملها كان حرا او رقيقا اذن له سيدها فيه وهو ضعيف كما قال شيخنا (قوله كالميراث اي فاه يقضى به للزوجة ولو حرجت من العدة لانه ثبت لها بازوجية فلا يتعبد بالعدة (قوله فالاحب نفي تغسله) اي وغسلها له مكروه كما يكره تغسله لها في التي قبلها

واستحب ان في التفسير في المسئلة الثانية لابن يونس من عنده وفي التي فيها ابن القاسم واشبه
 وذلك لان ابن يونس لما نقل الاستحباب في الاولى قال في هذه مانعه وكذلك عندي اذا ولدت المرأة
 وترزجت غيره احب الى ان لا تغسله خلافا لابن الماحشون وابن حبيب حيث قال لا تغسله كذا في
 المواق وغيرهما بن واذا علمت ان الاستحباب في الثانية لابن يونس من عند نفسه تعلم ان في تعبير
 المصنف بالاسم وهو الاحب المساط على هذا المعطوف نظرا لما نسب لاصطلاحه ان يعبر في جانب
 المعطوف بريح وقد يجاب بان معنى قوله في اول الكتاب انه اذا عبر بريح فهو اشارة الى انه من عند
 نفسه لانه متى كان من عند نفسه يشير له بالفعل (قوله لارجعية) عطف على المعنى اى ويغسل
 احد الزوجين صاحبه لارجعية فلا تغسل لواحده منهما الا آخر وهذا مذهب المدونة (قوله لمحرمة
 استمتاعها) اى لا لخلال عقد الزوجة بخلاف المولى منها والمظاهر منها اذا كانت زوجة فيغسل
 كل منهما صاحبه لبقاء عقد الزوجية من غير انحلال (قوله وهذا فرع الخ) فيه ان قوله هل غسل
 الميت بعد الاضافة قولان وعليهما اختلاف في غسل الذمي ليس من اضافة المصدر لغاؤه حتى يتم
 ما قبله الشارح من البناء بل من اضافة المصدر لغاؤه كما فرض المسئلة ابن عبد البر وغيره في تغسيل
 المسلم قريبه الكافر كما تقدم وحينئذ فتغسل الذمية لزوجه المسلم باقى على كل من القولين (قوله
 او قد يقال الخ) اى وحينئذ فهذا الفرع الذى مبنى على كل من القولين (قوله واباحه الوطء اباحه
 مستمرة ثلاث احترز بذلك من المسكاته والمبعضة والمعتقة لاجل وامة القراض والامة المشتركة وامة
 المديون بعد الحجر عليه والامة المتزوجة فلا تغسل واحدة منهن سيدها ولا يغسلها اسيدها كذا
 في نخس وكذا خرج امه المولى منها اى الخسوف على ترك وطئها ولو كانت المدة اقل من اربعة
 اشهر والامة المظاهر منها لعدم اباحه الوطء فيها وفي النوازل كل امه لا يغسل للسيد وطئها لا يغسلها
 ولا تغسل ولا معنى لتفرقة عقبى بين المولى منها والمظاهر منها حيث قال لا تغسله الاولى ولا يغسلها
 بخلاف الثانية فالحق ما استظهره ح من المنع فيها لكن يتال على ما استظهره ح من المنع فيها
 ما الفرق بينهما وبين الزوجة المولى منها والزوجة المظاهر منها وقرى طفى بأن الغسل في الامة وفي
 المالك منوط باباحه الوطء وفي الزوجين بعقد الزوجية انظر بن ولا يضر مع الوطء مبعض او نفاس
 لافى الامة ولا فى الزوجة كما قال شيخنا وفي قول المصنف واباحه الوطء الخ اشارة الى ان مجرد الاباحه
 كاف وان لم يحصل وطء بالفعل (قوله لكن لا يقضى لها الخ) اى باتفاق كما حكاها ابن رشد في سماع
 موسى ونقله في التوضيح قال طفى واما السيد فالظاهر تقدمه على اولياء امته بالقضاء لانها ملكه
 مع اباحه وطئها ابن (قوله ثم اقرب اوليائه) اى من المسلمين وامان الكفار فلا ذلا علة
 لهم به كباقى المصنف يقول ولا يترك مسلم لوليه الكافر وقيل ان اولى الكافر يغسل المسلم ويغسل
 الخلاف مقدم اذ لم يوجد معه الا النساء الاجانب اما ان وجد معه مسلم وواجنيا فلا يجوز ان
 يغسله الكافر ولون اوليائه وهذا الخلاف قد نقله ابن ناجي ونصه وقد اختلف في ذلك فقال
 مالك تعلم النساء ويغسلنه وقال اشهب في المجموعة لا يلى ذلك كافر ولا كافرة وقال سحنون ويغسله
 الكافر ثم يحتسب بتيمة انظر بن (قوله فيقدم ابن الخ) استفيد منه ان الاخر وانه يقدمان على
 الحمد هنا وما احسن قول ع

بغسل وابصاء ولا جنازة * نكاح اخا وابنا على المجد قدم

وعقل ووطء بياضه * وسوء مع اليا في الارث والدم

(تنبيه) اقرب في كلام المصنف مستعمل في حقيقة بالنظر لما قبل القريب الاخر لاني كل واحد

اقرب مما بعده بخلاف الاخير فانه قريب لا اقرب فاقرب مجاز فيه (قوله بنسب او رضاع كصهر)
اي ومحرم النسب تقدم على محرم الرضاع ومحرم الرضاع تقدم على محرم الصهارة عند الاجتماع
(قوله على المعتد) اي كقائل ابن جرفه بخلاف السند القائل ان محرمه من الصهارة لا تغسله (قوله)
وهل تستره جميعه) اي ولا تبشيره الا بخرقه (قوله) او تستر عورته فقط (اي) وهو ازارج وعليه ما قلنا لم
يوجد سائر غضت بصرها ولا تبرك غسله وقوله وهي كرجل الخ اي ان عورته بالنسبة اليها مابين السرة
للكبة كعورة الرجل مع رجل مثله (قوله يعم الرقبة) اي يعمته تلك الاجنبية مرقبة (قوله) والا
فلا (اي) والابان لم يوجد الماء الا بعد الدخول في الصلاة عليه فلا يغسل وهذا التفصيل يجري فيما
اذا عمت الرجل امرأة اجنبية ثم حار رجل فان كان بحيث قبل الدخول في الصلاة غسله وان جاء بعد
الدخول فيها فلا يغسله (قوله) وكخوف تقطيع الجسد الخ) حمله على الخوف تبع فيه ح وبهرام
وحمله تت على حصول التقطيع والتزايغ بالفعل وقيد بما اذا كان فاحشا ووصوبه طفي واعترض
ما حمله عليه ح ومن تبعه بأنه يوجب التكرار مع قول المصنف الا في وصب على مجروح امكن ما ان لم
يخف نزله انظر بن (قوله ولا حاجة له) اي لقوله ان لم يخف نزله (قوله) او تعذر (اي) او كان
له زوج او سيد لكن تعذر تغسله ارض او سقر وقوله او لم يبشيره لاسقاطه لحقه او لعدم معرفته
بذلك (قوله اقرب امرأة) المراد بالاقرب ما يشمل القرية بديل قوله ثم اجنبية لان الاجنبية انما
تكون بعد القرية (قوله ثم اجنبية) اي ولو كانت بقرية محضرة مسلم اجنبي ومعتناه انه يعلمها انه
يحضر الغسل (قوله) ولا تبشيره عورتها يدها (اي) بل تلف على يدها خرقه واما قول عتيق وتبشيره
الاجنبية غسلها بالخرقة حتى عورتها تغير صحيح لانه اذا كان يمنع النظر فنع المحس باليد من باب اولي
وفي المواق عن المازري مانصه واما غسل المرأة ابرأ فافها من المذهب انها تستر منها ما يستتر الرجل
من الرجل من السرة الى الركبة اه بن (قوله) ولق شعرها (اي) اديري رأسها كالعمامة كذا
قال شيخنا (قوله) المعتدانه يدبضغره) جل بعضهم كلام المتن عن ان المعنى ولا يضغرو جوابا بل
نذبا لانه جل ابن رشد لقول ابن القاسم يفعل بالشعر كيف شاء من لفة واما الضغرة فلا عرفه فقال ابن
رشد يديانه لا يعرفه من الامر الواجب وهو ان شاء الله حسن في الفعل انظر المواق اه بن (قوله)
غسلها محرم) اي رجل من محارمها (قوله) نسبها او صهرها (قوله) التجميع في المحرم هنا وفي محرم
الرجل فيما تراه وظاهر الخطاب لا طلاقه له وقال بعضهم ان التجميع فيه هو مذهب المدونة وحينئذ
فاعترض بن ساقط كذا قرر شيخنا (قوله) فوق ثوب) المناسب تحت ثوب والجواب ان المراد
بفوق خلف او ان المعنى حالة كونه ناظرا فوق ثوب اه (قوله) وان كان الخ) اي هذا اذا كان
الناظر غير زوج وسيد بل وان كان الخ (قوله) ونديا فيما بعدها) هذا قول ابن ناجي خلافا للشاذلي
وتبعه عتيق من وجوب الاسترخى للزوج (قوله) النية) اي وحينئذ فعد الصلاة على من لم ينو عليه
كائنين اعتقد هما واحدا الان بعين واحد منهما افتعاده على غيره واما ان اعتقدوا واحدا متعدها فانه
لا يضربان الجماعة تتضمن الواحد دون العكس (قوله) ولا يضغروا كونهما فرض كفاية
اي كما لا يضغروا وضعهما عن الاعتناق على الاظهر كما قال شيخنا (قوله) حينئذ) اي حين كونه
لم يعرف هل هو ذكرا وانثى وقوله بالتسديد كبراي نظرا لكون الميت شخصا وقوله وان شابه بالانثى
اي نظرا لكونه نسمة (قوله) واربع تكبيرات) اي لا تعداد الا بجمع زمن الفاروق علمه ما بعد ان
كان بعضهم يرى التكبير ثلاثا وبعضهم اربعة وبعضهم حسا وهكذا الى تسع والذي لابن ناجي ان
الاجماع انعقد بعد زمن الصحابة على اربع ما عدى ابن ابي ليلى فانه يقول انها خمس ومثل ما لابن

ناجي للنووي على مسلم (قوله فلا يشركها معها) اى بل يقادى في صلاته على الاولى حتى يتقاسم
 بتدئ الصلاة على الثانية قال ابو الحسن لانه لا يتخلوا ما ان قطع الصلاة ويتدئ عليهم ما جعلا
 وهذا لا يصح لقول الله عز وجل ولا تبطلوا اعمالكم اولا يقطع ويتقادى عليهم ما الى ان يتم تكبير الاولى
 ويسلم وهذا يؤدي الى ان يكبر على الثانية اقل من اربع او يقادى الى ان يتم التكبير على الثانية
 فيكون قد كبر على الاولى اكثر من اربع فلذا قيل لا يدخلها معها اه بن (قوله لم ينتظر) هذا
 مذهب ابن القاسم وهل انتظاره حرام او مكروه وهو الظاهر كما قال شيخنا وقال اشهب انه ينتظر
 ليسلوا معه ونص ابن يونس قال ابن الموار قال اشهب لو كبر الامام في صلاة الجماعة خمسة فليسكتوا حتى
 يسلم فيسلمون بسلامه وقال ابن القاسم يتطعون في الخامسة اه وظاهره الاطلاق اى كبر الخامسة
 عمدا او سهوا او تاويا (قوله صحت فيما يظهر) اى مراعاة لقول اشهب (قوله فان نقص)
 اى سهوا او عمدا فهو قول المصنف الا ترى وان سلم بعد ثلاث اعاد وحاصله ان الامام اذا سلم عن
 اقل من اربع تكبيرات فان ما دونه لا يتبعه بل ان كان نقص ساهيا سيج له فان رجع وكل سلموا
 معه وان لم يرجع وتر كهم كبروا لانفسهم وصحت صلاتهم مطلقة تتبعه عن قرب وكل صلاته ام لا
 وقيل ان لم يتبعه عن قرب فان صلاتهم تبطل تبطلان صلاة الامام والاول هو المعتمد وان كان
 نقص عمدا وهو يراه مذهبهم يتبعوه واتوا بتمام الاربع وصحت لهم وله وان كان لا يراه مذهب طائفة
 عليهم ولو اتوا برابعة تبطلان صلاتهم على الامام وحيدته فعدم ما لم تدفن فان دفنت صلى على القبر على
 ما قال المصنف وسيأتى ما فيه (قوله والا كبروا وسلموا لانفسهم) ظاهره انه اذا لم يفقه بالتسبيح
 لا يكلمونه وتقدم ان المشهور قول ابن القاسم انهم يكلمونه بخلاف السحنون (قوله وقيل تبطل)
 اى صلاتهم ان لم يتبعه عن قرب وهذا ضعيف فان الذى فى ح عن سند ظاهره يخالف هذا (قوله
 من امام وما موم) اى لان المطلوب كثرة الدعا لايت قال في المجمع والذى يظهر كفاية من سمع من
 المأمومين دعا الامام فامن عليه لان المؤمن احد الداعين كما قالوه في قد اجبت دعوتك ان موسى
 كان يدعو وهارون يؤمن (قوله واحسنه دعا ابى هريرة الخ) اى وأما قول ابن الحاجب تبعا
 لابن بشير ولا يستحب دعاء معين فقد تعقبه ابن عبد السلام بأن ما لكفى المدونة استحب دعاء ابى
 هريرة (قوله وهو ان يقول) اى بعد كل تكبيرة (قوله كان يشهد ان لا اله الا انت) زاد
 في رواية وحده لا شريك لك بعد قوله لا اله الا انت والاحسن الجمع بين الروايتين (قوله من
 فتنة القبر) اى وهى السؤال فيه ويؤخذ من هذا ان الاطفال يسألون وقيل لا يسألون وقيل بالوقوف
 وهو الحق لانه لم يرد نص بشئ واعلم ان هذا الدعاء يقال عقب كل تكبيرة حتى بعد الرابعة ويريد
 بعده لكن عقب الرابعة فقط اللهم اغفر لاسلافنا وافرطانا ومن سبقنا بالايمان اللهم من احببته منا
 فاحبه على الايمان ومن توفيته منافقة فوفقه على الاسلام واغفر للمسلمين والمسلمات ثم يسلم (قوله
 والمجهور على عدم الدعاء) اى بعد الرابعة وحديثنا المشهور بخلاف ما للبخمي اقول سندك ما
 فى ح وقال سائر اصحابنا لم يثبت الدعاء بعد الرابعة ولقول المجزولى اثبت سحنون الدعاء بعد الرابعة
 وخالفه سائر الاصحاب اه ومثله في الذخيرة اه بن (قوله وكان شيخا) اولا يقرر ذلك ثم يرجع عنه
 وقرآن المعتمد كلام اللخمي كما صرح بذلك الافاضل وكلام غيره ضعيف وان المصنف اعاد ذكر
 مختار اللخمي لكونه هو المعتمد في الواقع لا للتنبيه على قوته في الجملة (قوله وخبر ابن ابي زيد) اى
 في الدعاء بعد الرابعة وعدم الدعاء بعدها (قوله وطال) راجع للنسيان فقط فان سلم بعد ثلاث
 نسيانا ولم يحصل ما لم يمنع البناء رجع بالنية وانما التكبير ولا يرجع بتكبير ثلاثين لمزيد

في عدده فان كبر حسيبه من الاربع قاله العلامة ابن عبد السلام وصوب ابن ناجي رجوعه بتكبير
ولا يحسب تكبيرة الرجوع من الاربع وانما جعلنا قوله وطال راجعا للنسيان لانه اذا سلم بعد ثلاث
عجدا فانها تبطل بمجرد السلام وان لم يحصل ماول (قوله وان دفن فعلى القبر) ظاهره سواء فات
انراجه اولا (قوله راجع للثانية الخ) حاصل ما في المواق ان الصلاة الناقصة بعض التكبير اما ان
تجعلها كترك الصلاة رأسا اولافان جعلناها كتركها رأسا كما عند ابن شامس وابن الحماجب جرى فيها
ما جرى في ترك الصلاة رأسا وقد اشار له ابن عرفة بقوله من دفن دون صلاة اخرج لها ما لم يفت فان
فات ففي الصلاة على قبره قولان لابن القاسم وابن وهب والثاني لسنخون واشهب وشرط الاول ما لم
يطل حتى يذهب الميت بفتاؤه وغيره وفي كون القوت اهالة التراب عليه ما والفرغ من دفنه نالها
خوف تغيره الاول لاشهب والثاني لسماع عيسى من ابن وهب والثالث لسنخون وعيسى وابن
القاسم اه وان جعلناها الميت كترك الصلاة وجب ان يقال فيها اي في مسئلة تقص بعض
التكبير بما نقله ابن يونس فيها كانه المذهب من عدم الصلاة على القبر وكل المصنف مخالف
لكل من الوجهين ولا يندفع هذا الاشكال بما نقله عبق عن الشارح بهرام من ان القول بالصلاة
على القبر هو مذهب الجمهور ولا يقول ح انه المشهور لان قول الجمهور والمشهور وانما وفي اثبات
الصلاة على القبر في الجملة قلت والظاهر ان يحمل المصنف على الوجه الاول ويقتضيه قوله فعلى القبر بما
اذا فات الانحاج لخوف التغير وقال طفي ان المذهب جرى على مختار اللخمي فانه في التوضيح بعد
ان نقل الخلاف المتقدم قال والظاهر انه لا يخرج مطلقا وبلى على القبر كما هو اختيار اللخمي
الا يمكن ان يكون حديث من الله شيء قال لسنخون لا ينبغي له اعتماد اختيار اللخمي واستظهاره وترك
المنصوص اه بن (قوله للثانية فقط) اي وأما الاولى وهي ما اذا والى بين التكبير فانها تعاد
ما لم تدفن فان دفنت فقد ستم امرها ولا تعاد على القبر وهذا وجعله راجعا للثانية كما قال الشارح تعا
لعبق هو ما ارتضاه طفي وجعله ثلث وجد عيج راجعا للاولى ورده طفي بما يعلم بالوقوف عليه (قوله
ضعيف) اي والمعتمد انه اذا سلم بعد ثلاث اعاد ما لم تدفن فان دفنت فلا إعادة والحاصل ان المعتمد
على ما ارتضاه طفي وتبعه شيخنا انه اذا دفن فلا إعادة لافي المسئلة الاولى ولا في الثانية كما هو
قول ابن يونس (قوله وتسليمه خفيفة) اي لكل من الامام والمأموم فلا يرد المأموم على امامه
ولا على من على يساره خلافا لابن جيب القائل انه يندب رده على الامام ان سمعه وخلافا لسماع ابن
غانم من ندب رد المأموم على الامام وعلى من على يساره (قوله وسمع الامام من يليه) المراد من
يليه جميع المأمومين كما هو ظاهر المواق وقال عيج اهل الصف الاول فقط (قوله وقد فرغ الخ)
اي واما لو وجد الامام في حالة التكبير او وجد المأمومين يكبرون فانه يكبر كما اشار لذلك الشارح
بقوله فان ادركهم في التكبير كبر معهم (قوله ولا يكبر حال اشتغالهم بالدعاء) اي لان كل تكبيرة
بمنزلة ركعة فيلزم القضاء في صلب الامام (قوله ولا يعتمدها عند الاكثر) قال عبق ومقتضى سماع
اشهب اعتداده بها وانت خبير بأن هذا يقتضي ان سماع اشهب يقول بالانتظار اولا لكن يعتمد
بالتكبير ان لم ينتظر وليس كذلك بل الذي في سماع اشهب انه اذا جاء وقد فرغ الامام ومعه من
التكبير واشتغلوا بالدعاء فانه يدخل معهم ولا ينتظر لانه لا تقوت كل تكبيرة الا بالتي بعدها اه بن
(قوله ثلاث تكبيرات على غائب) استشكل هذا بأن الصلاة على الغائب مكروهة كما يأتي والدعاء
ركن كما تقدم وكيف ترك الركن خشية الوقوع في مكروه واجب بأن الدعاء وان كان ركنا لكن
خففوه بالنسبة للمسبوق اي انه ركن بالنسبة لتبديره كما قالوا في القيام لتكبيره الاحرام في الفرض

العيني انه فرض بالنسبة لغير المسبوق على احد التاويلين وما ذكره المصنف من التفصيل بين ما اذا
 تركت فيدعوا واذالم ترك فيوالي التكبير وحيه لنفع الميت بالدعاء وايدى بن والذى ارتضاه شيخنا تبعها
 اطفي ان المسبوق اذا سلم امامه فانه يوالي التكبير مطلقا اي سواء تركت او رفعت فورا (قوله)
 وار كن الخامس القيام لما جعل القيام فيها واجبا بناء على القول بوجوبها اما على القول بسنيتها
 فهو مندوب (قوله) وكفى نذبا بلبوسه لجمعة) اي ولو كان قد عساه وهذا عند اتفاق الورثة على تكفينه
 فيه وقوله وقضى به عند التنازع اي عند تنازع الورثة بان طلب بعضهم تكفينه فيه وبعضهم
 تكفينه في غيره وفيه ان القضاء انما يكون بواجب لا بمندوب ولذا قال بن ماذكره عني من الذنب فيه
 نظروا انظارهم من عباراتهم الوجوب ولذا عبر المصنف بالفعل الدال عليه (قوله لازوجية الخ)
 ماذكره من ان الزوج لا يلزمه كفن الزوجة ولو فقيرة هو المعتمد وقيل انه لازم له مطلقا وقيل يلزمه
 ان كانت فقيرة لان كانت غنية (قوله ان حضرته الخ) اشار بهذا الى ان الضمير في قوله ظنه راجع
 لبيت لا بمعنى من قام به الموت بل بمعنى من حضرته علاماته واطلاق الميت عليه باعتبار المال (قوله)
 اي ان يحسن) اشار الى ان اضافة تحسين للظن من اضافة المصدر لمفعوله (قوله زيادة على حال
 الصحة) اي زيادة على رجائه ماذكره في حال الصحة (قوله فانه اغناها مال الخ) ذكر العلامة ابن حجر
 ان المحتضر وقع الاتفاق على طلب تحسين ظنه فخرج الرجا على الخوف واما الصحيح ففيه ثلاثة
 اقوال قيل انه مثل المحتضر لاحتمال طروق الموت له في كل نفس وهو الذي لابن عربي الحاشي
 وقيل يعدل عنده جانب الخوف والرجاء فيكونا كجناحي الطائر متى رجا احدهما سقط والثالث انه
 يطلب منه غلبة الخوف ليعمله على كثرة العمل وهذا هو التحقيق وحمل حديثنا عند ظن عبد ي
 الخ على المحتضرا بن (قوله ونذب محاضره) اي لا حاضر عنده اي عند المحتضر الذي حضرته
 علامات الموت (قوله عند احداه) اي لا قبله لثلاثة افرزعه (قوله على شق اليمن) اي ورجلاه
 للشرق ورأسه للغرب (قوله ثم ظهر) ظاهره انه لا يجعل على شقه الا يسير قبل الظهر وهو كذلك بناء
 على قول ابن القمام في صلاة المريض من تقديم الظهر على اليسر وحينئذ في عبارة المصنف
 حذف اي ثم يسير (قوله ويجنب حائض الخ) المراد بتجنب المذكورات له ان لا يكون في البيت
 الذي هو فيه (قوله لاجل الملازمة) اي الذي يحضرون عنده في ذلك الوقت لدفع الفتانات
 (قوله ونذب حضور طيب) اي عنده كان يطلق حضور عنده مثلا او يرش بما ورد (قوله واحسن
 اهله) اي خلقا وخلقا ولا ينبغي حضور الوارث لان يكون ابنا او زوجة او نحوهما (قوله وكثرة
 الدعاء له) اي بتسهيل الامر الذي هو فيه (قوله اذ هو من واطن الاجابة) اي لتأمين الملازمة على
 الدعاء في ذلك الوقت (قوله وعدم بكاء بالقصر) وهو مجرد ارسال الدعاء عن غير صوت والمراد عدم
 بكاء عنده لافي البيت وانما ندب عدم ذلك لان التصبر اجل واما البكاء بالندف وهو العويل والصراخ
 وهو حرام فعدمه واجب مطلقا عنده او خارج البيت (قوله وتلقينه الشهادة) اي ولو كان صبيما
 على ظاهر الرسالة وهو الراجح لا يكره التلقين على الميت اذا نطق بالشهادتين الا ان يتكلم باجني
 من الشهادتين بعد نطقه بما فانه يلقن ثانيا ليكون آخر كلامه من الدنيا النطق بهما (قوله ولا
 يقال له قل) اي لانه قد يقول للفتانات مثلا لا فيسأله الظن (قوله اذا قضى) اي اذا قضى اجله اي
 فرغ اجله (قوله شرطي الامر بن) وهما اتعبه وشده فذكره قبل شي منه ما قبل خروج روحه
 للثلاثة افرزعه (قوله ورفعه) عن الارض بان يرفع فوق دكة او باب او طارحة او شيء مرفوع (قوله
 الفساد) اي التعير بسبب نيل الهوام له وفي رفعه عن الارض بعد لاهوام عنه (قوله وستره بنوب)

اى حتى وجهه والمراد ستره بثوب زيادة على ما عليه من الثياب حالة الموت كما فعل به صلى الله عليه
 وسلم قاله بهرام وارضاء عجم والذي اختاره ح ما قاله سند وصاحب المدخل انه يستتر بثوب بعد
 نزع ما عليه من الثياب ما عدى القميص (قوله خيفة تغيره) اى عند التأخير (قوله ونذب
 للغسل سدر) اى فى الغسلة التى بعد الاولى اذهى بالماء القراح للتعطير والثانية بالماء والسدر
 للتطيف والثالثة بالماء والكافور لاجل التطيب والمراد بالثانية ما تفضل بين الاولى والاخيرة
 فيصدق باكثر من واحدة (قوله ويذكر به جسد الميت) اى ثم يصب عليه الماء ونص ابن ناجي
 فى شرح الرسالة وقول الشيخ عيا وسدر مثله فى المدونة واخذ اللخمي منه جواز غسله بالماء كقول
 ابن شعبان اجيب بأن المراد انه لا يخطئ الماء بالسدر بل يترك الميت بالسدر ويصب عليه الماء
 وهذا الجواب عندى عجيبه وهو اختيار اشياخي والمدونة قابلة لذلك فان قلت انه اذا عرك جسده
 بالسدر ثم صب الماء عليه يتغير الماء قلت اختار اشياخ ابن ناجي ان الماء الطهور اذا ورد على العضو
 طهورا زاد انضاف بعد ذلك لا يضره (قوله وما فى معنى ذلك) من اطرون وخطمي وهو بزر الخبز
 (قوله ونذب تجربده) اى ولو اخل المرض جسمه خلافا لعياض قال فى المج وتغسله صلى الله عليه
 وسلم فى ثوبه تعظيم وغسله العباس وعلى والفضل واسامة وشقران مولا صلى الله عليه وسلم
 واعينهم معه وموتوا ودمار اى احدعورنى الاطاحت عيناه ومات فخوة الاثنين وانظر هل غسل
 ثلاثا وخمساء وغير ذلك ودفن ليلة الاربعاء فبقاى قال استمر ثلاثة ايام بالدفن فيه جعل اللبلة
 يوما تغلبا وتاخيره لاجل اجتماع الناس واول من صلى عليه عمه العباس ثم بنوا هاشم ثم المهاجرين
 ثم الانصار ثم اهل القرى وجملة من صلى عليه من الملائكة ستون ألفا ومن غيرهم ثلاثون ألفا واصلوا
 عليه كاهم فرادى لانهم يكن خليفة يجعل اماما قاله شيخنا (قوله ما عدى العورة) فانها لا تجرد بل
 يجب سترها وقوله ليسهل الانقاء اى اتقاء ما على بدنه من الاوساخ والنجاسة (قوله ولثلاثين شئ
 من ما غسله على غايه) اى فينجسه ان كان الماء نجسا او يقدرنياه ان كان غير نجس (قوله
 ثم المطلوب الانقاء) حاصله انه اذا حصل الانقاء مرتين كانت الغسلة الثالثة مستحبة واذا حصل
 الانقاء باربع كانت الغسلة الخامسة مستحبة واذا حصل الانقاء بست كانت السابعة مستحبة
 ثم بعد السبع فالمطلوب الانقاء لا الايتارا اذا ايتار ينتهى نذبه لا سبع فلا يندب التاسعة اذا حصل
 الانقاء بثمان وهكذا (قوله فى حق المرأة) اى بخلاف السبع فى الغسل اذا احتججه فلا يخص
 بالرجل ولا بالمرأة (قوله ولم يعد كالوضوء للنجاسة) اى ولا يلاج (قوله وكفنه) اى اذا خرجت
 بعد تكفينه (قوله وعصر بطنه) اى قبل الشروع فى غسله ليغسل ما يخرج من الاذى قبل تغسيله
 (قوله متواليا) هذا صب النذب والافاصل الصب واجب (قوله بخرقه) اى حالة كونه ملتصقا
 بخرقه او مساحبا بخرقه وجوبا (قوله يلفها بيده) اى اليمرى فيغسل الخرجين يسار وبقية
 المجدي يمسحه (قوله ولا يفضى بيده) اى الخرج الميت ما مكنه اى مدة امكانه الغسل بالخرقه
 (قوله وله الافضاء الخ) هذا مثل قوله فى المدونة وان احتاج ان يباشر بيده فعل اه قال اللخمي
 ومنعه ابن حبيب وهو احسن لان الحى اذا كان لا يستطيع ازالته العلة واغبرها لا مباشرة غيره ذلك
 فانه لا يجوز ان يوكل من يمس فرجه لازالة ذلك منه ويجوز ان يصلى على حاله فهو فى الموت اولى
 بذلك فلا يكشف ويباشر ذلك منه اذ لا يكون الميت فى ازالة تلك النجاسة اعلى من الحى (قوله
 مرة مرة) فى التوضيح عن الباجي انه على القول بتكرار الوضوء بتكرار الغسل لا يوضأ ثلاثا بل مرة
 ثلاثا مع الشكر ارامه عنى واما على القول بعدم تكرار الوضوء بتكرار الغسل فانه يوضأ ثلاثا ثلاثا

في الغسلة الاولى اه بن (قوله) وأنه بخرقة اى خرقه أخرى غير الخرقه الاولى التي غسل بها محرجه
 كما في التوضيح وبفهم ذلك من اعاده النكرة نكرة اه بن وتهدد الاسنان والانف بالخرقة قبل
 الوضوء فيما يظهر قاله شيخنا (قوله) وامالة رأسه اى لصدره (قوله) لمضمضة اى وكذا الاستنشاق
 (قوله) ونذب كاقور في الغسلة الاخيرة) اعلم ان النذب يحصل بوضع اى نوع من الطيب في ماء الغسلة
 الاخيرة لئلا يكن كونه كافورا افضل من غيره فهو مستحب ثان (قوله) فيسد اسام اى كما يمسك
 الجسد ويؤخذ منه ان الدفن في الارض التي لا تبلى افضل وعكس الشافعية فقالوا بافضلية التي
 تبلى فالدفن فيها عندهم اولى وصفة الغسل بالكافور ونحوه في الغسلة الاخيرة ان يخلط الكافور
 بالماء ويغسل به بدن الميت ولا يتبع بعد ذلك بما يختلف غسلة الصدر فانها ناصب الماء بعد عرك
 البدن به كذا نقل شيخنا عن بعض شيوخه اكرن الذي في المدخل وصفته ان يؤخذ شيء من الكافور
 فيجعل في اناء فيه ماء وتذيبه فيه ثم يغسل الميت به فهذا يقتضى ان غسلة الكافور كغسلة الصدر
 في الصفة ولعل هذه الطريقة اولى (قوله) ونشف ندبا اى لا وجوبا كما هو منه التعبير بالفعل
 ولو قال ونشف كان اظهر (قوله) واغتسال غسلة اى لا امر انى صلى الله عليه وسلم به كما في
 حديث ابى هريرة الذي في المواضع غسل ميتا فابتهل وقد اختلف العلماء في ذلك فقال بعضهم
 ان الامر هنا تبعدى لامر عمل وجعله على مقتضاه من الوجوب وقال بعضهم ان الامر عمل وجعله على
 انه لاندب ثم اختلفوا في العلة فتم من قال انما امر بالغسل لاجل ان يبلغ في غسل الميت لانه اذا
 غسل الميت وقنا على الغسل لم يبال بما تظاير عليه منه فكان سببا لما نغمته في غسله ومنهم من قال
 ليس معنى امره بالغسل ان يغسل جميع بدنه كغسل الجنابة وانما غناه انه يغسل بالمشربة
 او تظاير عليه منه لانه يجبس بالموت والى هذا ذهب ابن شعبان اه وعلى كلا القولين لا يحتاج
 هذا الغسل لنية فليس كغسل الجنابة وانما لم يؤمر بغسل ثيابه على الثاني للمشقة (قوله) ويبيض
 الكفن اى جعله ابيض قال ح عن سند ويندب ان يكون قطن لانه استرقا عجب وفيه نظر لان
 من المكان ما هو استر من القطن والظاهر ان يقال لان النبي صلى الله عليه وسلم كفن فيه ومثله في
 التوضيح عن الاصحاب (قوله) خوف خروج شيء منه اى لو حصل التأخير لا يقال بالخوف موجود
 عند عدم التأخير وحديث فلا وجه لندب عدم التأخير لانه قول الخروج عند عدم التأخير نادر
 بخلافه عند التأخير فانه يكثر لان كل ما طال الزمان كثر الخراج وقوله فيطلب غسله اى غسل
 ذلك الخارج (قوله) وان كان اى الواحد وترا فمحل كون الايتار افضل من الزوج اذا كان
 الواحد غير الواحد (قوله) ولا يقضى اى على الوارث والغريم بالزائد الخ هذا التقرير الذي قرره
 الشارح كالام المصنف هو ما اعتمدته للفقهاء وقرره عجب بتقرير آخر وحاصله ان قوله ولا يقضى
 بالزائد اى في الصفة على ما يلزمه في جمعه واعياده فاذا تنازع الورثة في انه يكفى في بقت هندی
 او محلاوى فلا يقضى بالزائد في الصفة على ما يلزمه في جمعه واعياده واما الزائد في العدد على الواحد
 فانه يقضى به ولو شخ الوارث لان تكفينه في ثلاث حق واجب لم ينلوق كما قال الاقفهسى فاذا تنازع
 الورثة فقال بعضهم يكفى في واحد وقال بعضهم يكفى في ثلاثة فانه يقضى بالثلاثة وكذا وافق كل
 الورثة على تكفينه في ثوب واحد وطلب الحساکم اوجماع المسلمين تكفينه في الثلاثة فقضى بها
 واقصر نحس على ما قاله الاثنى واعتمد الشيخ الصغير واقصر عقب على ما قاله عجب واعتمد بن
 وقال ان هذا قول عيسى ابن دينار وايده بقول اخر فانظر والحاصل انه لا يقضى الا بالواحد على
 ما قال الاثنى ويقضى بالثلاث على ما قال عجب والمتبادر من المتن ما قاله الاثنى لا يقال ما قاله عجب

يناقيه ماذكره المصنف سابقا من ان الزائد على الواحد مندوب والمندوب لا يقتضى به وقوله لا تاتي
وهل الواجب ثوب يستتره الخ لا نأتقول محل ماذكر من القضاء بالثلاث اذا كان لبث تركه وطالب
تسكينه في الزائد على الواحد ومحل كون الزائد على الواحد مندوب او ان الواجب ثوب يستتره واستر
عورته فقط فيما اذا لم يكن لبث تركه وكفن من بيت المال او كفنه جماعة المسلمين (قوله
خلاف) قال عجم هما قولان لم يشهرا فكان على المؤلف ان يقول قولان اه واصله قول ابن غازي
سلم في التوضيح ان الاول ظاهر كلامهم ونسب الثاني للتقسيد والتقسيم ومقتضى كلامه ههنا
المخلاف في التشهير اه بن وفي المجلد الرابع من هذين القولين اولهما (قوله ستر جميع بدنهما)
ظاهره ولو الوجه والكفن قاله شيخنا (قوله والخمسة على الستة) قال مالك ولا يرى ان يجاوز السبعة
لانه في معنى السرف (قوله وتقيصه وتعميمه) اي نذب ان يجعل القميص والعامة من جملة اكفانه
الخمسة وهل يقيص القميص ويجعل له اكمام والا والظاهر الاول كما في كبير خش قال في التوضيح ان
المشهور من المذهب ان الميت يقمص ويهم اما استحباب التعميم فهو في المدونة وسئل مالك كيف
يهم اي هل يلف من البين واليسار فقال لا ادري الا انه من شأن الميت واما استحباب التعميم
ففي الواخضة عن مالك ومقابل المشهور رواية يحيى ابن يحيى يستحب ان لا يقمص ولا يعم وحكاية ابن
القصار كراهة التعميم عن مالك (قوله ونذب ازره تحت القميص) اي اوسرا ويل بدلها وهو استر
منها والمراد بالازرة هنا ما يستتر من حقويه الى نصف سابقه لا ما يستتر العورة فقط (قوله فهذه)
اي الازرة واللفافتان والقميص والعامة خمسة الرجل وبرز على خمسة الرجل وسبعة المرأة للحفاظ
وهو خرقعة تجعل فوق القطن المجمعول بين الفخذين خيطة ما ينزل من احد السيلين كما قال شيخنا
(قوله وخمار) اي يخمر به راسها وعنتها (قوله وحنوط) اي طيب مثل كافور ومسك اوزبد او
شند او عطر شاه او عطر ابيون او ما هو دارج الخ (قوله يعني الافضل الخ) هذان ليعني المراد من العبارة
وليس المراد ما هو المتبادر منها الا معنى لمجمل الكافور في الحنوط ولو قال المصنف وكونه كافورا
كان احسن والحاصل ان الحنوط في ذاته مستحب وكونه كافورا مستحب آخر وجعل البدر القرافي
ضغير فيه للقطن وعليه فلا اشكال (قوله وعلى قطن) اي ويجعل على قطن باصق بمنافذه
(قوله هي بعض منافذه) اي لان المراد بجواسه عمناءه واذا ناه وانفه فقط (قوله وفي مساجده)
عطف على منافذه (قوله من غير قطن) اي وكذا يقال في الحواس وما بعدها (قوله وركبتيه)
اي وتحت ركبتيه واما فوقهما فهو داخل في مساجده (قوله محرمه من الطيب عليهما) يؤخذ
منه انه يجوز لهما توليته اذا تحملا في عدم مسه بيد وغيرهما ولو كان هناك من يتولا غيرهما وهو
كذلك (قوله في ذهابه) اي في حال الذهاب به للقبرة وللعلی (قوله ودون الخب) اي ودون
الهرولة لانها تنافي السكينة واستحب الشافعية القرب من الميت في حال تشييعه للاعتبار
واستحب الحنفية التأخر في صفوف الصلاة واضعا في الشفاعة (قوله عن الجنائزة) اي لان الماشي
الصادق يتقدمه على الجنائزة (قوله وسترها بقبة) اي في حال الجمل والدفن وفي المواقيع عن ابن
حبيب لباس ان يجعل على النعش اي فوق القبة للراة بكرة او ثيابا اشاح او ردا ما لم يجعل مثل
الاجرة المداونة فلا حرج وكذا لباس ان يستركفن المذكور ثوب ساذج ونحوه وينزع عند الحاجة
اه واما ما يفعل الا من وضع الثياب الملوثة والحلي والتعود والمجوهر فوق النعش فهو امر مكر
(قوله ورفع اليدين باولى التكبير فقط) اي واما رفعهما في غير اوله فمخلاف الاول وهذا هو
المشهور ومقابل قولان لا يرفعها الا يرفعها الا يرفعها عند الجميع (قوله للدعاء) اي الحاصل عقب

كل تكبيرة في الصلاة (قوله اترك كل تكبيرة) ظرف لقوله وابتداء بحمد وصلاته على نبيه وهذا هو المعتمد في الطراز لا تكن الصلاة والتحميد في كل تكبيرة بل في الاولى ويدعو في غيرها وها هو عزاء ابن يونس للنوادر (قوله الا ان قصد الخروج من خلاف الشافعي) اي القائل بوجودها بعد التكبيرة الاولى فان قصده رافعا للخروج من خلاف الشافعي فلا كراهة لكن لا بد من الدعاء قبلها او بعدها (قوله ولولا) اي ولو صلى عليها لولا ولا يتوهم الجهر بالدعاء صلى عليها لولا كما يجهر بالقراءة في صلاة الليل (قوله ووقوف امام بالوسط) اي عند وسط الميت من غير ملاصقة له بل يسن ان يكون بينهما فرجة قدر شبر وقيل قدر ذراع (قوله ومنكبى المرأة) عطف على الوسط اي عند الوسط وعند منكبى المرأة وقوله رأس الميت عن يمينه بجهة حاله من امام وقوله الا في الروضة الشريفة اي فانه يجعل رأس الميت على يسار الامام جهة القبر الشريف (قوله فيسطح) اي فيجعل عليه سطح كالصطبة ولكن لا يسوى ذلك السطح بالارض بل يرفع كشرير وقيل يرفع قليلا بقدر ما يعرف واعلم ان قبر النبي صلى الله عليه وسلم واني بكر وعمر روى انها مسطحة ورواية التسليم أثبت (قوله ثلاثا) ويقول عند المرة الاولى منها خلقناكم وفي المرة الثانية وفيها نعيدكم وفي المرة الثالثة ومنها نخزكم ناراً أخرى كما ورد ذلك في الخبر (قوله من ترابه) الاولى من التراب (قوله وتبشيرة طعام لاهله) اي ليكون لهم حل بهم ما يشغلهم ما لم يجتمعوا والنياحة اي بكاء يرفع صوت والاحرام ارسال الطعام لهم لانهم عصاة واما جمع الناس على طعام بيت الميت فبصدقة مكروهة (قوله وتعزية) اي ان كان الميت مسالم فلا يعزى المسلم بقرينه الكافر كما هو قول مالك واختار ابن رشد تعزية المسلم بابيه الكافر بخلاف المالكا انظر المواقي اهـ بن (قوله وهي المحل) اي كان يقول له عظم الله اجرك واحسن عزك وغفر لمتك وليس في الفاظ التعزية حدم معين (قوله الاخشبة الفتنة والسبي) اي فانهما لا يعزبان (قوله والافضل كونهما بعد الدفن وفي بيت المصاب) اي واما كونهما عند القبر بعد تسوية التراب كما هو الشائع الآن فخلافا لافضل (قوله الا ان يكون) اي ولي الميت الذي يعزى غائب وقت الموت (قوله وعدم عمقه) اي القبر اي لان خير الارض اعلاها وشرها اسفلها لان اعلا الارض محل للذكر والعاغات فيحصل للميت بالقرب منه بركة ذلك قاله شيخنا (قوله والحد) هو ان يحفر في اسفل القبر جهة القبلة من المغرب للمشرق بقدر ما يوضع فيه الميت في الارض الصلبة اي المساكنة (قوله من الشق) وهو ان يحفر في اسفل القبر اضيق من اعلاه بقدر ما يسع الميت ثم يغطي فم الشق ثم يصب فوقه التراب وانما افضل الحد على الشق تخشع الحد لنا اي معشر الامة المحمدية والشق لغيرنا اي معشر اهل الكتاب (قوله مقبلا) اي ورأسه جهة المغرب ورجلاه جهة المشرق (قوله على جسده) اي ملاصقة لجسده (قوله وهو عدم تسوية التراب) اي فان سوى عليه التراب فان التدارك (قوله كنتكيس رجله) موضع رأسه اي بأن يجعل رأسه جهة المشرق ورجلاه جهة المغرب (قوله وشبه في مطلق التدارك) اي لان التدارك في المشبه به بالمحضرة وفي المشبه به بالمخيف التغبر (قوله وكترك الغسل) اي فانه يتدارك بأن يخرج من القبر ويغسل ويصلى عليه ما لم يخش تغيره وكذا اذا دفن بغير صلاة قال ابن رشد ترك الغسل والصلاة او الغسل فقط او الصلاة فقط في الحكم سواء وان الفوات الذي يمنع من اتواج الميت من قبره للصلاة عليه هو ان يخشى عليه التغبر اهـ عدوى (قوله ان لم يخف عليه التغبر) اي فان خشف فانه لا يخرج ويصلى على القبر في مسئلة ترك الصلاة اذا غسل ما بقي به ولو بعد سنين كما هو قول ابن القاسم على ما ترك واما في مسئلة ترك الغسل فلا يصلى على القبر لقول المصنف ولا زما كذا قال

عج والمعول عليه ما قاله غيره من الصلاة على القبر في مسئلة ترك الغسل ايضا وان معنى قول المصنف وتلازم اى في الطلب فن طلب تغسيله تطاب الصلاة عليه وان لم يغسل بالفعل كما تقدم ذلك (قوله) راجع لما بعد كاف التشبيه وهو ترك الغسل ودفن من اسلم عبيرة الكفار قال بن وهو الصواب وعليه حمله المواق لانه قول سحنون وعيسى ابن دينار وروايته عن ابن القاسم (قوله) خلافا لمن وهم وهو ح قال طفي والعجب من ح كيف جعل القميد خاصا بالاخيرة وان بقية المسائل تفوت بالفراغ من الدفن الذى هو المحضرة اه كلامه ولم ينبه طفي الى ان هذا قول ابن وهب فقط وحيث كان منصوبا فلا عجب غايته ان تمسح المصنف على ذلك تشبيه له على قول ضعيف انظر بن (قوله) وهو الطوب (التي) هذا التفسير معنى قول المواق هو ما صنع من الطين بالطين ويرى ما عمل بدونه ويكذب سده بالابن يندب سدا الخلل الذى بين الابن (قوله) ثم اجر (قوله) وهو الطوب الاحمر (قوله) وسد التراب) اى وسد اللحد بالتراب عند عدم ما تقدم لكن بعد محجته بالماء اورش الماعليه لاجل ان ثبت اولى من الدفن فى التابوت وهو الخشبة المعمسة فى زماننا بالسحلية واعترض بعضهم على المصنف بأن الاولى ان يقول ثم بالتراب وقبده نظربل ما فعله المصنف اولى اذ لا يكون ماذ كره المعترض اولى الا لو كان يعدسده بالتراب مرتبة اخرى مع انه لا مرتبة بعده وكان ذلك المعترض نظره مع ما قبله كذا قرر شيخنا (قوله) وادخلت الكاف الثامنة (قوله) للمراقة اى الى ان يصل لمحمد المراهقة بأن يصل لاثني عشرة سنة اما بن ثلاثة عشر فلا يجوز لها النظر لعورته كما لا يجوز لها تغسيله والحاصل ان الاقسام ثلاثة فان ثمانية فاقبل يجوز لها تغسيله والنظر لعورته وابن تسع لاثني عشر يجوز لها انظر لعورته لا تغسيله واما بن ثلاثة عشر فاكثر فلا يجوز لها تغسيله ولا النظر لعورته لان بن ثلاثة عشر مناهز والمناهز كالكبير كفى عبق فعلم من هذا انه لا يلزم من جواز النظر للعورة جواز التغسيل لان فى التغسيل زيادة المحس باليد (قوله) وجاز غسل رجل صبية الخ) قال فى التوضيح اذا كانت الصبية مطيعة للوطء لم يجوز للرجل تغسيلها اتفاقا وان كانت رضىة جاز اتفاقا واختلف فيما بينهما فذهب ابن القاسم لا يغسلها ومذهب اشهب يغسلها ابن الفا كهانى والاول مذهب المدونة (قوله) واما زائد بن على الشهر بن المحققين الخ) ينبى ان يكون من القريب لمدة الرضاع ستة اشهر فيجوز للرجل ان يغسل بنت سنتين وثمانية اشهر كما يجوز له النظر لعورتها واما اذا كانت تسع سنين فبنت سنتين فلا يجوز له تغسيلها ولا النظر لعورتها واما بنت ثلاث سنين او اربع فلا يجوز له تغسيلها وان حاز له النظر لعورتها هذا وقد تقدم للمصنف جواز تغسيل الرجل للذكر سواء كان بالغا او صبيبا بقوله ثم اقرب اوليائه ثم اجنبى وتقدم له ايضا جواز تغسيل المرأة للأنثى بالغة او صبية بقوله والمرأة اقرب امرأة ثم اجنبية فقد استوفى المصنف الاقسام الاربعة (قوله) المشقة الفادحة) اى فى ذلك والمراد بها المخارجة عن العتاد (قوله) وكذا عدم الغسل) اى وكذا يجوز عدم الغسل لكثرة الموتى كثيرة توجب المشقة الفادحة فى تغسيلهم بالذلك (قوله) والاصل) اى والابان كان يشق عليهم مشقة فادحة صلى عليهم بالغسل ولا يتيم وهذا لا يعارض ما مر من قوله وتلازم الماعلمت ان المراد تلازما فى الطلب ولا شك ان الغسل مطلوب عند كثرة الموتى ابتداء وان اغتفر تركه لاشقة الداحة وهذا الذى قاله الشارح هو ما قاله الشيخ ابراهيم القافى وصوبه بن خلافا لعج القائل بعدم الصلاة عليهم وان المراد بقول المصنف وتلازما اى فى الغسل (قوله) تركه بن بعلوس) اى وان كان المجد يدانفصل فالحجوز هنا يعنى خلاف الاول (قوله) والا كره) اى والا يكن طاهرا نظيفا بأن كان ومجتاوا وكان نجسا كره فى هدين وقوله ونذب

في الاخير اى اذا شهد به مشاهد الخبير (قوله غير اربعة) اى كائنين او ثلاثة (قوله خلافان
قال بنديب الاربعة) اى وهو اشهب وابن حبيب وفي خش ان ابن المحاسب شهر قول اشهب
وابن حبيب باستحباب الاربعة ومثله في عجم وهو سهو ومنهما فان ابن المحاسب لم يشهرا لاما عند
المصنف ونصه ولا يستحب حمل اربعة على المشهور اه فانت تراه انما شهرني الاستحباب وهو
خلاف ما نسباه له اه بن (قوله باى ناحية الخ) قال عقب استعمل اى هنا بمعنى كل البدابة اى
الدالة على العموم بطريق البديل لانه لا يتحمل مجازا اى وجاز البديهة بكل ناحية شاء الحاصل البديهة
من اليقين او اليسار من مقدمه او مؤخره ونصه ان هذا خلاف الظاهر والظاهر انها موصولة ببناء
على قول ابن مصفور وابن الصائغ من جواز اضافتها للنكرة - - - - - عمل من ذلك قول الله تعالى وسيعلم
الذين ظلموا اى متقلب يتقلبون والتقدير وسيعلم الذين ظلموا المتقلب الذي يتقلبونه وكذلك
التقدير هنا وبديهة الناحية التي شاء الحاصل البديهة باغاية مائة حذف الملة وهو جائز كقوله
نحن الاولى فاجع ج * وعكش وجههم البنا اى نحن الاولى عزوا بالشجاعة (قوله من اليقين)
اى بان يبدى من بين النعش اومن يساره (قوله والمعين للبديهة كاشبه وابن حبيب) فاشهب يقول
يبدأ بعقد الميراث الايمن فيضاهي الحاصل على منكبها الايمن ثم يؤخره الايمن ثم يبدى منه الايسر
ثم يؤخره الايسر وابن حبيب يقول يبدأ بعقد يدا الميراث ثم يؤخر يساره ثم يؤخر يمينه ثم يعقد يمينه
كذلك اى عقب (قوله مبتدع) اى مخترع لا مزال اصل له (قوله كخانة كل احد) اى سواء كان
قريبا او جنيبا (قوله او شابة) ولم يلهما متجالة للرجال في الميراث (قوله وابن) مراده ما يشمل ابن
الابن (قوله ذكره غير من ذكر) اى كائنين عم وابن اخ واما العلم فتقتضى كلامه انه لا يخرج له ولا يكر
عبارة ابن عرفة وابن رشد فتقتضى ان العلم يخرج له تأمل (قوله وجاز بلوس قبل وضعها) اى وجاز
البقاء على القيام - - - - - (قوله بشرط ان لا يبقى الخ) فان تخلف شرط من هذه الشروط الثلاثة
كان النقل حراما (قوله وان لا تنتهك حرمة) انتهاك حرمة ان يكون نقله على وجه فيه تحقيره
وعدم الانتباه فيحقق بقرب المسافة واعتدال الزمن ونعم المحقق مع اللطف في حله قاله شيخنا
(قوله وان كان النقل الخ) ظاهره ان المعنى هذا اذا كان من حضر ليد وبل وان كان من بدو لمحضر
(قوله حقه قلب المبالغة) اى بان يقول وان من حضر ليد وبل لانها انما بالغ على المتوهم والمتوهم
عدم جواز النقل من المحضر للبديهة ولا العكس (قوله بكما بالعصر) هو ارسال الدموع من غير رفع
صوت (قوله لان ما كان الخ) اى لان ارسال الدموع الذي يرفع صوت لا يسمى الخ وهذه التفرقة
بين المقصور والممدود هي احد قولين في اللغة والقول الآخر انهما مترادفان وهو الذي في القاموس
فارسال الدموع سواء كان يرفع صوت او بدونه يقال له بكوا بكاء (قوله وحرم معهما) اى حرم
البكاء معهما - - - - - ارسال الدموع مع رفع الصوت ومع القول القبيح اومع احدهما والقول القبيح كاقبال
وبانها ابوالاوال وما يقوله النساء من التعديد والحاصل ان البكاء يجوز عند الموت وبعده بقيد
عدم رفع الصوت وعدم القول القبيح واما معهما اومع احدهما فحرام كما يحرم اللطم على الصواب
ومحل البكاء بالقيدين المذكورين ان لم يجتمعوا له ولا كره (قوله وجمع اموات بقبر ضرورة)
اى ولو كانوا اجانب (قوله كضيف مكان) اى كفاي قرافة مصر فانه لو افرد كل من اهلها بقبر لم
تسمهم القرافة (قوله ولو باوقات) اى ولو كان الجمع باوقات (قوله فلا يجوز فتح قبره فن آخرفيه)
ولو كان الثاني من محارم الاول (قوله ذكورا) اى سواء كان الاموات الذين جمعوا للضرورة ذكورا
او اناثا وبعضهم ذكورا والبعض اناثا هذا اذا كانوا اقارب بل ولو اجانب (قوله ذكره الخ) هذا

عزز قوله فلا يجوز فتح قبر الخ (قوله وقدم الذكر) أي في الإيلاء للقيلة (قوله فمحبوب كذلك)
 أي حبيب فصغير فعدد كبير فصغير (قوله فالأني كذلك) أي حرة كبيرة فصغيرة فامة كبيرة
 فصغيرة (قوله وجاز في الصنف الواحد الصفا) أي وجاز جعل الصنف الواحد صفا كما جاز
 جعل الأصناف صفا واحدا وحاصله أنه إذا اجتمع جنات من صنف واحد بأن كانوا كلهم رجالا
 أحرارا أو عبيدا أو مخاصمي أو محبايب أو خناني أو أئانا جعلوا صفا واحدا من المشرق للمغرب وقوله أيضا
 غير ظاهر إذ لم يتقدم له في الصنف الواحد شيء وأجاب أن بان في الكلام حذف أي جاز في الصنف
 الواحد ما تقدم وجاز أيضا الصنف أو أن أل في الصنف للجنس الصادق بجميعها كما يأتي للشارح
 وهذا أولى من ارتكاب الحذف (قوله وجاز جعل المفضل على يمينه) أي على يمين الإمام فوق
 رأس الفاضل وقوله بتقديم الأفضل أي منهم فالأفضل (قوله بل المتعدد) أي من الأصناف
 كذلك يجوز جعلهم صفا واحدا من المشرق للمغرب (قوله إلا أن يحمل على الجنس) أي فقوله
 وجاز في الأصناف أي في جنس الأصناف الشامل لجميع الأصناف المتقدمة وهذا الحمل هو الصواب
 ويدل عليه قول المصنف أيضا أي وجاز في الأصناف المجتمعة الصنف من المشرق للمغرب أيضا كما جاز
 فيهم ما مر من جعلهم واحدا خلف واحد (قوله بل هي مندوبة) أي لقوله عليه الصلاة والسلام
 كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ولا حديث أخر يقتضي الحث على الزيارة وذكر في المدخل
 في زيارة النساء للقبور ثلاثة أقوال المنع والمجاز على ما يعلم في الشرع من الستر والتحفظ عكس
 ما يفعل اليوم والثالث الفرق بين المتجالة والشابة اه وهذا الثالث جزم الثعالي ونفسه وأما النساء
 فيباح للقواعد ويحرم على الشواب اللاتي يخشى منهن الفتنة (قوله بلا حد الخ) أشار الشارح بهذا
 لقول مالك بالغي أن الأرواح بفناء المقابر فلا يختص زيارتها وقت بعينه وإنما يختص يوم الجمعة لفضله
 والفراغ فيه نقله الشيخ زروق وقد سهل في المعيار تصحيح القبور محتجا بما ذكره ابن طاووس أن السلف
 كانوا يفعلونه اه بن (قوله ويحذر من أخذ شيء من صدقات الخ) أي وأما ما فعله الناس من
 حمل تراب المقابر للتبرك فذكر في المعيار أنه جائز قال ما زالت الناس يحملونه ويتبركون بقبور العلماء
 والشهداء والصالحين اه بن (قوله لا يحرم حلقة) أي كشعر الرأس وقوله والأي بأن كان
 يحرم حلقة حال الحياة كحلقة محبته وأشار به (قوله ويؤخذ الخ) أي أنه إذا سأل شيء منها بنفسه
 بعد الغسل ولودون درهم فإنه يندب أن لا يغسل أو غيره لأجل النظافة وإن كان معفو عنه
 لكونه سأل بنفسه (قوله أن فعلت استئنا) ظاهر السماع الكراهة مطلقا وذهب ابن حبيب إلى
 الاستحياء وتناول ما في السماع من الكراهة قائلا أنها كره ذلك مالك إذا فعل ذلك استئنا نقله عنه
 ابن رشد وقاله أيضا ابن ونس واقصر اللغمي على استحباب القراءة ولم يعول على السماع وظاهر
 الرسالة أن ابن حبيب لم يستحب القراءة يس وظاهر كلام غيره أنها استحباب القراءة مطلقا اه بن
 (قوله أي بتبجيلها) أي لأجل زوال رائحة الموت في زعمه (قوله لأنه ليس من عمل السلف) أي
 فقد كان عملهم التصديق والدعاء لا القراءة ونص المصنف في التوضيح في باب الحج على أن مذهب مالك
 كراهة القراءة على القبور ونقله ابن ناجي في شرحه على مختصر البخاري قال لا نأكلهون بالتفكر
 فيما قيل لهم ماذا القوا ومكفون بالتدبير في القرآن قال الأمر إلى إسقاط أحد العامين اه وهذا صريح
 في الكراهة مطلقا (تنبيه) قال في التوضيح في باب الحج المذهب أن القراءة لا تصل لبيت حكاة القرافي
 في قواعده والشيخ ابن أبي جمرة اه وفيها ثلاثة أقوال تصل مطلقا لا تصل مطلقا والثالث أن كانت
 عهد القبر وصلت والأفلا في آخر نواز ابن رشد في السؤال عن قوله تعالى وإن ليس للإنسان

الامام سجي قال وان قرأ الرجل واهدى ثواب قراءته لليت جاز ذلك وحصل لليت اجره اه وقال ابن
 هلال في نوازله الذي افق به ابن رشد وذهب اليه غير واحد من ائمة الاندلسين ان الميت يتفقد
 براءة القرآن الكريم ويصل اليه نفعه ويحصل له اجره اذا وهب التشاري ثوابه له وبه جرى عمل
 المسلمين شرقا وغربا ووقفوا على ذلك واقفا واستقر عليه الامر منذ ازمة سنة الفة ثم قال ومن الاطائف
 ان عز الدين ابن عبد السلام الشافعي رأى في المنام بعد موته فتيل له ما تقول فيما كنت تنكر من
 وصول ما يهدي من قراءة القرآن للوفا فقال هيأت وجدت الامر على خلاف ما كنت اظن اه بن
 (قوله خلفها) لا مفهوم له كقَالَ ابن عاشر بل الصياح منهي عنه مطلقا بن (قوله) وهذا
 يتأني ما تقدم اى من ان الصياح اى البكاء مع رفع الصوت حرام (قوله) وقول استغفر والها
 وذلك كما يقع بصريح رجل قدام الجنائز وقول هذه جنازة فلان استغفر والها (قوله) ولوطولوا
 اى ولو حصل طول في تجهيزها (قوله) والحاجة اى او كان الانصراف لمحااجة (قوله) او بعد
 الصلاة اى او كان الانصراف بعد الصلاة وقبل الدفن وحاصل الفقه ان الانصراف قبل الصلاة
 مكره مطلقا سواء حصل طول في تجهيزها ولا كان الانصراف لمحااجة او لمغير حاجة كان
 الانصراف باذن من اهلها ام لا وامان كان الانصراف بعد الصلاة وقبل الدفن فيكره ان كان
 بغير اذن من اهلها والحال انهم لم يطولوا فان كان باذن اهلها فلا كراهة طولوا والاوان طولوا فلا
 كراهة كان باذن اهلها ام لا (قوله) بلا وضوء اى للتعامل (قوله) ولو على القول بطهارته
 اى لاحتمال خروج قدر منه ومراعاة للقول بنجاسته (قوله) وكراهة الصلاة عليه فيه فان صلى
 عليه فيه كره له من حيث ايقاع الصلاة في المسجد واثيب على الصلاة من حيث انها مأمور بها
 وقول ابن رشد وعلى الكراهة فلا تأثم في صلاته ولا يؤجر مراده ان لا تأثم في ايقاعها في المسجد
 ولا يؤخر في ايقاعها فيه فنفي الاثم والاجرم صرف الى الايقاع في المسجد لا الى الصلاة نفسها
 (قوله) والاندب عاداتها اى والانتقم ولا جماعة بامام بان وقعت اولامن فذندب عاداتها جماعة
 ولو تعدد القدر (قوله) كسقط اى كما يكره ايضا تعميل سقط نعم يندب غسل دمه ووجبه بغير بخرقة
 ومواراته وندب كونها بغبردار (قوله) وهو الذي لم يستحل صار خالجا اى ولو تحرك او عطس
 او بال او رضع قليلا (قوله) ودفنه بدار انما كرهه لانه لا يؤمن عليه ان يتنفس مع انتقال الملك
 (قوله) بخلاف دفن الدبير راجع الى المحسكين قبله فيجوز دفنه في الدار كما قال المواق وان كان
 الافضل مقابر المسلمين وهو عيب يوجب ردها اه بن (قوله) صارت كالجنب اى في كراهة
 تعميل الميت (قوله) لم يخف الخ اى والا فلا كراهة في صلاة الفاضل عليه ما (قوله) وكراهة صلاة
 الامام على من حده القتل اى بخلاف من حده الجملد فانه لا يكره صلاته عليه ولو مات بالجملد
 (قوله) ففيه تردد اى لابي عمران والنخعي قال عبق وانظر هل يدخل فيه من مات بالجملد قلت
 كلام التوضيح صريح في ان من قدم للقتل فمات خوفا من القتل قبل الحمد عليه من محل التردد
 المذكور وان ابا عمران يقول صلى عليه الامام والنخعي يقول يستحب للامام ان لا يصلى عليه
 فانظره وحينئذ فتظهر عبق قصور اه بن (قوله) وكراهة زيادة الرجل على خمسة اى لانه غلو
 (قوله) واجتماع النساء البكاه اى سواء كان عند الموت او بعده وهذا القيد مقيد لقوله سابقا
 وجاز بكاه اى ما لم يحتمه والاه والا كرهه وكان الاولى تقديمه هناك ولا مفهوم للنساء بل الزجال كذلك
 وانما خص النساء بالذكرا لان الاجتماع لذلك شأنهن (قوله) ونجس يؤخذ منه انه لا يشترط
 في صلاة الميت طهارته بل طهارة المصلى (قوله) للحال لا للبالغة فيه نظير بل البالغة على بابها

لان الحرم انما هو البكاء بالصوت العالي واما مطلقة فكذلكه وقد قال ابن عاشر كما في ما قبل
 المدلغة اجتماعا في السكاهة فهو محكوم له بالكرهية وقد نص البرزلي على ان المراح العالي
 ممنوع اه بن (قوله ان ستره جائر) اي اذا كان ذلك المحرير ساذا غير ملون والا كره كما مر
 في نقل المواقي (قوله للسرف) اي ان كان ذلك الطيب بال اه بن (قوله لا النداء يكتفى بصوت
 نفي) اي في المسجد واولى في غيره (قوله فايراد الاعلام) اي اعلام المحافل بموته وأشار الى انه ليس
 المراد بالنداء حقيقة الذي هو رفع الصوت بل المراد به الاعلام مجازا (قوله وقيام لها) اعلم ان
 القيام للنداء حقيقة كان معلوما ولا اثم انه نسخ ففهم ابن عرفة ان نسخه من الوجوب لا لإباحة والندب
 قولان وما ذكره المصنف من الكراهة فلهذه فهمه من قول ابن رشد ثم نسخ بما روى ان النبي صلى
 الله عليه وسلم كان يقوم للنداء ثم جلس وامرهم بالجلوس قال ح وفيه الكراهة من كلام الباغي
 وسند فانظره اه بن (قوله وتطمين قبر او تبييضه) اكثر عباراتهم في تطمينه من فوق وتقل
 ابن عاشر عن شعبة انه يشعل تطمينه ظاهرا وباطنا وعله الكراهة ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم
 انه قال اذا طين القبر لم يسمع صاحبه الاذان ولا الدعاء ولا يعلم من يزوره اه بن (قوله لغير
 مباهاة) اي وكان ذلك القويز لغير مباهاة (قوله وما عطف عليه) اي من التبييض والتخوير
 والبناء عليه من الاراضي الثلاثة المتقدمة في الشارح (قوله اوصار) اي القبر بسبب ما بني عليه
 او وله ماوى لاهل الفساد (قوله اوفي ارض محبة الخ) اي او كان القبر في ارض محبة او مرصدة
 اي فيحرم البناء عليه وتخويره بالبناء وان لم يقصد بذلك مباهاة و مراده بالمحبة للدفن ما صرح
 بوقية نهاله وبالمرصدة له ما وقت لذلك من غير تصريح بوقية بل بالتخليع بين الناس وبينها وعلمت
 بما قلناه ان قول الشارح اوفي ارض محبة عطف على قوله وان يوهى به حرم لان المحرمة فيه مطلقة
 (قوله ما فعلوا الا المهلكات) اي وحينئذ فيجب هدم ما بني بالقرافة المذكورة من المدارس
 والمساجد والاسبلة والبيوت والقبور والمحيشان (قوله وجاز ما ذكر) مراده بما ذكر البناء فوقه
 و قوله (قوله وهو انما يكون الخ) اي والبناء للتمييز انما يكون جائزا اذا كان يسيرا لان كان كثيرا
 كدرسة وقبة و ظاهره جواز البناء اليسير للتمييز ولو في الارض المحبة للدفن وهو كذلك في بن
 مانعه الذي اختاره ح ان التخوير بالبناء اليسير لاجل تمييز القبور رجائز في مقابر المسلمين قال وهو
 الذي يفهم من كلام الخمي وابن بشر وابن عبد السلام ومن اجوبة ابن رشد للقاضي عياض ونقل
 نصها ثم قال وهو الذي يفهم من آخر كلام التوضيح اه كلامه ونحصل مما تقدم ان البناء على القبر
 اوحوله في الاراضي الثلاثة وهي الملوكة له او لغيره باذن والموات حرام عند قصد المباهاة وجائز
 عند قصد التمييز وان خلى عن ذلك كره واما البناء فوقه او حوله في الارض المحبة فحرام الا بقصد
 التمييز فخاثران كان البناء يسيرا (قوله والا كره) اي والابان كان في الحجر او الخشبة نقش كره
 وفي ح التخفيف في الكتابة على قبور الصالحين (قوله وينبغي المحرمة الخ) اي واما كتابة ورقة
 فيها دعاء وتعاليم هاتفي عنق الميت فحرام ويجب اخراجها ان لم يطل الامر واما المححف فيجب
 اخراجه مطلقا (قوله استغناء) حال من ضمير شرع اي حاله كونه مستغنيا بذكر اشداد تلك
 الاوصاف عنها لان الضدين متلازمان فاذا حكم على احدهما بالانقضاء كان الثاني نابتا ولا محالة لان
 الضدين لا يرتفعان (قوله وينبغي) عطف على قوله بذكر كراهي واستغناء بنفي الخ (قوله
 كما قال بعضهم) ممن صرح بحرمه تغيبه ابن رشد في المقدمات (قوله فقط) احتراز بذلك من بقية
 الشهداء كالمطون والغريق والمحررق وميت الطاعون فانه يغسل (قوله ولا حاجة له بعد قوله

معتك) اى يخرج الشهاد المذكورين بقوله معتك بقی شیء آخر وهو ان قول المصنف ولا يغسل
شبه معتك يقتضى ان مقتول المحرم في الكافر بغیر معرکه يغسل وهو قول ابن القاسم ومقتضى
موضع من المدونة وروى ابن وهب لا يغسل شهيد كافر في بغیر معرکه لكونه له حكم من قتل بها
وهو نص المدونة في محل آخر وتبعه سحنون واصبغ وابن يونس وابن رشد ويحيى القرماني فتمى انهم
يكن غسل اباه وصلى عليه حين قتله عدوكا فبرطبة حين اغار عليهم الكفار على غفلة والناس
في احراسهم وذكروا شيخنا ان ماقاله ابن وهب هو المعتمد وقد اتفق سنة اثنين وخمسين والفان اسرى
نصارى بايدي مسلمين اغاروا سكتندرية وقت صلاة الجمعة والمسلمون في صلاتها فقتلوا جماعة من
المسلمين فاقتى عجم بعدم غسلهم وعدم الصلاة عليهم (قوله بان كان غافلا) اى حين القتال
(قوله او قتله مسلم فظنه كافرا او اداسه الخيل) فيه نظرا لم يذكر المواق وح في هاتين الصورتين
الا انه يغسل ويصلى عليه فهو المعتمد اهـ بن (قوله وان اجنب على الاحسن) في المواق قال اشهب
لا يغسل الشهيد ولا يصلى عليه وان كان جنبا وقاله اصبغ وابن الماسجئون خلافا لسحنون وروح
ابن رشد ترك غسل الجنب اهـ وصوابه لو قال ولو اجنب على الاظهر اهـ بن (قوله لان رفع حيا
الح) حاصله كلام المصنف انه اذا رفع حيا فانه يغسل ولو منعوا المقاتل ما لم يكن مغورا وهو المشهور
من قول ابن القاسم كما نقله في التوضيح عن ابن بشير ونقل المواق عن ابن عرفة وابن يونس والمازرى
ما رافقه وطريقة سحنون انه متى رفع منعوا المقاتل او مغورا فلا يغسل وهو الذى اصر عليه ابن
عبد البر في السكافي وصاحب المعونة والمعول اليه الاول وقول سحنون ضعيف وقد اعترضه المواق
بتسليمه لغير رضى الله عنه بمحض الحاجة مع انه رفع منعوا المقاتل ثم نقل اى المواق عن ابن عرفة
وابن يونس والمازرى ما ظاهره يوافق المصنف وجعل قول سحنون مقابلا للشهور فانظر قول الشارح
تبعنا لمبق المعتمد انه لا يغسل من ابن ابي به انظر بن (قوله بمعنى مع) اى ودفن بشيابه حالة
كونه صاحب حجة تخفف دفنه بشيابه لازم وجعله بدلا من قوله بشيابه وكانه قيل تخفف الخ فاسد لان
البدل منه في نية الطرح فيقتضى انه انما يدفن بالخف والتلحس ومعهما فقط وليس كذلك (قوله
لا باله حرب) اى ولا يدفن مع آله حرب (قوله ولا يغسل دون الجمل) النهى هنا على جهة الكراهة
بخلافه فيما مر فانه للتحريم فالعلة في ترك الصلاة على مادون الجمل خوف الوقوع في المكروه وهو
الصلاة على غائب ان قلت ان ترك الصلاة على مادون الجمل يودى لترك الصلاة رأسا وكيف يترك
واجب وهو الصلاة عليه خوفا من ارتكاب مكروه وهو الصلاة على غائب قلت اجاب في التوضيح بما
محصله انا لا نخطب بالصلاة على الميت الا بشرط الحضور وحضور جله تحضور كله وحضوره لا اقل
بمنزلة العدم (قوله على المعتمد) فيه نظرا فان عدم الغسل في هذا القاعة في التوضيح عن اشهب
على وجه يقتضى انه مقابل للشهور الذى هو غسل الجمل اهـ بن فعلى هذا المراد بالجمل ثلثا الجسد
ولو لمع الرأس بناء على الشهور وعلى كلام اشهب فلا يغسل الا الكامل وأما البعض فلا يغسل
ولو كان ثلاثة ارباعه (قوله فان وجد بعضه فالحكم للغالب) كما اذا وجد ثلثاه ونقد ثلثه
فاستخفوا الصلاة عليه لان اليسير تبع للأكثير فلا حكم لليسير حينئذ (قوله وهو مادونهما) اى
مادون الثلثين (قوله ولا يغسل بحكمهم بكفره) اى من زنديق وساحر ومجوسى وكذا ويرتد الى
اى دين (قوله ارنوبه) اى بالصغير وهو عطف على ارتد اى وان صغيرا ارتد او صغيرا نوى
به سايه الاسلام (قوله وهذا في الكفاي لان مغار الكفايين) لا يبيرون على الاسلام على الراجح
وكبارهم لا يبيرون عليه اتفاقا والاراد بالكبير من يعقل دينه لا البالغ فقط (قوله وما بانى في الردة

من انه) اى الصغير (قوله فهو فى المجوسى) اى لانه يجبر على الاسلام وهل المجوسى الذى يجبر على الاسلام يكون مسلما بمجرد ملك المسلم له وهو لا ينذر مع رواية معن او حتى يتولى ملكه اسلامه وهو لا ينوب اوحى يقدم ملكه وينزبه بنزى الاسلام ويشربه بشراعه وهو لا ينوب حبيب اوحى يعقل ويحب حين انصاره نقله ابن رشد خامسا حتى يجيب بسدا احتلامه وهو لم يحتنق قال ابن عرفة وعزى عياض الاولين روايتين فيها فعلم منه ترجيح الاولين وعليهما اذامات قبل المجبر انه يغسل ويصلى عليه والمأصل ان الصغير من سبى المجوس لا يخلف فى انه يجبر على الاسلام الا ان يكون معه ابواه او احدهما فان مات قبل المجبر فعلى الخلاف المتقدم (قوله بل ولومات بدار الحرب الخ) اشار بهذا الى ان قول المصنف ونفرن ابويه لا مفهوم له لانه لو اسلم بدار الحرب وبقي فمما حتى مات فانه يغسل ايضا وكذا من اسلم من اولاد اهل الذمة المالكين عندنا اهل كتاب ام لا بوي عند اهل حتى مات فانه يغسل لان اسلامه معتبر (قوله غسلوا وكفوا الخ) اى وموثونة غسلهم وكفهم من بيت المال ان كان المسلم منهم فقبر الامال له ولا يقال الكافر لاحق له في بيت المال لانه لا يغسل المسلم وتكفينه ومواراته لا يتحقق الا بغسل ذلك فى الكافر وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب اما ان كان للمسلم مال سواء كان معه ام لا فان مؤثونة جميعهم تؤخذ من مال المسلم واحترق الشارح بقوله غير شهيد عما اذا اختلط المحكوم بكفره بشهيد معركة فانه لا يغسل واحده منهم ودفعوا بمقترة المسلمين تغليب الحق الملقى ما لو اختلط مسلم يغسل بشهيد معترك والظاهر انه يغسل الجميع ويكفوا مع دفعهم بشايعهم احتياطى المجانبين وصلى عليهم وهل يبرع بالشهيد بالنية او لانه قد قيل بالصلاة على الشهيد فليس كالكافر (قوله ولا يغسل سقط) اى يكره كما قال الشارح بعد (قوله ولو تحرك) الخفى اختلاف فى الحركة والرضاع والعطاس فقال مالك لا يكون له بذلك حكم الحياة وعارضه المازرى باننا علم يقينا انه محال بالعادة ان يرضع الميت واجاب المواق بما حاصله ان المراد انه محكوم له بحكم الميت لانه ميت حين رضاعه حقيقة اه بن (قوله ان قد يتحرك) يقول اى وقد يكون العطاس من الریح وقد يكون البول من استغراه الموائس (قوله اورضع) اى يسرا وأما كثرة الرضاع فمقترة والكثير ما تقول اى المعرفة لا يقع مثله الا بمن فيه حياة مستمرة (قوله اذوا حد الخ) اى لان كل واحد منهما لا يدل الخ (قوله فهم ما) اى فى لفه بخبرة ومواراته (قوله وفى غسل لدم نظر) قال شيخنا العبدوى الظاهر انه مستحب (قوله ولا يصلى على قبر) اى بعد ان صلى عليه قبل دفنه (قوله على الاوجه) اى خلافا لقول عقبى اى يمنع على المشهور فانه لا وجه للمنع اذا غاب ما يلزم على الصلاة على القبر تكرار الصلاة والحكم فيه الكراهة كما قدمه المصنف وما وقع لابن عرفة من التعبير هنا بالمنع فيحمل على الكراهة لما ذكرناه اه بن (قوله ويجعل الصلاة على القبر) اى اذا خيف عليه التعبير وقوله لم يطل الخ اى والا فلا يصلى على القبر (قوله ولا يصلى على غائب) اى يكره وأما صلواته عليه الصلاة والسلام وهو بالمدينة على النجاشى لما بلغه موته بالحمية فذلك من خصوصياته وان صلواته عليه لم تكن على غائب لرفع الله صلى الله عليه وسلم حتى رآه فتكون صلواته عليه كصلاة الامام على ميت رآه ولم يره المأمورون ولا خلاف فى جوازها وردان العربى الجوابين معا بان كلامه الخصوصية والرفع بقية لدليل وليس بوجود اه بن (قوله ولا تكرار الصلاة على من صلى عليه) اى يكره ذلك اذا كان صلى عليه ولا جماعة والانداب اعادتها جماعة كما تقدم (قوله اوصاه لرجاء خيره) اى وأما الوارصاء لا غاظة من بعده لعداوة بينهم لم تغذ وصيته بذلك لعدم جوازها وكان من بعده احق بالامامة ان رضى خيره ايضا والا قدم الوصى لان من بعده

اذا كان لا يرجي خسیره والفرض ان بينهم ماعداوة فيغشى ان يقصر في الدعا له والامام ع ود الصلاة
 وصلاة المؤمن مرتبطة به (قوله الامع الخطبة) اى مع مباشرتها على الظاهر ولا ان المرام مع توليتها
 للغير كالقاضي المولى على الحكم والتقرير في الخطبة والصلاة (قوله ثم اقرب العصبه) اى ولا مدخل
 للزوج واما السيد فله مدخل بالعق (قوله وان تعدد الغاصب جنازة) اى والحال انهم تساوا
 في القرب (قوله او اكثر) اى او تعدد الغاصب لاكثر من جنازة كما لو اجمع ميتان او اكثر وكان
 لكل جنازة ولى فيقدم الافضل من هؤلاء الاولياء (قوله او غيرهما) اى من المرحلات المتقدمة
 في باب الامامة (قوله ولو لولى المرأة) كما لو اجمع ميتان ذكر وانثى لكل منهما مولى وكان ولى المرأة افضل
 من ولى الرجل فيقدم ولى المرأة افضل اذا صلى عليه مامعا صلاة واحدة (قوله اى القول بترتيبهن)
 اى يجوز ترتيبهن والحاصل ان القول الاول يقول انهن يصلين دفعة ويكره ترتيبهن والقول الثانى
 يقول يجوز كل من الاربعين صلاتهن دفعة وترتيبهن (قوله والغير حبس) اى على الدفن فان نقل
 منه الميت او بلى لم يتصرف فيه بغير الدفن كالزعر وبنائه بيتا لا تتفاح به (قوله حيث كان
 مسما والطريق دونه) اى وطن دوام شئ من عظامه فيه كما قال المصنف فكر اهة المشى مقيدة بقيود
 ثلاثة (قوله والاجاز) اى والابان كان مسطحا او كان مسما وكان في الطريق او كان فناء وعدم
 بقائه شئ منه في القبر جازا شئ عليه واولى لو كان مسطحاً الطريق (قوله ولو بئيل) ظاهره
 ولو كانت متنجسة ولو كثر المرور ولو كان المار كافرا والظاهر جواز المشى بالدواب قياسا على النعل
 المتنجسة قاله شيخنا (قوله وكذا المجلس عليه) اى يجوز مطلقا كما هو ظاهر لانه اخف من
 المشى خلافا لما في عقب من ان المجلس كالمشى يكره ان كان القبر مسما والطريق دونه وطن بقاء شئ
 من الميت فيه فان انتفى قديم القيود الثلاثة جاز فان هذا لم يقله احد كذا قرر شيخنا واما ما ورد من
 حرمة المجلس على القبر فهو محمول على المجلس لقضاء الحاجة (قوله مادام به) هذا قيد للفتين
 فقط اى في المشى ونفى النباش لاقوله ايضا حبس اذ هو حبس وان لم يبق فيه شئ لا يعجب الذنب
 واشار لذلك الشارح بقوله لا بناؤ دار الخ ولا يجوز اخذ حجارة المقابر القانية لبناء عطرة او مسجد
 او دار بالاولى وقوله ولا حرثه للزراعة لكن لو حرثت جعل كرا وهاى مؤنة دفن الفقراء خش
 (قوله مسائل) اى ثلاثة وثلاثون رابعة وهى نذبه لاجل نقله فيجوز بالشر وط المتقدمة وخامسة
 وهى نيشة لدفن غيره عنده للضرورة (قوله ان اى) اى ربه من اخذ القيمة (قوله او شجر قبر حفر
 بملكه الخ) حاصله انه اذا دفن في ملك غيره بدون اذنه فقال ابن رشد للمالك اخراجه مطلقا سواء طال
 الزمن ام لا وقال النعمى له اخراجه ان كان بالفور واما مع العول فليس له اخراجه وجبر على اخذ
 القيمة وقال الشيخ ابن ابي زيد ان كان بالقرب فله اخراجه وان مال فله الانتفاع بظاهرها لارض ولا
 يخرجها انظر بن (قوله او نسي معه مال) اى كثوب غلى به في القبر او خاتم او دنابر وفي المواق
 ان لرب المال ان يخرجها بمجرد عواه من غير توقف على بيئته او تصديق بخلاف الكفن المغصوب
 وانظر الفرق بينهما اه وقد يقال الفرق ان التكفين حوز لوضع اليد فلا بدق نقله عن المحائرن
 بيئته او تصديق بخلاف مصاحبة المال له فلا بد حوزا (قوله بما ملك فيه الدفن) اى في مكان
 يملك فيه الميت الدفن خاصة وقوله كارض بحسبة له اى للدفن وقرر شيخنا ان القبر والى بقراءة
 مصر كالمملوكة للكسفة فيها وحينئذ فينبش القبر ويخرج الميت على الخلاف السابق (قوله قد دفن
 فيه) اى في ذلك القبر المحفور فيه في الارض المذكورة (قوله وعليهم) اى من تركته فان لم يكن له
 تركته كانت قيمته من بيت المال ولا يلزم ارضه من ما لهم (قوله ان قيمة المحفر) اى وليس المراد

قيمة القبر ثلاثين في الموضوع من ان القبر حفر في ارض ليست ملكا لاحد وانما ملك كل احد
الدفن فيها فالخسافه كمن سبق ابلح وما ذكره من لزوم قيمة المحفر وقول ابن اللباد وهو المعتمد وقيل
عليهم حفر مثله وقيل الاكثر من قيمة المحفر وقيمة الارض المحفورة وقيل الاول منهما (قوله بان كان
نصابا) استحسن بعض الاشياخ ان المراد به نصاب الزكاة لانصاب السرقة اه شيخنا عدوى (قوله
ولو ثبت اى ابتلاعه له بشاهد وعين والظاهر انه لا يتأتى هنا عين استظهار اهدم تعلق المدعى به بدمه
الميت وحينئذ فليعزبها ويقال دعوى على ميت ليس فيها عين استظهار او اذا بقى على المال فلم يوجد
عزرك من المدعى والشاهد وقوله اما القصد اى اما ابتلاعه لقصد الخ (قوله لا يقرع جنين)
اى ولورجى خروجه حيا وهذا قول ابن القاسم وهو المعتمد وذلك لان سلامته مشكوكه فلا تنهك
حرمته لاجله بخلاف المال فانه متحقق (قوله وتؤزل ايضا الى البقر) اى من خاصرتها اليسرى
حيث كان الحمل انتهى اما ان كان ذكر فانه يكون من خاصرتها اليمنى اه عدوى وذكر ايضا ان محل
الخلاف في جنين الانثى اما جنين غيره فانه يقرعنه اذا رجى قول واحد (قوله وهو) اى ائرجه
بجذله من الميتة مما لا يستطيع لانه لا بد لا تراجعه من القوة الدافعة بشرط وجودها لحماية الحيوان المحرق
العادة اه عدوى (قوله عدم) واذا ذكره اى ولواذى عدم الاكل موت ذلك المضطر (قوله
لم يجد غيره) هذا محل الخلاف اما لو وجد غيره فلا يجوز اكله قول واحد (قوله وصح اكله) وعلى
هذا فانظر على يمين اكله نيا او يحوز له طخنه بالنار وللشافعية يحرم طخنه وشبهه لما فيه من هتك
حرمته مع اندفاع الضرر بدونه (قوله اى كافر) سواء كانت كابية او مجوسية (قوله بشبهة) اى
شبهة ملك او نكاح مطلعا اى سواء كانت كابية او مجوسية (قوله ولا تعرض لهم) اى سواء
استقبلوا بها قايما او قتلهم (قوله وعلى واحد) اى ويجب على واحد ميت البحر الذى رعى فيه
مكفنا وكذا ميت البحر الغريق فيه (قوله ولا يذب ببيكاه) اى لا يتألم به كما قال عياض فليس
المراد به التعذيب بالنار او المناقشة لكن ورد انه يقال للثابت اجب نواحيك فعمل على ايصائه كما قال
المصنف وهذا يناسب بقاء الذاب على حقيقته (قوله ولا يترك المسلم لوليه الكافر) اى يحرم
(قوله اى لا يجوز له ذلك) اى زوال حرمة ابويه بعونه (قوله ولا يغسل المسلم ابا كافرا) اى بناء على
ار غسل الميت تعبد لانه تظافه والاجاز (قوله ولا خصوصية للاب) اى بل غيره من الاقارب
كذلك بل لو وجد كافر ميت وليس معه احد من اهل دينه ولا من اقاربه المسلمين وخيف ضياعه
وجبت مواريثه كما في المدونة وظاهره ولو كان حريا وقبل ان يحرق يترك لالاكاذيب ناكاه (قوله
والا كان النفل افضل) اعترض بأن المملى على الجنائز يحصل له ثواب الفرض وهو اعظم من ثواب
النفل فكيف يكون النفل احب منه واجيب بأن هذا مبنى على القول بسقوط فرض الكفاية عن
الغير بالشروع فيه لا بالافراغ منه وفي هذا الجواب نظر لما تقرر في فرض الكفاية من ان اللاحق
بالداخل فيه يقع قبله فرضا وان قيل بسقوطه بالشروع فيه فالبحث باق على القولين اه بن ولعل
الاولى ان يقال انهم قوتواها فلم يقرولوا بافضليتها من النفل مطلقا نظر لما قيل انها صلاة لغوية
القصد منها الدعاء حتى اجازها بعضهم بلا وضوء وليس فيها السجود الذى هو اقرب ما يكون العبد
من ربه اذا كان متلبسا به وقوى النظر لافرضيتها حق الجواز وبركة المالح

(باب الزكاة)*

(قوله وشرا الخراج الخ) هذا تعريف لما بالمعنى المصدرى وقوله وتطابق على الجزء المذكور اى
الجزء المنصوص الخرج من المال المنصوص اذا بايع نصابا المدفوع مستحقه ان تم الملك وحول غير

المعدن وهذا تعريف لها بالمعنى الاسمي وسعى ذلك الجزم المأخوذ زكاة مع كونه يتقصد
 المال حسا للتمتع في نفسه عندائه كافي - حديث ما تصدق عبد بصدقة من كسب طيب ولا يقبل
 الله الا الطيب الا كما تخمنا ايضا مع ما في كسب الرحمن فغير بهاله كباقي احدكم فلهه اوفضليه حتى
 تكون كالجمل اولانه يعود على المال بالبركة والتمتع باعتبار الارباح اولان صاحبها يزرع
 بأدائها قال الله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها (ف قوله من مال مخصوص)
 وهي النعم والمحرم والنقدان وعروض التجارة والمعادن (ف قوله تجب زكاة الخ) هذا في قوة
 قولنا كل نصاب من انواع النعم تجب فيه الزكاة وظاهره كان ملكا لواحد او لا كثر وهو كذلك
 والمراد بالزكاة المعنى المصدري وهو الاخراج لا المعنى الاسمي اذ لا تكليف الا بقبل (ف قوله نصاب
 النعم) النصاب لغة الاصل وشرعا المقدار الذي اذا بلغه المال وجبت الزكاة فيه وسعى نصابا
 اخذاه من النصب لانه كماله نصبت على وجوب الزكاة اولان للفقراء فيه نصيبا والنعم واحد
 الانعام وهي المال الراعية فيصدق بالابل والبق والغنم سعى ما ذكر به الكثرة نعم الله فيه على
 خلقه من النعم وعموم الانتفاع والنعم اسم جمع لاسم جنس لانه لا واحد له من لفظه بل من معناه
 واسم الجنس هو الذي يفرق بينه وبين واحد بالاء غالبا (ف قوله يملك) اى بسبب ملك للنصاب
 وبسبب حول اى مرور - حول عليه او على اصله فالاول كما لو كان يملك اربعين ناقة تمام الحول
 والثاني كما لو ملك عشرين ناقة - وامل ثم ولدت قبل تمام الحول فقد حال الحول على اصله واعلم
 ان الحول شرط بلا خلاف لصدق تعريف الشرط عليه لانه يلزم من عدمه عدم وجوب الزكاة
 ولا يلزم من وجوده وجودها ولا عدمه لتوقف وجودها على ملك النصاب وفقدها مانع كالدين
 في العين واما الملك فقال القراني انه سبب لانه يلزم من عدمه عدم الوجوب ومن وجوده وجود
 الوجوب بالنظر لذاته وقال ابن الحارث ان شرط نظر الاظهار وهو انه يلزم من عدمه عدم
 الوجوب ولا يلزم من وجوده وجود الوجوب ولا عدمه لتوقفه على شروط اخر كالحول وانتفاء
 مانع كالدين وقرن المؤلف بالشرط يؤكد كونه شرطا ولا يشكل عليه التعبير بالباء التي للسببية
 لان جعلها للسببية غير متعين مجواز ان تكون للامية او انه استعمال في حقيقة اوهو السببية ومجازها
 وهو المعية (ف قوله كمال العبدون في شاة روق) اى كالمكاتب والمدين لان كلا منهم وان كان
 يملك لكن ملكه غير تام لان تصرفه مردود لان لسيده اتقاعه لعدم صدق هذه العلة على
 المكاتب (ف قوله بشرطه) اى بان كان ما يبيده من المال قدر ما يبيده من الدين وازيد منه بأقل
 من نصاب (ف قوله فرخصة) اى ولان ما فارب الشيء يعطى حكمه (ف قوله وهي الزامية) اى التي
 ترمى الكلا والعش النابت واعلم ان السائمة تجب الزكاة فيها اذا توفرت فيها الشروط واختلف
 في المعسوفة في كل الحمول او بعضها وفي العاملة في حرن ونحوه فذهبنا وجوب الزكاة فيها وقال
 الشافعي اذا علفت في الحمول ولو جمعة لازكاة قيم او قال ابو حنيفة واجدا اذا علفت كل الحمول واغالبه
 فلا زكاة فيها والا فلا زكاة والعاملة لازكاة فيها عند الشافعي وابي حنيفة ولو سائمة (ف قوله بل وان
 كانت معسوفة) اى والتمتع بالسائمة في الحديث لانه الغالب على مواشي العرب فهو لبيان الواقع
 لا مفهوم له (ف قوله وعاملة) اى هذا اذا كانت مهملة بل وان كانت عاملة (ف قوله وتناجا) اى هذا
 اذا كانت غير نتاج بل وان كانت كاهاتنا خاسلا فالداود والظاهرى القائل ان النتاج لا يتركى
 ولا يلزم من وجوب الزكاة في النتاج الاخذ منه بل يكف ربها ثم اما يجزئ وقوله وتناجا ولو كان
 النتاج من غير نصاب الاصل كما لو تجب الا بال او البقرة غنما وتركى النتاج على حول الامهات ان كان

ففي انصاب او مكيكة لنصاب الامهات فاذا ماتت الامهات كهازكي النتائج على حول الامهات
اذا كان فيها انصاب وكذا اذا ماتت بعض الامهات وكان في الباقي منها مع النتائج انصاب زكي الجميع
لحول الامهات (قوله لا منها ومن الوحش) اى مطلقا هذاهو المشهور وقيل بالزكاة مطلقا وقيل
ان كانت الام وحشية فلا زكاة والا فلا زكاة (قوله او بواسطة) اى واحدة او اكثر كذا في خش
وعبي قال بن وفيه نظر بل ظاهر النقل خلافه وذلك لان ظاهر نقل المواقي قصر ذلك النتائج الذي
لا زكاة فيه على المتولد منها ومن الوحش مباشرة واما اذا كان ذلك النتائج بواسطة او اكثر فلان زكاة
واجبة فيه من غير خلاف واستظهر ذلك الدر الفرافي (قوله وضعت المائدة له) اى سواء كانت
نصابا او اقل منه وحاصله ان من كان له ماشية وكانت نصابا ثم استفاد ماشية اخرى بشرا او دابة او هبة
نصابا او لا فان الثانية تضم الاولى وتركى على حوله سواء حصل استفادة الثانية قبل كمال حول الاولى
شهر او يوم فان كانت الاولى اقل من نصاب فلا تضم الثانية لها ولو كانت الثانية نصابا وبسته قبل
بها من يوم حصول الثانية الا ان حسبت الفائدة بولادة الامهات فحوله حوّلن وان كانت
الامهات اقل من نصاب انفسا فالان النتائج كالرجح بقدر كامن في اصله ثم ان ضم الفائدة للنصاب
مقبدا اذا كانت من جنسه اموال كانت من غير جنسه كابل وغنم لسكان كل على حوله اتفاقا
فاذا كان عند ما ربعون من الغنم وقبل كمال حوله ولو يوم مائة خمس من الابل او كان عنده
اربعون من الغنم فدخل عليه الحول ثم قبل مجئ الساعي ملك خمس من الابل فيكمل على حوله
فيستقبل بالابل حولا من يوم ملكها (قوله لا لا من نصاب) فلا تضم الفائدة له ولو صارت اقل
قبل الحول يوم او بعده وقبل مجئ الساعي في كلام المصنف حذف من الاصل لانه الاول
(قوله وهذا الخ) هذامقابل لقوله وضعت الفائدة من الغنم له (قوله فانها موكولة لاربابها) اى
ولا مشقة عليهم في اخراج زكاة كل مال عند حوله وهذا الفرق اعترضه المحمى وغيره بأن في
العتبية ان هذا الحكم جار فين لاسعاة لهم او اسحاق ولعله لما كان الحكم هكذا في السعاة
صار اصلا مطردا اه طي (قوله فيشمل الذكرو الانثى) اى فيكمل منهما يقال له ضائفة ويجزئ
اخراجها هنا لان الشاة المأخوذة زكاة عن الابل كالشاة المأخوذة زكاة عن الغنم كما مرح بذلك
في الجواهر وغيرها ونص الباب كما في ح الشاة المأخوذة عن الابل سنن اوصفتها كالشاة المأخوذة
عن الغنم وسبأني انه يؤخذ عنها الذكرو الانثى وهذا مذهب ابن القاسم واشهب واشترط ابن انقصار
الانثى في البابين وأما التفريق بين البابين فقال ح لم اقف عليه لاحد (تنبيه) لا بد ان تكون
تلك الضائفة بلغت السن المجزئ بأن تكون جزءة او جزءا ولعل المصنف اغتارك ذلك اعتمدا على
ما يأتي في زكاة الغنم (قوله أو تساو بالخ) مثله في عبارة ابن الحجاب واعترضه ابن عبد السلام
وابن هارون بأن ظاهرهما انه ان تساويا يؤخذ من الضأن والا قرب من هذا انه يجزئ الساعي
(قوله وجب منه) اى وجب ان يخرج منه اما ذكر أو أنثى فيجزي اخراج الاضل أو الادنى (قوله
الأن يطوع بدفع الضأن) اى فانه يجزئه ويجزئ الساعي على قبوله وهذا بخلاف ما لو خالف
في صورة منطوق المصنف وأخرج معز فانه لا يجزئه (قوله وان خالفته) مبالغة في المفهوم اى
فان كان جل غنم البلد المعز وجب منه وان خالفته غنم المالك بأن كانت ضأن أو مبالغة في المنطوق اى
تجب الضائفة حيث كان جله اغير معز وان خالفته غنم المالك جبل غنم البلد بأن كانت غنم معز
او مبالغة في المنطوق والمفهوم معا كما اشار له الشارح بقوله اى فالعبرة بغنم البلد وان خالفته
(قوله والاصح) اى كما قاله عبد المنعم القزوي وصححه ابن عبد السلام خلافا لالجابي وابن العربي

القائلين بعدم الاجزاء ونخرجه المازرى على اخراج القيم في الزكاة قال ان عرفة وهو بعد لان القيم
 بالعين اه قال ح ولا بعد اذ ليس مراده حقيقة القيم وانما مراده منه من يابه الا ترى انهم قالوا في مصرف
 الزكاة لا يجوز اخراج القيم وجعلوا منه اخراج العرض عن العين (قوله اجزاء بعير تعبيره بالاجزاء في بدائه
 غير جائز ابتداء وهو كذلك وقوله بعير اذى ذكر أو أنثى لا إطلاق للبعير على كل منهما وظاهر اجزاء
 البعير عن الشاة ولو كان سنة اقل من عام وهو ما ارتضاه عجم قائلا خلافا لما عليه بعض النحاج ومراده
 به ح حيث قال لا بد في اجزاء البعير عن الشاة من بلوغه السن الواجب فيها وقوله عن الشاة اى وأما
 عن شاتين فأكثر فلا يجوز قولاً واحداً ولو زادت قيمته على قيمتهما (قوله ان كانت له سائمة اى ان
 كانت موجودة ملكه حال كونها سليمة وهل لو كانت كريمة لانها الاصل ولا يقتل للبذل مع امكان
 الاصل وهو ظاهر المصنف أو يحمله ما لم تكن كريمة والا أخذ ابن البون لانه عن أخذ كرائم الناس
 انظر في ذلك (قوله فان لبون ذكر) ويجزئ بنت لبون بالاولى وهل يجزئ الساعى في قبولها ولا يجزئ
 بل يجب على قبولها قولان واقصر في التوضيح على القول بجوره ونسبه للادونة فهو المعتمد وليس
 في الابد ذكر يؤخذ عن انى الابن اللبون فانه يؤخذ عن بنت الخاض كما علمت وحينئذ لا يجزئ
 ابن الخاض عن بنت الخاض ولا ابن اللبون عن بنت اللبون وهكذا (قوله حكم وجودهما في تعين
 بنت الخاض) وانما يكفي باين اللبون اذا قدمت بنت الخاض فقط حقيقة أو حكماً والحاصل انه
 ان وجد احد الشئتين تعين وان وجد ما تعين بنت الخاض وكذا ان عدمها لكن ان اتي في هذه
 الحالة الاخرى باين اللبون بعد ازامه بنت الخاض كان للساعى اخذه ان رآه نظراً لكونه أكثر نجاسة
 لكبر سنه والازمة بنت الخاض احب او كره كما لابن القاسم في المدونة فان عدم الامران وقبل ازامه
 بنت الخاض اتي باين اللبون فقال ابن القاسم يجزئ الساعى على قبوله ويكون بمنزلة ما لو كان موجوداً
 فيها وقال اصبح لا يجزئ (قوله ولا يجزئ عنها حق) ولولم توجد ووجدت معيبة وأما اخذ الحققة عن
 بنت اللبون فتجزئ والفرق بين ابن اللبون يجزئ عن بنت الخاض والحق لا يجزئ عن بنت اللبون
 ان ابن اللبون يتمتع من صفات السباع ويرد الماء ويرعى الشجر فقبالات هذه الفضيلة فضيلة الانوثة
 التي في بنت الخاض والحق ليس فيه ما يميز يد عن بنت اللبون فليس فيه يعادل فضيلة الانوثة التي
 فيها (قوله وفي مائة واحدة وعشرين الى تسع وعشرين حقان وثلاث بنات لبون) الخيار للساعى
 اعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان بين ما تقدم من التقادير وبين ان في الاحدى وتسعين الى
 مائة وعشرين - قسيتين قال ثم مازاد في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حققة فهم
 الامام مالك ان المراد بالزيادة عشرة وعشرون ورجع ابن القاسم الزيادة على مطلق
 الزيادة ولو حصلت بواحدة ففي مائة وثلاثين حققة وبثلاثون باقاة وأما في مائة واحدة وعشرين
 الى تسع الخلف بينهما فعند الامام بخير الساعى بين اخذ حققتين او ثلاث بنات لبون وهو ما مشى
 عليه المصنف وذلك لان المساقاة والواحد والعشرين يصلح عنها حقان ويصلح عنها ثلاث بنات لبون
 اذ فيها أكثر من خمسين واكثر من ثلاث اربعين فلذا اخير الساعى وقال ابن القاسم يتعين ثلاث
 بنات لبون (قوله الخيار للساعى) اى فان اختار الساعى احد المصنفين وكان عندك المال
 المصنف الا سراً هل اجزاء ما أخذه الساعى ولا يستحب له اخراج شئ زائد قاله سدر (قوله ان وجد
 أوفقدا) فان وجد احد المصنفين تعين رفقا بأرباب المواشى ومثله ما اذا وجد وكان احدهما معيباً
 فهو كالعدم وكذا اذا كان احدهما من كرائم الاموال فيتعين المصنف الاخر الا ان يشاور بها يدفع
 الكرام فان وجد المصنفان سليمين واختار الساعى احدهما وكان المصنف الاخر افضل عندك

الماشية اجزاء ما اخذه الساعي ولا يستحب له اخراج ثني زائدة قاله سند (قوله وتعين احدهما) اي
 الحقن او الثلاث بنات لبون حال كونه منفردا في الوجود فاذا وجد احدهما وقدر الاخر اخذ
 الساعي ما وجد ولم يكفه ما فقد (قوله ثم في تحقق كل عشر) انما قدر الشارح بتحقيق لاجل ان
 يدل في كلام المصنف المائة والثلاثون فان الواجب يتغير فيها ولو ابقى كلام المصنف على ظاهره
 لم تدخل هذه الصورة فيه لان ظاهره ثم في كل عشر بعد المائة والتسعة والعشرين يتغير الواجب
 وضابطه الاخراج فيما اذا زادت الابل على المائة والثلاثين ان تقسم عدد عقود ما يراد ثني كئنه على
 عدد عقود الخمسين او على عدد عقود الاربعين فان انقسمت على الخمس فقط دون كسر فالواجب
 عدد الخارج حقا وعلى الاربعة فقط دون كسر فعدد الخارج بنات لبون وعليه ما معادون
 كسر فالواجب عدد خارج احدهما وبأني الخيار كافي الابل وان انكسر علم ما بالغ قسمتها
 على الخمسة واقسمها على الاربعة وخذ بعدد الخارج الصحيح بنات لبون وانيب الكسر للاربعة
 المقسوم عليها فان كان ربعا فابدل واحدة من بنات لبون ببقرة وان كان ربعين فابدل اثنين وان
 كان ثلاثة ارباع فابدل ثلاثة (قوله هي الموفية سنة) واما قبل تمام السنة فتسمى حوارا ولا
 يأخذها الساعي عن بنت الخاضع مع زيادة ثمن ولا يأخذ ما فوق الواجب ويدفع ثمنها قبل ان القاسم
 وشبه فان وقع ذلك ونزل اخرا اه عدوى (قوله فاما حامل) اي فاذا تمت سنة التريبة على الولد
 واما حامل (قوله قد يخض الجنيين) اذ تحرك الجنيين في بعضها (قوله لان امها صارت لبونا) صار
 لها ابن جديد (قوله استصحت الحمل اي طروق الفحل وقوله وان يحمل عليها اي واستصحت ان يحمل
 على ظهرها فان عطف مغاير (قوله البقر) انما لم يعطها فابتدول والبقر والغنم لان هذه نسب مستقلة
 ليس فيها تابع ولا متبوع ثم ان البقرة اخوذ من البقر وهو الشق لانه يشق الارض بخوافره وهو اسم
 جنس جمعي والبقرة تقع على الذكر والانثى لان تأويل الوحدة للتأنيث (قوله والانثى افضل) اي
 وحيد فخير الساعي على قبولها ولا يخير المالك على دفعها (قوله ذواستين اي ودخل في اشكاله سمى
 ثيبا لان قرنيه يتبعان اذنيه اولاه يتبع امه (قوله وفي اربعين مسنة) وتسمى المسنة الى سبع
 وخمسين فاذا بلغت ستين ففيها اثني عشر الى تسعة وستين فاذا بلغت سبعين ففيها مئة ويتبع فاذا بلغت
 ثمانين ففيها مئتان فاذا بلغت تسعين ففيها ثلاثة مئة فاذا بلغت مائة ففيها اثني عشر ومئة فاذا
 صارت مائة وعشرة ففيها اثني عشر ومئتان فاذا بلغت مائة وعشرين خير الساعي كما قال الشارح قال
 ابن عرفة والضابط في معرفة واجبها قسم عقود ما يراد ثني فان انقسمت على عدد عقود الاربعين من
 غير كسر فالواجب عدد الخارج مسنتا وعلى عقود الثلاثين فالواجب عدد الخارج اتبعة وان انقسم
 عليه ما فالواجب عدد خارج احدهما وبأني الخيار كافي الابل وانكسرها على عقود الثلاثين
 والاربعين يلغى قسمها على عقود الاربعين ويقسم على عقود الثلاثين فالواجب عدد صحيح خارج
 اتبعة وبديل لكل ثلث من كسر مسنة من صحيح خارج (قوله بخير الساعي الخ اي اذا وجد الصنفان
 او عدما وتعين احدهما اذا وجد منفردا (قوله كيا باني الابل) تنبيه في مطلق التعبير وشبه
 باني الابل وان لم تقدم له ذكر التعبير فيها لاخذ ذلك من ضابطه المتقدم في قوله في كل اربعين
 بنت لبون وفي كل خمسين حقة فليس فيه احالة على مجهول (قوله الغنم) هو مبتدأ اول وشاة مبتدأ
 ثان وفي اربعين خبر الثاني والجملة خبر الاول والرابط محذوف اي الغنم شاة في اربعين منها (قوله
 شاة) التاء فيها للوحدة اي للدلالة على ان المراد واحدا من افراد الجنس وايست للتأنيث ولذا ابدل
 من الشاة المذكور والواو ثبت بقوله جذع او جذعة اي ذكر او انثى (قوله ذواستنة) اي مائة كما قال

ابن حبيب ابو محمد وقيل ابن عشرة أشهر وقيل ابن ثمانية أشهر وقيل ابن ستة أشهر وكان الاولى
للمصنف ان يزيد او يثبت بأن يقول جذع او جزء ذوا سنة او ثنى بكافى المدونة والرسالة والجواهر وعلمه
بأنى هل الخيار للسامعى او لا ثلاث قولان ابن عرفة كونه التخيير بين المجذع والثنى للسامعى اولر بها قولوا
أشهب وابن نافع قاله طافى وقد يقال ان المصنف انما تكلم على اقل ما يجوز وهو المجذع واما الثنى
فهو اكبر من المجذع لان المجذع من الضأن والمعز ذوا سنة تامعة على ما رقيع من الخلاف واما الثنى
منه فما فهو ما وفى سنة وسئل فى الثبانية انظر بن (قوله ولومعزا) مبالغة فى قوله جذع او جذعة
لان الخلاف موجود فيهما القول ابن حبيب لا يجوز المجذع ولا المجذعة من المعز لان الضأن ولا عن
المعز ولقول ابن القصار لا يجوزى الا لاثنى من المعز دون الذكرك منه ولو اراد الرد على ابن القصار فقط
لقال ولومعزا ذكر اها عدوى وقوله ولومعزا الى اذا كانت الشياه المتركى عنها معزا اخذها
يأتى (قوله ثم لكل مائة) اى بعد الاربعة مائة فلا يتغير الواجب بعد الاربعة مائة الا بزيادة
المئين (قوله ولزم الوسط) اى ان الانعام كانت من نوع او من نوعين اذا كان فيها الوسط فلا اشكال
فى اخذه فان لم يكن فيها وسط بان كانت كلها خيار او شرار اكان السامعى لا يأخذ منها شيئا ويلزم
رهبها بالوسط ما لم يتطوع المسالك بدفع الخيار ومحل ازمه بالوسط عند عدم التطوع بالخيار الا ان
يرى السامعى اخذ المبيعة احظ للفقهاء فله اخذها (قوله الا ان يرى السامعى اخذ المبيعة اى احظ
للفقهاء) فله ذلك ليسلوعها سن الاجزاء لكن برضا رهبها ثم ان هذا جار فيما فيه الوسط وما انفرد
بالخيار والشرار فلا استثناء راجع للحالات كلها كما يدل عليه كلام التوضيح والجواهر وتخصيص
عجز جوعه لغير الاولى بخلاف لاطلاق اهل المذهب وظواهر نصوصهم اه طافى (قوله تحت)
هى ابل ضخمة ماثلة للقصر لها سنامان احدهما خلف الاخر تأتى من ناحية نراسان وانما ضمت
التحت للعرب لانهما صنفان مندرجات تحت نوع الابل وكذا الضأن والمعز صنفان مندرجان تحت
نوع الغنم وكذلك الجاموس صنف من البقر (قوله وجاموس لبقر) اعلم ان الجاموس والمجر
صنفان مندرجان تحت البقر والمجر يسكون الميم جمع حمراء كانه لقلبة الحمرة على لونها سميت بذلك
فاذا علمت هذا تعلم ان الاولى للصنفان يقول وجاموس لمجر لان الشأن ان الصنف انما يضم للصنف
الاخر المنسدرج معه تحت نوع لان الصنف يضم للنوع المندرج تحته كذا فى البسامى (قوله
وغير السامعى) دلائل لجواب الشرط وقوله وخير مفرع على قوله وضمت تحت لعرب اى واذا ضم احد
الصنفين للآخر فان وجبت واحدة فى الصنفين وتساوا ياخير السامعى فى اخذها من أيهما شاء وهذا
اذا وجد السن الواجب فى الصنفين او تقدم منهما وتعين المنفرد كما نقله ح عن السامعى عند قوله وفى
اربعين جاموسا اه بن (قوله كخمسة عشر من الجاموس) اى وكثلاثة عشر بعير من البخت ومثلها
من العرب (قوله كعشرين بختا) اى فالواجب فيها اى فى الستة والثلاثين بنت لبون (قوله
وكعشرين جاموسا الخ) اى فالواجب فيها يتبع كامر (قوله فز الاكثر) اى فتؤخذ تلك الواحدة
من الاكثر (قوله اذا حكم للغالب) قال ابن عبد السلام وهذا متجه ان كانت الكثرة ظاهرة
واما ان كانت كالاشاة والشائين فالظاهر انهما كالتساويين اه شيخنا عدوى (قوله كائنين
وستين ضأنا) اى وكثمانية وثلاثين عربا ومثلها بختا فالجملة ستة وسبعون فيها بنتا لبون وكثلاثين
جاموسا ومثلها بقر فالجملة ستون فيهن يتبعان (قوله اى انما يؤخذ من الاقل) اى انما تؤخذ
الواحدة من الاقل كما تؤخذ واحدة من الاكثر بشرط ان الخ (قوله اى او جب الثانية) اى فالأقل
لما كان له تأثير فى وجوب الثانية صار كالساوى (قوله كائنة وعشرين ضأنا) اى وكثمة من الضأن

واحدى وعشرين من المعز (قوله ولو غير وقص) اى هذا اذا كان الاقل من النصاب وقصا
 كانه وثلاثين معزا وثلاثين ضائبا ولو كان غير وقص كما مثل (قوله يؤخذان منه) اى من
 الاكثر ولا يؤخذ من الاقل شئ في هذه المسائل الثلاث الداخلة تحت الا (قوله وتساوبا) اى
 حقيقة اوحكما كتماوت احدهما للاخر ياثنين او ثلاثة كما في التوضيح عن ابن عبد السلام (قوله غير
 وقص بان كان هو الموجب للشاة الثالثة وذلك كما توجب سبعين ضائبة واربعين معزا فاجملة مائتان وعشرة
 فيها ثلاث شياه (قوله والاخذ الجميع من الاكثر) اى والا بان كان الاقل اقل من نصاب وهو
 وقص كما ثنين وشاة ضائبا وثلاثين معزا وكان غير وقص كما ثنين من الضان وثلاثين من المعز او كان
 نصابا وهو وقص اى لم يوجب الثالثة كما ثنين وشاة من الضان واربعين معزا وهذا مذهب ابن القاسم
 ومقاله ما لم يحسن من ان الحكم للالاكثر فؤخذ الكل منه مطلقا (قوله واعتبر في الشاة الرابعة)
 اى في مقام اخذها اى اوفى وجوبها وقوله كل مائة نائب فاعل اعتبر اى انه في مقام اخذ
 الرابعة تعتبر كل مائة على حدتها من خلوص وضم فالمائة الخالصة يؤخذ زكاتها منها شاة والمائة
 التي فيها ضم ان تساوى صفها غير في اخذ زكاتها من اى الصنفين وان اختلفت اخذت زكاتها من
 اكثرهما (قوله فيخرج التبيع الثاني منها) نظير ذلك ما لو كان عنده ثلاثمائة واربعون ضائبا
 وستون معزا فانه يؤخذ منه ثلاث من الضان وواحدة من المعز لكونه الاكثر من المائة الرابعة
 فالمائة الرابعة يتصرفها على حدتها كما لو انفردت ولذا عقب المؤلف هذه المسئلة بقوله واعتبر في
 الرابعة فأكثر كل مائة (قوله مع ان الاقل) اى في كلام المصنف وهو البقر (قوله لم يقرر
 النصب) اى لم يتحقق الموجب في عدد معين الا ترى لماسئل سابقا من مائة وعشرين ضائبة
 واربعين معزا فان الموجب للثانية لا يتوقف على كونه اربعين بل يتحقق فيها وفي اقل منها (قوله
 وما هنا بعد تقررهما) الانسب وما هنا عند تقرر النصب اى يتحقق الموجب في عدد معين الا ترى ان
 الموجب للتبيع الثاني الثلاثون لا اقل منها وتقرر الموجب في عدد معين اما انتهاء كما في الغنم فان في كل
 مائة شاة من الاربع مائة لانها نهاية له واما ابتداء كما في البقر فان في كل ثلاثين تبعا وفي كل اربعين
 مسنة (قوله نظر الكل ما يجب اى لكل قدر يجب فيه شئ وقوله بانقراده راجع لكل اى نظر لكل
 قدر بانقراده يجب فيه تبيع واحد (قوله فيؤخذ) اى الشئ الواحد وقوله من الاكثر اى من اكثر
 الصنفين ان كانا اكثر وقوله والاى بان تساوبا (قوله ان يستقر اى يتحقق النصاب اى الموجب
 في شئ معين كما تهم من الغنم بعد الثلاثمائة فان المائة موجهة لشاة والثلاثين موجهة لتبيع والاربعين
 موجهة لمسنة دون الاقل منها (قوله ومن هرب الخ الباقى قوله بابدال ماشية للاستعانة لاياء السبيبة
 ولا المصاحبة اى من هرب من الزكاة مستعينا على هروبه بابدال ماشية فالابدل مهروب به والزكاة
 مهروب منها وحاصله ان من ملك نصابا من المشايبة سواء كان للتجارة او لاقية غنم ابدله بعد المحول
 او قبله بقرب بماشية اخرى من نوعها او من غير نوعها كانت الاخرى نصابا او اقل من نصاب او ابدلها
 بعرض او بقدر فرار من الزكاة ويعلم ذلك من اقراره او من قرائن الاحوال فان ذلك الابدال لا يسقط
 عنه زكاة البديل بل يؤخذ بزكاتها معاملة له بتقيض قصده ولا يؤخذ بزكاة البديل وان كانت زكاته
 اكثر لان البديل لم يجب فيه زكاة الا ان لعدم مرور المحول عليه (قوله او قرائن الاحوال) اى كان
 يسمع الهارب يقول يريد الساعى ان يأخذ منى زكاة في هذا العام هيئات ما بعده منها ثم بعد ذلك ابدلها
 (قوله وهى نصاب) اى المشايبة التي ابدلها نصاب وهذا مأخوذ من قول المصنف اخذ بزكاتها اذا
 لازكاة لدون النصاب (قوله ولو وقع الابدال قبل المحول) اى هذا اذا وقع الابدال بعد المحول بل ولو

وقع الابدال قبل الحول بقرب اى كسهر ولا يحتاج فيما بعده لقربة تدل على المروب او اقرار لان
 الابدال حينئذ نفسه قربة عليه وأشار اشبح بقوله ولو وقع الابدال الخ الى ان المبالغة في المروب
 والابدال لا في الاخذ بازكاة لان الزكاة لا تؤخذ قبل الحول لامن الغارولان غيره (قوله على الارجح
 اى عند ابن يونس خلافا لقول ابن السكائب انه لا يؤخذ قبل الابدال لانه لا يكون هاربا وانما عبر بصيغة الاسم
 وقبل مجئ السامى اما اذا وقع الابدال قبل الحول ولو بقرب فلا يكون هاربا وانما عبر بصيغة الاسم
 لان ابن يونس نقل عن عبد الحق مثيل ما صوبه كما نقله عنه في التوضيح فهو اختيار من خلاف
 لا لقول من عند نفسه (قوله لا بعد) اى لان كان الابدال قبل الحول بعد فانه لا يؤخذ قبل كاتها
 ولوقامت القرائن على مروب هذا ظاهر وهو الواجب خلافا لما فى عقب كذا قرر شيخنا (قوله
 فان كان المبدل دون نصاب) هذاهم فهم قوله وهى نصاب (قوله لم يتصور مروب) اى لانه لازكاة
 فيما دون النصاب (قوله وانما ينظر للبذل) اى فهو الذى يركى (قوله وبى بائع المشاة) اى
 سواء باعها بعين او بنوعها وبخالفها وحاصله ان من باع ماشية بعد ما مكنت عنده نصف عام مثلا
 سواء باعها بعين او بنوعها وبخالفها كان قارام الزكاة ام لا فكثرت عند المشتري
 مدة ثم ردت على بائعها بعين او بسبب فلس المشتري او بسبب فساد البيع فانه يبنى على حوله
 عنده ولا يبنى الايام التى مكنتها عند المشتري بحيث لا يحسبها من الحول بل بحسب منه ويفهم من
 قول المصنف بى انها رجعت قبل تمام الحول كما صورنا فان رجعت بعده زكاهما حين الرجوع
 فان زكاهما المشتري عنده ثم ردها رجعت على البائع بما اذا لم يكن دفع منها (قوله واولى
 بقساد بيع كان الفساد مختلفا فيه كالبيع وقت نداء الجمعة او متقاعا عليه كالبيع لاجل مجهول
 والموضوع ان تلك المشاة المبيعة لم تفت عند المشتري بمقتضى من دفعونات البيع الفاسد وانما كان
 الرجوع بقساد البيع واولا لان البيع الفاسد لا يتقل الملك (قوله كميد ماشية تجارة) لما كان
 النظر هنا انما هو فى زكاة البذل واما المبدلة فلا زكاة فيها قطع المدم قصد القرائن شرط وانما فى البذل
 ان يكون نصابا اذ لازكاة فيما دون النصاب واما المبدل فلا يشترط ان يكون نصابا عكس ما تقدم
 فى المارب فانه لا بد فى المبدل ان يكون نصابا واما المبدل فلا يشترط فيه ذلك لكونها غير زكاة وحاصله
 ان من ابدل ماشية للتجارة سواء كانت نصابا او اقل منه فاما ان يبدلها بعين او عرض او بنوعها فان
 ابدلها بعرض او بعين وكان نصابا فقال اشهب يستقبل بالعين والعرض وقال ابن القاسم يبنى على
 حول الاصل اى الثمن الذى اشترى به ماشية التجارة فان كان ذلك الثمن عرض تجارة فالحول من
 يوم ملك ذلك العرض وان كان عرض فنية فمن يوم اشترا به تلك المشاة وان كان اشتراها بعين
 فالحول من يوم ملكه ان لم يركه والا فمن يوم زكاه هذا كله ان ابدلها قبل جريان الزكاة فى عينها
 لكونها دون نصاب اولم يحول عليها الحول واما ان وقع الابدال بعد ان زكاهما فالحول الذى يركى
 فيه يبدلها بعين والعرض حول زكاة عينها لان زكاة عينها بطلت حول الاصل الذى هو ثمنها وان
 ابدلها بنوعها كتجبت بعربا وبقر بحماموس وضأن بمزبني على حول المبدلة وهو يوم ملكها
 او زكاهما اتفاق الشيخين لا على حول الاصل وهو الثمن الذى اشترى به المبدلة انما علمت هذا تعلم
 ان فى كلام المصنف اجمالا لا اختلاف كيفية بناء المبدل بعين والمبدل بنوعها (قوله نصاب بعين)
 المراد بالعين ما قابل المشاة فيشمل العرض كفى كبير خشى (قوله فبيني) اى فى زكاة العين
 اول العرض الذى ابدل به ماشية التجارة وقوله على حول اصلها اى اصل المشاة المبدلة (قوله
 وهو النقد الذى اشترى به) وحوله من يوم ملكه ان لم يركه ومن يوم زكاه ان كان قد زكاه (قوله

ولو كان الابدال المذكور) وهو الابدال بعين او نوعها (قوله فانه يبنى) اى فى زكاة ذلك البدل وقوله على حول اصلها اى اصل الماشية المستهلكة فان صالح عنها بنوعها زكى ذلك البدل لمحول المستهلكة وهو يوم ملكها اوزكاه وان صالح عنها بعين فيزكى تلك العين لمحول النقد الذى اشترى به المستهلكة وهو يوم ملكه ان لم يزكه وهو يوم زكاته ان زكاه ان لم يتجزأ زكاة فى عين المستهلكة والاخر يوم زكاتها واعلم ان ابدالها فى الاستهلاك بنوعها فبسه قولان لابن القاسم فى المدونة الاولى انه يبنى فى زكاة البدل على حول الاصل المبدلة وهو ما مشى عليه المصنف والثانى انه يستقبل بذلك البدل حولاً من يوم اخذه قال بن وهذا القول امامنا ولا رول واقوى منه فلذا عيب على المصنف فى اقتضائه على الاول ورده على الثانى بل هو امامنا ابدالها فى الاستهلاك بعين فان القاسم يقول فيه بالبناء على حول الاصل واشبه يقول بالاستقبال فليس الاستقبال حينئذ متفقاً عليه خلافاً لبقى القول ابن الحجاج اخذ العين فى الاستهلاك كما بدلة اتفاقاً فقد حكى الاتفاق على المحاق اخذ العين فى الاستهلاك بالمبادلة الاختيارية ومذهب ابن القاسم فيها البناء على حول الاصل ومذهب اشبه الاستقبال كما تفرعنا عند قول الاصل كبديل ماشية تجارة الخ واذا علمت ذلك ظهر لك ان الاولى جمل المبالغة فى قول المصنف وان الاستهلاك راجعة للعين والنوع كما قال ح وتبعه شارحنا حيث قال ولو كان الابدال المذكور وان المردود عليه بلوقول ابن القاسم الثانى فى النوع وقول اشبه بالاستقبال فى العين والنوع كذا ذكر شيخنا ثم انه على قول ابن القاسم بالبناء على حول الاصل فى الابدال لاستهلاك قال عبدالحق بمحله ما لم تشهد بدينه بالاستهلاك وانما استقبل به وقال غيره ان الخلاف الذى لابن القاسم مطلق اى كان الاستهلاك بمجرد الدعوى او كان ثابتاً ببينة انظر بن (قوله ابدله بنصاب عين) فلو ابدله بأقل من نصاب من العين والماشية فزكاة عليه اتفاقاً (قوله فانه يبنى على حول اصلها) اى من يوم ملك رقبها اوزكاه (قوله فيها) اى فى الابدال بعين او نوعها ولا يقال اذا كان الابدال بعين انه يبنى على حول الثمن الذى اشترى به الماشية المبدلة اى من يوم ملكه اوزكاه كما تقدم فى مسألة التجارة خلافاً لما قاله بعضهم اذا قاله الشارح هو النقل (قوله فان لم تكن) اى ماشية القنية المبدلة (قوله لان ابدل ماشية التجارة) اى سواء كانت نصاباً ام لا وقوله او القنية ام لا والحال انها نصاب بمخالفها وهذا مخرج من قوله سابقاً وبني لكن بالنظر لقوله او نوعها وقوله او راجعة باقالة عطف على المخرج لكن بالنظر لقوله بعيب فهو من الف والنشر المشوش والتقدير وبني راجعة بعيب لافى راجعة باقالة كبديلها بنوعها اى كما يبنى بمبدل الماشية التى للتجارة ولا قنية اذا ابدلها بنوعها لان ابدلها بمخالفها (قوله او راجعة باقالة) اى سواء وقعت الاقالة قبل قبض الثمن او بعده (قوله يعنى اشترى ماشية للتجارة او القنية بعين) اى كانت تلك العين عنده ام لا وكانت عنده ماشية باعها بعين ثم قبل قبض الثمن او بعده اخذ فيه ماشية بخلافه لنوعها من المشتري فانه كبديل ماشية بماشية فيجوز على ما تقدم من قوله كنصاب قنية لا بخلافها وهذا اذا اخذ من المشتري ماشية غير التى باعها ام لا اخذ منه نفس تلك الماشية كان اقالة (قوله فانه يستقبل بها) اى من يوم اشتراها سواء اشتراها للقنية او للتجارة (قوله وخطاها الماشية كمال الخ) اى واما الخطاها فى غيرها فالعبرة بذلك كل واحد (قوله المتحددة النوع) قال بعض هذا قيد لا بد منه فى كون الخطاها بين زكاة المالك الواحد ولم يذكره المصنف وقد يجب بانه مأخوذ من قوله كمال فيما وجب لان الابل والبقر لا تجمع فى الزكاة ولو جمعها مملك فكيف بالخطاها (قوله فيما وجب من قدر الخ) اى لافى كل الوجوه التى يوجبها المالك

من ضمن ونفقة وغيرهم ما ذكركم الخاطيء في ذلك حكم لا تفراد (قوله وسن) الواو بمعنى او ولا
يضران المرة معه ومع النصف حاصله في القدر ايضا (قوله فصل بها تغير في السن) اى والتغيب
في القدر ايضا (قوله فقد حصل بها تغير في النصف الخ) اى وتنبت في القدر ايضا فالمرّة في السن
والنصف وهى تغير كل منه - ما صاحب له قدر ولا ضرر في ذلك واعلم ان الخاطئة كما توجب التخفيف
كما في الامثلة التى ذكرها الشارح قد توجب التشديد كاثنتين لكل واحد مائة وشاة عليهم مائة
شياه وقد كان الواجب على كل واحد ان يولدوا توجداً للخاطئة شاة واحدة وتوجب الخاطئة عليهم ما
زيادة واحدة على كل واحد نصفها وقد لا توجب الخاطئة شيئاً كاثنتين لكل منهما مائة شاة فان كل
واحد عليه شاة سواء اختلط ام لا (قوله وفي الحقيقة الخ) - هذا جواب عما يقال ان النية المحكية
كافية وتوجهها للخاطئة نية لمساكها - حيث فلا يمكن خلطها بدور نية فلا حاجة لاستمرارها
وحاصل الجواب ان المراد بنية الخاطئة عدم نية الفرار بالخاطئة (قوله عدم نية الفرار) اى ان
لا يفر بالواحد منهما الفرار بالخاطئة من تكرار الواجب لتقابلها سواء نوى بالخاطئة ام لا (قوله فان
فقد) بان كان احد الخليطين عبداً كافر او قوله واحد منهما اى بان كان احد الخليطين عبداً مسلماً
او حراً كافر او خليطاً الثانى حر مسلم (قوله وخالف به ابو يعقوب) اى صاحب نصاب فيضم مالم يخالط
به الى مال الخاطئة ويرى الجميع زكاة ماله واحد وكذا لو كان عند كل نصاب وخلط كل بعض
نصابه ببعض نصاب الا خرجت صراما وقع فيه الخاطئة نصاباً بذاتها كرام النصف لانه قال
ملك نصاباً ولم يقل خالط نصاب وهو الواو في مقاله ابن عبد السلام وعليه يقتضى قول النصف الا ترى
وذو الثمانين الخ واعتمده بن وشيخنا العدوى وضعت قول النوضح شرطاً للخاطئة ان يكون لكل
واحد نصاب وخالف به قوله صاحب المروور المحول اى فالمشترط انما هو مصاحبة المحول للملك للخاطئة
واعلم ان المحول الذى يركى في آخر الخليطين ابتداءً ومن وقت الخلطة ان كان كل من الخليطين ملك
النصاب حينها ومن وقت الملك او التزكية له ان كان ذلك قبلها متفقاً فيه والا ترى كل على انفراد
(قوله لم تؤثر الخاطئة) اى ويركى من حال المحول على ما شئته زكاة انفراد ولا زكاة على من لم يعاوزه
ملكه حولا (قوله بل يكفي الخ) اى فاذا مكنت الماشية عند كل واحدة اشهر ثم اغتالها وضعت
سبعة اشهر من الخاطئة زكاة زكاة خالصة لان المحول قد صاحب الملك وان لم يصاب الخاطئة (قوله
او منفعة اى او ملك لمنفعة وهو عصف على مقدار كما اشار به الشارح واعلم ان ملك رقبته الخمس منات
وكذلك ملك منفعة باجارة او عارة واهام ملك المنفعة بالاباحة لعموم الناس فانما يتأتى في البعض
اعنى الماء والمراح والمبيت كما اشار لذلك الشارح (قوله مراح) اى فلا بد ان يكون مملوكاً لمساكها
او منفعة واحدة هي ملك نصف ذاته والاخرى ملك نصف منفعة وكذا يقال فيما بعد (قوله ثم
تساق منه للمبيت) اى والسروح (قوله لدولة - دد) اى وكذا يتناول في المراح والمساكن انه اذا كان
كل من المبيت والمراح متعدداً فلا يضر بشرط الحاجة لذلك (قوله ولو لم يتجسهما) اى لقله الثانية
على المعتمد دخلاً بالباجى حيث قال لا بد من اشتراط الاحتياج في تعدد الراعى وهو الذى صححه
في التوضيح ولم يذكر اوراق غيره لكن اعترض ابن عرفة كلام الباجى بأنه خلاف ظاهر نقل الشيخ
عن ابن سبب وابن القاسم من الاكتفاء بالتفاوت في تعدد الراعى كثرت الغنم او قلت (قوله
بأنهما) اى للراعى فى الراعى ان كان الراعى واحداً او للراعى في التفاوت ان تعددوا (قوله
والا لم يصح الخ) اى والا يكن هناك اذن من المالكين للراعى بان اجتمعت واثني بغير اذن اربابها
واشترك رعايتها فى الراعى والمعاونة لم يصح تعدد الراعى من الاكثر لان ارباب الماشية لم يجتمع فيه

فلا بد من اجتماعها في ثلاثة غيره (قوله وخلف) أي كأن يكون واحدا مشتركا أو مختلفا بأحدهما
يضرب في الجميع أو لكل ماشية فكل يضرب في الجميع أيضا (قوله إن كانت الخ) أي والألف لا يشترط
ذلك أي الاجتماع في الفعل لأنه لا يتأتى ضرب الفعل في جميعها حينئذ (قوله برفق) أي بقصد
الترافق والتعاون في جميع ما تقدم لا بقصد الفرار من الزكاة (قوله راجع للجمع) والمراد به
بالنسبة للآيت والمراح الارتفاق بكل من الموضعين أن تعددوا بالنسبة للآلاء الاشتراك في منفعة الماء
كان يملك كائنا أو يستأجر على أخذ قدر معلوم ككل يوم مائة دلواو يستأجر أحدهما من الآخر
لأنه يجوز الاستئجار على شرب يوم أو يومين مثلا كل يوم كذا وفي الفعل جعل مالكة إياه يضرب
في الجميع وفي الرأى التعاون حيث تعدد (قوله يعني رجع الخ) أشار بهذا إلى أن المفاعلة على غير
بأيهما وان المراد بشر بكة خليفته ولو قال المصنف ورجع المأخوذ منه على صاحبه كان أولى (قوله
بنسبة عدديهما) أي بنسبة عدك من مجموع العددين (قوله إن لم ينفرد أحدهما بوقص) أي
بأن كان لأو قص لأحدهما كما لو كان لكل منهما خمسة من الأبل أو كان لكل منهما وقص ثم إن
ظاهر المصنف أنه إذا كان الوقص من الجانبين يتفق على رجوع المأخوذ منه على صاحبه بالنسبة
سواء كان يتلفق من مجموع الوقصين نصاب كتسعة وستة أو كان لا يتلفق منهما نصاب كثمانية وستة
ومثله في التوضيح اغترار بظواهر ابن الحساج وليس كذلك بل إن كان يتلفق من مجموع الوقصين
نصاب كان رجوع المأخوذ منه على صاحبه بالنسبة يتفق وإن كان لا يتلفق منهما نصاب فهو من
محل الخلاف كما لو انفرد أحدهما بالوقص كما ذكره ابن عرفة وابن عبد السلام والباقي وغيرهم فلو قال
المصنف ولو بوقص غير مؤثر كما قال ابن عرفة لأحاده بن (قوله على صاحب التسعة ثلاثة ثلاثة
أخماسها) أي الثلاث شياه لأن نسبة التسعة للخمسة عشر ثلاثة أخماس ونسبة الستة للخمسة عشر
مجموع الماشيتين خمس فإذا أخذ الساعي الثلاث شياه من صاحب التسعة رجع على صاحب
الستة بخمسين قيمتهما وان أخذهما من صاحب الستة رجع على صاحب التسعة بثلاثة أخماس
قيمتها (قوله بل ولو انفرد وقص لأحدهما) أي بناء على المشهور من أن الأوقاص مركبة فإذا كان
لأحد الخليطين تسع وللاخر خمس فكان مالك يقول على كل واحد منهما شاة ثم رجع إلى القول
بأن على صاحب التسع شاة وسبعين وعلى الآخر خمسة أسباع والقولان في المدونة والآخر منهما
هو المشهور فلذا مسمى المصنف عليه ورد على القول الأول بلو (قوله على صاحب التسعة تسعة
أسباع) وذلك لأن الأربعة عشر بعيرا إذا قيمت عليها الشاتان الواجب أن فيها خرج سبع شاة فكل
بعير من الأربعة عشر عليه سبع شاة فإذا اعتبرت الأربعة عشر بعيرا ونسبت تسعة إليها كانت تسعة
أسباع وإذا نسبت خمسة إليها كانت خمسة أسباع فإذا أخذ الساعي الشاتين من صاحب التسعة
رجع على صاحبه بنسبة الخمسة للاربعة عشر وهو سبعان ونصف سبع الشاتين وذلك خمسة أسباع
شاة وان أخذهما من صاحب الخمسة رجع على صاحبه بنسبة التسعة للاربعة عشر وذلك أربعة
أسباع ونصف سبع الشاتين وهو تسعة أسباع شاة واحدة وذلك شاة كاملة وسبعان (قوله
والرجوع يكون في القيمة) أي في قيمة ما أخذ الساعي وأشار الشارح بقوله والرجوع يكون إلى
أن قول المصنف في القيمة متعلق برأى راجع واعلم أن الواجب على المرجوع عليه إيمان يكون جزأ من
شاة أو شاة فالأول كما إذا كان لأحدهما تسع من الأبل وللاخر خمسة وفي هذه الحالة يتفق ابن
القاسم وأشهب على أن الرجوع في القيمة لكن ابن القاسم يقول بعتبر القيمة يوم الأخذ بناء على أن
أخذ الشاة عنهما في معنى الاستهلاك فكان أحدهما استهلكها على دفعها ومن استهلك شيئا لم يملكه

قيمته يوم الاستهلاك وقال اشهب يوم التراجع بناء على ان الرجوع عليه كالتسلف ومن تسلف
 شيئا ويخزع رده واراد ان يرد قيمته تعتبر قيمته يوم القضاء واما ان كان الواجب على الرجوع عليه
 شاة كالمالك لا كان لاحدهما خمسة عشر ولا يخرج خمسة فاختلف ابن القاسم واشهب فقال ابن القاسم ان
 الرجوع في القيمة يوم الاخذ كالمجزء لانه يعني الاستهلاك وقال اشهب يرجع بمثلها بناء على ان
 الرجوع عليه كالتسلف فقول الشارح والرجوع في القيمة يوم الاخذ اي عند ابن القاسم سواء كان
 الرجوع يجزء وبشاة كاملة خلافا لاشهب فيهما (ف قوله كتاب اول الساعي الاخذ الخ) بان رأى
 في مذهبه انه اذا اجتمع لهما انصاب تجب الزكاة عليهم ما ولو لم يكن لواحد منهما انصاب قبل الخلطة
 (ف قوله كالمالك) ان كان لكل منهما عشرون من الغنم واخذ الساعي واحدة من احدهما (اي او كانا اربعة
 لكل واحد عشرة واخذ الساعي من احدهم واحدة فيقع التراجع في قيمة تلك الشاة المأخوذة
 في المثال الاول يرجع المأخوذة منه على صاحبه بنصف قيمتها وفي الثاني يرجع على كل واحد من
 اصحابه بربع قيمتها فلو اخذ الساعي من احدا الخلطة شاة كانت احداها عظيمة وتراد في الثانية
 بينهما ان استوت قيمتهما بان كانت قيمة كل واحدة تساوي اربعة وان اختلفت فنصف قيمة كل
 منهما مظلمة وتراد النصفين الاخرين (ف قوله فعلى صاحب المائة اربعة اجناسها) قد علمت
 مما مر ان المذهب لزوم شاة واحدة لصاحب المائة لكن لما كان اخذه بالتأويل اشبه حكم الحاكم
 في مسائل الخلاف فلا ينقص (ف قوله لان اخذ من احدهما غنصبا) اي قيمته وهو ما اذا اجتمع
 للغنطين نصاب او كان لاحدهما نصاب ولصاحبه اقل من نصاب واخذ من احدهما واحدة غير
 متأول (ف قوله اولم يكمل لهما نصاب) اي او بمن لم يكمل لهما فالمعطوف محذوف وذلك بان كان لكل
 واحد منهما خمسة عشر من الغنم واخذ الساعي واحدة من احدهما (ف قوله كالخليط الواحد) خبر
 المبتدأ وهو ذواود وجواب عن المسألةين اي كالخلاط لواحد وان كان مخالط الاثنين من حقيقة
 في الاولى ولاتنين احدهما حقيقة والاخر حكمي في الثانية لان صاحب الثمانين خليط حكما بالنسبة
 لاربعةين التي بيده لم يخالط بها فلم يلزم تشبيه الشيء بنفسه (ف قوله بناء على ان خليط الخلط الخ)
 اعترضه البساطي بان هذا لا يجري في المسئلة الثانية لان معناه ان الخلاط لشخص مخالط لشخص
 آخر مخالط لذلك الشخص الاخر كما في المسئلة الاولى فان صاحب الثمانين مخالط لكل من صاحبي
 الاربعةين فيكون كل من صاحبي الاربعةين مخالط للاخر لان مخالط الخلط لشخص مخالط لذلك
 الشخص ولا يأتي في المسئلة الثانية لانه ليس فيها الا واحد مخالط لا آخر وليس فيها خليط خليط
 واجب بان فيها خليط خليط باعتبار الاربعةين التي لم يخالط بها فاذ الثمانين معه خليط وهو
 صاحب الاربعةين وخليط خليط وهو الاربعةون التي لم يخالط بها والحاصل ان صاحب الثمانين
 خليط لصاحب الاربعةين والاربعةين التي لم يخالط بها خليط بالنسبة له ايضا (ف قوله وهو
 المشهور) اي وقيل ان خليط الخلط غير خليط واعترض على المصنف بان الحكم في المسئلة الاولى
 لا يختلف اذ على صاحب الثمانين شاة وعلى غيره نصف بالقيمة سواء قلنا ان خليط الخلط خليط
 او قلنا ان خليط الخلط لشخص ليس بخليط لذلك الشخص فامثال الذي يظهر فيه ثمة الخلاف
 ذو خمسة عشر غير خالط بخمسة منها صاحب خمسة وبعشرة منها صاحب خمسة على الجميع بذات
 مخاض بناء على ان خليط الخلط خليط وعلى مقابله خمس شياه (ف قوله بغنى عنه) اي لان المعنى
 على صاحب الثمانين شاة وعلى كل من غيره نصف ويرجع ذائعها على صاحبه بالقيمة وقال خش
 وليس قوله هنا بالقيمة تكرار مع قوله وراجع المأخوذة منه ثم يركب بالقيمة لان ذلك في تراجع

الخطا وهذه في الساعي يعني اذا وجب له جزء من شاة او من بعير اخذ القيمة لاجزاء وعليه في قدر له
 هامل يتعلق به اي وان وجب للساعي جزء شاة او جزء بعير على احد الخيلطين اخذ القيمة والباء زائدة
 على حد قوله وناخذ بعده بذياب عيس * اجب الظاهر ليس له سنم اه كلامه وهو مخزيج
 الكلام المصنف على ما قال ابن عبد السلام وارتضاه في التوضيح لكنه معترض قال طفي لعل
 المؤلف اراد ما قاله ابن عبد السلام ان الواجب على كل من الطرفين في المسئلة الاولى القيمة وعلى
 لوسط شاة وارتضاه في التوضيح واستظهره لكن اعترضه ابن اديس الزاوي قائلا هذا غلط
 نأخذ اذ لو كان الامر كما قال كان تراجع بين الخطا لان من وجبت عليه شاة دفعها ومن
 وجب عليه جزء دفع قيمته فلا تراجع وهو مخالف للحديث والقواعد اه فكلامه في التوضيح يدل
 على ما اراده ههنا ان كان غير صحيح اه بن الاولى حمل ما هنا وما تقدم على تراجع الخطا بعضهم على
 بعض وارنكاب التكرار خير من ارتكاب الغفاد تأمل (قوله ونرج الساعي) اي مجباية الزكاة
 كل عام وجوبا كما في سماع ابن القاسم لقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة وخذها فلا يلزم رب
 المشية ان يسوق صدقة للساعي بل هو يأتمها لان يبعد عن محل اجتماع المواشي فيلزم ان
 يسوقها اليه وهذا الوجوب ظاهر ان كان ساعا واما احداثا امام ساعا او تامة فقد قيل انه
 واجب ايضا وفيه نظرا من والمحاصل انه اختلف في تولية الامام للساعي فقبل بوجوبه وقيل
 بعدم وجوبه وعلى كل اذاولاه وجب خروجه فلا يلزم رب المشية سوق صدقة اليه بل هو
 يأتيها وكون الخروج وقت طلوع الثريا فهو مندوب كما يأتي (قوله اي مع جذب) اي لا الضيق
 على الفقراء شديدا فيسلم لهم ما يستغنون به بخلافه لاشبه القائل انه لا يخرج سنة الجذب وعليه فهل
 تسقط الزكاة عن اربابها في ذلك العام اولاته سقط ويحاسب بها اربابها في العام الثاني قولان وعلى
 المعتمد من خروجه عام المجذب فيقبل من ارباب المشية والاشرار (قوله طلوع الثريا) اي
 ويندب ان يكون خروجه زمن طلوع الثريا بالبحر فطلوع مصدر نائب عن ظرف الزمان واعلم ان
 الثريا عند نجوم في برج الثور طلوعه اثاره يكون مع الغروب وتارة عند ثلث الليل وتارة عند نصفه
 وتارة عند غير ذلك فهي موجودة اياما ولا تغيب الا مدة الخمسين لانه احب ان تظهر في النهار وتارة
 يكون طلوعه ارق القمير وذلك في السابع والاعشرين من بدش والشمس في منتصف برج الجوازا
 قبيل فصل الصيف (قوله رقا بالساعي) اي لوجود المواشي بمجتمعة على الماء فلونخرج في غير ذلك
 الوقت كزمن الربيع مثلا وجد المشية متفرقة بعضها على الماء وبعضها في المرعى فيشترى عليه
 السير لكل (قوله وارباب المواشي) اي لان من وجب عليه من وليس عنده واحتاج لشرائه
 يسهل عليه ان يفتش عليه وان يشتره لاجتماع المواشي على الماء (قوله اي مجبته) انما قدر
 الشارح ذلك لان الساعي اسم ذات وهو لا يكون شرطا وانما الذي يكون شرطا اسم المعنى ولو قال
 المصنف وبلوغه شرط وجوب ان كان ويندب قوله بلوغ كان اولي (قوله وبلغ) اي وامكن بلوغه
 ووصوله لارباب المواشي وليس المراد وبلغ بالفعل والالزام اشتراط الشيء نفسه لان بلوغه بالفعل
 عين مجبته (قوله مما ذكر) اي من المرات والاضباع بغير تقييد (قوله لان البلوغ الخ) اي لان
 معنى الساعي شرط في وجوبها وجوبها موسما (قوله كدخول وقت الصلاة) اي كان دخول وقت
 الصلاة شرط في وجوبها وجوبها موسما (قوله كذلك الموت بعد الجنى والعد) اي فانه يسقط زكاة
 ما نقص بعدها قبل الاخذ لانه بغير صفة فكما ان المحيض مانع للحكم كذلك الثلب قبل الاخذ
 بدون تقييد مانع للحكم وقوله مثلا اي والاضباع (قوله ليس بشرط يتوقف عليهم الوجوب) اي

بل انما يتوقف على المجئ (قوله كما هو) اي ان بعضهم وهو الشيخ سالم السنهوري يذهب الى ان العبد
والاخذ شرطان يتوقف عليهما الواجب وان الاول للمصنف ان يقول ان كان وبلغ وقد واخذ
واعترض عليه بأن الصواب عدم هذه الزيادة اذ يتوقف الواجب على العبد والاخذ لا يستقبل
الوارث اذ اقامت مورثه بعد مجيئه وقيل عده واخذته وليس كذلك وايضا الواجب هو المقتضى للعبد
والاخذ فهو وسابق عليهما ولانه لو جعل الاخذ شرطاً في الواجب لزم انما لا يتجوز الا بعد الاخذ
فيكون الاخذ واقعاً قبل الواجب وهو باطل واما الزيادة والنقص فمبحث آخر يأتي (قوله بغير
قصد الفرار) اي واما بقصد الفرار فتجب زكاته ولو كان ذلك قبل التحول اتفاقاً كما مر (قوله
افيه الزكاة) وبسبب على المعتقد اي وهو قول ابن عرفة وذلك لمحصل كل من الذبح والبيع بصنعه
خلافاً لما في التوضيح تبعاً لابن عبد السلام من عدم وجوب الزكاة فيه بناء على ان الاخذ بالفعل
شرط في الواجب (قوله فان لم يكن ساع الخ) هذا مفهوماً قول المصنف بجيئه شرط ان كان وقوله
اولم يبلغ اي اول يمكن بلوغه فقوله وتعد الزكاة عطف على هذا مفهوماً قول المصنف وبلغ لان
المراد كما مر وامكن بلوغه (قوله ولا تبدأ الخ) اشار بهذا القول مالك في المدونة من له ماشية فتجب
فيها الزكاة فبات بعد حولها وقبل مجئ الساعي واوصى بزكاتها فهي من الثلث غير مبدأة وعلى
الورثة ان يصرفوها للمساكين التي تحمل لهم الصدقة وليس للساعي قبضها لانها لم تجب على الميت وكأنه
مات قبل حولها اذ حولها لمجئ الساعي بعدم مضي عام اه وحاصله انه ان اوصى بها ومات قبل مجئ
الساعي فهي من الثلث تصرف للفقراء لا للساعي لانها لم تجب عليه ولا يبدأ بثلث الوصية على
ما يخرج من الثلث اذ لا بل هي في مرتبة الوصية بالمال فيقدم عليها ما يخرج من الثلث اولا كما يأتي
بيانه آخر الكتاب وان مات بعد مجئ الساعي دفعت للساعي من رأس المال لانها قد وجبت اوصى
بها الم لا اذ لا فائدة في الوصية حينئذ وقد اخرجها من الثلث في صورة المصنف بما اذا لم يعتد وجوبها
لان مراده حينئذ انما هو الصدقة فذلك كانت من الثلث واما ان اعتد وجوبها فانها لا تنفذ لان
الوصية حينئذ مبنية على نية فاسدة فيعقد كلام المصنف بهذا كما في ح واما زكاة العين فما مر فيه
واوصى باخراجها فانه من الثلث مبدأ على ما واه من العتق والتدبير في المرض ونحوهما وان اعترف
بحولها عليه في المرض واوصى باخراجها فهي من رأس المال لانه لم يقرط وان لم يوص بها لم يلزم
الورثة اخراجها بل يستحب فقط (قوله من انما) اي زكاة الماشية (قوله ولا تجزى) هذا مفرع
على المشهور من ان مجئ الساعي شرط وجوب وعلى مقابله ايضا من أنه شرط ادائها حتى يحتمل
المصنف وابن عبد السلام وجزم به ابن عرفة اه بن (قوله ولا تجزى ان اخرجها قبل مجئ الساعي)
اي واما قوله الا في اوقدمت بكشهر في عين وما شبه فمحمول على من لا ساعي لهم او لم ساع ولم يبلغ
بأن تخلف في تلك السنة اثنى مثلاً كما سيأتي في قوله وان تخلف واخرجت اجزاء (قوله كروره الخ)
هذا مفرع ايضا على المشهور من ان مجئ الساعي شرط وجوب وقوه كروره بهاي بعد التحول
(قوله وان كان لا ينبغي له الرجوع) اي في ذلك العام (قوله فان ربهما يستقبل بها حولا من يوم
مروره) اي اول الا من يوم رجوعه ولا من يوم التماس وانما يستقبل من يوم مروره ولا لانه بمثلية
ابتداء حول وقد تقدم ان النتائج حوله حول أمه وان مبدل الماشية بماشية يدين على محول المبدلة
وقد علمت ان مروره اولا حول للمبدلة (قوله مع امكان الوصول) اي مع تمكنه منه لولا ذلك العذر
(قوله واخرجت) اي بعد مرور الحول (قوله وجاز ابتداء) اي كما جزم به ابن عرفة وفي كلام
الرجاجي ما يفيد (قوله على المختار) وقيل يجب تأخيرها ولو اوعاها حتى يأتي الساعي فان اخرجها

فلا تخزئه وهو قول عبد الملك (قوله وانما يصدق) اي ربه في ان ارجاه بيئته (قوله واما لغير عذر) اي واما لو تخلف لغير عذر مع امكان الوصول (قوله ولكنه ان انخرجه اجزأت اي اتفاقهما اذا كان التخلف لغير عذر وعلى المختار اذا كان لعذر (قوله وليس للساعي) اي اذا في في العام القابل وهذه ثمرة اجزائها (قوله اذا ثبت الاخراج) اي بيئته والا كان له المعالبة بها (قوله والا يخرجها عند تخلفه) اي كما هو المطلوب (قوله من زيادة) اي على ما كان موجودا حين التخلف وانقص عنه وقوله حال مجيئه ظرف لما وجد (قوله بتبدئة العام الاول) اي على المشهور كما قال ابن بشير وقيل بتبدئة العام الاخير (قوله فاوفي كلامه ما نفعه غلوف فقط) اي فتجاوز الجمع لان الاخذ اذا انقص تارة ينقص النصاب وتارة ينقص الصفة وتارة ينقصهما معا وقد لا ينقص الاخذ واحدا منهما ما كان يتخلف عن الغنم اربع سنين ثم يجدها مائة وثلاثين على حالها من غير زيادة ولا نقص فبأخذ من الاربع سنين غنما ولا ينقص الاخذ نصابا ولا صفة (قوله وقد كمل النصاب) اي بولادة او بدل او بفائدة ككعبة او بصدق او ميراث ونص ابن عرفة ولو تخلف عن دون نصاب فقيم بولادة او بدل ففي عده كلام من يوم تخلفه او من يوم كمله مصدق ربه في وقتها قول الاشهب وابن القاسم مع مالك ثم قال ولو كل بفائدة فالثاني اتفاقا اي انه يعتبر كلام من وقت الكمال اتفاقا (قوله وانخرج من قوله وصدق قوله لان نقصت هاربا) اي لان المعنى لان نقصت هاربا فلا يصدق في دعواه النقص في مدة الهروب بل يؤخذ بزكاة ما يرب به ولو جاء ثانيا كما اختاره ابن عرفة خلافا لقول ابن عبد السلام يصدق اذا جاء ثانيا (قوله الابيئة) اي فان قامت بيئته على كل عام بما فيه عمل عليها كما في المواقيح (قوله ويراعي هنا الخ) فاذا هرب بها وهي مائتان وتسع شياه ثم قدر عليه بعد خمسة اعوام فوجد هاربين فانه يؤخذ عن العام الاول والثاني والثالث تسع شياه وعن الرابع شاتين وعن الخامس شاة واحدة (قوله بالنسبة لماضي الاعوام) لا بالنسبة لعام القدرة هذا الذي قاله الشارح تتبع فيه عقب وتعليقه بن بانه على القول بتبدئة العام الاول الذي مر عليه المصنف وهو الاشهر تعتبر التبديئة به حتى على عام القدرة ويعتبر النقص فيما بعد العام الاول حتى في عام القدرة ونقصه في المواقيح الخمى ان هرب بماشية وهي اربعون شاة خمس سنين ثم قدر عليه الساعي وهي بحالها فقال ابن القاسم يؤخذ من شاة خاصة لانه يبدأ بأول عام والباقي تسعة وثلاثون فلا زكاة فيه الخمى وهذا احسن ثم قال الخمى وعلى القول بانه يبدأ بآخر عام يؤخذ من الاربعين خمس شياه اه فهذا صريح في انه على المشهور لا يبدأ بعام القدرة بل بالعام الاول وانه يعتبر بنقص الاخذ للنصاب حتى بالنسبة لعام الاطلاع اه كلام بن (قوله ولا يأخذ زكاة ما فاد آخر الماضي) اي ولا يأخذ زكاة الاربع مائة مثلا التي استفادها في العام الاخير لما مضى من الاعوام قبله وهذا الذي ذكره المصنف من انه يترك لكل عام ما وجد فيه قول مالك قال الخمى وهو قول جميع اصحابنا المدنيين والمصريين الاشهب فانه قال يؤخذ لماضي على ما وجد ولا يكون الهارب احسن حالا من تخلف عنه السامة فانه لا يهتم ومع ذلك اخذ منه لماضي على ما وجد فيكون هذا مثله بالاولى فالسند ويكتفي في رده اتفاق اهل الاتفاق على خلافه (قوله فان قامت له بيئته الخ) اي انه على المشهور يقال انه قامت له بيئته الخ فهذا التفصيل على القول المشهور واما الاشهب فيقول يؤخذ بزكاة ما وجد لماضي والمحاضر كانت له بيئته ام لا وقوله فان قامت له بيئته على دعواه عمل علمه اي وعلى هذا يحمل قول المصنف وان زادت فلكل ما فيه واقل البيئته هنا شاهد وعين لانها دعوى مالية وقوله انما حصلت هذا العام اي اوزادت في العام الثاني كذا وفي العام الثالث كذا

(قوله فهل يصدق) اى فى تعيين عام الزكاة بل اعمين الالبينة على كذبه وقوله اولاً اى اولاً يصدق اى وحينئذ يصدق خدمه زكاة ما مضى من الاعوام على ما وجد الآن وكذا عام القدرة واستشكل الباسطى هذا القول بقوله كيف لا يصدق مع عدم البينة مع ان حاله فى تلك الاعوام لا يعلم الا منه وهذا القول لابن الساجشون (قوله وهو الاربع) اى وهو قول ابن القاسم وسبحون وابن حارث وابن رشد والبخارى كما فى ابن عرفة اهـ واعلم ان محل الخلاف فيما عدا العام الذى هرب بهافيه واما هو فيصدق فيه من غير خلاف وحينئذ يصدق زكاة ما اقربه اتفاقاً كما فى ح عن ابن عرفة قال وهو ظاهر كلام ابن رشد اهـ بن (قوله والاصدق اتفاقاً) فيه نظر بل كلام ابن عرفة يقتضى ان التائب لا يصدق فى الموضعين اى ما اذا نقصت ماشية المسارب وعين عام النقص او زادت وعين عام الزيادة ونصه وفيها القدرة عليه كتوبته ونقل ابن عبد السلام تصديق التائب دون من قد درعا به لاعرفه الا فى عتوبة شاهد انزور والمال اشد من العقوبة لاسقوط المحل بالاشبهه دونه انظر بن وقوله القدرة عليه اى على المسارب وقوله كتوبته اى فى كونه لا يصدق (قوله ورجع عليه) اى فى ذلك العام نفسه (قوله فوجدناه نقصت) اى بموت او ذبح لم يقصده الفرار كما قال ابن عبد السلام وتبعه خش واعترضه ابن عرفة بأن له واب تصر النقص على ما اذا كان بسماوى كالموت واما المذبح فيصحب واما التسوية بينهم فبالنقل واعتمد شيخنا ما لابن عرفة (قوله او زادت) اى بولاد او بغائده (قوله حين الاخبار) اى حين اخباره اولاً بعددها (قوله او يصدق ربهما) اى او يصدق السامعى ربهما فيما أخبر به اولاً والحال انها نقصت عما أخبر به فاما اعتبار الموجود ايضا ومحل ان كانت الزكاة من عينها واما ما أخبر به بانها عشر بطلا فصدقته فى عددها ثم رجع فوجدناها قد نقصت قبل الاخذ فلا بد من اربع شاة انظر المواق اهـ بن (قوله وفى الزائد) يعنى زيادتها بولاد كمالا بن بشير وابن الحجاج او بغائده كمالا بن عبد السلام (قوله ترددة) اى طرقتان وقوله هل العبرة بما وجد اى وتصديقه بما أخبر به لا يصدقكم المحاكم وقوله وبما أخبر به اى لانه اصدق فيه عند تصديقه له بمنزلة حكم المحاكم وفى ح ان التردد يجرى فى الزيادة بعد العد وقبل الاخذ اى ان العبرة بالعد والتصديق سواء ونسبه للخمى تقيده لموعزل من ماشية شيئاً لاسامى فولدت قبل اخذه لا يلزمه دفع الا ولا قاله سنده قال ولوعين له طعامات عين فلا يجوز له ان يتصرف فيه ببيع وشحوه فان باعه مضى ولا يفسخ وضعن مشله لان الزكاة فى ذمة ربهما كالدين فاذا تصرف فيها كان التصرف ماضياً ويضمنها كتسلف الوديعة وتسلف الوصى من مال المحجور (قوله فلو حذف الخ) اى لانه يعمل على ما وجد مطلقاً وسواء ذلك الموجود العدد الذى أخبر به ربهما او زاد عليه او نقص عنه وسواء فى الثلاثة صدقة السامى او كذبه (قوله واخذ الخوارج اى الطوائف الخوارج اى الذين خرجوا عن طاعة الامام (قوله بالماضى من الاعوام) اى بركة الماضى من الاعوام ويعاملون معاملته من تخلف عنه السامى فيؤخذون بركة ما وجد معهم حال القدرة عليهم لماضى الاعوام ولعام القدرة ولا يعاملون بماملة المسارب بحيث يأخذون بركة ما كان معهم حال الخروج لماضى الاعوام ولعام القدرة ولا يلغى النقص اذا كان ما وجد معهم عام القدرة اقل مما كان معهم حال الخروج وهذا اذا كانوا متولين فى خروجهم واما اذا كان خروجهم منهم افعالهم يعاملون بماملة المسارب (قوله في صدقون) اى ولو فى عام القدرة وهذا اذا تولى فى خروجهم على الامام بان كانوا يعمون انهم على الحق وان هذا الامام غير عادل فلا تدفع له الزكاة (قوله فلا يصدقون فى ادعائهم انهم خرجوا) اى لا تهاجمهم فى دعواهم حينئذ (قوله وفى خمسة اوسق)

اى بشرط ان تكون في ملك واحد فلخرج من الزرع المشترك ثمانية اوسق وقسمت بين الثمريين
 فلازكاة فيها **(قوله وان بأرض خراجية)** اى وان حصل من ارض خراجية اى فالخراج الذى على
 الارض لا يضع زكاة ماخرج منها من الزرع كانت الارض له او لغيره كما في المدونة قال ابن يونس لان
 الخراج كراهة قال ح والخراج نوعان ماوضع على ارض العنوة والثاني ما يصاحبه الكفار على ارضهم
 فيستريحون من الصلح ويتحمل عنه الخراج بعد عقد البيع ورد المصنف بقوله وان بأرض
 خراجية على الحنفية الثلثين لازكاة في زرع الارض الخراجية وفي البذر القراني ان الزرع الذى
 يوجد في الارض المباحة لازكاة فيه وهو ان اخذه **(قوله كل صاع اربعة امداد)** فالجملة الف
 ومائتا مد والمدمل اليدين المتوسطتين لامةقوضتين ولا مبدسولتين وبالوزن رطل وثلاث وقد حور
 النصاب بالكيل عن قريب فوجد اربعة ارادب واربعة بكيلى بواقي وذلك لان كل ربع مصرى
 الاثنى عشرة اصع فالاربعة ارادب واربعة مائة صاع وذلك قدر الحصة اوسق **(قوله ووزنا)** ألف
 وستمائة رطل اى فيوزن القدر المذكور من الشعير ويكالم ويحجم مقدار الكيل ضابطا فيعول
 عليه فاندفع مايقال ان الوزن يختلف باختلاف المحبوب فيلزم اختلاف النصاب باختلاف المحبوب
 والثمار وهو بعيد **(قوله اى متوسط)** هذا تفسير مراد والاخطى الشعير يصدق بالضاير والمتملى اى
 الغليظ والمتوسط ولذا قال بعضهم كان الاولى للمصنف ان يقول من متوسط الشعير لان مطلق الشعير
 يصدق بما ذكر من الامور الثلاثة مع ان المراد واحد منها وهو المتوسط **(قوله بيان للخمسة اوسق)**
 الاولى نعمت للخمسة اوسق لان من هنا ليست بيانية **(قوله القطاى السبعة)** هى الحمص والفول
 واللوبيا والعدس والتمر والبلح والبقلة **(قوله وجب الفجل)** اى الاجرة وما الفجل الا بيض
 فلازكاة في حبه اذ لا زيت له **(قوله وغير ذلك)** اى كالبرسيم والحلبة والسلم والتمين خلافا لمن
 أحكمه بالتمر كانه يبيى ويحل عدم وجوب الزكاة فيما ذكر وغيره ما لم تكن من عروض التجارة والا زكيت
 على الوجه الآتى **(قوله منق)** اى اذا اخذ بعد يسره وقوله مقدار الجفاف اذا اخذ فريكا **(قوله)**
 الذى لا يخزن به احترز بذلك عن قشر الارز فلا يشترط التقاض منه **(قوله فيقال)** اى لاهل المعرفة
 الذين شأنهم التخريف وهذا بيان له **(قوله فان قبل ثلث)** اى مثلا وقوله اعتبر الباقي اى فان كان
 خمسة اوسق فاكثركى والا فلا **(قوله هذا اذا كان)** اى الذى اخذ قبل يسره **(قوله بيان)**
 ما يخرج له اى فيما يحف وما لا يحف وما له زيت وما لا زيت له من جنس ماله زيت **(قوله نصف)**
 عشره ذكر الفخيم العائد على الخمسة اوسق باعتبار كونها نصابا وهذا بيان للقدر المخرج **(قوله)**
 خبره وفى خمسة اوسق هو واجب التقديم لاشتمال المبتدأ على ضمير يعود عليه فلما خرج من المبتدأ
 لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو لا يجوز **(قوله اى نصف عشره)** هذا بالنسبة لما شأنه
 الجفاف من الحب وما ترك حتى جف بالفعل ام لا **(قوله ان بلغ حب كل نصابا)** اى حتى بلغ حبه
 نصابا اخرج نصف عشر زيته وان قل الزيت **(قوله فلا بد من الاخراج من زيته)** اى سواء عصره
 أو اكاه أو باعه ولا يجوز اخراج حب او من الفان والقيمة وهذا اذا امكن معرفة قدر الزيت ولو
 بالتخري او باخبار موثق به والا اخرج من قيمته ان اكاه او اهداه او من ثمنه ان باعه **(قوله والا)**
 فنصف عشر القيمة اى والا يبيع بل اكاه او اهداه او تصدق به فلزمه نصف عشر القيمة فلما اخرج
 زيبا او غرافلا يجوز وكذا يقال فيما لا زيت له من جنس ماله زيت انه يتعين الاخراج من ثمنه
 او قيمته فان اخرج من حبه او اخرج عنه زيتا فانه لا يجوز والحاصل ان ظاهر المصنف تعين الاخراج
 من الثمر في هاتين المسئلتين فلا يجوز ان يخرج عنه من حبه بان يخرج عنه غرا او زيبا او رطبما

او عتبار وزيتونا وهو كذلك ابن عرفة مالا يترب قال محمد يخرج من ثمنه اوقيته ان اكله لازيبيا
وروى على وابن نافع من ثمنه الا ان يجذب ييبا فيلزم شراؤه ابن حبيب من ثمنه وان اخرج عتبا جزاه
وكذا الزيتون الذي لازيت له والزيت الذي لا يتقتران اخرج من حبه اجزاه اه والتول الاول هو
مذهب المدونة كما في المواضع (قوله واما ما يحيف) اي بالفعل من اللعب والتمسروا وكان شأنه
الجفاف او كان شأنه عدم الجفاف لكن فرض انه بقي حتى جف كما في المجل (قوله او باعه رطبا) اي
لمن يحفقه اولن لا يحفقه كما هو مذهب المدونة مالم يحجز عن تحريه اذا باعه والا اخرج من ثمنه اه بن
(قوله وان شاء اخرج عنه حبا يائسا) اي خلافا لما يقتضيه ظاهر المصنف من تعيين الاخراج من
ثمنه اوقيته كالمثلثين قبله (قوله تعين الاخراج من حبه) هذا قول مالك في العتبية وقواه بن
واقتصر عليه خش وقوله ورج بعضهم هو العلامة طفي وسلمه شيخنا العدوي وهذا القول قول
مالك في كتاب محمد ابن المواز ماد كره الشارح من جريان الخلاف في القول الذي شأنه ان يبس دون
ما شأنه انه لا يبس لوجه له كما قال بن فان ظاهر النقل جريان الخلاف فيه ما في العتبية عن
مالك ان القول اذا اكل او بيع اخضرتة تعين الاخراج من حبه ابن رشد وهو كما قال لان الزكاة
قد وجبت في ذلك بالاقرار فيبيع ذلك اخضر بمثله يبيع الحائط من الخخل والكرم اذا زهي
ثم قال ومالك في كتاب ابن المواز في القول والمحصر انه ان ادى من ثمنه فلا بأس ولم يقل ذلك
في الخخل والكرم فتصديده بالاول مع توجيهه فيقيد انه المعتمد ولذا صدق عليه ابن عرفة فقال مالك
ما اكل من قطنية خضراء او يبيع ان بلغ خرصه باسنا باياز كاه يجب بايس وروى محمد اومن ثمنه
اه بن واعلم ان وجوب الزكاة في القول الاخضر والغريك الاخضر والمحصر والشعير الاخضر بن
موافق لقول المصنف الآتي والوجوب باقرارك المحب فهو مشهور مني على ضعف وسماي انه
المشهور وان القول بان الوجوب يبس المحب ضعيف وحينئذ فالقول بوجوب الزكاة في القول
الاخضر ومما معه مشهور مني على مشهور لا على ضعيف كما قال عبق (قوله فان كان شأنه مما يبس)
اي واكلا او يبيع اخضر قبل الجفاف (قوله من ثمنه اوجه) الضميران للقول الاخضر (قوله
ان سقى بالة) اي كالسواقي واما النقايات من البحر وهي النطالة والشادوف كما قرر شيخنا فقال عبق
وخش انها داخل في الآلة وفي شب انها لا تدخل وحرر الفقه (قوله والا فالعشر) وبما يجب فيه
العشر ما يزرع من المذرة ويصب عليه عند زرع فقط قليل من الماء (قوله ولو اشترى السج) اي
الماء الجحاري على وجه الارض ورد بلو على القائل بوجوب نصف العشر اذا اشترى السج وانفق
عليه (قوله وتسوى عدده) اي عدد السقي بهما وان اختلفت المدة وتسوت مدة السقي بهما وان
اختلف العدد وقوله او قارب اي السقي بأحدهما السقي بالآخر في العدد وفي المدة وقوله بان لم يبلغ
اي السقي بأحدهما مثلثي السقي بالآخر في العدد او المدة واعلم ان ما ذكره الشارح من ان مالم يبلغ
الثلاثين مقارب مثله في عبارة ابن رشد عن ابن القاسم وان الاكثر ما بلغ الثلثين والذي في عبارة
ابن يونس عنه ان مقارب الثلثين من الاكثر وما زاد على النصف يقلل من المساوي اه بن
(قوله فيؤخذ لما سقي الخ) اي انه يقسم المحب نصفين ويركي احدهما بالعشر والثاني بنصف العشر
(قوله او كل على حكمه) اي فيقسم المحب الثلث والثلثين مثلا ويركي احدهما بالعشر والاخر
بنصف العشر (قوله خلاف) الاول منهما مشهور في الجواهر والثاني شهره في الارشاد (قوله
وهل المراد بالاكثر) اي الذي جرى فيه الخلاف في كونه بغلب على غيره او لا يغلب بل كل على
حكمه (قوله الاكثر مدة ولو كان الخ) وذلك كمالو كانت مدة السقي ستة اشهر فيها شهران بالسج

واربعة بالالة لكن سبقه بالسبع عشر مرات وسبقه بالالة خمس مرات ثم ان قوله وهل المراد
بالاكثر الاكثر مدة الخ هذا هو الذي روي عنه المواق وزاد بعضهم لابن عرفة وقوله والاكثر سقما
هو قول البايج وظاهر كلام الشيخ احمد ترجمه (قوله الاظهر الثاني) وهو ان المراد بالاكثر
الاكثر سقما وان قلت مدته (قوله بالسبق بالالة) اي لا عدة السبق بها (قوله كما صنف القم) اي
كما انضم اصناف القم واصناف الزبيب فالكاف للتشبيه (قوله واخرج من كل بحسبه) اي اخرج
من كل صنف بقدر ما يخصه (قوله ويجزى اخراج الاعلى منها عن الادنى) لا مفهوما لقوله فيما
ان اخرج الاعلى عن الادنى اجزاء ولا يختص بالقطاني والقم والزبيب بل مستى اراد ان يخرج عن
صنف آخر ما وجب عليه فيه جازان يخرج من الاعلى لامن الادنى لافرق بين القطاني والقم
والزبيب وغيرها لكن مع اتحاد الجنس واختلاف الاصناف المضمومة كما هو السباق فلا يجزى
قمع عن عدس والظاهر ان الاعلى والادنى والمساوي يعتبر بما عنداهل كل محل واذا اخرج
الاعلى عن الادنى فانه يخرج بقدر مكيلة المخرج عنه لانه عوض عنه ولا يخرج عنه اقل من مكيلته
لئلا يكون رجوعا للقيمة (قوله وانما ضم الخ) اشار بهذا الى ان قوله ان زرع الخ شرط لضم
المصنفين والاصناف مطلقا اي حيث قلنا بضمها زرع بيلداو بيلدان سواء كان المضمومان من
القطاني او من قمع وشعير وسلت فلا بد ان يزرع الخ وخالف وت وجعل هذا شرط لضم ما زرع
بيلدان واما ما زرع بيلد فضم وان لم يوجد هذا الشرط وهو ضعيف (قوله ازرع احدهما) اي
المضمومين الفهومين من قوله تضم الخ وهذا الشرط ذكره ابن رشد ونسبه لابن القاسم (قوله ولو
يقربه) اي يقرب استحقاقه المحصاد (قوله وبقي من حب الاول الخ) عطف على قول المصنف ان
زرع احدهما الخ فهو شرط ثان للضم مطلقا وقوله وبقي من حب الاول اي عنده وقوله ما يكل به
النصاب اي من الثاني فاعل بقى (قوله الى استحقاق حصاد الثاني) اي الى وقت وجوب الزكاة فيه
بالافراة او بيس الحب املوا كل الاول قبلي وجوب الزكاة في الثاني فلا يضم الثاني للاول بل ان
كان الثاني نصا بازكى والا فلا (قوله لانها كفايتين جمعهم املك وحول) وذلك لان استحقاق
المحصد في الحب كتمام المحول في غيره فلو زرع احدهما بيلد حصاد الاخر لم يجتمع في المحول فلا يضم
احدهما للآخر (قوله فيضم الوسط) اي فيسبب اشتراط الاجتماع في الارض لاجل ان يجتمعا
في الملك والمحول لو كانت الزروع ثلاثة زرع ثانيا قبل حصاد الاول وثالثا بعده وقبل حصاد الثاني
ضم الوسط لهما (قوله ولم يخرج زكاة الاولين الخ) عطف على قوله اذا كان فيه الخ اي واملوا كان
اخرج زكاة الاولين قبل حصد الثالث فلا يضم الوسط لذلك الثالث والحاصل ان ضم الوسط للطرفين
مقيد بتعيين ان يكون فيه مع كل منهما انصاف وان لا يخرج زكاة الاولين حتى يحصد الثالث واما اذا
اخرج زكاة الاولين قبل حصد الثالث فانه لا يضم الوسط لذلك الثالث ويترك الثالث وحده ان كان
نصبا ولا فلا ووجه عدم الضم ان الثاني لما ذكرى اول حاصل فيه نقص بسبب الزكاة في المثال
الذكر لم يبق من الثاني ما يكل به النصاب ان ضم لثالث فلا يضم له ما تقدم في الشرط الاول هذا
محصل الشارح وبقي قيد ثالث وهو ان يبقى حب السابق محصدا لاحق فان كل حب الاول قبل
حصاد الثاني او كل حب الثاني قبل حصاد الثالث فلا يضم الوسط لهما (قوله لا يضم زرع اول) اي
لا يضم زرع اول لثالث بحيث لو اجتمع من الجميع اي الثلاثة نصاب زكى كما في مثال الشارح (قوله
على البدلية) اي وان كان فيه معهما على سبيل المعية نصاب (قوله وزرع الثالث) اي والمحال انه
زرع الثالث الخ (قوله بعد حصاد الاول) اي وقبل حصاد الثاني واملوا كان الثالث زرع قبل

حصا الاول كما ان الثاني كذلك في الجميع وان زرع الثالث بعد حصاد الثاني وقبل حصاد الاول
ضم الاول للثالث لان الاول صار وسطا حكما (قوله أو العكس) أي الاول اثنين والثالث ثلاثة
والوسط اثنان على كل حال (قوله فانه يضم له) أي لا وسط الطرف الذي يكمله نصبا يساويها كان
الطرف الاول أو الثالث (قوله ولاز كانت في الآخر) أي في الطرف الآخر (قوله ان كل) أي
النصاب من الوسط مع الاول كما لو كان الاول ثلاثة والثاني اثنان والثالث اثنان ايضا (قوله دون
العكس) أي دون ما اذا اكل النصاب من الوسط والاخير كما لو كان الاول وسقين والثاني اثنان
والثالث ثلاثة فيزكي الاخيرين دون الاول (قوله لا يضم في غيره) أي من المحبوب التي
تقدمت للعسل وعدم ضم القمح للعسل هو قول ابن القاسم وابن وهب واضبع وقيل انه يضم اليه وهو
قول مالك وأصحابه الا ابن القاسم وهو قول ابن كنانة ومختار ابن نونس واستقر به في التوضيح
(قوله وهي) أي المذكورات من العسل وما بعده اجناس (قوله لا يضم بعضها البعض) أي
فلا يضم العسل لدخن ولا لذرة ولا لارز وهكذا (قوله الاخر) صفة للفعل لا للبرز والفعل
الاجرم موجود بالغرب (قوله في وجوب الزكاة) أي اذا بلغت نصابا (قوله في الضم وعدمه)
أي لا في بيان ما يجب فيه الزكاة وما لا يجب فيه لان هذا قد سبق في قوله من حب وعمر (قوله
لا الكنان) أي فليس كالزيتون في وجوب الزكاة (قوله وحسب في النصاب قنن الارز) أي حسب
على المسالك من النصاب الشريعي قنن الارز فلو كان الارز قننوا اربعة اوسق فان كان بقننه
خسة اوسق زكي وان كان اقل فلا زكاة وله ان يخرج عن الارز قننوا وله ان يخرج غير مقشور
خلافا لمن قال بتعين الثاني (قوله وحسب ما تصدق به على الفقراء) أي لاجل ان يزكي عنه وكذا
يقال فيما بعده واستثنى ابن نونس وابن رشد الشئ التافه اليسير فانه لا يحسبه اذا تصدق به او اهداه
او وهبه قاله ابو الحسن وهو تقييد للدونة ان طرح (قوله وهذا كله فيما تصدق) او اهدى
او وهب بعد الطيب وما قبله فلا يحسب وتسقط عنه زكاته كما انه لا زكاة عليه اذا تصدق بالزرع كله
فكلام المصنف مقيّد بقيد ثلاثة ان يكون ما تصدق به بعض الزرع لا كله وان يكون ذلك
البعض ليس تافها وان يكون التصدق به بعد الطيب (قوله وحسب ما استأجره) اشار بهذا
الى ان استأجر عطف على تصدق الواقع صلهما (قوله قنن) أي حال كونه قنناى مقتوتا ومحزوما
(قوله او غيره) أي اغمارا او كيلا فكل هذا يحسب ويخرج زكاته وكذلك يحسب لقط اللقاط الذي
مع الحصاد لانه في معنى الاجارة لا لقط اللقاط لما تركه به على ان لا يعود اليه وهو حلال لمن اخذه
كما قاله ابو الحسن (قوله لا يحسب اكل دابة في حال درسها) أي لمسقة الحز من منزل منزلة الآفات
السمائية واكل الوحوش والطيور واذا علمت ان ما كول الدابة حال درسها لا يحسب فلا يحسب
عليه تكميمها لانه يضرها وفي حاشية عجم على الرسالة انه يعني عن نجاسة الدواب حال درسها فلا
يفصل المحب من بولها النجس (قوله والوجوب بافراك الحب) أي كما صرح به في الامهات ونص
اللمحني الزكاة تجب عند مالك بالطيب أي ببلوغه حدا كل فاذا أزهى النخل أو طاب المكرم وحل
بيعه وافرک الزرع واستغنى عن الماء واسود الزيتون أو قارب الاسود اوجبت فيه الزكاة اه فقد
اقتصر في الزرع على الافراك وكذا باحة البيع في غيره كذاني بن ثم بعد ان ذكر كلاما طويلا
قال فتحصل ان المشهور رتعلق الوجوب بالافراك كما للمصنف وابن الحماجب وابن سلس والمدة
وشهره ابن الحماجب وان ما لا يعرفه من ان الوجوب باليس ضعيف (قوله خلافا لمن يقول) أي
وهو عجم وتبعه عجم قال شيخنا والظاهر ان اليس يرجع للافراك اذا اراد باليس بلوغ المحب

حد الطيب ونهايته بحيث لو حصل لم يعمل فيه فساد ولا تلف وعلى انهما مختلفان كما حققه طائي من
 أن الافراك بلوغ الحب حدا لا كل وانته قبل اليس فالمعتدان الوجوب بالافراك ولا يرد قوله تعالى
 وأتوا حقه يوم حصاده لأن المراد وأخرجوا حقه يوم حصاده فالوجوب بالافراك وإن كان الاخراج
 بعد اليس (قوله لم يصر له نصاب) أي ولو كان المتروك أكثر من نصاب لان الموت حصل قبل
 الوجوب فهو غابر حتى على ملك الوارث فان ورث نصابا زكاه وان ورث أقل منه فلا زكاة عليه الا
 ان يكون له زرع يضمه له وقد عبد الحق كون زكاة الزرع الذي مات مالكة قبل الوجوب على
 ملك الوارث بما اذا حصل للوارث شيء منه أموال مات قبلها وقد اغترق ذمته دين لوجوب ان يزكى
 على ملك الميت لانه باق على ملكه ولا ميراث للوارث فيه لتقدم الدين نقلة ح اه بن (قوله فان
 بلغت حصة بعضهم الخ) أي كالمات عن أخ لام وعم وترك زرعاً خرج منه ستة أوسق فلا زكاة على
 الأخ للام وعلى العم الزكاة والغرض ان المورث مات قبل الوجوب (قوله حيث كان المجموع
 نصاباً) أي فان كان مجموع المتروك أقل من نصاب فلا زكاة فيه ولا يضم الوارث ما خصه منه لزركه
 ويركبه خلافاً لما سبق لان الموضوع ان الزكاة على ملك المورث لا الوارث فلا وجه للضم والحاصل
 ان المال اذا مات بعد الوجوب فان الحب يزكى على ملك الميت وان مات قبل الوجوب فسكن ذلك ان
 كان عليه دين والارزكى على ملك الوارث (قوله أي يقتصر) تفسير لكل من الضبطين لان كل من
 اعدم وعدم معنى افتقر ولمدم معنى آخر غير مراد هنا وهو فقد (قوله ان بقي الخ) هذا التفصيل
 الذي ذكره الشارح مثله في أبي الحسن اذ قال اذا اعدم البائع اخذت الزكاة من المشتري ان كان
 قائماً بعينه او اتلفه بأكل ونحوه وان تلف بسماوى او اتلفه اجنبى فلا تؤخذ من المشتري وهو
 موافق لقول ابن القاسم في الرجوع على المشتري في الامهات قال ابن القاسم فان لم يكن عند
 البائع شيء يأخذ منه المصدق ووجد المصدق الطعام بعينه عند المشتري اخذ المصدق منه
 الصدقة ورجع المشتري على البائع بقدر ذلك من الثمن وقال سحنون وقد قال بعض اصحاب مالك
 ليس على المشتري شيء مطلقاً كان المبيع قائماً او تلف بسماوى او اتلفه هواً اجنبى لان المبيع
 كان له جائزاً ويتبع بها البائع اذا ايسر اه بلغظه والقول الثاني قول اشهب وصوبه سحنون
 والنونى وقال اللخمي هذا أي قول اشهب ان يباع ليخرج الزكاة وان كان البائع من بعلم انه
 لا يخرج الزكاة اخذ من المشتري قائماً او فائتاً اه انظر بن (قوله بئمن ماله من زكاته) أي بئمن
 القدر الذي اداه زكاة والصواب رجوع على البائع بما ينوب ما اداه زكاة من الثمن كما هو الواقع في عبارة ابن
 رشد (قوله فان تلف بسماوى او اتلفه اجنبى لم يتبع بركاته المشتري) أي في الحالين وقوله واتبع
 بها البائع اذا ايسر هذا في الحالة الثانية أعنى ما اذا اتلفه اجنبى واما الحالة الاولى وهى ما اذا تلف
 بسماوى فلا زكاة فيه لانه جائحة على الفقراء وحينئذ فلا يتبع بها احد والحاصل انه اذا اتلفه اجنبى
 فانه لا يتبع بها المشتري بل البائع اذا ايسر واظهار الرجوع على الاجنبى يكون من البائع وان
 تلف بسماوى فلا يتبع واحدهما بالسقوطها بالماجئة هـ ذاهو الصواب خلافاً لظاهر الشارح
 وعقب من انه في حالة التلف بالسماوى يتبع بها البائع انظر المجل والظاهر ان الرجوع على الاجنبى
 من المشتري لانه المالك لما اتلفه (قوله والنفقة على الزرع الموصى به) أي على الجزء الموصى به
 من الزرع فالمراد بالزرع الموصى به الجزء الذى حصلت به الوصية لا الزرع الذى وقعت الوصية فيه
 فاذا اوصى لزيد بثلاث زرع او ثمره قبل الطيب او بعده فان نفقة ذلك الجزء الذى وقعت الوصية به من
 سقى وعلاج تكون لازمة لزيد الموصى له لانه بمجرد الوصية والموت يستحق ذلك الجزء وله فيه النظر

والنصف العام فصار شريكا (قوله ودخل الخ) أي فتكبر النفقة على جزء من كاة على الموصي له
(قوله في المسائل الثلاث) أي وهي الوصية لمعين بكيل والوصية لغير معين بجزء أو كيل ولو قال
المصنف والنفقة على الموصي له المدين بجزء والافعل الميت كان اخصر (قوله وسكت المصنف
عن الزكاة) أي عن زكاة الوصية هل تداون لازمة للموصي وللوصي له والمحال ان المصنف تكلم
على النفقة على الوصية وسكت عن حكمز كاتها (قوله فعلى الموصي) أي فزكاة تلك الوصية على
الموصي في ماله (قوله مطلقا) أي سواء كانت الوصية لمعين أو غيره كانت بكيل أو بجزء مشاع
كاوصيت لزبد أو لفقرا بربع زرعي أو بثمره أراد ب (قوله وإن كانت قبله) أي قبل الوجوب
(قوله ومات قبله) أي قبل الوجوب وقوله في ماله أيضا هذا مشكل مع ما مر من انه لا زكاة عليه
اذا مات قبل الوجوب الآن قال ما مر لم يتعلق بالزكاة وصية وهنا وصي بها (قوله إن كانت بكيل
لمساكين) أو لمعين كاوصيت بثمره أراد ب لمساكين أو لفلان (قوله كربع لمعين) أي كاوصيت بربع
زرعي لفلان (قوله ولمساكين) عطف على قوله لمعين (قوله زكيت على ذمتهم) أي ولو كان كل
واحد من المساكين يخصه مد واحد لانهم كمالك واحد (قوله ولا ترجع) أي المساكين على الورثة
وقوله بالخذ أي بما آدوه من الزكاة (قوله وهو المحزر) أي خرما على النخل من البلج ثمرا وما الخرص
بالكسر فهو الشيء المقدر (قوله مشير للعلة) أي وهي الاحتياج (قوله وإنما يخرص التمر والعنب
الخ) أي وإنما يخرص التمر والعنب على رؤس الاشجار ليعلم هل منه نصاب أم لا إذا حصل بيعه واحتاج
أهله للنصف فيه هذا وكان له أراد ما يصير غير أنه بعد صيرورته ثمرا لا يخرص لانه يقطع وينقطع به
في تخريصه حينئذ انتقال من معلوم مجهول وقد منع ضبطه بالمتعة فوق بل يضبط بالمتعة ويكون
من إطلاق العام وإرادة الخاص وهو غير النخل واعترض المحصر في كلام المصنف بالشمع لا الخضر
إذا افرك واكل أو يبيع زمن المسغبة وبالعقول الأخضر والمحصر الأخضر فان كلا منهما يخرص إذا
اكل أو يبيع في زمن المسغبة أو غيره بناء على المشهور الذي مشى عليه المصنف من ان الوجوب
بالافراك واجب بأن المحصر منهيب على أول شروطه قال طافي وهذا الاعتراض لا ورود له أصلا
لأن الثابت في هذه تحريم مقدار ما اكل أو يبيع وليس هذا هو الغريص لان التخريص خراشي
على أصوله والمحال ان الذي تقدم في القول ونحوه انه إذا اكل أو يبيع أخضر فانه يخرصه ما اكل
أو يبيع منه وهذا غير التخريص الذي كلاً منافيه هنا اذ فرق بين احصاء ما اكل بالتخري أي بالمحزر
والتخمين وبين خراشي باقي على أصوله اه عدوى (قوله سواء كان شأنهما الجفاف أم لا) هذا
التعيم صرح به في الجواهر وقال بعض الشراح اراد المصنف التمر الذي لو بقي يتقر بالفعل والعنب
الذي يترب بالفعل ان لو بقي نخرج بلع مصر وعنها فانه لا بد من تخريصهما ولو لم يكن حاجة من
اكل ونحوه لتوقف زكاته على تخريصهما مع حل بيعهما اه ومراده بقوله نخرج الخ ان ما ذكر
خارج عن التقيد بحاجة الهل للنصف بدليل قوله فانه الخ وردهذا طافي بأنه غير صحيح بل كلام
المصنف شامل لما يتقر ويترب واللا يتقر ولا يترب وقوله لا بد من تخريصهما غير صحيح ايضا لأن
الذي لا يتقر ولا يترب اذا لم ينجح اهله الا كل مثلاً يستغنى عن تخريصهما باحصاء الكيل
في الرطب والوزن في العنب بعد الجذوة تقدير جفاف ذلك بعد الاحصاء المذكور والذي لا بد منه
تقدير جفافهما وقرق بين تقدير الجفاف والتخريص فالزبدون ونحوه لا يخرص ويقدر جفافه
فعنب مصر وورطها ان خرصا في رؤس الاشجار وان لم يخرصا كالأثم قدر جفافهما وهذا كله اذا
شك فيما لا يتقر وفيما لا يترب هل يبلغ النصاب أم لا اما اذا تحقق بالوغة النصاب فلا يحتاج لتقدير

جفاف اصلا لان الزكي حينئذ ثمة كما رآه كلامه والحاصل ان العنب والتمر مطعنان احتاج اهله
 لتصرف فيه خرس على رؤس الاشجار وان لاحتاجا جوا لم تصرف فيه فالذي يتصرف به يترب
 جفافه وتخرج زكاته والذي لا يتصرف ولا يترب يتصرف جفافه وبكال البعج ويوزن العنب ثم يقدر
 جفافه ما هذا اذا شك في كونه يبلغ نصابا ام لا اما ما تحقق بلوغه النصاب فلا يحتاج لتقدير جفاف
 ام لا (قوله اذ اكل بيدهما وبدوا لهما) اي ولا يكتفي هنا ما في البيع من بدو صلاح البعض
 (قوله اعلم بالخمر الخ) اي انما يخمر الخمر والعنب اذا اختلفت حاجة اهلهما اعلم الخ (قوله دون
 غيرهما) اي من الزيتون والفول والجحش والشعير اذا اكل اخضر فلهذا وان كان يحسب بالخمر
 ما اكل منها لكانها لا تخمر فائمه على امولها (قوله واعترض الخ) قد يجاب بان المصنف قد اطلق
 المزموم وهو الاختلاف واراد لازمه وهو الوجوه لانه يلزم من الاختلاف الوجود اه عدوى
 (قوله نصب على المحال) اي من نائب فاعل يخمر اي انما يخمر الخمر والعنب حالة كون كل
 منهما مفصلا فخلته (قوله اي انه يجوز كل تخله على حدتها) او ولا يجمع الخمر والخمر المحاط
 في الحزم ولا يجوز ارباعا او ثلثا ثم لا يجوز كل ربع او ثلث على حدته وكذا لا يجمع ما زاد على
 واحدة كالاثنتين والثلاثة مثلا ولوعلم ما فيها جلة هذا اذا اختلف في الجفاف ولو كانت من صنف
 واحد فان اتحدت في الجفاف جاز جمعها في الخمر ولو كانت عشرة ولا اختلفت اصنافها في مفهوم
 تخله تفصيل بين تخمر بعض الحائض كله وجملة من التخل فقول الشارح ما لم يتحدى التخلات المجموعة
 وقوله والجاز جمع اكثر من تخله فيه اي في الحزم (قوله باسقاط نقصها) اي مصورا ذلك
 التخمر بيس باسقاط نقصها الخ يعني ان الخمر بيس سقط باجتهاد ما يعلم عادة انه اذا جف التمر
 او الزبيب ينقص منه يفعل ذلك في كل تخله بان يقول هذه التخله عليها من البعج والعنب وسق لكنه
 اذا جف وصار تمرا او زبيب ناقص ثلثه وصار الباقى ثلثا وسق وهكذا راعا ما يرميه الهوى او يأكله
 الطير وما شبه ذلك فانه لا يسقط لاجله شيئا تغلبا بحق الفقراء (قوله وينظر لباقي) اي فان بقي
 ما يجب فيه الزكاة زكاه والا فلا (قوله والا فلا) اشار بذلك لما نقله ح عن الذخيرة ونصه قال
 ابن القاسم واذا انتهى رب المحاط حيف الخمر والى بخارص آخر لم يوافق لا عبرة بقوله لان
 الخمر حاكم (قوله زكي عن تسعة) اي لانه انكثت مجموع الاقوال الثلاثة وذلك لانك تجميع
 العشرة والتسعة والثمانية يكن تسعة وعشرين تأخذ ثلثها يكن تسعة ولو كانوا ثلاثة قال احدهم ستة
 وقال الثاني ثمانية وقال الثالث عشرة زكي عن ثمانية لانها انكثت الاربعة وعشرين بمجموع الاقوال
 الثلاثة وهكذا (قوله وان اصابته حاججة الخ) جملة بعضهم على العموم اي على ما يبيع بعد الطبيب
 ثم اجمع وعنى ما يبيع ام لا وجملة الشيخ عبد الرحمن على ما يبيع بعد الطبيب اي انه اذا يبيع بعد
 الطبيب ثم اصابته حاججة فان كانت ثلثا فاكثرت سقط عن البايع زكاة ما اجمع وجوب رجوع
 المشتري بحصته من الثمن على البايع ونظر لما بقي فان كان نصابا زكاه والا فلا وان كانت
 دون الثلث زكي بجميع ما يباع وظاهره ولو كان البايع يدها دون النصاب والحاصل ان الجملة
 التي لا توضع عن المشتري لا توضع عن البايع في الزكاة وما توضع عن المشتري يوضع عن البايع
 زكاتها والجملة لثاني اولى لان الجملة الاولى تؤدي الى نوع تسكر ارفع مفاد قوله وان تلف جزء نصاب
 ولم يمكن الاداء سقط اه عدوى (قوله اعتبرت) ظاهره وان لم يرجع بها المشتري على البايع
 بالفعل وهو مانع له المواقف عن قوى ابن القاسم ووجهه ان المشتري اذا لم يرجع بالفعل فكأنه
 قد وهب البايع ذلك القدر الذي ملك الرجوع به والميل الذي لا ينشئ رده فلهذا انظر المواقف

(قوله على تخصيص الخ) مفهومه انه لو كان غير عارف ولم يكن عدلا لم يل على ما تبين اي فيجب
الانخراج على ما زاد اتفاقا نقله في التوضيح عن ابن بشير اه بن (قوله وهل على ظاهره من الذنب)
اي لتعديل الامام بقلة اصابه الخصاص ولو كان على الوجوب لم يلتفت الى اصابته الخصاص ولا الى
نظامهم وهذا تأويل عباس وابن رشد (قوله اوعلى الوجوب) اي لان تخصيص الخصاص في الحالة
المدكورة بمنزلة حكم المحاكم ثم يظهر انه خما (قوله واخذ الواجب من الحب) كيف كان يعني ان
الحب اذا اجتمع من انواعه نصاب فان الزكاة تؤخذ من كل نوع بقدره فان كان الحب نوعا واحدا
كالكعك مثلا فانه يؤخذ منه جيدا كان او رديئا او وسطا فان اختلفت صفته كسراره ومجولة فانه
يؤخذ من كل بقدره وان كان نوعين ككعك وشعير اخذ من كل منهما بقدره وكذا ان كان ثلاثا فانواع
ككعك وشعير وسلت فن كل بقدره ولا يلزمه ان يدفع الوسط عن الطرفين نعم ان اطاع باخراج
النوع الاعلى عن النوع الادنى اجزاء حيث كان الجنس مقصدا واما ان اخرج النوع الادنى عن الاعلى
فلا يجوز كما لا يجوز الانخراج من جنس عن جنس آخر ولو كان النوع المخرج اعلى من المخرج عنه
كازرع عن عدى مثلا (قوله طيبا) اي سواء كان كاه طيبا الخ (قوله كالتروعا الخ) اراد بالنوع
الصنف لان التروعة تحتها اصناف برى وصحياني وعجوة فقوله نوعاى بان كان برىا وقوله او نوعين
اي صنفين مثل برى وصحياني واسرار المصنف بقوله كالتروعا قول المدونة اذا كان في الحائط صنف
واحد من اعلى التمر او من ادناه اخذ منه والحق به المصنف الذين لم يفهم من قول الجواهر وان
اختلف نوع التمر على صنفين اخذ من كل صنف بقسطه (قوله كالتروعة) تشبيه فيما علم من قوله
واخذ من الحب كيف كان اي يؤخذ من كل بقدره كالتروعة كونه نوعا او نوعين (قوله والا بان
كان اكثر من نوعين) اي والا بان اختلف نوع التمر على اكثر من صنفين وقوله فن اوسطها اي
فيؤخذ من الواجب من اوسط الاصناف واسرار المصنف بهذا القول للمدونة واذا كان في الحائط اجناس
من التمر اخذ من اوسطها والمراد بالاجناس في كلامها الاصناف والمحاصل انه اذا اجتمعت اصناف
حب اخذ من كل صنف قسطه كالتروعة فان كان صنف او صنفين فان كان اكثر منهم لم يلزمه ان يخرج من
اوسط تلك الاصناف (قوله قياسا الخ) اشار بهذا للفرق بين التمر وغيره عند الزيادة على النوعين
(قوله وفي مائتي درهم شرعى) قد تقدم ان قدره خمس وخمسة مائة من مطلق الشعير (قوله او
عشرين دينارا) قدره اثنان وسبعمائة من مطلق الشعير (قوله فاكثر) عطف على مائتين
فيكون حذفه من الثاني دلالة الاول اعطى على عشرين حذفه من الاول دلالة لثاني
وهذا الاولى اسلامته من الفصل بين المتعاطفين بأجنبي (قوله ولا وقص في العين) اي خيلافا
لابي حنيفة حيث قال لا شيء في الزائد عن النصاب حتى يبلغ اربعة مائة في الذهب واربعين
درهما في الفضة وقوله كالححر اي بخلاف الماشية والفرق ان الماشية لما كانت تحتاج الى
كثرة كلفة خفف عن صاحبها بخلاف الححر فكلفته يسيرة والدين كذلك (قائده) لازكاة
على الانبياء لان ما يديهم ورائع الله تعالى وهذا على مذهبننا كما قال بعضهم من انهم لا يمكن
وهو بخلاف مذهب الشافعي كما قاله بعض شراح الرسالة اه عدوى (قوله اي
التجزئة والمقابلة) بان يجعل كل دينار في مقابلة عشرة دراهم (قوله لا بالجودة اي لا المجمع
بالجودة) (قوله والقيمة لا يخفى ان القيمة تابعة للجودة والزيادة) فالانفا لا حدهما النفا لاخر
فالعطف كالتفسيرى (قوله من باب خطاب الوضع) اي وهى يتعاقب بالطفل والجنون وغيرهما
ويصدق الولي في ارجاعها اذا ادعى عليه الولد اراجنون بنقص المال بعد ذلك بلايين ان لم يتم والا

فيمين (قوله والعبرة بمذهب الوصي) اى لان التصرف منوط به (قوله لا يجزى به) اى اى
الطفل لموته وانتقال المال عنه ولا يجزى به الطفل لانه غير مخاطب بها فلا تركم الوصي ان كان مذهبه
يرى سقوطها عن الماعل كالحنفى والاخرجهما من غير رفع محاكم ان لم يكن في البلد كما اصلا وكان
ليكن كان مالا كافيا او كان فها مالكي وحنفى وخفى امر الصبي على ذلك الحنفى والارفع الوصي فيها
الامر للمالكى فان لم يكن الاحنفى اخرجهما الوصى المالكى ان خفى امر الصبي على الحنفى والارفع فاذا
بلغ الصبي فانه يعمل بالمذهب الذى يقاذه فان قلدهم يرى الوجوب وجبت عليه فى الماضى وان قلدهم
يرى السقوط سقط عنه فى الماضى وانظر اذا كان مذهب الوصى الوجوب ولم يخرجها حتى بلغ الصبي
ومذهبه سقوطها وانفك عنه المحرف هل تؤخذ عن الاعوام الماضية من المال او تؤخذ من الوصى
وتسقط وانظر فى عكسه ايضا وهو ما لو كان مذهب الوصى عدم وجوبها وبلغ الصبي وقلدهم
يقول بوجوبها هل تؤخذ من المال او تسقط اه عج قال بن وكل من النظرين قصور والنقل
اعتبار مذهب الصبي بعد بلوغه حيث لم يخرجها وصيه قبله فان قلدهم قال بسقوطها فلازكاة عليه
ولا على الوصى وان قلدهم قال بوجوبها وجبت الزكاة عليه فى الاعوام الماضية (قوله او وان
نقصت العين) اى التى هي مائى درهم وعشرين دينارا وقوله فى الوزن اى لافى العدد بدليل قوله
وراجت كالكاملة لان اشتراط الزواج كالكاملة انما هو فى ناقصة الوزن واما لو نقصت فى العدد
وكنت فى الوزن كالمجورز كيت من غير شرط كان التعامل بها وزنا او معدا فان نقصت فى الوزن
والعدد فلازكاة فيها بانه اق ان كان التعامل بها عددا وان كان التعامل بها وزنا فلازكاة فى الوزن
ان راجت كالكاملة تركت والا فلا (قوله كية او حبتين) اى من كل دينار من النصاب اى
انه لا يضرا اذا كان كل دينار ناقص حبة او حبتين كان التعامل بها عددا او وزنا بشرط رواجها
رواج الكاملة بان تكون السلعة التى تشتري بدينار كامل تشتري بذلك الدينار الناقص
لا اتحاد صرفهما وهذا معنى قوله وراجت كالكاملة بالنسبة للناقصة ويقال مثله فى المضاهة وليس
المردان كلا يشترى به السلعة وان اختلف الصرف وقوله كية او حبتين اى او ثلاثة فالمدار على
الرواج كرواج الكاملة قل نقص الوزن او كثر كذا قال ابن المحجب وهو ظاهر المصنف وارتضاء
طافى وخلاصته ان الدنانير اذا نقصت فى الوزن فقط كان التعامل بها وزنا وعددا ان راجت رواج
الكاملة تركت والا فلا وقيد الشارح بمرام وتتبعتها ما شارحنا وجوب الزكاة بكون النقص
قليلًا والاسقط وهو الصواب اذ هو قول مالك وابن القاسم وسحنون قال ابن هارون وهو المشهور
نقله ابن ناجي فى شرح الرسالة ثم قال وجعل ابن المحجب الوجوب مطلقا قل النقص او كثر قال ابن
هارون وليس كما قال اه وبه تعلم ان ما ارتضاء طافى من حمل المصنف على ظاهره من الاطلاق فى
النقص اعما داعى تشهير ابن المحجب قائلا لم ارمى شهر القول بالتفصيل خلاف الصواب لا اعتراض
ابن هارون تشهير ابن المحجب كما علمت وقصور لعدم اطلاعه على ذلك ثم قال ابن ناجي واختلف
فى حد السيرة فقال عبد الوهاب هو كالحبة والحبتين وان اتفقت الموازين عليه وقال الايمرى
وابن القصار انما ذلك اذا اختلفت الموازين فى النقص واما اذا اتفقت عليه فهو كالسككيات بن وقد
شهر فى الشامل الاول من القولين (قوله ونقصت فى الصفة برداة اصل الخ) فيه انه لا داعى لتقدير
النقص فى هذا وما بعده بل المعنى او كانت ملتبسة برداة اصل او اضافة تأمل (قوله من ناقصة
الوزن فيه اشارة الى ان قوله وراجت الخ) راجع للطرفين ولا يرجع للثانية اى وهى الناقصة
فى الصفة برداة اصل (قوله واما ناقصة الوزن) اى والحال انما ساعد النصاب ولا تروج رواج

الكاملة (قوله وزن كل واحد منها نصف دينار الخ) فيه ان عدم وجوب الزكاة فيها يكون
 النقص فيها كثيرا لا يكونها لا تروج رواج الكاملة فالاولى ان يقول كعشرين دينارا مقسمة
 كل واحد منها ناقص قدر حجة اوجهين واحمال انها لا تروج كالكاملة (قوله ولا يقل فيها
 غلوص) هذا اشارة للرد على من حيث قال ان القيد هو قوله وراجحت كالكاملة راجع لدينية
 الامر لا ايضا ان كان يخرج منها شئ بالتصفية وان كان لا يخرج منها شئ بالتصفية ركت مطلقا
 من غير اعتبار ذلك القيد وحاصل الرد عليه ان هذا التفصيل لا يتأتى فيها الا يقل خروج شئ منها
 بالتصفية اذ ليس فيها شئ دخيل كالغشوشة حتى يخرج منها وتخلص منه وانما عدمها رديئ
 وحينئذ فالقيد ليس راجعها (قوله ان تم الملك الخ) جعله الملك شرط طارئة لابن الحاجب
 وجهه القرافي سيما قال بعض وهو الظاهر اصدق عدمه عليه (قوله وهو) اى شرط الوجوب
 المذكور مركب من امرين (قوله فلا زكاة على غاصب) قيده بما اذا لم يكن عنده وفاء بها
 بعوضه وبه الا زكاة وعلى هذا يحمل قول الشيخ احمد الزرقاني قال ابن القاسم المسال المغصوب
 في ضمان الغاصب حين غصبه فعلى الغاصب فيه الزكاة اه بن قال بعضهم يؤخذ من شرط تمام
 الملك عدم زكاة على الكعبة والمساجد من قنابل وعلائق وصفائح ابواب وصدر به عبد الحق
 قائل وهو الصواب عندى وقال ابن شعبان يزكيه الامام كالعين الموقوفة لقرض اه عدوى لكن
 سياقى في النذر ان نذر ذلك لا يلزم والوصية به باطلة وحينئذ فهو على ملك ربه فاهو الذى يزكها
 لا خزنة الكعبة ولا نظار المساجد ولا الامام تأمل (قوله لعدم تمامه) اى لان السيد وارباب الدين
 انتزعه فاهم فيه حتى (قوله واما هما فالزكاة بالوجود في الركاز) كذا ذكر ابن الحاجب واعترضه
 ابن عبد السلام بان الركاز به الخمس وليس بزكاة واجاب في التوضيح بأن فيه الزكاة في بعض صور
 كما يأتى اى ان احتياج الكبير نفقة او عمل في تخلصه ولا يشترط مرور الحول (قوله بعد اتمام)
 اى ولرغاب المودع بها (قوله فانه يزكها السكل عام مضى) اى مبتدأ للعام الاول فابعدده
 الا ان ينقص الاخذ النصاب وما ذكره من تعدد زكاة المودعة بتعدد الحول هو المشهور ومقابل ما روى
 عن مالك من زكاتها العام واحد بعد قبضها لعدم التهمة وما رواه ابن نافع عن مالك من انه يستقبل
 بها حولا بعد قبضها (قوله بعد قبضها) ظاهره انه قبل القبض لا يزكها وانما انما تتركى
 بعد الفرض واستظهر ابن عاشر ان المسالك يزكها كل عام وقت الوجوب من عنده اه بن (قوله
 لو تجزئها باجر) حاصله انه اذا دفع مالا لمن يتجزئ به وجعل له اجرة كل عشرة اصناف فضة مثلا
 فالرجح لرب المال فان الزكاة تجب في ذلك المال على المسالك يزكيه من عنده كل عام مضى عليه
 وهو عند العامل لان تحريك العامل له كتحريك ربه لانه كالمكيل عنه لكن تتركه كل عام
 وقت الوجوب حيث لم يقبضه من العامل مقيد بقيدى الاول علم المسالك بقدره والثانى ان يكون
 المسالك مديرا فيقوم ما يبدى العامل من البضاعة كل عام ويزكها مع مالها فان غاب العامل ولم يعلم
 قدر المال اخرجت زكاته الى وقت علمه بقدره ويزكها مع مالها مضى وان كان رب المال محترقا فاهو يزكى
 لعام واحد بعد قبضها من العامل (قوله واولى بغيره) اى فلام مفهوم لقول المصنف باجر لم يزكها
 كل عام وهى عند العامل كانت مدفوعة له باجر او بدون اجر كما يفيد كلام ابن رشد وقوله المواق
 واما ما يؤخذ من كلام عجم من ان التجزئ فيها بدون اجر تعدد فيها لكن انما يزكها بعد قبضها
 بغير صواب انظر بن (قوله وانما يزكها العام واحد) اى مما مضى للجميع الاعوام الماضية لانه
 لا يقدر على تحريكها لنفسه فاشبهت بالقطعة وهذا القول هو المشهور وقال ابن شعبان يزكها السكل

عام مضى وقيل انه يستقبل بها حولا كانه واثد كافي بهرام واعلم ان العين المغصوبة يجب على
الغاصب ان يركبها اكل سنة من ماله في المدة التي هي فيها عنده حيث كان عنده ما يجعده في مقابلة
تلك العين المغصوبة وهذه غير كافرهما اذا قبضها فقتلها انتزكت من كاتن احدهما من ربهما
اذا اخذها العام واحدهما مضى والثانية زكاة الغاصب لها كل عام ولا يرجع الغاصب على المالك
بمادفعه زكاة عنها واما المشايبة اذا غصبت وردت بعد اعوام فالمشهور انها تركي لكل عام مضى
الا ان تكون السعاة اتخذت وازكاتها من الغاصب هذا ما يرجع اليه المالك ورجحه ابن عبيد السلام
وصوبه ابن يونس وقيل انما تركي لعام واحد كالعين وعزاه ابن عرفة للمدونة واما النخل اذا غصبت
ثم ردت بعد اعوام مع ثمرتها فان ثمرتها تركي لكل عام مضى بالاختلاف ان لم يكن زكاتها الغاصب
وعلم ان فيها في كل سنة نصيبا (فوقله ومدونة بغيره او محمران) اي بوضع لا يحاط به او يحاط به بخلاف
لمحيطان الموازن انما اذا دفنت بغيره اي في موضع لا يحاط به فهي كالغصوبة بتركها لعام واحد
وان دفنت في البيت والموضع الذي يحاط به زكاتها لكل عام وعكس هذا ابن حبيب اه شيخنا
عدوى ونصوه في الشام وزاد فيه قولارابعاهو زكاتها لكل عام مطلقا سواء دفنت بغيره او ببيت
لكن الذي نقله بن عن ابن يونس ان محل كوز المدفونة التي عفل عنها صاحبها اعواما ثم وجدها
من كيم العام واحد اذا دفنت بمحل لا يحاط به واما لو دفنتها بوضع يحاط به ثم وجدها بعد ان ضل
عنها اعواما فانه يركبها السائر الاعوام اتفاقا ولعل مراده اتفاق طريقة اهذا الذي ذكره طريقة ابن
الموازنة (فوقله ضل صاحبها عنها) اي وأما لو كان عالما بجهلها وتركها مدفونة اختيارا فانها
تركي لسائر الاعوام اتفاقا (فوقله مالم ينو المانقط غلظها) اي بل نوى حبسها اليها ولا تصدق عنه
بها ولم يصدق بها (فوقله فانها تجب على المانقط) اي ان كان عنده ما يجعده في مقابلتها والام يجب
عليه (فوقله بعد قبضها) واما العامل فيستقبل بالرجح بالاختلاف كافي ح (فوقله ان لم يكن مديرا)
والاف لكل عام هكذا في السماع كما تفصله ح والمواق وبه اعترض طفي وغيره على المصنف فقال
ان هذه المسئلة مساوية لقوله ومجربها باجر في المدير تركي لكل عام دون غيره فلا وجه لتفريق
المصنف بينهما اه قال بن قات بينهما فرق وذلك ان المدفوعة على ان الرجح للعامل بالاضمان
لا يتفرق فيها حال العامل من ادارة واحتكار بل هي كالدين ان كان ربهما مديرا زكاتها العامل على
حكم الادارة مطلقا وان كان محتكرا زكاتها العام واحد على حكم الاحتكار مطلقا بخلاف السابقة
فبراعى فيها كل منهما كما يدل عليه كلام التوضيح فان احتكر العامل وادار رب المال فان تساوبا
او كان مابيد العامل اكثره كل على حكمه والا فالجميع للادارة كباقي في قوله وان اجتمع ادارة
واحتكار الخ وان احتكر او العامل فسكالدين وانما روعي كل منهما لان العامل في هذه الحالة
وكيله فمراؤه كثرانه بنفسه اه كلامه وقد يقال ان الدين الذي يركبه المدير لكل عام هو دين
التجركا باني وحيث كان الرجح كله للعامل فهو كالقرض وحيث نشد فقتضاه انه لا يركب الا العام بعد
قبضه ولو كان مديرا كما هو ظاهر نص التوضيح لكنه خلاف السماع الذي في المواق من انه يركبه
لكل عام فتأمل (فوقله حيث علمها) اي وان لم يعلم فانه يصبر حتى يعلم فان علم زكاتها الماضي
الاعوام (فوقله وان كان على النعمان على العامل) اي وان دفنت للعامل تجربها والرجح له
خاصة وشرط النعمان عليه (فوقله فالحكم كافي المصنف) اي من ان ربهما يركبها العام واحد بعد
قبضها وان اختلفا من جهة انه في صورة اشتراط الضمان على العامل يجب على العامل ان يركب تلك
العين كل عام من عنده ان كان عنده من العروض ما يساويها لانه يملكها بدمته كالدين وأما في صورة

اشتراط عدم الضمان فلا يتركها العامل اصلا ولو كان عنده من العروض ما يبايعه العدم تعلقها
بذمته وانما يتركها به العام بعد قبضها كما قال المصنف **(قوله الى القرض)** اى فصارت ديناً في
ذمته ودين القرض لا يختلف فيه المديروا والمتكرف كل منهما يتركها عام بعد قبضه بمن هو عليه **(قوله)**
واقامت اعواماً اى قبل ان يقبضها الوارث **(قوله ان لم يعلم)** اى ان اتفق علم الوارث بها واتفق ايقاتها
عند امين حتى ياتي الوارث **(قوله بمعنى الواو)** انما لم يجعل او على حالها لانه لو بقيت على معناها لزم
عليه تحليل اذ منطوق الاول يخالف مفهوم الثاني ومنطوق الثاني يخالف مفهوم الاول اذ منطوق
الشرط الاول انه اذا لم يعلم بها فلا ترك كامل ماضى وظاهره وقت ام لا ومنطوق الشرط الثاني انها
اذا لم توقف فلا ترك كامل ماضى وظاهره علم بها ام لا ومفهوم الاول انه اذا علم بها ذكبت لما مضى
وقفت ام لا ومفهوم الثاني انها اذا وقت تركت علم بها ام لا فخطوط الاول يخالف مفهوم الثاني
ومنطوق الثاني يخالف مفهوم الاول كذا ذكر الشيخ احمد الزرقاني قال بن وفيه نظر بل لا يخالف
ولا تدفع في كلامه لان العطف باء وبقيدها المراد في احدهما فيصدق منطوقه بثلاث صورتي
العدم دون الاتفاق وعكسه ونفيهما معا ومفهومه صورة واحدة وهي وجودهما فدل كلامه على
نفي الزكاة في صور المنطوق الثلاث وهو صحيح ودل على وجوبها في صورة المفهوم وهو محل الاعتراض
على المصنف اذ هو مخالف لمذهب المدونة فان مذهب اعتبار القبض فقط اه والحاصل ان كلام
المدونة يقتضي انه لا زكاة في تلك العين الا اذا قبضت فاذا قبضت استقبل بها حولا ولا زكاة لما
مضى من الاعوام ولو وقت وعلم بها ومفهوم المصنف يقتضي انها اذا وقت وعلم بها فانما تركت لما مضى
الاعوام والمعلول عليه مذهب المدونة من اعتبار القبض فقط في الوجوب ولا يعتبر القسم فيه ولو كان
هناك شركا فمضى قبضوا واستقبلوا حولا ولو لا يقسموا كما يدل عليه قول المدونة وكذلك الوصى يقبض
للاصاغر عينا او ثمن عرض باعه له لم يترك ذلك المحول من يوم قبضه الوصى اه وقبض الشركاء
البالغين لانفسهم كقبض الوصى لمن في حجره بل اقوى نعم اذا كان في الورثة صغارا وكبارا فقبض
الوصى كقبض كافى المدونة فقول عجم ان اعتبار القسم عجم ان كان شركاء وهو المعتمد من المذهب فيه
نظير بل القبض كاف كما قاله طافي وارضاء بن **(قوله او بعد قبضها)** اى ان لم يتعدد الوارث
(قوله يستقبل بها بعد قبضها) اى ولو وقت وعلم بها **(قوله)** واحترز بقوله فقط عن الحرث
والمناشية اى فانهما يتركها بآن مطلقا من غير قيد الاتفاق والعلم المحصول النساء فيهما من غير كبير
محاولة **(قوله)** وقد سبق الكلام عليهما حاصل ما مر انه ان مات المورث قبل افراده الحب وطيب
التمرزكى على ملك الوارث فنابه نصاب زكاة والا فلا ما لم يكن عنده ما يكمل به نصابا من زرع آخر
وان مات بعد افراده تركى على ملك الميت وان لم ينسب كل وارث نصابا وأما المناشية فتركى كل عام
من يوم موت المورث ولو لم يقبضها الوارث الا بعد اعوام سواء علم بها الوارث ام لا وقت على يد امين
ام لا **(قوله)** ولا موصى يتفرقها سواء كانت الوصية في الصحة او المرض ويؤخذ من كلام المصنف
انه لا زكاة فيما تجتمع عند الناظر للقسمة وأما ما تجتمع عنده بمجرد مصالح الوقف فانما تركى قاله
شيخنا **(قوله ومات الوصى قبل المحول)** اى والقرض انها حيزت عنه لتفرق اه بن **(قوله)** فان
فرقت بعد المحول وهو حي **(الخ)** الاولى فان مات الوصى بعد المحول وهي نصاب اى وهي مع ما عنده
نصاب فانما تركى على ملكه لانها اذا فرقت بعد المحول وهي لا تكون وصية وان كان المحكم
مسما تاملا **(قوله ولا يتركها الخ)** اى واذا فرقت فلا يتركها الخ **(قوله)** وأما المناشية اذا وصى
بها الخ ما ذكره من زكاتها اذا كانت لعينين وصار لكل نصاب هو قول ابن القاسم في المدونة

لأنهم كالمخطأ وما قولة في غيرهما فوهو عدم الزكاة فيها مطلقا كالمعين وهو ضعيف ومضى عليه خش
وعني (قوله تفصيل) تقدم عند قوله والنفقة على الموصى له المعين وحاصل ما تقدم أنه إذا وصى
بشيء من المحرث فإن كانت الوصية بعد الوجوب أو قبله ومات بعده فالزكاة على الموصى مطلقا كانت
الوصية لمعين أو غيره كانت بكيل أو بحجز مشاع وان كانت الوصية قبل الوجوب ومات الموصى قبله
فالزكاة أيضا في مال الموصى أن كانت بكيل كانت الوصية لمساكين أو لمعين وان كانت بحجز مشاع
فإن كانت لمعين زكاة هاذلك المعين أن كانت نصا بالولاء لانضمام له وإن كانت لمساكين زكيت على
ذمتهم أن كانت لمساكين (قوله ولا في مال رقيق) أي سواء كان عينا أو ماشية أو حرثا أو نخوة (قوله
استقبل به) أي أن كان عينا أو ماشية وأما المحرث إذا انتزعه منه قبل وجوب الزكاة فيه فإنه يزكيه
عند طيبه وكذا الرأعق فإنه يستقبل حولا بما يده من النقد والماشية وأما المحرث إذا عتق قبل
وجوبه فإنه يزكيه عنده طيبه (قوله أن كان المال عينا) أي بخلاف ما إذا كان حرثا أو ماشية أو
معدنا فإن الزكاة في أعينها فلا يسقطها الدين (قوله ما يجعله فيه أي ما يجعله في مقابلة الدين الذي
عليه أما لو كان عنده من العروض ما يجعله في مقابلة الدين الذي عليه ولو كانت كتباً فإنه يزكي تلك
العين (قوله وسكة) عطف على عين لأن المعاطيف إذا تكررت تكون على الأول على التحقيق أو
عطف على ما قبله على خلافه وأعلم أن الوصف القائم بالمعين يقال له سكة وانعائهم بالحلى يقال له
صياغة وأما المجودة فإنها تكون في العين والحلى أكن تارة يكون باعتبار ذاتها وتارة يكون باعتبار
السكة أو الصياغة فلا يلزم من جودة السكة والصياغة أي حسنهما أحسن الذات ولا العكس (قوله
في قيمة سكة) أشار الشارح بتقدير قيمة إلى أن النفي ليس مساهما على السكة والصياغة والمجودة
لأن هذه الثلاثة عراض والزكاة إنما تكون في الذات (قوله واسكتها) أي إذا كانت نقدا
وقوله أو صياغتها أي إذا كانت حليا وقوله فلا زكاة عليه أي سواء كانت الصياغة محرمه كخنزيرة
وققم وإناء أو طائفة كالحلى للنساء (قوله ولا في حلى الخ) حاصل النكح في هذه المسئلة على ما قال
المصنف أن الحلى إذا تكسر فلا يتخلو أمان يتشم أو لا فإن تشم وجبت زكاة سواء نوى إصلاحه
أو نوى عدم إصلاحه أو لم ينو شيئا وأن لم يتشم بأن كان يمكن إصلاحه وعوده على ما كان عليه فلا يتخلو
أمان بنوع عدم إصلاحه أو لا فإن نوى عدم إصلاحه فالزكاة وإن نوى إصلاحه أو لم ينو شيئا فلا زكاة فيه
فغنى كلام المصنف أنه لا زكاة في الحلى المتخذ للفتنة وإن تكسر إن اتقى تشمه ونية عدم إصلاحه
بأن نوى إصلاحه أو لم ينو شيئا ومعه صادق بأربع صور يجب فيها الزكاة أحدها التششم ونية
عدم إصلاحه ثانيها التششم مع نية إصلاحه ثالثها التششم مع عدم نية شيء أصلا رابعها عدم التششم مع
نية عدم إصلاحه (قوله وسواء نوى) أي بعد تشمه إصلاحه وقوله أولا أي أو لم ينو إصلاحه بأن لم
ينو شيئا أو نوى عدم إصلاحه (قوله ولم ينو شيئا لإصلاحه) قيد في قوله وإن تكسر (قوله
والمعتمد الزكاة في الثانية) أي وهي ما إذا تكسر ولم ينو شيئا لإصلاحه ولا عدم إصلاحه (قوله
فالزكاة في خمس صور) أي وعدم الزكاة في صورتين ما إذا كان صحيحا لم يتكسر أو تكسر ونوى
إصلاحه (قوله في المتشم مطلقا) أي سواء نوى إصلاحه أو عدم إصلاحه أو كان لينة (قوله
أو كان لرجل) أي أو كان لرجل فهو داخل في حيز المبالغة المعطوفة على المبالغ عليه وهو قوله
تكسر (قوله وسيف) قال الناصر وانظروا كان السيف محلى واتخذته المرأة تزوجها هل لازكاة
فيه كما لو اتخذ لرجل الحلى لذاته ما قال شيخنا العدوي والظاهر وجوب الزكاة فيه لأن الشأن
اتخاذ لرجل الحلى للنساء لا العكس (قوله أو اتخذ له لمن يجوز له استعماله كزوجته وابنته) أحد

والحال انه باق على ملكه وامالو ملكه ههنا ما به فهو داخل فيما قبل المسألة (قوله او متخذها
 لاجل كراه) حاصل كلام الشارح ان الحلى اذا اتخذها انسان لاجل الكراه فانه لازكاة
 فيه سواء كان المتخذ له رجلا او امرأة وانما نص على عدم وجوب الزكاة فيه لثلاثتهم
 انه كالنوى به التجارة فيكون فيه الزكاة نعم ان ظاهر المصنف ان المتخذ لا كراه لازكاة فيه سواء كان
 يباح استعماله لمالكه كاساور او لغيره لا يباح استعماله لمالكه كاساور او لغيره
 لرجل وهو كذلك خلافا لقول الباقي المشهور ان ما يتخذ لرجل لا كراه من حلى النساء فيه الزكاة
 والحاصل ان الراجح على ما قال الشارح تبعا لطفي ان المتخذ لا كراه لازكاة فيه مطلقا كان المالك
 له يحرم عليه استعماله ام لا وان قول المصنف الاختصاص في غير المعدل كراه وارتضى ما قاله طفي
 شيخ العدوى في حاشيته على خش والذي اعتمد به بن مافي خش وعقب وهو ما قاله الباقي من
 ان محل كون المعدل لا كراه لازكاة فيه اذا كان يباح استعماله كاساور او لغيره لا كراه
 امالو كان ذلك لرجل لوجبت الزكاة فيه ونص بن بعد كلام طويل فتخلص ان المعتمد ما عند هذا
 الشارح اى عقب ومن وافقه اى كعش قاله الشيخ المسناوى وهو ظاهر المدونة وبه تلم ان ما ذكره
 مافي من المعتمد غير صواب اذا لم يستند له الا مافي التوضيح وظاهر ابن الحاسب وقد علمت مافي ذلك
 اه كلامه (قوله واعارة) عطف على قول المصنف او كراه (قوله الا محرما) اى سواء كان معدا
 للاستعمال او لغيره ولا يدخل في ذلك الحلى الذى اتخذ لولد صغير لان ذلك ليس من المحرم على
 الزوج اه عدوى (قوله كالاواني) اى وكداواة وعدة فرس من لحام وسرج (قوله او معدا لعاقبة
 اى مع كونه مباحا كغير رجل وخال لرجل لارادة معدن لعاقبة فتجب الزكاة فيه ما وامال المحرم المعد
 للعاقبة فهو داخل في قوله الا محرما اه شيخنا عدوى وقوله لعاقبة اى حوادث الدهر وقوله ففيه
 الزكاة اى على المشهور خلافا لما قال به مدنها فيه اه عدوى (قوله ولو لامرأة) اى هذا اذا كان
 لرجل بل ولو كان لامرأة هذا اذا اتخذها لعاقبة ابتداء بل ولو اتخذته لذلك انتها كما لو اتخذته للباس
 فلما كبرت اتخذته للعاقبة (قوله او صدق الخ) اى انه يجب الزكاة في الحلى اذا اتخذها الرجل
 لاجل ان يصدقه لامرأة يتزوجها او يشتري به امه يتسرى بها وهذا هو المشهور خلافا لما قال
 بسقوط الزكاة فيه (قوله او منوبه التجارة) يريد ولو كان اوليا للقبضة ثم نوى به التجارة فيزكاه
 لعام من حين نوى به التجارة كذا في خش والذي في بن انه اذا اتخذ الحلى للقبضة ابتداء ثم نوى به
 التجارة فلا زكاة واما اذا اتخذها للتجارة ثم نوى به القبضة فلا ينقل بها ولا عبرة بتلك النية لانها
 ناقلة عن الاصل والنية انما تنقل للاصل ولا تنقل عنه (قوله هذا ان لم يرص الخ) المشار اليه
 المحرم والمعد للعاقبة والصدق والنوى به التجارة (قوله وزكى الزنة الخ) يعنى ان كل عام يزنه بعد
 قلع الجواهر منه ويزكاه ان امكن نزع الجواهر منه بلا ضرر ومفقوه انه ان لم يمكن نزعها منه
 اصلا او امكن نزعها منه لكن بضرر ككسر الجواهر او كان يترب على نزعها منه غرم درهم ان
 ينزعها منها فانه يتحرى الزنة كما اشار له بقوله والا تحرى الزنة اى في كل سنة ان كان يستعمل وينقصه
 الاستعمال والا اكتفى بالتحرى في اول عام (قوله ويزكى الجواهر زكاة العروض) اى من ادارة
 او احتكار ان كان شأنه التجارة فيها والا فلا زكاة فيها اصلا اه عدوى (قوله ثم شرع في الكلام
 على غناء الدين) اى ثم بعد فراغه من الكلام على زكاة العين شرع في الكلام على غنائها (قوله
 ربح وقلة وفائدة) اما الربح فقد عرفه الشارح هنا واما الغلة فبأنى انها ما يتخذ من سلع التجارة
 قبل بيع رقبها كغلة العبد ونحوه المكتوبة وثمر النخل المشتري للتجارة وحكمه انه يستقبل بها حولا

عن يوم قبضها واما الفائدة فيأتي انهما يتحد دلا عن مال او عن مال غير مركي كعطية وميراث وغير
عرض القنية وحكمها الاستقبال بهما من يوم حصولها (قوله وضم الرجح لاصلها) معناه ان من
عنده نصاب من العين فحقه فيه فرجح او دون نصاب منها فحقه فيه فرجح وصار برجحه نصابا فانه
يركي الاصل والرجح تمام حول من يوم ملك الاصل كالنتاج على المشهور لان يوم الشراء ولا من
يوم الرجح وهذا قول ابن القاسم وقال ابن عبدالحكم انه يستقبل بالرجح حولا كالفائدة سواء كان
ملك اصله اولاً بأن تسلفه فان كان الاصل اقل من نصاب استأنز بالجميع حولا وان كان نصابا
زكاه ولا يركي رجحه الا اذا تم له حول (قوله زائد الخ) لم يقبل زيادة لان الرجح في اصطلاحهم
العدد الزائد لا الزيادة وحترز بقن من زيادة ذات المبيع كفوه في ذاته فانه لا يسمى رجحاً بل هو
غلة فاذا اشترى صغير التجارة بعشرين ثم باعه بثمانين بعد كبره زكي من الثمن فقد رما يساع به
الا ان كسبه من مثله لا يبقى صغيراً وما بقي ينهوب عنه فلا يركيه لانه غلة لا رجح (قوله ذهب او فضة)
اي حال كون ذلك الزائد ذهباً او فضة احتزبه مما لو كان الزائد عرضاً فانه لا يسمى رجحاً
وهو كمعرض التجارة من ادارة او استكافاً لا ول يعوم كل عام دون الثمان (قوله لا مغـ) وهم
لها) فيه نظرها علمت بما قلناه (قوله فاحتزبه عن مبيع القنية) اي كما اذا اشترى سلعة
للقنية بعشرة ثم باعها بعشرين فالفائدة الزائدة لا تسمى رجحاً اصطلاحاً ولا تركي محول العشرة الاصل
وقوله على ثمنه الاول احتزبه عن زيادة ثمن مبيع التجار ان في ذلك الثمن في نفسه اي بقطع النظر
عن كونه زائداً على الثمن الاول او لا وصوره ذلك ان يشتري سلعة بعشرة فيبيعها بعشرين ولم ينظر
ان يكون العشرين زائداً على العشرة ولا وان كانت زائدة عليه في الواقع وهذا انما يكون فيما اشترى
للقنية (قوله فان تم النصاب بالرجح بعد المحول) اي كما لو ملك ديناراً واقام عنده احد عشر شهراً
ثم اشترى به سلعة باعها بعد شهرين بعشرين فانه يركي الآن وصار حولها فيما يأتي من يوم التمام
(قوله رجحاً حكماً) فيه نظربل هو رجح حقيقة عند ابن القاسم لانه انما اشترى منافع الدار بقصد
الرجح والتجارة فاذا اكرها فقد باع ما اشتراه فقد ظهر انه رجح حقيقة لا حكماً وقوله مشبهه الصواب
انه مثال اه بن (قوله لا فائدة على المشهور) اي خلافاً لاشبه القساش ان غلة الماكثري للتجارة
فائدة يستقبل بها بعد قبضها (قوله فن عنده خمسة دنائير) اي ملكها في الحرم (قوله عن غلة
مشتري للتجارة) اي مثل غلة عبيد التجارة واجرة الدار المشتراة للتجارة (قوله فانه يستقبل بها حولا)
اي لانها غلة لا رجح (قوله ولورجح دين) متعلق بالرجح قبله وما بعده كما لا اعتراض بناء على ما قاله
الشارح من ان غلة الماكثري للتجارة ليست رجحاً حقيقة اي ضم الرجح لاصلها وان كان رجح دين
لا عوض له عنده ومعنى ضمها هنائه يركي محول من يوم السلف حيث تسلف الثمن واشترى به ومن
يوم الشراء حيث اشترى به دين (قوله كان يتسلف عشرين ديناراً) اي في الحرم مثلاً وقوله او اشترى
اي في الحرم مثلاً وقوله فباعها بخمسين بعد حول اي من الحرم الذي وقع فيه الشراء في الذمة
او التسلف (قوله واولي ان كان عنده عوضه) اي ما يجتمع في مقابلته وهذا داخل فيما قبل المباغة
وليس داخلها فيما لان القساشين بضم الرجح لاصلها انما اختلفوا فيما ليس له اصل يملكه ولذا بالغ
عليه المصنف رداعلى اشبه القائل باستقباله بالرجح حينئذ قاله طفي اه بن ومعنى قول المصنف
وضم الرجح لاصلها هذا اذا كان له اصل يملكه بل ولو لم يكن له اصل يملكه كرجح دين لا عوض له
عنده واعلم انه يشترط فيما يركيه من رجح الدين الذي لا عوض له عنده ان يكون نسبياً كما في
مثال الشارح واللام يركيه ولو كان مع اصله نصاباً (قوله ولا نفق الخ) عطف على لاصلها اي وضم الرجح

لاصله وضم المال منفق كما اشار لذلك الشارح وحاصله ان من يبداء اقل من نصاب قد حال عليه المحول
 ثم اشترى ببعضه سلعة وانفق البعض بعد الشراء فانه اذا باع السلعة بما يتيم به للنصاب اذا ضم اليه انفق
 يجب عليه الزكاة وسواها باع بقرب الشراء ام لا لار الفرض ان المحول قد تم قبل الشراء واما اذا انفق
 قبل مرور المحول فلا ضم لان المال المنفق والمشتري به لم يجتمعهما المحول اكان لو انفق بعد المحول وقبل
 الشراء فلا ضم ولا يركى ثمن ما باع به الا اذا كان نصيبا **(قوله مجوده)** فيه ان الظرف يكفيه رافعة
 الفعل **(قوله متعلقان بمنفق)** الا قرب ان مع ووقت حالان من منفق اى ضم ارضه المال منفق
 حالة كون انفاقه بعد تمام حوله المصاحب لاصله وحالة كون انفاقه وقت الشراء **(قوله قبل شراء)**
 السلعة اى والمحتمل انه بعد مرور المحول **(قوله وهى التى تجددت الخ)** اشار الشارح الى ان فى
 كلام المصنف حذف المبتدأ والخبر وذلك لاعلم بهما اذ ليس لنا فائدة غير هذه وحذف ما يعلم
 جاز كما قال ابن مالك وهذه الجملة مستأنفة جواب لسؤال مقدم ذكر ان قال لافال له ما الفائدة فأجاب
 بقوله وهى العين التى تجددت الخ **(قوله لا عن مال)** عطف على مقدم رأى وهى التى تجددت
 عن غير مال لا عن مال اى لان تجددت عن مال فلا يستقبل بها والمطلوب عليه بالاجوز حذفه
 اذا علم كقولك اعطيتك لا تنظم اى تعدل لا تنظم **(قوله اخرج به الرمح)** اى وهو زائد فى البيع
 الذى للتجارة على ثمنه الاول والغلة متجددة عن السلعة المنتزعة للتجارة قبل بيعها كغلة عبد وكذا بته
 وثمرة مشتري التجارة **(قوله كعطية وميراث)** اى وهبة وصدقة واستحقاق من وقف او وظيفة
 او جارية او ارض حنابلة او دية لنفس او طرف صدق فبضعة من زوج ومنزعة من رقيق **(قوله)**
 او تجددت عن مال الخ اشار الشارح بهذا الى ان قوله او غير مسمى عطف على المقدور قبل قوله لا عن
 مال اى تجددت عن غير مال او عن مال غير مسمى واحترز بقوله غير مسمى عما تجددت عن مال مسمى
 كبيع عن سلعة التجارة فانه يركى المحول اصله كما مر **(قوله بناء على ان ما تجددت عن سلعة التجارة)**
 بالبيع اى لما كغلة عبد وغيره فخل مشتري للتجارة وكان الاولى ان يقول بناء على ان غلة المكثرى
 للتجارة لا يسمى فائدة اى بل يسمى ربحا كما قال ابن القاسم واما على ما قال اشهب من انه فائدة
 فتكون الفائدة المتجددة عن مال غير مسمى لها فردان **(قوله كمن مقتنى)** رد على حدا المؤلف
 المعشرات بعد اخراج عشرها فانها اذا بيعت ثمنها فائدة وهو ثمن مسمى الا ان يقال انه بعد اخراج
 عشرها صارت غير مسمى لان المراد بان مائة تتركز كانه كل سنة اى **(قوله او غيرهما)**
 اى كغلاب والسلعة وحديد ونحاس والحقار الارض وما اتصل بها من بناء او شجر **(قوله فاعلم منه)**
 ان الفائدة نوعان اى من جعل قبل قوله تجددت صليته هو وصول حذف مع مبدؤه لانه صفة لفائدة
 والا لا يقتضى ان الفائدة اعم مما ذكر من النوعين وان كان الاستقبال انما هو فيهما **(قوله وتضم)**
 ناقصة اعلم ان اقسام الفوائد اربعة اما كاملتان اى ناقصتان او الاولى كاملة والثانية ناقصة
 او العكس فالكامل لا يضم والناقص الذى يبداء كامل يضم اليه والناقص بعد الكمال لا يضم
 لسبقه بالكامل والناقص يضم للناقص بعده كما يضم للكامل بعده **(قوله والثانية فى رمضان)**
 كذلك اى عشرة اى او عشرين او اكثر **(قوله وتبقى الثالثة على حوالها)** اى فترى الى حوالها
 وان كانت اقل من نصاب لان الكمال لا يضم لغيره والناقص لا يضم للكامل قبله وكما علمت بهذا
 كله بالنسبة للعين واما الماشية فتدغم ان ما حصل من فائدها ولو بعد النصاب فانه يضم
 والحاصل ان الفائدة فى العين لا تنضم لما قبلها اذا كان نصيبا وتضم لهما اذا كان اقل واما الماشية
 فتضم الفائدة فيها لما قبلها ان كان نصيبا كانت هى نصيبا ما لان كان اقل من نصاب فلا تنضم له

مطلقا كانت نصابا او قل **(قوله)** وهكذا الرابعة اي وهكذا تضم الثلاثة لرابعة والاربعة لخامسة الى ان يكمل النصاب فاذا اكمل النصاب وقف عن الضم وبصر لما بعده حول مؤتلف فيزكى محوله وان كان اقل من النصاب **(قوله)** الا بعد حولها كاملة هذا مستثنى من قوله وتضم ناقصة لثانية اي الا اذا نقصت الاولى بعد ان حال حولها وهي كاملة فانها لا تضم لما بعدها وتزكى على حولها **(قوله)** وتزكىتها اي واستحقاقها للتركية سواء تزكىت بالفعل ام لا فهو لازم لما قبله كذا قرر ابن عبي وسلمه شيخنا **(قوله)** فاذا جاء المحترم زكى عشرته استشكله في التوضيح بما حاصله انه اذا زكىنا الاولى عند مجئ حولها فاما ان ننظر في زكاتها للثانية اولا فان نظرنا في زكاتها للثانية قال شارحنا رد عليه ان الثانية لم تجتمع مع الاولى في كل المحول وحينئذ فلنزم اعتبار المال قبل حوله في وجوب الزكاة لان الغرض ان الثانية لم يحصل حولها وان لم تنظر للثانية لزم زكاة ما دون النصاب ولا جل استشكله بذلك استظهر قول ابن مسلمة من ضم الاولى لثانية في المحول كالمؤقت الاولى قبل ان يحول علمها المحول وهي كاملة وقد اُجيب عن ذلك الاستشكال باختار الشق الاول ونقول ان هذا فرع مشهور مبني على ضعيف وهو قول اشبه انه يكفي في ايجاب الزكاة في المسالين الفاضل كل منهما من النصاب ومجموعهما انصاب اجتماعهما في المال وبعض المحول **(قوله)** واذا جاء رجب زكى الاخرى اي وهكذا ما دام في مجموعهما انصاب فان نقصتا ضمنا لما بعدهما ان مرعاهما المحول ناقصة بين واما ان كلنا قبل مروره عليهما ناقصتين بقتا على حولهما **(قوله)** فلا ضم لما بعدهما اي ولا يضاف ايضا لما بعدهما لهما ولو كان ناقصا **(قوله)** وان نقصت اهما اي والمحال انه ليس بعدهما ما يكمل به النصاب بدليل قوله فرج تمام نصاب واما ان نقصتا عن النصاب وبقي من مجموعهما نصاب فشكل على حولها وكذا لو كان فيهما مع ما بعدهما نصاب فشكل على حوله اي انه يزكى الاولى في حولها نظرا للثانية والثالثة والثانية يزكىهما في حولها نظرا للاولى والثالثة والثالثة يزكىهما في حولها نظرا للثانية والاولى **(قوله)** ناقصتين اي وليس بعدهما ما يضمن اليه **(قوله)** ورجعنا كمال الخ فان اقدم من غيرهما ما يمت به معهما ما فيه الزكاة استقبل بالجميع حولا من يوم اقام المال الثالث هذا كله ما لم يتجر فيها الوفي احدهما قبل مضى المحول الثاني ويرجع ما يكمل به النصاب **(قوله)** عند حول الاولى او قبله عده ذين وجه واحد او عد قوله وعند حول الثانية ارشاد فيه لا يتم اوجهين والظاهر ان الكس ا ه بن **(قوله)** فعلى جوابهما اي فيبقيان على حولهما او فهما باقيتان على حولهما لكن جعل الجواب جملة اسمية اكثر قاله البدر **(قوله)** واما زكى اي والا يخطاها ا زكى كل واحدة ورجعها عند حولها قبل رجبها او كثر **(قوله)** فنه اي انتقلت الاولى الى حول الثانية وزكىتا معا عنده **(قوله)** اي عنديهما اشار الى ان اللام بمعنى عند **(قوله)** وان علم وقته الواو للعمال وان زائدة **(قوله)** اعتبر اي ويجرى على ما ذكر من التفصيل وقوله وجعل اي الربح للثانية فان حصل الربح عند حول الاولى او قبله وشك في الربح لاي القادتين فشكل على حولها وزكى الربح مع الثانية وان حصل الربح بعد حول الاولى بشهر انتقل حول الاولى اليه والثانية على حولها تزكى به مع الربح وان حصل الربح عند حول الثانية انتقلت الاولى لمحول الثانية وزكىتا معا والربح عنده **(قوله)** اي كحول الربح بعد حول الثانية الخ اشار الشارح بهذا الى ان الكاف في قول المصنف كعبه داخله على محذوف لاعلى بعد فاندفع ما يقال ان بعد ملازمة للنصب على الظرفية ولا تخرا لا بعن فكيف يجربها المصنف بالكاف **(قوله)** في مطلق الانتقال الاولى في مطلق الانتقال لآخر **(قوله)** وان حال حولها فانقصها

الخ) اعلم ان كلام المصنف محمول على ما اذا كان للشخص فائدتان لا تضم احدهما
 للآخرى كما لو كان عنده عشرون محرقة حال حوّلها ثم صارت بعد الحمول عشرة واستفاد بعد ذلك في
 رجب عشرة فانه اذا احاط المحرم وعنده العشرون فانه يركب العشرة المحترقة بالنظر للعشرة الرجبية فاذا
 انقضا اي المحترمة او تلفت بعد الزكاة فلا زكاة عليه في العشرة الرجبية لقصورها عن النصاب لانها
 انما كانت تركي نظرا للاولى وانما حملنا كلام المصنف على ما اذا كانت الفائدتين لا تضم احدهما
 للآخرى لانه اثبت لكل من الاول والثانية حولا وهذا الحمل للشئ احمد الزرقاني وحله بعضهم
 وهو الشارح بهرام والمواق وتنت على ما اذا كانت الفائدتان تضم احدهما للآخرى مثل ان يستفيد
 عشرة فتبقى بيده ستة اشهر ثم يستفيد عشرة فقامت بيده ستة اشهر فالحول على الاول فانفقها
 ثم قامت الثانية ستة اشهر فتم حوّلها فلا زكاة عليه لانه لم يجمعها حولا وهذا التقرير وان كان
 صحيحا فحقها لكنه بعيد من كلام المصنف وذلك لانتقال الحول للاولى لانها تضم لثانية والمصنف
 قد اثبت لها حولا كما ثبت لثانية الا ان يقال انه جعل لكل واحدة حولا نظرا للظاهر وان لم
 يكر للاولى حول شرعا لان الحول في عرفهم انما يكون للكاملة وجعل ح كلام المصنف شاملا
 لها فهو وانما فائدة كذا اقر شيخنا (قوله وبالمجدد من نقدنا شئ من سلع التجارة) اي كغلة الحيوان
 المشترى للتجارة (قوله واولى سلع القنية) اي واولى النقد الناشئ عن سلع القنية كآجرة
 عقار وحيوان القنية (قوله او الكثرة للقنية) كمقادير اكثرها لسكاه ثم استغنى عنه فاكراه
 (قوله كالمبيع) الاول حذف الكاف لان غلتها ربح حقيقة عند ابن القاسم كالم (قوله بلا بيع
 لها) اي للسلع التي للتجارة (قوله والا كان الخ) اي والابان يبيع تلك السلع التي للتجارة كان الزائد
 الخ (قوله ونجوم كتابته) اي لان الكتابة ليست بيعا حقيقيا والاربع العبد بما دفع ان يحجز (قوله
 وشرة مشترى) وسواها من الثمرة مفردة او باعها مع الاصل لكن ان باعها مع الاصل فان كان بعد
 طيبها فاض الثمن على قيمة الاصل والثمره فساب الاصل زكاة محمول الاصل وما ناب الثمرة فانه يستقبل
 به حولا من يوم قبضه فيصير حول الاصل على حدة والثمره على حدة وان باعها مع الاصل قبل طيبها
 زكى ثمنها لانه تبع لمحول الاصل كمن الاصل (قوله وجدت) اي حدثت تلك الثمرة بعد الشراء
 وقوله ولم تعاب الاول ولم تؤبر (قوله وصوف) اي وغن صوف غنم اشترى للتجارة وكذا يقال
 فيما بعده (قوله الا المؤبرة الخ) هذا استثناء من قوله وبالمجدد عن سلع التجارة فهو استثناء
 متصل بالنسبة لكل من المؤبرة والصوف التام ولا يصح استثناءه من قوله وثمره مشترى لانه يصير
 متصلا بغيره متصلا بالنسبة للمؤبرة ومفصلا بالنسبة للصوف التام (قوله فلا يستقبل بغيرها مايل
 بركيه الخ) اي لان كلاما من الثمرة المؤبرة والصوف التام يوم الشراء بمنزلة ساعة ثانية اشترائها للتجارة
 وما ذكره المصنف نص عليه عبد الحق والخمعي (قوله لكن المعتمد في الثمرة المؤبرة الخ) اعلم انما
 ذكره المصنف في المؤبرة انما هو تخريج ذكره عبد الحق عن بعض شيوخه فقيده المصنف كلام
 ابن الحماص واعتمده هنا والصواب خلافه لقول بعض المحققين من شراح ابن الحماص بالمؤبرة حين
 الشراء المنصوص انها غلة وقال ابن حجر زاهل المذهب قالوا انه يستقبل بغير الثمرة وان كانت مؤبرة
 يوم الشراء نعم ان كانت حين الشراء قد طبأت فبما بعض شراح ابن الحماص انها كبسلة واما
 ما ذكره في الصوف التام فهو منصوص لا يخرج كما يفيد عبارة الخمعي على ما في ح ونصها يختلف
 اذا اشترى الغنم وعليها صوف تام فجزه ثم باعه فقال ابن القاسم انه مشترى بركيه محمول الاصل
 الذي اشترى به الغنم وعندنا شبه انه غلة والاول ابن لانه مشترى بركيه في الثمن لاجله اهـ بن

(قوله اذا بيعت مفردة) ولا يكون ذلك الا بعد بدو الصلاح وقوله او مع الاصل ولا يشترط في ذلك بدو الصلاح لكن ان بدا الصلاح استقبل بما قابل الثمرة من الثمن وان لم يبدأ الصلاح فلا عبرة بالثمرة بل هي بمنزلة العدم والعبرة بالاصل والمحول حول الاصل ولذا قال الشارح بعد ضبطها (قوله كغيرها) اى كغير المؤثرة والمحاصل ان الفرد اذا كان غير موبر وقت شراء الشجر فان ثمنه يستقبل به اتفاقا وان كان مؤبرا فيقبل ان ثمنه يزكى لمحول الاصل وقيل يستقبل به حولا كمن غير المؤثرة وهو المعتمد بخلاف الصوف التام فانه ليس كغير التام اذ ثمن غير التام غلة يستقبل به بخلاف ثمن التام فانه يزكى لمحول الثمن الذى اشترى به الاصل على المعتمد وقوله ولو زكى عينها اى عين الثمرة فانه يستقبل بثمنها حولا خلافا لظاهر قول المصنف الا في ثمن زكى الثمن لمحول التزكية (قوله وان اكرت الخ) اى وان اكرت بى المال التجارة ارضا بقصد التجارة (قوله زكى ثمن الخ) اى حيث كان ذلك الثمن نصابا وكانت الغلة الخارجة من الزرع المبيعة بذلك الثمن اقل من نصاب وأما لو كانت نصابا فسيأتى انه يزكى عينها ثم اذا باعها زكى ثمنها لمحول التزكية لا لمحول الاصل والمحاصل ان ما ذكره المصنف من ان ثمن الحب يزكى لمحول الاصل مقيد بما اذا كان الحب اقل من نصاب والارزكى الثمن لمحول من يوم زكى الحب كباقي غيا باقى مقيد لما هنا (قوله لمحول الاصل الذى اكرت به الارض وهو يوم التزكية ان كان قد زكاه والا فثمن يوم ملكه ولا يستقبل به حولا من يوم البيع ثمن ما حصل من غلتها من قبيل الرجب لا من قبيل الغلة ولا من قبيل الفائدة ولذلك قال بن الظاهر ان هذه المسئلة من افراد قوله فيما تقدم كغلة مكترى للتجارة ويدل عليه كلام ح وحيد فذكر ان الاولى للمصنف بتقديمها هناك (قوله كون البذر) اى المبدور من غلة مشتراة للتجارة فلو كان المبدور مما اتخذ له لقرنه فانه يستقبل بثمن ما حصل من الزرع حولا بعد قبضه (قوله ولا يشترط) اى لان بذرا الزرع مستهلك فلا يلتفت له وحيد فذكر ان كونه لقرنه (قوله والاوى تاويلان) لان الاول تأويل لابن يونس واكثر القرويين وابن شبلون والثانى تأويل لابي عمران والتأويلان للفظ المدونة على الصواب لان احدهما لكلام المدونة والاخر لكلام الامهات كما قال بعضهم انظر بن (قوله لان لم يكن احدهما للتجارة) اى لان اتقى الكون للتجارة عن كل واحد منهما بان كانا معا للقيمة فلا يزكى ثمن الزرع لمحول الاصل بل يستقبل ومعه ومه انه لو كان احدهما للقيمة والاخر للتجارة فانه لا يستقبل ويرزكى لمحول الاصل وهو بخلاف ما دل عليه منطوق قوله وان اكرت وزرع للتجارة زكى اى ثمن الزرع لمحول الاصل فانه يقدمانه لارزكى لمحول الاصل الا اذا ثبت الكون للتجارة لكل منهما لان ثبت لاحدهما هذا حصل كلام الشارح (قوله بان كانا معا للقيمة) اى بان اكرت بقيمة القيمة وزرع قصدها (قوله فلو قال لان كان احدهما للقيمة الخ) فيه نظرا لوقال ذلك لا يقتضى انه اذا لم يوشأ فبالتجارة وليس كذلك بل كالقيمة كما فى التوضيح فكان الصواب ان يقول كما فى ح لان لم يكونا للتجارة وهو ظاهر ابن وايجاب شيخنا عن المصنف بان كلامه من باب سلب العموم وان معناه لان انتفت الكونية للتجارة عنهما معا وهذا صادق بما اذا كانا معا للقيمة او احدهما لمسا ولا تنزل للتجارة لا من باب عموم السلب حتى يأتى الاعتراض تأمل (قوله لكن يجب الخ) اى ان الواجب ان يعمم فى اول الكلام ثم يخصص فى آخره لاجل ان يكون ماشيا على الراجح اذ لو عم فى آخره كاوله لكان ماشيا على القول الضعيف ولو خصص اوله واخره لكان فيه قصور (قوله من ان ما عداها) اى وهى مسئلة ثمن الاصول المشتركة للتجارة (قوله على زكاة الدين) اى اذا كان قرضا سواء كان من مدين

او محتسرا ومن غيرهما او كان ثمن عرض تجارة لمحتسك بدليل قول المصنف اسنة من اصله وأما لو كان
 الدين ثمن عرض تجارة لمدير فانه يقوم بركيه كل عام فالمدير والمحتسك انما يفترقان في دين التجارة
 (قوله ومحط المحضر الخ) اي فاعني انما يترك الدين لسنة من اصله اي لسنة من يوم ترك اصله
 ان كان قد تركه كما ومن يوم ملك اصله ان لم يتجرب الزكاة فيه بأن لم يقم عنده حولا ولو اقام عند
 المدين اعواما بشرط اشارها المصنف بقوله ان كان الخ (قوله فاقرضه) اي للمدين سواء كان
 ذلك المقرض مديرا او محتسكا او غيرهما (قوله او نحو ذلك بأن كان اصله من ميراث) وكان
 في يد الوصي على تفرقة التركة (قوله الا بعد حول من قبضه) اي ولو أخر قبضه فرار من الزكاة
 فائدة لو بقيت العطية بيده معطيا قبل القبول والقبض سنين فلا زكاة فيه الماضي الاعوام لا على
 المعطى بالغنى لعدم القبض ولا على المعطى بالكسر لانه يقبل المعطى بالغنى تبين انها على ملكه من
 يوم الصدقة فانه مخزون (قوله او كان اصله عرض تجارة) اي سواء كان ملكه بشرا او بهيمة
 او ميراث او نحوهما وقصده التجارة وكان محتسكا او باعه بدين واحترز المصنف عما اذا كان اصل
 الدين عرضا من عروض القنية او الميراث ولم يقصده التجارة وباعه بدين فلا يركيه الا بعد حول من
 قبضه (قوله ان كان اصله قرضا الخ) هذا شرط فيما قبله والمعنى فلا زكاة فيما لم يقبض من
 الدين ان كان قرضا للمدير او محتسكا او غيرهما او كان ثمن عروض تجارة لمحتسكا لان كان ثمن عرض
 تجارة لمدير والازكاة كل عام وان لم يقبضه (قوله او عرض محتسكا) اي او ثمن عرض محتسكا
 (قوله غير القرض) بأن كان ثمن سلعة باعها بالدين وأما القرض فانه يركيه لسنة من اصله كما
 علمت (قوله فيركيه) اي كل عام وان لم يقبضه (قوله لان قبضه عرضا) اي لان قبض عرضا
 عوضا عن الدين فانه لا يجب عليه الزكاة حتى يبيعه فاذا باع ذلك العرض تركي ثمنه لمحول من يوم قبض
 العرض لامن حول الاصل وهذا اذا كان محتسكا او أما ان كان مديرا فانه يقوم بذلك العرض الذي
 قبضه كل عام و يركيه وان لم يبيعه وكلام الشارح غير واف بذلك (قوله ولو بهيمة) اشار بولرد قول
 اشهب لازكاة في الموهوب لغير من عليه الدين انظر التوضيح (قوله فان الواهب يركيه) اي لسنة
 من اصله (قوله لانه) اي الهبة لا تتم الا به اي الا بالقبض فكأن رب الدين قد قبضه حين قبضه
 الموهوب له (قوله الا لشرط) اي الا ان يشترط الواهب على الموهوب له ان يخرج زكاة ذلك الدين
 الموهوب منه وقوله او ادعى اي الواهب انه حين الهبة اراد ان تركه تكون منه فيعمل بقوله وهل
 مطلقا او بعد حمله انظره والحاصل ان زكاة الدين الموهوب منه ان نوى ذلك الواهب أو شرط ذلك
 على الموهوب له فان لم ينو ولم يكن شرط فان الواهب يركيه من غيره هذا محصل كلام الشارح وهو
 قول ابي الحسن القاسبي وظاهر كلام ابن عرفة ان الدين الموهوب زكاة منه مطلقا سواء شرط
 الواهب ذلك او نواه ولم يكن شرط ولا نية وهو قول ابن رشد (قوله لعدم قبضه) اي بل هو ابراء
 وكذا لا زكاة باضا على المدين الا ان يكون عنده ما يجعله في مقابله فانه يركيه لسلك عام قبل الابراء
 (قوله او باحالة) اي او كان قبضه باحالة والحاصل ان كلاما من الهبة والمحوالة قبض حكمي للدين
 الا انه لا بد في زكاة الدين الموهوب لغير المدين من قبض الموهوب له بخلاف ما وقعت فيه المحوالة فانه
 يجب على المحيل بمجرد حصول المحوالة الشرعية ان يترك ذلك الدين لمحول اصله وان لم يقبضه المحال
 على المذهب خلافا لابن لبابة والفرق بين المحوالة والهبة ان الهبة وان كانت تلزم بالقول قد يترأ عليها
 ما يبطلها من فلس او موت فلا تتم الا بالقبض بخلاف المحوالة (قوله وأما المحال فيركيه منه) اي
 لسنة من اصله (قوله ان كان عنده الخ) اي فاذا كان عنده ما ذكر فانه يركيه بمجرد المحول

عليه وهو يبدد فقد ظنه ولك ان المال المحال به مخاطب بركته انه ثلاثة ولومن غيره (قوله كل نصابا) اي كل المقبوض نصابا ببقية اي بذاته من غير انضمام شيء اليه سواء قبض النصاب في مرة وفي مرات هذا اذا استمر القبض المقبوض والا عند القبض الباقي بل ولولم يستمر بل تلف الممتلئ اي البعض الذي قبضه ولا قبل قبض الباقي (قوله لا بانضمام شيء معه) اي ما لم يكن فائدة جمعها معه ملك وحول فقول الشارح لا بانضمام شيء معه اي غير ما سأل في المصنف لا مطلقا (قوله ولو تلف الممتلئ) اي حيث قبض نصابا فانه يركبه ولو تلف بعضه قبل كماله وهو مراده بالمتم اسم مفعول كما اذا قبض من دينه عشرة وتلف منه بانفاق او ضياع ثم انه قبض منه ايضا عشرة فانه يركب عن العشرين عند قبض الثانية ولا يضر تلف العشرة الاولى لان العشرين جمعها املاك وحول خلافا لابن الموار حيث قال اذا تلف الممتلئ من غير سببه سقطت زكاته وسقطت زكاة باقي الدين ان لم يكن فيه نصابا واما اذا تلف بسببه فالزكاة اتفاقا وقد رده المصنف بل واستظهره ابن رشد (قوله ان تلف بعد امكن تركيته) هذا شرط في قول المصنف ولو تلف الممتلئ وحاصله ان محل تركيته يركب الممتلئ بالفتح عند قبض ما يجمعه ولو تلف ذلك الممتلئ قبل قبض ما يجمعه اذا كان تلفه بعد امكن تركيته ان لو كان نصابا كما اذا كان تلفه بعد حلول الاصل واما لو كان تلفه قبل امكن تركيته بأن كان قبل حلول حول الاصل فانه لا يركب ما قبض بعده الا اذا كان نصابا (قوله او بفائدة) اي او كل المقبوض من الدين بسبب فائدة وليس المراد بالفائدة هنا ما تجدد لاس مال او غيره فقول الشارح او غيرها الاحادية فانه لا حاجة لقول المصنف ملك لان الفائدة لا يقال لها فائدة الا اذا كانت مملوكة والدين لا يكون الا مملوكا (قوله وحول) اي وكل المحول ثم ان هذا بعيد انه لوم للفائدة عنده ثمانية اشهر واقتضى من دينه ما يصير هاتسبا فأكثر فانه لا يركب ما اقتضاء الا اذا بقي ما اقتضاء لتسام حول الفائدة وبقيت ايضا لتسامه ليحصل جمع المحول للفائدة والاقتضاء وجمع الملك لها فيه فلو قبض عشرة فأنفقها بعد حلولها وقبل حول الفائدة واستفاد وانفق بعد حلولها ثم اقتضى من دينه قبل المحول ما يكمل النصاب فلا زكاة له عدوى (قوله كم لو ملك عشرة دنائير) اي بعبية مثلا (قوله فانه يركبها) اي المحول من اصل الدين واعلم انه لا يشترط تقدم ملك الفائدة على الاقتضاء بل لافرق بين ان تكون الفائدة تقدمت او تأخرت لكن ان تأخرت يشترط بقاء الاقتضاء حتى يتم حولها وان تقدمت فالشرط مضي حول بعدها سواء بقيت الفائدة للاقتضاء او تلفت قبله فاذا استفاد عشرة في محرم ثم اقتضى عشرة في رجب الذي في العام القابل زكي العشرين حالا سواء بقيت المحترمة حتى قبض الرجبية او انفقها قبل قبضها كما يأتي للمصنف في قوله وان اقتضى خمسة بعد حلول الخ (قوله او كل المقبوض نصابا بعد من) اي فيزكي ذلك المقبوض بمجرد كماله نصابا بالتحارج من المعدن على القول اي على ما اختاره المازري من الخلاف وهو قول القاسمي عياض واختار الصقلي عدم ضم المعدن للمقبوض (قوله لانه لا يشترط فيه المحول) اي لان خروج العيين من المعدن بمنزلة حلول المحول (قوله لسنة) متعلق بقوله يركب كما اشار لذلك الشارح بقوله واما يركبكي الدين المقبوض وليس متعلقا بقبض وقد يقال انه يصح تعلقه بقبض والمعنى وقبض لسنة من اصله لان ما قبض قبل مضي سنة من اصله لا يركب ولا يضم لم قبض بعدها فعمل الاول وجه العام لين المذكورين متنازعين فيه فتأمل (قوله ولو اقام عند المدين سنين) اي هذا اذا اقام عند المدين سنة او بعضها كما لو اقام عند مالكه بعد زكاته او بعد ملكه له ستة اشهر ومنها عند المدين بل ولو اقام عند المدين سنين (قوله من اصله) اي لامن حين قبضه

قبضه وقوله من يوم ملك اصله اى ان كانت الزكاة لا تجب في عينه لعدم اقامته عنده **حولا** **(قوله)**
والا زكاة لكل عام مضى عند ابن القاسم قال ابن عرفة ولو أخره فرارا ففيها زكاة لعام واحد ومع
اصبع ابن القاسم لكل عام اه وقال ابن الحاجب بعد قوله زكاة بعد قبضة زكاة واحدة مانصه
وعن ابن القاسم ما لم يؤخر قبضه فرارا وتخلف اه وقد ذكر ابن غازي ان كلاما غير صحيح والمعول
عليه كلام ابن القاسم **(قوله بخلاف ما اذا كان الدين الخ)** هذا مفهوم الشرط الاول وهو قول
المصنف ان كان اصله عينايده او عرض تجارة **(قوله ان كان عن كهيئة)** اى ان كان الدين
الذى ليس اصله عينايده ولا عرض تجارة ترتب عن كهيئة عند الواهب او ارض جنابة عند الحائز
(قوله فهو بالغة في محذوف) اى والكلام مستأنف لبيان مفهوم الشرط الاول **(قوله)**
لادليل عليه فيه ان هذا ممنوع لايهام الفساد فلعل النسخة التى ليس فيها قوله استقبل تكون
المبالغة في مفهوم الشرط المتقدم في قوله ان كان اصله عينايده او عرض تجارة اى فان لم يكن اصله
ذلك استقبل به ولو فتر بتأخير وقوله ان كان عن كهيئة الخ تفصيل في ذلك المفهوم تأمل **(قوله)**
واخر قبضه اى بعد مضى الاجل وقوله واولى اذا باعه على المحلول اى وأثر القبض فرارا **(قوله)**
قاله ابن رشد حاصل ما لا ينشئ على ما في المواضع انه اما ان يبيع العرض المشتري للقبضة بحال او
بؤجل وفي كل امان ان يترك قبضه فرارا من الزكاة ولا فان باعه بحال ولم يؤخره فرارا استقبل حولا من
يوم قبضه وان باعه بمؤجل ولم يؤخر قبضه فرارا زكاة لعام من يوم يبيعه وان فتر بتأخير زكاة
لكل عام من يوم البيع مطلقا باعه بحال او بمؤجل لكن ما قاله ابن رشد في قصد الفرار قال ابو الحسن
هو خلاف ظاهر كلام ابن يونس وجزم ابن ناجي في شرح المدونة بأن قصد الفرار كعدمه وما قاله في
البيع لاجل دون قصد فرار قال ابن عرفة طرفة طرفة تخالفه لطرفة الخمي حيث قال المشهور انه
يستقبل بالتمن من قبضه اه انظر المواضع **(قوله الموافقة للنقل)** اى باعتبار ظاهرها من الاطلاق
وحاصل ما تقدم ان كل عين تجددت وكانت ناشئة عن غير مال او عن مال غير مذكى فانه يستقبل بها
حولا من يوم قبضها ولو أخر قبضها فرارا من الزكاة وهذا يشمل العطية والهبة والصدقات والمخمس وارش
الحماية وتمن سلع القنية سواء اشترها بتقداو بعرض ويشمل غير ذلك **(قوله بعد قبضه)** اى ولو
أخر قبضه او ما فرارا من الزكاة **(قوله وزكى وقت قبض الثانية)** ولا يضر تلف الممتن بالفتح قبل
التمام كامر **(قوله من وقت قبض الثانية)** خلافا للشهاب القائل ان كلاما من العشرتين حوله
من شهر قبضه **(قوله زكى كلا على حوله)** فيزكى الاولى على حوله وانظر للشانية وكذا ترك
الثانية عند حوله وانظر الاولى **(قوله مادام النصاب فيما)** اى فلو نصت عنه بقى الاول على حوله
وزكاه ان بقى من الدين على المدين ما يكمل النصاب وقبض منه ما يكمله واما اذا لم يقبض منه ذلك
فلا زكاة قاله شيخنا العدوى قوله بقى اى ما قبض اول ما قبضه ثانيا او تلف قبل القبض ثانيا ويحتمل
ان المراد بقى ذلك النصاب الذى قبضه في مرة او مرات ما قبضه بعد ذلك او تلف قبل قبضه وكل صحيح
(قوله ثم زكى المقبوض وان قل) راجع لقوله وحول الممتن من التمام وتو له لان نقص بعد
الوجوب ان كان فيه مع ما بعده نصاب اى ثم بعد قبض تمام النصاب في مرة او مرات زكى المقبوض
ولو قل ويبقى كل ما قضى على حوله واذا نقص المقبوض بعد الوجوب وبقي كل على حوله زكى
المقبوض بعد ذلك وان قل والشارح اقتصر على رجوعه لقوله وحول الممتن من التمام **(قوله وان**
قل) هذا قول ابن القاسم وأشهب وقال ابن المازا اذا اقتضى نمايا في مرة او مرات لا يزكى المقبوض
بعده الا اذا كان نصابا نقله الرجاءى قال اما اذا تلف بتقريطه وانفق فلا كلام في تركية ما يقبض

بعده وان قل (قوله ويبقى كل اقتضى على حوله) اى مادام المحول معلوما مان جهل المحول فهو ما أشار به المصنف بقوله الا فى وضوح لا اختلاط احواله آخر لاول (قوله فالمراد بالخ) اى وانما سفره ضاهى اقل ما يجب فيه الزكاة وهو البشرون ليسهل فهم ذلك على المتبدى (قوله فان باعهما معا اى حالة كونهما مضطحين فى البيع وقوله اجتمعتا اى السلعتان) (قوله وهما فى الصور الثلاث) اى وهما مضر وبان فى الاحوال الثلاث اى الشراء بهما معا وبالاول قبل الثانى او بالعكس (قوله اى فيما اذا باعهما معا) اى وقد كان اشتراهما معا وبالاول قبل الثانى او بالعكس (قوله زكى الاربعين دينار فى الصور التسع) اى كما هو مقتضى كازم ابن الحماجب وابن شاس والقرافى والخمى (قوله فزكى حسين بيع الاول احد وعشرين وعشرون ثمهما والدينار الذى اشترى به الاخرى) (قوله فان باع الاول) اى السلعة التى اشترىها بالقبوض اولا وقوله اوباع الثانية اى السلعة المشتراة بالمقبوض ثانيا (قوله ويستقبل بالثانية) اى بفى الثانية (قوله ثالثة فى الاولى) اى فى الحالة الاولى وهى ما اذا باع السلعتين معا (قوله وست فى الثانية) اى فى الحالة الثانية وهى ما اذا باع احدى السلعتين الاولى والثانية بعد شراء الاخرى (قوله فى الاخرى) اى فى الحالة الاخيرة وهى ما اذا باع الاولى قبل شراء الثانية او باع الثانية قبل شراء الاولى (قوله لكن المعتمد بالخ) اى كما هو قول صاحب النوادر وابن يونس واختاره ابن عرفة وح واعتمده طفى ولو قال المصنف وان اقتضى دينارا فخرقا فاشترى بكل سلعة باعها بعشرين فان اشتراها معا زكى الاربعين والا احد وعشرين لطابق ما لابن يونس (قوله وضوح لا اختلاط احواله حاصله انه قد تقدم انه اذا قبض من الدين نصابا فى مرتين فانه يزكىه محول من اصله من حين التمام وكل ما اقتضاه بعد ذلك فانه يزكىه لمحوه هذا اذا علم اوقات الاقتضاء فاذا نسي اوقات الاقتضاء آت مع علمه بوقت المتقدم منها سواء علم وقت المتأخر منها ايضا ام لا فانه يضم ما جهل وقته للتقدم عليه المعلوم وقته ولا يضم المنسى وقته لالاخر المعلوم وقته كما لو اقتضى ثلاث اقتضاءات كل اقتضاء عشرة او اربعة او ثمانى خمسة عشر والثالث خمسة وعلم ان الاقتضاء الاول فى الحرم وجهل وقت الثانى والثالث ارجه لوقت الثانى فقط وعلم ان وقت الثالث رجب اوجهل وقت الثالث فقط وعلم ان وقت الاول المحرم ووقت الثانى جمادى فان جهل وقت الثانى والثالث كان حول الثلاثة المحرم وان جهل وقت الثانى فقط وعلم وقت الثالث والاو كان حول الثانى والاو المحرم وكان حول الثالث رجب ولا يضم الثانى للثالث بحيث يكون حولهما رجب وان نسي وقت الثالث فقط كان حول الثانى وهو جمادى وان نسي وقت الاول منها دون ما بعده ضم الاول للثانى على الظاهر (قوله ويجعل المحول) اى حول الثانى منه اى من حول الاول (قوله مع علم المتقدم) اى مع علمه وقت الاقتضاء المتقدم وقوله وسواء علم المتأخر اى سواء علم وقت المتأخر منها ايضا ام لا (قوله بل مطلق متقدم ومتأخر) اى الاعم من الحقيقة والاضافى (قوله وسواء علم الخ) اى كئى المثال الذى قلناه وقوله ام لا كالمو اقتضى ثلاث اقتضاءات اولها فى الحرم ولم يعلم وقت الثانى والثالث وكان يعلم ان مجموع الاقتضاءات ثلاثون وعشرون ولم يعلم قدر كل اقتضاء على حدته فيجعل المحرم حول الثلاثة (قوله عكس الفوائد) اعلم انه قد تقدم ان اقسام الزوائد اربعة امانا قستان او كاملتان او الاولى كاملة والثانية ناقصة او العكس فالناقستان تضم اولاهما للثانية فى المحول بحيث يزكىان عند حلول الثانية والكاملتان كل على حوله ولا تضم احدهما للآخرى وكذا اذا كانت الاولى كاملة والثانية ناقصة واما اذا كانت الاولى ناقصة والثانية كاملة فتمت الارضى للثانية كالناقستين ومحل كون السكاملة

لا تضم ما بعدها كانت ما بعدها كاملة أو ناقصة إذا علم حول الأولى وأما إذا نسي فأنها تضم للثانية
 في المحول فإن نسي وقت آخر الفوائد فإظهاره كما قاله شيخنا أنه يضم لما قبله المعلوم أخذنا من مفهوم
 قول المصنف عكس الفوائد (قوله وقديكون كل منهما) معلوماً في الاقتضات والفوائد وذلك كان
 يقتضي ثلاث اقتضات وبعلم وقت الأولى وهو المحرم ووقت الثالث وهو رجب وينسب وقت
 الثاني فيضم الثاني للأول وإذا استفاد ثلاث فوائد كل منها كامل وعلم رقت الأولى والثالثة دون
 الثانية ضمت الثانية للثالثة (قوله وقديكون المعلوم في الاقتضات أو لمسا فقط الخ) أي كالمواقتضى
 ثلاث اقتضات كل واحد منها عشرة وعلم وقت الأولى منها وهو محرم ونسي وقت الثاني منها والثالث
 فيضم الثاني والثالث للأول في المحول ويجعل المحرم حول الثلاثة وإذا استفاد ثلاث فوائد كواحد
 وجهل وقت الأولى والثانية وعلم وقت الثالثة ضمت الأولى والثانية للثالثة في المحول وجعل حول
 الثالثة المعلوم حولاً للثالثة والحاصل أنه لا يضم المختلط دون غيره فإن اختلط عليه إلا واسط
 فقط دون الأول والاخر في الاقتضات تضم إلا واسط فقط للأول ويستمر الأول والاخر على
 حاله وفي الفوائد عكسه وأما إذا لم يعلم شيء أصلاً فإظهاره بحيث لا يجانب الفقهاء في الاقتضات
 ولنفسه في الفوائد قاله شيخنا عدوى (قوله فلو ضم له) أي فلو ضم آخرها للأول وقوله كان فيه
 الزكاة قبل المحول أي كان في ذلك الأمر المضوم للأول الزكاة قبل المحول (قوله وانما منع منها
 وهو على المدين خوف عدم القبض) أي فإذا حصل اقتضات تركت لما مضى فلما كانت
 الاقتضات تركت لما مضى كانت أنسب بتقديم (قوله طناً) فيه نوع تكرار مع قوله سابقاً
 ولولف الماتم لكن التكرار مبني على أن المراد بالاطلاق ما قاله الشارح وحيداً فلا أولى أن يفسر
 الاطلاق بقولنا سواء كان ذلك المسائل له في الاقتضاء مماثلة له في القدر يا ضاملاً (قوله وضمت
 الفائدة للآخر منه) أي كالمواستفاد عشرة في المحرم وحال الممحول عنده ثم اقتضى عشرة في رجب
 فاني عام فيزكها في رجب بمجرد الاقتضاء وبقيت الفائدة لوقت اقتضاءه وانفقت قبله وفي هذا
 تكرار مع قوله أو بفائدة جمعهم مالك وحول إلا أن يقال إن ما هنا زاد بتخصيص الفائدة بالمأخر
 لا المتقدم إلا أن يبقى المتقدم لمحول حولها ولا ضمت له (قوله لا للمتقدم) أي لا للاقتضاء المتقدم
 المنفق قبل حصولها لعدم اجتماعهما في المحول والمالك كان اقتضى عشرة في المحرم ثم استفاد عشرة في
 رجب بعد انقائها العشرة الأولى سواء كانت الأولى حال حولها قبل حصول الثانية أم لا (قوله
 المنفق قبل حصولها الخ) أمالوا استمراراً لاقتضاء المتقدم بأقبح حال حول الفائدة فانه يضم إليها (قوله
 أو حولها) أي أو المنفقة بعد حصولها وقبل حصولها كالمواقتضى في الحرم واستفاد في رجب وانفق
 ما اقتضاء في رمضان (قوله وانفقت) أي قبل حصول العشرة المستفادة وبعد حصولها وقبل
 حولها ولا بد في هذا التقديم من زكاة العشرتين دون الخمسة أمالوا بقيت إلى تمام حولها فأنها تضم
 للفائدة وتركى الخمسة والعشرون ولا يحتاج في زكاة الخمسة إلى اقتضاء خمسة أخرى بعد ذلك وربما
 ارشد للتعقيد المذكور قول المصنف أو بفائدة جمعهم مالك وحول (قوله تركى العشرتين) أخذنا
 من قول المصنف وضمت الفائدة للآخر منه سواء انفقت قبل اقتضاءه أو بقيت (قوله دون الخمسة)
 أي بناء على أن خليط الخليط غير خليط والآخر تركى خمسة وعشرين ولا يحتاج إلى اقتضاء خمسة أخرى
 وذلك لأن العشرة المفادة خليط لعشرة الاقتضاء وعشرة الاقتضاء خليط لخمسة الاقتضاء ولولم يجمعها
 في المحول عند رب الدين لأن المحول قد حال عليهم عند المدين ولا خاطئة بين عشرة الفائدة وخمسة
 الاقتضاء لأنها انفقت قبل حولها (قوله والأولى أن اقتضى خمسة) أي أنه إذا اقتضى خمسة فانه

بن كى الاولى والاخيرة فقط اذا كان زكى العشرين قبل اقتضاء الاخيرة والا زكى الجميع لماعلمت انه
 يضم بعضها لبعض (قوله مع تركية هذه الخمسة المقتضاة) اى فان اقتضاءها زكاهما مع تركية الخ
 (قوله لمحصل النصاب في مجموع الاقتضات) اى وقد علمت مما سبق ان حول المنع من النصاب
 (قوله لمشاركته لى فى حكمه) اى لمشاركة العروض للدين فى حكمه وهو الزكاة بعد القبض لسنة
 من اصله (قوله لان احدهما) اى لان احدهما قسما العروض وهى عروض المحتكرز كانتا
 مقبسة على زكاة دينه فكل منهما يزكى بعد القبض لسنة من اصله كما مر (قوله اى عروض
 عرض) قدر الشارح عروض دفعا للتنافى الواقع فى كلام المصنف حيث اثبت الزكاة للعروض اولاً ثم
 فهاهنا ثانياً (قوله فيشمل الخ) اى وبتقدير عروض دون ثمن صار كلام المصنف شاملاً لمرتين
 المذكورتين بخلاف تقدير ثمن فانه يصيرهما قاصراً على احدهما (قوله كتاب) اى وعيد وعقار
 وحديد وخمس وغير ذلك (قوله فلا يقوم) الاولى فلا يزكى عوضه اى ثمنه ولا قيمته بل تركى ذاته
 ثم ان ظاهر قوله كنصاب ماشية وحلى ان المحلى اذا كان اقل من نصاب فانه يقوم وليس كذلك بل
 المحلى لا يقوم ولو كان اقل من نصاب وانما يعتبر وزنه مع مايكمله به ان كان كفاً بن (قوله
 بمعاوضة) هذا هو المقصود وما قوله ملك فهو عام فى كل ما يزكى لانه يشترط فى كل ما يزكى ان يكون
 ملكاً (قوله اى ملك مع نية تجر بحردة) اى يزكى بذلك مما لم ينوشأ او نوى به القنية لانها هى الاصل
 فى العروض حتى ينوى بها غير القنية (قوله او مع نية غلة) اى او كانت نية التجارة مصاحبة لنية
 الغلة وانما وجبت الزكاة حينئذ لان مصاحبة نية القنية لنية التجارة حيث لم تؤثر عدم الزكاة
 فأولى مصاحبة نية الغلة لنية التجارة لان نية القنية اقوى من نية الغلة فاذا لم تؤثر مصاحبة الاقوى
 فأولى مصاحبة الاضعف (قوله لان انضمامه مالىة التجرة) اى بان ينوى عند شرائه ان يكره
 وينتفع به بنفسه بركوب او حمل عليه وان وجد رجاء باع (قوله على المختار) اى عند اللغوى والمرج
 عند ابن يونس وهو رواية اشبه عن مالك خلافاً لابن القاسم وابن المواز والاختيار والترجيح
 يرجع الى التجرة القنية كفى التوضيح قال ابن غازى واما التجرة مع الغلة فهذا الحكم فيه ما بين
 فكأنه قطع به من غير احتياج للاستظهار عليه بقول من اختاره وهو اللغوى واما ابن يونس
 فلم يذكره اصلاً ابن والمجمل ان اختيار اللغوى واقع فى المسائلتين الاخيرتين واما ترجيح
 ابن يونس فانما صدر منه فى الاخيرة فقط لكنه فيما قبلها بطريق الاولى واذا علمت هذا
 ظهر لك صحة قول الشارح فهم ما تأمل (قوله او نية غلة فقط) اى كشرائه بنية كرائته فلا زكاة على
 ما رجح اليه مالك خلافاً لاختيار اللغوى الزكاة فيه فائلاً لافرق بين القاسم المرجح من رقاب او
 منافع (قوله او هما اصله او نيتهما) فحذف المضاف واقم المضاف اليه مقامه فان فصل الضمير
 وحينئذ فهو فى محل جر بطريق الذاب لا الاصاله لانهما ليس من ضمائر التجرة لان ضمير التجرة لا يكون
 المتصلاً (قوله هذا من عكس التشبيه الخوج لذلك امران) الاول ان فى كلامه تشبيه المعلوم
 بالمجهول لانه شبه العرض المنوى به التجارة الذى قد علم حكمه مما مر انه لا بد ان يكون ملك بمعاوضه
 مالىة باصله الذى لم يعلم حكمه مما مر ان لم يعلم ما هو ذلك الاصل وتشبيه المعلوم بالمجهول عكس
 ما تقرر عندهم من انه شبه المجهول بالمعلوم لا ترى لقولك زكاة لا اسد فان التجارة معلومة فى الاسد
 ومجهولة فى زيد فشبهه به لافادة تبين حاله الامر الثانى عدم صحة قوله او عيناً يبيده عندا بقائه على حاله
 اذ تنديره او كان العرض عيناً وفى هذا قلب الحقيقة (قوله اى كان اصله عرضاً ملكاً بمعاوضه)
 اى مالىة وتقييد الاصل اذا كان عرضاً بكونه ملكاً بمعاوضه طريقة لابن حارث وطريقة اللغوى

الاطلاق (قوله سواء كان اصله عرض تجارة الخ) اي فلا يشترط في اصله ان يكون للتجارة كهو
 فقوله اي وكان اصله كهو اي في الجملة فهو تشبيه غير تام وهذا هو الصواب في تقرير المؤلف كما
 ارتضاء ح ومافي خلافا لما اقتضاه ظاهره من ان الذي اصله عرض القنية لا يكرى كحمول من اصله
 بل يستقبل به لتول ابن عبد السلام انه لا يكاد يقبل لشذوذه وضعفه ابن القلان لان القاسم
 (قوله محمول اصله الثاني) اي لا محمول اصله الاول والمراد باصله الثاني عرض التجارة وباصله
 الاول عرض القنية وتظهر ثمرة ذلك فيما اذا مضى حول من اصله الاول ولم يعض حول من اصله الثاني
 فلا زكاة (قوله فان كان اصله عرضا الخ) هذا صادق بصورتين ما اذا ملك بغير معاوضة اسلا
 كالارث والهبة وما اذا ملك بمعاوضة غير مالية كالتخلف والصدق وقوله فان كان اصله الخ هذا مختز
 قول المصنف وكان اصله كهو او عينايده والحاصل ان الصور ثلاث ما اصله عرض تجرير كحمول
 من اصله كالدين اتفاقا وما اصله عرض قنية ملك بمعاوضة المشهور زكاة عوضه محمول من اصله وقيل
 انه يستقبل به حولا وما اصله عرض ملك بغير معاوضة مالية بان ملك بغير معاوضة اصلا او معاوضة
 غير مالية ففيه طريقتان الاولى للخصي تحكي القولين المتقدمين والثانية لابن حارث تقول انه
 يستقبل بالثمن اتفاقا (قوله او كان اصله عينايده) اطلق في العين فيشمل ما اذا جاعلته من هبة
 او صدقة او نحو ذلك بخلاف ما اذا كان اصله عرضا (قوله لكن المحتر كخ) قال ابن دشر فان
 اقامت عروض الاحتكار احوالا لم يحب عليه الا زكاة سنة واحدة لان الزكاة متعلقة بالنساء وبالعين
 لا بالعرض فاذا اقامت احوالا لم يبيعت لم يحصل فيها التمسك بالامرة واحدة فلا تجب الزكاة الامرة واحدة
 ولا يجوز ان يتعوى بالخراج قبل البيع فان فعل قول يجرئه قولان والمشهور عدم الاجزاء لان الزكاة
 لم تجب بعد وكذلك القولان عندنا في اخراج زكاة الذين قبل قبضه والمشهور المنع اي عدم الاجزاء
 وهو قول ابن القاسم والاجزاء قول اشهب انظر بن (قوله ويبيع بعين) اي انه يشترط في وجوب
 الزكاة في العرض ان يبيع منه وان يكون الثمن الذي يباع به عينا و اشار الشارح بقوله لكل المحتر كخ
 الى ان هذين الشرطين وما قبلهما اتم المدير والمحتكر وانما يختلفان من جهة ان المحتكر لا يبدان تكون
 العين التي يباع بها نفسا بسواها بقي ما يباع به ام لا يختلف المدير فان الشرط بيده بشئ من العين ولو قل
 (قوله او يبيع بعرض) اي فلا زكاة عليه الا ان يبيع ذلك فرار من الزكاة فان فعل ذلك فرار منها
 اخذ بها كما نقله ح عن الرجاسي وابن جزي ويؤخذ من هذا ان من يملك ماله قبل الحول لولده او
 لعيته ثم يتزعمه منه بعد الحول لا يفعه ذلك ولا تسقط عنه الزكاة بخلاف ما اذا ملك ماله لعيته
 ولولو بعينه له لا تغتفر الجاهل في التبرع وكلما انفق السيد شيئا من ذلك المال نوى ان يترعه فلا زكاة عليه
 (قوله لا اقل) اصله لعج فهم من ذكرهم الدرهم في المدونة وغيرها أنه تحديد لا قل ما يكفي في
 النضوض ونفسها واذا نض لمدير في السنة درهم واحد في وسط السنة او طر فيها تقوم عروضه لتتام
 السنة وزكي اه وفي فهمه نظرفان كلام أبي الحسن عليها صريح في أن ذكر الدرهم مثال للتعديل
 لا لتحديد واهه مناض له شيء وان قل زكته الزكاة وهو الصواب اه بن (قوله اخرج عما قوم
 عينا لارضا) اي بقيته وهذا هو المشهور بخلاف ما نجاز له اخراجه عرضا بقيته (قوله بشرط
 وهي ان يكون لا زكاة في عينه وملك بمعاوضة الخ) فالشرط المذكور شرط لا زكاة العرض
 واما قوله ان رصد الخ فهو شرط ليكون زكاته كالدين (قوله وهو الذي يبيع بالسعر الواقع)
 اي ولو كان فيه خسر (قوله كارباب المحو انبت الخ) ابن عاشر الظاهر ان ارباب الصنائع كالخاكة
 والداغين مديرون وقد نص في المدونة على ان اصحاب الاسفار الذين يجهزون الامتعة الى البلدان

انهم مديرون وفي المواق عند قوله ولا تقوم الا وافي مانصه ورأيت فتيا لابن اب ان البسطرين جمع
بسطري وهو صانع البلق والعمال لا يقومون صناعتهم بل يستقبلون بانفسهم المحول لانها فوائد
كسبهم استفادوها وقت بيعهم وقال ابو اسحاق الشافعي في مسئلة الصانع المذكور سكره - حكم التاجر
المدير لانه يصنع ويبيع او يعرض ماسنعه للبيع فيقوم كل عام ما يبد منه السلع ويضيف القيمة الى
ما يبد منه من الناض ويزكي الجميع ان بلغ نصابا قلت وظاهره يخالف فتيا ابن اب ويمكن رده اليه
انظر بن اي بأن يعمل الصانع في كلام الشافعي على من يشتري للتجارة ماله بال وبعمل فيه
كالعقادين بمصر والمراد بالصانع الذي يستقبل في كلام بن اب صانع له عمل اليد فقط
واشترى ما لا بال له وعمل فيه فيستقبل بما يقابل عمل يده وصرح بهذا التفصيل سند كما في المواق
(قوله والارزكي عنه) انما نص المصنف على زكاة العين مع انه لا خصوصية للمدير بن كاتهما
لاجل ان يستوفي الكلام على اموال المدير (قوله ودينه) اي الكائن من التجارة كما أشار
لذلك الشارح بقوله المعد للغماء واحترز بذلك عن دين القرض فانه لا يزكيه كل عام بل لسنة بعد
قبضه (قوله وزكي القيمة) اي لانها هي التي تملك لوقام غرماء ذلك المدين (قوله ولوطعام سلم)
كذا قال ابو بكر بن عبد الرحمن وصوبه ابن يونس ورد بلو قول الايباني وأبي عمران بعدم تقويمه
اه بن (قوله كسبه) اعلم ان الذي يقومه المدير من السلع هو ما دفع ثمنه وما حال عليه المحول
عنده وان لم يدفع ثمنه وحكمه في الشافعي حكم من عاينه دين يبد منه مال واما ان لم يدفع ثمنه
ولم يحل عليه المحول عنده فلا زكاة عليه فيه ولا يسقط عنه من زكاة ما حال حوله عنده شيء بسبب
دين هذا العرض الذي لم يحل حوله ان لم يكن عنده ما يحل في مقابلة نص عليه ابن رشد في
المقدمات اه بن (قوله اذ يبرأه الا لثنية ولا لاحتكار) هذا هو المشهور وقول ابن
القاسم ومقابله ما لابن نافع وسحنون لا يقوم ما بارمهاو ينقل للاحتكار وخص اللغهي وابن
يونس الخلاف بما اذا بارا لا قل قالان بارا النصف او الاكثر لم يقوم اتفاقا وقال ابن شبر بل الخلاف
مطابقة على ان الحكم للثنية لانه لو وجد مشتر بالباع ولو لوجوده هو الاحتكار فانه في التوضيح اه
بن (قوله بضم الباء) اي وأما البوار بالفتح فهو الهلاك كذا في المصباح والذي في الصحاح
والقاسموس ان البوار بالفتح بمعنى الكساد والهلاك معا (قوله وتوالت الخ) محل التأويلين
هو قول الشافعي زكاة المدير والمدير الذي لا يكاد يجمع ماله كله عن كالتحسب والبراز والذي يجوز
الامتنع للبلدان يجعل لنفسه شهرا يقوم فيه عروضة التي للتجارة فيزكي ذلك مع ما يبد منه من
عين وماله من دين يرتجى قضاءه اه فعمل بعضهم المدين على المعد للغماء وهو دين غير القرض وأما
دين القرض فلا يقوم لقول الشافعي محل آخر ومن حال المحول على مال عنده ولم يزك حتى اقرضه ثم
قبضه بعد سنين زكاة له ما بين فقد اسقط عنه مالك زكاة مدة القرض السنة قبضه او بهضم
عم في الدين والتاويل الشافعي ليعاض وابن رشد وهو ظاهره هو الاول للباسج (قوله الذي
يزكي فيه عنه) اي الناض ودينه يعني النقد المحال المرجو وقوله وساعه اي ويقوم عنده
ساعه وكان الاول لشارح ان يقول وهل حوله الذي يقوم عند غمائه ما يجب تقويمه اذا تأخر الخ
لان محل الخلاف في المحول الذي يقوم عند غمائه واما حول ناضه اذا بلغ نصابا فانه حول الاصل
بطما كما في الشيخ سالم وتبعه عجم وعبيد وخش واصله في التوضيح واغترضه طفي بأن الحق ان
التأويلين في الناض والعرض من كل ما يزكيه المدير كما يدل عليه عموم اقضاه ولم تفصل هي ولا
شراحيها بين الناض وغيره وانما يدرف هذا الاشبه كما نقله اللغهي وابن عرفة وغيرهما وحيث نذ

فكلام الشارح ظاهر ولا غبار عليه **(قوله للاصل)** اي المحول المنسوب للاصل **(قوله ومن وقت الادارة)** الاولى ومن شهر الادارة كما يدل عليه مناه بعد **(قوله تأويلان)** الاول للباحي ورجحه جماعة من الشيوخ وهو قول مالك واستحسنه ابن يونس حتى قال ما في كان من حق المنصف الاقتصار عليه والتأويل الثاني للخصم اي قال المازري وهو ظاهر الزاويات اه بن **(قوله فعلى الاول)** يكون حوله المحرم وقد علمت ان محل هذا الخلاف اذا اختلف وقت الملك والادارة اما اذا لم يختلفا فحوله الذي يقوم فيه وينزكي الشهر الذي ملك فيه الاصل اتفاقا **(قوله لاحتمال ارتفاع الخ)** اي لاحتمال ان هذه الزيادة من ارتفاع سوق او رغبة مستروليس هنالك خصماً في التقويم **(قوله فلذا الخ)** اي فلاجل كون الزيادة تحتل الاحتمال المذكور لو كانت تلك الزيادة تحتة في الخطأ لم تلغ **(قوله فلا تنفي الزيادة)** اي اظهر وانما أقطا **(قوله والقسم)** مبتدأ وقوله كغير خبره اي كغيره مما سبق في التقويم **(قوله وينزكي القيمة)** اي مضافة لتمامه من النقد **(قوله او كان في غير العام الخ)** اي او كان نصيبا لكن كان في غير العام الذي زكيت فيه عينه **(قوله وأما العام الذي وجبت فيه الزكاة في عينه فيذكي عينه ولا يقوم)** اي واذا باعه بعد ذلك زكي الثمن محول من يوم زكي عينه وكذا يقال في الماشية التي وجبت الزكاة في عينها لا تقوم بل تزكي من رقابها واذا باعها زكي الثمن محول من يوم زكي عينها وأما اذا كانت الماشية اقل من نصاب فانها تقوم **(قوله وفي نسخة والفسخ)** وعليه في الكلام حذف مضاف اي وذوا الفسخ اي السلعة التي فسخ بيعها واعلم انه انما تظهر فائدة التنبيه على الفسخ المرتجع من المفلس فيما اذا لم ينو به شيئا عند رجوعه اليه فعلى انه حل بيع وهو المشهور يرجع لما كان عليه قبل البيع من ادارة او احتكار وعلى انه ابتداء بيع يحمل على القيمة واما اذا نوى به القيمة او التجارة فالامر واضح اه بن **(قوله والعرض المرتجع الخ)** اي فاذا باع المدرس لسلعة لشخص بقرن مؤجل فذمته ثم فليس المشتري بواجب الساع ساعة فاعذها فانه يومها كغيرها من عروض الادارة لباقية عنده من غير بيع **(قوله والعبد المشتري للتجارة)** اي انه اذا اشترى عبدا بقصد التجارة فكأنه ثم يحجز عن اداء تجره فانها يرجع على ما كان عليه قبل الكفاية من كونه عرضا من عروض التجارة في يوم حيث كان سيده مدبرا وقوله ليس ابتداء ملك اي لان ما كثر للتجارة لا يبطل الابنية القيمة والكفاية ليس فمما ذاك **(قوله من هذه الثلاثة)** احدى الساعة الرجعة بالفسخ البيع او الفسخ المشتري والمكاتب اذا عجز وانما لم تنجز التجديد نية التجارة ثانيا لان نية التجارة لا تبطل الابنية القيمة كباقي ولم تحصل وظاهر المصنف تقويم الرجعة بالفسخ ومن المفلس والمكاتب اذا عجز ولو حصل الفسخ والارتجاع من المفلس والعجز لا يكتب بعد عام او اكثر فيزكيه لما مضى الاعوام مراعاة لمحق الفقهاء واستظهره عجم **(قوله بخلاف رجوعها)** اي سلمه للتجارة انما باعها اليه باقالة او هبة او صدقة فانها ترجع على القيمة وتبطل نية التجارة حتى ينوي بها التجارة ثانيا **(قوله وانتقل العرض المدار)** اي بالنية او الفعل للاحتكار بالنية فاذا اشترى عرضا بنية الادارة ثم نوى به الاحتكار فانه ينتقل اليه بمجرد النية الا ان يقصد الفرار من الزكاة والا فلا ينتقل عما هو عليه بمجرد النية ويقوم كل عام على ما تقدم كذا في عقب والمراد انه ثبت عليه انه قصد ذلك باقواله اما مجرد التهمة فلا يكفي المواق ونصه قال ابن القاسم لو نوى حركته قبل حوله بشهر صار محتكرا وتعقبه المازري بتهمة الفرار واجاب بأصل الاصل سقوط زكاة العرض **(قوله ينتقل كل ما)** لالقيمة بالنية فاذا اشترى عرضا بنية الادارة او بنية الاحتكار ثم نوى به القيمة فان ذلك ينتقل اليها

على المشهور خلافا لما رواه ابن الجلاب من عدم النقل وأنه من كفى ثم أتته على المشهور هل يقيس
بغير قصد الفرار لا وهو ظاهر بعض الشراح اه مدوى. (قوله اى ان المحتكر لا يتقلل الادارة
بالنية) هذا هو الرابع خلافا لما فى الشامل من ان عرض الاحتكر لا يتقلل الادارة بالنية والفرق
بينهما على الرابع ان الاحتكر قريب من الاصل وهو القيمة لدوام العرض مع ما يتقلل اليه بالنية
بخلاف الادارة فانها بعد ما عن الاصل لا يتقلل اليه بالنية كذا فى تشكيل التقييم لابن غازى فظهر
لك ان قوله المصنف لا العكس راجع الى ثلثين قبله على الرابع لا لاختاره منها فقط (قوله والمقتضى
لا يتقلل لواحد منهما بالنية) وذلك لان الاصل فى العروض القنية والنية وان نقلت للاصل
وما اشبهه لا يتقلل عنه لانها ببضعيف (قوله فلا يتقلل عنها الى التجارة ثانيا بالنية) اى كما هو
قول مالك وابن النسيم خلافا لما اشبه القائل بنقله للتجارة كما كانت اولاه وهو المردود عليه بل وفى
كلام المصنف ونسبته القول بعدم النقل للتجارة مالك وابن القاسم كفى فى ترجيحهما فاندفع قول
المواق انظر من رخصه (قوله ولا ترجع للصورة الاولى) اى من صورتي العكس وهو ما لا نؤى
الادارة بعرض الاحتكر (قوله كما هو ظاهر) اى لانه لو رجعت الى البعثة للصورة الاولى من صورتي
العكس كان المعنى لا يتقلل العرض المحتكر للادارة بالنية هذا اذ لم يشتره اولا للتجارة بان اشتراه
اولا للفتية ثم نوى به الاحتكر قبل وان اشتراه اولا للتجارة ولا شك ان هذا المعنى فاسد لان مقتضى
لا يتقلل للاحتكر بالنية فاسد قبل ان يبلغ غير صحيح (قوله واحتكر فى آخر) اى
بواك من جنس العرض الاول ام لا وسواء اجتمع العرضان بيده او بيدوك لانه لو كان اجتمعا
بيده وبيدوك ليه (قوله يزكى المدارك عام) اى اذا باع منه ولو بدرهم على ما مر (قوله والمحتكر
بعد بيعه) اى والعرض المحتكر يزكىه اذا باعه لعالم من اصله وعلم ان ما ذكره المصنف من ان
كالا على حكمه متفق عليه اذا تساوى العرضان واما اذا لم يتساويا فالمسألة ذات اقوال ثلاثة
المشهور منها عند المصنف وهو قول ابن القاسم وعيسى ابن يثار فى العتبية وقال ابن الماجشون
يتبع الاقل الاكثر مطلقا وقال ايضا هو مطرف كل على حكمه مطلقا وتأول ابن لبابة المدونة
على ان الجميع للادارة اذ ربا الاقل والاكثر والنصف وهو ظاهر سمعنا اصبحه وقول رابع اه بن
(قوله الا ان تجب الزكاة فى عينها) اى فى عين الابل المعدة لمجلى سلع التجارة والبقرة المعدة للثرب
بان بلغت نصابا فاذا بلغت نصابا زكى عنها كل سنة (قوله وفى تقويم الكافر) اى من كان كافرا
ثم اسلم المدير اخذ من قوله تقويم اى حيث باع ولو بدرهم كالمدير المسلم ابتداء وحاصله ان الكافر
اذا اسلم وكان مديرا قيل انه اذا نض له شئ بعد اسلامه ولزدره ما فانه يقوم عروضه ودينونه ويتركهما
مع ما بيده من العين تحول من اسلامه وقيل انه يستقبل بثمان ما باع به من عروض الادارة حولا
بعد قبضه اذا كان نصابا لانه كالغائبة فان كان اقل من نصاب فلا زكاة عليه (قوله والنراض
الحاضر) اى ومال النراض الحاضر يزكىه ربه اى كل سنة قبل المفصلة بتدليل ما بعده من
غيره ان كان كل من العامل ورب المال مديرا او كان العامل وحده مديرا لكن فى الاولى يقوم
المالك ما بيده وما بيد العامل من رأس المال وحصة المالك من الربح ويزكى عنهما فى الثانية
يقوم المالك ما بيده من رأس المال ونقط من رأس المال وحصة من الربح ويزكىهما واما حصة العامل
من الربح فى الصورتين فانما تزكى لسنة واحدة بعد انقضاء هذه الحاصل كلام الشارح ثم ان
ما ذهب اليه المصنف من ان رب المال يزكىه كل عام قبل المفصلة احد اقوال ثلاثة وهو طريقة
ابن يونس وعزاه للخمى لابن حبيب كما فى المواق قال فى النوضيع وهو ظاهر المذهب قال طنى

لا أدري كيف يكون ظاهر المذهب مع كون ابن رشد لم يرج عليه والثاني وهو المعتقد انه لا يزكى
 الا بعد المفاصلة ويركى حينئذ للسنيين الماضية كلها كالفائب فيأتي فيه قوله فزكى لسنة الفصل
 ما فيه الخ وهذا القول هو الذي اقتصر عليه ابن رشد وعزاه القراض المدونة والواضحة ولرواية ابي
 زيد وسماع عيسى قول ابن القاسم وعزاه النخعي لابن القاسم ويحتمون كما ذكره ابن عرفة قال
 طافي وقد اشترع عند الشيخوخ انه لا يعدل عن قول ابن القاسم مع محضون والثالث انه لا يزكى
 الا بعد المفاصلة ولكن يزكى لسنة واحدة كالدين حكاه ابن بشير وابن شاس انظر التوضيح اهـ بن
(قوله فانما يزكى سنة من الحج بعد المفاصلة لسنة) نحو لما وافق من ابن يونس والذي لا ين
 رشد في البيان والمقدمات زكاته لكل عام ايضا بعد المفاصلة ان ادارا والعامل **(قوله ان ادار الخ)**
 تقدم ان المدير لا يذوق وجوب الزكاة عليه ان ينضله ولودهرم فهل اذا كان كل من العامل
 ورب المال مديرا يكفي التضوض لاحدهما واذا ادارا العامل فقط فلا بد ان ينض له شيء وهو ظاهر
 ما لابن عبد السلام ام لا قاله الشيخ احمد الزقاني وقال اللقاني بشرط التضوض فيمن له المحكم اهـ
 شيخنا عدوى **(قوله وحده)** اي وكان رب القراض محتكرا **(قوله فيقوم)** اي رب المال ما يده
 كل سنة وقوله ويد العامل اي وما يبد العامل من رأس المال وحصة المسالك من الربح اي وبعد
 ان يقوم هذه الامور الثلاثة يزكى عتق او قوله في الاولى اي ان ادارا والمراد بالثانية ما اذا ادارا العامل
 وحده **(قوله وما يبد العامل فقط)** اي من رأس المال وحصة المسالك من الربح ويركى عتقهما
 واما حصة العامل من الربح فلا يقوم في المحالين لان العامل انما يزكى كسها بعد المفاصلة لسنة على
 ما تقدم للشارح **(قوله وسواء كان ما يبد الخ)** هذا الاطلاق صريح به ابن رشد كما في المواق وهو
 الصواب كما قال ابن عرفة واما تقييد بعض الشراح بقوله محمل كون ربه يزكىه كل عام ان ادار
 العامل فقط ان كان ما يبد من مال ربه اكثر وما يبد ربه المحتكرا قل فخلاص الصواب انظر بن
(قوله من غيره) قال الرجراجي زكاته من عند ربه او من المال مشكلا لان في اخراجها من غيره
 اي من عند رب المال زيادة في القراض وفي اخراجها من مال القراض نقص منه وكل من الزيادة
 في القراض والنقص منه ممنوع وقد سبق الرجراجي بهذا الاشكال ابن يونس واجاب عنه بأن
 الزيادة التي لا تجوز هي التي تفصل ليد العامل وينفع بها وهذه بخلاف ذلك وحده فلا اشكال في
 اخراجها من عند ربه اهـ نقله ح عند قوله وهل عبيده كذلك **(قوله والربح يحبره)** اي والمحال
 ان الربح يحبر بالنقص المحاصل فيه **(قوله الا ان يرضى العامل)** اي بانخراج زكاته منه اي ويحسبه
 ربه على نفسه والامنع **(قوله ولم يعلم حاله)** اي من بقا او تلف او ربح او خسر **(قوله ولا يزكىه)**
 العامل اي لاحتمال دين ربه او موته فان وقع وزكاه ربه قبل علمه بحاله فالظاهر الاجزاء ثم ان تبين
 زيادة المال على ما زكى اخرج عن الزيادة وان تبين نقصه مما اخرج رجع ربه على الفقراء
 ان كانت باقية بيده والافلار جوع له قاله السنائوي وارتضاه بن معتز على عبق في قوله ان
 تبين نقص مما اخرج فالظاهر انه لا يرجع به على من دفعه له ولو كان باقيا بيده لانه مفروض بانخراجه
 قبل علم قدره **(قوله او يؤخذ بها)** او باعها هذا السلطان منه قهر اعنه **(قوله ثم اذا حضر المال)**
 اي واذا صدق ربه يزكاته او ما املكه من غير علمه بحاله ثم حضر المال فلا يخفى لوالها الخ **(قوله اما)**
 ان يكون اي في السنيين الماضية وقوله مساويا لمساوي لسنة المحضور **(قوله وان لم يحصل مفاصلة)**
 اي ان فصل احدهما من الآخر **(قوله وسقط ما زاد قبلها)** اي وسقط عنه بالنسبة لزكاة ما قبلها
 ما زاد في ما قبلها يعني ان ما زاد في السنيين الماضية عن سنة المحضور تسقط عنه زكاته لان لم يصل

ليده ولوز كاه العامل عن ربه لم يرجع العامل بما اخرج من زكاة عليه ويبدأ في الاخراج بسنة الفصل
 هذا ظاهر المصنف واعترضه مافي بأن الذي قاله ابن رشد وغيره انه يبدأ بالاولى فالاولى فاذا كان
 المال في اول سنة اربعمائة دينار وفي الثانية ثلاثمائة وفي الثالثة مائة وخمسين
 فانه يزكي عن الاولى في المثال المذكور عن مائتين وخمسين ويسقط عنه في السنة الثانية والثالثة
 مائة مائة الزكاة فيما قبلها قلت والظاهر كما قاله بعض الشيوخ ان المال واحد سواء بدأ بالسنة الاولى
 او سنة المفاصلة ومثل هذا يقال في بقية الصور اه بن (قوله ويراعي) اي في غير سنة الفصل تنقيص
 الاخذ للنصاب اي ويراعي ايضا تنقيصه لمجزء الزكاة فالاول كماله كان عنده احد وعشرون دينارا
 فغصب بها العامل خمس سنين ووجدت بعد المحضور كما هي فيبدأ بالعام الاول في الاخراج فما بعده
 ويراعي تنقيص الاخذ للنصاب وحينئذ فلا يزكي عن الاعوام الثلاث والثاني كان يكون المال في
 العام الاول اربعمائة وفي الثاني ثلاثمائة وفي الثالث وهو العام الذي حضر فيه مائتين وخمسين فاذا
 زكي عن العام الفصل واخرج ستة دنائير وربع اذكي عن العام الذي قبله عن مائتين وخمسين الاسنة
 دنائير وربع التي اخرجها زكاة عن عام الفصل وزكي عن العام الاول عن مائتين وخمسين الا اني
 عشر دينارا ونصف دينار تقريباً ولا يقال ان اعتبار تنقيص الاخذ للنصاب او مجزء الزكاة مقيد بما
 اذا لم يكن له ما يجعل في مقابل دين الزكاة ولا فيزكي عن المجموع كل عام كما هو المعهود في دين الزكاة
 لانا نقول لا يجزى ذلك هنا لان هذا لم يقع فيه تفریط فلم يتعلق بالذمة بل بالمال فيعتبر قصه
 مطلقاً ويدل على عدم تعلقها بالذمة وعلى اعتبار النقص مطلقاً قوله وسقط ما زاد قبلها وما ذكره
 عن ابن القاسم وغيره من انه ان تلف قبل عام المفاصلة فلا زكاة اه بن (قوله كما اذا كان
 في الاولى مائة الخ) اي فيزكي عن مائتين ثم عن مائة وخمسين ثم عن مائة ولا يتأني اذا زكي عن كل
 سنة ما فيها اعتبار تنقيص الاخذ للنصاب ولا تنقيصه لمجزء الزكاة (قوله وان كان ما قبلها ازيد
 مما فيها وانقص) اي وان كان ما قبل سنة الانقضاء بعضه ازيد مما فيها وبعضه انقص منه
 (قوله قضى بالنقص على ما قبله) هذا ظاهر فيما اذا تقدم الازيد على الانقص كما في مثال الشارح
 واما ان تقدم الانقص على الازيد كماله كان في سنة الفصل اربعمائة وفي التي قبلها ائتمائة
 وفي التي قبلها مائتين فانه يزكي عن اربعمائة لسنة الفصل وما قبلها اربعمائة عن مائتين للعام الاول
 (قوله فقط) اي وكان رب المال مديراً وقوله في كماله اي فلا يزكيه ربه الاسنة واحدة بعد
 قبضه له ولو طال اقامته بيد العامل (قوله والا كان تابعد الاكثر) اي وبطل حكم الاحتكار
 وحينئذ فيقوم رب المال ما بيد العامل كل سنة وزكيه ان علم به (قوله وانما يعتبر ما يدبره)
 اي من جهة كونه اقل مما بيد العامل او مساوياً او اكثر منه وقوله بما بيد العامل فقط اي قليلاً
 كان او كثيراً ان كان العامل مديراً كرهه كل عام وان كان محتملاً كراهه عام واحد بعد
 قبضه (قوله وبطلت زكاة الخ) اي فتخرج من عينها كل عام حيث كانت نصيباً ولا ينتظر بها
 المفاصلة والعلم بها التعلق الزكاة بعينها (قوله حضر) اي ببلد ربه (قوله وحديث الخ)
 فلو كان رأس المال اربعمائة دينار اشترى بها العامل اربعين شاة اخذ الساعي منها بدرم ورو
 المحول شاة تساوي ديناراً ثم باع الباقي بستين ديناراً فازجج على المشهور احد وعشرون ديناراً ورأس
 المال تسعة وثلاثون لمحسان الشاة على رب المال وعلى مقابلة الرب عشر وعشرون ويجبر رأس المال
 ويبقى المال على حاله الاول اربعين (قوله فلا يجبر بالرجوع) اي فلا تنافي عليه ما وتخير بالرجوع كان
 الخسارة ان كانت تنافي عليه ما وتخير بالرجوع وهذا هو الشاه ورو مقابله قول اشهب انها تنافي عليه ما

وتجبر بالربح كالحساسة (قوله وهذا) أي اخذنا زكاة من رقبها وحسابها على رب المال ان كانت تلك المشية غاشية عن بلد رب المال (قوله فهل يأخذها) أي زكاة تلك المشية وقوله منها أي من رقبها (قوله اومن عند ربها) أي او تؤخذ من عند رب المال ولا تؤخذ من رقبها (قوله وتجبر بالربح) بيان لمعنى الغاشية (قوله أي يزكيه العامل) أي لرب المال خلافا لمرام حيث قال ان ما يخص العامل من الربح يزكيه رب المال ولو قال المصنف وزكى العامل ربحه لكان أولى لتصريحه بأن ما ينوبه من الزكاة على العامل كما هو مذهب المدونة وابن رشد لا على رب المال لانه خلاف المشهور كما في ح وقوله وزكى ربح العامل أي لسنة واحدة بعد القبض كما في المواقي عن ابن يونس سواء كان العامل ورب المال مديرين او محتكرين او مختلفين والحاصل ان العامل هو الذي يزكى ما نابه من الربح الحاصل في مال القراض عند المتقاسمة لسنة واحدة ولو اقام مال القراض بيده او ما سواه كان العامل مديرا او محتكرا سواء كان في حصته نصاب او اقل لكن الذي لابن رشد في البيان والمقدمات انه ما ان ادارا او العامل لزم العامل زكاة حصته لكل عام بعد المقابلة واقصر عليه ابن عرفة ووجه بوضهم وقال انه مذهب المدونة (قوله وان قل) لو غير بلو كان أولى لرد قول الموازية لازكاة فيما قل وقصر عن النصاب قال في التوضيح المشهور ومنه على انه اجبر ومقابلته مبنى على انه شريك اه قال الناصر وفيه بحث ظاهر لان كونه اجبر يقتضى استقباله لازكاته لسنة وكونه شريكا يقتضى سقوط الزكاة عنه اذا كان جزءا قل عن نصاب اذ لازكاة على شريك حتى تبلغ حصته نصا بافت اصل الزكاة في ربح العامل مع قطع النظر عن قلته مبنى على انه شريك ووجوبها في القليل مع قطع النظر عن كونها على العامل مبنى على انه اجبر وهذا هو الذي عناه في التوضيح فلا بحث وبدل لذلك ان الزكاة كما علم منية على انه شريك وبعض شروطها مبنى على انه اجبر وما ذاك الا لقطع النظر عن كونها على العامل (قوله بناء على انه اجبر) أي فربح العامل متغير فيه لسكونه بعدا من المال الذي انخرجه اخذته اجرة فزكاة ذلك الربح تبعا للمال فلذا لم يشترط كونه نصبا (قوله ان اقام بيده حولا) اشتراط هذا الشرط في العامل مبنى على انه شريك رب المال لا اجبره والا فلا يشترط لالاكتفاء بحول الاصل (قوله بلادين) اعلم ان اشتراط هذه الشروط الثلاثة في رب المال بناء على ان العامل اجبر اما لو نظرنا لسكونه شريكا فلا يشترط ما ذكر في رب المال بالنسبة لتركه حصته العامل لان المتظورة ذات المالك واشتراطها في العامل بناء على انه شريك اذ لو قلنا انه اجبر لالاكتفاء بحول ما ذكر من رب المال (قوله وحصته ربه) أي وكان رأس المال مع ربح رب المال مجموعهما نصاب والواو في قوله وحصته واو الحال أي زكى ربح العامل اقام بيده حولا والحال ان حصته ربه الخ والمراد بالحصصة رأس المال وقوله وان نابه نصاب بناء على ان العامل اجبر فاذا كان رأس المال عشرة دنانير ودفعها ربه للعامل على ان يكون له بها جزء من مائة جزء من الربح فربح المال مائة فان ربه لا يزكى لان مجموع رأس المال وحصته من الربح احدى عشر وكذا النام لا يزكى بل يستقبل بما حصه وهو تسعة وتسعون حولا من وقت قبضه (قوله الا ان يكون الخ) هكذا في نقل ابن يونس ونصه قال ابن الموز قال اشهب فيمن عنده احدى عشر دينار فربح فيها خمسة وله في مال حال حوله ان يضعه الى هذا صار فيه ازيد من مائة وقد حال على اصل هذا المال حول فلينزك العامل حصته لان المال واجبت فيه الزكاة وبه اخذ سحنون قال ابو محمد تال ابن القاسم ولا يضم العامل مارج الى مال له آخر ليزكى بخلاف رب المال وقاله اصمغ في التبية اه بن (قوله ان ينض) أي يبيع بمقتضى (قوله

بالنسبة لزكاة حصته أى فكل هذه المسائل مبنية على أنه شريك ويبنى على أنه أجبر بخلاف ما ذكر
(قوله وحول ربح المال الخ) هذه المسائل مبنية على أنه أجبر ويبنى على أنه شريك بخلاف
ما ذكره فيها (قوله ونسقط عنه قسما) كما إذا كان رأس المال مع حصته ربه من الربح أقل من
نصيب ونائب العامل من الربح نصيب (قوله فليس الخلاف الخ) حاصله أنه اعترض على المصنف
بأن ظاهره أن الخلاف في الشبهة في كونه شريكا وأجيرا وليس كذلك لأن المشهور منه - أنه أجبر
وأما القول بأنه شريك فلم يشهر وإنما الخلاف في المبنى على القولين فبعضهم شهر ما لبني على هذا
القول وبعضهم شهر ما لبني على الآخر هذا حاصله لكن اللقائي ذكر أن في الدخيرة ما يشهد لظاهر
المتن وحيث أنه فلا حاجة لجعل الخلاف في الشبهة في المسائل المنجية على القولين (قوله زكاة حرث)
أى محروث (قوله ومعدن) مثله الركا إذا وجبت فيه الزكاة فلا يسقطها الدين ولا ما معه بل
وكذلك إذا وجب فيه الخمس فلا يسقطه دين ولا فقد ولا أسر (قوله بدین) أى بسبب دين على
أربابها سواء كان الدين عينا بأن استقرضه واشترى به في الذمة أو كان عرضا أو طعما ما بان كان سماء
فيهما (قوله لمجمل على الحياة) يؤخذ من هذا أنه إذا فقدوا أسر وأخرجت زكاة ما شابهته وأحرته وهو
ماسور ومقتود فانما تجزى ولا يضر عدم نيته لأن نية المخرج تقوم مقام نيته (قوله وان ساوى الخ)
أى هذا إذا نقص الدين عما يده من المحرث والمساوية والمعدن بل وان ساواه وكذا إذا زاد الدين على
ما يده فهو مفهوم موافقة - وأعلم أن صورة الزيادة في مال المصنف بالمالفة
على المساواة على المخالف فيها ويعلم منه صورة الزيادة بطريق الأولى ولو بالغ على الزيادة لا يقتضى أن
المساواة متفق فيها على عدم السقوط مع أن فيها الخلاف كذا قيل وتأمل وجه الأولوية (قوله
ما يده من ذلك) أى من ذلك المحرث والمعدن والمساوية (قوله الأزر كاة فطر عن عبد) استثناء منقطع
قال في المدونة ومن له عبد وعليه عبد مثله في قيمته فلا يزكى الفطر عنه أن لم يكن له مال أبو الحسن
قولها أن لم يكن له مال ظاهره ليس له مال يقابل به الدين وإن كان له ما يخرج منه زكاة الفطر عبد
الحق وفيه نظر لأن العبد الذى في يده ليس كالعبد المستحقه انما عليه عبد في ذمته ولو هلك أطول
به فيجب أن يكون عليه زكاة الفطر أن قدر أن يزكها أو أمار لم يكن عنه شيء فلا شيء عليه لأنه أن
بأع ادى عنه زكاة الفطر من ثمنه فالدين أولى به وقد قال ابن القاسم الذى جنى عبده خفى عليه يوم
الفطر قبل أن يسلمه عليه زكاة فطره مع كون عين العبد كالمستحقه لكون الجناية متعلقة به بالذمة
فإذا كان هذا العبد الذى كالمستحق عليه زكاة فطره فكيف هذا الذى هو غير مستحق ولو ذلك لبق
الدين في ذمته ولعل ابن القاسم اغما أراد أنه ليس له مال يؤدى منه زكاة الفطر اه فقد ناقض كلام
المدونة أن جلت على ظاهره بماثلة الجناية ويظهر من كلامه ومن كلام المدونة أن المسئلة مخصوصة
بما إذا كان في ذمته عبد مثله فأما أن كان في ذمته مثل قيمته فلا تسقط عنه زكاة فطره لما علاؤه به فيما
تقدم من أن العبد الذى في يده ليس كعين مستحقه وليس كذلك إذا كان عليه قيمته وقد تردد ابن
عاشر في ذلك ابن (قوله وعليه مثله) أى عبد مثله أى سماء أو قرضا أو قوله في مقابلة أى في مقابلة
العبد وحاصله أنه إذا كان عنده عبد وعليه دين عبد مماثل للعبد الذى عليه عند من قرض أو سلم
وليس عنده ما يجزى في مقابلة ذلك العبد الدين - وفى ذلك العبد الذى يده وإن كان عنده ما يؤدى
منه زكاة الفطر لو طوبى بها فإنه لا تجب عليه زكاة فطر ذلك العبد الذى عنده - ثم ذهب
المدونة وخالف عبد الحق فقال بوجوبها (قوله بخلاف العين) أى ويدخل فيها قيمة عروض
التجارة فنسقط زكاتها بالدين مطلقا وبالقدوم والأسر (قوله فان الدين) أى سواء كان عينا

او مرضا او ماشية وقوله يستطها الى بقطر كاة القدر المساوي له من العين وذلك لان المدين ليس
كامل الملك اذ هو بصددا لاتزاع منه كالعبد والمنقود والاسير مغلوبان على عدم التمتع فاشبه ما لهما
الاموال الضائعة وتلاجل كون اموالهما كالاموال الضائعة ينبغي انه اذا زال المانع وهو العقد والاسير
ان يزكى لسنة واحدة كذا في خش وخالف عبق تبع العج فقال ظاهر المصنف انه اذا حضر المنقود
او الاسير فلا يزكى بها بعد زوال مانعه لسنة بل يستقبل حولا بعد حضوره وزوال المانع والفرق بينهما
وبين الضائعة ونحوها ان رب الضائعة عنده من اتفرط مالم يس عند المنقود والمساور قال بن
وكل هذا غير ظاهر بل ظاهر كلامهم كما افاده طفي التزكية لكل عام وذكر ان معنى كون القدر
والاسير يسقطان الزكاة انهما يسقطان وجوب انراجها الا لان احتمال موته فلا ينشأ انه اذا حضر
يزكى لكل عام فالعقد والاسير اسماسقطين للزكاة بالمرء وانما وجوبان التوقف عن انراجها تخافة
حدوث الموت **(قوله ولودين زكاة)** اى سواء كان دين الزكاة المترتب في ذمته من حث او عين او ما
شبه **(قوله)** ويعتبر عدده اى فلو كان بيده احدى وعشرون دينارا وعليه ديناران مؤجلان
فان الزكاة تسقط عنه وان كانت قيمتهما دينارا واحدا **(قوله لا قيمته)** مثله في الواق وهذا
بخلاف دين له مؤجل على غيره فانما يجعل ما عليه في قيمته كما باتى وعلة ذلك فيها كما لا ينس
انه لو مات او نكح محل الدين الذي عليه ويبيع دينه المؤجل لغرمائه انظر الواق **(قوله)** او كان
كاهن هذا هو قول مالك وابن القاسم وهو المشهور وقال ابن حبيب تسقط الزكاة بكل دين الا مشهور
النساء اذ ليس شأنه القيام به الا في موت او فراق فلم يكن في القوة كغيره اه عدوى **(قوله)**
لزوجة اى مطلقة او في العتمة وقوله ولو مؤجلاى لاجل ما لم يعلم موت او فراق على مذهب
المحنى **(قوله)** او نفقة زوجة اى متجدة عليه ماضى **(قوله)** او ولدان حكم انظر هل يقوم
مقام المحكم ما اذا اتفق على الولد شخص غير متبرع وانظر هل حكم المحكم يقوم مقام حكم الحاكم
في ذلك ام لا اه شيخنا عدوى **(قوله)** وان حكم بالماضى فلا يلزمه الخ اى فلا يصح الحكم لانه
لا يلزمه الخ **(قوله)** فاندفع ما اورد اى ما اورد البساطى واجاب باختيار الاول لكن المراد بالحكم
القرض اى ان فرضها وقدرها حكم وفرضه ليس حكم حقيقة واما ما ذكره الشارح من الجواب فهو
لغايش وحاصله اختيار الشق الثاني لكن المراد انه حكم بها غير المسالكى كالمحنى الذي يرى عدم
سقوط نفقة الاولاد بعض الزمان وصوب بن وطفي ما قاله البساطى من ان المراد بالفرض التقدير
فنفقة الاولاد الماضية تسقط بعض الزمان ما لم يكن فرضها القاضى وقدرها والا كانت ديناعليه
فتسقط بهازكاة العين فاذا كان عند الاب عشرون دينارا حال حولها وعليه نفقة شهر عشرة
دراهم لولده قد فرضها عليه القاضى قبل الحول بشهر مثلا فلتجعل النفقة فيما بيده من الذباب
فتسقط عنه زكاته **(قوله)** وسواء تقدم للوليد سر اى وسواء حصل للوليد سر في ايام ترك النفقة
عليه ام لا باتفاق من ابن القاسم واشهب لان الموضوع انه حكم بها **(قوله)** فقال ابن القاسم لا تسقط
ى لا تسقط تلك النفقة الزكاة فتسقط بضم التامن اسقط **(قوله)** ان تقدم اى ان حصل **(قوله)**
اوبه في الخ اى بان يقل قول ابن القاسم اذ لم يحكم حكمها فلا تسقط الزكاة عن الاب مطلقا
سواء حصل للوليد سرايام قطع النفقة عنه ام لا ويحمل قول اشهب بسقوطها عن الاب
على اطلاقه اى حصل للوليد سرايام **(قوله)** تأويل الرفاق وهو لبعض القرويين واما
تأويل الخلاف فهو لعبد الحق **(قوله)** ويكون المذكور تأويل الخلاف اى لان المصرح به حيث
الاطلاق رهو تأويل الخلاف **(قوله)** الحكم المراد بالحكم هنا القرض والتقدير حقيقة على ما

(قوله فان لم يحكم بها) اي سواء تسلف الوالد ام لا وقوله لم تسقط عن الابن اي لم تسقط زكاة العين عن الابن وانما شد في نفقة الولد حيث جاءت دينامه سقطت زكاة العين بمجرد الحكم به بدون نفقة الابن فانها لا تكون دينامه قط الا اذا انضم للحكم بها تسلف لان الولد يسامح ولده اكثر من مسامحة الولد لوالده لان حب الوالد لولده مورث من آدم ولم يكن يعرف حب الولد لوالده (قوله لا يدين كفارة ارهدى) قال في التوضيح نقل عن ابن راشد والفرق بينهما وبين دين الزكاة ان دين الزكاة تتوجه المطالبة به من الامام العادل وبأخذها كرها من مانعي الزكاة بخلاف الكفارة والهدى فانه لا يتوجه فيها ذلك اهـ وتعقب هذا الفرق ابو عبد الله ابن عتاب من اكابر اصحاب ابن عرفة قائلا لا فرق بين دين الزكاة ودين الهدى والكفارة في مطالبة الامام بهما ونقل ذلك عن اللخمي والمازري كافي الميسار قلت ونص اللخمي الذي يقتضيه المذهب ان الكفارات بما يجبر الانسان على اخراجها ولا توكل لامنته قال وهذا هو الاصل في المحقوق التي لله في الاموال فمن كان لا يؤدي زكاته او وجبت عليه كفارات ارهدى وامتنع من اداها ذلك فانه يجبر على انفاذها وقاله ابن الموزين وجبت عليه كفارات فأت قبل اخراجها انها تؤخذ من تركه اذ لم يفرط اهـ بن والحاصل ان دين الكفارة والهدى في اسقاطه لزكاة العين كدين الزكاة وعدم اسقاطه لها طريقتان الاولى مختار ابن عتاب والثانية مختار المصنف وابن راشد (قوله او عما افهمته المخالفة في قوله بخلاف العين) فكانه قال بخلاف العين فانه تسقط زكاتها بكل دين مما ذكر الان يكون عنده الخ (قوله زكي) أي وجبت فيه الزكاة لكونه نصابا الخمسة اوسق فأكثر وقوله اذ لم تجب فيه الزكاة اي لكونه اقل من خمسة اوسق ولا يشترط في المعسر والنعم غير الزكي ما يشترط في العرض وهو اقامة ذلك عنده حولا كما يأتي (قوله او معدن) ليس المراد ان ذات المعدن تجعل في مقابلة الدين بل المراد ان ما أخرجه من المعدن يجعله في دينه ابن الحاجب انفاقا اهـ بن (قوله او قيمة كتابة) اي فاذا كان عليه اربعون دينار او ديناه وبيده اربعون دينار او قيمة الكتابة عشرون جعله في مقابلة عشرين من الدين ويجعل العشرين الباقية من الدين في مقابلة عشرين مما بيده وبزكي عن العشرين الباقية فلو كانت قيمة الكتابة عشرة فلا زكاة عليه لان الباقي في يده ليس في مقابلة الدين عشرة فقط وهي اقل من نصاب ثم ما ذكره المصنف من جعل قيمة الكتابة فيما عليه من الدين هو قول ابن القاسم وهو المشهور وقال اشهب يجعل قيمة المكتات على انه مكتاب وقال اصبغ قيمة المكتات على انه عبده ثم انه على الاول اذا كانت الكتابة عروضا قومت بعين وان كانت عينيا قومت بعرض ثم قومت بعين فان عجز المكتات وفي رقبته فضل اي زيادة على الكتابة زكي من ماله مقدار ذلك الفضل بناء على مذهب ابن القاسم القائل يجعل قيمة الكتابة في الدين فاذا كان عليه اربعون دينار او بيده اربعون وقيمة الكتابة عشرة فلا زكاة فيما بيده كما مر فلو عجز المكتات والحال ان رقبته تساوي عشرين ففي رقبته فضل عن الكتابة وهي عشرة فاذا جعلت قيمة ذلك العبد في مقابلة الدين كان الباقي مما بيده عشرين فيزكاهم فقد زكي الفضل بين الزكاة والكتابة وهو عشرة (قوله كانه التدبير سابقا الخ) ما ذكره من جعل قيمة رقبته المدبر في الدين ظاهريا اذا كان التدبير حادنا بعد الدين لاطلان التدبير حينئذ وبيع العبد في الدين وأما لو كان التدبير سابقا لبيع الدين فجعل قيمة رقبته في الدين مشكلا اذ لا يجوز بيع المدبر حينئذ فيقال هذا مراعاة لما يقول ان المدبر يجوز بيعه كالقن واعلم ان جعل قيمة رقبته المدبر في الدين اذا كان الدين سابقا على التدبير لا خلاف فيه بخلاف ما اذا تقدم التدبير على الدين ففيه خلاف فقال ابن القاسم يجعل الدين في رقبته ايضا

وقال اشهب يجعل في خدمته قال في التوضيح وكان ابن القاسم راعى قول من قال يجوز بيعه فبين
 ان قول المصنف اورقة مدبر على اطلاقه اتفاقا في تأخير التدبير عن الدين وعلى المشهور في تقدمه
 عليه انظر بن (قوله اخذمه له الغير سنين واحياته) هكذا في نص ابن المواز كما في التوضيح
 سكن قال للخصم قوله يجعل الدين في قيمة الخدمة اذا كانت حياته ليس بحسن لان ذلك
 مما لا يجوز بيعه بتقدولا بغيره واطنه فاس ذلك على المدبر وليس من له لان المواز في المدبر
 مراعاة للخلاف في جواز بيعه في الحياة ولا خلاف انه لا يجوز للخدم ان يبيع تلك الخدمة حياته
 فكذلك لا يجوز ان يجعل فيه الدين لان بيعه لا يجوز له بن والحاصل ان الخدم ان اخذمه صاحبه
 بنين فان قيمة الخدمة تجعل في مقابلة الدين اتفاقا وان اخذمه صاحبه حياته ففي جعل قيمة خدمته
 في الدين قولان لان المواز والخصم (قوله فان عمر يجعل قيمته) بأن يقال ما تساوى هذه الرقة
 على ان يأخذها المبتاع بعد استيفاء الخدمة ولا يقال ان فيه بيع مدين بتأخر قبضه لانا نقول ان
 قض الخدم ينزل منزلة قض المشتري اه عدوى (قوله حل حوله) اى مضى له حول وهو عنده
 والمراد بالحول السنة كما هو المأخوذ من كلامهم كما قال حفي وماني سبق عن الشيخ سالم من ان
 حول كل شئ بحسبه الخ ففيه نظروا عما يشترط هذا الشرط اذا مر على الدين حول على المدين والا فلا
 فالشرط مساواة الدين لا يجعل فيه زمانا كذا في بن عن ابن عاشر واشترط مرور الحول على
 ما يجعل في الدين من العرض قول ابن القاسم وقال اشهب بعدم اشتراطه بل تجعل قيمته في مقابلة
 الدين وان لم يمر عليه حول عنده قال طفي وبتوا هذا الخلاف على ان لك العرض في آخر الحول
 هل هو منى الملك العين التي بيده من الآن وحينئذ فلا زكاة عليه لفقده الحول وهو قول ابن القاسم
 او كشافه انه كان مال كلهما وحينئذ فزكي وهو قول اشهب وانت خبير بأن هذا البناء يجب عموم
 شرط الحول عند ابن القاسم في كل ما يجعل في مقابلة الدين من معشر ومعدن وغيرهما سكنهم
 لم يشترطوا مرور الحول الا في العرض ولم يشترطوا في المعشر والمعدن وغيرهما كما في المواق انظر بن
 (قوله ظاهرا من غير العرض مما تقدم) اى وهو المشر والمخرج من المعدن والسكينة ورقبة المدبر
 وخدمة الخدم ورقبته وخدمة المعتق لاجل (قوله بعض الحقن) اراد به العلامة طفي واراد
 ببعض الشراح عبق تبالمع (قوله وكتب فقه) اى ودارسكن فيها فضلى (قوله وقت
 الوجوب) تنازعه بيع وقوم على الظاهر لان العبرة في كونه يباع على الفاس او لا بوقت الوجوب
 (قوله متعلق بقوله يبيع) اى والمجلة قبله اعتراض بين بيع ومعلقة (قوله لا بيق) عطف على
 معشر اى الا ان يكون عنده معشر لان كان عنده ابق ولو قال لا كابق اى لا مثل ابق كان اولى
 ليدخل العبر الشارد (قوله اذ لا يجوز بيعه الخ) اى فلا يجعل ذلك في دينه بل تسقط زكاة ماله
 من العين اذ لا يجوز الخ (قوله او دين لم يرج) اى سواء كان حالا او مؤجلا (قوله فلا يجعله في دينه)
 اى لاجل ان يزكى ماله من النقد بل تسقط زكاته (قوله منى الملك النصاب) اى الا ان يجعل
 حوله وقوله فلا بد اى من وجوب الزكاة وقوله من استقبل الحول اى بذلك النصاب (قوله
 لا تكرار) اى لان ذلك المختار بعد القيد ليس تكرار والمصنف لا يعتبر غير مفهوم الشرط (قوله
 فاذا امر الحول الثاني الخ) المحاصل انه انما لم يزك العشرين الاولى فاذا امر الحول الاولى لانها كانت
 عنده بمثابة الودعة ولم يتحقق ملكه لها الا في آخر الحول الاول فاذا امر الحول الثاني زكاهما وكذا
 العشرين الثانية عنده وودعة فلا يتملكها الا في آخر الحول الثاني فاذا امر الحول الثالث زكاهما
 وهكذا (قوله هو المعتقد) اى لقول ابن رشد في البيان انه الذي يأتي على مذهب الامام مالك

في المدونة في الذي وهب له الدين بعد حلول المحول على المال الذي بيده او افاد ما لافانه يستقبل اه
 نقله في التوضيح (قوله خلافا لما رجه ع الخ) هذا الذي رجه عج قول مالك وفي المواق ما يفيد
 انه الذي يجب به الفتوى لاما اقتصر عليه المصنف ورده طفي بأن كلام ابن رشد في البيان والمقدمات
 يقتضي ترجيح ما مشي عليه المصنف اه عدوى (قوله ويجعل الرجبية) اي قبل حلول حولها
 في مقابلة الدين فلا يزكها اذا جاء حولها رجب الثاني (قوله على المشهور) ومقابلته يزكي المائتين
 كل واحدة عند حولها فيجعل الاخرى في الدين (قوله وقفت للسلف) اي وقت لسكون المحتاج
 يتسلفها ويرد لها عند يساره وسواه وقفت على معينين او غير معينين وما ذكره مبني على المعقد
 من جواز وقف العين للسلف وقيل بعدم صحة ذلك والخلاف في ذلك يأتي في باب الووقف (قوله
 او المتولى عليها) اي وهو الناظر (قوله ان مراح) شرط اول وقوله وكانت نصا باشرط ثان
 (قوله مالم يوقف) اي من مال الواقف (قوله كل عام) اي وزكها من ذكر من الواقف والمتولى
 عليها كل عام (قوله وزكها المتسلف) اي كل عام ايضا وقوله ورجمها اي وزكي المتسلف
 رجمها ايضا ان تخبر فيها وقوله ان مراح شرط في زكاة رجمها وحاصل ما ذكره ان العين الموقوفة
 للسلف اذا يتسلفها احد وجب على الناظر او الواقف زكاتها كل عام ان مر لها حول من يوم
 ملكها او زكيت وكانت نصا بايداتها او بانضمامها للمالم يوقف واما اذا تسلفها احد وجبت زكاتها
 لعام بعد قبضها كغيرها من الدين ويجب على المتسلف ايضا كل عام ان كان عنده ما يجعل
 في مقابلتها واذا تخبر فيها مراح زكي رجمها ان مضى حول من يوم تسلفها ولوردها قبل ان يتم
 لرجحها حول (قوله اذ وقفها لا يسقط زكاتها عنه منها) اي لبقاء ملك الواقف تقديرا كما
 يأتي في باب الووقف ان شاء الله (قوله ان مرحول الخ) فلم يكتسب المال عنده نصف عام ثم رجع
 فيه ورد الاصل ثم يوجب الربح عنده النصف الثاني فانه يزكي عند انقضاء النصف الثاني لانه يصدق
 عليه حينئذ انه مرحول من يوم تسلفها والحاصل ان حول رجمها من السلف على ما سبق ولورد
 الاصل قبل عام وهذا بخلاف ربح القراض اذا رد العامل رأس المال قبل السنة فانه يستقبل
 به حولا من يوم المفاصلة (قوله وفق ايزرع) اي واما الحب الذي وقف للسلف فلا زكاة فيه
 كما يفيد قوله وزكيت عين وقفت للسلف اه عدوى (قوله ليزرع كل عام في ارض مملوكة)
 اي لا واقف او مستأجرة او موات (قوله ويفرق ما زاد على القدر الموقوف) اي واما الموقوف
 فيبيع في ايزرع كل سنة (قوله وزكي الحب) اي الخاريج من الزرع وزكاته من عينه (قوله ان
 وجد) اي ولا فلا زكاة فاشأن المذكور زكاته على ملك الواقف (قوله ليعزق) اي واما
 الحيوان الذي وقف لتفرق عينه فلا زكاة فيها اذا كان الوقف على غير معينين لافي جلته ولا في
 أبعاضه لاعلى المالك لانه يخرج من ملكه لانه اوصى بتفرقة اعنائه ولا على المسكين لانهم غير
 معينين وان كان على معينين فمن بلغت حصته نصا بازكي المحول من يوم الوقف والا فلا وان وقف
 الحيوان لتفرق انما له فلا زكاة كان الوقف على معينين ام لا ولذا لم يجعل الشارح المصنف على ذلك
 (قوله تبع له) اي في الوقفية اي هذا اذا شرط دخولها في الوقفية بل ولو سكت عن ذلك (قوله
 او لتفرقة نسله) قدر الشارح التفرقة اشارة الى ان قوله او نسله مطلق على محذوف اي وحيوان
 لتفرقة غلته او نسله (قوله دون الوسط) اي وهو الحيوان الموقوف لتفرق غلته وذلك لان التفصيل
 الذي ذكره المصنف لم يقله احد وفي وقف الحيوان لاجل تفرقة غلته كما قال الشارح (قوله ان تولى الخ)
 شرط في قوله كعليهم اي واما ان كان الوقف على مساجد او على غير معينين فلا زكاة في جلته على ملك

الواقف ان بلغ نصابا او نقص عن النصاب وكان عند الواقف ما يكل به النصاب ولوناب كل واحد
شأ قايلا - واوتولى المالك علاجه ام لا (قوله وسقيه وعلاجه) هذا اشارة الى ان قول المصنف
تفرقة ليس المراد خصوص التفرقة بل المراد ان تولى تفرقة وغيرها والفرق ان المالك اذا تولى
تفرقة وعلاجه فكان المالك يخرج عنه فلذلك اعتبرت الجملة وان لم يتولى المالك ما ذكره فكأنه
خرج عن ملكه فصار كالصدقة المسبلة فلذلك اعتبر نصيب كل واحد (قوله ولو قال الخ) اي لان
هذا القيد معتبر في الحيوانات كالنبات كما ذكر الشيخ سالم ان العوف نقل القيد المذكور عن
اللمحي فیهما وظاهر المصنف ان القيد المذكور معتبر في النبات فقط وقول بهرام لم ار هذا القيد
الا في النبات قصور الماعلم (قوله وحازوه) المراد يجوز هم له تولى ذلك الموقوف فقوله وصاروا
يزرعون الخ تفسير له لا يقيد زائد كما استظهره حاشي (قوله لم يرجع له واحد منهما) اي من المعينين
وغيرهم (قوله فانه لا فرق) اي باتفاق والحاصل ان الحيوان الذي وقف لفرق غلته او ليعمل
عليه لم يرد في نقل من الانتقال التفرقة فيه بين وقفه على معينين او غيرهم بل تركى جملة على ملك
الواقف مطلقا وانما ورد الخلاف في النبات الموقوف والحيوان الموقوف لتفرقة نفسه (قوله
ثم ما ذكره المصنف من التفسير الخ) حاصل ما ذكره المصنف من التفصيل ان الموقوف اذا كان
حيوانا وقف لتفرق غلته فانه تركى جملة على ملك الواقف ان بلغ نصابا كان الوقف على معينين
ام لا وتولى المالك علاجه ام لا وان كان الموقوف نباتا او - يزارا وقف لتفرقة نفسه فان كان على مساجد
او على غير معين فكذلك تركى جملة على ملك الواقف وكذا ان كان على معينين ان تولى المالك
علاجه وان تولا الموقوف عليهم ان حصل لكل نصاب زكاة والا فلا مال يكن عنده ما يكل نصابا
واعلم ان هذا الذي درج عليه المصنف من التفصيل بين المعينين وغيرهم تسع فيه تشهير ابن الحاجب
مع قوله في التوضيح لم ار من صرح بمشورته كما فعل المؤلف ونسبه في الجواهر لابن القاسم ونسبه
اللمحي وغيره لابن المؤز واقتصر عليه التوسى واللمحي ثم قيد اللمحي ما ذكره من اعتبار الانصبا
في المعينين بما اذا كانوا يسبقون ولبور النظر له لانها طابت على املاكهم وذكر المؤلف هذا القيد تبعا
له وامامه مقابل ما درج عليه من التفصيل فهو المستحسن والمدنيين وفهم صاحب المقدمات وابو عمران
المدونة عليه ان طرح ابن (قوله نظرا الى الاب) اي فانه معين وقوله نظرا الى انفسهم اي
فانهم غير معينين وان كان ابوهم معين (قوله وقد علمت المذهب) اي من انه لا فرق بين
المعينين وغيرهم من ان الموقوف تركى جملة على ملك الواقف اي - ويمتد ذلك للاف المدكور
انما اتي على الطريقة الضعيفة التي ذكرها المصنف (قوله وانما يترك الخ) فهم من قوله يترك
اشترط ما يشترط في الزكاة اي من حرية المالك له واسلامه لامر ورأى له وهذا هو الذي يقتصر
عليه ابن الحاجب وقيل لا يشترط فيه حرية ولا اسلام وان الشر كافي في كماله او لا الجزولي وهذا هو
المشهور ونقله ج (قوله معدن عين) اي فاذا خرج منه نصاب تركى زكاته ربع العشر كما ذكره
في غيره (قوله كنساس وحديد) ادخل بالكاف الرصاص والقرمز والسكحل والعقيق والياقوت
والزرد والازرق والنفخ والغرة والكبريت فان هذه المعادن كلها لازكاة فيها (قوله يقطعها
بن بشا) اي يقطعها من يعمل فيه لنفسه مدة من الزمان او مدة حياة المقطع بفتح الما وسواء كان
في نظير شيء يأخذ الامام من المقطع او من غير شيء واذا قطعه من شاء في متا اليه عين كانت تلك
العين ابيت المسال فلا يأخذ الامام منها الا بقدر حاجته قال الباجي واذا اقطعه لاحدا فاما يقطعها
له انتفاعا لا تملك كالايجوز ان اقطعه له الامام ان يبيعه ابن القاسم ولا يورث عن اقطعه له لان

ما لا يملك لا يورث اه بن وقوله او يجعله للمسلمين اى فيقيم فيه من يعمل للمسلمين باجرة واذا جعله للمسلمين
 فلا زكاة فيه لانه ليس بمملوك للمعين حتى انه يزكى وان اقطاعه لشخص وجب عليه زكاته ان خرج منه
 نصاب على ما مر فالمعدن لا يزكى مطلقا بل في بعض الاحوال (قوله ان كان الخ) راجع لقول
 المصنف وحكمه الخ (قوله كافيافي) اى فهو غير مملوك لاحد ولو كانت في بلاد المسلمين
 (قوله وما تجلب عنها اهلها) اى بغير قتال بان ماتوا جميعا بغير قتال (قوله ولو لمسلمين) اى هذا
 اذا كان اهلها الذين انجسوا عنها كفارا بل ولو كانوا مسلمين على المعتمد والحاصل ان الصواب ان
 الارض التي انجس عنها اصحاب المسلمين ما وجد فيها من المعادن فهو للامام خلافا لقول بعضهم
 ان المسلمين لا يسقط ملكهم عن اراضيهم بانجسها لهم وحينئذ فيكون ما وجد فيها من المعادن لهم
 اولو رثتهم وفي المبالغة تسمح لاقتضاها ان الارض التي انجس عنها اهلها المسلمون غير مملوكة فتأمل
 (قوله كارض العنوة) فيه ان ارض العنوة بمجرد فتحها تكون وقفا فلا يتأى فيها ملك لها
 معنى جعل الشارح لها مملوكة واجب بانه اراد بالملك ما يشمل ملك المنفعة ومعلوم ان الوقف ملك
 منافعها وان ملك ذاته فارض العنوة لا تملك ذاتها او يملكه فقها كل من مكنه منها الامام او
 نائبه (قوله ولو بارض معين) اى لو كان المعدن بارض مملوكة ذاتها لشخص معين كزيد (قوله
 ويقتصر اقطاعه في الاراضى الاربع لمحيزة) اى وبقية اقطاع الامام للمعدن اذا كان في الاراضى
 الاربع لمحيزة (قوله على المشهور) اى بناء على المشهور ومن ان اقطاع الامام تقتصر لمحيزة
 وذكر في المجلد ان هذا هو المعتمد وان امضاء عطية تقوم مع انه لم يحجزها في حياته عليه الصلاة والسلام
 خصوصية له ومقابل المشهور ما لابن الهندي من ان عطية الامام لا تقتصر لمحيزا فادام الامام قبل
 ان تحجز عنه لم تبطل وقوى بن القول بعدم الافتقار حيث قال جعل القول بالافتقار هو المشهور وفيه
 نظر فقد قال المتبني في النهاية في باب ما يقطع الامام مانعه ولا يحتاج الاقطاع لمحيزة بخلاف المحبة
 وقبل لا بد فيه من المحيزة وبالأول العمل اه فظاهره ان عدم افتقاره لمحيزة هو المشهور والعمل
 به قال ابو عبيد الله في المسنوي وهو ظاهر لان الامام ليس بواهب حقيقة انما هو نائب عن المسلمين وهم
 احياء ولذا قالوا لا ينزل التناضى بموت الامير اه كلام بن (قوله الاملوكة لمصالح) التحاصل
 ان مواضع المعدن خمسة ارض غير مملوكة لاحد كافيافي وما تجلب عنها اهلها وارض مملوكة لغير
 معين كارض العنوة وارض مملوكة لمعين وارض الصلح فالثلاثة الاولى داخله قبل لو والارابعة تجعل
 الخلاف والخامسة المستثناة ورد المصنف بل وفي قوله ولو بارض معين عني من قال ان المعدن الذى
 يوجد فيها يكون لساكنها مطلقا وعني من قال ان كان المعدن عينا للامام وان كان غيره عين فللملك
 الارض المعين والمعتمد ان الامام لان المعدن قد يجد هائرا للناس فلو لم يكن حكمه للامام لادى
 الى الغش والهرج وقوله لمصالح بكسر اللام وقسمها ومعه مملوكة او ما وجد من المعدن في موات
 ارض الصلح الغير المملوكة فحكمه للامام (قوله فله) اى فما وجد فيها من المعدن فهو له
 ولا يزكى فقوله لا مملوكة يخرج من قوله يزكى وقوله وحكمه للامام اى انه يخرج من الارضين معا
 (قوله الا ان سلم فراجع حكمه للامام) اى على مذهب المدونة وهو الراجح لزوال احكام الصلح
 بالاسلام خلافا لمخبرون القائل انها تبقى لهم ولا ترجع للامام (قوله وضم بقية عرفه) يعنى
 ان العرق الواحد من المعدن ذهب او فضة او كان بعضه ذهبا وبعضه فضة يضم بعضه الى
 بعض اذا كان متصلا فاذا اخرج من العرق نصابا يزكى ما يخرج بعد ذلك ولو كان الخارج شيا قديما
 ولو تلف الخارج اولا (قوله المتصل) اخذه من قول المصنف بقية اذ لا يقال بقية الا عند اتصاله

(قوله أو اضارارا) أي لفساد آلة أو مرض العامل (قوله فليس المراد بالتراخي العلي على الهندية) أي بأن يهل كل يوم علا قليلا لأن هذا من قبيل اتصال العمل (قوله وإلى الثاني والرابع بقوله الخ) في الحقيقة الإشارة لهما أنهما يبقوله ولا يضم عرق آخر للذي كان يعمل فيه أولا في معدن واحد أي سواء انقطع العمل أو اتصل (قوله فلا يضم ما خرج من واحد منهما لما خرج من آخر) أي بل يضم بكل معدن على حدته ولو اتحد جنسهما فإن خرج منه نصاب زكي والأفلا (قوله ولوفي وقت) أي هذا إذا كان المخرج منهما في أيام لا انقطاع العمل بل ولو كان في وقت واحد ادم انقماعه (قوله ولا يضم عرق آخر) ظاهر المصنف عدم ضم المعدن للفرقين للآخر من معدن واحد ولو وجد الثاني قبل فراغ الأول وفي ح ما يفيد أنه يضم حيث بدأ الفرق الثاني قبل انقطاع الأول سواء ترك العمل فيه حتى اتم الأول أو انتقل للثاني قبل تمام الأول وهذا هو المعتقد كما قرر شيخنا ثم إن قوله ولا عرق لا خير يعني عما قبله لأنه إذا كان لا يضم عرق من معدن لعرق آخر منه فالولى أن لا يضم معدن لمعدن آخر (قوله وفي وجوب ضم فائدة الخ) يعني لو كان عنده مال دون نصاب من فائدة وحال عليه المحول وهو عنده ثم أخرج من المعدن ما يكمل به النصاب فهل يجب أن تضم تلك الفائدة لما أخرجه من المعدن ويرى أولا في ذلك قولان فالقول بالضم للقاضي عبد الوهاب والمخمس والقول بعدمه لصحون قياسا على عدم ضم المعدنين وفهم ابن يونس المدونة عليه ولكن المعتقد ما قاله عبد الوهاب من الضم (قوله نصابا ودونه) صرح في التوضيح وهو المفهوم من كلام غيره لكنه خلاف ما في الذخيرة عن سند من أن عبد الوهاب أغنى قول بالضم إذا كانت الفائدة دون نصاب فإن كانت نصابا وأخرج من المعدن دون نصاب لم يتركه انظر حاه بن والحاصل أن محل الخلاف على ما قال سندنا إذا كانت الفائدة أقل من نصاب والأفلا تضم اتفاقا (قوله وتصفيته) أي ولا يتعلق الوجوب به إلا عند تصفيته من ترابه وسبكه لا بمجرد إخراجه من المعدن والقول الأول للباحي واستظهره بعضهم كما قال شيخنا (قوله وثمرة الخلاف تظهر الخ) من ثمرته أيضا كما في ح عن الجزولي أنه أخرجه ولم يصفه وبقى عنده من غير تصفية أعواما ثم صفاه فعلى الثاني يركبه زكاة واحدة وعلى الأول يركبه لكل عام (قوله أو تلف بسد مكان الآدم) أي وكان التلف بعد الإخراج وقبل التصفية (قوله وجاز دفعه) من إضافة المصدر لمفعوله أي وجاز أن يدفع السلطان أو نائبه أو المقتطع له (قوله بإجرة) أي بأخذها الإمام أو نائبه أو المقتطع له وقوله في نظير أخذه أي أخذ العامل ما يخرج به (قوله نفيا للجهالة في الجارة) الأولى تقليد للجهالة في القدر المسموع فيه الحق لأنه ليس هنا جارة لشيء بل قال المستأجر هنا الأرض التي فيها المعدن لأننا نقول شرط صحة الجارة السلامة من استيفاء عين قصدا والافسدت (قوله ويسمى العوض المدفوع) أي للإمام أو نائبه أو الرب المعدن وهو المقتطع له وكان الأولى أن يقول ويسمى المدفوع إجرة لأننا لا نعلم الخ تأمل (قوله بل في مقابلة اسقاط الاستحقاق) أي فلما كان المدفوع في مقابلة اسقاط الحق والاختصاص عبر بإجرة دون غنم (قوله ولذا) أي ولا جل أن الملة في منع أخذ الإجرة من المنتد المدفوع في أخذ العين نظرا للصورة جاز دفع الخ (قوله نقد وغير نقد) أي بشرط أن يكون غير النقدي ليس من جنس المعدن والامتنع للزائفة وهي بيع معنوم بمجهول من جنسه نظرا للصورة والحاصل أن معدن العين يجوز دفعه بإجرة غير نقد ويمتنع بها للنسيئة صورة ومع ذلك غير النقد يجوز دفعه بإجرة من النقد ومن العرض لكن من غير جنس المعدن والامتنع للزائفة صورة (قوله واعتبره لك كل من العمال) أي سواء كان المعين دفع لهم ثباتا أو بإجرة يأخذها الإمام منهم وإنما كان العامل يركبه في هذه الحالة مع أن من اشترى ثيابا

لا تزكّيه لانه ليس شره حقيقة بل الذي دفعه وانما هو في نظير اسقاط الحق كما علمت (قوله يجره
 للعامل مما يخرج منه) اى في مقابلة عمله والقول بالجواز لما لا شك وعلمه بان المعادن لمسلم يجره بها
 جازت المسألة عليهم ما يجره كالساقاة والقراض والقول بالبيع لا يصح (قوله وبين القراض) اى
 وان كان في القراض غررا ايضا (قوله ان عين القراض رأس مال) اى معلوم تخفت الجاهلية فيه لانه
 قد تحمل على ربحه بخلاف ما هنا (قوله لان العامل هنا) اى على القول يجوز دفعه له يجره مما يخرج
 منه في مقابلة عمله (قوله وفي ندرته الخمس اى عند ابن القاسم وعند ابن نافع فيها الزكاة ربع العشر
 لان الخمس مختص بالزكاة وهو عنده ليست من الزكاة) (قوله وهى القطعة الخ) كذا فسرهما عياض
 وغيره وفسرها ابو عمران بالتراب الكثير الذهب السهل التصفية وهذا ليس مخالفا لما قبله لان المراد
 أن ما نيل من المعدن مما لا يحتاج لكثير عمل فهو النادرة وفيه الخمس ولى هذا يدل كلامهم قاله
 طفي ولا شك ان ما نيل من المعدن مما لا يحتاج لكثير عمل يشمل القطعة الكبيرة الخاصة والقطع
 الصغيرة الخاصة المشوثة في التراب ويشمل التراب الكثير الذهب السهل التصفية (قوله الخاصة
 اى التي توجد في الارض من اصل خلقتها لا يوضع واضع لها في الارض) (قوله كثر كزفيه الخمس) اعلم
 ان مصرف الخمس في النادرة والزكاة غير مصرف الزكاة اما خمس الزكاة فقد قال اللخمي ان مصرفه
 ليس كمصرف الزكاة وانما هو كخمس الغنائم خضرفه مصالح المسلمين فيحصل للاغنياء وغيرهم نقله
 المواق شمل قال واما مصرف خمس النادرة من المعدن فلم اجد ومقتضى رواية ابن القاسم انه كالمغنم
 والزكاة اى خضرفه مصالح المسلمين ولا يختص بالاصناف الثمانية اه بن فقول دقيق ويدفع خمس
 كل الامام العدل ليرقمه على المساكين فيه نظر (قوله دفن جاهلي) الجاهلية كفى التوضيح
 ما بعد الاسلام فان لهم كتاب ام لا وقال ابو الحسن في كتاب الولا اصطلاحهم ان الجاهلية اهل الفترة
 الذين لا كتاب لهم واما اهل الكتاب قبل الاسلام فلا يقال لهم جاهلية والحاصل ان من قبل الاسلام
 ان لم يكونوا اهل كتاب فهم جاهلية باتفاق التوضيح وابى الحسن وان كان لهم كتاب كاليهود والنصارى
 فيقال لهم جاهلية على كلام التوضيح لا على كلام ابى الحسن وعلى كل حال دفنهم ركاز فلو قال
 المصنف وهو دفن كافر غير ذمى لكان احسن لشموله من قبل الاسلام ومن بعده من كل كافر غير
 ذمى كتابى او غيره بدليل قوله لا تى ودفن مسلم او ذمى لقطعة اها تقرير عدوى (قوله اى غير
 مسلم وذمى) اى من كافر قبل الاسلام او بعده كان له كتاب ام لا وهذا تفسير مراد الجاهلي (قوله
 وانما راد ماله) ولولم يكن مدفونا هذا الكلام لتت وبقية بعض الشراح وهو يقتضى ان ما وجد فوق
 الارض من اموالهم فهو ركاز وان المصنف انما اقتصر على الدفن لانه شأن الجاهلية في الغالب قال
 طفي وهو غير ظاهر لان المصنف فسر الزكاة بأنه دفن جاهلي وكذا ندرته في المدونة والموطأ واهل
 المذهب فلم يقتصر المصنف على الغالب بل غير المدفون ليس بركاز وان كان فيه الخمس قياسا عليه
 نعم يعترض على التعريف المذكور بأنه لا يشمل ما وجد في الارض من ذهب وفضة مختصان غير
 دفن بل من اصل خلقتها وهو المسمى بالنادرة فانه من جملة افراد الزكاة عند ابن القاسم كفى ابى
 الحسن والتعريف لا يشمل (قوله وان بشك) اى وان كان ملتصا بشك لان الغالب في الدفن ان
 يكون دفن جاهلي (قوله بان لا يكون عليه علامة) اى اصلا وقوله وانظمة اى او كانت عليه
 علامة وانظمة او كان عليه الملامتان كما قاله سدد (قوله او ان قل كل من النادرة الزكاة)
 هذا مبالغة في تحميميهما وما ذكره المصنف من تحميميهما وان فلا هو المشهور ومقابلته ما قاله ابن
 سحنون من ان اليسير لا يخمس (قوله او عرضا) اى او كان الركاز عرضا كخمس وحديد

وجوه ورخام وصخور وهي الحجارة الكبار كالجناديل ما لم تكن مبنية والا فكمها حكم جدرها فان كانت الارض عنوة كانت تلك الصخور المبنية حيسا على المسلمين تبعها للارض وان كانت الارض مملوكة لاحد فملك الاجار المالك الارض وما ذكره من ان الركا يزخمس اذا كان عرضا وهو المشهور بخلاف الماروي عن مالك من انه لا يخمس في العرض (قوله وهو خاص بالحق) الضمير راجع للعرض اي ان العرض خاص بالركا ولا يتعداه للندرة اذ لا تكون عرضا كما تقدم في تعريفها بخلاف الركا فانها يكون عينيا ويكون عرضا (قوله اي اخراجه من الارض) اي بالحفر عليه (قوله وهو اظهر) اي من قوله تخليصه لان المتبادر تخليصه بالتصفية ولا معنى لمافي الركا لعدم احتياجه لها (قوله فالركاة) اي فالواجب القدر المخرج في الركاة وهو ربع العشر من غير اشتراط بلوغ النصاب ولا غيره من شروط الركاة كما قاله ابن عاشر وما ذكره من وجوب الركا اذا توقف تحصيله على كبير نفقة او عمل هوتاويل للخمى وتأول ابن بونس المدونة على وجوب الخمس مطلقا ولو توقف اخراجه من الارض على كبير نفقة او عمل انظر بن (قوله على المعتقد) اي كما قال دقني وايد ذلك بالنقول خلافا لما قاله بعض الشراح من ان الاستئناس راجع للركا نقطة فعليه يكون في الندرة الخمس مطلقا كما ان المعدن فيه الركاة مطلقا والركا فيه الخمس الا في هاتين الحالتين وهما ما اذا توقف اخراجه من الارض على كبير نفقة او عمل واما فهم ما قالوا بواجب اخراج ربع العشر (قوله وكره حفر قبره هذا هو المشهور خلافا لاشبه القسائل بجواز نبش قبر الجاهلي واخذ ما فيه من مال او عرض وفيه الخمس (قوله اي الجاهلي) اي لاجل اخذ ما فيه من الدنيا (قوله وخوف مصادقة صالح) اي قبر شخص صالح من بني او ولي واعلم ان مثل قبر الجاهلي في كراهة الحفر لاجل اخذ ما فيه من المال قبر من لا يعرف هل هو من المسلمين او الكفار وكذا قبر اهل الذمة اي الكفار تحققة قبا واما نبش قبور المسلمين فحرام وحكم ما وجد فيها حكم اللقطة فان عرف ان اربابه موجودون عرف والا وضع في بيت المال يدون تعريف ومثل ما وجد في قبور المسلمين من كونه لقطة ما وجد في قبور اهل الذمة او في قبر من شك في كونه ذميا او مسلما اه عدوى (قوله كالعلة الخ) اي فالمعنى كره حفر قبره لاجل طلب الدنيا فيه ويحتمل ان المعنى والطلب فيه بلا حفر كعمل بخور او عزيمة او يحمل الاول على حفر شيء يعلم وجوده والثاني على حفر اطلب ما لم يعلم وجوده وعلم من ذلك الكراهة في كل ما نفراه (قوله وباقيه) اي وهو الاربعة اجناس اذا كان الواجب فيه الخمس والباقي بعد ربع العشر اذا كان الواجب فيه الركاة (قوله بلا بشراف للبائع على الاصوب) قال بهرام فرغ لو اشترى رجل ارضا من اهل العنوة والصلي فوجد فيها ركازا هل يكون له او لهم فيكي للخمى عن مالك انها تكون للبائع دون المشتري وحكى عن ابن القاسم انه يكون للمشتري ثم قال وقول مالك اصوب اه عدوى (قوله وجدده هو) اي المالك او وجدده غيره (قوله ولو جيشا) اي هذا اذا كان مالك الارض مالكا حقيقيا بل ولو كان مالكا حكا كما بان كان جيشا وجعله مالكا حكا كما بان على المعتقد من ان ارض العنوة لا تملك للجيش ويحتمل ان مراد المصنف المالك الحقيقي وان المعنى هذا اذا كان المالك الحقيقي غير جيش بل ولو كان جيشا وجعله للجيش مالكا حقيقيا بناء على القول الضعيف من ان ارض العنوة مملوكة للجيش هذا محصل كلام الشارح ورد بل على مطرف وابن الماسشون القائلين انه اذا لم يوجد المالك الحقيقي بأن كانت الارض ارض عنوة كان الباقي لواجده ولا يدفع للجيش ولا وازنه والحاصل انه اذا لم يوجد المالك الحقيقي للارض التي وجد فيها الركاز بأن كانت الارض ارض عنوة فقال مطرف وابن الماسشون وابن نافع ان الباقي يكون لواجده

ولا يدفع للجيش ومقابل ذلك يقول انه لما لك تلك الارض حـ كما وهو الجيش الذي فتحها عنوة
فيدفع الباقي لمن وجد منهم فان لم يوجد الجيش فلوارثه ان وجد فان انقرض الوارث فنقل سهمون
انه لقطعة فيجوز التصديق به عن اربابه ويعمل فيه ما يعمل في اللقطة وحكمه عنه ابن شاس وقال
بعضهم اذا انقرض الوارث محله بيت المال من اول الامر لانه مال جهات اربابه وهذا هو المعتقد
وهو ما مشى عليه الشارح (قوله او هذا) اى قول المصنف ولو جيشا وهو عطف على قوله فهى
كالنوكمة (قوله واما فى النذرة وما فى حكمها) اى من القطع الصغار المشبوبة فى التراب التى
لا تحتاج لتصفية وقوله فى حكمه حكم المعدن ان فالتصرف فيه للامام (قوله والا فلا واجده) اى
والا فالباقي بعد التخميس لواجده (قوله كموات ارض الاسلام) اى التى فتحت عنوة ومن ذلك
ما وجد من الدفائن فى السكيمان الكفرى فهى لواجدها بعد التخميس لان السكيمان غير
ملوكة لاحد كما قرره شيخنا ومثلها فى اى العرب اى القباى التى تحمل فيها العرب وتنتقل من موضع
لموضع ولم تتسبب بالفتح عنوة ولا سلم عليها اهلها كالفياق التى بين برقة وسكنندرية (قوله
والادفن المصالحين بجده) اى فى ارضهم شخص ولون غيرهم (قوله فلمهم) اى فلوا تقرضوا كان
كمال جهات اربابه محله بيت المال وقوله فلمهم اى بتسامهم ولا يختص به واحد منهم فان كان
واجده منهم شارك فيه والا فلا شئ له (قوله ولو دفعته غيرهم) اى ولو كان الذى دفعه فى ارضهم
غيرهم (قوله الان يجده رب دارهم بها او يجده غيرهما) فله حاصل تقرير الشارح ان الدار اذا
كانت لصلى فوجد بها ركاز فهو لربها مطلقا وجده هو او غيره كمنأجرها او اجير على حفرا وهدم
وهذا تأويل عبد الحق وابن محرز وهو قول ابن القاسم فى كتاب ابن المواز لكنه خلاف ظاهر المصنف
بل ظاهره ان الدار اذا كانت لصلى فان وجد بها فهو له وان وجده غيره فهو لجميع المصالحين
وهذا تأويل ابى سعيد وابن ابى زيد ومسلم يترجح عند المصنف الاول تبعا لثبوت اعتراض عتيق
ونخش عليه تبعا لعج غير ظاهر وحاصل اعتراضهم ان ظاهر المصنف ان الركاز انما يكون لرب
الدار اذا وجده هو لان كان الواجد غيره وليس كذلك فان الذى يجب به القوي انه لربها اذا كان
من اهل الصلح سواء وجده هو او غيره اذ ليس الاول بأولى من الثانى حتى يجب المصير اليه انظر طفى
وهذا كله اذا كانت الدار لصلى فان كانت الدار فى ارض الصلح وكانت لغير صلى يأن كان
دخيلافهم اى ليس منهم ومالك منهم دارا بشراء او هبة ووجد بها ركاز فهو لاهل الصلح لا لربها
وجد بها او غيره كذا قال الشارح وهو قول مالك وصوبه للخص وقال ابن القاسم انه لرب الدار
وهو المشهور ولا يعارضه ما بأتى فى تناول البناء والشجر من من اشترى ارضا ودارا فوجد فيها
دفيئا فانه يكون لبايعه ولو ارثه ان ادعاه واشبهه والا فلقطة لان ما بأتى فيما اذا كان الدفن لمسلم
او ذمى وما هنا فى كافر غير ذمى (قوله فان اسلم) اى الصلى رب الدار التى وجد فيها الركاز عاد
حكمه للامام كالمعدن تبعا لبيع الشارح فى ذلك الشيخ سالم وفيه نظر بل فرق بينه وبين المعدن لان
المعدن مظنة التنازع لدوام العمل فيه بخلاف الركاز على اى قوله الان يجده رب دارها الخ انما تظهر
فائدة اذا اسلم الصلى رب الدار وتنازع اهل الصلح معه والا فلا تعرض لهم الا ان يترافعوا الدنيا
اه بن (قوله لقطعة) اى فيعرف سنة المالم يغلب على الظن انقراض اربابها والا وضعت فى بيت
المال من اول الامر بدون تعريف ولا مفهوم لقول المصنف ودفع ولو قال المصنف وسالم او ذمى
لقطة ليشمل غير المدفون كان اولى الا ان انما اصر على المدفون لدفع توهم انه ركاز (قوله
كعنه) اى ولو لم يورثه من كان وفسر (قوله فلا واجده) فلورثه جماعة فيبادر اليه احدهم كان له

خاصة كالصيد عليك المبادر له **(قوله وان كان مسلماً او ذمى فلقطة)** فيه نظير بل الذي في المدونة انه ان كان لذي النظر فيه لا امام ولا يكون لقطة وقد سلم ابن رشد فيها هو سلم فقال ان كان ربه تركه لكونه معطوفاً للقطة وان كان القاربه للخباة فلو اجدته انظر ح والواق اه بن

(فصل في مصرفها فقير ومسكين) * **(قوله لا يملك قوت عامه)** الاولى ان يقول هو من ذلك شيئاً لا يكفيه قوت عامه والا فكلامه يقتضي ان الفقير اعم من المسكين تأمل **(قوله وهو احوج الخ)** افهم كلامه ان الفقير والمسكين صنفان متغايران خلافاً لما قال انهما صنف واحد وهو من لا يملك قوت عامه سواء كان لا يملك شيئاً او يملك دون قوت العام وتظهر غيرة الخلاف اذا اوصى بشئ للفقراء دون المساكين او العكس فهي صحيحة على الاول دون الثاني **(قوله وصداق في دعواه الخ)** اي بغير عين كما هو ظاهره **(قوله فلا يصدق ان اليبينة انظر هل يكفي فيم الشاهد مع العين)** ولا بد من شاهدين كما ذكره في دعوى المدين العدم ودعوى الولد العدم لاجل ان لا تلزمه نفقة والديه وعلى انه لا بد من شاهدين فهل يخلف معهما كما في المسئلة المذكورة بنى او لا يخلف كما في مسئلة دعوى الولد العدم لاجل ان يتفق عليه ولده **(قوله ان اسلم وتجرى في تعميره بالفعل)** اشارة الى كفايتهما ولو احداً تابعه وجوب ائزكاة كذا ذكر شيخنا قال بن وكان الاولى ان يؤخر المحرمه والاسلام وعدم نبوة هاشم عن الاصناف الثمانية كما فعله ابن الحاسب وابن شاس لانها لا تختص بالفقير والمسكين بل الاسلام شرط فيما عدى المأواظ والمحرمية شرط في غير الرقاب وعدم نبوة هاشم شرط في الجميع انظر طي اه كلامه **(قوله فلا تعطى الكافر)** اي ما لم يكن جاسواً او مؤلفاً **(قوله كاهل المعاصي)** اي كانه لا يجزى دفعه لاهل المعاصي ان ظن الخ **(قوله فلا تعطى لمن فيه شائبة رقية)** اي لان العبد غني بسيد كزوجته وبزوجه والولد بالولد ولا يرد المسكاتب فان نفقته على نفسه لا على سيده لان نفقته كما شرطت عليه بكتابه فهي في الحقيقة على سيده لانه ما كتبه ثلاثين مثلاً لا لكونه يتفق على نفسه ولو لا ذلك لكتبه بأربعين فالعشرة قد اسقطها السيد عنه في مقابل النفقة **(قوله وعدم كفاية بقليل)** اي وكانت كفاية كل منهما بالتليل من المال معدومة ومنفية **(قوله ولو حذف هذا ما ضر)** اي بل الاولى حذفه لان اشتراطه من قبيل اشتراط النفي في نفسه **(قوله وانفاق)** عطف على قليل كما اشار له الشارح وهو صادق بصورتين لان المعنى ولم يكن له منفق يتفق عليه نفقة كافية بأن لا يكون له منفق اصلاً وله منفق يتفق عليه ما لا يكفيه ففي الاولى يعطى ما يكفيه وفي الثانية يعطى تمام ما يكفيه **(قوله فمن لم يمت نفقته ملياً)** اي او كان له مرتب في بيت المال يكفيه لا يعطى منها وظاهره ولو كان ذلك المنفق لم يجز النفقة عليه بالفعل وهو كذلك لانه قادر على اخذها منه بالحكم وقيد بالزوم ولم يقل فمن كانت نفقته على ملي لا يعطى منها تبعاً للتوضيح وغيره وهو صحيح فمن كان له منفق ملي يتفق عليه تطوعاً فله اخذها كما ذكره ح في التنبية الاول وذلك لان المنفق المذكور قطع النفقة ولا فرق بين كون ذلك المنفق المطوع قريباً واجنبياً بن عرفة وروى الشيخ لا يعطى ما ن كل في عياله غير لازمة نفقته له قريباً واجنبياً فان فعل جهلاً لاسباب واجرائه ان بنى في نفقته ابن حبيب ان تطوع بذلك لم تجز ونقله الساجي في القريب فقط ولم يقيد اجزاء عطاءه بجهله اه والحاصل ان من كانت نفقته لازمة له لا يعطى اتفاقاً وان تطوع بهامسلي فغيره اربعة اقوال قبل يجوز له اخذها وتجزئ ربهامسلي وهو الذي في ح وهو المعتمد وقيل لا تجزى مطلقاً وهو لابن حبيب وقيل لا تجزى ان كان المنفق قريباً وتجزئ ان كان اجنبياً وهو ما نقله الباجي وقيل انها تجزى مطلقاً مع الحرمة وهو ما رواه ابن ابي زيد

(فائدة) نقل المواق عن ابن الفخار انه لا يعطى من الزكاة شئ في شوارب تيمه وفي ح عن البرزلي عن بعض شيوخه الجواز ومثله في المعيار عن ابن عرفة انه سئل عن ذلك فأجاب بأن التيمه تعطى من الزكاة ما يصلحهم من ضروريات الشكاح والامر الذي يراه القاضي حسنا في حق المجبور اه بن (قوله اى عدم كفايه تصنع) اى واما لو كان له صنعة يتعاطاها تكفيه وعياله وكانت غير كاسده فانه لا يعطى شيئا منها (قوله لا المطلب) اى لا يشترط في اخذ الزكاة عدم بنوع المطلب فيجوز اعطاؤها لمن للمطلب عليه ولادة (قوله اخوه هاشم) اى الذى هو ابو عبد المطلب فعبد المطلب ابن اخى المطلب وكان عبد المطلب اسمه شبيه المجد وكان في لونه سمرة ومات ابو هاشم وهو صغير فكفاه عنه المطلب وكان يردفه خلفه فظن لسمره لونه انه عبده فقبل فيه عبد المطلب (قوله فالصحيح انه ما ليسا ولدى عبد مناف وانما هو ما لئاز وجته الخ) هذا الذى قاله الشارح يدل على ان بين هاشم والمطلب اثنتا عشرة وقد سرى ذلك في اولادهم من بعدهما وكذلك عبد شمس ونوفل ولهذا لما كتبت قريش الحقيقه بينهم وبين بنى هاشم وحصرهم في الشام دخل بنو المطلب مع بنى هاشم ولم يدعوا بنو نوفل ولا بنو عبد شمس معهم وهذا يشهد لقول الضعيف بأن بنى المطلب آل وبنه قال الامام الشافعي وقوله فالصحيح الخ مقابله ان الاربعه هاشم والمطلب وعبد شمس ونوفل اولاد عبد مناف وان الاولين اشقاء امهم مامن بنى مخزوم والاخيرين اشقاء امهم مامن بنى عدى والذى في صحيح البخارى في كتاب فرض الخمس ان عبد شمس شقيق لهاشم والمطلب ونصه قال ابن اسحاق عبد شمس والمطلب وهاشم اخوة لام وامهم عامتة كتبت مرة وكان نوفل اخاهم لا يهيم وقال الكلعي ولد عبد مناف اربعة هاشم وعبد شمس والمطلب ونوفل وكاهم لعانتة كتبت مرة بن هلال السلمي الا نوفلا منهم فانه لو اقدت بنت عمرو من بنى مازن بن صعصعة (قوله ليس آل قطعا) اى وحينئذ فيعطون من الزكاة ولعله اراد ان في خلاف معتبر والا في البدر القرافي وغيره المخلاف في ذلك (قوله آل قطعا) اى وحينئذ فلا يعطون من الزكاة (قوله ليس آل على المشهور) اى وحينئذ فيعطون من الزكاة ومقابل المشهور انهم آل فلا يعطون منها ومن جملة فرع المطلب الامام الشافعي رضى الله عنه (قوله فلا يدعوا بنى بنى هاشم ولد بناته) اى لانهم اولاد الغير وحينئذ فيعطون من الزكاة واعلم ان محل عدم اعطاء بنى هاشم منها اذا اعطوا ما يستحقونه من بيت المال فان لم يعطوا واضربهم الفقرر اعطوا منها واعطوا هم حينئذ افضل من اعطاء غيرهم وقيد الباجي بما اذا وصلوا الحالة بما ح لهم فيها كل الميتة اذا جرد ضرر والظاهر خلافه وانهم يعطون عند الاحتياج ولو لم يصلوا الحالة اباحة اكل الميتة اذا اعطوا هم افضل من خدمتهم لذمى او ظالم اه تقرير شيخنا عدوى وهذا كله في الصدقة الواجبة كما هو الموضوع واما صدقة التطوع فيجوز لهم اخذها مع الكراهة على العمدة وما يأتى في الخصائص من حرمتها عليهم ايضا فهو ضعيف وان شهره ابن عبد السلام (قوله ليس عنده ما يجعله في الدين) هذا تفسير مراد للقديم وقوله بأن يقول الخ تصوير لحسابها على المدين وقوله اوله قيمة دون اى قليلة جدا فهي كالدعم (قوله وقال اشهب يحزى) قال ح متى علم من حال من تجب عليه الزكاة انه لم يتجب ما على العديم من زكاته لم يركه فانه ينبغي العمل بما قاله اشهب لان اخراج الزكاة على قول احسن من لزومها له على كل قول (قوله فيجوز حسبه عليه) هذا هو الذى يفهم من المدونة واعترضه ابو الحسن بأن الدين في هذه الحالة وان لم يكن ناويا الى هالكه اسكن قيمته دون فلا يجوز حسبه وسلمه ح قال وعليه فلامه هم لقوله عديم اه بن فتصل ان في حسب ما على المدين المالى من الزكاة قولين بالاجزاء وعدمه وكل منهما ما قد رجع (قوله وجاز

اعطاؤها اولاهم) اى عند ابن القاسم وهو المعتمد ومنع منه اصبع والاخوان (قوله وقادر على
الكسب) اى على تكسب ما يكتفيه بصنعة تارك لها وغير مشتغل بها ولو كان تركه التكسب بها
اختيارا على المشهور خلافا ليجسي بن عمر القائل لا يجوز دفعها القادر على التكسب وفي المواقيع عن
اللمخي عند قول المصنف اوصنعة ان للخص ثلاثة احوال احداها ان يكون له صنعة مشتغل
بها يوم به عيشة فهذا ان كانت تكفيه وعياله لم يعط واذا لم تكفيه اعطى تمام كفايته والى هذا
اشار بقوله قبل اوصنعة الثانية ان لا يكون له صنعة او تكون وكسدت ولم يجد ما يحترف به فهذا
يعطى الثالثة ان يجد ما يحترف به لو تكاف ذلك بان كان له صنعة مهملا لها وغير مشتغل بها اختيارا
وهذا محل الخلاف هنا وهكذا في نقل التوضيح عن اللمخي ايضا اه بن (قوله ولما لك نصاب)
اى وجاز دفعها للمالك نصاب او اكثر ولو كان له الخادم والدار الى تناسبه حيث كان لا يكتفيه
ما عنده لعامة لكثرته عياله فيعطى منها ما يكمل به العام وهذا هو المشهور خلافا لما رواه المغيرة
عن مالك انها لا تعطى للمالك النصاب (قوله ودفع اكثر منه) اى يجوز ان يدفع من زكاته لغير
واحد اكثر من نصاب ولو صار به غنيا لانه دفع له بوصف جائز وظاهر قوله ودفع اكثر منه ولو كان
ذلك بكتفيه سنين وظاهر قوله وكفاية سنة ايه لا يعطى اكثر من ذلك في كلامه تدافع والجواب
ان قوله ودفع اكثر من نصاب اى بشرط ان يكون كفاية سنة لا اكثر كما اشار لذلك الشارح بقوله
فالمداخلة وقد يقال اذا كان كذلك صار قوله وكفاية سنة مغنيا عن قوله ودفع اكثر منه لان قوله
ودفع اكثر منه صار معناه ودفع كفاية سنة اكثر من نصاب وهو فردد من افراد كفاية سنة لانه
صادق بنصاب وبأقل وباكثر تأمل (قوله وكفاية سنة) يعنى انه يجوز ان يدفع من الزكاة لغير
فى مرة واحدة من عين او حرث او ماشية كفاية سنة من نفقة وكسوة وفى ح عن الذخيرة انه ان اتسع
المال زيد العبد ومهر الزوجة قال المناوى وقد دوا السنة بان يكون لا يدخل فى بيته العام شئ قال
وربما يؤخذ من هذا القدانه اذا كانت الزكاة لا تفرق كل عام انه يأخذ اكثر من كفاية سنة
وهو الظاهر اه بن (قوله فلا يعطى اكثر من كفاية سنة) اى لان وصف الفقر والمسكنة لم يبقيا
حتى يأخذ بهما (قوله وفى جواز دفعها للمدين وهو المعتمد) اى وعدم جواز ذلك (قوله حيث
لم يتواطأ على ذلك) اى فان تواطأ على ذلك لم تحز اتفاقا لانه كن لم يعطها وهذا هو الذى قاله الشارح
وهو الذى فى ح ويكون المصنف اشار بالتردد كفى ابن غازى وح لقول ابن عبد السلام بالجواز
وما يفهم من كلام الباجي من المنع فهو لعدم نص المتقدمين وجعل تتحمل التردد اذا تواطأ على ذلك
والاجاز اتفاقا واشار بالتردد لى ابن عبد السلام بالجواز ورأى المصنف بالمنع اه بن وقوله ثم
اخذها منه فى دينه ثم تجرد الترتيب لا لترتيب والترخي لقول طفى الظاهر من كلامهم انه لا فرق
بين ان يأخذ من حنبه او يتراخى فى اخذه ولم أر من شرط فى محل الخلاف التراخى وسلمه بن وافهم
كلام المصنف الاجزاء اتفاقا اذا دفعها للمدين واخذ غيرها واخذ دينه ثم دفعها له (قوله وجاب)
اى وهو القابض لها (قوله وحاشى) وهو الذى يجمع ارباب الاموال للاخذ منهم اعترض بأن
السعاة عليهم ان يأثروا ارباب المشايخ وهم على المباشرة ولا يقعدون فى قرينة ويبعثون لارباب المشايخ
اذ لا يلزمهم السير اقربا آخرى كفى ح عند قوله فان تخلف وأخرجت الخ وحيدة فلا حاجة للعامة
وأجيب بأن مراد الشارح كمالا غيره ان الحاشى هو الذى يجمع ارباب الاموال من مواضعهم
فى قرينهم الى السامعى بعد اتيانه اليها (قوله لا راع وحاشى) اى لان الشأن عدم احتياج الزكاة
لها لكونها لا تفرق غالباً عند اخذها بخلاف الجباب ومن معه فان شأن الزكاة احتياجها اليهم

فان دعت الضرورة لراع او لم حارث على خلاف الشأن فاجرتهم من بيت المال مثل حارث
 الفطرة الا ترى (قوله عالم يحكمها) اى من تدفع له ومن تؤخذ منه وقدر ما يؤخذ وقدر ما يؤخذ
 منه (قوله اى عدالة كل احد فيما ولى فيه) المراد بالعدالة عدم الغسقى اى عدم فسق كل احد فيما
 ولى فيه اى عدم مخالفته للامر المطلوب فيما ولى فيه واذا علمت ان المراد بالعدالة ما ذكر كان هذا اشاملا
 للكافر فاحتاج لاخرجه بقوله غير كافر (قوله لانها اوساخ الناس اى وانخذها على وجه الاستعمال
 عليها لا يخرجها عن كونها اوساخ الناس وهذا ينفذانه لا بدنى المجاهدان بكون غير هاشمى وكذا
 فى الجاسوس حيث كان مسلما واما الكافر فانه يعطى ولو هاشميا لخصته بالكفر واعلم ان كون
 العامل عدلا عالما يحكمها شرطان فى كونه عاملا وفى اعطائه منها ايضا واما كونه غير هاشمى
 وغير كافر فشرط وفى اعطائه منها فقط فان كان عبدا او كافرا او هاشميا صح كونه عاملا ولكن
 لا يعطى منها بل يعطى اجرة مثله من بيت المال اذا علمت هذا تعلم ان قول الشارح سابقا وشارا لشرط
 العامل الاول ان يقول لشارا لشرطا اعطاء العامل منها بقوله الخ (قوله فيعطى) اى العامل من
 حاب ومفرق وكابت وحاشى (قوله اى بالعامل) الشامل للجباى والمفرق وكان الاول ان يقول اى من
 ذكر لان العامل لم يتقدم له ذكر بهذا العنوان (قوله وانخذها لعل الفقير الخ) لكن لا يأخذ الا باعطاء
 الامام وكذا لا يأخذ العامل بوصف الغرم اذا كان مديانا لا باعطاء الامام لان العامل نفسه
 فلا يصح لنفسه (قوله وكذا كل من جمع بين وصفين) فاكثركا ان يكون فقيرا ومديانا فانه
 يأخذ بالوصفين ان لم يصرف غنيا يحظ احدهما (قوله وهو كافر الخ) هذا القول الذى اقتصر عليه
 المصنف قول ابن حبيب (قوله وقيل الخ) بهذا صدر ابن عرفة ومقتضى عزوانه ارجح (قوله
 وحكمه باقى لم يشخ) هذا قول عبد الله وهاب وصححه ابن بشير وابن المحجب قال طفى والزاج خلافه
 فقد قال القباب فى شرح قواعد عياض المشهور من المذهب انقاع سهم هؤلاء بعزة الاسلام والقول
 الاول مبنى على القول بان المقصود من دفعها اليه ترغيبه فى الاسلام لاجل انقاذ نفسه من النار
 والثانى مبنى على القول بان المقصود من دفعها اليه ترغيبه فى الاسلام لاجل اعانته لنا وقال بعضهم
 ان دعت الحاجة الى استيلاء فهم فى بعض الاوقات رد اليهم سهمهم وهذا هو الذى رجحه اللخمي وابن
 عطية فـ كان على المؤلف الاقتصاد على المشهور او يذكر القول الذى ذكره ونبه على ترجيح اللخمي
 اه بن واعلم ان هذا الخلاف الواقع فى كون التأليف بالدفع من الزكاة باقيا او نسخ مفعول على القول
 الذى مشى عليه المصنف من ان المؤلف كافر يعطى ترغيبا له فى الاسلام اما على القول المقابل له الذى
 ذكره الشارح فخكمه باقى اتفاقا (قوله ورقيق) اى ذكر اوائى وقوله مومن قال عبق ظاهرا
 المصنف ولو هاشميا وهو كذلك وذلك كما لو تزوج هاشمى امه غير فولدت بهاشمى رقيق لسيدها
 اه وتعقب بن قوله وهو كذلك بانه غير صحيح لما تقدم ان عدم بنوة هاشم شرط فى جميع الاصناف
 كما نص عليه ابن عبد السلام او اترضى شيئا اما قاله عبق لان تخلص الهاشمى من الرق اولى ولانه
 لم يصل له من تلك الاوساخ شئ وعليه فيجوز ان يؤلف منها الهاشمى ايضا لان تخلصه من الكفر اه
 ولان الكفر قد سقط قدره فلا يضر اخذه الاوساخ (قوله ولو يعيب) اى هذا اذا كان سالما بل
 ولو كان ملتصا بعيب ورد بلوقول اصبح بعدم اعتقار العيب مطبقا وقول ابن التماس باعتراف الخفيف
 فقط وما اختاره المصنف عزاء اللخمي لمالك واحكامه ونقله الباجي عن ابن حبيب عن مالك وقوله
 كثير اشار الى ان التنوين للتعظيم (قوله بان يشتري منها) ثم اى يعتق بشرط ان يكون ذلك
 الرقيق لا يعتق بنفس الملك على رب المال كالأبوين ولا ولدان اشترى بركاته من يعتق عليه فلا

يخبره الا ان يدفعه الامام فبى هو ان يشتري بها والدرب المال او ولده ويعتقه فيجزي حيث
لا توافى اه تقرير عدوى (قوله ويكفي عتق ماله ماله بغير شراء منها على الراجح) وذلك بان
يعتق المالك رقبة بغير ثمن عن زكاته واثار بقوله على الراجح لقول ابي الحسن سوى اللخمي بين شراء
الرقبي منها وعتق المالك رقبة بغير ثمن عن زكاته ومقابل الراجح ظاهر ان الحاجب حيث قيد الرقي
بان يشتري منها (قوله فان فعل لم يخبره) اى عن الزكاة ويرد العبد لما كان عليه وهذا قول
مالك المرجوح عنه والمرجوع اليه انه لا يخبر عن الزكاة ولا يراد العبد لما كان عليه بل يعنى دفعه
كذا في ح عن الزوائد (قوله ولا يؤهل للمسلمين) اى فادامت ذلك العتق ولا وارث له اصلا وله وارث
لا يستغرق جميع المال كان المال كله فى الاولى وما بقى عن الوارث فى الثانية ليعت المالك لامتته
وقوله ولا يؤهل للمسلمين سواء صرح المعتق بذلك او سكنت عنه بل ولو شرطه لنفسه (قوله وعليه) اى
على الاستئناف وقوله فالضمير البارز اى فى اشتراطه (قوله فلا يخبره العتق عن زكاته) ومن باب
اولى ما اذا قال حرعى وأطلق ولم يقل والولاء للمسلمين فلا يخبر عن خلاصه في السورتين اه عدوى
(قوله او فلك بها السيرة) اى غيره او نفسه هذا ظاهر وهو المذهب وأما قول بعض الشراح كسب او
فلك بها السيرة اى غيره وأما فكذبك بركاة نفسه فانها تخبر عن كفى ح ونصه لو انجرها فأسر قبل صرفها جاز
فداؤه بها ولو اتمتع لم يعط منها وافرقت يعود هاله وفى الفداء لغيره فله فى الشامل ونقله ابن يونس وغيره
اه فتدفع ثمنه بأن ح نقل هذا الفرع هنا عن ابن يونس وغيره ونقله عند قوله وهل يمنع اعطاء زوجة
زو حان اللخمي عن ابن عبد المحكم ومذهب ابن عبد المحكم جواز ذلك الاسير بالزكاة مطعنا كالمعتق
وحيث قد فيكون ما ذكره ح مقابلا لمذهب لا موافقا له فالاولى ابقاها المصنف على ظاهره من العموم
انظر بن و اشعر قوله وفلت اسيرانه لو اطلق الاسير بقدا: يناع عليه انه يعطى منها وهو كذلك اتفقا
لانه غارم ذكره ابن عرفة اه شب (قوله لم يخبره) اى والغلت ماض كالمعتق (قوله ان كان حراما مسلما
غير هاشمي) فلا تدفع للدين اذا كان هاشميا لانها اوساخ الناس وقد زاتهم والدين تصنعهم
الناس الا كبر فقد تدان افضل الخلق ومات وعليه الدين هذلت اعظم من مذلة الدين (قوله
ولومات) ودبلو على من قال لا يقتضى دين الميت من الزكاة لوجوب وقائه من بيت المال (قوله
فيوفى دينه منها) بل قال بعضهم دين الميت احق من دين الحي فى ائتماره من الزكاة لانه لا يرجى
قضاؤه بخلاف دين الحي (قوله ووصف الدين الخ) اشار بهذا الى ان جملة يحبس فيه مئة لمعدوف
اى ومدين ديناً شأنه ان يحبس فيه وان لم يحبس بالفعل لما منع كسبوت العسر فيما اذا كان الدين على
معدوم وكالمعقوق فيما اذا كان الدين للولد على والد وحيث قد يعطى للوالد لاجل قضاء دين ولده على
المعتد خلافا لما فى الفقيه على العزيم (قوله اى شأنه ان يحبس فيه) هذا التأويل متعين والا
خروج من ثبت عدمه والوالد (قوله ونخرج دين الكفار والزكاة) اى لان الدين الذى شأنه ان
يحبس المدين فيه الدين الذى لا دعى لا الدين الذى لله (قوله واستدان فى مصلحة) الاولى ان
يقول تقديره ومدين استدان ديناً يحبس فيه وصرفه فى مصلحة شرعية لافى فساد الخ (قوله كان
يهون عنده ما يكفيه) اى بالمعروف (قوله وتوسع فى الانفاق بالدين) اى فاستدان وتوسع فى
الانفاق بسبب الدين بحيث صرف ما عنده والدين معا (قوله الا ان يتوب) رحمه بهرام وغيره
لقوله لافى فساد وهل يقال ايضا فدين لاخذها او يقال تدان لاخذها ليس محرم فلا
يحتاج لثوبة وعلى هذا من تدان لاخذها لا يعطى منها بحال كذا ذكره قريش والظاهر الا ول كفا قال
شيخنا العدوى وتبعه الشارح لان من تدان وعنده كفايته كان سفيها والسفاه حرام يحتاج لثوبة

(قوله على الاحسن) هو قول ابن عبد الحكم واستحسنه ابن عبد السلام وتبعه في التوضيح اه بن
 (قوله وفضل غيرها) اي مباح على المغلس كدار السكنى والداية (قوله وفضل غيرها) اي
 حيث كان في ذلك الغير فضل اي زيادة على ما يحتاجه (قوله وفضلت عليه بقية) كماله كان
 عليه اربعون دينارا وبسبب عشرين دينارا فلا يعطى من الزكاة شيئا الا بعد اعطاء العشرين التي
 بيده للغير ما فيبقى عليه عشرين فيعطى حينئذ ويكون من الغارمين (قوله ويدفع الزائد) اي
 ما زاد على قيمة الدار التي تكفيه واعترض بأنهم قد ذكروا ان المغلس تباع داره بكناهه ويمكن
 بالكراه الا ان يحمل ما هناء على ما اذا كان يخشى عليه الضياع واعلم انهم نظروا في الدار التي تستبدل
 هل يشترط ان تكون مناسبة له وان تكون صالحة للسكنى وان لم تكن مناسبة قال عجم ظاهر
 كلامهم الثاني ومثل ذلك يقال في الخادم والمركوب اذا علمت ذلك فقوله الشارح وتكفيه
 دارا إشارة لما قاله عجم من أن المثلقت له كون الدار صالحة للسكنى من حيث أنها تكفيه لا كونها
 مناسبة لتمامه اه تقرير شيخنا عدي (قوله فلو كان الفاضل) اي من قيمة الدار التي تكفيه
 (قوله اي المتلبس به) اي والتلبس به يحصل بالشرع فيه او في السفر له حيث احتججه كما قال
 عجم وظاهره ان من عزم على الخروج للجهاد او على السفر له لا يعطى منها قال بن وهو غير ظاهر
 في المواق عن ابن عرفة انه يعطى من عزم على الخروج للجهاد أو السفر له (قوله ان كان) اي ذلك
 الجاهد من يجب الجهاد عليه لكونه حرا المج فان تخلف وصف من هذه الاوصاف فلا يعطى ذلك
 الجاهد منها شيئا وقوله ويدخل فيه اي في الجاهد (قوله فيعطى) اي بشرط الحرية وقوله ولو كافرا
 اي هذا اذا كان مسلما بل ولو كان فريسا كان مسلما فلا بد من كونه حرا غير هاشمي واما ان كان
 كافرا فلا بد من كونه حرا فقط ولا يشترط فيه كونه غير هاشمي بل تدفع له ولو كان هاشميا لحسنه
 بالكفر (قوله وآلته) لا يشترط فيها ان يكون المقاتل بها غير هاشمي لانها تبقى للجهاد ولا يأخذها
 (قوله ولو غنيا) رد بلو على ما نقل عن عيسى بن دينار من انه اذا كان معه في غزوة ما يغنيه فانه
 لا يأخذ منها وهو ضعيف (قوله لا سور وركب) وهذا قول ابن بشير ومقابل له ابن عبد الحكم
 فيجوز عنده عمل الاسوار والمراكب منها ولم ينقل اللخمي غيره واستظهر في التوضيح وقال ابن عبد
 السلام هو الصحيح ولذا اعترض المواق على المصنف بأنه تبع تشهير ابن بشير وقال انه لم ير المنع لغير
 ابن بشير فضلا عن تشهيره اه بن تبيه لا تعل على الزكاة لالعالم والمقتى والقاضي الا ان يمنوا حقهم
 من بيت المال والا جاز لهم الاخذ بوصف الفقرا ما الغني فلا يجوز له الاخذ وقال اللخمي وابن بشير اذا
 منعو حقهم من بيت المال جاز لهم الاخذ الزكاة مطلقا سواء كانوا فقراء او غنيا ما لا ولي من الاصناف
 المذكورة في الآية كذا ذكر شيخنا في حاشية شمس وقرآن اراج من القولين الاول (قوله
 تغرب في غير معصية) اشار الى ان المجبور متعلق بغرب لما فيه من راحة الفعل اي تغرب في غير
 معصية بالسفر بان كان غير عاصي الا اذا كان عاصيا في السفر فيعطى في هاتين الحالتين ومفهومه انه
 لو كان عاصيا بالسفر لم يعط كما قال الشارح (قوله ولو خشي عليه الموت) اي لان نجاة في يد نفسه
 بالتوبة وقبل اذا خيف عليه الموت فانه يعطى ولو لم يذب لانه وان عصي هو لا تعصى نحن نقله ابن عرفة
 ونقل البرقي المستأوى عن التبصرة ما يفيد تفصيلا ونصا ولا يعطى ابن السبيل منها ان خرج في
 معصية كان يريد يقتل نفس او هتك حرمة وان خيف عليه الموت الا ان يتوب ولا يعطى منها ما يستعين
 به على الرجوع الا ان يكون قد تاب ويخاف عليه الموت في بقاءه ان لم يعط فقد فصل بين المسير
 والرجوع وهو ظاهر اه بن (قوله ولم يجد مسلما) اي في ذلك الموضع الذي هو فيه يسأله

ما يوصله لبلده (قوله اى لم يجد مساعفا في هذه الحالة) اشار الى ان هذا الشرط عدمى مقيد بقيد وجودى يعنى انه انما يعطى اذا لم يجد مساعفا بشرط ان يكون غنيا ببلده فان وجد مساعفا وهو غنى ببلده فقد انتفى احدهما فانتفى الحكم وهو الاخذ من الزكاة ووجد مساعفا وهو فقير ببلده فقد انتفى الشرطان بوجود المسلف كعدمه وحيث ثبتت الحثمة وهو الاخذ من الزكاة لا تنقضي شرط صدقة فخذ الاخذ عدمه وشرطه الغنى ببلده فان لم يجد مساعفا وهو فقير ببلده بأن انتفى الشرط الثانى ثبت الحكم ايضا وهو الاخذ من الزكاة فقهوم الثانى مفهوم موافقة وحاصل الفقه ان الغريب اذا كان محتسبا لما يوصله وكان تغريبه في فقر معصية بالسفر فان لم يجد مساعفا صلا اعطى منها كان معدما ببلده او مليا وان وجد مساعفا اعطى ان كان عديما ببلده لان كان مليا املو كان معه ما يوصله فلا يعطى منها كما انه لو كان تغريبه في معصية لا يعطى منها (قوله وصدق في دعواه الغربة) اى لانه لا يجد من يعرفه في ذلك الموضع حتى يكلف بالينة (قوله نزعته منه) اى ان كانت باقية كياشربة تعبيره بنزعت فان ذهبت لم يرجع عليه كما هو المنصوص للخمى وغيره (قوله الا ان يكون فقيرا ببلده) اى فيسوغ له اخذها لفقره ولا تنزع منه (قوله واتبع بها ان نقضها) اى فى دين في ذمته فليس الغازى كالغريب عند عدم بقائها في يده (قوله وفي نزعهما غارم يستغنى) اى لانه اخذ شيئا ولم يحصل وقوله وعدم نزعه اى لانه اخذ بوجه جائز (قوله للخمى وحده) اشار الشارح بهذا الى ان المراد بالتدرد هنا التخمير من شخص ونص كلامه على ما في المواقح وفي الغارم يأخذ ما يعطى به دينه ثم يستغنى قبل اداءه اشكال ولو قيل تنزع منه لكان وجها (قوله فكان الاولى للمنفخ) اى لان حكاية التدرد انما تحسن لو كان للخمى باقيا عليه مع انه قد اختار بعد التدرد النزاع فتأمل (قوله دون عموم الاصناف فلا يندب) فيجوز دفع جميعها للصنف واحد لا العامل فلا تدفع اليه كلها الا اذا كانت قد رجع له فاقبل كما في ح (قوله الا ان يقصد الخروج من خلاف الشافعى) اى فيندب التعيم حينئذ فان لم يندب الاصل والندب الدائى الاصل والثبت الذنب العرضى وفهوم اصحابنا ان الواو في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية بمعنى او وان معنى الاختصاص في الآية عدم خروجها عنهم قاله في المبح (قوله خوف قصد المحلدة) اى خوفا عليه من انه اذا تولى فقرتها بنفسه يقصد حمد الناس وثناهم عليه (قوله ان كان لا تلزمه) اى لا يلزمه رب المال نفقة ذلك القريب المخصص والامنع التخصيص بل يمنع الاعطائه وان لم يكن على وجه التخصيص واما تخصيص النائب قربه مطلقا سواء كانت تلزمه نفقة ام لا فهو مكره حيث كان اجنبا من رب المال (قوله والامنع) في البرزلى عن البورى مره ولدغى والى من طالب نفقة منه فانه يعطى من الزكاة البرزلى لانها لا تجب الا بالحكم فكان لم يكن له ولد فان كان الامر على العكس ففيه نظر على مذهب ابن القاسم واشهب فابن القاسم يقول نفقة الولد تنعم الاخذ من الزكاة ان حكمها واشهب يقول ولو لم يحكم بها اه ولا دلالة في هذا على ان للاب ان يأخذ من زكاة من ولده ولا عكسه لان الظاهر ان مراده الاخذ من زكاة الغير وحيث ثبت فلا دلالة فيه لمساعدته عبق من جواز اخذ الاب من زكاة ولده وفي التوضيح عن ابن عبد السلام ان فقرا الاب له حالان الاول ان يضيق حاله ويحتاج الى كسب لا يشتد عليه ذلك فهذا يجوز اعطاؤه من الزكاة ولا تلزمه نفقة بل تبقى ساقطة عن ابنه الثانية ان يشتد ضيق حاله ويصير في فقره الى الغاية وهذا يجب على ابنه ان يتفق عليه ولا يجوز لابنه ان يدفع له زكاته اه بن (قوله تأويلان) لفظ المدونة ولا تعلى المرأة زوجها من زكاتها فاحتمل الاشباخ في ذلك فعملها ابن زرقون ومن وافقه على المنع وعليه فلا يجوزها ووجهها ابن القسحار

وجاعة على الكراهة وهو الراجح (قوله وبحل المنع) اى فى مسئلة المصنف وفى عكسه ما لم يخ و قوله
والاجازى اتفاقا ومثل ذلك اعطاء الولد لوالده حيث يجب نفقته عليه وعكسه ليدفعه فى دينه فانه
حائز ايضا كما فى عبق (قوله فاما مشهور الاجزاء) خلافا لما يقول بعدم الاجزاء لانه من باب اخراج
القيمة عرضا (قوله مع الكراهة) هكذا فى التوضيح وح نقله عن النوادر وقال وشهره غير
واحد ولم يجد المواق فى ذلك نصا قال ابو زيد الغامسى وهذا فى اخراجها عن احد الثقلين اما اخراجها
عن نفسها بان تعطى عن الواجب فيها فيما اذا نوى بها التجارة فلا يحتج فى الاجزاء وليست من
اخراج القيمة اه بن وقول الشارح فاما مشهور الاجزاء اى بناء على القول بتقديرها ومقابل المشهور
يقول بعدم الاجزاء لان اخراجها عنها من باب اخراج القيمة عرضا (قوله بصرف وقته) الباء للملاسة
متعلقة باخراج اى ملتبس بذلك الاخراج بصرف وقته واما الباء فى قوله بقيمة السكة فهى بمعنى مع
متعلقة باخراج ايضا اى حالة كون الاخراج مصاحبا لقيمة سكة المخرج عنه (قوله ولو لم يعد
زمن الوجوب) اى ولو كان وقت الاخراج بعد الخ (قوله وسواء ساوى الصرف الشرعى) اى
وهو كل دينار بمائة دراهم او نقص او زاد و يسمى هذا الصرف ايضا الصرف الاول لكونه اول
فى التشريع وهذا الملاق هو قول ابن المواز قال عبد الوهاب وهو الصواب وقال المازرى هو
المشهور وعزاه الساجى لابن القاسم ومقتبلا به ما قاله ابن حبيب يعتبر صرف وقت الاخراج ما لم
ينقص عن الصرف الشرعى والا اعتبر الصرف الشرعى وشهره ابن الحجاج وليكن المعتقد الاول
(قوله وسواء ساوى وقت الوجوب ولا) اى وسواء ساوى الصرف وقت الاخراج الصرف وقت
الوجوب ولا بان زاده او نقص (قوله ويجب عليه مراعاة سكة الدينار الخ) فاذا كان صرف
الدينار المسكوك عشرة دراهم وصرف غير المسكوك تسعة اعتبر فى الاخراج قيمة السكة
فيخرج عن الدينار المسكوك الواجب عليه فى العشرين المسكوك عشرة دراهم (قوله فيزيد بها
على وزن الدينار لان صرف الدينار المسكوك ازيد من صرفه غير مسكوك (قوله واليه) اى
والى هذا الفرع المشار به بقوله وكذا ان اراد الخ اشارة بقوله (قوله ولو لوى نوع) اى هذا اذا خرج
من غير نوع المخرج عنه بل وان كان المخرج من نوع المخرج عنه ففى معنى من وما ذكره من اخراج
قيمة السكة اذا اخرج من نوعه غير مسكوك مثله لابن الحجاج وابن بشير وابن عبد السلام
والتوضيح وغير واحد وقال ابن حبيب اذا اخرج من نوعه غير مسكوك فلا يدفع قيمة السكة بل
يخرج وزن الجزء الذى يجب اخراجه فقط (قوله فالمراد) اى من قوله بقيمة السكة ولو من نوعه
انه اخرج عن المسكوك غير مسكوك يعنى من غير نوعه او منه وقوله والانصرف الخ اى والا نقل
ان هذا هو المراد بل المراد انه اخرج عن المسكوك مسكوكا من نوعه او غيره او ما هو اعم اى اخرج عن
المسكوك مسكوكا او غير مسكوك من نوعه او غيره فلا يصح لان صرف الوقت الخ (قوله يتضمن
السكة) اى وحينئذ فلا يحتاج لقول المصنف بقيمة السكة بعد قوله بصرف وقته (قوله كان ابن
اى وعليه فيكون قوله بصرف وقته مطلقا فيما اذا اخرج مسكوكا عن مسكوك من غير نوعه وقوله
وبقيمة السكة الخ فيما اذا اخرج غير مسكوك عن مسكوك من نوعه او من غير نوعه (قوله فاما اعتبار
الوزن) اى ولا يعتبر زيادة قيمة السكة فعلم ان السكة انما تعتبر اذا كانت فى المخرج عنه لاقى المخرج
(قوله هو المسكوك) اى والمخرج غير مسكوك (قوله وان كان العكس) اى بان اخرج المسكوك
عن غير المسكوك (قوله كاخراج ورق) حاصله انه اذا كان عنده ذهب مصوغ وزنه اربعون
دينارا ولسياغته يساوى خمسين دينارا واراد ان يخرج عنه ورقا فهل يخرج من الورق عن اربعين

دينارا أو عن خمسة ين تردى خلاف بين ابن الكاتب وابي عمران فابن الكاتب يقول تلقى قيمة الصباغة وانما يركى عن الزنة و ابو عمران يقول تعتبر قيمة الصباغة حيث اختلف نوع المخرج والمخرج عنه وحينئذ يركى عن الزنة وقيمة الصباغة (قوله يخرج قدر الخ) الاول بان كان يخرج الخ (قوله الالسبك) اى الالقصد سبك وان لم يحصل سبك بالفعل خلافا لظاهره من ان الحرمة لا تنتفى الا اذا حصل سبك بالفعل (قوله ووجب على المزكى) اى عن نفسه او عن صبي او مجنون نعمتها بان ينوى اداء ما وجب فى ماله او فى مال مجبوره ولو نوى زكاة ماله او مال مجبوره اجزأه كما قال سنده والنية المحككة كافية فاذا عذر اهله وخرج ما يجب فيها ولم يلاحظ ان هذا المخرج زكاة لكن لو سئل ما يفعل لاجاب ان هذا زكاة ماله اجزأه ان قلت اذا كانت النية المحككة كافية فما المخرج عنه بقوله ووجب نيتها قلت المخرج عنه ماله لو كانت عادة يعطى زيدا كل سنة دينار مثلا فلما اعطاه له نوى به بعد الدفع ان زكاة كذا قرر شيخنا (قوله عند عذر لها او دفعها المستحقها) هكذا نقله ح عن سنده وهو انه اذا نوى عند عذر لها كفاؤه عن النية عند دفعها وان لم ينو عند عذر لها وجبت النية عند دفعها قال بعض الشيوخ ويقفهم من كلام سنده انه لا يشترط اعلام المدفوع له انها زكاة وهو ظاهر اه بن بل ذكر بعضهم انه لا يشترط علم المدفوع له انها زكاة لان المزكى ولا من غيره وهو المعتمد (قوله فان لم ينو) اى عند عذر لها ولا عند دفعها وانما نوى بعده او قبله ما لم يتجزه ومن هذا يعلم انه اذا نوى رب المال بما يسرق منه الزكاة لم تقدر هذه النية لان شرطها ان تكون عند عذر لها او دفعها (قوله على الفور) واما بقاؤها عنده وكل ما ياتيه احد بطيه منها فلا يجوز كما قاله شيخنا عدى (قوله بوضع الوجوب) اى ولو لمسها ولم يمسكها وليس انتقلها لساكنة لئلا يعلل على اظهر الطرق ولولم يقم اربعة ايام كذا فى المجلد (قوله فى حرث) اى بالنسبة للحرث والمباشية (قوله ان وجده مستحق) والاقتل لغيره (قوله وفى النقد) اى وبالنسبة للنقد (قوله بوضع المسالك) وقيل بوضع المال ونص ابن شاس وهل المعتبر مكان المال وقت تمام الحول او مكان المالك قولان (قوله كان المستحق فيه) اى فى موضع الوجوب اعدم اولاً (قوله فلا تنتقل اليه) اى حيث كان يحمل الوجوب او قربه مستحق وأشار بذلك الى أن الاستثناء من مقدراى بوضع الوجوب او قربه لافى غير ذلك الا لا اعدم فينقل اكثره الى الاقرب فالاقرب (قوله فأكثرها ينقل اليه وجوبا) الاظهر ما قاله العجماوى من ان الانتقال مندوب لما سمر من ان اشار المضطر مندوب فقط قاله شيخنا (قوله فان نقلها كلها) اى لذلك الاعدم الذى فى غير محل الوجوب او قربه (قوله وتنقل بأجرة الخ) اى وتنقل للاعدم الذى فى غير محل الوجوب باجرة من الفئ واما نقلها للمحل قريب من محل الوجوب فهو باجرة منها كما قرر شيخنا (قوله باجرة من الفئ) اى لا منها ولا من عند مخرجها (قوله مثلهما) اى فى الجنسية لافى القدر (قوله هنا) اى يحمل الوجوب وقوله هناك اى فى المحل المنقول اليه (قوله كالعين) اى كما اذا كانت عينها فانها تفرق عليهم ولا ضممان على المخرج اذا ضاع الثمن والعين المنقولة فى اثناء الطريق او تلفت الزكاة التى نقلها باجرة من الفئ كما قرر شيخنا (قوله كعدم مستحق الخ) حاصل فقه المسئلة انه ان لم يكن محل الوجوب او قربه مستحق فانها تنقل كلها وجوباً للمحل فيه مستحق ولو على مسافة القصر وان كان فى محل الوجوب او قربه مستحق تعيين تفرقها فى محل الوجوب او قربه ولا يجوز نقلها لمسافة القصر الا ان يكون المنقول اليهم اعدم فيندب نقل اكثرها لهم فان نقلها كلها او فرفها كلها يحمل الوجوب اجزأت (قوله وقدم الخ) هذا تقديم نقل اى ونقل المزكى

المال قبل المحول لمحل التفرقة ليصل لموضع التفرقة عند المحول حيث لم يكن يجعل الوجوب وقربه مستحق وهذا قول ابن المواز وهو المشهور وقال الباكي لا يتقل حتى يتم المحول (قوله وان قدم معنرا) هذا تقديم اخراج اى وان اخرج زكاة ما فيه المشرق قبل وجوبه ولو يسير لم يجزه وامالو اخرجها بعد الافراك وقبل التصفية فانها تجزى كفى خش (قوله لم يجزه) اى لانه زكاة عن عمالها ملكه ملكا كاملا لا ترى انه لا يجوز له بيعه وهذا جواب قوله وان قدم (قوله فليس المراد قدم نقله الخ) اى لانه لا يعقل تقديم النقل على الوجوب هنا لا يتأتى نقله قبل الافراك والحاصل ان التقديم المتعلق بالعين والمباشرة بتقديم نقل والمتعلق بالمحرث بتقديم اخراج واما تقديم العين والمباشرة بتقديم اخراج فسيأتى فى قول المصنف او قدمت بكثرة فى عين وماشية (قوله حال حوله) اى من يوم ملكه اوزكاه (قوله او عرضا) اى اوزكى عن عرض محتكر بعد دخول وبعد بيعه (قوله فان لم يبيع عرض الاحتكار) اى وزكى قيمته (قوله على معسر) اى اذا زكاه قبل قبضه لم يجزه ولا بد من زكاته بعد قبضه (قوله دين المدير) اى الكاش للتجارة بان كان من بيع والحال انه على معسر او من قرض كان على معسر او على وذلك لما تقدم ان المدير لا يركب دين القرض مطلقا اودين التجارة على المعدم الا بعد قبضه لعام مضى فاذا زكاه قبل قبضه لم يجزه ولا بد من زكاته بعد القبض (قوله واما على ملى) اى والحال انه مرجوا (قوله او نقلت لدونهم فى الاستياج لم يجزه) اعترضه المواق بان المذهب الاجزاء ونقله عن ابن رشد والكافى وهو ظاهر لانها لم تخرج عن مصادرها بن (قوله اخذها) اى ان كانت باقية (قوله بغير سعاوى) اى بل باكل اوبيع او هبة سواء غرمه فى هذه الحالة ام لا (قوله وغره) اى وغرلا لاخذ الدافع بان اظهر له الفقر والحاجة والا سلام (قوله لان لم يغر) اى فلا يرجع عليه ببعضها وبغيرها ربه للافقار والافتراض انها تلفت عند لاخذ سعاوى (قوله ولو امكن ردها) فيه نظرى فى كلام ابن عرفة والتوضيح وغيرهما ما يفيد انها تنزع من يد من دفع له الحاکم اذا كان غير مستحق ان امكن وهو ظاهر اذ كيف تكون الزكاة بيد الاغنياء ولا تنزع من ايديهم ويدل لذلك ما فى المواق عن التخصى وهو ظاهر المصنف لان موضوع كلامه التذره بن فلمن هذا ان الامام كالوصى ومقدم القاضى وان اقسام الدافع اثنان لانه لا ثلاثة (قوله لم يجرى فى صرفها) اى لا ما جازى فى صرفها بان يصرفها فى غير الاصناف الثمانية (قوله او طاع بقيمة) اى بدفع قيمة لم تجز ما ذكره المصنف من عدم الاجزاء تبع فيما بن المحاسب وابن بشر وقد اعترضه فى التوضيح بأنه خلاف ما فى المدونة ونصه المشهور فى اعطاء القيمة انه مكروه لا يحرم قال فى المدونة ولا يعطى عماله من زكاة العيين عرضا او طعما او يكره للرجل اشتراء صدقة اه لجعله من شراء الصدقة وانه مكروه ومثله لابن عبد السلام قال ابن ناجى ظاهر المدونة وغيرها انه من باب شراء الصدقة والمشهور فيه انه مكروه لا يحرم فقول المصنف او بقيمة لم يجز خلاف ما اعتمدته فى التوضيح قال ابو على المسناوى ظاهر كلامهم ان ما فى التوضيح وابن عبد السلام هو الراجح ويدل له اختيار ابن رشد حيث قال الاجزاء ظهرا لا قوالا وتوصي بان يونس له كتمانته الشىخ احمد الزرقانى قال ابو على المسناوى واما تفصيل عجب وهو الذى ذكره شارحنا فلم اره لاحد اه بن اى بل الموجود فى المذهب الطريقتان السابقتان عدم اجزاء القيمة مطلقا واجزاؤها مطلقا (قوله لان اكره على دفعها اودفع قيمتها) اى فانها تجزى ولو اخذها المجائر لنفسه كما يدل عليه كلام ابى الحسن وصرح به ابن رشد وقال البرزلى انه المشهور الذى عليه العمل وان كان فى ابن عبد السلام ما يخالفه وهذا كله اذا اخذها باسم الزكاة والا فلا

فلا تجزئ به كما صرح به البرزلي وذرروق وغيرهما اه بن (قوله فهو راجع للاخيرين) اى قوله
او طاع يدفعها لغيرها او يقيتها (قوله على المعقد) اى وهو رواية عيسى عن ابن القاسم وقيل حد
السير الذى يقتضيه التقديم الشهران ونحوهما وقيل يوم ويومان وقيل ثلاثة ايام وقيل خمسة
وقيل عشرة وقوله او قدمت بكشهر اى فتجزئ مع كراهة التقديم وسواء كان التقديم لاربابها
اولو كىل يوصلها لهم (قوله من بيع) واما من فرض اذا زكاه قبل قبضه لايجزئ ولا بد من زكاته
بعد قبضه ومثله دين المحتكر القرض (قوله بخلاف ما لم يساع فكذا تجزئ لا تجزئ) اى اذا قدم
انراجهما قبل المحول لغير الساعى واما اذا دفعت للساعى قبل المحول بكشهر فانها تجزئ كما صرح
بذلك ح من الطراز عند قول المصنف وان ضاع المقدم فقال ان الماشية اذا كان لها ساع ودفعت
له قبل المحول بكشهر فانها تجزئ اه بن (قوله لا يجوز) المراد بعدم الجواز ما شغل الكراهة
والحرمة لانها ان قدمت بشهر كره وبها كثر حرم (قوله من الوكيل والرسول) الفرق بينهما
ان الرسول يرضى فى الوكيل دون الرسول (قوله قبل وصوله) متعلق بضاع (قوله الجائر) الاولى
الواجب لان نقلا قبل المحول لا اعدم لثمن عند المحول واجب كما مر الا ان يقال اراد بالجائر ما قابل
المنوع فيشمل الواجب كما نزل والجب ثلث المستوى الطرفين وذلك كما اذا شغل الزكاة قبل المحول بالزمن
السير كاليومين والثلاثة وضاع ما قبله قبل وصوله لمستحقه فقد قال ابن الماورا انه تجزئ ولا يضمها
وذكر فى الطراز انه مقتضى المذهب قال لانها زكاة وقعت موقعا لان ذلك الوقت فى حكم وقت
وجوبها خلافا لما جزم به ابن رشد من عدم الاجزاء وهو ظاهر المصنف انظر بن (قوله ولا يخرج
عن الباقي) اى كما فى ابى الحسن وكفى بنقل ابن عرفة عن النوادر (قوله وان تلف جزء نصاب) اى
بحيث صار الباقي اقل من نصاب وقوله بعد المحول اى كما يدل له قوله ولم يمكن الاداء لانه يشعر بأنه
خو طاب بها (قوله فيه تبرأ الباقي بلا تصحيح) اى فان كان الباقي نصابا زكاه والا فلا وسواء فرط
اولم يفرط امكن الاداء ولم يمكن (قوله ومنه ما قبل هذه) اى وهو قوله فان ضاع المقدم من الباقي
وقد يقال ان ما قبل هذه التى نظرها السابق فيما اذا تلف جزء الزكاة قبل المحول بعد عزمها واما هذه
فقد تلف النصاب او جزؤه قبل عرفها متأمل (قوله لزمه انراجها) اى ولو كان حين وجدها
فقيرا مدينا (قوله واما لو عزمها قبل المحول) اى بكشهر واستمرت عنده او عند الوكيل او الرسول
الذى يوصلها فاضاعت (قوله لان ضاع اصلها بعد المحول اى دونها وذلك بان عزل الزكاة من ماله
بعد المحول ثم ضاع المال الذى هو اصلها دون الزكاة فلا تقط عنه ومفهوم قوله بعد المحول انه لو
عزل قبله فتلف اوضاع اصلها قبل تمامه لم يلزمه انراجها (قوله وضمن ان اخرها) اى ان
انراجها وحاصله انه اذا حال المحول واخر انراجها عن المحول ايا ما مع تمكنه من الانراج فتلف
المال كله او بعضه بحيث صار الباقي اقل من نصاب فانه يضمن جزء الزكاة لتفريطه بعدم انراجها
مع التمكن منه واما لو اخر انراجها عن المحول يوما او يومين مع تمكنه من الانراج حتى تلف المال
او بعضه بحيث صار الباقي اقل من نصاب فانه لا ضمان عليه حيث لم يقصر فى حفظ المال والا ضمن
جزء الزكاة فقول الشارح الا ان يقصر فى حفظها الاولى فى حفظه اى المال (قوله بان كان يمكنه
الاداء) اى ثم ضاع ذلك العشر وحده او مع زرعه (قوله ولا يمكنه وفرط فى حفظه) اى حتى ضاع
وحده او مع بقية الزرع فقول المصنف مفرط اى منسوب بالتفريط فيشمل الصورتين والاولى حل
المصنف على الثانية لان الاولى داخله فى قوله وضمن ان اخرها عن المحول كذا فى بن (قوله
بخلاف ما لو ضاع فى الجرين) اى وحده لكونه كان موزولا ووضاع مع الزرع فانه لا ضمان عليه

ما لم يؤخر اخراجه مع امكان الاداء (قوله لا يحصن) اى لان ادخله بحصنه حتى يصرفه على
 مسقطه (قوله هل يصدق في دعواه) اى لان التحصين هو الغالب في ادخال الديت وقوله ام لا
 اى لان الاصل بقاء الضمان والظاهر من القولين الاول لانه حيث انتفت القرائن المالة على
 التفريط والتحصين فلا يعلم كون الادخال للتحصين او لغيره الا منه (قوله على الوجه الاقوى) اى
 من كونها يخرج تارة من رأس المال وتارة من الثلث فان اوصى بها فى الثلث وان اعترف بمثلها
 واوصى باخراجها فن رأس المال (قوله واخذت من المتنع) اى اذا كان له مال ظاهر فان كان
 ليس له مال ظاهر وكان معروفًا بالمال فانه يحبس حتى يظهر ماله فان اظهر بعض المال واتهم فى اخفاء
 غيره فقال مالك يصدق ولا يخالف انه ما اخفى وان اتهم واخطأ من يخلف الناس (قوله بضم
 الكاف وقتعها) وعلى كل حال هو اسم مصدر بمعنى اكره (قوله وان بقتال) اى ولا يقصد قتله
 فان اتفق انه قتل احد اقبل به وان قتله احد كان هدرًا (قوله واجزأت نية الامام) اى الاخذها
 كرها (قوله وادب المتنع) اى من ادائها بعد اخذها منه كرها من غير قتال والا كفى فى الادب
 ولو قال المستغنى او ادب بأو كان اظهر (قوله وان كان جائرًا فى غيرهما) هذبة قضى ار الدفع
 له حيث جاز فى غير الاصرف والاخذ واجب كدفعه للعدل وليس كذلك بل هو مكروه كفى ح
 والتوضيح (قوله على الاربع) مقتضى نقل المواق ان هذا ترجيح لابن بونس من عند نفسه
 فيكون الاولى لو عبر بالفعل ثم رايت لفظ ابن بونس ونصه قيل فان غريمه فقال انى حرافعة من
 زكاته فامات ذلك فقال بعض اصحابنا فى ذلك نظر هل يكون فى رقبته كالتجانب لانه غره او يكون
 فى دمه لان هذا مقتطوع بالدفع ابن بونس والاصواب انه جناية الخ وهذا يظهر صحة تعبيره بالاسم
 دون الفعل اه بن (قوله بين فدانته) اى بقدر ما اخذه من الزكاة (قوله مسافر) لانه هو ماله بل
 كذلك المحاضر بركى ماله وما غلب عنه كذا فى خش وعقب واصله لا الشيخ سالم وفيه نظر بل
 ظاهر كالمهم ان الشرايين فى الغائب فقط فلا يؤخر المحاضر زكاة ما غاب عنه من المال للضرورة
 اتفاق او غيره خلافا لهما والمحال ان المحاضر بركى ما حضر وما غاب من غيره اخبر مطلقا ولودعت
 الضرورة لصرف ما حضر بخلاف المسافر فانه لا يزكاهما الا بشرطين (قوله ماله من المال) هذا
 شامل للماشية يعنى اذ لم يكن له سماع اما ان كان له سماع فانه اتركى فى محله فلا يشملها كالماله اه
 بن وما ذكره المصنف من ان المسافر بركى ما غاب عنه ولا يؤخر زكاته حتى يرجع له احد قولى مالك
 وقال ايضا انه يؤخر زكاته مطلقا اعتبارا بموضع المال ويتفرع على الخلاف فى اعتبار موضع المال
 او المال كومات شخص ولا وارث له الا بيت المال ببلد سلطان وماله ببلد سلطان آخر والذى
 فى اجوبة ابن رشد ان ماله من مات ببلده (قوله فى الغائب) اى او اماما معه فيزكاه بكل حال
 اتفاقا لاجتماع المال مع ربه (قوله او باخذها) بالجزم عطفا على يكن اى ولم يأخذها الامام
 الذى فى بلد الغائب (قوله ولا ضرورة عليه) اى والحال انه لا يلحقه ضرورة فى اخراج الزكاة عن
 الغائب عما معه ولو كان عدم الضرورة والاحتياج بوجوده سلف (قوله اى احتاج) اى لما يخرج
 زكاة عن الغائب فى نفقة مثلا وقوله اخر الاخراج اى عن ذلك الغائب عنه حتى يرجع لبلده
 والمحاصل ان محل اخراج المسافر عما غاب عنه ان لم تدعه الضرورة لعدم اخراجه عنه فى ذلك الموضع
 الذى هو فيه فان كان محتاجا لما يخرج زكاة عنه ولو لم يوصله فى عودته لوطنه فانه يخرج عما معه
 ولا يخرج عما غاب عنه ويؤخر الاخراج عنه حتى يرجع لبلده (قوله على زكاة الابدان) هذا
 يقتضى ان المراد بالفطر الذى اضيفت اليه الزكاة فى قولهم زكاة الفطر الفطرة بمعنى الخلقة وبه قيل

وقيل المراد به المقابل للصوم لوجوبها عنده وعلى هذا فاختلاف هل المراد به الفطر الجائز والواجب
فلذا وقع الخلاف في وجوبها بأول ليلة العيد وبفجره

(فصل في زكاة الفطر) (قوله يجب بالسنة) أي لا بالقرآن لأن إمامات الزكاة العامة سابقة
عليها فلم يفتأ غير مرادة منها وإنما غير صريحة في وجوبها بخلاف من قال أن وجوبها ثابت بعموم
أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة الآية (قوله في رمضان) أي الكائن في رمضان أي منه (قوله
وجعل الفرض على التقدير كما هو قول من قال أن زكاة الفطر سنة وقوله بعيد أي لأن فرض وان
كان في أصل اللغة بمعنى قدر لكن نقل في عرف الشرع إلى الوجوب فيتعين الحمل عليه (قوله
في فجاج المدينة) أي في طرفها والرواب في فجاج مكة كما هو الواقع في سنن الترمذي ولا يقال أن
فرضها في السنة الثانية من الهجرة ومكة حديثه دار حرب فكيف يتأق فيها الذبايح ما ذكرنا نقول
بعث المنادي يحمل أنه سنة ففتحها وهي سنة ثمان من الهجرة ويحتمل أنه سنة حج أبي بكر بالناس وهو
سنة تسع ويحتمل أنه سنة حجة الوداع وهي سنة عشر وليس يلزم أن يكون بعث المنادي عقب
الفرض ولذا لم يقل الترمذي بعث حين فرضت وكون البعث عام الفتح هو الظاهر لأن الأصل المبادرة
بإظهار الشعائر في البلد بمجرد فتحها ولا موجب للتأخير بعد زوال المانع (قوله وقد حرر الصاع)
أي الذي هو أربعة أمداد وقوله فوجد أربع حفات الخ مراده بالمحفنة المتوسطة على أيدي
الموسطين لا مقبوضتين ولا مبسوطين وليس مراده بالمحفنة على اليد الواحدة (قوله وذلك قد ح
وثلاث الخ) فعلى هذا الربع المصري يحزى عن ثلاثة (قوله أو في عبدالح) ما حمل عليه قوله أو
جزؤه من الصور الثلاث وهو مختار ح وحمله الشارحان على الثالثة فقط وحمله ابن غازي على الأولى
(قوله فصل) نعمت لقوله صاع وجزؤه أي فضل ما ذكر من الصاع أو جزؤه فاقرض الصغير باعتبار
ما ذكرنا ونظر الكون العطف بأول قدر على الزكاة يومها الخرجها فان دفعه للمعطي فالظاهر تخريج
على ما مر من دفع الزكاة لغريم وأخذها منه وقوله اللازم له صفة لقوت عياله وقوله بعد أي بعد ذلك
اليوم وقوله وهو أي عياله وقوله وان قدر عليه أي على ذلك الصاع أو جزؤه يتسلف وهذا ما لا غنى
في وجوب الصاع أو جزؤه ثم ما اقتضاه كلامه من وجوب التسلف هو ظاهر المدونة (قوله وقيل
لا يجب التسلف) أي بل يستحب وعليه انصر ابن رشد وأشار المصنف بالمبالغة للرد عليه (قوله
خلاف) الأول لابن القاسم في المدونة وشهره ابن المحاسب وغيره والثاني لرواية ابن القاسم
والأخوين عن مالك وشهره الأبهري وصححه ابن رشد وابن العربي قال بعضهم والأول مبنى على أن
الفطر الذي أضفت إليه في خبر فرض رسول الله عليه وسلم صدقة الفطر من رمضان الفطر الجائز
وهو ما يدخل وقته بفجر وشمس رمضان والقول الثاني مبنى على أن المراد بالفطر الذي أضفت إليه
الفطر الواجب الذي يدخل وقته بطولخ الفجر وأعرض ذلك شيخنا بأن عدم نية الصوم واجب
فيهما ونحو الفطر جائز فيهما وحينئذ فلا وجه لجعل الفطر الأول جائزا والثاني واجبا فتأمل وبقي
ثلاثة أقوال أخرى أحدها أن الوجوب يتعلق بطولخ الشمس يوم العيد ولا يعتمد وقت الوجوب على
هذا القول أيضا الثاني أن وقته يعتمد من غروب ليلة العيد إلى غروب يومه الثالث أنه يعتمد من
غروب ليلة العيد إلى زوال يومه ذكره في التوضيح وعزه لابن الماجشون اه بن (قوله لم يجب)
أي على كل من القولين ومثل من ذكر من ولدنا واسلم بعد الفجر فلا يجب اتفاقا (قوله وحصل
المانع) أي وهو الموت والبيع والطلاق (قوله من أغاب القوت بالبلد) أي من غير نظر لقوت
الخروج واعلم أن المنظور له أغاب هو غالب قوت أهل البلد في رمضان على ما ظهر من ح ترجمته

لافي العام كله ولا في يوم الوجوب اهل بن واستظهر في المجلد ان الاعتبار الاغلبية وقت الانحراج (قوله
 من معشر) اي حالة كون ذلك الاغلب من معشر اى مركزى بالعدد وقوله فهذه ثمانية جمعها
 بعضهم بقوله قبح شعير وزبيب * سلت ثمر مع الارز ودخن ذرة (قوله خاص) اى لا مطلق
 معشر والا لا يقتضى انما يخرج من عشر بن صنفوا هي المحبوب والخيار التي تجبز كاتنابا العشر وليس
 كذلك (قوله خيرا لئن) اى تخينه (قوله الذى زاده على التسعة) اى فاجز الانحراج منه ان غلب
 اقبانيه على التسعة او اوى الموجود منها فى الاقبانيات وروى ذلك ابن حبيب فى مختصر الواضحة من
 مالک (قوله الا ان يقتات غيره) اى فى زمن الرخاء والشدّة معا لافى زمن الشدة فقط كما قاله ابو
 الحسن وابن رشد والذى يظهر من عبارات اهل المذهب ان غير التسعة اذا كان غالبا لا يخرج منه
 واذا يخرج منه اذا كان عيشهم دون غيره من التسعة كما فى المدونة وغيره ولذا قال المصنف الا ان
 يقتات غيره اى الا ان يفرد غيره بالاقبانيات فيخرج منه حينئذ انظر بن (قوله فيدخل فيه) اى
 فى غير ما ذكره وقوله فيخرج مما غلب اى اقبانيه من الغير ان تعد ذلك الغير كما لو كان المقتات قولا
 وحماة فقط وغلب احدهما فى الاقبانيات وقوله وبما اتحد اى كما لو كان المقتات قولا فقط او حصا
 فقط (قوله والا تبين الخ) اى والابان وجدشئ منها تعبر الانحراج منه اى من ذلك الموجود من
 التسعة وان كان غير مقتات وما ذكره من التمييز ضعيف كما يأتى للشارح (قوله ففى وجدت الخ)
 فى قوة قوله والحاصل فكأنه قال والحاصل انه متى وجدت الخ وقد شتمل هذا الحاصل على خمس
 صور (قوله ومع غلبة وا- دمها) اى فى الاقبانيات وقوله كان انفرادى واحدا منها فى الاقبانيات
 ولو كان غيره موجودا وقوله وتب-ه الجماعه اى جماعة النمر كعش وشب وعج
 (قوله ورده بعض المحققين) هو العلامة طفى الرامى وحاصل كلامه ان عبارة المدونة والبيان
 والتمحي وابن عرفة ان غير التسعة اذا كان غالبا لا يخرج منه وان كان هو عيشهم فقط
 اجزا الانحراج منه ولو وجدشئ من التسعة وهو ظاهر قول المصنف الا ان يقتات غيره اى فيخرج من
 ذلك المقتات ظاهره وجدشئ من التسعة التي هي غير مقتاة اولاً (قوله يخرج صاعا بالكيل
 الخ) قال ابن عرفة وفيها لا يخرج من الدقيق ابن حبيب يجزى بربعه وكذلك الخبز المقل وبعض
 القرويين قول ابن حبيب تفسير والباجى خلاف اى وعابه فالعتمد ظاهره ما من عدم اجزاء الدقيق
 ولو بربعه لكن مقتضى نقل المواق ترجيح الاجزاء وهو التأويل الاول واما انحراج دقيق من غير
 ربع قمحه فلا يجزى قطعا (قوله وبالوزن من نحو اللحم) اى من اللحم ونحوه كاللبن بأن يخرج
 خمسة ارطال وثلاثا بالبغدادى كما مر لنا شرح ورد بقوله والصواب على من قال انه يخرج من اللحم
 والاسن مقدار عيش الصاع فاذا كان الصاع من المنطة يغذى انسانا وعشيه اعطى من اللحم او
 من اللبن ما يغذى وعشى وفى المجلد وهل يقدر نحو اللحم يحرم المداوشة وصوب كما فى ح او قوله
 خلاف اه فنه يعلم ان ما ذكره شارحنا خلاف المصوب فتأمل (قوله بشرطه) اى وهو طائفة
 الوطء (قوله هذا اذا كانت له) اى هذا اذا كانت الزوجة له بل وان كانت تلك الزوجة لايه
 سواء كانت زوجة لايه امه او كانت غيرها (قوله من قرابة او زوجة لايه) فيدخل خادم
 ابيه وخادم زوجته وهو خادم زوجة ابيه سواء كانت امه او غيرها وعلم ان محل لزوم زكاة خادم من
 ذكر من زوجته وزوجة ابيه اذا كانت من اهل الاخداف والافلات لم تحادها نفقة ولا زكاة فلو
 كانت اهلا للاخداف باكثر من واحد الى اربع او خمس فقبل يلزمه زكاة فطرا لجميع وقيل لا يلزمه
 الا زكاة فطرا واحدا فقط وقيل يلزمه ان يزكى عن خادمين ونص ابن ذرقة وفى وجوبها عن اكثر

من خادم الى اربع او خمس ان اقتضاه شرفها نالها عن خادمين فقط الاول للعتبي عن اصبح مع
 ابن رشد عن رواية ابن شعبان والثاني ليعني عن ابن القاسم مع ابن رشد عن ظاهرها والثالث
 لسمع اصبح عن ابن القاسم وما يأتي في النفقات من قوله واخدم اهله ولو بأكثر من واحدة لا يأتي
 على مذهب المدونة انظر بن (قوله ولا يبيعه) اي اولامه او اربابيه اصله فيشمل الام (قوله
 لا باجرة) اي لان كانت خدمته باجرة اي غير المؤونة فيغايروا بعده وقوله وهذا في المسئلة وهي
 التي فيها الخدمة بالاجرة لا بالرق من جملة المسائل الخ (قوله وهذه الثلاثة) اي التي تلزم فيها
 النفقة دون الزكاة وقوله لانه حصر الاسباب اي المقتضية للزكاة (قوله لانه لا يؤنه) اي لكونه
 ليس رقيقا له اذ لا يملكه الا بالاتراع (قوله ولا يحب) اي زكاة رقيق الرقيق على سيدهم الرقيق
 ايضا ولا على انفسهم لان نفقتهم على سيدهم وانما يحب على سيدهم الرقيق لان ملكه غير مستقر
 ولا شرط من يجب عليه الزكاة ان يكون حراما مسلما مورا فلا يخاطب بها العبد لا عن نفسه اتفاقا
 ولا عن زوجته كما في بن خلافا لعق ولا عن رقيقه (قوله اورق فيلزمه ان تركي) عن عبيده
 وامائه ولا فرق بين القز ومن فيه شائبة كالمدبر وام الولد والمعتق لاجل وكذا المكاتب على المشهور
 كما اشار لذلك المصنف بالبالغة ولا فرق بين كونهم للعقبة او للتجارة كانت قيمتهم نصابا او دونه اصحاء
 ورضى او زمني وادرج ح في قوله اورق من اعتق صغير الا يقدر على الكسب قال لا نفقة بالارق
 السابق وذكر خلافا في اعتق زنا فافطره (قوله يقدر الخ) اي فصدق حينئذ على المكاتب
 ان سيده يمونه بالارق (قوله وابقسارجي) عطف على ما في خير لمشاركه في الخلاف وكذا قوله
 او مبيعا بمواضعة او خيرا اذ قد قيل فيها ما نتم ما يجرد العقد عليها ما يدخلان في ضمان المشتري نفقة
 كل منهما او زكاة فطره عليه (قوله كذلك) اي مرجع اعوده وقوله والاى والايلن واحدمتهما
 مرجع اودعه زكاته واذا خلص من غاصبه فلا تركي عنه ربه لشي من ماضي الاعوام بخلاف
 الماشية اذا خلصت من الغصب لانها تملك وانفسها قاله بن (قوله كان يقول له) اي كان يقول
 السيد للعبد (قوله انه لو كان مرجعه لشخص) اي غير سيده (قوله كنفقته ان قبل) حاصله
 ان العبد الخدم ان كان مرجعه بعد الخدمة لسيده فزكاته على الخدم بالكسرو وهو السيد وان كان
 مرجعه محرره فزكاته على الخدم بالفتح وان كان مرجعه لشخص آخر فزكاته على ذلك الشخص الذي
 مرجعه له لو جوب نفقة الخدم على من ذكر (قوله والمشارك) بقدر الملك الخ هذا هو الراجح
 ومقابلها انها على عدد روس المالكين وهذه المسئلة نظائر في هذا الخلاف وضابطها كل ما يجب
 بحقوق مشتركة هل استحقاق ذلك الواجب بقدر الحقوق او على عدد الرؤس قولان لكن الراجح
 منهما مختلف فالراجح الثاني وهو اعتبار عدد الرؤس في مسائل كاجرة القسام وكس المراضض
 والسواقي وحارس اعدال المتاع وبيوت الطعام والجوين والبساتين وكتاب الوثيقة وكذا ما يد
 الكلاب فلا ينظر لكثرة الكلاب وانما ينظر في اشتراك الصديق والرؤس الصابدين والراجح
 القول الاول وهو اعتبار الملك في مسائل كزكاة الفطر والشفعة ونفقة الابوين اه بن اي
 فالراجح انها توزع على الاولاد بقدر اليسار لا على الرؤس ولا بقدر الميراث خلافا لبعضهم
 وكذا زكاة فطرهما (قوله ان قبضه) اي من البائع فان لم يقبضه كانت زكاته على البائع لان
 ضمان منه (قوله وقبل الصلاة) اي وقبل صلاة العيد ولو بعد الغدو الى المصلى كذا قال عتيق
 والذي يدل عليه كلام المدونة وغيرها ان المذوب انما هو الاخراج قبل الغدو للمصلى لكن قال
 ابو الحسن محمل الاستصحاب انما هو قبل الصلاة فلو اداها قبل الصلاة بعد الغدو للمصلى فهو من

المستحب اه ح (قوله الاحسن من قوت اهل البلد) اى اذا كان لهم قوت واحد وقوله او من
اغلب قوتهم اى والا احسن من اغلب قوتهم اذا تعدد قوتهم وليس مراد المصنف الاحسن من قوته
اذا اختلف اصدقه بالادون من قوت البلد (قوله فيجب غربلته ان زاد الغلت على الثلث) هذا قول
ابن رشد وعليه اذا كان الغلت الثلث اودونه يسير كاربوع فنسحب الغربلة (قوله وقيل بل الخ)
اى وقيل بل يجب الغربلة ولو كان الغلت الثلث او ما قاربه كاربوع وقوله وهو الاظهر اى كما قال
ابن عرفة (قوله ظرف لزوال) اى لا يدفع لان نذب الدفع لا يتقيد بكونه يوم العيد (قوله اى نذب
من زال فقره اورقه يوم الفطر) اى بعد جرده املو كان الزوال قبل جرده لو جبت (قوله ويجب
على سيد العبد الخ) اى وبلفظه هذه المسئلة فيقال زكاة فطر طلب اخراجها عن واحد مرتين وتوقف
الموافق في اخراج العبد له سمع ان سيده اخرجه قال نعم في البعض نظره اخرجه اذا كتبت حريته يوم
العبد عن البعض الذى قلنا لا شئ فيه فانظره (قوله للامام العدل) اى فى اخذها وصرفها
(قوله بل نكره الزيادة عليه) اى اذا كانت الزيادة متصلة بالصاع كما نقل عن الامام والا فلا
كرامة (قوله فى الحالة الخ) وذلك اذا اوصاهم باخراجها ووثق منهم او كانت عادتهم الانخراج عنه
وهو غائب (قوله والا) اى والا يكن اوصاهم ولم يكن عادتهم الانخراج عنه (قوله فى القسمين)
اى وهما اخراجهم عنه واخراجهم عنهم (قوله فان لم يعلم) اى قوت المخرج عنه (قوله ولا يجوز
الانخراج عنه منهم) الاوضح ولا يجوز اخراجهم عنه اى ولا يجوز ايضا (قوله بخلاف الكس)
اى وهو اخراجها فى مصر عنهم فانه يجوز (قوله وان كان الاولى الخ) فيه نظرا لما ذكره رواية
مطرف وهى مقابلة لمذهب المدونة قال ابو الحسن ويجوز ان يدفعه الى الرجل عنه وعن عياله مسكين
واحد هذا مذهب ابن القاسم وقال ابو مصعب لا يجوز ان يعطى مسكينا واحدا اكثر من صاع
ورآها كالكفارة وروى مطرف يستحب لمولى تفرقة فطرته ان يعطى لكل مسكين ما يخرج عن
كل انسان من اهله من غير ايجاب اه بن وعلم منه ان الجواز فى كلام المصنف مستوى الطرفين
لاجل ان يكون ما شاعلى مذهب المدونة لا معنى خلاف الاولى والا كان ما شاعلى رواية مطرف
(قوله ومن قوته الادون الخ) حاصل فقه المسئلة ان من اقات الادون ان اقاته ليجز عن قوت البلد
اجزا اتفاقا وان كان لشخ لم يجز اتفاقا وان كان لمادة فقيه قولان اعتمد المصنف منهما القول
بالاجزاء وهو ضعيف والمذهب القول بعدم الاجزاء كما ذكره ابن عرفة اه بن وانما كان المصنف معتدا
للقول بالاجزاء لان حكمه يجوز اخراج من قوته الادون اذا كان اقيانه لم يرشح صادق باقتيانه ليجز
اولا عاده او هضم نفس وشارحنا قصره على ما اذا كان اقيانه ليجز بحيث يكون الاستثناء منقطعا
لاجل تمشية المصنف على القول المعتمد فتأمل (قوله واخراجها قبله بكايومين) فلو اخرجه قبل
الوجوب فضاغت فقال الله صلى لا تجزى واعتصره اتونسى واختارانه متى اخرجه فضاغت فى
وقت لو اخرجه فاضاغت لاجزأت انها تجزى انظر التوضيح (قوله وفى المدونة) اى وهو المعتمد فلا يجوز
اخراجها قبله بثلاثة ايام وما فى الجلاب ضعيف وان كان موافقا لما فى الموطأ (قوله واه
دفعها بنفسه) اى للفقراء او دفعها لمن يعرفها (قوله تاويلان) الراجح منهما الاول وهو هضم
اللغوى المدونة وعليه الاكثر والثانى فهم ابن يونس (قوله والا اجزأت اتفاقا) اى لان
لدفعها ان كانت لا تجزى ان يترعها فاذا تركها كان كمن ابتداء دفعها حينئذ (قوله ولا يسقط
بعضى زمناها) اى ولا يسقط طلبها بغيرى زمناها مع سره فيه بل يخرجها المساكين عنه وعن
نلزمه عنه وأما الوضى زمناها وهو سره فيه فانها تسع عنه والمراد بزمناها من وجوبها وهى اول

ليه العيد او جهره (قوله فتدفع لمالك نصاب) اشار بهذا الى ان المراد بالقراءة هنا قراءة الزكاة
وهو المشهور وقيل انما تدفع لصادم قوت يومه والاول قول ابي مصعب وشهره ابن شماس وابن
الحاجب والثاني قول النخعي واذا لم يوجد في بلد ما فقرأه نقلت الاقرب بلد فيها ذلك بأجرة من المزكي
لامنها الثلثة نقص الصاع هذا ان اخرجه المزكي فان دفعه للمام في نقله للما اقرب البلاد لبلد لها
حين فقد هم منها بأجرة منها او من التي قولان قاله أبو الحسن على المدونة (قوله دفعها لزوجها
الفقير) انما جزم هنا بجواز دفعها لزوجها الفقير دون زكاة المال فان فيها قولين بالمنع والكراهة
للافرق بقوله النفع بها بالنسبة لزاكاة المال (قوله بخلاف العكس) اى فلا يجوز ولو كانت الزوجة
فقيرة لان نفقتها تلزمه ومن أسرى بعد اعوام لم يقضها اه عبق

* (باب في الصيام) * (قوله عن شهوتي البطن والفرج) يبطل طرده هذا التعريف بما اذا
جوعت نائمة او فاقامة تعبد افا لتعريف يقتضى صحته صومه لامسالك كل عن شهوتي البطن
والفرج وليس كذلك (قوله فله ركبان) اى الامساك والنية وانما كانا ركبين لدخولهما في
ما هيته ومفهومه وأما شروط وجوبه فالاطافة والبلوغ وشروط صحته الاسلام والزمان القابل
للموم وأما شروط وجوبه وصحته فالعقل وعدم الحمض والنفس ومجئ شهر رمضان (قوله
اى يتحقق في الخارج) سواء حكم بثبوته حاكم ولا (قوله وكذا ما قبله) اى وكذا ما قبل
ما قبله وهو رجب ثلاثين وكذا ما قبل رجب وقوله ان غم شرط في كل شهر ثلاثين اى اذا كانت
السماء ليلة الثلاثين مغيمة في آخر كل شهر وأما اذا كانت السماء مهيبة فلا يتوقف ثبوته على
اكمال ثلاثين بل تارة ثبت بذلك ان لم ير الهلال وتارة ثبت برؤية الهلال ليلة الثلاثين فيكون
شعبان وغيره حينئذ تسعة وعشرين يوما كما سيأتى بقول اوبرؤية عدلين للهلال (قوله لا يحسب
نجم) عطف على قوله بكل شعبان وقوله وسيرقتر تفسير وقوله على الشهر وخلافه ان قال انه ثبت
بحساب سير القمر واذا ثبت بالحساب ان قوس القمر في تلك الليلة مرتعا بحيث انه يرى ثبت الشهر
والافلا والتأثير بالنسبة لذلك الحاسب لسير القمر ولن يصدق في حسابه وهذا القول الضعيف
هو مذهب الشافعي (قوله انما الحكم) اى الذى هو ثبت الشهر (قوله تسعة وعشرون)
قبل انه محمول على الغالب فيه لقول ابن مسعود رضى الله عنه سمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
تسعة وعشرين اكثر مما سمنا ثلاثين اخرجه ابو داود والترمذي وقد صام صلى الله عليه وسلم
تسعة اعوام منها عامان ثلاثون وسبعة اعوام كل عام تسعة وعشرون او عامان الشهر يكون
تسعة وعشرين وهكذا وقع في حديث أم سلمة في البخاري (قوله فلا تصوموا حتى تروا الهلال) اى
ليلة الثلاثين (قوله فان غم عليكم) بضم المجمة وتشديد الميم اى حال بينكم وبينه غيم ليلة
الثلاثين (قوله فاقدروا له) بضم الدال وكسرها وهو زنه همزة وصل اى فاقموا ثلاثين وهذا محط
الاستدلال بالحديث وعدم مما قلناه ان المراد باقداؤه انما سمه ثلاثين وان الايام في قوله له زائدة
مثل ردف لكم واما ان التقدير بمعنى القيام واقع بكثرة قال تعالى قد جعل الله لكل شئ قدرا اى
تماما (قوله فاكملوا عدة شعبان) اى ثلاثين ليلة (قوله وهى مفسرة لما قبلها) اى لما علمت ان
الاقدر اى بمعنى الانعام والاحكام (قوله ويغضون ان تبين لهم خلاف ما هم عليه) اى كما
اذا تبين ان شعبان تسعة وعشرون وان رمضان كامل فانهم يقضون يوما واذا تبين نقص رجب
وشعبان وكل رمضان قضوا يومين قال عجي ينبغي ان يقيد قول المصنف بكل شعبان بما اذا لم يتوالى
اربعة أشهر قبل شعبان عن الكمال والا جعل شعبان ناقصا لانه لا يتوالى خمسة أشهر على الكمال

كالاتي الى اربعة على النقص عند معظم اهل الميقات اه وهذا ضعيف والمعتمد انه اذا غم ليلة
 ثلاثين من شعبان لم يثبت رمضان الا بكمال شعبان وان تولى قبله اربعة كوامل او ثلاثة نواقص
 ولا عبرة بقول اهل الميقات اه عدوى واعلم انه اذا كانت السماء مصحبة ليلة احدى وثلاثين
 من شعبان وقد كان هلاله ثبت برؤية عدلين من رجب فان رمضان حينئذ لا يثبت بكمال شعبان
 لتكذيب الشاهدين الاول ولا يصح ان يقيد كلام المصنف بهذا لان هذا لم يكمل فيه شعبان بدليل
 تكذيبهما (قوله على المشهور في الكل) خلافا لابن الماجشون في الاول ولا شبه في الثاني
 ولان سلة في الثالث (قوله اي فلا يجب على من سمع العدل) اي سمعه يخبر بأنه رأى الهلال
 (قوله اي وبع) اي وبع نبوته البلاد والاقطار (قوله ولا يعم) اي ولا يعم نبوته برؤيتهما بل انما
 يجب الصوم في حق من اخبراه بالرؤية او سمعهما يخبران غيرهما كما مر (قوله الا اذا نقل الخ) اي
 فكل من نقل اليه بعدلين عنهما وجب عليه الصوم (قوله ولو ادعي الخ) اي هذا اذا ادعى
 الرؤية في غيم اوفى صحوه ببلد صغيرة بل ولو ادعى الرؤية بصوم مصر كما هو قول مالك واحسبه قال ابن
 رشد وهو ظاهر المدونة وظاهره ولو ادعى الرؤية في الجهة التي وقع الطل فيها من غيرهما وورد
 المصنف بل هو قول سحنون رحمه الله ابن بشير هو خلاف في حال ان نظر الكل الى صوب
 واحد وتوان انفراد بالظن الى موضع ثبتت شهادتهما واعدة ابن الحجاب قولنا ثانيا واعترضه في
 التوضيح (قوله فان ثبت برؤيتهما) ولم ير غيرهما بعد ثلاثين صحوا ليس هذا مفرعا على
 شهادة الشاهدين في الصحو والصرف فقط كما قيل بل هو اعلم من ذلك اي سواء كانت رؤيتهما مع
 الغيم او الصحو كان البلد صغيرا او كبيرا كذا قال ابن غازي وأشار بقوله كما قيل لابن
 الحجاب وشراحه حيث فرغوه على المشهور فيما قبله واعترض ح اطلاق ابن غازي بأن امر
 الشاهدين مع الغيم او صحوا لم يعمل على السداد (قوله بعد ثلاثين) اي ليلة احدى وثلاثين
 وقوله كذبا اي حينئذ فيصام الحادى والثلاثون والحاصل ان تكذيبهما مضر وطأ برين عدم
 رؤيته لغيرهما ليلة احدى وثلاثين وكون السماء مصحبة في تلك الليلة فلو رآه غيرهما ليلة احدى
 وثلاثين ولم يره احد وكانت السماء غيماء لم يكذبوا ووقع التراجع في امر ثالث هل يشترط في تكذيبهما
 ان يكون رؤيتهما بصحا وعمر فان كانت بغيم او بصحوفي بلد صغير لم يكذبوا ويكذبان مطلقا كانت
 رؤيتهما بصحا وعمر كانت البلد صغيرا او مصرا الاول اشراح ابن الحجاب واختاره ح والثاني لابن
 غازي ومثل العدلين في كونهما يكذبان بالشرطين المذكورين ما زاد علمهما ولم يبلغ عدد
 المستفيضة واما الجماعة المستفيضة فلا يتأتى فيهم ذلك لافادة خبرهم القطع والظاهر انه ان فرض عدم
 الرؤية بعد الثلاثين من اخبارهم بالرؤية دل على ان شرط الاستفاضة لم يتحقق فيهم حينئذ
 فيكذبوا والنية في اول الشهر مع التكذيب صحيحة للعدول والخلاف الا انه لان الشافعي يقول لا يكذب
 العدلان ويعمل في الفطر على رؤيتهما او لا وظاهر كلام المصنف انهما يكذبان ولو حكم بشهادتهما
 حاكم وهو كذلك حيث كان مالهما كما مالوا كان الحسب كهم ما شافعي لا يرى تكذيبهما فانه يجب
 الفطر (قوله واما شهادتهما الخ) الاوضح ان يقول كذباني شهادتهما ولورايهما اذ شهادتهما
 برؤيته بعد الثلاثين صحوا كالعدم لانهما هما على ترويج شهادتهما الاولى (قوله مستفيضة) اي
 منتشرة وقوله لا يعمل الخ اعلم ان الخبر المستفيض وقع فيه خلاف فالذي ذكره ابن عبد السلام
 والتوضيح انه الحاصل للعلم والظن وان لم يبلغ الذين اخبروا به عدد التواتر والذي لابن عسكركم
 ان الخبر المستفيض هو الحاصل للعلم مدوره من لا يمكن توابعهم على باطل لبلوغهم عدد التواتر

واقصر على هذا ابن عرفة والاي والواق وكذا شارحنا فالاول اعم من الثاني فقوله الشارح لا يمكن
 تراخهم الخ اي بلوغهم عدد التواتر - (قوله وعم الصوم) اي وعم وجوبه سائر البلاد القريبة
 والبعيدة ان نقل بهما عنهما واولى اذا نقل بهما عن المحكم برؤية العدلين او الجماعة المستفيضة
 خلافا لبعيد الملك القائل اذا نقل بهما عن المحكم فانه يقصر على من في ولايته وقال ابو عمر بن عبد البر
 ان النقل سواء كان عن حكم او عن رؤية العدلين او الجماعة المستفيضة انما يعم البلاد القريبة
 لا البعيدة جدا وارتضاء ابن عرفة ان طرح ويمكن ان يكون مراد الشارح بالبعيد البعيد لا جدا
 فيكون ما شاع على ذلك القول (قوله ولا يكتفى بنقل واحد عن واحد) اي بان ينقل واحد عن احد
 العدلين وينقل واحد آخر عن العدل الآخر (قوله بشرطه) وهو ان ينقل عن كل واحد
 انسان ليس احدهما اصلا (قوله وظاهر ابن عبد السلام) هو بالرفع عطا على مقتضى القواعد
 (قوله وكيف الخ) استفهام انكارى بمعنى النفي وقوله كن بلغة الخ اي بالسماع عنهم (قوله
 فالقول) مبتدأ وقوله بعد ما لا وجه له خبر (قوله والحالة هذه) اي والحال انه نقل عن
 رؤية العدلين عدلان (قوله وانما يخص) اي وجوب الصوم من رأى وهو العدلان وقوله ومن
 سمع منه اي من رأى وهما الناقلان (قوله اذا حكم حكم) اي بشيئته ونقل ذلك الحكم وقوله او ثبت
 عنده اي او ثبت عند الحكماء بعدلين او جماعة مستفيضة ولا يحكم ونقل ذلك الثبوت وقوله واما
 النقل عن الحكم بشيئ الملل برؤية العدلين اي او الجماعة المستفيضة وقد تحصل من كلام
 الشارح ان صور النقل ستة لانه اما عن رؤية العدلين او عن رؤية المستفيضة او عن الحكم والناقل
 في الثلاث اما عدلان او مستفيضة وكلها تم وشملها كلام المستفاد لان قوله وعم ان نقل بهما
 عنهما اي واولى ان نقل بهما عن المحكم واما ان كان الناقل عدلان نقل رؤية العدلين كان نقله
 غير معتبر وان نقل بشيئته عند الحكم وان لم يحصل منه حكم او نقل بشيئته برؤية المستفيضة فانه
 يعم كل من نقل اليه كما ياتي ذلك للشارح والمأصل ان الاقسام ثلاثة نقل عن الحكم او عن المستفيضة
 او عن العدلين فالعدد شرط في الاخير دون الاولين والمراد بالنقل عن الحكم ما شمل النقل لحكمه
 او مجرد الثبوت عنده (قوله لا برؤية منفرد الخ) اشار الشارح بتقدير رؤية الى انه يخرج من الرؤية
 لامن النقل فهو عطف على قوله عدلين من قوله او برؤية عدلين وانما صرح به مع الاستثناء عنه
 بقوله عدلين لانه مفهوم عدد وهو غير معتبر ولاجل ان يرتب عليه ما بعده من الاستثناء (قوله
 الا كاهله) اي الابال نسبة لاهله ولمن لا اعتناء لهم بأمر الملل سواء كانوا اهله او كانوا غيرهم (قوله
 ولو عبدا) اي ولو كان ذلك المنفرد عبدا (قوله حيث ثبتت العدالة) اي عدم الاشهاد بالكذب
 (قوله مطلقا) اي سواء كان اهلا او غيره وكذا يقال فيما بعد (قوله وليس عطا) اي وليس
 قوله لا بفرد عطا على قوله ان نقل بهما (قوله على المعتمد) اي كما هو قول ابن بشير وابي بكر ابن
 عبد الرحمن وحكام ابن حبيب وصوبه ابن رشد وابن يونس ولم يحكم الحمى والباجي غيره ومثاله
 لابي عمران قال لا يثبت بنقله الابال نسبة لاهله الذين لا اعتناء لهم بأمره ان طرح (قوله ولا يعتبر)
 اي كفايته ح عن ابن عبد السلام اللهم الا ان يرسل ليكشف الخبر فيكون كالوكيل يسماع بمنزلة
 سماع المرسلين له وحيث فيجب عليهم الصوم على خلاف في ذلك قاله في الحج (قوله والخيار) اي
 والخيار عند الحمى على العدل والمرجو وضربهما الرفع لاجل فتح باب الشهادة وان قوله او غيرهما
 عطف على عدل السابق عطف تلقين (قوله التكشف) اي الظاهر الفسق للناس (قوله
 وظاهره انه يجب عليه) اي على الفاسق الرفع كما يجب على العدل ومجول الحمال (قوله لم يختره)

اى القول بوجوب الرفع (قوله بالنسب) اى بنسب رفع الفاسق بخلاف العدل ومجهول الحال
 فان رفعهما واجب اتفاقا (قوله اى فى القدر المشترك الخ) اى فهو من عموم الجواز قوله فتأويلان
 فى الكفارة وعدمها قال فى التوضيح وهذا خلاف فى حال هل هذا تأويل قريب أو بعيد (قوله
 وكذا لو افطر من ذكر) اى وهو العدل والمرحو وغيرهما (قوله والمعتمد) اى من التأويلين
 فى كلام المصنف وقوله وجوب الكفارة اى اذا افطر من ذكر من غير رفع الحاكم (قوله لا ينجم)
 وهو الذى يجب قوس الهلال هل يظهر فى تلك الليلة او لا وظاهره انه لا يثبت بقول المنجم ولو وقع
 فى القلب صدقة وهو كذلك خلافا للشافعية وذلك لانما موبون بتكذيبه لانه ليس من الطرق
 الشرعية (قوله واما فطر بالنية فواجب) لكنه لا يخبر به احدا فان اخبره احدا كان كمن
 تعامل مع الفطر ظاهرا فيؤعظ ان كان ظاهرا الصلاح والاعذر (قوله لا ينجم) اى الا اذا كان
 المنفرد برؤية هلال شوال ملتبسا بعذر مبيح للفطر من مرض او حيض او سفر فيجب عليه الفطر
 ظاهرا كما يجب عليه بالنية عند عدم العذر كذا فى خش ومثله فى ح عن ابن عبد السلام وهو
 مشكل اذ لم يقال ان الفطر بالنية يكفي اذ الذى يحرم يوم العيد هو الصوم والفطر بالنية مناف له
 اه بن (قوله وفى تلغيق الخ) القول بالضم بينهما يخرج لابن رشد والقول بعدم الضم ليعي ابن
 عمر ورجحه ابن زرقون وشهره ابن راشد فكان يندب فى المؤلف ان يقتصر عليه انظر ح (قوله
 وجب الفطر) اى ان كان ذلك فى شوال لانها ما اتفقا على ان ذلك اليوم من الشهر الثانى ولا يلزم
 قضاء اليوم الاول لان الشهر قد يكون تسعة وعشرين (قوله ووجب قضاء اليوم الاول) اى لان
 شهادة الثانى مصدقة لاول اذ لا يمكن رؤيته بعد ثمانية وعشرين يوما (قوله ولم يجز الفطر) اى
 لان شهادة الاول لا توجب كون هذا اليوم من شوال مجواز كون الشهر كاملا (قوله وزومه بحكم
 المخالف) حاصله ان المخالف اذا حكم بنبوت شهر رمضان او بوجوب صومه بشهادة شاهذه فهل
 يلزم المسالكى الصوم بهذا الحكم لانه حكم وقع فى محل يجوز فيه الاجتهاد وهو العبادات وهذا قول ابن
 راشد القفصى او لا يلزم المسالكى صومه لانه افتاء لا حكم لان حكم الحاكم لا يدخل العبادات وحكمه
 فيها بعد افتاء فليس محاسن ان يحكم بعبادة او بطلانها وانما يدخل حكمه حقوق العباد من
 معاملات وغيرها وهذا قول القرافى وهو الراجح عند الاصوليين والقرافى شيخ ابن راشد كما نص
 عليه هو اوائل شرحه على ابن الحماجب وذكره ابن فرحون فى الديباج لا تلبس بذه خلافا لما فى تت
 وخش ولانصار للقاتنى قول ثالث فى المسئلة وهو ان حكم الحاكم يدخل العبادات تبعالا استقلال
 فعلى هذا اذا حكم بنبوت الشهر لزم المسالكى الصوم لان حكمه بوجوب الصوم قاله شيخنا واعلم انه
 اذا قيل يلزم الصوم للمسالكى وصام الناس ثلاثين يوما ولم ير الهلال وحكم الشافعى بالفطر فالذى يظهر
 انه لا يجوز للمسالكى لان الخروج من العبادة اصعب من الدخول فيها كما قاله الشيخ سالم السهوى
 (قوله للقابلة) اى ليلة المقابلة لا للضامة وعدم من قوله فيستمر الخ انه لا فرق بين هلال رمضان
 وغيره خلافا لمن خص به لاله شوال اه خش (قوله ولو قبل الزوال) اى خلافا لمن قال ان رؤى
 قبله فللماضية فيجب الامساك ان وقع ذلك فى آخر شعبان والفطر ان وقع ذلك فى آخر رمضان
 وان رؤى بعده فهو ليلة المقابلة فيستمر على الفطر ان كان فى آخر شعبان وعلى الصوم ان كان فى آخر
 رمضان (قوله وان ثبت رمضان) اى بوجه مما سبق كان يثبت بالنقل انه رأى الهلال فى الليلة
 الماضية عدلان او جماعة مستقيمة وحكم حاكم بنبوته (قوله امسك) اى ويجب القضاء
 ولو ثبت النية لعدم الجزم بالمنوى واعلم انه اذا ثبت نهارا وامسك فانه يمسك من غير نية صوم لان

نية الصوم وقتها لابدان يكون بعد الغروب فان نوى نهارا كانت كالهدم فعلى هذا الواجب بعد
 ثبوت الشهر نهارا ونوى صوم رمضان في ذلك الوقت عند ما ساء كده ولم يجز ذلك النية في بقية الشهر
 كان صومه كله باطلا وما قول صاحب الرسالة والنية قبل ثبوت الشهر باطله حتى انه لو اصبح
 لم يأكل ولم يشرب ثم تبين ان ذلك اليوم من رمضان لم يجزه ففهم قوله قبل ثبوت الشهر انما صححة
 بعد ثبوته يعني اذا وقت في محله بان كانت بعد الغروب كذا قرر شيخنا (قوله بعلمه) الباء
 للسببية والمراد بالحق كوجوب الامساك (قوله فلا كفارة) اي لان اعتقاده المذكور وان كان
 فاسدا تاويل قريب (قوله وان غيمت) الصواب ضبطه بتشديد الباء بين اللام والالف كما في القاموس
 والمصباح (قوله يوم الشك) اي صبيحة يوم الشك للشك في كونه من رمضان او من غيره وقوله كان
 اي صبيحة تلك الليلة (قوله واعترضه) اي اعترض كلام المصنف الذي عبر به ابن المحاسب (قوله
 جزما) اي وحينئذ فلا وجه لتسميته يوم الشك (قوله فالوجه ان يوم الشك الخ) حاصله ان يوم الشك
 صبيحة الثلاثين اذا كانت السماحة او تحدث فيها بارؤية من لا يثبت به كعبد وامرأة وذلك لان
 عدم رؤيته اذا كانت السماحة مصحبة مع انضمام حديث من لا يثبت به وقولهم انه رى مثمر للشك
 بخلاف عدم الرؤية ليلة الثلاثين مع الغيم فانه لا يشتر شك لان صبيحة تلك الليلة من شعبان جزما اخذا
 من الحديث (قوله اي اذن فيه) اعلم ان يكون الاذن على جهة التنبه كافي قوله عادة او تطوعا
 او على جهة الوجوب كافي قوله وقضاء (قوله وتطوعا) اي على المشهور خلافا لابن مسلمة القائل
 براهة صومه تطوعا يؤخذ من قوله وتطوعا جواز الصوم تطوعا في النصف الثاني من شعبان
 خلافا للشافعية القائلين بالكره واستدلوا بحديث لا تقدموا رمضان بصوم يوم او يومين الا رجلا
 كان يصوم صوما فليصله اي كان يصوم صوما معتمدا له فيستتر فيه على ما كان واحاط القاضي
 عياض بأن النهي في الحديث محمول على التقديم بقصد تعظيم الشهر كان الزواب القلبية في السلة
 اذا قصد بها تعظيم الغريضة بعدها تركه (قوله فخصت الغيرة) اي ما ندفع ما يقال ان ما صم
 عادة تطوعا فالتعاطف من غير متغيرين مع ان العطف يقتضي المغيرة وحاصل الجواب ان الاول
 تطوع معتمدا والثاني تطوع غير معتمدا (قوله قال مالك) هو الذي ادركت عليه اهل العلم اي جواز
 صوم يوم الشك تطوعا لا عمدة (قوله وقضاء عن رمضان السابق) ويجزئه ان لم يثبت انه من
 رمضان الحاضر والا فلا يجزئه عن رمضان الحاضر ولا الغائب ويلزمه قضاء يوم رمضان الحاضر
 وقضاء يوم رمضان الغائب فلو شرع في صومه قضاء عما في ذمته وتذكر في اثناء اليوم انه قد قضى
 ما في ذمته فقال ابن القاسم لا يجوز له الفطر فان افطر فهل يقضيه اولا قولان لابن القاسم واشهب
 وصوب الثاني لانه انما التزمه ظنا لانه عليه (قوله وكفارة عن هدى) الاولى وكفاة عن ظهار
 او قتل او عین لان الصيام من جريئات الهدى والغدية لانه كفارة عنهما اه عدى (قوله وكذا)
 نذرا غير معين) اي وكذا يجوز صومه اذا كان نذرا غير معين كان يقول لله على صوم يوم فصام يوم
 الشك واذا صامه وثبت انه من رمضان لم يجزه عنهما على المشهور وقضى ما في ذمته ويوماعن رمضان
 الحاضر اه خش (قوله ولنذر صادف) اي واما لنذر صومه تعيينا بان نذر صوم يوم الشك
 من حيث هو يوم شك سقط لانه نذر مصيبة انظر ح وقال شيخنا العدوي الحق انه يلزمه صومه
 الا ترى انه يجوز صومه تطوعا وان لم يكن له عادة وحينئذ فالعمل عليه مفهم قول المسنف
 لا احتياط لا مفهم قوله صادف (قوله كنذريوم خيس او يوم قدوم زيد) اي فصادف ان يوم
 الخميس او يوم قدوم زيد يوم الشك فيجوز له صومه ويجزئه عن النذر ان لم يثبت انه من رمضان

والا لم يجز عن واحد منهما وعليه قضاء يوم لرمضان الحاضر فقط ولا قضاء عليه للندول كونه معينا
فان وقته بغير اختياره (قوله واجزاه) اي اذا صامه قضاء عن رمضان الفائت ولو كونه نذرا صادف
وقوله عن واحد منهما اي من رمضان الحاضر والفائت اذا صامه قضاء عن رمضان ولا عن رمضان
الحاضر والندول اذا كان صامه لندور صادف (قوله ويوم للفائت) اي لرمضان الفائت وهذا فيما
اذا صامه قضاء عن رمضان الفائت (قوله ولا قضاء عليه للندول) اي اذا صامه لندور صادف (قوله
لا احتياطا) اي لا صام احتياطا واذا صامه وصادف انه من رمضان فلا يجزئه لتزول النية (قوله
اي يكره على الراجح) اي ولا يرد قول عائشة من صام يوم الشك فقد عصا بالناس لان ظاهره غير
مراد بل كنى بالعصيان عن شدة الكراهة (قوله ونذبا مساك) اي يوم الشك اي نذبا الامساك
فيه (قوله بقدر ما جرت العادة فيه بالثبوت) اي ثبوت الشهر من المارين في الطريق من السفر
وذلك بارتفاع النار (قوله لا تزكية شاهدين) يعني لو شهدا ثبوت رؤية الهلال واحتاج الامر
الى تزكية ما فانه لا يستحب الامساك لاجل التزكية وهذا مقيد بما اذا كان في تركيته ما طول
كما في الرواية واما ان كان ذلك قريبا فاستحب الامساك متعين كما قال جرحه واداك من الامساك
في الفرع السابق واعلم انه اذا كانت الشهادة بازوية نهارا او ليلا وكانت السماء مهيبة واخرا
التزكية للتأخر فلامساك اصلا ولا يجب تبني الصوم وان كانت السماء مهيبة واخرا التزكية
للتأخر فالمعنى انما هو الامساك الزائد على ما يتحقق فيه الامر وان كان بعد ذلك امر الناس بالامساك
والقضاء وان كان في الفطر بان رأيا هلال شوال واحتاج الامر للتزكية فصام الناس ثم زكاه بعد
ذلك فلا ثم عليهم فيما صاموا (قوله زيادة على الامساك للثبوت) هذا انما يحتاج اليه كما
في بن تبعان اذا كان اليوم يوم شك بان كان صبيحة غيم فان لم يكن يوم شك بان كانت صبيحة
صحو فلامساك اصلا وكذا ان شهدا نهارا فلامساك اصلا كما علمت (قوله اوزوال عذر) يحصل
كلامه انه اذا كان مفطرا لاجل عذر يباح لاجله الفطر مع العلم برمضان ثم زال عذره فلا يستحب له
الامساك فاذا زال الجنب والنجس في اثنا عشر روزه انقضت السقرا وزال المني وبلغ في
اثنا عشر روزه انقضت السقرا وزال المضطر انما اضطرار المضطر لا كل او الشرب
فلا يستحب له الامساك ويجوز مع التمسك على تمسك الفطر (قوله مع العلم) متعلق بما
اي ابيح لاجله الفطر مع العلم لا يزواله عذري (قوله من جوع) اي من اجل جوع الخ (قوله
وصحي) اي يثبت الفطر كما هو الموضوع (قوله فيجب الامساك) اي لان كلاما من النسيان والشك
عذر يباح لاجله الفطر لكن لا مع العلم برمضان (قوله كمي بيت الصوم الخ) اي فيجب عليه
الامساك لا تعقاده يوم له نافله كافي (قوله عن الناس) اي عن افطر ناسيا (قوله او افطر
ناسيا) اي قبل بلوغه فيجب عليه بعده الامساك (قوله ولا قضاء) اي في هاتين الصورتين التي يجب
فيهما الامساك (قوله واورد على منغوقه المذكور على الفطر) اي فان الاكراه عذر يباح لاجله
الفطر مع العلم برمضان مع ان المذكور على الفطر ولا يباح له الفطر بعد زوال الاكراه (قوله وعلى مفهومه
اي بالنظر لقوله مع العلم برمضان وحاصله ان الجنون عذر يباح لاجله الفطر لكن لا مع العلم
برمضان ومع ذلك اذا افاق الجنون يباح له الفطر بعد زوال عذره (قوله مع انه لم يعلم الخ) اي
لذكره لا يميز عنده (قوله بأن فعلهما) اي فعل الجنون والمكره قبل زوال العذر لا يتصف
باباحة ولا غيرها اي حينئذ فالفطر المحاصل منها قبل زوال العذر لا يقال فيه انه لعذر يباح معه
الفطر لانه يقتضي ان فطرهما مباح وليس كذلك فريد خلافي كلامه والحاصل اننا لانسلم ان الجنون

والمنهي عليه والمكروه من اهل الاباحة فكل منهم وان كان له عذر لكنه غير مبيح للفطر مع العلم
بجذالات المضطر فهو مكلف وعذره مبيح لا يختار. وحديثنا المجنون والمنهي عليه والمكروه لم يدخلوا
في منطوق بياح له الفطر ولا في مفهومه (قوله او كافر) قال عبق ولو صامته في دينها وفيه نظر
بل اذا كانت صائمة في دينها لا يفطرها ففي جماع اصبح من ابن القاسم ان النصرانية اذا كانت
صائمة في دينها لا يفطرها وزوجها الم قال ابن رشد وهذا لا اختلاف فيه اذا ليس له ان يمنعه من
التصريح بدينها اه بن (قوله لم تبين الصوم) لا مفهوم له بل له وماؤها ولو بينته لانها لا تؤمر
بالصوم لا وجوباً ولا نهيًا كذا قرئ شيخنا ولا يقال هي وان لم تؤمر بالصوم لا وجوباً ولا نهيًا بل ان اذا
بينته انما قد تطوعا كما مر عن ح لاننا نقول سأتى للمصنف انه ليس للراءة التي يحتاج لها زوجه ان
تطوع بالصوم بغير اذنه فان تطوعت به بغير اذنه كان له افساده عليها (قوله عن فضول الكلام)
اي عن الكلام الفاضل الرائد على المجابة من المباح فخرج ذكر الله (قوله قبل الصلاة) اي قبل
صلاة المغرب كما قال مالك لان تعالى القلب به يشغل عن الصلاة ثم يتعشا بعدها واما حديث اذا
حضر العشاء والعشاء فابدوا بالعشاء فلم يأخذ به مالك لعمل اهل المدينة على خلافه واخذ به
الشافعي وجعل العشاء على ظاهره من الاكل الكثير ووجه بعض المالكية على الاكل الخفيف
الذي لم يطل ككثلاث فترات او زببيان فهو غير مخالف لما قاله مالك (قوله وكون ما ذكر وتر) ظاهره
ولو واحدة وهو كذلك فهي افضل من الاثنين والثلاث اولى منهما (قوله فترات) اي فاق معناه
من الحملويات لان السكر وما في معناه من المحلاوة يقدم على الماء والتمر يقدم على ما ذكر (قوله
حسوات) جمع حسوة ككدية ومديات والفتح في الجمع لغة والحسوة على الفهم من الماء (قوله
ونذب ان يقول) اي بعد فطره على ما ذكر (قوله وتأخير السجود هو بأضم) الفعل وبالفتح
ما يؤكل آخر الليل والمراد هنا الاول لقرنه بالفطر ولانه الموصوف بالتأخير وقوله وتأخير السجود اي
لثلاث الاخير من الليل ويدخل وقت السجود بنصف الليل الاخير وكلتا آخر كان افضل فقد ورد ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤخره بحيث يكون ما بين فراغه منه وبين الفجر قد مر ما يقرأ القراري
نسخين اية وعلم مما قلناه ان الاكل قبل نصف الليل ليس بسجورا (قوله وصوم بسفر) اي يندب
لما قران يصوم في سفره المبيح للفطر وسأتى شروطه لقوله تعالى وان تصوموا خير لكم ويكره الفطر
واما قصر الصلاة فهو افضل من اتمامها وذلك لبراءة الذمة بالقصر وعدم براءتها بالفطر فان قلت ما ذكره
المصنف من نذب الصوم بالسفر يعارضه قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر قلت
الحديث محمول على صوم النفل او الفرض اذا شق وبروى الحديث بالالزام والميم (قوله وان علم
دخوله بعد الفجر) اي اول النهار (قوله وهو يكفر سنتين الخ) اي كما ورد بذلك الحديث الصحيح
قاله بعضهم يؤخذ منه ان من صام يوم عرفة لا يموت في العام القابل لان التكفير بشعر بحياته
وصدوره ذنوب منه فتأمل ثم ان قوله ونذب صوم يوم عرفة الخ المرادنا كد النذب والا فالصوم معلقا
مندوب (قوله واليوم الثامن) اي وهو التروية وقوله يكفر اي يكفر صومه سنة مضائية وهذا
قول القراني وفي ح ان صومه يكفر شهرا (قوله عطف عام على خاص) لانها شاملة ايوم عرفة
وكان الاولى ان يقول من عطف الكل على الجزاء عشر ذى الحجة ليس عامانا له (قوله تغليب)
اي لانها تسعة في الحقيقة اذ العاشر وهو يوم العيد لا يصام والاولى حذف قوله تغليب والاقتصار
على ما بعده اذ التغليب هنا (قوله من بقية التسع) اي غير الثامن والتاسع واما ما هنا فقد مر ما
يكفره كل واحد منهما وقوله يكفر سنة اي وهو قول القراني وقوله او شهرين اي وهو قول

وقوله او شهر اى وهو قول ح (قوله وعاشوراء) هو عاشوراء المحرم وناسوعاء ناسعه. (قوله وقدم عاشوراء) اى مع ان ناسوعاء سابق فى الوجود على عاشوراء (قوله لانه) اى عاشوراء يكفر سنة اى ذنوب سنة من الصغائر فان لم يكن صغائر حقت من كثرت سنة وذلك التخييل وكول للفصل الله فان لم يكن كثر رفع له درجات (قوله ونذب فيه توسعة الحج) اقتصر عليها مع انه ينذب فيه عشر خصال جمعها بعضهم فى قوله

صم صدل زرعاً لما ثم اغتسل * رأس اليتيم امسح بصدق واكتحل
وسع على النبال قلم ظفرا * وسوة الاخلاص قبل الفناصل

لقوة حديث التوسعة دون غيرها (قوله ورجب) اعترض ح ذكر رجب بما نقله عن ابن حجر بأنه لم يرد فى فطر رجب ولا فى صيامه ولا فى صيام شئ منه من حديث صحيح يصلح للحجة انظره ولذا قال ولو قال المصنف والمحرم وشعبان لوافق المنصوص اه وبه يعلم ان قول الشارح تبعاً للعقوب ونذب بقية الاربعة غير منصوص قال ح وذكر ابن عرفة فى الاشهر المرغب فيها شوال ولما اره فى كلام غيره من اهل المذهب لكن وقت فى الجماع الكبير للجلال السيوطى على حديث ذكره فيه ونصه من صام رمضان وشوالاً والاربعة والمحسن دخل الجنة انظر بن (قوله ونذب قضاءه) انظر هل نذب القضاء خاص بما اذا امسك بقية اما اذا لم يمسك فانه يجب القضاء او عام فحين امسك بقية اليوم او فطر فيه وهو الظاهر من كلامهم كما قال شيخنا (قوله ولم يجب) اى الامساك مع ان وجوب الامساك هو مقتضى القاعدة السابقة فى قوله وزوال عذر يباح له الفطر مع العلم برضاه لان الكفار محاطون بفرع الشريعة على الصحيح (قوله وصيام جزاءى اذا قتل صيداً وهو محرم ولم يكن له مثل من النعم وقوم يطعمهم واراد ان يصوم عن كل مديوناً) (قوله لم يلزم تنابعه) اى وأما الصوم الذى يلزم تنابعه فتتابع قضائه واجب ما عدا رمضان (قوله وتمتع) ساقى ان المتمتع يلزمه دم او صوم عشرة ايام ثلاثة فى الحج وسبعة اذا رجع البلد فقوله وثلاثة الحج الاولى حذفه لا غناء التمتع عنها (قوله بكصوم تمتع) او قران اى فاذا حج عن دم التمتع او القران مثلاً واراد الصوم قدمه على قضاء رمضان (قوله تجوز تأخير القضاء لشعبان) اى قضاء رمضان موسع وصوم التمتع ومأمعه مضيق والقاعدة تقديم المضيق على الموسع (قوله تتأمل) امر بالتأمل اشارة الى ان العلة انما تجرى فى صوم التمتع لا فى صوم القران وجزاء الصيد فغيره اقصور على ان تلك العلة فيها شئ وهو انه قد يقال ان الفصل غير مضر على انه قد وقع فيه الفصل باز جوع لبلده (قوله ونذب فدية لم رم وعطش) ما ذكره المصنف من نذب الفدية فيه ما هو المشهور خلافاً لما فى المواقيع من انه لا شئ عليه ما ولا لعطش ان يتناول غير الشراب كما تقدم ان المضطر للاكل والشراب اذا اكل او شرب لا ينذب له امساك بقية اليوم بل له تناول كل شئ خلافاً لما نقله ح عن مختصر الوقران المتعطش يشرب اذا بالغ الجهد منه ولا يعدوان الشراب الى غيره (قوله ولا فدية) اى لا وجوباً ولا ندباً (قوله وصوم ثلاثة من الايام) اى غير معتقة وهـ اذا زيادة على الخمس والاثني عشر لانها مستحبان مستقلان (قوله اول يومه الحج) اى لان الحسنة بعشرة امثالها فاليوم الاول بحسنة وهى بصوم عشرة ايام وحادى عشره اول العشرة الثانية وحادى عشره اول العشرة الثالثة فاذا صام اول يوم من كل شهر وحادى عشره وحادى عشره فكلها صام الدهر والمحكم للغالب فلا يرد النقص بأول يوم من شوال اه تقرير عدوى (قوله وحادى عشره) كذا قاله ت لا اوله وعاشوره يوم عشره كفى الشارح بهرام عن المقدمات كذا فى عقبى قال بن مثله فى ح عن المقدمات والذخيرة وباللهجب كيف يكون مالت ارجع مما فى المقدمات ويمكن ان

يقال ان مالئت قد تأيد عند عقب نقلا كما تأيد بما ذكرناه من المناسبة وقد قالوا ان الدراية كانت
اغلب على ابن رشد من الرواية (قوله اي ايام الاليام البيض) اي فقد حذف المضاف لاوصوف
والموصوف وقوله ثالث عشرة اي الشهر وثالثها وصفت الاليام المذكورة بالبيض اشد قوة التسمير
فيها وقوله وفرا الخ الاولى تقديم هذه العلة على قوله مخافة الخ (قوله اذا قد صومها بعينها)
بان اعتقد ان الثواب لا يحصل الا بصومها خاصة (قوله واما ان كان على سبيل الاتفاق) بان قصد
صيامها من حيث انها ثلاثة ايام من الشهر اه تقر برعدوى (قوله لمقتدى به) خوفا من اعتقاد
العامه وجوبها وانظر التقييده مع ما في ج عن طرف من انه انما كره مالاك صومها الذي الجمل
خوفا من اعتقاد وجوبها اه بن (قوله معتقدا سنة اتصالحا) اي معتقدا ان الثواب لا يحصل
الا اذا كانت متصلة واعلم ان الكراهة مقيدة بهذه الامور الخمسة فان اتت في قد صومها فلا كراهة
وعلى هذا يحمل خبر أبي ايوب من صام رمضان واتبعه ستان شوال فكان صام الدهر الحسنة
بعشر فشر رمضان بعشرة اشهر وستة ايام بشهر بن تمام السنة اه كذا قال بعضهم وتبعه شارحنا
وبحث فيه شيخنا بان قضيته انه لو اتت في الاقتداء به لم يكره ولو خيف عليه اعتقاد الوجوب وليس
كذلك وقضيته ايضا انه لو اتت في اظهارها لم يكره ولو كان يعتقد سنة اتصالحا وليس كذلك بل متى
اظهارها كره له فعلها اعتقد سنة اتصالحا ولا وكذا ان اعتقد سنة كره فعلها اظهرها ولا فكان
الاولى ان يقال في كرهه لمقتدى به ولم يخاف عليه اعتقاد وجوبها ان صامها متصلة برب رمضان
متابعة واطهرها او كان يعتقد سنة اتصالحا فتأمل (قوله ووضع عليك) اشار بهذا الى ان عليك
معمول لحذف لا عطف على ملح لان العلك لا يذوق الا بالهم الا ان يفهم ذوق معنى تناول فتأمل (قوله
ثم يحجم) يحتمل انه من تمة تصوير المسئلة وحينئذ في كرهه انما نصب لانه من عطف الفعل على المصدر
الصريح ويحتمل ان يكون مستانفاة في كرهه اي واذا وقع ونزل وذاق الملح او وضع العلك في حبه
اي وجوا عليه فان امسكه بفيه ولم يتلعه منه شيئا حتى دخل وقت الغروب فهل بان تمام لاه عدوى
(قوله ومداداة ففرز منه) مفهومه جواز مدواته ليل لافان وصل لمعه ثم اراه هل يكون مثل هبوط
الكل نهارا ام لا وهو الظاهر لان هبوط الكل ليس فيه وصول شيء من الخارج الى الجوف بخلاف
دواء المحفرا عدوى ولا شيء فيه ان سلم اي من وصول شيء من الدواء لمخافة وقوله فان ابتلع منه
اي من الدواء المفهوم من مداواة (قوله لا تخوف ضرر) من ذلك غزل الكان لنفسا اذا كن برقنه
فيكره لمن ذلك ما لم تضطر المرأة لذلك والا فلا كراهة وهذا اذا كان له طعم يحتمل كالذي يعطن في
الميلات واما ما كان مصرى اي يعطن في البحر فيجوز مطلقا كما في ح وغيره ومن ذلك حصاد الزرع
اذا كان يؤدى للفطر كره ما لم يضطر لحصاد ذلك واما رب الزرع فله الخروج الى الوقوف عليه ولو ادى
الى الفطر لان رب المال مضطر لمخافته كما في المواق عن البرزلى اه بن (قوله في تأخيرها) اي
في تأخير الدواء اي في تأخير استعماله ليل وقوله وان لم يحدث منه اي من التألم (قوله في كرهه) لغير
الطاعة اقرب) اي وايضا التكره ومضنة الترك (قوله ولا مفهوم الخ) فديقال المصنف اقتصر على
أقل ما يكره فاذا كان أقل ما يكره قد صومه مكرهها كان المكره كثر اولى بالكراهة (قوله
افعله اسبوع) اي كقوله لله على صوم اسبوع من كل شهر واقعه على صوم كل رجب واقعه على صوم
كل عام فيه نصب تنبيه من جملة الصيام المكره كما قال بعضهم صوم يوم المولد المحمدي الحاقاله
بالاعباد وكذا صوم الضيق بغر اذن رب المنزل قاله في المبح (قوله والا فلا) اي والا بان كان
الاسبوع اول الشهر او العام معينا فلا كراهة (قوله وكره مقدمة جباع) اي لشخص شاب أو شيخ

رجلا كان او امرأة (قوله كراهة وفكر ونظر) اى وباشرة ولاعبة وجمع المصنف بين المثالين لانه
لو اقتصر على القبلة لتوهم عدم الكراهة في الفكر لانه دون القبلة ولو انصرف على الفكر لتوهم ان
القبلة حرام لانها أشد ثمن من ظاهر المصنف كراهة الفكر والنظر اذا علمت السلامة ولو كانا غير
مستدامين لكن قال الشيخ ابو بنى المسنوى كلامه يدل على ان النظر والفكر غير المستدامين
لا يكرهان اذا علمت السلامة خلافا لظاهر المصنف ثم ان محل كراهة ما ذكر من القبلة والنظر اذا
كانا بقصد لذة لان كانا بدون قصد هاهنا وكانت القبلة لوداع اورجمة والا فلا كراهة ثم ان ظاهر
المصنف كراهة انقدمات المذكورة اذا علمت السلامة وانه لا نبي عليه ولو حصل انعاظ وهو رواية
اشهب عن مالك في المدونة وهو المعتمد وروى ابن القاسم عنه لزوم انقضاء وقال ابن القاسم بالفرق
بين المباشرة فقطى ومادونه اخلا قضا عليه وهذا القول انكره معنون كذا في بن نقلا عن البيان
(قوله ان علمت السلامة) اى او ظنت وقوله واولى ان علم عدمها اى او ظن عدمها واعلم انه ان
امضى بالمقدمات المذكورة في حالة الكراهة اوفى حالة المحرمه فالقضاء اتفاقا فان حصل عن نظر
او فكر من غير قصد ولا متابعة ففيه قولان اظهرهما انه لا قضاء عليه وان انزل من باب في حالة المحرمه
تلتزم الكفارة اتفاقا وفي حالة الكراهة ثلاثة اقوال اصحها قول اشهب انه لا كفارة عليه الا ان
يتابع حتى ينزل والثاني قول مالك في المدونة انه عليه القضاء والكفارة طلقا والثالث الفرق بين
الامس والقبلة والمباشرة وبين النظر والتكبر فالانزال الناشئ عن الثلاثة الاول موجب للكفارة
مطلقا والثاني عن الاخيرين لا كفارة فيه الا ان يتابع ذلك حتى ينزل وهذا القول هو ظاهر قول
ابن القاسم في المدونة انظر بن فان شك في الخارج منه في حالة عدم ما مضى او نوى فالظاهر انه
لا يجزى على الغسل لان الكفارة من قبيل المحدود فتدبره بالشك تصوما او الشافعي لا يراه في غير
مغيب المشقة كما هو اصل نصها قاله في المجل (قوله ان شك في السلامة) اى من المرض الموجب
للغطر (قوله فان علم ما جازت) اى وكذا اذا ظنها وقوله وان علم عدمها حرمت اى وكذا اذا ظن
عدمها او اراد بالعلم ما يشمل الظن وكذا يشال فيما بعد (قوله فالفرق الخ) حاصله ان المريض
والصحيح اذا علمت سلامتهما اوظنت جازت الخامة لهما وان علم او ظن عدم السلامة لم يجز
لهما وفي حالة الشك انكره للمريض وتجاوز للصحيح وهذا الذي قاله الشارح مشبه في ح عن
ابن ناجي قائلا انه المشهور وظاهر المدونة والرسالة استواء المريض والصحيح في الكراهة حالة
الشك ثم محل المنع اذا لم يخش بتأخيرها تاويلها كما وشديد اذى والاوجب فعلها وان ادت
للغطر ولا كفارة عليه والفضاء كالتجامة كما قال ح (قوله وكراهة تطوع بصيام) حاصله انه
يكره التطوع بالصوم لمن عليه صوم واجب كالمذكور والقضاء والكفارة وذلك لما يلزم من
تأخير الواجب وعدم فوريته وهذا بخلاف السلامة فانه يحرم كما تقدم وظاهر المصنف الكراهة
مطلقا سواء كان صوم التطوع الذي قدمه على الصوم الواجب غير مؤكدا وكان مؤكدا
كما هو راجح اتبع الحجة وهو كذا فيك على الراجح في ابن عرفة ابن رشد في ترجيح صوم يوم عرفة قضاء
او تطوعا لانه راجح والارجح الاول يعني انه اختلف في صوم يوم عرفة لمن عليه قضاء وقيل ان
صومه قضاء ارجح وافضل من صومه تطوعا وصومه تموعا مكره وقيل بالعكس وقيل هما سواء
لا رخصة لاحدهما على الاخر والارجح القول الاول وهو اول سماع ابن القاسم واستاره معنون
واقول الثاني سماع ابن وهب والقول الثالث آخر سماع ابن القاسم واعلم ان من عليه قضاء
من رمضان يبيده بألفهما ويجزى العكس كذا في المواق (قوله فلا يكره التطوع قبله) اى لانه

لاثرله قبل زمنه لعدم اشتغال الذمة به (قوله ولا يجوز التأخير في زمنه) أي لتعين الزمان المذكور (قوله فان فعل زمة قضاءه) أي بعد فعل التطوع قال الشيخ سالم وانظر هل تطوعه صحيح أم لا لتعين الزمن لغيره اهـ والظاهر الاول لصلاحية الزمن في ذاته للعبادة بخلاف التطوع في رمضان لان ما عينه الشارع اقوى بما عينه الشخص قاله شيخنا (قوله كل الشهر) أي الواجب في حقه ان يكمل كل شهر ثلاثين يوما فاذا دخل رمضان على مقتضى ذلك العدد صاموا كذلك ثلاثين (قوله كما اذا اتوا الى غيبها) أي كما اذا اتوا الى الغيب في شهر وكثيرة فانه يكمل كل شهر ثلاثين يوما فاذا غابت السماء جمادى الآخر وجب وشعبان ورمضان وكل عدة هـ هذا الشهر يتم تعيين له من اهل المعرفة ان الثلاثة الاول ناقصة قضى ثلاثة ايام لتعيين ان الثلاثة التي افطرها من آخر شعبان من رمضان وان اشلاثة التي صامها في آخر رمضان هي يوم العيد وتاليه (قوله عرف الالهة) أي بان كان يراه لكن لا يعرف هلال أي شهره وقوله ام لا أي بان كان محبوسا تحت الارض ولا يعرف هو في أي شهر (قوله وطن شهر) أي وترجع عنده شهرانه رمضان ان قلت كيف يحصل له الظن مع ان المصنف فرض المسئلة في الالتباس وهو التردد على حد سواء ولا لبس مع الظن قلت مراده بالالتباس عدم التيقن أي فان لم يتحقق شهر من الشهور وعدم التحقق صادق بالظن (قوله تخيير شهر الخ) هذا اذا تساوت جميع الشهور وعنده في الشك فيها كما في ح والظاهر ان الاكثر لكل بل ما زاد على الاربعة كالكل اخذ من تحديدهم اليسير بالثالث في غير موضع والموثك في شهر قبل صومه هل هو شعبان او رمضان وقطع فيما عداهما بانة غير رمضان صام شهرين لآن كلام الشهرين يحتمل لكونه رمضان والذمة لا تبرا الا بيقين فاذا صام الشهرين صادف رمضان ولا محال وكذلك لو شك هل هو شعبان او رمضان او شوال فانه يصوم شهرين أيضا فاذا صامها فلا بد وان صادف رمضان ولو شك في شهر هل هو شوال او رمضان صامه فقط لانه ان كان رمضان فلا شك وان كان شوالا كان قضاءه نعم بلزمه ان يقضى بومان العيد لان القضاء على احتماله بالعدد ولو شك هل هو رجب او شعبان او رمضان صام ثلاثة اشهر وكذلك يقال في اكثر كل لو شك هل هو رجب او شعبان او رمضان او شوال وبالمجمل الشك في رمضان وما بعده يكفيه شهر والشك في رمضان وما قبله يزيد على ما قبله شهرا فاذا زاده فاما ان يصادف رمضان او قضاؤه وما ذكره المصنف من تخيره شهر اذا تساوت عنده الاحتمالات ولم يظن شهرا هو المشهور وقال ابن بشير يلزمه صوم سنة قياسا على صلاة اربع في التباس القبلة وفرق المشهور بعظم المشقة هنا (قوله فان فعل ما طلب منه) أي من صومه ما ظن انه رمضان او ما تخيره (قوله فله احوال اربعة) لانه اما ان يتبين له ان الشهر الذي ظنه وصامه او تخيره وصامه رمضان او بعده او قبله او يستمر باقيا على التباسه وعدم تحققة شيئا (قوله مساواتهما بالعدد) بان يكون ايام ذلك الشهر الذي صامه مساوية لايام رمضان في العدد (قوله فانه لا يعتد بالعدد ايام التثنية) أي فيقضى اربعة ايام ان كان رمضان والحجة كاملين وناقصين على ما مر (قوله لا قبله) أي لا ما صامه قبله فلا يميز في المعطوف بالمحذوف وهو ما لا وصوله وحينئذ فلا عطفة لفرد على مفرد وظاهر من ذنب الشارح انه من عطف الجمل مع ان لا لا تعطف الجمل الا ان يقال حل الشارح حل معنى لاجل اعراب فتأمل (قوله ولو تعددت الخ) أي هذا اذا كان ذلك في سنة واحدة باتفاق بل وان كان في سنتين متعددة فلا يجعل شعبان الثاني قضاء عن رمضان الاول لعدم نيته القضاء ولا قضاء عن رمضان الثاني لتقدمه عليه فلا بد من قضاء الجميع على المشهور

خلافا لعبد الملك حيث قال باجزاء ما صامه في العام الثاني قبل رمضان قضاء عن رمضان في العام
 الاول والقول الاول مبني على ان نية الاداء لا تنكفي عن نية القضاء والقول الثاني مبني على انها
 تنكفي عنها **(قوله او بقي على شكة)** اي التباسه وعدم تحققه شهرا فلا يجزئ عند ابن القاسم
 لا حقال وقوعه قبله ولا تبرأ الذمة الا بيقين ويجزيه عند اشهب وابن الماجشون وسحنون ورجحه
 ابن يونس لان فرضه الاجتهاد وقد فعل فهو على الجواز حتى ينكشف خلافه وهذا هو المعول عليه
 ولم يصح اللغوي خلافه حيث قال وان لم يتبين له شيء ولا حدث له امر يشككه سوى ما كان عليه
 اجزاء صومه وان شك هل كان ما صامه رمضان او بعده اجزأه وان شك هل كان رمضان او قبله
 قضاء **(قوله وفي الاجزاء الخ)** اي وهو ما جزم به اللغوي ونسبه في النوادر لابن القاسم **(قوله)**
وعندهم اي وهو ما نسب به ابن رشد لابن القاسم ووجهه مع انه اذا تبين انه بعد يجزئ ان
 ما صادف من الاداء وما بعده من القضاء ويعتبر في القضاء ما لا يتغير في الاداء **(قوله تردد)** اي
 بين ابن رشد وابن ابي زيد في النقل عن ابن القاسم في البيان فان علم انه صادف لم يجزه على مذهب
 ابن القاسم ويجزيه على مذهب اشهب وسحنون ونقل في النوادر عن ابن القاسم الاجزاء اذا صادف
 وكذلك صدر صاحب الاشراف بذلك قاله في التوضيح اه قال بن ولو اقتصر المصنف على الاجزاء
 لم كان اولي لضعف القول بعده وذ كر ما يدل لذلك فانظره **(قوله)** جزم اللغوي بالاجزاء من غير
 تردد ظاهره ان التردد انما هو في اختيار شر او صامه والحق ان التردد في الظان ايضا وان جزم
 اللغوي بالاجزاء فيهما وكلام البيان يفيد ان الظان مثل الشاك في جريان الخلاف فالاولى جلي
 كلام المصنف على المتخير والظان قاله شيخنا **(قوله)** اي شرط صحة الصوم الخ ما ذكره المصنف هنا
 من جعل النية شرطا لظاهر ما ذكره في الصلاة من جعلها ركنا لان النية القصد الى الشيء ومعلوم ان
 القصد لشيء خارج عن ماهية الشيء ولانها لو كانت ركنا لكان التلبس بها مشروعا فكانت يجب
 العبادة بمجرد النية فيما يتعين بالشروع وما تقدم للشارح اول الباب من ان النية ركن فهو صحيح
 و اشار الشارح بقوله ولولم يلاحظ الخ الى ان الذي يشترط في صحة نية الصوم نية الفعل لانية القرية
 وذلك بأن يقصد صوم غد جاز ما بذلك على انه فعل وقضاء او عن النذر فان جزم بالصوم ولم يدبر
 بعد ذلك هل نوى التطوع او النذر او القضاء انما قد تطوعا وان دار شكك بين الاخيرين لم يجز عن
 واحد منهما ما وجب اتصافه لانه قد انقضى فعيا **(قوله)** يظهر انظر المجل **(قوله)** من المغرب الخ بيان لليل
 فلا تنكفي قبل الغروب عند الكافة ولا بعد الفجر لان النية هي القصد وقصد صوم الجزء الماضى من
 اليوم محال **(قوله)** فيبطلانها ان استمر الفجر فيه نظير بل الانعام والمجنون يطلان النية السابقة
 عليهم ما مطلقا لكن ان لم يستمر الفجر اعيدت قبله والالم تصح وسيأتى ذلك اه بن **(قوله)** او مع الفجر
 المراد وقوعها ما صاحبه طلوع الفجر وقوعها في الجزء الاخير من الليل الذي يعقبه طلوع الفجر وكفت
 النية المصاحبة للفجر لان الاصل في النية المقارنة للذوى والحاصل انه لا يشترط في النية هذه المقارنة
 للفجر بل يجوز تقديمها عليه اذا اتى بها ليل والمضرباخيرها عنه بخلاف الصلاة والطهارة والمج فلا بد
 من المقارنة او التقديم اليسر على ما رواه وعلم ان ما ذكره المصنف من كفاية النية المقارنة للفجر هو قول
 عبد الوهاب وصوبه اللغوي وابن رشد وهو خلاف رواية ابن عبد الحكم انها لا تجزئ ورواين عرفة
 الاول بما حاصله ان النية تتقدم على النوى لانها قصد اليه والقصد مقدم على المقصود والا كان غير
 منوى واجيب بأن هذه الامور جعلية وقد اكتفى الشارع بالمقارنة في الصلاة فان تكبيرة الاحرام
 ركن منها والنية مقارنة لما مع صحة الصلاة بل كلام ابن بشير وابن الحاسب والقرافي يدل على ان

المقارنة للفجر هي الاصل لكن للشقة لم يشترط اه بن وهذا يدل على جواز مقارنته النية للفجر واولوية
تقدمها عليه فقط وكلام المصنف لا يدل على ذلك (قوله فلا تنكفي قبل الغروب ولا بعد الفجر) اي
فان اتى بها نهارا بعد الفجر فلا يجزى ولو في عاشوراء على المشهور تحيلا لما ساقه المواق عن
ابن يونس من اجزاء النية نهارا في عاشوراء فانه ضعيف كما ذكره ابن عرفة وابن وعند الشافعي
تصح نية النافلة قبل الزوال وعند احمد تصح نية النافلة في النهار مطلقا لمحدث في اذا صائم بعد
قوله عليه الصلاة والسلام هل عندكم من غذا ولا شافعي ان الغذا ما يؤكل قبل الزوال واجاب
ابن عبد البر بانه مضطرب ولنا عموم حديث اصحاب السنن الاربعة من لم يبيت الصيام فلا يصام له
والاصل تساوى الغرض والنفل في النية كالصلاة (قوله يجب تناوبه) صفة او صلة لما اخرج
بذلك ما يجوز فتريقه من الصوم كقضاء ايام من رمضان افطر فيها بعد وصيام رمضان في السفر
وكفارة اليمين وفدية الاذى والقران والتمتع فلا تنكفي فيه النية الواحدة بل لا بد من التثبيت كل
ليلة (قوله بناء الخ) عليه القول المصنف وكفت نية الخ وقال ابن عبد الحكم لا بد في الصوم
الواجب التتابع من النية لكل يوم نظرا الى انه كالعبادات المتعددة من حيث عدم فساد ما مضى
منه فساد ما بعده (قوله وان كانت لا تبطل الخ) اي لانه عبادة لا يتوقف اولها على آخرها
بخلاف الصلاة وقوله كالصلاة تشبيه في التثني لافي النفي (قوله لا مسرود) عطف على ما من قوله
لما يجب تناوبه واعترض بان شرط العطف بان لا يصدق احدهما طعنا على الآخر فلا يقال
جافز لا رجل ولا جافز رجل لازيد والمسرود معناه المتتابع وهو صادق بواجب التتابع وغير
واجبه فقد صدق احدهما طعنا على الآخر واجاب شارحنا بان في كلام المصنف حذف الصفة
اي لا مسرود وغير واجب التتابع فصيح العطف (قوله تايا م اختار صيامها مسرودة) اي كما اذا
نوى صوم رجب مثلا فلا بد من التثبيت كل ليلة ولا ينكفي فيه النية الواحدة وكذا يقال فيما
بعده من المعين (قوله ويوم معين) ظاهره سواء عينه بالنداء او بالنية كما قال الشارح وهو ما يفيد
كلام ابن يونس كما في المواق خلافا لابن الحجاج من تقييده بالندى واقربه في التوضيح اه بن
(قوله بسفر) قيد في قوله وصيام رمضان (قوله اي في المسرود واليوم المعين الخ) اي لمشابهة
كل منهما رمضان اما المسرود فلانه بالتتابع يحصل له الشبه بمرضان في مطلق التتابع واما المذكور
المعين فلو جوبه وتكرره وتعين زمانه اشبه بمرضان فيما ذكر (قوله ولو استمرصا تمنا) اي هذا
اذا افطر لمرض والسفر بل ولو استمرصا تمنا وهذا هو المعتمد كما في العتبية خلافا لما في المبسوط من
ان المريض او المسافر اذا استمرصا تمنا فانه لا يحتاج لتجديد نية بقي من افسد صومه عامدا فهل يحتاج
لنية ولا ينقطع تناوبه والظاهر الاول كما قال ح كما ان من بيت الفطر ولو ناسيا يحتاج الى تجديدهما
لان افطر ناسيا راناسيا فلا ينقطع تناوبه ومن افطر مكرها فحكمه عند اللحنى حكم من افطر ناسيا
وعند ابن يونس حكم من افطر لمرض اه عدوى (قوله كحيض ونفاس الخ) اي فاذا حصل شيء
من ذلك ثم زال فلا تنكفي النية لما بقي بل لا بد من تجديد هاتين يكتفي بنية واحدة لجميع ما بقي (قوله
ونقاء) جلعه شرطافيه تسامح لانه في الحقيقة عدم مانع كما قال ابن رشد لان الفقهاء كثيرا
ما يتساهلون فيطلقون على عدم المانع شرطا (قوله ولو اعتاده القصة اي اعتاده الفسلة لا تنتظرها
هنا بل متى رأت اي علامة كانت حقا او قصة وجب عليها الصوم (قوله صح صومها) اي وان
لم تغسل الا بعد الفجر بل وان لم تغسل اصلا لان الطهارة ليس شرطا في الصوم (قوله اخذنا مما
قدمه) اي من صحة الصوم بالنية المقارنة للفجر (قوله ووجب عليها الصوم مع القضاء) ان شككت

يعني انها اذا شككت بعد الفجر هل طهرت قبل الفجر او بعده فانه يجب عليها الامساك لاحتمال طهرها قبله والقضاء لاحتماله بعده قال في المجلد والظاهر انه لا كفارة عليها ان لم يتسكك وليس كيوم الشك لظهور التحقيق فيه ابن رشد وهذا بخلاف الصلاة فانه لا تؤمر بفعل ما شككت في وقته هل كان الطهر فيه ام لا فاذا شككت بعد الفجر هل طهرت قبل الفجر او بعده فلا يجب عليها العشاء والتسكك ذلك بان الحيمض مانع من وجوب الاداء في كل من الصلاة والصوم والشك فيه ووجوده في كل منهما فلم وجب الاداء في الصوم دون الصلاة واجيب بان سلطان الصلاة قد ذهب بخروج وقتها فلذا لم تؤد بخلاف الصوم فانه يستغرق النهار فلزم فيه حرمة فوجب عليها الامساك كن شك هل كان اكله قبل الفجر او بعده (قوله ان شككت) اراد بالشك مطلق التردد او ما قبل الجزم (قوله وان جن ولو سنين كثيرة فالتقاء) اي سواء كان الجنون طارئا بعد البلوغ او قبله على المشهور وهذا قول مالك وابن القاسم في المدونة ورد لهما رواه ابن حبيب عن مالك والمدينين ان قلت السنون كالحجعة ونحوها فالتقاء وان كثرت كالمشقة فلا قضاء اه بن (قوله كثيرة انما اتى به لان سنين جمع قلة يصدق على الثلاثة ونحوها مع انها ليست من محل الخلاف (قوله والاولى التفرع بين بالقام) فيه ان القضاء اذا كان بامر جديد كما قال الشارح بعد لم يكن مرتبا على شرط العقل فلما تناسب انما هو الواو وعن ابى حنيفة والشافعي لا قضاء على الجنون لان من زال عقله لم يتعلق به وجوب الاداء وجوب القضاء فرع عن تعلق الوجوب بالاداء بالتحقق لئلا ان الجنون مرض وقد قال تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر فاقضاء بامر جديد بدليل الاية (قوله يوما او اياما الخ) الاولى ابدال يوم بيومين لان تقدير ما قبل المبالغة يوما يقتضي ان جنون اليوم لا يجري فيه التفصيل الا في الانعلاء وسما في الشارح جريانه فيه (قوله او اغني يوما الخ) حاصله انه متى اغني عليه كل اليوم من الفجر للغروب او اغني عليه جل اليوم سواء سلم اوله وهو وقت النية او لا واغني عليه نصفه او اقله ولم يسلم اوله فيهما فالتقاء واجب في هذه الصور الخمس فاذا اغني عليه قبل الفجر ولو بلحظة واستمر بعده ولو بلحظة وجب عليه قضاء ذلك اليوم فان اغني عليه نصف اليوم او اقله وسلم اوله فلا قضاء فيهما فالصور سبعة يجب القضاء في خمسة وعنده في اثنين (قوله والمراد الخ) تفسيره الاقل بهذا بعد فالاولى للصنف كما قال ابن عاشر ان لو قال كنصفه او اقله ولم يسلم الخ ليين ان النصف كالاقل وان القيد خاص بهما اه بن (قوله وان لم يوقعها على الراجح) فيه نظر بل ان جدد النية في وقتها فصحيح والا فلا لان الانعلاء والجنون ييطان النية السابقة علمهما كما تقدم ويدل له قوله لان انقطع تتابعهما الخ اه بن (قوله في الحالتين) اي حالة الاقل الحقيقية وحالة النصف (قوله فيه تفصيل الاغني على التحقيق) اي وترك المصنف التفصيل في الجنون في المدة القصيرة كاليوم وعكس في الانعلاء فلم يتعرض لكثيره نظرا للغالب فيهما (قوله وظاهر النقل الخ) اي لان ابن بونس كما في المواقيع التفصيل المذكور في الانعلاء بقوله لان المعنى عليه غير مكاف فلا تصح له نية والنائم مكاف لونه تنبيه وهذا يدل على ان السكر مثل الانعلاء مطلقا وان الغيبة في حب الله مثله مطلقا ايضا وهذا ما استظهره العلامة انفرادي في شرح الرسالة ومن خلافا لعقب وخش تبع الاستظهار شيخهما عجم من التفرقة بين الحلال والحرام فعمل السكر الحرام كما لا غني في تفصيله وجعل الحلال كالزوم لان الحرام ادخله على نفسه بخلاف الحلال وفيه ان السكران بحلال لونه ما تنبه بخلاف النائم وقد جعلوا السكر بحلال في الوضوء كالانعلاء وحينئذ فلا يظهر ما ذكره (قوله وبترك جماع) قال ح الاحسن كما قال الشارح ان بعده هذا وما بعده من الاركان اذ لم يبق للشرط

محل الان يراد بالشرط ما لا تصح المساهمة بدونه داخل كان او خارجا (قوله في فرج مطبق)
 سواء كان الفرج قبل او بعد برأوسه كان ذلك المطبق المغيب فيه مبدقةا وانما سواء كان حيا او
 ميتا كان آدميا او بهيمة فلو غيبها بالغ في نرج غير مطبق او غيبها غير بالغ في فرج مطبق او غيبه
 فلا يفسد صومه ولا صوم موافقه البالغة حيث لم يمد ولم يخن قال شيخنا وانظر لوجاهة لائل منته
 بعد الفجر والظاهر انه لا شيء عليه مكن كتحل ليلاته مبط السجل لمصلحة نهرا وانظر هل مثله اذا
 احتلم وخرج منيه بعد انتباهه بلذة معتادة (قوله وترك انراج منى بقظة بلذة معتادة) اي فان اخرج
 كذلك فسد الصوم ووجب القضاء والكفارة واحترز بقوله يقظة بلذة معتادة عن الاحتلام والمنى
 المستنكح فانه لا اثر لهما (قوله ولمدى كذلك) اي بالذة معتادة فاذا اخرج كذلك فسد الصوم
 ووجب القضاء (قوله لا بلذة) اي لان اخرج بالالة اصلا او خرج بلذة غير معتادة فلا يفسد صومه
 وقوله ويجرد الخ اي او حصل مجرد انما ظ فلا يفسد صومه ولو نشأ عن متدمات على العمدة وهذا
 رواية اشهب عن مالك في المدونة خلافا لقول ابن القاسم فيها وروايته عن مالك في العتبية بالقضاء
 وقد تقرّر عند الاشياخ ان رواية غير ابن القاسم عن مالك فيها مقدمة على قول ابن القاسم فيها وعلى
 روايته في غيره اعان الامام قال بن وهذا الذي تقرّر صحيح في نفسه لكن ذكر في التوضيح عن ابن عبد
 السلام ان قول ابن القاسم بالقضاء في الانماظ هو الاشهر واعلم ان الخلاف في القضاء في الانماظ
 الناشئ عن قبله او مباشرة ان نشأ عن نفاذ او كره فقال ح الظاهر فيه عدم القضاء اتفاقا ولو استديم
 واستدل على ذلك بكلام التنبيهات وابن بشير وغيرهما واطلق في البيان والقصص الخلاف اه بن
 (قوله فان استدعاء) اي دعاه اي طلب خروجه اي وخرج بالفعل (قوله ما لم يرجع منه شيء ولو
 غلبه) اي والاف الكفارة (قوله الا ان يرجع منه شيء) اي غلبه (قوله اي مائع) اي ما يباع ولو في
 المعدة فان وصل المائع للمعدة من منفذ عال او سافل فسد الصوم ووجب القضاء (قوله فلا يضر) اي
 ابتلاعه نهرا لانه اخذه في وقت يجوز له فيه اخذه (قوله ولو ابتلعه عمدا ما ذكره من ابتلاع ما بين
 الاسنان لا يضره ولو ابتلعه عمدا شهرا بن الحاسب وهو مذهب المدونة كما في التوضيح والمواق
 عند قوله وذباب وقد استبعد ابن رشد في القضاء في العمد والمدونة لم تصرح بعدم القضاء في العمد
 لكنه يؤخذ من اطلاقها اه بن (قوله كدرهم) اي او حصاة فاذا وصل شيء من ذلك للمعدة عمدا
 او سهوا فسد الصوم ووجب القضاء بشرط ان يكون وموله لهما من منفذ عال كما قال الشارح
 (قوله من منفذ عال فقط) اي لامن سافل عن المعدة كدبر وفرج امرأة وعلم من كلامه ان ما وصل
 للمعدة ان كان من منفذ عال فهو مفسد للصوم سواء كان مائعا او غير مائع وان كان من منفذ سافل
 فلا يفسد الا اذا كان مائعا لان كان جامدا فوصول المائع للمعدة مفسد مطلقا كان المنفذ عاليا
 او سافلا ووصول الجامد لها لا يفسد الا اذا كان المنفذ عاليا (قوله على المختار) هذا خاص
 بقوله وغيره فلوقال كغيره بالكف كان اوفى بعادته ونص كلام اللخمي اختلاف في الحصاة
 والدرهم فذهب ابن الماجشون في المدونة الى ان الحصاة والدرهم حكم الطعام فعليه في السهو
 القضاء وفي العمد القضاء والكفارة ولابن القاسم في كتاب ابن حبيب لا قضاء عليه الا ان يكون
 متعمدا فاضى لتهاون به صومه فجعل القضاء مع العمد من باب العقوبة والا لاول اشبه لان الحصاة تشغل
 المعدة اشتغالا لما وتنقص كلب الجوع واليه اشار المصنف بالمختار اه عدوى (قوله للمعدة) هي
 ما تنخسف من الصدر الى السرة (قوله بحقنة مائع) اي فان وصل للمعدة حقنة من مائع ووجب
 القضاء على المشهور ومقابلها لابن حبيب من استحباب القضاء بسبب الحقنة من المائع الواسلة

للعدة من الدبر او فرج المرأة (قوله اى ترك ايبال ماذكر) اى من المتحلل لعدته بسبب حقنة من
 مانع اى كائنه من مانع و اشار الشارح بهذا الى ان الباء فى قوله بحقنة للسببية متعلقة يايبال وان
 الباء فى قوله بمانع بمعنى من متعلقة بمعدوف صفة لمحقنة وقوله بسبب حقنة اى بسبب ايبال
 حقنة كائنه من مانع اى ترك ايبال هذا الكلى المتحقق بسبب ايبال هذا الجزى او ان المراد
 بالحقنة الاحتقان والباء فى قوله بمانع للابسة (قوله فى دبر او قبل) اى اوفى ثقبه تحت المعدة
 او وفىها على الظاهر (قوله ولا فى فتائل علمادهن) اى ولا فى فتائل علمادهن وهو عطف على
 مقدر اى فلا قضاء فيها ولا فى فتائل علمادهن مخففتها كقَالَ مالِك اه عدوى (قوله معطوف على
 معدة) اى ولا يجوز ان يكون عطف على حقنة لانه يفعل المعنى وترك وصول متحلل لعدته سواء كان
 وصوله للعدة بسبب حقنة او بسبب مرور على حلق فيقتضى ان الواصل من الاعلى يشترط فيه ان
 يجاوز الحلق وهو قول ضعيف والمذهب ان ذلك لا يشترط وحينئذ فلا يعطف على حقنة بل على
 معدته (قوله لكن بشرط ان لا يرذغ غير المتحلل) اى لكن محل فساد الصوم بوصول غير المتحلل
 للعلى بشرط ان لا يرذغ (قوله فان رذعه بعد وصوله فلا شئ فيه) اى وحينئذ فلا يحصل القطر بغير
 المتحلل الا اذا وصل للعدة بخلاف المتحلل فانه يفسد الصوم بمجرد وصوله للعلى سواء رذعه او لا وقد تتبع
 الشارح فى ذلك الساطى واختاره فى المجمع وفى المواق وح عن التلقين انه يجب القضاء بوصول الجماد
 للعلى كالتحلل كان الجماد مائعا ينفاع او مائعا لا ينفاع و صوبه بن (قوله مطلقا) اى سواء كان
 مائعا او غيره (قوله والعلى) عطف على قوله للعدة وقوله كذلك اى بشرط كونه مائعا وقد علمت
 ما فيه (قوله وان وصل له من أنف) اى تحقيقا او شكاً واعلم انه عند تحقق الوصول يحرم الاستعمال
 ويكره عند الشك وقوله واذن وعين) اى او مسام رأس على المعروف لان ما وصل للعدة من منفذ
 عال موجب للقضاء سواء كان ذلك المنفذ واسعا او ضيقا بخلاف ما يوصل للعدة من منفذ سافل فانه
 يشترط فيه كونه واسعا كالدبر وقبل المرأة والثقبه لا كالحليل وحائفة وهى الخرق الصغير جدا
 الواصل للطن وصل للعدة ولا ثمنان مقتضى المصنف ان نبش الاذن بكونه لاشئ فيه ولو اخرج
 نوره لان لم يصل به شئ للعلى وهو كذلك (قوله عدم وصوله من هذه المنافذ) اى نهارا وعلم
 منه ان الكحل نهارا لا يطرط مطلقا بل ان تحقق وصوله للعلى او شك فيه افطر فان تحقق عدم
 وصوله فلا يفطر (قوله كان الكحل ليلالاخ) مثله فى الذخيرة وزعمه من الكحل ليلالا بضره هو بوط
 الكحل فى حلقه نهارا نقله ابن غازى وفصل ابن هلال فقال فى الكحل والخنا يجوز فعله ما اول
 الليل ويحرم آخر الليل كالتهاور وسئل عن غسل الرأس بالغاسول فأجاب لاشئ فيه على من فعله
 فى ليل او نهارا بن (قوله ووصول) اى وترك وصول الخ وقوله وان من غير نهي اى كاف
 واذن وعين وقوله ولعدة من كدبر اى من دبر ونحوه من كل منفذ سافل متسع كما تقدم وقوله كلها
 اى كوصول للعدة بغير مانع من فم (قوله وترك ايبال بخور) اى لحلق (قوله ومثله بخار
 القدر) اى كان استنشاق قدر الطعام حتى وصل البخار لحلقه (قوله ففى وصل) اى دخان البخور
 اى بخار القدر للعلى وجب القضاء اى لان دخان البخور وبخار القدر كل منهما جامع يتكف به
 الدماغ ويتقوى به اى تحصل له قوة كالتى تحصل له من الاكل واعلم ان محل وجوب القضاء
 بوصول البخور وبخار القدر للعلى اذا وصل باستنشاق سواء كان المستنشق صائمه او غيره وما لو وصل
 واحد منهما للعلى بغير اختياره فلا قضاء لا على الصانع ولا على غيره على المعتقد خلافا لما قال اذا
 وصل بغير اختيار فلا قضاء على صائمه وعلى غيره القضاء قياسا على ما يأتى فى مسئلة تراب الكحل

ونص المدونة ومن اكراه او كان نائما فصب في حلقه ما في رمضان او يومعت امرأة نائمة في رمضان
فالقضاء يجوز بئلا كفارة اه ونقله ابن عرفة والمواق **قوله** قال ابو الحسن وسكت عن الفاعل هل
تتزمه كفارة ام لا ووجهها ابن حبيب على الفاعل فيه ما وبه قال ابو عمران وهو ظاهر ما في كتاب الحج
الثالث قال وهو تفسير لقول ابن القاسم فبين انه لا فرق بين الفرعين والله اعلم والفرق الذي فرق به
عقب بين الفرعين حيث قال فيمن صب ما في حلقه نائما لا كفارة عليه لعدم لذة ذلك الصاب ومن
جامع نائمة تتزمه الكفارة عنها لذة الجماع انما فرق به في التوضيح بين من اكراه زوجته على الوطء
وبين من اكراه شخصاً وصب في حلقه ما وهما غير في المصنف هنا **ابن** **(قوله وكذا)** كله شاكافي
(الفجر الخ) اي وكذا كله حالة كونه شاكافي الفجر اي بالقضاء مع المحرمه وان كان الاصل بقاء الليل
والمراد بالشك عدم اليقين فيدخل فيه ما لو قال له رجل اكلت بعد الفجر وقال له انما اكلت قبله
واعلم ان النفل يخالف الغرض في هذا فليس عليه فيه قضاء كما هو الظاهر قاله عقب ورده بن بان
الاكل شاكافي الفجر من الممد المحرام وهو يوجب القضاء حتى في النفل **(قوله)** ان لم يتبين انه اكل
قبل الفجر وبعد الغروب اي فان تبين ذلك فلا قضاء عليه **(قوله)** او طرأ الشك عطف على قوله
شاكا اي وكذا كله حالة كونه شاكافي الفجر وكذا كله حالة كونه طارئا له الشك فهي حال منتظرة
ويحتمل عطفه على معنى اكله اي وان اكل شاكافي الفجر او طرأ له الشك فيه فالقضاء واعلم ان
وجوب القضاء في مسألة طرأ الشك حاص بالفرض واما النفل فلا قضاء فيه اتفاقا لان اكله ليس من
الممد المحرام كما في المواق عن المدونة **(قوله)** فالقضاء مع المحرمه اعلم ان المحرمه عند الشك في الفجر
مختلف فيها اذ قد قيل بالكرهه كما في نحس وعند الشك في الغروب متفق عليه وعدم الكفارة في
الاكل شاكافي الفجر متفق عليه او مختلف فيها في الاكل شاكافي الغروب وان كان المشهور عدمها
(قوله من فجر) راجع لقوله وجود وقوله وغروب راجع لقوله عدم وذلك لان الفجر يستدل به
على وجود الصوم والغروب يستدل به على الفطر **(قوله)** او المتقدم اليه اي او اقتدى بالمستند
لمستدل العدل العارف بالذليل اي او اقتدى بالمقدل ذلك المستدل العدل العارف **(قوله)** وان قدر
على المعرفة هذا هو ظاهر كلامهم وهو المول عليه خلافا لقول ابن عبد السلام يمكن حل كلامهم
على العاخر **(قوله)** ولذا قال ومن لم ينتظر اي الشامل لما اذا كان عدم نظره في الدليل ليجزه عن
الاستدلال ولما اذا كان قادرا عليه **(قوله)** بأن لم يجد مستدلا اي اصلا اي او وجد لكن فاقتدا
بعض ما يعتبر به بأن كان غير عدل **(قوله)** احتياط في صحوره اي بالتقديم وقوله وفطره اي بالتأخير
(قوله) او نسيان تبع في ذلك ابن الحاجب وهو ضعيف وقوله والمعتد اي الذي هو مذهب المدونة
(قوله) ان من تركه اي عمدا او نسيانا **قوله** لان عنده نوعان التفريط وهذا اشارة للفرق بين
النسيان والمرض فالنسيان عنده نوع من التفريط بخلاف المريض **(قوله)** وكذا ان افطره مكرها
اي عليه القضاء وهو الذي في الطراز وقال ح انه المشهور وفي خش انه لا قضاء في الاكراه واصاله
في التلقين لكنهما خلاف المشهور **ابن** لكن الذي مال اليه شيخنا العدوي القول بعدم قضائه
قائلا ان المكره اولى من المريض تأمل **(قوله)** كصوم يوم الاربعاء فظنه الخميس اي واصبح فطره في
الخميس ولم يدر الا في اثباته فيجب عليه امساكه وقضاؤه **(قوله)** بالبطر (العد) اي ولا يجب الامساك
اذ لا وجه له مع وجوب القضاء بخلاف الفطر نسيانا فانه يجب عليه الامساك هذا هو المول عليه
وقول ابن الحاجب بوجوب الامساك اذا افطر عددا قال ابن عرفة لا عرفه **(قوله)** ولو بسفر طرأ
عليه اي خلافا لابن حبيب القائل بعدم القضاء في فطره عددا في النفل لاجل سفر طرأ عليه **(قوله)**

لا بالفطر نسيتنا) هذا محترز العد وما بعده كله محترز الحرام (قوله ولو بطلاق الخ) رد بلو على
 من قال اذا حلف عليه بالطلاق الثلاث ان يقطر جازله الفطر ولا قضاء ولا يجتنبه في يمينه (قوله
 كعتاق قتله الخ) هذا مشال الوجه وقول المصنف كقول الدخ تشبيه بالوجه هذا ما ذكره ح
 واختاره طي (قوله اب اوام) اى دنية لا الجدة والمادة الابوان المسلمان لان كانا كافرين
 فلا يطعمهما المحاقلا صوم بالجهاد يجامع ان كلام من الدينيات هذا هو الظاهر (قوله اى كاره
 بالفطر) اى من صوم التطوع فيجوز له الفطر ولا قضاء عليه ان كان الامر على وجهه المحسن
 الخ (قوله اخذ على نفسه العهد الخ) اعترض بأن العهد انما يكون في الطاعات وفساد الصوم
 حرام واجيب بأنه لما اختلف العلماء في افساد صوم النفل قدم فيه نظر الشيخ الا ترى ان الشافعية
 يقولون بجواز افساده واستبدلوا بحديث الصائم المتطوع امير نفسه ان شاء صام وان شاء افطر
 (قوله شيخ العلم الشرعى) اى وكذا آله كما قرره شيخنا (قوله مطلقا) اى سواء كانت فرضيته
 اصلية كرمضان او عارضة بالنذر (قوله قد تحبب في بعضه) اى فى بعض افرادة وهو خصوص
 رمضان (قوله او من افطر غلبة) اى لشدة عطش او وجوع او لزيادة مرض او حذوثة (قوله
 منه كما حرمه الشهر) اى غير ما لبها ثم ان الانتهاك حال الفعل انما يعتبر حيث لم يتبين خلافه
 فمن تعدد الفطر يوم الثلاثين منه كاللعمرية ثم تبين انه يوم العيد فلا كفارة ولا قضاء عليه وكذلك
 الحائض تفطر متعددة ثم تعلم انها حاضت قبل فطرها فلا كفارة عليها على المعتمد كما فى ح (قوله
 وما جهل وجوبها) اى الكفارة مع علمه حرمة الفطر فلا يسهطها والحاصل ان اقسام المجاهل ثلاثة
 فجاهل حرمة الوطء وجاهل رمضان لا كفارة عليه او جاهل وجوب الكفارة مع علمه بحرمة
 الفعل تلزمه الكفارة (قوله غامها اشار له الخ) اى فالشرط الخامس ان يكون ذلك الصوم اداء
 رمضان (قوله فى اداء رمضان) متعلق بمعمدا بقوله كفر لانه يكفر فى غيره رمضان ما تعمده فى
 رمضان (قوله لا فى قضاائه) اى لان النص انما ورد فى اداء رمضان والقياس لا يصح فى الكفارات
 على ما قيل او يدخلها لكن لاداء رمضان حرمة ليست لغيره فلو قسنا غيره عليه لكان قياسا مع
 الفارق (قوله ولا فى كفارة او غيرها) اى ولو كان ذلك الغير نذرا لدهر على المعتمد وقيل ان ناذر
 الدهر يكفر عن فطره عمدا وعليه فقيل بكفر كفارة صغرى وقيل كبرى وعليه فالظاهر انه غير
 الصوم فان ترتب على ناذر الدهر كفارة لرمضان وعجز عن غير الصوم رفع له نية التذکر كالقضاء
 لانهما من توابع رمضان قاله فى المجمع والظاهر ان ناذر الحنيس والاثنين مثلا اذا فطر عامدا يقضى بعد
 ذلك فقط ولا كفارة عليه وان اجرى ح فيه الخلاف السابق (قوله وجوب الغسل) اى
 بأن كان من بالغ فى مطيعة وغيب المشقة بنسائها او قدرها فى محل الافتضاخ او فى مسلك البول
 او فى الدبر لافى هوى الفرج ولا من صغير فى كبيرة فلا كفارة على واحد منهما ما لم تنزل الكبيرة
 ولا على بالغ فى صغيرة ما لم ينزل فجب من حيث الاتزال (قوله او تعدد نية نهارا) بأن قال فى النهار
 وهو صائم رفعت نية صومى او رفعت نيتي فمن عزم على الاكل والشرب ناسيا مثلا ثم ترك ما عزم
 عليه فلا شئ عليه لان هذا ليس فعلا للنية وقد سئل ابن عبدوس عن من افطر صام فى رمضان فعاش
 فقرب له سفرته ليغفرها هو بيده ليشرب فقيل له لا ماء معك فكف فقال احبب له القضاء
 وصوب النسي سقومه وقال انه غالب الروايات عن مالك (قوله واولى ليل) المراد برفعها ليلان
 يلاحظ انه غيرنا والصوم وانه ليس عنده نية له ووجه الاولوية ان الليل لما كان محللا لنية فرفعها
 فى النهار رعايتوهم ان هذا الزرع لا يضروا وقوعها فى محلها وامارته ما فى الليل فظاهرا انه مضرا لانه

رفعه في محلها فلم تقع النعمة في مركزها فلا يتوهم عدم الضرر (قوله فلاقضاء عليه) الذي في حاشية شيخنا العدوي وعني أنه اذا عاق الفطر على وجود اكل أو شرب وحصل المعلق عليه نهار الزمة القضاء والكفارة ولو لم يتناولها وما اذا علقه على وجود احدهما فلم يجده فلا شيء عليه وهو وجبه محصول المعلق عند حصول المعلق عليه وهذا غير مخالف لما في الشارح لان مسئلة الشارح علق الاكل على وجود ما كوله ووجده ولم يأكل (قوله او تعدا كلا) اي ولو شيئاً قليلاً كقلة طعام تلقت من الارض (قوله او بلع الخوصصة) هذا هو ظاهر المصنف لانه جرى فيما تقدم على ما اختاره اللخمي من قول عبد الملك ان حكم الحصة والبرهم حكم الطعام فعليه في السهو القضاء وفي العمد الكفارة وقال ابن عبد السلام الا قرب سقوط الكفارة بغير المتأمل انظر ح (قوله بقم فقط) اي ووصل للجوف اذ هو حقيقة الاكل والشرب واما ما وصل للجوف من المتأمل ففيه القضاء فقط كما مر (قوله فلا كفارة فيما يصل) اي لا يعرف وقوله من نحو انى من أنف ونحوه كاذن وعين (قوله الذي هو اخص من العمد) اي لان العمد موجود في الوصول من الانف والاذن والعين وليس هناك انتهاك وفيه ان الانتهاك عبارة عن عدم المبالاة بالحرمة وهذا امتأت في الوصول من الانف والاذن والعين فلذا عمل بعضهم بقوله لان هذا لا تتشوف اليه النفوس واصل الكفارة انما شرعت لجر النفس عما تتشوف اليه (قوله وان باستياك يجوزاء) اي وان وصل للجوف شيء من ذلك بسبب استياك يجوزاء وحاصل ما قاله الشارح انه ان تعد الاستياك بها نهيارا كفر في صورتين وهما اذا ابتلعها عمد او عليه لانسائها فاقضاء فقط وان تعد الاستياك بها ليلالا كفر في صورة واحدة وهي ما اذا ابتلعها نهارا عمد او غلبة او نسيانا فالقضاء فقط هذا كلامه تبعاً لعبيق قال بن وفيه نظرفان الكفارة لم يذكرها التوضيح الا عن ابن لبابة وهو قيدها بالاستعمال نهارا لا ليلاً والاقضاء فقط وكذا نقله ابن غازي والمواق عن ابن الحجاج اه كلامه وقد استظهر في المجلد ما قاله الشارح تبعاً لعبيق لان الجوزاء مقام تشديد فتأمل (قوله اي تعدا الاستياك بها نهارا الخ) واما الواو استاك بها نهارا نسيانا فلا يكفر اذا ابتلعها عمد اذ ان ابتلعها غلبة او نسيانا فالقضاء فقط اه خش (قوله وكان عادته الانزال) اي بالفكر والنظر المستدامين (قوله فان لم يدمهما) اي الفكر والنظر بنى امسى بمجرد الفكر او النظر فلا كفارة قطعاً والحاصل انه انى بمجرد الفكر والنظر من غير استدامة لهما فلا كفارة قطعاً وان استدامهما حتى انزل فان كانت عادته الانزال بهما عند الاستدامة فالكفارة قطعاً وان كانت عادته عدم الانزال بهما عند الاستدامة فخالف عادته وامنى فقوله ان هذا محصل كلام الشارح (قوله راجع للبالغ عليه) اي وهو الفكر المستدام (قوله واما ما قبل المبالغة) اي وهو خروج المني بالقبلة او المباشرة وقوله وان خالف عادته اي بان كانت عادته عدم الانزال بهما فخالف عادته وامنى (قوله وان خالف عادته على العمدة) كذا قال الشارح تبعاً لعبيق قال بن انظر من أين اتى له ذلك لا اعتماداً وقد يقال اتى له ذلك من كونه ظاهراً قول ابن القاسم في المدونة كما استراه واعلم ان في مقدمات الجماع اذا انزل ثلاثة اقوال حكاهما في التوضيح وابن عرفة عن البيان الاول لمالك في المدونة وهو القضاء والكفارة والثاني لاشهب القضاء فقط والثالث لابن القاسم في المدونة القضاء والكفارة الا ان ينزل عن نظر او فكر غير مستدامين اه قال طفي ولم يعرج ابن رشد على موافقة العادة ولا على مخالفتها وانما ذكر ذلك اللخمي فانه بعد ان حكى الخلاف المتقدم قال والذي يجب ان ينظر الى عادته في عادته ان ينزل عن قبلة او مباشرة واختلفت كفر وان كانت عادته الصلاة لم يكفر اه ثم قال طفي فان مؤلف باعتبار

المبالغة جار على مذهب ابن القاسم في المدونة كما علت ثم اشار لا اختيار للخمي وهو حار في جميع
 المقدمات نعم للخمي في اختياره لم ينظر للتأدية ولا لعدمها وانما نظر للعادة وهذا ايضا مؤلف بل
 نسج على منوال الخمي فانه ذكر اتفاقهم على شرط المتابعة في النظر ثم اعقبه بذلك كاختياره الراجع
 لمقدمات الجماع وليس اختياره خاصا بالقبيلة والمباشرة كما قيل بل ذكرهما على سبيل المثال
 لا التخصيص كما ترى فتأمل اه وبه تعلم ان تخصيص الشارح الاستثناء بما بعد المبالغة وقوله ان
 الخمي ليس له اختيار الا في القبيلة والمباشرة كماه غير ظاهر بل غيرهما الحري بذلك اه كلام بن
 وقال شيخنا العدوي الحق ان الاستثناء راجع لما قبل المبالغة وهو اخراج المني بالقبيلة والمباشرة
 وما بعدهما وهو ارجاءه بادامة الفكر وان كلام الخمي ضعيف بالنسبة لما قبل المبالغة وان
 المعتمدان اخراج المني بالقبيلة والمباشرة فيه الكفارة وان خالف عاده وان لم يستدم كما هو ظاهر
 قول ابن القاسم في المدونة خذ الافلا للخمي (قوله جريانه في الفكر والنظر بالاولى) اي لانهما
 اضعف من القبيلة والمباشرة وما كان قيدان في الاقوى فهو قيد في الاضعف بطريق الاولى هذا وقد
 علمت ان هذا الاعتراض لا ورود له لان اختيار للخمي عام في جميع المقدمات وانما ذكر القبيلة
 والمباشرة على سبيل التمثيل (قوله بأن القيد لابن عبد السلام) قد علمت ان القيد للخمي فلا
 اعتراض على المصنف نعم يعترض عليه من حيث التعبير بقوله على المختار بصيغة الاسم بأن هذا
 اختيار للخمي من عند نفسه فالاولى ان يعبر بالفعل واجيب بأنه لمسلم يخرج به عن اطلاق اشبه
 القضاء فقط واطلاق الامام الكفارة صار كأنه اختيار من الخلاف فتدبر (قوله وان امني الخ)
 قد علمت ان قول ابن القاسم في المدونة سقوط الكفارة اذا انزل عن فكر او نظر غير مستدامين
 وقال القابسي بكفران امني عن نظرة واحدة متعمدا فعمله عبد الحق على الوفاق فعمل ما في المدونة
 على ما اذا لم يتمدد النظر وجهه ابن تونس على الخلاف والى التأويلين اشار المصنف بقوله وان امني الخ
 فالتأويلان بالوفاق والخلاف لا يلزم الكفارة وعدمها كما فهمه الشارح وقد يقال المعنى وان امني
 يتمدد نظره فتأويلان اي قيل عليه الكفارة بناء على ان كلام القابسي وفاق للمدونة وانها محمولة على
 من لم يتمدد الفطر وقيل لا كفارة بناء على انه خلاف كما عند ابن تونس والمعول عليه ظاهرها
 (قوله والافلا كفارة) اي والابان خالف عاده كما لو كانت عادته عدم الامناء فنظر نظرة فامني
 فلا كفارة (قوله تمليك الخ) اشار الى ان المدار على تمليك المسكين للمساكين او بابه (قوله
 لا يجوز غداء وعشاء) اي بدلا عن المد (قوله لافي اليوم الواحد) اي فلا تعدد بتعدد الاكلات
 او الوطأت في يوم واحد (قوله او كان) عطف على حصل اي ولو كان الخ (قوله وهو الافضل) اي
 لانه اكثر نفعاً تعديه لافراد كثيرة والظاهر ان العتق افضل من الصوم لان نفعه متعدد لا لغردون
 الصوم (قوله ولوللخليفة) اي خلافا لما افتى به يحيى بن يحيى امير الاندلس عبد الرحمن من تكفيره
 بالصوم بحضرة العلماء فقيل له في ذلك فقال لا لا يتساهل ويجمع مانيا (قوله محزنة للكفارة)
 احتراز بذلك عما اذا اشترى امة اشترط بانه على مشتريها عتقا فلا تجزئ (قوله والتخيير)
 اي بين الانواع الثلاثة (قوله فانما يكفر بالصوم) اي ان قدر عليه (قوله ما لم ياذن له سيده
 في الاطعام) اي فاذا اذن له فيه كفر به بخلاف العتق فانه لا يجوز له التكفير به ولو اذن له سيده
 (قوله كفر عنه باذني النوعين) اي الاطعام والعتق والمراد كفر عنه بأقلهما قيمة فان كانت قيمة
 الرقعة اقل كفر عنه بالعتق وان كانت قيمة الطعام اقل كفر عنه بالاطعام وقال عبد الحق يحتمل
 بقاؤه في ذمة ان ابي الصوم قال في التوضيح وهذا بين وهو يفيد انه لا يجبره على الصوم واما الصبي

فلا قضاء عليه ولا كفارة فلا يتأتى فيه ما ذكر (قوله ولو ما وعته) أي هذا إذا أكرهها بل ولو ما وعته لأن طوعها أكره لاجل الرق (قوله فيلزمها الكفارة) أي بالصوم ما لم يأذن لها سيدها في الاطعام (قوله أوعز زوجة أكرهها الزوج) أي يخوف شيء مؤلم كضرب فاعلى كالطلاق فقد ذكر مافي في الموالاة في الموضوع أن الأكره في العبادات يكون بما ذكر انظر بن (قوله بالغة الخ) فلو كانت الزوجة صغيرة أو كافرة أو غير عاقلة لم يجب عليه أن يكفر عنها إلا أنه يكفر عنها نيابة وهي إذا كانت بصفة من هذه الصفات لا كفارة عليها فلا كفارة على مكرهها عنها وهذه الشروط كما تعتبر في التكفير عن الزوجة تعتبر أيضا في التكفير عن الأمة التي أكرهها فلا بد من كونها عاقلة بالغة مسلمة (قوله اسمها الخ) وإذا أسلم لها فقد ما كتبته وانفسخ النكاح وهل تعتقه حينئذ فيصير معتقا عما زمه في الأصل أو لا تكفر به بل تكفر بعتق غيره أو بالأطعام قولان نقلهما تتاه عدوى (قوله وليس لها أن تأخذه) أي الزوج السيد وتوصوم أي بل متى أخذته لا بد أن تكفر بالأطعام أو العتق وكذا إذا أخذت من سيدها الأقل من القيمتين فلا تكفر بالصوم لأنها لو صامت فقد أخذت العبداء وأقل القيمتين غملا للصوم (قوله نيابة) أي حالة كون تكفير السيد والزوج المذكورين نيابة عنهم أي عن الأمة والزوجة (قوله فلا يصح الخ) حاصله أنه لا يكفر عن واحدة منهما بأطعام بل الزوجة المحركة يكفر عنها بالأطعام أو العتق والأمة يكفر عنها بالأطعام ولا يصح أن يعتق عنها إلا ولا مطلقا (قوله وإن أسر الزوج عما زمه عنها) أي عن الزوجة أي وأما لو أسر السيد عما زمه عن الأمة كانت الكفارة عنها ديناً في ذمته (قوله كفرت) ظاهره أنها مطلوبة بذلك وأن المعنى كفرت ندبا واعترضه طافي بأن عبارة عبد المحقق تدل على أنها غير معالبة بذلك حيث قال لأنها غير مضطرة لأن تكفر عن نفسها ولا مأخوذة بذلك إلا أن يقال معنى قوله ولا مأخوذة بذلك أي على جهة الوجوب فلا يتأتى الاستحباب وهو بعيد اه بن (قوله أن لم تصم) أي وأما لو كفرت بالصوم فلا ترجع عليه بشيء لأن الصوم لا يثنى له (قوله ونفس كبل الطعام) قدر نفس إشارة إلى أن قوله وكبل الطعام عطف على الرقبة (قوله هذا إذا أخرجته من عندها) أي فإذا أخرجته من عندها فأنها ترجع بقيمة الرقبة أن كانت أقل من قيمة الطعام وبمثل الطعام أن كانت قيمته أقل من قيمة الرقبة فالأقلية بين القيمتين والرجوع بكبل الطعام لأنه مثل (قوله رجعت بالأقل من القيمتين) أي فإذا كانت قيمة الرقبة أقل رجعت بها وإن كانت قيمة الطعام أقل رجعت بها هذا إذا أخرجت الرقبة من عندها (قوله والا) أي ولا تكون الرقبة التي كفرت بهما من عندها بل اشتريتها فأنها ترجع بالأقل منها أي من قيمتها ومن غيرها ومن قيمة الطعام فعلم بما ذكره أنها لا ترجع بمثل الطعام إلا إذا كفرت به وكانت قيمته أقل فإن لم تكفر به كان الرجوع بقيمة لا بمثله قال بن وهذا التفصيل المذكور غير صواب والذي ذكره عبد المحقق وابن عرفة وابن حجر أنها ان كفرت بالطعام رجعت بالأقل من مكيلة الطعام أو الثمن الذي اشتريته به أو قيمة العتق أي ذلك الأقل رجعت به وإذا كفرت بالعتق رجعت بالأقل من قيمة الرقبة أو الثمن الذي اشتريته به أو مكيلة الطعام لأنها لا بد أن تطلى الأقل (قوله إذا المداخ) أي مدار التناوبين على أنزالها وانما نص المصنف على أنزالها ماذناتها توهم أنه لو تعلقت به الكفارة عن نفسه لا يلزمه أن يكفر عنها اتفاقا فنص على المتوهم وأعلم أنه على القول الأول لا يجري هنا ما مر من قوله وإن أسر كفرت الخ (قوله وعدم تكفيره عنها) أي وانما يكفر عن نفسه إذا أنزل (قوله تأويلان) الأول لابن أبي زيد والثاني للقاسي قال عياض والثاني منهما غلط المردونة اه بن (قوله فلا كفارة عليه مطلقا رجلا أو امرأة قطعا)

اى اتفاقا وفيه نظر فقد قال عياض والباي ان المكره بالفتح عليه الكفارة في قول عبد الملك نظرا
 لا انتشارا واكثر افعال احسانا انه لا كفارة عليه وهو الصحيح وقول عبد الملك ضعيف انظر بين
 والمحاصل ان المكره بالكسر قبل يلزمه ان يكفر عن المكر بالفتح وقبل لا يكفر عنه وهو اراجح وعليه
 قول على المكره بالفتح كفارة عن نفسه - نظر لا انتشارا ولا تولان والمقدم منه - الثاني وكل هذا
 اذا كان الاكرام على الجماع وامالوا كرهه غيره على الاكل او الشرب فلا كفارة على المكره بالكسر
 كما ذكره الشيخ سالم نقله ابن عرفة ولا على المكره بالفتح ايضا ونص ابن عرفة ولا كفارة على مكره
 على اكل او شرب او امر اذ على وطه وفي الرجل قولان له اولان الماشون اه (قوله على
 الاظهر) اى خلافا لما قال ان من اكره شخصاً على الاكل او الشرب يلزمه الكفارة عنه ونقل عبق
 هذا عن ابن عرفة وفي نقله عنه نظر لما علمت من نص كلامه (قوله وهو المستند فيه لامر موجود)
 اى يعذره شرعا (قوله لان افطرنا ميا) عطف على قوله وان يهدى وكفران يهدى لان افطرنا ميا
 او انه عطف على قوله بلاتأويل وقرب وهو ظاهر السارح (قوله فظن الاباحة) اى اباحة الفطر
 لا اعتقاده ان صوم ذلك اليوم لا ينعقد (قوله بتصرف في الفجر) اى تصرف في الجزء الملاقي له (قوله
 لانه من البعيد) اى لان المستحرقه لم يستند لامر موجود يعذره شرعا وان كان مستندا الامر
 موجود حقيقة (قوله اى بصدق الفجر) اى في الجزء الملاصق للفجر الذي طلع فيه الفجر وليس
 المراد انه تصرف في الجزء الذي طلع فيه الفجر (قوله او افردون القصر) وامان اصبح في المحضر
 صائما فافردون القصر فافطروا فظاهرا به يجرى على الخلاف فيمن سافر ففطر قصر فافطر لذلك وسماي
 الخلاف فيه بل هذا المرى بوجود الكفارة اه ح (قوله فظنوا الاباحة الخ) قد ذكر المصنف
 امثلة ستة للتأويل القريب وزيد عليها من كل يوم الشك بعد ثبوت الصوم ظانا بالاباحة كما قدم
 المصنف ومن افطرتا ولا عدم تكذيب العدلين بعد ثلاثين محو القول الشافعي بذلك ومن افطر
 ظانا بالاباحة لاجل حجة فعلها بغيره او فعلت به على الراجح خلافا لما يأتى للمصنف من ان هذا من
 التأويل البعيد وبالمجمل فالظاهر ان النظر في قرب التأويل للشان والمثال لا يخصص (قوله بخلاف
 بعيد التأويل) هذا يخرج من قوله بلاتأويل وقرب ولانه يقال انه منطوقه فكيف يخرج منه
 لاننا نقول بل قوله بلاتأويل وقرب اعلم منه لصدقه بانتفاء التأويل واصلا والتأويل البعيد فكأنه
 قال يشترط في الكفارة انتفاء التأويل القريب بخلاف التأويل البعيد فلا يشترط انتفاؤه لان
 فيه انتفاء كالتحرمة كالحال كونه كعدم (قوله فعليه الكفارة) اى عند ابن القاسم وهو المشهور
 وقال اشهب لا كفارة عليه وعده ذاتا ويلاقربيا وقد استقر به ابن عبد السلام قائلا ان هذا
 اقرب تأويل لمن قدم ليلا او تصرف حال الفجر قال عجب هو في هذا الفرع قد استند في فطره لموجود
 وهو رد الشهادة فلا يكون تأويل بعيدا اه وقد يقال هو وان استند في فطره لموجود لكنه لم
 يعذره شرعا والتأويل البعيد والمستند فيه لامر معدوم او موجود لكنه لم يعذره شرعا ووجه
 المشهور بان رفعه للقاضي ناشئ عن قوة رؤيته لله لال فلذا عده ذا التأويل بعيدا (قوله
 فالكفارة) اى وهذا يختلف من افطر عامدا ثم تبين ان ذلك اليوم يوم العياد وتبين ان المحيض اناها
 قبل الفطر فلا كفارة على المعتمد خلافا لمحمد بن اه عدي تبيينه ما ذكره من الكفارة في هاتين
 المسئلتين وهو المشهور وقال ابن عبد الحكم لا كفارة فيها وراه من التأويل القريب (قوله او افطر
 لاجل حجة) اى او افطر ظانا بالاباحة لاجل حجة الخ وما ذكره المصنف من ان هذا تأويل بعيد
 وفيه استكفارة مذهب ابن حبيب وهو ضعيف وقوله والمعتمد الخ هو مذهب ابن القاسم (قوله)

افطر المحاجم والمحتجم) فالتأويل استند اظهر الحديث وان كان غير مراد والمراد انهم ما فعلا ما يتسبب
 عنه الفطر اما المحاجم فله الدم واما المحتجم فلما يلحقه من الضرر (قوله واغنية) يعني ان من اغتاب
 شخصاً في شهر رمضان فظن باحة الفطر لا كاه لحم اتيه فافطر فعليه الكفارة قال ح لوجرى في
 هذا من الخلاف ما جرى في المحامة ما بعد لكن لم ارفعه الا قول ابن حبيب بوجوب الكفارة اه
 عدوى وبقي من امثلة التأويل البعيد ما لو اكره على الفطر ثم اكل متعمداً بعد زوال الاكراه لا عقابه
 جواز الافطار فقد استظهر وواجب الكفارة وان هذا من التأويل البعيد والظاهر انه لا كفارة
 عليه وانه من التأويل القريب اه عدوى (قوله بينه) اي بين عدم التلازم (قوله فالفقضاء على
 ذلك الغير) اي لانه لا يقبل النيابة (قوله منه كسا) وحاصله ان كل من افطر عمداً ما في النفل
 يوجب قضاءه (قوله ذكره هنا صابغاً آخر) حاصله كل ما يوجب الكفارة في رمضان يوجب
 القضاء في الزمان وتقدم ان الذي يوجب الكفارة في رمضان هو الفطر عمداً بلا جهل ولا
 تأويل قريب (قوله فكل ما الخ) اي فكل فطر وجبت به الكفارة في الواجب وهو الفطر عمداً
 بلا تأويل قريب وجهل (قوله وعلى كل حال) اي سواء حمل كلام ابن القاسم على نزولها غلبة
 او عدداً (قوله لا قضاء في النفل) اي كافي بقول ابن عرفة عن ابن القاسم وكذا في المواقي (قوله
 من قبله) اي من قيد ابتلاع الحصة بالغلبة كمنش (قوله ولان الخ) عطف على قوله فلقول
 ابن القاسم (قوله واما فساد المفهوم) اي وهو كل فطر لا يوجب كفارة في الفرض لا يوجب قضاء
 في النفل (قوله ومن اصبح الخ) عطف على قوله بمائيل التأويل ورد عليه ايضاً من افطر من غير
 الغم ومن امدى فان في كل القضاء في الفرض والنفل ولا كفارة (قوله بعدما شرع في السفر) اي
 السفر الذي تقصر فيه الصلاة (قوله ما لم يزد) اي يبتلع منه شيئاً اي عمداً او غلبة او سبباً
 والا فالفقضاء والفرض انه وصل لحل يمكن طهره واما اذا لم يصل لموضع بقدر على طهره منه كما اذا لم
 يصل لمحقه فلا شيء عليه في ابتلاعه (قوله وغالب ذباب) اي وذباب غالب وقاهر وظاهره وان لم
 يكن كثيراً وقوله او بعوض اي ناموس وغير الذباب والبعوض كالبراغيث والقمل ليس مثلها كما
 يفيد التحليل الذي ذكره الشارح (قوله غبار طريق) اي وان لم يكن الغبار واما غبار غير الطريق
 كغبار كنس البيت فالفقضاء في وصوله للحاق فيما يظهر وانظر اذا كثر غبار الطريق وامكن التعرز
 منه بوضع حائل على فيه هل يلزمه وضع حائل على فيه ام لا وهو ظاهر كلام غير واحد اه عدوى
 وقوله او كيل اي او غبار مكمل من سائر المحبوب (قوله او جبس لصانعه) وكذا غبار الدباغ لصانعه
 وانما اغتفر غبار الدقيق ومما معه للصانع نظراً لضرورة الصنعة وامكان الاحتفظ لغيره وقال بعضهم انه
 لا يغتفر ذلك ولا للصانع ويجب القضاء (قوله قيد في الدقيق) لان الخلاف في الدقيق وما بعده
 انما هو في الصانع كافي التوضيح واما غيره فلا يغتفر ذلك اتفاقاً (قوله وحقنة من احليل) اي
 لانها لا تصل لمعدته وقوله من احليل وامان الدبر او فرج المرأة فتوجب القضاء اذا كانت بمائع
 لا يجامد كما مر كذا قال عقب واعترضه أبو علي المستأوى بأن فرج المرأة ليس متصللاً بالجوف
 فلا يصل منه شيء اليه وفي المدونة كرمالك الحقنة للصائم فان احتمت في فرض شيء يصل الى جوفه
 فاليقصر ولا يفكر اه وفي ح عن النهاية ان الاحليل يقع على ذكر الرجل وفرج المرأة اه ين فعل
 منه ان الحقنة من فرج المرأة لا قضاء فيها كالحقنة من ثقب الذكر (قوله ومعنى بالتزويج) مستنكح
 بكسر الكاف) اي غالب من رجل او امرأة ويصح قراءته بالاضافة مع فتح كاف مستنكح اي ومعنى
 شخص مستنكح رجل او امرأة (قوله او مذى) لا يحتاج الى تقييده بالاستنكح لانه عطف على المقيد

بقميد والمعطوف على المقيد بقيد يعتبر فيه القيد أيضا (قوله ونزع ما كول او مشروب) يعني ان
 من نزع الماء كول او اشر وب من فيه في حال ملوع الفجر فلا شيء عليه على المشهور بناء على ان
 انخراج السائغ من الحلق ليس ايصالا له ولا يقال اذا نزع الماء كول في حال الطلوع كان نازعا في
 النهار لانه لا يكون نازعا في النهار الا اذا كان النزع بعد ملوع الفجر وليس مرادوا ونما المراد ان النزع
 في حال الطلوع لا بعده ولا في الجزء الملاقي لطلوع الفجر لان النزع حينئذ لا فلا خلاف فيه (قوله
 او فرج) اي انه اذا نزع فرجه من فرج وطوئته في حال ملوع الفجر فلا شيء عليه على المشهور بناء
 على ان نزع الذكرا لا يعد وطأ ونصر ابن شاس ولو طلع الفجر وهو يجامع فعليه القضاء ان استدام
 فان نزع اى في حال الطلوع ففي اثبات القضاء ونفيه خلاف بين ابن المأشون وابن القاسم سبه
 ان النزع هل يعد جماعا أم لا (قوله او حصل منى او مذي بعد نزع الذكر) اي ان لم يخرج ذلك عن
 فكر مستدام بعد النزع والا فالكفارة في الاول والقضاء في الثاني اه عدوى (قوله وجاز
 سواك) اي بما لا يتحمل منه شيء وكراه طمس ما يتحمل منه فان تحمل منه شيء ووصل لحلقه
 فكأنه مضطرب ان وصل عدا كان فيه القضاء والكفارة والا فالقضاء (قوله كل النهار) اي وفاقا
 لابي حنيفة لقوله عليه الصلاة والسلام لولا ان اشدق على امتي لارتمى بهم بالسواك عند كل صلاة
 وهذا يعصم السائم وغيره (قوله خلافا لمن قال بالكراهة) اي وهو الشافعي واحمد واستدلوا بقوله
 عليه الصلاة والسلام الخلو في ثم الصائم عند الله اطيب من ريح المسك والخلو بالضم ما يحدث من
 خلو المعدة من الرائحة الكريهة في الغم وشأن ذلك ان يحدث عند الزوال فاذا استاك بعد الزوال
 ازال ذلك الخلو المستطاب عند الله فلذا كان مكروها وقد يقال هذا لا يدل على الكراهة لان
 سبب الخلو خلو المعدة وخلو المعدة موجود لم يذهب فليكن الخلو باقيا لم يذهب السواك فان
 قلت ما معنى كونه اطيب عند الله مع ان الله منزّه عن استطابة الرائحة والانبساط منها لان هذا من
 صفات الحيوان قلت هذا كناية عن رضا تعالى به وثنا به على الصائم بسببه وتقريبه منه كتقريب
 ذى الرائحة الطيبة ولا يخص ذلك بالآخرة (قوله لان فيه تغبرا) اي مخاطرة لاحتمال سبق شيء
 منها الى الحلق فيفسد صومه (قوله واصباح) اي تعمدا البقاء بالجمابة حتى يطلع الفجر ويصبح
 (قوله وصوم دهر وجمعة فقط) اي خلافا لمن قال بكرهتها وموجبة القائل بجواز صوم الدهر
 الاجماع على لزومه ان نذر ولو كان مكروها او ممنوعا لم يلزم على القاعدة وأما صوم الجمعة
 بخصوصها مع ورود النهي عن ذلك وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا يصوم احدكم يوم الجمعة
 الا ان يصوم يوما قبله او يوما بعده فمحمل النهي على خوف فرضه وقد انتفت هذه العلة بوفائه عليه
 السلام (قوله وجازله) اي للصائم (قوله بأن بيت الفطر الخ) اشار الشارح الى ان المراد بالفطر
 ما يشمل الفطر بالفعل وتبديت الفطر وعليه فيوزع في الشروط بان يجعل قوله شرع فيه الخ شرطا
 في جواز تبديت الفطر وقوله ولم ينوه فيه شرطا في جواز الفطر بالفعل وفي بن انه يتبين ان المراد
 بالفطر هنا تعاملي المفطر اذ لو كان بمعنى تبديت الفطر لم يلائمه قوله شرع فيه قبل الفجر ولا قوله ولم
 ينوه فيه لان تبديت الفطر في السفر يستلزم الشروع فيه قبل الفجر وانه لم ينو الصوم فيه فيكون
 اشتراط ذلك من قبيل تحصيل المحاصل اه كلامه فتأمل (قوله ويجوز اربعة شروط) منها ما يعم
 يوم السفر وما بعده وهو قوله سفر قصر وقوله ولم ينوه فيه ومنها ما يخص يوم السفر دون ما بعده وهو
 قوله شرع فيه قبل الفجر اه عدوى (قوله بسفر قصر الخ) قال الشيخ احمد الزرقاني يفهم من ذلك انه
 يجوز للصائم المسافر الفطر ولو اقام يومين او ثلاثة فجعل ما لم ينو اقامة اربعة ايام كالصلاة كما صرح به

في النواذر ونقله ابن عرفة انطرح (قوله قبل الفجر) اي وكان ذلك الشرع اي الوصول لمحل
 البدء قبل الفجر (قوله والاقصى الاولى) اي والا فلا يجوز له العلم القضاء من قوله وقضى في الفرض
 مطلقا على ان القضاء لازم على كل حال سواء اختلف شيء من الشرع ام لا وأجاب الشارح بأنه انما
 ذكر القضاء وان علم بمما لا جمل ان يرتب عليه قوله ولو تطوعا (قوله على أن هذا مستغنى عنه) اي
 لكن هذا مستغنى عنه بقوله وفي النفل بالبعد المحرم اي وجب ثذافا لا في حذفه وابداله بقوله فلا
 يجوز وايضا المبالغ عليه لا بد أن يكون ما قبل المبالغة صادقا عليه ولا شك ان قوله وفطر بسفر قصر
 المراد به الفطر في رمضان كما يشعر به قوله ولا كفارة الخ وهذا لا يصدق على التعاوع (قوله الا ان
 ينويه بسفر) حاصله انه اذا ثبت نية الصوم في السفر واصبح صائما فيه ثم افطر لزمته الكفارة سواء
 افطر متأولا ولا فهاتان صورتان وقوله واحرى الخ حاصله انه اذا اصبح مفطرا في الحضر بان رفع
 نية الصوم لا واطلع الفجر رافعا لمساو الحمال انه عازم على السفرة فانه يلزمه الكفارة سواء سافر ام لا
 كان متأولا ولا فهذه اربع صور ترضم للاثنتين قبلها فاجملة ستة (قوله طائفا) اي تأولا ولا
 وقوله كان سافرا اي بعد الفطر (قوله ولم يتأول) اي والحمال انه افطر غير متأول وهذه ثلاث
 صور فيها الكفارة ترضم للستة المتقدمة فاجملة تسع صور وفيها الكفارة وسأتى في المصنف صورة
 عاشرة (قوله عزم على السفر الخ) اي فهذه اربع صور لا كفارة فيها اتضم للصورة التي قبلها
 فاجملة خمسة لا كفارة فيها (قوله والفرق بينه) اي بين من يبيت الصوم في الحضر ثم افطر بعد
 ان شرع في السفر بعد الفجر وقوله وبين من يبيت الصوم في السفر فافطر اي الذي اشار له المصنف
 بقوله الا ان ينويه بسفر (قوله فلما اختار الصوم الخ) اي فلما شدد على نفسه بنية الصوم
 وترك الرخصة شدد عليه بلزوم الكفارة وفي ح خلاف فحين سافر لا جمل الفطر هل يعامل
 بتقيص مقصوده وتلزمه الكفارة ام لا (قوله وجاز الفطر بمرض الخ) اي وجاز للصائم ولو
 حاضرا الفطر بسبب مرض قائمه خاف زيادته فالباء في مرض سبيدة وما ذكره المصنف من المجاوز
 هو المشهور وقال البرزلي اختلف اذا خاف مادون الموت على قولين المشهور الا باحة نقله ح هاتى
 الموافق عن النخعي من منع الصوم ووجوب الفطر مقابل للشهور راه بن (قوله او موافق) اي
 او لاخبار موافق (قوله بخلاف الصحيح) اي فانه لا يجوز له الفطر اذا حصل له بالصوم مجرد شدة
 تعب وهذا هو المشهور وسأتى للشارح قول آخر يجوز فطره وكذلك لو خاف الصحيح حصول اصل
 المرض بصوصه فانه لا يجوز له الفطر على المشهور اذا لم يزل به المرض اذا صام وقيل يجوز له الفطر
 (قوله ووجب ان خاف هلاكا) هذا كالا استدناه من قوله وجاز الفطر بمرض خاف زيادته فكأنه
 قال الا ان يخاف هلاكا فيجب (قوله او شديدا ذى) اي اذا شديدا فهو من اضافة الدقة لموصوفها
 (قوله اي لم يكن بها واحدا الخ) هذا جواب عما يقال ان المرضع اذا خافت على ولدها لا يجوز لها
 الفطر الا اذا انتفى امكان كل من الاستنجار وغيره فكان الواجب العطف بالاولا بالآخر وحاصل
 الجواب ان او اذا وقعت في حيز النفي كانت لنفي الاحد الدثار والاحد الدثار لا يتحقق نفيه الا
 بنفي الجميع (قوله على حد) اي على طريقة اى فهو على طريقة والا قطع الخ وذلك لان العطف
 بأو بعد النفي كافي المصنف او بعد النفي كافي الاية المراد منه نفي الاحد الدثار والنفي عن الفعل
 المتعلق به (قوله خافنا على ولديهما) اي احدا لمرتين السابقين المجوز للفطر والموجب له ومفهوم
 خافنا الخ انه لا يباح لها الفطر بمجرد حصول المشقة الشديدة لكن النخعي قد صرح بجوازه وحكى
 ابن الحسايب الاتفاق عليه واستظهره المصنف في توضيحه وعزه ابن رشد لمع ابن القاسم

وتصح للرضع على المشهور من مذهب مالك ثلاثة احوال حال لا يجوز له سابقه النظر والاطعام وهو
 ما اذا قدرت على الصوم ولم يجهد في الارضاع ولم يحصل له ولد حاضر بفسده وحال يجوز لها فيها
 الغطر والاطعام وهي ما اذا جهدها الارضاع ولم تخف على ولدها واخافت عليه حدوث مرض
 او زيادته ولم يمكنها الارضاع وحال يجب عليها فيها الغطر والاطعام وهي ما اذا لم يمكنها الارضاع
 وخافت على ولدها شدة الاذى انظر بن (قوله ولذا) اي ولاجل كون الحمل مرضا حقيقة
 والرضاع في حكم المرض وليس مرضا حقيقة (قوله فان امكنتها الاستجار الخ) هذا شروع في بيان
 مفهوم قوله لم يمكنها الاستجار او غيره (قوله وهو رضاءها بنفسها) اي مع كفايته وقوله اذا خافت
 عليه المرض اي حدوثه بسبب صوم الحامل او من قلة اللبن بسبب صوم المرضع (قوله والاجرة
 في مال الولد) اي اجرة رضاءه اذا لم تقدر على رضاعه وخافت عليه واجرت له مرضعة ترضعه وهذا
 متعلق بمفهوم قوله لم يمكنها الاستجار اي فان امكنتها ذلك وجب الصوم واستأجرت والاجرة في مال
 الولد الخ (قوله لانه) اي رضاءه (قوله تاويلان) الاول للخمى والثاني لسند كفاي التوضيح وكان
 الاولى للصنفان يعبر بترددوا بقولان اذ ليس هذا خلافا في فهم المدونة قال شيخنا والراجح من
 القولين الاول فكان على المصنف الاقتصاد عليه فان عدم مال الاب من مال الام (قوله حيث
 يجب الرضاع عليها) اي بان كانت غير علية القدر وكانت غير مطلقة طلاقا بائنا والا فلا يجب عليها
 اتفاقا وكانت في مال الاب (قوله والقضاء بالعدد) عطف على فاعل وجب المستتر في قوله ووجب
 ان خاف هلاك الخ والشرط في العطف على ضمير الرفع المستتر وجود وهو الفصل (قوله بالعدد)
 اي سواء صام القضاء بالهلال او بغيره على المشهور وقال ابن وهب القضاء بالعدد ان صام بالعدد
 ولم يصم بالهلال وان صام بالهلال اجزاء ذلك الشهر سواء وقعت عدة ايامه عدة رمضان او نقص عدد
 القضاء عنه (قوله ايج صومه) اي يزمن ايج الصوم فيه فخرج الزمان الذي يحرم فيه الصوم
 كيوم العيد وتالي يوم النحر فلا يصح صومها قضاء ونخرج ايضا الزمان الذي يكره صومه كربع
 النحر فلا يصح صومه قضاء ونخرج ايضا الزمان الذي وجب صومه كرهضان بالنسبة للحاضر وكذلك
 الايام المعينة التي تذر صومها فلا يصح صومها قضاء عن رمضان الماضي ولما كان قوله يزمن ايج
 صومه شاملا لرمضان بالنسبة للسافر اخرج به بقوله غير رمضان ولو قال المصنف يزمن ايج صومه
 تطوعا لا غنا عن قوله غير رمضان ولا يتقضى قول المصنف يزمن ايج صومه بيوم الشك فان
 صومه حرام او مكروه مع انه يصام قضاء كبر لا نأقول صومه من حيث ذاته مباح والحرمه
 او الكراهة انما عرضت له من حيث قصد الاحتياط اه تش (قوله ولا في ايام التشريق الثلاثة)
 اما عدم صحة القضاء في ثاني العيد وثالثه فبما اتفق للنبي عن صومهما انتهى تحريمهما وعدم صحة
 القضاء في رابع العيد وهو ثالث ايام التشريق فعلى المشهور لكراهة صومه تطوعا وعدم اباحته
 (قوله فلا يفتى الخ) اي فلو قضى السافر ما عليه من رمضان الماضي في هذا الحاضر فانه لا يجزى
 عن واحد منهما اتفاقا واما الحاضر اذا صام رمضان الحاضر قضاء عن الماضي فقبيل لا يجزى عن
 واحد منهما وهو قول مالك واشهب ومحنون وابن حبيب وابن المواز وصححه ابن رشد ثم اختلف
 اصحاب ذلك القول فقبيل انه لا يلزمه كفارة كبرى مع كون صومه لا يجزى عنه عن رمضان الحاضر
 ولا الماضي وذلك لانه صامه ولم يطره وصوبه ابن ابي زيد وقال ابن المواز يلزمه كفارة كبرى مع
 الكفارة للصغرى عن كل يوم لطره فيه عند ابرغ نية رمضان الا ان يعذر بجهل او تاويل واقصر
 ابن عرفة عليه فيه عند ابرغ كمال ح والذي ذكره ابن القاسم في المدونة ان الحاضر اذا صام رمضان

الحاضر قضاء من الفئات فانه يجزى عن الحاضر وان لم ينوه وصوبه في النكت كما قال المواق
وعليه لما نهي مد من كل يوم قال عتيق وينبغي ان يكون به الفتوى قاله شيخنا العدوي وصححه
بعض شيوخنا والحاصل ان كلامه القولين قد صحح (قوله ووجب اتمامه الخ) اي فاذا ظن ان
في ذمته صوم يوم من رمضان او من نذر غير معين فشرع فيه فذكر قضاءه قبل ذلك او تذكري سقوط
صوم ذلك اليوم عنه بان تذكر انه بالغ في ذلك اليوم ووجب اتمامه لانه صار نغلا والنفل يجب اتمامه
بالشروع فيه عند ابن القاسم ومثل ذلك من شرع في الظهور بظنه عليه فتبين انه صلاها فانه يخرج
عن شفع ولو لم يعقد ركعة وفي العصر يخرج من شفع ان تذكر بعد ان عقد ركعة والاقطع والفرق ان
العصر لا يتنفل بعدها وكذلك من اعتقد ان عليه الحج او العمرة فشرع فيه ما فتبين انه فعلهما فانه
يتمهما لانهما لا يرتفعان اه عدوي (قوله فان افطروا فوجب قضاؤه) اي فان افطروا فوجب
قضاؤه هذا قول ابن ابي زيد وابن شبلون وقال اشهب لا يجب قضاؤه الاول هو الجارى على قول
المصنف سابقا وقضى في النفل بالبعد المحرام وقد تبين لك ان الخلاف خاص بالفطر عدا واما ان
افطروا ناسيا فلا قضاء عليه اتفاقا خلافا لمعنى حيث جعل الخلاف في كل من العمد والسهو (قوله
وبوماء من القضاء) فان افطروا فيه عدا قضى يومين وهكذا ولو تسلسل (قوله خلاف) شهر الثاني ابن
الحاجب في باب الحج واختاره ابن عبد السلام والاول شهره ابن غلاب في وجيزه (قوله فلا يقضى
اتفاقا) اي كما قال القراني في الذخيرة وخالفه القاضي سمند فجعل الخلاف جاريا بين افطروا
القضاء عدا اوسه واوتبعه خش (قوله ووجب ادب المفطر الخ) اشار الشارح بتقدير ووجب الى
ان ادب مفطر عطف على فاعل ووجب في قوله ووجب ان خاف هلاكا (قوله ولو ينفل) تبع عجم في
ذكر النافله وهو غير صحيح لان المسئلة للغمي وقد صرح بان ذلك في رمضان كما في المواق والتوضيح
وان عرفة على ان في جواز الفطر في النفل عدا خلافا بين المذاهب اه بن (قوله ولو كان فطره بما
يوجب الحد) اي كزنا واشرب خمر (قوله وقدم الادب ان كان الحد رجما) استظهر بعضهم
سقوط الادب في هذا لان القتل يأتي على الجميع اه بن ومعه ومعه انه لو كان الحد جلد فانه يقدم
على الادب (قوله لمفطر) اللام بمعنى على كما قال الشارح واللام في قوله مثله بمعنى الى التي لا انتهاء
الغاية تربط بفطر اي تقر بانها متناهية الى دخول مثله وقوله لمفطر اي ولو عدا اوسفها كان
التفريط حقيقة او حكما كما سمى القضاء لا المكروه على تركه والجاهل بوجوب تقديمه على رمضان
التالي له فليس بفطرين كسافر ومريض واعلم ان التفريط الموجب للأطعام انما ينظر فيه لشعبان
الواقع في السنة التي تلي سنة رمضان المقضى خاصة فاذا لم يفطر فيه فلا اطعام ولو فطر فمما قبله او
فيما بعده من العام اه شيخنا عدوي (قوله ولا يتكرر) اي المديكر المثل فاذا كان عليه
يومان من رمضان ومضى على ذلك ثلاث رمضان او أكثر فانه انما يارب منه مدان ولو قال المصنف
مثله او أكثر لوفى بذلك الا ان يقال ان قوله مثله مفرد مضاف يعم (قوله ولو كل واحد)
اي ولو كان كل واحد من المدين دفعه له في يومه الذي صامه قضاء عما في الذمة (قوله فان كانا من
عامين) اي فطر فيهما بان دفع له مدين عن يومين كل يوم من عام جاز كما يجوز للزضع دفع كفارة
فطره وتقوى بها المسكين واحد (قوله ولا يعتد بان ائدة على مد) اي اذا كان ذلك من كفارة واحدة
أما لو كان عليه كفارتان فانه يجزى به ان يعطى كل واحد مدين مثال الاول اذا فطر وعليه عشرة
ايام من شهر حتى دخل عليه رمضان الثاني ومثال الثاني ما اذا فطر في رمضانين في كل واحد
عشرة ايام فالمد بالکفارة الواحدة كفارة التفريط الذي في عام واحد (قوله ان بقي وبين) اي

ان بقي يديه وبين له عند الدفع ان ذلك كفارة **(قوله امكن الخ)** شرط في قوله ووجب اطعام
 مده الخ يعني انه انما يلزم المقرط اطعام المد عن كل يوم لمسكين اذا كان يمكن قضاء ما عليه في
 شعبان وذلك بان صار الباقي من شعبان بقدر ما عليه من رمضان وهو صحيح مقيم خال من الاعذار ولم
 يقض حتى دخل رمضان الاخر وعلى هذا فن عليه خمسة ايام مثلاً من رمضان وترك قضاءها اول
 شعبان واخرها الى ان بقي منه خمسة ايام ثم لم يبق ذلك مرض الى ان دخل عليه رمضان الثاني فلا
 اطعام عليه ثم ان المعتبر شعبان الاول فان حصل في آخره بقدر ما عليه عذر وترأخى في شعبان الثاني
 لا يلزمه اطعام قال الشيخ احمد الزرقاني وانظر لو كان عليه ثلاثون يوماً ثم صام من اول شعبان ظاناً
 كاله فاذا هوسعة وعشرون يوماً لم يلزمه عليه الاطعام ليوم او لا والظاهر الثاني لانه لم يفرط في القضاء
 لانه لم يمكنه قضاء ذلك اليوم بشعبان **(قوله لان اتصل مرضه الخ)** هذا فهو قوله ان امكن
 قضاءه بشعبان صرح به لزيادة الايضاح **(قوله والجهل)** اي بوجوب تقديم القضاء على رمضان
 التالي وجعل الجهل المذكور عذراً احد قولين وقيل انه ليس بعذر والحمد للآلاف المذكور جازي
 النسيان وفي السفر وفي الحج وليس النسيان والفرع ذراهما بل الاكراه **(قوله فلا اطعام عليه)**
 اي ولو كان متمكناً قبل ذلك من الايام ولا عذر له **(قوله مع القضاء)** متعلق باطعام اي ووجب
 اطعام مده عليه السلام لمقرط حاله كون ذلك الاطعام مباحاً للقضاء وبعده على جهة الذنب
(قوله مع كل يوم يقضيه) اي فكل ما اخذ في قضاء يوم اطعم فيه **(قوله فان اطعم بعد الوجوب)**
 وقبل الشروع في القضاء اي اي كما قال ابن حبيب ولا ينافيه قول المدونة لا تفرق الكفارة
 الصغرى قبل الشروع في القضاء لمجملها على ان المراد لا تفرق على جهة الاولوية وهو قوله بعد
 الوجوب انه لو اطعم قبل الوجوب وقبل الشروع في القضاء فانه لا يجزى **(قوله ووجب منذوره)**
 الضمير للناذر المفهوم من الوصف اي لم الناذر الوفاة بمنذوره اي بأي نوع من انواع الطاعات من
 صوم او صدقة او حج ونحو ذلك ورجعه بعضهم للصوم وهو المناسب للقيام وهذه المسئلة تأتي في
 باب النذر وانما ذكرها هنا ليرتب عليها ما بعدها وقوله بالنية اي حال كون لفظه ملتصقاً بعدم
 النية المتعلقة باحد منهما اي من الاقل والاكثر **(قوله كندر شهر)** اي الصادق بثلاثين وتسع
 وعشرين وقوله فيصوم ثلاثين اشار الى ان ثلاثين معمول لفعل مقدر **(قوله لزمه اتسامه كاملاً او ناقصاً)**
 اي ولا يلزمه زيادة عليه اذا كان ناقصاً ولو قال نذر على ان اصوم هذا الشهر يوماً زمة يومه
 ولو قدم اليوم بان قال لله على ان اصوم هذا اليوم شهراً فيحتمل تكراره في اسابيع الشهر ويحتمل
 ان يصومه ثلاثين فاذا كان يوم الخميس صام ثلاثين خيراً فيصوم على الاكثر عند عدم النية وهو
 ثلاثون كما سبق ولو قال نذرت قد اوم الجمعة او عكسه اي يوم الجمعة غداً فاذا هو يوم الخميس فالعبرة
 بما عول عليه في نيته فان لم يكن له نية فالظاهر انه يلزمه ما قدمه **(قوله كجزاء العبد)** سيأتي بقول
 المصنف او لكل مدموم يوم وكل لكسره **(قوله وقيل بسقط الخ)** اي ذلك النذر يعني انه لا يلزمه
 وقوله لانه لم يندر طاعة اي من حيث صيام نصف اليوم **(قوله ووجب ابتداء سنة)** حاصله انه اذا
 قال لله على صوم سنة او ان فعلت كذا وان لم افعل كذا فعلى صوم سنة او عام وحث فانه يلزمه
 صوم سنة ولا يجتزى بياقي سنة حلقه او نذره ولا يلزمه الشروع فيها من حين نذره او من حين حثه الا
 ان ينوي ذلك ولا يلزم تسابعها او يلزمه قضاء ما لا يصح صومه منها وما ذكره من لزوم ستة في الخلاف
 بالسنة او العام هو المشهور من المذهب وفي حاشية شيخنا السيد البليدي على عقب قول لابن وهب
 وابن القاسم يلزم ثلاثة ايام كذهب الشافعي وقيل يكتب في ستة ايام من شوال لتحديث فكأنما صام

الدهر وقيل يلزمه ثلاثة ايام من كل شهر لان الحسنة بعشر امثالها والمجدته على اختلاف العلماء
 (قوله وقضا الخ) في التعبير بالقضاء يجوز لان ما لا يصح صومه ليست اياما بعينها فانت تقضي انما
 هي ثني في الزمة فلو قال وصام بدل ما لا يصح صومه كان وافحا وقوله وقضى ما لا يصح صومه يعني
 تطوعا بان كان صومه متبعا عنه كالعدين وايام الحيض والنفس او كان واجبا كرمضان والمعين
 بالندبر ولو كان مكررا ككل خميس وكما ينعى ما لا يصح صومه يقضى ما يصح صومه اذا افطر فيه سواء
 كان فطره لعذر كمرض او نسيان او اكراما او كان لعذر بان افطر هذا اخراما (قوله وثاني النحر
 وثالثه) اي او امارا بعبه فانه يصومه ولا يقضيه كما هو ظاهر المذونة على نقل المواق واعتمده ابن عرفة
 وذلك لانه ما يصح صومه تناوله النذر ويكون من افراد قول المصنف الا في رابع النحر لنادره في الجملة
 وقال الشارح بهرام وتنتوح انه لا يصام الرابع ويقضى قال المواق وهو ابن لان صومه مكررو
 لغير نادره بعينه وناذر السنة ليس ناذرا له بعينه ولا داخلا في ضمن نذره لان السنة مهمة واعتمد ذلك
 طافي واعتمد بعض شيوخنا كلام ابن عرفة وهو ظاهر المصنف لانه قال وقضى ما لا يصح صومه
 والرابع يصح صومه الا ان يريد ما لا يصح صومه اصلا او حصة كاملة اه شيخنا عدوى (قوله في
 سنة) اي في نذر سنة او في التزامها (قوله في الثانية فقط) اي لان التسمية في الاولى نص في الباقي
 واما هذه فيجتمعا ان يريد اولها من الاثنتين فلا تنصرف للباقي الا بالنية (قوله يبتدئ به من حين
 النذر الخ) اشار الى ان المهمة والمعينة يفترقان في ثلاثة امور الفورية والتابعة وصوم رابع النحر
 فهذه الثلاثة لازمة في المعينة دون المهمة على ما علمت من الخلاف في رابع النحر في المهمة (قوله
 ويلزمه صوم رابع النحر) اي في هاتين الصورتين لانه منذور بعينه فلا خلاف في صومه بخلاف
 الاولى فانه لا يصام على ما قال ح ومن واقفه وعلى كلام ابن عرفة كما يصام هنا يصام فيما تقدم
 (قوله) ولا ما افطر لمرض لان المدين يغوث بغوات زمنه) اي فات لعذر (قوله بخلاف فطره لسفر)
 يخرج من قوله ولا يلزم القضاء اي لا يلزم قضاء ما لا يصح صومه بخلاف ما يصح اذا افطره لسفر (قوله
 او اكره) المعتدان ما اكره على فطره لا يلزمه قضاؤه اه عدوى (قوله وصبيحة القدم) حاصله انه اذا
 قال لله على صوم يوم قدوم زيد فانه يلزمه صوم صبيحة ليلة قدومه ان قدم ليلا وكانت تلك الليلة التي
 قدم فيها ليست ليلة عذر بان قدم ليلة يوم يصام تطوعا فان قدم نهارا او ليلا وكانت ليلة عذره فلا يلزم
 ذلك الناذر شيئا واذا كانت صبيحة القدم من رمضان فلا يجب صومه للنذر بل رمضان وسقط عنه
 النذر (قوله لزمه مماثلته) اي مماثل يوم صبيحة ليلة القدم في المستقبل وقوله ايضا اي كما
 يلزمه يوم صبيحة القدم فاذا قدم ليلة الاثنين لزمه صوم يوم الاثنين صبيحة ليلة القدم وكل اثنين
 جاء بعد ذلك دائما وبدا (قوله والالزمة مماثلته) اي فيهما اي قدم نهارا او ليلا عذر كما اشار
 لذلك الشارح بالمبالغة فاذا قدم يوم الاثنين او ليلة الاثنين وكان الاثنين صبيحة يوم عذر فان ذلك
 اليوم بخصوصه لا يلزمه صومه ولا تضاروا ايضا ويلزمه صوم كل اثنين دائما ما يأت في يوم الاثنين
 عيدا وعذر كحيض او غشاء او جنون فانه لا يصوم ذلك الاثنين الذي حصل فيه العذر ويصوم
 ما بعده من الاثنينات (قوله ولو في قدومه ليلة عذر فيما يظهر) هذا هو الحق خلافا لما في غنج من
 التفرقة بين قدومه ليلة العيد فلا يلزمه المماثل وقدومه ليلة الحيض او نهارا فيلزمه وذلك لان
 المتأخر عنه التقييد بأبد المماثلة في اليوم لا في الوصف بكونه عيد او يوم حيض اذ لو اعتبرت الصفة
 سقط مطلقا حتى في ليلة الحيض لان اليوم بوصف بكونه يوم حيض لا يصام انظر بن (قوله الاولى
 التعبير بالفضل) اي بان يقول على ما اختير (قوله لانه من عند نفسه الخ) فيه نظرا لاقول الذي

ذكره المصنف هو احدى احوال سحنون ونص ابن المحجب ولو نذر يوما بعينه ونسيه فثلاثة يتخير
وجميعها واخرها لانه اما هو او قضاؤه قال في التوضيح لا قول كلها نفاة عن سحنون وآثار قوله
انه يصومها جميعها واستظهر الاحتياط اه وفي المواقي الذي رجع اليه سحنون ان من نذر صوم
يوم بعينه فنسيه انه يصوم الجمعة كلها اه فتمين ان ما اختاره اللخمي قول السحنون لا من عند
نفسه اه بن (قوله) فلو نذر يوما بعينا ونسيه وكان مكر رافعي القول بالجمعة في غير المكر يصوم
هنا الدهر وعلى القول بأنه يتخير يختار يوما يصومه في كل جمعة وعلى القول بأنه يصوم آخرها فطرسة
أيام ويصوم يوما وهكذا (قوله) فيما اذا قال من جمعة اي فيما اذا قال لله على صوم اليوم الغلاني من
جمعة ونسيه فيلزمه صوم الاسبوع بتمامه (قوله) ككل خميس ارا حجة اي كما اذا قال لله على صوم
كل خميس فصادف خميس رابع النحر فانه يصومه او قال لله على صوم شهر الحجة فانه يصوم رابع النحر
الذي هو من جملة ذلك الشهر المنذور (قوله) وان تعيننا بحث فيه بأن المبالغة مقبولة لان من نذره
مفردا يصومه اتفاقا ومن نذر صوم ذي الحجة مثلا صام رابع النحر عند ابن القاسم خلافا لعبد الملك
واجيب بأن المصنف لم يأت بلوا التي رد الخلاف بل بأن التي لدفع التوهم والتوهم عند التعيين اشد
لان من نذره بعينه فقد نذر مكررها والنذر انما يلزم به ما نذر فلما كان يتوهم عدم لزومه بالغ
عليه ان قلت مقتضى كونه يكره صومه تطوعا والنذر انما يلزم به ما نذر انه لا يلزم نأذره قلت اجب
عن ذلك بأن كراهية صومه تطوعا نظر الذات الوقت ولزومه بالنذر نظر الذات العبادة وقوله سم
المكره ولا يلزم بالنذر اي اذا كان له جهة واحدة باعتبارها تكون الكراهية ويكون الازوم (قوله)
وان كره صومه تطوعا حال من قوله ووجب صوم رابع النحر اي والحال انه يكره صومه تطوعا
(قوله) لاسباقه اعترض بأن حقه لاسباقه بالرفع عطفا على رابع واجاب الشارح بأن في الكلام
حذف مضاف اي لا صوم سابقه فحذف المضاف وبقي المضاف اليه على وجه (قوله) لا المتبع
الاولى الا لکن مع شمل ما ذكره الشارح من القارن وما بعده وهذا الاستثناء منقطع لان المحكم
السابق هو عدم الوجوب للنذر وهذا في غير الناذر فتأمل (قوله) ومن لزمه هدى مثل الهدى
الفدية على ما عزا من عرفة المدونة ومضى عليه المصنف فيما يأتي بقوله اوصيام ثلاثة ايام ولو
ايام منى (قوله) لا يجب اي بل يندب اي لا يجب عليه التتابع في سنة نذر صومها اوفى شهر
نذر صومه اوفى ايام نذر صومها فوله سنة او شهرا وايام ام مندورة في الجميع فاذا قال لله على
صوم سنة او صوم شهرا او صوم سبعة ايام مهجة فلا يجب عليه التتابع في صوم ما ذكر بل يندب فقط
(قوله) والاوجب على التحقيق اي كما قال طي وبه هو مذهب المدونة واختاره شيخنا خلافا
لجمع وعقب حيث قال لا يجب التتابع ولو نواه (قوله) او نوى في سفره قضاء رمضان الخارج اي
او نوى بصومه في سفره قضاء رمضان الخارج فلا يجزئه من واحد منهما وعليه للخارج اطعام
التفريط وليس عليه لرمضان الذي هو فيه كفارة كبرى لانه مسافر سفر قصر (قوله) الا ان
مفهوم مسافر الخ حاصله ان المحاضر اذا نوى بصوم رمضان المحاضر قضاء رمضان الفائت فقال
ابن القاسم في المدونة انه يجزى عن المحاضر وان لم ينوه وصوبه عبد المحقق في التكت وقال مالك
واشهب وسحنون وابن المواز ابن حبيب لا يجزى عن واحد وصححه ابن رشد وابن الجلاب فكل
من القولين قد صحح لكن في عقب ان الذي يجب به الفتوى قول ابن القاسم وهو اجزأؤه عن المحاضر
(قوله) ومثله في المحاضر اشار الشارح بهذا الى ان صور المسئلة ستة عشر صورة حاصلة من ضرب
اثنين وهما المحضر والسفر في ثمانية وهي ان ينوي برمضان المحاضر تطوعا والنذر او كراهة

او قضاء الخارج فهذه اربعة تضرب في المحضر والسفر بمائة او بنوى عامه وعاماً قبله او هو ونذرا او هو وكفارة او هو وتطوعاً فهذه اربعة تضرب في المحضر والسفر بمائة (قوله ما عدا الصورة التي فيها الخلاف) اي انفراداً او اجتماعاً بان نوى برضان المحاضر قضاء الخارج او نوى به المحاضر وقضاء الخارج معاً (قوله يحتاج لها زوج) اي علمت او ظنت انه يحتاج لها لوط (قوله فيدخل فيه النذر الخ) اي ويدخل فيه ايضا ما وجب عليها الكفارة او فدية او جزاء صيد (قوله تغوع) اي بصوم او بغيره وقوله بلاذن مثله اذا استأذنته فنع (قوله المراد به) اي التطوع (قوله فله افساده عليها) اي ويجب عليها القضاء لانها متعديّة ودخلت على ان له تغطيرها فكانها افطرت عدا حراماً (قوله لا يأكل) اي لا يجوز له افساده عليها بأكل او شرب لان احتياجه اليها الموجب لتغطيرها انما هو من جهة الوطء

* (باب الاعتكاف) *

(قوله بمن) هو الذي يفهم الخطاب ويرد الجواب ولا يتبسط بسن بل يختلف باختلاف الأشخاص والمراد بفهم الخطاب ورد الجواب انه اذا تكلم بشئ من مقاصد العقلاء فهمه واحسن الجواب عنه لانه اذا ادعى اجاب (قوله مسجد) اخرج لزوم البيت وقوله مبا حاي لكل الناس لا يجبر على احد يخرج مسجد البيت (قوله بصوم) اي حالة كون المسلم المذكور ملتزماً بصوم (قوله يوماً وليلة) ظارفة وقوله لزوم اي سوى وقت خروجه لمساكين عليه الخروج لاجله من البول والغائط والوضوء وغسل الجنابة (قوله للعبادة) اي لاجل العبادة فيه من ذكر وقراءة وصلاة لا يقال هذا يشمل لزوم المسجد لاجل تدريس العلم والحكم بين الناس لانا نقول ليس هذا عبادة لانها ما توقف على معرفة المعبود وما ذكر ليس كذلك تأمل (قوله وهو مندوب) اي على المشهور كما في خش وعيق واعترضه ابو علي المسناوي قائلاً طاعت شراح الرسالة وشرح المختصر وابن عرفة وغيرهم فلم اجد من صرح بتشهيره ولغظ التوضيح والظاهر انه مستحب اذ لو كان سنة لم يواظب السلف على تركه ومقابلته ما قاله ابن العربي انه سنة وما قاله ابن عبد البر في الكافي انه سنة في رمضان ومندوب في غيره ففي الصحيح عن عائشة رضي الله عنها انها كانت اوى في الصلاة والعبادة في رمضان حتى تقوا الله وكانت ارجاه بعته بعده (قوله والتنوين للتعظيم) اي وحيداً فاعلم انه نافذة عظيمة اي مندوب مؤكد (قوله وصحته مبتدأ وقوله لمسلم خبر اول وقوله بمطابق صوم خبر ثان اي صحته كائنة لمسلم وصحته بمطابق صوم وما ذكره من ان الصوم شرط في صحته هو المشهور وقال ابن ليا بة يصح من غير صوم (قوله بمطابق صوم) الباء للاستدراك اي صحته ما تنسب بمطابق صوم واما الباء في قوله وبمطابق مسجد يصح جعلها للاستدراك وللظرفية وانما لم يقل بصوم مطاق لثلاث يخرج ما قيد بزمنه كرمضان وما قيد بسببه كندركفارة فطلق الصوم اعم من الصوم المطلق لان مطلق الصوم يشمل الصوم المطلق وهو الذي لم يقيد بزمن او بسبب ويشمل ما كان مقيداً بواحد منها بخلاف الصوم المطلق فانه لا يشمل المقيد لانه مبين له لانه قسمه (قوله ككفارة ونذر) اي فالصوم المنذور والكفارة لا يوجدان الا اذا وجد سببهما وهو النذر وموجب الكفارة (قوله او اطلق) اي عن التقيد بالزمن والسبب (قوله فن لا يستطيع الصوم) اي لتكبره وضعف بنية (قوله فلا يحتاج المنذور) اي الاعتكاف المنذور وقوله بل يجوز فعله في رمضان وغيره اي وفي غير بصوم كفارة ونذر او تطوع كما ان الاعتكاف غير المنذور كذلك (قوله على المشهور) هو قول مالك وابن عبد الحكم فعلى المشهور يصح الاعتكاف في اربعة احوال اذا كان الاعتكاف والصوم مندوبين او متطوعين

بهما الاول منذر والثاني صوم متطوع به وعكسه والمراد بكون الصوم منذورا انه نذره قبل
 الاعتكاف والمراد بتطوعه نذره للصوم قبل نية الاعتكاف فلا ينافي كون صحته متوقفة عليه
 ومقابل المشهور وقول عبد الملك وسبحون لا بد للاعتكاف المنذور من صوم يخصه بنذره اى يخصه
 بسبب نذرا للاعتكاف اى ان النذر كما هو سبب في وجوب الاعتكاف سبب اضافي وجوب الصوم
 والمحاصل انه ليس مرادهما انه لا بد من صوم منذور كالاعتكاف فلا يصح في صوم تطوع بل المراد
 انه لا يصح في كفارة ولا في رمضان لان نذرا للاعتكاف نذر للصوم فلا يصح بصوم رمضان ولا بصوم
 الكفارة ولا بالصوم الذى نذره قبل الاعتكاف وامام صوم التطوع الذى نواه قبل الاعتكاف
 الذى نذره فيصح فيه الاعتكاف المنذور لانه يعتبر منذور بنذر الاعتكاف كذا افاده عجم واعلم
 ان المخلاف مبنى على ان الصوم شرط او ركن في الاعتكاف فنذرا للاعتكاف اوجب عليه الصوم
 لانه من اركانه ونذر المساهمة نذر لجزائها على الثانى لا على الاول (قوله وبمطلق مسجد) اى سواء
 كانت تقام فيه الجمعة ام لا وقوله لا بمسجد بيت اى ولا في الكعبة ولا في مقام ولى (قوله ابتداء)
 مرتبط بقوله ويجب فيه وقوله هو المتعين اى لذلك الاعتكاف (قوله اى في كل مكان) اشار
 بذلك الى ان من معنى في وانما ساء بر من مع ان في اوضح لانه اخبر لانه بسبب ادغام النون في الميم
 سقط حرف في الخط بخلاف في فان ياها لا تدغم في الميم (قوله مما تصح فيه الجمعة) راجع للجامع
 وكذا المسجد بنقـدير اقامة الجمعة فيه على انه يدل منه ابدل بعض من كل والزايط محذوف اى
 مما تصح فيه الجمعة عنهما (قوله فلا يصح في رحبته) هذا تقرير على اشتراط الاختيار في الجمعة
 والصواب ان الرحبة والطرق خارجة بنفس المنجذ لا يقال لاحد مدغم امام مسجد وان هذا القيد
 وهو قول المصنف مما تصح فيه الجمعة لاخراج نحو بيت القناديل والسقاية والسطح مما كان في المسجد
 ولا حاجة لقيد الاختيار ولوسلما ان كلاما من الرحمة والطرق المتصلة يقال لها مسجد فقيد الاختيار
 لا يخرجهما لما تقدم ان مذهب المدونة صحة الجمعة فيهما مطلقا فاضاق المسجدام لا اتصلت الصفوف
 ام لا خلافا لتفصيل المصنف فيما مر انظر بن ثم انهم ذكروا هتاء عدم صحة الاعتكاف في الزحاج
 والطريق فاشنا فرع مشهور مبنى على ضعف اه عدوى (قوله والاخراج وبطل اعتكافه)
 اى ما لم يكن يجهل ان الخروج منه مبطل كحديث عهد بالاسلام فيعدو ولا يبطل اعتكافه بخروجه
 فانه الشارح ماحى ومثله في خش وقيد خش ايضا قوله وبطل بما اذا نذر ونوى ايا ما تأخذه فيها
 الجمعة قال فلونذرا ياما لا تأخذه فيها فرض فيها بعد ان شرع ثم خرج ثم رجع يتم فصادف الجمعة
 فلا خلاف في ان هذا يخرج الهاء ولا يبطل اعتكافه وهو ظاهر شارحنا ايضا وفيه نظر لان المصنف
 في التوضيح انما نسب هذا التفصيل لابن الماجشون وجعله مقابلا للشهور ومثله لان عرفة
 وحاصل ما في المسئلة ان من اعتكف في غير الجامع وهو بمن تازمه الجمعة ووجبت عليه الجمعة وهو
 في معتكفه وجب عليه ان يخرج لها وقت وجوب السعي لها وفي بطلان اعتكافه بذلك الخروج
 وعدم بطلانه اى افعال ثلاثة البطلان مطلقا اى سواء وجبت عليه الجمعة في الابتداء او الانتهاء وهو
 المشهور وعنده مطلقا وهو رواية ابن الجهم عن مالك والثالث التفصيل بين ما اذا وجبت عليه
 في الابتداء او الانتهاء لابن الماجشون انظر بن (قوله وبطل اعتكافه بخروجه) اى من المسجد
 وقوله برحله معالى لا باحداهما (قوله سواء دخل الخ) اى المسجد الذى اعتكف فيه عازما على
 انه يخرج منه للجمعة وقوله ويقضيه اى يقضى ذلك الاعتكاف (قوله فان لم يخرج) اى للجمعة
 من ذلك المسجد الذى اعتكف فيه والمحال انه غير جامع وقوله ولم يبطل اى اعتكافه (قوله)

اذا لم يرتكب (اي بعدم خروجه للجمعة كبيرة حتى ان الاعتكاف يبطل وانما ارتكب صغيرة
 وهي لا تبطل له لان ترك الجماعة لا يكون كبيرة الا اذا كان ثلاث جمع متواليات فيجوز على خلاف
 الكائن الا في (قوله احد ابويه) اي واخرى هما وقوله فيخرج اي لاجل ان يعودوه وانما وجب
 الخروج للاعادة لاجل برهما اي وسواء كانا مسلمين او كافرين كما في عجم وقوله دنية تخرج الاجداد
 والمجدات فلا يجب الخروج من الاعتكاف لاعادتهما (قوله ويبطل اعتكافه) اي لان الخروج
 لذلك ليس من جنس الاعتكاف ولا من المحوايج الاصلية التي لا تنفك لك للعتكاف عنها فهو عارض
 كالخروج لتخاطب الغرقى فانه واجب وبطلان الاعتكاف فكذلك ما كان مثله وهو الخروج لبر
 الوالدين (قوله على احد التأويلين لا يتين) اي من بطلانه بالكثرة وعدم بطلانه بها والعقوف
 من جملة الكثر (قوله لاجنازتها ما عاف لا يجوز خروجه) هذا هو المشهور خلافا للجزولي القائل
 بوجوب خروجه لجنازتهما كما يجب خروجه لباريتهما وعلى القولين اذا خرج بطل اعتكافه وقيد
 المشهور بما اذا لم يتوقف التجهيز على خروجه والا وجب انفاقا وبطل اعتكافه (قوله وان كان
 الاخر حيا خرج) اي وجوبا وبطل اعتكافه (قوله لان عدم الخروج مظنة الخ) اي لان الحي
 يقول ان هذا الولد لا خير فيه لانه اذا لم يخرج لجنازته امه فاننا كذلك لا يمتنى خلف جنازتي (قوله
 والا فلا) اي والا يكن الاخر حيا فلا يخرج لجنازة ذلك الذي مات منهما (قوله وكشهادة) عطف
 على جنازتهما اي لاجنازتهما ما لا كشهادة اي ولا مثل شهادة فالكاف اسم بمعنى مثل ومثل
 الشهادة الذين فاذا كان عليه بن فاموته في المسجد ولا يجوز له الخروج لادائه (قوله ليكون
 مشهرا بقوله لاجنازتهما) اي والامنى حينئذ لا يخرج لجنازتهما كالا يخرج للشهادة وقوله وبدل
 عليه ما بعدهما اي وهو قوله واتوا بالمسجد (قوله وان وجبت) مبالغة في عدم الخروج (قوله من
 بعد غيبة الخ) اي غيبة المتقون عنه او مرضه او موته (قوله وكردة) عطف على قوله كمرض
 ابويه والمشاركة في احد حكميه وهو البطلان لافي مجموع حكميه من وجوب الخروج والبطلان
 (قوله ولا يجب عليه استئناف) اي لذلك الاعتكاف الذي يبطل بالردة نفيه نظر فقد نص ابن
 شاس في المجواهر على وجوب الاستئناف كما نقله الواواق اه بن لكن ما قاله الشارح اليق
 بالقواعد اذ مقتضى ما قاله ابن شاس قضاء رمضان وكفارته اذا ارتد في رمضان وتاب تأمل (قوله
 ورجع) اي للإسلام بعد رده (قوله اي وكشخص مبطل) اي وكما يبطل شخص مبطل صومه
 لان الكلام في بيان المبطلات (قوله فيفسدانه تعهدا فسادا) اي الصوم والا فادة من حيث
 اسناد الابطال للشخص (قوله اوجماع) الاولى حذفه لان الحكم وان كان مسلما لكن كلام
 المصنف محمول على خصوص الافساد بالاكل والشرب كما باقي للشارح في آخر العبارة (قوله
 فيستأنف) اي فاذا تعهدا فسادا بشئ مما ذكر فيبطل اعتكافه ويستأنفه من اوله ولا يمتنى على
 ما فعله قبل الافساد وسواء كان الصوم الذي تعهدا فسادا فرضا اصليا او نذرا معينا او غير معين
 او كان تطوعا (قوله ويقضى ما) اي الاعتكاف الذي حصل في صومه ما ذكر متصلا بذلك القضاء
 باعتكافه الاول (قوله ان كان الصوم فرضا ولو بالنذر) اي ان كان فرضا اصليا كرمضان
 او منسذا وما معينا او غير معين اي وطرا الحيض والنفاس والمرض بعد التلبس به والا فلا يقضى
 لا يقال ما ذكره هنا من قضاء النذر المعين اذا حصل فيه مرض او حيض او نفاس وافطر لذلك مخالف
 لما ترقى الصوم من ان النذر المعين يقوت بغوات زمنه اذا كان الفوات له ذكر كالمريض والحيض
 والنفاس لا نأقول الصوم هنا انتم له الاعتكاف تقوى جانبه فلذا وجب قضاؤه (قوله)

لتقوى جانبه بالاعتكاف) جواب عما يقال كيف يلزمه القضاء مع ان الصوم اذا كان تطوعا
وافطر فيه ناسيا لا يلزمه قضاؤه (قوله فكذلك) اى يقضيه متصلا باعتكافه الاول على المعتد
(قوله وان افطر بمحض) اى فى الصوم التطوع (قوله سواء فى الافساد) اى وحينئذ فلا يدخل
الافساد بالجماع فى كلامه هنا لانه سميذ كره وكلامه هنا خاص بتعمد الاكل والشرب وحاصل
المسئلة انه اذا افساد الصوم باكل او شرب فان اعتكافه يبطل ويستأنفه من اوله سواء كان
الصوم رمضان او نذرا معيننا او غير معين او كان تطوعا وكذلك اذا حصل منه جماع عمدا او سهوا
فان لم يتعمد افساد الصوم فان افطر ناسيا او لمرض او حيض او نفاس فدوره ستة عشر حاصلة من
ضرب الاربعة المذكورة فى اقسام الصوم الاربعة وهى رمضان والنذر المعين وغيره والتطوع
فان كان الصوم غير تطوع قضى الاعتكاف الذى افطر فيه كان الفطر لمرض او حيض او نفاس
او نسيانا وان كان الصوم تطوعا لم يقض ان كان الفطر لمرض او حيض او نفاس وقضى ان كان الفطر
نسيانا (قوله وكسكه ليل احراما) واولى سكره نهارا ربهى السكر بحرام كل بخدر راسه ليله ولا وعده
(قوله حراما) اى واماسكره بحلال فبطل اعتكاف يومه ان كان السكر نهارا والحال ان الشرب
ليلا كالمجنون والاعشاء فيجربى فيه ما جرى فيه من التفصيل المذكور فى قوله او اغنى يوما وجله
او اقله ولم سلم اوله فالتقضاء (قوله كعبية) اى وقذف وسرقعة وغصب (قوله بجماع العصية) اى
بجماع الذنوب فى كل والاوى بجماع ان كالا كبيرة (قوله تأويلار) فيما ان سكر ليلا وحنى قبل
الفجر فسد اعتكافه فقال البغداديون لانه كبيرة وقال المغاربة لتعطيل عمله قاله ابن عرفة ولما
اشار المصنف بالتأويلين اه بن (قوله عدم ابطاله بالمسغائر) اى اتفاقا وهو كذلك فى نقل
الاكثر واما فى نقل الاقل ففيهما الخلاف (قوله وبعدم وطيلار) اى فازوى ليل لا عمدا او سهوا
بطل اعتكافه واستأنفه من اوله ولو كان الوطء لغيرة مطيعة لان ادناه ان يكون كقبلة الشهوة
واللس وقوله ليل الاولى ولوليلار ولا يقال الوطء نهارا داخل فى قوله وبطل صومه لانا نقول تقدم
انه خاص بالاكل والشرب (قوله كذلك) اى بشهوة ففيه المحذف من الاستحالة لالة الاول
وحاصله انه اذا قبل وقصد المذاولة او لمس او باشر بقصدها او وجدها بطل اعتكافه واستأنفه
من اوله فلم قبل صغيرة لا تشتهى او قبل زوجه بجمته لوداع اورصة ولم يقصد لذة ولا وجدها لم يبطل
اعتكافه واعلم ان وطء المسكره والنائفة مبطل لاعتكافهما كغيرهما بخلاف الاستلام وقوله
قبلة شهوة من اضافة السبب الى المسبب ثم ان اشتراط الشهوة فى القبلة اذا كانت فى غير الغم واما
اذا كانت فيه فلا تشترط الشهوة على الظاهر لانه يبطله من مقدمات الوطء ما يبطل الوطء كفى ح
انظر بن (قوله وان محاض) هذا مبالغة فى المفهوم واللام معنى من اى وحنته بعدم ما ذكر فان
حصل شيء مما ذكر بطل الاعتكاف هذا اذا حصل من غير حاض بل وان حصل من حاض
نائمة لاعتكافها وحاصله ان المعتكفة اذا حاضت ونرجت علم احرامه الاعتكاف فحصل منها
ما ذكر ناسية لاعتكافها فانه يبطل ويستأنفه من اوله ومثل المحاض غيرها من بقية ارباب
الاخذار النامة من الصوم كالعيد والاعتكاف كالمرض كما فى فلو قال المصنف وان من كحاض
كان اولى (قوله وان اذن لم يد امرأه الخ) حاصله ان السيد اذا اذن لعبد الذى تضرع بعبادته لعله
او زوجته التى يحتاج لها فى نذر عبادة من اعتكاف او صوم او احرام فى زمن معين فنذر اها فليس له
بعد ذلك منع الوطء بها وان لم يدخل فى تلك العبادة بأن لم يحصل دخول فى المتكف ولا تلبس
بالصوم ولا بالا احرام بل حصل النذر خاصة الا ان يكون النذر الذى اذنا فيه مطلقا غير مقيد بأيام

معينة فله المنع ولودخلاق العبادة ومن باب اولى ما اذا نذر بغير اذنه معينا ام لا واما ان اذن السيد
لعبد له الزوج لا مرته في الفعل خاصة بدون نذره فلا يقطع عليه ما ان دخلا فيه اى فى ذلك الفعل
الذى اذنه ما فيه صوما واعتكافا او احراما فان لم يدخلاه فيه كان له منه ما من الدخول فيه فان
اذن الزوج والسيد في النذر ثم منعاه منه فقال العبد والزوج وقعه من النذر وقال السيد
او الزوج لم يقع فالقول قول العبد والمرأة (قوله فهذه ثلاث سور) اى وهى طرقة عدة على
اعتكاف او على احرام وطرقة اعتكاف على عدة وفى هذه الثلاثة تم السابق (قوله الا ان تحرم
الحج) هذا الاستثناء منقطع لان ما قبل الاستثناء ما رواه العبد على الاعتكاف او الاحرام
وطرقة الاعتكاف على العدة وما بعده طرقة الاحرام على العدة وقوله الا ان تحرم وان بعدة
وفاة اى الا ان تحرم وهى ملتبسة بعدة هذا اذا كانت عدة طلاق بل وان كانت عدة وفاة
(قوله لاصل العدة) اى بحيث تزوج من غير عدة وانما ترك الاحداد وقوله بالياء المختصة
اى فى قوله بصل (قوله فتم السابق الحج) قد علمت من مجموع كلام المصنف والشارح ان الصور
سنة وانما تم السابق فى خمسة منها وطل الاول فى واحدة (قوله الا ان تخشى فى الثانية) اى
من هاتين الصورتين وهى طرقة الاحرام على الاعتكاف اى ان يحمل اتمامه الا على اعتكاف ما لم تخش
باتمامه فوات الحج الحج وهذا التقيد اصله لعج واعترضه طفى بان اطلاق اى الحسن واى عمران
ينافيه حيث قال ان المعتكفة اذا احرمت يتعد احرامها ولا يخرج له حتى يتقضى اعتكافها
انظر ابن غازى اه بن والحاصل ان ظاهر اطلاقهما انها تتم الاعتكاف مطلعا لحاقت فوات الحج
ام لا وسلم ذلك شيخنا العدوى لكن كلام عجب انسب بما يأتى من ترجيح القول بتقديم الوقوف
بعرفة اذا خشي فواته على الصلاة خلافا لقول المصنف وصلى ولو فات فتأمل (قوله بغير اذنه) حمل
المصنف على غير المأذون فيه له لقوله ان عتق لان المأذون فيه يفعل له وان لم يمتحى بان يرفع امره
للحاكم فيجبر سيدة على ان يمكنه من فعله (قوله فان منعه ما نذره باذنه الحج) هذا ظاهر وان كان
غير منصوص لان طاعته لسيده فيما نذره باذنه لا تجوز وقد تقدم ان النذر المعين يجب قضاؤه وان
تركه اختيارا اه بن (قوله ولو معينا فوات وقته) اى هذا اذا كان مغمونا او معينا وبقي وقته بل
ولو كان معينا فوات وقته لانه فوته على نفسه حيث اطاع سيده ولم يخالفه ويرفعه للحاكم ليجبره على
تكميله من فعله لانه حيث اذنه فى النذر ليس له منعه (قوله ولا يمنع مكاتب سيده) اى من سيده
الاعتكاف الذى شرع فيه ولو لا الاذن من سيده قال خش ومثله المرأة اى التى يحتاج لها زوجه
فليس له منعه من سيده الاعتكاف وظاهره مطلقا سواء كان اذن لها به ام لا وفيه نظر لما تقدم
من قوله وان اذن لعبد او امرأة فى نذر فلا يمنع فان مفهومه المنع عند عدم الاذن ولو سيرا وبديل على
بطلانه ايضا ما تقدم فى الجملة من قوله ولا يقضى على زوجها به واذا كان له منه ما من المسجد
لصلاة واحدة فاحرى الاعتكاف اه بن والحاصل ان المرأة اذا كان يحتاج لها زوجه نهى كالعبد
فيماذكر من القسمين اى من الاذن وعدمه واما ان كان لا يحتاج لها فيجوز لها ان تعتكف بغير اذنه
وليس له منعه منه ولو كثر (قوله ولزم يوم) اى زيادة على الليلة (قوله واولى عكسه) اى فان نذر
يوما لم يلزم له زيادة على اليوم الذى نذره والليالي التى تلزمه فى هذه ليلة اليوم الذى نذره والليالي التى
بعده كما هو ظاهر ما لابن ونفس وغيره وحينئذ يلزم فى هذه الصورة دخوله الممتكف قبل الغروب
او معه وكذا فى مسئلة المصنف فانه شيخنا (قوله فلا يلزمه شئ) اى عندنا لا بدلالة للشافعية
اه بن وقوله فلا يلزمه شئ اى ما لم يتناول الجوار والارزاه ما نذره واعلم ان ما ذكره من عدم لزوم شئ

باتفاق ابن القاسم ومحتجون واختلافهم ما في ان من نذر طاعة ناقصة كصلاته كمة وصوم بعض
 يوم يلزمه اكمله عند الاول ولا يلزمه شيء عند الثاني في غير الاعتكاف واما هو فلا يلزم فيه
 شيء بانقضاءه المصنف امر الاعتكاف بخلاف الصوم والصلاة والحج فان امرها قوي لكونها من
 دعائم الاسلام (قوله خلاف المحتجون) اي حيث قال لا يلزم شيء كالاكتكاف (قوله ولزم
 تنابعه) اي الاعتكاف المنذور وفي مطلقه اي فيما اذا قدره مطلقا غير مقيد بتتابع ولا تفرق فاذا نذر
 اعتكاف عشرة ايام فانه يلزمه تنابعه لان ما يرقته الاعتكاف وشأنه التتابع (قوله وان نوى
 احدهما عمل به فيه فظهر بل اذا نوى عدم التتابع لم يلزمه تنابع ولا تفرق اه بن (قوله حين
 دخوله المعتكف) اي لان النقل يلزم اتصافه بالشروع فيه فان لم يدخل معتكفه فلا يلزمه ما نواه
 (قوله متعلق يلزم) اي فيكون الدخول سببا في لزوم (قوله وهو ظاهر) اي ان ما نواه حين
 دخوله لازمه (قوله وما قيل) القائل لذلك خش وعمل به لا معنى لها (قوله كطلق الجوار
 الاولى ان يقول كالجوار اطلاق اذ فرق بين مطلق الماشية والمساوية المطابقة فان الثاني عبارة عن
 الماشية بقيد الاطلاق وهو اخص من الاول وقوله كطلق الجوار كان يقول لله على ان احاور
 المسجد عشرة ايام ولم ينو ليل ولا تنهار ولم يتلفظ بذلك ولم ينو ليل ولا تنهار ولم يتلفظ به فاذا قال ذلك وكان
 كذلك فكأنه قال لله على اعتكاف عشرة ايام وحينئذ في الاعتكاف بلفظ الجوار فيلزمه ما يلزم في
 الاعتكاف ويتحقق ما يمنع فيه وحينئذ فيلزمه تنابعه ان نواه ولم ينو شيئا من نوى التفرق على بها
 واذا نوى في قلبه ان يحاور في المسجد عشرة ايام ولم ينو ليل ولا تنهار ولا نطقا فهو راعى اعتكاف في المعنى
 غير منذور فاذا دخل المسجد لزمه اعتكاف عشرة ايام وان لم يدخل فلا يجب عليه شيء ومفهوم لم يقيد
 بليل ولا تنهار انه اذا قيد بذلك باللفظ والنية لزمه ما قيد به فقط لكن لا لصوم وكذلك لو كان الجوار
 مطلقا ولكن نوى الفطر وتلفظ به فانه يلزمه من غير صوم ومحل لزومه اذا قيد بالفطر والليل
 او انهار اذا نذر الجوار واسا نواه فقط فلا يلزمه شيء ولو دخل المسجد والحاصل ان الجوار اما مطلق
 او مقيد بليل او تنهار فان كان مطلقا ولم ينو فيه فطر لزمه بالنذر اذا نذر ولزمه بالدخول اذا نواه وان
 نوى فيه الفطر فلا يلزمه الا بالانذار ولا يلزمه بالدخول اذا نواه وكذا المقيد بليل او تنهار فلا يلزمه الا بالانذار
 ولا يلزمه بالدخول اذا نوى ذلك من غير نذر (قوله فان قيد) اي بالليل فقط او انهار فقط وقوله
 او نوى اي او اطلق ولكن نوى الخ (قوله بنذر) اي بنذر انهار وكذا بالليل (قوله المقيد
 بالفطر) اي او بالليل او انهار (قوله وفي يوم دخوله الخ) حاصله ان الجوار اذا كان مقيدا بليل
 او تنهار او بالفطر فلا يلزمه الا بالانذار كما مر ولا يلزمه ولو دخل ان كان منويا وهل عدم اللزوم في المنوى
 مطلقا حتى في يوم الدخول فله الخروج من المسجد بعد دخوله او عدم اللزوم انما هو بالنسبة لغير
 يوم الدخول واما بالنسبة له فيلزمه اتصافه بالتأويل وان راجع منه ما الاول فالخلاف انما هو في يوم
 الدخول واما ما بعد فلا يلزم اتصافه بالتأويل لان في يوم الدخول سواء نوى مجاورة يوم او ايام وهو
 ما قاله ح وبهرام ومثله في التوضيح واعده المقتضى او الخلاف انما هو فيما اذا نوى مجاورة ايام واما
 اذا نوى مجاورة يوم فلا يلزمه اكمله بالدخول فطعا وهو ما قاله الموافق واعده عجم اذا علمت ذلك تعلم
 ان الشارح ما شى على طريقة عجم (قوله كن نوى جوار المسجد ما دام فيه) ما هو وقته عينا فلا يلزم
 بقية ذلك اليوم ولا بقية الوقتين (قوله واتيان ساحل) عطية على يوم من قوله ولزم يوم
 (قوله كدمياط الدال المهملة) والمجعة كمان اللب للسيوطي (قوله سمي بذلك) اي سمي بحمل
 الرباط ساحلا (قوله على شاطئ البحر) اي في الساحل في الاصل شاطئ البحر الذي يلي فيه رمله

فاطابق هنا واريد به محل الرباط تسمية للخال باسم محله (قوله لا اعتكاف) اى لان الصوم
والصلاة لا يمتنعان الجهاد والحرس والاعتكاف بمنع ذلك فلذا كان ناذره لا يأتى اليه (قوله كان)
اى الناذر مقيم فى مكان مفضول اى بالنسبة لمكان الرباط او كان مكانه افضل كالمكان مكانه
احد المساجد الثلاثة او كان مكانه مساويا لمكان الرباط (قوله ولزم اتيان المساجد الثلاثة)
ظاهره ولو كان الموضع الذى هو فيه افضل كمر بالمدينة نذر الاعتكاف مثلاً بيت المقدس او مكة
وبه قيل وقيل انه لا يأتى من الغاضل للمفضول ويأتى من المفضول للغاضل وسأنى القولان فى باب
النذر والراجع منهما الى الثاني (قوله ار من نذر شيأ من الثلاثة) اى وهى الصلاة والصوم والاعتكاف
وقوله لزمه الذهاب اليه اى وقيل ما نذر فيه وهل مطلقاً او الا ان يكون محل الناذر افضل والافعله
فيه قولان وقوله كساحل اى كما يلزمه الاتيان لساحل (قوله والا فتولان) اى والا يكن
بعيد بل كان قريباً وهو لا يجوز لشدة رحلة فتولان فى فعل المنذور بموضع الناذر او بالمحل الذى
نذر الفعل فيه وهذا اذا كان المنذور صلاة واعتكافاً كافياً واما ان كان صوماً فهل كذلك وهو ما قاله
بعضهم او بفعل الصوم بموضع من غير خلاف لانه لا ارتباط للصوم بالمكان وهذا هو المتبادر من
كلام ح (قوله وكراهه خارج المسجد) حاصله انه يستحب للعتكاف ان ياكل فى المسجد
او فى محضته او فى المنار ويكره اكله خارج المسجد بالقرب منه كفتائه اى قد امان به ورحمته وهى ما زيد
بالقرب منه لتوسعته واما اكله خارجاً فيكره اكله فيه فهو مبطّل للاعتكاف وهذا التفصيل هو
ظاهر المدونة والمجموعة والذى للباحث بالعلان بالخروج من المسجد واطلاق كفاي المواق ويمكن ان
يحمل الاطلاق فى كلامه على التفصيل الذى ذكره فى المدونة وظاهر المصنف كالمدونة كراهة
الاكل خارجاً ولو خف الاكل وعدم كراهة الشرب خارجاً وهو كذلك (قوله غير مكفى) اى
ليس معه ما يكفيه من الماء وكل والمثرب وظاهره ولو وجد من يكفيه ذلك باجرة او بحائنا ما قيل
ما حك جسمك مثل ظفرك * فتقول انت جميع امرك وفى المدونة ما لم يجد كافياً وعليه اذا
وجد كافياً وخرج لشراء ما يحتاجه هل يبطل ام لا انظره (قوله اصله مكفوى) اى فقلت الواو باء
لا اجتماعاً مع الياء وسقط احداهما بالكون وادغمت الياء فى الياء وقلت الضمة التى قبلها كسرة
لاجل ان تصح الياء (قوله فان اعتكف غير مكفى) اى مرتكباً للكرهية (قوله ولا يتجأ وزاقرب
مكان) اى اذا تعددت الاسواق فى البلد (قوله كاشتغاله) اى كما يشغله اذا خرج لقضاء حاجة
فاشغل خارجاً بشئ الخ وذلك لان اشتغاله بما ذكره يضرجه عن عمل الاعتكاف والحال ان حرمة
الاعتكاف عليه (قوله ودخوله منزله) اى لقضاء حاجة وأشار الشارح الى ان الكراهة مقيدة
بقيد ان يكون المنزل قريباً وان يكون فيه اهله اى زوجته او سريته مخافة ان يشغل بهم عن
اعتكافه ولا يرد على هذا التعليل جواز مجي زوجته اليه فى المسجد وكراهة وحديثه لان
المسجد وانع اى مانع من الجماع ومقدماته ولا مانع من فعل ذلك فى البيت (قوله ومثله) اى
مثل ما اذا لم يكن اهله فى البيت فى عدم الكراهة (قوله واشتغاله بعلم) هذا على مذهب ابن
القاسم وروايته عن مالك من ان الاعتكاف يختص من اعمال البر بذكر الله وقراءة القرآن
والصلاة واما على مذهب ابن وهب من انه يباح للعتكاف جميع اعمال البر المختصة بالآخرة
فيجوز له من اعادة العلم وعبادة الرضى فى وضع معتكفه والصلاة على الجنائز اذا انتهى
اليه ازحام الناس ويجوز له كتابة المساحف للثواب لا لاجرة باخذها بلىة رافياً ويتنفع بها
من كان محتاجاً اليها ابن (قوله غير ميني) والا يكره ظاهر المدونة كفاي البواب الكراهة

مطلقا وانظر من اين هذا القيد اه بن وقد يقال ان العيني متعين لا ترخص في تركه فلا تصح
 كراهته فالنص وان كان مطلقا فينبغي ان يقيد به تأمل (قوله لان المقصود الخ) جواب عما
 يقل الاشتغال بالعلم غير العيني افضل من صلاة النساء فلم كره هنا واستحبت هي والذكر وقراءة
 القرآن (قوله ورياضة النفس) اي تخليصها من صفاتها المذمومة (قوله لا بالاشتغال بالعلم) اي
 لان العلم اشرفه عند النفس ربما استجبت به (قوله ان كثر ما ذكر من العلم) اي غير العيني (قوله
 وكتابه) الضمير لا متكف لالعلم بدليل المباعدة فهو من اضافة المصدر لافعله ومحل كراهة
 الكتابة له ما لم تذكر لعباشه الذي يحتاج له في مدة اعتكافه وان لعباله والا فلا كراهة كذا ينبغي
 لان الامر يحتاج له لا يرخص تركه فلا تصح كراهته (قوله فيستحب فعلها) اي بان يشغل الوقت
 تارة بهذا وتارة بذلك وليس المراد انه يفعل جميعها في فور واحد لان هذا لا يأتى وقوله فيستحب
 فعلها اي اخذ من حكم المصنف بالكرهية على فعل غيرهما من انواع البر (قوله كمباداة لمريض
 بالمسجد) واما ان كان خارجه كانت العبادة غير جائزة وتبطل الاعتكاف (قوله ان بعد عنه) بان
 كان ياتى من محله لعبادته واما لو كان قربا منه فلا بأس ان يعلم عليه وهو جالس في محله (قوله
 وجنازة اي وصلاة على جنازة ولو كان بارا او صاحبا فيخص ما تقدم في الجنازة وقوله والصلاة احب
 من النفل اذا قام بها الغيران كان كجوار او صاحبا من المعتكف هذا اذا وضعت بعيدة عنه بل ولو
 لاصقة ومحل الكراهة اذا لم يتعين عليه والا فلا كراهة لان المتعين لا يرخص في تركه فلا تصح
 كراهته (قوله لا يمكن الخ) ما لم يكن يخرج لرصد الاوقات والا كان اذانه في محضه مكرها كذا
 قال عياض والمحاصل ان الاذان على المنارة وعلى سطح المسجد مكره مطلقا كان يرصد الاوقات
 او لا واما اذانه في محله او في محضه فجاز ان لم يكن يرصد الاوقات والا كره هذا هو النقل (قوله لانه
 يمشى الى الامام) مفاده انه لا كراهة اذا كان لا يمشى وهو كذلك على ما فاده اللسان وعورضت
 الكراهة بما تقدم من جواز اذنيه بعض المسجد ولكن النص متبوع (قوله واخرا - لم يحكموه) اي
 لدعوة توجهت عليه ولا يبطل الاعتكاف حينئذ ومحل هذا اذا اخرج قهراعته واما توجبه باختباره
 لذلك ونحوه فانه يبطل اعتكافه قال في المدونة فان خرج يطالب حد او دين او خرج فيما عليه من
 حد او دين فسد اعتكافه وقال ابن نافع عن مالك ان اخرج قاض لم يحكموه او غيرها كراهة فاحب
 الى ان يبتدى اعتكافه وان بني اجزاء وظاهر اطلاقها سواء الداء اعتكافه او لا وقال القليشاني
 في شرح الرسالة ان اخرج كارها وكان اعتكافه ربا من دفع الحق فخروجه يبطل اعتكافه اتفاقا
 اه ونحوه في الجواهر فقيده اطلاق كلامه بذلك اه بن (قوله ما لم تعلم مدة الاعتكاف) اي
 ما لم يكن الباقي من مدة الاعتكاف كثيرا (قوله والا فلا كراهة) اي في اخرجاه (قوله ان لم يلد
 به) اي ان محل كراهة اخرجاه لاجل سماع دعوى توجهت عليه اذا لم يتبين لدهه وانه انما اعتكف
 فرارا من اطاء الحق والالتصين اخرجاه كان الباقي من مدة الاعتكاف كثيرا او قليلا كما في خش
 وهو الواجب ويبطل اعتكافه بهذا المخرج والمحاصل انه ان اخرج طائعا لطلب حق له او لدعوى
 متوجهة عليه فسد اعتكافه ولو كان غير ملد بذلك الاعتكاف وان اخرجاه لما كره قهراعته فسد
 اعتكافه ان كان ملداه وان كان غير ملد به فلا يبطل اعتكافه وله ان يبنى على ما فعله (قوله
 وجازا قراء قران على غير ما الخ) اي ولا يحمل المصنف على ظاهره من تعليمه القرآن لغيره
 بموجبه كما في الجلاب فانه معترض بان هذا مكره كما في ج عن سفند لاجاز وما في الجلاب من
 الجواز ضعيف كذا في خش وعبق وفيه ان كلام الجلاب قد اقتصر عليه في التوضيح وكذا اقتصر

عليه ابن عرفة وابن غازي في تكميل التقييد والموافق وغيرهم واقتصارهم عليه يؤذن بأنه المذهب
لكن ما في الجلاب قيد شارحه الشارح مساحي ونصه واقرأ القرآن فيجوز وان كثرت لانه ذكر لا
ان يكون قاصدا للتعليم فيمتنع كثيره اه نقله ابو علي المسناوي وبهذا يجمع بين كلامي سندو الجلاب
اه بن فقول سندان سماعه من الغير مكروه اذا كان على وجه التعليم محمول على ما اذا كان كثيرا
وقول الجلاب ان اقرأ القرآن للغير حائز ولا كثر محمول على ما اذا لم يقصد تعليمه ويكثر والا كره
(قوله اي سؤال عن حاله) محل الجواز اذا كان السؤال لطيفا لا طولا فيه (قوله والا كره) اي والا
بان وجدا انتقال اي في المسجد او طول في السؤال بدون انتقال كرهه واما لو حصل انتقال فخرج
المسجد بطل اعتكافه (قوله فهو داخل في الذكر) اي لما قيل ان السلام من اسماء الله كذا
ذكر بعضهم (قوله ونصيه) اي جاز تطيب المعتكف بأنواع الطيب في ليل او نهار سواء كان رجلا
او امرأة وهذا هو المشهور وخلافه محمد بن القائل بكراهته في حقهما اه شيخنا عدي (قوله
بغير انتقال) اي محل آخر من المسجد والا كرهه واما لو كان الانتقال بمحل خارج المسجد بطل اعتكافه
(قوله واخذه) اي قصه وازالته وقوله اذا خرج اي من معتكفه (قوله واجنابه وعيد) اي او محر
اصابه فالكاف في كلام المصنف في الحقيقة داخله على جملة كذا في عقبه والاولى ملاحظة
دخوله على كل من المضاف والمضاف اليه لتدخل خروجه لشرائط عام او ما تأمل واشعر قوله اذا
خرج انه لا يخرج بمجرد قص الشارب والظفر وما معه ما وهو كذلك (قوله وكره فيه) اي ولو
جمع ذلك في ثوبه والقائه خارجه محرمة المسجد كما في المدونة (قوله معلقا) اي سواء كان في المسجد
او خارجه والذي له فعله اذا خرج انما هو ازالة الظفر والشارب والا بطواله لا يلاحق الرأس كما
يقده ابو الحسن خلافا لما في خش من انه اذا خرج ليكتف لجملة عازله حلق رأس ولا يخرج لها
استقلال او واقعة في الحج على ذلك (قوله انتظار الحج) اي يجوز له ان يجلس خارج المسجد عند من
يغسله لانه منتظر اغسلها وتجهفها (قوله اذا لم يكن له غيره) اي ولم يجد من يستنيبه في المجلس
عند الغسل او عند الثوب الى ان يحف فاجوز مقيد بقيد (قوله والا كره) اي الانتظار
المذكور ولا بطلان فيه كما في شب (قوله ونذبه اعداد ثوب آخر يلبسه) اي ياخذ معه
لاحتمال ان يصيب الذي عليه نجاسة فيلبسه (قوله ركان آخر اعتكافه الحج) اشعر كلامه هذا
انه لو كان اعتكافه العشر الاول والاواسط من رمضان لم يندب له بيت اللبلة التي تلي ذلك العشر
وهو كذلك فيخرج اذا غربت الشمس آخر ايام اعتكافه قاله بت (قوله فظاهر المدونة الوجوب)
اي وجوب مكثه في المسجد مفطرا وعليه حرمة الاعتكاف وقيل لا يجب عليه المكث ليلة العيد
بل يجوز له ان يخرج بمجرد غروب الشمس آخر يوم من رمضان وعليه حرمة الاعتكاف ففصل ان
الاقسام ثلاثة الاول ما اذا كانت ليلة العيد آخر مدة الاعتكاف والثاني ما اذا كانت ليلة العيد
في أثناء المدة الثالث ما اذا كانت ليلة العيد لم تأت في مدة الاعتكاف اصلا (قوله قبل الغروب)
الظاهر ان الدخول مع الغروب بمنابة الدخول قبله في تحصيل المندوب (قوله وان ارجح الوجوب)
اي وجوب الدخول قبل الغروب واما مع بناء على المعتمد ان اقل الاعتكاف يوم وليلة وانه اذا نذر
يوم ازمه يوم وليلة وكذا اذا نذر ليلة (قوله واما المنذور فيجب الحج) قال ابن الحاجب ومن دخل قبل
الغروب اعتدي يومه وبعد الفجر لا يعتديه وفيما بينهما قولان الرضوي واحتلف اذا دخل بينهما
والمشهور والاعتقاد وقال سحنون لا يعتد وحمل بعضهم قول سحنون على انه ليس بخلاف وان المشهور
محمل على النقل وقول سحنون على النذر وقال ابن رشد حمل قول سحنون والمدونة على الخلف

ظهر اذا علمت هـ ذات علم ان الاولى ابتداء المصنف على كلام الاطلاق لاستظهار ابن رشدان بين
 القولين خلافا وان المعتمد قول المدونة بالاعتداد انظار بن ومن هـ ذات علم ان قول الشارح والراجح انه
 لا يصح هذا قول سحنون وجعله الراجح فيه نظير (قوله وصح ان يدخل الخ) غايته انه ترك المدروب
 ان كان الاعتكاف غير مندور وخالف الواجب ان كان مندورا ثم ان كلام المصنف هنا خاف لما
 سبق له من ان اقل الاعتكاف يوم وليلة وان من نذر يوم لزمه يوم وليلة واجاب الشارح بان كلام
 المصنف هنا مبني على ضعيف وهو اقل الاعتكاف يوم فقط (قوله والراجح انه لا يصح اي اذا دخل
 قبل الفجر سواء كان منوبيا او مندورا تنبيهه اعلم انه وقع خلاف في اقل الاعتكاف اي في اقل ما يتحقق
 به على قولين فقيل اقله يوم وليلة وهو المعتمد وعلى هـ اذا دخل المعتكف قبل الفجر او معه فلا
 يجزئه ما لم يضم له ليلة في المستقبل سواء كان الاعتكاف منوبيا او مندورا وعلى هـ القول يأتي
 ما مضى من انه اذا نذر يوم لزمه يوم وليلة وقيل ان اقله يوم فقط وسينفذ اذا دخل قبل الفجر او معه
 اجزأ ذلك اليوم ولو كان ناذرا لا اقل لكنه خالف الواجب اذا كان ناذرا له لان هـ هذا القول يقول
 يلزم لليلة بالنذر فلزمه ما لا من حيث اقل الاعتكاف بل من حيث ان النذر او جهها وما اقله كما لا
 بحث يكون ما نقص عنه امامكم وهـ وخلاف الاولى على ما فيه من الخلاف فقيل يوم وليلة
 واكثره كما لا بحث يكره ما زاد عليه عشرة ونقل هذا القول في التوضيح عن بعضهم وقيل اقله كما لا
 ثلاثة ايام واكله عشرة وقيل اقله كما لا عشرة واكثره شهر وهو مذهب المدونة والرسالة اذا علمت
 هـ ذات علم ان من نذر اعتكاف ودخل فيه ولم يعين قدره فانه يلزمه اقل المحقة وهو يوم وليلة على
 المعتمد او يوم فقط على مقابله واذا نذر اقل الاعتكاف كما لا لزمه اقله على الخلاف المذكور في هذه
 الاقوال الثلاثة تقرير شيخنا عدوى (قوله وبآخر المسجود) اي يحجزه المقابل لصدره الذي هو
 امامه (قوله ليلية القدر) اي لاجل التماس ليلة القدر بسكون الدال وفتحها سميت بذلك اما التقدير
 الكواثر فيها من ارزاق وغيرها اي اظهارها للملائكة ولعظم قدرها وقدر القائم بها (قوله
 وفي كونه اثرها بالعلم) وهو ما صححه في المقدمات حيث قال والى هذا ذهب مالك والشافعي واكثر
 اهل العلم وهو اولى الاقاويل وقوله وادارة في رمضان وهو الذي شهره ابن غلاب اهـ بن (قوله
 واعلم ان العمل) اي عمل الطاعات وقوله خير من الف شهر راي خير من عمل الطاعات الف شهر
 وقوله سواء علمت اي ليلة القدر الى عمل فيها (قوله ولها علامات ذكرها العلماء) من جملة ان
 تطلع الشمس صبيحة يومها يضاء الاشعاع لها كما في الحديث وان تكون السماء ليلتها حوا لا غيم فيها
 وان يكون الوقت ليلتها معتدلا لا حارا ولا باردا (قوله واذا نذر الخ) حل الشارح كلام المصنف
 على صور النذر الثلاث جربا على ما عزا ابن رشد لمدونة من ان النذر المعين من غير رمضان اذا طار
 فيه عذر فانه يقضى لا على قول سحنون انه لا يقضى مطلقا وحاصل كلام المقدمات ان الناذر ايا ما
 باعياها امان ان يكون من رمضان فعليه قضاؤها وان مرضها كالحال وجوب قضاء الصيام عليه وان
 مرض بعضها قضي ما مرض فيها وان كانت من غير رمضان مرضها كالحال وجوب قضاءها فثلاثة اقوال
 احدها وجوب القضاء مطلقا على رواية ابن وهب في الصوم الثاني عدم القضاء مطلقا وهو مذهب
 سحنون الثالث التفرقة بين ان يعرض قبل دخوله في الاعتكاف فلا يلزمه وهو مذهب ابن القاسم
 في المدونة على تأويل ابن عبدوس وان نذرا ياما بغير اعيانها يقضي ما مرض منها واذا طارها يابل
 ذلك باعتكافه ولا خلاف في هـ اذا قال في التوضيح فان كان الاعتكاف تطوعا كان اضراره لمرض
 او حيف فلا قضاء عليه لكن ان بقى له شيء من المنوى بعد زوال المانع بنى كما في ابن عسار اهـ بن

وحاصل ايصاح المقام ان تقول العذر اما اغما او جنون او حيض او نفاس او مرض والاعتكاف ما نذر معين من رمضان او من غيره او نذر غير معين او تعلق معين بالملاحظة او غير معين فهذه خمسة وعشرون من ضرب خمسة في خمسة وفي كل منها اما ان يطرأ العذر قبل الشروع في الاعتكاف او بعد الشروع فيه او يقارن الشروع فيه فهذه خمسة وسبعون صورة فان كان الاعتكاف نذرا معيناً من رمضان او نذراً غير معين وطرأت خمسة الا عذار قبل الشروع في الاعتكاف او بعده او مقارنته فانه يبنى في هذه الثلاثين صورة وان كان نذراً معيناً غير رمضان فان طرأت خمسة الا عذار قبل الشروع في الاعتكاف او مقارنته فلا يجب القضاء وان طرأت بعد الشروع فالقضاء متصل اقصو و خمسة عشر وان كان تطوعاً معيناً بالملاحظة او غير معين فلا قضاء سواء طرأت خمسة الا عذار قبل الشروع او بعده او مقارنته له فصوره ثلاثون فالجمله خمسة وسبعون صورة وبقي حكم ما اذا افطر ناسياً والحكم انه يقضى سواء كان الاعتكاف نذراً معيناً من رمضان او من غيره او كان نذراً غير معين او كان تطوعاً معيناً بالملاحظة ولا فصوره خمسة فجمله الصواب ثمانون (قوله ملاصقا لبنائه الخ) أشار الى ان البناء لا يصدق ويصح جعله المصاحبة وعليه ان يرفع قول المصنف بعد وان اخره بطل ولا يصح جعله لا يبيد لعدم ظهور التفرع المذكور قال شيخنا السيد البليدي في حاشيته على عبقري يغفر التاخير الكبير وهو لا يعد به متواتراً عفا (قوله كان منع من الصوم الخ) حاصله انه اذا طرأ له مرض خفيف منعه من الصوم او جاء يوم العيد في اثناء الاعتكاف وزال المرض ومضى يوم العيد فانه يجب عليه البناء على ما فعله سابقاً وكذلك اذا افطر ناسياً باقوله كان منع من الصوم مرض اى لو جود مرض خفيف طرأ عليه او لو جود عيد ولفظ المدونة اذا عجز عن الصوم لمرض خرج فاذا صح ببنى ثم قالت ولا يثبت يوم الفطر في معتكفه اذا اعتكاف الا بصيام فاذا مضى يوم الفطر عاد لمعتكفه فيبنى على ما مضى اه بن (قوله اوزوال حيض نهارا) اى فاذا طرأ لها الحيض وخرجت لمزملها ثم طهرت نهاراً فانه يجب عليها البناء والرجوع للمسجد لذنبى ولولم تكن صائمة فهذا الحيض الموصوف بالانقطاع نهاراً يمنع من الصوم لانه الاعتكاف (قوله ان مراده بالحيض الخ) الاولى ان مراده بالحيض هنا الحيض الذى انتقطع واغتسلت منه نهاراً فاذا اغتسلت رجعت للمسجد ولو كانت غير صائمة فصدق عليها ان الحيض منع من الصوم فيه لا اليك اه عدوى (قوله انه يجب عليها الرجوع للمسجد) اى لتكمل بقية اليوم وان كانت غير صائمة (قوله مطلق الحيض) اى الشامل للامرسل عليها جميع النهار (قوله في العذر المانع الخ) اى كالانغما والجنون والحيض والنفاس والمرض الشديد الذى لا يطبق الإقامة معه في المسجد والوجوب متعلق بالولى في الاولين وبالمعتكف في الباقي (قوله والراجع الخ) اى فعله قول المصنف وخرج من طرأ له عذر خاص بالاعذار المانعة من المسجد والصوم واما قول خش وخرج من حصل له عذر من هذه الا عذار لكن وجوباً في المانع من الاعتكاف وجوازاً في المانع من الصوم فهو مبني على خلاف الراجح لاقتضائه انه لو جاء العيد في اثناء الاعتكاف جاز له ان يخرج يوم العيد وكذلك اذا مرض مرضاً خفيفاً وهو خلاف الراجح على ما قال عجب وقد يقال ان خش ارتضى ما ذكره تعالى التوضيح فانه جعل جوازاً مخروجه في العذر المانع من الصوم فقط مذهب المدونة (قوله كعبه ومرض خفيف) اى يطبق معه الإقامة في المسجد دون الصوم فاذا طرأ له شيء من هذه ما وهو في المسجد فلا يجوز له الخروج من المسجد كفى الراجح والموافق وقيل انه يجوز له الخروج والحاصل انهم ذكروا في جواز خروج كل من جازوا عدم جواز توجه قولين في الجوع يخرج وقال عبد الوهاب لا يخرج هكذا

في ابن عرفة وابن ناجي وغيرهما قال في التوضيح والخروج مذهب المدونة وكذلك زعم
 اللغوي ايضا فانها كما نقله ح واما القول بوجوب البقاء في المسجد فقد شهروه ابن الحارث
 وصوبه اللغوي كما في ح واختاره عجم انظر بن (قوله وان آخره بطل) اي اذا كان التأخير
 كثيرا وهو ما عده متواترا عرفا ومحمل البطالة به ما لم يكن التأخير ليكون الوقت وقت خوف
 كما قال عبيد الله في ذلك كما لو زال العذر اولا وآخر الذهاب للمسجد حتى طلع النهار فخوفه في ذهابه
 ليلا (قوله الا ليله العيد) صورته ان الشخص المعتكف اذا حصل له حبس او نفاس او غشاء
 او مرض شديد في اثناء الاعتكف فخرج من المسجد لايتم ثم زال ذلك العذر ايلة العيد فأنشأ
 الرجوع للمسجد حتى مضى يوم العيد وتالياه في عيد الاضحي فان اعتكفه لا يبطل واعلم ان المصنف
 اعتمد في عدم البطالة في الميث يوم العيد على نص المدونة وفي ليلته على اختيار التوسعي وقوله
 لعدم الخ جواب عما يقال المريض يصح والمحائض تطهر فبالفرق بينهما وبين من زال عذره ليله
 العيد ويومه يؤمران بالرجوع فان أخطأ بطل اعتكفه ما انفك عن يوم العيد مع ان الجميع يتعذر
 منه الصوم وحاصل الجواب ان اليوم الذي طهرت فيه المحائض وصح فيه المريض يصح صومه
 لغيره ما يتخلف يوم العيد فانه لا يصح صومه لاحد (قوله وان اشتراط الخ) حاصله ان المعتكف
 اذا شرط اي عزم في نفسه على ما ينافي اعتكفه سواء كان ذلك الزم قبل دخوله المعتكف او بعده
 بأن قال ان حصل لي موجب للقضاء لا اقضي او اعتكف ولكن اطارو حتى او اعتكف ولا صوم
 لم يفده شرطه اي يبطل على المتقدم واعتكفه صحيح ويجب عليه القضاء ان حصل له العذر وقيل
 لا يلزمه اعتكاف وقيل ان كان الشرط قبل الدخول في الاعتكاف يلزمه الاعتكاف وان كان
 بعد ان دخل بطل الشرط

(باب في الحج)

(قوله وهو شرط الخ) اي واما الغنة فهو مطلق التمتع يقال رجل محتجوج اي مقصود (قوله
 باحرام) اي حاله كون كل من الوقوف وما معه من الطواف والسعي مساجدا للاحرام (قوله مرة)
 منصوب على انه مفعول مطلق معول للعمرة ويقدّر مثله للحج والعمرة مصدران يخلان الى ان
 والفعل اي فرض ان يحج مرة وسن ان يعتمر مرة ولا يهل فيه فرض وسنت لانه يفيدان الفرض والسنة
 وقعمان الشارح مرة وليس بمراد لان المفعول قيد في عامله ويجوز نصب مرة على التمييز المحول عن
 نائب الفاعل اي فرض المرة من الحج وسنت المرة من العمرة ويصح رفع مرة على انه خبر وفرض وسنت
 مصدران مبتدآن مؤولان باسم المفعول اي المفروض من الحج مرة والمسنون من العمرة مرة هذا
 حاصل ما في ح (قوله راجع لهما) اي للحج والعمرة اي انه مرتبط بهما معين لانه مفعول لهما ما علمت
 انه مفعول للعمرة ويقدّر مثله للحج (قوله وما زاد عليها) اي على المرة من الحج والعمرة (قوله ان يقصد)
 اي بما زاد على المرة (قوله ليقع) اي لاجل ان يقع الحج ففرض كفاية وتقع العمرة سنة كفاية فان لم
 يقصد ذلك كان كل منهما مندوبا (قوله وهي افضل من الوتر) هذا القول نقله ح عن مناسك
 ابن الحاج وفي النوادر عن مالك انها سنة مؤكدة مثل الوتر (قوله وفي نوريته) اي وجوب
 الايتان به على الفور وقوله وتراخي اي وجوبه على التراخي لمبدأ خوف الفوات (قوله فيقضي
 بالتأخير عنه) اي بالتأخير عن اول عام القدرة ولولا في عام (قوله ولو ظن السلامة) اي الى العام
 الذي قصد التأخير اليه (قوله وتراخي الخ) على القول بالتراخي او آخره واخبرته المنية قبل
 خوف الفوات فقال في الطراز لا يصح وقال بعض الشافعية بآثاره لانه انما جوزه التأخير بشرط

السلامة اهـ (قوله اى الى وقت) (قوله باختلاف الناس اى من ضعف وقوة
فبعضهم يكون كبيرا يقال فيه انه لا يمكن قويا الا خمس ستمين او ثلاثة اربعة وبعدها يضعف
فيمتقرله التأخير الى العام الذى يظن فيه حصول الضعف له ويحرم عليه التأخير لما بعده واعلم ان
هذا الخلاف يجري فى العمرة ايضا كما هو مضاف الى الجلباب وابن شاس فتتظرح فى ذلك قصورا نظرا بن
ولا خلاف فى الغورية اذا فسده سواء قلنا ان الحج على الفور والتراخي وسواء كان الاول المفسد فرضا
او نفلا كما باتى ذلك عند قوله ووجب اتمام المفسد (قوله خلاف الاول رواه ابن القصار والعراقيون
عن مالك وشهره صاحب الذخيرة وصاحب العهدة وابن بريدة والثاني شهره ابن الفاكه اى قال فى
التوضيح الباجي وابن رشد والتمساني وغيرهم من المغاربة يرون انه المذهب قال ح سوى المصنف
بين القولين وفى التوضيح قال الظاهر قول من شهر الغورية وفى كلام ابن حبيب ميل اليه وكأنه
ضعف حجة القول بالتراخي ولان القول بالغورية نقله العراقيون عن مالك والقول بالتراخي انما اخذ
من مسائل وليس الاخذ منها بقوى واذا علمت ذلك فقد ظهر لك ان القول بالغورية ارجح ويؤيد ذلك
ان كثيرا من الفروع التى يذكرها المصنف فى الاستطاعة مبنية على القول بالغورية فمكان ينبغى
للمصنف الاقتصار عليه اهـ كلامه (قوله وصحتم ما بالاسلام) اى لانه لا بد فيه من النية وكل عادة
كذلك فشرط صحتهما الاسلام لان النية شرط صحتهما الاسلام ومن هذا تعلم انه لا حاجة لمسا فاه
المصنف لانه لا يعد من شروط الشيء الا ما كان خاصا به (قوله فيحرم بدالخ) اى لوجوبها لمسا فاه
ان غير المكاف يجوز دخوله الحرم بغير احرام ولو اراد مكة (قوله اب واغبره) اى كوصى ومقدم
قاض اى وام وعاصب وان لم يكن لهم نظرى المسال كما نقله الا بى فى شرح مسلم واقرو خلافا للشافعية
حيث قالوا الولي الذى يحرم عن الصبي انما هو الولي الذى له النظر فى المال من اب او وصى او مقدم قاض
ولا يصح احرام الام عنه الا ان تكون رمية او مقدمة من القاضي انظر الزرقاني فى شرح الموطن (قوله
عن رضيع) المراد به الصغير النير المبر وان كان غير رضيع وانما خاص الرضيع بالذكر للخلاف
فى الاحرام عنه فقد نقل عن مالك لا يخرج عن رضيع فلما وقع فيه الخلاف بين المصنف المعتمد فيه
(قوله بان ينوى دخاله فى الاحرام بالحج اى فى حرمت الحج بان يقول نويت ادخال هذا الولد فى حرمت
الحج او العمرة سواء كان الولي ملتبسا بالاحرام عن نفسه او كان غير محرم اصلا وليس المراد ان الولي يحرم
فى نفسه ويقصد النيابة عن الرضيع كما هو ظاهر العبارة (قوله قرب الحرم) تنازعه قوله فيحرم
وقوله وجود وحمل تجزئ به قرب الحرم ان لم يخف الضرر على الصبي والاحرام عنه من غير تجزئ به
قرب الحرم ان لم يخف الضرر على الصبي والاحرام عنه من غير تجزئ به (قوله اى مكة)
بيان للحرم هنا (قوله ولا يقدم الاحرام) اى نية الدخول فى حرمت الحج (قوله كما قيل) قاله ابن
عبد السلام وقد قرر تحت تبعا للدلالة على كلام المصنف بهذا القول بناء على ان قرب الحرم معمول
لمجرد وهو غير صواب كما قاله بن (قوله ويحرم على اضعاف مجنون مضيق) اى ويجرى فيه ما تقدم
فى الصبي من تأخير احرامه وتجزئ به الى قرب مكة وانه اذا كان يخاف بتجزئ به قرب حصول الضرر
احرام عنه بغير تجزئ به يقتدى (قوله فان خيف على المجنون) اى الذى يفتق (قوله فلا يصح
الاحرام عنه) اى لا يفرض ولا ينقل (قوله لانه) اى لان الاغماطة عدم الطول وبر حى زواله
عن قرب (قوله ثم ان افاق) اى المعنى وقوله فى زمن يدرك الوقوف فيه احرام الحج اى وان لم يفتق
من اغماطه الابد الوقوف فقد فاته الحج فى ذلك العام ولا عبرة باحرام اصحابه عنه ووقوفهم فى رفة
(قوله والمميز) عطف على ولى كما اشار له الشارح وقوله باذنه فان اذن له سواء كان حرا او عبدا

واراد منه قبل الشروع في احواله ففي الشامل ليس له المنع بعد الاذن على الاظهر ولا في المحسن له
منعه قبل الاحرام لانه قد وهب المعقده عدوى ومنع الميز في كونه لا يحرم الا باذن وليه البغية
المولى عليه وان كان المحج واجبا عليه (قوله والا فبقر المحرم) المراد به مكنته لا ما والاها بما يصدق
عليه انه حرم (قوله ان رآه مصلحة) اي واما ان رأى المصلحة في اية ثمة ايقامه على احواله فان وجدت
المصلحة في كل من ابقائه وتحليله خبر الولى والظاهر ان التحليل واجب عند وجود المصلحة فيه كما ان
عدم التحليل كذلك عند وجودها فيه اذا علمت ذلك تعلم ان الالزام في قول المصنف فيه التحليل
للاختصاص والمعنى انه اذا احرمت بغير اذن وليه كان محتصا بالولى فليس لغيره ان يحلله وهذا لا يتنافى
ان التحليل قد يكون واجبا وقد يكون ممنوعا وقد يخبر به وليس الالزام للتغيير (قوله بالحقلاق
والنية) اي بأن ينوى خروج ذلك الولد من حرمت المحج وانه حلال ثم يحاق له ولا يكفي في احواله
رفض الولى نية الصبي المحج بل لا بد من نية احواله والحقاق له (قوله بخلاف العبد والمرأة) الفرق ان
المحج على الصغير والسفيه محقهما واما المحج على العبد والمرأة فانه لغيرهما فالاول محرمة لان حق
النفس ثابت مع المحج وبعده فلما كان قويا استمر اثره فلذا سقط القضاء واما الثاني فهو ضعيف لانه
بالتأيم والعنف فلذا وجب القضاء (قوله ويقدمه) اي القضاء وقوله فان قدم حجة الاسلام اي
على حجة القضاء (قوله اذا احرمت تطوعا) اي واما اذا احرمت بفرض فليس له ان يحلله اياه (قوله
مقدوره) اي بقدره اي بما يقدر عليه من افعال المحج وافعاله وهذا اي قول المصنف وامره بمقدوره
مرتبط بقوله ويحرم الصبي الميز باذنه (قوله ولا يكون) اي ذلك الذي يقبل النيابة (قوله وما بعده)
اي من السعي والوقوف (قوله وكوع اي للاحرام وما واف (قوله المشاهدة) اي احضرهم اما كن
التي يطلب مشاهدتها والحضور بها (قوله كالمو كانت) اي النفقة في المحضر المحج (قوله ان خيف
بتركه ضيعة) اي حقيقة او حكا فالاول كما اذا خيف عليه الملاك بتركه واثني كما اذا خاف عليه اذا
تركه ضيعة اهل الفساد والاختلاط بهم (قوله فويله الغارم لذلك الزانية) اي واما قد رما كان ينفق
عليه في مقامه فهو في ماله (قوله كما اذا لم يكن المحج) اي انه اذا خاف عليه الضيعة بتركه والحال انه
لا مال لذلك المحج ورفان زيادة النفقة تكون على الولى ولا تكون دين في ذمة المحجور (قوله فعلى
وليهِ مطلقا) اي سواء خاف عليه الضيعة بتركه ام لا واعلم ان ما قرره شارحا كلام المصنف عليه
ابهرام في الصغير والافقهسي والبساطلى وهو ظاهر المدونة وعزاه ابن عرفة للتوسى وحكى في التوضيح
عن السكاكي انه الاشهر وجب بهرام في وسطه وكبيره ان يشبه تماما وهو قول مالك في الموازية وبرحمه
ابن يونس وتناول صاحب الطراز المدونة على ما في الموازية وبه يعلم ان حمل المصنف على كل منهما
صحيح لكن الذى يظهر من قول ح انه اختار الاول انظر بن (قوله فذكر بادة النفقة) لانه لا تأثير
للاحرام في جزاء الصبي حتى يذم وانما الذى أثر فيه المحرم فلذا جرى فيه التفصيل بخلاف الصبي
في المحل محرما فان الاحرام هو الذى أثر فيه فلذا كان الجزاء على الولى من غير تفصيل لانه هو الذى
تسبب في احواله والحاصل ان كل ما رزقه بسبب الاحرام فهو على الولى مطلقا ولو خشي ضياعه
لانه لا ضرورة في ادخاله النسك (قوله بل وكذا ان وجبت) اي الغدية لضرورة اي كما اذا
استعمل الطيب بقصد المدامدة او لبس الثياب محرا وبرد وما ذكره من لزوم الغدية لولى مطلقا سواء
لزمته لضرورة او لغيرها وهو ظاهر المدونة وهو المذهب وما في تن من انها اذا كانت لضرورة
فهى في مال الصبي تبعا لبهرام والبساطلى ونسبه بهرام للجواهر فقد رده ح بأن صاحب الجواهر
لم يقل اذا كانت لضرورة ففي مال الصبي انظر بن (قوله كوقوعه فرضا) ان قلت اننى اذا لم

يجب لم يقع فرضا واذا وجب وقع فرضا لم نص على قوله كقوعه فرضا مع قوله وشرطا وجوبه
المستلزم لوقوعه فرضا قلت لا نسلم انه يلزم من كونه واجبا على الحر المكلف ان يقع فرضا لجواز ان
يكون واجبا عليه ولا يقع فرضا كالنذر كما اذا نوى به النفل لانه يجب بالشروع فقد تحقق
الوجوب ولم يتحقق الوقوع فرضا وما كان لا تلازم بين كونه واجبا على الحر المكلف ووقوعه
منه فرضا احتاج للتصريح بقوله كقوعه فرضا وكذلك لا نسلم ان النسي اذا لم يجب لايقع فرضا
الا ترى المرأة العبد لا تجب عليه ما الجمعة واذا صليها ونوى بها الفرض وقعت فرضا فلو لم يذكر
قوله كقوعه فرضا لتوهم ان العبد والصبي اذا فعلاه يقع فرضا وليس كذلك (قوله لايقع منهم
فرضا) اي وانما يقع نفلا وقوله ولان نوى به أى بخلاف الجمعة بالنسبة للعبد والمرأة فانها لا تجب عليهم
لكن لو صليها ونوى بها الفرض وقعت منها فرضا (قوله قيد في الوقوع) اي فهو راجع لما بعد
الكاف كما ان ما بعده وهو قوله بلانية نفل كذلك وفي جعله وقت اجرامه قيد الوقوع فرضا
نظرا لقضائه انه يقع فرضا في غير وقت الاحرام لكن لا يشترط فيه المحرمة والتكليف وليس كذلك
فالاولى جعل قوله وقت اجرامه تارة لمحرمية وتكليف من حيث انها مشرمان لوقوعه فرضا وما متى
شرط وقوعه فرضا حرمة وتكليف وقت اجرامه وليس ظرفا له ما من حيث انها مشرمان لوجوبه
لان المعنى شرط وجوبه حرمة وتكليف وقت اجرامه وهذا لا يصح لوجوبه على المتصف بالمحرمة
والاستطاعة والتكليف قبل الاحرام (قوله لا يشترط بكونه وقت احرام) اي لا يشترط بدلا لانصاف
بهما وقت الاحرام بل متى اتصف الشخص بالمحرمة والتكليف والاستطاعة وجب الحج عليه سواء
كان انصافه بمأذ كروقت الاحرام ارقبله (قوله لم يقع فرضا) اي وانما يقع نفلا ولا يتقلب فرضا
اذا عتق او بلغ واقاق (قوله ولا يرتفع الخ) اي لو رفض ذلك الاحرام المحاصل قبل العتق او قبل
البلوغ راحم بعد الرفض بنية الفرض كان اجرامه الثاني بمنزلة العدم لان الاول لم يرتفع (قوله
اي احرام) فيه نظران فيه مجئ المحال من المضاف اليه واشترط غير موجود لان المضاف وهو وقت
غير صالح للعمل في المحال ولا جزا ولا تجز من المضاف اليه والاولى جعله حالا من المضاف اليه وهو الماه
لا احرام اي غير ملائم للنفل لوجود الشرط وهو عمل المضاف لان الاحرام مصدر وقيد يقال ان وقت
الاحرام كالجزء منه الملازمة له وعدم انفكاكهما كذا في كذا لازمة الجزئية لكه (قوله وينصرف) اي عند
الاطلاق (قوله وقع نفلا) اي ولا يقع فرضا قالت الشافعية يقع فرضا ولا عبرة بنية النفل والنذر
ويكره تقديم النفل على الفرض بناء على انه واجب على التراخي اما على الفورية فتقديم النفل
او النذر على الفرض حرام (قوله الاولان) اي المحرمية والتكليف والاستطاعة فشرط وجوبه فقط
ثلاثة وشرط صحته واحد وشرط وقوعه فرضا ثلاثة وكما هو المصنف (قوله لوقع فرضا) اي لانه
اذا وصل كان مستطيعا فما احرم الابد وجوبه قاله سند (قوله وفسر الاستطاعة الخ) هذا يشير
الى ان الباقي قوله بما يمكن الوصول للتصوير (قوله امكانا عاديا) اي بأن يقدر على الوصول راكبا
او ماشيا لا طائرا او بخطوة لانه امكار غير عادي لا يجب على من قدر على الوصول بذلك لكن ان
وقع اجزا قطعيا (قوله بلا مشقة عضلات) اي من غير مشقة عظيمة بان لا تكون هناك مشقة اصلا
او يكون هناك مشقة غير عظيمة فطاق المشقة لا يشترط عدمها لان الفرض لا يتخلو عنها فان كان في
الوصول مشقة عظيمة لا يجب عليه بالمشقة العظيمة هي الخارجة عن المعتاد بالنسبة للشخص وهي
تختلف باختلاف الناس والازمنة والامكنة ففي ح التشديد على من اطاق سقوط الحج عن اهل المغرب
واعلم انه يحرم اعانة غير المستطيع قبل سفره بالاكفائه لان سفره معصية تنبيه من غير المستطيع

سلطان يخشى من سفره العدو واختلال الرعية اوضرا عظيما بلحقه بعزله مثلا لا يجرد العزل فيما
 يظهر ان طرح (قوله وامن على نفس او مال) من عطف الخاص على العام (قوله من هلاك)
 اى سواء كان من عدو او سباع (قوله لاسارق) اى فلا يشترط الا من على المال منه لانه يمكن
 دفعه والتحرز منه بالحراسة (قوله الا لاخذ ظالم) هذا مستثنى من مفهوم قوله ومال اى فان لم
 يامن على المال سقط الا لاخذ ظالم لا ينكث ما قل فانه لا يسقط على المستظهره ابن رشد من قولين
 حكاهما ابن الحاجب والانساقوطه بأخذ الظالم ما قل ولولم ينكث والمحال ان الظالم ان اخذ
 كثيرا كان ينكث او لا واخذ قليلا لو كان ينكث كان اخذه مسقطا للرجوع اتفاقا واما ان اخذ قليلا
 وكان لا ينكث ففيه القولان للذان قد علمتهما وقوله الا لاخذ ظالم ما قل ومن باب اولى اخذ
 اجرة من يدل على الطريق ودفعها واجب على الحاج ان توقف سفرهم على دليل وتوزع الاجرة على
 الرأس ولا يعتبر كثره الامتعة ولا قلتها وكذا يجب اعطاء الاجرة للجنه اذا كان لا يمكن السير
 بدونهم شروط ثلاثة ان يكون المأخوذ لا يخفى بهم وان يذهب الجنه واندخهم معهم والا كان
 اخذ على الجاه وان لا يكون لهم شئ من بيت المال في مقابلة عفاقتهم على الحاج والا كانوا
 ظلة اه عدوى (قوله ما قل بالنسبة للمأخوذ منه) اى ولو كان كثيرا في نفسه (قوله اى
 لا يعود) اى لم منه بحسب العادة انه لا يعود (قوله فان علم انه ينكث) اى او كان يأخذ
 كثيرا او شك فيما يأخذ هل هو قليل او كثير وظاهرا اشرح سقط الحج اذا كان ينكث ولو كان
 مجموع ما يأخذ لا يصح فيه وهو كذلك لان اخذ الظالم منه مرار فيه حطة وازال (قوله او
 جهل امره) اى شك في كونه ينكث او لا (قوله لم اعلمت من سقوطه من النكث اتفاقا) اى
 وحينئذ فيكون اعتبار كونه لا ينكث متفقا عليه فلو جهل قوله على الاظهر ارجع القيد بعدم
 النكث لا فتى ان مقابل الاظهر بقول انه لا يسقط الحج بأخذ الظالم ما قل ولولا نكث وهو الظالم بقوله
 احد (قوله ولو بلا زاد) مبالغة في قوله ووجب باستطاعة اى ولو من غير زاد معه ومن غير ارجح
 له ورد بلو على سمعون ومن وافقه القائل باشتراط مصاحبة الزاد والراحلة له ولو كان له صنعة او
 قدرة على المشى (قوله وقد رعى المشى) ظاهرها كالتخفى ولو كان المشى غير معتاد له واشترط القاضي
 عبد الوهاب والباجي استياده لان كان غير معتاد له ويرى به فلا يجب عليه الحج ولو قدر عليه
 تحقيقا قياسا على ازدراء الصنعة به (قوله كاعنى بقائد) اى قدر على المشى والحال ان له ما لا يوصله
 والا فلا يجب عليه وقال اللخمي يجب عليه حيث قدر على المشى ولو كان يتكففى اى بسأل الناس
 الكفاف (قوله ولو بأجرة) اى وجدها ولا تصح فيه وقوله كاعنى اى رجل لا امرأه فانه يسقط
 عنها ولو قدرت على المشى مع قائد بل يكره لها ذلك كما قرره شيخنا العدوى (قوله والا اعتبر الحج)
 لوقال ولا سقط كان اخضر واوضح (قوله ولا وجد ما يقوم مقامهما) اى من الصنعة والقوة على
 المشى (قوله فايها معجز عنه الحج) فادعج عن الزاد وما يقوم مقامهما من الصنعة سقط عنه الحج ولو
 وجد الراحلة او كان له قدرة على المشى وكذا اذا عدم الراحلة وما يقوم مقامها من القدرة على المشى
 سقط عنه ولو وجد الزاد وما يقوم مقامه من الصنعة واولى اذا معجز عن الزاد وما يقوم مقامه
 وعن الراحلة وما يقوم مقامها فاقوله اعتبر المجوز عنه منه ما لى افرادا واجتماعا وانما اعتبر
 في جانب السقوط المجوز عنه منهما لان ما كان وجوده شرطىا للوجوب كان فقده مانعا
 من الوجوب (قوله وان يخن ولد زنا) مرتبط بامكان الوصول كما يشير لذلك حمل الشرح قال ح
 ثمن ولد الزنا لاشبهة فيه واثم ولد الزنا على ابويه وانما يه عليه ثلاثتهم ان كونه ناشئا عن الزنا

مانع من الحج بئنه ولان كلام ابن رشد يدل على ان المستحب عند مالك ان لا يحج به من يملك غيره
 وامل المسئلة في الموازية والعنينة وبه رد قول البسامي لوترك المصنف خشونة هذا اللفظ في مثل الحج
 كان احسن (قوله او ما يباع على الفلاس) فيه ان ولد الزنا من جملة ما يباع على الفلاس وحينئذ فقهه
 عطف العام على الخاص بأدوه ومنوع الان يقال المراد او ما يباع على الفلاس غير ولد الزنا وحينئذ
 فهو عطف مغاير على ان الدماميني اجاز عطف العام على الخاص وعكسه بأوتخلاف الان مالك اه
 تقرير عدوى (قوله او كان بافتقاره) اى او كان امكان الوصول صاحب او ملتسبا بافتقاره اى
 بصبر ورته في المستقبل فقيرا او ترك ولده للصدقة قاله الباصحبة والملازمة وحاصله انه يجب
 عليه الحج ولولم يكن عنده وعند اهله واولاده الا مقدار ما يوصله فقط ولا يراعى ما يؤول امره واهل
 اهله واولاده اليه في المستقبل لان ذلك امره لله تعالى وهذا مبنى على القول بأن الحج واجب على
 الفور واما على القول بالتراخي فلا اشكال في تبدئه نفقة الولد والابوين على الحج ومثل نفقة الاولاد
 والابوين نفقة الزوجة فتقدم على القول بالتراخي ويقدم عليها الحج على القول بالفورية ولو خشى
 التخليق عليه في غيبته فاذا كان عنده عشرة ريال اذا تركه الزوجة لا يقدر على الحج وان حج بها
 طلق عليه الزوجة لعدم النفقة فانه يحج بها على القول بالفور ما يخص على نفسه عند مفارقتها
 الزناها او غيرها (قوله قيد في المسئلتين) اى وهما قوله او بافتقاره او ترك ولده للصدقة وحينئذ
 فالمنى ان لم يخش هلاكا او شديدا ذى على نفسه او على من تلزمه نفقته من اولاده وابويه ان قيل
 لم يقيد واهنا بأن لا يخشى هلاكا عليهم وقالوا في الفلاس يؤخذ ماله ولا يترك له ولا اولاده
 الا ما يعيشون به اذ يام وان خشى عليهم الضيعة والهلاك (قلت) ان المال في الفلاس مال الغرماء
 والغرماء لا يلزمهم من نفقة اولاده الا الواساة كبقية المسلمين وفي الحج المال ماله وهو يلزمه نفقة
 اولاده من ماله واعلم انه لا يلزم الشخص التكسب وجع المال لاجل ان يحصل ما يحج به ولا ان
 يجمع ما فضل من كسبه مثلا كل يوم حتى يصير مستطيعا بل له ان يتصدق به والمعتبر الاستطاعة
 الحالية اه شيخنا عدوى (قوله لا يجب الحج باستطاعة بدين) اشار الشرح بهذا الى ان قول
 المصنف لا بدين عطف على محذوف والاصل وجب باستطاعة بغير دين لا يجب باستطاعة بدين
 وحاصله انه لا يجب على الشخص ان يستدين مالا في ذمته ليحج به وهو مكره او حرام كفى ح قال نت
 وظاهره كانت له جهة يوفى منها ذلك الدين او لا وهو كذلك باتفاق في الثاني وعلى المشهور في الاول
 قال طفي وما ذكره من التشهير في عهدته ولم اره لغيره وقد قيد في الشامل بكون الدين لا ير جوا
 وفاؤه وذلك بأن لا يكون عنده ما يقضيه به ولا جهة له يوفى منها والا وجب عليه الحج به وعلى هذا حل
 ح كلام المصنف وتبعه عج وشارحنا (قوله او عطية) اى لا يجب عليه قبول عطية توصله لمكة
 فاذا اعطى مالا على جهة الصدقة او الهبة يمكنه به الوصول الى مكة فانه لا يلزمه ان يقبله ويحج به
 لان الحج ساقط عنه كذا حل ح فان وقع ونزل وقبله وجب الحج عليه (قوله او سؤال) اى لا يجب
 عليه سؤال مطلقا اى لا يلزمه ان يحج ويسأل الناس ما يقتات به مطلقا (قوله لكن الزاج الحج)
 وقد اقتصار ابن عرفة على هذا حيث قال وقدرة سائل بالحضر على سؤال كفايته بالسفر فاستطاعة
 وقواه طفي ورجحه عج بخلافه لا يعول عليه كفاية حاشية شيخنا العدوى (قوله ان من عاده
 السؤال بالحطرح) اى واما فغير سائل بالحضر وقادر على سؤال كفايته بالسفر فلا يجب عليه
 ابن رشد اتصافا وفي اباحته له او كراهته روايتان ابن عبد الحكم وابن القاسم (قوله الى اقرب مكان)
 اى لمكة وقوله ان خشى شرطا في اعتبار ما يرد به الى اقرب مكة لمكة في الاستطاعة واما ان كان

لا يخشى عليه الضياع في اقامته بمكة لا مكان ثمينة فيها بما لا يزى فالمعتبر في الاستطاعة انما هو مجرد وجود ما يوصله اليها من زاد او اراحة **(قوله)** والبحر كالبري خلافاً لما قال لا يجب الحج بقوله تعالى يا توكراً جالاً وعلى كل ضامر ولم يذكّر البحر ورد بأن الانتهاء بمكة لا يكون الا بالبر بعد البحر منها وتحت هذا القائل ايضا بالحج على ركاب البحر ورد بأن ذلك عند احتياجه والكلام عند الامن اهـ **(قوله)** (الان يغلب عطبه) اي الان يغلب على الظن عطبه بغرق السفينة فان غلب على الظن عطبه فلا يكون كالبر وج فلا يجوز ركوبه بل يحرم كافي ح واما في غير هذه الحالة وهو ما اذا جزم بسلامة السفينة او ظن سلامتها او شك في سلامتها من العطب وعدم سلامتها يكون البحر كالبر في وجوب ركوبه لمن تعين طريقه وجوازه لمن له عنه مذوذة هذا حاصل كلام المصنف **(قوله)** ويرجع في ذلك لقول اهل التجربة) يعني ان غلبة العطب تكون بامور منها ركوبه في غير ابانه وعند هيجانه ويرجع في ذلك اي في معرفة الامور التي تكون بها ذلك اي غلبة العطب لاهل المعرفة **(قوله)** ومثل غلبة العطب اي في كون البحر لا يجوز ركوبه ولا يكون كالبر استوى العطب والسلامة اي خلافاً لما هو المصنف من انه في حالة التساوي يكون كالبر فيجب ركوبه ان تعين طريقاً والاحراز **(قوله)** فلو حذف الخ قد يقال ان البحر لما كان لا يتحقق منه وجه كان المستبرأ عنها وانما غلبه عطبه فلذا يدينه المصنف والتشبيه في مطلق الوجوب من غير مراعاة شرط **(قوله)** ملاحظة فيه) اي في التشبيه الامن والمعنى والبحر كالبر الذي يؤمن فيه على النفس والمال **(قوله)** او يضيع ركن صلاة) عطف على قوله يغلب عطبه اي فان غلب عطبه او كان ركوبه يؤدي لتضييع ركن صلاة فلا يجوز ركوبه ولا يكون كالبر **(قوله)** للميد) في ح عن ابن المعلى والخمى انه اذا علم حصول الميذم عليه الركوب وان علم عدمه جاز وان شك كره وقول المصنف ركن صلاته يشمل القيام فمن ادى الى الاخلال به من ركوبه وهو كذلك خلافاً لظاهر الخمى وسندها بن **(قوله)** ومثل ركنها) اي ومثل تضييع ركنها الاخلال الخ **(قوله)** كنجاسة) فيه ان ازالة النجاسة مقيد بالذكور والقدرة وهو اذ لا غير قادر على ازالتها وقد يجب بانه قد تنزل قدومه على السفرة في البحر منزلة صلاته بها متعمداً وان كان وقت السفرة عاجزاً عن ازالتها انتهى تقرير عدوى **(قوله)** واخرجه) عطف على الاخلال لاعلى نجاسة **(قوله)** والمرأة كالرجل في جميع ما تقدم اي لدخولها من الناس في قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً **(قوله)** وغير ذلك) اي من وجوب الحج عليها اذا امكنها الوصول امكاناً عادياً من غير مشقة عظيمة ولو بلا زاد وراحلة اذا كان لها صنعتة تقوم بها وقد رت على المشى **(قوله)** الا في بعيد مشى) اي الا اذا كانت مكان بعيد من مكة ولا راحلة لها والحال انها تدر على المشى فلا يجب عليها المشى بل يكره بخلاف الرجل فانه يجب عليه المشى وظاهره انها ليست كالرجل فيما استثناه من المسئتين ولو كانت تلك المرأة متعبة وهو قول الجمهور وقال بعضهم انها كالرجل **(قوله)** مما لا يكون مسافة قصر) اي والبعيد الذي فيه الكراهة مسافة القصر وقال الخمى القريب مسافة عشرة مراحل مثل مكة من المدينة والبعيد الذي فيه الكراهة ما زل على ذلك وقال بعضهم الظاهر ان القرب يختلف باختلاف الاشخاص ففساء البادية ليسوا كفساء الحاضرة ونساء كل منهم ما يختلف بالقوت والضعف فهي ثلاث طرق **(قوله)** بل يكره لها) اي لما احتياجه عند قضاء الحاجة والنوم من زيادة المبالغة في السهر وهذا غير موجود في حال سفرها في البحر فلذا كره سفرها فيه بخلاف الرجل فانه يباح له السفر فيه ان لم تعين طريقاً والاوجب كالمركب **(قوله)** (الان يخص بمكان) اعني في السفينة والا كانت كالرجل في جواز

سفرها في البحر ووجوبه ومثله اختصاصها بمكان اتساع المركب بحيث لا يتخطا الرجال عند النوم ولا عند قضاء حاجة الانسان (قوله والا في زيادة محرم) اشار بهذا الى ان قوله وزيادة محرم عطف على قوله بعد مشي اثنى امر المرأة كالرجل الا في بعيد المني والا في ركوب البحر والا في اعتبار زيادة المحرم على ما مر اعتبارها في تفسير الاستطاعة في حق الرجل وحاصلها ان الاستطاعة التي هي شرط في الوجوب عبارة عن امكان الوصول من غير مشقة عظيمة مع الامن على النفس والمال ويزاد على ذلك في حق المرأة ان تجد محرم من محارمها يسافر معها او زوجها قوله عليه الصلاة والسلام لا يجلل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر بواحدة الا معها محرم واطاق في المحرم فيعلم المحرم من النيب والصهر والرضاع وقوله لامرأة تنكره في سبيل الله الذي فتم المحالة والشابة ولا يشترط ان تكون هي والمحرم مترافقين فلو كان احدهما في اول الركب والثاني في آخره بحيث اذا احتاج اليه امكنها الوصول بمرعة كفي على الظاهر اه عدوى ولا يشترط في المحرم البلوغ بل يكفي التيمر ووجود الكفاية كما هو الظاهر قاله ح وهل عبد المرأة محرم مطلقا نظرا لكونه لا يتزوجها وتسافر معه ورجحه ابن القطان او لمطلقا وهو الذي ينبغي المصير اليه ورجحه ابن افران وان كان غدا فمحرم فتسافر معه والا فلا وعزا ابن القطان لما لك وابن عبيد الحكم وابن القصار (قوله كرفة امنت) هذا تنبيه في الجواز المفهوم من الاستثناء وكأنه قال الا ان تختص بمكان في السفينة فيجوز لها السفر فيه كرفة امنت فيجوز لها ان تسافر معها بفرض لا ينفل والمحاصل ان السفيران كان فرضا جاز لها ان تسافر مع المحرم والزوج والرفقة واما ان كان مندوبا جاز لها السفر مع الزوج والمحرم دون الرفقة فقوله بفرض متعلق بمحذور كقائلنا بما امنت لان الامن لا يدين بثبوته في الفرض والنفل على تقدير سفرها فيه (قوله او امتناعهما) اي راسا او مالم امتنع الزوج والمحرم من السفر معها الا باجرة لم تسافر محرم عليهما حينئذ السفر مع الرفقة المأمونة ومحل لزوم الاجرة لما كان لا يتجفف بها على الظاهر وان كان ظاهرا كلامهم انه يلزمها ذلك مطلقا اه عدوى (قوله ولا بد) اي في جواز سفرها مع الرفقة ان تكون مأمونة في نفسها اي والامنع سفره مع الرفقة (قوله وشمل الفرض الخ) حاصله ان قول المصنف بفرض شامل لمجة الاسلام وللحج المذكور كما لو قالت المرأة على الحج في عام كذا مثلا والواجب بالحنث كما لو قالت ان فعلت كذا فعلى الحج وقعات ذلك الامر فيجوز لها ان تسافر فيما ذكر مع الرفقة المأمونة ان عدمت المحرم حقيقة او حكما كذا يشمل الخروج من دار الحرب اذا سلمت او امرت فيجوز لها في حال الخروج منها ان تخرج مع رفقة مأمونة ان عدمت الزوج والمحرم حقيقة او حكما فان عدمت الرفقة كما عدمت الزوج والمحرم وكان يحصل لها بكل من اقامتها وخروجها ضرر خبير ان تساوى الضرران فان عفا احدهما تركبته (قوله وبالجموع) المعتمد الاكتفاء بجماعة من احد الجنسين واخرى الجماعة من مجموع الجنسين اه عدوى (قوله تأويلان) ففي المواق عن عياض اختلف في تأويل قول مالك تخرج مع رجال ونساء هل المراد بجموع ذلك او في جماعة من احد الجنسين واكثر ما نقله اصحابنا اشتراط النساء ويظهر من كلام صاحب الاكمال انها ثلاث تأويلات على المدونة ولو اراد المصنف موافقة لقال وفي الاكتفاء بنساء او رجال او لا بد من المجموع او لا بد من النساء يعني منفردات او صاحبات للرجال تأويلات انظر اه بن (قوله ونهى) قال ح الحج بالحرام لا ثواب فيه وانه غير مقبول واعترضه الشيخ ابو علي السنائي بان مذهب اهل السنة ان البيعة لا تحتبط بواب المحسنة بل يشاب على جهة وبأن من جهة المعصية اه

كلاً منه ابن العربي من قاتل على فارس غصبه فله الشهادة وعليه العصبة أي له اجر شهادة وعليه
 اثم عصيته فاذا علمت هذا فقول المصنف وعصى معناه انه لا يثاب عليه كثواب يفعله بجلال فلا يثاب
 انه يثاب عليه وايس المراد في الثواب عنه بالمرة كما هو ظاهر وظاهره انظر ابن (قوله) وفضل
 حج على غزو (والمحاصل ان السور اربع لان الحج والغزو اما فرضان او متطوع بهما واما ان يكون
 الحج فرضاً والغزو تطوعاً واما عكسه فارك ان الجهاد متعيناً بفجاء العدو او بتعيين الامام او بكثرة
 الخوف كان افضل من الحج - واه كان تطوعاً او واجباً وحينئذ فيقدم عليه ولو على القول بفورية
 الحج واما ان كان الجهاد غير متعين كان الحج ولو تطوعاً افضل من الغزو ولو فرض كفاية وحينئذ
 فيقدم تطوع الحج على تطوع الغزو وهو الجهاد في الجبهات الغير الخفية وعلى فرضه الكفاية في الجهاد
 في الجبهات الخفية وبقدم فرض الحج على تطوع وفرض الغزو والكفاية على القول بالفورية وكذا
 على القول بالترخي ان خيف الفوات فان لم يصح فقدم فرض الغزو والكفاية على فرض الحج وهذا
 حاصل ما في المسئلة وقد علمت ان ثمره الافضية بتقديم الفاضل على المفضول في الفعل (قوله) وعلى
 صدقة عطف على غزوى وفضل حج على صدقة والمراد صدقة التطوع والا فالواجبة افضل من
 الحج وتقدم عليه ولو كان واجباً (قوله) او فرض كفاية احتزب ذلك مما اذا كان الغزو واجباً على
 الايمان فانه افضل من الحج ويقدم عليه (قوله) وركوب) يعني ان الحج راكبا على ابل او غير هان افضل
 من الحج ماشيا لانه فله عليه الصلاة والسلام على المعروف وما فيه من مضاعفة الثمرة ولا نه اقرب
 الى الشكر وكذلك العرة (قوله) وفضل مقب) اي ركوب على قبة فقد حج عليه الصلاة والسلام
 على قبة عليه قطعة وهي كساء من شعر تساوى اربعة دراهم وقال الله اجمع له محلا رياء فيه
 ولا سمعة (قوله) لانه تقبل النيابة اي بخلاف الحج وقوله ولو هو الملبت اي لو هو الملبت
 وكذا المحي وهذا من عطف العلة على المعلول (قوله) وهو ما يقبل النيابة اي من كان وقوعه من
 النائب بمنزلة وقوعه من المتوب عنه في حصول الثواب (قوله) فاجازه بعضهم اي وهو الذي جرى به
 العمل وهو ما عليه المتأخرون وقوله وكرهه بعضهم اي وهو اصل المذهب قال ابن رشد محل الخلاف
 ما لم يخرج القراءة مخرج الدعاء بان يقول قبل قرأته اللهم اجعل ثواب ما قرأه فلان والا كان
 الثواب لفلان قولاً واحداً وجاز من غير خلاف (قوله) وتذكر الخ) نقل ح هنا ما للعلماء من
 الخلاف في جواز اهداء ثواب قراءة القرآن للنبي صلى الله عليه وسلم او شئ من القرب قال وجاهم
 اجاب بالمنع قال لانه لم يرد فيه اثر ولا شئ عن يقتدى به من السلف انظره وقد اعترضه ابن زكري
 بحديث ابن عجرة كافي المواهب وغيرها (قلت) يا رسول الله اني اكثر الصلاة عليك افكروا اجعل
 لك من صلاتي قال ما شئت قلت اربع قال ما شئت وازدت فهو خير لك قلت النصف قال ما شئت
 وان زدت فهو خير لك قال اجعل ملائكة الكاهن يذهب همك ويغفر ذنبك اهر بن (قوله)
 واما فهم قوله الحج اي من حيث الاندراج في عمومه وذلك لان تطوع الولى عنه بغير الحج ماذق بان
 يتطوع عنه بالاستجارة على الحج (قوله) مضمونة اي متعلقة بذمة الاجير كانه يقول الولى لشخص
 استأجر من يحج عن فلان بكذا فالقصد تخصيص الحج سواء كان من الاجير او من غيره بان يستأجر
 ذلك الاجير شخصاً يحج عن الميت مثلاً (قوله) او بعينه عطف على قوله بذمة الاجير وذلك
 كان يقول الولى لشخص استأجر على ان تحج انت بذاتك عن فلان بكذا (قوله) وبلاغ
 بالرفع عطف على اجارة وذلك كقول الولى لشخص حج عن فلان وانا انفق عليك بذأ وعودا
 ونسعى هذه بلاغاً مالياً (قوله) وجهالة اي وتسمى بلاغاً علمياً كان حجبت عن فلان اعطيتك كذا

(قوله وفي كل الخ) اى وحيدته فاقسام الاجارة على الحج ترجع لثمانية (قوله وأشار الى المضمونة) اى بضمها وهى المضمونة بذمة الاجير والمضمونة بعينه سواء عين العام فى كل منها **اولا** (قوله وفضلت اجارة ضمان) اى سواء كانت مضمونة فى الذمة ومتعلقة بها او كانت متعلقة بعين الاجير سواء عين العام فيها **اولا** واستشكل ابن عاشر ما ذكره المصنف من افضلية اجارة الضمان على البلاغ بان الموصى اذا عين احدهما وجب وان لم يعين تعيين الضمان بدليل قوله وتعين فى الاطلاق فاحمل التفضيل قلت محله اذا اراد الموصى ان يعين فينبغى له اجارة الضمان وكذا ان اراد المحي ان يستأجر من نفسه اهـ بن (قوله ومعنى كون اجارة الضمان افضل) اى مع ان الاجارة على الحج بأنواعها الاربعة مكروهة والمكروه لا فضيلة فيه (قوله لكونها حوطا) اى بالنسبة للمستأجر (قوله لوجوب محاسبة الاجير الخ) اى فيها والمصدر هنا مضاف لمفعوله اى لوجوب محاسبة المستأجر الاجير فيه بحسب مسار من الطريق مع مراعاة السهولة والصعوبة (قوله فاذا ضاعت منه) اى ولو تغير تقريره لم يترتب (قوله بخلاف البلاغ) اى فانه لا يرجع فيه للمحاسبة اذا لم يتم لمانع كوت او صديل مانعة فازه وما يحل للاجير من النفقة اذا ضاع فخص به من المستأجر ولا يفهم الاجير منه شيئا (قوله والافهماء مكروهان) اى والانتقل ان معنى افضلية الضمان على البلاغ ما ذكره قلنا ان معنى افضليته انه اكثر منه ثوابا فلا يصح لان كلا منهما مكروه ولا ثواب فيه (قوله شرطا للتجديد) اى تجدد الاجرة وقوله اذا تعلقت بجميع فاذا تعلقت بجميع كهداه الدراهم فممتنع شرط تجديد تلك الاجرة المعينة اذا تأخر الشروع فى العمل (قوله وتأخر شروعه) اى والحال انه تأخر شروعه وامال القدر تطورا فلا بأس به كما لا بأس باشتراط التجديد اذا حصل الشروع فى العمل (قوله وجواز التقديم) اى تقديم الاجرة وقوله اذا تعلقت اى الاجارة وقوله بالذمة اى بما فى الذمة كالاجارة بمائة دينار لم تعين (قوله ويحتمل لغیر المضمونة فى الكراهة) فيه ان هذا يقتضى ان الكراهة فى اجارة البلاغ قد علمت وليس كذلك ولذا قال بغيره من هذا الاحتمال بعيد ولا يقال ان فى الاحتمال الاول الحالة على مجهول لتقرر احكام الاجارة فى غير الحج فى الاذهان فتأمل (قوله وتبينت اجارة الضمان) اى سواء كانت متعلقة بذمة الاجير او بعينه (قوله فلا يستأجر الناظر) اى على تركه الموصى وهو الرضى وقوله بلاغاى لا مالا ولا عملا وقوله لانه لا يربح بالمال هذا انما يظهر فى البلاغ المالى دون العملى فان خالف الرضى واجر بلاغا كفى فان سعى الرضى ضمانا ولم يعين ضمان ذمة او عين فلا حوط ضمان الذمة وان عين احدهما تعين (قوله كيفيات الميت) حاصلة ان الرضى اذا عين موضع الاحرام الذى يحرم منه الاجير فلا نزاع فى انه يتعين احرامه منه وان لم يعين ذلك واطلق تعين على الاجير ان يحرم من مبيعات بلد الميت سواء كان الاجير من بلد الميت او من بلاد اخرى لهم مبيعات آخر كما لو كان الموصى ممرى بالبلاد الميتة وناظرها مات الموصى ببلده او بغيرها كانت الوصية او الاجارة ببلد الميت او بغيرها كالذمة مثلا وهو المعتمد خلافا للشهاب حيث قال انه عند الاطلاق يعتبر مبيعات بلد العقد كانت بالذمة او غيرها واستحسنه اللخمي وصاحب الطراز قال ح وهو اقوى (قوله ولو بمكة) رد يلو قول ابن حبيب يستحق جميع الاجرة ان مات بعد دخوله وان لم يعمل عملا من اعمال الحج غير الاحرام (قوله او بذمة وأبى الوارث) اى وارث الاجير الذى مات من الائتماء فيه نظر بل كلام المصنف خاص بما اذا كان العقد متعلقا بعينه واما ان كان متعلقا بذمته ومات فلا يرجع للمساب بل ان اتقه الوارث فلا مرطأه وان ابى فانه يؤخذ من تركه ذلك الاجير الميت اجرة من يبيع بدله بالغة ما بلغت

جميع الاجرة تركته كافي ح نقلا عن المتبلى وسندوا المحاصل انه اذا كان ضمنا في عينه
 معين الرجوع للحساب اراد الوارث ان يقوم مقامه ام لا وان كان ضمنا في ذمته فان قام وارثه
 مقامه اخذ الجميع وان لم يقوم اخذ من تركته اجرة حجة بالغة ما بلغت انظر من (قوله وله في الصد
 البقاء للقبيل) اى وله فسخ الاجارة ويرجع للحساب كما تقدم والنظار ان جواز البقاء للقبيل غير
 محتصر بالمضمونة خلافا لما في مناسك المصنف من ان له البقاء للقبيل في البلاغ ايضا
 وقيد ح نقلا عن سند بما اذا كان العام غير معين لكن لا نفقة له في مقامه بمكة حتى ياتيه
 الوقت الذي امكنه فيه التحلل من العام الاول واما اذا كان العام معين فلا نفقة له بعد ما كان
 التحلل منه اصلا هـ بن (قوله وهذا) اى ثبوت النجاء للأجير في الفسخ والبقاء للقبيل وقوله ان
 شق عليه البقاء لزوال الصد الاولى ان شق عليه البقاء للعام القابل (قوله الا ان يراضيا على
 الفسخ الخ) فان طلبة احدهما دون الآخر لم يجب (قوله فان كان العام معين) اى وصديقه وفاته
 المحج بالصد (قوله فان يراضيا على البقاء) اى على عقد الاجارة مع تحلل او بدونه كان له ما ذاك
 وهذا احد قولين والآخر يقول اذا كان العام معيناً وصد وفات المحج تين الفسخ ولا يجوز البقاء
 للقبيل لانه لم ينعذر المحج في هذا العام صارا للستاجر ديناً في ذمته يأخذ منه منافعة في المستقبل بدله
 فخرج لانه فسخ دين في دين ووجه الاول ان تراضيهما على البقاء في قوة ابتداء عقد جديد (قوله في
 العام الغير المعين) اى وهذا يعني قول المصنف واستؤجر من الانتهاء في العام المحج وحاصل ما ذكره
 انه لا يثبت على الورثة الاستبجار ثانياً على الميت الموصى الا اذا لم يعين الموصى العام مطلقاً او كان
 عينه ووقع الصد ونحوه قبل الوقوف بحيث يمكن اعادته في عامه والا فلا استبجار وتعين فسخ اجارة
 الاول فيما بقي ورد حصة الباقي للورثة (قوله من اجارة الضمان) اى سواء تعلقت بالذمة او بالعين
 وحاصل كلام المصنف انه لا يجوز للاستاجر في اجارة الضمان ان يشترط على الاجير حين العقد
 ان هدى القران والتمتع عليه على تقدير حصول ذلك منه باذن المستاجر ان ذلك من الجهل بالاجرة
 وذلك لان الاجير اذا قرن او تمتع باذن المستاجر كان الهدى لازماً له اصاله فاذا شرطه على الاجير صار
 ما يدفعه المستاجر من الاجرة للأجير بعضه في مقابلة عمله وبعضه في مقابلة الهدى وثمن الهدى مجزول
 (قوله فهو على الاجير) مثله ما رجب من فدية وجزا صيد فانه على الاجير مطلقاً سواء تمتع مدسبه
 ام لا اشترط عليه ام لا هذا اذا كانت الاجارة مضمونة فان كانت على البلاغ فسيأتي ان ما تمتع
 سببه يكون عليه وما لم تمتع مدسبه يكون في المسال انظر ح (قوله عقد الاجارة) اى بقسمهما سواء كانت
 اجارة ضمان متعلقة بالذمة او متعلقة بالعين (قوله ان لم يعين العام) اى الذي وقعت الاجارة
 على المحج فيه خلافاً لقول ابن العطار بعدم صحة العقد للجهل (قوله فان لم يفعل فيه انتم) اى ان تمتع
 التاجر به وقوله ولزمه فيما بعده نحوه في البيان ونقوله في التوضيح وح وهو يدل على ان التعين
 المحكي اى الذي جري اليه الحكم كما هناليس بمنزلة لنعين النسرطى ولو كان بمنزلة لفسخ العقد كما
 يأتي في وقصص ان عين العام اعدم تأمل هـ بن (قوله وفضل عام معين) اى فضل
 الاستبجار على المحج في عام معين على الاستبجار على المحج في عام مطلق فالاول كما استأجر ان تنجح هـ بن او
 عن فلان عام كذا والثاني كما استبجرك ان تنجح عنى او عن فلان في اى عام شئت (قوله لاحتمال
 موت الاجير ونفاذ المال من يده) اى لان العام اذا كان غير معين يجوز للأجير قبض الاجرة قبل
 شروعه في العمل بخلاف المعين فانه لا يقبض الاجرة الا اذا شرع في العمل وقد يقال اذا قبض
 وشرع في العمل يمكن ايضا موته ونفاذ المال وعدم وجود تركته له على ان يساق كلام المصنف

ليس في التفضيل بل في الصفة ولذا قرر البسامي كلام المتن على ان المعنى وصح العقد على عام مطلق
اي على ان يصح في اعيان عام شاع وارتضاء ح وليس هذا بشكر ارفع قوله وصح ان لم يبيع من العام لان
هذه مقدمة بالاطلاق على معنى اوعى فلان ان شئت والاولى مطلقة عن القيد وشارحنا تبع بهرام
في حمله لثمن فزار ان التكرار وقد علمت اندفاعه (قوله وفضات اجارة ضمان على الجملة)
لا وجه لهذا الحمل لان الجملة احوط لان المستأجر لا يدفع المال للاجير الا بعد الحج فالصواب ان
معنى كلام المصنف وصح العقد على الجملة كذا في بن وقد يقال ان الجملة وان كانت احوط من
جهة ان المستأجر لا يدفع المال للاجير الا بعد الحج الا انه في الجملة لا يدري هل الاجير يوفي ام لا
ليكون العقد ليس بلازم لان عقد الجملة مفعل بخلاف عقد الاجارة فهو لازم فهي احوط من هذه
الجهة (قوله وج) اي الاجير وجوبه وان كان في اجارة الضمان بقسميها او البلاغ بقسميها (قوله على
ما فهم) اي على ما فهم الناس من حال الموصى بالقراش ولا عبرة بهم الاجير المخالف لذهبهم الناس كما
قال القناني (قوله وغيره) اي كنهال وجير فان لم تكن قرية بنى فبنى في له ان لا يركب الا ما كان
يركبه الموصى (قوله او يدفع المال) تبع في ذلك عقب والذي استظهره ح انه لا يرجع عليه
بنى قال بن ولا ادري ما استدلل الشج عقب في الرجوع والحاصل انه امان ان يطلق عليه بعد الوفاء
والمضى او بعد الوفاء وقبل المضى فان اطلق عليه بعد الوفاء وقبل المضى فلا شك ان يرجع عليه
بالمال كان العام معينا او غير معين ولم يرد ان يصح على ما فهم وان اطلق عليه بعد الامر بن فقال ح
ان كانت الاجارة وقعت على الضمان فالظاهر انه لا يرجع عليه بشئ وانما فعله يقال له خيانة بالخاء
الفوقية وان وقعت على البلاغ فالظاهر انه يقضى له من المال بقدر نفقة مثله واجره وكوبه ويؤخذ
منه الباقي وطاهره سواء كان العام معينا ام لا وخالفه عقب وتبعه شارحنا فخرم بالرجوع عليه ان
كان العام معينا ما يقال وكان غير معين والحاصل انه لم يرجع في عام آخر على ما فهم وعلى ما قال يكون
التعبير بالخيانة لا شك في وجهه وعلى ما قال ح سيكون مشكلا كذال والذي في نصرة النعمي
خيانة بالخاء المعجمة انظر بن (قوله مع الفالح) اي وليس مستأنفا لبيان الحكم كما قال خسر
تبعه بهرام اذ لما بنى حينئذ واذا وافي الاجير دينه بما اخذه فقد بنى على المال والحكم انه معني وانت
خير بان هذا خلاف الفقه لانه لا يكتب بالمشي بل ان كان العام معينا ردا للمال مطلقا ولو جبه بعد ذلك
راكبا او ماشيا لفوات المعين وان كان غير معين تبين عليه ان انى بما فهم من الحج عن الميت من
ركوبه مقتب او غيره ولا يكتب مثله على ما قاله الشرح نعم يوافق ما قاله ح من انه يكتب بالمشي
ولا يرجع عليه بشئ فأنمل (قوله فسخت الاجارة) اي لفوات (قوله عقد على اعطاء الخ)
انما قدر الشرح عقدا لاجل صحة الاخبار اذا اجارة البلاغ ليست اظاه ما ينفقه وانما هي عقد على
اعطاء ما ينفقه وفهم من كلام المصنف انه لا بد من الاعطاء بالفعل وانه اذا دخل معه على ان يتفق
على نفسه كل النفقة او بعضها من عنده ثم يرجع بما اتفق فانه لا يكون بلاغا جائزا وهو كذلك
لان فيه سافارا اجاره وسافرا نفقا فلا تصح الاجارة كما قاله سنداه عقب (قوله بد او عودا)
منصوبان على الظرفية اي ما يتفق منه في الذهاب والاياب وقوله بالعرف متعلق بمعدوف
اي وتكون تلك النفقة بالعرف وهذا بيان لسبب الوقوع واماني في ابتداء اي حالة العقد فينبغي
ان يبرر له قدر النفقة كل يوم وذلك بان يقول له حج عني واذنع لك مائة دينار مثلا فانفق على نفسك
منها كل يوم عشرة دراهم مثلا فان لم يبرر له ذلك عند العقد اتفق على نفسه بالعرف والحاصل ان
مراعات العرف فيما ينفقه انما هو بد الوقوع لا في الابتداء كما هو ظاهر المصنف انطوح (قوله

وبرد الثياب) اى وكذلك الدابة (قوله معطوف على مقدار الخ) لا يخفى ما في هذا المحل من
التسكاف وقرره الفيشى بجعله عطفاً على قوله بدأ وعوداً وهو اقرب مما للشارح وما للنت حيث
جعل له عطفاً على مقدمته ملق بقوله ينقعه اى اعطاه ما ينقعه على نفسه وفي هدى الخ ان قلت
ما للنت والفيشى يقتضى ان من جملة معنى البلاغ ما يصرفه في الغدية والمهدى بالشرط المذكور وليس
كذلك (قلت) هذا منوع بل هو منه تبعاً كما يفيد كلامه ح انظر بن (قوله مقدرين) صفة
مجبوبات وشرط (قوله فان) بعد موجبهما فلا يرجع) فان جهل المحال حل على عدم التعمد حتى
ثبت التعمد كما قاله سند (قوله ويرجع عليه) اى على اجبر البلاغ (قوله بالبناء للفعول) ليس
بلازم بل يصح قراءته بالبناء لافعال ايضا (قوله ما لا يليق بماله) اى وان كان لا يتعالم الموصى
(قوله واستمر ان فرغ) ضمير استمر لا جبر البلاغ وضمير فرغ للمال الذى اخذه لينفق منه وحاصله
ان اجبر البلاغ اذا فرغت نفقته قبل الاحرام او بعده وسواء كان العام الذى استؤجر على الخ فيه
معيناً ام لا فانه يستمر على عمله الى تمام الحج ويرجع بما انفقته من عند نفسه على من استأجره لا على
الموصى لان المستأجر مفرط بتركه اجارة الضمان الا ان يكون الموصى وهو الميت اوصى بالبلاغ ففي
بقية تائه (قوله او احرم الخ) عطف على فرغ اى واستمر ان فرغ ما اخذه واستمر ان احرم ومرض
وحاصله انه اذا فاته الحج لمرض او صد او خطأ عدد دفان كان المرض والصد بعد الاحرام استمر على
احرامه الى كمال الحج ان كان العام غير معين وان كان معيناً فانه يفسخ ويفوز الاجبر بما انفقته
ويرجع لمحلله وله النفقة على مستأجره في حاله رجوعه وان كان المرض والصد قبل الاحرام
فانه يعال بالرجوع مطلقاً كان العام معيناً ام لا (قوله بعد احرامه) راجع لقوله صد وقوله
اوفاته الحج بخطأ عدد وقوله فانه يستمر اى الى تمام الحج ونفقته الى تمام الحج على مستأجره وقوله والا
فسخ اى والا بان كان العام معيناً ففسخ (قوله وله النفقة على مستأجره في رجوعه) اى فيما
اذا كان العام معيناً وفسخ العقد لفوات الحج في ذلك العام بمرض او صد او خطأ عدد بعد الاحرام
وقوله فان لم يرجع اى وبقي للعام القابل واراد تنعيم الحج والموضوع بماله وهو كون العام معيناً
وفسخ العقد لفوات الحج بمرض او صد او خطأ عدد (قوله محل المرض) اى او محل الصد (قوله انه
يرجع) اى ولا يستمر الى تمام الحج وسواء كان العام معيناً وغير معين فالتفرقة بين العام المعين وغيره
انما هو فيما اذا مرض او صد بعد الاحرام (قوله في ذهابه) اى من محل المرض او من محل الصد
لمسكه وقوله رجوعه لمكان المرض اى والصد (قوله وعلم) اى الاجبر بالضياح وقوله رجوع
اى لمحلله ونفقته على المستأجر في حال رجوعه ولا يلزم الورثة ان يحجبوا غيره ولو كان في بقية ثلث
الميت بدل تلك النفقة التي ضاعت عند ابن القاسم خلافاً لاشبه حيث قال يلزمهم ان يحجبوا
غيره ان كان في بقية ثلث الميت بدلها ومحل طلبه بالرجوع ان لم يكن بينهم شرط على انها ان
ضاعت كل واحد اخذ ما انفقته والاعمل بالشرط ولا ضمان على الاجبر اذا ضاعت والقول قوله يمين
في الضياح لتعذر الاشهاد عليه وسواء اظهر الضياح قبل رجوعه او بعد رجوعه وهذه المسئلة مستثناة
من قاعدة كل من قبض شيئاً لمحق نفسه وضاع كان ضمانه منه فانه هنا قبض لمحق نفسه ولا ضمان
عليه للضرورة (قوله فان استمر) اى مع تمكنه من الرجوع ولم يرجع (قوله اذا لم يكن الخ) اى
وما ذكرناه من كون الاجبر يطلب بالرجوع ونفقته على المستأجر في حال رجوعه اذا لم الخ (قوله اولم
يعلم به) اى او ضاعت قبله لكن لم يعلم الخ (قوله اولم يمكنه الرجوع) اى او ضاعت قبل الاحرام
وعلم بضياحها قبله لكنه لم يمكنه الرجوع (قوله لا على الموصى) ولو بقي من ثلثه بقية وذلك

لان المستأجر مفرط في ترك اجارة الضمان وقد ظهر عما ذكره المصنف ان فراغ النفقة ليس كضياعها
 لانه في الفراغ يسقط على عمله حتى يتم الحج سواء كان الفراغ قبل الاحرام او بعده واما في الضياع
 فانه يفصل بين كونه قبل الاحرام وبعده او بعد الاحرام او قبله ولا يعلم به الا بعده والسر في ذلك
 ان الفراغ عند دخول عليه بخلاف الضياع فانه غير مدخول عليه فلذا جرى فيه التفصيل المذكور
 (قوله الا ان يوصى) اى الميت بالبلاغ اى ويضيع المال في بقية ثلثه ان كان الباقي فيه كفاية
 وذلك لانه اذا اوصى بالبلاغ فكأنه اوصى بالثلث وقوله الا ان يوصى الخ راجع لقوله وان ضاعت
 قبله رجع والا فنفقته على آجره وحاصله ان محل رجوع اجير بالبلاغ اذا ضاعت النفقة قبل الاحرام
 ما لم يوصى الميت بالبلاغ فان اوصى به فلا يرجع بل بكل الحج ونفقته في بقية ثلثه ومحل كون نفقته
 على آجره ان ضاعت بعد الاحرام وماعه اذا لم يوصى الميت بالبلاغ والا ففي بقية ثلثه هذا اذا لم يقسم
 المال بل ولو قسم على الورثة (قوله ولو قسم) رد بلوغه على قول يخرج لابن راشدانه اذا قسم المال
 فلا رجوع له على الثلث بل على المستأجر (قوله فان لم يبق شيء) اى من الثلث فيه الكفاية
 بأن لم يبق شيء أصلاً او بقي شيء دون الكفاية والموضوع عنه اوصى بالبلاغ (قوله فهذه اجرة
 معلومة) اى ونجرت الاجارة من البلاغ الى المضمونة وحينئذ فلا يرجع على احد شيء كفاي ح
 (قوله لانه كدين قدم قبل اجاله) كذا علم في المتبعية كفاي ح ويؤخذ منه انه لا فرق بين
 ان يكون الشرط من الوصى او من الوصى ويكون قوله الآتى وفسخت ان عين العام وعدم مقيد
 بما اذا لم يقدمه عليه خلافاً لابن عاشر قاله بن ويؤخذ من التعليل المذكور ايضا جواز التقديم
 على عام الشرط ابتداء ولكن الذي استظهره بعضهم الكراهة اخذ من قول المصنف اجراً (قوله
 ومعنى الاجزاء الخ) جواب عما يقال لاشئ ان الفرض لا يسقط عن حج عنه وحينئذ فسامعنى اجزاء حج
 الاجير وقوله براءة ذمة الاجير اى ما التزمه ليستحق الاجرة (قوله اوترك الخ) اى واجزاء الاجير
 ان ترك الزيادة والعروة ولا يطالب بالرجوع لذلك نعم يرجع عليه بقسطها فقوله ورجع الخ بيان
 للمحكم اى والحكم انه يرجع بقسطها اى يعدل مساقمتها (قوله وضع به ماشاء) اى بالقسط المأخوذ
 في مقابلة تركها وقوله ماشاء اى من رده لا ورثة والصدقة به على الميت (قوله ولو كان الترك لعذر)
 الواو والمسال وذلك لان الترك لعذر ومحل الخلاف بين ابن ابي زيد وغيره فان ابي زيد يقول اذا ترك
 الزيادة لعذر يجرئه ويرجع عليه بقدر مسافة الزيادة من الاجرة وقال غيره يرجع مرة ثانية حتى يزور
 واما لو تركها عداً من غير عذر فانه يؤمر بالرجوع من غير خلاف كفاي المواق والسماطى انظر طي
 (قوله فانه يجرئه فيه) وذلك لاشتمال القران والتمتع على الافراد المشترط على الاجير (قوله
 فلا يجرئ) اى لان اشتراط الميت له انما هو لتعلق غرضه به ففعل غيره كفعل غير ما وقع عليه الشرط
 وقوله والا فلا يجرئ غير الافراد اى وتنسخ الاجارة ان خالف للقران عين العام اولا وان خالف
 التمتع اعدا ان لم يعين العام وفسخت ان عينه كاسيا في قول المصنف وفسخت ان عين العام وعدم
 كغيره وقرن واعاد ان تمتع وانما الى المصنف بقوله والا فلامع انه مفهوماً شرط لاجل ان يشبه به
 ما بعده لان التشبيه مع التمرجح اوضح وان كان المصنف ينزله منزلة المنطوق (قوله كتمتع شرط
 عليه) اى سواء كان اشتراطه من الميت او من الوصى او من الورثة كما قال الشارح (قوله واحرم
 من ميقات آخر) اى ولو كان ذلك الميقات الا ترميقات الميت (قوله او تجاوز حلاله ثم احرم
 بعده) اى بخلاف احرامه قبله فانه يجرئه كما قال سنده لانه يمر على ذلك المشترط محرم (قوله
 وفسخت ان عين العام) اى واما ان لم يعين فلا يفسخ بخلافه الاجير ما شرط عليه ويرجع في عام

آخر الى الميقات ويحرم منه على الوجه المشترك والمراد بالقسح في المعين بالفوات ونحوه ان من اراده له ذلك فان تراضيا على البقاء لقابل حازه هذا اختار ابن ابي زيد وغيره وبهذا يوافق ما هنا اطلاقه السابق في قوله وله البقاء لقابل اي في المعين وغيره لكن برضاهما في المعين كما تقدم وليس المراد تعين القسح ولو تراضيا على البقاء لانه فسخ في دين كما يقول اللخمي وغيره لان المؤلف لم يعرج عليه سابقا وقد حمل ح ما تقدم على الاطلاق وحمل ما هنا على تحريم القسح فعارض بينهما وقد علمت دفع المعارضة قاله طافي (قوله معطوف على مقدر) اي والاصل وفسخت ان عين العام ان خالف ما شرط عليه او عدم (قوله بموت او كفر الخ) اشار الى ان المراد بعدمه ما يشتمل موته حقيقة او حكا (قوله لان تعيين العام مشروط في العدم) اي عدم الحج او عدم الاجير اي فلو جعلناه عطا على قوله ان عين العام لا يقتضي ان الاجارة تنفسح بعدم الحج وبعدم الاجير كان العام معينا لامع انها لا تنفسح عند عدم تعيين العام بل يؤخذ من مال الاجير اجرة حصة بالغة ما بلغت ان لم يحج الوارث في حالة عدم الاجير او ان لم يحج ذلك الاجير ثانيا في حالة عدم الحج (قوله شامل لاثنتي عشرة صورة من الاربعة والعشرين) اي وهي ما اذا اشترط الموصي افرادا وخالف الاجير لقران او تمتع او شرط الموصي او غيره قرانا لخالف لمتنع او العكس او شرط الموصي او غيره قرانا او تمتعا فخالف لافرادا وخالف الاجير مقيانا بشرطه الميت وغيره والمحال ان العام معين في الجميع فهذه اثنتا عشرة صورة كلها مندرجة تحت قول المصنف وفسخت ان عين العام ان خالف الاجير ما شرط عليه (قوله على ان فاعل عدم هو الحج) لان عدم الحج اما لصد او لمرض او عطاء عدو وعدم الاجير اما بموته او كفره او جنونه (قوله اما بخالفه الاجير) اي وذلك في اثنتي عشرة صورة وقوله واما بالفوات في ثلاثة (قوله او صرفه لنفسه) اي بالثبة واما لو ارحم ابتداء عن نفسه ثم صرفه لميت فانه يجوز من عن نفسه قطعاً ثم اذا كان العام معيناً فسخ والا فقولان فقد جزم ابن شاس وابن عبيد السلام والتوضيح بعدم القسح ان كان العام غير معين وقال غيرهم بالقسح واذا نوى الاجير الصلوة الحج عن نفسه وعن الميت اجزأه عن نفسه واعاده عن الميت كما رواه ابو زيد عن ابن القاسم وروى عنه اصيب لا يجوز من واحد منهما ويرجع ثانياً عن الميت انظر بن (قوله لان الحج الخ) علة لعدم اجزائه عن الاجير واما العلة في عدم اجزائه عن الميت فلائنه خلاف شرطه حال صرفه لنفسه (قوله يمكن الاطلاع عليه) اي فاذا امرناه بالاعادة مفردا في الاولى او قرانا في الثانية كما هو المشترك عليه وخالف وتمع يطع عليه فيما مر بالا عادة ثالثا وهكذا (قوله بخلاف القران) اد بخلاف ما لو شرط الميت عليه افرادا او شرط الميت وغيره عليه تمام فخالف وقرن فانه اذا لم تنفسح الاجارة وامرناه بالعوف في عام قابل ليحج مفردا في الصورة الاولى وتمعنا في الثانية يمكن ان يخالف ويعيد قرانا ولا نطلع عليه لان عداه خفي فلذا حكموا بفسخ الاجارة (قوله فقيهنا ويلان ايضا) غيرنا وبلى المصنف اعلم ان التأويلين في غير المعين هما المنصوصان والتأويلان المذكوران هما المصنف في العام المعين مخرجان عليه مالان كلام المدونة مفروض في غير المعين كما في ح واما في فن قال يرجع لبلده في غير المعين وهو بعض شيوخ ابن يونس قال بالقسح في المعين مطلقا من قال يرجع للميقات في غير المعين وهو لا بن يونس وسند قال بعدم القسح في المعين ان رجوع للميقات هذا هو الصواب واما ما في خش من العكس في التفريع فهو خلاف الصواب اه بن (قوله ومنع الحج) اي انه لا يجوز للمستطيع ان يأذن لغيره في ان يحج عنه حجة الاسلام باجرة وبغيرها ولو على القول بالتراخي الى خوف الفوات (قوله من اضافة المصدر لفاعله) اي والمفعول محذوف اي ومنع ان

يستنبذ الصحيح غيره ليجع عنه في الفرض (قوله ولذا) أي ولاجل اضافته المصدر للفاعل لا للفعول
عبر بالاستنباط التي هي وصف للفاعل لا بالنيابة التي هي وصف للمفعول تقول استناب زيد عمرو في
البيع لتعاضده فزيد متصف بالاستنباط وهي طلبه من عمرو ان يقوم عنه في البيع وأذن له في ذلك
وعمره متصف بالنيابة وهي قيامه مقام زيد في البيع لتمامه (قوله لا نهاط طلب النيابة) أي طلبك
نيابة الغير عنك في أمر أي طلبك من الغير وأذن لك في ان يقوم عنك بفعل (قوله فان ايقاعها الخ)
وكذا يقال هنا ايقاع الحج من الغير عنك لا يصح وطلبك حج الغير عنك ممنوع لا يجوز (قوله
واستنباطك) أي طلبك فعل الغير عنك (قوله في فرض) المراد به حجة الاسلام وأما الحج المنذور
فلا استنباط عليه مكرهه كالنفل انظر الحج (قوله دليل على ان المراد بالاستنباط المنوعة في الفرض
تقويض الحج) أي لانه لو فرض الحج للنائب مع عزمه على اداء الفرض بعد ذلك لم تكن الاستنباط حينئذ
في فرض (قوله وحينئذ أي وحين اذ كانت الاستنباط في الفرض ممنوعة تدون الاجارة عليه فاسدة
لان الاصل في المنع الفساد (قوله ان اتها) أي والافلاشي له (قوله والاكره) تبسب المصنف فيما
ذكر من منع استنباط الصحيح غيره في الفرض وكراهة استنباطه في غيره قول سندها في ارباب المذاهب
على ان الصحيح لا يجوز استنباطه في فرض الحج والمذهب كراهة استنباطه في التطوع وان وقعت
حجة الاجارة فيه وتبعه في ذلك ابن فرحون والتمسائي والقرافي والتادلي وغيرهم كما في ح وأطلق
غير سنده مع النيابة في الحج قاله طفي ونحوه قول التوضيح (فائدة) من العبادات ما لا يقبل النيابة
باجماع كالاعيان بالله ومنها ما يقبلها اجماعا كاللعمالة والصدقة والعق وراد الدين والودائع
واختلف في الصوم والحج والمذهب انهما لا يقبلان النيابة فظاهره في الفرض والتطوع وأما المريض
الذي لا يرجى صحته فقد اعتمد فيه المصنف ما لابن الجلاب من انه يكره اجارته من يحج عنه فان فعل
مضى وفسره به ما شره ابن المحاسب من عدم الجواز خلافا لابن عبد السلام فانه حمل عدم الجواز
على عدم الصحة فالحاصل ان المصنف اعتمد في كراهة النيابة عن الصحيح في التطوع قول سنده في
كراهة النيابة عن المريض كلام الجلاب والمعتمد منسب النيابة عن المحي مطلقا أي سواء كان صحيحا
او مريضا كانت النيابة في فرض او في نفل هذا ما يفيد طفي ولا فرق بين ان تكون النيابة باجرة او
تطوعا كما قاله طفي ايضا وما في شرح العمدة من ان النيابة في الحج ان كانت بغير اجرة فحسنة لانه فعل
مقروء وان كانت باجرة فالمنصوص عن مالك الكراهة لانه من اكمل الدين بما يعمل الآخرة فظاهر
حمل النيابة عن الميت لا عن المحي فلا يخالف ما قبله فقول الشيخ عبق وحمل الكراهة اذا كانت
الاستنباط باجرة والاجاز غير صواب اه بن (قوله كبد أمستطيع بالحج) أي تطوعا قال طفي هذا
لا يأتي على المشهور من منع النيابة وعدم صحته عن المحي سواء كان صحيحا او مريضا ولا على ما ذكره
المصنف من ان الكراهة في التطوع على ما فيه والا كره الحج عن الغير المحي مطلقا بدأ وغير بدأ
وانما هذا مفرع على جواز الوصية بالحج فهو اشارة لقول مالك وان اوصى ان يحج عنه نفذ ذلك وج
عنه من قد جاحب الي ويكره ان يحج عنه الضرورة المستطيع بناء على القول بالتراخي ويمنع على
الفور ونحوه لابن المحاسب اه بن وحاصله انه يحمل على الحج عن الميت الموصي به والداعي لذلك
حمل المصنف على الحج باجرة واما حمله على الحج تطوعا فلا استنباط كما قال الشرح فلا يحتاج لذلك وكلام
المصنف ظاهر فتأمل ومفهوم بدأ ان تطوع المستطيع بالحج عن شخص بعد سقوط الحج عن ذلك
التطوع لا يكره (قوله واجارة نفسه) أي يكره للشخص ان يؤثر نفسه في عمل طاعة من الطاعات
سواء كان حجا او غيره لقول مالك لان يؤجر ارجل نفسه في عمل الابن وقطع الحطب وسوق الابل

أحب إلى من أن يعمل عملاً لله باجراً والقول الشاذ جواز ذلك ومحمل الخلاف في غير تسليم الإطلاق
 القرآن والأذان مجواز الإجارة عليهم ما اتفقا قائم أن قوله وإجارة نفسه مفرغ على قوله ونفذت
 الوصية به كالأبن المحاسب وابن عبد السلام والتوضيح ونصها إذا أجزت الوصية وانفذناها
 بعد الوقوع فهل يجوز لأحد أن يؤجر نفسه أو يكره في ذلك قولان المشهور كراهته لأنه أخذ الموضع
 عن العبادة وليس ذلك من شيم أهل الخير (قوله ونفذت الوصية به) أي وإن كان مكروهاً
 وإنما نفذت الوصية به عند مالك وإن كان لا يجبر النية فيه مراعاة لخلاف الشافعي القائل بجواز
 النية فيه إذا كان تطوعاً وهذا هو المشهور وقال ابن كثة لا تنفذ الوصية به وبصرف القدر
 الموصى به في الهدايا ومحل نفوذها من الثلث ما لم يعارضها وصية أخرى غير مكروهة كوصية بمال
 ولم يبع الثلث إلا أحدهما ما تقدم وصية المال على الوصية بالبحر سواء كان الموصى ضرورياً ولا
 كما اختاره ابن رشد (قوله سمي ما لا أو ثلثاً أو أطلق) أي كما وصيت أن يحج عني بمائة أو ثلث
 مائة أو يحج عني (قوله وجعته حج) انظر هل في عام واحد أو أعوام والظاهر الأول كما قاله
 شيخنا المدوني ثم إنه إنما يحج منه تلك الحج من بلدته لم يسم بلد أو ألقبه فان فضلت فضله لا يمكن
 أن يحج به من بلدته فانه يحج به عنه من حيث ما يبلغ ولو من مكة كذا في المواقيع عن ابن رشد وسأني
 فان لم يوجده بمكة سمي من مكانه حتى يتمكن اهـ بن (قوله أن سمي الثلث) أي أوصى قدراً
 من المال وقوله ووسع الثلث أي والقدر الذي سماه (قوله ووسع) ليس المراد بوسع المال
 أمكان الحج به أكثر من مرة واحدة فقط بل المراد كثرته جداً بحيث يزيد على الواحدة عادة أمالو كان
 الثلث يشبه أن يحج به حجة واحدة وأمكن أن يحج به أكثر منها كان الزائد ميراثاً اهـ بن وهو معنى
 قول المصنف كوجوده بأقل وقوله كوجوده بأقل في غير الواسع وهو ما يشبه أن يحج به حجة
 وأمكن أن يحج به أكثر وهو مما يستدرج تحت قوله والاغتصاف به لاجل أن يرجع له التأويلين
 هذا هو الصواب في فهم كلام المصنف كما يدل عليه كلام ابن رشد وغيره وقول المصنف كوجوده
 بأقل لا فرق بين أن يوصى بمال معين أو بالثلث كما حمله عليه بهرام وتوكل بعض الشراح له على
 ما إذا كان المال الموصى بالحج به واسعاً ووجد من يحج عنه بأقل منه غير صواب إذ ليس الواسع محل
 التأويلين للاتفاق على أن يحج عنه حج حتى ينفذ المال وانما يحمله ما غير الواسع بالمعنى السابق
 اهـ بن (قوله أو يرجع ميراثاً الخ) حاصل هذا التأويل أنه إن قيد بحجة رجع الباقي ميراثاً
 وإن أطلق حج عنه حج حتى ينفذ المال (قوله خلافاً لظاهر المصنف) قال بن فيه نظير بل الظاهر أن
 التأويلين راجعان لاسميتين كافي ح وخش وغيرهما وهو ظاهر المصنف هنا وفي ذلك كلامه
 في المناسك أيضاً وساق يقولات تدل على ذلك فانظره (قوله ودفع المسمى الخ) حاصله أنه إذا سمي
 قدراً معلوماً وقال ادفعوه لفلان يحج به عني وفلان غير وارث بالفعل للموصى فان ذلك القدر يدفع
 للموصى له ليحج به عن الموصى ولو كان ذلك القدر المسمى يزيد على أجرة المثل لذلك الشخص المعين
 إذا فهم من حال الموصى إعطاء ذلك القدر للموصى له وكان ثلث المال يحمله وهذا كله ما لم يرض
 بأقل بعد علمه بالوصية والا فالباقى يرجع ميراثاً كما قاله ابن الموارز ومحل وجوب دفع المسمى للمعين
 للحج به عن الميت إذا رضى ذلك المعين فان لم يرض به رجع ذلك المسمى ميراثاً فلم أن وجوب دفع
 المسمى بتمامه لذلك المعين إذا كان أكثر من أجرة المثل ومشروط بشروط خمسة أن يرضى ذلك المعين
 بذلك المسمى وأن لا يكون وارثاً وأن يفهم من حال الموصى إعطاء ذلك القدر له وأن يجعله الثلث وأن
 لا يرضى بالأقل منه (قوله وأن زاد على أجرته) الضمير راجع للمعين لأنه وإن تأخر لفظاً فهو ممتنع

رتبة لان قوله لعين متعلق بدفع فرتبته التقديم (قوله لا يرث) هذا قيد في المبالغ عليه فقط واما
 قدر الاجرة فتدفع له وان كان يرث ولو حذف المصنف الواو والداخله على ان كان احسن الان
 تجعل للمسال والمعتبر كونه وارثا وغير وارث وقت تنفيذ الوصية لا وقت الايهاء (قوله فان ابى)
 اى ذلك المعين من ان يحج بالقدر الذى سعى (قوله وان عين غير وارث) تقدم انه اذا عين شخصا
 غير وارث ليحج عنه ومضى له قدر اقامته يدفع له بقامه وتسكلم هنا على ما اذا عين شخصا غير وارث
 ليحج عنه الا انه لم يسم له قدر اعم لو ما فان رضى باجرة مثله فلا كلام وان لم يرض بها فانه يراد عليها
 مثل ثلثها ان كان الثلث يحتمل اجرة المثل والزيادة عليها فان رضى فلا كلام ولا ترص
 به قليلا لعله يرضى ثم بعد التبرص يرجع ميراثا كله ان كان المحج غير ضرورة والا وجر غيره
 (قوله ان كان الثلث يحتمل ذلك) اى اجرة المثل وثالثها (قوله ترص قليلا) اى بالاجتهاد وقيل
 انه يترص سنة ثم ان زيادة الثلث والتبرص عام في الضرورة وغيره ويحتمل التبرص ان فهم منه
 الطمع في الزيادة واما ان علم منه الاية بالسكينة فلا فائدة في التبرص اه عدوى (قوله ولا يجتص
 بالضرورة قبله) اى المذكورة في فرع المصنف السابق فالضرورة في غير فرض المصنف لا يؤثر
 من يحج عنه صبي ولا عبد كما انه في فرض المصنف كذلك (قوله وان كان غيرهما امرأه) اى
 واستأجرت عن رجل ضرورة لشاركتها في اصل تعاقى الخطاب وان خالفته في صفة الاحرام والزم
 في الطواف والسعي خلافا لمن منع نيايتها عنه ما ذكر من الخلفه (قوله ليحجابه عن الضرورة) اى
 والحال انه لم يأت في استئجاره ما او ما لو دفع الوصي المسال ليحجابه عن غير الضرورة او عن الضرورة
 الذى اذن في فتحهما فان الوصى لا يضمن ولودفع لهما بغير اجتهاد (قوله حال كون الموصى مجتهدا)
 اى فان دفع لهما غير مجتهد بان دفع لهما وهو عالم او ظان انه عبد او وصى ضمن لتعديبه (قوله وتلف
 الملائم) وانما يضمن الوصى لانه اجتهاد حتى اجتهاده وقد حصل الثواب بانفاق العبد والصبي ان حجا
 وبانتفاعهما ان لم يحجا (قوله ومال الصبي) هذا يقتضى انه اذا كان معذما لا يتبع به وليس كذلك
 ولذا قال بن السواب انه في ذمة الصبي وكذا هما متعلق به الضمان في ذمة كالا بن عرفه عنها
 (قوله من بلد الموصى) اى التى مات بها ابن عرفه ويحج عنه من محل موته فان قصر عنه المسال فن
 حيث امكن اه بن (قوله ولو سعى مكانا) اى فتيعين المحج منه فان لم يوجد من يحج عنه بما سعى
 من الممكن ورد بلوعلى من قال اذا سعى مكانا تعين المحج منه فان قصر المسال عن المحج منه رجع ميراثا
 وهذا القول لاشبه وروى ايضا عن ابن القاسم في العتبية ومما شئ عليه المصنف ورواية ابن
 القاسم عن مالك في المدونة ومحل الخلاف كفى المواق عن ابن رشد اذا قال حجوا عنى من بلد كذا
 ومات فيه واما تسميته غير مامات فيه فهو لغو اتفاقا قاله طائفة (قوله ولو بقرينة) اى هذا اذا كان
 تعيينه بالنص كاستأجرتك للحج بنفسك بل ولو كان التعيين بقرينة ومفهوم قوله ان عينه انه اذا لم
 ينص على تعيينه ولم تقربته وانما خصه للخطاب كاستأجرتك للحج فقبل انه كذلك يلزم ان
 يحج بنفسه وهو ما شاره المصنف وقيل انه في هذه الحالة يتعاقى المحج بذمة ويخرج على الخلاف
 ما اذا اراد الاجبر ان يستأجر من هو مثله في الحال وكذا اذا مات الاجبر في انما الطريق فهل
 تنفسخ الاجارة او يستأجر من ماله من يتم ويكون الفضل له والنقص عليه (قوله وقبل قوله) اى
 في انه احرم عن فلان وقوله ان قبض الاجرة اى مطلقا سواء كان متهم او غير متهم (قوله او كان) اى
 اولم قبضها وكان المحج (قوله لا ينفسخ بموته) بل ان قام وارثه مقامه استحق الاجرة كلها وما بقى
 منها وان ابى فانه يستأجر من تركه ذلك الاجبر من يحج باجرة بالغة ما بلغت وقولهم ان الاجارة تنفسخ

بتألف ما يتوفى منه أي إذا كان معيناً إلا أن كان غير معين (قوله ولا يسقط فرض من حج عنه) أي سواء كان حياً أو ميتاً (قوله وله اجر الدعاء) أي ثوابه وفيه ان ثواب الدعاء للداعي واجب بأن المراد ثواب الاعانة على التذلل والخضوع في الدعاء والاولى كما قال شيخنا جعل الدعاء عطفاً على امرأى وله الدعاء أي له بركته وهو المدعوه وهذا ظاهر إذا كان الاجير يقول في دعائه اللهم ارحم فلانا واغفر له والافلاشي له وعبارة ابن فرحون كما في ح وثواب الحج للحاج لا للمحجج عنه وإنما للمحجج عنه بركة الدعاء وثواب المساعدة (قوله وهو اركانها) أعلم ان الركن هو ما لا بد من فعله ولا يحزى بدلا عنه دم ولا غيره وهي الاحرام والطواف والسعي ويزيد الحج على العمرة بالوقوف بدرفة وهي ثلاثة اقسام قسم يفوت الحج بتركه ولا يؤثر شيء وهو الاحرام وقسم يفوت الحج بفواته وبؤثر بالقليل بعمرة وبالقضاء في العام القابل وهو الوقوف وقسم لا يفوت الحج بفواته ولا يتخلل من الاحرام ولو وصل لا قصى المشرق او المغرب رجح المسكة لفعله وهو طواف الافاضة والسعي (قوله وواجباتها) هي ما يطلب بالالتزام بها فان ترك شيئاً منهم الزمهم كطواف القدوم والتلبية ورمي العقبة وغير ذلك وجزء ابن الحجاج وابن فرحون بالتأنيب بترك شيء منها وتردد الطرطوش في الاثم (قوله وسننها) هي ما يطلب بالالتزام بها ولا يلزم عدم لتركها (قوله ثلاثة) هي الاحرام والطواف والسعي (قوله ويختص الحج برابع الحج) أعلم ان الاركان الاربعة التي ذكرها المصنف للحج ثلاثة منها مجمع عليهم وهي الاحرام والوقوف والطواف واما السعي فاشتهر وركنه في الحج والعمرة وروى ابن ابي عمير انه واجب يحبر بالدم وليس بركن وبه قال ابو حنيفة وزاد ابن الماجشون في الاركان الوقوف بانتهـم الاحرام ورمي العقبة والمشهور انهما غير ركنين بل الاول مستحب والثاني واجب يحبر بالدم وحكي ابن عبد البر قولاً بركنية طواف القدوم وأيسر معروف بل المذهب انه واجب يحبر بالدم واختلف في اثنين خارج المذهب وهما النزول بالمزدلفة والحلاق والمذهب عندنا انهما واجبان يحبران بالدم فهذه تسعة اركان بين جميع عليه ويختلف فيه في المذهب وخارجه قال ح ينبغي للانسان اذا اتى بهذه الاشياء ان ينوي الركنية ليخرج من الخلاف وليكثر الثواب اشار له الشيباني اهـ بن (قوله والراجح انه التنية فقط) أي نية الدخول في حرمت الحج والعمرة المنهضة حكماً لا ترائسك واما لتلبية والتجرد فمكمل منهما ما واجب على حديثه يحبر بالدم (قوله لفجر يوم النحر) الاولى الى قدر الوقوف قبل الفجر ليلة النحر تأمل (قوله ووقته) أي الذي يجوز فيه من غير كراهة (قوله ويمتد من الالـال منه لا تحرجة) أي من فجر يوم النحر لا تحرجة (قوله وليس المراد ان جميع الزمن الذي ذكره وقت مجواز الاحرام) أي لانه يكره بعد فجر يوم النحر لانه حينئذ احرام للعام التالي قبل وقته فيكره (قوله بل المراد الحج) هذا المراد وان اندفع به الاعتراض على المصنف لكنه لا دليل عليه في كلامه على ان المقصود بيان الوقت الذي يبتدأ فيه الاحرام بالحج لا وقت التخلل منه (قوله والافضل لاهل مكة الاحرام من اول الحججة الحج) أي حينئذ فقول المصنف ووقته للحج شوال بالنسبة لغبرهم (قوله وانه قد) أي على المشهور ومن ماله عدم انه قد كذا في عقب ومنه في ح عن ابن فرحون (قوله تردد) أي بين شيخي المصنف فالاول لسيدى عبد الله بن الحجاج صاحب المدخل والثاني لسيدى عبد الله المتوفى تغلا عن شيخه الزواوي (قوله وصح الاحرام قبل ميقاته الزماني) أي على المشهور وقوله والمسكن أي اتفاقاً وقوله لانه وقت كمال الحج أي بخلاف الصلاة فانها تفسد قبل وقتها لانه وقت وجوب ثمان معنى قول المصنف وصح لزمنه واتى به دفعا لتوهم قطع الاحرام قبل زمانه او مكانه لانه منهي عنه كالصلاة بوقت نهى فاندفع ما يقال لاحاجة لقوله وصح لالم بد من الكراهة

فتأمل (قوله فلتحلله) أي من وقت تحلله منه وقوله بالفراغ الخ تصوير للتحلل منه ولا مفهوما لقوله
يخرج عنه ولو قال المحرم بنفسك كان أولى إذ لا تنعقد عمرة على حج ولا على عمرة كما يأتي (قوله الأصغر
والأكبر) أي وهما رمي جرة العتمة وطواف الأفاضة (قوله والأولى بعده) لأن ظاهره أنه إذا أحرم
بها بعد طواف الأفاضة وقبل رمي الرابع أو مضى قدره تكون صحيحة مع الكراهة مع أنها فاسدة
كما مر (قوله صحح إجماعها) أي مع الكراهة (قوله حتى لو تحلل منها) أي بالفراغ منها وقوله لكن
لا يفعل منها شيئا الخ من جهة علمها بالدخول للحرم بسببها فإذا دخله قبل الغروب لأجله أعاده
(قوله غير قرآن) أي حاله كون ذلك الأحرام غير قرآن أي وأما لو كان من جهة إرادته الأحرام
على وجه القرآن فلا بد من خروجه للحل ويحرم منه كما يأتي (قوله أي الأولى لغير ذى النفس)
أي مكانه الأولى لآلتهين وقوله لغير ذى النفس أي وأما ذى النفس فالأولى أنه يخرج لميقاته
ليحرم منه (قوله لغير ذى النفس) أي لغير المقيم بمكة الأفاضة لغير ذى النفس (قوله فلو أحرم)
أي المقيم بمكة من الحل وقوله ومن المحرم أي غير مكة كني وزد لفة (قوله ونذبه) أي المقيم بمكة
وقوله الأحرام بالمسجد أي الأحرام فيه وقوله موضع صلاته أي التي يحرم بعدها فرضا أو فلا
(قوله أن يقوم من مصلاه) أي ثم يلي بعد ذلك (قوله الحل) المراد به ما حوازالحرم (قوله
ليجمع الخ) هذا ظاهره في العمرة وأما في القرآن فالجميع بالنسبة للعمرة التي تضمنها القرآن لأن خروجه
لعرفة أنما هو للجمع فقط لكن لم يخرج القسارن للحل لكفاه خروجه لعرفة لأن خروجه للحل ابتداء
واجب غير شرط كما يأتي في الشرح (قوله كما هو الشرط) أي ولا بد إحرام المفرد للجمع من مكة
لأنه يخرج لعرفة وهي في الحل فقد جمع في إحرامه للجمع من مكة بين الحل والمحرم (قوله ثم يلبس الخ)
تبع المصنف في ذلك ما في النوادر لكن الذي عليه الأكثر كمال بهرام وابن شماس وابن الحاجب
وابن عرفة وغيرهم أنهم ما تباينوا في الأفضلية لواحدة من أعلى إلا أن كافي طي (قوله المسمى
الآن بمساجد عائشة) قيل أنما سمي التعميم بذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم حج أم عبد الرحمن
أبي بكر أن يخرج أخته عائشة لتعمر منه (قوله وان لم يخرج) أي من من أحرم بالعمرة من المحرم
أعاد طوافه وسعيه بعد خروجه للحل ورجوعه منه وهذا بخلاف من أحرم بالقرآن من المحرم فانه
إذا لم يخرج للحل حتى خرج لعرفة وطاف وسعى فانه يجزئه ولا بد عليه كافي ح وشب (قوله
لفسادهما قبل الخروج) أي لأنهما فاعلا يغير شرطهما (قوله عن اقتداء) أي لأن الحلاق لا هدى
فيه لأن القديس فيما يترفع به أو يزيل به أذى والحلاق يترفع به وقد يزيل أذى كما لو كان يترقب على
بقاء الشعر حصول صداع وكان الحلاق يزيله (قوله لكنه لا يطوف ويسعى بعده) أي بعد
خروجه والأولى حذف هذا لأن الموضوع في القارن المقيم بمكة وهذا لا يكون سعيه إلا بعد الأفاضة
إذا قدم عليه وطواف الأفاضة أنما يكون بعد الخروج لعرفة وإذا كان كذلك فلامعنى لهذا
الاستدراك فالأولى حذفه إلى قوله فان لم يخرج الخ (قوله وأنما جزأ) أي خروجه لعرفة مع أنه
خاص بالحج (قوله وهو المنعصود) أي والحال أن الحج هو المنعصود بالذات (قوله وكذا السعي) أي
وكذلك سعيها لما كان مندرجا في سعيه المشغل على الشرط وهو المنعصود بالذات أغنى عن سعيها
(قوله وما في حكمها) أي وهو الذي منزله بالمحرم كني وزد لفة وغيرهما (قوله دونها) نصب
على الظرفية متعلق بمحذوف صفة لمكان أي مسكن كائن دونها وقوله وممكن عطف على قوله
ذوالخليفة كما أشار له الشرح وقوله ومسكن دونها أي لجهة مكة بأن يكون الميقات خلف منزله وليس
المراد أنه دونها لجهة الذهاب لكنه بحيث يكون قبل الميقات وحاصله أن من كان منزله بين مكة

والمواقيت كقديد وعسفان وعمر الظاهرين المسمى الآن بوادي فاطمة خيفاته منزله أو مسجد
 ان افرد وتأخير الاحرام عن منزله كتأخيرها عن الواقيت في لزوم الدم (قوله وحديث حاذي
 واحدا) حيث اسم مكان مبني على الضم في محل رفع عطفا على ذم من ذوالخليفة اي ومكان حاذي
 فيه واحد اسواء كان ذلك المكان الحاذي مسكنا لذلك الحرم او كان الحرم مجار في ذلك الحاذي
 (قوله اي قابل فيه واحدا) الاولى سامية فيه واحدا اي بيمانته او مياسره واما اذا حاذاه بمقابلة
 فلا يحرم الا اذا اتاه بالفعل (قوله او مر) عطف على حاذي او مكانه لهما مكان مر به منها والحال
 انه ليس من اهله فغير قوله والا فلا وما ذوالخليفة الخ تأمل (قوله لكن المعتمد تقييده الخ)
 اي خلافا لمن قال ان المسافر في البحر يحرم اذا حاذي الميقات ولا يؤخر الى البر سواء كان بحر القلزم
 او بحر عذاب وقوله لكن المعتمد تقييده الخ هذا التفصيل لسند قوله في التوضيح وح وقال انه
 المعتمد (قوله حيث يحاذي به) اي فيه اي في البحر (قوله لزمه دم) في بن خلافه وان راكب
 البحر يرضى له تأخير الاحرام للبر مطلقا سواء كان مسافرا في بحر القلزم او بحر عذاب نعم اذا اراد
 الاول ان يقدم الاحرام قبل ان يصل البر فالمكان الافضل ان يحرم منه المكان الحاذي لميقاته
 الذي هو الحجفة (قوله عذاب) بفتح العين وبالذال المحجمة والباء الموحدة وقيل انه بالذال المهملة
 والنون (قوله بمحاذات الميقات) بل يجوز له التأخير حتى يأتي البر (قوله الحجفة ايضا) فيه ان
 ميقاته الذي يحاذيه يلزم (قوله ان الرجح تردده) وذلك لان السفر منه في جهة البحر لأمع الساحل
 فاذا خرجت عليه الرجح تردده في محرم ولا يقدر على الخروج للبر فلذا يلزمه ان يحرم من المكان
 الذي حاذي فيه الميقات بل يؤخر احرامه حتى يصل للبر (قوله بخلاف الاول) اي لان السفر فيه
 مع الساحل فيمكنه اذا خرجت عليه الرجح التزول الى البر فلذا تعين احرامه من المكان الذي يحاذي
 فيه الميقات وقد يقال انه وان امكنه التزول للبر لم يكن فيه مضرة بقسارقه رده فلذا قيل انه لا يلزمه
 ان يحرم من بين الجبل الذي حاذي فيه الميقات بل له ان يؤخر احرامه حتى يصل للبر فتأمل (قوله
 لا تكسرى) استثنى كسرا او مر به اي ان محل كون المسافر من الميقات يتعين ان يحرم منه ما لم يكن
 ميقاته امامه ككسرى الخ (قوله الآن) اي من الخليفة (قوله اوله) اي ويكره تأخير الاحرام
 لا آخر الميقات (قوله من مسجدها) اي لانه محل احرامه عليه الصلاة والسلام (قوله وكذا زالة
 شعبه) اي عند التلبس بالاحرام (قوله بان يقتصر على النية) اي نية الدخول في حرمان الحج
 او العمرة (قوله وفي كل اما ان يكون مخاطبا بالحج) حاصل ما ذكره المصنف في حكم هذه الاقسام
 الستة ان المسافر الميقات ان لم يرد مكة سواء كان مخاطبا بالحج او لا او ارادها وكان غير متردد وهو غير
 مخاطب بالحج او ارادها وهو متردد سواء كان مخاطبا به او لا في هذه الاحوال الخمسة لا يجب عليه
 الاحرام ولاد في مجاوزته حلالا ومثل ذلك ما اذا خرج من مكة لمكان قريب عازما على عدم العود لها
 ولو اقام به كثيرا ثم عاد لها لامر عاقبه عن السفر او خرج لمكان قريب وهو يريد العود ولم يقدّم به
 كثيرا واما اذا ارادها وهو من مخاطب بالحج وكان غير متردد فيجب عليه الاحرام من الميقات واثنان
 جاوزه حلالا ولادم عليه ان ارادها الغير نسك كتجارة او لمكة ونها بلده فان كان ارادها النسك
 لزمه الدم بمجاوزة الميقات حلالا اذا لم يرجع له ويحرم منه فاذا جاوز الميقات - الا واحرم بعده
 ثم رجع لميقات فلا يسقط الدم عنه ولا ينفعه رجوعه لميقات في سقوط الدم الا اذا رجع له قبل
 ان يحرم من غيره (قوله كان من مخاطب به) اي بان كان حراما كفا (قوله وان بدله دخولا)
 هذا ما لفته في قوله ولادم وهذا راجع لقوله ان لم يرد مكة وقوله واذا نال الحج راجع لقوله او يريدها

خالقها لفظه) ظاهره ولو عدا فليس كالصلاة وقوله ولادم هذا قول مالك المرجوع عنه والرجوع اليه ان عابه الدم وقاله ابن القاسم لكن قال المصنف في مناسكه والاول اقبس وعلى الثاني هل الدم الذي اوجبه اللفظ مقصور على ما ذال لفظ بقران او مطلقا احتملان لابن عبد السلام وعلى الاول منهما ما يدل كلام الجواهر (قوله او عكسه) اى كالمونى القران وتلفظ بالافراد (قوله والا فقد الخ) اى والانتقل المنفى لزوم الدم لهذه المخالفة بل المنفى لزومه مطلقا فلا يصح لانه قد الخ (قوله وان حصلت بجماع) اى وان حصلت النية مع جماع فالباية بمعنى مع وامالونى الاحرام على شرط انه بجماع وانه لا يحرم عليه وطء ولا انزال فهذا لا ينعقد احرامه وان لم يجماع بالغسل ولا يكون عليه من افعال الحج والعمرة ولا من لوازم الاحرام - ماشئ وذلك لان شرطه مناقض لمقتضى العقد كذا في ح عن طرر التلقين لكنه خلاف المشهور كفى البدرا القراني والمول عليه الانسداد وسقوط الشرط كفى الاعتكاف وان اشترط سقوط القضاء بقده (قوله ولا رب الخ) جواب عن اعتراض ابن غازى وحاصله ان قول المصنف وانما ينعقد بالنية وان بجماع يقتضى ان النية وحدها كافية في انعقاده في حالة الجماع مع ان مذهب المصنف انه لا ينعقد بمجرد النية بل لابد ان يصاحبها قول او فعل تعلقا به وحاصل الجواب ان قول المصنف مع قول او فعل الخ مصعب المحصر فهو مرتبط بقوله بالنية وبقوله وان بجماع ولا رب انه يمكنه القول حالة الجماع بان بجماع وهو يلى ويمكنه الفعل حالة الجماع ايضا بان بجماع على دابته وهى متوجهة في الطريق (قوله تعلقا به) احتراز عن غير المتعلق به كالبيع والكتابة والكلام الاجنبى (قوله وما شئ عليه المصنف) اى تسما ابن شاس وابن بشير والنخعي من ان النية اذا تجردت عن القول والفعل المتعلق بالحج لا ينعقد الاحرام وذلك لانه جعل الاحرام مركبا من النية والقول او الفعل بناء على ان البناء على قولها بالنية للآلة وان جعلت للتصوير كانت المصاحبة لاحد الامرين شرط صحة لا شرط كمال كما هو القول المقابل (قوله ثم ان الرابع الخ) اى كما هو نص المدونة وبه صرح في التلقين والمعلم والقبس (قوله هو النية فقط) اى بان ينوى في قلبه الدخول في حرمة الحج او العمرة اوهما او اما التلبية والتجربة فكل منهما واجب على حسنة (قوله لم يبين شيا) اى كان ينوى الدخول في حرمة بذلك ولم يبين شيا (قوله وان كان) اى احرامه قبلها اى قبل اشهر الحج (قوله وكه الخ) اى وكه صرفه الحج لانه احرام به قبل وقته (قوله فان طاف) اى قبل ان يصرف احرامه لثئ سواء كان احرم في اشهر الحج ام لا (قوله وجب صرفه لافراد) اى ويكون هذا الطواف الواقع قبل الصرف والتعيين طواف القدوم وهو ليس ركنا من الحج فلا يضر وقوعه قبل الصرف ولا يصح صرف ذلك الاحرام للعمرة لار الطواف ركن منها وقد وقع قبل تعيينها واعترض بن ما ذكره الشارح من الوجوب بان هذا الفرع الذى وقع فيه الصرف بعد الطواف اغتاتل عن سند والقراني وهما لم يذكرافيه وجوب الصرف الحج وانما قال الصواب ان يجعل حجا وهذا لا يقتضى الوجوب اه وقد يقال هذا مسلم الا ان تعليمهما عدم صرف ذلك الاحرام بالعمرة بما علمنا به مقتضى صرفه للحج (قوله والقياس صرفه لقران) اى ان القياس يقتضى صرفه لقران الا انه غير معقول عليه لمخالفته للنص لان النص صرفه لافراد اذا اجم (قوله ونوى الحج فقط وجوبا) فيه نظير بل الذى يدل عليه كلامهم ان من نسي ما احرم به لزومه لقران سواء نوى الحج اى احدث نيته ام لا وبراهنه من الحج انما تكون اذا احدث نيته فاذا اراد البراءة منه احدث نيته فان لم ينو لم تبرأ ذمته من عهدة الحج ولا من العمرة ايضا اذ ليس بمحققا عنه حج ولا عمرة انظر ابن غازى وح اه بن وحل احداثه لنية الحج اذا شاك فيما احرم به حيث حصل

شكه في وقت يصح فيه الارادى كما لو وقع قبل الطواف او في اثناؤه او بعده وقبل الركوع وما
لوحصل بعد الركوع أو في اثناؤه السعي فلا ينوى الحج اذ لا يصح اردافه على العمرة اذ ذلك بل يلزمه عمرة
فيسقط على ما عليه فاذا فرغ من السعي احرم بالحج وكان مقتعاً ان كان في اشهر الحج (قوله لماسم) وهو
قوله لانه ان كان اول الحج والاولى لنظر ما مر لانه يقال هنالكا انه ان كان اول احرم بعمره فقد اردف
الحج علمها وان كان احرم اولاً بالحج لم يضره احداثه الحج (قوله) ولحقى عمرة عليه كالثاني في حجتين
او عرتين المراد بلغوه عدم انعقاده فلا يلزم في ذلك شي أصلاً خلافاً لما يوهمه تغيير السارح
بالطمان (قوله) ولو حصل الرض في الاثناؤه اى في اثناؤه افعال الحج فاذا رضى احرامه في اثناؤه
قبل ان يأتى ببقية افعال الحج المطلوبة منه كالسعي والطواف ثم أتى بهما لم يرتفع احرامه مطلقاً
أتى بها نيّة أو بغير نيّة وما اذا وقع الرض في اثناؤه الافعال الواجبة عليه كالطواف والسعي ارتفع
ذلك الفعل فقط ويكون كالترك له فيما لم يغيره واصل الاحرام لم يرتفع ونص عبدالحق فاذا
رفض احرامه ثم عاد لالواضع التي يتخاطب بها ففعله لم يحصل رفضه حكمه وان كان في حين الافعال
التي يجب عليه نوى الرض وفعلها بغير نيّة كالطواف ونحوه فانه بعد كالترك لذلك انظر بن
(قوله) حقه قولان اى لان الجواز نقله سند والقراى عن اشهب والمنع نقله المازرى عن مالك
وليس هذان تردّد المتأخرين في النقل عن المتقدمين لأن معنى ذلك ان يختلف المتأخرون في النقل
عن واحد او اكثر من المتقدمين بأن ينقل جماعة عنه او عنهم الجواز وينقل آخرون عنه او عنهم
المنع وما هنالك ليس كذلك لان هنا نقل جماعة عن واحد الجواز ونقل آخرون عن آخر المنع ثم ان
المعتمد من القولين القول بالجواز كما في الحج فان (قلت) لم جرى هنا خلاف دون الصلاة حيث قال
المصنف وحازله دخول على ما حرم به الامام (قلت) لان الابهام هنا شديد لا محتمل ان يكون
ما احرم به حجاً أو عمرة والحج يحتمل الافراد والتمتع والقرآن بخلاف الصلاة فعموم انها فرض وانما
الشك في عين الصلاة فيفهم الابهام فيها واشتد في الحج (قوله فلو تبين الحج) هذا وما بعده به على
القول بعمدة الاحرام وانعقاده وقوله ويكون مطلقياً بمر الحج قبل الحاق انه يجري على الابهام
السابق فيصرفه وجوباً للحج خاصة ان وقع الصرف بعد طواف القدوم كان في اشهر الحج اولاً وندياً
ان كان قبله ووقع الاحرام في اشهر الحج فان وقع في غيرها كره صرفه للحج ونذب صرفه للعمرة كما مر
(قوله اى فضل الحج) هذا هو المنصوص خلافاً لما رواه اشهب عن مالك في المجموعة ان من قدم
مكة ثم اختلفت فالافراد افضل في حقه وامام من قدم ويده وبين الحج طول زمان وخاف قلة الصبر
فالتمتع اولى له ولما قاله اللخمي من ان التمتع افضل من الافراد والقرآن ولما قاله اشهب وابو حنيفة
من ان القرآن افضل من الافراد لان عبادتين افضل من عبادة (قوله اى فضل افراد على قرآن)
أى وان كان القرآن يسقط به الطاب عنه بالنسبة والافراد انما يسقط به الطاب بالحج فقط لانه
قد يكون في الفضل ما لا يكون في الفضل (قوله) ثم اذا فرغ منه احرم بالعمرة) ظاهره ان الافراد
لا يكون افضل الا اذا احرم بالعمرة بعد فراغه من الحج وهو قول ضعيف والمعتمد ان الافراد افضل
ولو لم يغير بعد فاذا احرم بالحج وترك العمرة فقد ترك سنة ولو استداخلة في حقيقة التحكيم له
بالافضلية وهو ظاهر كلام ابن عرفة وغيره والمصنف في المتناكس حيث قال الافراد ان يحرم بالحج
مفرداً ثم اذا فرغ بسن له ان يحرم بعمره (قوله) اونية مرتبة الاولى اوبتسعين مرتبتين في وقت
واحد (قوله) نعم بصورة قدم افضلها اى بان يقول ليك بعمره وحجة (قوله) وهو حينئذ مستحب
اى ان تقديمها في التسمية مستحب اذا كان احرم بها بنية واحدة ولو عكس في التسمية صح (قوله)

او يردفه) اشارة للنوع الثاني من نوعي القران وهو الاراداف وكل من حاشته اقسام (قوله
 او بطوافها قبل تمامه) اي عند ابن القاسم خلافا لاشبه القائل اذا شرع في الطواف فات
 الاراداف ولو قال المصنف ولو بطوافها كان ايمن وليكن مشيرا للخلاف في الاراداف في الطواف
 (قوله ان سحط) اي واما ان فسدت فلا يرتد في الحج عليهم عند ابن القاسم ولا يذبح احرامه بالحج
 ولا قضاء عليه فيه. قاله سند وهو باق على عمرته ولا يذبح حتى يقضيها فان احرما بالحج بعد تمامه وقبل
 قضائها صح حجه ولو فسدت في اشهر الحج ثم حج من عامه قبل قضائها فتحت وجهه تام وعليه قضاء عمرته
 اه عجم (قوله وكله وجوبا) اي على انه تطوع وانما وجب اكتماله لان الطواف يجب انما
 بالشرع فيه وليس اكتماله شرط في صحة الاراداف عند ابن القاسم. والابن الحسن انه لا يجب
 اكتماله قال مني انه خلاف ظاهر كلام اهل المذهب (قوله وصار طوافه تطوعا) اي بعد
 ان كان واجبا فقد انقلب صفة (قوله وهو بمكة) اي وهو لا قدوم عليه (قوله فيؤثر السعي
 للافاضة) اي ويندرج طوافها في الافاضة (قوله وتندرج) اي بها للرد على ابن حنيفة في ايجابه
 على القارن طوافين وسعيين ولا يلزم المحرم القارن ان يستحضر عند اتيانه بالافعال التي يشترك فيها
 الحج والعمره انها للحج والعمره بل لم يستشعر العمرة اجزاء فلو قد سب ذلك العمرة وذلك وهو بمكة
 فانه يؤثر بالعادة كفاي ح فان لم يذكر حتى يرجع لبلده اجزاء (قوله ويصح ارادفه) اي ويركع
 لذلك الطواف ويسعى بعد الافاضة وتقلب صفة ذلك الطواف فبعد ان كان واجبا صار تطوعا
 (قوله ومع بعد سعي) اي وان كان لا يجوز القدوم على ذلك لاستلزامه تأخير حلق العمرة واعلم
 انه اذا احرما بعد سعيها كان غير قارن وفي تسميته ذلك اردافا تسامح لان هذا حج مؤتلف بعد عمرته
 ولذا جعل الشارح ضمير صرحا لاجل الاحرام بالحج لا للاراداف (قوله ثم ان اتم) اي ثم ان كان هذا
 الذي احرما بالحج بعد سعي العمرة وقبل حلقها اتم عمرته الحج (قوله واهدي لتأخير) اي لفراغ الحج
 وظاهره ولو حلق بالقرب كن اعتمر في آخر يوم عرفه ثم احرما بالحج ولم يعلق حتى وصل لاني يوم النحر
 فحلق وهو كذلك فيلزمه الدم ولا يستطع عنه لان الحلق للنسك الثاني كفاي ح عن الطراز
 (قوله ولو فعله) اي الحلق بعد احرامه بالحج وقبل فراغه من اعماله ورد بلوقول اصحاب ابن بونس
 انه لا دم عليه بخبر يجاء على قول ابن القاسم فيمير قام من اثنتين في الصلاة ثم رجع فحلق انه
 يستحب بعد السلام ويسقط عنه رجوعه ما كان لازماله من السجود القبلي وقوله بان قدم الحلق
 اي قبل فراغه من الحج (قوله ولا بد من الهدى) اي لترك الامر الواجب عليه وهو تأخير الحلق
 وقوله وعليه فدية اي محلقه الذي فعله والحاصل ان الواجب اصاله ترك الاحرام بالحج حتى
 يحلق للعمرة فان خالف ذلك الواجب واحرم به قبل حلقها لزمه تأخير الحلق للفراغ من الحج واهدى
 لترك ذلك الواجب الاصل فان قدم الحلق قبل الفراغ من الحج لزمه هدى لترك التأخير الواجب
 والهدى لازالة الاذى (قوله بان يحرّم بعرة ثم يحل منها الحج) اي سواء كانت تلك العمرة صحيحة او
 فاسدة (قوله فصبرمته ما قارنا) اي ولو تكررت منه فعل العمرة في اشهر الحج ثم حج من عامه فهدى
 واحد يحزّنه قاله في النواذر (قوله لانه تمتع) اي انتفع وقوله من عمرته اي بعد عمرته وفيه ان كل
 معمر يمتنع بعد عمرته بالنساء والطيب سواء حج بعدها ولم يحج بعدها تحل من عمرته في اشهر الحج
 او لامع انه لا يسمى متمعا الان يقال عليه التسمية لا تقتضي التسمية (قوله وشرطه ما الحج) ظاهره
 انها ليست شروطا في التسمية وهو احد قولين وقيل انها شروط في التسمية والدم معا وتظهره
 الخلاف لو حلف انه تمتع او قارن ولم يستوف الشروط لم يحث على الاول ويحث على الثاني (قوله)

عدم اقامة) المراد بها الاستيطان وهو الاقامة بنية عدم الانتقال وحاصله ان شرط دمه ما ان لا يكون
مقيما وقت الاحرام بهما بمكة ولا بما في حكمهما مما لا يقصر المسافر منها حتى يجاوزه (قوله مكان
معروف ثم) اي هناك وهو ما بين الثنية التي يهبط منها المقبرة بمكة والثنية الاخرى التي الى جهة
الزاهر ولا خصوصية لدى طوى بل المراد كل مكان في حكم مكة مما لا يقصر المسافر منها حتى
يجاوزه (قوله اي وقت احرامه بهما) اي بالقران والتمتع والمراد وقت الاحرام بالعمرة منه فلو قدم
انفاقي محرما بعمرة في اشهر الحج ونبته السكنى بمكة او بما في حكمها ثم حج من عاميه وجب عليه هدي
التمتع وليس كالقيم (قوله بل وان كانت بالقطع) اشار الشارح الى ان هذه المبالغة راجعة للفهوم
(قوله بان انتقل الخ) تصوير لا انقطاع بها (قوله او كان متوطنا بها) اي بمكة سواء كان من
اهلها ومن غيرها مستوطنا قبل ذلك باهله او بغيرهم وقوله اخرج الحاجة عطف على ما في
حيزان (قوله لان انقطع) اي المكي وحاصله ان المكي اذا انقطع بغير مكة رافضا سكاها فان
حكمه حكم من قدم من غير اهل مكة فيلزمه دم المتعة والقران واما ان لم يرض سكاها فهو وقوله او
خرج الحاجة (قوله او قدم بالعمرة) اي في اشهر الحج ويحتمل ان ضميرها الاشهر الحج والباء للمبالغة
على الاول وعلى الثاني بمعنى في ومعلوم ان من قدم في اشهر الحج لا يكون مقبلا الا اذا كان قدومه
بعمرة لان كان يحج (قوله ونذ بدم التمتع) اي وكذلك القران (قوله تاويلان) الاطلاق للتوسعي
والتيقيد للخصي وقوله المنة الاول اعترضه ابو علي المسناوي قائلا لم ار من ذكر ان الاول هو المذهب
اه بن (قوله وشرط دمه) اي القران والتمتع (قوله وحج من عاميه) اي فلو دخل من عمرته
في اشهر الحج ثم لم يحج الا من قابل اوقات التمتع الحج والقران وتحلل بعمرة كما هو الافضل فلا دم فلو
بقي القارن على احرامه لقابل لم يسقط عنه الدم (قوله وبشرط التمتع) اي لدمه واشار الشارح
بتقدير بشرط الى ان قوله وللمتع الخ من عطف الجمل (قوله اذا كان العود مثل بلده بغير الحجاز
بل الخ) فيه اشارة الى ان المبالغة راجعة لمثل بلده واما اذا رجع لبلده فلام فادام اتفاقا كانت بالحجاز
او بغيره وكذا رجوعه لمثل بلده وهي بغير الحجاز وهذا هو الصواب وجعلت المبالغة راجعة
لكل من بلده ومثله تبع الشارح بهرام واصله لابن عبد السلام واعترضه ح فانظره اه بن
(قوله ولو بالحجاز) رد بلو على ابن المواز القائل انه اذا عاد لبلده في الحجاز فلا يسقط الدم
ولا يسقط الا بعد بلده او مثله ونرجع عن ارض الحجاز بالسكينة (قوله بعد ان حل من عمرته
اي وقبل احرامه بالحج واما الواحرم بمكة قبل عود بلده او مثله ثم عاد لم يفسد عليه الدم لان سفره
لم يكن لا بتدريج (قوله او بلده) الاولى اي بلده اي لان رجوعه لاقبل من بلده او اقل من مثل
بلده (قوله فلا يسقط عنه الدم) اي لان رجوعه لما ذكر كالعدم (قوله وفعل بعض ركني)
اي ولو السجى كله او بعض اشواطه فاذا احرمت بالعمرة آخر يوم من رمضان او قبله او وقع طوافها
وسعيها ليلة العيد او اوقع السجى فقط كله او بعض اشواطه ليلة العيد او يومه كان مقبلا (قوله
تردد) قال ح اشار المصنف بالتردد لتردد المتأخرين في النقل فالذي نقله الشيخ في النوادر وابن رونس
واللغني عدم اشتراط ذلك وقال ابن المحاسب الاشهر اشتراط كونهم من واحد وانكر ابن عرفة
والمصنف في المناسك وجود هذا القول من اصله (قوله لامن رأس ماله ولا من ثلثه) اي فويل
بقتضى ان دم التمتع انما يجب اذا رمى العقبة لانه يجب بحجج احرامه الحج (قوله واجب بان ما هنا
طريقة الخ) اعترض هذا الجواب العلامة بن بانه يقتضى ان اهل الطريقة الاولى يقولون انه
يطالب به اذا مات قبل رمى العقبة وليس كذلك اذ لو كان كذلك لسلها ابن عرفة كما دلت في عمرو

الطريق مع انه اعترض على ابن الحاجب بقوله قول ابن الحاجب فيجب باحرام الحج بوجهه على
 من مات قبل وقوفه ولا علم في سقوطه خلافا فالصواب في المسئلة الجواب الثاني (قوله) اذ لم يقل به
 احد الخ فيه نظره فتدق الالابي في شرح مسلم على اجاديت الاثر الك في الهدى على قول الراوي وامرنا
 اذا احلنا ان نهدى مانصه عياض في الحديث حجة من يجوز نحر الهدى للمتبع بعد الاحلال بالحجرة
 وقبل الاحرام بالحج وهو احدى الروايتين عندنا والاخرى انه لا يجوز الا بعد الاحرام بالحج لانه بذلك
 يصير معتقا وذكر بعضهم انه يجوز بعد الاحرام بالحجرة اه وبه تعلم انه تبين صحة ابقاء كلام المصنف
 على ظاهره وسقوط تعقب الشراح عليه وتأويلهم له من غير ادع لذلك اه بن (قوله) مستغنى
 عنه قيل اعاده لطول الفصل فرمى بغفل عنه واسقطه من السبي لقرب ذكره في الطواف ونحو هذا
 للترتيب المذكور والرتب جميعا والمراد ان رتبة الطواف متأخرة عن رتبة الاحرام واما كون الطواف
 في اى وقت فهو شئ آخر سأتى (قوله) لهما سبعا اى لكل واحد منهما سبعا والافظا هو العبارة
 ان لكل واحد منهما ثلاثة ونصف فان شك في عدد ما طافه من الاشواط بنى غير المستكبح على الاقل
 وان نقص شوطا او بعضه بقينا او شكنا في الطواف الركبي رجعه على تفصيل سياقي في قوله ورجع
 ان لم يصح مواف عميرة الخ قال الباجي ومن سهى في طوافه فبلغ ثمانية او اكثر فانه يقطع ويركع
 ركعتين للاسبوع الكامل ويلغى ما زاد عليه ولا يعتد به وهكذا حكم العامدي في ذلك انظر ح وهذا
 تعلم ان ما في عقب وخش من بطلان الطواف بزيادة مثله سهوا او عطل الزيادة عمدا كالصلاة
 بمجرد بحث مخالف للاص وقياسه حاله على الصلاة مردود بوجه الفارق لان الصلاة لا يخرج منها
 الا بالسلام بخلاف الطواف فيظهر ان الزيادة بعد تمامه لغو تأمل (قوله) فان ابتدأ من الركن
 اليماني اى الذى هو قبل الحجر الاسود (قوله) واتم اليه اى الى الحجر الاسود وقوله فان لم يتم اليه
 اى للحجر بل اتم للركن اليماني الذى ابتدأ منه وقوله اعاده اى ان طال الامر واتقص وضوءه
 والابنى على ما فعل وهذا كله في الناسى والجهاى وامان بدأ من الركن اليماني عمدا واتم اليه
 فانه لا يبنى الا اذا رجع بالقرب جدا ولم يخرج من المسجد انظر ح وهذا القول هو الموعول عليه
 خلافا لما في بعض الشراح (قوله) والا اى بان رجعه ليلدء اجزاء وعليه دم اى هدى يرسله لمكة
 (قوله) كان احسن اى لان الظاهر هو الفعل والطهارة صفة قائمة بالفعل وهى المرادة هنا انها هى
 المصاحبة للطواف لا الطهر الذى هو التعاهر (قوله) والستر اى ستر العورة على ما مر في الصلاة
 قال بعض والظاهر من المذهب حجة طواف الحرة اذا كانت يادية الاطراف وتعيد استحياءا مادامت
 بمكة او حيث يمكنها الاعادة وقال بعضهم الظاهر انه لا يستحب لها الاعادة ولو كانت بمكة لانه بمجرد
 الفراغ عنه يخرج وقتها كره شيخنا (قوله) واذا بطل البناء يعنى على ما مضى من الاشواط وجب
 استئناف الطواف ما ذكره المصنف من انه اذا احدث في اثنيائه فلا بناء هو قول ابن القاسم وهو
 المعتمد ونقل ابن حبيب عن مالك انه اذا احدث بظاهره روى على ما معه من الاشواط (قوله) ولو ساء
 اى هذا اذا حصل عدا أرغلة بل ولو حصل سهوا اى حاله كونه ساهبا عن كونه في الطواف
 (قوله) وتعد الخ راجع لقوله او تطوعاى فالطواف الواجب يلزم استئنافه من اوله مطلقا واما
 التطوع فان احدث عدا الزمه استئنافه والا فلا يلزمه اعادته (قوله) فلو قال وبطل يحدث اى
 سواء حصل فيه او بعده وقبل الركعتين لانهما كالجزم منه او كان الحادث حاصلا قبل شروعه فيه
 وقوله ولا بناء اى اذا حصل فيه وقوله لكان احسن اى واشمل ايضا (قوله) وجعل البيت عن يساره
 قال ح حكمة جعل الطائف البيت عن يساره ليكون قلبه الى وجه البيت اذ باب البيت هو وجهه

فلو جعل الطائف البيت عن يمينه لاعرض عن باب البيت الذي هو وجهه ولا يليق بالاصب
الاعراض عن وجوده الاماثل **(قوله لم يجز)** اى ورجع له ولو من بلدته على المشهور خلافا لمن
قال اذا رجع لبلده لا يرجع له قال في التوضيح ولعل هذا القائل لم ير التيسار شرطا في الصحة
فهو موافق لابي حنيفة فان التيسار عنده سنة في تركه دم ان رجع لبلده **(قوله لم يصح)** اى
لدخول بعض بدنه في هواء البيت وما ذكره المصنف من ان السائر وان من البيت هو الذي عليه
الاكثر من المسالك والساقية وذهب بعضهم الى انه ليس من البيت قال ح وبالمجمل فقد
كثر الاضطراب في السائر وان وصرح جماعة من الائمة المقتدى بهم بانه من البيت فيجب على
الشخص الاحتراز منه في طوافه ابتداء وانه ان طاف وبعض بدنه في هوائه بانه بعيد مادام يمكنه فان
لم يذكرك ذلك حتى يبعد عن مكة فينبغي انه لا يلزمه الرجوع مراعاة لمن يقول انه ليس من البيت
(قوله وستة اذرع الخ) تبع المصنف في ذلك اللغوى قال ح والظاهر من قول مالك في المدونة
ولا يعتد بالطواف داخل الحجة انه لا بد من الخروج عن جميع الحجر الستة اذرع وما زاد عليها وهو
الذي يظهر من كلام اصحابنا وجعله بعض اشيا عن ائمة المعتمد قال الازرقى عن ابن اسحاق كان
الحجر زربا لغنم اسماعيل ثم ان قريشا دخلت فيه اذرع من الكعبة **(قوله واما الخروج الخ جواب عما)**
يقال ان وقوعه داخل المسجد شرطا سبع لاسداس اذا سداس نروجه عن الحجر وحاصل الجواب
ان خروجه عن الحجر من تمام الخماس لانه شرط مستقل **(قوله لان حاصله)** اى حاصل الشرط
الذي قبله الخروج عن البيت ومن جهة البيت الحجر **(قوله ان قطع لمجازة)** اى لاجل الصلاة
علمها ولو صلى عليها في المسجد **(قوله ولا يجوز)** حاصله انها اذا لم تتعين عليه فلا يجوز قطع الطواف
لها فان قطعها لمسا ابتداء ولا يبنى على ما فعل ولو كان الطواف متعوا وكذا ان تعينت ولم تحش
تغيرها فلا يقطع واذا قطعها لمسا ابتداء واما ان خشى تغيرها قطع الطواف لاجلها وجوباً وبني على
ما فعل من الاشواط كما انه يجب عليه قطع الطواف اذا اقيمت عليه الفريضة وبعد اتمامها يبنى
على ما فعل من الاشواط **(قوله لاجل نفقته)** اى لاجل طلب نفقته **(قوله ان خرج من المسجد)** اى
لاجل طلب النفقة وقوله والابن اى والابان طالب في المسجد ولم يخرج منه بنى **(قوله بعد فراغه)**
اشار الى ان السبي لا يعد طولا **(قوله والابن)** اى والابان لا يطل الزمان بنى **(قوله كالا فاضة)** اى
اذا كان قدم السبي عقب ما واف القدوم **(قوله او صلاها منفردا)** اى في بيته واف المسجد الحرام
او صلاها جماعة في بيته واما او صلاها جماعة في المسجد الحرام واقمت عليه لاراتب وهو في الطواف
فهل يقطعه ويخرج لان في بقائه طعنا على الامام ولا يقطعه لان تلبسه بالطواف يمنع من الطعن
قال شيخنا العدوى والظاهر الاول واستظهر بعض سيوينا الثاني **(قوله مقام ابراهيم على الراجح)**
اى بنا على ان الراتب لا يتعدد وعلى مقابلة فالمراد وقطعه لاقامة الفريضة لاراتب باى محل كان
والمراد بمقام ابراهيم محل هناك صلى فيه بامام راتب وليس المراد به الحجر المعلوم **(قوله لبنى)** اى
بعد الفراغ من الفريضة على ما فعله من اول الشوط **(قوله وبني)** اى على ما فعل من الاشواط ان
رغف وغسل الدم **(قوله بشرط ان لا يتعدى)** اى في غسل الدم وقوله وان لا يبعد المكان اى
الذي يغسل فيه الدم **(قوله لبغيد البناء في القطع للفريضة)** اى كما هو مذهب الموطأ والمدونة
والعتبية وحكى ابن رشد عليه الاتفاق وقال لا خلاف اعلمه في ذلك **(قوله وبني قبل تنقل)** اى
وبني الشخص الذي قطع لاجل اقامة الفريضة قبل تنقله **(قوله وكذا ان جالس طويلا بعد)**
الصلاة اى ولو كان جالوسا لذكر **(قوله والراجح انه لا يبنى بل يطل ويبتدى)** اى بعد طرحها

ان لم يتعلق به شيء منها او بعد غسلها ان يتعلق به شيء منها سواء مال او لم يعل وما ذكره الشارح من
الراجح ذكره ابن ابي زيد عن اشهب واعلم ان المسئلة ذات اقوال ثلاثة ذكرها ابن رشد في سماع
القرنين احدهم مالك كراهة الطواف بالشوب الخبس قال ابن رشد كان عليه لا تجب الاعادة
ولو تمعدا الثاني لابن القاسم اذ لم يعلم بها الا بعد الطواف فلا إعادة عليه الثالث لا شهب
ان علم في اثنا عشر اعادة فقد علمت ان قول اشهب مقابل لقول مالك وابن القاسم وعلى قول ابن القاسم
لا إعادة عليه بعد كماله قال التونسي يشبهه انه ان علم في اثنا عشر يبنى بعد طرحها او غسلها فالحاصل ان
ما قاله المصنف تبعا لابن الحاجب موافق لقول مالك وابن القاسم اذا علمت هذا فكيف يكون ضعيفا
انظر بن (قوله اعاد نداء ركعتيه) هذا اذ لم يعلم بالنجاسة الا بعد فراغ الطواف وركعتيه كما قال
الشرح واما اذ لم يمسح بعد فراغه من الطواف فلا يعيده (قوله يخرج الوقت بالافراغ منهما) هذا
يقضي انه لا يشترط الطول الا ان يلاحظ ان ما قرب الشيء به على حكمه متأمل (قوله وبني على
الاقل) عطف على المعنى اى بنى على ما ظان ان عرف وبني على اقل الحق ان شك والمراد بالشك
مطلق التردد الشامل للوهم كما في شب وعقب قال ح والمنصوص عن مالك ان الشاك الغير المستنكح
يبنى على الاقل سواء شك وهو في الطواف او بعد فراغه منه بل في الموازية انه اذا شك في اكمال طوافه
بعد روعه لبلده انه يرجع لذلك من بلده (قوله وبعد مل) اى الشاك لا يقيد كونه
مستنكحا وقوله ولو واحد اى هذا اذا كان المخبر له متعدد ابل ولو كان واحدا بشرط كونه معه
في الطواف كما نقله ابن عرفة عن سماع ابن القاسم خلافا لبق القائل بعمل باخبار غيره ولو واحد
ليس معه في الطواف وروى الباجي عن الابهرى ان الطائف الشاك لا يرجع لاخبار غيره ولو كان
اثنين معه في الطواف وهو ضعيف ونص ابن عرفة وسمع ابن القاسم تخفيف مالك للشاك في
قبول خبر رجلين طافا معه الشيخ وفي رواية قبول خبر رجل معه الباجي عن الابهرى القياس
لغوقوف غيره وبناء على يقينه كالمسألة وقاله عبد الحى اه ح (قوله وجاز السقايف)
اى وجاز الطواف تحت السقايف القديمة وهى محل كان به قباب معقودة (قوله وقبة
الشراب) اى وهى المعروفة الآن بخلاصة الشمع هذا زمزم (قوله ولا يضر حملولة الاسطوانات)
اى العواميد اى لا يضر حملولتها بين الطائف وبين البيت الذى يطوف حوله ولا حيولة زمزم
وقبة الشراب بين الطائف والبيت (قوله انتهت اليها) اى لان الزحام يصير الجميع متصلا
بالبيت فلو طاف في السقايف زائفة ثم قبل كماله زالت الزحمة وجب كماله في المحل المعتاد كان
الباقي قليلا او كثيرا ولو كمل الباقي في السقايف نهل بطالب باعادة ما فعل بعد زول الزحمة عند
البيت ولو كان قليلا كالشوامين وكان الامر بالقرب او يؤمر باعادة الطواف كله والظاهر الاول
اه همدوى (قوله ولا تنكح زحمة) اى بل طاف تحت السقايف اعتباطا او محمرا ولبراد ومطر
كما هو ظاهره ولكن الظاهر ان المحر والبرد الشديدين كالزحمة كما قال شيخنا العدوى (قوله
اعاد وجوبا) اى سواء كان الطواف واجبا او تطوعا خلافا لمن قال بعد الواجب ولو كان وجوبه
بالندى لا التطوع قاله شيخنا العدوى ومقتضاه ان التطوع يجوز في السقايف زحمة وغيرها (قوله
مادام بمكة) اى او قربها منها بما لا يتعذر فيه الرجوع (قوله واما ما زاد عليها الخ) اعلم ان
السقايف كانت في الصدر الاول من المسجد المحرم ثم بدلتها بعض السلاطين من بني عثمان بقعود
خارجة عن المسجد زينة فيه فالماواف فيها الآن ماواف خارج المسجد فما ذكره المصنف من
جواز الطواف في السقايف زحمة مراده الطواف في محلهما في الزمن الاول لا الطواف تحت السقايف

الموجودة الآن هذا حاصله وقد يقال اذا كانت السقائف في الصدر الاول من المسجد الحرام
فلا شيء اشترط في جواز الطواف فيها الزجعة مع ان الشرط في صحة الطواف كما تروى وقوعه في المسجد
(قوله ووجب كالسبي) فاعل وجب ضمير مستتر عائدا على طواف القدوم لانه وان لم يتقدم له ذكر
لكونه معلوم من قوله قبل عرفة لانه ليس للحج طواف قبل عرفة الاطواف القدوم وأما طواف
الافاضة واوداع مؤخران عن عرفة اه عدوى (قوله اي تقديمه) أي وأما ذاته فهي ركن
(قوله قبل عرفة) متعلق بقوله ووجب اي ووجب الطواف قبل عرفة كما يجب تقديم السبي قبل
عرفة فقوله كالسبي تشبيه في وجوب القليلة فقط وليس تشبيها تاما لان طواف القدوم ليس
بركن والسبي ركن (قوله ولذلك) اي لوجوب طواف القدوم قبل عرفة ووجوب تقديم
السبي قبلها شروط ثلاثة وأشار الشارح بذلك الى ان هذه الشروط راجعة لما بعد الكف ولما قبلها
لما بعدها فقط كما هو عادة المصنف (قوله ان احرم من المحل) اي ان احرم من وجب عليه
الطواف والسبي من المحل بالفعل كان احرامه منه واجبا كالافاق القادم من بلد سواء احرم مفردا
او قارنا وكالتيم بمكة اذا اراد القران وخرج للحل واحرم منه او مندوبا كالمقيم بمكة اذا كان معه نفس
من الوقت وخرج ليلقات واحرم منه مفردا (قوله وتركه) اي واخر السبي للافاضة (قوله
ولم يردف بحرم) اي بأن لم يردف اصلا بان كان مفردا او اردف بحل قبل ان هذا الشرط يعني عنه
قوله ان احرم من المحل لانه اذا اردف بالمحرم لم يكن محرم بالحج من المحل وقد يقال ان المصنف اتي بهذا
دفعالتوهم باعتبار الاحرام الاصلي فتأمل (قوله بأن اختل شرط الحج) وذلك كما لو احرم بحرم
واردف فيه الحج على العمرة وارهق اي ضاق الزمن عليه بحيث يخشى فواق الوقوف ان اشتغل
بالقدوم (قوله سبي بعد الافاضة) اي لوجوب ايقاع السبي بعد ادخال طواف الحج وقد سقط عنه
طواف القدوم فيجب فعله عقب الباقي من طوافيه وهو طواف الافاضة (قوله كما لا يجب) اي
ما ذكر من طواف القدوم والسبي بعده قبل عرفة (قوله والافدم) تقدم انه اذا اختل شرط طواف
بأن احرم بالحج من المحرم او اردف فيه فانه يؤثر السبي لطواف الافاضة وذكره هنا لولا خلافه وقدم
السبي على الافاضة وعلى الوقوف ولم يعبده بعد الافاضة بان اوقعه قبل الوقوف بعد طواف
تطوع او واجب بالنذر ولم يعبده بعد طواف الافاضة حتى يرجع لبلده فان عليه دما لمخالفته
ما وجب عليه من تأخيره ثم انه لا يدخل في قوله والافدم الحج المرافق اذا تحمل المشقة وطاف
وسعى قبل عرفة فان هذا الاعادة ولادم عليه لانه اتي بما هو الاصل في حقه بخلاف غيره من احرم
بالمحرم او اردف فيه فانه لم يشرع له طواف قدوم (قوله والا بان طاف المردف بحرم) اي طاف
قبل عرفة وقوله غير المرافق الاولى حذفه وقوله تطوعا معمول اطاف ولا مفهوم للتطوع بل مثله
ما لو طاف قبل عرفة طوافا واجبا بالنذر (قوله ثم السبي لهما) اي للحج والعمرة (قوله منه
البدة) مبتدأ وخبر وقوله مرة حال من الضمير في متعلق الخبر اي البدة كانت منه حالة كون ذلك
البدة مرة وانه حال من المبتدأ اي البدة حالة كونه مرة كائن منه والصفة ما ذكر لان ألفه نالسة
كالفتى وعصا والفتى نالسة لا تكون نالسة (قوله مبتدأ وخبر) هذا يقتضي ان العود
مبتدأ وآخر خبره وليس كذلك بل العود مبتدأ وخبره محذوف وأخرى صفة محال محذوفة اي
والعود اليه مرة أخرى اي شوط آخر (قوله اي طواف كان) حاصل الفقهان صحة السبي لتحصل
الابتداء طواف اي طواف كان فان سعى من غير تقدم طواف كان ذلك السبي باطلا لم يجزه واما
سقوط الدم فلا يخصه الا اذا كان الطواف واجبا ونوى وجوبه فلو كان الطواف تطوعا وواجبا

ولم يلاحظ وجوبه فالحجة حاصلة ولكن عليه الدم حيث لم يسهده (قوله ونوى فرضيته) الواو
للاستئناف والجملة مستأنفة لبيان حال الطواف الذي قال فيه وصحته بتقديم ما وافق فهي جواب
عن سؤال مقدر كان سائلا ما حال هذا الطواف فقال وا كل احواله ان كان واجبا ونوى
فرضيته فلا دم والا فلا دم اه عدوى (قوله ان كان فرضا) اى ان كان مطلوباً ما لم ياكدا
كالافاضة والتقدم فيلاحظ فيه ما فرضيته او وجوبه (قوله كما يوجهه كلامه) فيه نظر بل كلام
المصنف لا يوجه شرايطه لقوله والا قدم اذ لو كان شرطا لزم من فقدته عدم صحة السعي وان يرجع
اليه من بلده دون جبره بالدم (قوله ولا يريد ان غير الفرض) اى وهو الطواف النفل (قوله
والمراد بالفرض ما يشمل الواجب) اى وانما اطلق المصنف هنا على الواجب فراضع انه خلاف
الاصطلاح هنا تبعاً للمدونة ولم يلتفت لهذا الاصطلاح الحادث وهو التفرقة بينهما (قوله
بأن لم يعتد وجوبه الخ) الاولى بأن اعتقد عدم وجوبه وقوله كما يقع لبعض الجملة اى فانه
يعتقد عدم لزوم الاتيان بطواف القدوم وامان لم ينو فرضيته والحال انه من يعتد بلزومه فلا دم
عليه والحاصل انه متى نوى فرضيته او وجوبه او لم ينو شيئا واكتفى من يعتد وجوبه فلا دم عليه
وامان لم ينو شيئا وكان من يعتد عدم لزومه واعتقد عدم وجوبه فعليه دم ان لم يسهده اه عدوى
(قوله والا عاده مع السعي) اى انه اذا كان في مكة بعيد السعي بعد طواف ينوى فرضيته فان لم
يكن وقف بعرفة اعاد طواف القدوم ونوى وجوبه وسعى بعده وان كان وقف بعرفة اعاد طواف
الافاضة ونوى فرضيته وسعى بعده وفي قول المصنف والا قدم مسامحة لان ظاهره عدم الامر
بالاعادة ولو كان قريبا وليس كذلك (قوله من حيث هو) اى سواء كان فرضا او واجبا
او تطوعا كان في الحج او العمرة وقوله انما يرجع اى من بلده (قوله ورجع) اى لثاني بطواف
وسعى وحلق (قوله ان لم يصح طواف عمرة) ظاهره سواء كان عدم صحة الطواف عن عمد
او سهو وهو كذلك ولا يتوهم انها تفسد في العمد ويقضي ببعدها تمامها لانه تقادح احرامه او عدم
طريقه ما يسهده (قوله كفعله) اى الطواف بغير وضوء اى سواء كان عمدا او سهوا اى وكثر
بعضه عمدا او سينا انما ان قوله ورجع الخ مقيدا بما اذا لم يطف طواف تطوع بعد طواف العمرة
الفاسدة وسعى بعده والا فيجوز ولا يرجع لكن عليه دم ان تباعد عن مكة لانه سعى بعد طواف
غير فرض كما مر (قوله مخبراً عن المحيط) تفسير لمحرماى وليس المراد بتجديد الاحرام لانه باق
على احرامه (قوله كما كان عند احرامه) اى كما كان عند ابتداء احرامه والافه والآن محرم تأمل
(قوله فان كان قد اصاب النساء) اى بعد فراغ تلك العمرة التي لم يصح طوافها (قوله ففقرن) اى
وحينئذ يلزمه دم القران ومفهوم قول المصنف صحيح انه لو احرم بعرة كان تحلله من الثانية تحللا من
الاولى (قوله فلم يبق معه الا مجرد الاحرام) بهذا يظهر الفرق بين هذا وبين قوله وصح الاحرام بالحج
بعد سعى العمرة ويكون مقتعان حمل من العمرة في اشهر الحج والا فقدر لان ما مر العمرة التي احرم بعد
سعيها صحيحة وهنا فاسدة (قوله فانه يرجع اليه) اى حللا لا بحرما فقول المصنف كطواف
القدوم تشبيهه في الرجوع لاني صفة لانه في الاولى يرجع محرما وهنا يرجع حللا وحاصل
ما ذكره ان طواف القدوم اذا تبين فساد وقدا وقع السعي بعده واقصر عليه ولم يسهده بعد الافاضة
ولا بعده طواف نفل فانه يرجع له من بلده حللا ولا دم عليه (قوله ولم يسهده بعد الافاضة) اى
ولا بعده ما واف تطوعا وما لو اعاده بعد ما واف تطوع فانه لا يرجع له لكن يلزمه دم ان ذهب لبلده
وان اعاده بعد الافاضة اجزاء ولا يلزمه رجوع ولا دم عليه وهذا ان علم بفساد طواف القدوم

فأعاد السعي بعد الافاضة وأما ان اعاده بعد الافاضة مع اعتقاد صحته القدوم وصحة السعي الذي
 بعده فإنه يجوز به ان يرجع لبلده او تطاول وعليه دم وأما ان ذكر ذلك قبل ان يرجع فإنه بعيد
 لأنه لم ينو سعيه الركن انظر شرح (قوله فيجزئه الخ) أي لان هذا الطواف في الحقيقة
 هو طواف الافاضة ولا يضر عدم ملاحظة أنه فرض وملاحظة أنه نفل ومحل اجزائه على
 ما استظهره بعضهم حيث كان غير ذا كلف ساد الافاضة وذهب لبلده ولم يعلم بفساده الا بعد ذهابه
 اليها (قوله ان كان بمكة) أي وعلم بفساده بعد طوافه المتطوع (قوله ولادم) راجع لقوله
 ورجع ان لم يصح طواف عمره حرما ولقوله كطواف القدوم ان سعى بعده واقتصر ولقوله
 والافاضة وأما قوله خلافه وراجع للاخيرين فقط اعني رجوعه للقدوم والافاضة وظاهر صريح
 الشارح ان قوله ولادم راجع لقوله الا ان يتطوع بعده أي فان تطوع بعده اجزأه ولادم عليه
 بما تركه من النية لان هذا التطوع في الحقيقة هو طواف الافاضة فلا يلزمه دم لملاحظة كونه
 نفلا وعدم ملاحظة فرضيته وكل من المحامين صحيح (قوله وكان غير ذا كراخ) المحاصل ان ظاهر
 كلام المصنف انه اذا تطوع بعد الافاضة الفاسدة بطواف صحيح فإنه يجزئه ولادم عليه سواء وقع
 منه التطوع ناسيا لفساد الافاضة او متذكرا له وعليه جله ح واستظهر بعضهم جله على النسيان
 لقول الجزولي في باب جعل من الفرائض لاعتلاف فيما اذا طاف ملاحظا ان ذلك الطواف للوداع
 وهو ذا كراخ لافاضة فإنه لا يجزئه اه واعتمد بعضهم ذلك الاستظهار (قوله لانه باق الخ) هذا
 اشارة لجواب اعتراض وارد على قول المصنف ورجع حلا وحاصله ان رجوعه حلا لا يلزم عليه
 دخول مكة حلا وهو من عماته صلى الله عليه وسلم والجواب ان هذا حل حكا لانه تحلل
 التحلل الاصغر ولم يتحل التحلل الاكبر لان الافاضة عليه فهو حلال حكما وغير حلال حقيقة
 بدليل منعه من النساء والصيد وكراهة الطيب (قوله لان كلاً منهما) أي من افسد طواف قدومه
 ومن افسد طواف افاضته (قوله واعتمر يعني ان من لم يصح طواف قدومه أو افاضته ورجع حلا
 واكمل ما عليه فإنه يطلب منه بعد ذلك الاتيان بعمرة) واصل حصل منه وطء قبل اكمله ام لا وهو ظاهر
 كلام ابن المحاسب (قوله والاكثر من العلماء) فسره ابو الحسن بآين المسيب والقاسم بن محمد
 وعطاء وكان الاولى للمصنف عدم ذكرهم لايهام انهم من اهل المذهب انظر من (قوله فإنه يأتي
 بعمرة) أي لاجل التحلل الواقع في الطواف بتقديم الوطء فلما كان ذلك الطواف الذي رجع له حصل
 فيه خلل بتقديم الوطء ابران يأتي بطواف صحيح لا وطء قبله وهو حاصل بالعمرة بخلاف ما اذا لم يطأ
 (قوله هذا قول الاقل) أي وهو مذهب المدونة وقوله وقال الاكثر أي من العلماء من خارج
 المذهب (قوله واختلغوا عند الوطء) أي فعند الاقل تلزمه العمرة وعند الاكثر لا يلزمه فقول
 المصنف واعتمر والاكثر ان وطئ ظاهره ان الاقل قائل بوجوب العمرة مطلقا سواء وطئ أم لا وليس
 كذلك (قوله فكان على المصنف ان يقول ولا عمرة الخ) أي او يقول واعتمر وطئ والاكثر عدلها
 (قوله بقدر الظم أئذنة) الاولى حذفه وبقصر على قوله أي الاستقرار لاجل المبالغة بعد قوله ولو لم
 وقوله بعد هذا اذا استقر بعرفة الاولى ان يزيد فيه بقدر الظم أئذنة (قوله او راكبا) أي وان كان
 الوقوف راكبا افضل (قوله في أي جزء) أي وان كان الوقوف في المكان الذي وقف فيه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم افضل وذلك عند الخيرات العظام الغروشة في اسفل جبل الرحمة وهو الجبل
 الذي يوسط ارض عرفة (قوله وتدخل) أي ليلة النحر بالغروب حتى استقر بعد الغروب بعرفة
 لحظة اجزاء سواء دفع منه بدفع الامام او قبله وان كان الافضل ان يدفع بدفعه ولو نفر شخص قبل

الغروب فلم يخرج من عرفة حتى غابت الشمس عليه اجزاء وعليه الهدى اعدم الطمانينة فيها بعد
الغروب اذ هي واجبة فلا استقرار في عرفة بعد الغروب ركن والطمانينة واجبة كالوقوف جزء من
النهار بعد الزوال اه تقرير شيخنا العدوي (قوله) وأما الوقوف نهارا فواجب بخبر بالدم (اي اذا
تركه بعد الغروب لان كان الترك لعذر كالوكان مراهما فلا دم وما ذكره من ان الوقوف نهارا
واجب بخبر بالدم بخلاف الوقوف ساعة بعد الغروب فركن لا يخبر بالدم هو مذهب مالك
وهو خلاف ما عليه الجمهور قال ابن عبد السلام والمحصل ان زمن الوقوف موسع وآخره طلوع الفجر
واختلفوا في مبدئه فجمهوران مبداه من صلاة الظهر ومالك يقول من الغروب ووافق الجمهور
الشمسي وابن العربي ومالك اليه ابن عبد البر ان طرح (قوله) ويدخل وقته (اي وقت الوقوف
الواجب) (قوله) ويكتفي فيه اي في تحصيل الوقوف الواجب وقوله اي جزء منه اي الوقوف في اي جزء
من ذلك الوقت (قوله) هذا اذا استقر بعرفة (اي بقدر الطمانينة) (قوله) ولو لم (اي من
غير ان يطامئن) وهذا بالغة في حضور والضمير المستتر في مرعته على المحاضرة المأمومة من حضور
وضمير نواه المستتر عائدا على المحاضر وأما البارز فهو عائدا على المحضور وقوله ولو لم يظهره ان المقابل
بقول بعدم اجزاء المروءة مطلقا سواء علم به ام لا نوى الوقوف به ام لا ونحوه قول ابن الحاجب في المسار
قولان اه واعترضه في التوضيح بقوله لم ارق ولا بعدم الاجزاء مطلقا كما هو ظاهر كلام المنصف ولذا
جعل سند محل الخلاف اذا لم يعرفها فقال من مر بعرفة وعرفها اجزاء وان لم يعرفها فقال محمد لا يجزيه
والاشهر الاجزاء اه ويبحث ح في قوله والاشهر الاجزاء بأن سند الم يصرح بأنه الاشهر وانما قال بعد
ان حكى عن مالك الاجزاء وهو بين اه بن (قوله ان نواه) انما طلبت النية من الماردون غيره من استقر
مطمئنا لانه لما كان فعله لا يشبه فعل الحاج في الوقوف احتاج لنية لعدم اندراج فعله في نية الاحرام
بخلاف من وقف لان نية الاحرام يتدرج فيها الوقوف كالوقوف على السجى (قوله) وعلم ان المار عليه
عرفة (ان قلت انه يلزم من نية الوقوف بهام معرفتها فلا حاجة للشرط الثاني قلت هذا مجموع لانه قد
ينوى الوقوف بهام على فرض ان هذا المحل المار به عرفة وقد يقال ان النية انما تعتبر اذا كانت جازمة
ولان كون جازمة الامع معرفة المحل فتأمل (قوله) او كان اي المحاضر متلبا بانغماء اي او ينوم او
جنون واشار السارح بهذا التقدير الى ان قوله او بانغماء معمول لمقدر عطف على رأى ولو كان
المحاضر متلبا بانغماء حصل قبل الزوال واستمر ذلك الانغماء حتى طلع الفجر وهذا محل الخلاف اما لو
انغمى عليه بعد الزوال واستمر للغروب او للفجر فانه يجزى اتفاقا ومثل الانغماء الجنون والنوم كما علمت
قاله بعض وانظر لو شرب مسكرا قبل الزوال او بعده حتى غاب او اطعمه له أحد وفات الوقوف وهو
سكران هل يجزئه ذلك الوقوف ام لا لم ارقه نصا والظاهر انه ان لم يكن له في السكر اختيار فهو كالغبي
عليه والجنون وان كان له فيه اختيار فلا يجزيه كالجاهل بل هو اولى (قوله) فوقيه باعاشر
اي ثم بين لهم في بقية يومه او بعده انه العاشر وأما اذا تبين انه العاشر قبل الوقوف فلا يذهبوا
للووقوف ولا يجزئهم ازاء وقفا كما قال سند وفرق بين الحالتين بأن الاول اوقع الوقوف في وقته
المقدر له شرعا والثاني لو وقف كان وقوفه في غير وقته المشروع وهذا الذي قلناه من التفرقة بين
الحالتين هو الصواب كما يفيد نقل الشيخ احمد الزرقاني خلافا للعج ومن تبعه حيث قال بالاجزاء عواء
تبين الخطأ بعد الوقوف اوقبله (قوله اي في عاشر) اشار الى ان البايع عني في لائها لا لبيبة
لان الوقوف في اليوم العاشر موجب عن الخطا لا بسببه (قوله) بأن غم علم - ثم ليله ثلاثين من
القدمة) اي فكلموا عدته ثلاثين وقوله وانظروا اي او كانت السماء مصحبة فتنظروا فلم ير والهلل

واكلوا عدة ذى القعدة ثلاثين (قوله فاكلوا عدة الحج) اى ثم وقفوا في التاسع الحجة في ظنهم فتبين انه العاشر لرؤية الهلال ليلة الثلاثين ونول الشارح او اعطاه الحزم في رؤية الهلال واما لو اخطأوا في العدد بأن علموا اليوم الاول من ذى الحجة ثم نشؤوه فوقه في العاشر فانه لا يجوزهم واما من رأى الهلال وردت شهادته فانه يلزمه الوقوف في وقته كالصوم قاله سند وانظر هل يجري فيه ما تقدم في الصوم من قوله لا بمنفرد الا كاهله ومن لا اعتناله بامر اه شيخنا العدوى (قوله عن خطأهم فوقه) بالثمان الحج) ما ذكره من عدم الاجزاء هو المعتمد خلافاً لما قال بالاجزاء واعلم ان الخلاف في اجزاء الوقوف في الثامن انما هو اذا لم يعلموا بذلك حتى فات الوقت واما اذا علموا به قبل فوات الوقت فلا يجوز اتصافا ولا بد من اعادته قولاً واحداً انظر ح اذا علمت هذا فاذا تذكر في اليوم التاسع فيقفون اتفاقاً ليلة العاشر واما ان لم يتذكر والا في اليوم العاشر فهل يقفون ليلة الحادى عشر ويجزئهم و به قبل وعليه منى عبق اولاً يجوزهم وهو المعتمد وما قاله عبق ضعيف (قوله لا المار بالجاهل اشار بتقدير المار الى ان الجهل بعرفة انما يضرب المار واما من استقرها واطمان فانه لا يضرب له بها كما لا يحب عليه نية الوقوف كما مر (قوله بكرة) ما ذكره المصنف من الكراهة مع الاجزاء اخذها مع احكام الجلاب عن المذهب وان كان ابن عرفة لم يعرج عليه (قوله على ما ليس كذلك) اى وهذا القول صدر به ابن رشد والقرافي وصاحب المدخل وشهره (قوله لكن الذى به الفتوى الحج) اى وهو قول جل اهل المذهب واختاره النخعي لان من قواعد الشرع مراعاة ارتكاب اخف الضررين ولان ما لا يقضى الا من بعد ينبنى ان يقدم على ما يقضى بسرعة (قوله في بيان السنن) اى سنن كل ركن (قوله اربع) اى ينسأ على ان التلبية ليست سنة واما على انها سنة فالسنن خمسة لاربعة (قوله وهو) اى الاتصال من تمام السنة وقوله غدوة اى اول النهار وما ذكره من ان الاتصال من تمام السنة وانه اذا اغتسل غدوة وانرا الاحرام وقت الظهر لم يجز هو الموافق لكلام المدونة وابن يونس وابن المواز خلافاً للبساطى حيث جعل الاتصال سنة مستقلة انظر ابن (قوله ولا يضرب الغسل) اى بين الغسل والاحرام بشد حاله اى لا يكون هذا مبطلاً للاتصال (قوله وقد اساء) اى تركب مكرها (قوله وجوبا) اى سواء كان الاحرام منها واجبا كما اذا كان الشخص من اهل المدينة وقوله وانديا كالموا كان مصر بامر بالخليفة (قوله فبأنى) اى لذي الخليفة بعد غسله في المدينة لا بالسباية فاذا احرم تجرد منها قال بن فيه نظر بل تجرد عقب غسله بالمدينة فاذا انى بعد ذلك للخليفة احرم منها كما قال سحنون ونقله ابن يونس عن ابن حبيب ونسبه ابن حبيب واستحب عبد الملك ان يغتسل بالمدينة ثم تجرد مكانه فاذا وصل لذي الخليفة احرم منها وذلك افضل وبالمدينة اغتسل النبي صلى الله عليه وسلم وتجرد لبس ثوبى احرامه وواصل لذي الخليفة تركم واهل (قوله لان الغسل في الحقيقة لا طواف) اى لا لدخول مكة فاللام في قول المصنف لدخول مكة بمعنى عند (قوله ويتذلك فيهما) اى لانه لا يسمى غسلا مع الدلك وقوله تدليكاً خفيفاً اى لانه محرم فيحذف من شدة الدلك قتل شئ من الدواب او قطع شئ من الشعر ومقابل الرابع يقول انه لا يتذلك فيهما وقوله ويتذلك فيهما على الرابعى واما الاول وهو غسل الاحرام فيتذلك فيه اتفاقاً (قوله بطوى) اى ان اتى من جهتها فان لم بات من جهتها فيقدر ما بينهما (قوله اى ان السنة هي الهيئة الاجتماعية الخ) هذا الحل اصله للح وتبعه من بعده ومثله في التوضيح وبحث فيه طائى بأن جعل الهيئة الاجتماعية سنة يحتاج لنقل وانه معتمد والذي يدل عليه كلام ابن عرفة وابن رشد في البيان ان تلك الهيئة الاجتماعية مستحبة وماتسبه التوضيح لابن شاش وصاحب الذخيرة من السنة

قال طي الظاهر منهم ما خلافة فالاولى ما حمله عليه بهرام وت من ان المراد بهذه السنة التجرد ومثله
لعباس وصاحب الجواهر وغير واحد وبه عرفت مناسكه وقول ح يبعد ان يريد التجرد من
الكتاب لانه واجب باثم تاركه غير ظاهر لان اصطلاح اهل المذهب في الاشياء المنجبة بالدم مختلف
فمنهم من يعبر عنها بالواجب ومنهم من يعبر عنها بالسنة كما في التوضيح ونظر الفرق بينهما
بالتأنيم وعدمه اه بن (قوله وكان عن يلد) اي كالابل والبق وقوله اما ما يجب بعد الاحرام
كما اذا زمه لاجل تمتع او قران وقوله وانما يلقب بعده اي فان قلده قبله خالف الاول فقط (قوله
بالقديين) اي كون الهدي موقفا لا تطوع ولا لاجل ما زمه عن ماض وان يكون مما يقبل او بشر
(قوله ثم ركعتان) اي فاكثر فهو اقتصار على الاقل وليس المراد ظاهره من ان السنة ركعتان
فقط ثم محل سنة ركعتي الاحرام ان كان وقت الاحرام وقت جواز والانتظار بالاحرام ما لم يكن
مراهاقا والاحرام وتركهما كما ان العذر ومثل الحائض والنفساء تركهما (قوله والفرض مجز) اي
في حصول السنة والمستحب ان يكون الاحرام عقب نافلة وحيث قد قلنا الاحرام صلاة نخسه اه
والحاصل ان السنة تحصل بايقاع الاحرام عقب صلاة ولو فرضا لكن ان كانت تغلا فقد اتى بسنة
ومندوب وان فعله بعد فرض فقد اتى بسنة فقط وانظر هل المراد بالفرض خصوص العيني
او ولو بالعروض كجنازة تعين ونذر نفل وهل السن الموكدة كالفرض الاصل ام لا (قوله
انه يوتر الاشعار الخ) اي اذا كان الهدي يجوز فيه كل من الامرين كالابل واما ما لا يجوز فيه
الاشعار بل يتعين فيه التقليد كالبق فلا يظهر فيه الترتيب (قوله اي ندبا فيها) حاصله ان
السنة في كلام المصنف منسبة على ذات التقليد والاشعار وصلاة ركعتين وان التعبر بهم يفيد
ان الترتيب بين التقليد والاشعار وبينهما وبين الركعتين مندوب وهذا ظاهر المدونة وقوله لكن
النص اي عن مالك في المبسوط وهو المعتقد (قوله ندبا الخ) فيه اشارة الى ان قول المصنف يحرم
الراكب اذا استوى والمشى اذا مشى على جهة الاولوية فلوا حرم الراكب قبل ان يستوى على
دائبه واحرم المشى قبل مشيه كفاه ذلك مع الكراهة (قوله الى البيداء) اي الصحرا وبطن
الوادى (قوله بان السنة اتصالحا) اي وهذا لا يتاقي انها واجبة في ذاتها وان تجديدها مستحب
والحاصل ان التلبية في ذاتها واجبة وعدم الفصل بينها وبين الاحرام بكثير واجب ايضا ومقارنتها
للاحرام واتصالها به سنة وتجديدها مستحب وهذا هو ارجح الطرق المذكورة هنا (قوله
فان تركه) اي الاتصال ولم يأت بالسنة وقوله لزم الدم اي لتركه السنة وانضمام الطول له وان كان
الفصل سيرا فلا دم اذ لم يحصل سوى ترك السنة وهو سير الفصل وهو لا يوجب دما (قوله اي
واتصال تلبية) اي اتصالها ومقارنتها للاحرام وما ذكره من ان التلبية واجبة ولين السنة
اتصالها بالاحرام مثله للحق قائل اما التلبية في نفسها واجبة ويجب ايضا ان لا يفصل بينها وبين
الاحرام بغير ويل وجهه على ذلك ما عرفت ببيان ان لزوم الدم ينافي السنة وتقدم جوابه من ان
اصطلاح اهل المذهب في الاشياء المنجبة بالدم مختلف فمنهم من يعبر عنها بالواجب ومنهم من
يعبر عنها بالسنة ونظر الفرق بينهما بالتأنيم وعدمه (قوله فقطع) اي عند دخوله با وقوله حتى
يطوف اي للقدم (قوله خلاف) الاول مذهب الرسالة وشهره ابن شير ولساني مذهب
المسندونية (قوله وان تركت اوله) اي عمدا او نسيانا ومثل الطول ما لو تركها جملة وقوله وان
تركت اوله فقدم مفهوم الظاهر انه اذا تركها في اثنتائه لاشئ عليه كافي التوضيح وصرح به
عبدالحق والتونسي وصاحب التلقين وابن عطاء الله قالوا اقلها مرة وان قلها ثم ترك فلا دم عليه

قال ح وشهران عرفة وجوب الدم ونصه فان لم يحن احرم وترك في لزوم الدم نالها ان لم يعوضها
بتكبير وتبجيل للشهور وكتاب محمد واللحى اه وقال ابن العربي وان ابتدأها ولم يعدها فعليه دم في
اقوى القواين وكان المصنف اعتمد ما تقدم وهو ظاهر كلام ح (قوله فلا يكثر) اى من التلبية
(قوله وعادوها) اى استحييا كما قيل وقال في الحج وعادوها وباب يدي فان لم يعدها اصلابا بعده
فدم على المعول عليه والاول مبنى على ان اقل التلبية مرة فان قالها وترك فلام عليه وقوله وان
بالمسجد الحرام اى وان كان جالسا بالمسجد الحرام (قوله بعد الزوال) متعلق براح اى الى ان يروح
ويصل لمصلى عرفة بعد الزوال فاذا وصل لمصلى عرفة وزالت الشمس فلا يعادوها بعد ذلك هذا هو
الذي رجح اليه مالك والمرجع عنه انه يستمر باى الى ان يصل لمحل الوقوف ولا يقطع اذا وصل
لمصلى عرفة فلما احرم من مصلى عرفة فانه يلبي الى ان يرمى جرة العقبة اذا كان احرامه بعد الزوال فان
احرم منها قبله فانه يلبي للزوال بمنزلة من احرم من غيرها قاله شيخنا (قوله فان وصل) اى لمصلى
عرفه قبل الزوال لبي للزوال فان زالت عليه الشمس قبل وصوله لمصلى عرفة فيعتبر الاقصى منهما
ومصلى عرفة هو مسجد عرفة المتقدم (قوله ولا يكون الحج مفردا) اى ولا يكون المحرم من مكة
الى الحج مفردا لان المعتمر والشارع يحرمان من المحل (قوله الى مصلى عرفة) اى الى وصولها
بعد الزوال (قوله وفات الحج) هو بالنصب عطف على مقدراى ومعتبرا لبقا مدركا للحج
وفات الحج (قوله بل فاته) اى قبل الوصول اليه وقوله ففعل اى فغزم على التحلل (قوله
لحرم) اى لدخول الحرم اى المسجد الحرام وقوله لالى رؤية البيوت اى دخلا فالابن المحاسب
(قوله والمعتمر من الجمراته) اى وهو المقيم بمكة كالحرم (قوله فيه نظر) قد علمت الجواب عنه عامر
(قوله اذ هو واجب الحج) حاصله ان المشى فى كل من الطواف والسعى واجب على القادر عليه فلا
دم على عاجز طاف اوسى راكبا ومجولا واما القادر اذا طاف اوسى مجولا او راكبا فانه يؤمر باعادته
ماشيا مادام بمكة ولا يجزى بالدم حينئذ كما يؤمر العاجز باعادته ان قدر مادام بمكة وان رجع
لبله فلا يؤمر بالعود لاعادته ويلزمه دم فان رجع واعاده ماشيا سقط الدم عنه (قوله
فى الواجب اى فى الطواف الواجب واما الطواف غير الواجب فالمشى فيه سنة وحينئذ فلا دم على
تارك المشى فيه قاله عيج (قوله واما العاجز فلام عليه) قال بن ولا يشرط فى العاجز عدم القدرة
بالسكية بل المرض الذى يثب مع المشى كما فى التوضيح عن ابن عبد السلام (قوله وتقبل خبرهم)
ظاهرا وسلافا المصنف انها سنة فى طواف واه كان واجبا وتطوعا وهو الذى نسب به ابن عرفة
لثلاثين ونقل اللخمي عن المذهب وقد اطلق ابن شاس وابن المحاسب كالصنف وذلك كله
خلاف قول المدونة وائس عليه استلام اى تقبيل الحجر الاسود فى ابتداء طوافه الا فى الطواف
الواجب اه بن (قوله بالكراهة والاباحة) الذى فى ح عن زروق ان القول بالاباحة ربحه
غير واحد (قوله وتربع الوجه عليه) اى على الحجر الاسود (قوله والارضة) اى وارضها عند الزميمة
المسافة من تقبيل الحجر اسدى للحجر الاسود (قوله والمعتمد الخ) اى كما يدل عليه كلام التهذيب
وانى الحسن والرسالة خلاف لظاهر المصنف من انه انما يكبر اذا تعذر للمس باليد والعود وهو الذى
فيه من توضيحه من المدونة معترضاه على كلام ابن المحاسب من الجمع بينهما والى جواب
ملا بن المحاسب كما علمت اه (قوله ورمى رمل) اى واما الله فلام على بن والظاهر مركزه
لمن اه شيخنا عذوى (قوله فى الاشواط الثلاثة الاولى) اى من طواف القدوم والحكمة فقط
ويندب الرمل فى طواف الافاضة لمن فاته القدوم كما يأتى (قوله ولا زجة الطاقة) اى والمطلوب

في الرمل عند الزحمة الطاقية (قوله بعد ركعتي الطواف) أي وقبل الشروع في السعي (قوله رقيه
عليهما) أعلم أن السنة تحصل بمطابق الرقي ولوعلى سلم واحد ولكن المستحب أن يصعد على أعلاهما
كفي المدونة والمراد الرقي على كل منهما في كل مرة فجميع سنة واحدة هن رقي مرة أو مرتين فقط فقد
تبني بعض السنة اهبن (قوله لا مرة فقط) أي لا رقيه على كل واحد منهما مرة فقط (قوله كما مرة) أي
كما يسكن رقي المرأة عليهما (قوله السنة القيام) أي الوقوف (قوله فلا شيء عليه أي فلا دم عليه لانه
انما ترك سنة ولادم في تركها وقوله فلو عبراى المصنف وقوله بقيامه أي بدل رقيه (قوله وقيل القيام
مندوب) هذا هو المعتمد كما قاله شيخنا العدوى (قوله فلا اعتراض) أي لا نكلام المصنف في السنن
لا في المستحبات (قوله واسراع بين الميادين) ذكر ح عن سندان ابتداء الاسراع يكون قبل الميل
الاول نحو ستة اذرع وهو خلاف ما يوهمه كلام المصنف اهبن لكن ما ذكره المصنف من ان ابتداء
الاسراع من عند الميل الاول الذي من ركن المسجد نحو في ابن عرفة وفي المواقي ايضا وح فلا
اعتراض على المصنف وقوله بين الميادين الاخضرين أي وهما العودان الاذان في جدار المسجد
الحرام وله معنى ركن المسجد تحت منارة باب على والثاني بعده قبالة رباط العباس وهناك ميلان
آخران على عين الذاهب من الصفا للمروة في مقابلة الميادين الاخضرين (قوله حال ذهابه) أي للمروة
وقوله لا في العود أي لا يسرع في حالة العود منها للصفا وأعلم ان ظاهر كلام سندان والمواقي يقتضي
ان الاسراع خاص بالذهاب للمروة ولا يكون في حال العود للصفا وهو خلاف ظاهر المصنف من ان
الاسراع ذهابا وايابا وارتضى بن ظاهر المصنف وايداه بالنتول فانظره (قوله في الاطواف الاربعة
الاولى في الاشواط الاربعة اعنى الذهاب من الصفا للمروة (قوله عند الصفا الخ) الصواب انه
يسن الدعاء بين سعي مطلقا في حال رقيه وفي حال سعيه ايضا ولا يتقيد بالرقي عليهما كما قد يتوهم من
غالب العبارات كذا ذكر الامامة النفاوى في شرح الرسالة (قوله تردد) الاول اختاره
عبد الوهاب والثاني اختاره المباحي وقال سندان المذهب وهناك قول آخر لا يهرى وهو انهما
واجب بعد الطواف الواجب وسنة بعد الطواف الغير الواجب واختاره ابن رشد واقصر عليه
ابن بشير في التنبيه قال ح وهو الظاهر وامام احكامه اشار ح من المشهور وهو اختيار اللج فقد
علمت مما قلناه ان المقالات اربعة (قوله أي خلفه) أي خلف البناء المحيطة به لان مقام ابراهيم
عبارة عن الحجر الذي كان يقف عليه ابراهيم عند بناء البيت وكان اسماعيل يناديه بالحجارة وقيل
انه الحجر الذي وقف عليه ابراهيم حين اذن للناس بالتحج وقد ورد انه من الجنة وان فيه اثر قدمي
ابراهيم (قوله بالمتزم) أي عنده فالبايع معنى عند (قوله ويسمى بالحطيم) أي لانه يدعى عنده
على الظالم فيعظم أي يهلك لانه تحطم عنده الذنوب بالغفرة (قوله بعد الاول) أي وامام استلامه
في الشوط الاول فسنة وقوله لمس الركن اليماني أي في كل شوط بعد الاول أي وامامه في الاول
قسمة كما مر (قوله ليك) معناه اجابة بعد اجابة أي اجبتك للتحج حين اذن ابراهيم به في الناس
بما اجبتك اولا حين خاطبت الارواح بالست بربكم كذا قيل والا حسن ان معناه امتثال لا لا بد
امتثال في كل ما امرت به (قوله ان الحمد) روى بكسر الهمزة على الاستئناف وبفتحها على التعليل
والكسر جارد عند الجهور وقال أغلب لان من كسر جعل معناه ان الحمد لك على كل حال ومن فتح
قال معناه لك هذا اليب (قائدة) تذكره الاجابة في غير الاحرام بالتلبية لقول التهذيب كره مالك
ان يلبى من لا يريد الحج ورأه خرفا من قوله والحرف يضم الحاء الحق وسخافة العقل وأما اجابة الصحابة
للنبي صلى الله عليه وسلم بالتلبية فهو من خصائصه كذا في التوضيح وهو غير مسلم وانه ظاهر كما قار ابن

هارون ان الذي كرهه الامام انها هو استعمال تلبية الحج في غيره كاتخاذها وردا كقبعة الازكار
 لما فيه من استعمال العباد في غيرها واما مجرد قول الرجل من ناداه ليك فلا بأس به بل هو
 حسن أدب وفي الشفاء عن عائشة ما ناداه صلى الله عليه وسلم أحدهم اصحابه ولا اهل ملته الا قال
 ليك وبه رد قول ابن ابي جرة انه صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك معهم انظر بن (قوله نهار اوليلا)
 اي كما هو النقل ولذا قدم المصنف الظرف على المعطوف والاصل عدم الحذف من الثاني للدلالة
 الاول ثم مقتضى كون ستة اذرع من الحجر من البيت ان من دخل في ذلك المقدار فعدا في هذا
 المستحب بل تقدم ان الحجر كله من البيت عند بعضهم وحينئذ فليقتصر عليه اذا اشتدت الزجاجة على
 البيت (قوله من كدأى وهى الطريق الصغرى التى بأعلى مكة التى يهبط منها الى الابطح والمقبرة
 بعضها عن يسارك وبعضها عن يمينك فاذا دخلت منها اخذت كما انت للمسجد (قوله لمن اتى من
 طريق المدينة) اي سواء كان من اهلها او لا واما من اتى من غير طريق المدينة فلا يندب له الدخول
 منها وان كان مدينا وقال الفسكهاني المشهور انه يندب لكل حاج ان يدخل من كدأه وان لم
 تكن طريقته لانه الموضوع الذى دعى فيه ابراهيم ربه ان يجعل اقدة من الناس تهوى اليهم ومقاد
 عجم اعقاد مالفا كهاني كقوله شيخنا ومحل ندب دخول مكة من ذلك المحل انه لم يؤذز حجة او ضيق
 او اذاية احد والاعتين ترك الدخول منه كما قال ابن جماعة وغيره (قوله ودخول المسجد) اي
 وندب دخول المسجد من باب بنى شيبة اي وان لم يكن في طريق الداخل (قوله المعروف الآن
 بباب السلام) اي ويستحب الخروج من المسجد من باب بنى سهم (قوله من كدى) وهى الطريق
 التى بأعلى مكة المعروفة بباب شيبة (قوله فصب الندب على قوله قبل تنقله) اي واما كونه
 بعد الغروب فاستحبابه معلوم من كراهة النداء قبل صلاة المغرب وما ذكره المصنف هو المعتمد خلافا
 لقول ابن رشد الا ظاهر انه يقدم ركعتي الطواف على صلاة المغرب لاجل اتصالهما بالطواف حينئذ
 ولا يفوته فضيلة اول الوقت بتقدمهما (قوله وبالمسجد) هذا معلوم من قوله سابقا
 وبالمقام وكأله حاول التلبية على فضيلة المسجد من حيث هو مع انه امر مقرر فتأمل (قوله
 لفقد شرطه) اي طواف القدوم او نسيانه وقوله بل لو تعمد تركه اي ترك طواف القدوم ومثل ذلك
 من لا قدوم عليه كمن احرم بالحج من مكة سواء كان ميكا او افاقيا فانه يرمي ندبا في طواف الافاضة
 في الاشواط الثلاثة الاول اه خش (قوله لكن احسن) اي لاجل ان يشعل ما فقد شرطه ونسيه
 او تعمد تركه (قوله الممكنة) اما غيرهما مثل الاستقبال فلا يستحب اعدم امكانه (قوله من طهارة
 حدث الحج) فان انتقص وضوؤه او تداووا صابه حق استحبابه ان يتوضأ ويبنى فان اتم سعيه
 كذلك اجزاه واستخف ما لا اشتغاله بالوضوء ولم يره مغلا بالاولا الواجبة في الدعي لیسارته
 (قوله واحدة) بالرفع صفة مخطئة وبالندب حال منها وان كانت نكرة لوصفها بالظرف وما ذكره من
 ندب تلاها الخطبة فهو وضعيف والمعدان سنة ثمان الخطيب يفتح تلك الخطبة بالتلبية ان كان محترما
 وان كان غير محرم اقتحمها بالتكبير وقيل انه يقتحمها بالتكبير مطلقا كان محرما ام لا (قوله والراجح
 الحج) اي لان ابن عرفة عزاء لادونة والقول الاول عزاء لابن المواز وشهر ابن الحاسب والحاصل
 ان المشهور هو الاول ولكن عزاء ابن عرفة الثاني للادونة فيقيدانه ارجح من الاول (قوله
 بخبر فمما بالناسك) التى تفعل فيها الى الخطبة الثانية من خروجهم لى في ثلثي يوم وصلاتهم بها
 الظهور في وقتها المختار صرا وصلاتهم ايضا العصر والمغرب والعشاء ومبيتهم بها ليلة عرفة وصلاتهم
 الصبح صبيحتها لى وهذا بهم لعرفة بعد طلوع الشمس وتحريضهم على النزول بغرة (قوله وخروجه)

(أى) بعد الزوال ومن به أو بدايته ضعف بحيث لا يدرك آخر الوقت المختار إذا خرج بعد الزوال
 يخرج قبله قدر ما يدرك بها الظاهر في آخر المختار إذا لا يجوز تأخيرهما للضرورة (قوله ويسمى يوم
 التروية) أى لأنهم كانوا يحضرون فيه المساء لعرفة ويسمى أيضاً يوم النقلة (تنبه) بذكره الخروج
 لها بقصد النسك قبل يومها كما يكره الخروج لعرفة بقصد النسك قبل يومه ويومها هو اليوم الثامن
 ويوم عرفة هو اليوم التاسع فيكره الخروج لكل منهما قبل يومه ولو بتقديم الانتقال (قوله وله
 وافق الخ) أشار بهذا إلى أنه إذا وافق يوم التروية يوم الجمعة فلا فضل صلاة الظهر بمعنى لاجل
 الأسراع بالنسك ولا يصلى جمعة بمكة قبل أن يخرج وقال بعضهم يصلى الجمعة قبل أن يخرج لمضى
 لادراك فضيلة الحرم وهذا إذا كانوا مسافرين والمسالمون الذين يريدون الحج سواء كانوا من أهل
 مكة أو من غيرهم فيجب عليهم صلاة الجمعة بمكة قبل الذهاب لمضى (قوله ويبسأته بها) أى لبسها التاسع
 (قوله وندب نزوله) أى فإذا وصل لعرفة ندب نزوله الخ (قوله في خطبته) أى التى بخطبها فى مكة
 فى اليوم التاسع (قوله وخطبتان بعد الزوال) فهو خطب قبل الزوال وصلى بعده أو صلى بغير خطبة
 أجزاء أجمعاً قال أبو عمران (قوله يجلس بينهما) الخروج لذلك مع أنهما خطبتان حقيقة دفع
 نوهما أنه يفرق بينهما فى الزمن (قوله ومبتهم بها) أى وجمعهم فيها بين المغرب والعشاء ووقوفهم
 بالمشعر الحرام وإسراعهم بوادى محسرورى جرة العقبة والحلقى والتقصير والتعريض وطواف الأفاضة
 (قوله ثم بعد فراغه الخ) فيه نظر ولغز المدونة متى يؤذن المؤذن يوم عرفة بعد فراغ الإمام
 من خطبته وهو بخطبها) قال ذلك واسع إن شاء والإمام بخطب وان شاء بعد ما يفرغ من خطبته
 أه فقول المصنف ثم أن يجمل على أن المراد ثم بعد الشروع فى الخطبة إذن وبعد الشروع فيها
 صادق بكون الأذان فى الخطبة أو بعدها بن (قوله بأذان وأقامة للعصر) أى بأذان
 ثان كما هو مذهب المدونة قال الجلاب وهو الأشهر وقبل بأذان واحد وبه قال ابن القاسم وابن
 الماجشون وابن المواز (قوله جمع فى رحله) فإن ترك الجمع بالكفاية فعليه دم كفى للمع قال البدر
 القرافى يستغرب أن الدم فى ترك سنة فعله قول ضعيف أه عدوى (قوله وندب دعاء) أى
 وندب حال الوقوف بعرفة دعاء الخ (قوله من بعد الصلاة) أى من بعد صلاة الظهر من مجموعتين
 مقصورتين (قوله أى حضوره) الخ أفسر الوقوف بالحضور لا بالقيام على قدميه لئلا يشاء
 قوله بعد ذلك وركوبه به (قوله وركوبه به) أى لو وقفه عليه الصلاة والسلام كذلك وإن كان
 أعون على مواصلة الدعاء وأقوى على الطاعة ويحمل النهى فى قوله عليه الصلاة والسلام لا تتخذوا
 ظهور الدواب كراسى على ما إذا حصل للدابة مشقة وان ندب الركوب هنا مستثنى من النهى
 فى الحديث (قوله الالتعب) أى من القيام أو للدابة أو من ركوبه أو من إدامة الوقوف فيكون
 عدم ذلك أفضل فى هذه الأربعة (قوله بمزدلفة) سميت بذلك لأخذها من الأزدلاف وهو التقرب
 لأن الحجاج إذا أقاضا من عرفات أزدلف واليه أى تقربوا بأباضى إليها قاله النووي (قوله
 والمذهب أن جمعها باسنة) أى فإن صلى قبلها أعاذ الله بها فإذا أتت المزدلفة قبل الشفق قال مالك
 هذا ما لا ظن به أن يكون ولو كان ما أحببت له أن يصلى حتى يغيب الشفق وقاله ابن القاسم أيضاً
 وابن حبيب (قوله فإن لم يقف معه) أى بأن وقف وحده وقوله ارتخلف يحجز إلى أو وقف مع
 الإمام وإن كانه تخلف عن السير معه يحجز وقوله فسأنى حكمه حاصل ما رأى أن من لم يقف مع الإمام
 لا يجمع بمزدلفة ولا يفرها ويصلى كل صلاة لوقتها بمنزلة غير الحاج بالكفاية وإن وقف مع الإمام
 وتأخر عن السير مع الناس لحجز صلاهما بعد الشفق جمعاً فى أى محل أراد (قوله ويبسأته بها) أى

إليه العاشر والبيات هو الإقامة لليل سواء نام أو لا هـ عدوى (قوله) وأما النزول بقدر حط الرجال
 (الخ) وأما مجرد اتاخذه البعير فإنه لا يكفي (قوله) إلا العذر (ي) أي إلا أن يكون ترك النزول بها عذراً فلا نهي
 عليه (قوله) وجمع العشائين أي بالمزلفة جمع تأخير استئناؤنا وهذا كالتفسير لقوله وصلاته
 بمزلفة العشائين (قوله) وقصر العشاء أي السنة والأفليس هنا مسافة قصر (قوله) إلا أهلها
 الاستثناء واجع للقصر وقط وأما الجمع بين الصلاتين فسنة في حق أهلها وغيرهم والحاصل أن أهلها
 يجمعون ويقون وغيرهم يجمع بينهم ما يقصر هذا هو المعول عليه وهو ما في المدونة خلافاً لما
 في ح من جعل الاستثناء راجعاً لقوله وجمع وقصر أي إلا أهلها فلا يجمعون ولا يقصرون فإنه
 خلاف ما في المدونة (قوله) أي أهلها يتون أي إذا كان كل من الأهلين في بلده وأما أن كان في
 غيرهما في قصر (قوله) إكان أحسن وذلك لأن الشرط في جمعه بين الصلاتين في أي محل شاءتما
 هو وقوفه مع الإمام سواء فخره أو لا كما هو النقل وما في عقب من أن الشرط نفوره مع الإمام وأنه
 لو وقف مع الإمام ولم ينفقه معه فإنه يصلي كل صلاة لوقته فافهم وخلاف النقل انظر بن (قوله) وإن
 قدمنا عليه (الخ) أي والحال أنه مطالب بالجمع ليكون وقوفه مع الإمام وسار مع الناس (قوله) أي
 على النزول هذا الحمل هو الأول لأنه محل الخلاف عند ابن عبد السلام وابن عرفة اهـ بن (قوله)
 وندب وقوفه بالمشعر الحرام أي فإذا وصل للمشعر الحرام ندب وقوفه به (الخ) على ما قال المصنف
 والمعمدان الوقوف بالمشعر سنة كما قال ابن رشد وشهره القلاني بل قال ابن الماجشون أن الوقوف
 به فريضة ولذا جعل البساطي الذنب منسباً على القيد انظر ما في قال عجم وهل الذنب يحصل
 بالوقوف وإن لم يكبر ويدعوفهما مستحب آخر ولا يحصل إلا بالوقوف معهما أو مع أحدهما والثاني
 ظاهر المصنف لكن لا يتوقف الذنب على التكبير والدعاء معاً بل يكفي مقارنته لأحدهما وأعلم أن
 المشعر الحرام هو البناء المعروف وهو المسجد الذي على يسار الذهاب لمنى الذي بين جبل المزلفة
 والجبل المسمى بقرنخ وإنما سمي مشعراً لما فيه من الشعائر والطاعات ومعالم الدين ومعنى الحرام أي
 الذي يحرم فيه الصيد وغيره كقطع الأشجار لأنه من الحرم وإذا علمت هذا فافهم بالمشعر الحرام أي
 عنده وأن المشعر كما يطلق على البناء يطلق على ما قرب منه من الفضاء (قوله) إلا لا سقار متعلق بوقوفه
 (قوله) وندب استقباله الواقف به أي ندب استقبال الواقف أي عنده للقبلة (قوله) ولا وقوف
 مشروع بعده أي كما كان يفعل الجاهلية من وقوفهم به لمطالع الشمس وقد يقال إن عدم الوقوف
 بعد الأسفار مستفاد من أغنيائه أو لا بقوله لا سقار وحينئذ فلا حاجة لقوله ولا وقوف بعده فتأمل
 (قوله) ذهبا أي في حالة الذهاب من منى لعرفة وفي حالة الإياب أي الرجوع من عرفة إلى منى (قوله)
 بطن محسر قيل إنما سمي ذلك الوادي بطن محسر قيل أصحاب القيل فيه أي أعيانه وقيل لأنه
 نزل العذاب عليهم فيه اهـ خش قال شيخنا العدوي الحق إن قضية القيل لم تكن بوادي محسر بل
 كانت خارج الحرم كما أفاده بعض شيوخي (قوله) حين وصوله (هـ) هذا مصب الذنب وأما رميها في حذ
 ذاته فهو واجب وأعلم أن محل ندب رميها حين وصوله إذا وصل إلى بعد مطالع الشمس فإن وصل
 قبله لمطالع كالذي يرخص له في التقديم من زلفة لمنى فإنه يدخل منى قبل الفجر ولا يصح رميه
 حينئذ فينتظر طلوع الفجر ويستحب له أن يؤخر الرمي حتى تطلع الشمس وسبأني أن وقتها يدخل
 بطالع الفجر ويمتد وقت أدائها إلى الغروب وإن تأخيرها لمطالع مندوب وإن الليل وقت لقضائها
 فإن أخر إليه قدم (قوله) وإن راكبا أي هذا إذا وصل إليها ماشياً وإن وصل إليها راكباً وهذا
 من تعلقات الذنب أي أنه يندب أن يرميها حين وصوله على الحالة التي وصل إليها من ركوب أو مشي

فلا يصبر حتى ينزل اذا وصل راكباً ولا يصبر حتى يركب اذا وصل اليها ماشياً لان فيه عدم الاستجبال
برميها (قوله فيشعل المشي فيها في غير يوم النحر) وهو ثلاثة ايام ايام التمتع المستجبل ويومان له (قوله غير
نساء وصيد) اي اذا كان الحجاج رجلاً ومثله المرأة فيجعل برميها جرة العقبة غير رجال وصيد (قوله
وتكبيره الخ) ظاهراً المدونة ان التكبير مع كل حصاة سنة واشهر قوله مع كل حصاة انه لا يكبر قبل رميها
ولا بعده ويفوت المندوب بفارقة الحصاة ليدعه قبل النطق بالتكبير واعلم انه لا يقف للسدعاء بعد
فراغه من رمي تلك الجرة بل الاولى ان ينصرف بمجرد رميها (قوله وتتابعها) اي الحصاة اي تتابع
الرمي بها بان يتبع الثانية للاولى في الرمي وهكذا من غير ترصص الا بقدر ما يميز به كونهما رميتين
(قوله وذبح قبل الزوال) اي ان زعمه هدى او طوع به ولا فلا يلزمه ذبح اصلاً ويحلق بعد
رمي جرة العقبة (قوله ولوقبل الشمس) اي بخلاف الاضحية لتعلقها بالصلاة ولا صلاة عيده على
اهل منى فلذا جاز لهم نحر الهدى قبل الشمس (قوله وطلب الخ) اي ونذب طلب بدته اي هديه
ليذبحه والمراد بطلبها تحصيلها اعم من ان تكون عنده فضلت فيقتش عليها اول تمكن عنده
فيشتريها (قوله ليحلق) اي لاجل ان يحلق بعد الذبح قبل الزوال هكذا تمام التعليل كما اشار
له الشارح (قوله ثم يندب له حلقه بعد الذبح) اشار بهذا الى ان الذنب من نصب على الترتيب
واما الحاق في ذاته فهو واجب واعلم انهم اجمعوا على مطلوبية الترتيب بين هذه الامور الثلاثة التي
تفعل في يوم النحر وهو الرمي ثم الذبح ثم الحلق ولا فرق بين استحباب اتياع الحلق عقب الذبح بين
المفرد والقارن الا ان ابن الجهم من ائمتنا استثنى القارن فقال لا يحلق حتى يطوف كانه لا حظ عمل
العمرة والعمره بتأخر فيها الحلق عن الطواف ورد عليه النووي بالاجماع ونزاعه ابن دقيق العبدان
عرفة ومؤخر السبهي لكونه مراحماً كغيره اتفاقاً تنبيهه اطلاقه الحلق يتناول الاقرع فيجوز للموسى
على رأسه لانه عبادة تتعلق بالشعر فتنتقل للبشرة عند عدمه كالسبح في الوضوء ومن برأسه
وجع لا يقدري الحلق اهـ قدى قال بعضهم فان صح وجب عليه الحلق (قوله ولو بنورة) رد بـ
قول اذهب لا يحزى الحلق بها التعمد اهـ بن واستعمل المصنف الحلق في مطلق ازالة الشعر بدليل
قوله ولو بنورة لان الحلق حقيقة اناها وازالة الشعر بالموسى ولو اريد بذلك ما صحت المبالغة (قوله
ان عم الحلق) اي واما حلق بعضه فكالعدم و اشار الشارح بقوله ان عم الحلق بكل مزبل لشعر
رأسه الى ان قوله ان عم قد في الحلق بالنورة وغيرها فهو راجع للمبالغة والاقبله لا قيد في قوله
ولو بنورة فقط لثلايوهم ان الحلق بالموسى كاف ولو لم يعم رأسه وليس كذلك اي والفرض ان
البعض الآخر الذي لم يحلقه لم يقصره والا كفي مع الكراهة كما يأتي (قوله والتقصير محز) اي ان لم
يكن لبشعره والا تعين الحلق ونص المدونة ومن ضعفه او عقص اولد فعله الحلق ومثله في الموطأ
وعلمه ابن المحاسب تبعاً لابن شاس بعدم امكان التقصير ورده في التوضيح بأنه يمكن ان يغسله
فيحصره وانما اعل علماً وثنا تعين الحلق في حق هؤلاء بالسنة (قوله ان له الحلق افضل اي وهو الرجل
(قوله فالتقصير له افضل) مثله في التوضيح وهو مقيد بأن يحرم بالتحج عقب العمرة كما نقله ابن
حرفة ونصه مع ابن القاسم حلق المعتمر افضل من تقصيره الا ان يعقبه الحج بيسر ايام فقهه بصره
أحب الى اهـ والمراد الا ان يعقبه احرام الحج بدليل التعليل ببقاء الشعث اهـ بن (قوله والا فهو ومنعني)
اي واجب في حقها ولو لبدت رأسها فان حلق رأسها حرم عليها لانه مثله (قوله فتقديم الرمي
الخ) حاصله ان تقديم الرمي على الاثنين الآخرين واجب بغير بالدم واما تقديمه على الثاني وتقديم
الثاني على كل واحد من الآخرين او تقديم الثالث على الرابع مستحب فالمراتب ستة الوجوب

في اثنين والندب في اربعة (قوله وحل به) اى و جاز بسيد مابق اى بما كان ممنوعا عنه (قوله من نساء) اى من قربان النساء موطوء ومقدماته ومن عقد عليهن (قوله ان حلق) اى وكان قدرى جرة العقبة قبل الافاضة اوفات وقتها وكان قد قدم السبي عند القدوم فان لم يكن فعل السبي فلا يحل مابق ابقي عليه بعد الافاضة فان وطئ او صاد بعد الافاضة وقبل السبي فعليه في الاول هدى وفي الثاني الجزاء وقولنا وكان قدرى جرة العقبة قبل الافاضة اوفات وقتها احتراز عما اذا افاض قبل رميها فانه اذا وطئ حينئذ عليه هدى ان وطئ قبل فوات وقتها وامان وطئ بعد الافاضة وبعد فوات وقت جرة العقبة فلا دم عليه كالموطئ بعد فعل الجرة والحال انه افاض وتشتئى هذمن قول المصنف الا ترى ان وقع بعد افاضة وعقبه يوم النحر والافهدى (قوله اى الحلق الخ) هذا هو الصواب مثل قول ابن الحجاج فان وطئ قبل الحلق فعليه هدى اه خلافا لما فهمه المواق من عود ضمير قوله على ماواف الافاضة لانه يمتنع قوله بخلاف الصيد اذا السيد قبل الافاضة فيه الجزاء على المشهور اه بن (قوله وكذا نأخير) اى الحلق حتى خرجت ايام ازى هذا خلاف ما تقيده المدونة ونصها والحلق يوم النحر احب الى وافضل وان حلق بمكة تايم انشربق او بعدها وحلق في المحل في ايام منى فلا شئ عليه وان اخر الحلق حتى رجع الى بلده جاهلا ولا ناسيا حاق او قصر واهدى التوسى وقوله ان اخذ ذلك حتى بلغ بلده فعليه دم يريد او طال ذلك وقيل ان خرجت ايام منى ولم يحلق فعليه دم قاله في التوضيح فعلم ان قوله وكذا نأخير الخ مقابل لمذهب المدونة خلافا لفتح فلو حذف الشارح قوله وكذا نأخير حتى خرجت الخ وقال بدله وكذا نأخير طويلا فلا دم مذهب المدونة وتقييد التوسى وقول خش كناخير الحلق لبلده البعيدة تقييده بالبعيدة خلاف الصواب بل الطويل عند التوسى يكفي في لزوم الدم مع اتفاقنا بن وقد اشار شارحنا للرد على قول خش بقوله كناخير الحلق لبلده ولوقرب (قوله والاولى حذف كل) اى والا كان نفس قوله والجميع الان يجب بان كلا بمعنى اى وحينئذ فهو صورة اخرى (قوله جميع الحصيات) اى جرة او للجمار كلها (قوله ان كان لكبير) اى هذا اذا كان التأخير لكبير يحسن الزمى بل وان كان التأخير لصغير الخ (قوله وان لصغير الخ) وهذا ما بالغه في لزوم الدم لتأخير حصاة او اكثر عن وقت الاداء وطاصله ان الصغير الذى لا يحسن الرمي والمجنون يرمى عنهما من احبهما كما انه يطوف عنهما وتقدم ذلك اول الباب عند قوله والاناب عنه ان قبلها كطواف لاكتسية وركوع فان لم يرم عنه او عن المجنون ولم يرمه الى ان دخل الليل فالدم واجب على من احبهما وان رمى عنهما في وقت الزمى وفلا دم عليه فرمى الولي كرميه بخلاف رضى النائب عن العاجز فان فيه الدم ولورمى عنه في وقت الزمى وهو وقت الاداء الا ان يصبح قبل الغروب ويرمى عن نفسه بعد ان رمى عنه نأيه فانه يسقط عنه الدم واما الصغير الذى يحسن الرمي فانه يرمى عن نفسه فان لم يرم حتى دخل الليل لزمه الدم فقوله وان كان التأخير لصغير اى بالنسبة لولى صغير فى الكلام حذف لان الفرض ان الصغير لا يحسن الرمي فكيف يوصف رميته بالتأخير او بعدمه مع انه لا يرمى (قوله والدم على الولي) اى لانه هو المخاطب بالرعى في الحقيقة لانه هو الذى ادخلهما في الاحرام (قوله عطف على صغير) اى فهو داخل في حرمان الغنة اى وان كان تأخير الرمي بالنسبة لنائب عاجز عنه بنفسه لسبب كراه مرض او غشاء طراه فى الكلام حذف لان الفرض ان العاجز لا يقدر على الرمي فكيف يوصف رميته بالتأخير او بعدمه وحاصل الفقه ان العاجز اذا استتاب فى الرمي فانه يلزمه الدم ولا ثم وإن لم يستتب وفاته الرمي لزمه الدم وان لم تقصيره ثم اذا استتاب واخل النائب الرمي لبل لزمه دم

نان لكن ان كان التأخير لغیر عذر كان دم التأخير لازماً للتائب في ماله وان كان لعذر كان
 لازماً للعاجز كدم الاستنابة فكلام المصنف بالنسبة للدم المحاصل بسبب تأخير الرمي لا بالنسبة
 لدم الاستنابة وعلت ان قول الشارح والدم في ماله اى العاجز يجوز حمل على ما اذا كان التأخير لعذر
 كما عرفت اه تقرير عدوى (قوله والدم في ماله) اى لانه هو مخاطب بسائر الاركان ابتداء
 (قوله ويستتيب) جملة مستأنفة لبيان الحكم اى وحكمه ان يستتيب ولو اسقط الواو لتكون الجملة
 مفعلة كان اولى (قوله ويكبر لكل حصاة) اى تكبيرة واحدة (قوله كما يتجرى الخ) اى ان التائب
 عن العاجز اذا وقف بعد الرمي عند الحجرتين الاولين للدعاء فان العاجز يتجرى وقت دعائه ثابته
 ويدعوا (قوله واعاد) اى العاجز كالمرضى والمغنى عليه الرمي وقوله فان اعاد اى العاجز الذى رمي
 عنه جرة العقبة وقوله وبعده فالدم اى وان اعاد بعد الغروب فالدم كما انه لو اعاد رمي اليوم الثاني
 قبل الغروب فالدم وبعده فالدم وكذا يقال في رمي اليوم الثالث (قوله والليل قضاء) فانه انه
 لا حاجة له بعد قوله وقضاء كل اليه لا غنا عنه لانه جعل انتهاء وقت القضاء بغروب الشمس
 من الرابع ولا شك في دخول الليل في ذلك الوقت وقد يقال انه وان كان مغنيا عنه لكنه صرح به
 قصد الرد على القول الضعيف وهو ان الليل اداء اوانه لما كان النهار وقت اداء الرمي فربما يتوهم
 انه لا يقضى الا في مثل وقت الاداء وهو النهار بانه على انه يقضى ليلا (قوله وحمل مريض) اى
 وكذا صبي وقوله مطبق اى قادر وحاصل ان المريض والصبي اذا كان كل منهما ماله عاقل فقدرته
 على ان يرمى بنفسه فانه يرمى بنفسه وجوبا اذا وجد حاملا يحمله للحجارة (قوله ولا يرمى في كف
 غيره) هذا نهى اى انه ينهى عن ذلك والنهى قد يجامع الهبة وقد لا يجامعها وهو الغالب كما
 هنا فلذا قال الشارح فان فعل لم يجزه وفي بعض النسخ ولا يرمى باثبات الياء على انه خبر بمعنى
 النهى (قوله لتقدمه) اى الحق على التحليلين اى رمي جرة العقبة والافاضة واذا وقع ونزل
 وقدم الحق على الرمي ورمى بعده امر موسى على رأسه لان الحق الاول الواقع قبل الرمي وقع قبل
 محله (قوله قدم) اى مع الاجزاء على المشهور بخلاف ما نقل عن مالك من انه لا تجزئه بالافاضة
 قبل الرمي ولا بد من اعاتها بعده وانه ان وطئ بعد الافاضة وقبل الرمي فسجد سجدة واحدة على المشهور
 فلا يفسد (قوله ان مذهب المدونة اعاتها) اى طلب اعاتها (قوله ولادم عليه) اى ان اعادها
 بعد الرمي (قوله وان فعله قبل الرمي كلافعل لانه فعل له بل محله الخ) قد عرفت ان هذا خلاف
 المشهور وان المشهور انه اذا قدم الافاضة على الرمي فانه يجزئه تأمل ثم ما ذكره المراق اعترضه طي
 ونصه ووقع لما وقع تورك على المصنف اذ نسب عدم الاجزاء للمدونة وقبل عك كلامه مقلد الله وما
 نسب للمدونة غير صحيح واللفظ الذى اتى به ليس لفظها ولم ار احدا نسب اليها عدم الاجزاء وقد جعل ح
 القول بعدم الاجزاء مخالفا لمذهب المدونة انظر بن (قوله او افاض قبلها) اى قبل الذبح او قبل
 الخبيث او قبلها ما عدا (قوله فالدم) اى في صورة من هذه الصور الخمس (قوله والافضل الفور)
 اى والافضل الرجوع من مكة بعد طواف الافاضة لى فورا فالتأخير في مكة حيث يدرك المبيت بمنى
 بخلاف الافضل والحاصل ان الرجوع للمبيت بمنى واجب والغورية فى الرجوع عند دواب (قوله بيان
 لمنى) اى من قوله واعاد للمبيت بمنى لان الذى فوق العقبة هو منى لان العقبة حرم منى من جهة مكة
 وعلى كونه بمنى انا فالاولى للشارح ان لا يقدر جرة لان نفس الحجرة من منى (قوله وان ترك
 جل ليه قدم) اى لا نصفها والمراد ان ترك غير المتجمل جل ليه من الله الى الثلاث اترك المتجمل
 جل ليس له من الملتسين وليس المراد جل ليه من اى اليه من الثلاث للمتجمل وغيره اذ المتجمل لا يلزمه

بيات الثالثة والحاصل ان المقتضى لوجوب بيات الليلة الثالثة وعدم وجوب بياتها قصد
التججيل وعدم قصده فان قصد التججيل فلا يلزمه بياتها وان لم يقصد التججيل لزمه البيات بها
ويلزمه الدم ان ترك البيات جل ليلة والمراد بالتججيل من قصد الذهاب لمكة كان له عذرا ولا (قوله
جهة مكة) واولى اذا بات دونها جهة عرفة او في مكة لكن الشارح التفات للأن (قوله فاكثر
اشار بذلك الى انه اذا ترك المبيت بى ليلة كاملة او الثلاث لىالى فاللازم دم واحد ولا يتعدد (قوله
ولو كان الترك اضرورة) اى يخوف على متاعه وهو الذى يقتضيه مذهب مالك حسمار وادعته ابن
نافع فيمن حبسه مرض فبات في مكة فان عليه هديا (قوله اوليتين) اى او عا دالمبيت بى ليلتين
(قوله والتججيل جائز) اى جواز استوى الطرفين لانه مستحب ولا خلاف الاولى اه عدوى
(قوله ولو بات المتجمل بمكة) هذا ما بالغ فى مقدرا اشار له الشارح بقوله والتججيل جائز فكا أنه قال
والتججيل جائز هذا اذا اراد المتجمل البيات ليلة رابع الخرب غير مكة بل ولو اراد البيات فى تلك الليلة
بمكة هذا اذا كان ذلك المتجمل افاقا بل ولو كان مكيا ورد بلوى الاولى قول عبد الملك وابن حبيب
من ان من بات بمكة فقد خرج به عن سنة التججيل فيلزمه ان يرجع فيرمى اليوم الثالث وعلمه الدم
لميته بمكة ورد بلوى الثانى مارواه ابن القاسم عن مالك لا ارى التججيل لاهل مكة ولا يكون لهم
عذر من تجارة او مرض قاله ابن القاسم فى العتبية وقد كان مالك قبل ذلك يقول لا بأس بتجملهم
وهم كاهل الافاق وهو اوجب الى (قوله لكن يكره التججيل للامام) اى لا مراحج وهذا استدراك
على قوله والتججيل جائز فاذا به ان الجواز بالنسبة لغير الامام واما هو فبكره (قوله قبل الغروب
الخ) اشار بهذا الى ان شرط جواز التججيل ان يجاوز جرة العتبية قبل غروب الشمس من اليوم
الثانى من ايام الرمي فان لم يجاوزها الا بعد الغروب لزمه المبيت بى ورمى الثالث وكأنه التزم به
ثم ان ما ذكره من شرط التججيل اذا كان المتجمل من اهل مكة وأما ان كان من غيرهما فلا يشترط
خروجه من متى قبل الغروب من اليوم الثانى وانما يشترط نية الخروج قبل الغروب من الثانى
ثم ان من تجمل وادركته الصلاة فى انسا الطريق هل يتم او لا لم يرفعه نسا والاقسام احوط وأما من
ادركته الصلاة من المحاج وهو فى غير محل ذلك كالرعاة اذا رموا العتبية وتوجهوا للرمى فالظاهر
من كلامهم ان حكمهم حكم الحجاج كذا فى كبير خش (قوله ورخص راع) هذا كما مستنى من قوله
وعا دالمبيت الخ ومن قوله اوليتين ان تجمل وقوله بعد العتبية متعلق برخص لاراع اى راع فى الحقل
الذى بعد العتبية انه هذا ليس بمراد بل المراد راع فى اى محل كان وقوله ويأتى الثالث اى فى الثالث
وقال شمس يجوز لهم ان ياتوا بالافير من مافاتهم رميه منهارا واستظهره ح واسكنه ضعيف كما قال
طفي لقصر الرخصة على موردها (قوله جوازا) اى مستوى الطرفين (قوله راع الا بل فقط) اى
لان الرخصة كما فى الموطأ عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم لرعاة الا بل ومعلوم ان الرخصة
لا تعدى محلها وفى القياس علم ان راع وناهر المصنف وابن شاس وابن الحاجب وابن عرفة الاطلاق
(قوله وبأى اليوم الثالث من ايام النحر) الذى هو تانى يوم من ايام الرمي (قوله وان شاء اقام
رمى الثالث من ايام الرمي) اى ولام عليه اترك المبيت ولا تأخير رمى اليوم الثانى لليوم الثالث
(قوله فى ترك المبيت خاصة) اى لا فى ترك المبيت وترك الاتيان فى اليوم الحادى عشر والاتيان
فى الثانى عشر كراعاة (قوله ورخص ندبا تقديم الضعفة) معنى الترخيص لهم فى عدم البيات
بالمزدلفة انه يحصل لهم ثواب البيات بها فلا يعترض بأن البيات بها ليس امرا واجبا حتى يقال رخص
هم فى تركها عدوى (قوله فى الرد) اى فى الرجوع واشار الشارح بقوله الى متى ان متعلق الرد

محذوف وما ذكره الشارح من التأويل هو المتيقن وأما محل المصنف على ظاهره فلا يصح بأن يقال
 ان الضعفاء برخص لهم ان ينصرفوا من عرفة الى المزدلفة قبل الغروب كما هو قول في المذهب
 من ان الركن الووقوف نهى رالككن هذا القول غير معول عليه (قوله فيذهبون ليلالييات
 عني اى بعد نزولهم بالمزدلفة بتدرج حال (قوله وان لم ينزل فالد) اى ولا فرق في ذلك بين
 الضعفاء وغيرهم (قوله ورخص ترك الحصب) هذه الرخصة بمعنى خلاف الاولى لانه يستحب
 للحجاج اذا لم يتجملوا انهم اذاروا ثلث يوم بعد الزوال ان ينصرفوا مكة فاذا وصلوا الحصب ندب
 لهم النزول فيه يصلون به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم يدخلون مكة لفعله عليه الصلاة
 والسلام وهو ما بين المجملين منتهى القبره سمي بالحصب لكثرة الحصباء فيه من السبل (قوله فلا
 برخص له في تركه) اى لاجل احياء السنة والترك له مكروه وأما غيره فهو خلاف الاولى ويحل
 ذلك ما لم يكن متجلا او يوافق نفيه يوم الجمعة والا فلا كراهة في تركه (قوله واذا عاد الحاج) اى من
 مكة بعد طواف الافاضة (قوله ووقت اداء كل من الزوال للغروب) اى والليل عقيب كل يوم
 قضاءه كما مر في لزوم الدم بالتأخير اليه ولو بحصة من جرة (قوله مطلقا) اى كأن روى جرة
 العقبة او غيرها (قوله تجبر) اى كونه الرمي من جنس ما يسمى حجرا سواء كان زائدا او رطبا ما
 صوانا وغير ذلك (قوله وهو) اى المحذف بمجتبين (قوله بالا صابع) بأن تجعل الحصاة بين
 سبابتك وابهامك وترى بها (قوله المحذف بالحصى) اى وهو المحذف بالحصى سواء كان بالا صابع
 أو باليد بتمامها والاوى ابدال المحذف بالرعى (قوله وهو قدرائح) الضمير للحصى المحذف (قوله
 من شروط الحج) اى صحة الرمي كونه اى الرمي برمي واعترض بأن الشيء لا يكون شرطا لنفسه
 وأجيب بأن الرمي المشرروط فيه المراد منه الايصال للجمره والرعى الذى اعتبر شرطا بمعنى الاندفاع
 والمعنى حيثئذ شرط صحة الايصال للجمره الاندفاع فلا يجزئ وضع الحصاة بيده على الجمره ولا
 طرحها عليه من غير اندفاع ولا بد من الاندفاع لكل حصاة فان ردها فان رعى السبع في مرة
 واحدة احتسب منها واحدة ولا بد ان يكون الرمي بيده لا بقوس او رجله او فيه (قوله وان
 يتمتجس) اى هذا اذا كان المحجر طاهرا بل وان كان متنجسا فالباقي قوله يتمتجس زائدا (قوله على
 الجمره) هذا هو الشرط الثالث فان رعى على غيرها فلا يجزئ (قوله وهى البناء وما تخته) هذا هو
 المعتقد وقيل ان الجمره اسم للكان الذى يجتمع فيه الحصا (قوله على الثانى) اى الموضع الذى فيه
 الحصا تحت البناء (قوله وعليه) اى على ما قلناه في تفسير الجمره (قوله ان ذهبت الى الجمره بقوة)
 اى من الرامى لاتصال الرعى بالجمره (قوله وامان وقت دونها وتدرج جت الخ) هكذا في التوضيح
 عن سند ثم قال ولتدرج جت في مكان عال فرجعت اليها فالظاهر عدم الاجزاء لان الرجوع ليس من
 فعله اه بن (قوله تردد) اى بن شيخى المصنف سيدى عبدالله النوفى وسيدى خليل المكي فالاول
 كما قيل اليه المتفق والثاني كان يقى به سيدى خليل المكي (قوله فان نكس لم يجزه) اى مادام
 يوم الجمره ولا بد من اعادة المنكس وهو المقدم عن محله واعادة ما بعده وجوب الترتيب فان لم يعد
 المنكس وما بعده كان بمنزلة تارك الرعى بالسكايه فيلزمه الدم (قوله ورعى الحاضر) اى ويعد رعى
 الحاضر (قوله واعاد ما حضر وقته) اى واعاد الرعى الذى حضر وقته وقوله بعد فعل المنسيه متعلق
 بأعاد (قوله واعادة) اى وبعد اعادة ما بعده او قوله في يومها نقطت لما بعده اى وثاب بعدها
 الكائن في يومها (قوله الجمره الاولى) اى كلا او بعضا ومثل ذلك ما لو نكس بأن قدم الوسطى
 على الاولى فانه يعيد الوسطى والثالثة وجوبا ويعد رعى اليوم الحاضر استحبابا (قوله وجوبا)

اى لان الترتيب المنسب مع ما بعده في اليوم الواحد واجب مطلقا ولو مع النسيان فلذا اعاد ما بعد
 المنسية اليكائن في يومها وجوبا (قوله استحبنا) لان اعادة الرابع لاجل الترتيب والترتيب
 بين المنسي وما حضر وقته واجب مع الذكرا مع النسيان فلذا استحب اعادته والحاصل ان ترتب
 ما حضر وقته مع الفائت واجب مع الذكر وما ترتب الفائت مع ما بعده من يومه فواجب مطلقا
 (قوله ولا يعيد جرات اليوم الثالث) اى لان رمية صحيح وقد خرج وقته ما ونظير ذلك في الصلاة
 لومى الصبح وصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم تذكروا انه يصلى الصبح والمغرب والعشاء
 لبقائه وقته ما ولا يعيد الظهر والعصر ثم يخرج وقتها (قوله اى الرمي) اى رمي الجمرات الثلاث
 (قوله ثم الثانية بالثالثة) اى ثم ادى الثانية بالجمرة الثالثة (قوله وهو الذى قدمه) اى في درس
 والسبب في شروط الصلاة في قوله وتتابعها ولقهاها (قوله والا صوب جملة على تتابع الحصاة) فالعنى
 ونذب تتابع الرمي في حصيات كل جمرة من الجمرات الثلاث وما تقدم في قوله وتتابعها وفى تتابع
 جمرة العقبة وهذا التفريق ليج وما تقدم لغيره (قوله فان رمي بخمس خمس اى فان رمي كل جمرة من
 الجمرات الثلاث بخمس الخمس سواء فعل ذلك عمد او نسيانا (قوله ولا هدى ان ذكر في يومه وما ان ذكر ذلك
 بعد الغروب او في ثاني يوم لكل الاولى بحصتين ورمي الثانية والثالثة بسبع سبع ورمه هدى لتأخير
 الرمي اوقت القضاء (قوله وكذا قوله الخ) اى فانه مفرع على قوله وصحته بترتيبهن وعلى قوله ونذب
 تتابعه فلا جعل نذب التتابع لم تبطل الست الاولى لاجل وجوب الترتيب بطل ما بعده لعدم
 الترتيب لان الثانية والثالثة وقعا قبل كمال الاولى وما ذكره المصنف من نذب تتابعه طريقة مشهورة
 الباجي وابن بشير وابن رشد وجعل ابو الحسن المدونة عليها وطريقة سند وابن عبد السلام وابن
 هارون ان الفور شرط مع الذكرا اتفاقا واختلف فيه مع النسيان وعليها فلا يعتد بشئ (قوله وان لم
 يدروا موضع حصاة الخ) حاصله انه اذا رمي الجمرات الثلاث ثم تبين انه ترك حصاة من واحدة منها ولم يدور
 من ايها تركها او شك في ترك واحدة وعدم تركها وعلى تقدير تركها لم يدور من ايها تركها
 فانه يعتد بست من الجمرة الاولى لاحتمال كونها منها فيكم لها بحصاة ثم يرمي الثانية والثالثة بسبع
 سبع ولا دم عليه ان كل الاولى وفعل الثانية والثالثة في يومه فان رمي الجمرات الثلاث في يومين وتحتق
 ترك واحدة ولم يدور من اى الجمرات الثلاث تركت وهل هي من اليوم الاول او الثاني فانه يعتد بست من
 الاولى في كلا اليومين ويكمل عليها او يعيد ما بعده ما يلزمه دم لتأخير رمي اليوم الاول لليوم الثاني
 وقوله موضع حصاة اى وكذا ان لم يدور موضع حصتين اعتد بخمس من الاولى وهكذا كل ما زاد الشك
 اعتد بغير المشكوك فيه وهذا ايضا مبنى على نذب التتابع وما على وجوبه فلا يعتد بشئ (قوله
 اعتد بست من الثانية) اى فيكم لها بحصاة ثم يرمي الثالثة بسبع ولا دم عليه ان كل الثانية واعاد
 الثالثة في يومه (قوله ونحوه) اى من كل من يرمي عنه ولو نيابة (قوله ان رمي عن نفسه سبع الخ)
 اى هذا ان رمي عن نفسه سبع لان غاية الامر انه ترك التتابع بين الجمرات الثلاث وهو مندوب وذلك
 لفصله بين رمي كل جمرة بين الرمي عن الغير (قوله بل ولو كان يرمي الخ) رد بلو قول القابسي انه يعيد
 عن نفسه وعن غيره ولا يعتد بذلك ولا بحصاة واحدة قاله ابن يونس ورد ذلك القول بان التفريق
 بين الحصيات في هذه الحالة يسير وتتابع الحصيات وعدم الفصل بينهما مستحب فقط كما قال
 عبق فان رمي عن نفسه حصتين او اكثر وعن الصبي مثله او اقل او اكثر فانظروا الاجزاء وانظر
 هل هذا من محل الخلاف ايضا لم لا قال بن الظاهر انه منه لان القابسي يمنع التفريق بين الحصاة
 وهذا منه فتأمل (قوله لان رمي الحصاة الواحدة الخ) اى لان رمي حصاة بعد حصاة الى آخر السبع

وكل واحدة نوى انما عنه وعن غيره فانه لا يجوزئى عن واحد منهما اتفاقا (قوله ونذب رعى العقبة الخ)
الحاصل ان وقت الاداء رعى جرة العقبة في يوم النحر من طلوع الفجر الى غروب الشمس وقد اشار بذلك
فيما مر و اشارنا الى وقتها الافضل وانه بعد طلوع الشمس الى الزوال من يوم النحر فيكره قبله او بعده اذا
كان التأخير عن الزوال لغير عذر واما اذا كان لمرض او نسيان فلا كراهة في فعله بعد الزوال وقد
مر ان وقت قضائه الذى لا يجوز التأخير له الليل (قوله اى بعد طلوعها) أى لا عنده لانه يصدق
بالمقارنة وليست بمراجعة اذ حكمها حكم ما قبل الطلوع من الكراهة (قوله والا يكن الرعى اول يوم الخ)
اشار الى ان النفي في قوله والا راجع لقوله اول يوم كما درج عليه الشارح بهرام لاله ولقوله طلوع
شمس كما قال تت والبساطى لان المعنى حينئذ والا بان لم يرم العقبة اول يوم طلوع الشمس فينذب
رميها اثر الزوال في اليوم الاول قبل الصلاة وهو غير صحيح لان ظاهر كلامهم ان وقت استحبابها
ينتهى بازوال فان فعلها بعد الزوال ولو كان باثره كان فعلا لها في غير وقتها المستحب (قوله انه
يتقدم امامها بحيث تكون جهة يسارها الخ) تنبع في ذلك ح وفيه نظر والصواب ان المراد
بتيساره ذهابه عنها لجهة يسارها بان يقف امامها جهة يسارها ويلزم من كونه جهة يسارها
ان تكون هي جهة يمنة كفى عبارة ابن الموارنصها ثم رعى الوسطى وينصرف منها الى
الشمال في بطن المسيل فيقف امامها بما يلي يسارها وكفى عبارة ابن عرفة ايضا وابن شاس وابن
الحاجب اه بن (قوله واما الاولى) أى وهي التي تلى مسجد منى (قوله ولا يقف عندها
للشداء) وذلك لسعة موضع الاولين دون جرة العقبة فان موضعها ضيق فالوقوف عندها
للدعاء يضيق على الرامين ولهذا لا ينصرف الذى لا يرميها على طريقه لانه يمنع الذى يأتي للرمى
وانما ينصرف من اعلى الججرة (قوله وتحصيب الراجع) اى اذا كان غير متجمل ولم يكن رجوعه
يوم الجمعة والا فلا ينذب التحصيب ومحل ندب صلاة الظهر به اذا وصله قبل ضيق وقتها بان وصله
قبل العصر بمقدار ما يصل صلاة الظهر اما لو ضاق الوقت عليه جدا بحيث يدخل وقت العصر قبل
ان ينزل به فانه يصلى الظهر حيث ادركه الوقت ولا يؤثرها التحصيب وقوله وتحصيب الراجع من منى
اى سواء كان افاقيا او ميكا ومقيما مكة وقصر المكي الصلاة فيه لانه من تمام المناسك واوفى غير
المكي (قوله ليصلى اربع صلوات) اللام للغاية لا لتعجيل لان علة ندب التزول به فعله صلى الله
عليه وسلم اى ندب تحصيب الراجع الى ان يصلى فيه اربع صلوات لفعل النبي صلى الله عليه
وسلم ذلك وانما فعله النبي صلى الله عليه وسلم شكر الله وذلك لان المحصب هو الموضع الذى تحالفت فيه
قريش على انهم لا يبايرون بنى هاشم ولا يتأخرون منهم ولا يعطونهم فنبه الله النبي وذكر
الله فيه شكر الله حيث ظفروه ونصره على اعدائه فكان مجلسا سويا وجعله الله مجلسا لخبر اه عدوى
(قوله او قدم اليها بتجارة) اى هذا اذا قدم اليها ينسكب ولو قدم الخ (قوله وطواف الوداع الخ)
حاصل المسئلة ان الخارج من مكة اذا قصد التردد لها فلا وداع عليه مطلقا واصل لليقينات اما لو ان
قصد مسكنه او الإقامة طويلا فعليه الوداع مطلقا وان خرج لا قضاء من اذن او زبارة اهل نظر فان خرج
لتحواحد المواقيت ودع وان خرج لدونها كالتنبيه فلا وداع هذا محصل كلام ح (قوله لا لقريب
كالتنبيه والمجمرات) أى ما لم يخرج ليقم فيه لكونه مسكنه او ليقم فيه طويلا ولا يطلب منه
(قوله وان صغيرا) مبالغة في قوله ونذب طواف الوداع ان خرج للحجفة أى وان كان ذلك
الخارج صغيرا وظاهره ولو كان غير مميز ففعله عنه وليه (قوله وتادى الخ) الحاصل ان طواف
الوداع ليس مقصودا لذاته بل ليكون آخر عهده من البيت الطواف فذلك يتأدى بطواف الافاضة

او العرة ولا يكون سعيه لسا ولا حيث لم يقم عندهما اقامة تقطع حكم التوديع والمراد بتأديبه بماله
 لا يستحب لمن طاف للافاضة والاعرة ثم خرج من فوره ان يطوف للوداع بل يسقط عنه الطلب بما
 ذكر ويحصل له فضل الوداع ان نواه بما ذكر قياسا على تحية المسجد (قوله ولا يرجع الخ) التمسى
 للاكراهة وحاصله انه اذا طاف للوداع والغيره وخرج بان ذلك فلا يرجع من البيت ووجهه اليه
 ونظيره تخافه كما يفعله الاعاجم عندهم فارقة عظيم (قوله باقامة بمكة) أى او يجعل دون ذى طوى
 وأما لو اقام بذى طوى او بالابطع يوما او بوضه لم يبع وداعه والمراد ببعض اليوم ما زاد على الساعة
 الفلكية كما قال شيخنا العدوى (قوله ان لم يخف فوات اصحابه) أى الذين يسير بسيرهم ومثل ذلك
 ما اذا خاف منع من الكرى (قوله وحبس الكرى والولى) أى لو وافق الافاضة لا للوداع لانه
 يسقط عن المحائض والنفسا وحاصله ان المرأة سواء كانت مبتدأة او معادة اذا حاضت وانقضت
 قبل ان تطوف طواف الافاضة فان كرهها او لم يجبر ان على الاقامة معها بما بمقدار حيضها
 واستظهارها او مدة انقاسها فاذا زال المانع بعد مضي زمن الحيض والاستظهار او بعد مضي امد
 النفاس طافت وسواء علم الكرى بحملها ام لا حلت قبل الكراهة او بعده وليس عليها شئ من نفقة
 ولا نفقة دوايه قال ح ويحب طافى النفاس ان تعينه بالعاف لاقى الحيض اقصر مدته فان مضى
 قدر حيضها والاستظهار ولم يقطع الدم فظاهرها المدونة انها تطوف لانها مستحاضة ولو قبل خمسة
 عشر يوما وتأولها الشيخ بمنعها من الطواف وفسخ كراهيها رواية ابن وهب بأن المرأة اذا استمر الدم
 نازلا عاها بعد مضي مدة الاستظهار فافانها عكست خمسة عشر يوما لا احتياط فظاهرها ان للفسخ وعدم
 الطواف وجهها وهو رعاة رواية ابن وهب بالاحتياط فقوله التوضيح بعد حكاية القولين الظاهر
 انها تطوف ولو وجه للفسخ لان مدة الحبس وهى امد الحيض قد مضت غير ظاهرها فتأمل (قوله
 أى قدر زمنه) أى زمن الحيض والاستظهار ان كانت ممن تستظهر وقد زرع من النفاس (قوله
 وقيد القول بحبس من ذكر الخ) ههنا يفيدان في حبسهما اخلافا وهو كذلك في الموازية عن مالك
 قول بعدم حبس الكرى في النفاس اصلا وفي الجوهر رواية عرفة ما يفيدان في حبس الكرى
 لاجل الحيض خذفا ايضا (تبييه) قوله وقيد الخ هذا التقييد لابن اللباد وابن ابي زيد والتونسي
 (قوله فسخ الكراهة) أى ولا يلزمها جميع الاعرة بل يرجع الى المناسبة وتبع الشارح في حكاية
 الاتفاق عقب وت في صغيرة نقل عن عياض وهو خلاف نقل ابن عرفة عن اللخمي ونصه قال اللخمي
 ويختلف هل يفسخ او يكرى لها شخص آخر والكراهة الاولى لازم لها لان المنع جاء منها والحاصل انه
 حيث قلنا انه لا يحبس الكرى والولى مع الخوف وهى كالمصرة بعد ولا تحل الا بالافاضة على الصواب
 كما باتى للصنف في قوله وان حصر عن البيت فحجه تم ولا يحل الا بالافاضة وما في عقب من انها
 كالمصرة بعد وقتها ان تتحل بفجره دى فيبر صواب وحينئذ فان امكنها المقام بمكة ففسخ الكراهة
 وقبل لا يفسخ ويكرى لها شخص آخر وان لم يمكنها لا يفسخ ورجعت لبلدها ثم تعود في العام القابل
 انظر بن (قوله وحبت لها الرفقة ايضا) أى كما يحبس الكرى والولى (قوله في كيومين) أى
 اذا كان عذرها يزول في كيومين (قوله فلا يحبسون) أى وانما يحبس الكرى والولى فقط
 (قوله تشبه بالاستغناء) أى باستغناء الزارعن المزور (قوله أى دخولها) اشار بذلك الى ان
 المراد برقى البيت دخوله لا الصعود على درجه الذى يطلع عليه للبيت لانه لا كراهة اذا كان
 لا بسا لتعل ماهر او خف (قوله أى على ظهره) أى الصعود على ظهره او الصعود على منبره عليه
 السلام (قوله بنعل محقق الطهارة او خف) بخلاف وضع مصحف على ماذ كراهه حرام لعظم حرمة

القرآن عمدا ذكر قاله عبق (قوله وان قصد بطوافه نفسه مع محمله) سواء كان محمله صغيرا او مجنونا او مريضا او كبيرا لا عذر له وقوله لم يجز عن واحد منهم الى وتيل يجزى عنهم ما قيل يجزى عن المحامل والمجول اذا كان صياقة فلا قول ثلاثة كفى بن (قوله لم يجز عن واحد منهم) تتبع المصنف في ذلك تشهير ابن الحاجب قال في التوضيح ولم ار من شهره غيره قال في المواق وظاهر الطراز ترجيح القول بالاجزاء عنهم ونسب المواق والتوضيح الاجزاء عن الصبي لابن القاسم اه بن (قوله لان الطواف صلاة) وهي لا تكون عن اثنين اورد على هذا التعليل اجزاء الطواف عن المجولين فاكثروا يجب بالفرق بان المجولين صاروا بمنزلة الشيء الواحد تأمل (قوله واجزاء السعي) الذي نوى به نفسه ومحموله كان مريضا وصحيفا او صيبا (قوله اى في الطواف والسعي) لكن المعتبر في موافقه عن المجول ما هارة المحامل وحده ان كان المجول غير مجزئ فان كان مجزئا فالطواف مشروط في المجول لافي المحامل اه عدوى

* (فصل حرم بالا حرام) * (قوله اى بسببه) اشار الى ان الباء للسببية ويصح جعلها للظرفية وكل منهم ما يفيدان مبدأ المحرمة بمجرد الاحرام اما فائدة السببية ذلك فظاهر واما فائدة الظرفية ذلك فلا ان المعنى حرم في حال الاحرام فيفيدان مبدأ هامان الاحرام خلافا لعمق القائل ان جعلها للظرفية لا يفيد ذلك وانما يفيد جعلها للسببية وكان شبهته ان الظرف اوسع من المظروف وفيه ان هذه ظرفية مجازية وهي ترجع للصاحبة تأمل (قوله ولوامة او صغيرة) قال عبق او خشي مشكلا وفيه ان مقتضى الاحتياط الحاق الخنثى بالرجل لا بالمرأة لان كل ما يجزى عن المرأة يحرم على الرجل دون العكس الان يقال احتمال الاثومة يقتضى الاحتياط في ستر العورة وحيث قد لا احتياط ستره كالمرأة وفداؤه لاحتمال ذكوره (قوله وكذا ستر اصبع) اى بساتر يستره بخصوصه (قوله الاستر) هذا الاستثناء متصل لدخول ما بعد الا فيما قبلها والاول الاستثناء اى الا اذا اردت بستر وجهها السترة عن عين الناس فلا يحرم ستره حيث حدث كان السترة من غير غرز وربط (قوله او بعضه) جزم في بعض وجه المرأة بأنه تجديعه تبعا للحم وحكى فيما يأتى في ستر بعض وجهه بالرجل تأويلين وكلام التوضيح وابن عبد السلام يفيدانها سواء وان التأويلين في كل منهما واعتمده طي (قوله بل يجب الخ) حاصله انه متى ارادت السترة عن عين الرجل جاز لها ذلك مطلقا علمت او ظنت الفتنة بها ام لا نعم ادعاء علمت او ظنت الفتنة بها كان سترها واجبا قال عبق وانظر اذا خشي الفتنة من وجهه الذكر بأن جزم بمحصل الفتنة او ظنت عند نظره وجهه هل يجب ستره في الاحرام كالمرأة ام لا ولا وجه لهذا التنظير لما ذكر وافي فصل ستر العورة عن ابن القطن وغيره ان غير المتحى لا يلزمه ستر وجهه وان كان يحرم النظر اليه بقصد اللذة واذا لم يجب عليه ستر وجهه في غير الاحرام ففي الاحرام اولى كما هو ظاهر فالتنظير قصور اه بن (قوله ان طال) اى واما لو فعلت شيئا مما ذكرتم ازالت به بالقرب فلا فدية لان شرطها الاتماع من حراً وبرد وعند الزالة ما ذكر بالقرب لم يحصل الاتماع المذكور (قوله وان يسج) اى هذا اذا كانت الاطحة بخياطة بل وان كانت بسج (قوله بقوله) اى يقفل ذلك الزاوية عليه (قوله لان خيط) اى الثوب بغير احاطة (قوله الثوب المنفتح) اى كالقطن والفرجسية (قوله فان نكسه فلا فدية) ظاهره ولو ادخل رجلاه في كعبه وليس كذلك بل فيه الفدية حيثئذ (قوله بما بعد سترها) ان اريد بالساتر لفة كان قوله كعبين تمثيلا وان اريد بالساتر عرفا كان تشبيها (قوله كعبين اى اودققت) او حير محمله على وجهه اوراسه لان ذلك جميع يدفع المحر (قوله مطلقا اى سواء كان ابدا او لا) (قوله)

وهو الميظ اى ميايلبس (قوله ولا فدية في سيف) اى تقلد به في عنقه عربى او عجمى الم تكن
 علاقته عريضة او متعددة والافتدى والظاهر ان السكين ليست كالسيف قصر للرخصة على
 موردها (قوله وان بلا عذر) وهذا هو المشهور ومقابل له لزوم الفدية اذا تقلد لغير عذر واما مع العذر
 فلا فدية اتفاقا (قوله وان حرم ابتداء) اى وان حرم تقلد به ابتداء اى اذا كان لغير عذر والحاصل
 ان التقلد به لعذر جائز ولا فدية فيه اتفاقا واما التقلد به لغير عذر فحرام اتفاقا وفي لزوم الفدية فيه
 قولان والمعتمد عدمها وكل هذا اذا كانت علاقته غير عريضة ولم تكن متعددة والا فالفدية اتفاقا تقلد
 به لعذر او لغيره وان كان لا يتم في حالة العذر (قوله وظاهرها وجوب نزعها اى فان لم ينزعها فلا فدية
 وهذا معاذ قول ح كل ما حكم في هذا الفصل بأنه ممنوع ففيه الفدية ما لم يصرح فيه بأنه لا فدية فيه
 كسنة السيف لغير ضرورة اه فلما حكم ح عليه بأنه ممنوع علم انه يجب نزعها وانه اذا لم ينزعها فلا فدية
 للنص على ذلك (قوله وكذا بغيره) هذا هو المذهب لانه ظاهر قول المدونة والحرم لا يحتزم بحمل
 او حيط اذا لم يرد العمل فان فعل افتدى وان اراد العمل فحائز له ان يحتزم اه وعلى ظاهرها حملها
 ابو الحسن وابن عرفة وغيرهما وقد بى مختصر الوفا را الاحتزام بكونه بلا عقد وافتصر عليه ح اه
 بن (قوله ملوبا) ظاهره من غير عقد وفيه انه لا يتصور العمل معه الا بالعقد كما قاله ح ولذا فصره
 ابن غازي وتبعه تت بقوله ان يجعل طريق مؤثره بين فحذيه ملوبا مرشوقا في وسطه كالسر او يل
 انظر بن (قوله على الثالث) ظاهره ان الثالث من حزب اليسرى وفي بن عن ابى الحسن ان الثالث
 كثير فكان الاولى للشارح ان يقول بأن يزيد ثمة بالثالث (قوله والافعية الفدية) اى والا
 بأن وجد العمل من غير غلوص لا وغلوا غلوا غير متفاحش وليس الخف مقطوعا عن غل من كعبه
 او من غير قطع اصلا فاعليه الفدية (قوله بيد) اى من غير الصاق لها على وجهه او رأسه والافعية
 الفدية ان طال كذا في خش وعقب والذى في بن عن ابن عاصم انه لا فدية في اليد مطعنا الصقها
 ام لا لانها لا تعد ساترا تنبيه كما جاز اتقاء الشمس والريح باليد جاز له ايضا سد انفه من الخيفة
 كما قال سند واستحب ابن القاسم ذلك اذا مر بطيب انطرح (قوله وكذا بينا وخباء) اى وكذا
 يجوز الاتقاء من الشمس والريح بينا وخباء اى خيمة ومحارة كالحمل (قوله لا يرتفع) اى لا يجوز
 اتقاء الشمس والريح بثوب يرفع على عصى وفيه الفدية كما باني خلافا لابن المواز القائل يجوز
 ذلك ولا فدية فيه وقوله عنهما ما اى عن وجهه ورأسه (قوله من ثوب) اى يجعله على عصى
 فالذى يتقى بها المطر والبرد اكثر مما يتقى به الحر لان الحر لا يتقى بالثوب المرتفعة على عصى
 بخلاف البرد والمطر واما البناء والخباء والمحارة فيجوز الاتقاء بهما من الحر والبرد والمطر (قوله
 ولا يلصق يده برأسه) اى اذا اتقاهما بالريح او الشمس او البرد والمطر (قوله والافعية الفدية ان
 طال قد علمت ان المعتمد ان لا يتقاهما مرتفعة او ملتصقة وانه لا فدية فيها مطلقا كما نقله
 بن عن ابن عاصم وان ما قاله الشارح تبعا لحش وعقب هذا ضعيف (قوله ومثله الاثنان والثلاثة
 قال بعضهم وانظر ما زاد على الثلاثة اذا انكسر وقلمه في تقلبها الفدية ام لا قال شيخنا العدوي
 الظاهر ان المدار على الحاجة ولو ازيد من ثلاثة حتى حصل التأذى بالانكسر جاز القلم ولو ازيد من
 ثلاثة ولا فدية (قوله وتأذى بكسره) اى يبقائه مكسورا (قوله والا) اى والا يتأذى ببقائه
 مكسورا لم ينز قلمه (قوله لا لاماطة الاذى) اى بأن كان عينا وحاصلا له اذا كان التعليل لاماطة
 الاذى ففدية وان كان عبثا خفيفة وهذا في الظهور الواحد اما اذا كان ما قلها اكثر من واحد فالفدية
 مطلقة (قوله والا ضمن) اى والا بان ازال جميع الظفر او زادت في التعليل على ما يزيل به الاذى ضمن

ما فيه من الغدبة ان فعل ذلك لا ماطة الاذى او المحنة ان فعل ذلك عبثا (قوله والاخفنة) اى
 والابان كان عبثا خفنة (قوله فالغدبة مطلقا) اى سواء كان لا ماطة الاذى او كان عبثا (قوله
 لانه لم يلبس لماسخطة له اى من اللبس والاوضح حذف له اى لانه لم يكن لا لبس المخط (قوله وفى كره
 السراويل روايتان) يعنى ان المحرم هل يكره له ان يرتدى بالسراويل لقيح الزنى كما يكره لغير المحرم
 لبس السراويل مع ازدا اولايكره له ذلك بل هو مباح روايتان عن الامام مالك واما لبس السراويل
 للمحرم فلا يجوز ولولم يجد ازارا غسل المعتد فى كلام المصنف حذف مضاف اى وفى كره ارتداء
 السراويل للمحرم وغيره وان ساقه المصنف فى المحرم وعدم الكراهة روايتان ويبحث فيه ابن غازى
 بأن كلام المصنف فى المناسك ونحوه للباسجى يغيثان الجواز قول لغير الامام لا رواية عنه فانظره اه
 بن (قوله وهى المحمل) هوشقان على التعبير بمحمل فيهما العبدلان اه بن وهو المسمى بالمحمل
 المغطى) واراد الشارح ما يشمل ذلك وما يشمل التختروان (قوله نازلة) اى سواء كانت تلك الحسرة
 نازلة الخ (قوله الذى عليها) اى على وجه الدوام والاستمرار (قوله لافيهما) اى لافى الحسرة بان
 يدخل فيها كدخول الحبا (قوله غير مسمى) اى فلا يجوز التظلل فيها فان لم يكن كشف ما عليها
 اقتضى وكذا يقال فيما بعدهما من الموهمة (قوله كتوب بعضى) اى فيمنع التظلل به واما
 اتقاء المطربة فيجوز كما تقدم اه بن (قوله عند مالك) وهو المعتد واجاز ابن المواز (قوله
 وان استظل فى الحسرة) اى التى القى عليها ثوب غير مسمى بناء على المعتد ومعلقا بناء على الضمير
 كابر (قوله خلاف) ذكر المصنف فى مناسكه ان القول بوجودها ظاهر المذهب ونقل عن مناسك
 ابن الحجاج ان الاصح استحبابها ففعل المصنف اعتمده ذين الترجحين فغير بخلاف وبه تعلم
 ان الخلاف فى الوجوب والاستحباب لافى الوجوب والسقوط كما هو مقتضى كلام المصنف اه بن
 (قوله كخرج ونحوه) اى كخلة وجراب وقوله على رأسه واولى على كتفه (قوله فيما يحمله) اى
 لحاجة كائنه فى الخرج ونحوه الذى يحمله كائنه تلك الحاجة لنفسه فهم ما وصفتان لحاجة
 او ان قوله لنفسه خبر لكان المخدوفة اى اذا كانت الحاجة لنفسه ولم يحتاج فان كانت الحاجة
 له ووجدهن يحمله له بحبنا وواجرة لا يحتاج لها فلا يجوز حمله على رأسه واقتدى ان حملها
 وان كانت الحاجة لغيره وحملها على رأسه بلاجرة او باجرة على وجه التكسب زمته الغدبة وان
 كان باجرة لاجل نفسه فلا غدبة (قوله ولم يجد من يحمله له الخ) على هذا لو كان غنيا وحمله بخلا
 او لمضم نفسه فالمنع كذا فى عقب ولكن كلام ابن الحسن يغيثانه لاشئ عليه فى حملها فمضم نفسه
 مع قدرته على حملها على غيره اه عدوى (قوله كذلك) اى بتعش بها (قوله فلا تجبر) اشبه
 ما لم يكن تجارة لعيشه كالعطارين قال المصنف فى مناسكه والظاهر ان كلام اشبه بتقييد وكلام ابن
 بشير يدل على انه خلاف ولم يذكر المصنف هنا ما استظهره فى مناسكه (قوله جاز ابدال ثوبه
 او نعيه) اى جاز للمحرم ان يبدل ثوبه الذى احرم فيه بغيره سواء كان الثوب ازارا او رداء ولو كان
 ابداله الاول بغيره لاجل قل به اذا وكذا لا يجوز له بيع ثوبه الذى احرم فيه ولو لا ذاية القمل على
 المشهور (قوله حتى مات اى حتف انفه) (قوله بخلاف غسله) اى ترهها ولو سح (قوله به وبدل
 له استحباب الغدبة) فقد قال الباسجى فى المنقذ ولو جهل فغسل ثوبه او رأسه حتى اتفقت بذلك كان
 عليه الغدبة فوجوب الغدبة دليل على التحريم اه عدوى (قوله وهذا) اى حرمة الغسل ان
 شئت فى دوايه او تحقق القمل اما ان تحقق عدم القمل جاز غسله بما شاء كان الغسل لاجاسة او ترهها
 او لو سح (قوله اخرج ما فيه) اى وهو ما سألنى ان فى القملة لشره خفنة ان كان القتل لا ليرفه

والافندية كما انها مما زاد على العشرة لغير الترفه (قوله دون صابون ونحوه) اى كغاسول
واشنان (قوله فان فعل) اى فان غسله بصابون لنجاسة او وسخ او ترפה (قوله وقد علمت الخ)
وحاصله انه ان تحقق نفي الدواب جاز الغسل لنجاسة او وسخ او ترفه سواء كان الغسل عا وحده او مع
غيره فهذه ستة احوال وان تحقق الدواب او شئ في وجودها وعدمه فان كان الغسل لو سخ او ترفه
منع كان الغسل بالماء وحده وان كان مع الماء غيره منع فهذه اربعة احوال تمام الثمانية عشر حالا ثم انه
في الاحوال الثمانية اذا قتل شئ من القمل لزمه ما فيه وفي الاحوال الاربعة التي بعدها لاشئ عليه
في قتل الدواب في حالتي الجواز وفي حالتي المنع يلزمه انراج ما فيه (قوله وجاز بيط الخ) اى ان
احتاج لذلك لاجل اخراج ما فيه بعصره او بوضع لقة عليه وامان لم يحتاج اطه فانه يكره لما
أتى في قوله وفصد من انه اذا كان لغير حاجة كان مكرها وعدوى (قوله كراسه) اى وظهره
وما شبه ذلك وقوله برفق اى وامابشدة فهو مكره (قوله مطلقا) اى برفق او بغيره ولو ادماه
(قوله والا كره) اى وعلى كل حال لافندية فيه (قوله ان لم يعصبه فيه ان هذا غير ضرورى الذكر
مع قوله الا فى كعصب جرحه فهو من عما هنا (قوله وشدة منطقة) المراد بشدها ادخال
سبورها او خيوطها في انقابها او في الكلاب والابزيم مثلا وما لو عدها على جلده افتدى كما
يقضى لوشدها فوق الازار (قوله وهى خزام) اى سواء كان من جلدها ومن غيره كالخرق (قوله
على جلده متعاقب بشد (قوله وجاز اضافة نفقة لغيره لثقتة اى لاجل نفقته التي وضهافها
ظاهره جواز اضافة نفقة الغير لثقتة ولو كانت الاضافة عواطاة وهو ما استظهره في التوضيح وهو
ظاهر الجلاب واللحى كما في ابن عرفة وظاهر الطراز ايضا كما في ح فتقيد عقب جواز الاضافة
بما اذا كانت بغير عواطاة فيه نظرا نظرين قال شيخنا العدوى يمكن ان يقال ان المواطاة المنوعة
مجمولة على ما اذا كان الحمل له على شدة المنطقة نفقة الغير والمجائزة على ما اذا كان الحمل على شدها
نفقته واما نفقة الغير فيعربق التسع وحينئذ فالحلف لفظى (قوله بل فارغة اى بل شدها فارغة
اوشدها لاجل وضع مال التجارة فيها والاجل وضع مال لغيره فقط (قوله كعصب جرحه) اى
كما انه يلزمه القدية اذا عصب جرحه او راسه لضرورة او غيره او ان كان عصب ما ذكر لضرورة جازئا
وظاهر لزوم القدية بالتعصيب مطلقا كانت الخرقه التي عصب بها صغيرة او كبيرة وهو ظاهر
المدونة خلافا لابن الماز حيث فرق بين الخرق الصغار والبيكار وجعل القدية في الثاني دون الاول
انظر بن (قوله اولصق خرقه) قال ابن عاشر هذا خاص بجراح الوجه والرأس فلمصق الخرقه على
الجرح الذي في غير الوجه والرأس لاشئ فيه والفرق ان الوجه والرأس هما اللذان يجب كشفهما
دون غيرهما من بقية الجسد انظر بن فقول الشارح او راسه عطف على محذوف اى على جرحه
الذي بوجهه او راسه (قوله كبرت كدرهم) اما لصق الخرقه الصغيرة فلا شئ فيه وقوله ولصق
خرقة كبرت كدرهم يعنى بموضع او بموضع بحيث لو جمعت كان درهما كذا قيل ولكن ظاهر
التوضيح بان المحاجب انه لاشئ عليه اذا كانت في مواضع بحيث لو جمعت لكانت درهما وهو
المعول عليه (قوله لمدى او بول) اى لاجل التحفظ من اصابتها (قوله ولو صغيرة غير مطبوعة
اى ولو غير مطبوعة وسواء جعلها في اذن لعله او غيرها (قوله بلصق خرقه) اى على جرحه الذي بوجهه
او راسه وقوله دون درهم اى فانه لافندية فيها فكان مقتضاها ان القطنة لاجل جعلت في الاذن وكانت
صغيرة لافندية فيها ايضا (قوله اشبه الكبير) اى بخلاف الخرقه فانه لا ينفع الجرح بها اذا كبرت

(قوله او قرطاس الخ) يعني ان المحرم اذا جعل على صدغه قرطاسا ضرورة كصداع او غيرهما فانه يقتدى وان كان لا اثم مع الضرورة وظاهر لزوم القدية في لمق القرطاس بالصدغ سواء كان القرطاس كبيرا او صغيرا بان كان اقل من درهم وهو كذلك لان ارتفاع الصدغ بالقرطاس الصغير كارتفاعه بالكبير (قوله وترك ذى نفقة الخ) حاصله انه اذا ضم نفقة غيره لنفقة التي وضعها في المنطقة التي شهد على جسده ثم انه نفدت نفقته وترك ذى النفقة ذهب لحل وهو يعلم بذهايه ولا يرد هاله فانه تجب عليه القدية فان لم يعلم بذهايه فلا شيء عليه وتبقى نفقة الغير معه فلا يدفعها لغيره (قوله وترك ردها) اشار الى ان قوله او ردها بالجر عطف على ذى المضاف اليه ترك ثم ان هذه المسئلة يعني عنها ما قبلها العلم حكمها بما قبلها بالاولى (قوله خنز) هو مساده من حرير وجمته من غيره بان كانت من قطن او صكتان او صوف او وبر (قوله وحلى) يدخل في الحلى الخاتم فيجوز للراة لبسه كما في التوضيح وغيره ونقله ح عند قوله فيما تقدم وخاتم خلافا لابن عاشر حيث قال لا يجوز لها لبسه اه بن (قوله وكره المحرم شد نفقة بعضه او خذ) أى ولم يوسع مالك الا في شديها في الوسط تحت المثرقال شيخنا العدى على الكراهة في الشد على العضد وما معه ما لم يكن ذلك عادة لقوم والا فلا كراهة (قوله وكبرأس الخ) يعني انه يكره لشخص المحرم وكذا غيره ان ينام على وجهه وليست الكراهة خاصة بالمحرم كما هو ظاهر المصنف لقول الجزولى النوم على الوجه نوم الكفار واهل النار والشاطين اه عدوى (قوله اى وجه) أى فهو من تسمية الجزى باسم الكل (قوله وبقرينة كب على وسادة) فان الذى يكب على الوسادة أى ينكب على الوجه لا الرأس (قوله وكره مصبوغ) أى وكره في الاحرام لبس مصبوغ الخ وأما في غير حالة الاحرام فيجوز للقتدى به وغيره لبس المعصفر وضوه ما لم يكن مقدما ولا كره لبسه للرجال في غير الاحرام كما في بن وجرم عليهم في الاحرام على المشهور كما في عبق اذا علمت هذا لقول الشارح وكره لبس مصبوغ بعصر غير معتد به اى اذا كان غير مقدم والاحرم كالطيب والمقدم بضم الميم وسكون الفاء وفتح الدال المهملة القوى الصبيغ الذى رد في العصفرة بعد ان ترى (قوله بعصر وضوه من كل ما لا طيب فيه) أى وأما ما صبيغ بطيب كزعفران وورس فلا خلاف في حرمة لبسه على الرجال والنساء في الاحرام وتجب القدية بلبسه انظر بن (قوله ولكنه يشبهه الطيب) انما قيد بذلك لخراج ما صبيغ بغير ذى الطيب وكان صبغه لا يشبهه صباغ ذى الطيب كالا سود ونحوه من الالوان التي لا تشبهه لون المعصفر فانه يجوز الاحرام فيه لما يقتدى به وغيره خلافا للرافى القائل بكراهة ما سوى الابيض للقتدى به (قوله وهو ما يخفى اثره) أى تعلقه بجامسه من ثوب او جسد (قوله كريحان وورد وباسمين) وأما ما يعصر مما ذكر من المياه فليس من قبيل المونث بل يكره فقط كاصله كما نص على ذلك في الطراز قال ح وهو الجارى على التواء وقال ابن فرحون فيه القدية لان اثره يقر في البدن واعتمده طفي معترضا به على ح وهو غير ظاهر اذ كلام المدونة صريح في كراهته فقط وحينئذ فلا قدية فيه وبذلك تعلم ان اعتراض طفي على ح غير صواب اه بن (قوله وكذا يكره شم موته بلا مس) هذا هو مذهب المدونة وبه قال ابن القصار وعزى الباجي للذهب المنع قال القليشاني واختلاف في شم المونث كالسك دون مس هل هو ممنوع او مكر وهو عن الباجي المذهب الاول وابن القصار قال بالثاني وهو نص المدونة ونص ابن عرفة في كون شمه اى المونث دون مس ممنوعا ومكره وانقلنا الباجي عن المذهب وابن القصار قلت وهو ظاهرهما اه بن (قوله به طيب) أى على شخص او في ظرف كقارورة (قوله ولا مسه بلا شم) يعني لا كراهة في مس المذكور بدون شم وفيه نظر بل ظاهر كلامهم انه

مكروه كشبه وقد صرح في المدونة بکراهة استعماله کما في ح وهذا مقيد بغير الحناء وأما هي فاستعمالها
 حرام کما أتى ذلك فيها قال في التوضيح المذكور قسمان قسم مكروه ولا فدية فيه كالريحان وقسم محرم
 وفيه الفدية وهو الحناء اهـ بن (قوله علمت احكامها) أي فالموث بکراهة شمه واستحبابه ومكث
 في المكان الذي هو فيه ويحرم منه والمذكور بکراهة شمه وأما منه من غير شمه واستحبابه ومكث فكان
 هو فيه فهو جائز (قوله فان تحقق نفى الدواب فلا کراهة) قیاسه انه ان تحقق قتل الدواب حرمت
 لغیر عذر وتفصيل الشارح اظهر من اطلاق ح الکراهة ونص ما في ح ان الحائض لا عذر ترکها
 مطلقة خشى قتل الدواب اما لزال بسببها شعرا لا هذا هو المشهور وأما العذر فتجوز مطلقا وهذا
 المحکم ابتداء وأما الفدية فتجب ان ازال شعرا او قتل قلا كثيرا واما القليل ففيه الاطعام وسواء
 احتجب في ذلك لعذر ام لا اهـ وفيه ان لزوم الفدية اذا احتجب لغیر عذر وازال شعرا يقتضي التحريم
 فالکراهة حيثئذ مشکاة انظر بن (قوله ومحل الکراهة الخ) الاولى ومحل الکراهة عند تحقق نفى
 الدواب والمجواز عند تحقق نفیها اذا لم يزل الخ (قوله وکره غمس رأس في الماء) فان فعل اطعم شيئا
 من طعام كما هو نص المدونة واختلف في الاطعام المذكور فقال بعضهم انه واجب ومحل الکراهة
 على التحريم واستظهره طي لعدم ذکر الاطعام في غير ذلك من المکروهات كالحجامة وتخفيف
 الرأس بشدة وجهها سند على کراهة التنزيه فيجعل الاطعام مستحباً وتبعه المصنف انظر بن (قوله
 وکره لبس مرآة قباء) ای لانه يصفها ومحل الکراهة اذا لبسته وكانت مع غریز وجهها والا فلا کراهة
 (قوله وحرم عليم مادن شعر اللحية والراس) قدر شعر لادن دهن بشرتهم مادن داخل في قوله ودهن
 الجسد فغایر الشارح بين المحلين (قوله شعر اللحية) ای ان وجد للراس لحية (قوله وان صلعا) ای
 هذا اذا كانت تلك الرأس غیر مصلعاء بأن كان شعرها نباتاً من مقدمها لمؤخرها بل وان كانت
 مصلعاء انخسر الشعر عن مقدمها (قوله وابانة ظفر لغیر عذر) فان فعل فسيأتى ان فيه حفتة ان لم
 يكن لاماطة الاذى والافسدية وهذا في ظفر نفسه واما تقليم ظفر غيره فغلو (قوله او قص) ای
 او قرض باسنان لکن ان كان شيئا سيرا اطعم حفتة من طعام وان كان كثيراً بان زاد على عشرة
 فانه بقصدی کما أتى (قوله او سوخ) ای يحرم على المحرم رجلاً وامراً ازالة الوسخ عنه لان المقصود
 ان يكون شعناً فان ازال الوسخ لزمه فدية (قوله الا ماتحت الظفر) ای من الوسخ فانه لا تحرم ازالته
 مولا فدية فيه كما رواه ابن نافع عن مالك وحيثئذ في قيد كلام المصنف بما عدا ماتحت الاظفار
 (قوله ان لم يكن المزبل مطيباً) ای كالاشنان والغاسول والصابون ومفهومه انه لو كان المزبل
 مطيباً فانه يحرم غسل اليدين به وفيه الفدية وذلك كالرياحين اذا جفت وطخت لا جل غسل
 اليدين بها (قوله ولومندوبين) ای هذا اذا كان الوضوء والغسل واجبين بل ولومندوبين ومراده
 بالمندوب من الغسل ما يشمل السنة وظاهره ان تساقط الشعر لا وضوء او الغسل المباح كالذي يفعل
 للتبريد لا يغتفر وليس كذلك نعم ان قتل فيه قلا كثيراً اقتدى وان قتل قليلاً كعشرة فاقبل لزمه قبصة
 واحدة من الطعام في الجميع (قوله وما بعده) ای باطن الكف والرجل (قوله ای وافتدى
 في دهنها مطيباً) ای سواء كان الادهان لغیر عذر سواء كان الادهان لكل الجسد او لبعضه
 او لباطن الكف او لرجل كلا او بعضاً ويجعل قوله مطيباً معلوماً بالمقدّر المذكور ولا بقوله وحرم
 دهن الجسد ككف ورجل يتدفع ما يقال ان كلام المصنف هنا يخالف قوله الا تني ولم يأتهم ان
 فعل لعذر لان الكلام هنا في الفدية وعدمها لا في المحرمية وعدمها وحاصل فدية المسئلة ان الجسد
 وباطن الكف والرجل يحرم دهن كل واحد منهما كلا وبعضاً ان كان لغیر علة والا فلا حرمة واما

الغدبية فان كان الدهن مطيبا اقتدى مطلقا كان الادهان لعله اولوا وان كان غير مطيب ان كان لغير
 علة اقتدى ايضا وان كان لعله فقولان **(قوله بل للترين)** اى والتحسين سواء كان الادهان اكل
 الجسد او بعضه اوليا طامن الكف والرجل كلا او بعضا **(قوله فلا فدية اتقا)** اى خلافا لما هو
 المصنف من جريان الخلاف فيهما كظاهر الجسد **(قوله اختصرت عامها)** اى قالوا ادعى لاختصرتها
 على عدم الوجوب وان ابنى زمنين اختصرتها على وجوب الغدبية **(قوله لكن في الجسد)** اى لكن
 القولان في دهن ظاهر الجسد بغير مطيب لعله **(قوله واما هما)** اى واما باطن الكف والرجل اذا
 دهنهما بغير مطيب لعله فلا فدية اتقا **(قوله اذا دهن ماذكر)** اى من الجسد او باطن الكف او
 الرجل وقوله مطلقا اى لعله واغيرها كان الادهان لكل ماذكر او بعضه **(قوله فلو عبر المصنف بمثل)**
 هذا) اى بان قال واقتدى في دهن الجسد ولو بعضا كبعض بطن كف او رجل بطيب مطلقا كبغيره
 لغير علة لا لها بطن كغيره ورجليه وفي جسده قولان **(قوله وعود جعله من المونث باعتبار دخانه)**
 الذى يصدر منه حين وضعه على النار **(قوله وان ذهب ريحه)** اى لان حكمه المنع وقد ثبت له ذلك
 الحكم في حاله وجود ريحه والاصل استحبابه **(قوله واضرورة لكل)** عطف على محذوف والاصل
 وتطيب بكونه وان ذهب ريحه واقتدى ان استعماله لغير ضرورة واضرورة لكل وليس عطفها
 على ما قبله من المنع اذ لا يمنع مع الضرورة وانه عطف على ما قبله اى وان ذهب ريحه وان استعماله
 لضرورة لكل ويرتكب التوزيع في المبالغتين على ما قال الشارح وحاصل الفقه ان الكل اذا كان
 فيه طيب حرم استعماله على المحرم رجلا وامرأة اذا كان استعماله لغير ضرورة كالزينة والاحرمه اذا
 استعماله لضرورة حرمه ونحوه والغدبية لازمة لاستعماله مطلقا استعماله لضرورة واغيرها وان كان الكل
 لا طيب فيه فلا فدية مع الضرورة واقتدى في غيرها **(قوله او مسه ولم يعلق)** اى او مسه بيد او نحوها
 ولم يعلق به اى فيحرم وفيه الغدبية **(قوله الامن مس او حمل فارورة)** اى وكذا حمل فأرة المسك
 اذا كانت غير مشقوقة على ما قال ابن عبد السلام واستبعده ابن عرفة قائلا ان الفأرة نفسها طيب
(قوله فلا فدية) اى في مسها ولا حرمه ايضا **(قوله وهو استثناء منقطع)** اى ان جعل المستثنى
 منه مس الطيب والمستثنى من الفارورة التى فيها الطيب والمعنى حرم مس طيب لم يعلق الامس
 فارورة فيها طيب وسدت فما بعد الا غير داخل فيما قبلها واما ان جعل المستثنى منه ملابس الطيب
 اى وحرم ملابس طيب لم يعلق الاملاسة فارورة سدت كان الاستثناء متصلا لان الملابس تعم المس
 وغيره **(قوله ومطبوخا)** اى مع طعام وقوله ان امانته الطبخ الخ هذا التفصيل للباساطى وهو قول
 عبد الوهاب واعتمده المذهب خلافا له قال في التوضيح ان بشر المذهب نفي الغدبية في المطبوخ
 مطلقا لانه اطلق في المدونة والموطأ والمختصر المجاوز في المطبوخ وابقاه الا بهرى على ظاهره وبقده
 عبد الوهاب بغلبة الممازج له وان حبيب بغلبة الممازج بشرط ان لا يعلق باليد ولا بالغنم عنه شئ اه
 ابن عرفة وما مسه نازي في اباحته مطلقا وان استهلك ناله ولم يبق ارض بغيره بيد ولا فم الاول للباحي
 عن الا بهرى والثاني للقاضى والثالث للشيخ عن رواية ابن حبيب اه فقوله الا بهرى هو الاباحه
 مطلقا استهلك ام لا هو المذهب عند ابن بشير وبذلك اعترض طي على ح اعتقاد قول القاضى
 بالتفصيل اه بن **(قوله ولو صبغ الخ)** اى هذا اذا لم يصبغ الفم اتقا بل ولو صبغته على المشهور
 خلافا لابن حبيب **(قوله والا طيبا سيرا قيا)** محماتطيب به قبل احرامه اى بشرط ان يكون
 الباقي من ذلك الطيب الذى تطيب به قبل الاحرام اثره من ريحه مع ذهاب جرمه والمراد بآثره لونه هذا
 مقتضى كلام مستند والذى يظهر من كلام الباجي وابن الحاجب وان عرفت انها لا تستط الغدبية الا

في بقاء الرخصة دون الاثر فقد اتفق الجميع انه اذا كان الباقي مما تطيب به قبل الاحرام شيئا من جرم الطيب فان الفدية تكون واجبة وان كان الباقي رائحته فلا فدية والخلاف فيما اذا كان الباقي اثره اى لونه دون جرمه فقيل بعدم وجوبها وقيل بوجوبها اذا علمت هذا فقول شارحنا والاطيبا يسيرا باقيا الخ وقوله بعد واما الباقي مما قبل الاحرام فيقتدى في كثيره وان لم يتراخى في نزعها على المعتمد غير صواب وهو تابع في ذلك لحش حيث قال بعد تقرير كلام المأثرف وهذا في السير واما الكثير فعليه الفدية وانما كان غير صواب لان التفرقة بين القليل والكثير من الطيب تقتضى ان الباقي مما تطيب به شيء من جرمه انظر بن **(قوله)** فلا فدية اى بناء على ان الدوام ايسر كالا ابتداء وقوله وان كره اى احرامه مع علمه بذلك الصيب **(قوله)** او غيره اى غير الرمي كالقضاء شخص عليه طبيا وهو نائم او وهو مستيقظ **(قوله)** الا ان يتراخى اى في ما رجه عنه بعد علمه به وقوله فيما اى في الكثير والقليل في مسئلة القضاء الخ او غيره **(قوله)** من خلوق كعبه الخ لخلق طيب مركب يتخذ من زعفران وغيره من انواع الطيب وتغلب عليه الحمرة والصفرة **(قوله)** وخير في نزع يسيره اى الخلق والباقي مما قبل احرامه الخ تباع في ذلك عجم والشيخ احمد الزرقاني وحاصل ما قلناه ان الاقسام ثلاثة فالماصيب من القمار الخ وامن القاء شخص عليه يجب نزعها فور اقليل او كثيرا فان تراخى اقتضى مطلقا فليلا او كثيرا والباقي مما قبل الاحرام ان كان يسيرا خير في نزعها وابقائه فلا شيء فيه نزعها بسرعة او تراخى او ابقاها وان كان كثيرا فالفدية مطلقا نزعها بسرعة او تراخى في نزعها وخلوق الكعبة ان كان يسيرا خير في نزعها وابقائه فلا شيء فيه نزعها بسرعة او تراخى في نزعها وان كان كثيرا فالفدية ان تراخى في نزعها وار نزعها بسرعة فلا شيء فيه وجه له الشيخ سالم راجع لقوله او باقيا مما قبل احرامه فبا بعده فجعل الصور الثلاثة مثل بعض ما في انه اذا كان الطيب يسيرا في الثلاثة لاشي في نزعها بسرعة او بعد تراخى وان كان كثيرا اقتضى ان تراخى في نزعها والا فلا وتبعه خش وذلك كما غير صواب والصواب انه خاص بالخلق كما قال ح وت وارتضاء ابن عاشر وطفي لان المصيب من القمار الخ والغير يجب نزعها قليلا او كثيرا وان تراخى اقتضى به لقائها كما يؤخذ من ابن المحاسب وغيره وصرح به ح وحيث لا يصح دخوله في قول المصنف وخير في نزع يسيره والا فتدنى ان تراخى كما فعل الشيخ سالم والباقي مما قبل الاحرام ان كان لونا او رائحة لم يثبت نزعها لان النزع يقتضى التجسد فان قلت نزع كل شيء بحسبه فهو في اللون والريح بالغسل فلنا قدران اللون والريح لاشي فيه مطلقا سواء نزعها بالعمى المذكور بسرعة ام لا وار كان الباقي جرم الطيب ففيه الفدية قل او كثر تراخى في نزعها ام لا كما يؤخذ من كلام الباجي وحيث لا يصح دخوله في كلام المصنف كما فعل الشيخ احمد والشيخ سالم واستدلال خش تباع الخ والشيخ سالم على ما ذكره بكلام الباجي غير ظاهر اى بن **(قوله)** والا فتدنى ان تراخى هذا ايضا خاص بالخلق كما في ح فقول الشارح والا يمكن الخلق والباقي مما قبل احرامه الخ غير صواب لما مر ان الباقي من جرم الطيب يجب نزعها وفيه الفدية قل او كثر تراخى في نزعها ام لا هذا وما ذكره المصنف من لزوم الفدية في الخلق اى كثر تراخى في نزعها قد تعقبه ما في بانه لم يرد غير المصنف هنا وفي التوضيح وانما حوذا من المندونة ومن كتاب محمد انه لا فدية عليه فيما اصابه من خلوق الكعبة قليلا او كثيرا وبؤمر بغسله استحبابا ان كان كثيرا ولا قائل بالفدية الا ما يؤخذ من ظاهر كلام ابن وهب وحيث لا يقول ولا الفتدنى ان تراخى غير مستقيم انظر بن **(قوله)** على ان بعض المحققين اراد به العلامة ما في وحاصل ما ذكر ان المصيب من القمار الخ وغيره يجب نزعها فور اقل او كثر وان تراخى في نزعها فالفدية والباقي

مما قبل الاحرام ان كان جرماً فيجب نزعها فوراً قل اوكثر وفيه الفدية مطلقاً تراخي في نزعها لا
 قد لا اوكثر ولا يتأني فيه قوله وخبر في نزع يسيره ولا قوله والا فتدنى ان تراخي واما خلو الكعبة
 فانه يخبر في نزعها ان كان يسيراً يؤمر بغسله ان كثرة على جهة الذب ولا فدية ولا شيء وجهه في قول
 المصنف وخبر في نزع يسيره خاص بخلو الكعبة وقوله والا فتدنى ان تراخي فهذا خبر مستقيم
 (قوله ايام الحج) أي وهي العشرة الايام الاول من ذي الحجة (قوله اي بكره فيما يظهر) أي
 لكثرة ازدحام الطائفتين فيؤدى الى مس الطائفتين للتلويح (قوله بأن لم يتراخ) أي واما
 ان تراخي فالفدية لازمة له ولا شيء على الملقى (قوله باطعام ستة مساكين) أي لكل مسكين
 مدین وقوله وانسك أي بأن يذبح شاة تجزى اصبعية (قوله وان لم يجد فالبقرة المحرم) هذه عبارة
 ابن المواز قال في التوضيح وظاهرها الوجوب وهناك طريقة لابن يونس وعبدالحق انه اذا لم يجد
 الحل الملقى ما يقتدى به لاشئ على المحرم الذي نزع فوراً وهي وجبة لانه لم يحصل منه تعدا نظر
 التوضيح وفي شئ قوله فالبقرة المحرم وجوباً وقبل ندباً والاول هو الراجح اه قال بن وانظر من اين
 اتى له ترجيح الاول وقد رأيت ما لابن يونس وعبدالحق اه كلامه (قوله لانه في الحقيقة صام عن
 نفسه) الاولى لانه في الحقيقة كفر عن نفسه من حيث ملاسته للطيب والتوب (قوله فان
 الفدية على الحل) أي فان الفدية بغير الصوم على الحل (قوله ورجع) أي المحرم الذي كفر
 نيابة عن الحل (قوله لم يلزمه) أي لكونه لم يتراخ في نزعها عن نفسه بعد انتباهه (قوله فديتان
 على الارجح) هذا قول القسبي وصوبه ابن يونس وسندوا بن عبد السلام ومقابله لابن ابي
 زيد يلزمه فدية واحدة كما لو طيب نفسه ولا يقال صوابه تردد كما قال تان ان اصطلاحه انه ان قال
 تردد فقد اشار به للتأخرين لانه كلما اختلفوا عـبر به اه بن (قوله واخرى لتطيبه) أي للتأثم
 (قوله فعلى الملقى واحدة) أي وعلى المحرم الملقى عليه واحدة وهذا كله اذا كان المحرم الملقى مس
 الطيب (قوله كان لم يمس ولم تلزم التأثم) أي بأن لم يتراخ فدية واحدة على الملقى فقط ولا شيء
 على الملقى عليه (قوله فان زمته) أي فان كان الملقى لم يمس الطيب ولزمت الفدية للتأثم بأن تراخي
 بعد انتباهه في نزع الطيب عنه (قوله فلانئى على الملقى) أي وعلى الملقى عليه واحدة (قوله
 فالصواب رابع) وذلك لان المحرم الملقى امان بمس الطيب ولا يمسه وفي كل امان يبادر للملقى عليه
 بنزع عنه ام لا فان مسه الملقى ويبادر للملقى عليه بنزع فديتان على الملقى وان مسه الملقى ولم يبادر
 الملقى عليه بنزع فكل واحد من الملقى والملقى عليه يلزمه فدية وان لم يمس الملقى الطيب فان بادر
 الملقى بنزع فدية واحدة على الملقى وان لم يبادر فالفدية على الملقى عليه ولا شيء على الملقى وانما
 لزمت الملقى في حالة عدم مسه وعدم لزومها للملقى عليه لانه كالتقاء الحل على المحرم حيث لم تلزمه التي
 قدمها المصنف بقوله وافتدى الملقى الحل ان لم تلزمه (قوله وهذا تكرار) أي قوله والا فعليه
 تكرار الحج وقد دفعه ح بأن ما هنا بين به موضع لزومها للمحرم وموضع لزومها للحلال وما بين به ان
 حكم الحاق اذ الزمته هو حكم الملقى طيباً قال ابن عاشر وهذه محاولة لا تتم اذ لا مانع من جعل التشبيه
 تاماً حتى يستفاد منه المعنى المفاد هنا اه بن (قوله فان يقن نفيه فلا) مثله في ح لكنه زاد وان
 قتل فلا كثيرا فعليه الفدية اه فيقتضى ان محل التأويل ان اذ قتل فلا قتل ولا ليس كذلك لان
 اصل هذا التفصيل للخصي وسندوهما جعل محل الخلاف اذا قتل فلا كثيرا زاد سنداً ولم يحقق شئ
 ونص سنداً اذا حلق المحرم رأسه حلال فان تبين انه لم يقتل شيئاً من الدواب فلا شيء عليه في المعروف من
 المذهب وان قتل يسيراً انعم شيئاً من طعام او كثير او لم يقتل شيئاً فقال مالك يقتدى وقال ابن القاسم

يطعم وهذا التفصيل مبنى على تعليل الفدية بقتل القمل وهو قول عبد الوهاب وسندوا للنعيم
 وذهب البغداديون الى تعليلها بالحقاق واليه ذهب ابن رشد وعليه فلا فرق بين ان يقتل قملًا قليلا
 او كثيرا او يتحقق نفيها وعلى الاطلاق حمل الشيخ كلام المصنف بناء على التعليل بالحقاق ووصوبه
 طافى وهو غير ظاهر والى صوابه على التفصيل لتعليل ابن القاسم بقتل القمل كما فى ابن المحاسب
 ولقول المصنف بعد الان يتحقق نفي القمل والماتقدم عن سند من انه المعروف من المذهب
 واقولهم فى تقليم الحرم ظفر حلال انه لا شئ عليه فان هذا يرجح قول من قال ان الفدية ليست
 للحاق اذ لو كانت للحاق لو جبت الفدية هنا وهو ظاهر اهـ بن (قوله فى قول الامام افتدى)
 اى مع قول ابن القاسم تصدق بشئ من الطعام فقال بعضهم قول الامام افتدى المراد منه تصدق
 بصفتة من الطعام وقال بعضهم قول الامام افتدى على ظاهره والتأويل الثانى بالحدافى للباسجى
 والخمى والاول بالوفاق وترجيح مال الامام لقول ابن القاسم لغيرهما اهـ بن (قوله فلو
 عبر به المصنف كان اولى) اى لا نظاهره ان الفدية من الاطعام فقط وقد يجاب بان المصنف
 اطاق الخاص وهو الاطعام فى قوله اطعم واراد العام وهو الانتداء (تنبيه) تكلم المصنف على
 ما اذا حلق حل محرما وعلى ما اذا حلق محرم راس حل وسكت عما اذا حلق محرم راس محرم وحاصل
 ما فيه انه اذا حلق له بغير رضاه فالفدية على الحالى وان كان برضاه وتحقق قتل قمل كثير او شك
 فى ذلك فعلى المخلوق فدية وهل على الحالى ايضا فدية او حقة قولان وان كان برضاه وتحقق نفي
 القمل فالفدية على المخلوق ولا شئ على الحالى وان كان برضاه وتحقق قتل قمل يسيرا فتدى المخلوق
 واطعم الحالى حقة (قوله وفى قلم الظفر الواحد الخ) مراد المصنف ظفر نفسه واما قلم ظفر غيره فلا
 شئ على المحرم فى قلم ظفر حلال فان قلم ظفر محرم مثله بغير امره ورضى او بامره عمدا او جهلا او سهوا
 افتدى المعلوم وان فعل به مكرها او نائما فالفدية على الفاعل (قوله ولا ماطة الاذى فدية) فيه
 نظير لدس فى القملة والقملات الاحقة مطلقا سواء كان القتل لغير ماطة الاذى او كان لاماطة
 الاذى قال فى التوضيح لا يعلم فى المذهب قول بوجوب الفدية فى قلة او قلات اهـ بن والقملات
 جمع قلة فلا يتاين وجوب الفدية فى الاثنى عشر خافوقها مطلقا واما ما ذكره فى الشعر فلم لا نزاع فيه
 (قوله فى الحالى) اى ما اذا تحقق نفي القمل وما اذا لم يتحقق (قوله وتقريده بغيره) قيده بالساطى
 بما اذا لم يقتله والا فالفدية ان كثر وهو تقييد غير صحيح وذلك لان ابن المحاسب لما قال وفى تقريره
 بغيره يطعم على المشهور تعقبه ابن عبد السلام والمصنف بان الذى حكاه غيره ان القولين انما هما
 فيما اذا قتل القراد واما اذا طارحه ولم يقتله فلا خلاف انه يطعم فقط فتعين حمل كلام المصنف على
 كل من طارحه وقتله اهـ بن وقوله بغيره واخرى بغير غيره فالمصنف نص على المتوهم لانه ربما يتوهم
 ان بغيره اكرهه يحتاج اليه والقراد يضعفه لا شئ عليه فى تقريره (قوله وهو قول ابن القاسم)
 وكلام بعضهم يقتضى انه الرابع وقال مالك يفتدى فى الكثير ويطعم حقة فى اليسير وكلام البدر
 يقتضى اعتماده والنفس اميل لقول ابن القاسم اهـ شيخنا عدوى (قوله لا كطرح علقه
 او برغوث جرت عادة المصنف ان يدخل الكاف على المضاف ومراده المضاف اليه اى لا شئ فى
 طرح علقه او برغوث ونحوهما مما لا يتولد من الجسد كمثل وذباب وذروا بعوض سواء طرحها عن
 جسده او عن جسد غيره وحاصله انه لا اطعام ولا فدية فى طرح شئ من ذلك عن جسده او جسد غيره
 سواء كان ذلك بالطرح قليلا او كثيرا وقبل بالفدية فى العلقه ان كثر وقبل بحقة فى البراغيث
 مطلقا قليلا او كثيرا ومفهوم طرح ان قتلها الى العلقه والبرغوث وكذا ما ما تلها فيه فدية

ان كثر ولا شئ فيه ان قل وقيل لاشئ فيها لا فدية ولا اطعام قلت او كثر وقيل الواجب فيها
 حنفية من اطعام مطلقا قلت او كثر. (قوله فيما يترفع به) اى منحصر في فعل ما يترفع به الخ
 (قوله يصلح ان يكون هذا الهلما) اى لان قص الشارب اما ليرفعه او مالدفع اذاه او مداواة قرحة
 تحته (قوله لا لاماطة الاذى) اى بان كان عشا اوليا (قوله وقيل قل كثر) هذا قول مالك
 قال في البيان ورأه من اماطة الاذى وقال ابن القاسم يعلم كسرة انظر التوضيح ومثل قتله طارحه كما
 تقدم اه بن (قوله بأن زاد على عشرة) الاولى بأن زاد على اثنى عشر لان ما قرب العشرة كالاحدى
 عشر والاثنى عشر ملحقة بالعشرة في ان فيها حنفية كما قال بعضهم واختاره شيخنا (قوله وخضب
 بكمناء) اى ولونزها ما كانه والر جل والمرأة في ذلك سواء (قوله او غيرهما اى كيداور جل (قوله
 لا لمجرح) اى ان قوله وخضب مفهوما انه لو جعلها في فم جرح او استعملها في باطن المحسد كما لو شربها
 او حشي شقوق رجله بها فانه لاشئ عليه ولو كثر (قوله ويقتل دوابه) اى فهي بالاعتبار
 الاولى تكون لقرنفه وبالاخبار الثاني وهو قتلها للدواب تكون لا ماطة الاذى (قوله وان رقعة)
 اى هذا اذا كان المخضوب بها عضوا بتمامه بل وان كان المخضوب بها رقعة من العضو (قوله ان
 كبرت) اى فان صغرت فلا شئ عليه وقوله كدرهم اى بغلى وهى الدائرة التى بها طن ذراع البغل
 (قوله ومجرد حمام اى ومجرد صب ماء على جسده فى حمام والمراد ماء طار وما لوصب فيه ماء بارد فانه
 لاشئ عليه كما انه لو دخله من غير غسل بل للتدفى لاشئ عليه كما فى ح وحاصله ان المحرم اذا دخل حماما
 وجلس فيه وعرق ثم صب على جسده ماء حار فانه يلزمه الفدية لانه مظنة ازالة الوسخ سواء ذلك
 ام لا اننى الوسخ ام لا وهذه احدى روايات ثلاث حكاهما اللخمي واختار منها هذه الرواية والثانية
 يلزمه الفدية ان تلك والثالثة ان تلك واتى الوسخ وهذه ظاهرا المدونة (قوله والمعمدة مذهب
 المدونة وانما عدل المصنف عنه لاختيار عدة من الاشياخ لما اختاره اللخمي لالافها كذا قال بهرام
 (قوله الا فى مواضع اربعة) اى فان الفدية فيما تتعدوان تعدد موجبها (قوله ان ظن الاباحة
 اى اباحة ما فعله للمحرم (قوله ويحل منها) اى ثم يفعل امورا كل واحد منها يوجب الفدية ظانا
 انه يساح له فعلها لتخلله كاس محيط ودهن بمطيب وتقليم اظفار لقرنفه وحلق شعر كثير (قوله او
 للافاضة) اى او يطوف للافاضة على غير وضوء معتقدا انه على طهارة ثم بعد تحمله بالافاضة يفعل
 امورا كل واحد يوجب الفدية والاوى حذف قوله وللافاضة لما تقدم عند المصنف انه فى فساد
 الافاضة يرجع خلا الامن نساء وصيد فاذا فعل غيرهما فلا فدية عليه اتحدوا تعدد تأمله اه بن
 ولعل الشارح فرض الكلام فيما اذا خالف الواجب وقدم الافاضة على الزمى وطاف لمساعى غير
 وضوء معتقدا الطهارة ثم بعد تحمله فعل امورا كل واحد منها يوجب الفدية (قوله ففعل الخ)
 راجع لكل من المسائل الثلاث (قوله وهى الطواف) اى للعمرة وللافاضة (قوله لا يتأتى فيها
 شك الاباحة) أى الشك فى اباحة ما فعله مما هو محرم على المحرم بل للذى يتأتى فيها المحرم بالاباحة
 (قوله والثانية والثالثة) اى ما اذا فرض حجه او افسده بوطء (قوله تعددت الفدية) اى اذ شك فى
 اباحة ما فعله والمحصل ان الصورة الاولى لما كان لا يتأتى فيها الشك فى اباحة ما فعله اتحدت الفدية
 فيها وأما الصورة الثانية والثالثة فان ظن فيها الاباحة اتحدت ايضا وان شك فيها تعددت (قوله
 فى شئ خاص) أى وهو هذه المسائل الثلاثة (قوله وان كلاً) اى او فعل افعالا متعددة وظن ان
 كلاً الخ (قوله بغور) اى دفعة من غير تراخ بأن تكون تلك الافعال فى وقت واحد فالغور على
 حقيقة وهذا ما يفيد ظاهرا المدونة واقره ابن عرفة خلافا لما اقتضاه كلام ابن الحاجب واقصر

عليه تمت من ان اليوم فوروان التراخي يوم وليلة لا اقل (قوله من احرامه) أي بنية الحج والعمرة
(قوله او ارادته) أي او عند ارادة الفعل الاول وقوله لوى التكرار أي ولو بعد ما بين الفعل الاول
والثاني (قوله ولو اختلف الموجب) أي هذا اذا اختلف الموجب كما لو تداوى بطيب لقرحة ونوى
تكرار التداوى لها كما احتاج للتداوى بل ولو اختلف الموجب (قوله كاللبس مع الطيب) أي
كان ينوى اللبس في المستقبل عند استعماله للطيب خلا (قوله ان ينوى فعل كل الحج) أي ان ينوى
عند فعله موجبا معيناً ففعل كل ما لوجب الفدية (قوله او ينوى) أي عند فعله موجبا معيناً
فعل كل ما احتاج اليه من الموجبات في المستقبل ثم انه فعل ما احتاج اليه (قوله او ينوى متعدداً
معيناً) أي عند تناسبه بفعل واحد معين أي ثم فعل في المستقبل ما نواه (قوله ما لم يخرج الحج) يعني
ان ما ذكره المصنف من اتحاد الفدية عند تراخ الفعليين اذا نوى التكرار مقيد بما اذا فعل الموجب
الثنائي قبل اخراج كفارة الموجب الاول والاعتدلت (قوله الا ان يكون للخاص) أي الذي اخره
على العام الذي فعله اولاً وهذا لا يمتد لاتحاد الفدية اذا قدم العام على الخاص (قوله او دفع حر
او برد) قال بن هذا هو الذي يقتضيه النظر وان لم يجد فيه نصاً (قوله فقد قدم السراريل على الثوب)
أي وقدم الجمبة على الثوب او قدم العامة على القلنسوة (قوله او غيرهما) أي كجبة او سروال او
قنسوة او عمامة او باجوج (قوله انتفاع من حر او برد) أي باعتبار العادة العامة لا باعتبار عادة
بعض الأشخاص اه شيخنا عدي (قوله في الجملة) الاولى ولو في الجملة أي هذا اذا كان الانتفاع كثيراً
كما لو لبس ثوباً كثيراً في البرد احرماً نزع بعد التراخي بل ولو كان الانتفاع في الجملة كما لبس
الحج (قوله وتراخي في نزع) أي كالיום كافي في نزع وعقب (قوله لان نزع مكانه مفهوماً غير
معتبر) كلام الجواهر يفيد ان لبسه دون اليوم لا شيء فيه حيث لم ينتفع اه خش (قوله وفي الفدية
بلبسه) أي بانتفاعه بلبسه الحج (قوله قولان) في ح عن سند بعد ذكر القولين من رواية ابن القاسم
عن مالك قال فرأى مرة حصول المنفعة في الصلاة ونظر مرة الى الترفه وهو لا يحصل الا بالاعول قال ح
وهذا هو الوجه الظاهر لما ذكره في التوضيح من ان الصلاة هل تعد طولاً او لا وتبعه ثبوت الموافق
وغيرهما اذ ليست الصلاة بطول لما قدمه هو من ان الطول كالיום كافي ابن المحجب وابن شاس
وغيرهما وبهذا يعلم القولين جاريان سواء مول في الصلاة تام لا خلافاً لما ذكره الشارح تبعاً لعق
مؤخس انظر بن وفيه ايضاً انه لو لبس رداءً فوق رداءً او ازاراً فوق ازاراً فلا فدية في الاول بخلاف
الثنائي أي حيث لم يسطعهما معاً لانه كالحزام والرباط فانظر (قوله ان فعل) أي ذلك الموجب
المدراى كمرض او حر او برد (قوله حاصل او مترقب) هذا هو الذي استظهره عقب وسئل بن
وهو قول الساجوري وظاهر نقل المواق انه لا بد ان يكون المدرك حاصلًا بالفعل وان خوف حصوله
لا يكون كافياً في عدم الاتم ومفهوم قوله ان فعل المدرك انه ان فعل الغير عذر فانه ياتم ولا يرتفع ذلك
الاتم بالفدية كما ان العذر لا يرفع الفدية كذا قرر شيخنا (قوله وهي) أي الفدية أي الواجبة لاقاء
الثغ وطلب الرفاهية وقوله نسل أي عبادة (قوله بالاضافة) أي البيانية (قوله بالبا) أي التي
للتصوير أي نسل مصور بواحد من ثلاثة اشياء (قوله ويستمرط فيهما من السن الحج) أي ويستمرط
ايضاً بغيرها فلا يكفي اخراجها غير مذبوحة (قوله والشاة افضل من الابل الحج) هذا هو الذي ارتضاه
ابو الحسن في مناسكه كافي ح اه بن (قوله قياساً على الهدى) وهذا قول الباجي وقال الاي
انه المذهب اه بن (قوله لكل مدان) أي بجملة الامداد اثنا عشر مداً وهي ثلاثة أصع لان كل
صاع اربعة امداد (قوله ولو ايام منى) وهي ثلثي النحر وثلاثة واربعة (قوله لمن قال بالمنع) أي

منع الصوم فيها (قوله ولم يختص بزمان او مكان) اى فيحوز الصوم في اى زمان يصح صومه وفي اى
 مكان وكذلك يجوز له الاطعام في اى زمان وفي اى مكان وكذلك يجوز له ذبح الشاة واعطاؤها للفقراء
 في اى زمان وفي اى مكان (قوله يختص بهما) اى بزمان ومكان فيختص الصوم بايام منى والذبح فى
 منى او مكة (قوله بمعنى المذبح) اى الا ان ينوى بالمذبح من الغدية الهدى (قوله لا حقيقة النية
 اى لان نيته بالمذبح من الغدية الهدى كالمعدم كذا قال عجم واعتزله العلامة طفى قائلا بمجرد
 النية كاف فيكون حكمه كالمذى كما يفيد كلام الباجي وابن شاسر وابن الحاجب وهو ظاهر المصنف
 نعم ما ذكره من ان التقليد والاشعار بمنزلة النية وان لم ينو صحيح كما يفيد نقل الموافق عن ابن الماوراء
 به الفاكهائى ولا يدل على قوله فكذلك الاكل فلا ياكل منها بعد الحبل ولو جعلت هديا كما باتى اهـ بن
 (قوله غدا وعشاء) اى وكذا غدا وعشاء (قوله ان لم يبلغ ما ذكرى من الغداء والعشاء مدين
 لكل واحد والاجزاء وينبغى الاجزاء اذا بلغ لكل واحد مدين على انفراد ولو حصل غدا فقط او
 عشاء فقط (قوله ولو علمت السلامة) الذى استظهره عجم كراهة المقدمات اذا علمت السلامة كالصوم
 لكن يقدم ما اذا قلت (قوله كار بالغا ولا) هذا غير صواب ولم ار احدا يوافقه وقول ابن الحاجب
 والجماع والمضى فى الافساد على نحو موجب الكفارة فى رمضان اهـ يدل على خلافه وكذا قول
 التوضيح وكأن المصنف يشير الى ان ما يوجب الكفارة هناك يوجب الفساد هنا اهـ وقد تقدم
 ان موجب الكفارة فى الصوم هو الجماع الموجب للغسل وعبارة ابن عرفة وبفساد الحج مغيب المحشة
 كما مر فى الغسل اهـ وبه يرد قول الشيخ عبق ويدخل تحت الاطلاق كونه موجبا للغسل اولا اهـ بن
 وعلى ما قاله من ان المفسد للحج انما هو الجماع الموجب للغسل لو حصل الجماع من صبي او فى غير مطيعة
 او فى هوى فرج او مع لفرفة كثيفة على الذكر والحال انه لم ينزل لم يكن مفسدا (قوله كاستدعاء
 منى تشبيه فى قوله وفسد اى كما يفيد الحج بالجماع بفسد استدعاء منى هذا اذا استدعاء بيد او قبلة
 او ملاعبة او حضن بل وان استدعاء بظرافة فكرى دائم حتى انزل وقوله كاستدعاء منى اى عمدا
 او سهوا او سبانا لا احرام (قوله بمجرد فكر) اى يفكر بمجرد عن الاستدامة وحاصله انه اذا استدعاء
 بالفكر او النظر ففصل ولم يدم الاستدعاء هدى ولا فسادا واما ان استدعاء بغيرهما كقبلة او حضن
 او ملاعبة ففصل فالافساد وان لم يدم الاستدعاء (قوله فى غير النظر) اى كالقبلة والحضن (قوله
 فعليه الهدى) اى عند عدم حصول الانزال كما هو الموضوع (قوله آخر) اى او بعده وقبل سعى آخر
 عن الوقوف (قوله يوم النحر) ظرف اتولده ان وقع (قوله او قبله) اى قبل يوم النحر قال ح
 لا بد من هذه اللفظة لتلايتهم اختصاص الفساد بيوم النحر اهـ بن (قوله بأن وقع قبلهما) اى
 قبل الافاضة وقبل رمى جرة العقبة (قوله او بعد احدهما) اى او وقع بعد الرمي وقبل الافاضة
 او بعد الافاضة وقبل الرمي اى والحال انه قدم السعى (قوله والا هدى) هذا يشمل بظاهره ما اذا
 وقع بعدهما يوم النحر او بعده مع انه لا هدى فى هذه وكان الشارح اغتركت التنبيه على ذلك اعتقادا
 على قول المصنف فيسار وحل به ما بقى (قوله كاتزال ابتداء) اى كاتزال المني بمجرد نظرافة فكر من
 غير ادامة لهما ولو قدمهما اللذة (قوله وان بمجرد نظر) اى هذا اذا خرج بعد مداومة نظرافة فكر بل
 وان خرج بمجرد نظرافة فكر او قبله او مباشرة فليس لزوم الهدى فى المذى مقصورا على ما اذا خرج ابتداء
 وانه اذا خرج عن ادامة شئ مصاد كراهة يفسد (قوله وقبله اى بغير انزال او مذى وهذا اذا كانت
 على الغم او كانت لغير وداع او رجمه فان كانت على غير الغم فلا شئ فيها الا اذا امضى او كثرت وكذا ان
 كانت لوداع او رجة فلا شئ فيها لم يخرج معهما منى او مذى والا فلهدى (قوله والا فسدت سكنت

المصنف مما لو فعل في العمرة امر غير مفسد للحي مما يوجب هدايته وذلك كالمذى والقبلة وما لو
 الملامسة والالعبة قبل تمامها والظاهر كما قال الشيخ سالم ان فيه الهدى وان العمرة كالحي في ذلك
 وهذا مما شهد به عموم كلام البايع الذي نقله ح والتوضيح وظاهر كلام الشارح بهرام وغيره انه
 لا هدى فيما ذكر في العمرة لقولهم ان الذي يوجب الهدى في العمرة ما اوجب فساد الحي في بعض الاحوال
 من وطء وانزال وامام يوجب الهدى في الحي فلا يوجب في العمرة لان امرها اخف من حيث انها ليست
 فرضا وهو واضح قال شيخنا العدوي وينبغي التعويل على الاول وان كان ظاهرا للنقل خلافه (قوله)
 اذا ادرك الوقوف فيه) أى سواء كان الفساد قبل الوقوف او بعده واتمامه حيث ادرك الوقوف
 برمي العقبة ووطء الافاضة والسبي ان لم يكن قدمه (قوله والا فهو باق) أى والايقة ظنا منه
 انه خرج منه بافساده وتصادى للسنة القابلة فهو باق على ذلك الحي والعمرة المفسدة هذا اذا لم يحرم
 في العام الثاني بشئ بل وان احرم فيه جميع القضاء وعمرته او بعمرته ذلك فاحرام الثاني لم يصادف محلا
 وما زال باقيا على احرامه الفاسد ولا يكون ما احرم به قضاء عنه بل يكون قعله في القابل ممثلا للفساد
 (قوله ولم يقع قضاءه الا في ثالثة) أى انه اذا لم يبقه ظنا منه انه خرج منه بافساده ثم احرم بالقضاء
 في سنة اخرى وقلنا انه باق على ما فسد ولا يكون ما احرم به قضاء بل يكون ما فعله في السنة الاخرى
 ممثلا للفساد فلا يتأق له القضاء الا في سنة ثالثة اه واعلم ان حجة القضاء تنوب عن حجة الاسلام اذا
 كان المفسد حجة الاسلام كما قال الشيخ سالم وذكر عجم ان من افسد حجة الاسلام يجب عليه اتمامها
 وقضاؤها ويجب عليه حجة الاسلام بعد ذلك بخلاف الحي الفات الذي تحلل منه بفعل عمرة قضاؤه
 كاف عن حجة الاسلام قال شيخنا العدوي واعتقد بعض شيوخنا ما قاله الشيخ سالم (قوله والا) أى
 والا يطالع عليه في العام الثاني بعد الوقوف بل اطالع عليه قبله (قوله اذا فرض الحي) لما تقدم ان
 محل وجوب اتمام المفسد اذا كان ادرك الوقوف في عام الفساد (قوله ووجب فورية القضاء)
 أى بعد اتمام المفسد وان كان لم يدرك الوقوف عام الفساد وبعد التحلل من الفساد ان كان
 لم يدرك الوقوف عام الفساد (قوله وان تطوعا) أى لتعينه عليه بالشروع فيه (قوله)
 ووجب قضاء القضاء) أى على المشهور بخلاف قضاء القضاء في رمضان فالمشهور انه لا يجب
 والفرق بينهما ان الحي لما كانت كفته شديدة شديده بقضاء القضاء سد الذريعة لتلايتها ون
 بهولان القضاء في الحي على الفور فلما كان على الفور صارت حجة القضاء كأنها حجة معينة في زمن
 معين فلزمه القضاء في فسادها حجة الاسلام وما زمن قضاء الصوم فليس بمعين انظر بن (قوله)
 في زمن القضاء) أى للبيعة المفسدة او العمرة المفسدة (قوله ولا يقدمه زمن الفساد) أى على
 المشهور وقيل ينحصر في زمن الفساد قبل قضائه (قوله وان كان وجوبه للفساد) أى لكن
 لما كان هدى الفساد حابرا للفساد اخر زمن القضاء الجابر للفساد ايضا لاجل ان يجتمع له الجابر
 المالى والجابر النسكى (قوله واتحد الهدى) أى هدى الفساد وان تكرم وجوب الفساد كوطئه
 لارأه اتم بعدة اوله لان الحكم للوطء الاول (قوله فيتمدد تعدد الصمد) أى لان جزء
 الصمد عوض عما اتلف والاعواض تتكرر بحسب تكرار الاكل وسواء قتلها بعدا او جهلا
 او سبانا (قوله فتتعدد تعدد وجبها) أى لانها عوض عن الترفه وهو يقبل التكرار (قوله)
 ووجب هدايا) أى نحر هدايا ثلاثة (قوله قارنا) أى وائمة ما وقوله ثم فاتته أى الوقوف (قوله)
 واوفى الحي) أى لائق الفوات الواقع بعد الافساد اذا كان فيه هدى من باب اوفى اذا كان الفوات قبل
 الافساد لان الفوات حمل للحي لان فيه تأمل (قوله وقضى) عطف على محذوف أى وتحلل بعمرة

وقضى وقوله قارنا اى اوتمنا (قوله ويسقط هدى القرآن الفساد) اى وهو الاول وكذا
التمتع الفساد وذلك لانه لم يبقه بل امره بفعل عمرة (قوله وحيث قلنا بالافساد) اى اذا حصل
الجماع قبل الافاضة ورمى بحجرة العقبة بعد النحر وبعد ادائها وقبل الاخير يوم النحر
(قوله ويجب مع الهدى عمرة) اى جارية لما فعله وهذه العمرة لا تكفى عن العمرة التى هى سنة فى العمر
فهو حينئذ بائى بعمرتين (قوله ووجب احجاج مكرهته) اى لتقضى حجها الذى افسده عليها وقوله
مكرهته اى التى اكرهها على ان يطأها ولو اكره رجل امرأة على ان يطأها غيره فلا شئ عليها
ولا على مكرهها وعلى واطأها احجاجها ويمكن ادخالها فى كلام المصنف بأن يكون المراد بقوله
مكرهته اى مكرهه لاعمم ان يكون هو الذى اكرهها وغيره انظر بن (قوله مكرهته) اشار الى
ان الكلام فيما اذا كان المكره أنثى واما لو كان ذكر فهل يجب على مكرهه احجاجه او لا نص والظاهر
انه يجب عليه احجاجه واما ان طاع فلا يجب احجاجه على الفاعل قاله شيخنا العدوى (قوله ما لم يطلبه
او تزني له) اى فلا يلزمه حينئذ احجاجها (قوله ويجوز الزوج الثانى على الاذن لها) اى فى الخروج
مع ذلك الزوج الاول الذى كان اكرهها (قوله تشبيه فى الرجوع بالاقل بالنظر للهدى والغدية
اذهو المتقدم الخ فيه ان الهدى لم يتقدم وان الذى تقدم انما هو الرجوع بالاقل فى الغدية وبهذه
فالاولى جعل التشبيه فى مطلق الرجوع بالاقل المتحقق فى الجميع والاقل فى كل شئ بحسبه واعلم
ان المستبر القلة يوم رجوعها الايام الاجراخ خلافا لما استظهره عقب فى التوضيح مانسه التوسى لو
كان النسك بالشاة ارفق بها حين نسكت وهو معسر ثم اسرو وقد غلالتك ورخص الطعام فانها
ترجع عليه بالطعام اذهو الا ان اقل قيمة من قيمة النسك الذى نسكت به فقد اعتبر يوم الرجوع
لايام الاجراخ انظر بن (قوله معه متعلق بافسد اى من وقع الافساد معه يجب عليه مفارقتها
لاغيرها فلا يجب عليه مفارقتها بل يجوز الخلوة بها (قوله من حين احرامه بالقضاء) مفاد ان عام
الفساد لا يجب عليه فيه مفارقة من افسد معها حالة اتمامه لذلك افسدوه واطأها الطراز وكران
رشد ان عام الفساد كتمام القضاء وجوب مفارقة من افسد معها فيه ما هو واضح بل ربما يقال
عام الفساد اولى بالمفارقة لكثرة التهاون فيه مع وجوب اتمامه تأمل اه شيخنا عدوى (قوله
بمخلاف ميقات) اراد به مطلق مكان الاحرام لمقابله به الزمن لا الميقات الشرعى والالم يتحقق لقوله ان
شرع (قوله تعين احرامه بالقضاء منها) فان تعداها فى القضاء لم يدم كما قال المصنف (قوله كما
لو استمر بعد الفساد هذا) اى لزوم الدم لذلك الذى احرى من مكة يقيدان احرامه من الميقات واجب
اذ لا يجب الدم فى ترك سنة ولا مندوب وهذا يخص قوله سابقا ومكانه له للقيم بمكة ومكة ونذير
من المسجد كخروج ذى النفس لميقاته (قوله واما لو تعداها فى عام الفساد اى غير عذر) كأن يجاوز
الميقات حلالا لعدم ارادته دخول مكة ثم بعد ذلك اراد الدخول واكرم بجمع ثم افسده فانه فى عام
القضاء يحرم مما احرى منه اولا كما قال الباجي والتونسي ويصدق عليه قول المصنف ان شرع لانه
مع العذر مشروع انظر خش (قوله واجتماع) هذا يشعر بعدم المجاوز ابتداء وهو كذلك اه
هدوى (قوله وعكسه) مثله فى التوضيح عن الدوارد والعنية ونقله اللخمي وابن يونس قال وهو
الظاهر خلافا لابن المحاسب تبعا لابن بشير من عدم الاجزاء بن (قوله وهو افراد عن تعين)
اى بان يقع الافساد فى الحج الذى احرى به بعد ان فرغت العمرة فاذا قضاه مفردا فانه يجزئه فى الحقيقة
اجزا افراد عن افراد وعليه هدى ان هدى للتمتع بجعله وهدى للافساد يؤخره (قوله ولا عكسه)
فدعلم ما ذكره ست صوراً ثلثان واربعة غير مجزية واصل الصور تسع اسقط المصنف

منها ثلاثة وهي قضاء الشيء بمثله لظهوره (قوله الذي هو حجة الفرض) في خش عتق المصنف بقوله واجب دون فرض الذي يتبادر منه الا لازم بالاصالة ليشمل النذر ايضا فاذا نوى بقضاء التطوع القضاء والنذر معا فلا ينوب عن النذر كما لا ينوب عن حجة الفرض اذا نوى بالقضاء القضاء وحجة الفرض (قوله اذا نوى عند احرامه بالقضاء القضاء والفرض الخ) اى واحرى اذا لم ينو الا القضاء فلا ينوب عن الواجب قال عبق ويفهم من قوله قضاء تطوع ان قضاء النذر المفيد اذا نوى به القضاء والفرض معا فانه ينوب عن الفرض وفيه نظر كما قال بن بل قضاء التطوع وقضاء النذر متساويان في ان كلا منهما واجب بالا صالة فكيف يعبرى الثاني عن الواجب وايضا قول المصنف وان حجنا وبانذره وفرضه اجزاء عن النذر نقطة الخ برذلا ما اذ كل من النذر وقضائه واجب فتأمل (قوله للحمل بكسر الميم وهو ما يحمل فيه على ظهور الدواب (قوله واما محرما) اى كما يها فلا يكره له حملها ولو كان محرما وهذا هو الصواب كما يظهر من نقل المواق عن الجواهر من اختصاص الكراهة بالزوج خلافا لما في خش من ان الكراهة في المحرم ايضا بن (قوله فظاهر انه يمنع) اى سواء كان محرما ولا (قوله ويكره له رؤية ذراعيها) اى يكره للزوج اذا كان محرما رؤية ذراعيها لاشعرها وينبغي حرمة مسه لذراعيها لكونه مغلقة اللفة اكثر من الرؤية وكراهة مسه لشرها (قوله وفيه نظر) اذ لم يحل المصنف في مناسكه الا الكراهة (قوله ولا يكره الفتوى الخ) اشار الشارح الى انه عطف على قوله لاشعرها وهذا هو ظاهر المواق وهو الصواب لقول الجواهر ويكره ان يحملها للحمل ولا بأس ان يفتى المفتى في امور النساء ونحوه لابن المحاسب قال طفي والمراد بلا بأس هنا الاباحة بدليل مقابلة الاثمة لها بالمكروه وما في الجواهر هو لفظ الموازية كفاي مناسك المؤلف ونقله ابن عرفة عن النوادر وبذلك تعلم ان عطف خش له على المكروه غير صواب اه بن (قوله ولو في حيض ونفاس) اى ونحو ذلك مما يتعلق بفروجهن (قوله وحرمة به وبالمحرم) الباء الاولى للسببية والثانية للظرفية (قوله على الخلاف في ذلك) هذا الخلاف مبني على الخلاف في قدر الميل وفي قدر الذراع هل هو ذراع الاذى او ذراع البر المصرى والثاني اكبر من الاول اه عدوى (قوله ينتهى) اى المحرم للتنعيم بخروج الغاية لان التنعيم من المحل لما مر من ان مریدا العرة يحرم منه وما في التوضيح عن النوادر من ان حسد المحرم مما يلي المدينة نحواربعة اميال الى منتهى التنعيم اه معناه الى منتهاه لمرأى من ناحية المدينة وهو بدوه للخارج عن مكة فهى خارجة عن المحرم اه بن والحاصل ان الخارج من مكة للمدينة يحرم عليه التعرض للصيد الى مبدأ التنعيم والخارج من المدينة لمكة يجوز له التعرض للصيد الى منتهى التنعيم من جهة مكة فيحرم له التعرض للصيد فالتنعيم يجوز فيه الصيدان يخرج من مكة يريد المدينة وان جاء من المدينة يريد مكة (قوله للمقطع) بفتح الميم وسكون القاف وفتح الطاء وبضم الميم وفتح القاف وتشديد الطاء وهو جبل قيل سمي ذلك الجبل بالمقطع لقطع الحجر منه لبناء البيت (قوله وينتهى للجعرانة) هذا غير صحيح اذ ليست الجعرانة من جهة عرفة وصوابه لوقال وينتهى الى عرفة كفاي ابن غازي واما حسد المحرم من جهة الجعرانة فهو وكفاي مناسك المؤلف ستة اميال ايضا الى موضع سماء التادى شعب آل عبد الله ابن خالد اه بن (قوله لا تخرا الحديدية) اى من جهة الجبل والا فالحديدية من المحرم وهى قرية صغيرة بينها وبين مكة مرحلة واحدة وهى المعروفة الآن بحدة بالحمامة اه (قوله ويقع سيل الجبل دونه) اى واما سيله اذا جرى لجهة الجبل فانه ينزل فيه (قوله تعرض لمحيوان بري) اى والحال انه متوحش ولا يجوز زامصطياده ولا التلبس في اصطيداه وقولنا والحال انه متوحش تخرج الاوز والدجاج

وخرج البري الحيوان البري فانه يجوز للحرم اصطيداه لقوله تعالى احل لكم صيد البحر وطعامه
 متاعا لكم وللسبارة (قوله ويدخل فيه) اي في الحيوان البري الذي يحرم التعرض له المحلقه الخ
 (قوله لا الكلب) اي ولا يدخل في الحيوان البري الذي يحرم التعرض له الكلب الانسي لانه
 وان كان حيوانا بري بالكل ليس مما يحرم التعرض له لاعلى الحرم ولا في الحرم لان قتله جائز بل يندب
 على المشهور مطلقا فاندفع ما يقال كان الاول ان يقول وليس من الصيد الكلب الخ والافه وحيوان
 بري قطعاً تأمل (قوله وان تأنس) اي هذا اذا استقر على توحيشه بل وان تأنس (قوله ولم يؤكل)
 عطف على ما في حيزان اي وان لم يؤكل وفيه رد على الشافعي القائل انه انما يحرم التعرض
 للأكل (قوله ويقوم) اي غير المأكول (قوله ويعيش في البر) اي لكونه من حيوانات البر
 وليس المراد بطير الماء بطير من حيوانات البحر لان هذا سمك يجوز صيده للحرم (قوله وجزئه)
 عطف على حيوان بري (قوله اي بعضه) اشار الشارح بهذا الى ان جزئه في المتن يقرأ بازاي المعجمة
 وهو الذي ارتضاه ح واستدل له بقول المناسك ويحرم التعرض لابعاض الصيد ويبيحه اه وقد
 يبحث في هذه النسخة بأن المجزء مستغنى عن ذكره لانه ان فرض متصلاً فالتعرض له تعرض للكل
 اي الحيوان البري وان فرض منفصلاً فامامية بأن كان ذكاه محرم او حلال في حرم او كان بالذكاة
 فهذا يتأتى واما ان لا يكون ميتة فلا يحرم التعرض له اي اكله وضبطه ابن غازي وجروه بالاراء والواو
 اي اولاده وقد يقال ذكرا الجرو مستغنى عنه بقوله ويبيحه لانه اذا حرم التعرض للبيض فالولى جروه
 تأمل (قوله وليس له) جملة مستأنفة لا معطوفة لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر وهي جواب عن
 سؤال مذكراً انه قيل له انت قد ذكر حرمة التعرض للبري اذ لم يكن معه قبل الاحرام فاحكمه اذا
 كان معه فقال وليس له الخ (قوله في قفص راجع لقوله وكان بيده ولقوله او كان بيده فقتله) (قوله
 وتلف) اي قبل ارساله وبعد احراره (قوله وداه) اي دفع دية اي جزاءه (قوله فلو اخذته احد)
 اي بعد اطلاقه وقوله قبل محوقه بالوحش الخ اي واولى لو اخذته بعد محوقه بها وهذا مفرع على زوال
 ملكه عنه مآلاً ويتفرع على زوال ملكه عنه حالاً لانه لو افاته احد من يده لم يضمن (قوله وليس
 لربه الاصل) اي اذا فرغ من احراره وخرج للحل (قوله او محله ان لم يحرم منه) اي بأن احرى من
 الميتات (قوله والاوجب ارساله اي زوال ملكه عنه) (قوله تأويلان) الاول للتونسي وابن يونس
 والثاني نقله ابن يونس عن بعض اصحاب وهما على قوله او من احرى وفي بيته صيد فلا شيء عليه فيه
 ولا يرسله ولا يزول ملكه عنه اه بن والمعتمد من التأويلين الاول كما قال الشارح (قوله والفرق
 الخ) جواب عما يقال لا شيء قلتم اذا كان الصيد في بيته حال احراره فلا يرسله مطلقاً وان كان معه في
 قفص حال احراره وجب عليه ارساله واي فرق بين كونه في البيت وكونه في القفص (قوله وينتفل
 بانه قاله اي وحينئذ فالصيد الذي فيه كالصيد الذي في يده) (قوله فلا يستحدث الخ) مفرع على
 قوله حرم تعرض بري كما اشار له الشارح لاعلى قوله ولا يرسله بيده ولا على قوله وزال ملكه عنه لانه
 لا فائدة فيه لان وجوب الارسال وزوال الملك كاف في افادة النهي عن تجدد ملكه وحينئذ
 فلا حاجة لتفريقه عليه بخلاف النهي عن التعرض له فلا يفيد النهي عن تجدد الملك فلهذا فرعه
 عليه اه عدوى ثمان السنين والتاخر اذ تان لنا كيد النهي والمعنى انه ينهى فيها مؤكداً عن
 تجديد ملك الصيد اي احداث ملكه مادام محرماً لا للطلب لان المراد النهي عن تجدد الملك لا عن
 طاب تجديد ملكه ومحل النهي عن استحداث الحرم ملك الصيد بشراء او قبول هبة الخ اذا كان الصيد
 حاضراً واما ان كان غائباً فيجوز (قوله فانه يدخل الخ) حاصله انه اذا مات مورث المحرم عن

صيد فان ذلك الصيد يدخل في ملك المحرم جبراً ويجب عليه ارساله بعد دخوله في ملكه بالمحرم وكذا اذا باع صيداً قبل احرامه فردّه عليه المشتري بعد احرامه بعيب فانه يرده اليه ازاما بالمحرم ويجب عليه ارساله وامالو وجد المحرم عيباً في صيد اشتراه قبل احرامه فانه يرجع بالارش على البائع ويرسله واحرامه يثبت رده (قوله اى لا يقبله من الغسر ودبعة اى سواء كان ذلك الغسر حلالاً او محرماً (قوله رده لصاحبه اى وجب عليه رده لصاحبه واعلم ان ما ذكره الشارح من التفصيل هو للمتعين كما نرى ح وكلام التوضيح يوضح انه اذا قبله يجب ارساله بلا تفصيل ونقله ابن غازى والشارح يرام وساء وليس كذلك انظر بن (تنبيه) قوله رده لصاحبه فان اى ربه من قبله كان محرماً ولا ارساله المحرم بحضرته ولا شئ عليه سواء يسرفه للمعاكم لا (قوله اى اودعه) اى والا بان كان غائباً اودعه الخ (قوله وضمن قيمته) اى ربه ويحل هذا التفصيل اذا كان ربه حلالاً حين الابداع ولو طرأ احرامه بعد مغارقة المودع وذلك لان الاحرام لا ينزل الملك عما غاب من الصيد وامالو كان ربه محرماً حين الابداع فان المودع يرسله ولو مع حضوره زوال ملكه عنه ولا يطلب برده ليرسله اه عدوى (قوله ان وجد وعه) اى حلالاً او محرماً (قوله فليس قوله رده) مفرغاً على ما قبله اى بحيث يقال ان المعنى فان ارتكبت المحرمه وقبله وهو محرم رده ان وجد صاحبه والا فلا (قوله لتغاير التصور) لان ابقاءه من غير ارسال اذا لم يجد ربه ولم يجد من يودعه عنده انما هو فيما اذا قبله قبل احرامه واما اذا قبله بعد احرامه ولم يجد ربه من يودعه عنده وجب ارساله ولا يجوز له ابقاؤه واعلم ان صور هذه المسئلة تسع وذلك لانه اما ان يودعه حلالاً عند حلال ثم يحرم المودع بالغنح او يودعه حلالاً عند محرم او يودعه محرمه عند محرم فهذه ثلاثه احوال وفى كل منها اما ان يجد المودع بالغنح رب الصيد واما ان لا يجده لكن يجد حلالاً يودعه عنده واما ان لا يجد ربه ولا من يودعه عنده فالجوع تسع تفهم احكامها مما تقدم (قوله وفى حكمة اشتراءه الخ) حاصله انه تقدم انه لا يجوز للمحرم ان يستحدث ملكاً للصيد فلو وقع واشترى المحرم صيداً من حلال فهل العقد صحيح وهو قول ابن حبيب وافاسد وهو ما فى الموازيه وعلى الاول فيضمن ثمنه له ثمة ويجب عليه ارساله وعلى الثانى فلا يلزمه ثمنه ولا ارساله ويلزمه رده لبايعه لانه بيع فاسد لم يفت (قوله من حلال) اى واما من محرم فهو فاسد اتفاقاً فلا يلزمه ثمنه ويلزمه رده لبايعه ليرسله (قوله على الاظهر) اى كما قاله ح خلافاً لما قاله سندهم انه على القول بالحقه يضمن المشتري المحرم للبايع قيمته لا ثمنه وعليه فيقال لتبايع صحيح بمعنى بالقيمة (قوله الا لأفأه الخ) اى فانه يجوز قتله للمحرم وفى المحرم اذا كان بغير نية الذكاه والالم يجز كما بآنى (قوله مطلقاً) راجع لثلاثة قبله (قوله وفى جواز قتل صغيرهما) اى وعدم الجواز فالقول بالجواز نظر للفظ غراب الواقع فى الحديث فانه مطلق يتحقق فى الكبير والصغير والقول بالنعى نظر لانه فى جواز القتل وهى الايداء وذلك منتبى فى الصغير (قوله خلاف) الاول شهر ابن راشد والثانى شهر ابن هارون (قوله كعادى سبع) اى كما يجوز قتل العادى من السباع ان كان كبيراً وكان قتله لدفع شره والا فلا يجوز قتله وفيه الجزاء (قوله كطير) اى كما يجوز قتل الطير الذى يخاف منه على النفس او المال ولا يدفع الا بالقتل اذا كان قتله لدفع شره لا بصدد ذكائه فلا يجوز وفيه الجزاء (قوله واما المحرم فلا يجوز له قتله) اى يحرم كما صرح به الجزوى فى مبرج الرسالة وما فى المناسك من الكراهة قال طفى المراد بها التعريم بدليل قوله فاذا قتلها المحرم اطعم كسائر الهوام اذ لو كانت للتنزيه ما قال اطعم كسائر الهوام اه بن وقد يقال الاطعام على جهة الاستحباب فلا ينافى ان الكراهة على بابها للتنزيه تأمل (قوله وشبهه فى عدم الجزاء

الاستفادة من الاستثناء) اى فكأنه قال ولا جزاء في هذه المستثناة كأن عم الجمراد (قوله والواو
 للحال) اى فالعنى على التقيد اى ولا جزاء عليه ولا حرمة اذا كان قد اجتهد في التحفظ من قتله ومات
 منه شئ بعد ذلك بدفعه (قوله والافقيمة طعاما) ظاهر المصنف تعين الحفنة في الواحدة للعشرة
 والقيمة طعاما فيما زاد وقال الباجي لوشاء الصيام يحكم عليه بصوم يوم انظر طافى والمواق اه بن
 (قوله من غير تفصيل) اى بين قليل وكثير وقوله لسكن النص الخ اجاب طافى بأن القبض والحفنة
 متقاربان والخطاب سهل (قوله قبضة) اى بضاعة مجمة كفى حاشية خش وهى دون الحفنة
 وقد علم من كلامه ان الجمراد والبولديسا كالقملة والقملة لان القملة والقملة لا لعشرة فيها
 حفنة وما زاد فيه الغدية وفى الجمراد الواحدة لعشرة حفنة وما زاد فيه القيمة والدودى قليله وكثيره
 قبضة (قوله والجزاء يقتله) جملة مستأفة استثناء فانهما جوا بالسؤال مقدرة قد بدى فان تعرض
 للحيوان البرى هذا يلزمه وحاصل الجواب انه تارة يقتله وتارة لا يقتله فان قتله فاجزاء يقتله
 (قوله وجهل ونسيان) اى خلافا لابن عبد الحكم حيث قال لاشئ في غير العمد ولا فيما تكرر
 (قوله ولا نفي هذين الخ) قال بن فى سقوط الاثم بالجهل نفي الجزاء الاقدام قبل علم الحكم
 ولم اهرم ذكر واسقوط الاثم الا فى النسيان وهو ظاهر (قوله كالخفنة) قال خش فى كبريه
 ويجوز الاصطيد بالخفنة عليه الجزاء وحيدة فلا منافاة بين الجواز والجزاء كما انه لا منافاة بين
 الحرمة ونفي الجزاء (قوله وتكررا الجزاء بتكرر الصيد) ظاهره ان تكرر فعل ماض والجملة
 مستأفة والذي ذكره غيره انه مصدر عطف على مخصصة وان اللام بالنسبة له بمعنى مع اى وان كان
 القتل مصاحبا لتكرر لا لتعميل لان التكرر ليس عليه للقتل وحاصله انه اذا قتل صيد فان الجزاء
 يتكرر عليه بتكرر القتل سواء نوى التكرار ام لا خلافا لما قال به مدم بتكرر الجزاء بتكرر القتل
 (قوله كسهم وكاب) هذا تشبيه فى لزوم الجزاء (قوله فقيه الجزاء) اى ولا يؤكل عند ان القاسم
 سواء قرب محل الرامى من الحرم او بعد عنه وخالفه اشهب وعبد الملك فأشهب يقول يؤكل ولا جزاء
 عليه مطلقا وعبد الملك يوافق اشهب على الاكل وعدم الجزاء بشرط البعد فان كان بين محل الرامى
 والحرم قرب كان ميتة وفيه الجزاء والمراد بالبعد ان يكون بين الرامى والحرم مسافة لا تقطعها الداهم
 غالبا فوافق فى مقدوره والله انه قطعها ومز بطرف الحرم لقوة حملت للرامى اه عدوى وقد جعل
 اللحنى هذا الخلاف الذى فى مسئلة السهم جارى فى مسئلة الكب الذى مزم من الحرم واختار من
 الخلاف فى المسثلين الاكل وعدم الجزاء كما بنى (قوله والافلا) اى والا يكن طريقه متعينة
 من الحرم لانه ذهب اليه من الحرم فقتله اكل ولا جزاء لان الكب ود لا فسد وله للحرم من نفسه
 بخلاف السهم فن اراى على كل حال فقول المصنف تعين طريقه من الحرم قيد فى الكب فقط وقد
 تبع المصنف فى تقييد الكب بما ذكر ابن شاس وابن الحجاج وهذا قول رابع فى مسئلة الكب
 وحاصله انه اذا ارسل حل كلبا وهو فى المحل على صيد فيه فترك الكبى الحرم فلما جاوز قتل
 الصيد فى المحل ففيه الجزاء ولا يؤكل عند ان القاسم مطلقا وقال اشهب يؤكل ولا جزاء مطلقا وقال
 عبد الملك يؤكل ولا جزاء ان بعد محل الارسال من الحرم والافلا فجزاء وقال ابن شاس وابن الحجاج
 ان تعين الحرم طريقه فجزاء ولا يؤكل والا فلا وفى ذلك مشى المصنف (قوله وارسل بقربه
 الخ اعلم انه اختلف فى حكم الاصطيد قرب الحرم فقال مالك انه مباح اذا سلم من قتله فى الحرم وقال
 فى الترمذي المشهور انه منى عنه امامنا اوكراهة يصحب فهم قوله صلى الله عليه وسلم كالراعى
 برعى حول المحى يوشك ان يقع فيه قال ح والظاهر كركلهم نعم ان قتله فى الحرم او بعد ان احرجه

منه فيه الجزاء ولا يؤكل وان قتله بقرب الحرم قبل ان يدخل فيه فامسح برأيه ولا جزاء عليه وهو قول مالك وابن القاسم التونسي ويؤكل حيث كان المائد حلالا وقال ابن عبد الحكم وابن حبيب عليه الجزاء ان طرح والمتبادر من كلام المؤلف هو المودة الاخيرة لكن لضعف القول بالجزاء فيها تعين حمله على الثانية ويجعل قوله خارجا حلالا من فاعل قتل اى فقتل في حال كونه خارجا منه تأمل (قوله ولا يؤكل في الكل) اى لا انتهاك حرمة الحرم (قوله واما لو ارسله من بعيد) هذا مفهوم قول المصنف او ارسل بقربه (قوله ومارده من حرم) اى واما طرده عن طعامك ورحلك فـ لا بأس به الا انه اذا هلك بسببه فالجزاء كافي بن (قوله فصاد صائدا الخ) حاصل ما في ح انه ان طرده من الحرم الى المحل فان عاد الى الحرم فلا جزاء وان صاده من المحل صائدا فالجزاء وان استمر باقيا في المحل فان كان في محل متمتع تحقق منعه فيه فلا جزاء والا فالجزاء اه بن (قوله وهو لا ينجوا الخ) هذا القيد لابن يونس قيد به سألة الطارد وحينئذ فيه تغير في جميع ما ذكره من قوله فصاد صائد ولقوله واهلك قبل عوده ولقوله واهلك في هلاكه كافي حاشية شيخنا على خش (قوله على طارده في ذلك) اى ولو حصل له التلف بعد ذلك او صيد (قوله فالجزاء ولا يؤكل) اى على المشهور نظرا لابتداء الرمية وهو قول ابن القاسم ومقابله قول اشهب وعبد الملك انه يؤكل ولا جزاء فيه نظرا لحمل الاصابة (قوله ولا يؤكل في هذه اتفاقا) اى لانه يصدق عليه انه قتل صيد في الحرم (قوله وتعرضه) اى تعرض من يحرم عليه الصيد من محرم وحلال في الحرم وليس من تعرضه للتلف كون الغيرة قدر عليه بسبب جرحه له خلافا لما استظهره البساطي وسئل عن لانه هماعلم انه لا يموت من الجرح او برى منه بنقص والتحق بجنسه فلا شيء فيه وان كان الغيرة قدر عليه وهو مذنب المدونة ويدخل في قول المصنف ولو بنقص اه بن (قوله كنتفريشه) اى الذى لا يقدر معه على الطيران والافلا جزاء كما انه لو تنفريشه الذى لا يقدر على الطيران الابيه وامسكه عنده حتى نبت بدله واطلعه فلا جزاء عليه (قوله ولم يتحقق سلامته فيهما) اى في التعريض للتلف والجرح فهو قيد في المـئتين (قوله ولو بنقص) مبالغة في المفهوم كما اشار له الشارح والباقي قوله بنقص بمعنى مع (قوله يلزمه ما بين القيتين) فاذا كانت قيمته سليما لثلاثة اعداد وبعين ما بين زمة مدو هو ما بين القيتين (قوله ان اخرج لشك) اى لاجل شك نشأ عن رمى الصيد (قوله ثم تحقق موته) اى حصول موته بعد الاخراج حالة الشك ولو كانت الرمية انفذت مقاتله (قوله لانه اخرج الجزاء قبل وجوبه) اى بحسب نفس الامر لا بحسب الظاهر لما تقدم انه يجب عند الشك اى انه كشف الغيب انه اخرج قبل الوجوب (قوله مع انه لا جزاء عليه) اى ثانيا كما انه لو استمر باقيا على شكه لم يتكرر عليه الجزاء والحاصل انه اذا رمى صيدا فشك في موته فاخرج جزاءه فان استمر على شكه او غلب على ظنه ان موته قبل الاخراج لم يلزمه الاخراج ثانيا وان غلب على ظنه ان موته بعد الاخراج لزمه اخراج الجزاء ثانيا (قوله ككل من المشتركين) اما بالثنية وهو بيان لاقول ما يتحقق به الاشتراك او بالجمع وآل الجنس وهو يصدق باثنين فاكثر (قوله في تعدد الجزاء بتعدد هم) اى سواء كانوا اعمالين في الحرم او محرمين ولو بغيره واما الاشتراك حل ليس بالحرم ومحرم في قتل الصيد كان الجزاء على الحرم فقط (نتية) قال عجم مانصه ومفهوم المشتركين انه لو تمالى جماعة على قتله فقتله واحد منهم فجزاءه على من قتله فقط كما هو ظاهر كلامهم وظاهر كلام المصنف انه لا يتطرق ا قتله جميعهم لن فعله اقوى في حصول الموت وهذا اذا لم تتميز الضربات واما اذا تميزت الضربات وعلم او ظن ان موته من ضربة معينة فان ظاهر ان الجزاء عليه وحده لانه اختص بقتله الا ان تكون ضربة غيره هي التي طاقته

عن النجاشي فان كل واحد منهم ما عليه جزاء بمثابة الشتر كمين (قوله فقتل غيره) أي وترك السبع المرسل اليه (قوله فوقع فيه صيد) أي فليزيم الجزاء على المشهور وقال سحنون لاجزاء فيه وقال اشهب ان كان الحبل يتخوف فيه على الصيد من الوقوع في الشتر كوداه والا فلا شيء عليه اه عدوى (قوله وبقتل غلام الخ) حاصله ان الحرم اذا كان معه صيد فأمر الغلام ان يرسله فظن الغلام انه امره بقتله فقتله الغلام فعلى سيده جزاءه ولا شيء على الغلام الا ان يكون محرما فعلى الغلام جزاء آخر (قوله أي امره سيده بأقلاته) أي امره بالقول واشارته اشارة ظن منها القتل وان كانت تلك الاشارة لا يفهم غيره منها القتل (قوله فظن القتل) مفهوما وهو لو شك في امره له بالقتل او بالافلات ثم قتله كان الجزاء على العبد وحده كما يفيد كلام اللخمي اه عدوى (قوله وعلى العبد جزاء ايضا ان كان محرما) أي ولا يتفقه خطأه وحينئذ فاما ان يصوم العبد عن نفسه واما ان يطعم عنه سيده ان شاء وان شاء امر به من ماله وكذا يقال في الممدى فاما ان يمدى عنه السيد أو يأمره بذلك من ماله كما قال سند (قوله اولاني) راجع لانه ان تسبب السيد فيه أي اولا يشترط في لزوم الجزاء للسيد تسببه فيه بل الجزاء لازم له مطلقا سواء تسبب فيه بأن اذن في اصطباذه او لم يتسبب فيه بأن صاده العبد بغير اذن سيده فقال له اقلته فقتله لانه امره بقتله (قوله تأويلان) الاول لابن السكيت والثاني لابن جرير اه بن (قوله وسيديه) عطف على محذوف أي والجزاء بقتله مباشرة وبسبب هذا اذا كان السبب مقصودا بل ولو كان اتفاقا (قوله ان قصد) أي ذلك السبب بأن حفر حفرة بقصد وقوع الصيد فيها فوقع فيها لقات الجزاء لازم باتفاق ابن القاسم واشهب (قوله ولو اتفق كونه سبيا) أي من غير قصد جعله سبيا وذلك بأن لا يقصد الصيد مع السبب اصله لكن أدى ذلك لهلاك الصيد فأخذ من كون السبب الاتفاقى بوجوب جزاء الصيد انه لو وقع انسان بابه وكان قبل فتحه مستندا عليه جرة عسل مثلا فانكسرت فانه يضمن ان فعله قارن الاتلاف كما قال ابن عرفة بخلاف لو اطلق نار في محل فاحترقت دار جاره فلا ضمان على المطلق لان الفعل لم يقارن التلف اه شيخنا عدوى (قوله ولا يظهر عند ابن عبد السلام الخ فيه ان من ذكر من ابن عبد السلام وعن معه مندرج في الاصح فلا حاجة لذكر الاظهر فالاولى ابدال الاظهر بالاربع بأن يقول والاربع والاصح خلافة لابن يونس رجع هذا القول الثاني كافي الوان (قوله انه لاجزاء) أي في السبب الاتفاقى (قوله وشبه في عدم الجزاء) أي وعدم اكل الصيد ايضا (قوله غيات) أي فانه لاجزاء فيه ولا يؤكل وكذا يقال في قوله وبئر ماء ودلالة بحرم او حل كما هو ظاهر كلام ح (قوله وحفر بئر ماء) أي سواء كان المحفر في محل يجوز له الحفر فيه او لا كالطريق فليس ما هنا كافي الديات ولعل الفرق ان الصيد ليس شأنه لزوم طريق معين بخلاف الآدمي اه عدوى هذا وقد وافق ابن القاسم اشهب في سقوط الجزاء في مسألة حفر البئر ماء وخالفه في مسألة فزعه غيات وقال بالجزاء كما مر قال ح وهي مناقضة لاشك فيها وحكي بعضهم قولان عن ابن القاسم بوجوب الجزاء في مسألة البئر وهو ضعيف اه بن (قوله ولا دلالة بحرم او حل) أي لاجزاء في ان يدل بحرم محرما او حلالا على صيد في المحل أو في الحرم ولو ساءد الحرم والحلال المدلول وحاصله انه اذا دل بحرم محرما او حلالا على صيد في المحل أو في الحرم فقتله فلا جزاء على ذلك المدلول فلهذا اربع صور وكذلك اذا دل حل محرما او حلالا على صيد في المحل أو في الحرم فقتله فلا جزاء على ذلك المحل الدال فلهذا أربعة ايضا والجزاء انما هو على المدلول ان كان محرما او كان حلالا وكان الصيد في الحرم (قوله فلا جزاء على الدال) أي على الحرم الدال (قوله على فرع في المحل) أي

خارج عن حد المحرم لداخل الحمل وأما لو كان الفرع مائة من المحرم والطير فوقه فالظاهر ان فيه
 الجزاء كما لو كان الطير على حد المحرم نفسه (قوله فلا جزاء) وبؤكل نظرا للحل (أى على المشهور وهو
 مذهب المدرسة) وقال عبد الملك يلزمه الجزاء نظرا لاصل الفرع (قوله ولا نزاع الخ) أى كماله
 لا نزاع في لزوم الجزاء والمحرمه وعدم الاكل اذا كان كل من الفرع واصله في المحرم (قوله او بجمل)
 عطف على فرع أى ورعيه حال كونه بجمل أى والصائد بجمل ايضا وقوله فأت به أى فى المحرم ولا يصح
 ان يكون عطفا على المحرم والالسان المعنى ورعيه على فرع اصله بالجمل وهو فاسد لاقتضائه انه اذا
 كان الاصل فى الحمل والفرع فى المحرم ورمى على الصيد الذى فرقه الفرع فانه لا جزاء عليه مع ان عليه
 الجزاء (قوله على الخنازير) على ما اختاره اللغوي من اقوال ثلاثة الاول قول التوسى يلزم من الجزاء
 ولا يؤكل والثانى قول اصبح بعدم الجزاء ولا يؤكل والثالث قول اشهب بعدم الجزاء وبؤكل اختار
 اللغوي منها الثالث فاخياره من نصب على نفى الجزاء خلافا للاول وعلى الاكل خلافا للثانى والاول
 (قوله والا فعليه اختار التوسى واللغوي هنا قول سمعون لاشئ عليه ولم ينه المصنف عليه ما بين
 قوله فقتله محرم آخرى وأما قوله حلال فاما ان يقتله فى المحرم او فى الحمل فان قتله فى المحرم فعلى
 كل واحد منهما جزاء على وان قتله فى الحمل فجزاؤه على المحرم الذى امسكه وبقرم الحلال له قيمته
 طعنا ما ان كانت قيمته اقل من جزائه والحاصل انهما اذا كانا حلالين فى المحرم او كان احدهما محرما
 والاخر حلالا بالمحرم فعلى كل واحد منهما جزاء كامل مثل صورة المصنف وهى ماذا كانا محرمين فان
 كان احدهما محرما والآخر حلالا بالمحرم والاخر ليس كذلك فالجزاء على المحرم او من فى المحرم ولا جزاء
 على الآخر وان كان كل منهما غير محرم ولا بالمحرم ولا شئ عليه اعدوى (قوله وعلى كل واحد منهما
 جزاء كامل) أى نظرا الى التسبب والمباشرة (قوله او فى المحرم) أى اوصاده حلال فى المحرم (قوله
 ولو بشاره) أى مناوله سوط (قوله فأت بصيده) راجع لكل من صيد المحرم والمصاد الحلال
 فى المحرم وقوله او ذبحه ولو بعد اخلاله عطف على قوله بصيده وقوله او ذبحه وان لم يصد عطف
 على ما صاده محرم (قوله او صيده) أى لاجله صاده حلال او حرام كان المحرم الذى صيده لاجله
 معين او غيره معين بامر او بغير امر ليباع له او يهدى له او لضيف به (قوله وذبح حال احرامه أى
 رواه اكل المحرم منه شيئا والا واختر بقره وقوله وذبح حال احرامه عما اذا ذبح بعده فانه يكره اكله فقط
 كما فى ج بخلاف ما صاده فانه ميتة ولو ذبح بعد اخلاله كالم (قوله او ذبحه حلال الخ) عطف على
 قوله او صيده أى او ذبحه حلال لضيف به محرما والحال ان ذلك الحلال لم يصد (قوله ميتة) أى
 حكمه حكم الميتة وقوله على كل احدى بالنسبة لكل احد فلا يجوز اكله لحلال ولا لمحرم (قوله
 لانه) أى لان البيض بمنزلة الجنين أى جنين الصيد لكونه نشأ عنه فلما كان الجنين نشأ عن البيض
 نزل البيض منزلة (قوله وقشره نجس) أى بالنسبة للمحرم وغيره لانهم اساتروا البيض منزلة ما نشأ
 عنه وهو الجنين وحكمه واغلبه بحكم الميتة صار حكم قشره ما حكمه ميتة لبيض المذرا وما خرج بعد
 الموت واذا علت السبب فى نجاسة البيض وجعله كالميتة لم يلزم ان يمتد سند خلاف المذهب حيث قال اما
 منع المحرم من البيض فبين وامام منع غيره فبين نظرا لان البيض لا يقتل كذا حتى يكون بقره المحرم
 ميتة ولا يزيد على المحرم فيه فى حق الغير على فعل الجحوشى وهو اذا شوى بيضا وكسره لم يحرم بذلك
 على المسلم بخلاف الصيد فانه يقتل كذا مشروعه والمحرّم ليس من اهلها والحاصل ان البيض
 يمنع من اكله المحرم وغيره وقشره نجس بالنسبة لما هذ على ما ذكره المصنف كغيره من ابيض
 ميتة واماعلى ما ذكره سند فيمنع من اكله المحرم دون غيره وقشره طاهر حتى للمحرم (قوله وامان لم

يعلم) اى والحال انه اكل منه **(قوله فلا شئ عليه)** وكذا ان علم انه صيد المحرم وكان الاكل منه غير
محرم بأن كان حلالا والمحاصل ان الجزاء انما يلزم الاكل مما صيد للمحرم بقيد دين الاول ان يكون
الاكل محرما وان يعلم انه صيد المحرم فلو كان الاكل حلالا فلا جزاء عليه وان حرم كله منه لانه مبيته
وكذا الجزاء عليه ان كان محرما ولو لم يكن لا يعلم انه صيد للمحرم **(قوله واما ما صاده محرم)** اى مات
بصيده او ذبحه وان لم يصده **(قوله فالجزاء عليه)** اى على المحرم الصائد ولا شئ على من صيد لاجله
ولو كان مبيته **(قوله عالما)** اى بانه صيد للمحرم **(قوله لافى اكله)** اى لا جزاء على المحرم فى اكل مبيته
الصيد الذى صاده هو او صاده محرم غيره او صاده حلال فى المحرم واولى من المحرم فى عدم الجزاء
الحلال اذا اكل مبيته الصيد الذى صاده المحرم او ذبحه وسواء علم ذلك الاكل المحرم او الحلال ان
ذلك الصيد صيد محرم ولا **(قوله اوفى المحرم)** اى او الحلال الذى صاده فى المحرم **(قوله او)**
غيره كان ذلك الغير محرما صيدا لاجله ام لا **(قوله كل منهما اى من الصائد والمصيد)** **(قوله وان)**
سيحرم مبالغة فى جواز اكل المحرم من لحم الصيد المذكور **(قوله ان تمت الخ شرط فى الجواز ان كان)**
سيحرم فان لم تتم كانه قبل الاحرام بل بعده كان مبيته لا يحل لاحدا كله لانه يصدق عليه انه صيد
لمحرم اذا كان قدام ذكاته بعد احرام المصيد الذى كان حلالا ويصدق عليه انه صاده محرم اذا لم يتم
ذكاته الا بعد احرام الصائد **(قوله اى المحلال)** اى واما المحرم فلا يجوز له ذبح الصيد مطلقا فى
الحل ولا فى المحرم وبهذا تعلم ان قول بعض الشراح وجاز ذبحه اى الشخص سواء كان حلالا او محرما
فيه نظر **(قوله ما صيد يحل)** اى ما صاده حلال يحل واما ما صاده المحرم فى المحل ودخل به فى المحرم
فلا يجوز اكله لا لمحرم ولا للمحرم فتقول عقب مصادره حلال او محرم فيه نظر والصواب استقاط محرم
(قوله واما الا فى الداخل فى المحرم) اى سواء دخله محرما او غير محرم **(قوله ويجب عليه ارساله)**
فان ابقاءه عنده حتى يخرج من المحرم وذبحه بعد دخوله وجه من المحرم وداه سواء كان حين دخوله المحرم
بالصيد محرما او حلالا اما المحرم فواضح واما الحلال فلا ثمة لما دخله المحرم صار من صيد المحرم
كذا قيل وفيه ان هذا التعليل يحرى فى الحلال المقيم بمكة تأمل **(قوله وليس الاوز بصيد)**
اى اذا كان بريئا واما الاوز والعراقى فهو صيد كبقرة الوحش **(قوله فيجوز للمحرم ذبحه واكله)** اى
كما يجوز له اكل بيضهما وكما يجوز له ذبح بهيمة الانعام من غنم وبقرة وبابل اذا كانت متأنسة لا متوحشة
لانها صيد **(قوله ولورميا)** اى هذا اذا كان وحشيا بل ولو كان ورميا **(قوله متخذ للفرخ)**
هذا بيان للحمام الرومى فهو الذى يتخذ للولادة لا لطيران وقوله فلا يؤكل اى لا هو ولا بيضه
(قوله وحرم به قطع الخ) الجوار والمجرور متعلق بفنيت اى حرم على كل احد محرما او غير محرم افاقيا
او من اهل مكة قطع ما ينبت فى المحرم بنفسه اى ولو كان قطعه لا طعام الدواب على المعتد ولا فرق بين
الاخضر واليابس **(قوله وشجر الطرفا)** اى وكذا شجر ام غيلان **(قوله الا الاذخر)** نبت معروف
كالحلحطاب والراثة واحدة اذخرة وجمع اذخر اذخر كقاف على وقوله الا الاذخر والسناى فيجوز
قطعهما وقوله ومثلهما اى فى جواز القطع **(قوله كما يستتبت اى كما يجوز قطع ما يستتبت)** **(قوله)**
وضوهما اى كالحنطة والقنا والعتاب والعتب والفحل **(قوله وان لم يعالج)** اى هذا اذا استتبت
بمعالجة بل وان لم يعالج بأن نبت بنفسه **(قوله كصيد المدينة)** اى كالمحرم صيد حرم المدينة ولا جزاء
فيه فهو تشبيه فى الحرمة وعدم الجزاء **(قوله ولا جزاء الخ)** قال ابن رشد فى رسم الحج من سماع
القرنين مانصه اعلم ان اهل العلم اختلفوا فى ما اذا صاد صيد فى حرم المدينة فمنهم من اوجب فيه
الجزاء كحرم مكة سواء وبذلك قال ابن نافع واليه ذهب عبد الوهاب وذهب مالك الى ان الصيد

فيما انخفض من الصيد في حرم مكة فلم ير على من صاد في حرمها الا الاستغفار والازجر من الامام فقيل له هل يؤكل الصيد الذي يصاد في حرم المدينة فقال ما هو مثل ما يصاد في حرم مكة وانى لا كرهه فروجع في ذلك فقال لا ادري اه باغضه فعلم منه ان عدم الجزاء في صيد حرم المدينة قول مالك وانه تخفة امر المدينة عن مكة وان الامام توقف في اكل ما صيد بحرمها وبه تعلم ما في قول شارحنا تبعا لغيره وهو خش وبجزم اكله وفي التوضيح وهل عدم جزاء الصيد بالمدينة لان الكفارة لا يقاس عليها اى والجزاء كفارة فلا يتقاس الجزاء في صيد المدينة على الجزاء في صيد مكة ولا ان حرمة المدينة عندنا اشد كالعين الغموس قولان اه وكلام ابن رشد المذکور يخالفه لانه يقتضى ان عدم الجزاء تخفة امر المدينة فتأمل انظر بن (قوله وبين حرمة) اى بالنسبة للصيد (قوله وكحرمة قطع شعيرها) المراد به كل ماشية انه ينبت بنفسه وما استثنى فيما مر في النابت في حرم مكة يستثنى هنا (قوله اى يريد مع بريد) هذا جواب عما يقال ان في كلام المصنف قلنا وذلك لان البريد في البريد بريد فيكون المحرم بريد من كل جهة لان البريد اذا فرق على الجهات الاربع ناب كل جهة ربع بريد من كل جهة وحاصل الجواب ان في جمع على حد قوله تعالى ادخلوا في ام والمعنى بريد امصاصا حبال البريد حتى تستوفى جميع جهاتها (قوله يحكم عدلين فلا يكتفى اخراجه وحده بدون حكمين يحكمان عليه به واشتراط العدالة في الحكمين يستلزم اشتراط الحرية والبلوغ نهما (قوله ولا بد من لفظ المحكم) اى في كل نوع اختاره من الانواع الثلاثة بان يقول له حكمنا عليك بشاة مثلا قدرها كذا او بكذا مدامن الطعام او بصوم كذا بعد ان يختار النوع الذى يكفر به خلافا لابن عرفة حيث قال ان الصوم لا يشترط فيه حكم وانظر هل يشترط في العدلين ان لا يكونا متا كدى القرابة اه عدوى وفى ح ولا علم خلافا في اشتراط المحكم في الامر بين الاولين واما الصوم فصرح ابن المحاسب باشتراط ذلك فيه وظاهر كلام ابن عرفة بل صريحه ان الصوم لا يشترط فيه المحكم ونقله في الطراز ايضا عن الباجي قال طفى عقب ما تقدم من كلام ح قلت اطلق رحمه الله تعالى الخلاف فظاهره من غير تفصيل وليس كذلك بل لا بد من بيان محله قال الفا كهنا في شرح الرسالة ان اراد ابتداء ان يصوم فلا بد ان يحكم عليه فينظر لقيمة الصيد لانه لا يعرف قدر الصوم الا بمعرفة قدر الطعام ولا يكون الطعام الا بحكم وان اراد الاطعام فلما حكم به اراد الصيام فقال جماعة من اصحابنا لا يحتاج لحكمه ما بالصوم لان الصوم بدل من الطعام لا من المسمى وكاثر الصوم متقرر بالطعام بتقدير الشرع فلا حاجة للحكمين اه فيتنزل كلام ابن المحاسب على الاول ويتنزل كلام الطراز وابن عرفة والباجي على الثانى وحينئذ فالخلاف لفظى اه بن (قوله فلا يكتفى الفتوى) اى بان يقول له حيث قلت كذا يلزمك كذا (قوله ولا واحد) اى ولا يكتفى حكم واحد فقط (قوله اى باحكام الصيد) اى لا يجمع بين ابواب الفقه اذ لا يشترط ذلك (قوله وهذا هو خبر المبتدا) اى ان الجزاء مبتدأ ومثله خبره وقوله يحكم الخ حال امام المبتدأ او من الخبر ويصح ان يكون الجزاء مبتدأ وخبره يحكم ومثله بدل من المبتدأ لان الجزاء اسم بمعنى المجازى به اى المجازى به والمكافى به وهو مثله يكون يحكم الخ (قوله لان كفارة الجزاء ثلاثة انواع على التخيير) اعلم ان النقل يدل على التخيير بين الانواع الثلاثة في جميع الصيد ما ورد فيه شئ وما لم يرد فيه شئ وانه متى اختار المكفر نوعا من الانواع الثلاثة فلا بد من حكم الحكمين به هذا كله اذ كان للصيد مثل فان لم يكن له مثل خيره بين الاطعام والصيام ومتى اختار نوعا منهما الزم ما به وكل هذا في غير حمام مكة والحرم وعامهما فان الواجب فيهما ما شاء تجزى ضحية فان لم يجدها

صام عشرة أيام كإياني (قوله أي يقوم حيا كبيرا طعام بأن يقال كم يساوي هذا الصيد لو كان حيا كبيرا من أغلب طعام هذا الحلي الذي قتل به فيقال كذا فيجب أن عليه بذلك (قوله لا بدراهم ثم يشتري بها طعام) أي فلو فعل ذلك أجزأ أو أمانا لوقومه بدراهم أو عرض ذلك فانه لا يجوز ويرجع به أن كان باقيا (قوله ويعتبر كل من الطعام ولتقوم بمحله) حامله انه اذا اخرج الجزء من النعم اختص بالحرم وان صام بحيث شاء وان اراد ان يخرج طعاما فلا بد من اعتبار القيمة طعاما بمحل التلف وان كان التقويم بغيره ولا بد من دفع ذلك الطعام لفقراء ذلك المحل (قوله لا يوم تقويم المحكمين) أي لانه قد يتأخروا في مختلف القيمة وقوله ولا يوم التعدي أي لانه قد يتقدم على يوم التلف (قوله ويكون) أي الطعام الذي يقوم به الصيد (قوله لعدم المساكين فيه) أي الذين تدفع لهم القيمة (قوله بقره) أي يطعم بقره أي فتعتبر قيمته في المحل الذي بقر به ويضع فقراء المحل الذي بقره (قوله ولا يجوز تقويم) أي اعتبار القيمة ولا الاطعام بغيره هذا هو المراد وهذا لا ينافي جواز التقويم بغيره لكن مع اعتبار القيمة فيه (قوله ويكمل الناقص) أي من الامداد وجوبا (قوله وله نزاع الزائد) أي بالقرعة كما في خش وعبق وهو غير صحيح اذا تصور القرعة مع الزيادة على مائة مسكين بل الزيادة تنزع حيث كانت سواء كانت عند البعض او الجميع ولا محل للقرعة وانما محلها فيما اذا اعطى عشرة امداد لعشرين مثلا فانه ينزع من عشرة بالقرعة ويكمل للآخرين اه بن (قوله ان بين) أي للفقير عند الدفع ان هذا جزءا أي وكان ذلك الزائد باقيا عنده فان تختلف شروط من الشروط فلا ينزع منه شيء (قوله فتأويلان) قال في التوضيح وتخصيص المسئلة انه يطلب ابتداء ان يخرج الطعام بمحل التقويم أي اعتبار القيمة وهو محل التلف فان أخرجه في غيره فذهب المدونة لعدم الاجزاء وقال ابن المواران ان اصاب الصيد في مصرف اخرج الطعام في المدينة فانه يجوز ان سعرها على وان اصاب الصيد بالمدينة فانه يخرج الطعام بمصرف لا يحزه الا ان يتفق سعرهما ابن عبد السلام وقد اختلف الشيوخ في كلام ابن الموارنهم من جعله تقير المدونة ومنهم من جعله خلافا وهذا الذي اعتمدوا بن الحجاب اه بن فقول السارح في الاجزاء أي بناء على ان بين ابن الموارن والمدونة وفاقا وقوله وعدم الاجزاء أي بناء على ان بينهما خلافا والمعتقد كلام المدونة من الاطلاق وذلك لان الاجزاء حق تقير لفقراء مكان الصيد فاذا كانت قيمة الصيد بمحل التلف عشرة امداد واراد ان يخرجها بغير محل التلف بأن كانت قيمة الامداد في محل الانحراج مساوية لقيمتها في محل التلف بأن كانت قيمتها في كل من الحلين دينار او كانت قيمتها في محل الانحراج اكثر من قيمتها في محل التلف بأن كانت قيمتها في محل الانحراج دينار وفي محل التلف نصف دينار فان كان الصورتان من محل الخلاف فعلى الوفاق يجوز فيهما وعلى الخلاف لا يجوز على العمدة وهو مذهب المدونة خلافا لابن الموارن اما ان كانت قيمة الامداد العشرة في محل الانحراج اقل من قيمتها في محل التلف بأن كانت قيمتها في محل الانحراج نصف دينار وفي محل التلف دينار فلا يجوز اتفاقا اذا علمت هذا فقول المصنف وهل الآن يساوي سعره أي وهل لعدم الاجزاء اذا اخرج الطعام في غير محل التلف او قره ما لغيره كان سعر الطعام في بلد الانحراج مساويا لسعره في بلد التلف أو اقل او اكثر وهو تأويل فيكون بين المدونة وابن الموارن خلاف او محل عدم الاجزاء اذا كان السعر في بلد الانحراج اقل منه في بلد التلف اما لو كان السعر في بلد الانحراج اكثر او مساويا فانه يجوز وهذا تأويل الوفاق (قوله وهما في الاطعام) أي فيما اذا اخرج طعاما وقوله الذي قوم به أي الذي اعتبرت القيمة فيه (قوله وليس اجاريين في التقويم) أي وليس اجاريين فيما اذا

اعتبر قيمته بنسب محل التلف ولكن ارسى الضعاف محل التلف (قوله اول كل مدموم يوم) لو
قال او صوم يوم لكل مد كان اولي الا ان يجعل قوله لكل مد مقديما من تأخير متعلقا بصوم
وتقديم معول المصدر الظرفي جازع عند المحققين (قوله وكل لكسره الخ) فاذا قيل ما قيمة هذا الطير
فقيم خمسة امداد ونصف فان اراد الصوم الزمناه ستة ايام وان اراد الاطعام الزمناه خمسة امداد
ونصف مد ونسب له كمال المد السادس (قوله فالنعامة بدنة) اي حيث اراد اخراج المثل الخير فيه
وفي الاطعام والصيام فالنعامة مثلها وجزاؤها بدنة وكذا يقال فيما بعد والحاصل ان الصيد
ان كان له مثل سواء كان مقررا عن النعامة ام لا فانه يخير فيه بين المثل والاطعام والصيام ومالا
مثل له لصغره فقيمة طعاما او عدله صياما على التخير فقول المصنف فالنعامة بدنة بيان لماله مثل
مخير فيه وفي الاطعام والصوم وقوله وللحل وضبط الخ بيان لماله المثل له وقوله القيمة طعاما بمعنى
او عدله صياما هذا حاصل ما قرره البدر القرافي والشيخ سالم وتبعهما اشارنا وقال عجم الذي يفيد
النقل انه يتعين في النعامة وما بعدها ما ذكره المصنف فان لم يوجد عدله طعاما فان لم يجد صام لكل
مد يوما وحديثه فقوله فالنعامة بدنة هذا كالاستثناء من التخير فكأنه قال الا النعامة فجزاؤها
بدنة اي نعمنا وان قوله والجزء بحكم عدلين مثله من النعم فيما يرد فيه شيء بعينه قال طفي وما قاله
عجم خطأ فاشخرج به عن اقوال المالكية كلهم والصواب ما قاله شيخنا البدر اذا كتب المالكية
مصرحة بذلك انظر بن (قوله والغيل الخ) قال ابن الحارث ولا نص في الغيل وقال ابن بشير بدنة
خراسانية ذات سننهم وقال القرويين القيمة طعاما وقيل وزنه طعاما له لمعظمه وكيفية وزنه ان
يجعل في سفيته وينظر الى حيث تنزل في الماء ثم يخرج منها وتلا بالاطعام حتى تنزل في الماء ذلك
القدر (قوله اي جزاؤه) اي الخير فيه وفي الاطعام والصوم (قوله والضبع والغلب) يتعين
حمل كلام المصنف على غير ما اذ لم ينجم منهما الا بقلة لها والافلا جزاء عليه اصلا كما صرح به القاضي
عبد الوهاب في التلقين ونقل في التوضيح عن الباجي انه المشهور ومن المذهب فيمن عدت عليه
سباع الطير او غيرها فقتلها ابن بن (قوله كحماهم مكة والحرم ويمامهما) اي فجزاؤها مشاة
فان لم يجد صام عشرة ايام من غير ان يحكم عليه بشيء من ذلك واعلم ان حشام الحرم القاطن به
اذا خرج منه للحل وخرج له حلال للحل وقتله فلا شيء عليه فيجوز اصطياده في الحلال ابو الحسن
ظاهر الكتاب انه يجوز صيده وان كان له فراخ في الحرم ابن ناجي ان كان له فراخ فالصواب تحريم
صيده لتعذيب فراخه حتى يوقوا قاله ح (قوله اي ما يصاد بهما) اشار بهما الى ان الاضافة
في حشام مكة ويمامها لا دني ملابسة (قوله اي وجزاؤها) يعني الحمام واليمام في اصطيادهما
في الحلال (قوله على المذهب) اي وهو ما قرره الشيخ سالم والبدر وارتضاء طفي خلافا لما قاله
عجم وقد علمته (قوله وامام ليس له مثل الخ) هذا التفصيل الذي ذكره فيما ليس له مثل خلاف
الصواب وان الذي عليه اهل المذهب ان ما كان من الصيد لا مثل له لمعروم سواء كان طيرا او غيره
غير حمام الحرم ويمامه فانه يخير فيه بين الاطعام والصيام وماله مثل يخير بين الثلاثة المثل والاطعام
والصيام ولم يفضل احد فيما ليس له مثل بين الطير وغيره والحاصل ان الصيد اما طير او غيره والطير
اما حمام الحرم ويمامه واما غيرهما فان كان الصيد حمام الحرم ويمامه تعين فيه شاة تجزى
خبيصة فان تجزى عنها صام عشرة ايام وان كان الطير غير ما ذكره بين القيمة طعاما او عدله صياما
وان كان الصيد غير طير فاما ان يكون له مثل تجزى خبيصة ام لا فان كان الاول خير بين المثل
والاطعام والصوم كان فيه شيء مقررا لا وان كان ليس له مثل تجزى خبيصة خير بين الاطعام والصوم

فقط بجميع الطير هذا حاصل المول عليه من المذهب كما يفيد كلام بن (قوله كالدية)
 أى كان دية الرجل الكبير كدية الرضيع ودية الجميل كدية القبيح ودية المريض كدية الصحيح
 (قوله ولا يلاحظ الوصف القاسم به) أى الموجب لنقص قيمته فالصغير يقوم على أنه صغير
 والمريض يقوم على أنه صحيح والقبيح يقوم على أنه جميل وهكذا (قوله من تقويمه بكبير صحيح يحزى
 ضحية) أى فالنعامة الصغيرة أو القبيحة أو المريضة إذا قتلها المحرم واختار مثلها من الأنعام يحكم
 عليه ببذنة صحيحة كبيرة تحزى ضحية وكذا يقال في غيرها وإن اختار أن يدفع قيمتها طعاما فإنها
 تقوم بطعام على أنها صحيحة كبيرة ويقطع النظر عما فيها من وصف الصغرى أو المرض أو القبح ويدفع
 القيمة للفقراء أو بصوم الكل مديونا من اختاره (قوله وإذا كان مملوكا) أى وإن كان الصيد الذى
 قتله المحرم مملوكا الخ (قوله قيمته لربه ملحوظ الخ) أى فيقوم لربه بدراهم على الحالة التى هو عليها من
 صغره أو كبره ومرضه أو صحته ويقوم بحق الله بالطعام على أنه كبير صحيح إن لم يخرج مثله من النعم فإن
 كان الصيد صغيرا لم يصل لسن الإزاه ضحية كملب صغير لم يكمل سنة فإنه يقوم بطعام على أنه
 كبير يحزى ضحية وكذا يقال فيما إذا كان مريضا والمحاصل أنه يقوم بحق الله بالطعام على أنه
 كبير صحيح ولو كان مريضا وصغيرا كفى خش (قوله فيما لها فيه دخل) بأن كان الصيد غير حمام
 مكة والحرم وعساهما (قوله وإن روى فيه الخ) الحاصل أن الصيدان كان لم يرو فيه شئ عن النبى
 ولا عن السلف الصالح كالدب والقرود والخنزير فإن الحكم بينهما بدان في الواجب فيه وفى حوائله
 وإن كان فيه شئ مقرر كالنعامة والغيل فإنه ورد في الأول بدنة ذات سنم وفى الثانى بدنة ذات سنمين
 فلا جهاد فى أحوال ذلك المتردد من سنم وهزال بأن يرأى أنه فى هذه النعامة المقولة بدنة سمينة
 أو هزيلة مثلا كسمن النعامة أو هزالها (قوله هل يكفى أول الاسنان) أى من الأبل وهى بنت
 الخناص (قوله أولا) أى أو سمينة لأجدا (قوله وله أن ينتقل) أى فى غير ما يتعين عليه كالنعامة
 وضوها مما ذكر أنه ليس فيه تشهير قاله عبق وقد تقدم أن ما ذكره غير صحيح إذا التغير فى التجميع ما ذكر
 وغيره بن (قوله وحكمنا عليه الخ) فيه إشارة إلى أنهما لا يحكم عليه إلا بعد أن يتغيرا بين الأمور
 الثلاثة واختاره وأحاديثها وقوله فله أن يختار غيره ويحكم به عليه محل حكمهما عليه إذا
 انتقل لغير الأول إذا انتقل من المثل للأطعام أو إلى الصوم وأما لو انتقل من الأطعام للصوم فلا
 يحتاج لحكم كما مر لأن صومه عوض عن الأطعام لا عوض عن الصيد أو مثله (قوله إلا أن يلتزم الخ)
 الظاهر أن الالتزام يكون باللفظ بأن يقول التزم ذلك لا بالجزم القلبي قاله شيخنا (قوله فتأويلان
 محلها إذا علم ما حكم به عليه والتزمه لأن التزمه من غير معرفة به كما هو ظاهر المصنف والتأويلان
 الأول وهو الانتقال للأكثر والتأويل الثانى وهو عدم الانتقال لابن الكاتب وابن محرر اه بن
 والمحاصل أن التأويل الأول يقول له الانتقال مطلقا وأعرف ما حكم به عليه أم لا التزمه أم لا
 والتأويل الثانى يقول له الانتقال ما لم يعرف ما حكم به عليه وبالتزمه والالتزمه (قوله فى قدر ما حكم به)
 بأن قال أحدهما حكمنا بأشاة بنت ثلاث سنين وقال الآخر بل بنت سنتين وقوله وأتبعه أى بأن
 قال أحدهما حكمنا بأشاة وقال الآخر حكمنا ببقرة وكذا إذا اختلفا فى أصل الحكم (قوله ابتدئ
 الحكم) أى أعيذنا بآشاة وثالثه حتى يقع الاجتماع على أمر لا خلاف فيه وسواء وقع الحكم ثانيا أو ثالثا
 منه ما أومن غيرهما من أحدهما مع غيره صاحبه (قوله يتبينوا وضحا) أى وأما لو كان الخطأ غير
 بين فإنه لا ينقض كالموحد كفى الضبيع بعز ابن أربعة أشهر فلا ينقض حكمه لأن بعض الأئمة يرى
 أجزاء ذلك وحكمها كما لا ينقض إذا وقع بمختلف فيه وما ذكره الشارح من التفصيل قول لابن

عبد المحكم وهو ضعيف والمعتقد انه متى تبين الخلل في الحكم فانه ينقض سوا كان واخفا وغير واضح
 كما هو ظاهر المصنف اذ لا بد في جزاء الصيد من كونه يجزى ضحية اه تقرير سجننا عدوى (قوله
 وفي الجنين والبيض عشر ذرية الام) اى في الجنين بضرب محرم او حلال في المحرم اه فلقبه ميتا وفي
 كل واحدة من البيض غير المتزاك كسرها المحرم او الحلال في المحرم من اى طائر عشر ذرية الام والمراد
 بذية الام قيمتها اما او عدله صياها بما في جزاء امه طعام وقيمة مثله من النعم طعاما اذ لم يكن
 في جزائها طعام وحاصل ذلك انه يخبر في الجنين والبيض بين عشر قيمة امه من الطعام وبين عدل
 ذلك صياها بما يصوم مكان كل مديوما الابيض حمام مكة والمحرم وجنينها ففيه عشر قيمة الشاة
 طعاما فان تعذر صام يوما انظر وغير هذا مما في عقب وعج فقير صحيح اه بن ثمان ظاهر قوله
 والبيض ان فيه العشر من غير حكمة كان بيض حمام حرم او غيره وذكر سنده لا بد من حكم عدلين
 في البيض مطلقا ولو كان بيض حمام المحرم قال لانه من باب الصيد والصيد لا بد فيه من حكمين اه
 واعل الفرق بينه وبين اصله الذي هو حمام المحرم ان الاصل في الجزاء المحكومة لوروده في القرآن
 وانما خرج حمام المحرم لقضاء عثمان فيه بالشاة وبقي ما عداه ومنه البيض على حكم الاصل (قوله اذا
 كسرها المحرم) اى ولو ضربته او ضربات في فور وكذا يقال في الجنين اى ان في كل جنين عشر ذرية امه
 ولو قتل المتعد منها بضرب الام ضربة واحدة او ضربات في فور (قوله وهو الفدية) اى والتخفيف
 فيها بين النسك بشاة فاعلى وطعام ستة مساكين لكل واحد من وصيام ثلاثة ايام (قوله وجزاء
 الصيد) اى والتخفيف فيه بين ثلاثة اشياء ان كان له مثل من النعم وهى المثل والاعطام بقدر قيمة
 الصيد والصوم عن كل مديوما وان لم يكن له مثل خبر بين امرين القيمة طعاما والصوم الاحكام المحرم
 ويماه فانه يتعين فيه شاة فان عجز صام عشرة ايام (قوله لترك واجب) اى كترك الحمار ومبيت
 ليلة من ليالى منى وطواف القدوم وغير ذلك من واجبات الاحرام والوقوف او واجبات الطواف
 والسعي (قوله هدى) خبر عن قوله وغير الفدية وقوله مرتب خبر عن محذوف والجملة معترضة
 بين المتبدا والخبر لبيان الحكم اى وغير الفدية والصيد هدى الخ وهو مرتب اى واجب ترتيبه
 (قوله فضاء الخ) انما سكت المصنف عنها لانحصار الهدى في الثلاثة ولوقال المصنف فغم لا شمر
 ان هناك مرتبة اخرى يستحب تقديم الغنم عليها (قوله صيام ثلاثة ايام) اى ويندب فيه التتابع كما
 يندب في السبعة الاية ايضا هدى (قوله واول وقته) اى صوم الايام الثلاثة (قوله
 ويكره على العمدة الخ) اى ان المعتمد من المذهب كما قال البايع ان صيامها قبل يوم النحر مستحب
 لا واجب وحيثما ذكروا اذ لم يروا من غير عذر مكره وهذا ظاهر المدرزة ايضا وبه صرح ابن
 عرفة فساو وقع لعقب تبع العج والشج اجد من ان صيامها قبل يوم النحر واجب ولا يجوز تأخيرها
 لا يام منى بلا عذر ضعيف انظر بن (قوله قاصر) لانه لا يشل النقص في العمرة فيقتضى انه ليس
 فيه ذلك الغير الكائن من هدى او صوم وليس كذلك (قوله شرط في قوله من احرامه) اى ان محل
 جواز صيام الايام الثلاثة من احرامه ان تقدم النقص على الوقوف (قوله ويحتمل انه الخ) قال عقب
 والظاهر انه تنازع فيه المصدر والفعل فيكون مراده ان تقدم النقصان على الوقوف بمعرفة شرط
 في امرين احدهما كون صوم الثلاثة من احرامه الى يوم النحر والثاني كونه اذا فانه صومه قبل يوم
 النحر صام ايام منى (قوله او وقع يوم الوقوف) اى كذى او قبله بغم حصل يوم الوقوف (قوله متى شاء
 اى بعد ايام منى الثلاثة فلوصاهم المحرم اه شيخنا عدوى (قوله وصيام سبعة) اشار الشارح الى
 ان سبعة بالمجر عطف على ثلاثة وهذا هو الصواب اى على العاجز عن الهدى صيام ثلاثة ايام في الحج

وسبعة اذار جمع منى وان لم يصح له ابار حتى ولا يصح عنه على مجهول صا لانه يقتضى تقييد
السبعة بالقيود التي قبلها قوله صام وليس كذلك بل السبعة تصام في الحج والعمرة تقدم القص
على الوقوف او تأخر نعم قوله اذار جمع منى يقتضى اختصاص السبعة بالحج وليس كذلك اهـ بن
(قوله اذار جمع منى) المراد ابار جوع من منى الفراع من افعال الحج سواء جمع لمكة او رجع
لاهل من منى او اقام عنى اكونه من اهلها مثلا (قوله يخرج من الخلاف) حاصله انه وقع الخلاف
في الرجوع في قوله تعالى وسبعة اذار جمع ففسره مالك في المدونة بالرجوع من منى سواء كان لمكة
او كان لبلده وهو المشهور وفسره في الموازية بالرجوع للاهل الا ان يقيم بمكة فاذا اخرج صياها الى ان
يرجع لاهله اجزأ على القوانين وان اخرج للرجوع لمكة من منى فتجزى على الاول دون الثاني (قوله
ولم تجز ان قدمت على وقوفه) وهل يجزى منها ثلاثة ايام او لا قولان الاول للتونسي والثاني لابن
يونس والموضوع انه لم يصح الايام الثلاثة بل قدم السبعة ايام على الوقوف واراد تأخير الثلاثة بعده
واما لو قدم العشرة فانه يجزى منها ثلاثة ويصير مطالبا بالسبعة بعد الرجوع من منى (قوله او على
رجوعه) اى كلما صام بعضها في ايام منى ابن عاشر انظر لواقع بعضها في ايام منى والظاهر عدم
الاجزاء لقوله في الصوم لاسبقه الامتنع (قوله ونذير الجوع له بعد يومين الحج) نحوه لابن
المحاسب وابن شاس واصله قول الخمي استحب مالك لمن وجد الهدي قبل ان يستكمل الايام
الثلاثة ان يرجع للهدي قال ماني وانظر هذا مع قول المدونة في كتاب الظهار وان صام ثلاثة ايام
في الحج ثم وجد من الهدي في اليوم الثالث فليص على صومه فان وجد منه في اليوم الاول فان شاء
اهدى وان شاء تقادى على صومه اهـ فقد ادمر بعد يومين بالتقادى وخبره في اول يوم وكل هذا مخالف
لما هنامن نذير الجوع للهدي اذا وجد بعد يومين فالتقادى يصح حمل ما ذكره الميسنف ومتبعوا
على ما في المدونة ان يراد باستحباب الرجوع بعد يومين اى وقبل الشروع في الثالث كما نقله تب
عن ابن ناجي خلافا للخمي وان المراد بالتخير الذي فيها عدم اللزوم فلا ينافي الاستحباب تأمله واتمه
اعلم وبما ذكرنا ان قول الشارح بوجوب الرجوع للهدي اذا وجد بعد الشروع وقبل كمال يوم
غير صحيح اهـ بن فتصل ان المعتمد انه نذير الجوع للهدي ان ايسر بئنه قبل كمال سوم الثالث
سواء ايسر في اليوم الاول او الثاني والثالث واما ان ايسر بعد كمال الثالث فانه لا يندب الرجوع له
لكن لو رجع له حاز لانه الاصل (قوله فصب النذير على الجميع) نحوه في ح وت وت عقبه ما من
عاشر وط في ان كلام المؤلف لا يحتاج لتأويل بل هو على ظاهره من ان وقوفه به بكل موقف
مستحب لان وقوفه بعرفة جزء من الليل انما هو شرط النحر بمنى وليس شرطانى كونه هديا بحيث لو
تركه بطل كونه هديا ولا منافاة بين استحباب وقوفه به بعرفة وبين كونه شرطانى نحوه بمنى لان النحر
بمنى ليس بواجب بل ان شاء وقف به بعرفة ونحره بمنى وان شاء لم يقف به ونحره بمكة قاله في المدونة اهـ
بن (قوله الجميع بين الحمل والحرم) اى ولا يندب بان يقف به المواقف (قوله ونذير النحر للهدي)
اى سواء كان واجبا بان كان لمتص او كان تطوعا (قوله بالشرط الثلاثة) اى المشتركة في ذبحه
بمنى لافى كونه هديا فان ذبح بمنى مع فقد واحد منها لم يجز (قوله لكن المعتمد الحج وهو ما صرح به
تياض في الاكمال وما قاله ح من النذير بغير ظاهرو لا دليل له في قول المدونة بمن وقف بهدى
او جزاء صيدا او غيرة بعرفة ثم قدم به مكة فنحره بها جاهلا ولا وتركه بمنى مع عدم
اجزائه اهـ لان الاجزاء لا يدل على النذير اى طى (قوله ان كان) اى الهدي وكذا اجزاء
الصيد سبق في احرامه وقوله ولو كان وجهه نعمة اى قدما على ذلك الحج كانت في عامه او

في غيره (قوله ووقف به) أي ووقف به ربه المحرم بعرفة جزأ من ليلة النحر (قوله أي كوقوفه) أي كوقوف ربه وأشار الشارح بقوله أي كوقوفه إلى أن الكاف داخلية على مضائق مقدر لحذف فأنه سئل الضمير وليس كلام المصنف من القليل وهو جر الكاف للضمير (قوله واحد) ترز بقوله أو ثابته الخ) أي كما احتزرت قوله كوقوفه إذا وقف به المأثبات بعرفة في غير ليلة النحر (قوله أن يكون النحر بأيامها) أي أن يكون أراد النحر في أيامها (قوله في عمرة) أي في أحرامها سواء كان نذراً أو جراماً صبيداً أو تطوعاً وعن نقص في حج (قوله مكة) أي البلدة لا ما بها من منازل الناس وأفضالها المروءة لقوله عليه الصلاة والسلام في المروءة هذا النحر وكل فحاج مكة أي طرقها من خرفان نحر خار جاعن بيوتها إلا أنه من لواحقها فاشتهر وأنه لا يجوز أن لا يحزى كما هو قول ابن القاسم وأما الذبح بمعنى فالأفضل أن يكون عند الجرة الأولى ولا يجوز أن تحردون جرة العقبة بمائل مكة لأنه ليس من معنى (قوله فلا يحزى بمعنى ولا غيرها) أي وتعين ذبحه بمكة فإن لم ير الذبح بها بأن حالف ليدبحه بمعنى ولم يقيد به هذا الاسم والفرض أنه اتفق في بعض شروط الذبح بها صبر لأم القابل وذبح مع مراعاة شروط الذبح بها (قوله وأجزأ أن يحل الخ) حاصله أن الهدى إذا فاتته الوقوف بعرفة أو سبق في أحرار عمرة أو نحر جت أيام منى وتعين ذبحه بمكة فلا يخالو ما أن يكون اشتراه صاحبه من المحل أو من الحرم فإن كان اشتراه من المحل فادخله للحرم أمر ضروري لأن الفرض تعيين ذبحه بمكة فإن ذبحه في المحل فلا يحزى وإن كان اشتراه من الحرم فلا بد أن يخبره للبدل من أي جهة كانت (قوله أن شرط كل هدى الخ) أي ولو كان تطوعاً (قوله كأن وقف به) يقع الحمزة أي كوقوفه به فكاف التشبيه داخلية على اسم تأويله بكسر هاء على أن شرطية وجوبها ما في الكاف من التشبيه لا يقال إن حرف الجر لا يدخل إلا على اسم مريح أو مؤنول وما هنا ليس كذلك إذا كسرت المهملة لا نأقول هي داخلية على محذوف والتقدير كما لم يكن وقف به فضل مقلداً ونحراً أجزاء (قوله فضل) أي بعد ذلك (قوله تنازعه الفعلان) أي فكل منهما يطلبه على أنه حال من الضمير المعمول له وهذا بناء على جواز التنازع في المحال وأما على منعه فهو من المحذوف من الأول دلالة الثاني أو العكس (قوله ونحر) أي لكونه مقلداً أو ما لوضل غير مقلداً ووجه مذبح في محل يجوز فيه الذبح أو في غيره فإنه لا يجوز فيه (قوله فيحزى) أي ولو كان الذابح له نوى به الهدى عن نفسه (قوله) فإن وجد منصرفاً في محل لا يجوز الخ) أي كأن وجد منصرفاً غيرهما من الأماكن (قوله ولم يعلم الخ) جملة حالية مقيدة لعدم الجزاء إذا ضل ولم يجد أصلاً وأما أن لم يجده أصلاً مع تحقق نحره ولا يدري مع ذلك في أي محل نحر كما لو أخبره شخص بأنه نحر وذله ربه عن سؤاله في أي محل نحر فضاء كرام المصنف أنه يجوز ولو ضل قبل الوقوف به ووجد قد ذبح بمكة أجزاء حيث جمع فيه بين المحل والمحرم بأن ضل في المحل وأما أن لم يجمع فلا يجوز كما أنه لا يجوز إذا ضل قبل الوقوف ووجد من ذبحوا بمعنى إلا أن يعلم أن الذي أصابه وقف به والأجزاء لأنه صدق عليه أنه وقف به نائبه حكماً (قوله والمسوق في العمرة) أي والهدى المسوق في أحرار العمرة وهذا متداخلاً خبره قوله يخبر بمكة وقوله وأعاد هذه المسألة (قوله فلا يجوز قبله) أي لأنهم نزلوا سبعاً بمنزلة الوقوف في هدى الحج في أنه لا ينحرا إلا به (قوله ويجوز الخ) عطف على محذوف كما أشار إليه الشارح لا على قوله مخوف لغوات (قوله ويجوز أو نفاس) أي طرباً عليهم بعد الأحرار بالعمرة وخافت فوات الحج إذا تنظرت الطهر منها وعتت العمرة (قوله ومعه هدى تطوع) أي والمحال أنه ساق معه في أحرار العمرة قبل الإدراك هدى تطوع سواء قلده أو أشعره أو لم يقار به ولم يشعره (قوله بل كذا) أن اردف لغيره أي

فالمداخلة الى كونه اردف مجمل لا يصح فيه الازداف (قوله يجزئه عن تمتعه) هـ هذا حد قول
 مالك في المدونة ابن القاسم وهو اى الاجزاء احب الى وقد تأول سند الاجزاء مطلقا كما هو ظاهر
 الكتاب وتأولها عبد الحق على ان محل الاجزاء اذا كان ذلك المسمى ساقه في احرام العمرة على ان
 يجعله في تمتعه ولكن قلده او اشعره قبل وجوبه الذى هو احرام الحج والمواساة بنية التطوع
 فانه لا يجزئه (قوله بما اذا سبق للتمتع) اى بما اذا ساقه ليحمله في تمتعه الا انه لما قلده او اشعره
 قبل وجوبه باحرام الحج سماه تطوعا لذلك وتطوع حكما (قوله ثم جعله اى قبل الاحرام بالحج
 قوله) والمنذور بمكة اى واماما يفرغ منى فيندب ان يكون نحره عند جرة العقبة وهى الجرة
 الاولى (قوله المروءة) اى لقوله عليه السلام فى العمرة عند المروءة هذا النحر (قوله واجزاء فى جميع
 ازقتها) واماما نحر خارج بيوتها فانه لا يجزى ولو كان من توابعها كدى طوى على قول ابن
 القاسم (قوله نحر غيره) اى او ذبحه ومفهوم تخصيص الكراهة بالذكاة بن الاستنابة على السخ
 وتقطع اللحم جازية من غير كراهة وهو كذلك والظاهر ان محل كراهة الاستنابة على الذكاة عالم
 بكن عذر ككثرة الهدايا والا فلا كراهة فقد اهدى صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بمكة بنية
 نحر يديه الشريفة منها ثلثا وتسعين ونحر على سبعين وثلثين استنابة (قوله استنابة) اى وامان
 زكى الغير من غير استنابة لم يكره له ويجزى عنه (قوله والى لم يجزئه) اى وعلى ذلك المستتب البدل
 كالحج المدونة (قوله وان مات مقتم) اى وامالومات قارن فالهدى من رأس ماله حيث احرم بالحج على
 وجه يرتدى على العمرة ثم مات اه عدوى (قوله ولم يكن قلده هديه) اى بان مات من غير هدى او
 عن هدى غير عقلة (قوله ان رمى العقبة) اى ان كان رمى العقبة يوم النحر قبل موته وقوله او فأت
 وقتها اى بغوات يوم النحر ثم مات قبل رميها بالفعل وقوله او طاف الافاضة اى او كان طاف للافاضة
 قبل رميها ثم أت قبل رميها فالهدى من رأس ماله فى هذه الاحوال الثلاثة (قوله فان انتفت
 الثلاثة) اى بان مات قبل رمى العقبة وقبل فوات وقتها ولم يطف طواف الافاضة وقوله فلا هدى
 عليه اى ما لم يكن قلدا للهدى قبل موته والاوجب اخراجه لو جوبه بالتقليد (قوله جميع دماء
 الحج اى من فدية او جازع صيد او هدي كان عن نقص او كان نذرا او تطوعا) (قوله حين وجوبه الحج اى
 لا يوم نحره على المشهور) (قوله ويميزه عن غيره) اى بسوطة ملكة او نذره (قوله ولا حقيقة
 التقليد) اى الاتية بل المراد به هنا عام بما أتى لان المراد به هنا تبعه للهدى سواء كان بالتقليد
 المحقق او بالتعيين عن غيره من الانعام وانما كان المراد بالتقليد هنا ما ذكر لان هذا الحكم اعني اعتبار
 السن والعيب حين التعيين بعم الانعام كلها ما يقلد منها وما لا يقدر واعلم ان ما قلده من الهدايا يباع
 فى الدور السابقة ما لم يذبح ولا يباع فى اللاحقة كما قاله شيخنا (قوله ولا يجزى مقادير) هذا مفرغ
 على قوله والمعتبر الخ وقوله هدى واجب اى ولا نذر مضمون وقوله يعيب اى ما يوجب اى حقيقة
 او حكما فيدبى الصغر لانه عيب حكما يمنع الاجزاء (قوله بخلاف عكسه) اى فانه يجزى وهذا مقيد بما اذا كان تعييه من
 غير تعديع ولا تغريبه فان كان بتعديع او تغريبه ضمن كفى ح عن الطراز ومقيد ايضا بما
 اذا منع التعييب بلوغ النحل فلم تمتعه كعطب او سرق لم يجزئه الهدى الواجب المنذور المضمون كما
 يأتي اى بن (قوله المرجوع به على بائعه) اى او المأخوذ من الجاني على ذلك الهدى (قوله فان
 لم يمتعه فكالتطوع) هذا يشمل العيب الخفيف مطلقا والعيب الشديد الطارئ بعد التقليد لانه
 لظروحه لا يمنع الاجزاء ويحصل من كلامهم اربع صور لان الهدى اى ما تطوع ومنه النذر المعين واما

واجب ومثله النذر المضمون وكل منهما ما يمنع العيب الذي فيه الاجزاء ولا فان كان تطوعا جعل
لارش والتمن في هدى ان بلغ والاتصدق به كان العيب يمنع الاجزاء بأمر كان شديدا. تقدم على
التقليد او كان لا يمنع الاجزاء بان كان خفيفا وكان ما راعى التقليد وان كان الهدى واجبا اشترى
بالتمن او الارش هدى آخران بائع ذلك تمن هدى وكل عليه ان لم يبايع هذا ان كان العيب يمنع
الاجزاء وان كان العيب لا يمنع الاجزاء جعل الارش او التمن في هدى آخران بائع والاتصدق به مثل
التطوع وقول المصنف يستعين به في غيره ظاهر. كالمدونة وجوبها والذي لابن يونس واقتصر عليه
ابن عرفة انه يستعين به في البدل ان شاء الله بن **(قوله)** ومن في هذا ما لا يلب اشعارهما (هذا
ظاهر اذا كان لها سنم فان كانت لاسنم لما نفاها عنه لان اشعر وهو رواية محمد والذي في المدونة
ان الابل يسن اشعارها ما عاقل ولو اكر لها سنم وما لها سنم ان يسن اشعارها في واحد منها كما هو
ظاهر كلامهم **(قوله)** من الجانب الايسر قال عقب وانظر ما حكم كون الاشعار في الايسر اه قال
بن وهذاه ورسته وفي ابن عرفة مانعه وفي اوليته اى الاشعار في الشق الايمن او الايسر نالها
ان السنة في الايسر ورابعا مساويا **(قوله)** والاولى تقديم التقليد على الاشعار اى في الذكر
وقوله لانه السنة اى لان السنة تقديم التقليد على الاشعار فلا خوف من نفاها الواشترى او لا
وفعلها بموقت واحد اولى وفائدة التقليد اعلام المساكين ان هذا هدى فيجتمعون له وقيل لئلا
يضيع فيعلم انه هدى فيرد **(قوله)** اى الابل اى واما البقر والغنم فلا تجل في التوضيح عن المبسوط
(قوله) فهو قد تقدمت اى للابقر ما تقدم ان الابل يسن تقليد ما ايضا **(قوله)** بالاسنة ما ذكره
المصنف هو قول المدونة وتقليد البقر ولا تشعر الا ان تكون لها اسنة فتشعر اه وعزى ابن عرفة
لها ان البقر لا تشعر مطلقا وتعقبه ما في بقوله المذكور قال عقب واذا كان لها اسنة واشعرت
هل تجل حينئذ ام لا اه وهذا قصور منه والذي نقله الباجي عن المبسوط انها تجل ونقل الابن
عن المازري انها تجل فيهما قولان اه بن **(قوله)** من دماء الخ اى وهو الهدى وجزاء الصيد
وفدية الاذى وما سبق بعد الاحرام تطوعا ونذرا وقوله اربعة اقسام اى ما لا يؤكل منه مطلقا وما
يؤكل منه مطلقا وما يؤكل منه قبل الهل لا بعده وعكسه **(قوله)** ولم يؤكل اى ولا يؤكل لان
لم تنفي الماضي والمقصود النهي عن الاكل في المستقبل **(قوله)** اى يحرم على رب الهدى اى وكذا
على رسوله الذي ارسله معه كما بان في وعلى ما أمرهم اى من امر اه ان يأكل منه ما لم يكر ذلك المأمور
فقيرا **(قوله)** من نذر مساكين اى من هدى منذور للمساكين **(قوله)** عيب لهم اى سواء عين المساكين
ايضا ولا **(قوله)** بان قال هذا نذره الخ هذا مثال لنذر المساكين المعين لهم بالنية واما المعين لهم
باللفظ فكان يقول هذا نذر على المساكين **(قوله)** ولم يبايع بان عطف قبله اما عدم الاكل منه
اذا لم يبلغ الخ لبل بان عطف فلانه غير مضمون واما بعد الخ فلانه قد عين اكله وهم المساكين ولاجل
ان نذرا لمساكين المعين غير مضمون اذا مات او سرق قبل الخ لا يلزم به بدله **(قوله)** ومثل نذر
المساكين المعين هدى التطوع ان نذر لمساكين او معاه لم اى هدى التطوع الذي جعله لمساكين
بالنية او باللفظ كما اذا قال هذا الهدى تطوع لله او على هدى تطوع لله ونوى به المساكين او عينهم
باللفظ كذا تطوع لمساكين اى على هدى تطوع للمساكين وقوله عين ام لاى عين ذلك الهدى
ام لا وسواء عين المساكين ايضا ام لا **(قوله)** فهذه الثلاثة يحرم الخ اما حرمة الاكل من نذر
المساكين المعين مطلقا فقد علمت وجهه واما حرمة الاكل من هدى التطوع الذي جعله لمساكين
باللفظ والنية فهو ظاهر لانه قديم بالمساكين واما الفدية اذا لم تجل هدى فعدم الاكل فيها مطلقا

لانها عوض عن الترفه فالجمع بين الاكل منها والترفه كالجمع بين العوض والمعوض قال بن
 والاولى حذف قوله وكذلك القديية لانه لا يتجمل هديا لانها لا تحتص بمكان كما تقدم بل ابن
 ما ذهب في ذلك محلها وحذف فلا يتصور فيه ما ذبح الان بعد المحل فهي داخله في قول المصنف
 والقديية والجزء بعد المحل فلذلك اطلق المصنف فيها واعلم ان النذر قسمه الشارح الى
 اربعة اقسام لانه اما ان يسميه للقراء باللفظ او بالنية ولا يسميه لهم وفي كل امان يكون
 معينا ولا فان سماه لهم باللفظ او بالنية وكان معينا فلا يأكل منه مطلقا لا قبل المحل ولا بعده
 وان لم يعينه ولم يسمه لساكن كان له الاكل منه مطلقا وان لم يعينه وسماه لساكن فلا يأكل
 منه بعد المحل بل قوله وان عينه ولم يجعله لساكن فلا يأكل منه قبل المحل بل بعده (قوله مطلقا)
 اي سواء بلغت المحل او عطي قبله (قوله عكس الجميع) اي وهذا المتقدم عكس جميع هدايا
 الحج فله ان يأكل منها وتزود ويضع الغنى والغنى وسواء بلغت المحل او عطي قبله (قوله من ترك
 تطوع او واجب) عم في كلام المصنف لاجل الاستثناء الذي بعده اهن (قوله من ترك
 واجب) اي كالتلبية والتزول بعرفة تنهار والتزول بالمرزدة بل لا وكالحج ومطواف القدوم الى
 غير ذلك من الواجبات (قوله ونذر لم يعين) اي ولم يسمه لساكن (قوله فله اطعام الحج) اي
 فيسبب هذا الاباحة المطلقة له اطعام الحج (قوله وكره) اي عند ابن القاسم وقال النخعي يجوز
 (قوله بان كان مضجعا وسماه لساكن او نواه لهم) فالاول كما لو قال لله على هدى لساكن والثاني
 كقوله لله على هدى ونوى المساكن واحترز بقوله سماه لساكن او نواه لهم عن النذر المضمون
 الذي لم يعين ولم يجعله لساكن لا باللفظ ولا بالنية فان هذا يجوز لاكل منه قبل المحل وبعده كما تقدم
 (قوله والقديية اذا جعلت هديا) اي وقديية الاذي اذا جعلها هديا بالنية ان ينوي بها الهدى
 كما تقدم في قول المصنف الا ان ينوي بالذبح الهدى فكبحه (قوله فلا يأكل كل من هذه الثلاثة
 قبل المحل) اي ولو كان فقيرا (قوله لان عليه بدلها) اي يبعثه الى اكله فهو لم يأكل مما وجب
 عليه وامتنع الاكل من الثلاثة المذكورة بعد بلوغه المحل لان النذر المضمون الجموع لساكن قد
 وصل اليهم والقديية تبدل من الترفه فالجمع بين الاكل منها والترفه كالجمع بين العوض والمعوض
 والجزء قيمة متلف (قوله ان عطي قبل محله فلا يأكل منه) اي ولو كان فقيرا وذلك لانه غير
 ضامن له لو تلف فلما كل منه قبل المحل لانهم على عطيه (قوله فمات الحج) اي اهدى التطوع اذا
 عطي قبل المحل فان صاحبه يخرجه وباقي قلالته وعظامه وحلاله يدمه ويحلى بينه وبين الناس
 يا كونه وانما خص القاء القلادة بهدى التطوع ولم يجعل عامافي كل ذبح يحرم الاكل منه قبل المحل
 لعدم قوله ويحلى بينه وبين الناس الشامل للفقير والمسلم وغيرهما بخلاف غيره من الهدايا التي يحرم
 على ربه الاكل منها فلان اباحة الاكل منها مخصوصة بالمسلم الفقير (قوله ولو اغنياء وكفار) اي
 فاباحته لا تحتص بالفقير قال ح وهو ظاهر قول المدونة خلى بين الناس وبينه وصرح به ابن عبد
 السلام والتوضيح خلافا لما ذكره سنده ان هدى التطوع محتص بالفقراء ونقله ح عنه فاطهره
 (قوله الاولى انه تشبيه في جميع ما تقدم) اي من الاقسام الاربعة فالرسول فيها كرهه فالرسول
 في القسم الاول لا يأكل منه لا قبل المحل ولا بعده وفي الثاني يجوز له الاكل مطلقا وفي الثالث يجوز له
 قبل لا بعد وفي الرابع يجوز له بعد لا قبل وفي هدى التطوع يجب عليه ان ياتي قلالته بدمه ويحلى
 بينه وبين جميع الناس كما ان ربه يجب عليه ذلك (قوله في حكمه في الاكل وعدمه حكم ربه) هذا اذا
 كان ذلك الرسول غير فقير امالو كان فقيرا اجاز له الاكل مما لا يجوز له الاكل منه قال سند وكل هدى

لا يأكل منه صاحبه لا يأكل منه نائبه إلا أن يكون بسفطة مستحقة بأن كان فقيرا وقال بعضهم لا يجوز له الأكل ولو كان فقيرا مثل ربه وجعل طافي هذا القول هو النقل انظر بن (قوله إلا إذا عطب الواجب) أراد به النذر المضمون الذي جعله للمساكين والقديرة التي جعلها هديا وجزءا للصديق وهو القدم الثالث (قوله فلا يجوز له الأكل) أي لا يجوز للرسول وإن جاز له (قوله فيما بينه وبين الله تعالى أي وأما في الظاهر فيحكم بعدم الجواز لثبوت الآية إلى آخر ما ذكره الشارح (قوله وضمن في غير الرسول الخ) هذه الجملة مستأنفة متشابهة في جواب عن سؤال اقتضته الجملة السابقة وذلك لأنه لم يرد كونه يتمتع بالأكل من الهدى على صاحبه ورسوله ابتداء فكأن سائلا قال وبما الحكم لو وقع وأكل رب الهدى منه أو أكل منه رسوله أو أراحدهما بأخذ شيء وبأكله فأجاب بقوله وضمن الخ (قوله في غير الرسول) اعترضه البسامي بأن الأولى حذف في أي ضمن غير الرسول وهو ربه وأجاب الشارح بأن المراد في غير مسألة الرسول وغيرها المسئلة المتعلقة برب الهدى (قوله بأمره بأخذ شيء) أي سواء كان المأمور مستحقا كفقير أو غير مستحق كغني وهذا خاص بهدى التطوع الذي عطب قبل الحمل وأما غير هدى التطوع إذا أمر انسانا بأخذ شيء منه فإنه يضمن هديا كاملا إذا أمر غير مستحق وإن أمر مستحقا فلا شيء عليه (قوله كأكله من ممنوع) أي سواء كان ممنوعا من الأكل منه قبيل وبعد أو بعد لا قبل أو قبل لا بعد فتنى أكل من ممنوع لزومه هدى كامل وهل ضمان بدل الهدى في المنوعات مطلقا حتى في أكله من نذر المساكين المعين أو لا في هذا الصلوة فأنما يلزمه قدر ما أكله فقط بخلاف والمعتقد الثاني والمحاصل أن رب الهدى الممنوع من الأكل منه أن أكله لزومه هدى كامل إلا في نذر المساكين المعين إذا أكل منه فقولا في قدر اللازم له وإن أمر أحدا بالأكل منه فإن أمر غنيا لزومه هدى كامل إلا في نذر المساكين المعين فلا يلزمه إلا القدر ما أكله كذا ينبغي ويحتمل أن يجري فيه القولان الجاربان في أكله هو وإن أرفقه بغيره فإن كان لا يلزمه نفقته فلا يلزمه شيء أتلفا إلا في هدى التطوع إذا عطب قبل حمله فيلزمه بدله هدى كامل على المرتضى وقال اللغمي وسنذكر ما يلزمه شيء وإن كان ذلك الفقير تلزمه نفقته كان بمنزلة أكل صاحبه هذا كله إذا كان الأكل أو لا أمر من ربه وأما الرسول فإن أمر فلا شيء عليه مطلقا أو غيره وإن كان عليه الأثم إذا أمر غير مستحق وإن أكل ضمن قدر ما أكل وعليه الأثم هذا إذا كان غير مستحق فإن كان مستحقا فلا ضمان ولا أثم وهذا حاصل ما في كبير خش وظاهره أنه لا فرق في الرسول بين هدى التطوع وغيره ولكن ظاهر القول يقتضي أن الرسول مثل ربه في هدى التطوع ولو فقيرا ورجحه بعضهم وذكر الأجهوري أنه لو أخذ ربه أو وكيله قدر ما يمنع الأكل منه أو أمر غيرهما بالأخذ منه ثم رد كل منهما عين ما أخذ ولو عطب أو خابني أنه لا ضمان عليه في شيء من ذلك (قوله وأما الرسول الخ) ما ذكره شارحنا في الرسول من أنه أن أكل أو أمر بالأخذ وكان هو أو أمر غيره مستحق فإنه يضمن قدره إلا فلا ضمان هذا هو الصواب لا ما في خش انظر بن (قوله فقد راكاه) أي فقد رما كاه من اللحم فقط أن عرف وزنه وقيته أن لم يعرف (قوله خلاف في التشهير) أي فالأول شهره ابن عبد البر في الكافي والثاني شهره ابن الحجاج (قوله ضمن قيمته) أي ويلزمه صرفها على المسكين وهذا فيما ليس له الأكل منه وأما ما له الأكل منه فلا يطالب بقيمة الخطام والمجمل إذا أخذها وبغسلها ما شاء كما نقله ح عن سند خلافا لما يقتضيه كلام عبيد بن جراح من صرفها لهم مطلقا (قوله غير تام) لأن في أخذ ربه من لحم الممنوع الأكل منه وكذا في أمره بالأخذ منه هديا كاملا وفي أخذ الخطام والمجمل أو أمره بأخذها قيمة ما أخذ (قوله وإن سرق الهدى الواجب)

أى كغزاه الصيد وفدية الأذى والنذر المضمون لئلا يكن وما وجب اقتران أو تمتع (قوله لانه باع
 حمله) أى وقد وقع التعدي في حق المساكين وله المأالبة ببعثته من ثبوت أنه سرقه وصره فالمساكين
 فيما ليس له الاكل منه واما ماله الاكل منه فله ان يفعل بالقيمة ما شاء كما ذكره ح عن سند خلافا لما
 يقتضيه كلام عقب من تعين صرفها للمساكين مهلتنا (قوله فلا يجزئ به) أى ويلزمه بدله (قوله وجوبا
 أى سواء كانت أمه هديا واجبا أو تطوعا ونذرا معينا لوجوب ذبحه فيها كاصله) (قوله ونذبه حمله
 على غير أمه أى واجدة الحمل ان اقتضاها الحال من مال ربه) (قوله ولا يجب حمله) أى المسكة وقوله وهل
 يندب أى حمله لمسكة ليخرج مع أمه (قوله محل نظرقال بن عبارة الامام في الموازية كما نقل ح تقتضى
 استحباب حمله معها ونصه قال مالك في الموازية واجب الى ان يخرج معهما نوى ذلك قال محمد بن
 ان نوى به الهدى اه ومثله في التوضيح (قوله على ايصاله بوجه) مثل سوقه او حمله على غير أمه
 او على أمه وقوله فعليه هدى أى كغير تام كافي التوضيح اه بن (قوله فسكاته تطوع) هذا جواب
 ان الثانية وهى وجوبها جواب الاول (قوله فعليه بدله) أى هدى كغير تام (قوله ولا يشرب
 من اللبن) أى من لبن الهدى سواء كان مما يمنع الاكل منه او مما يجوز الاكل منه كذا حل بعض
 الشراح كلام المصنف على اطلاقه وهو الموافق لاطلاق اهل المذهب المدونة وغيرها كما قاله طفي
 وتعليقهم انتهى بخروج الهدى عن ملكه بالتقليد والشعار وبخروجه فخرجت المنافع فشربه نوع
 من العود في الصدقة يدل على ان النهى للكرامة لان العود في الصدقة مكرهه وعلى المعتمد وحمل
 الكرامة ان لم يشرب اللبن بالام او بولدها بان اضعفهما واحدهما والا كان شربه ممنوعا
 (قوله وان فضل عن رى فصياها) أى هذا اذا لم يفضل عن رى فصياها بل وان فضل فيكره الشرب
 على كل حال أى هذا اذا لم يفضل عن رى فصياها بل وان فضل فيكره الشرب على كل حال والفرص
 انه لا يضر بها ولا بولدها والاحرم كما تقدم (قوله وغيره ان اضر بشربه) أى او يجلبه وان لم يشربه
 او باقائه بضرعها (قوله فان ركب حينئذ) أى حين اذا كان مضطرا فلا يلزم النزول بعذر
 الراحة وانما يندب فقط فان نزل بعد الراحة فلا يركبها ثانيا اذا اضطر كالاول فان ركبها الغير
 عذروه وقت ضمنها وان ركبها لم تذروا تلفت فلا ضمان عليه كذا قال عقب وفيه نظر بل متى اتلفها
 بركوبه ضمنها وانما عذرها العذر عدم الاثم كما نقله ح عن سند انظر بن (قوله غير معقولة) أى
 بل مقدمة فقط (قوله فالوللتبوع) أى لان نحرها قائمة غير معقولة ذالم يكن هناك عذر ونحرها
 قائمة معقولة مقيدة بما اذا كان هناك عذر كضعفه عنها بامتناعها من الصبر (قوله متعلق باجزئ
 لا بدح والابلطت المبالغة وكان الاولى تقديمه فيقول واجزاء عنه ان ذبحه او نحره غيره مقلدا
 او مشعرا ولو نوى عن نفسه ومحل الاجزاء اذا كان ذلك الغير مسلما لان كان كافرا فلا يجزئ وعلى
 ربه بدله (قوله ولو نوى الغير الهدى عن نفسه ان غلط) أى لانه نال القرية (قوله فان تعدل مجزئ
 عن الاصل أى وره به اخذ القيمة منه) (قوله في هذين الامرين) اعنى الذبح عن نفسه عمد او الاستئابة
 والمحال ان الهدى اذا ذبحه الغير عن نفسه عمد فان لا يجزئ صاحبه سواء وكله صاحبه على ذبحه
 ام لا واما الضحية اذا ذبحها الغير عن نفسه عمد فان لا يجزئ صاحبها بشرط ان يكون صاحبها وكله
 على ذبحها (قوله واولى الغدبة والمجزأه) أى فلو قال المصنف في دم لكان اشمل (قوله لافى ذات)
 أى بان يحصل الاشتراك في الثمن (قوله في ذلك سواء) أى فالمدى يخالف الاضحية في انه يجوز
 الاشتراك فيها في الاجزاء بالشروط الاتية في بابها والفرق ان الهدى قد خرج عن ملك ربه ولم يبق
 له فيه تصرف حتى بالاشتراك في الاجزاء بخلاف الاضحية اه خش (قوله الهدى الضال الخ) أى وجزأه

الصبي الضال أو المسروق (قوله فخر الموجد أيضا) أي وبصيرته، عالان البدل ناب عن الواجب
الموجود وقوله فخر الموجد أي وجوبه لا يجوز له رد مسأله لتعيينه بالتقليد (قوله يبيع واحد
منهما) لا مفهوم للبيع بل المراد أنه يتصرف في أحدهما بآثار أفعاله تصرفات
* (فعل في ذكر موانع الحج) * (قوله أو حبس) يصح كونه مصدرًا عطفًا على عدو وكونه فعلًا
مبنيًا للمجهول عطفًا على منعه (قوله فخرج حبسه لحق مع عدم ثبوت عسره) أي فهو كالنفس المرض
فلا يتحلل إلا بفعل عمرة وظاهر كلام ابن رشد أن المعتبر في الحبس بحق ظاهر الحال وإن لم يكن حقا
في نفس الأمر حتى أنه إذا حبس لتهمة ظاهرة فهو كالمرض وإن كان يعلم من نفسه أنه بريء وهذا
هو ظاهر المدونة والعناية كما نقله ح قال ابن عبد السلام وفيه عذري نظر وكان ينبغي أن يحال
المريض على ما يعلم من نفسه لأن الاحلال والاحرام من الأحكام التي بين العبد وربه وقبيله في التوضيح
وظاهر الطراز بواقعه اهـ بن وذكر شيخنا العدوي أن الربح إذا تعذر على أصحاب السبفن لا يكون
تعدده كحصر العدو بل هو مثل المرض لأنهم يقدرون على الخروج للبر فمشون (قوله أي فيه)
إشار إلى أن البقاء بمعنى في أي حالة كونه في حج وعمرة ويصح جعلها باللباس أي متلبسا بذلك
والأولى جعلها بمعنى عن متعلقة بعمرة أي أن منعه ما ذكر من انتماء حج بأن أحصر عن الوقوف والبيت
معًا وعن اكتمال عمرة بأن أحصر عن البيت والسعي وقوله فله التحلل أي بالنية فيما هو محرم به في أي
محل كان قارب مكة أو داخلها ولا وله البقاء لقبال أيضا إلا أن تحلله أفضل وما ذكرناه من أنه يتحلل
بالنية هو المشهور خلاف ما قلنا قال لا يتحلل إلا بخبر الهدى والمحقق (قوله قارب مكة أو داخلها) ما ذكره
الشارح من افضلية التحلل على البقاء على إحرامه مطلقا قارب مكة أو داخلها ولا هو الصواب كما
بأقوى وأما قول علق وله البقاء لقبال إن كان على بعد ويكره له أن قارب مكة أو داخلها فغير صواب
غره كلام المصنف الآتي مع أن ما أتى انما هو في الذي لا يتحلل إلا بفعل عمرة فجازته البقاء لقبال
بل إن كان على بعد مشقة السير للعمرة وأما هذا فإنه يتحلل بالنية في أي محل كان (قوله فليس
له التحلل) أي ويبقى على إحرامه حتى يخرج في العام لقبال (قوله إلا أن يظن أنه لا يمتعه فغنه أي فله
أن يتحلل حينئذ بالنية كما وقع له صلى الله عليه وسلم أنه أحرم بالعمرة عام الحديبية عالمًا بالعدو طنا
أنه لا يمتعه فغنه فلما نعت التحلل بالنية فقول المصنف أن لم يعلم في مفهومه تفصيل (قوله وأيس
من زواله) أي بأن علم أو ظن أن المنع لا يزول إلا بعد فوات الحج والحال أن إحرامه بوقت يدرك فيه الحج
لولا المحصر وأما الواحرم بوقت لا يدرك فيه الحج فليس له التحلل وإن أحصر لانه داخل على البقاء على
إحرامه وقوله وأيس من زواله هذا خاص بالحج وأما العمرة فإندار في التحلل منها على ظن حصول
الضرر له إذا بقي على إحرامه زوال المحصر (قوله إلا أن شك) أي إن ذلك المانع يزول قبل فوات
الحج أو بعد فواته أي فليس له التحلل وظاهره ولو شرط أنه أن حصل له ما يتحلل بالنية وهو المذهب
خلافًا للحنفي حيث قال إذا شك في زوال المانع فليس له التحلل إلا بشرط الاحلال (قوله قبل
فواته يحتمل أنه متعلق بقوله فله التحلل رد القول أشهب أن التحلل لا يكون إلا يوم النحر ويحتمل أنه
يتعلق بزواله وعليه فظاهره أنه يحل إذا أيس من زوال المانع قبل فوات الحج ولو بقي من الوقت
ما لوزال المانع لا يدرك فيه الحج وهو ظاهر أول كلام المدونة والذي اختاره ابن يونس وسند ما في آخر
كلامها وهو أنه لا يحل حتى يسكن في زمن يحتمل فيه فوات الحج وقال أن كلامها الثاني مفسر
لكلامها الأول قال ح إذا علم أن هذا هو الزمان فينبغي أن يحتمل كلام المصنف عليه فيكون ممى
قوله وأيس من زواله أنه لم يبق بينه وبين ليلة النحر زمان يمكن فيه السير لوزال العذراء بن (قوله

ولادم) اى خلافا لاشبه حيث قال كوجوب الهدى واستدل بآية فانه احرم ثم قال استيسر من الهدى
واجب عن دليله بأن الهدى فى الايقم يكن لاجل المحصر وانما ساقه بعضهم تطوعا فامر بذكره
فلا دليل فيها على الوجوب كما يقول اشبه (قوله ولا يؤمن ثنية التحلل) اى فلو ضر الهدى وحلق
ولم يتوال التحلل لم يتحل كما يتلوه ح من الطراز (قوله بل هي كافية) اى وحدها ولا يشترط انضمام
حلق اى هدى لها خلافا لظاهر المصنف من ان التحلل لا يحصل الا بخبر هديه وحلق رأسه وليس
كذلك بل الحاق ولا محروسة وليس اشترطا فقصد الشارح بقوله بل هي كافية التورك على المصنف
وقد يجب عن المصنف بأن الباء فى قوله بخبر هديه وحلق رأسه للمصاحبة وفى كلامه حذف والاصل
فله التحلل بالنية مع خبر هديه اى المصاحبة لخبر هديه وحلق رأسه وحينئذ فيقدر ان النية كافية
(قوله اذ القصد الخ) اى ان الحلق لما يقع فى زمانه ومكانه لم يكن نسكا بل تحللا وحينئذ فلا دم
فى تأخير ر جوعه ابلده (قوله ولا يلزم طريق مخوف) اى لا يلزم المحصر سلوك طريق يدرك منها
الحج حيث كانت مخوفة بخلاف السالك فيها على نفسه او ماله الكثير او القليل اذا كان العدوي يتكث
بل سلوكها حرام (قوله وكمر لم يتحل الخ) حاصله ان قول المتن ذكره ابقاء احرامه ان قارب مكة
او دخلها انما يكون فيمن فاته الوقوف لمحض عدد ارض او خمس بحق او عدا ووقته وكان متمكنا
من البيت فهو لا يتحللون بفعل عمرة ويكره لهم البقاء على الاحرام لقابل ان قارب مكة او دخلوها
واما ان لم يدخلوا مكة ولم يقاربوها كان لهم البقاء لقابل واما المحصور عن البيت والوقوف معا فلا
فصل له التحلل بالنية قارب مكة او لا دخلها ولا ويكره له البقاء لقابل مطلقا ووجه التفصيل الذى
ذكره المصنف انه لما كان لا يتحلل الا بعدة خبر فى حالة البعدا تعارض مشقة البقاء على الاحرام
ومشقة الوصول للبيت وكره البقاء مع القرب لتمكنه من البيت والحال انه لا يأمن على نفسه من
مقاربة النساء والصبيد فاحل له اولى له واسلم واذا بقي على احرامه اجزاه على المشهور خلافا لابن وهب
ولا هدى عليه خلافا للعتبة انظر التوضيح (قوله ولا يتحلل) اى ولا يجوز ان يتحلل الخ وحاصله
ان من حصر عن البيت والوقوف معا تقدم ان الافضل له ان يتحلل بالنية وله البقاء لقابل فلو اسقى
على احرامه مرتين كما ذكره حتى دخل وقت الاحرام من العام القابل وزال المانع فلا يجوز له ان يتحلل
بالعمرة لاسارة ما بقي وكذا يقال فيمن فاته الوقوف مع تمكنه من البيت وبقي على احرامه حتى دخل
وقته سواء بعد من مكة او كان قريبا منها فلا يجوز له ان يتحلل بفعل عمرة لاسارة ما بقي فهذا اى قول
المصنف ولا يتحلل ان دخل وقته يجزى فيمن يتحلل بعمرة وفيمن يتحلل بالنية (قوله متمتع فتمتع انما
هو باعتبار العمرة التى وقع بها الاحلال كما فى التوضيح (قوله بناء على ان الدوام) اى بناء على ان
العمرة التى آل اليها الا امر فى التحلل كان اشياء بنية مستقلة على الحج وقد تقدم ان اشياء العمرة
على الحج لغو فى قوله وبقي عمرة عليه فلذا قيل لا يعضى تحليه بالعمرة وهو باق على احرامه واما القول
الاول والثانى فيبيان على ان الدوام ليس كالابتداء اى ان العمرة التى آل اليها الا امر فى التحلل وهى
مراد بالدوام ليست كالنشاء عمرة ابتداء بنية مستقلة على الحج والا كانت لاغية لما سبق وبقي عمرة
عليه فلذا قيل ان تحليه بفعل العمرة مضى واعلم ان الاقوال الثلاثة لابن القاسم فى المدونة ولتحلف
قوله فيها ثلاثا لا فى هذه المسألة واما مالك فقد اختلف قوله فيها ثلاثا فى مواضع متعددة (قوله
ولا يسقط عنه الغرض) اى خلافا له بد الملك وابي مصعب وابن سحنون قالوا لانه فعل مقدوره وبذل
وسعه ما يعترض عليهم بلزوم الاسقاط اذا حمل المحصر قبل الاحرام وهم لا يقولون به وقد يفرق بأن
المشقة التى تحصل بعد الاحرام اعظم من المشقة التى تحصل قبله (قوله من حجة الاسلام الخ) اى

واما التطوع من حج او عمرة فلا قضاء على من صدق به اذا كان الديمل بين الامان والمان التحلل بعد الفوات لزمه القضاء وكذلك النذر للمعين من حج او عمرة لا قضاء على من صدق به **(قوله)** ولم يفسد الحج يعني انه اذا احصر وقتنا يجوز له ان يتحلل فطرة ينوبه لبقاء على احرامه للامان والمان وقارة لا ينوي ذلك فان نوى البقاء ثم اصاب النساء فقد انسدجته وبلزمه انما هو وقضاؤه على السرور وان لم ينوب البقاء على احرامه للامان القابل بان نوى عدم البقاء وانه يتحلل من احرامه اولم ينوشيا لانه في هاتين لم يتحلل حتى اصاب النساء فانه لا يكون حكم حكم من افسدجته فلا يلزمه تمام حج ولا قضاؤه هذا حاصل كلامه **(قوله)** وان وقف وحصر عن البيت الحج ظاهر انه لم يمنع من غيره وقوله بعد وعليه للاربي يدل على انه منع من ذلك فلو قال وان وقف وحصر عاقله بعد الوقوف ام لا وقوله وعليه للاربي الحج اي المراد بقوله وحصر عن البيت اي سواء حصر عاقله بعد الوقوف ام لا وقوله وعليه للاربي الحج اي حيث منع عاقله بعد الوقوف **(قوله)** او حبس ولو بحق اي اوقته فالتنوع به هنا عم بمسبقي زيادة ما هنا بالحبس بحق **(قوله)** فحجه تم اي ويحيزه عن حجة الاسلام كافي نقل المواق عن ابن القاسم **(قوله)** فامراد اي بقاءه انه ادر كذا الحج والوضع ان يقول والمراد بقاءه امانه من الفوات لان ما بقي عليه لا يتقدم بزمن واذا علمت ان المراد بقاءه ما ذكره الاشياكل على قوله بعد ولا يحل الا بالافاضة **(قوله)** ولا يحل الا بالافاضة هذا اذا كان قدم السعي عند القدوم ثم حصر بعد ذلك وامان كان قد صدق قبل سعيه فلا يحل الا بالافاضة والسعي **(قوله)** ونزول الحج انما ادره لان ظاهره ان السعي ان الهدى ترك المبيت بالمراد فة مع ان الهدى انما هو ترك النزول بها بقدر حظ الرجال وحاصل الجواب ان قوله ومزدلفة عطف مبيت على حذف مضاف **(قوله)** عند ابن القاسم) وقال اشهب يتعدد الهدى بتمدد ذلك **(قوله)** بامر من الامور الثلاثة اي العدو والفتنة والحبس ظمنا **(قوله)** يعني عرفة اي فسادها الافاضة مجازا من اطلاق اسم المسبب على السبب وذلك لان طواف الافاضة يتسبب عن الدفع من عرفة فانه عبق **(قوله)** وافته الوقوف بغير قال ح هذا وان كان كالحصر عن الوقوف في كونه لا يحل الا بفعل بمنزلة لكن بخلافه الحصر من جهة انه لا قضاء عليه للتطوع كالحصر عنه المتقدم بخلاف من فاته الوقوف فعليه القضاء ولو كان تطوعا كما في النواذر وغيرها له بن **(قوله)** او حبس بحق قيد بقوله بحق لان هذا من امثلة قوله بغير وفهمه دخل في قوله وان احصر عن الافاضة بامر من الامور الثلاثة **(قوله)** او خطأ عدد صورته كما قال ابن عبد السلام ان يعاوا اول الشهر ثم انهم ههرا ووقفا في الثامن ولم يتبين لهم الخطا الا بعد مضي العاشر **(قوله)** ان شاء التحلل اي وان شاق على احرامه للامان القابل لكن ان دخل مكة او قاربها فلا فضل له التحلل ويكره بقاؤه لقابل وان كان يد راعنها فيخبر بين البقاء والاحلال على حد سواء **(قوله)** بالمعنى السابق اي وعونية الدخول في حرمت العمرة **(قوله)** ولا يكتفي بالحج اي ولا يكتفي ماواف القدوم والسعي بعده الحمايين قبل الفوات عن طواف وسعي العمرة التي ينوي بها التحلل بعد الفوات قال خش لعل هذا يعني على القول بان احرامه لا يتقلب عمرة من اوله بل من وقتية قبل العمرة وقد ذكر كح الخلاف في هذا فقال قال في المتبينة عن ابن القاسم ان اتى عرفة بعد الفجر فاليرجع الى مكة ويطوف ويسعى ويحلق وينوي بها عمرة وهـل يتقلب عمرة من اصل الاحرام او من وقت نوى فعل العمرة يختلف فيه اه فقد ذكر الخلاف وبين ان محله ان نوى العمرة **(قوله)** وحبس الحج حاصله ان المريض والحائض بحق اذا قالت كلامه الوقوف وكان معه هدى سافه في احرامه تطوعا وانقص فلا يخلوا امان يخاف عليه العطب اذا بقي عنده لاطول زمن المرض

والحجس عليه العطب وفي كل امان يجذب من يرسله معه لمكة اولا فان كان لا يخاف عليه
 له ان يجلسه عنده رجاء ان يخلص ويخرج هديه في تحمله امكنه ارساله لمكة اولا وان كان يخاف
 منه اذا بقي عنده ان امكنه ارساله لمكة ارسله ولا يذبحه في ما ينجح كان وامان كان المانع له من
 الوقوف عدوا للوقتة اوجب ان يظلم في قدر على ارساله لمكة بان وجد من يرسله معه اليها ارسله
 كان الفوات لمرض اوجب بحق وكان لا يخاف عليه اذا بقي عنده ولا يجلس في غير ذلك واعلم ان
 حبس هدى المبرور والنجوس بحق مندوب سواء كان الهدي واجبا لرطوعا كما في نقل ح عن
 سند وقال الشيخ سالم الحبس واجب في الهدي الواجب ومندوب في هدى التطوع وجعل الشيخ احمد
 الزرقاني الحبس واجبا واطلق ولكن حمل عني كلامه على الهدي الواجب وحديثه فيكون موافقا
 للشيخ سالم وشارحا ما شئ على كلام سند والظاهر ما قاله الشيخ سالم كما قرره شيخنا (قوله ولم يجز
 عن فوت) حاصله ان من احصر عن الوقوف حتى فاته الحج وكان عنده هدى تطوع فاقده واشعره
 وساقه في احرامه قبل فوات الحج فانه لا يجزئه عن دم الفوات سواء بعثه الى مكة او تركه عنده حتى
 اخذته معه ليخرجه فكذلك التحلل بالعمرة او اخذته في حجة القضاء لان ذلك الهدي بالتقديد والاشعار
 واجب لغير الفوات فلا يبرى عنه بل يلزمه هدى آخر للفوات مع حجة القضاء (قوله حتى اخذته معه)
 أي ليخرجه بمكة اذا التحل بالعمرة او اخذته مع حجة القضاء (قوله من غير انشاء احرام) أي نية
 الدخول في حرمت العمرة (قوله ان احرم يبرم) أي ان احرم بالحج مفردا من الحرم لكونه مقبلا
 بمكة او كان اقاميا ودخل مكة محرما بعمرة ثم اردف الحج على العمرة في الحرم قبل طواف العمرة ورفيه
 (قوله ليجمع في احرامه الحج) عليه لقوله ونخرج للحل الحج (قوله ويقضى حجه في العام القابل) أي
 ويقضى ذلك الذي فاته او قوف لتحال بعمرة حجه في العام القابل اذا كان الفوات لمرض او خطأ عدد
 اوجب بحق وام لو كان فوات الوقوف لعدو او فتنة اوجب ظملا فلا يطالب بالقضاء وهذا في التطوع
 واما في الغرض فلا بد من قضائها مطلقا (قوله ما اذا احصر العدو) أي او الفتنة او الحبس ظملا
 (قوله فتدأى) أي على ذلك الاحرام الفاسد ليقع (قوله لتحال وجوبا) أي بعمرة في غلب الفوات
 على الفاسد سواء كان الفساد سابقا على الفوات او كان لاحقا ولا يغلب الفساد بحيث يطالب بالتام
 الفساد (قوله ونخرج للحل) أي واذا اراد ان يتحل يخرج الى الحل الحج (قوله في الصورة الثانية)
 أي ما اذا حصل فيها الفساد بعد ان شرع في عمرة التحال (قوله يؤثره ايضا) الذي ذكره شيخنا ان
 هدى الفساد يقدمه وهدى الفوات يؤثره الى القضاء وكذلك في شرح العمرة (قوله لانها
 في الحقيقة لتحال للعمرة) أي بدليل ما مر من عدم تجديد احرام لها (قوله وعليه هديان) أي ان
 قضى مفردا سواء كان احرم او لم يفرد او ممتعا او لم يكن احرم او لا ممتعا وقضى ممتعا او كان احرم اولا
 فارنا وصار احرم اولا مفردا وقضى ممتعا فعليه ثلاث هدايا في كل صورة من هذه الصور الثلاث
 هدى للفداء وهدى للفوات وهدى للقران او التمتع المحاصل في القضاء ولا شئ عليه في القران
 او التمتع الفساد الذي فات كما اشار له المصنف بقوله لادم قران او ممتعة للفات وهذا حاصل قول
 الشارح وعليه دم ثالث الحج (قوله لانه آل امره) أي امر كل منهما (قوله ولا يفيد الحج) حاصله
 ان الانسار اذا قوى عند احرامه او شرط باللفظ انه متى حصل له مرض او حصر من عدو او من فتنة
 اوجب ظملا او بغير ذلك من كل ما يمنع من تمام نسكه كان ممتعا لا من غير تهديد بنية التحال
 في الحصر عن الامرين معاصر من غير نيل في عمرة في الحصر عن الوقوف فان تلك النية وذلك الاشتراط
 لا يفيد ولو حصل له ذلك المانع بالفعل فعند وجوده باق على احرامه حتى يحدث نية التحال او يتحل

بعمرة على ما مرتفصيلة وانما كان ذلك لا يفيد له شرط يخالف لنية الاحرام وهذا هو المذهب
 خلافاً لما قال ان تلك النية السابقة أو الشرط السابق يفيد وجبته فلا يحتاج لنية تحلل أو لاحداث
 عمرة (قوله لان وهن الرجوع بصددها من اعطائه قال ح قد لا يسلم هذا لان دفع المسأل رضى
 بالدل كالجزية واما الرجوع فهو كسجالات الحرب لايوهن الدين وبؤيد هذا ان الرجوع وقع من النبي
 صلى الله عليه وسلم ومن احبابه دون دفع المسأل (قوله جواز دفع مسلم) اى سواء كان قليلاً او كثيراً
 لكن القليل يجب دفعه اذا كان لا يكتفى بخلاف الكثير فانه لا يجب دفعه ما انما وانما يجوز فقط
 (قوله ترد) اى لثنا من في النقل عن اهل المذهب ابن عرفة وفي جواز قتال غير ياد نقتلا سند وابن
 المحاجب مع ابن شاس عن المذهب والاول وهو الجواز هو الصواب ان كان المحاصر في غير مكة من
 الحرم فان كان بها فالظاهر نقل ابن شاس من المنع لمحدث انما حلت لى ساعة من نهار اه كلام ابن
 عرفة بن (قوله اذا كان المحاصر بالحرم) اى سواء كان بمكة أو بغيرها وقوله والا جازى والابان
 كان في المحل او كان في الحرم ويدان بالقتال جاز اتفاقاً (قوله قد ادخله فيما قبله) اى فالدخول بمنها
 في الغرض واهسا وان كان زوجها او لها كان له منعها من حيث انه ولي لا من حيث انه زوج (قوله
 فله التحليل معها) اى فله ان يأمرها بان يتحلل بالنية وليس المراد ان الولي ارا الزوج هو الذى
 يتحلل لها بان ينوى تحليل امرأته او محجوزة كما هو ظاهره لان هذا لا يكتفى كيدل لذلك ما بان
 بن لسان الذى ذكر بعض السارح رفره شيخنا ايضا ان قوله فله التحليل اى فله اى يحلها ما بالنية اى
 بان ينوى تحللها ورفض احرامها وهذا هو الحق ويدل له ما تقدم في أول الباب عند قوله فيحرم
 اولى عن رضيع الخ (قوله كتحلل المحصر) اى عن الوقوف والبيت من جهة ان كلا بالنية
 (قوله بخلاف السفيه الخ) هذا هو الذى نقله المصنف عن سندوه وخلاف ما صرح به ابن رشد
 في البيان من لزوم القضاء في السفيه والزوجة والعبد وعزاه لمذهب ابن القاسم وروايتهم عن
 مالك وعزاه القول بسقوطها في الجميع لاشبه بابن الموان انظر احام بن والحاصل ان المسألة ذات
 أقوال ثلاثة لزوم الزوجة والسفيه والعبد القضاء وعدم لزوم واحد منهم القضاء وزوم الزوجة
 والعبد دون السفيه وهذا هو الذى مثنى عليه المصنف به السند ثم ان الفرق بين الزوجة وغيرها على
 طريقته سند ان الحجر على السفيه واله غير قوى لانه لمحق نفسه فلذا لم يطلب بالقضاء والحجر على
 الزوجة ضعيف لانه لمحق الغير فلذا لم يطلب بالقضاء واعلم ان الخلاف المذكور محله اذا كان التحليل
 من غير حجة الاسلام بأن كان من حج التطوع او المنذور سواء كان معتمراً ومعتقاً واما اذا كان
 التحليل من حجة الاسلام فلا يطلب واحد منهم بزيادة عن حجة الاسلام قضاء محلهما وقع التحلل فيه
 (قوله مباشرة) قال خش وينوى بتلك المباشرة التحليل وتكفي نية الزوج عنه فان لم ينو
 تحللها بالمباشرة فسد عليها وعليها اتقاهم وهدى للفساد ويجب على الزوج تمكيتها من اتقاهم
 المفسداه وانه في المبح قال بن وفيه نظرفان ظاهر كلامهم ان نية الزوج تحللها لا يكتفى وانه لا بد
 من نية المحرم ويدل على هذا قول المصنف كغيره وانهم لم يقبل قال في التوضيح اى ان لم يقبل
 امرها به من التحلل اتمت بمنعها حقه فهذا امر يجب ان التحلل انما يقع مع المحرم لا من غيره اه
 كلامه وهذا الاعتراض مبنى على ان المراد بقوله وانهم لم يقبل اى ما مر به من التحلل كما
 حل به شارحنا بتعالى توضيح اما على ما قاله بعض الشراح من ان المراد وانهم لم يقبل ما مر به
 من عدم الاحرام فلا اعتراض وحاصله ان السفيه والعبد والمرأة اذا امروا بعدم الاحرام فحلوا
 واحرموا فان الاتم عليهم لعدم قبولهم ما امروا به (قوله كفر بنية) اى كان له تحللها او مباشرة

اذا احرمت بقرضة قبل الميقات الزماني ولو كان احرامها من الميقات المكاني او قبل الميقات المكاني
 ولو كان احرامها في الميقات الزماني بقيود ثلاثة ان يكون احرامها قبل الميقات بغير اذنه وان
 يكون محتاجا اليها للجماع وان لا يحرم هو وايضا فان تخلف قبيد من القبيد الثلاثة لم يكن له تحليلها
 كما اشار له بقوله والالم لله (قوله والا) اي بان لم يصح لها او كان يحتاج لها واذن له والاحرم
 فالنفي راجع للقيود الثلاثة وقوله فان حلالها اي فان احرمت قبل الميقات بغير اذنه وكان محتاجا
 اليها ولم يحرم - والله وقوله لم يلزمها غير حجة الاسلام اي لم يلزمها ان تقضى الا اذا كانت تلك الحجة
 حجة الاسلام ومثل ما اذا - الله ما اذا افسده عليها بان يشرها ولم ينوبها الفعل فيجب عليها التمامها
 ولا يلزم قضاءها الا اذا كانت تلك الحجة حجة الاسلام كما نقله المواقف عن ابن رشد وصرح به للخصم
 خلافا لما في عقب من انه يلزمها احتياجا احداهما قضاء للفسدة والاخرى حجة الاسلام (قوله فلا رد)
 قال في المدونة وان باع ببدنه وامته وهما محرمان جاز بيعه وليس للبتاع ان يحللها ولما لم يعلم
 باحرامهما - الله الرذ كعيبهم - الله الار يقر بان الاحلال اه فقد علمت ان مذهبا جواز بيع العبد
 محرما سواء قرب الاحلال او لا قال المصنف في مناسكه وهذا هو المشهور قال في التوضيح وقال
 سحنون لا يجوز بيعه - الله ويصح الا ترى ان ابن القاسم يقول اد اجر عبده شهر لم يحزله بيعه
 اللخمى وقد يفرق بين المألتين بان العبد المحرم منافع له - الله وفي الاجارة منافع له لغير
 المشتري مدة الاجارة - الله ابن بشر خلاف سحنون بان يبقى من مدة الاحرام
 زمن كسيرة قال في التوضيح وظاهر ما حكاه للخصم عنه العموم انظر بن (قوله
 لم يلزمه اذن ثان الخ) اي لان القضاء عبادة ثانية غير التي اذن فيها وهذا
 القول قول اشتهب ومقابل له لا صبيغ والاول صححه ابن المواز حيث قال
 والاول اصوب ولذا قال المصنف على الاصح (قوله وما لزمه عن
 خطأ) اي من هدى او فدية وقوله وما لزمه مبتدأ خبره الجملة
 الشرطية وقوله فان الخ جواب الشرط محذوف
 تقديره فعل كما قد ذكر الشارح (قوله
 ان اضربه) اي فان لم يضربه في عمله
 لم يكن له منعه منه * والله
 اعلم بالصواب واليه
 المرجع والمآب
 آمين آمين
 آمين

(تم الجزء الاول وبالله الجزء الثاني اوله باب الزكاة)

